تجارب التحول إلى الديمقراطية

حوارات مع القادة السياسيين

تحرير: سيرجيو بيطار
أبراهام لوينثال



تجــارب التحــول
إلى الديمقراطية

تجارب التحول إلى الديمقراطية
حوارات مع القادة السياسيين

تحـرير: سيرجيو بيطار
أبراهام لوينثال

تصميم الغلاف: أندريا آنتاللا

الطبعـة الأولى ٢٠١٦

تصنيف الكتاب: سياسة

٧ شـارع سيبويـه المصـري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تلفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقـم الإيداع ٢٥١٩٧/ ٢٠١٥
ISBN 978-977-09-3371-8

تجارب التحول إلى الديمقراطية

حوارات مع القادة السياسيين

تحرير
سيرجيو بيطار
أبراهام لوينثال

دار الشروق

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

ما هي المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، هي منظمة دولية حكومية مهمتها دعم الديمقراطية المستدامة في جميع العالم.

وأهداف المؤسسة هي دعم المؤسسات والعمليات الديمقراطية وإرساء ديمقراطية تتمتع بقدر أكبر من الاستدامة والفعالية والشرعية.

ما هو عمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستويات عالمية وإقليمية وقطرية، ويتركز عملها حول المواطن كقوة دافعة نحو التغيير. وتوفر المؤسسة المعرفة المقارنة في مجالات عملها الرئيسية، والتي تشمل العمليات الانتخابية ووضع الدساتير والمشاركة والتمثيل السياسيين والديمقراطية والتنمية، إضافة إلى علاقة الديمقراطية بالنوع الاجتماعي والتعددية والنزاع والأمن. وتقدم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات هذه المعرفة للأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية الساعية نحو الإصلاح الديمقراطي، كما أنها تعمل على تيسير الحوار الداعم للتغيير الديمقراطي.

وتهدف المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من خلال عملها إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز الديمقراطية وشرعيتها ومصداقيتها؛
- تعزيز المشاركة الشمولية والتمثيل الخاضع للمساءلة؛
- زيادة فعالية وشرعية التعاون الديمقراطي.

أين تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؟

تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات على مستوى عالمي، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة ستوكهولم بالسويد، ولها مكاتب في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأميركا اللاتينية ودول بحر الكاريبي، إضافة إلى مناطق غرب آسيا وشمال أفريقيا. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مراقب دائم في الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل الأول ـ البرازيل

الفصل الثاني ـ شيلي

الفصل الثالث ـ غـانــا

الفصل الرابع ـ إندونيسيا

الفصل الخامس ـ المكسيـك

الفصل السادس ـ الفلبين

الفصل السابع ـ بـولنـدا

الفصل الثامن ـ جنوب إفريقيا

الفصل التاسع ـ إسبـانيـا

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

تقديم

في السابع عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أشعل شاب تونسي عاطل عن العمل اسمه محمد بوعزيزي النار في نفسه ليجعل التونسيين والعالم أجمع يدركون الوضع المزري لحقوق الإنسان في تونس، التي روج نظامها السياسي القائم عنها صورة البلد السعيد الذي لا يجد سكانه ما يقلقهم على حياتهم ومستقبلهم وحريتهم، في ظل نمو اقتصادي ورخاء يوفر الفرص للجميع. ولقد كانت كذبة كبرى. فانفجرت انتفاضة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ كانون الثاني/ يناير (٢٠١١) في جوٍّ من القمع المستتر. جوٌّ أَلِفَ فيه التونسيون معارضة سياسية «شرعية» أنهكتها الانقسامات الدائمة والمشاريع والطموحات المحدودة، ومعارضة «غير شرعية» حُشرت في السجون أو أجبرت على مغادرة البلاد لفترات غير محدودة من الزمن.

انهار النظام بسرعة، لكن ٣٣٠ شخصًا قتلوا في الأحداث التي أعقبت السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، في حين نجحت أجهزة الدولة في مقاومة موجات المد الثوري المطالِبة بتغييرات، منها المعقول ومنها غير المعقول.

لم تكن الثورة التونسية حدثًا محليًّا قط. كانت شرارة أشعلت موجة عارمة غيّرت الكثير من الحقائق في المنطقة برمتها. فمنذ نهاية عام ٢٠١٠، حينما قرر التونسيون النزول إلى الشوارع عاقدين العزم على استعادة كرامتهم وبناء الديمقراطية، اجتاحت المنطقة العربية موجة من التحولات الديمقراطية. واستطاع مواطنو مصر وليبيا واليمن إضافة إلى تونس إسقاط دكتاتوريات استطال بها الزمن في الحكم، فاتحين

نافـذة من الأمل لجيل من الشـباب المنهك بالإحباط وانعـدام الفرص. لكن كان من الواضح منذ البداية أن بعض الدكتاتوريات غير مستعدة للاستماع إلى شعوبها، وأنها ستُبدي مقاومة شرسة مسبّبة المزيد من المعاناة الإنسانية.

وما إن انقضت نشـوة الانتصار الأولى، حتى أدرك جيل الشـباب المتعطش للحرية والإصـلاح في أرجـاء المنطقة أن بناء الديمقراطية مسـيرة معقدة جـدًّا وصعبة ومركبة أكثر مما كانوا يعتقدون. وعندما سقطت الدكتاتوريات، أدرك الناس أنها لم تكن بالقوة التي كانوا يظنون، وأن الخوف هو ما جعلهم يتوهمون أن الحكام المستبدين يتحكمون في كل شيء. واكتشفوا بذلك أن الدكتاتور ليس هو الوحيد الملوم على مشاكلهم.

لـم يكن خلع الحكام المسـتبدين سـوى خطوة أولى في مسـيرة التغييـر الحقيقي الطويلـة جـدًّا. إنّ مـا يمهد الطريـق للتحـول الديمقراطي، هـو التغيير فـي المفاهيم والعقليات والقيم والسـلوكيات. وقد ثبت أن لهذا الأمر أهمية حاسـمة، لا سـيما في المنطقة العربية، وما لم ينظر إليه بجدية، فإن الحكم الديمقراطي الذي يلبي طموحات الجماهير ويتيح المجال للجميع ويتمكن من ترسـيخ وإدامة نفسه، لن يعدو عن كونه مجرد وهم.

وفي هذا السـياق، لا بد من القـول إن التعبير الصريح والحر مهم أيضًا. وعلى من يجدون أنفسهم مشاركين في قيادة البلاد في أثناء فترة التحول الصعبة أن يدافعوا عن حريـة التعبير ويسـتفيدوا منها في قـول الحقيقة. وعليهم أن يكونوا مسـتعدين لانتقاد أنفسهم وشركائهم من أجل تصحيح مسار الأمور الذي قد يفرضه الوضع الاجتماعي والأمنـي العصيـب. وعليهم أيضًا أن يتنبئوا بمسـتقبل الأمة ويحـددوا المصالح ذات الأولويـة. وبصرف النظر عـن الصعوبات التي تواجههم، يجـب عليهم عدم المبالغة فـي تضخيـم توقعـات الجماهيـر لأن واجبهـم الأخلاقي يحتـم عليهم ذلـك؛ ولأنه السـبيل الحصيف للمحافظة على مصداقيتهم أمام الجماهير التي تتوقع نتائج سـريعة من الثورة.

لكـن من الواضـح أن النوايا الحسـنة والتفانـي والتضحيات التي قدمهـا كثيرون؛ قادة ومواطنون على السـواء، ليست كافية. فالعمل المنهجي لتحديد وإدخال وتطبيق

الإصلاحات، التي ستغدو الأساس الصلب للمجتمع الديمقراطي، شرط حاسم. وهذا يستلزم تطوير واستخدام مهارات وتقنيات يمكن أن تقدّم فائدة عظيمة من التجارب المتراكمة لمن واجهوا تحديات مشابهة، مع الانتباه إلى الفروق المهمة في الظروف.

ولمّا كان القائد هو الرابط الأول بين سلسلة التحولات الجارية في منطقة غرب آسيا/ شمال إفريقيا، فإن كتاب «تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين» على ما أعتقد كتاب ممتع، يجمع بين دفتيْه أفكارَ وتأملات قادة سياسيين لعبوا دورًا أساسيًّا في مراحل التحول إلى الحكم الديمقراطي الفعَّال في بلادهم. ويضم الكتاب مقابلات معمّقة مع ثلاثة عشر قائدًا من قادة التحولات الديمقراطية في العالم في العقود الأربعة الماضية، تطرقوا فيها إلى المعضلات التي واجهوها والخيارات التي اتخذوها وما ترتب على قراراتهم الحاسمة من نتائج وما عَدّوه نجاحات حاسمة لهم.

إنّ هذا الكتاب المبدع يقدّم مساهمة فريدة وحيّة في الحوارات الراهنة بشأن تعزيز وإلهام وإنجاح الانتقال السلمي من الاستبداد إلى الديمقراطية. وسيكون مضمونه ذا فائدة عظيمة للقادة الذين يقودون عملية التحول اليوم والتيارات الديمقراطية ومجتمع بناء الديمقراطية عمومًا.

إنني لأقدّر عاليًا رسالة هذا الكتاب: فعلى الرغم من أن التعبئة الشعبية قد تكون الشرارة التي تطلق عملية التحول، فإنّ وجود قادة يتمتعون بالمهارة والعزيمة والحساسية على المدى الطويل ضروريٌّ للتوفيق بين الأوضاع السياسية والاجتماعية المشتتة، وبناء قدرات مؤسسات الحكم وتوجيه البلاد في أثناء فترة التحول الحرجة.

ولهذا الكتاب أهمية استثنائية لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا؛ لأن الدروس التي يمكن تعلّمها من القادة المتحدثين فيه ذات قيمة استثنائية لكل من يكافح لتوطيد الشروط المؤسسية للحكم الديمقراطي والمشاركة والكرامة. وينسحب هذا الأمر علينا نحن في العالم العربي الذي يعاني منذ قرون من أوجهِ قصورٍ

حقيقيـة فـي التجربـة الديمقراطيـة المناسـبة. لكن مـن الصحيح أيضًـا أن الفوائد المحتملة لهذه الدروس واسـعة الأثر، ويراد منها مساعدة بناة الديمقراطية في كل مكان من هذا العالم.

لقد أمسـت حقـوق الإنسـان أيديولوجيا في عالمنـا اليوم. وإنني لمؤمـن بأن هذا هـو ما تحتاجه الإنسـانية برمّتهـا حقيقة: عالمٌ يتمتـع فيه كل فرد بالحقوق الأساسـية كافـة بوصفه إنسـانا. وأظن أن هـذه المنطقة تفتـح حقبة جديدة في تاريخ الإنسـانية؛ حقبـة تثبت أن الطريق إلى الديمقراطية مفتوح أمام جميع البشـر، أيـًّا تكن ثقافتهم أو تاريخهـم. ما مِـن ثقافةٍ ترفض أو تقاوم توق البشـر إلى التغيير نحـو الديمقراطية. إن الناس في كل البلدان والثقافات يطمحون إلى اختيار حكامهم دون إملاء أو قسر.

محمد منصف المرزوقي

الرئيس السابق للجمهورية التونسية

تمهيد

تحتفل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات اليوم بعامها العشرين، وبمرور عقديْن من الزمن أمضتها في دعم بناء مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى في جميع أرجاء العالم. لقد ساهمنا في هذه الأعوام العشرين في توفير معلومات فنية قيّمة للساعين إلى بناء ديمقراطية مستدامة في سائر أنحاء العالم. حضّرنا ووزعنا معارف مقارنة عن تنظيم الانتخابات وإدارتها بصورة خاصة، وكذلك عن بناء الدساتير وتقييم الديمقراطية والأحزاب السياسية. ولكن ما لم نُسهم به، لا نحن ولا غيرنا، هو الشهادات الحية من كبار القادة السياسيين بشأن كيفية تحقق الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان مختلفة، وهي ثغرة مهمة نسعى إلى سدّها من خلال هذا الكتاب المثير للاهتمام.

يلعب القادة السياسيون دورًا حيويًّا في تقرير حصيلة المراحل الانتقالية. ففي حين أن الديمقراطية هي عمليات شمولية، فإن الانتقال إلى الديمقراطية هي أيضًا قرارات حاسمة يقع اتخاذها في النهاية على عاتق الشخص الموجود في القمة. وغالبًا ما تعتمد هذه القرارات على شخص واحد لأن عملية الانتقال هي عملية هدم؛ وهي كذلك لأنها لا تنضوي ضمن أطر أو إجراءات راسخة لعملية صنع القرار الجماعي؛ ولأنها ترتبط بمشكلة تظهر لأول مرة؛ ولأن وزن وحجم الوضع والتحدي قد يمنعان صناع القرار الآخرين من تولّي المسئولية. والأهم أنها عملية هدم؛ لأنها تغيّر مجرى التاريخ.

إن هذه المعضلات والتحديات الهدّامة أو الخطيرة، تضع القائد السياسي في مواجهة جوهر القيادة وتحمُّل المسئولية؛ الاستجابة، القدرة على اتخاذ القرار، القيادة على أساس التقييم الشخصي الجيد للوضع ومحاسن ومساوئ الخيارات المحتملة،

وعلى أساس المصلحة العامة التي هي على المحك، والأهم مِن كل ذلك، على أساس جملة من القيم التي تعزّز التزامه.

وتتطلب هذه اللحظات الحاسمة من القيادة الحقيقية، المقاربة الاستشرافية والشجاعة على مواجهة المقاومة والإقدام على مخاطر شخصية والصبر في انتظار النتائج الإيجابية، وجميعها تقوم على سرعة الاستجابة والمسئولية أمام المواطنين وممثليهم.

ولهذا السبب، تفخر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتقديم كتاب يستخلص الدروس من ثلاثة عشر قائدًا سياسيًّا سبق لهم أن واجهوا هذه التحديات. ويستكشف هذا الكتاب الذي يحمل عنوان «تجارب التحول إلى الديمقراطية: حوارات مع القادة السياسيين» الدور الحاسم للقيادة السياسية في تعزيز التحول الديمقراطي وتحقيقه، ويعرّفنا على قادة معاصرين من أصحاب التجارب المشابهة في طيف واسع من القضايا ذات الأهمية المركزية في عملية الانتقال إلى حكم ديمقراطي.

ساهم أشخاص مميزون في هذا العمل، ولا سيما القادة السياسيون الذين شاركونا تجاربهم. لكنني أتوجه بأعمق الشكر إلى سَلَفي السيد فيدار هيلجيسن على رؤيته وإيمانه بضرورة مشاركة تجارب القادة السياسيين الذين ساعدوا على إنجاح عمليات التغيير الديمقراطي. كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى السيناتور بيطار والبروفيسور لوينثال اللذيْن حضّرا للمقابلات وأجرياها ووفّرا الحنكة الفكرية والأفكار السياسية اللازمة لقيادة هذا المشروع، ونثمّن عاليًا التزامهما وطاقتهما ومهارتهما.

وكلنا أمل، في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أن يشكل هذا العمل الثري مصدر إلهام وتأمّل وتوجيه للجيل الجديد من القادة في العقود القادمة في خضم قيادتهم لعمليات الانتقال من الحكم الاستبدادي الإقصائي إلى الحكم الديمقراطي.

إيف لوتيرم
الأمين العام للمؤسسة الدولية
للديمقراطية والانتخابات

مقدمة

بقلم سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال

يكشف هذا الكتاب كيف ساهم ثلاثة عشر رئيسًا ورئيس وزراء من تسعة بلدان (اثنان مِن كل مِن إفريقيا وآسيا وأوروبا وثلاثة من أمريكا اللاتينية) في تحقيق الانتقال الناجح من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي. وبحسب علمنا، ليس هناك مصدر أفضل من هذا للأفكار السياسية والآراء المعتبرة بشأن التحديات التي شكلتها هذه العمليات الانتقالية وكيف تمت مواجهتها.

فقد قابلنا بين شهري كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ وحزيران/ يونية ٢٠١٣ كل من فرناندو إنريكي كاردوزو من البرازيل، وباتريسيو آيلوين وريكاردو لاغوس من شيلي، وجون كوفور وجيري رولينغز من غانا، وبشار الدين يوسف حبيبي من إندونيسيا، وإرنستو زيديلو من المكسيك، وفيدل راموس من الفلبين، وألكسندر كفاشينيفسكي وتادوش مازوفسكي من بولندا، وفريدريك دوكليرك وتابو مبيكي من جنوب إفريقيا، وفيليبي غونزالس من إسبانيا. وتقدّم المقابلات، لأول مرة في كتاب واحد، عروضًا مكثفة لوجهات نظر القادة بشأن دورهم في تلك التحولات التاريخية.

تغطّي المقابلات عددًا من العمليات الانتقالية من أنظمة استبدادية متنوعة أفضت إلى أنظمة حكم ديمقراطية مستدامة، وبالتالي لا يمكن التراجع عنها[1]. وقد لعب

(١) ولأننا لم نبدأ هذا المشروع إلا في عام ٢٠١٢، لم نستطع أن نقابل رموزًا تاريخية من تلك البلدان التسعة كنيلسون مانديلا، كورازون أكوينو، فويتشيخ ياروزلسكي وأوليسيس غيماريش، ولم نستطع كذلك إدراج قادة بارزين من عمليات انتقال بارزة أخرى من هذه الفترة كفاتسلاف هافيل أو راؤول ألفونسين.

كل قائد من هؤلاء دورًا متميزًا؛ لأن لكل تجربة من تجارب الانتقال هذه فرادتها. فدوكليرك وحبيبي وزيديلو كانوا رموزًا بارزة في أنظمة أوتوقراطية مختلفة وساعدوا على نقل بلدانهم إلى الديمقراطية الشرعية. أما آيلوين وكاردوزو وغونزالس وكوفور ولاغوس ومازوفسكي ومبيكي، فكانوا شخصيات بارزة في الحركات المعارضة التي ساهمت في إنهاء الحكم الاستبدادي وساعدوا على بناء أنظمة حكم ديمقراطية بدلًا منها، بينما مثّل كفاشينيفسكي وراموس ورولينغز شخصيات انتقالية، قادت المرحلة الانتقالية بين النظامَيْن الأوتوقراطي والديمقراطي. وقدم جميعهم إسهامات بارزة في عمليات الانتقال الديمقراطي في بلدانهم.

وتلقي هذه المقابلات ضوءًا آسرًا على ما قام به هؤلاء القادة التنفيذيون وما دفعهم إلى ذلك. وتناقش منابع ومواصفات الفعل المؤثر في إنهاء الاستبداد وصياغة الحكم الديمقراطي على السواء. ويستذكر أولئك القادة كيف أدركوا المعضلات الأساسية التي اعترضتهم وكيف واجهوها، وما هي الأهداف المحددة التي أرادوا تحقيقها، وما هي الإستراتيجيات والتكتيكات التي وضعوها، وكيف تغيرت ولماذا[1]؟ كما سلطوا الضوء على قرارات حاسمة -وأحيانا مؤسفة- اضطروا إلى اتخاذها، وكيف يفكرون في الدروس التي يمكن استخلاصها من تجاربهم في عملية الانتقال الجارية حاليًّا وفي المستقبل، والفروق بين فرص التحول الديمقراطي اليوم وتلك التي كانت متاحة في زمنهم.

وتوضح هذه المقابلات، أن ثمة جملة من القضايا المهمة لا يزال على عمليات الانتقال مواجهتها: كيف تنظم القوى السياسية والاجتماعية المنقسمة

(1) إن تفسيرات القادة السياسيين (كما غيرهم) لقراراتهم بعد انقضاء الزمن عليها، وكيف يقيِّمون نتائج أعمالهم ليس بالضرورة طبعًا أن تكون دقيقة تمامًا. وحتى لو سعوا بإخلاص إلى الصدق المطلق، فقد لا يتذكرون بالضبط الأوضاع التي واجهوها قبل سنوات مضت أو كيف أدركوا الشروط ثم تصرفوا بناء عليها. ولعلهم أحيانًا يخطئون تقدير القوى المؤثرة في ذلك الوقت. وإننا نعتقد على العموم أن لهذه المقابلات درجة من المصداقية، وتقدم آراء قيّمة لا تتوفر في أي مصدر آخر. ولعلهم يقللون من شأن الأخطاء ويُغْلون من شأن الإنجازات، لكنهم يبينون على نحو جلي كيف كانت القرارات تتخذ ومن هو المخوَّل باتخاذها بطرق تخفيها بعض طرق التحليل الأخرى. وما من طريقة أفضل من إجراء المقابلات للاستفادة من هذا المصدر المتميز.

وتوحّدها في مواجهة نظام حكم استبدادي؟ ما السبيل إلى دعم التوجه داخل أي نظام استبدادي نحو الانفتاح السياسي؛ وكيفية صياغة التسويات العملية بين قوى المعارضة المختلفة، وإن أمكن بينها وبين عناصر من النظام القديم؛ وما الذي يدفع إلى تعزيز الأحزاب السياسية وبناء المؤسسات الديمقراطية، وكيف؟ ويشرح القادة أثر منظمات المجتمع المدني واللاعبين الدوليين والعوائق أمام أداء كل منهم لدوره.

وهم يثيرون أسئلة شائكة منْ قبيل: كيف يمكن إحكام السيطرة المدنية على الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات؛ وكيف تُوازن بين الحاجة إلى العدالة الانتقالية والعدالة التصالحية وبين ضرورة التعايش مع الخصوم السابقين؛ وكيف تعزز الثقة وتجذب الاستثمار من قطاع الأعمال وتستجيب في الوقت ذاته للمطالب والتطلعات الشعبية بالعدالة وإعادة توزيع الثروة؛ وكيف تخلق التوافق حول المبادئ الدستورية والإجراءات الانتخابية؟ ويقدم هؤلاء القادة الاستثنائيون، بأصواتهم وتعابيرهم الخاصة، ما تفتقده أغلب الدراسات عن عمليات الانتقال الديمقراطية: الحكمة السياسية المجرّبة.

إن الانتقال إلى الديمقراطية لا يتحقق على يد مَن يتربعون على قمة هرم النظام السياسي فقط، وربما ليس من خلالهم من الناحية الرئيسة. فللحركات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني وما تستخدمه من وسائل (كالإضرابات، الاحتجاجات، المظاهرات، وغيرها من أشكال الضغوط من القاعدة على القمة) دور حاسم في عمليات الانتقال كافة عمليًّا. وتنطبق هذه الحقيقة، وإن يكن بأشكال ودرجات متباينة، على كل من حالات الانتقال التسع المذكورة، بدءًا من المطالبة بـ«انتخابات مباشرة فورًا» في البرازيل إلى سلطة الشعب في مانيلا، ومن المظاهرات الحاشدة ضد سوهارتو في إندونيسيا إلى الإضرابات العامة لحركة التضامن العمالية في بولندا، مرورًا بالاحتجاجات الطلابية في المكسيك عام ١٩٦٨. إن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والحركات النسائية والطلاب والجمعيات المهنية والجمعيات الدينية والضغوط الدولية، جميعها ساعد على إنجاز التغيير في تلك الدول. كما حدّدت البنى الاجتماعية الاقتصادية والوقائع الديموغرافية والجغرافية والموروث

التاريخي والثقافة الوطنية، شكل المطالبة بالديمقراطية والعوائق التي تحتَّمَ التغلب عليها لإنجاز ذلك التغيير.

ومع ذلك، تثبت هذه المقابلات على نحو مقنع أن للقيادة السياسية دورًا أيضًا. فقد لعب الأفراد دورًا أساسيًّا في مراحل هذا الانتقال كافة من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. فلا يمكن لأحد أن يتصور عملية انتقال في جنوب إفريقيا دون نيلسون مانديلا وفريدريك دوكليرك وأوليفر تامبو وتابو مبيكي. كما لا يمكن لأحد أن يتصور عملية انتقال في إندونيسيا من نظام سوهارتو الطويل من دون الدور الحاسم إلى بشار الدين يوسف حبيبي، أو فهم عملية الانتقال في شيلي دون المساهمات الخاصة لباتريسيو آيلوين وريكاردو لاغوس، أو تقدير عملية الانتقال في إسبانيا دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي لعبه الملك خوان كارلوس وأدولفو سواريز وفيليبي غونزالس. كما لا يمكن تقييم إنجاز الديمقراطية البولندية دون معرفة الدور المميز لليخ فاليسا، وفويتشيخ ياروزلسكي وتادوش مازوفسكي وألكسندر كفاشينيفسكي. صحيح أن للبنى أهميتها، لكن العوامل البشرية مهمة أيضًا. ويميل علماء السياسة إلى التقليل من أهمية القيادة، لكن هذا الكتاب يبرزها[1].

---

(١) ثمة عدد قليل جدًّا من الدراسات الأكاديمية عن القيادة السياسية. ويعزى ذلك ربما إلى الصعوبة البالغة في التقاط الوسائل والمقاييس في علم السياسة المعاصر. لكن الاستثناء المميز في هذا الصدد هو مقالة خوان لينز (القيادة المبدعة في الانتقال إلى الديمقراطية والديمقراطية الجديدة: تجربة إسبانيا) في كتاب «القيادة المبدعة في السياسة الدولية»، إعداد غابرييل شيفر (منشورات جامعة نيويورك، ١٩٩٣، ألباني – نيويورك). انظر أيضًا الكتاب الأخير لآرتشي براون «أسطورة القائد القوي: القيادة السياسية في العالم المعاصر» (منشورات أساسية، ٢٠١٤، لندن: بودلي هيد ونيويورك). وأشار براون إلى أن هذه الشخصيات السياسية، التي يصفها بأنها شخصيات «إعادة تحديد» أو «تحوّل»، هي الاستثناء وليس القاعدة، لكنها استطاعت إحداث تغيير عميق. وفي الوقت الذي يشدد فيه على مخاطر الإيمان بـ «الرجل الخارق»، فإنه يقدم حججًا تؤيد القيادة الجماعية والاحتوائية. وينوه براون في مراسلات شخصية إلى أن هذا النمط من القيادة ضروري على وجه الخصوص في المراحل الانتقالية، وهي ملاحظة تتجلى على نحو واضح في هذه المقابلات. وهنالك رأي آخر يقدمه مارشال غانز في مقالته (قيادة التغيير: القيادة والتنظيم في الحركات الاجتماعية) المنشورةَ في كتاب من إعداد نيتن نوهريا وراكيش خورينا «دليل القيادة والممارسة» (منشورات هارفارد بيزنيس، ٢٠١٠، بوسطن). ويعرّف غانز القيادة بأنها «قبول المسئولية عن خلق الشروط وتمكين الآخرين من تحقيق غايات مشتركة في مواجهة حالة من عدم اليقين». وقد جَسَّد معظم القادة الذين قابلناهم في هذا الكتاب هذا المفهوم.

إن جوهر هذا الكتاب هو المقابلات نفسها، فقد حضّرنا لتلك المناقشات التي استغرقت ما بين ساعتين إلى خمس ساعات ونصف الساعة، بقراءات مكثفة واستشارة خبراء مختصين بالدول المعنية. وركزنا على موضوعات وقضايا مشتركة إضافة إلى ظروف خاصة مهمة في كل حالة. ولم نلجأ إلى طريقة الاستبيان الجامدة، بل دخلنا في حوارات حيوية مع القادة السياسيين كلٍّ بمفرده، واضعين نصب أعيننا فهم العمليات الانتقالية في بلدانهم واستخلاص انعكاساتها على كيفية تحققها والدروس المستخلصة منها.

ثم قمنا بتحرير النصوص، بموافقة أصحابها طبعًا؛ تلافيًا لأي تكرار غير لازم، ونظَّمنا التعليقات بحسب موضوعها وكَثَّفنا الأسئلة المطروحة بشأنها. وقمنا في حالتين (فيدل راموس وبشار الدين يوسف حبيبي) بإدراج مقاطع من كتابات منشورة لكلٍّ منهما لتسليط المزيد من الضوء على النقاط التي طرحت باختصار في المقابلة. كما أدخلنا بعض العناوين الفرعية واستخدمنا الخط العريض لبعض العبارات لتسهيل المراجعة على القارئ. وأضفنا شروحات مقتضبة ضمن أقواس، وقدمنا دليلًا على بعض القراءات المقترحة في كل حالة وعلى أدبيات نظرية مشابهة نعتقد أنها أكثر فائدة. وأعددنا روزنامة زمنية للأحداث لتسهيل وضع إحالات معينة إلى القادة والأشخاص والأحزاب والأحداث. وأعددنا كذلك سِيرًا ذاتية مقتضبة لكل القادة. وقدمنا لهذه المقابلات بمقالات تحدد الظروف العينية كَتَبها خبراء أكاديميون بارزون في كل بلد ناقشوا فيها العملية الانتقالية ودور كل قائد فيها.

بَيْدَ أنه للأسف ما مِن قيادات نسائية على قيد الحياة شاركن في هذه العمليات الانتقالية. وقد قدّم بعض القادة الذين قابلناهم صورة أوضح عن المشاركة النسائية فيها. وباقتراح منا، طلبت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من جورجيا وايلن من جامعة مانشستر إعداد فصل مستقل عن هذا الموضوع، تعتمد فيه على مقابلات سبق أن أجرتها طوال سنوات عديدة وبعض المقابلات الحديثة مع ناشطات في الدول التسع المعنية لعبنَ أدوارًا بارزة فيها، على الرغم من أنهن لم يصلن إلى قمة السلطة التنفيذية فيها.

أما المقالة الختامية فتستخلص المبادئ الأساسية بشأن كيفية إنهاء حكم استبدادي وإقامة نظام ديمقراطي. إنَّ الانتقال من أنظمة الاستبداد إلى الديمقراطية يواجه تحديات متكررة. والدروس المستخلصة من هذه التجارب على صلة وثيقة بعمل القادة والناشطين في المستقبل. ولا بد من أن تكون لهذا الكتاب قيمة بالغة للقادة السياسيين والمواطنين الذين يناضلون حتى الآن لبناء الحكم الديمقراطي في الوقت الراهن والمستقبل وفي سائر دول العالم، وللناشطين في منظمات المجتمع المدني، ولوسائل الإعلام والمجتمع الدولي، ولكل من يرغب في فهم عمليات الانتقال الديمقراطي ورعايتها والقيام بها ودعمها.

لقد كان إجراء هذه المقابلات والتفكير معًا فيما تعلمنا منها تجربة مدهشة؛ لأن المسائل التي استكشفناها ما زالت تحتفظ بأهميتها؛ وكذلك بسبب استثنائية التجارب التي مر بها أولئك القادة ولمواصفاتهم الإنسانية المميزة. وتعمقت صداقتنا المديدة، عندما استندنا إلى قيمنا المشتركة وتجاربنا المختلفة في الحياة لدى إنجاز هذا العمل.

وتقديرًا لمبادرة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في إطلاق هذا المشروع ودعمه، وشكرنا العميق للقادة الذين سمحوا لنا بالاطلاع على ذكرياتهم، ندعو جميع القراء إلى مشاركتنا في التعلّم واستخلاص الدروس منهم.

عن المحررين والمساهمين

المحرران

سيرجيو بيطار

سيرجيو بيطار، مهندس واقتصادي وسياسي من شيلي. تولّى حقيبة وزارية في أثناء فترة رئاسة أليندي. وبعد الانقلاب، أصبح معتقلًا سياسيًّا؛ ومن ثم بدأت حياته في المنفى. بعد ذلك، أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ ورئيس حزب الديمقراطية، وأصبح وزيرًا في حكومات الرئيسَيْن لاغوس وباشيلي. يشغل حاليًّا منصب رئيس مؤسسة شيلي للديمقراطية ومدير مؤسسة غلوبال ترندز، ورئيس مشروع مستقبل أمريكا اللاتينية في مركز الحوار بين دول أمريكا. يحمل درجة الماجستير في السياسات العامة من جامعة هارفارد.

أبراهام لوينثال

أبراهام لوينثال، أستاذ متقاعد في العلاقات العامة في جامعة جنوب كاليفورنيا. أسَّس برنامج أمريكا اللاتينية في مركز ودرو ويلسن ومركز الحوار بين دول أمريكا ومجلس المحيط الهادي للسياسات الدولية. له كتابات منشورة في مجال سياسات أمريكا اللاتينية، العلاقات الأمريكية، الحكم الديمقراطي، والسياسات الأمريكية الخارجية. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد.

المساهمون

جينارو آرياغادا

جينارو آرياغادا، سياسي ومختص في العلوم السياسية. تولى منصبي وزير الرئاسة

في حكومة إدواردو فراي رويز تاجل وسفير شيلي في الولايات المتحدة الأمريكية. شغل منصبي الأمين العام ونائب رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي. كان مدير حملة «لا» في الاستفتاء العام الذي جرى عام ١٩٨٨، والذي أطاح بحكم بينوشيه. نشر الكثير عن الشئون السياسية في شيلي وأميركا اللاتينية.

جين كاري

جين كاري، أستاذة في العلوم السياسية في جامعة سانتا كلارا وباحثة في مراحل التحوّل البولندي. متخصصة في الدراسات الصحفية وتجارب الانتقال في وسط وشرق أوروبا. قامت بتسجيل أكثر من ٢٠٠ مقابلة مع مشاركين من بولندا وصربيا وجورجيا وأوكرانيا عن تحوّل بلادهم من الحكم الشيوعي. تحمل درجة دكتوراه من جامعة كولومبيا.

بختيار أفندي

يشغل بختيار أفندي منصب عميد كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في الجامعة الإسلامية الحكومية في جاكرتا. نشر الكثير من الأبحاث عن الديمقراطية في إندونيسيا، وعن العلاقة بين الدين والدولة والسياسة في العالم الإسلامي. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة ولاية أوهايو.

ستيفن فريدمان

يشغل ستيفن فريدمان منصب مدير مركز دراسات الديمقراطية في جامعتي رودز وجوهانسبرغ. وهو نقابي سابق وصحفي وأكاديمي. نشر الكثير من الكتابات عن تجربة انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية، لا سيّما دور المواطن في تعزيز الديمقراطية.

فرانسيس هاغوبيان

فرانسيس هاغوبيان، بروفيسورة مشاركة زائرة متخصصة في الدراسات البرازيلية في قسم الحكم الرشيد في جامعة هارفارد. نشرت الكثير من الكتابات في العلوم

السياسية المقارنة في أمريكا اللاتينية، مع تركيز خاص على التحول إلى الديمقراطية، التمثيل السياسي، الاقتصاد السياسي، الدين، والشئون السياسية. تحمل درجة الدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

سوليداد لويزا

سوليداد لويزا، بروفيسورة في مركز الدراسات الدولية في جامعة المكسيك. تشمل خبراتها الأنظمة السياسية والانتخابات، السلطة الرئاسية في المكسيك، والتحوّل إلى الديمقراطية في المكسيك. وهي عضو في مجلس المستشارين في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. تحمل درجة الدكتوراه من معهد الدراسات السياسية في باريس.

كوامي ننسن

كوامي ننسن، بروفيسورة متقاعدة في العلوم السياسية في جامعة غانا، وباحثة مقيمة في معهد الحكم الديمقراطي في غانا. تشمل خبراتها، الاقتصاد السياسي في غانا والتحوّل الديمقراطي في غانا والعولمة في إفريقيا. تحمل درجة الدكتوراه من جامعة بوسطن.

موتيارا بيرتيوي

موتيارا بيرتيوي، باحثة مساعدة في معهد الدراسات الدولية في الجامعة الإسلامية الحكومية في جاكرتا. تُركّز كتاباتها على الديمقراطية في إندونيسيا، قضايا الأمن غير التقليدي في آسيا، العلاقات الدولية في جنوب شرق آسيا، والحوكمة العالمية والشئون الإنسانية. تحمل درجة الماجستير بمرتبة شرف من الجامعة الوطنية الأسترالية.

تشارلز باول

يشغل تشارلز باول منصب مدير معهد الكانو الملكي في مدينة مدريد. وهو

متخصص في تحوّل إسبانيا إلى الديمقراطية، دور الملك في التحوّل، السياسات الإسبانية، والعلاقات السياسية والأمنية بين إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد.

مارك طومسون

يشغل مارك طومسون منصب مدير مركز أبحاث جنوب شرق آسيا، وهو أستاذ في العلوم السياسة في قسم الدراسات الآسيوية والدولية في جامعة سيتي في هونغ كونغ. لديه خبرة في الحكم الاستبدادي والمقارنة في التحوّل إلى الديمقراطية، خاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية. يحمل درجة الدكتوراه من جامعة ييل.

جورجينا ويلين

جورجينا ويلين، بروفيسورة في العلوم السياسية في جامعة مانشستر. متخصصة في العلوم السياسية المقارنة، مع التركيز على النوع الاجتماعي والعلوم السياسية، الاقتصاد السياسي الدولي، التحول إلى الديمقراطية، والحوكمة والمؤسسات. مديرة مشاركة في الشبكة الدولية للحركة النسائية والمؤسسية.

شكر وتقدير

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومديرا المشروع سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال، يعبّرون عن تقديرهم العميق للقادة السياسيين الثلاثة عشر الذين سمحوا بإجراء مقابلات معهم. كما نعبّر عن امتناننا لمساعديهم الشخصيين والزملاء الدوليين الآخرين الذين سهلوا هذه الاجتماعات، والنصوص الناتجة عنها.

ونتقدم بالشكر والامتنان للخبراء التسعة الذين أعدوا مقدّمات حول ظروف وبيئة كل مجموعة من المقابلات، وراجعوا وحسَّنوا البرامج الزمنية ومراجع القراءة الإضافية، وساعدوا مديري المشروع في إعداد المقابلات ومراجعة نصوصها، وعلقوا في معظم الحالات على المقدمة والخاتمة.

يُعَدُّ الفصل الذي أعدته الأستاذة جورجينا ويلين عن دور المرأة في التحولات الديمقراطية مساهمةً مهمة في هذا المشروع. ونحن بدورنا نعبّر عن امتناننا للنساء التسع البارزات اللواتي أجرين مقابلات مع الأستاذة ويلين لتقديم خبراتهن وأفكارهن عن دور النساء في التحولات الديمقراطية. كما نعبّر عن تقديرنا لكتّاب أوراق المعلومات الأولية عن الدول التي ساهمت في تطوير هذا الفصل، وهم: جين فرانكو، ماريا إستر ديل كامبو غراسيا، مارتا باجارين غارسيا، تاكيوا مانوه، وآني سوتجيبتو.

كما نعبّر عن امتناننا لكبار مستشاري المشروع لورنس وايتهيد وألفرد ستيبان اللذيْن ساعدا مديري المشروع في الإعداد للمقابلات، من خلال تحديد القضايا والتعليق على أفكارهم الناشئة. ونقدر المساهمات المهمة التي قدمها المساعد الأساسي

للمشـروع بنجامين مينوارينغ، الذي ساعد في مراجعة المطبوعات والقضايا الخاصة بالمشـروع، وأعد المسـودة الأولى للاسـتعراضات الزمنية ومراجع القراءة الإضافية وقـدم اقتراحـات تحريرية. كما نشـكر جيمـس لوكسـتن وكارولاينا لاريـرا وفكتور سـافيدرا وكونسـيولا أمات على المسـاعدة البحثية التـي قدموها. ونشـكر أندريزاج روسـا على المسـاعدة التي قدمتها في خدمة الترجمة الفوريـة للمقابلات في بولندا، وتشـارلز روبرتس الذي ترجم العديد من المقابلات من اللغة الإسبانية، وكيلي فريل التي دققت النسخة قبل طباعتها، والمصورين.

ونقدر المسـاعدة التي قدمتها ماريانا أيلوين في تسـهيل إجراء المقابلة مع والدها، والمسـاعدة التي قدمها سـيرجيو فاوسـتو في تحرير وتكثيف المقابلـة الطويلة للغاية التي امتدت خمس ساعات ونصف الساعة مع الرئيس كاردوزو. كما نقدر المقابلات الأولية التي أجريناها مع أليخاندرو فوكسـيلي في شـيلي، آدم ميجنيك في بولندا، بي فـي أوبينـج في غانا، ليون وسـيلز في جنوب إفريقيـا، كارولينا هيرنانـدز في الفلبين، خوسـيه لويس مارفال في إسبانيا، سانتياغو ليفي، جيفري دافيدو، كارلا هيلز، لويس مايرا، كيفن ميدلبروك، كارلوس بورتالس، وكارلوس مانويل سـادا، الذين سـاعدونا في الإعداد للمقابلة غير المسبوقة مع الرئيس إرنستو زيديلو.

إنّ المؤسسـة الدولية للديمقراطية والانتخابات تُعبّر عن تقديرها الكبير لسـيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال على قيادتهما البارعة لجوانب كثيرة في هذا المشروع الصعب، وللمشـاركين فيـه، والهيئة الاستشـارية الدولية علـى اقتراحاتهم الكثيرة المسـاعدة. وتتقدم المؤسسـة ومديرا المشـروع بالشـكر إلى الدكتورة جين جاكيت لإسـهاماتها الكثيرة في المشروع، بما فيها اقتراحاتها المكثفة عن الفصل المتعلق بدور المرأة في التحوّلات الديمقراطية.

كمـا يتقدم عضو مجلس الشـيوخ بيطار والدكتور لوينثال بالشـكر إلى المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات وأمينها العام السـابق فيدار هيلجيسـن؛ لإطلاق هذا المشـروع ودعمه واختيارنا لتنفيذه. ونقدر الدعم الذي قدّمه الأمين العام الحالي للمؤسسـة إيـف لوتيـرم، ولا سـيّما قراراته بتوفيـر الكتـاب بلغات عدة والمسـاعدة

في ضمان انتشاره وتأثيره. كذلك نعبّر عن عميق امتناننا للكثير من أعضاء المعهد المميزين لتعاونهم، وخصوصًا ميلاني آلن، مسئولة البرامج، التي أدت إسهاماتها المميزة الجوهرية والإدارية إلى وضع معايير ملهمة وعالية. فقد قامت بحلّ الكثير من المشكلات المفصليةً اللوجستية والدبلوماسية والتحريرية بسرورٍ دائم وفي الوقت المناسب، وقدمت الكثير من الاقتراحات الجوهرية والتحريرية بما فيها تحرير معظم المقابلات قبل نشرها، وقامت بتضمين مواد من كتابات الرئيس راموس لتدعيم مقابلته.

كذلك نقدر عاليًا الدعم اللوجستي المميز الذي قدمته كاترينا جوركنسين وجينيفريدا أيسباري. كما قدمت نايلا غريس بريتو خبرتها في الحالة الفلبينية، وقدم ثيوفيليس داوتين أفكاره عن تحوّل غانا، وقدم أندرو أليس إرشادًا وخبرة في التحوّل في الفلبين وإندونيسيا. وساهم رومبيدزاي كانداواسفيكا نهوندو في وضع الفكرة الأولية لفصل دور المرأة في التحوّلات الديمقراطية. وأعدَّ حمدي حسن ودومينيكو توسيناردي دراسات موجزة عن الانقسامات الدينية العلمانية، واحتمالات الحكم الديمقراطي في غرب آسيا وشمال إفريقيا، وأثر المعلومات الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات على الديمقراطية، على التوالي. وقدمت ناديا حنضل زاندر إرشادًا عمليًّا قيّمًا في أثناء تنفيذ هذا المشروع. وساهم جيمس ليناهان في خروج المشروع إلى الحياة. كما نعبّر عن تقديرنا أيضًا لكريستن سامبل وهيلين كافاناغ بيرغلند اللتين قدمتا تعليقات على جميع الفصول، وقدمتا دعمًا مهمًّا في أثناء مراحل المشروع. ونحن ممتنون للغاية لبريختشي كيمب التي ساعدت على نشر هذا المجلد.

ولن يفوتنا التعبير عن شكرنا وامتناننا للأشخاص التالية أسماؤهم، بالترتيب الأبجدي؛ لقاء ما قدّموه مِن تعليقات على أجزاء متنوعة من المشروع في أثناء إنجازه: آرشي براون، إيفيلين هابر، أيمن أيوب، بختيار أفندي، بيتر وين، فخامة السيد جو كلارك، جورج دومينيز، جيراردو مونك، جين كاري، جينارو أرياغادا، دانيل زوفاتو، ريتشارد سنايد، ستيفن فريدمان، ستيفن لافيتسكي، سكوت ماينورينغ، سوليداد لويزا، سينثيا ماكلينتوك، فرانسيس هاغوبيان، فيليب أوكسهورن، فيليب شمتر، كيفن ميدلبروك، لويس فريجيت، لينا ريكيلا تامانغ، ماثيو تايلر، ماريانو بيرتوتشي،

ماسيمو توماسولي، مانويل الكانتارا، مايكل لوينثال، والمشاركين في الندوات في جامعات براون وماغيل وهارفارد وكلية أوكسيدنتال. كما يشكر سيرجيو بيطار المعهد الديمقراطي الوطني، ومديره كينيث والاك، وكادره في القاهرة لتنظيم زياراته إلى مصر، وحواراته مع قادة الأحزاب السياسية هناك.

أخيرًا، يود سيرجيو وأبراهام أن يشكر كلٌّ منهما الآخر، وكذلك زوجتيهما الرائعتين والصبورتين. لقد كانت هذه التجربة مثمرة للغاية.

الفصل الأول
البـرازيـل

الانتقال إلى الديمقراطية في البرازيل:
من ليبرالية مقيّدة إلى ديمقراطية تنبض بالحياة

فرانسيس هاغوبيان - جامعة هارفارد

حكم الجيش البرازيلي بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٥؛ وطوال نصف تلك الفترة، عملت المعارضة بصبر وأناة وفق قواعد النظام في خضم عملية انتقال طويل نحو الديمقراطية. وتحفل هذه التجربة بالدروس المفيدة بشأن قرارات إستراتيجية اتّخذها كلٌّ مِن الأوتوقراطيين والديمقراطيين، والتي قد تفضي إلى انتقال سلمي -ومعرفة كيف يمكن في حينها تجاوز العقبات التي فرضتها تسويات داخلية وموضوعية أمام الحكم الديمقراطي الفعال.

الديمقراطية والدكتاتورية

تأسّس النظام السياسي التنافسي في البرازيل في نهاية القرن التاسع عشر، لكن الغالبية الساحقة من المواطنين البرازيليين حرموا طيلة فترة حكم الأوليغاركية (الأقلية) من حقوق المواطنة الفعلية. حتى في ظل نظام سياسي انفتح على المشاركة والمنافسة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، بقيت الفئات الدنيا القاطنة في المدن تحت السيطرة، ولم يسمح للعمال الريفيين بتنظيم النقابات وحُرم الأميون من حق التصويت. وعلى الرغم مما شهده البلد من ازدهار في نهاية خمسينيات

القرن الماضي، بفعل الاستثمار في البنية التحتية والتصنيع بهدف الاستغناء عن المستوردات وخلق رأسمال وطني جديد في برازيليا، فقد بدأ النظام السياسي يتعرض للإجهاد. ولم يعد الضعف المؤسسي -المتجسد في نظام أحزاب سياسية شديدة التشرذم وكونغرس عاجز- يكفي لتهدئة مخاوف النخبة التي بدأت تشعر بالتهديد من تعبئة الجمعيات الفلاحية وتقدم حزب العمال الشعبي في الانتخابات والخطاب اليساري للرئيس.

وفي نيسان/ إبريل ١٩٦٤، في أوج الحرب الباردة، وعلى وقع المخاوف العقائدية من تمرد مستلهم مِن الفكر الشيوعي ومِن الحرب الأهلية، وردًّا على الاضطرابات الناجمة عن الارتفاع الحاد في التضخم وتراجع احتياطيات القطع الأجنبي والمطالبة بالإصلاح الزراعي والفشل الواضح للقادة المدنيين واشتداد عود الاضطرابات العمالية والطلابية، قام الجيش بالانقلاب على السلطة فارضًا حكمًا عسكريًّا استبداديًّا. لقد حقق الحكام العسكريون الاستقرار للاقتصاد بعد ذلك؛ حيث عمدوا إلى تعزيز دور الدولة وتوسيعه في الاقتصاد، إضافة إلى حل الأحزاب السياسية والانتقال إلى سياسة القمع العاري وتعليق العمل بالمحاكم وفرض رقابة على الصحافة وإعلان حالة الطوارئ. وعلى غرار جيوش أمريكا اللاتينية الأخرى إبان تلك الفترة، أخضع النظام البرازيلي أعداءه -الحقيقيين والمتخيلين- للاعتقال العشوائي والتعذيب والنفي والموت. لكن الوضع في البرازيل حتى في أوج القمع، لم يرقَ في وحشيته إلى مستوى جيرانه. فقد دأبت المحاكم العسكرية على الحكم بالبراءة، فلم تحكم بالحرمان من الحقوق السياسية -بما في ذلك شغل المناصب- سوى على ٥٠٠ سياسي، مقارنة بنحو ١٥٠٠٠ في الأوروغواي. ولم تكن الحكومة مسئولة إلا عن ٣٣٣ حالة وفاة «فقط»، أي أقل بنحو ٥٠ و١٠٠ مرة من شيلي والأرجنتين على التوالي.

والأهم من كل ذلك، كما يؤكد فرناندو إنريكي كاردِوزو، أن النظام العسكري البرازيلي كان متمسكًا بستار الشرعية؛ حيث قام بإجراء انتخابات برلمانية وبلدية منتظمة، وسمح للمؤسسات التمثيلية بالعمل (ومن ضمنها الكونغرس وحزب معارض رسمي موالٍ للحكومة). وعلى الرغم من أن النظام ألغى انتخابات حكّام

الولايات وعُمد حواضر الولايات، وتلاعب بالقوانين الانتخابية وجرّد المناصب المنتخبة من أي صلاحيات دستورية ذات معنى، فقد مهّدت الانتخابات التنافسية في نهاية المطاف الطريق أمام البرازيل نحو بناء الديمقراطية.

عملية الانتقال السياسي

اتسمت عملية الانتقال نحو الديمقراطية في البرازيل بأنها تدريجية، بدأت من الأعلى، مع تسهيلات في التعبئة الحزبية والمدنية المقيدة. وظهر الانفتاح على الليبرالية السياسية بفعل الشرخ في المؤسسة العسكرية بين صقور (اعتقدوا أن البرازيل في حاجة إلى حكم عسكري مطلق لتحقيق طاقاتها) وحمائم (رأوا في الحكم العسكري حالة وصاية مؤقتة وتخوفوا من خسارة الدعم المدني للجيش كمؤسسة مستقبلًا إذا لم يجرِ تقييد السلطة القمعية للمتشددين). وفي مطلع عام ١٩٧٤، أعرب الرئيس المعتدل الجديد الجنرال إرنستو جيزيل عن عزمه «تخفيف» قبضة الحكم العسكري، وتخفيف الرقابة على الصحف والسماح بحرية التعبير عن الأفكار وبالانتخابات الحرة. وبعد سبعة أعوام من النمو الاقتصادي بمعدل مزدوج الأرقام، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وبوجود معارضة محبطة بفعل حظرها في عام ١٩٧٢، شعر جيزيل بثقة بأن النظام سيتمكن من الفوز في الانتخابات التنافسية.

واجهت المعارضة المعضلة المعتادة: إما أن تقاطع الانتخابات التي يمكن ألا تؤدي إلى انتقال غير مشروط للسلطة، وإما الاستفادة من المجال المسموح من النظام لتنظيم المواقف وإعلانها وحشد الدعم للانفتاح الديمقراطي. استقرت المعارضة في النهاية على الخيار الثاني، مُتحملةً ما كِيلَ لها من اتهامات بشرعنة الدكتاتورية. ودافع كاردوزو وآخرون بقوة عن أن المشاركة في النظام -واستخدامه في الحقيقة لصالحهم- هو أضمن طريق للتغيير الديمقراطي. لقد جاءت النتيجة لتؤكد أنهم على حق؛ فقد فازت المعارضة مباشرةً بـ١٦ من أصل ٢٢ مقعدًا يجري التنافس عليها في مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٤، وزادت حصتها من المقاعد في مجلس النواب من ٢٨ إلى ٤٤ في المائة، وسيطرت على برلمانات خمس ولايات إضافية. هذه النتيجة،

شـكلت خسـارة نكـراء للحكومة؛ إذ أشـار كاردوزو إلـى أنها لا ترجع إلـى التعطش الشـعبي إلـى الديمقراطية بـل إلى الحملـة القوية التـي أطلقتها المعارضـة احتجاجًا على قضايا اقتصادية معيشـية، لا سـيما تآكل القيمة الشرائية لأجور العمال في خضم الازدهار الاقتصادي.

عـززت الانتخابات التنافسـية، على المـدى البعيد، قدرة المعارضة على حشـد الناخبين والضغط على الحكومة للمحافظة على مسـار الانفتاح السياسـي. والتزامًا بمنطـق كاردوزو القائـل، بـأن الانتقال نحـو الديمقراطية لم يحـدث نتيجة الهجوم المباشـر علـى حصـون النظـام وإنمـا بمحاصرتـه حتـى أبـدى مَـن هم فـي داخله اسـتعدادهم لعقـد الصفقـة، فـإن المعارضة اسـتمرت فـي العمل حتـى بعدما أعاد النظـام صياغـة قواعد اللعبة ببراعة مـرة بعد أخرى للتلاعب بالعملية السياسـية كي تخـدم مصالحه في الانتخابات البلديـة (١٩٧٦) وانتخابات الكونغرس (١٩٧٨)، وأخيـرًا في انتخابات حكام الولايـات (١٩٨٢). لقد أدركـت المعارضة أن التغيير البنيـوي والزمن فـي صالحها؛ فالنمو الاقتصادي والتصنيع نقـلا ملايين البرازيليين إلى المدن؛ الأمر الذي خلق طبقةً وسطى قوية قادرة على استهلاك طيف واسع من السـلع المعمّرة، من الثلاجات حتى السـيارات، وزاد حجم الطبقة العاملة إلى نحو ٣٠ في المائة من عدد السكان.

انبثـق مجتمـع مدني نشـط فـي الهامش الـذي أتاحه الانفتـاح السياسـي، وكانت النخـب المؤثرة من أصحاب الرأي هي أول من عبّر عن انتقاده للحكم الاسـتبدادي، وبـرز على نحـو خاص في انتقاد القمـع وإدانته رجال الدين في الكنيسـة الكاثوليكية الرومانيـة، والذيـن أعدّوا سـجلات لعمليـات القتل والعنـف التي تقوم بها السـلطة الحاكمة في الريف، وقاموا بتأمين المخابئ للعمال المضربين، واعتنقوا الديمقراطية وروَّجـوا للمجموعـات الشـعبية التي تترعـرع في ظلها قيـم المشـاركة. وجاء موت الصحفـي اليهـودي البـارز فلاديميـر هيرتسـوغ فـي أقبية سـجن وحدة اسـتخبارات الجيش الثاني في سـان باولو في شـهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ ليثير غضب نقابة المحاميـن البرازيليين المسـتكينة عادة؛ مـا دفعها إلى إصدار بيان تتهـم فيه الحكومة بممارسـة التعذيب، وأقام الكاردينال الشجاع إفاريستو إرنز مراسم تأبين كاثوليكية-

يهودية لهيرتسوغ في كنيسة سان باولو، لتتحول إلى أول مظاهرة حاشدة ضد النظام العسكري. كما شنت مجموعة من رجال الأعمال البارزين دون وجلٍ حملةً ضد هيمنة الدولة في عام ١٩٧٤؛ حيث نوّهوا بعد سنوات قليلة إلى وجود صلة مباشرة بين الدولة التدخّلية القوية والحكم الاستبدادي، داعينَ إلى الديمقراطية بوصفها الحل الوحيد لتحكم الدولة في المجتمع بدلًا من خدمتها له.

ومع انفتاح الفضاء السياسي، ضغطت مجموعات دينية شعبية وروابط أهلية وحركة نسائية قوية لتحقيق مصالحها وإفساح المجال لمزيد من الحرية السياسية. وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي، قاد لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (لولا) حركة نقابية جديدة تنتقد تدخل الدولة وتستقي قوتها من علاقاتها مع عمال المصانع بدلًا من رعاية الدولة. وحشدت الحركة، على نحو لافت، آلاف الأشخاص في القلب الصناعي لمدينة ساو باولو للإضراب؛ بغية الحصول على أجور أعلى وحقوق المفاوضة الجماعية. وعززت تعبئة المجتمع المدني في أوساط النخبة والشوارع والمصانع والدوائر الانتخابية قوة المساومة لدى المعارضة السياسية، كما ألهمت موجة المد الديمقراطي الكاسحة المعارضة الديمقراطية في وجه جيش لم يعرف الهزيمة في الحرب أو الانتخابات ويفاوض على وجوده من موقع القوة.

تسارعت العملية الانتقالية في البرازيل مع انتخابات حكام الولايات في عام ١٩٨٢، وكان النظام العسكري قد سمح بتشكيل أحزاب جديدة في عام ١٩٧٩ سعيًا منه، عبر تفتيت المعارضة، إلى نزع الطابع الشعبي الذي بدأت الانتخابات تكتسبه منذ عام ١٩٧٤. وانقسمت المعارضة، كما هو متوقع، إلى خمسة أحزاب تتراوح بين حزب العمال بزعامة «لولا» في اليسار وحزب معتدل في اليمين لم يعش طويلًا (حل نفسه في عام ١٩٨١ إثر فرض الحكومة جملة من الأنظمة التي تحظر التحالفات الانتخابية). لكن قرار المعارضة خوض الانتخابات في وجه التلاعب الفظ بالأنظمة الانتخابية، أثمر مرةً أخرى. ففي ظل اقتصاد يعاني من تضخم تجاوز ٢٠٠ في المائة ويغوص في أزمة ركود عميق سببها ارتفاع تكلفة خدمة إعادة جدولة الديون الخارجية، تم انتخاب عشرة حكام ولايات من المعارضة في أكثر الولايات تصنيعًا

وتقدمًا في البرازيل، وتعادل ثلاثة أخماس الكتلة الانتخابية الوطنية وتنتج ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، ومن بينها ولايات ساو باولو وميناس جيرايس وريو دي جانيرو. بعد ذلك، أجبَرت الأغلبية البسيطة للمعارضة في مجلس النواب الحكومة على التفاوض لإقرار مشاريع قوانين مثيرة للجدل، حتى إنّ حكام الولايات من حزب النظام أصبحوا مسئولين أمام ناخبيهم أكثر من الحكومة العسكرية.

وحتى بعد هذه النكسات الانتخابية، فإن الجيش حافظ على وعده بتسليم السلطة إلى رئيس مدني في عام ١٩٨٥؛ حيث ظلّ مقتنعًا بأن مرشح النظام ستكون له الغلبة في المجمع الانتخابي الذي يضم آلافًا من العُمد وأعضاء مجالس نواب الولايات الموالين للنظام. وفي عام ١٩٨٤، حشدت المعارضة حملة «من أجل انتخابات مباشرة»، التي تهدف إلى إقرار تعديلات دستورية تفرض انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب؛ حيث نجحت تلك الحملة في اجتذاب ملايين المحتجين في سلسلة مظاهرات حاشدة عمت الشوارع في عواصم الولايات الكبرى في البرازيل هاتفةً: «الشعب يريد انتخابات مباشرة فورًا»، بدءًا بولاية ساو باولو في شهر كانون الثاني/ يناير، والتي لم يتدخل فيها الجيش. وعلى الرغم من أن المعارضة لم تنجح في نيل أغلبية ثلثي الكونغرس اللازمة لتغيير الدستور بفارق بسيط، فقد اختارت خوض الانتخابات غير المباشرة. وكان حزب النظام العسكري قد سمّى مرشحًا أثار كثيرًا من الجدل؛ ما دفع إلى إطلاق سلسلة من الانشقاقات في الطبقة السياسية أسهمت في فوز مرشح المعارضة تانكريدو نيفيس (وهو حاكم معتدل لولاية ميناس جيرايس وسياسي توافقي بارز) في الانتخابات الرئاسية.

بناء الديمقراطية: دور فرناندو إنريكي كاردوزو

تواصلت عملية الانتقال نحو الديمقراطية في البرازيل حتى بعد تسليم الجيش السلطة إلى رئيس مدني في عام ١٩٨٥. فقد واجه البرازيليون تحديات وصعابًا في بناء نظام ديمقراطي؛ تمثل أولها في وضع الجيش تحت السيطرة المدنية دون استثارة رد فعل عنيف من جانبه؛ إذ كان الجيش يأمل في تلافي المحاكمة عن انتهاكات حقوق الإنسان (انتابت جيوش أمريكا اللاتينية كافة هذه المخاوف بعد تقديم الحكومة

الأرجنتينية كبار القادة العسكريين إلى المحاكم)، والاحتفاظ بسيطرته على الشئون العسكرية (الترقيات والموازنات وشراء الأسلحة) والاستمرار في الاضطلاع بدور دستوري في «حفظ النظام العام في البلاد». وعلى الرغم من أن أحدًا من ضباط الجيش لم يقدم إلى المحاكمة آنذاك، فقد فتحت الحكومات المدنية ملفات القمع العسكري وقدمت تعويضات لعائلات ٢٦٥ ضحية ممن تعرضوا للقتل أو الاختفاء في ظل النظام العسكري. كما عمدت الحكومات المدنية إلى لجم طموحات الجيش في مجال الأمن القومي في الأمازون، وشددت الخناق على التصريحات السياسية من جانب الضباط القائمين على رأس عملهم، وعلقت صفقات شراء المقاتلات الحربية، وأوقفت برنامج التخصيب النووي في البلاد. وتجدر الإشارة، على نحو خاص، إلى سلسلة الخطوات الرائعة التي قام بها كاردوزو في نهاية فترة ولايته الأولى رئيسًا وذكرها في مقابلته أدناه، وكان من نتائجها الحد بصورة نهائية من قوة ضباط الجيش في مجلس الوزراء بعد إلغاء ثلاث وزارات منفصلة، ووضع شخص مدني على رأس وزارة الدفاع الجديدة.

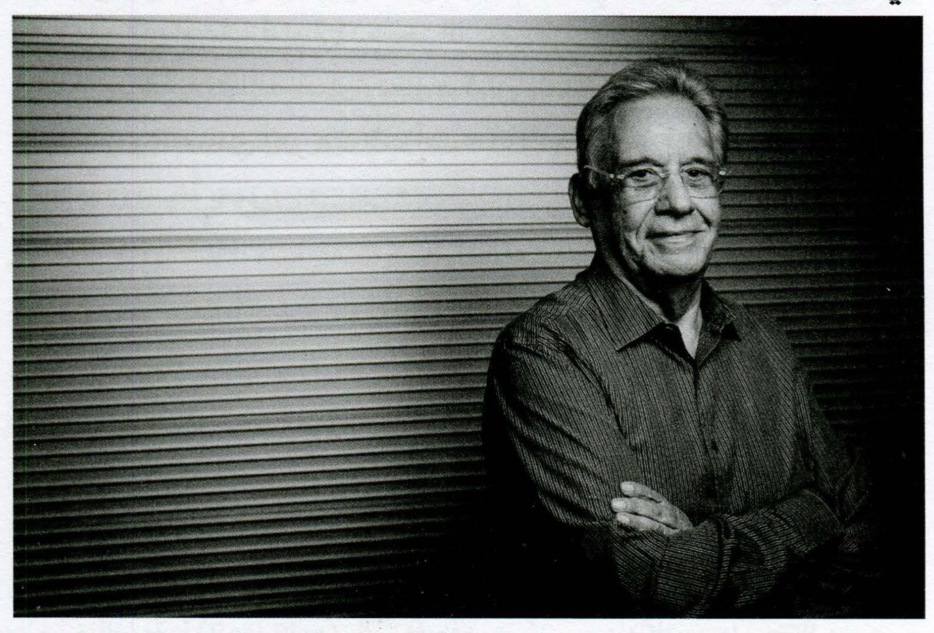
كان على القادة الديمقراطيين أيضًا الموازنة بين المطالبة بإعادة توزيع الثروة الاقتصادية والعدالة من جهة، وترسيخ حقوق الملكية وتهدئة مخاوف النخب الاقتصادية من جهة أخرى. وأكثر القضايا تفجرًا كانت الإصلاح الزراعي وحقوق الملكية؛ لأن النخب الزراعية ومربي الماشية غالبًا ما كانوا يتصدون بعنف لا يرحم لعملية الاستيلاء على الأراضي من قبل حركة المحرومين من الأرض (حركة عمال بلا أرض «Movimento dos Trabalhadores Rurais Sem Terra»)، لكن في نهاية الأمر تمت تسوية مسائل إعادة التوزيع والحقوق في الكونغرس (كان يمارس مهام الجمعية التأسيسية)، الذي صاغ وناقش وأصدر الدستور الديمقراطي الجديد للبلاد في عام ١٩٨٨. لقد وقف اليمين موقفًا جذريًّا ضد الإصلاح الزراعي في الكونغرس، لكن الدستور نص في النهاية على الحقوق الأخرى لتصبح التزامًا دائمًا للديمقراطية البرازيلية، كحقوق العمال وحقوق السكان الأصليين والحق العام للمواطنين كافة بالرعاية الصحية. وأخيرًا، انتُخب رئيسٌ للبلاد عبر الاقتراع الشعبي في عام ١٩٨٩.

وكان فرناندو إنريكي كاردوزو طيلة سنوات العملية الانتقالية زعيمًا مفكرًا للمعارضة وأحد أشد منتقدي النظام العسكري صراحةً ونفوذًا. ونظرًا إلى وجوده في الوسط بين المعسكرين الراديكالي والمعتدل، ساعد كاردوزو في منع انقسام المعارضة عبر دعمه الإضرابات العمالية وإطلاق سراح «لولا» من السجن، لكنه في المقابل دفع المعارضة إلى ضبط النفس وضغطَ باتجاه عدم التسرع كثيرًا. لقد كان معجبًا بالنموذج الإسباني، وبوصفه شخصية بارزة في الحملة من أجل الانتخابات المباشرة منذ انطلاقها (ألقى كلمة المعارضة الافتتاحية في مجلس الشيوخ مؤيدًا تعديل الدستور)، نجح كاردوزو -الذي آمن بوجود إمكانية حقيقية لهزيمة مرشح الحكومة على الرغم من العراقيل- بإقناع المعارضة بعدم الانسحاب من الانتخابات وبإقناع أوليسيس غمياريش، أحد الزعماء البارزين في المعارضة، بالمساعدة في تنسيق حملة تانكريدو نفيس. كما اضطلع كاردوزو بدور مهم في صياغة الدستور الديمقراطي لعام ١٩٨٨ بحسبانه مقررًا في لجنة النظام الداخلي ولجنة التنظيم، وعمل في عام ١٩٩٣ من موقعه وزيرًا للمالية مع فريق من الاقتصاديين الأكاديميين لوضع خطة ريال (Real Plan) لوقف التضخم، ثم استخدم مواهبه في الإقناع لتبنيها وتنفيذها وقبولها في وقت كان فيه الكونغرس ضعيفًا، كما ذكر. وكان كاردوزو قد انتخب في عام ١٩٩٤ رئيسًا تقديرًا من الشعب لدوره في وقف التضخم؛ حيث أرست الإصلاحات الاقتصادية لإدارته أسس الاستقرار الاقتصادي والديمقراطي.

خلاصة القول، كانت عملية الانتقال نحو نظام حكم ديمقراطي حقيقي في البرازيل أصعب من التجارب الأخرى، كما في الأرجنتين على سبيل المثال؛ حيث قوّضت الهزيمة العسكرية مصداقية القوات المسلحة. لكن التركيبة الاجتماعية المعقدة للبرازيل والدرجة العالية من التمدّن في المجتمع والثقافية السياسية التي صاغها تاريخ الانتخابات السياسية في البلاد، جعلت الضغط من أجل تحول تدريجي نحو الديمقراطية عن طريق الانتخابات أمرًا ممكنًا تمامًا. لقد قبلت المعارضة الديمقراطية قواعد النظام الحاكم ووتيرته، وقامت بعدد لا يحصى من المساومات طيلة تلك الفترة. أما إن كانت هذه المساومات قد أطالت

زمـن العمليـة الانتقاليـة بالضرورة دون مبـرر، كما كان البعض يـرى آنذاك، فذلك مـا لا يمكننا الجزم بـه. لكن، وبنظرة إدراك متأخرة، بات مـن الواضح الآن أنها لم تكن على الدوام عقبة أمام التقدم نحو الديمقراطية. فالسيطرة المدنية على الجيش كانت راسـخةً بلا شك؛ حَيث توسـعت شـروط الضمان الاجتماعي توسعًا كبيرًا، وحدث نمو اقتصادي أكثر عـدلًا، وأصبحت الديمقراطية اليوم في البرازيل حيويةً وخلاقةً وراسخةً بعمق.

السيرة الذاتية لفرناندو إنريكي كاردوزو، رئيس البرازيل في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣



بدأ فرناندو إنريكي كاردوزو مسيرته المهنية إخصائيًّا في علم الاجتماع، وكتب أطروحته الجامعية وكتابه الأول عن الأعراق في البرازيل. وسرعان ما برزت مواهبه السياسية والإدارية في إدارة جامعة ساو باولو. جرّده النظام العسكري من المنصب الذي يشغله في الجامعة، فغادر بعدها إلى المنفى في شيلي؛ حيث شارك في تأليف كتاب مميز عن الاستقلال والتنمية. رفض مناصب أكاديمية مغرية ليعود إلى البرازيل في عام ١٩٦٨، وشارك هناك بمساعدة من مؤسسة فورد في إنشاء المركز البرازيلي للتحليل والتخطيط (CEBRAP)، وهو مركز مستقل لبحوث العلوم الاجتماعية؛ حيث قاد عملية إجراء بحث عن مدينة ساو باولو يركّز على توزيع الدخل وموضوعات أخرى ذات تأثير على السياسات، والذي تحدى به النظام العسكري. دخل كاردوزو المعترك الانتخابي في انتخابات الكونغرس الحرة جزئيًّا في عام ١٩٧٨، ثم اضطلع بدور متزايد الأهمية في الكونغرس بوصفه عضوًا في المعارضة، وكان أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي.

وبوصفه أحد قادة المعارضة في عملية الانتقال التدريجي، بنى كاردوزو الجسور بين معارضي النظام العسكري؛ ومن ثم في الحكومات الديمقراطية المتعاقبة بعد ذلك. تولى منصب المقرر العام للجان الكونغرس التي وضعت دستور البرازيل لعام ١٩٨٨. وبعد توليه حقيبة المالية في عام ١٩٩٣، استخدم خبراته الأكاديمية في لجم التضخم عبر خطة ريال، وحظيَ بدعم عام عبر توضيح مقاربته الاقتصادية الجديدة للمواطنين، حيث ساعده نجاح الخطة المذكورة كثيرًا في انتخابه رئيسًا للجمهورية في عام ١٩٩٤. استخدم كاردوزو مهاراته في بناء العلاقات الشخصية والعامة لتشكيل ائتلاف حاكم، كما استند إلى خلفية أسرته العسكرية العريقة في فك شيفرات الضباط البرازيليين والحصول على دعمهم لتنفيذ إصلاحات مهمة، من ضمنها إنشاء وزارة دفاع مدنية. تولى الحكم ولايتين رئاسيتين، وأشرف على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بالانفتاح على السوق وقام بدبلوماسية دولية نشطة، ثم قاد انتقالًا سلسًا للسلطة إلى الزعيم اليساري العمالي العريق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا المنتخب في عام ٢٠٠٢، والذي استمر في تطبيق الكثير من سياسات كاردوزو الاقتصادية والاجتماعية وتوسيعها.

مقابلة مع فرناندو إنريكي كاردوزو

ما العوامل الحاسمة التي أسهمت في الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي في البرازيل؟

بدايةً، يتعين علينا أن نضع في اعتبارنا أن عملية الانتقال في البرازيل تمت في أثناء الحرب الباردة؛ حيث كان العالم منقسمًا إلى معسكرين. ولا يمكن تفسير انقلاب ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٤ العسكري خارج هذا السياق. بالمقابل، أسهم انتهاء الحرب الباردة في الانتقال نحو الديمقراطية، أي أن الظروف الدولية لعبت دورًا في ذلك، حتى وإن لم تكن عاملًا أساسيًّا.

إن الدور الأساس هو للعوامل الداخلية؛ إذ أظهرت التجربة البرازيلية أهمية محاربة الضغوط الاجتماعية باحتلال الفضاء المؤسسي، حتى عندما يكون ضيقًا جدًّا في البداية. وقد حافظ الجيش في البرازيل على عمل الكونغرس، باستثناء فترة قصيرة، ولم يحظر الحياة الحزبية، بل قمع الأحزاب القديمة، وأنشأ في المقابل حزبين جديدين في الفترة نفسها التي أرسى فيها آليات الحكم الاستبدادي النموذجية. وبتوجيه من الأمن القومي، لم يستطع الجيش (أو لم يشأ) أن يتخلى عن وجود المؤسسات الليبرالية، وأمسى وجودها فيما بعد أساسًا لديناميكيات العملية الانتقالية. وكما عبّرت الضغوط الاجتماعية عن نفسها من خلال الانتخابات، فإن المكاسب الجزئية المتحققة أسهمت في تقوية الضغوط الاجتماعية في وجه النظام القائم.

ظهر في سياق هذه العملية بالتدريج مجتمعٌ جديدٌ، وخُلِقَتْ أشكال من الصراعات غير المسلّحة. فقد كان الصراع العنفي كارثةً، ولم يقدّم سوى مبرر لأسوأ مرحلة من القمع السياسي من جانب الطغمة العسكرية التي حكمت بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٣.

التعبئة الاجتماعية

كيف تحولتَ إلى المشاركة في العملية السياسية؟

كان انخراطي في هذا الصراع مخاطرةً كبيرة. بدأت طريقي من المجتمع، ومنه تحولتُ إلى السياسة، وبدأ صوتي يعلو في الشأن العام في عام ١٩٧٣. كانت الجمعية البرازيلية لتطوير العلوم، وهي عبارة عن خليط من المعارضين المستقلين من أساتذة وعلماء ومفكرين مستقلين يجمعهم انتقادهم للنظام، تشكل منبرًا للنقاش والانتقاد لعبَ دورًا مهمًّا في تقويض النظام.

أما المركز البرازيلي للتحليل والتخطيط (CEBRAP)، فقد كان وسيلةً أساسية للتعبئة الفكرية. أسّسنا المركز بدعم من مؤسسة فورد التي أثارت كثيرًا من الجدل الداخلي لكونها مؤسسة أميركية؛ حيث شكك البعض في مشروعية أن تقدم مؤسسة أميركية دعمًا خاصًّا، لكنني كنت قد عملت من قبل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية، ولم يراودني مثل هذا التخوف. وأمسى المركز مؤسسةً مهمة مرَّ من خلالها كثير ممن لعبوا دورًا بارزًا في الحياة الفكرية في البرازيل، مثل بيدرو مالان، خوسيه سيرا ولوسيانو كوتينهو [الذي شغل لاحقًا منصب وزير المالية، وأصبح حاكم ساو باولو ومرشحًا للانتخابات الرئاسية، ثم رئيسًا لبنك التنمية الوطني]. لم ننتمِ إلى أي حزب، لكننا قبلنا أي شخص خرج من السجن بشرط تخلّيه عن العمل المسلح، وعملنا معًا في المركز مع الكنيسة، وبخاصة مع دون باولو إيفارستو آرنز، كاردينال ساو باولو، وألقيتُ محاضرات كثيرة في الأديرة، وفي عام ١٩٧٥ ألّفت كتابًا بالتعاون مع باحثين آخرين من المركز بعنوان «ساو باولو: النمو والفقر»، انتقدنا فيه الوضع الاجتماعي السائد في البرازيل آنذاك.

كان الوضع الاجتماعي آخذًا في الانحدار من سيئ إلى أسوأ على الرغم من أن النمو الاقتصادي بلغ ٧ في المائة سنويًّا؛ وذلك بسبب الهجرة الداخلية والنمو السكاني الهائل، ولم يكن في جعبة الدولة ما يساعدها على توفير الرعاية الصحية والتعليم والنقل، علاوة على ما اتّبعته من سياسات متشددة لإبقاء الأجور متدنية.

كيف استيقظ الإحساس بالحرية ووصل إلى الحركات الاجتماعية؟ وكيف بدأت القوى السياسية بتنظيم نفسها؟

كان هناك هامش سياسي مسموح به للنقد الاجتماعي -كمعارضة التعذيب مثلًا-

وفعلت الكنيسة كثيرًا في هذا المجال، وكان كاردينال كنيسة ساو باولو دون باولو إيفارستو آرنز رجلًا نشطًا جدًّا ويعارض التعذيب. وفي عام ١٩٧٥ نظمنا مظاهرةً حاشدةً إثر مقتل مدير محطة تلفزيون كالتورا «الثقافة» فلاديمير هيرتسوغ، وقد اتخذ دون باولو قرارًا جريئًا جدًّا بتنظيم تجمع احتجاجي حاشد مع الحاخام هنري سوبيل والقس المشيخي جيمس رايت، وكان حاكم ساو باولو (الذي عينه الرئيس إرنيستو جيزيل ١٩٧٤-١٩٧٩) باولو إيجيدو مارتنز أحد أصدقائنا وهو ليبرالي محافِظ. أرسل الكاردينال دون باولو رسولًا للتحدث مع وزير الداخلية فأجابه بقوله: «أنتم تعلمون، قد تتسببون في مجزرة»، فاتصل دون باولو بي وتحدثنا في الأمر، وفي النهاية قرر المضي قدمًا في التجمع الاحتجاجي، الذي كان أول تعبئة شعبية ضد النظام، وقد ألقى عظةً دينيةً شديدة اللهجة بحضور الكاردينال هيلدر كامارا، فيما شاركتُ أنا مع الكهنة في محراب الكنيسة.

بناء التحالف

كانت المعارضة في عام ١٩٧٤ قد شهدت تغيرًا كبيرًا، وتولى زعامتها عضو مجلسِ نوابٍ اسمه أوليسيس غيماريش، وهو شخصية استثنائية وعضو في الحزب الاجتماعي الديمقراطي السابق الذي كان الحزب الرئيس في الحكومة قبل الانقلاب العسكري. يتحدّر أوليسيس من أصول محافِظة، ثم ظهر شيئًا فشيئًا زعيمًا لمحاولات استعادة الديمقراطية وأراد بث روح جديدة في الحركة الديمقراطية البرازيلية (Movimento Democrático Brasiliero)، الحزب الشرعي الوحيد المعارض للدكتاتورية. أُجريت انتخابات في عام ١٩٧٤، وجاء أوليسيس للقائي في المركز البرازيلي للتحليل والتخطيط مع نائب آخر صديق له. كان قد قرأ مقالاتي التي ذكرت فيها أنه آن الأوان لليسار كي يصبح أقرب إلى الحركة الديمقراطية البرازيلية، وكانت تلك الدعوة آنذاك خطيئة في نظر الكثيرين؛ حيث اعتقد الزملاء أنه يتعين علينا أن نبقى أنقياء، أي على المعارضة الحقيقية ألا تقيم أي اتصال مع المعارضة التي تتمتع بموافقة النظام، بينما جادلتُ أنا في مقالتي تلك بأنه لن يتسنى لنا كسر هيمنة العسكر ما لم يقم تحالف بين مختلف القطاعات.

لقد جاء أوليسيس غيماريش إلى مكتبي دون أن يعلم ما هو المركز البرازيلي للتخطيط والتحليل، وبأنه مركز بحثي وليس منظمة سياسية. كان علينا يومها أن نتساءل إن كنا راغبين، وعلى استعداد للعمل في السياسة. بعض زملائي في المركز وافقوا على العمل معنا في تحضير برنامج حملة للحركة الديمقراطية البرازيلية في عام ١٩٧٤، ومن ضمنهم فرانشيسكو ويفورت وفرانشيسكو أوليفيرا، وكلاهما انضمَّ إلى حزب العمال بعد عدة سنوات، وبوليفار لامونير والبروفيسورة ماريا هرمانيا تافاريس دالميدا وباولو سينغر عضو حزب العمال حتى يومنا هذا. كان البرنامج عبارة عن إطار لعدة برامج مستقبلية؛ فلم يكن كافيًا انتقاد العنف والتعذيب والتحدث عن الديمقراطية، بل ينبغي الحديث أيضًا عن المرأة والسود والسكان الأصليين والمجتمع المدني والنقابات، والتجاوب مع الضغوط الاجتماعية الشديدة بغية معالجة المظالم، أي أنه برنامج ديمقراطي اجتماعي.

بناء الإجماع من أجل التغيير

كان بعض أعضاء مجموعتنا يرى في الديمقراطية الاجتماعية خيانة في ذلك الوقت، إلا أنني لم أكن أحمل الرأي ذاته عمليًا. دعاني غيماريش مع تشيكو أوليفيرا إلى برازيليا لعرض البرنامج على قادة الحركة الديمقراطية، وهم قادة سياسيون مخضرمون قاوموا الحكم العسكري، ومنهم تانكريدو نيفيس وأندريه فرانكو مونتورو وغيرهما. ظننا في البداية أنهم لن يقبلوا البرنامج، لكننا فوجئنا بالتزامهم جميعًا به، وكان المهم بالنسبة إليهم إدخال مزيد من الأشخاص إلى المعارضة، وباستثناء غيماريش فإنهم لم يكونوا معنيين كثيرًا بالبرنامج في حد ذاته.

بعدئذ جاءت انتخابات ١٩٧٤، لتفوز المعارضة بستة عشر مقعدًا من أصل اثنين وعشرين يجري التنافس عليها في مجلس الشيوخ، وانتخب ١٦١ عضوًا في مجلس النواب المحسوب على المعارضة -أقل من حزب النظام الحاكم ولكن أكثر بكثير مما حازت المعارضة في انتخابات عام ١٩٧٠. سارت الانتخابات على نحو جيد بالنسبة إلى المعارضة؛ لأن الأوضاع الاقتصادية للأكثرية الشعبية كانت متردية وليس

فقط لأنها تعارض النظام، ثم بدأ الانفتاح. كان جولبري دو كوتو إي سيلفا الوزير السياسي الأبرز لدى الرئيس جيزيل، على الرغم من أنه رجل عسكري، وهو الذي أسس جهاز أمن المعلومات القومي في عام ١٩٦٤ ولعب دورًا بارزًا في القمع. ومع ذلك، رفع جولبري تقريرًا إلى الحكومة يعبّر فيه عن قلقه بشأن الحد من قوة اليمين المتطرف وأجهزة القمع.

لقد اتخذ جيزيل موقفًا ملتبسًا. ففي إحدى المرات جاءت الشرطة إلى مقر المركز البرازيلي للتحليل والتخطيط وقامت باعتقال عدد مِن الباحثين، وبرغم أنهم لم يكونوا متورطين في أي حركة تخريبية فقد تعرضوا للتعذيب في مركز الشرطة في ساو باولو. عندما أطلق سراحهم، أخذتهم إلى منزل أحد أصدقائي سيفيرو جوميز، وكان آنذاك وزيرًا في حكومة جيزيل، ثم أصبح عضوًا في مجلس الشيوخ عن حزب المعارضة. طلب مني سيفيرو كتابة رسالة إلى جيزيل أشرح فيها ما حدث، وأخذها سيفيرو إليه. أخبره جيزيل بأنني أيضًا شيوعي، فأجابه سيفيرو قائلًا: «ماذا تعني بقولك: "شيوعي"؟». كان جيزيل رجلًا صارمًا، لكنه متأثر بجولبري دو كوتو إي سيلفا. ومع تخفيف بعض القيود التي يفرضها النظام، بدأت الصحافة في تناول موضوعات أكثر خطورة، وكانت هناك صحيفة يومية تدعى «غازيتا ميركانتيل» متأثرة بأشخاص شيوعيين، بعضهم مفكرون بارزون. وفي عام ١٩٧٧، على ما أظن، أنشئوا منتدى يضم أهم عشرة رجال أعمال في البرازيل، وبدءوا في انتقاد التضخم المفرط «لدولة رجال الأعمال». لم يكن ذلك مألوفًا، فقد خلقت الصحافة قيادةً كانت ـ في الحقيقة ـ مبعثرة، ولم تكن المسألة مسألة قيادة اتحادات الأعمال، بل بالأحرى قادة أعمال كبار، كانوا هم أنفسهم أقوياء اقتصاديًّا.

كان لصوت الصحافة تداعيات داخل الحكومة، وأسهمت في ذلك صحيفتان يوميتان بارزتان في ساو باولو، ولأول مرة منذ صدور القانون الإداري عام ١٩٦٨ رقم ٥ (AI-5)[1]، نشرت صحيفة «أو إستادو دي ساو باولو» احتجاجًا على الرقابة على الصحافة أبيات شعر للشاعر لويس دو كامويس بدلًا من المواد التي اقتطعتها

(١) أعطى القانون للرئيس صلاحية وقف عمل الكونغرس، وتولي السلطة التشريعية، وممارسة الرقابة على الصحافة وعدم تقديم المتهمين بارتكاب جرائم «ذات دافع سياسي» إلى المحاكم.

رقابة الحكومة. بدأت التعبئة ضد الرقابة (ومن أجل إلغاء القانون «AI-5») تكتسب الزخم، وكان جولبري، بصورة أساسية، هو من أدرك ضرورة المضي في تحرير/ لَبْرَلَةِ النظام؛ حيث كانت الفكرة تقتضي المضي في عملية التحرير وفق شعار «بخطى وئيدة وتدريجية وواثقة». لكننا عارضنا هذا التوجه وأردنا أن تمضي العملية بسرعة أكبر، حتى وإن لم تكن على درجة عالية من الثقة. لم تكن عملية التحول مستقيمةً، فقد جاءت لحظات تعرض فيها جيزيل لضغوط كبيرة، ولحظات أخرى تمتع فيها بحرية أكبر في عملية التحرير.

وقعت أحداث مهمة أخرى في عام ١٩٧٧، فقد رشح أوليسيس نفسه للانتخابات الرئاسية منافسًا لجيزيل وسجل تقدّمًا في المجمع الانتخابي الذي يسيطر عليه النظام الدكتاتوري. وفي الفترة نفسها، ظهرت حركة عمال النقابات التي لم تكن مرتبطة لا بالحزب الشيوعي ولا بأي جزء من اليسار السابق، وحينها ظهر «لولا» بوصفه السكرتير العام لنقابة ساو برناردو ثم رئيسًا لها. وقتها، لم يكن نضجُه السياسي مكتملًا بعد وكان يعارض فكرة الأحزاب السياسية، لكنه تميّز بمهارات كبيرة في الخطابة، ولم ينظر إلى الأمور من منظار مألوف لأنه لم يأتِ من خلفية يسارية. وبدعم من النقابات الألمانية، التي كانت قوية جدًّا في صناعة السيارات، شرعت النقابة الجديدة في تنفيذ إضرابات لتحقيق مطالب اقتصادية دون أن يكون لها برنامج سياسي أوسع. بَيْدَ أن المظالم الاقتصادية بدأت تأخذ شكل المطالبة بالحقوق، وأسهمت مجموعة من المحامين مرتبطة بالنقابات - بينهم ألمير بازيانوتو وزير العمل في عهد الرئيس سارني فيما بعد - إسهامًا كبيرًا في هذا الشأن. لقد نمت النقابات ضمن هذه الرؤية الجديدة.

دخلتُ الحركة الديمقراطية البرازيلية في عام ١٩٧٧. وفي العام التالي، ذهبت إلى نقابة «لولا» لأول مرة بوصفي مرشحًا أوليًّا لمجلس الشيوخ. كان «لولا» قد أرسل إليَّ برسالة مفادها أنه يرغب في دعمي، وقد تركت تلك الرسالة أثرًا كبيرا عندي كونه يمتلك جهازًا قويًّا. وبدأت النقابة تدخل معترك السياسة، حتى إن بعض إضرابات «لولا»، وبخاصة في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، حشدت الناس والكنيسة والمفكرين وجزءًا من الحركة الديمقراطية البرازيلية.

هزيمة النظام الاستبدادي من داخله

جرت انتخابات تشـريعية فـي عام ١٩٧٨، ولـم تتمكــن المعارضة من الحصول على الأغلبية في مجلســي الكونغرس - مجلس النواب ومجلس الشـيوخ (لضمان عدم فقدانها للأغلبية في مجلس الشيوخ، أدخلت الحكومة في عام ١٩٧٧ ما يدعى بالعضويـة المميـزة في مجلس الشـيوخ، وينتخب لهـا العضو انتخابًا غير مباشـر)، ومـع ذلك فازت المعارضة بعـدد جيد جدًّا من الأصــوات، خصوصًا في الولايات والمناطـق ذات الديناميكيــة الاجتماعية والاقتصادية المرتفعـة. عندئذ برزت فكرة خــوض عضـو معارض للجيـش الانتخابات الرئاسـية لخلافة جيزيـل، على الرغم مـن معرفتنا بأن احتمـال الفوز في المجمع الانتخابي ضئيل جدًّا. فقد احتفظ النظام بسـيطرته علـى المجمـع - بمن فيهـم ممثلي المجالس التشـريعية فـي المقاطعات وآخـرون - على الرغم من زيادة حضور المعارضــة في الكونغرس، وخصوصًا في مجلـس النواب. لم يكن هدفنا الفوز في الانتخابـات، وإنما إظهار قوتنا أمام النظام في ميدانه الخاص.

كنت في ريو مع سـيفيرو جوميز الذي تخلى عن الحكومة قبل ذلك وانضم إلــى المعارضــة؛ حيث اقترح أن نذهـب إلــى بيت الجنرال أولـر بينتس مونتيرو الــذي أظهر معارضته لمرشــح الحكومة، الجنرال خواو باتيســتا دو فيجيريدو. لقــد أخبرنــا في هذا اللقــاء الأول بأنه يوافـق على أن يكون مرشــح المعارضة، وأشار علينا سيفيرو أن نستشير أوليسيس غيماريش. كان رد أوليسيس باردًا لأنه يفضل ترشيح شخص مدني هو ماجالهايس بينتو، الحاكم السابق لولاية ميناس جيرايس، الذي نأى بنفســه عن النظام وبدأ يتخــذ موقفًا جديدًا. أراد غيماريش أن يكون ماجالهايس مرشــحًا لأنــه مدني، ويمثل معارضــة داخلية للنظام على الرغـم مــن أنه قريب منــه. كان ماجالهايس قــد اتصل بي ذات مــرةٍ عندما كنت عضوًا في مجلس الشـيوخ، وسـألني إن كان وَلَدانا يتواعدان، مردفًا بأنه لا يريد أن يشاع الخبر. فيما بعد، تزوج ابني ابنته ثم تطلقا ، لكن أحفادي لا يزالون هـم أنفسهـم أحفاده.

كان أوليسيس يفكر في إحداث شرخ داخل النظام من خلال ماجالهايس، وها هو جنرال في الجيش يتقدم ويرغب في أن يكون مرشحًا. مِن جهتي، كنتُ أفضل الجنرال لأنه يخلق صدعًا أقرب إلى قاعدة النظام. مضى بعض الوقت قبل أن يستقر أوليسيس على قرار، وبعدها اتصل بي متسائلًا: «ما رأيك فعلًا في هذا الجنرال؟»، وأجبته: «أعتقد أنك تحجم عن دعمه»، ولم يَرُقْ له جوابي قط، فقال لي: «لكنك تعلم أن ساو باولو ذات توجه مدني»، فقلت: «أعلم ذلك، لكن النظام نظام عسكري، وهي المرة الأولى التي يغيّر فيها ضابط بأربعة نجوم موقفه وهو على رأس عمله، وإننا لن نستطيع الفوز دون كسرهم من الداخل أيضًا».

كنت أرى على الدوام أن عملية الانتقال لن تتم دون مواجهة مباشرة. ولطالما استخدمت الصورة التالية: هم عبارة عن حصن، وعلينا أن نحاصره، فإذا فرضنا عليه حصارًا خانقًا، فسيجوع من هم في الداخل ويسعون إلينا لتخليصهم من الحصار. عندها، ستحدث عملية الانتقال نتيجة لنوع من تجميع القوى المنشقة عن الحكومة للانضمام إلى المعارضة، وبالتالي فالانتقال ليس حصيلة جهود المعارضة وحدها. لكن ثمة من كان يرى في رأيي موقفًا قد يستفيد منه النظام.

أعتقد أن وجهة نظري هي التي فازت في النهاية. وبالفعل، فقد أصبح أولر مرشحًا، لكنه خسر في انتخابات لم يكن إلا ليخسرها؛ لأنه لم يكن ثمة سبيل للفوز بها، وإنما لفتح ثغرة في النظام.

ما الإستراتيجية التي اتبعها الجيش، وكيف تصرّف لمواجهة المعارضة المتنامية؟

بدايةً، كان جولبري يفضل انتقالًا بطيئًا. وقد شكّلت الأصوات التي فازت بها المعارضة في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ مفاجأةً. ردّت الحكومة على ذلك بتأخير العودة إلى حكومات الولايات المنتخبة المتوقع أن يحصل في ١٩٧٨، وإنهاء النظام السياسي ثنائي الأحزاب في عام ١٩٧٩، في إجراء يهدف إلى تقسيم جبهة المعارضة، وفي هذا السياق نشأ حزب العمال. كانت الحكومة تنظر في البداية بعين الرضا إلى الحركة النقابية الجديدة، ولم يحدث من قبل أن ظهر قائد نقابي على الصفحات الأولى

للمجـلات كمـا فعل «لـولا». ولمـا كان «لولا» وجهًا جديـدًا؛ حيث لم يكـن مرتبطًا بالحـرب الباردة أو باليسـار القديـم، فقد مثّل شـيئًا جديدًا. حاولت التيـارات الأكثر اعتدالًا في الحركة الديمقراطية أيضًا إنشاء حزب آخر باسم «حزب الشعب»، بتشجيع مـن الحكومة، وبقيـادة تانكريدو نيفيـس، وانضم لهذا الحزب أولافا سـيتوبال الذي عينه جيزيل حاكمًا لولاية ساو باولو وكان مصرفيًّا كبيرًا. لكن هذا الحزب لم يقدّر له أن يعيـش طويلًا، إذ عادت كوادره بمعظمهم إلى الحركة الديمقراطية البرازيلية، التي أطلقت على نفسها اسمًا جديدًا هو «حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية».

كيـف نشـط الكفاح مـن أجـل الديمقراطية في هـذه المرحلة الجديـدة من عملية الانتقال؟

ظهـرت حـركات وتيـارات أخرى في ذلـك الوقـت، كالحركة القويـة جدًّا من أجل العفو وحقوق الإنسـان، حتـى في نهاية إدارة جيزيل، إضافـةً إلى الإضرابات التـي كان ينظمهـا «لولا». ومن اللافت أن «لولا» لم يدعـم حركة العفو؛ لأن العفو الحقيقي بالنسبة إلى العمال، على حد قوله، هو الذي ينهي قانون فارغاس الخاص بالعمـال، ويربط الدولـة بالنقابات. وتميز قادة النقابة الجديدة برؤية مسـتقلة، أكثر تأثـرًا بالكاثوليكية وبعـدًا عن هيمنة الدولة؛ حيث عملت الحركـة النقابية الجديدة على فك روابطها مع الحكومة، وكافحت لبناء نقابة بدرجة أعلى من الاسـتقلالية. وقد شـاركْنا في الصراع من أجل العفو السياسـي، وكان السـيناتور تيوتونيو فيليلا الشـخصية الأبـرز في هذا الصـراع، وهو قريب لي مـن جهة والدتـي، وكان داعمًا للنظـام أيضًـا، لكنه غيّر موقفه في النهاية. لقد بدأ النـاس يغيرون مواقفهم، وأصبح تيوتونيو أحد أبطال المعارضة؛ -اسـم مؤسسـتي الحزبية هو تيوتونيو فيليلا- على الرغم من أنه كان مع حزب التحالف الوطني للتجديد (Aliança Renovadora Na-cional)، حزب الحكومة في النظام ثنائي الأحزاب.

تـم تبنـي قانون العفو آنـذاك. وكان لعودة المنفيين في الخارج أثرها على تشـكيل الأحـزاب الجديدة، وبخاصة حـزب العمال وحزب العمـال الديمقراطي، والحزب

الـذي شـكله ليونيل بريزولا (وكان الجيش قد نجح في أخـذ حزب العمال البرازيلي السـابق منـه وتركه في أيدي إيفيت فارغـاس؛ حفيدة أخ الرئيـس جيتوليو فارغاس). وقـد راهـن كل مـن جولبـري والحكومة عليهـا، وليس علـى بريزولا، لحمـل الراية الرمزية لحزب العمال البرازيلي.

تجربة المنفى

شـهدت الكثيـر مـن تجـارب الانتقـال نحـو الديمقراطية توتـرات بيـن المنفيين وقـادة المعارضـة فـي الداخل. مـا الدروس التـي تقدمهـا التجربة البرازيليـة في هذا الخصوص؟

إنّ التوتـرات بيـن مـن يناضل ضـد النظام داخـل البلـد وأولئـك الموجودين في الخـارج؛ أي المنفييـن كانت حاضِـرة على الدوام. أنا كنت فـي الخارج وفي الداخل فـي مراحـل مختلفة. فالموجودون في الداخل الذين يعايشـون الوضع يومًا بيوم أكثر قدرة على إدراك ما يحدث في شـتى مراحل العملية، إلا أنهم في الوقت ذاته ينظرون بازدراء إلى من هم في الخارج.

أتذكّـر بوضوح حديثًـا جرى بيني وبيـن بريزولا في باريـس، وكان مصرًّا على أنـه حالما يعود إلى البرازيل، سـتتحول الحركة الديمقراطيـة البرازيلية إلى حزب العمال البرازيلي الذي كان حزبه وحزب جيرتوليو فارغاس القديم. لم يكن يؤمن باسـتمرارية الحركة الديمقراطية البرازيلية، وكان يعتقد أن حزب العمال البرازيلي سـيعود أقـوى ممـا كان في السـابق. مرت الأيـام، وعاد إلـى البرازيل بعـد العفو، وذهبنا إلى منزل الصحفي كلاوديو أبرامو لحضور لقاء بين مجموعة من الشـباب وآخرين أكبر سـنًّا بقليل مـع بريزولا. وفجأة، وقف رجـل وراح يصحّح عددًا من الأمـور التي ذكرها بريزولا عن حركة النقابـات، فغضب بريزولا وقال له محتجًّا: «مـا الذي تعرفه بشـأن ذلك؟ ومن تكـن؟»، وتبين أنه محامٍ فـي نقابة «لولا» ألمير بازيانوتو. كان بريزولا يستذكر تجربة النقابات في زمنه، دون أن يدرك أننا أصبحنا

في زمن آخر، ظانًّا أنه بمجرد عودته سيعود كل شيء إلى طبيعته. استرد بعضًا من نفوذه، لكن لم يعد قط كما كان، وأصبحت الحركة الديمقراطية البرازيلية أقوى من حزب بريزولا.

وأذكر أيضًا أن أوليسيس غيماريش، الزعيم الأكبر لحركة استعادة الديمقراطية، كان يقلل من شأن بريزولا وأرايس، سياسيي المدرسة القديمة الموجودين في المنفى، وكان أوليسيس يذهب إلى أوروبا لكنه لم يكن يسعى إلى التكلم معهم. كان ثمة توتر ما بين قادة المعارضة في الداخل والخارج، وكنت بمثابة الجسر بينهما لأنني واظبت على اتصالي بالطرفين. وذات مرةٍ، اتصل بي أوليسيس وأخبرني أنّ أرايس -الذي كان زعيم الحزب الشيوعي وفقًا لأوليسيس- سيعود إلى البلاد. إنّ محاولات إيجاد أرضية مشتركة ما انفكت تنتهي إلى الفشل؛ حيث إن جعل الطرفين يعملان معًا لم يكن بالأمر السهل.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

كيف أصبحت سيناتورًا وفرانكو مونتورو حاكمًا؟

ترشّحتُ لانتخابات مجلس الشيوخ في انتخابات عام ١٩٧٨، وكانت ثمة شكوك كبيرة في موافقة المجمع الانتخابي على ذلك الترشّح. فالقانون (AI-5) ألقى بي خارج الجامعة في عام ١٩٦٩، وأُجبرت على التقاعد وأنا في السابعة والثلاثين من عمري وأستاذ في جامعة ساو باولو. إنّ القانون لا يسمح بقبول ترشحي، وقد أتاح لي ذلك المجال لأطمئن زوجتي بأن ترشحي لا يعدو كونه احتجاجًا وليس بدايةً لحياة سياسية.

وفي ذلك الوقت، كان ثمة نظام لدمج الانتخابات الحزبية الداخلية في الانتخابات العامة، وهو النظام المعروف باسم نظام ليماس (Lemas)، كما في الأوروغواي؛ حيث يمكن لكل حزب تسمية حتى ثلاثة مرشحين لعضوية مجلس الشيوخ، ثمّ تجمع أصوات هؤلاء المرشحين لتقرير من هو الحزب الفائز، ويفوز بالمقعد

المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات. كانت الغاية من ترشحي، هي زيادة التصويت للحركة الديمقراطية البرازيلية باجتذاب الشباب والمفكرين والفنانين... إلخ. ولذلك، تم عقد اجتماع في منزل صديق لي هو خوسيه غريغوري الذي أصبح وزيرًا للعدل في إدارتي، وكان حينها عضوًا في لجنة العدل والسلم في الكنيسة، وصل المجتمعون خلاله إلى استنتاج بأنني الوحيد الذي يتمتع بحضور معين في المجتمع، على الرغم من أنني لم أكن معروفًا جدًّا آنذاك؛ لأنني لم أكن عضوًا في الكونغرس ولم تكن لي حياة سياسية. عقب ذلك، رفضت محاكم ساو باولو ترشحي، وكذلك فعلت محكمة الاستئناف. لكن المحكمة الفيدرالية العليا قبلت هذا الترشيح قبل أسبوعين فقط من الانتخابات؛ حيث وافق القاضي على الحجة القائلة بأن الوظيفة الجامعية تكون مدى الحياة، ولا يمكن الحكم على الشخص بحرمانه من حقوقه السياسية مدى الحياة.

حصلت على ١,٣ مليون صوت، أي أكثر من مرشح حزب الائتلاف الوطني للتجديد وأقل من مونتورو. لذلك، وبدءًا من عام ١٩٧٨، اخترعوا فكرة أنني سيناتور بديل، ولم يكن ثمة منصب من هذا النوع. وعندما اعتمدونا، كان في بطاقة مونتورو بديل واحد وأنا لديَّ بديل آخر اختاره «لولا»، وهو موريشيو سواريز عضو في نقابة عمال استخراج المعادن. أما بديل مونتورو فكان عمدة كامبيناس.

وفي عام ١٩٨٢، أصبح مونتورو حاكمًا وحللت محله في مقعده لكوني سيناتورًا. كنت آنذاك أعمل في جامعة بيركلي أستاذًا زائرًا، واستدعاني الأستاذ روبيرت بيلاه ليعرض عليَّ منصبًا دائمًا في الجامعة، لكنني اعتذرت عن العرض لأن قراري كان العودة إلى البرازيل لأصبح سيناتورًا.

حملة «من أجل انتخابات رئاسية مباشرة»

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الكفاح لاستعادة الديمقراطية، إنها مرحلة النضال في الشوارع: الحملة من أجل «انتخابات مباشرة فورًا». حدث ذلك، عندما فاز عن المعارضة في انتخابات حكام الولايات عام ١٩٨٢ كل من مونتورو عن

ولاية ســاو باولو وتانكريدو عن ولاية ميناس وبريزولا عن ولاية ريو (وذلك في أول انتخابات لحكام الولايات تُجْرَى منذ عام ١٩٦٥).

لقد ظهرت الحركة من أجل «انتخابات مباشرة فورًا» في هذه الظروف: فالنظام كان يشـتغل انطلاقًـا من معاقلِهِ فـي برازيليا، ويتحالف معه حـكام الولايات الأقل تعبئـة اجتماعية وديناميكية اقتصادية، بينما كانت المعارضة قد حازت قواعد قوى جديـدة: منصب حاكـم الولاية في الولايات الثلاث الرئيسـة فـي البرازيل. واتخذ أندريه فرانكو مونتورو، حاكم ولاية ســاو باولو، موقفًا حاسـمًا في حملة من أجل «انتخابات مباشرة فورًا».

ومع انتخاب مونتورو حاكمًا لولاية ســاو باولو في عام ١٩٨٢، تولّيتُ أنا منصب السيناتور وأصبحت رئيس الحركة الديمقراطية البرازيلية في ساو باولو؛ لأن مونتورو عيّن رئيس الحركة آنذاك، ماريو كوفاس، عمدة لمدينة ساو باولو (إذ تُجْرَى الانتخابات المباشـرة لحكام الولايات قبل الانتخابات المباشـرة لعُمد عواصم الولايات). كنتُ إذن رئيـس الحركـة الديمقراطية البرازيلية فـي زمن الحملة، وأقـول ذلك لأؤكد مرة أخرى على الدور المهم الذي اضطلع به مونتورو. ففي أواخر عام ١٩٨٣، اتصل بي مونتـورو وأخبرني بأنه آن الأوان للقيام بتحرك كبير من أجل إجراء انتخابات مباشـرة لرئاسة الجمهورية، وأجبته بأن الشروط غير مواتية لذلك. كنتُ قد استشرتُ الحزب في ذلك، فقررت اللجنة التنفيذية بالإجماع بأن الأمر محض جنون؛ لأننا نسير باتجاه كشـف أنفسـنا. لذا، اقترحت على مونتورو أن نتحدث مـع الأحزاب الأخرى؛ حيث أجريـتُ اتصـالًا مع حزب العمال، لكنـه كان يرغب في المضي منفـردًا؛ نظرًا إلى أنه كان يعارض التحالفات في ذلك الوقت.

عقد حزب العمال تجمعًا في تشرين الأول/ أكتوبر أو تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ للمطالبة بانتخابات مباشـرة، وذهبت لحضوره. وعندما طلبت الوقوف دقيقة صمت حدادًا على وفاة تيوتونيو فيللا، لم يستهجنوا الأمر. كان التجمع صغيرًا واقتصر تمامًا على حزب العمال، لكن مونتورو أراد القيام بتحرك أوسـع بكثير مع بريزولا و«لولا» وأوليسـيس وقـادة الأحزاب المعارضـة للحكومة كافة. لذلك، دعا إلى تجمع سـائر

قوى المعارضة في يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، في بلازا مقابل كاتدرائية ساو باولو المركزية.

يصادف يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ذكرى تأسيس مدينة ساو باولو وجامعة ساو باولو أيضًا؛ لذلك ذهبت إلى احتفال الجامعة بوصفي أستاذًا. وكنا هناك عندما اتصل بي هاتفيًّا خوسيه غريغوري (وكان عضو مجلس نواب آنذاك) من ساحة بلازا أمام الكاتدرائية وقال لي: «تعالَ إلى هنا، فهنا حشد لا بأس به». لم تكن مكبرات الصوت كافية لإسماع جميع الحاضرين، واستمر الحشد في الازدياد على الرغم من المطر. لذلك ذهبنا إلى هناك وفوجئنا بعدد المحتشدين، وكان بالفعل أول حشد ضخم ويستحق أن يكون قدوة لتجمعات أخرى. كان الجميع موجودين: «لولا» ومونتورو وتانكريدو. وقد أعاق الحشد سيارات تلفزيون غلوبو، الذي استغرق زمنًا طويلًا ليقدم تغطية للحملة تتناسب مع أهميتها وحجمها. جاءت بعد ذلك حملة ضخمة لدعم التعديل الدستوري من أجل ترسيخ الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية، والذي أطلق عليه تعديل دانتي أوليفيرا، على اسم عضو مجلس النواب عن الحركة الديمقراطية البرازيلية من ولاية ماتو غراسو الذي أدخل التعديل.

وفي نيسان/ إبريل ١٩٨٤، عرض التعديل على التصويت في الكونغرس، وفاز بأغلبية كبيرة في مجلس النواب لكنه لم يصل إلى العدد المطلوب لتعديل الدستور. وكان السؤال الذي طرح نفسه في هذه الحالة: «وماذا بعد؟»، ومرت بضعة أسابيع أخرى.

ماذا تصرفتم حيال فشل تأمين الموافقة على الانتخابات الرئاسية المباشرة؟

ذهبت إلى مجلس الشيوخ وألقيت خطبةً تتضمن رسالةً تدعو إلى «التغيير فورًا»؛ ما يعني أننا بصدد خوض المعركة في الكونغرس لانتخاب رئيس جديد. قلت بأننا سنقبل مرة أخرى بالانتخابات غير المباشرة، وذلك لم يكن قرارًا سهلًا. كانت نيتنا استعمال أدوات النظام نفسه لتغييره، لكن إذا لم ننجح، فقد ينتهي بنا الأمر إلى مساعدة النظام في اكتساب الشرعية. ثم اجتمعنا على العشاء أربعة أو خمسة

أشــخاص، بينهم أوليسيس، وقلت له إنني، من بين الأشخاص المجتمعين، دفعت الثمن الأعلى في ظل النظام العسكري؛ لأنني ذهبت إلى المنفى وخسرت وظيفتي في الجامعة وسـجنت وتعرضـت للتهديد، بينما لم يعانِ باقي الحاضرين شـيئًا من هذا. وأضفت، أنني لسـت على استعداد لأن أرى الأمور مستمرةً على هذا المنوال فـي البرازيل، وأننـي أعتقد أن ثمة فرصــة للفوز عبر انتخابات غير مباشـرة وإنجاز التغيير. قال أوليسـيس، وأنا شـديد الإعجاب به، إنه يتحتم علينا اتخاذ القرار، لكنه لـن يمضي في هذا الطريق - واسـتمر علـى اعتقاده بأنه يتعين علينـا الإصرار على التعبئة لدعم الانتخابات المباشرة.

هزيمة النظام الاستبدادي من داخله

كان أوليسيس مرشحنا للانتخابات المباشرة، ولكن ليس للانتخابات غير المباشرة، لأنـه طالما تصارع مـع الجيش، وكان أكثر قسـوة في انتقاداته ويحظـى بأصوات أقل فـي الكونغرس. أما مونتورو وتانكريدو فقد ينجحان فـي نيل موافقة الكونغرس. كنا نسـعى إلى انتخابات مباشـرة، ولما خسـرنا هذه المعركة، قررنا خـوض المعركة في الكونغـرس؛ لذلك بدأنا فـي مرحلة جديدة: كيف يمكن لمرشـح المعارضة أن يفوز في المجمع الانتخابي؟ ومن سـوف يكون المرشـح؟ لم يكن أمامنا سوى احتمالين: إما مونتورو، إما تانكريدو.

كان مونتـورو حاكـم ولاية سـاو باولو ويحظى بشـعبية أكبر مـن تانكريدو، إلا أن تانكريدو لديه فرصة أفضل لجهة الأصوات في الكونغرس، فموقفه مقبول أكثر، حتى من الجيش، وهو شـخصية مقبولة أكثر من أوليسيس. وعندما كنت رئيسًا للحزب في ساو باولو، زارني أوليسيس مرة في مكتب الحزب الواقع في مانسيون، وجلسنا قبالة نافذة قريبة من شـجرة ضخمة. سـألني عن رأيي بشأن مقابلة وزير داخلية مونتورو مع مجلـة فيجا، والتي قال فيها إنه قد يدعم تانكريدو، وقال: «أتظن أن مونتورو سـيدعم أيضًـا تانكريـدو؟»، فأجبتـه قائـلًا: «حسـنًا، إذا أردنا الفوز فالشـخص المناسـب هو تانكريدو». لم يَرُقْ له جوابي، لكنه كان رجلًا عظيمًا. وسـألني: «ما الذي يتعين عليَّ فعله في رأيك؟»، فقلت إن عليه أن يدعم تانكريدو ويدير الحملة، وأجاب أنه يريد أن يسمع هذا الكلام من مونتورو مباشرةً.

كان عشاءً مريعًا في القصر بحضور مونتورو ووزير داخليته روبيرتو غوزماو وأوليسيس وأنا، وفيه طلب أوليسيس أن يعبّر كل فرد موجود على الطاولة عما يفكر فيه فعلًا. أدرك أوليسيس أنه زمن تانكريدو. لقد كان شخصًا مدهشًا، وقَبِل تولي حملة تانكريدو بأكملها. كان الفوز في الكونغرس يحتاج دعمًا واسعًا من فصائل أخرى من المساندين للحكومة، وعلى هذا فقد تشكلت مجموعة باسم «الجبهة الليبرالية»، وهي مستقلة عن الحزب الحاكم، كانت قد غيرت اسمها من قبل بعد اعتماد سياسة تعددية الأحزاب. فبعد أن كانت تعرف باسم التحالف الوطني للتجديد، تحوّلت إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ثم انبثقت الجبهة الليبرالية منه.

أردنا أن يكون المرشح لنائب الرئيس هو أورليانو تشافيز أو ماركو ماسيل، لكن الجبهة الليبرالية اختارت خوسيه سارني، الذي تخلى عن منصبه مؤخرًا رئيسًا للحزب الديمقراطي الاجتماعي. وتقرر اعتماده على الرغم من أنه ليس خيارنا الأول؛ لأننا بغير ذلك لن نحصل على دعم الجبهة الليبرالية؛ وبذلك استقر الخيار على بطاقة الثنائي تانكريدو - سارني. كان من الصعب جدًّا الحصول على موافقة حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية على هذه البطاقة؛ إذ صوت ضدها أكثر من ١٠٠ من أصل ٥٠٠ مفوض مصوّت في الاجتماع الذي أقر بطاقة تانكريدو - سارني. وقد انتخب تانكريدو رئيسًا للجمهورية في المجمع الانتخابي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

حمل أوليسيس عبئًا كبيرًا في اختيار وزراء حكومة الرئيس المنتخب تانكريدو، وكنت شخصيًّا على علاقة طيبة جدًّا مع اثنين منهم. وفي أحد الأيام بين شهري كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس، عندما كان تانكريدو على وشك استلام منصبه، دعاني إلى مكتبه في مؤسسة جيتيليو فارغاس في برازيليا وقال لي بأسلوبه الخاص: «أود أن أدعوك لتكون وزيرًا، لكن لديَّ أربعة وزراء من ساو باولو، وإذا عيّنتك وزيرًا، فسيصبحون خمسة»، أجبته بأنني لا أطمح لاستلام منصب وزاري. فقد كان من الصعب عليَّ أن أتخلى عن مقعدي في مجلس الشيوخ، وأردت أن أصبح رئيسًا لكتلة الحركة الديمقراطية البرازيلية في المجلس إذا تأكد تعيين

الحكومة لمرشح آخر، هو بيدرو سيمون، لمنصب الرئيس في مجلس الشيوخ. كان تانكريدو قد عين سيمون في ذلك الوقت؛ لأن الشخص الذي كان يسعى إلى رئاسة المجلس عن حزبنا، وهو هامبيرتو لوسينا، خسر في الانتخابات لكنه أراد الاستمرار في منصبه القيادي في الحزب؛ ولهذا السبب طلب مني تانكريدو التنازل لصالحه.

وقبل يومين أو ثلاثة من تولي قيادة الحزب، اتصل بي أوليسيس ليخبرني أن تانكريدو عينني لتوّه رئيسًا للقوى الموالية للحكومة في الكونغرس. كان الأمر مفاجئًا لي؛ لأن هذا المنصب لا وجود له. ذهبت للتحدث إلى تانكريدو، وكان في مزرعته برفقة ميغيل أرايس. أنهى حديثه مع أرايس ثم أتى لمقابلتي. سألته عن معنى هذا التعيين، فقال: «لا تقلق، لقد اتصلت بمجلس الشيوخ وقلت لهم أن يهدموا بعض الجدران؛ وبذلك سيكون مكتبك هو الأكبر في المجلس؛ وبهذا الشكل سيعرف الجميع أنك في موقع المسئولية، علاوة على أن القائد أهم من الوزير». ثم ذهبنا لتناول الغداء: تانكريدو وزوجته وأرايس وأنا. كان أرايس زعيم اليسار، لكن تربطني به علاقة وثيقة جدًّا، وهو صديق جيد لتانكريدو أيضًا.

الانتكاسات

لا بد أن مرض الرئيس المنتخب تانكريدو نيفيس المفاجئ ثم وفاته، أحدثا صدمةً لعملية الانتقال الديمقراطي. ماذا حدث عندما بات من الضرورة بمكان استبدال نيفيس؛ بوصفه الرئيس المدني الأول بعد النظام العسكري؟

عشية توليه منصب الرئاسة، كنت في السفارة البرتغالية برفقة ماريو سواريز وأوليسيس غيماريش وعدد آخر من الزعماء السياسيين حينما أخبرونا عبر الهاتف أن تانكريدو نُقل إلى المستشفى. ذهب بعضنا إلى المستشفى لمعرفة ما يجري، وساد قاعة الانتظار شك عظيم عندما مر بها الطبيب لإجراء عملية جراحية. لقد جرى نقاش بشأن مَن سيحلّ محل تانكريدو بصورة مؤقتة، فقال سارني الذي يتمتع

بمهارات عالية إنه لن يكون هو، مقترحًا أوليسيس ومبرِّرًا ذلك بأنه لم يقسم اليمين بعد نائبًا للرئيس، وإن التالي في تسلسل المسئولية هو رئيس مجلس النواب، أي أوليسيس، لكن أوليسيس جادل بأن سارني ينبغي أن يشغل منصب الرئيس ريثما يتعافى تانكريدو. تطور النقاش في المستشفى، وتقرر الذهاب إلى منزل كبير موظفي الرئاسة ليتاو دي أبرو، وهو قاضٍ محافِظ جدًّا من جنوب البرازيل، لكنه رجل محترم جدًّا، وهو القاضي نفسه الذي أصدر قرار السماح بترشحي لعضوية مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٨ عندما كان قاضيًا في المحكمة العليا.

وصلنا أنا وأوليسيس وخوسيه فراجيلي (رئيس مجلس الشيوخ) والجنرال ليونيداس (وزير الحربية المعين) إلى منزل ليتاو دي أبرو في الساعة الواحدة صباحًا، وكان الأخير نائمًا. استيقظ بعدها وارتدى زيًّا رسميًّا، دون أن ينسى ربطة العنق، ثم افتتح النقاش. كان هو أيضًا يعتقد أن أوليسيس يجب أن يصبح رئيسًا مؤقتًا. وحينها، تذكرت حالة الرئيس المنتخب رودريغز ألفيس الذي توفيَ قبل أن يستلم منصبه وحل محله نائب الرئيس في عام ١٩١٨، لكنني لم أكن أعرف ظروف هذه الحالة بدقة. لقد كان القرار، الذي اتخذه بصورة أساسية كل من أوليسيس وليتاو دي أبرو وبموافقة رئيس مجلس الشيوخ، واضحًا جدًّا: خوسيه سارني سيحل محل تانكريدو نيفيس.

غادرنا منزل ليتاو، وذهبنا إلى الكونغرس واجتمعنا في مكتب رئيسه؛ حيث انضم إلى الاجتماع نواب وسياسيون آخرون، ووقتها سادت حالة من الغضب في أوساط حزبنا لأن مَن أرادوه هو أوليسيس وليس سارني. ما زلتُ أتذكر أن كلام أفونسو أرينوس، وهو باحث دستوري مشهور وكاتب سيرة حياة رودريغز ألفيس، كان حاسمًا: سارني يجب أن يكون الرئيس. لم أكن أعلم لماذا يريد أوليسيس أن يكون سارني؛ فالبعض يقول إن موقفه هذا عائد إلى حساباته بأنه إذا تولى هو منصب الرئاسة، فلن يتمكن من الترشح للفترة الرئاسية المقبلة. لكن الحقيقة أن أحدًا لم يكن يعلم أن تانكريدو سيموت، بل كان الأمر بالنسبة إلينا مسألة أسبوع لا أكثر. لم نناقش مَن سيكون الرئيس المقبل للبرازيل، بل بحثنا عمّن يمكن أن يشغل المنصب مؤقتًا؛ بما يجعل الضرر أقل ما يمكن. لذلك لم يكن أوليسيس قلقًا بشأن الانتخابات

المقبلة، وإنما كان خائفًا من استثارة رد فعل قوي جدًّا من الجيش. كان أوليسيس في مواجهة حقيقية مع الجيش، وكان رجلًا عظيمًا؛ لذا لم تكن الأمور التي يجري نقاشها صغيرة قط.

إن مـا حـدث يؤكـد على أن ظـروف عملية الانتقال تتسـم بعدم اليقيـن والتقلب، فقـد كنا قاب قوسـين مِـن اسـتلام مقاليد الحكـم من الحكومـة العسـكرية ولا نزال علـى درجة عالية من الحـذر. إنَّ عمليات الانتقال تتصف بالتعقيد الشـديد؛ إذ ينبغي للمرء أن يحسـب حسـاب الكثير من الأمـور لأنه لا يعرف أبدًا ما الذي سـيجري في اليوم التالي، وأن يحافظ على رؤية عامة للمشـهد وألا يكفّ عن التركيز على الهدف الرئيـس. كان الهـدف الرئيس هو الفوز بالسـلطة، ولكن كيف؟ وضمن أي شـروط؟ ومتى؟ وما هي الشـروط اللازم تحققها حتى نتمكن من الحكم؟ ومن نقبل التحالف معه، ومن لا نقبل؟ وما السـبيل للوصول إلى ذلك؟ ما من شيء مؤكد على الإطلاق. وفي حالتنا، توفي تانكريدو وأصبح سـارني أول رئيس غير عسـكري، وهو الذي كان أحد القادة السياسيين للنظام العسكري السابق! إذًا، الوضع دقيق للغاية، واستمر على هـذه الشـاكلة طيلة فترة حكم سـارني، الذي ورث وزارة شـكّلها تانكريـدو بالتعاون مـع أوليسـيس. لقـد كان أوليسـيس الزعيـم الأول، ولـم يحظَ سـارني بقـوة فعلية في الكونغرس، على الأقل في بداية ولايته.

ما أهم القرارات التي اتخذها سـارني، وكيف أمكن الحفاظ على تماسـك القوى الديمقراطية؟

بعد أن أصبح سـارني رئيسًـا، استضاف أوليسـيس جميع الوزراء على مأدبة عشاء فـي منزله، باسـتثناء وزيـر الخزينة فرانشيسـكو دورنيليس كونه لا ينتمـي إلى الحركة الديمقراطية البرازيلية. قمتُ بزيارة دورنيليس في منزله لأوضح له أن الاجتماع ليس موجهًـا ضده، لكن أوليسـيس جمع كل الوزراء، وهذا الأمر كان بمثابة تحدٍّ لسـارني تقريبًـا. لقد مرت لحظات لم يكن سـارني يعرف ماذا يفعـل، وبوجود تانكريدو على قيـد الحيـاة. كان الأمر صعبًا جدًّا؛ فهـو من جهة في موقع مسـئولية، لكنه مع ذلك لا

يملك القرار، وحان الوقت الذي سنقول له فيه أن يبدأ بالحكم؛ لأن تانكريدو لن يعود أبدًا. لكن سارني كان مترددًا جدًّا، وكنا خائفين، على الرغم مما يتمتع به من مهارات عالية. لقد استقلتُ من منصبي الوهمي بوصفي زعيمًا للكونغرس، إلا أن سارني طلب مني ألا أستقيل خشية أن يبدو الأمر وكأنه يفقد رجاله، والأهم كان حاجته إلى من يتولى الحوار مع اليسار؛ لذلك بقيت في موقعي زعيمًا في الكونغرس محسوبًا على سارني لمدة عام آخر. كانت فترة صعبة بسبب التوترات السياسية بين سارني وأوليسيس، فكلما كانت تنشب أزمة، كان سارني يطلب دعم الجيش؛ حيث كان على علاقة وطيدة مع العسكر ويعرف الجنرالات معرفة جيدة.

الدستور الجديد ونظام الحكم

دعا سارني إلى تشكيل جمعية وطنية تأسيسية استجابة للضغوط، بيد أن القرار كان قراره، وقد كانت هذه المسألة واحدة من القضايا التي تدعو إليها المعارضة: التغيير الحقيقي للنظام السابق، وتغيير الدستور الذي وضعه الجيش. لقد كانت لحظة مهمة جدًّا بالنسبة إلى البلاد؛ حيث استمرت الجمعية عامين تقريبًا، من بداية ١٩٨٧ حتى أواخر ١٩٨٨. لقد أرادت معظم قوى المعارضة القديمة دستورًا ديمقراطيًّا اجتماعيًّا حقيقيًّا، يكفل الحقوق والحريات كافة ويوسّع الحقوق الاجتماعية، في حين أنّ سارني نظّم مجموعة اتسمت بقدر أكبر من المحافَظة.

لقد شكّلت مسألة شكل نظام الحكم وما إذا كان ينبغي استبدال نظام برلماني بنظام الحكم الرئاسي القائم إحدى القضايا السياسية الأساسية في الجدل الدائر. كان جزء من الجبهة الديمقراطية البرازيلية يريد نظامًا برلمانيًّا، وهم الذين شكلوا فيما بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي. أما أوليسيس، فكان يريد نظامًا رئاسيًّا مثل سارني ومثل الجيش، والذي عملتُ على أن أوضح له كيف سيعمل النظام البرلماني المقترح (وهنا أتذكر جدلًا كبيرًا بيني وبين وزير الحربية). وقد ترافق النقاش بشأن نظام الحكم مع جدل حول مدة ولاية سارني؛ إذ إن ولايته تمتد لست سنوات استنادًا إلى الدستور السابق. لم يشأ سارني أن تغير الجمعية مدة ولايته، غير أن الجزء الأكبر من المعارضة دافع لجعل مدة الولاية أربع سنوات، لكنه تمكن في النهاية من تنظيم

قاعدة دعم كافية لضمان ولاية مدتها ٥ سـنوات، وقد لعب وزير الاتصالات أنطونيو كارلوس ماغاليس دورًا أساسيًّا في هذا المسعى. وعلى غرار سارني فإن أنطونيو يُعَدُّ إحدى الشخصيات السياسية الرئيسة في النظام العسكري.

دور الجيش في الإصلاح الدستوري

تصـرف الجيش على نحو عقلاني، على ما أظن، بتعيينه مستشـارين مختصين في العملية الدسـتورية. فلدى قراءة الدسـتور، لا يعثر المرء فيه سـوى على نقطة واحدة تتحدث عن الجيش. كان النقاش الأسـاس يدور حول تحديد دور القوات المسلحة، وما إذا كان سيقتصر على صون حدود البلاد وأراضيها، أم سيوكل إليه دور في صيانة النظام العام في الداخل. وقد جاء البند الذي أقرته الجمعية التأسيسـية لينص على أن القوات المسـلحة تتولى الدفاع عن الوطن والسلطات القائمة دستوريًّا، وهي مسئولة عـن صيانـة النظام العـام في البـلاد بطلب من تلـك السـلطات. فعلى سـبيل المثال، لا يمكـن إعلان حالة الطـوارئ إلا بطلب من الرئيس، وبعد استشـارة مجلس الدولة وموافقة الكونغرس.

الحقوق السياسية والاجتماعية

لقـد حققنا تقدمنا على صعيد الحقوق السياسـية والاجتماعية وحصلنا بالنتيجة على دسـتور جيـد، على الرغم من كونــه مركزيًّا من الناحيـة الاقتصادية، أي أنه لم يُعـنَ بالمحافِظة على توازن الموازناتِ على مسـتوى البـلاد. لقد حدث الكثير من الأمـور الجنونيـة في الجمعية التأسيسـية؛ إذ وضعـت إعانات كثيـرة دون أن تتوفر لها قاعدة مالية لتمويلها؛ ولهذا السـبب كان لا بد من تعديل الدسـتور في ولايتي؛ حيث إنه من دون هذه التعديلات لم يكن بالإمكان تحقيق الاسـتقرار في الاقتصاد أو تحديثـه. وعمومًـا، فإن دسـتور ١٩٨٨ كان مكسـبًا سياسـيًّا واجتماعيًّا. لسـت أدري إن كان بالإمكان جعل الدسـتور ديمقراطيًّـا اجتماعِيًّا لو أن تانكريدو ظل في منصب الرئاسـة؛ فقـد كان محافِظًا أكثر، وكذلك كان سـارني، لكنه لم يكن يملك القوة السياسـية لمواجهة معظم المعارضة القديمة في أثناء محاولته «معالجة الدين الاجتماعي» للنظام العسكري.

الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى

أجريت الانتخابات المباشرة الأولى لرئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٩، ضمن شروط اقتصادية غير مواتية أبدًا للحكومة. ففي نهاية إدارة سارني كنا على شفا تضخم جامح، وكانت الحكومة شديدة الضعف سياسيًّا، وفي مواجهتها يقف «لولا» وحزب العمال وبريزولا وحزب العمال الديمقراطي، بينما يوشك دعم سارني في الحركة الديمقراطية البرازيلية على التلاشي. وقد تركنا الحركة الديمقراطية البرازيلية أنا وفرانكو مونتورو وماريو كوفاس وخوسيه سيرا (الذي انتخب نائبًا فيدراليًّا في عام ١٩٨٦) قبل عام من تشكيلنا الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي. وحتى ضمن الحركة الديمقراطية، كنا نقاتل من أجل النظام البرلماني ومدة أربع سنوات لفترة تولي سارني الرئاسة، وكنا نرى الحركة تتحول أكثر فأكثر إلى قوة سياسية تقليدية وتنمو في اتجاه أقرب إلى الدولة. أما في الحزب الديمقراطي الاجتماعي، فقد كنا بصدد بناء بديل ديمقراطي اجتماعي. لقد كنا أنا وسيرا، على نحو خاص، مهتميْن بعزلة البرازيل عن التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي. ولهذا السبب كَتبنا، هو وأنا، مقالةً عُدَّت وثيقة مهمة في حملة ماريو كوفاس الذي أصبح مرشحنا لانتخابات عام ١٩٨٩، عنوانها «الصدمة الرأسمالية»، دافعنا فيها عن الرأي الداعي إلى ضرورة اندماج البرازيل مع المجتمع الدولي.

لكن كولر دو ميلو هو من فاز في الانتخابات في الجولة الثانية على حساب «لولا». لقد قرر الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي دعم حزب العمال في الجولة الثانية من الانتخابات، وعُهد إليَّ بإجراء المفاوضات معه. طرح الحزب ١٣ نقطة رئيسة، وكان عليَّ التحاور مع خوسيه ديرسيو وبلينيو سامبايو، اللذيْن أعرفهما جيدًا، فقد كانا من المدافعين عن الإصلاح الزراعي المباشر دون تدخل الدولة، واقترحا أن تدير الصحف لجنة من المحررين. كانت هذه المقترحات راديكالية جدًّا، حتى إنني تحدثت مع الزعيم الشيوعي المخضرم خواو أمازوناس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وأحد أعضاء التحالف المساند لـ«لولا»، وقلت له إننا بصدد انتخابات لا ثورة. لم نتوصل إلى اتفاق؛ لذلك قرر حزبنا التصويت لـ«لولا» على الرغم من أننا غير ملتزمين ببرنامجه. كان الأمر مثيرًا، فلو نجح «لولا» لكننا أصبحنا جزءًا من

الحكومة، لكن من فاز في الانتخابات هو كولر، وكنا محظوظين جميعًا، كما اتضح لاحقًا. وقد قال «لولا» في غير مناسبةٍ، إنه محظوظ لخسارته الانتخابات؛ لأنه لم يكن ليتمكن من الحكم بالأفكار التي كان يحملها آنذاك.

إذن، ثمة ما يميز مرحلة الانتقال بصورة عامة، ألا وهو وجود الكثير من الحظ والمفاجآت.

نعم، فعندما يقترب المحتوم، يحدث ما هو غير متوقع، ولطالما قلت ذلك. والسياسة، كما الحياة، تسير على هذا المنوال. كان كولر شخصًا مثيرًا جدًّا للاهتمام، وسبق أن حاول أن يكون المرشح لنائب الرئيس مع كوفاس. وهو الآن أكثر حذرًا، لكنه آنذاك ارتكب أخطاء فادحة. ومؤخرًا قدم كولر، السيناتور حاليًّا، نصيحةً لرئيستنا الحالية ديلما روسيف: «لا تفعلي ما فعلت، فقد كنت أزدري الكونغرس».

أراد كولر أن يحكم من دون أحزاب، واصطدم مرات عدة مع أخيه الأصغر، الذي قدم في منتصف عام ١٩٩٢ ادعاءات خطيرة عن الفساد في الحكومة؛ ما دعا إلى تشكيل لجنة في الكونغرس للنظر فيها؛ حيث اضطلع حزب العمل بدور بارز في هذه اللجنة. ونظرا إلى وقوف الصحافة ضده وعدم دعم الكونغرس له، تم توجيه الاتهام إلى كولر. صوّت الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي لصالح الاتهام، ولم أكن لأتوقع أن تكون النتيجة على هذه الشاكلة. وقد قلت في مرحلة معينة آنذاك إن اللجوء إلى توجيه الاتهام أشبه بالقنبلة الذرية، ومن الأفضل عدم استخدامها. لكن وضع كولر بات لا يطاق.

كان كولر في مقتبل العمر، وقد أقدم على فتح الاقتصاد فجأة وأجرى تغييرات كبيرة دون التفاوض مع أحد. صحيح أننا انتقدناه جميعنا، لكنني أعتقد أن الاقتصاد البرازيلي ما كان ليشهد انفتاحًا لولا هذه التغييرات. وعندما كنت وزيرًا للمالية بعد إدارة كولر، دعا صناعيو ساو باولو والاقتصاديون بقوة إلى مزيد من تدخل الدولة والحماية والدعم. كانت تلك هي الثقافة المهيمنة، وهي لا تمتّ إلى التحديث بصلة. لقد أجرى كولر تغييرات وعمد إلى تفكيك الإدارة العامة تفكيكًا تامًّا. كان لديه أفكار

خلاقـة، إلا أن أفعاله لم تكـن ذات قيمة لأنها لم تأخذ الواقع بعيـن الاعتبار. فالتغيير لا يحـدث بالقطـع المفاجئ، بـل ينبغي للمرء أن يراكم القوى حتـى يحرز الفوز. لقد أراد كولر تغيير البلاد دفعةً واحدة، لكنه فشل وخسر قاعدة الدعم في الكونغرس وتم توجيه الاتهام إليه.

لقـد أصبـح نائـب الرئيس إيتمار فرانكو رئيسًـا منـذ عام ١٩٩٢ إلـى عام ١٩٩٥. كان شـخصية غريبـة، وخصمًـا لتانكريدو في سياسـته في ولاية ميناـس جيرايس. لم يكـن يريد التصويت لتانكريدو في المجمـع الانتخابي. كان عضوًا في حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، لكنه لم يتقيد بها وصوَّت لصالحه. وعندما كنا جميعًا نظن أن سـيدعم كوفاس ذهب باتجاه كولر. ومع ذلك فقد كان سـليم الطوية، وشكل حكومة ائتلافية، فيما بقيَ حزب الجبهة الليبرالية وحزب العمال في المعارضة. وكانت هناك امرأة بارزة من حزب العمال وافقت على استلام منصب وزاري، وطردت من الحزب لهذا السبب.

كان إيتمار فرانكو، وهو رجل ذو توجّه قومي، معجبًا بي في ذاك الزمن، وقد دعاني إلى مكتبه حينما بات من الواضح أن مجلس النواب يتجه إلى اتخاذ إجراء ضد كولر. كان مِن جرّاء ذلك أن الرئيس اسـتقال واسـتلم مكانه نائب الرئيس. ولأنه من ميناس، كان إيتمار يخشى من ساو باولو، وقد سألني في أثناء حديثنا في مكتبه عن نظرة سكان سـاو باولو إليه، فأجبته أنني أظنه عنيدًا، ملحاحًا في أفكاره، وأنه يريد التدخل في كل شـيء دائمًا. ثم سألني إن كنت أظنه بطيء الفهم، فقلت له: لا، لكنني أعتقد أنه عنيد. هناك بدأنا بالحديث، وعندما انتهينا سمح لي بإجراء مقابلة مع صحيفة من ساو باولو لأنقل فكرة عنه أنه سيكون رئيسًا معقولًا.

التعامل مع الأزمة الاقتصادية

الآن، بعـد أن توفـيَ الرئيس الأول واسـتقال الثاني إثر قرار اتهـام من الكونغرس، لا بد أن اسـتقرار الاقتصاد وتدعيم عمليـة الانتقال كان في غاية الصعوبة. كيف نجح الرئيس الجديد في التعامل مع المشكلات الاقتصادية؟

لقـد عيّنني فـي البداية وزيـرًا للخارجيـة، وبعد سـبعة أشـهر وزيـرًا للمالية -أي رابع وزير في غضون سـبعة أشـهر. كان الوضع معقدًا، فالتضخم في مسـار متصاعد والحكومة لـم تجد طريقها في الأزمة. ومع استلامي حقيبة المالية نشأ أملٌ جديد، فقد كنت أعلم -وعبّرت عن ذلك- أن مكافحة التضخم يمثل أولوية، بَيْدَ أني لم أكن على استعداد لتبني حزمة جديدة لتحقيق الاستقرار عبر ضبط الأسعار وتجميد الأجور... إلخ، بل كان علينا إيجاد بديل آخر.

شكّلت فريقًا صغيرًا من الاقتصاديين المقربين مني، والذين ساد بينهم شك عميق بشأن قدرتنا على فعل أي شيء أكثر من مجرد إدارة الوضع. لم يشاءوا تكرار «أخطاء الماضـي»، وكانـوا متخوفين مـن عدم قـدرة إيتمار علـى مقاومة إغـراء اعتماد خطة صدمـة جديـدة لمحاربة التضخم. علاوة على ذلـك، كان الكونغرس يعاني من أزمته الخاصة. ففي أواسـط عام ١٩٩٣ نشـأت فضيحة في لجنة الموازنة القوية التي تضم أحزابًا وأعضاء كثرًا في مجلس النواب. فكيف يمكن والحال هذا، على سبيل المثال، إقرار إجراءات تعديل مالية من دون دعم راسـخ من الرئيس وزعماء أحزاب في حالة دفاع عن النفس في وجه فضيحة لا يعرف أحد كيف أو متى ستنتهي؟

حاولـت إقنـاع الاقتصاديين بـأن الأزمة تمنحنـا الفرصة لإقرار برنامـج إجراءات لا يمكـن أن يوافق عليها في الأحوال العادية. أما بالنسـبة إلى إيتمار، فهو سياسـي لا يمكن التنبؤ بموقفه، لكننا زملاء في مجلس الشـيوخ وأمضينا وقتًا طويلًا معًا وأعرف مـا يـروق له وكيف يفكر، وهـو يثق بي. كما أننـي واثق من دعم حزبنـا لي، وبخاصة ماريو كوفاس وتاسـو جيريسـاتي، وكان ذلك كفيلًا بإقنـاع الاقتصاديين بالعمل معي في برنامج الاستقرار. وضمن تلك الظروف، لم يكن ذلك حلمًا بعيد المنال.

استلمت المنصب في أيار/ مايو، لكننا لـم نعلن حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ عن البرنامج الذي ينص على تعديل مالي طارئ وآلية نقدية مبتكرة للانتقال إلى عملة جديدة. وكان الإبداع يكمن في الجهد الذي سـيبذل لأول مرة لتحقيق الاسـتقرار في الاقتصاد دون مفاجآت وبشـفافية كاملة بشـأن كيفية التنفيذ. كان النجاح متوقفًا على موافقـة الكونغـرس على التعديـل المالي، وعلى قبـول الفعاليـات الاقتصادية طوعًا بالآلية النقدية التي ستفضي إلى إصدار عملة جديدة.

وظهرت بين شهري أيار/ مايو وكانون الأول/ ديسمبر الكثير من المشكلات: فالتضخم ظل مرتفعًا وباتجاه متصاعد، وما انفكّ الضغط يتزايد داخل الحكومة ومن جهة المجتمع من أجل معالجة فورية من جانب وزارة المالية. كما أن إيتمار غضب من رئيس البنك المركزي بسبب مشكلة بسيطة، فلجأ إلى إقالته. عندها، اغتنمت الفرصة لتوسيع فريقي وأقنعت الرئيس بتعيين بيدرو مالان رئيسًا للبنك المركزي. كما نشأت مشكلة بين إيتمار ورئيس البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأقنعته بتعيين بيرسيو آريدا بدلًا منه.

يعدّ بيرسيو أحد «مؤسسي» خطة كروزادو التي حققت لإدارة سارني شعبية كبيرة على مدى عام كامل، لكنها فشلت في النهاية. ولعل إيتمار كان يرى في بيرسيو دلالةً على أنني قد أكون مستعدًّا لإطلاق خطة مشابهة لخطة كروزادو مرة أخرى؛ ولهذا السبب لم يعارض تعيين بيرسيو رئيسًا للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لم أكن على علم بأن بيرسيو كان شديد الانتقاد لتلك الخطة، لكنه اضطلع بدور أساسي إلى جانب أندريه لارا ريزيندي وإدمار باشا، في الصياغة النظرية للآلية التي مكنت من تغيير العملة والمعروفة باسم «ريال». وكان عليَّ أن أتحدث إلى الناس في البلد؛ لأوضح لهم ما ننوي القيام به، ولإقناع إيتمار بأنه ثمة مخاطر، لكننا نسير على المسار الصحيح، ويجري التفاوض مع الأحزاب الأخرى لإقرار تدابير التعديل المالي.

أقرّت تدابير التعديل المالي في شهر شباط/ فبراير، ثم مضينا باتجاه الانتقال إلى العملة الجديدة. لم نحدد موعدًا لإصدار هذه العملة، فهو إجراء مفتوح مرهون بدرجة ثقة الفعاليات الاقتصادية بالعملة التجريبية الجديدة (وحدة القيمة الحقيقية URV) من دون تضخم. ويتم تسعير السلع والخدمات بوحدة القيمة الحقيقية، لكن تدفع بالكروزيرو (العملة البرازيلية)، أي عملة مرتبطة بالتضخم وتعدّل قيمتها بصورة يومية. لقد قتلنا التضخم بسمِّه، بَيْدَ أننا لم نكن نعرف بالضبط كم سيستغرق قبول وحدة القيمة الحقيقية كاملًا، في حين يتعين عليَّ ترك الوزارة في نيسان/ إبريل بغية الترشح لمنصبه الرئاسة. وكنت أخشى أن يضرّ خروجي المبكر بالثقة في نجاح برنامج الاستقرار.

وفي سياق هذه العملية، بُدئ بتشكيل تحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي البرازيلي وحزب الجبهة الليبرالية الذي سيشكل محرك حملة ترشحي للرئاسة. لقد أرادني إيتمار أن أكون المرشح، على الرغم من معارضتي الشديدة في البداية للترشح، لكنه كان محقًّا. فإذا عانى البرنامج من اليتم السياسي، فستصاب محاولات الاستقرار في مقتل. أما «لولا»، الأوفر حظًّا في جميع استطلاعات الرأي، فقد عارض البرنامج على الفور، وعمد هو وحزبه والنقابات المرتبطة بالمركز العمالي الموحد (CUT) إلى وصف خطة الريال باسم «الخديعة الانتخابية». وكان ذلك خطأً فادحًا كلفهم منصب رئاسة الجمهورية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

كيف تصرفتم حيال العلاقة مع الجيش قبل وفي أثناء حكمكم في سبيل إخضاعه للسلطة المدنية؟

كانت تربطني علاقات طيبة مع وزراء إيتمار العسكريين، وإليك هذه الحادثة التي سأرويها لك لتوضيح هذه النقطة. في أثناء كرنفال شباط/ فبراير ١٩٩٤، ذهب إيتمار إلى ريو لحضور موكب مدارس السامبا الاحتفالي، وكان عضوًا بائسًا في البرلمان قد رتَّب لدخول امرأة ترتدي زيَّ شرطة مثيرًا إلى حجرة الرئيس حيث يشاهد العرض. كان الأمر مرتبًا مسبقًا؛ حيث التقط المصورون الذين كانوا أسفل حجرة الرئيس صورًا للمرأة وهي بجانبه. والنتيجة كانت أنّ إيتمار وقع في حبها، وفي اليوم التالي كان يحضر للاتصال بها هاتفيًّا أمام عدسات التلفزيون.

كنت حينها في برازيليا عندما بحث عني الجنرال كاهيم، وزير الإدارة، ليقول لي إنه يتحدث باسم زملائه في القوات المسلحة، وإنهم صدموا بسلوك الرئيس، وأخبرني أنه وزملاءه يدعمون استبدال إيتمار في الكونغرس. كانوا يعتقدون أن ثمة طريقة قانونية لاستبداله بالسيناتور جارباس باسارينو، وهو كولونيل سابق في الجيش ورجل محافِظ ومحترم. لقد أرادوا معرفة إن كنت سأقبل البقاء في الوزارة في الظروف

الجديـدة، لكننـي عملت بـدوري على إيقاف الأمـر ولم أخبر إيتمـار قط عن مخطط وزرائه العسـكريين لتنحيته. لم تعد للجيش في ذلـك الوقت الكلمة التي كان يملكها في زمن سارني في بداية العودة إلى الديمقراطية. جرّاء ذلك؛ اقترحت على إيتمار أن يستكشـف ما يدور في أوسَاط الجيش؛ لأن الأمور ساءت بسبب الصورة والمكالمة الهاتفيـة، وأنه من الجدير إجراء تحقيق لمعرفة إن كان ثمة ضباط في صفوف الجيش متورطيـن في تدبير الفخ الذي نصب له في ريو. لم يفعل إيتمار شـيئًا، ولكنه أيضًا لم يتنحَّ. لقد كان شخصًا طيبًا، وفي النهاية أدرك الناس أنه كان ساذجًا، وإن لم يبطن في سلوكه أي عداء سلبي.

عندما انتخبتُ رئيسًـا للجمهورية، قررتُ تشـكيل وزارة للدفاع. قمتُ بدعوة كل الضبـاط الذيـن كنت أنوي تعيينهـم وزراء للبحريـة والقوى الجويـة والجيش وقيادة الأركان المشـتركة، وأخبرتهم أنني أنوي تعيينهم شـريطة أن يتعاونوا معي في إنشـاء وزارة جديدة للدفاع. اسـتغرق الأمر ثلاث سـنوات، وظهرت أمامي مشـكلة واحدة فـي عـام ١٩٩٨ على مـا أظن، فـي المرحلة الأخيرة مـن إنجاز وزارة الدفـاع، عندما كنـت أحـاول اختيار قادة فـروع القوات المسـلحة ليخدموا تحت قيـادة وزير الدفاع الذي سـيكون شـخصًا مدنيًـا. لقد طلب وزيـر البحرية التحدث معي فـي مقر إقامتي الرسـمي، وحضر بزيه الرسمي. أخبرني أنه يريد أن يكون قائد سلاح البحرية، فأجبته بأننـي لـن أعينه، بل أبغي تعييـن الرجل الثاني فـي البحرية الأدميرال لاسـيردا. وكان الجنـرال ألبيرتو كاردوزو، وهو وزير عسـكري في الحكومة، دعا الأدميرال لاسـيردا باسمي، لكنه قال إنه لن يقبل بالمنصب. لذا، استدعيت كاردوزو مرة أخرى وأخبرته أننا سـنعين الأدميرال الثالث سـيرجيو تشاغاسـتيليس، وإذا رفض التعييـن هو أيضًا، فسـأضعهم ثلاثتهم في السـجن؛ كون ذلك يُعـدّ عصيانًا وليس رفضًا، لكن المرشـح الثالث قَبِلَ المنصب.

وفـي عـام ١٩٩٩، بعد إحـداث وزارة الدفاع، تعيّن عليَّ إقالـة قائد القوى الجوية اللـواء والتر بروير جرّاء إدلائه بتصريح لمحطـة تلفزيون غلوبو أعطى فيه انطباعًا بأنه يدعو إلى التشكيك في سلطة وزير مدني لوزارة الدفاع. استدعيتُ رئيس القيادة العليا للقـوى الجوية وأخبرته أنني أقلت بروير بسـبب ما قاله للصحفيين. لم يحدث شـيء

وقتهـا، ولـم يصدر أي رد فعل من جانب الضباط العسـكريين الموجودين على رأس عملهـم. كل الذي حدث، هـو أنّ عددًا من الضباط المتقاعديـن أقام مأدبة غداء على شرفه بوصفها بادرة تضامنية معه.

العدالة والمصالحة

في بداية استلامي إدارة البلاد في عام ١٩٩٥، دُعيت إلى مأدبة عشاء في منزل وزير البحرية مع الوزراء العسـكريين كافة والجنرال ألبيرتو كاردوزو. حضر المأدبة خمسة جنـرالات وأنا، وكنا سنشـرب نخـب الديمقراطية عندما قلت لهم إنني سـجنت ليوم واحد في عملية سـجن وحدة عمليات باندريانتيس، وهو مشـروع سـري للدكتاتورية تعرض فيه السـجناء للتعذيب، وأضفت أنني شـاهدت بعضًا ممن تعرضوا للتعذيب، وأن حقوق الإنسـان بالنسـبة إليَّ تعني أكثر من مجرد اهتمام لفظي. وقلت لهم أيضًا، إنني سأشـكل لجنة للتعويـض وأقدم الاعتذار باسـم الحكومـة البرازيلية عن العنف المرتكب باسم الدولة.

وبالفعل، أنشـأتُ لجنة للنظر في العقوبات المفروضة من دون محاكم قانونية في أثنـاء الحكـم الدكتاتوري، وقد حصل كثيـر ممن طالبوا بالتعويـض على تعويضات، حتـى جـاءت لحظة ترقية ضابـط بعد وفاته اسـمه كارلوس لامـاركا، وكان قد أصبح أحد مقاتلي المتمردين الذين قتلوا ضابطًا عسكريًّا ثم قُتل هو نفسه فيما بعد. حصلت أسـرته علـى راتب تقاعـدي، لكن اللجنة بالغـت وحاولت ترقيته إلـى رتبة كولونيل. لـذا، طلب مندوب القوات المسـلحة فـي اللجنة، وهو جنرال متقاعـد، المجيء إلى منزلـي والتحـدث إليَّ. أخبرني بأنه عضـو في لجنة التعويض، لكن رأيه دومًا يخسـر في التصويت، وقال إن اللجنة متحيزة، لكنه سيسـتمر في عمله فيها، وإنه شـكل لجنة لدعمـي في مدينته في أثنـاء الحملة الانتخابية. أضاف المندوب أنـه يكنّ لي احترامًا كبيـرًا، لكنه لن يسـتطيع الاسـتمرار في اللجنـة إذا تمتِ ترقية لامـاركا. فقلت له إنني منحـت اللجنة عند تأسيسـها صلاحيـات كاملة، وإنني سـألتزم بقراراتها، على الرغم مـن اعتقادي الشـخصي أن ترقية لاماركا إلى رتبة كولونيـل تنطوي على مغالاة، لكن إذا قـررت اللجنـة ذلك فسـوف أنفّـذ قرارها. أخبرته، مـن جهة أخرى، بأنّ اسـتقالته

ستتسبب لي بضرر سياسي كبير. لقد كان الجنرال مخلصًا جدًّا معي ولم يستقل من اللجنة، حتى بعد أن أقرت ترقية لاماركا.

الضابط الوحيد القائم عِلى رأس عمله واحتجّ على قرار اللجنة، هو الجنرال الذي كان قائد الجيش في شمال شرقي البلاد؛ حيث قمنا بإعفائه مباشرةً من مهامه، لينتقل إلى صفوف الاحتياط دون أي حادث يذكر. بمعنى آخر، التزم ضباط الجيش في أثناء المرحلة الانتقالية بالطاعة، واستمروا على هذا المنوال في عهد «لولا» وكذلك الآن في ظل الرئيسة الجديدة ديلما روسيف، التي شكلت لجنة الحقيقة لتحديد المسئولية عن الأحداث التي وقعت في ظل الحكم العسكري. لقد كان الانتقال نحو الديمقراطية بطيئًا، تدريجيًّا، ومتقلبًا، لكن الآن لم يعد ثمة خطر يلوح في الأفق من انقلاب عسكري. كان الجيش مواظبًا على تقليد الاحتفال بالأول من نيسان/ إبريل (وهو تاريخ وقوع ما يسميه ثورة، وندعوه نحن انقلابًا)، لكن هذا الاحتفال توقف بعد استلامي الرئاسة؛ حيث إن الجيش كَفَّ عن الحديث عن دوره في «استعادة الديمقراطية». كما أنه في أثناء إدارتي للبلاد، لم يعد هناك أي إشارات أو احتفالات من هذا القبيل.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

استغرقت العملية الانتقالية نحو الديمقراطية في البرازيل سنوات عديدة، واحتاجت العلاقة بين القوات المسلحة والحكومة المدنية إلى عقود لتصبح علاقة ناجحة. أما في مصر اليوم، فمن الصعب جدًّا القبول بأن مسألة الجيش ستستغرق ٢٥ عامًا لتجد لها تسوية. هل كان من الممكن ربما التحرك بسرعة أكبر على هذه الجبهة في البرازيل؟ وهل القيام بذلك على هذا الشكل يعرِّض العملية الانتقالية للخطر؟

ثمة أمر لا بد من التشديد عليه، وهو أن القوات المسلحة لم تُهزم أمام المعارضة. فقد حدث تغيير من داخل النظام وتغيير خارجي في المجتمع. ففي الأرجنتين والأوروغواي انقسم الجيش، أما في شيلي فالجيش لم يهزم أيضًا، بل بقيَ بينوشيه

ثماني سنوات. أما هنا في البرازيل، فإن العملية جرت بشكل تدريجي ولم يحصل أي تمزق. إنّ الإشارة الأولى إلى التمزق كانت في الجمعية التأسيسية في الفترة ١٩٨٧- ١٩٨٨؛ لأن العملية الانتقالية حتى ذلك الحين جرت بما يتماشى مع أنظمة النظام الاستبدادي، على الرغم من تعديلها بفعل الضغط المتنامي من المعارضة.

نقطة واحدة هي التي ظلّت عالقة: العفو المتبادل. فقد تبنّى الكونغرس قانون العفو في عام ١٩٧٩، لكن النظام العسكري كان لا يزال قائمًا، دون حق التصويت ودون حريات كاملة. أما اليوم، فثمة جدل دائر بشأن العفو عن الجميع - المسئولين عن التعذيب ومَن قاموا به. فقد أصدرت المحكمة العليا قبل نحو سنتين قرارًا يقضي بأن العفو يشمل الجميع، لكن المشكلة أثيرت من جديد مع إنشاء لجنة الحقيقة. ولتهدئة مخاوف الجيش، تقرَّر أن تسعى اللجنة إلى توضيح الحقائق وليس إلى فرض العقوبات على المسئولين.

هل نشأ في لحظة ما تخوف من تدخل الجيش بما قد يُحدث انقلابًا ما؟ وما دور المنظمات الاجتماعية في ثني الجيش عن التدخل؟

كانت الخطوة الأولى التي اتخذها الرئيس المنتخب تانكريدو نيفيس هي تعيين وزير للحربية، هو جنرال كان من المرجح أن يقوم بحمايتنا والدفاع عنا في وجه أي رد فعل محتمل من الجيش، وقد أشرت إليه من قبل وهو الجنرال ليونيداس بيريس جونسالفس. لم يكن الجنرال متشددًا، بل كان رجلًا عسكريًّا محترفًا نموذجيًّا، وطمأن سارني إلى حدٍّ ما، بعد وفاة تانكريدو، أنه لن تكون ثمة عودة إلى الوراء. كما كان رئيس جهاز المعلومات، وهو منصب أساسي، رجلًا منصفًا أيضًا. واعتبارًا من تلك اللحظة، ومع بدء مداولات اللجنة التأسيسية، لم نعد نظن أن أي انتكاسات قد تحدث، وتصرفت اللجنة التأسيسية كما لو أن هنالك حرية كاملة (وقد كانت كذلك بالفعل).

لم يؤمن الجيش يومًا بعقيدة الاستبداد. ولهذا، كان دومًا يقول إنه سيحكم لفترة قصيرة من الزمن لضمان الديمقراطية في المستقبل. إن المسألة كانت صعبةً عليه أيضًا؛ إذ إن البقاء في السلطة خلق المشكلات للقوات المسلحة بوصفها مؤسسة.

وقد حاول جيزيل السيطرة من جديد على الفئات الأكثر ارتباطًا بالتعذيب، والتي اكتسبت القوة في أكثر فترات القمع وحشية، ونجح في إعادة تأسيس التراتبية العسكرية. ومع ذلك، لم تنتهِ مقاومة الانفتاح. ففي فترة ١٩٨٠-١٩٨١، قام اليمين المتطرف باعتداءات عدة شاركت فيها عناصر من الجيش مشاركة مباشرة.

لقد قام سارني بدور مهم في ضمان عدم حدوث انتكاسة؛ لأنه ليبرالي محافِظ وكان جزءًا من النظام العسكري، لكنه مع ذلك شرع فجأة في اللقاء جهارًا مع ممثلي اليسار. فكان يستقبلهم في قصره على سبيل المثال، في بادرة تعد دلالة مهمة على أن زمن الرصاص والبنادق قد ولى وأصبح جزءًا من الماضي. ثم جاء سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، ونهاية الحرب الباردة، إلى أن تطوّرت الأحوال لدرجة أنه عندما ترشح «لولا» لانتخابات الرئاسة ضد كولر، كانت هناك الكثير من الحركات العمالية وغيرها، ولم يعد أحد يتخوف من حدوث انقلاب عسكري.

واجهت الكثير من تجارب التحول إلى الديمقراطية مشكلات مع الشرطة وأجهزة الأمن الموروثة من الأنظمة العسكرية، فكيف كانت تجربة البرازيل في هذا الخصوص؟

في ظل النظام العسكري، وضعت شرطة الولايات تحت السيطرة المباشرة للجيش؛ لذلك ظلت الشرطة العسكرية في كل ولاية -وبعضها كان قويًّا جدًّا، كما في ساو باولو وميناس- بيد الجيش. واستمر هذا النفوذ حتى بعد الانتخابات المباشرة لحكام الولايات في عام ١٩٨٢. وقد بقي الوضع على هذا المنوال إلى أن اعتمد الدستور الجديد لعام ١٩٨٨، الذي نص على أن الشرطة العسكرية في كل ولاية تخضع لقيادة حاكم الولاية قانونًا.

هل انتقد الناس الشرطة ودعوا إلى محاكمة المتورطين في القمع؟ وكيف سُويت هذه المسألة؟

بالطبع. فكل الجدل الذي دار كان بشأن قانون العفو، والذي لم يخضع لأي تغييرات. لكن اليوم، نرى أنه كلما عُيّن شخص ينتمي إلى إحدى مجموعات القمع

في منصب ما، يمارس ضده ضغط هائل. فالصحافة والجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان شديدة اليقظة؛ لذا لا يمكن إجراء أي تعيينات أو ترقيات لهؤلاء الضباط إلا بعد تمحيص دقيق. لم يُوضع هؤلاء المسئولون في السجن، ولكن أمكن احتواء مسيرتهم المهنية بدرجة معينة.

كيف ينظر الجيش إليك، بوصفك سياسيًّا سليل عائلة من العسكريين؟ هل ساعدك ذلك على فهم الآلية؟

نعم، لقد ساعدتني خلفيتي الأسرية في فهم الشيفرات، وقد أوليت اعتبارًا كبيرًا للجيش. أرادوا تحسين رواتبهم والحصول على المعدات - مدفعية، طائرات وما إلى ذلك، لكننا لم نكن نملك المال لذلك، ولا حتى لتحسين رواتبهم أو شراء بعض الأسلحة. لقد أرادوا الاهتمام، فحضرت احتفالات في مناسبات مهمة للجيش، وغالبًا ما ذهبت إلى المناورات البحرية مع القوات البحرية. كما ذهبت إلى الأدغال وقضيت ليلةً هناك لمراقبة تدريبات القوات البرية. وكلما رُقيَ ضابط إلى رتبة جنرال، كنت أذهب برفقة زوجتي، فذلك يحظى بتقدير عالٍ لأنهم يأتون أيضًا برفقة زوجاتهم، وألقي كلمة مقتضبة أعطيهم فيها التعليمات. وبهذه الطريقة، شرعنا في وضع إستراتيجية وطنية للدفاع لم تكن موجودة فعلًا من قبل.

هل عَدّوك جزءًا من الأسرة العسكرية؟

بطريقةٍ ما، نعم. لم يكن الأمر كذلك على نحو صريح، لكنهم كانوا يعلمون أن ١٠ أو ١٢ من أفراد الأسرة جنرالات، واثنين أو ثلاثة منهم وزراء للقوات المسلحة. كان هذا تقليدًا في أسرتي، لكنها أيضًا أسرة تقدمية جدًّا، بدءًا من جدي وصولًا إلى أبي. ومنذ الحرب مع باراغواي، عارض الجيشُ الرقَّ وشارك في حملة ضد العبودية، ويعد نفسه بشكل ما «أبًا للوطن» ومسئولًا عن البلاد. وما انفك الجيش ينأى بنفسه عن النشاط الاقتصادي: التدخل في الدولة نعم، ولكن في السوق لا. وقد كان والدي محاميًا بالإضافة إلى كونه رجلًا عسكريًّا.

كانت زوجتي روث التي تتحدر من ساو باولو، وتبغض الجيش كثيرًا، دعيت إلى الأكاديمية العسكرية للتدريس. لقد سرّت كثيرًا عندما أدركت أن الكثير قد تغير، وأن المؤسسة العسكرية قد دخلها التحديث. كما تغير الجيش أيضًا من الناحية التقنية، وبخاصة سلاح البحرية: فقد أرسلت البحرية كثيرًا من عناصرها للدراسة في الولايات المتحدة، وأصبحت زوجات الضباط وأطفالهم يتابعون دراستهم الجامعية، كما أنّ علاقات الضباط مع زوجاتهم وأطفالهم غيرت بالتدريج من عقليتهم العسكرية. وفي يومنا الراهن، أشك أن ثمة شريحة من العسكر تفكر بطريقة سياسية استبدادية، أو أنها تنظر باستعلاء إلى الآخرين فقط لأنها حامية الوطن.

الإصلاح الدستوري

هل شكلتم جمعية تأسيسية؟ وما أهم القضايا السياسية التي عالجتموها؟ وما التغيرات التي أدخلت على النظام الانتخابي؟ وما الأمور التي كان بالإمكان أن تسير على نحو مختلف؟

دار جدل واسع بخصوص ضرورة تشكيل جمعية تأسيسية خاصة أم جمعية عادية تمتلك صلاحيات إعادة كتابة الدستور، ووقع الاختيار في النهاية على جمعية عادية تمتلك صلاحيات صياغة أحكام دستورية. إن الفرق بينهما دقيق؛ لأنه في كلا الحالين سيتم انتخاب نواب، لكن في حالة الجمعية العادية تُمنح صلاحيات تأسيسية لنواب يفكرون في الوقت ذاته في إعادة انتخابهم.

لقد تقرر اتباع هذه الصيغة في ظل إدارة سارني وحظيت بقبول الكونغرس. بمعنى آخر، تم التصريح بما يلي: في الانتخابات القادمة (١٩٨٦) سيحظى أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بصلاحيات دستورية لإقرار دستور أصلي جديد بأغلبية بسيطة (النصف زائد واحد).

وكانت القضايا السياسية الكبرى في هذا الكونغرس ذي الصلاحيات التأسيسية تتعلق بالمسألة الفيدرالية. وتركز القلق من أن الجيش كان قد مَرْكَزَ كل شيء، حتى

النظام الضريبي، وأنه همَّش مستوى الولايات والمستوى المحلي. وحتى قبل الجمعية التأسيسية، في إدارة فيجيريدو، كان هناك ضغط كبير من المناطق، وفوضت بعض الضرائب إلى الحكومات المحلية لكي تتمكن من زيادة إيراداتها. لقد تم التشديد على مسألة لامركزية الإيرادات في الدستور الجديد، وتوسعت القاعدة الضريبية للحكومات المحلية والولايات، وازدادت حصة الضرائب الفيدرالية المخصصة للحكومات المحلية أيضًا، وبات نصف الإيرادات المتأتية من اثنتين من الضرائب الفيدرالية الرئيسة يوزع على حكومات الولايات والحكومات المحلية تبعًا لمعايير عدد السكان والدخل. إنّ مسألة توزيع الدخل شكلت موضوعًا أساسيًّا في نقاشات الجمعية التأسيسية.

ألقى ساري، عندما كان رئيسًا، خطبة قال فيها إنه سيأتي يوم يتعذر فيه حكم البرازيل؛ لأن الدستور الجديد جعل الإيرادات لامركزية لكنه لم ينقل صلاحيات تتناسب مع هذه اللامركزية. فقد توسع الضمان الاجتماعي الذي بقيَ بأكمله بيد الحكومة الفيدرالية، في ظل الحقوق الاجتماعية التي أقرتها الجمعية التأسيسية؛ الأمر الذي أجبرنا، في أثناء إدارتي، على زيادة الضرائب الفيدرالية التي لا يتم تقاسمها مع الولايات والمناطق؛ ما أدّى إلى ازدياد العبء الضريبي.

نظام الانتخابات

حدد الدستور أيضًا نظام الانتخابات. فقد أبقى على التمثيل النسبي للولايات في مجلس النواب الفيدرالي، والموروث عن النظام الديمقراطي في الفترة ١٩٤٦-١٩٦٤ وأكد عليه النظام العسكري؛ إذ يمثل ساو باولو مثلًا ٧٠ مقعدًا فقط في مجلس النواب، بينما ينبغي أن يكون لها أكثر من ١٠٠ مقعد إذا تم التقيد بمبدأ «صوت واحد للمواطن الواحد». ويزيد النظام من تمثيل أكثر الولايات المتأخرة؛ حيث يحظى المجتمع والناخبون باستقلال ضئيل فيما يتعلق بسلطات الأمر الواقع المحلية.

أعتقد أنه كان من الأفضل لنا لو ألححنا، كحد أدنى، على الحد من تشوهات نظام التمثيل النسبي. وبالعودة إلى الوراء، أظن أنه من الأفضل لو أننا اعتمدنا نظام

الأصوات حسب الدوائر. لم يحظَ نظام الدوائر بتقدير عالٍ من القوى «التقدمية» في الجمعية التأسيسية؛ لأنها تصورت أنه سيعزز حكم الزعماء السياسيين المحليين. ولم ندرك أن الهجرة من الريف إلى المدينة جعلت هذا المنطق يفتقر إلى الأساس الجيد. ولو كان التصويت حسب الدوائر ومتناسبًا مع عدد السكان، فإن الذين يقطنون في الحواضر (حيث يعيش أكثر من ثلث السكان، وحيث السكان أكثر «تقدمية») سيكون لهم تمثيل سياسي أكبر. أما اليوم، فالدستور يمنع التصويت حسب الدوائر. إن التصويت يجب أن يكون نسبيًّا.

نظام الحكم

نوقش أيضًا شكل نظام الحكم، وأقرت اللجنة المكلفة بنقاش هذه المسألة النظام البرلماني، لكن الهيئة العامة للجمعية التأسيسية رفضته. وقد استطعنا إقرار أن يُجْرَى استفتاء عام على شكل نظام الحكم في غضون خمس سنوات. وفي عام ١٩٩٣، دافع الحزب الديمقراطي الاجتماعي عن النظام البرلماني مع نظام الدوائر المختلط، على غرار ألمانيا، لكن الناخبين رجّحوا كفة النظام الرئاسي عندما طرحت هذه المسألة في استفتاء عام.

وبالعودة إلى الجمعية التأسيسية، ابتكرنا آلية مستلهمة من النظام البرلماني الإيطالي - إجراءات مؤقتة لتحل محل قوانين الدكتاتورية. كنا منشغلين بشأن مسألة إعطاء السلطة التنفيذية أداة تمكنها من التصرف بحيث لا تبقى رهينة التعطيل في الكونغرس. كان من الممكن أن يكون لهذه الوسيلة أهميتها في النظام البرلماني، وقد تم ابتكارها على افتراض أن النظام البرلماني سيُعتمد في نهاية الأمر. لكن ذلك لم يحدث، وانتهت الإجراءات المؤقتة إلى نظام رئاسي. وقد أعطى ذلك سلطة مفرطة للرئيس في تحديد جدول الأعمال، وتحول إلى عامل من العوامل الكامنة وراء إضعاف الكونغرس. ولو أن الكونغرس تعامل بجدية مع السلطة التي يحظى بها، لكانت مبادرته أقوى. وفي كل مرة تنشأ رغبة بمناقشة محاسبة الوزراء يثار فعليًّا نقاش بشأن هذه المسألة، لكن معظم أعضاء الكونغرس يفضلون تبادل الخدمات مع السلطة التنفيذية بدلًا من ممارسة دور رقابي عليها.

لقـد بات من الصعب اليوم الحكم وفق نظام برلماني. ففي نظام فدرالي مع أقاليم قوية وسكان متفرقين -في ظل تفاوت شديد ومصالح متنافسة- يلعب الرئيس عمليًّا دور صانع القرار السياسـي. وعندما يتعلق الأمر بالنظام، يصبح رئيس البرازيل أشـبه بملك يتحتم عليه تلافي الفرقة. إن تصويت الشـعب للرئيس يمنحه قوة رمزية وفعلية كبيرة. وأسـتطيع القـول، إن رئيس البرازيـل لديه من الصلاحيات فـي تحديد جدول الأعمال أكثر مما لدى رئيس الولايات المتحدة.

آليات للإصلاح الدستوري

كيف نجحت تجربة منح الكونغرس صلاحيات كتابة الدسـتور؟ ما الدروس التي استخلصتموها من هذه التجربة؟

انتخب رئيس مجلس النواب أوليسـيس غيماريش رئيسًـا للجنة التأسيسـية، وقام بتعييني لوضع نظـام داخلي تعمـل اللجنة التأسيسـية وفقًا له. كان مـن الصعب جدًّا تبنّي مثل هذا النظام الداخلي؛ لأن النواب سـيظنون أنه سيحد من صلاحياتهم. وهذا الموقـف السـائد بين النواب، ذكّرنـي بعملي في التدريس في فرنسـا في عام ١٩٦٨، عندما كان يدور الكثير من الحديث عن «منع المحظورات»، إلى درجة أن المرء يظن أنـه ينبغـي البدء من عدم وجود محظـورات، وبحريات كاملة. وقد رُفِضت المسـودة الأولـى التي أعدّتهـا مجموعة من الشـخصيات البارزة بقيادة أفونسـو أرينوس، وهو قاضٍ محترم انتخب سـيناتورًا عن ريو دي جانيرو بعد ترؤسه لجنة الحكومة المكلفة بإعداد مسودة أولية للدستور.

لقـد اتبعنـا النمـوذج البرتغالي، وأنشـأنا ثماني لجـان تختص كل منهـا بموضوع محـدد: الحقـوق والضمانـات، تنظيـم سـلطات الحكـم والنظـام السياسـي، النظام الاقتصادي، النظـام الاجتماعي والحقوق الاجتماعية... إلخ، بالإضافة إلى تشـكيل ٢٤ لجنة فرعية؛ الأمر الذي حدد نموذج الدستور من الناحية الشكلية. وعينت ثمانية أحـزاب ممثليها في هـذه اللجان واللجان الفرعية (بما يتناسـب مع عدد مقاعدها في

الكونغرس). علاوة على ذلك، تشكلت لجنة تختص بالتنظيم (systemization) لدمج مقترحات اللجان المختلفة، وانتخب السيناتور برناردو مقررًا عامًّا للدستور لوضع مشروع دستور موحد أكثر تنظيمًا، وقامت هذه اللجنة بدور حاسم في وضع الدستور الجديد. ويقال إن الدستور بمواده المائتين والخمسين تقريبًا هو دستور طويل، وهو كذلك بالفعل، لكن علينا ألا ننسى أنه كان سيتضمن ٢٠٠٠ مادة إضافية لو استند إلى جميع النصوص التي أقرّتها اللجان واللجان الفرعية كلها. وقد كان على لجنة التنظيم القيام بجهد خرافي لوضع مئات المشاريع في مشروع واحد مقبول.

لقد اخترنا فقيهًا قانونيًّا ليبراليًّا مؤيدًا للنظام البرلماني، هو السيناتور أفونسو أرينوس دو ميلو فرانكو، لرئاسة لجنة التنظيم. كذلك تم تعييني أنا والسناتور جارباس باسارينو ونائب من ريو دي جانيرو نوابًا تنفيذيين للرئيس. كان المُقتَرح الأول المقدَّم مِن قبل المقرِّر العام هو دعم النظام البرلماني؛ حيث قمنا بالتصويت عليه في لجنة التنظيم، وهكذا فاز النظام البرلماني.

توازن السلطات

أثار هذا النصر ارتباكًا كبيرًا على مستوى البلاد؛ لأن سارني لم يكن يريد النظام البرلماني. واقتُرح في لحظة معينة أن تكون فترة ولاية الرئيس خمس سنوات؛ بشرط أن يعين الرئيس رئيس الوزراء من البرلمان. لم يقبل رئيس حزبنا في ذلك الوقت ماريو كوفاس بهذا المقترح الذي كان من شأنه ربما أن يجعل النظام البرلماني ممكنًا. وردًّا على ذلك، قام سارني بتنظيم وتشكيل مجموعة تحت اسم «سنتاراو» (المركز الواسع)، والتي تتكون من الأعضاء الأشد محافظةً في الجمعية التأسيسية؛ الأمر الذي أنهى احتمال النظام البرلماني. تم التصويت على النظام الرئاسي وفاز في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، منحت آلية الإجراءات المؤقتة، بالتضافر مع النظام الرئاسي، سلطات هائلة في صنع القرار للرئيس.

تُمكّن هذه الإجراءات الرئيس، في الأمور المهمة والعاجلة جدًّا، من اتخاذ القرار الذي يشاء ريثما ينظر الكونغرس فيه، وأمام الكونغرس، والحالة هذه، ٣٠ يومًا

لتشكيل لجنة لتقييم مدى تطابق الإجراء المؤقت مع معايير الأهمية والإلحاح. لم يحدث قط أن تشكلت لجنة لتقييم مئات الإجراءات المؤقتة التي أرسلتها السلطة التنفيذية. وفي نهاية فترة ولايتي الرئاسية، طلب الكونغرس الحد من إعادة إصدار الإجراءات المؤقتة (أعيد إصدار الإجراء المؤقت الخاص بخطة ريال على سبيل المثال على مدى سنوات عدة حتى أقره الكونغرس في النهاية). وتقرر تحديد مدة سريان مفعول الإجراءات المؤقتة بستين يومًا اعتبارًا من اليوم الخامس والأربعين من رفض جدول أعمال الكونغرس وحتى التصويت على الإجراءات المؤقتة المعلقة. لكن بدلًا من زيادة مبادرة الكونغرس، توسعت صلاحيات السلطة التنفيذية في تحديد جدول الأعمال بفعل هذا التغيير. لذلك، فإن الرئيس عمليًّا هو من يقوم بالتشريع، وقد وصل الأمر إلى أن المحكمة العليا اليوم أجبرت الكونغرس على تشكيل لجان يتعين عليها التصويت على إصدار التدابير المؤقتة.

لقد شكلت السلطة القضائية والوزارة العامة [هيئة النواب العامين التي تعمل على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي] الثقل الموازن للسلطة التنفيذية؛ إذ تم تعزيز قوة كل منهما في دستور عام ١٩٨٨. وأصبحت المحكمة محكمة دستورية عمليًّا، ولم تعد منفعلة فيما يتعلق بالمراجعة الدستورية، وصارت تمتلك صلاحية إجبار الكونغرس على اتخاذ القرارات عندما تعُدُّ عدم اتخاذ قرار من شأنه تعطيل تطبيق حكم دستوري. كما يمنح الدستور استقلالية كاملة للوزارة العامة، ويتولى أعضاؤها مسئولية تعميم الحقوق في المجتمع، وبإمكانهم التحقيق واتهام حاكم الولاية والرئيس أو الوزير وإحالتهم إلى السلطة القضائية للرد على الاتهامات. ويمارس أعضاء الوزارة العامة كل هذه المهام بصورة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وهذا أمر جيد وناجح. لقد اتسمت الوزارة العامة في البداية بطابع سياسي طاغٍ، وكانت عمليًّا جزءًا من حزب العمال، الذي كان في صفوف المعارضة حينئذٍ. لكن الوزارة العامة تطورت في السنوات الأخيرة، وأصبحت مكونًا مهمًّا من مكونات نظام الضوابط والتوازنات الضروري جدًّا بسبب ضخامة صلاحيات السلطة التنفيذية في البرازيل.

يمنح نظام الحكم المعقد لدينا صلاحيات واسعة للرئيس لكنه يتيح المجال لخلق آليات تخضع السياسة لضوابط قضائية صارمة؛ إذ يقوم الكونغرس بإقرار القوانين،

لكن ذلك قد يصبح بلا طائل؛ لأنه بوسع أي كان الاعتراض عليه في المحكمة قائلًا: إن القانون مخالف للدستور: لذا فإن منظومة صنع القرار برمّتها مرهقة جدًّا.

الوضع الاقتصادي

ما الدور الذي لعبه الوضع الاقتصادي في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في البرازيل؟ وإلى أي درجة ساعد على التعبئة الاجتماعية؟ وإلى أي مدى أضعف الحكم العسكري؟ وهل شكل خطرًا على عملية الانتقال؟

أصدرت مؤسسات القطاع الخاص في البداية مناشدات لدعم الانقلاب. وكان الرئيس العسكري الأول الجنرال كاستيلو برانكو قد قام بإصلاحات اقتصادية كبيرة عام ١٩٦٤ لإطلاق مرحلة جديدة من النمو: فتراجع التضخم، وتعزز النظام الضريبي، وطبقت آليات لتمويل الحكومة وشركاتها. وأثمرت هذه الإجراءات في الإدارة العسكرية الثانية، بين ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣، عندما حدث ما سمي المعجزة الاقتصادية. لقد شهدت البلاد نموًّا مذهلًا، لكن منافعه تركزت بصوة غير متناسبة في أيدي طبقة الملاك والطبقة الوسطى.

تزامنت بداية تخفيف التوترات من جانب النظام مع أفول المعجزة الاقتصادية. وكانت الأزمة النفطية التي نشأت عام (١٩٧٣) أضرت بالبرازيل ضررًا شديدًا؛ كوننا نستورد كل ما نستهلك من النفط. ومع ذلك، استمر الاقتصاد في النمو لأن الحكومة قررت الاستدانة من الخارج، مستفيدةً من توفر ما سمي البترو-دولار، وطبقت برنامجًا استثماريًّا طموحًا. أثار ذلك البرنامج أول رد فعل سلبي كبير من جانب قطاع الأعمال في وجه النظام، وبدأ القطاع الأكثر ليبرالية يعتقد بأن الحكومة -في زمن الرئيس الجنرال إرنستو جيزيل- قد تحولت إلى مركزية مفرطة للدولة؛ ما دفع بعض هؤلاء إلى الذهاب باتجاه المعارضة؛ حيث إن مزيج المركزية الاقتصادية للدولة مع الاستبداد السياسي لم يَرُقْ لهم. وفي هذه الفترة من النمو، تفاقم تضخم المديونية الخارجية بسرعة؛ الأمر الذي بدأ يحدّ من القدرة الشرائية للأجور؛ ما بثّ روحًا

جديدة في الحركة النقابية وانعكس ذلك في الكونغرس بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ لصالح حزب المعارضة.

انتقل الوضع الاقتصادي إلى مرحلة جديدة مع الصدمة النفطية الثانية والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة في عام ١٩٧٩، وقفز التضخم ليتجاوز ١٠٠ في المائة سنويًّا وتراجع النمو تراجعًا حادًّا. وكانت البرازيل قد دخلت في عام ١٩٨١ في ركود اقتصادي لأول مرة منذ أواسط الستينيات؛ ما أثار حملات ضد حكام الولايات قامت بها الأحزاب، وأصبح النضال من أجل الديمقراطية مترابطًا مع الكفاح لاستعادة النمو الاقتصادي والأجور. وفي عام ١٩٨٢، طلبت الحكومة البرازيلية المساعدة من صندوق النقد الدولي لأنها لم تعد تستطيع دفع فوائد ديونها الخارجية، وكانت مساعدة الصندوق ذات كلفة سياسية مرتفعة على كاهل الحكومة. وأتذكر، أننا أوقفنا مشروع قانون لتخفيض الأجور فَرَضه صندوق النقد الدولي وأرسلته السلطة التنفيذية إلى الكونغرس لإقراره؛ حيث قمنا أنا وسيناتور آخر من المعارضة بالضغط على رئيس مجلس الشيوخ نيلو كويلو من حزب الحكومة وإقناعه بالموافقة على قرار مجلس النواب التصويت ضد مشروع القانون. كان الأمر بمثابة ضربة قاصمة، فبعد أسبوع أصيب رئيس مجلس الشيوخ بأزمة قلبية حادة كلفته حياته على خلفية الوضع السياسي الدراماتيكي.

وبعد عام ١٩٨٢، بات من الواضح أن النظام خسر مصدر شرعيته الأساسي؛ أي النمو الاقتصادي. فلم يعد قطاع الأعمال متخوفًا من اليسار المسلح الذي تعرض للقمع والهزيمة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٦. وفي ظل عدم الخوف من الفوضى من جهة وانعدام آفاق النمو من جهة ثانية، بدا قطاع الأعمال على استعداد للمقامرة بالتخلص من النظام العسكري. ومع ذلك، ظلّ قادة قطاع الأعمال آخر المتقدمين، اللهم باستثناء الأكثر ليبرالية وجرأة بينهم.

واجه كثير من الحكومات الديمقراطية في بداية نشأتها صعوبات اقتصادية جسيمة: ارتفاع التضخم من جديد؛ ما جعل الناس يعتقدون أن الديمقراطية غير مفيدة لتحسين الاقتصاد، فهل حدث ذلك في البرازيل؟

في الواقع، نعم ولا. فالديمقراطية لم تحقق تحسنًا اقتصاديًّا، بل على العكس،

استمر التضخم في الارتفاع، وتوقف بصورة مؤقتة بفعل خطط الاستقرار المتعاقبة، والتي فشلت جميعها في السيطرة على التضخم. بيد أن السياسة استمرت في ابتكار أجندات جديدة وبعث آمال جديدة، كالجمعية التأسيسية وعودة الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية وقرار اتهام أول رئيس منتخب.

كان التضخم مرعبًا، لكن لم يوقف تمامًا دورة الاقتصاد والمجتمع. ويمكن القول إن البرازيل صاحبة تجربة فريدة في السيطرة على التضخم المفرط؛ إذ جرى «تقييم» الأصول [تعديل الأصول والأجور] عن طريق تصحيح الودائع والديون استنادًا إلى مؤشر التضخم الرسمي. وبفضل الزيادة في تقييم الاقتصادات من الممكن «تطبيع الوضع الاقتصادي» بدرجة معينة، وإن يكن بصورة غير مستقرة؛ لأن ذلك جعل النمو صعبًا وأثّر سلبًا على التوزيع. لقد كان فهم هذا «التطبيع الغريب» للوضع الاقتصادي والاجتماعي -وإمكانية تجاوزه- ضروريًّا لابتكار خطة الريال.

التعبئة الاجتماعية

كيف ارتبطت الحركات الاجتماعية -المجموعات الكاثوليكية، المحامون، العمال، مدراء الأعمال، النساء- بالأحزاب السياسية التي تولت دفة القيادة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية؟ وما الذي حدث بعد الانتقال نحو انتخابات مباشرة لرئيس الجمهورية؟ هل ضعفت المنظمات الاجتماعية؟

في أثناء مرحلة الانتقال، كان المجتمع المدني برمته نشطًا جدًّا. وعملت الأحزاب على التواصل مع تلك المجموعات، ثم سعت إلى السيطرة عليها. هذا ما فعله حزب العمال، عبر سيطرته على تلك الحركات إلى درجة قتلِها. لقد باتت الكثير من جماعات المجتمع المدني تابعة للمشروع السياسي للحزب، وأصبحت جزءًا من أجهزته وتحولت إلى بيروقراطية. وعندما فاز حزب العمال بمنصب الرئاسة، استفادت هذه المنظمات من موارد عامة أكبر ولكن على حساب استقلاليتها، حتى إن بعضها أصبح منظمات حكومية تقريبًا. وتشكل حركة «عمال بلا أرض» الراديكالية استثناءً جزئيًّا من هذا الاتجاه.

لقد فقدت النقابات قدرتها على التعبئة، خاصة في القطاع الخاص -لأسباب بنيوية جزئيًّا؛ وبسبب تحييدها من الدولة. كان «لولا» في موقع يمكنه من تعزيز استقلالية النقابات عن الدولة. وعندما برز نجمه قائدًا نقابيًّا، كان شعاره الأساسي وضع حد لضريبة النقابات الإلزامية وإلغاء شرط أن تكون النقابات معترفًا بها مِن قبل الدولة حتى تُوجَد بصورة رسمية. لكنه عندما أصبح رئيسًا حافظ على ضريبة النقابات الإلزامية، وخصص جزءًا من هذه الإيرادات للاتحادات النقابية، وقام بتحويل وزارة العمل إلى أداة لتأمين الدعم السياسي من خلال الاعتراف بتنظيمات نقابية جديدة.

هل لعبت الحركات النسائية دورًا في عملية الانتقال؟

طبعًا، لعبت النساء دورًا مهمًّا، لا سيما في حملتي العفو والانتخابات المباشرة. فقد كان جزء كبير من الفنانين والمثقفين المشاركين نساء. لكن حضور المرأة ظل ضعيفًا في الأحزاب السياسية ونقابات القطاع الخاص، أما نقابات عمال الصناعة فقد كانت شديدة العداء للنسوية.

تسعى الأحزاب اليوم لتعكس دور المرأة في المجتمع بصورة أفضل. فقد بات عدد كبير من معيلي الأسر نساء، وازدادت على نحو كبير مشاركة المرأة في اليد العاملة. وثمة قانون يشترط على الأحزاب السياسية أن تحتوي قوائم مرشحيها للكونغرس على نسبة معينة من النساء في حدها الأدنى.

بيد أن السياسات والقوانين بطيئة التغيّر، وبوتيرة أبطأ من التغيّر في المجتمع. ولعل الرئيسة روسيف سرّعت عملية التغيير انطلاقًا من تجربتها الخاصة؛ ولأنها عيّنت نساء كثيرات في مناصب مهمة في الدولة.

عمليات الانتقال المعاصرة

كيف تنظر إلى اتجاه التحول نحو الديمقرطية اليوم في العالم العربي وأماكن أخرى؟ وما أثر تقنيات الاتصال الحديثة؟ وما رأيك في القوى المهيمنة والمؤثرة على عمليات الانتقال اليوم؟ وما الدروس المفيدة، استشرافًا للمستقبل؟

تتيح التقنيات الحديثة للناس وسيلة للتعبير عن أنفسهم، لكن المشكلة في كل ذلك أنه من السهل التعبئة من أجل الهدم، بينما إعادة البناء أصعب بكثير. ليست التقنيات الحديثة كافية لوحدها للقيام بالخطوة القادمة نحو المستقبل، فثمة ضرورة للمؤسسات، إضافة إلى القدرة على معرفة مبادئ القيادة ومعالجتها وممارستها بطريقة تتسم بالاستدامة مع مرور الزمن. حاليًّا، ليس من الواضح معرفة كيف يمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة في بناء شيء جديد. فعندما يكون النظام في بلد معين استبداديًّا مغلقًا ويعاني من مشكلات اقتصادية أيضًا، تكون التعبئة سهلة. بالنسبة إلينا، لعب التلفزيون دورًا أساسيًّا، وعندما بدأ تلفزيون غلوبو تغطيته الإعلامية للتعبئة للانتخابات المباشرة، تغير كل شيء. أما الآن فلم تعد في حاجة إلى تلفزيون؛ فقد يسّر الإنترنت التعبئة، ولكن ماذا ستفعل بعد ذلك؟

نمرُّ اليوم بمرحلة معقدة لأننا نشهد أزمة مهولة في النظام الرأسمالي الديمقراطي، بدرجات متفاوتة من العمق والانتعاش. فثمة افتتان بالنموذج الصيني، لكنه استبدادي. وتمثل الصين، وشافيز وغيرهما نوعًا من الدولتية (مركزية شديدة للدولة). فليس في فنزويلا-شافيز نظام الحزب الواحد، لكنه يشبه إلى حد كبير نظام الحزب الواحد. لذا، ليس لدينا ثمة نموذج وحيد لاتباعه. هنالك من يعتقد أن الديمقراطية الرأسمالية الغربية قد أفل نجمها، ولكنني لا أظن ذلك؛ ليس فقط لأنني أثمّن الليبرالية السياسية عاليًا؛ بل لأنني أيضًا أعتقد أن الانتعاش الاقتصادي سيحدث نتيجة الانفتاح على مصادر جديدة للاستثمار، والتكنولوجيا والابتكار. وأعتقد أن الولايات المتحدة تمتلك طاقات على الابتكار والإبداع أكثر من أوروبا أو الصين في هذا الزمن. وإلى أن يحدث التغيير الاقتصادي، ستحظى الحكومات الاستبدادية بدرجة معينة من الهيبة.

لقد مرت مرحلة معينة في البرازيل حصل فيها ارتداد نحو درجة أعلى من المركزية، بالترافق مع ضعف الثقة بالمجتمع المدني وازدياد الثقة بالدولة. إنّ التنظيم يُعَدُّ ضروريًّا بأي حال، لكنه في لحظة معينة قد يتحول إلى تدخل سياسي، وهو أمر مؤذٍ، والأرجنتين مثال على ذلك.

لا أعتقد أن التبشير بالديمقراطية يكفي. ولعل القضايا الكبرى هي العدالة والمساواة، لكن لحظةً تأتي يفصل فيها بون شاسع بين السياسيين المسئولين والشعب حيث يحدث الاضطراب العام، ويغدو الوضع أسوأ بوجود تمايزات ثقافية وإثنية. لقد استطعنا هنا في البرازيل تخفيض الفقر إلى حد كبير، وانعدام المساواة إلى حد ما. بينما لم يتغير أي شيء في بعض البلدان. ولا يزال من الصعوبة بمكان بناء الديمقراطية من دون إحساس ملموس باحترام أكبر للآخرين، ولحقوق المواطنة ومساواة أعلى.

إن الوضع في إفريقيا مضطرب بهذا المعنى. وعلى الرغم من أن القارة تشهد تحسنًا كبيرًا من الناحية الاقتصادية، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به في نواحٍ أخرى. إنّ ما يحدث في جنوب إفريقيا يرعبني بسبب العنصرية السوداء والفساد الكبير والقبلية. وقد شكل مانديلا استثناءً لأنه استطاع التعامل مع شعبه، وتمكن من خلق نظام يحترم حقوق الأقلية البيضاء، على الرغم من أن هذه الأقلية خسرت السلطة.

ليس ثمة طريق مستنير للتقدم والديمقراطية، فالخلاص من النظام الاستبدادي أسهل من بناء ثقافة وممارسات ديمقراطية حقيقية.

المبادئ الأساسية

إذا أراد شخص ما من روسيا ـ على سبيل المثال ـ أن يبني الديمقراطية وأتى للتحدث معك وقال: «ثمة كثير من أمثالنا في روسيا ممن يؤمنون بقوة بالمُثل الليبرالية الديمقراطية آملين الحصول على مستقبل أفضل، ما النصيحة التي تقدمها لنا في تحسين فرصنا في تحقيق ما حققتم في البرازيل»، فماذا تقول له؟

تحلّوا بالصبر وتأكدوا أن التغيير قادم شيئًا فشيئًا؛ لأن الديمقراطية تحتاج إلى وقت لتترسخ ويغدو السوق أكثر تطورًا. المشكلة أن الاقتصاد ينمو بوجود الاحتكارات واحتكار القلة في روسيا، ما مِن شأنه أن يزيد الأمر سوءًا مع الزمن. من الصعب التنبؤ بسرعة التاريخ؛ فإذا نظرنا إلى سرعته اليوم، يتولد انطباع بأن الأبواب موصدة، لكن

لنتذكر أن الاتحاد السوفيتي انهار بسرعة. لذا، من المستحسن القول دائمًا إنه ينبغي للمرء أن يتحلى بالأمل بأن تحسين الوضع ممكن. فمَن كان يتخيل أن يحدث في العالم العربي ما حدث مؤخرًا؟

وفي روسيا، لا أعتقد أن ثمة إمكانية لترَف الوهم بأن العالم برمته سيصبح ديمقراطيًّا ليبراليًّا. لقد كان خطأ بوش أنه مضى بعيدًا في الوقت الذي كان عليه أن يتوقف، وأن يتبع سياسة الاحتواء بدلًا من محاولة التقدم أكثر. هذا الزمن ليس للتقدم في قضية الديمقراطية الليبرالية، بل للدفاع عنها.

نظرًا إلى التباين الكبير في عمليات الانتقال المختلفة والشخصيات الكثيرة التي شاركت فيها، ما الدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجارب الانتقال السابقة وقد تكون مهمة اليوم وغدًا؟

لم يحدث التغيير في البرازيل فجأةً، ولم تكن هناك «ساعة صفر»، بل كانت سيرورة. إنه انتقال توافقي، دون اتفاقات رسمية، وإنما من خلال التفاوض. ناضلنا وتفاوضنا سياسيًّا؛ وُجِدنا في المجتمع والفضاءات المؤسسية؛ واجهنا النظام وتقاربنا مع القطاعات الساخطة على النظام؛ بدأنا بجبهة معارضة وحيدة، ثم انقسمت الجبهة في الطريق مع نهاية نظام الحزبين. لقد تمكّنا من التلاقي حول الأهداف الرئيسة على الرغم من تعدد الآراء والمصالح بين شتى أحزاب المعارضة التي نشأت. وبهذه الطريقة، تعززت ثقافة التفاوض والحوار المتبادل بوصفها أحد وجوه الديمقراطية البرازيلية. لكن كل ذلك كان يمكن أن ينحدر إلى مستوى استقطاب واحتواء المصالح، وإضعاف السياسة الديمقراطية، وإحباط المواطنين، والإضرار بقدرة الدولة على الانخراط في العمل الجمهوري. إن أسلوب الانتقال يحدد شكل الحكم الديمقراطي، سواء أكان للأفضل أم للأسوأ.

التأثير الدولي

كيف أثرت العوامل الدولية على عملية التحول في البرازيل؟

في البداية، كانت إسبانيا هي المرجع الأساسي. ثم أصبحت شيلي لاحقًا، في فترة تعزيز الحكم الديمقراطي. كنا نراقب ما يحدث مع ائتلاف (كونسيرتاسيون « Co-certación») في ذلك البلد. فلا يوجد في البرازيل تحالف عريض واحد كائتلاف كونسيرتاسيون، بَيْدَ أن حزب العمال والحزب الديمقراطي البرازيلي أدركا، منذ ولايتي الرئاسية، أنهما جزء من عملية بناء الديمقراطية والتحديث، حتى لو تصارعا كثيرًا. فمن الذي انبثق كظاهرة جديدة بعد الدكتاتورية؟ «لولا» وأنا. لقد تصارع حزبانا على أمر صغير جدًّا: مَن منهما سيكون في موقع المسئولية؟ الصراع سياسي إذن؛ ويدور حول من سيمسك بدفة السلطة التنفيذية.

هل تصارع الحزبان على المسار الأفضل الذي ينبغي اتباعه للرد على العولمة والسبيل الأمثل لتحديث البرازيل؟

نعم، إلى حدٍّ ما. فثمة تباينات لأن حزب العمال، على سبيل المثال، لديه رأي يتمحور حول الدولة والحزب. بينما نحن في الحزب الديمقراطي الاجتماعي أكثر تعددية وأقل هَرَمية في البنية التنظيمية. لكن الحزبين يمتلكان توجهًا ديمقراطيًّا اجتماعيًّا قويًّا. أما في القضايا الاقتصادية الكلية، فلم يكن ثمة فروق جوهرية. هم اتهمونا بأننا ليبراليون جدد، ولم نكن كذلك على الإطلاق، ونحن اتّهمناهم بأنهم ستالينيون، ولم يكونوا كذلك قط.

مِن المخزي أن يدع «لولا» نفسه يغرق في الثقافة السياسية البرازيلية التقليدية، ولطالما قبل بالديناميكيات السياسية. أنا المتحدّر من بيئة أكثر تقليدية، بذلت جهدي لتغيير الثقافة السياسية. وعندما تركت الحكم كانت المجموعات الأوليغاركية قد ضعفت، وضعف سارني وأنطونيو كارلوس ماغاليس وحارباني. لقد أعادهما «لولا» إلى المشهد السياسي، وعندما انتهت فترة ولايته الثانية سافر إلى ساو باولو على متن الطائرة نفسها مع سارني، الذي كان رمزًا للأوليغاركية. لقد شهدت البلاد نكسةً في أثناء فترة رئاسته بهذا المعنى. لكن الديمقراطية البرازيلية موجودة لتبقى، ولن ترتد أبدًا إلى الحكم الاستبدادي.

البرازيل - استعراض زمني

آذار/ مارس ١٩٦٤: في خضم مظاهرات حاشدة وارتفاع معدل التضخم، أعلن الرئيس خواو جولارت عن «إصلاحات أساسية» لإعادة توزيع الدخل أثارت غضب الفصائل السياسية المحافِظة، ومن ضمنها الجيش. وردًّا على هذه الإصلاحات، قام الجيش بانقلاب عسكري على جولارت في ٣١ آذار/ مارس.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥: أجرى الجيش انتخابات لحكام الولايات، لكنها كانت أسوأ مما هو متوقع. فقد نجح التيار المتشدد في الجيش في الدفع باتجاه حظر الأحزاب السياسية القائمة وتأسيس الحركة الديمقراطية البرازيلية؛ بحسبانها حزب المعارضة الشرعي الوحيد.

آذار/ مارس ١٩٦٧: انتخب الجنرال المتشدد أرتو ردا كوستا إو سيلفا رئيسًا للبلاد في المجلس التشريعي الذي يهيمن عليه الجيش، وبدعم من حزب التحالف الوطني للتجديد شبه الرسمي. وحل محله فيما بعد جنرال آخر متشدد هو إميليو جاراستازو ميديسي. وبلغ القمع أَوْجَهُ في ظل حكم هذين القائدين.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨: أصدرت الحكومة العسكرية القانون (IA 5)، الذي يمنح للرئيس صلاحية تعليق عمل المجالس التشريعية على مستويي الولايات والدولة، وتولي السلطة التشريعية ومراقبة الصحافة وعدم تقديم المتهمين بارتكاب جرائم «ذات دافع سياسي» إلى المحاكم.

آذار/ مارس ١٩٧٤: انتخب الكونغرس الجنرال إرنستو جيزيل، وهو عسكري معتدل، رئيسًا للبلاد. وأعلن جيزيل عن تحرير سياسي محدود (distensão).

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤: تم تنظيم حملة تتعلق بقضايا اقتصادية، وفازت الحركة الديمقراطية البرازيلية بستة عشر مقعدًا من أصل ٢٢ مقعدًا يجري التنافس عليها في مجلس الشيوخ، و٤٤ في المائة في مجلس النواب ومجالس تشريعية في خمس ولايات. وقد أكد ذلك على صحة القرار الخلافي بشأن المشاركة في الانتخابات.

تشـرين الأول/ أكتوبـر ١٩٧٥: توفـي الصحفـي فلاديميـر هيرتسـوغ في سـجن عسكري تحت التعذيب. وأقام زعماء دينيون جنازة مشتركة تحولت إلى أول مظاهرة ضد النظام العسـكري. وأمـر جيزيل بوقف القمع وطرد الجنرال المسـئول عن مقتل هيرتسوغ.

نيسـان/ إبريل ١٩٧٧: أصـدرت الحكومة «حزمة قوانين إبريـل»، أنهت بموجبها الانتخاب المباشـرة لثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وحدّت من وصول المعارضة إلى وسائل الإعلام قبل الانتخابات وزادت من تمثيل الولايات التي يميل فيها الكونغرس إلى تأييد الحكومة.

أيار/ مايـو ١٩٧٨: قـادت الحركـة العمالية (نوفـو سـينديكاليزمو) بزعامة لويس إيناسيو لولا دا سيلفا جزئيًا، إضرابات كبيرة لمعارضة نظام الحكم ونظام العمل.

تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨: أجريت انتخابـات الكونغرس، وفازت المعارضة فـي مجلـس الشـيوخ عبر الاقتراع الشـعبي، لكنها فشـلت في السـيطرة علـى أي من المجلسين بسبب حزمة قوانين إبريل.

آذار/ مارس ١٩٧٩: تم تعيين الجنرال المعتدل خواو فيجيريدو رئيسًـا للبلاد من المجمع الانتخابي الذي يهيمن عليه الجيش. وترشـح الجنرال المنشـق أولير بينتيس مونتيـرو فـي الانتخابـات ضد فيجيريـدو؛ ما خلق انشـقاقات ضمن الجيـش. وروَّجَ فيجيريدو في أثناء فترة رئاسته لسياسة الانفتاح.

آب/ أغسـطس ١٩٧٩: أعلن الرئيس فيجيريدو عفوًا شـمل الجرائم التي ارتكبها الجيش. وبدأ قادة المعارضة في العودة من المنفى.

تشـرين الثاني/ نوفمبـر ١٩٧٩: ألغـت الحكومـة النظـام الانتخابـي ثنائـي الأحـزاب؛ مما سـمح للأحـزاب بالمنافسـة في الانتخابـات. وأطلقـت الحركة الديمقراطيـة البرازيلية على نفسـها اسـم حزب الحركـة الديمقراطيـة البرازيلية، وتحول التحالف الوطني للتجديد إلى الحزب الاجتماعي الديمقراطي. ونشـأت أحـزاب جديـدة، مثل حـزب العمال اليسـاري بزعامة «لـولا» وآخرين من حركة نوفو سينديكاليزمو.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠: قامت مجموعة كبيرة من المزارعين غير المالكين باحتلال أراضٍ زراعية للمطالبة بإعادة توزيعها. وشكّل ذلك بداية حركة «مزارعون بلا أرض»، التي تشكلت رسميًّا ونمت بسرعة في العقدين التاليين.

آب/ أغسطس ١٩٨٢: انتقلت الأزمة المصرفية المكسيكية إلى البرازيل، وألحقت ضررًا شديدًا بالاقتصاد وأثارت غضبًا عامًّا، إضافة إلى التضخم الذي جاهدت حكومات متعاقبة من أجل كبحه.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢: فازت المعارضة في الانتخابات العامة بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأهم حكومات الولايات، وأجبرت النظام على التفاوض على التشريعات. لكن المعارضة لم تنجح في السيطرة على مجلس الشيوخ أو المجمع الانتخابي.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤: قامت حملة من أجل انتخابات مباشرة باحتجاجات استمرت طيلة العام، وبدعم من حكام ولايات معارضين غالبًا. ولم يحظَ مشروع التعديل الدستوري من أجل الانتخابات المباشرة بالأغلبية المطلوبة في الكونغرس.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥: انشق جزء من الحزب الاجتماعي الديمقراطي في أثناء الانتخابات الرئاسية غير المباشرة وشكل حزب الجبهة الليبرالية، الذي تحالف مع حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية لانتخاب زعيم حملة الانتخابات المباشرة والسياسي المحترم من ميناس جيرايس تانكريدو نيفيس رئيسًا للجمهورية وخوسيه سارني نائبًا للرئيس.

آذار/ مارس ١٩٨٥: أصيب نيفيس بمرض خطير قبل يوم واحد من مراسم القسم. وأقسم سارني اليمين رئيسًا بالوكالة، وأصبح رئيسًا بعد وفاة نيفيس بوقت قصير.

أيار/ مايو ١٩٨٥: أصدر الكونغرس حزمة قوانين أصبح بموجبها انتخاب الرئيس مباشرًا، ووسع حقوق الانتخاب ليشمل الأميين وسهّل تسجيل الأحزاب السياسية.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦: أجريت انتخابات لمجلسي النواب والكونغرس

اللذين سيجتمعان معًا لتشكيل الجمعية التأسيسية. وفاز حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية بأغلبية المقاعد.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨: أصدرت الجمعية التأسيسية، التي كان السناتور فرناندو إنريكي كاردوزو من ساو باولو مقررًا عامًّا لها، الدستور الجديد بعد أكثر من عام من المداولات. تم في هذا الدستور توسيع الحقوق الاجتماعية، وجعل السلطة لامركزية، وقيَّد دور الجيش في شئون الأمن الداخلي، وإنشاء محاكم قوية والاستمرار في النظام الرئاسي.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩: هزم فرناندو كولر دو ميلو، وهو حاكم ولاية صغيرة مدعوم مِن قِبل قطاع الأعمال ووسائل الإعلام، «لولا» زعيم حزب العمال في الانتخابات الرئاسية المباشرة. وطبق كولر دو ميلو سياسات لِلجم التضخم، لكن حظّها من النجاح كان ضعيفًا.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢: فضّل كولر دو ميلو الاستقالة من منصبه على مواجهة إدانة مرجّحة عن طريق قرار اتهام بقضية فساد مزعوم في إدارته. وحل محله نائب الرئيس إيتمار فرانكو.

نيسان/ إبريل ١٩٩٣: صادق المقترعون في استفتاء عام على الاستمرار في النظام الرئاسي بدلًا من تطبيق النظام البرلماني.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣: اعتمد فرانكو ووزير ماليته فرناندو كاردوزو خطة ريال، وهي سياسة اقتصادية كلية جديدة نجحت في لجم التضخم.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤: انتخب كاردوزو رئيسًا للجمهورية بموافقة فرانكو، وفاز بنسبة ٥٤ في المائة من أصوات المقترعين وهزم «لولا» مرشح حزب العمال الذي حصل على ٢٧ في المائة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥: وقَّع كاردوزو قانونًا يعترف بموجبه بدور الحكومة في أعمال القتل التي وقعت في ظل النظام العسكري، ويؤسس اللجنة الخاصة لأعمال القتل والاختفاء السياسي لتقديم التعويضات لأسر الضحايا.

حزيران/ يونية ١٩٩٧: أصدر الكونغرس تعديلًا دستوريًّا بإعادة انتخاب الرئيس كاردوزو الذي ضغط بقوة على الكونغرس ليوافق على التعديل.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨: أعيد انتخاب كاردوزو بنسبة ٥٣ في المائة من أصوات المقترعين، وحصل منافسه الأساسي «لولا» على ٣٢ في المائة.

تموز/ يولية ١٩٩٩: أنشأ كاردوزو وزارة دفاع مدنية موحدة، وألغى الوزارات التي تسيطر عليها عناصر من الجيش.

نيسان/ إبريل ٢٠٠١: تبنّت الحكومة الفيدرالية برنامج (بولسا إسكولا) للضمان الاجتماعي، الذي لقي الكثير من الترحيب ومنح الأسر الفقيرة إعانات نقدية لتعليم الأطفال في المدارس.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢: فاز «لولا» في الانتخابات الرئاسية بنسبة ٦١ في المائة من أصوات المقترعين على حساب مرشح كاردوزو. وفي أثناء الحملة، عدل «لولا» بعضًا من مواقفه السابقة، كخطة تحديد اشتراطات دفع الديون الخارجية.

الفصل الثاني

شيلي

الانتقال الناجح في شيلي:
من الاستقطاب الشديد إلى ديمقراطية مستقرة

جينارو أريغادا

بلغ تعداد سكان شيلي في عام ١٩٧٠ نحو تسعة ملايين نسمة، وكان معدل دخل الفرد فيها ثالث أعلى معدل في أمريكا اللاتينية. وكان مجتمع شيلي مجتمعًا متقدمًا سياسيًّا، وانعكست في نظام الأحزاب السياسية المتطور فيها، والمنقسم إلى أثلاث متساوية تقريبًا، التأثيرات الأوروبية الكبرى. كان لليسار حزبان ماركسيان لينينيان، أكبرهما الحزب الشيوعي الموالي للاتحاد السوفيتي، وهو ثالث أكبر حزب شيوعي في العالم الغربي، بعد الحزبين الموجودين في إيطاليا وفرنسا. وقد هيمن على تيار الوسط الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي كان أقرب إلى اليسار من نظرائه في أوروبا ويشبه في أهميته الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا وألمانيا. أما أحزاب اليمين فتمتعت بتقاليد ديمقراطية وكانت أفضل تنظيمًا من أحزاب اليمين السياسي في دول أمريكا اللاتينية الأخرى. ولطالما بقيت القوات المسلحة تحت سيطرة مدنية صارمة.

مهدت هذه الظروف لفوز سلفادور أليندي من حركة الوحدة الشعبية في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ بنسبة ٣٦ في المائة من الأصوات، على الرغم من أن حزبه كان أقلية في مجلسي النواب والشيوخ. ولا يزال المراقبون يختلفون بشأن الطابع الحقيقي لمشروع أليندي. فمنتقدوه عَدّوا أليندي قد حاول إنشاء

بلـد اشـتراكي آخر «موجـود فعليًّا»، أمـا أنصاره فعدّوا مشـروعه سـابقة لبناء بديل ونموذج تعددي للانتقال إلى الاشـتراكية. وبالنسـبة إلى آخرين، لم تستطع التجربة الشيلية التملص من «قوانين الاشتراكية العلمية»، بما فيها حتمية مرحلة «دكتاتورية البروليتاريـا». وبغـض النظـر عن نيّة حكومـة أليندي، فقد بدأت شـيلي تنزلق نحو التعصـب، وتعـززت الصراعـات الاجتماعيـة والسياسـية (والعنـف)، بالـكلام وبالأفعال في الشارع على حد سواء.

انهيار عام ١٩٧٣

كان التدخـل العسـكري، الذي قاده الجنرال أوغسـتو بينوشـيه وانتهـى بالإطاحة بأليـندي ووفاتـه في ١١ أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٣، عنيفـا للغاية. فعلـى الرغم من عدم وجـود مقاومـة مسـلحة، قتـل قرابة ٣,٠٠٠ شـخص فـي الأيـام الأولـى، غالبيتهم العظمى أعدموا دون محاكمة. وامتلأت السجون بسجناء سياسيين، وتم إنشاء العديد من معسـكرات الاعتقال، ونفي ما لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ شـخص، وفصل عشـرات الآلاف مـن وظائفهم في الإدارة العامة والجامعات والمدارس والمؤسسـات العامة والخاصة، وأصبح التعذيب أداة أساسية للنظام.

حلّـت الحكومـة الجديـدة البرلمـان والنقابات والأحـزاب السياسـية، وأحرقت القوائم الانتخابية وتدخلت في الجامعات وعينت ضباطًا عسـكريين عاملين رؤسـاء للجامعـات. كمـا أغلقت الصحف التي اعتقـدت أنها لن تمنـح الحكومة دعمها غير المشـروط، وكرسـت الرقابة على الصحافة والمطبوعات. واشترطت أيضًا ترخيص كافـة الصحف والمجلات اليوميـة الجديدة من قِبـل وزارة الداخلية، وفرضت حظر التجول لأكثر من عقد.

كان يجـب أن يثيـر انقلاب بهذا المسـتوى من الوحشـية رفضًا شـديدًا في بلد ذي سـجل ديمقراطي مثل شـيلي؛ إلا أن هذا لـم يحدث. أصبح المجتمع مستقطبًا للغاية، وتغلغلـت الكراهيـة السياسـية والاجتماعية في النسـيج الاجتماعـي بأكمله. وكانت الاضطرابـات في الشـوارع حدثا يوميـا، إذ نظمت جميع الأطـراف مظاهرات كبرى،

ووقعت المصانع والجامعات والأراضي تحت سيطرة جماعات أرادت إما تسليمها للدولة وإما حمايتها منها.

رأى جزء كبير من السكان في الانقلاب العسكري حلًّا (عودة إلى النظام) مانحين إياه دعمهم غير المحدود، لكن رؤيتهم كانت بعيون حولاء (أي أن إحدى العينين رأت استتباب النظام ونوعًا من الرخاء الاقتصادي، لكن العين الأخرى لم تلحظ انتهاكات حقوق الإنسان الفظيعة). كما دعمت طبقة رجال الأعمال الانقلاب، أولًا بفضل عودة الشركات التي سيطرت عليها أو احتلتها الدولة، وتاليًا بسبب تطبيق سياسة اقتصادية نيوليبرالية متشددة جدًّا. ولكن من الخطأ القول إن الدعم الاجتماعي للنظام اقتصر على ما سبق؛ فقد امتد، بدرجات مختلفة، إلى جميع الطبقات الاجتماعية.

طريق صعبة على المعارضة

قادت وحشية الانقلاب إلى كسر التحالف بين الجيش والحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان يعارض أليندي. كما أنّ انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة وكراهية الدكتاتورية للأحزاب السياسية، دفعتا الديمقراطيين المسيحيين إلى معارضة نظام الحكم أواخر عام ١٩٧٣ . رد بينوشيه عليهم بنزع الشرعية عنهم ومصادرة ممتلكاتهم ومكاتبهم. لكن هذه الخطوة لم تنهِ العداء بين الديمقراطيين المسيحيين وتحالف الاشتراكيين والشيوعيين، بل واصل كلا الطرفين الانخراط في جدل عقيم بشأن المسئولية عن انهيار الديمقراطية.

وهكذا، تميزت السنوات الأولى للنظام العسكري بمعارضة منقسمة: كان الحزب الديمقراطي المسيحي الأقوى في الداخل، بينما كان الاشتراكيون والشيوعيون القوة المهيمنة في أوساط الشيليين في الخارج. لكن مواجهة مثيرة للاهتمام كانت تظهر بين المجلس العسكري والمعارضة. كان جهاز الاستخبارات العسكرية، الذي عمل دون رقابة أخلاقية أو قانونية، قويًّا جدًّا، لكن عددًا متزايدًا من منظمات حقوق الإنسان بدأت في الإبلاغ عن جرائمه. وكانت الحكومة قد سيطرت على الجامعات بشكل

مطلق، لكن مؤسسات الفكر والرأي المعارضة تمكّنت مِن الانتشار وحشد جزءٍ كبير من المثقفين. وكانت الحكومة قد شكلت «حركة نقابية صفراء» بعد حل النقابات العمالية، لكنها لم تستطع التخلص من تأثير قادة العمال المرتبطين باليسار والحزب الديمقراطي المسيحي، الذين كانوا يتمتعون بالشرعية في شيلي والخارج. وحافظت الأحزاب، على الرغم من تعرضها للقمع الشديد، على جزء من هياكلها. كما أعطت الكنيسة الكاثوليكية، بموافقة الأساقفة والكهنة، مظلة منحت غطاءً لمحامي حقوق الإنسان ومجموعة من منظمات المجتمع المدني.

ثمة عوامل متعددة ساعدت المعارضة لتصبح أفضل تنظيمًا بعد عام ١٩٨٠؛ إذ توقّف الجدل بشأن المسئولية عن انهيار الديمقراطية واعترفت الأحزاب بأخطائها. وقد ساهم مثقفون من مشارب مختلفة في هذا الاتجاه. والأهم من ذلك، هو بداية مرحلة التوافق بين الأطراف التي ناضلت ضد النظام العسكري، والتي كانت فيما بينها عداوات سياسية في حقبة الستينيات والسبعينيات؛ إذ استطاعت هذه الأطراف تجاوز خلافاتها السياسية الماضية، على الرغم من أنها لا تزال قائمة، في سبيل العمل الجاد لإنقاذ الأرواح وشجب الانتهاكات وتنظيم المظاهرات ضد النظام وتمويل المطابخ الأهلية لإطعام أسر العاطلين عن العمل.

وفي عام ١٩٨٠، دعا النظام إلى استفتاء لإقرار دستور جديد، دون رفع حالة الحصار، ودون قوائم ناخبين أو منتديات أو نقاش أو دعاية. ندّدت المعارضة بالعملية برمّتها بوصفها احتيالًا، ولكن مبادرة الحكومة قدّمت، في الواقع، فرصة للاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين للعمل معًا. لقد حدثت إعادة اصطفاف خلال هذا الوقت، في شيلي والخارج؛ مما غيّر طبيعة المعارضة، وقطع فصيل يمثّل أغلبية في الحزب الاشتراكي علاقاته مع المعسكر «الاشتراكي» الأممي بقيادة الاتحاد السوفيتي وأقام علاقات أوثق مع الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية. وفي الوقت ذاته، تحوّل الحزب الشيوعي الشيلي في الاتجاه الآخر، واقترح بناء شكل متقدم للاشتراكية بوسائل سياسية إضافة إلى إجراءات شبه عسكرية وعسكرية، بما في ذلك القيام بأعمال إرهابية. وظهرت علاقات وتوازنات جديدة بين القوى داخل المعارضة، فوقف الحزب الشيوعي على

جانب، وتوسعت الأرضية المشتركة بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي على الجانب الآخر، والذي رأى أن النظام يجب أن يهزم عبر التعبئة الاجتماعية السلمية وتنظيم الأحزاب والمجتمع المدني تنظيمًا أفضل لفرض انتقال متفق عليه إلى الديمقراطية.

في ظل هذه الظروف الجديدة، ضاعف القطاع المعتدل من المعارضة نشاطه، مؤسِّسًا التحالف الديمقراطي والتجمع المدني. وضع التحالف ميثاقًا مشتركًا بين عدة أحزاب سياسية تدور في فلك الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي، وأسس اتفاقًا اجتماعيًا بين النقابات المهنية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية وتجمعات المصالح التجارية الصغيرة. وبعد بضع سنوات، دعت الكنيسة في عام ١٩٨٥ إلى وفاق وطني، ضم بعض ممثلي اليمين الذين تعاونوا سابقًا مع الدكتاتورية. ونظّمت جميع هذه المبادرات لدعم برنامج معتدل يمكن أن يفوز بأكبر دعم من المجتمع، باستثناء الشيوعيين الذين واصلوا المطالبة «بشرعية أشكال النضال كافة»، بما في ذلك العنف.

في النصف الأول من الثمانينيات حقّقت المعارضة مكاسب كبيرة، لكنها لم تستطع إخفاء إخفاقين كبيرين. الأول، تمثّل في عدم قدرتها على دمج قطاعات كبيرة من اليمين؛ فاليمين الليبرالي الذي كان قوة ثابتة طوال تاريخ شيلي الجمهوري، انحسر بعد انقلاب ١٩٧٣ وحلّ محلّه مزيج من العسكريين المدنيين والأصوليين الكاثوليك الذين لم يثقوا بالديمقراطية وبعض المحافظين الجدد الذين اقتصرت ليبراليتهم على الاقتصاد. ونتج الإخفاق الثاني من الصدام بين إستراتيجيات التحالف الديمقراطي والشيوعيين؛ ما أدّى إلى انقسام المعارضة. وكان خطاب الاعتدال والدعوة إلى حل سلمي للأزمة تناقضه باستمرار أعمال عنف، تراوحت بين تجاوزات في مظاهرات الشوارع وتفجير أبراج التوتر العالي الكهربائية ومحاولات الاغتيال.

ظهر هذا التناقض في الاحتجاجات التي كانت تنظّم مرة في الشهر، ابتداء من عام ١٩٨٢. كانت المظاهرات السلمية تنظم خلال النهار، وعند الغسق يجري الطرق

على الأواني والقدور من المنازل في مجموعةٍ أكبر من الأحياء، فتعمّ المدينة ضوضاء تصمّ الآذان. ولكن في الليل، كانت جماعات متطرفة تشتبك مع الشرطة؛ ما يؤدي إلى تدمير كبير ومقتل شباب ينتمون عادة إلى الشرائح الأكثر فقرًا. في هذه الأثناء، بدا أن اليسار المتطرف شارك في قتل الشرطة ووضع قنابل في المترو والقيام بأعمال تخريبية. كان رد الحكومة وحشيًّا؛ إذ نفذت اغتيالات بحق شخصيات منها رئيس نقابة العمال توكالبل خيمينيز، واقتلعت حناجر ثلاثة أساتذة شيوعيين. وفي أحد أيام الاحتجاج، وضعت دورية عسكرية البنزين على طالبين وأحرقتهما. رحبت الشرائح الأكثر تشدّداً في النظام بهذا المناخ من العنف مبرّرَةً «نهج القبضة الحديدية» بوصفه الشكل الوحيد لتحقيق ممارسة الحكم والنظام، وفي الوقت ذاته لوسم المعارضة (دون تمييز) بأنها قوّة فوضوية.

وعلى الرغم من هذه البيئة، واصلت المعارضة المعتدلة بذل جهودها للتوحد واعتماد اتفاقات أشمل. في المقابل، منيت إستراتيجية الحزب الشيوعي بهزيمة ساحقة. ففي النصف الثاني من عام ١٩٨٦، جرى اكتشاف ترسانة هائلة على شاطئ بعيد في شمال شيلي، تم تهريبها على يد جبهة مانويل رودريغيز الوطنية؛ الجناح المسلح للحزب الشيوعي. وبعد شهر واحد حاولت الجبهة اغتيال بينوشيه، لكن العملية فشلت ومات جرّاءها ستة من حراس الدكتاتور. وهكذا انتهى عام ١٩٨٦ بتقوية النظام وسيطرة بينوشيه سيطرة مطلقة على الجيش وإفلاس الإستراتيجية الشيوعية. لكن التحالف الديمقراطي الاشتراكي المسيحي، على الرغم من التجديف ضد تيار الاستقطاب والعنف، كان قويًّا بما يكفي لمواصلة إستراتيجيته في التعبئة الاجتماعية، بدعم من المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تم إحياؤها.

بداية الفترة الانتقالية

بحلول عام ١٩٨٧، وهو العام الرابع عشر للدكتاتورية في السلطة، ازداد تعقيد الصورة كثيرًا. وصلت الحكومة والمعارضة إلى توازن قوى مبدئي بينما بقيت قوة بينوشيه كبيرة ومتركزة في الدولة والجيش، بوصفه كان الرئيس الفعلي للدولة والقائد

الأعلى للقوات المسلحة ويملك سلطة مطلقة عليها: قوات مسلحة متحدة ومطيعة ولا تتدخل في السياسة وموالية لقائدها الأعلى. كما حظيَ بينوشيه بدعم الطبقة العليا والشركات.

لكن الأمور لم تكن تسير بشكل سيئ للغاية بالنسبة إلى المعارضة؛ إذ كانت إحدى الميزات البارزة لها قوة مؤسساتها، بمعنى أن قيادتها كانت جماعية ولا تركز على الشخصيات الكاريزمية، وكانت قوتها سياسية واجتماعية ودولية. كانت هذه الأحزاب، على الرغم من أنها غير قانونية، منظمة تنظيمًا كافيًا يمكنها من الدعوة إلى مظاهرات وحشد مئات الآلاف. كما اعتمدت المعارضة أيضًا على منظمات مستقلة عن الدولة، كالكنائس والنقابات والمنظمات الطلابية والمهنية والنسائية والجمعيات الأهلية. وحظيت هذه الأحزاب بتضامن الرأي العام الدولي وتعاطف شبه تام من حكومات أوروبا وأميركا الجنوبية والشمالية، إضافة إلى استفادتها من وجود شخصيات قوية لعبت دورًا أساسيًّا في جمع المعارضة وتصميم إستراتيجياتها. ومن هذه الشخصيات باتريسيو آيلوين وريكاردو لاغوس، اللذان برزا في معارضة بينوشيه وساعدا على بناء التعاون بين أحزاب الوسط واليسار، وأصبح كلاهما رئيسًا لشيلي بعد استعادة الديمقراطية.

في الثمانينيات، استقرت شيلي في توازن كارثي. كان بينوشيه قويًّا بما يكفي للبقاء في السلطة، ولكن ليس قويًّا كفايةً لسحق خصومه. وكانت المعارضة، بدورها، قوية لمواصلة السيطرة على المجتمع المدني والسياسي على الرغم من الضغوط المكثفة وحالة الحصار، لكنها لم تكن قوية بما يكفي لتغيير الحكومة.

وفي النصف الثاني من حقبة الثمانينيات، تمكّنت القيادة السياسية الماهرة للمعارضة من تحديد الأجندة ورفضٍ حرفها عن أهدافها. قررت المعارضة خوض الاستفتاء الذي نص عليه دستور بينوشيه في أواخر عام ١٩٨٨ لخلق مواجهة حاسمة. كان التصويت بـ «نعم» سيديم الدكتاتورية لثماني سنوات أخرى، والتصويت بـ «لا» سيقتضي إجراء انتخابات. وعلى الرغم من موافقتها على الجدول الزمني لعام ١٩٨٨، ناضلت المعارضة بإصرار لاستبدال الاستفتاء

بانتخابات مفتوحة. ولكن عندما أعطت الحكومة إخطارًا نهائيًا بأنه لن يكون هناك سوى استفتاء، قبلت المعارضة شروط الحكومة؛ خوفًا من أن تشكل انتخابات تنافسية تحديات لم تكن مستعدة لها استعدادًا كاملًا (كالاتفاق على مرشح ومنبر واحد)، وبالتالي كانت أفضل فرصة للوحدة قول: «لا» لاستمرار حكم بينوشيه. ولكن المعارضة هددت بالانسحاب من المنافسة وإدانة الاستفتاء في شيلي والخارج إذا لم تطبّق الشروط الدنيا للنزاهة.

نظمت المعارضة بعد ذلك حملة (لا)، التي تطلبت جمع العديد من القوى السياسية والاجتماعية، وتبنّت الحملة مفهوم انتقال سلمي إلى الديمقراطية يتخلى عن فكرة ثورة أو مواجهة أو استقطاب، وتعهدت، بدلًا من السعي إلى «النصر الكامل»، ببناء «وطن للجميع» (una patria para todos) يكون فيه للجميع (باستثناء المسئولين عن ارتكاب جرائم) «مكان تحت الشمس»، أي يتمتعون بحقوق متساوية واحترام كرامتهم.

انتصرت المعارضة في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨. فازت حملة «لا» بنسبة ٥٦ في المائة من الأصوات، وبدأ العد التنازلي للدكتاتورية. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، في انتخابات مفتوحة لرئيس الدولة ومجلسي النواب والشيوخ، انتُخب باتريسيو آيلوين رئيسًا للجمهورية. وبعد عشر سنوات انتُخب ريكاردو لاغوس رئيسًا.

انتقال صعب (لكنه ناجح)

يمثل الانتقال الشيلي تناقضًا غريبًا؛ حيث كانت بدايته صعبة للغاية وبدا محكومًا عليه بتحقيق نتائج هزيلة. لكنه الآن، يُعَدُّ، على نطاق واسع، واحدًا من عمليات الانتقال الأكثر نجاحًا.

كانت البداية سيّئة للغاية من الناحية السياسية. ففي عام ١٩٨٨، حصل بينوشيه، على الرغم من هزيمته انتخابيًا، على ٤٤ في المائة من الأصوات. كان النظام القديم قد ترك السلطة بيدِ جيشٍ متّحد ومتماسك وراء الدكتاتور، وبدعم متشدد من حزبين

سياسـيين حصـلا أيضًا على ٤٤ فـي المائة من الأصـوات في الانتخابات التشـريعية الأولـى. كما كان لدى اليمين أيضًـا دعم شـبه كامل مـن طبقة رجال الأعمال التي تُعَدُّ مـن أشـد المحافظين في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم مـن الدعم القوي من أنصاره، تراجـع النظـام العسـكري مرة أخـرى، بعد أن سـجّل نجاحًـا اقتصاديًّا؛ فقـد كان من المتوقع أن تكون شيلي نموذجًا للإصلاح الاقتصادي النيوليبرالي.

الأسـوأ من ذلك كان الإطار المؤسسـي؛ فوفق الدسـتور، سـيبقى بينوشـيه القائد العام للجيش لمدة ثماني سنوات: أي ضعفي الولاية الرئاسية لآيلوين. وقد كفل نظام انتخابي «ثنائي» التعادل بين الحكومة والمعارضة في التمثيل، والذي لا يمكن كسـره سـوى في المناطق التي يكسـب فيها أحد الائتلافين ضعف عدد أصوات الآخر (أي ٦٧ في المائة على الأقل من الأصوات). كُسر هذا التعادل في مجلس الشيوخ لصالح قوى النظام القديم عندما عيّن بينوشـيه ثمانية أعضاء من أنصاره في مجلس الشـيوخ مدى الحياة. إضافة إلى ذلك، اشـترط الدسـتور نصابًا محـددًا لتمرير أي قانون مهمّ؛ ما جعل من المسـتحيل تعديل التشـريعات من دون موافقـة المعارضة. وخلال عامه الأخيـر، عيّـن النظام العسـكري ١٤ عضوًا من أصـل ١٧ في المحكمـة العليا، مانحًا نفسه العفو فيما يتعلق بجرائم حقوق الإنسان.

لو تقلّص الإطار السياسـي على شـاكلة الإطار المؤسسي، لمات الانتقال الشيلي قبـل أن يولـد. ولا بدّ فـي أثناء النضال من أجـل «التحرر» من الإطـار الموروث، من الاهتمام بنوعية ووحدة وقوة الائتلاف الذي كان الأداة السياسـية للمرحلة الانتقالية. لقد نجح الائتلاف؛ لأنه شـكّل أهم تحالف سياسـي شـهدته شـيلي في أكثر من قرن، وكان أيضًـا أطـول ائتلاف حكومـي في شـيلي؛ إذ انتخب أربعة رؤسـاء على التوالي هم: باتريسـيو آيلوين، إدواردو فراي، ريكاردو لاغوس، وميشـيل باشـيليه. وشـارك الائتلاف، متّحدًا، في الانتخابات الرئاسـية والتشـريعية والبلدية كافة لمدة ٢٠ عامًا. وتشـارك قادته، من رؤسـاء الجمهورية إلى مستوى القاعدة الشـعبية، برنامجًا سياسيًّا واحـدًا وسـبلًا موحـدة لمقاربته، الأمر الـذي مكّـن الإدارات المتعاقبة من اسـتدامة الإجراءات الأساسية للانتقال إلى الديمقراطية (ثم ترسيخها).

أما بالنسبة إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، فكان الهدف الرئيس الأول هـو الاعتـراف بها والحصول علـى اعتراف رسـمي بأنها وقعت حقًّا. شـكّل الرئيس آيلوين لجنة الحقيقة والمصالحة التي وثقت الحجم الهائل لجرائم الدكتاتورية؛ لكي يعرف البلد كله ما حدث. وبعد سـنوات أنشـأ الرئيس لاغوس لجنة السجن السياسي والتعذيب، التي وثقت ٣٠,٠٠٠ حالة انتهاك لحقوق الإنسان. كان تأثير هذه التقارير هائلًا؛ إذ أضفت طابعًا أخلاقيًّا على الإدارات الديمقراطية.

بذلـت جهـود مماثلـة لإلغـاء «الجيـوب الاسـتبدادية» التي كانت قد أنشـئت لغـرض صريح هو معارضة حكـم الأغلبية بتحويل الائتـلاف، الذي حصل على تأييد انتخابي أكبر بكثير من قوى النظام القديم، إلى أقلية مؤسسية. في ظل حكم آيلوين وخلال السـنوات الأولى من حكم خلفه، فراي، أدخلت ثلاثة مشروعات لتعديـلات دسـتورية، وقد رُفضـت جميعها. وعلـى الرغم من نجـاح اليمين في منـع هذه التعديلات، فإنه كان واضحًا أن شـرعية «الجيـوب» آخذة في الضعف. اضطروا لقبول التعديلات: إلغاء النص الدستوري الذي حظر الحزب الشيوعي، وتخفيض النصاب لتمرير التشـريعات، والتضييق التدريجي لصلاحيات مجلس الأمن القومي الذي سـمح، بموجب دسـتور بينوشـيه، لرئيسـي دائرتيـن بتجاوز سـلطة الرئيـس. وقد تحققت أهـم الإصلاحـات أخيرًا في ظـل إدارة لاغوس في عام ٢٠٠٥: إبطال الحكم الدستوري بشأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ، وإلغاء الحظر المفروض على عزل القائد العام للقوات المسـلحة والشرطة في أثناء فترة ولايته الممتدة لأربع سنوات.

صعّب بقاء بينوشيه قائدًا عامًّا للجيش بعد عام ١٩٩٠ على الائتلاف تحقيق العدالة الانتقاليـة. ففـي ظل إدارة آيلوين، وضع بينوشـيه قـوات في الشـوارع بالعتاد الكامل لتخويف السلطات المدنية، كما تم الطعن في قرار إدارة فراي (عندما كان بينوشيه لا يزال القائد العام) بسجن الجنرال مانويل كونتريراس، رئيس الشرطة السرية السياسية في عهد الدكتاتورية خلال سنواتها الأكثر قمعًا.

واعتبـارًا مـن عهـد آيلويـن فصاعدًا، أصـرت حكومـات الائتلاف علـى إخضاع

القوات المسلحة للسيطرة المدنية وسيادة القانون. وكانت تلك الحكومات حريصة على احترام المسيرة المهنية للضباط الذين لم يشاركوا في الماضي في السياسة أو انتهاكات حقوق الإنسان، وقدمت تمويلًا كافيًا للقوات المسلحة. ولكن في الوقت ذاته، كان التدخل العسكري في السياسة ممنوعًا، وكان هذان القراران متكاملين: احترام المهنية العسكرية شريطة خضوعها للسلطة السياسية المدنية.

وكانت السياسات الاقتصادية للفترة الانتقالية في شيلي ناجحة أيضًا، وأدير النمو والاستثمار والصادرات والتوازن في الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية جيدًا، واستطاعت شيلي التعلّم من الفترات الانتقالية في دول أخرى تورّطَ بعضها في سياسات شعوبية أطلقت العنان لتضخّم جامح. ومن أيام آيلوين الأولى حتى أواخر عهد باشيليت، لم يمنع الانضباط المالي للائتلاف من اتخاذ إجراءات قوية لمعالجة المطالب الاجتماعية للشرائح الأفقر، والتي تراكم كثير منها في ظل الدكتاتورية. وشدد آيلوين على فكرة «النمو مع العدالة»، ليصبح «النمو مع المساواة» لاحقًا الشعار المركزي لحملة لاغوس الرئاسية. ثمة إنجاز كبير تمثّل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٤ في المائة إلى ١٣,٧ في المائة خلال حكم الائتلاف الذي دام ٢٠ عامًا. كما لجأت إدارة آيلوين إلى اعتماد وتنفيذ إستراتيجية اقتصادية جديدة: تحديد قواعد اللعبة بوضوح، طمأنة قطاع الأعمال لمنع إعادة إحياء تحالفه مع القوات المسلحة، والتوصل إلى اتفاقات بين رجال الأعمال والعمال لتعزيز إصلاحات الضرائب والعمل. وجرى التفاوض على عدد من اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز الصادرات. لقد نما الإنتاج والاستثمار والتوظيف بوتيرة مستمرة، وكانت له مساهمته في نجاح عملية الانتقال.

لقد حرص قادة الائتلاف على الحفاظ على الخطاب الأخلاقي الذي رافق صعودهم إلى السلطة، وكان تنفيذهم للسياسات يتّسم بشعور من الانسجام والعدالة والتسامح والبحث عن حل وسط. واستندت قرارات الائتلاف إلى أخلاق الشعور بالمسئولية وليس أخلاق الإدانة؛ إذ تمّ منح الأولوية للنتائج. ورأى القادة في السياسة أداة لتحقيق الحرية والأمن والازدهار للجميع في المجتمع، وليس وسيلة لخلاص النفوس أو إصلاح القلوب أو علاج الملل والشعور بالضيق.

وفـي نهاية حكـم إدارات الائتلاف، أي بعـد ٢٠ عامًا من بدء الفتـرة الانتقالية، بدت شـيلي البلد الأكثر تطورًا واسـتقرارًا فـي أمريكا اللاتينيـة. ارتفع معدل دخل الفـرد بمقـدار ثلاثة أضعـاف ليصبح الأعلـى في المنطقـة، وكان معـدل النمو في حكومات الائتلاف الأربع ضعفَ المعدل الذي حققه النظام العسـكري في سنواته السـبع عشرة. وأحدثت معدلات النمو المرتفعة خلال تلك الفترة تغييرًا جذريًّا في المجتمع الشـيلي محقّقةً أفضل مؤشر للتنمية البشرية في أمريكا اللاتينية؛ إذ كانت نسبة سكانها الذين يعيشون تحت خط الفقر هي الأدنى. كما صُنّفت شيلي من بين أقل الدول فسادًا في العالم على مؤشر منظمة الشفافية الدولية، إضافة إلى التصنيف الـذي حازته وفق مؤشـر بيت الحريـة (فريدوم هاوس)، الذي يأخـذ بعين الاعتبار الالتـزام الفعلي وجـودة الحقوق السياسـية والحريات المدنية، فـي أعلى فئة، إلى جانب أوروغواي وكوسـتاريكا. وعند البحث عن مقاييس أكثر تعقيدًا (مثل البنك الدولي أو برتلسـمان سـتيفتونغ)، تحاول قياس احترام القانون والإدارة الحكومية والحريات السياسية وجودة مؤسسات الدولة، مرة أخرى عُدَّت شيلي الأفضل في أمريكا اللاتينية.

تحققـت هـذه المكاسـب الاقتصاديـة والاجتماعية بالتزامـن مع تلبيـة متطلّبين أساسـيين فـي أي فترة انتقالية، وكان الأول هو العلاقة مـع الجيش. فعلى الرغم من البداية الصعبة، فإن شـيلي استعادت السـيطرة المدنية الكاملة على قواتها المسلحة بعد عشر سنوات من انتهاء الدكتاتورية وفق مبادئ المهنية والطاعة والموضوعية في اتخاذ القرارات والخضوع لسلطة مدنية شرعية. وهذا يعزى، من جملة أمور أخرى، إلى إعادة تأهيل الجيش، مع مرتبة الشرف الأولى، للجنرال كارلوس براتس؛ القائد العـام قبل بينوشـيه، الـذي اغتيل في عـام ١٩٧٤ في بوينس آيرس على يد الشـرطة السياسـية للنظام، وإلى ترقيـة جيل من الضباط، الذين لم يكونوا خصومًا لبينوشـيه لكنهـم على الأقل لم يكونوا مرتبطين به أو بحكومته؛ لقيادة القوات المسـلحة. أما المتطلب الأساسـي الثانـي للفترة الانتقالية فكان معالجة انتهاكات حقوق الإنسـان التـي حدثت فـي الماضي. لقد بذلت فـي المرحلة الانتقالية الشـيلية جهود ضخمة للوصـول إلى الحقيقة والعدالة وتعويض الضرر والشـفاء مـن ذكرى تلك الجرائم.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٠، وجّهت اتهامات ضد أكثر من ١٠٠ من أفراد الجيش، بينهم جميع الجنرالات الذين شغلوا منصب رئيس جهاز أمن الدكتاتورية في عهد نظام بينوشيه. لم تحقق أي مرحلة انتقالية العدالة الكاملة لضحايا حكم استبدادي، لكن جهود شيلي المستمَرة لتحقيق ذلك تتميز عن المراحل الانتقالية في جنوب ووسط أوروبا وآسيا وإفريقيا ودول أخرى في أمريكا اللاتينية بأنها حققت أكبر إنجاز في هذا الصدد.

نبذة عن باتريسيو آيلوين، رئيس شيلي

١٩٩٠-١٩٩٤



باتريسيو آيلوين، محام دستوري وأستاذ فقهٍ ذو خبرة طويلة بوصفه قائدًا سياسيًّا ديمقراطيًّا مسيحيًّا وسطيًّا. شغل منصب رئيس حزبه وعضو (ورئيس) مجلس الشيوخ الشيلي قبل استيلاء الجيش على السلطة. كان معروفًا بمعارضته للرئيس الاشتراكي سلفادور أليندي في المفاوضات السياسية الفاشلة التي سبقت مباشرة انقلاب أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ على يد الجنرال أوغستو بينوشيه والقوات المسلحة الشيلية التي أطاحت بحكومة الوحدة الشعبية التي ترأسها أليندي. وعلى الرغم من هذا الموقف المثير للجدل، فإن آيلوين لعب - في نهاية المطاف - دورًا محوريًّا في تضييق هوة الخلافات بين المكونات الرئيسة لمعارضة بينوشيه المنقسمة بشدة، وساعد على قيادة «التحالف من أجل لا»، الذي هزم بينوشيه في استفتاء عام ١٩٨٨، وبالتالي فتح الطريق للانتقال إلى الحكم المدني الديمقراطي في عام ١٩٩٠.

كسب آيلوين، المعتدل والنبيل في أسلوبه، دعمًا للتنازلات الإستراتيجية التي جمعت الوسط ويسار الوسط ويمين الوسط. وقد وضع الخطوط لتحقيق

التـزام راسـخ بسـيادة القانـون وتقاليـد السياسـة الديمقراطيـة العريقة في شـيلي. وبوصفـه قائدًا وأول رئيـس لائتلاف الأحزاب من أجـل الديمقراطية الذي فاز في الانتخابـات الرئاسـية عام ١٩٨٩، وجميـع الانتخابات الوطنيـة اللاحقة حتى عام ٢٠١٠، انتقل آيلوين لممارسـة الرقابة المدنية على القوات المسـلحة في مواجهة الأحـكام الدسـتورية التي فرضها بينوشـيه في عام ١٩٨٠؛ الأمـر الذي جعل ذلك صعبًا للغاية. لقد عمل آيلوين على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وكسب ثقة قطاع الأعمال، مع إيلاء المزيد من الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، وقد عمد بصفته رئيسَ فريـقٍ إلـى الرجوع بشـكل دائم تقريبًا إلى مستشـارين موثوق بهـم، لكنه في مقابل ذلك تحمّل المسـئولية الشـخصية في مواجهة نصيحة فريقه السياسي، عندما أصرّ على إنشـاء لجنة تعددية وتمثيلية لمعرفة الحقيقة فيما يتعلق بالإعدامات السياسـية وحالات «الاختفاء القسري» في ظل النظام الاستبدادي، والسعي إلى العدالة «قدر الإمـكان». وذلك القـرار، ولجنة الحقيقـة والمصالحة الناتجة عنـه (لجنة ريتيغ)، حظيا بالشرعية والاستقرار للانتقال الديمقراطي، وتركا الباب مفتوحًا أمام إمكانية التقدّم في المستقبل نحو العدالة الانتقالية.

مقابلة مع الرئيس باتريسيو آيلوين

غالبًا ما ينظر إلى الانتقال الشيلي من دكتاتورية بينوشيه إلى فترة طويلة من الحكم الديمقراطـي والتقـدم الاقتصادي بوصفـه نموذجًـا. حَدِّثنا عن أهم قراريـن أو ثلاثة قرارات اتخذتها لقيادة هذه العملية.

مـا أودّ قولـه أولًا، إنه بالإضافة إلى مسـألة تلك القـرارات، كان تاريخ بلدي مُهمًّا جـدًّا للفترة الانتقالية. ربما كانت شـيلي الدولة الأمريكيـة اللاتينية التي تمتعت بأكبر قدر مِن الاستقرار الديمقراطي بعد الاستقلال. وعندما خسرنا الديمقراطية، أصبحت اسـتعادتها المهمّة الأساسـية الملقاة على عاتقنا. إنّ ما جمعنا، نحن الذين ناضلنا من أجـل العـودة إلى الديمقراطية في كل من اليسـار والوسـط (الذي أنتمـي إليه، وعالم الاشتراكيين وعالم الديمقراطيين المسيحيين وعالم الراديكاليين) ما يمكن أن نسميه يسار الوسط)، بالإضافة إلى روح التغيير والبحث عن مجتمع أكثر عدلًا، كان تعطشنا إلى الديمقراطية.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

عندما أتحدث عن التقليد الديمقراطي في شـيلي، أعتقد أننا اسـتفدنا أيضًا- على عكـس العديـد مـن دول أمريكا اللاتينيـة التي طالمـا تدخلت فيها القوات المسـلحة في السياسـة، وقيّدت الحكومات الديمقراطية- من تمتع شـيلي باسـتقرار كبير وبقاء القوات المسـلحة تابعة للسـلطات المدنية، مع اسـتثناءات قليلة. بل حتى في أوقات التغيـر الاجتماعـي الكبير، لم تجد محـاولات تثبيت الحكومات الاسـتبدادية قاعدة صلبة من الدعم في المجتمع الشيلي.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

لكن بالإجابة عن سؤالك مباشرة، أعتقد أن أحد القرارات المهمّة كان محاولة هزيمة الجيش باستخدام قواعد اللعبة الخاصة به. بشكل عام، فإنَّ ما حدث في دول

أمريكا اللاتينية هو أن قوى المعارضة حاولت الإطاحة بالحكومات الاستبدادية بانقلاب آخر، بمعنى إسقاط دكتاتورية على يد دكتاتورية أخرى. أخيرًا، تمكّنا مِن هزيمة بينوشيه ضمن إطاره المؤسسي دون تغيير الكثير أو المساومة على ما يمكن أن نسميه التعايش السلمي بين الشيليين. كان ذلك صعبًا؛ بل في الحقيقة كان معقدًا جدًّا.

وللقيام بذلك، كان علينا أن نتعلم كيف نتصرّف وأقدامنا على الأرض. لو لم نفعل ذلك، لكنا ارتكبنا خطأً جسيمًا جدًّا. لم يكن بينوشيه العدو الوحيد، ولم يكن غبيًّا على الإطلاق. كان ماهرًا ويحظى بدعم جزء من السكان، بالإضافة إلى دعم غير مشروط من القوات المسلحة الموحدة: الجيش والقوى البحرية والجوية. لقد ظنوا، وأعتقدُ أنهم ما زالوا يظنون أنهم أدّوا واجبهم إزاء شيلي بإسقاط أليندي. كان ذلك هو اعتقادهم في وقت الانقلاب العسكري، وطوال عملية استعادة الديمقراطية في شيلي.

بناء الثقة بين أحزاب المعارضة

كنتَ في البداية شديد الانتقاد للرئيس أليندي، لكنك تمكنت في الثمانينيات من كسب ثقة الناس الذين دعموه. كيف استطعت العمل مع أولئك الذين كانوا أعداءك؟

كنا خصومًا في لحظة انقسام سياسي ومواجهة حاسمة. ليس شائعًا في التاريخ أن تتمكن الأحزاب التي كانت متخاصمة حتى فترة قريبة جدًّا من التوصل إلى مثل هذا الاتفاق. في أثناء إدارة إدواردو فراي مونتالفا (من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠)، كان الاشتراكيون خصومًا أقوياء لنا، وفي أثناء إدارة أليندي (من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣)، شَننّا معارضة قويّة لأننا رأينا في حكومة الوحدة الشعبية محاولة فعلية لترسيخ الاشتراكية. في الواقع، عندما جاء الانقلاب العسكري، رأى كثير منا أنه كان نتيجة حتمية للوضع الذي أوصلت الحكومة نفسها إليه: بلد على شفا حرب أهلية؛ لذلك اتُّهمنا بدعم الانقلاب العسكري.

لكن الدكتاتورية كانت قاسـية، بحيث انتهينا إلى إيجاد أرضية مشـتركة للدفاع عن القيم الأساسية، بدءًا من الدفاع عن حقوق الإنسان.

كانـت هناك أيضًا مبادرات سياسـية جمعت شـخصيات داخل شـيلي وخارجها؛ لإيجـاد سـبل لإعادة بنـاء الديمقراطية. ومن أوليـات هذه المبـادرات مجموعة ٢٤. تشكلت المجموعة في معظمها من محامين أو أشخاص ذوي صلة بقضايا قانونية؛ إذ شكّلنا مجموعة دراسة لتحليل مشكلات شيلي والسعي إلى العودة إلى الديمقراطية؛ ما مثّلَ تحدّيًا للحكومة في هذه العملية. وقد انضم أشخاص ذوو وجهات نظر مختلفة لمجموعـة ٢٤، من طيف تـراوح بين الحزب الليبرالي القديم والحزب الاشـتراكي، وحتى الشيوعي.

كان إدغاردو بونينغر العقل المدبر وراء مجموعة ٢٤. في البداية، كنا مجموعة من الأصدقـاء وكنا نجتمع في بيوتنا. كنا جميعًا من الأكاديميين تقريبًا، أغلبهم لم يعودوا موجودين في الجامعات؛ بسـبب الاسـتيلاء علـى الجامعات (وإخضاعها) للسـلطة العسكرية. وضمت المجموعة أكاديميين مثل لويس إزكويردو من كلية علم الأحياء، المؤرخ سيرجيو فيلالوبوس الذي فاز بجائزة التاريخ الوطنية، مانويل سانهويزا الذي كان وزير العدل في ظل حكم أليندي، وسـيرجيو تيتلبويم الذي كان شـيوعيًّا وشـقيق قائد رفيع في هذا الحزب. لقد كان هناك كثير من المحامين.

كان معظم أفراد المجموعة من الأكاديميين، كما أسـلفتُ. وقد قمنا بدراسـة وضع دستور جديد يجسد ما ينبغي أن تبدو عليه الديمقراطية الجديدة. كنا نلتقي أسبوعيًّا في مكتب في وسط مدينة سانتياغو على مرأى الحكومة وبتسامح منها، والجميـع يعرفـون ذلك، وهـذه العملية أثمرت فـي بناء الثقة بيـن أولئك الذين كانوا خصومًا.

مـن المهـم أيضًـا، فـي اعتقـادي، أننـا تحمّلنا نصيبنـا من المسـئولية مـن مواقعنا المختلفة؛ فحتى الاشـتراكيون بدءوا في الاعتراف بأخطاء إدارة أليندي وإعلاء شـأن الديمقراطية، وفعل الديمقراطيون المسيحيون ذلك أيضًا.

وأخيرًا، ساعدت الصداقات التي بنيتها خلال حياتي أيضًا في هذه العملية. فقد كان لديَّ عديد من الصداقات الجيدة مع الاشتراكيين منذ مرحلة الطفولة، مثل كلودوميرو ألميدا وزير الشئون الخارجية في حكومة أليندي. وعندما عاد من المنفى، ساعدت صداقتي القديمة معه على دمج الفصيل الأصعب من الحزب الاشتراكي في ائتلاف الأحزاب الديمقراطية الناشئ.

هل ساهمت تجربة العمل معًا في مجموعة ٢٤ في بناء علاقات احترام وثقة متبادلة بين أناس لهم مواقف مختلفة جدًّا؟ كيف وجدتم أرضية مشتركة؟

بالضبط، هذا صحيح. لقد كانت عملية طويلة. تحدّثتُ عن «إعادة لقاء الديمقراطيين». لقد كتبت كتابًا بهذا العنوان يشرح كيف تطورت عملية إيجاد أرضية مشتركة. كان أمامنا العديد من الطرق للقاء. ظهرت حلقات النقاش المعروفة باسم círculos de diálogo، وعقدت ندوات في شيلي وخارجها جمعت المنفيين ومَن كانوا منا في البلاد. إنّ تحليل الوضع معًا، مكّننا من الحد من الأحكام المسبقة وبناء الثقة.

كانت مسألة حقوق الإنسان مهمة جدًّا؛ بوصفها النقطة التي تحلّق الناس حولها متجاوزين اختلافاتهم الأيديولوجية، في دفاعهم عن كرامة الإنسان. كان محامونا المدافعون عن حقوق الإنسان ديمقراطيين مسيحيين وراديكاليين وليبراليين وشيوعيين، وكنا نجتمع للدفاع عن قضايا في المحاكم. ترافعتُ عنهم عدة مرات، عندما نفي خايميكا ستيلو (وزير العدل السابق رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي المعترف به)، وأيضًا عن أصدقاء اشتراكيين طردوا من البلاد. ذات مرة، ولا أذكر القضية، كانت غرفة الاستماع صغيرة وسمحت المحكمة العليا بوضع مكبرات صوت في الخارج، وهكذا سمعت المرافعات في أروقة المحاكم. لقد خسرنا تقريبًا جميع القضايا أمام المحاكم.

بناء تحالف

بعد ذلك، أخذت التحالفات السياسية في التبلور. جاء أولًا التحالف الديمقراطي ثم الوفاق الوطني والتجمع المدني، التي سبقت ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية

أو الائتلاف. وكانت هناك حركة اجتماعية كبيرة لدعم المطالب الديمقراطية: عمال ونقابيون وطلاب جامعيون ونساء، لعبوا دورًا موحدًا في الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن. وكانت المنظمات النسائية نشطة جدًّا، وجريئة جدًّا. وكانت هذه المنظمات أول من خرج إلى الشوارع وعملت متّحدة، مع أنها كانت من أحزاب متخاصمة سياسيًّا.

التعبئة الاجتماعية

أدت الأزمة الاقتصادية والإصلاحات النيوليبرالية في أوائل الثمانينيات إلى فقر شديد، وتركت كثيرين أسوأ حالًا وساهمت في تنامي الاضطرابات. ومنذ عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٦، تآكل تأييد النظام العسكري بفعل تعبئة المجتمع المدني، بدعم من الأحزاب السياسية التي كانت موجودة على الرغم من حظرها رسميًّا. كما أضعفت هذه التعبئة الاجتماعية النظام الدكتاتوري، حتى محاولة اغتيال بينوشيه في عام ١٩٨٦.

كان هناك نقاش واسع حول إمكان إنهاء الدكتاتورية عبر الاستفتاء. وجادل الحزب الشيوعي في أن نهاية الدكتاتورية يجب أن تحدث عن طريق تعبئة اجتماعية واسعة دون استبعاد الكفاح المسلح. ما رأيك؟

جرى التشجيع على التعبئة الاجتماعية فعليًّا على يد الأحزاب الديمقراطية. وقد أيد الحزب الشيوعي وجبهته المسلحة إستراتيجية أشكال النضال كافة، بما في ذلك استخدام العنف. كما آمنت الأحزاب الديمقراطية بالتعبئة السلمية، حتى لو تعرضنا للقمع. كانت النقطة الفاصلة، عندما هرّب الشيوعيون الأسلحة إلى داخل البلاد، وتم اكتشافها؛ الأمر الذي أدّى إلى إجهاض محاولة اغتيال بينوشيه. وعلى إثر تلك المحاولة، ازداد القمع وأدركنا بوضوح أن علينا إلزام أنفسنا بمسار لاعنفي من أجل بناء دعم واسع النطاق.

كان نقاشًا متوترًا، وكانت الشكوك تساورنا جميعًا. أنا سلميٌّ للغاية ورجل قانون. وعلى الرغم من أني في تلك اللحظة لم أستطع الرهان على أن الأمور سوف تسير

على ما يرام بالنسبة إلينا، كنت أعتقد أن النهج اللاعنفي يتمشى ليس مع تاريخ شيلي فحسب بل أيضًا مع عقلية الشيليين، ومع خصوصيات هويتنا الوطنية.

كان هناك أيضًا تياران ضمن الأحزاب شكّلا لاحقًا الائتلاف: تيار أصَرَّ على أن حكومة بينوشيه كانت ستسقط بوصفها نتيجة مباشرة للتعبئة الاجتماعية، وتيار آخر اعتقد أن من الأجدى المشاركة في دستور بينوشيه والطعن في الاستفتاء المنصوص عليه في تلك الوثيقة وهزيمته من الداخل عن طريق الاستفتاء.

أنا كنت من التيار الثاني. بدأت إستراتيجية التعبئة الاجتماعية بالفعل بتقويض النظام، ولكننا كنا قلقين من أن الاستمرار في محاولة ثورة اجتماعية وتعبئة شعبية ستكون له نهاية مأساوية للغاية؛ لأن القوات المسلحة لديها القدرة على القمع. إن أولئك الذين دعموا منا واحدة أو أخرى من هذه الفرضيات، كانوا قد رفضوا إستراتيجية الحزب الشيوعي، ولكن مصالحه كانت تستدعي تكثيف التعبئة الاجتماعية.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

عندما كان هناك استفتاء للموافقة على دستور ١٩٨٠، استنكرنا عدم شرعية الإجراءات، من دون حرّيات ومن دون القوائم الانتخابية التي دمرتها الدكتاتورية؛ وبالتالي عدم شرعية الدستور. ومع ذلك، في عام ١٩٨٤، بدأ بعضنا يقترح ترك مناقشة شرعية الدستور والقبول به كأمر واقع. وكانت الفكرة تتمثّل في تسجيل الأحزاب بموجب قانون بينوشيه المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي لم يكن يعجبنا، والمشاركة في الاستفتاء، وهو ما لم يعجبنا كذلك، وهزيمة النظام باستخدام قواعده.

تلك كانت الإستراتيجية التي انتصرت في نهاية المطاف. والواقع، أني انتخبت رئيسًا للحزب الديمقراطي المسيحي مدافعًا عن موقف يقول بأن الحزب يجب أن يسجل بوصفه حزبًا سياسيًّا بموجب قانون الدكتاتورية. في حزبنا، كان هناك أشخاص قد عارضوا ذلك. ثم ناضلنا من أجل انتخابات حرة وسجلنا أحزابنا وجعلنا

سبعة ملايين شيلي يسجلون للتصويت. وأخيرًا، نظّمنا «حملة لا» في الاستفتاء الذي هزمنا فيه بينوشيه.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

قلتم إن التقليد التاريخي للقوات المسلحة قد ساعده؛ لأن الجيش الشيلي كان خاضعًا تاريخيًّا للسلطات المدنية. التجربة الشيلية فريدة من نوعها؛ لأن الدكتاتور لم يبقَ في أي مرحلة انتقالية أخرى بعد مغادرته مكتب الرئاسة قائدًا عامًّا للجيش لمدة ثماني سنوات. كيف تكشفت هذه العلاقة مع الجيش؟ وكيف تفاوضتم مع الجيش؟ ما هي الدروس، وما هي المشكلات؟

في أول لقاء لي مع بينوشيه، بوصفي رئيسًا منتخبًا، قلت له إنني اعتقد أنه من الأفضل لشيلي أن يتنحى من منصبه بحسبانه قائدًا عامًّا. [يبتسم ويقلّد بينوشيه]: «أنت مخطئ سيدي الرئيس، لن يدافع عنك أحدٌ أفضل مما سأفعل». كان ممسكًا جدًّا بالقوات المسلحة، ومن المرجح أن بقاءه قد منع الانتفاضات من قبل العقداء، كما حدث في فترات انتقالية أخرى.

كانت علاقتي مع بينوشيه معقدة، لكنه في النهاية خضع لإطار مؤسسي لم يكن يروق له؛ لقد احترَمه لأنه هو مَن أنشأه، مع أنه أراد تجاوز الكثير من الأمور. على سبيل المثال، في لقائي الأول معه في القصر الرئاسي، عندما أدّيت اليمين الدستورية وتسلمت مهامي رئيسًا، قال لي إنه سيكون تابعًا مباشرة لي وليس لوزير الدفاع.

لذلك، أريته الدستور وقلت له: «انظر أيها الجنرال، الدستور الذي وضعته يقول إنك تابع لوزير الدفاع؛ لذلك أنا آسف ولكن عليك التعامل معه». حاول تجنّب المرور بوسيط، لكنه اضطر لقبول ذلك، ومنذ ذلك الحين، قدّم تقاريره عبر وزير الدفاع.

النكسات

وقعت في أثناء إدارتكم بعض الحوادث غير المتوقعة، والتي هدفت إلى عرقلة العملية الانتقالية وكان لها تأثير كبير، ومنها اغتيال السناتور خايمي غوزمان؛ وهو

قائد يميني، واختطاف نجل أوغستين إدواردز، ناشر إلميركوريو؛ كبرى الصحف. كيف كنتم تتعاملون مع هذه الحوادث؟

أودّ أن أقول إنني واجهتها بوصفها جزءًا من الوضع المتوتر الذي كنا نواجهه. كنا مندفعين إلى وضع لم نكن نعرف نتيجته، وكانت هناك مخاطر كبيرة وأعمال إرهابية. حتى إننا كنا نعلم أن هناك موظفين مدنيين أو أشخاصًا تسللوا واستمروا بالعمل بالطريقة الخطأ كما يقولون. لديَّ ذكريات غامضة جدًّا عن ذلك، ولكن جرى اكتشاف اتصالات بين القصر الرئاسي ومبنى للشرطة السرية الذين تنصَّتا على هواتفنا.

عانينا الكثير من التوترات. وأذكر مرة أني التقيت بالقائد العام للقوات المسلحة في بونتا أريناس؛ إحدى المناطق الأكثر عسكرة، وقلت له إنني أريد لقاء الضباط رغبةً مني في أن أكون رئيسًا لجميع الشيليين؛ مدنيين وعسكريين. لقد وضعوا كل العقبات في طريقي، وقالوا إن من الصعب جدًّا دعوتهم معًا في اليوم التالي. فقلت لهم: «ما هذا؟ وإذا كانت هناك حرب، ألا يمكنكم سحب الضباط معًا في غضون ساعات؟». وهكذا، التقيت بالضباط وتحدثت معهم حول الفترة الانتقالية. كان لقاءً نموذجيًّا للغاية عقدناه في ماجلان، وقد ضمّ ضباطًا من جميع القوات المسلحة.

كيف كان رد فعلك على الحادثين، في عام ١٩٩١ و١٩٩٣، عندما مارست قوات الجيش ضغطًا واضحًا كان يهدف ـ على ما يبدو ـ إلى ترهيب الحكومة لوقف التحقيقات في مخالفات مالية مزعومة قام بها نجل بينوشيه؟ هل سيطر بينوشيه على القوات المسلحة؟

كان بينوشيه في القيادة، إلا أن القوات المسلحة لم تتبع له في كل شيء. فمثلًا، عند عقد ما يسمى تمرين الارتباط (enlace) في عام ١٩٩١، كانت في ذلك اليوم مناسبة تخرّج وتكريم أفضل ضباط الجيش؛ ولذا تم تنظيم حفل ومأدبة غداء في القصر الرئاسي شارك فيهما بينوشيه بصفته القائد العام للجيش. وعندما غادر بينوشيه القصر أعطوه الصحيفة اليومية La Segunda، التي نشرت تحقيقًا بشأن بعض

الشـيكات التي حرّرها ابنه في قضية تسمى pinocheques، لشراء أسلحة في أثناء فترة الحكـم العسـكري. وبعد ظُهر ذلك اليوم، انسـحب الجيش إلى ثكناتـه ثم خرج إلى الشارع بالعتاد الكامل.

بعد ظهر ذلك اليوم، حضرتُ حفل تخريج ضباط الشرطة العسكرية، وبينما كنتُ هناك أبلغتُ بتفاقم الوضع. قلت في نفسي: حسنًا، سنرى ماذا يحدث هنا. ومع ذلك مـرّ الحفل بشـكل طبيعـي، ولـم تنضم الفـروع الأخرى إلـى القوات المسـلحة. كان بينوشـيه يقصـد الضغط علـى الحكومة لوقف التحقيق في أنشـطة ابنـه. لقد ظهر في ذلـك اليوم أن نفوذه كان محدودًا على الجيش؛ لأن القوات البحرية والقوات الجوية والشرطة لم تحذُ حذوه.

ومرة أخرى، حاول بينوشيه شيئًا من هذا القبيل عندما كنت في زيارة إلى الخارج. كانـت الأسـباب يومها مماثلة، ولكن مع إضافة مسـألة التحقيقات فـي قضايا حقوق الإنسـان، التـي شـكّلت قلقًا لهـم. وأيضًا هـذه المرة، لـم يحصل بينوشـيه على دعم الفروع الأخرى.

لحسـن الحـظ، لـم تنجـح محـاولات الترهيـب مـن قبـل الجيـش؛ لأن الالتزام بالديمقراطية قد ترسّـخ في الوعي الوطني حقًّا؛ لذلك لم يكن من السـهل العودة إلى الوراء: لقد ترسخت فكرة أن شيلي قد استعادت ديمقراطيتها.

العدالة والمصالحة

بيد أن أعظم التوترات مع بينوشـيه، كانت متعلقة بمسـألة حقوق الإنسـان. عندما دعونا إلى لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في حالات اختفاء الأشـخاص في أثناء فترة الدكتاتورية، قال لي بينوشيه: «لماذا تفعلون هذا سيّدي الرئيس؟ هذا يشبه الوضع عندما يسود السلام مجدّدًا في أسرة، ويأتي شخص للمطالبة بالميراث، فينشأ خلاف عائلي». فأجبته: «سـنفعل ذلـك»، وفيما بعد، عندما صدر التقرير، حدث توتر كبير. لقد عقد اجتماع لمجلس الأمن الوطني، لكن لم يتحقق أكثر من ذلك.

كيف اتخذت قرار تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة؟ ما رد الفعل الذي توقعته من الجيش؟

تمّ تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في جرائم الدكتاتورية، وكنتُ قد دعوتُ إليها في بداية فترة ولايتي؛ أي أنها كانت في الأساس مبادرة مني. اعتقدت أنها كانت ضرورية، ولكن كان عليَّ أولًا إقناع مستشاريَّ السياسيَّيْن الرئيسيَّيْن؛ إدغاردو بونينغر وإنريكي كوريا، واللذين لم يعتقدا أنه كان قرارًا جيدًا، لكنني كنت مقتنعًا بأنه كان وسيلة لفتح الأبواب. ولكي ينفتح الجيش على حلّ، كان عليَّ أن أكون صريحًا وحكيمًا، وبالتالي فإن العبارة التي استخدمتها حول السعي إلى «العدالة قدر الإمكان»، والتي انتُقِدتُ عليها كثيرًا، عكست درجة من الحكمة؛ فلو اقتصرت على «العدالة» بمعنى محاكمة بينوشيه وجميع رجاله، لاندلعت حرب أهلية. أما «قدر الإمكان» فكان بالطبع مسارًا قابلًا للحياة لأن هناك محاكمات، ولكن ليس قطع رؤوس أو أعمال عدوانية ضد الذين كانوا لا يزالون يملكون قوة السلاح.

قال بينوشيه إنه سيكون في حالة تأهب، أي أن أيًا من رجاله يجب ألا يُمسّ، لكن تقرير اللجنة كان له تأثير هائل لأن كثيرًا من الأشخاص لم يكونوا يصدّقون روايات الانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان، وقد جاء تقرير اللجنة وكأنه بمثابة تأكيد رسمي. ثم لحقته خطوات أخرى، وحقّقنا مكاسب ملموسة في الحقيقة، والعدالة تجاوزت في تأثيرها تجارب انتقال أخرى كثيرة.

كيف تشكلت تلك اللجنة؟ هل اخترت الأعضاء بنفسك؟

دعوتُ الأشخاص الذين تمتعوا في تقديري بالاحترام ومثلوا وجهات نظر مختلفة، واحدًا تلو الآخر؛ في محاولة لضمان شرعية اللجنة التي ترأسها راؤول ريتيغ، وهو حقوقي معروف وأحد كبار قادة الحزب الراديكالي الشيلي. كنا هو وأنا قريبين شخصيًّا؛ فقد كان أحد أعضاء مجموعة الـ ٢٤. لقد برز الرجل لأنه كان يحظى باحترام كبير من اليمين، واحترام بالقدر ذاته من اليسار.

وأذكـر أنـي كنـت مهتمًّا جـدًّا بإقنـاع قائـد موقّـر للمحافظيـن الشـيليين، هو فرانسيسـكو بولنيس؛ ليشـارك في هذه اللجنة؛ لأنه كان يحظى باحترام واسع في أوسـاط اليميـن التقليدي. بل ذهبـتُ إلى منزله لأسـأله، لكنه رفـض. كان صعبًا عليَّ إيجاد أشـخاص من اليمين يقبلون بالمشـاركة في اللجنة، لكن ـ في النهاية ـ قبِـل المؤرخ جونزال الذي كان وزير التعليم في عهد بينوشـيه. كما أشـركنا أيضًا شـخصيات مـن عالم حقـوق الإنسـان، مثل خوسـيه زالاكـوت، وكانـوا جميعًا محترمين على نطاق واسع.

الإصلاح الدستوري

مـرت لحظة حاسـمة قبـل أن تصبح رئيسًـا، في عـام ١٩٨٩ ، هـي التفاوض على التعديـلات الدسـتورية مـع الدكتاتورية. رأى كثيـرون أن التغييـرات التي أحرزت لم تكـن كبيـرة بما يكفي. ما هـو تقييمكم، لو عاد بك الزمن إلـى ذلك الوقت؟ هل كنت ستصر على تغييرات أكبر حينها؟

حسـنًا، عكست تلك العبارة التي لا يحبّها كثيرون، لكني أعَدُّها واقعية جدًّا، «إلى أقصـى حدٍّ ممكن»، جهودنـا للتقدّم تدريجيًّا. كانت تلـك الإصلاحات خطوة أولى، وليس كل ما أردنا، لكنها حملت علامات واضحة على التقدّم. ونظرًا إلى أن بينوشيه في ذلك الوقت كان الدكتاتور وكان سيستمر في منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، فقد كانت لديه سلطة كبيرة جدًّا.

لقد مرت سنوات عديدة وربّما نسيتُ أشياء كثيرة، لكن أودّ أن أقول إنني لا أتمسك بأسـئلة من قبيل: هل تصرّفت بشـكل جيد؟ هل تصرّفت بشكل سـيئ؟ لا. أعتقد أننا فعلنا ما كان علينا فعله. لحسن الحظ جرى الأمر على ما يرام، ولكنه كان يمكن أيضًا أن يفشل. كان علينا أن نتخلى عن بعض الأفكار ونتبنى أخرى. على سبيل المثال، في برنامـج حكومة الائتلاف، أيّدنا إلغاء قانون العفـو، ولكن عندما وصلنا إلى الحكومة لـم نستطع القيام بذلك لأننا احتجنا إلى أغلبية عظمى، وهو ما لم نكن نملكه؛ من أجل تغيير ذلك القانون. ينبغي أن نتذكر أن بينوشـيه كان لديه حلفاء داخل مجلس الشيوخ

مـن الأعضـاء الذيـن عيّنهـم دون انتخاب (بموجب دسـتور عـام ١٩٨٠)، ونحن لم يكن لدينا ما يكفي من الأصوات في مجلس الشـيوخ لسدّ تلك الجيوب الاستبدادية. ولهذا السـبب أنشـأنا لجنة الحقيقة والمصالحة. كانت خطوة مهمة لتعزيز المصالحة في البلاد، وأساسية لتحقيقَ العدالة.

بناء تحالف

هنـاك قضية مركزية لأي انتقال ناجح هي بناء تحالف قوي. كان لديك دعم مطلق مـن الأحزاب السياسـية. إلى أي مـدى كان ذلك نتيجة وضع برنامج سياسـات متفق عليه بين تلك الأحزاب؟

أعتقد أن برنامجنا المتّفق عليه كان الخريطة الملاحية، وقد حاولنا أن نعمل في إطار هذا البرنامج. أذكر أنه كان موضوعًا استمتعت بمناقشـته مع قادة الأحزاب: «كيـف تنظـرون إلـى ما نقوم بـه فيما يتعلـق بما وعدنا بـه في البـلاد؟ كانت هناك توقّعـات كبيـرة، لكننـا حرصنا علـى عدم تقديم وعـود كبيرة يمكـن أن تؤدي إلى خيبـة أمل. كان لدينـا برنامج اقتصـادي واجتماعي طَموح في ذلـك الوقت، لكنه كان معقولًا، وكان القائمون على تنفيذه هم أنفسهم من شاركوا في تصميمه. لكن كانت هناك دائمًا طموحات لم نسـتطع تحقيقها؛ بسبب نظام سياسي يضم أعضاء فـي مجلس الشـيوخ معيّنين مِن قبل بينوشـيه الـذي أجبرنا على تقديـم تنازلات، لا سيما في القضايا السياسية.

الإدارة الاقتصادية للتنمية

قال اليمين السياسـي: إن الائتلاف واصل تطبيق النموذج الاقتصادي نفسـه الذي طبقه بينوشـيه. ولكن عند مراقبة ما أنجز في شـيلي، أي المعاهدات الدولية ومكافحة الفقـر والبنيـة التحتية والاسـتثمار والسـعي إلـى «التنمية مـع العدالة»، كمـا وصفَتها إدارتكم، ربما كان نهجك مختلفًا. كيف كانت مقاربتك الاقتصادية؟ وما مدى أهمية السياسة الاقتصادية للحفاظ على حكومتكم؟

طبّق بينوشيه سياسة ليبرالية جديدة إلى أقصى درجة. لقد حافظنا على الانفتاح الاقتصادي، بل عززناه. كانت لدينا سياسة مالية مسئولة، لكنها مختلفة جدًا عن النموذج الاقتصادي للدكتاتورية. كما شجّعنا على سياسة النمو مع العدالة، كما تقول. في حكومتي، قمنا بإصلاحات مهمة في أنظمة العمل والضرائب وغيرها، ووضعنا سياسات للحد من الفقر، ورفعنا الأجور والرواتب، وزدنا استثمارات الدولة في مجال الصحة والتعليم، وخفّضنا التضخّم الذي لم يعد مشكلة بالنسبة إلى شيلي. وخلاصة القول، فإن نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية للائتلاف التي بدأناها في إدارتي واضحة للعيان. وبلا تواضع، أعتقد أننا قمنا بعمل جيد -العمل الذي كان يجب القيام به- ولم نرتكب الكثير من الأخطاء الجسيمة. ربما قمنا ببعض الأشياء بشكل سيئ، ولكني أعتقد أنه ـ بشكل عام ـ كانت لدينا إدارة جيدة، والدليل هو استمرارنا في الحكومة. إذا أدّى أحدٌ عملًا سيئًا في الحكومة، فعلى الأرجح ستأتي المعارضة وتفوز في المرة القادمة؛ والائتلاف بقيَ ٢٠ سنة في الحكم، أي أربع حكومات.

بناء تحالف

في الحالة الشيلية، يمارس الناس قدرًا كبيرًا من ضبط النفس في تقديم مطالبهم الاجتماعية؛ لزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، مثلًا. كيف استجبتم لتلك المطالب (ووجهتموها)؟

أعتقد أن نجاح إدارتي، وإدارات المرحلة الانتقالية بشكل عام، لا يرجع فقط إلى السياسات التي اتّبعتها السلطات، بل أيضًا إلى الدعم الكبير من المجتمع الوطني. لم أشعر فط أننا كنا محاصرين، أو أن المعارضة كانت أكبر منا. وفي الوقت ذاته، اهتممنا بمعاملة المعارضة معاملة جيدة. وبعبارة أخرى، كان من المهم التوصل إلى تفاهم مع المعارضة وأخذها بعين الاعتبار كي لا يشعروا بالتهميش، وأن نشرح لهم ماذا كنا نفعل لكي يفهموا؛ وذلك ساعدني على كسب التأييد للسياسات التي بدأناها. والواقع، عندما بدأنا أولى جولات دولية، دعَونا رجال أعمال وقادة نقابيين ونوابًا

من المعارضة والحكومة؛ بحيث يشكّلون فريقًا. وذلك أنتجَ أيضًا لقاءات؛ كونهم يجتمعون ليلًا لتناول الطعام ويصبحون أصدقاء أفضل؛ ولذلك كانت تلك وسيلة لبناء صداقة مدنية.

التعبئة الاجتماعية

ما الدور الذي لعبته المرأة في الفترة الانتقالية، وفي إدارتك؟

كان نضال المرأة من أجل الديمقراطية في غاية الأهمية، وكانت المرأة في منتهى الشجاعة. وقد وُجدت منظمات مثل نساء من أجل الحياة ونساء من أجل المختفين حشدنَ الجهود بلا كلل للبحث عن ذويهنَّ وتقديم تقارير انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بالحرية والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّمت النساء في المجتمعات المحلية سعيًا إلى أشكال من التضامن لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فانتشرت المطابخ المجتمعية لإطعام العاطلين عن العمل. وفي الوقت ذاته، كانت النساء ترفعن قضايا تهمّهن، كالعنف الأسري وعدم المساواة في مكان العمل وفي التشريع المدني. وخلال إدارتي، على الرغم من انخفاض مستوى تمثيل المرأة في السياسة، تم تأسيس الخدمة الوطنية للمرأة، وكانت لمديرها رتبة وزير. ومن هناك، تم تعزيز التغييرات في التشريعات المدنية والجنائية ومعالجة مشكلة العنف الأسري. وقد أنشئت المؤسسة؛ بحيث يمكن للمرء في الإدارات اللاحقة تحديث تشريعات الأسرة بشكل ملحوظ وإحراز تقدم في القضاء على الفروق بين الجنسين.

الدعم الدولي

شيلي حالة مثيرة للاهتمام للغاية ومهمة لتحليل الدور الدولي في فترة انتقالية. هل يمكن أن تتحدث عن ذلك؟

كان لـدى شـيلي دعـم دولـي كبير، وكان مهمًّا جـدًّا لنا. والواقع، أننـا بدأنا الإدارة بوجـود رؤسـاء من أمريـكا اللاتينيـة وأوروبا وشـخصيات مهمة أيضًا مـن الولايات المتحدة. لقد اقترحنا دمج شيلي في المجتمع الدولي بما يتجاوز الانفتاح الاقتصادي؛ لأننـا كنا، سياسـيًّا، معزولين جدًّا في أثنـاء فترة الدكتاتوريـة. وكان هناك تضامن كبير معنا، وقد شكّل ذلك دعمًا كبيرًا لحكومة بدأت في وضع صعب.

إلى أي مدى أخذت بعين الاعتبار فترات انتقالية سابقة لمعرفة كيفية تحقيق الانتقال في شـيلي؟ على سـبيل المثال، فإنّ البرازيل شـهدت انتقالا بطيئا بدأ من الأعلى على يـد الجيش. وفـي الأرجنتين، فقدَ الجيـش مصداقيته؛ وبالتالي كانت إزاحته أسـهل، ولكـن زاد التضخـم وضعف الاقتصـاد وأرغم الرئيس راؤول ألفونسـين؛ أول رئيس ديمقراطـي، على الاسـتقالة. هل كانت تجـارب دول أمريكا اللاتينيـة الأخرى مهمة لتحليلك؟

لأن شـيلي كانت آخر دولة تعود إلى الديمقراطية في هذه المنطقة، اسـتطعنا أن نتعلـم من تجارب الآخريـن. أظهرت حالـة الأرجنتين مع ألفونسـين، التي انتهت بشكل سيئ، الصعوبات التي قد نواجهها. جاءت الديمقراطية بعديد من التوقعات، وكان مـن الضـروري امتلاك سـيطرة كبيرة لضمـان عدم خروج الأمـور عن نطاق السـيطرة. وبالإضافـة إلـى ذلك، كنا مهتمين، بشـكل خاص، بتقويـة العلاقات مع حكومات أمريكا اللاتينية، لا سـيما مع الأرجنتين. فقد حققنا مع الرئيس كارلوس منعم تقدّمًا في حل جميع مشكلات الحدود عمليًّا، ووقّعنا أيضًا أول اتفاق للتجارة الحرة مع المكسيك.

كان أحـد القرارات التـي اتخذناها، وخاصة بالنظر إلى حالة الأرجنتين، هو إجراء إصلاحـات اجتماعيـة، لكننا قمنا بذلك بالسـعي إلـى اتفاقيات مع النقابـات لتوجيه المطالـب الاجتماعية، وأيضًا بمسـاعدة العمال وأصحاب الأعمـال في التوصل إلى اتفاقات. ونحن مدينون كثيرًا، في هذا الصدد، لقادة النقابات، مثل مانويل بوستوس، الذي فهم تعقيد عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

المبادئ الأساسية

كيف احتفظت بتركيزك وتوازنك وأنت تواجه تحديات معقدة وصعبة كثيرة، ومع وجود كثير من الأشخاص والجماعات ذوي الآراء المختلفة؟

هذا سؤال جيد. أنا شخص ألزمُ نفسي بأمور أومن بها، والتي لأجلها سأقع في ورطة، ولكن أملك شيئًا من آلية الزنبرك التي تقول لي: «احترس، توخَّ الحذر، لا تسمح لنفسك بأن تقودك دوافعك وحماستك فقط». وهذا يعني، أنني طوال حياتي السياسية عملت دائمًا بشكل جيد داخل فِرق، وبنيت علاقات إنسانية جيدة، مثلًا علاقتي مع إدغاردو بونينغر، وهو أكاديمي كان رئيس جامعة شيلي، ولم ينخرط في السياسة، لكنه، بعد الانقلاب، انضم إلى الحزب الديمقراطي المسيحي، وقد عملنا معا بشكل جيد.

ومِن الأمور التي ساعدتني أيضًا، حسب اعتقادي، هي قدرتي على النوم جيدًا واتخاذ مسافة من الأشياء. لقد حاولت أيضًا الاحتفاظ بوقت للقراءة والعيش حياة طبيعية، وكنت أفضّل قيادة سيارتي الخاصة. أذكر ذات مرة، حينما كنت رئيسًا، وبينما كنت أقود سيارتي وحراسي الشخصيين في السيارة خلفي، أوقفتنا الشرطة العسكرية بشكل مفاجئ لتفتح الطريق لبينوشيه. كانت ترافقه مفرزة أمنية أكبر بكثير من مرافقتي!

العمليات الانتقالية المعاصرة

ما النصيحة العامة التي تقدمها لزعيم سياسي من العالم العربي، أو من أي مكان آخر، يريد مساعدة بلاده على الانتقال من حكومة استبدادية إلى ديمقراطية؟

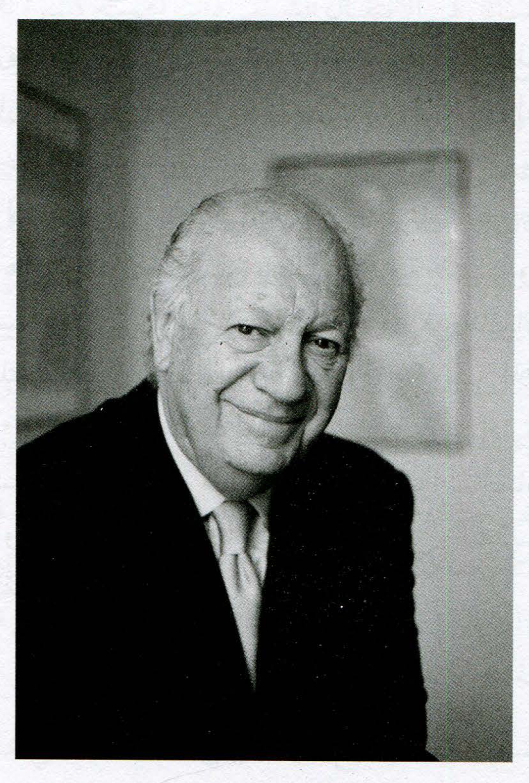
لا أجرؤ على ارتجال ردّ على الفور. من الصعب الحصول على فكرة واضحة عمّا ينبغي للمرء القيام به في بلاده، ناهيك عن تقديم المشورة للآخرين في بلدان بعيدة. لكن ربما، بعد فترات من الانقسام الكبير، ثمة توصية عامة هي التركيز على البحث

عمّـا يوحّد أكثـر مما يفرّق. بهـذه الطريقة تمكّنا مـن التوصل إلى اتفـاق. كثيرون منا كانوا على طرَفي نقيض، كالوزير بيطار (الذي شـارك في إدارة أليندي واعتقل ونُفِيَ) والسياسـيين الذين عارضوا أليندي. لكننا توصّلنا إلى اتفاق بشـأن الدفاع عن الأشياء الأساسـية: النضـال من أجـل الحريـة والكرامة الفرديـة. كما توصلنا إلـى إجماع مع العديد من أنصار بينوشـيه. كان السـعي إلى وحدة وطنية ليس سهلًا؛ بعد سنوات ظل خلالهـا ما يفرّقنا أكثر وضوحًـا بكثير ممّا قد يوحّدنا. وبهـذا المعنى، حققت إدارات الائتـلاف، بدءًا بإدارتي، درجة من التقـارب بين الحكومة والمعارضة، وبين مختلف القطاعات السياسية، أكبر ممّا حدث في العقود السابقة.

وأحـد الجوانب الأخرى التي يجب التأكيـد عليها، هو ألا نبدأ من الصفر. فمن الأفضل إجراء تغييرات على أسـاس ما هو موجـود بالفعل. كانت تلك هي الفكرة عندمـا اقترحنـا هزيمة بينوشـيه مِن خلال دسـتوره، بدلًا من البدء بالقول: «سـنغير الدسـتور». كنـا نغيّـر قواعد اللعبـة من الداخـل، وكنـا واقعيين جدًّا بشـأن تحديد سياسـتنا. كان لدينـا حلميـن عظيمين؛ حلم إعادة بنـاء الديمقراطيـة وحلم تحقيق وحدة الشيليين، ولكن أفعالنا كانت واقعية. وبهذا المعنى، أعتقد أننا فعلنا ما يجب فعلـه. ومن المثير للاهتمام، علـى الرغم من أننا قلنا: «العدالـة قدر الإمكان»، فإن عـددًا قليـلًا من الفتـرات الانتقالية كان فيها مـن العدالة بقدر مـا كان لدينا على مرّ السـنين في شـيلي: ما هي التغيـرات المحتملة علـى مرّ الزمـن؟ لا يمكن فعل كل شيء مرة واحدة.

السيرة الذاتية لريكاردو لاغوس؛ رئيس شيلي

٢٠٠٠-٢٠٠٦



كان ريكاردو لاغوس قياديًّا في اتحاد الطلبة في كلية الحقوق في جامعة شيلي في الستينيات. وقد طوّر لاغوس؛ المتدرب أيضًا في الاقتصاد، حياته المهنية في الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية، ودخل معترك السياسة لأول مرة في الحزب الراديكالي ثم في الحزب الاشتراكي. رشّحهُ أليندي للعمل سفيرًا في الاتحاد السوفيتي، وهو منصب لم يتقلده بسبب انقلاب ١٩٧٣. وفي سنوات ما بعد الانقلاب، أصبح لاغوس، الذي عاش أولًا في الولايات المتحدة ثم عاد إلى شيلي للعمل في الأمم المتحدة، شخصية معارضة محترمة ومعروفة بتحليلها الدقيق. وأصبح يُعْرَفُ بوصفه ممثلًا اشتراكيًّا في حركة الوفاق الوطني التعددية، واعتقل لفترة وجيزة بعد محاولة اغتيال بينوشيه في عام ١٩٨٦. كما اكتسب مكانة بسبب استعداده

لتحدي بينوشيه مباشرة، وخاصة في ظهوره التلفزيوني الذي لا يُنسى، متحدّثا عن الاستياء من القمع المديد في البلاد.

أخذ لاغوس زمام المبادرة في تأسيس حزب الديمقراطية، الذي ساعد على بناء التعاون بين اليسار المعتدل والحزب المسيحي الديمقراطي، ولعب دورًا مهمًّا في «التحالف من أجل لا» الذي هزم بينوشيه في استفتاء ١٩٨٨، وفي الائتلاف من أجل الديمقراطية لاحقًا. رفض لاغوس أن يترشح للرئاسة في عام ١٩٨٩، معتبرًا أن الائتلاف كان هشًّا جدًّا للمخاطرة بدائرة انتخابية مقسمة وأن البلاد لم تكن جاهزة لمرشح يساري بعد، وترشّح لمجلس الشيوخ في تلك السنة وخسر. عمل لاغوس وزيرًا للتعليم ثم للأشغال العامة في أول حكومتين للائتلاف، وانتخب رئيسًا في عام ٢٠٠٠ وبقيَ في منصبه لغاية ٢٠٠٦. طورت إدارته البنية التحتية في شيلي وحققت إصلاحات دستورية مهمة حدّت من الميزات المناهضة للديمقراطية لدستور ١٩٨٠، وشكل لجنة معنية بالسجن السياسي والتعذيب كان لها دور في تعزيز العدالة الانتقالية.

مقابلة مع الرئيس ريكاردو لاغوس بناء الثقة بين المعارضة

هناك أربع مسائل في الانتقال الشيلي ذات أهمية كبيرة لعمليات الانتقال المعاصرة: الأولى، تلاقي القوى الاجتماعية والسياسية التي جعلت من الممكن إنهاء الدكتاتورية وبناء التحالف الأطول أمدًا بين الديمقراطيات الغربية؛ والثانية، التفاوض لإقناع الجيش بالعودة إلى ثكناته والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ والثالثة، عملية الإصلاح الدستوري الجزئية والتدريجية؛ والرابعة، السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية مع المساواة، والتي أدّت إلى ارتفاع معدلات النمو والحدّ من الفقر. في هذا السياق، كيف تمكنت القوى شديدة الاستقطاب والمتعادية التي كانت معارِضة لنظام بينوشيه من العمل معًا، والتعاون وهزيمة وإزاحة الجنرال بينوشيه؟

أولًا، يجب توضيح كيف تمكّنت القوى السياسية والاجتماعية في نهاية المطاف، في بلد يسوده الاستقطاب كما كانت شيلي في عام ١٩٧٣، مِن إحراز تفاهم واسع. إن تمزّق الديمقراطية الشيلية، جعل الشيليين يفهمون أن القضايا التي فرّقتنا في الماضي أصبحت أقل أهمية مع استمرار الدكتاتورية.

يمكن أن أوضح ذلك بالرجوع إلى تجربتي الشخصية. في عام ١٩٧٥، عندما كنتُ أُلقي محاضرة في تشابل هيل، شمال كارولينا، في الولايات المتحدة، زارنا الرئيس الديمقراطي المسيحي السابق إدواردو فراي مونتالفا. في ذلك اليوم، قلت للأستاذ فيديريكو جيل: «غدًا سأكون مريضًا، لن أستطيع إعطاء المحاضرة». لم أشعر وكأنني أتحدث مع فراي مونتالفا. كان ذلك بعد عام ونصف من الانقلاب، في عام ١٩٧٥.

وعندما عدت إلى شيلي في نيسان/ إبريل عام ١٩٧٨، كانت الأمور تتغير، وكان موقفي إزاء الحزب المسيحي الديمقراطي والرئيس السابق فراي مونتالفا يتطور أيضًا. وكان أول نشاط لي الاجتماع مع إنزو فالتو، وهو باحث اجتماعي رائع وعضو في الحزب الاشتراكي، والذهاب إلى اعتصام عيد العمال في ١ أيار/ مايو. كان مِن المفترض أن فالتو يعرف مكان الاعتصام، ولكن عندما خرجنا صادفنا مجموعة من

الرجال ليس لديَّ أدنى شك في أنهم شرطة بينوشيه، لم نرَ أي شخص يعتصم في الشوارع. وفي تلك الليلة شاهدنا على شاشات التلفزيون أن الاحتجاجات جرت في مكان آخر. حتى فالتو، الذي كان مطّلعًا بشكل جيّد جدًّا، لم يكن يعرف أين كان الاحتجاج، فلو وُجِد كثير من الناس، فإن بينوشيه سيتوقّع ذلك ويبادر إلى قمعه. وفي حالة العجز هذه، أدركنا أنه سيكون من الأفضل اللقاء مع الحزب المسيحي الديمقراطي لمناقشة ما يمكننا القيام به للمضي قدمًا.

دَعنا نوضّح الأمر. لكي ينجح حوار، كالذي جرت محاولته في عام ١٩٧٣ بين الحزب الديمقراطي المسيحي وأليندي، كان من المهم توضيح عواقب الفشل وليس فقط مزايا النجاح. دخل الحزب الديمقراطي المسيحي في حوار مع أليندي ظنًّا منهم أنهم بعد ستة أشهر، إذا كان هناك انقلاب عسكري، فسيعودون إلى السلطة. لقد شرعنا في الحوار معتقدين بأنه إذا فشلنا، فستكون هناك دكتاتورية لفترة طويلة، مع كل ما يترتّب على ذلك مِن عواقب. ولذلك، فإنّ كل ما تم القيام به لم يكن كافيًا للتوصل إلى اتفاق. هذا هو تصوّري لكيفية تكشّف الأمور في عام ١٩٧٣، والذي ساعد أولئك الذين كانوا يضغطون من أجل انقلاب عسكري.

لم يبدأ الحزب المسيحي الديمقراطي مراجعة نهجه إلا بعد أن أدرك أن الدكتاتورية ستستمر لفترة طويلة، أي أن النظام كانت لديه «أهداف وليس لديه أطر زمنية ثابتة»، كما قال بينوشيه، ولن يكون لديهم أي فضاء للحركة.

عندما عدتُ إلى شيلي في عام ١٩٧٨، دعاني توماس رييس، عضو سابق في مجلس الشيوخ وكان شخصية رئيسة في الحزب الديمقراطي المسيحي والمسئول عن التنسيق مع اليسار؛ لتناول العشاء بعد وقت قصير من وصولي، ثم صرنا نلتقي بانتظام.

في عام ١٩٨١، كتبت مقالة بعنوان ثمن الأرثوذكسية (El Precio de la Ort-doxia)، حلّلت فيها تكلفة أزمة ١٩٢٩ على شيلي. في دراسة تلك الأزمة، قدّمتُ في الواقع انتقادات مباشرة لطريقة تعامل حكومة بينوشيه مع أزمة ١٩٨١-١٩٨٢. وما أدهشني، هو أني تلقيتُ اتصالًا من الرئيس السابق فراي يهنئني على المقالة؛ حيث

اتفقنا على اللقاء للحديث في وقت ما بعد عمليته الجراحية المقبلة. كانت قد مرت ست سنوات منذ أن رفضت رؤيته، وللأسف لم نلتقِ قط لأنه مات. ولطالما شعرت بالندم لأني لم أذهب لرؤيته في تشابل هيل.

تجربة المنفى

هذا يبيّن كم سنة استغرق خلق الثقة الشخصية والتقارب السياسي. ما هي العوامل الأخرى المهمة لتوضيح كيف بنيتم التعاون بعد فترة من الاستقطاب؟

ثمة عامل آخر دعمَ تشكيل ائتلافنا، هو أن عديدًا من الاشتراكيين الذين ذهبوا إلى المنفى أدركوا وراء الستار الحديدي أن النظام هناك لم يكن الديمقراطية التي كنا نتخيلها. ففي ألمانيا الشرقية، مَن كانوا في المناصب العليا فقط كان لديهم الحق في الدخول والخروج من البلاد. وكان على البقيّة، بمن في ذلك الشيليون المنفيون، طلب إذن، كان يُمنح أو يُحجب من قِبل الزعيم السياسي، وهو الأمر الذي لم نكن معتادين عليه في شيلي.

بالنسبة إلى من كانوا في شيلي في ذلك الوقت، كما قال لي الاقتصادي الشيلي أنيبال بينتو ذات مرة، كان هناك مجال لموقفين سياسيين فقط: المعتدل، الذي دعا إلى احترام حق المثول أمام المحكمة [الحق في الإفراج عن المحتجزين بشكل غير قانوني، وعدم التعرض للسجن الطويل من دون تهمة رسمية]؛ والمتطرِّف، الذي طالب بانتخابات حرة. عندما تكون في ظل دكتاتورية، ستكون سعيدًا إذا كان هناك مثول أمام المحكمة؛ ولهذا السبب أقول دائمًا إن «الديمقراطية مثل الهواء الذي تتنفسه، وأنت تشعر بالسعادة لوجود الديمقراطية». حسنًا، عندما ولدنا تنفّسنا هواءً نقيًّا في شيلي. كذلك الديمقراطية: عندما تمتلكها، تعدها أمرًا مفروغًا منه. لذلك، فقد تسبّبت فترة بينوشيه في إعلاء شأن الديمقراطية من قبل عديد من الاشتراكيين، إما لأنهم كانوا في المنفى وإما لأنهم كانوا يعيشون في شيلي في ظل القمع.

أثارت هذه الظروف أيضًا مناقشة حول «الاشتراكية القائمة فعلًا» بتعبيراتها

المختلفة. في ١٩٧٨-١٩٧٩، بدأ نقاش داخلي حول عملية التجديد الاشتراكي. وفي عام ١٩٨٠، عقدت سلسلة غير مسبوقة من الاجتماعات. وطوال مدة ثمانية أو عشرة أشهر، كنا نلتقي من الثالثة بعد الظهر حتى التاسعة ليلًا، وقد اجتمعنا للمرة الأولى في مقر الجماعة الدينية Schoenstatt؛ للمشاركة في مناقشات حول تجديد الاشتراكية. كان هناك ١٠ أو ١٢ منا، مع الأحزاب في ذلك الوقت، من الحزب الاشتراكي/ ألميدا، الحزب الاشتراكي الجديد، اليسار المسيحي، الفصائل المختلفة لحركة العمل الموحدة الشعبية، إلخ. وسُجلت المحاضر التفصيلية من قبل جيرمان كوريا [عضو في الحزب الاشتراكي فصيل ألميدا حينها، الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للحزب الاشتراكي ووزير النقل في أثناء إدارة آيلوين ووزير الداخلية في أثناء إدارة فراي رويز تاجل]، وتمّ توزيعها في الجلسة التالية، ثم صادقنا عليها. لقد وضعنا معًا وثيقة حول التقارب الاشتراكي، كما بدأنا نسمّيه، في منتصف ١٩٨٠.

في تلك الجلسات السرية، كان ممتعًا أحيانًا، على سبيل المثال، مناقشة ما سوف نفعله مع المصارف إذا تمكّنا مِن الوصول إلى السلطة، وفيما إذا كنا سنعمد إلى تأميمها أم نقبل بوجود المصارف الخاصة. كنا ندخل في مهاترات بين بعضنا حول مثل هذه القضايا.

الخلافات داخل المعارضة

هل يمكنك شرح الخلافات التي بقيت بين القطاعات الاشتراكية، وكان لا بد من التغلب عليها من أجل بناء تحالف أوسع؟

عندما عدت إلى شيلي في أيار/ مايو ١٩٧٨ كنت أعمل لدى الأمم المتحدة. ولأن السياسة كانت محظورة وسرية، لم أكن أنتهك أيًّا من قواعد الأمم المتحدة بالعمل في السياسة المحلية، فلا يمكن لأحد أن يعرف أنني كنت أعمل في السياسة بعد انتهاء يوم عملي. وهكذا، أصبحتُ مشاركًا في مرحلة الانقسام الاشتراكي. كان هناك اشتراكيو ألتاميرانو واشتراكيو ألميدا، حسب رئيسهم، وكلاهما كان يعيش في

الخارج. تم إصلاح الحزب الاشتراكي ألتاميرانو بسرعة وبقيَ الاشتراكي ألميدا في وحدة مع الحزب الشيوعي. وعندما حصل الانقسام كنت مشاركًا في مجموعة اشتراكيين في VECTOR، وهو مركز فكري أنشأناه لكي يكون لدينا مكان للتفكير في اليسار؛ لأنه كان هناك أيضًا مركز يديره أليخاندرو فوكسلي [خبير اقتصادي شغل لاحقًا منصب وزير المالية ١٩٩٠-١٩٩٤ في ظل حكم آيلوين] يدعى CIEPLAN، والذي كان مرتبطًا بالحزب الديمقراطي المسيحي. كان لدينا مكتب صغير، يديره إنزو فالتو وإدواردو ترابوكو وإدواردو أورتيز ورودريغو ألفاياي وهيرالدو مونيوز [وهم مثقفون اشتراكيون بارزون]. ذات يوم، جاء جيرمان كوريا ليبلغنا أن مؤتمرًا اشتراكيًّا سيعقد، ويستشيرنا حول وجهات نظرنا. أبلغناه بالوضع مُفترضين أن المعلومات ذهبت حيث كان من المفترض أن تذهب، لكن ما جرى أنه بعد ثلاثة أشهر عاد كوريا ليقول لنا إن المؤتمر أسفر عن انقسام في الحزب. لذلك، طلبت منه أن يشرح ماذا تضمّن الانقسام، وسألت: كيف سنقارع بينوشيه إذا كنا منقسمين؟ سألني: هل أقبل تعليمات ألميدا؟ وأجبت أنني لن أقبلهم طالما هم منقسمون، وقد شاركتني مجموعتي في VECTOR وجهة النظر هذه.

وعندما سافرت إلى المكسيك بعد بضعة أشهر بسبب عملي مع الأمم المتحدة، كان أول شيء عليَّ القيام به هو الاتصال بهورتنسيا بوسي، أرملة أليندي، التي دعتني لتناول الغداء في منزلها مع مجموعة كبيرة من الشيليين. وبعد أن عرّفتني عليهم طالبةً أن أقدم تقريرًا عن الأحداث الأخيرة، توجّهت إليَّ بسؤال عن رأيي في الانقسام الاشتراكي. شرحت لها ما أخبرني به ممثلو الحزب الاشتراكي ألميدا، وأشرت إلى أننا في VECTOR رفضنا قبول الانقسام ولن نقف مع أي فصيل. أجابتني بأنني، مثل السويسريين، «محايد». لم أكن قد فكّرت في ذلك الشأن بتلك المصطلحات، قلت فقط إننا لا يمكن أن ننقسم. ومنذ ذلك الحين أطلق علينا [نحن الذين لم نعترف بقادة الفصائل المنقسمة] «السويسريون».

ولفترة طويلة، بقينا نحن «السويسريين» مجرد جماعة واحدة من جماعات كثيرة آلَ إليها الاشتراكيون بعد انقساماتهم المتكررة. وفي وقت لاحق، شكلت لجنة سياسية من أجل الوحدة، وافقت على إعادة بناء حزب اشتراكي واحد ذي ستة فصائل: نونيز

(renovados)، ألميدا، أتباع راؤول أمبيرو، أتباع هيئة تنسيق الأقسام الإقليمية، فصيل آخـر، ونحن (السويسـريون). شـاركت في اللجنـة، وجرى الاتفاق على إنشـاء لجنة مركزيـة، يعيـن فيها كل فصيل عشـرة أعضاء. أبلغت مجموعة السويسـريين بأن لدينا مشـكلة: كنا سبعة أشـخاص فقط. وفي النهاية، كان ستة منا في اللجنة المركزية. قال إنـزو فالتو، الذي كان زعيمنا الفكري، إنـه إذا كانت هناك لجنة مركزية، فهذا يعني أن «تلك الهيئة سـتكون لديها سلطة، واحترام لسلفي الثائر، لن أقبل منصبًا في السلطة». وهكذا، كان هناك ستة منا نيابة عن السويسريين في لجنة مركزية مكونة من ٣٦ عضوًا؛ ستة لكل فصيل.

فـي عـام ١٩٨٢-١٩٨٣، بـدأت تتكشـف عمليتان: التقـارب الاشـتراكي (دمج جناحين من حركة العمل الموحدة الشـعبية واليسـار المسـيحي)، ومبادرات الحزب الديمقراطي المسـيحي بقيادة غابرييـل فالديس بعد وفاة فـراي مونتالفا. بدأ فالديس الاتصال بشـرائح اليمين، مثل هوجو زبيدا وأرماندو خاراميللو، لويس بوسي أولًا ثم إنريكي سيلفا، من الحزب الراديكالي، ثم دعا الاشتراكيين.

بناء تحالف

سعى عديد من الجماعات السياسية الأخرى إلى إنهاء الدكتاتورية. كيف جمعتَ الشرائح كافة ووحدّتها حول برنامج مشترك؟

في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٣، جرى تشكيل التحالف الديمقراطي في سيركولو الإسبانية بخطاب لغابرييل فالديس. [كان التحالف الديمقراطي يهدف إلى تمثيل جميـع الأحزاب والمسـتقلين الذين عارضوا بينوشـيه ورفضوا الكفاح المسـلح، وقد شـكّله في البداية الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الراديكالي وبعض الاشـتراكيين وحركـة العمل الموحدة الشـعبية واليسـار المسـيحي وشـخصيات مـن اليميـن]. عيّنت لجنتنا السياسـية لوحـدة الاشـتراكيين ممثلين فـي التحالف الديمقراطي من فصيل ألميدا (خوليو ستوردو وأكين سوتو) وفصيل نونيز (هيرنان فودانوفيك)، وقد أثارت هذه التعيينات خلافًا في فصيل ألميدا. رفض الذين كانوا

خارج شيلي التحالف الديمقراطي؛ إذ رأوا أنه مجموعة كانت مستعدة للتفاوض مع بينوشيه، بينما كانوا يعتقدون أن الطريق الصحيح هو الحفاظ على النضال والتفاهم مع الحزب الشيوعي. كما أنه لم تتم دعوة الحزب الشيوعي للانضمام إلى التحالف الديمقراطيَ لأنه دعم استخدام العنف. وأخيرًا، قرر فصيل ألميدا عدم المشاركة، ولكن خوليو ستوردو وأكين سوتو شكّلا تلك المجموعة وقرّرا البقاء وكانا جزءًا من اللجنة السياسية من أجل الوحدة، بينما بقيَ آخرون خارج تلك اللجنة.

اتخذ التحالف الديمقراطي أول قراراته في تلك الأيام؛ إذ حدد رئاسة متجددة تتغير كل شهر. في البداية كان غابرييل فالديس في الرئاسة في تشرين الأول/ أكتوبر، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر جاء دور الراديكاليين، مع إنريكي سيلفا، وفي كانون الأول/ ديسمبر كان دور الاشتراكيين. سأل أكين سوتو وخوليو ستوردو، اللذان جاءا من فصيل ألميدا: هل أنت مستعد لتكون ممثل الاشتراكيين لرئاسة التحالف؟ قلت لهما: لا؛ لأن مشاركتي كانت سرية منذ كنت أعمل مع الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، زارني ممثلان اشتراكيان يمثلان قطاع رنوفادو، هما خوليو ستوردو وهرنان فودانوفيك، ليكرّرا بأنني يجب أن أرأس التحالف. لذلك اتخذت قرارًا صعبًا للغاية، وأخبرت أسرتي بأنني سأستقيل من وظيفتي في الأمم المتحدة، حيث أصبحتُ في كانون الأول/ ديسمبر رئيس التحالف.

يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ (وهو تاريخ رمزي؛ لأنه كان تاريخ انتخاب سلفادور أليندي وجميع الرؤساء الشيليين السابقين)، علمت البلاد بتوحيد الاشتراكيين في لجنة مركزية مكونة من ٣٦ عضوًا. كان الاهتمام الكبير من الحزب الاشتراكي «الجديد» مفاجأة كبيرة بالنسبة إليَّ. أجريتُ العديد من المقابلات في الصحف والمجلات، وبدأتُ أرى أن السياسة المبتكرة يمكن أن تنجم عن العمل الجماعي؛ بسبب الأفكار التي جرى التعبير عنها من خلالي ونوقشت في اجتماعات سابقة. لقد أصبح واضحًا أن الحزب الاشتراكي كان يتغير، وكان هناك أيضًا تأثير الأحزاب الاشتراكية المتوسطية. وكان فيليبي غونزاليس يحكم منذ عام ١٩٨٢، وكان ميتران قد فاز في فرنسا.

الدعم الدولي

وفّرت الفترة الطويلة التي سبقت نهاية الدكتاتورية الوقت لإعادة التفكير بما حدث في شيلي في أثناء المنفى والتعلم من التجارب الأخرى. كيف يرى الديمقراطيون الاجتماعيون الأوروبيون الائتلاف الجديد، وإستراتيجيته التي دعمها أيضًا الحزب الديمقراطي المسيحي؟

أذكر أنه عند تنصيب ميتران رئيسًا لفرنسا في أيار/ مايو ١٩٨١، دخل البانثيون وأرملة أليندي على يمينه. وفي هذا المقام، أود أن أؤكد على تأثير أليندي والانقلاب ضده في عالم اليسار الأوروبي. فإذا تحدثت مع أولاف بالمه [السويد] أو جيرارد شرودر [ألمانيا] أو توني بلير [المملكة المتحدة]، فسيقولون لك إنهم دخلوا السياسة بدافع تجربة أليندي. جميع الأوروبيين عندما تلتقيهم سيقولون لك إنهم سوف ينزلون إلى الشوارع للاحتجاج من أجل شيلي. وأذكر أيضًا، عندما كنت في شانتيلي وبوردو في اجتماعين مع التقارب الاشتراكي في الخارج، كان الشيليون في المنفى يستمعون إلينا باحترام كبير لأننا كنا نعيش في شيلي. يصادف المرء هناك أشخاصًا عاشوا في السويد وميلان وباريس، ويلاحظ تأثير البيئة المحيطة بهم، رجال ونساء عصر النهضة الذين جاءوا مباشرة من إيطاليا، وأولئك الذين جاءوا من السويد بعقلية إسكندنافية - شيء لا يصدق. لا أحد كتب كيف أثرت تجربة المنفى في الثقافة السياسية. حدثت العملية التي توصّلت فيها القوى الديمقراطية في شيلي إلى تفاهم على خلفية الأفكار المتغيرة الناشئة من مصادر مختلفة.

كما أذكر زيارتي لتنصيب الرئيس الأرجنتيني ألفونسين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. كنت هناك بصفتي رئيس التحالف الديمقراطي؛ لأن الاشتراكيين، كما أوضحت، كانوا يرأسونه في ذلك الشهر. كان معي فالديس وسيلفا سيما وأرماندو خاراميللو، وقد عقدنا لقاءات مع فيليبي غونزاليس، رئيس الحكومة الإسبانية، وبيير موروا، رئيس وزراء فرنسا، وبيتينو كراكسي، رئيس مجلس وزراء إيطاليا، وطرحنا عليهم برنامجنا الرائع: حكومة مؤقتة، خروج بينوشيه، جمعية تأسيسية، دستورًا جديدًا،

وإجراء انتخابات. شرحنا ذلك لفيليبي غونزاليس، وقال لنا: «هذا ليس برنامجًا. بهذه الخطة، سوف تبقون لفترة طويلة في الأوساط الأكاديمية. كيف يمكنكم أن تقولوا: حكومة مؤقتة؟ وهل سيرحل بينوشيه؟ وكيف يمكنكم تعيين حكومة مؤقتة؟ لنفترض أنكم نجحتم وقدّم بينوشيه استقالته؛ وتُركتم من دون خطاب. قبل أن تستطيعوا فعل أي شيء من هذا، عليكم أن تُخرجوا أنفسكم من قاع البئر». كان لهذا الاجتماع حقًّا أثر كبير؛ كان مساعدًا جدًّا ومفيدًا جدًّا.

اجتمعنا بعد ذلك مع بيير موروا، الذي قال لنا: «أستقبلكم بوصفكم رفاقًا؛ رفاقًا في النضال، لكني لا أستطيع أن أفعل أكثر من ذلك لكم لأن العلاقات هي مِن حكومة لحكومة: مصالح فرنسا ومصالح شيلي، إلخ. لديكم دعمي الكامل بحسني رفيقًا، ولكنْ بوصفي رئيسًا للوزراء يمكنني فعل القليل جدًّا». وعندما لم يعد رئيسًا للوزراء، اتصل موروا وقال لي: «الآن يمكنكم الاعتماد عليَّ. عندما أذهب إلى شيلي سأعمل معكم». وفعل ذلك قبل وفي أثناء الاستفتاء الذي هزم بينوشيه. كنا نتعلم من السياسة.

وصلنا إلى الاجتماع مع كراكسي. ألقينا كلمتنا وقال: إن «هذا سهل جدًّا. أولًا نحن في حاجة إلى وسيلة تواصل، ثم، بما أننا في الأرجنتين، سنطلب غدًا من ألفونسين أن يقدم لنا مكانًا في جبال الأنديز على الجانب الأرجنتيني. وأنا سأموّل بناء هوائي كبير ومن هناك سنبثّ في شيلي». وفي اليوم التالي ذهب كراكسي للتحدث مع ألفونسين، الذي حاول أن يشرح له أنه من الصعب جدًّا عليه وضع هوائي؛ لأنه كان في طريقه لإنهاء القتال مع بينوشيه؛ وذلك يبيّن لك العقليات الثلاث المختلفة جدًّا لهؤلاء القادة السياسيين الثلاثة.

كان ألفونسين مهمًّا جدًّا بالنسبة إلينا. طلبنا منه أن يتوسّط مع الكوبيين لضمان أن أصدقاءهم في شيلي [الحزب الشيوعي] لن يقدموا على أي فعلٍ مجنون؛ لأنهم لو أرادوا تفجير قنابل فذلك سيؤدّي لإبادتنا. لقد فعل ذلك؛ حيث لعب دورًا مفيدًا وراء الكواليس ليشرح للقيادة الكوبية ماهيّة إستراتيجيتنا لهزيمة بينوشيه.

وفي الختام، جرى نقاش بين الذين تحدثوا منا عن التعبئة الاجتماعية والاحتجاج

وأنصــار «أشــكال النضــال كافة»، بما فــي ذلك العنف. وفي هذا الســياق دخلنا سـنة ١٩٨٦، التي كنا نظنها ستكون سنة حاسمة.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

كان التحالـف الديمقراطـي خطـوة مهمـة إلـى الأمـام، ولكـن بينوشـيه ونظامـه الدكتاتـوري كانا لا يـزالان قويّين جدًّا. كيف كنت تخطط لإنهـاء الدكتاتورية؟ وماذا كان دور منظمات المجتمع المدني؟

كنـا نظن أن علينـا أن نحاول إخراج بينوشـيه في عام ١٩٨٦، وإلا سـيكون علينا مواجهتـه في الاسـتفتاء المقرر إجراؤه في عام ١٩٨٨، كما دعا دسـتور بينوشـيه في عام ١٩٨٠. وكان الاستفتاء سيجرى ليقرر فيما إذا كان بينوشيه سيستمر في الحكم. في مسودة الدستور ١٩٨٠، كان بينوشيه قد خطط للبقاء في السلطة ١٦ سنة أخرى، لكـن وزيـر داخليته، سـيرجيو فرنانديـز، قال لـه: «ألا تعتقد أن ١٦ عامًـا فترة طويلة جـدًّا؟ لمـاذا لا نجـري اسـتفتاء في منتصـف الطريق في أثنـاء تلك الفتـرة؟ وعندها يمكن أن تسـتمر لمدة ثماني سـنوات أخرى. سـوف تكون أنت مرشـح الاستفتاء»، ومَن الذي سيسـمي المرشـح؟ المجلس العسـكري المؤلف من أربعـة قادة أركان. وافق بينوشـيه، وبالتالي جرى الاتفاق على أن المجلس العسكري في ثماني سنوات سيسمي بينوشيه مرشحًا.

سـاعد آيلوين في إنشـاء مجموعة دراسات دسـتورية أو مجموعة الـ ٢٤، في عام ١٩٧٨؛ حيث كان مانويل سـانهويزا رئيسًـا للبلاد. ووضعت تلك المجموعة دستورًا بديـلًا في أثناء الفترة التي كان فيها بينوشـيه يتحدث عن وضع دسـتور جديد، والذي فرضه في اسـتفتاء في تشـرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠. وفي عام ١٩٨٤، كان لي نقاش عـام مع آيلويـن؛ حيث حضرنا ندوة نظمها معهد شـيلي للدراسـات الإنسـانية، وهو مؤسسـة للحزب المسـيحي الديمقراطـي مدعومة من مؤسسـة كونراد أدينـاور. قال آيلوين: إنه كان علينا قبول دسـتور بينوشـيه من أجل تغييره لاحقا، مضيفًا أن الدستور

غير شـرعي وأنه سيظل يقول ذلك حتى نهاية حياته؛ لأن منشأه غير شرعي، وبأنه قَبِل حقيقـة وجـود آخرين ممّن جادلوا بشـرعية هذا الدسـتور. وأردف أيضًا: أن بينوشـيه لا يسـتطيع إرغامه على القول إن الدسـتور شـرعي، وفي المقابل من حق بينوشـيه أن يصف الدسـتور بالشـرعية. كان الفرق بينه وبين بينوشـيه، أن الأخير كان يملك القوة العسكرية. لم يشأ آيلوين مناقشة مسألة ما إذا كان الدستور شرعيًّا أم لا؛ لأنه زعم أننا لن نسـتطيع التوصل إلى تفاهم فيما بيننا في هذه المناقشة. قال، إنه يفهم أن كاربينيرو عندمـا حرّر مخالفة بتجاوز السـرعة كان يذعن لأمر مؤسَّسـي يبدأ بدسـتور بينوشـيه وينتهي بالحق في إصدار مخالفة لتجاوزه السرعة المقررة. كان دستور بينوشيه حقيقة قائمـة، ومفروضـة، فإذا كان هذا هـو الوضع بحكم الأمر الواقـع، يمكننا إذن محاولة تغيير هذا الدستور، دون أن يؤدي ذلك إلى منحه الشرعية.

كنت على خلاف كبير معه حول ذلك. ولكنه أصر قائلًا إنه يقبل دسـتور بينوشـيه، على الرغم من معارضته له باعتباره غير شـرعي، وإنه ملتزم تمامًا به لأنه النظام الذي ينبع من استخدام القوة؛ إنه حقيقة موجودة.

التعبئة الاجتماعية

كانـت هناك عدة محـاولات لوضع نهايـة للدكتاتورية عبر التعبئـة الاجتماعية والعمل السياسي. فيما يتعلق بالتعبئة الاجتماعية، حدثت الاحتجاجات الأولى في شيلي في أيار/ مايو ١٩٨٣، وكانت من تنظيم اتحاد عمال النحاس والزعيم النقابي الصاعد رودولفو سيغيل. كنا نجتمع في مكتب محاماة في مبنى كارلوس الخامس في وسـط مدينة سـانتياغو؛ حيث كانـت مكاتب الحزب المسـيحي الديمقراطي. قلنـا لعمـال النحاس إنّ بإمكانهم الدخول في إضراب، ولكننا كنا نعتقد أن لا أحد سيُضرِب في شيلي. لقد أصبحنا، نحن قيادة التحالف الديمقراطي، مع قادة عمال مناجـم النحاس، مقتنعين بأنـه من الأفضل تنظيم احتجاج أكثـر اعتدالًا. وقد جاء فـي الدعـوة إلى الاحتجاج، أنه في اليوم المحدد ينبغي ألا يتم إرسـال الأولاد إلى المدرسة، ولا أن يتناول العمال الغداء في العمل. عليك العمل، ولكن ببطء. وهذه الفكرة، قمنا باستيرادها من الأرجنتين، ومؤدّاها هو الذهاب إلى العمل والمباشرة

بـه، لكـن مِن دون بـذل الكثير من الجهـد. كانوا يدعـون ذلك فـي الأرجنتين بأنه «عمـل وفق القواعـد». كان يمكن أن تذهب إلى صرف شـيك في المصرف، مثلًا شيك مسـحوب على حساب مؤسسة كبيرة تعرف أن لديها أموالًا، وكانوا يقولون لـك: «سـأرى إذا ما كانت هنـاك أموال»، ثم يقولـون لك إن لديهم شـكوكًا حول التوقيع. سـيصرفون لك الشيك بعد ١٥ دقيقة، وسـيفعلون ذلك مع الجميع. كان أمرًا جنونيًا.

لذلـك، اقترح أحدهم أن بإمكاننا الطرق على القدور والأواني في الليل. لقد فعل النـاس ذلـك مِن قبل في حي الطبقة العليا ذي الميول السياسـية اليمينية بسـبب نقص في السـلع في ظل الحكومة الشـعبية الموحدة. في ذلك اليوم، ١١ أيار/ مايو ١٩٨٣ السـاعة ٨ مسـاء، كان هناك ضجيج يصم الآذان صادر عن القدور والأواني من مبانٍ سـكنية في قطاعات الطبقة الوسـطى، مثل مقاطعة لا رينا.كانـت مفاجأة كبيرة، وكان لديَّ إحساس بأن شيئًا ما قد حدث في شيلي. لقد أنزل بينوشيه الدبابات إلى الشوارع وقـام باعتقال القـادة الذين دعوا إلى الاحتجـاج. وفي احتجاج لاحـق، كان غابرييل فالديـس قد طبع بعض الملصقـات لحمل الناس على الخروج، وقـد تم العثور على الملصقات وقاموا باعتقاله مع آخرين.

وفي عام ١٩٨٥، تقاعد الكاردينال المحترم راؤول سيلفا هنريكيز، وعَيَّنَ الفاتيكان الكاردينال فريسنو خلفًا له، والذي لاحظ أن هناك مناخ استقطاب شديد بين الحكومة والمعارضـة؛ الأمـر الذي دفعه إلـى الدعوة لوفاق وطني كبيـر. تضمن الاتفاق جلب ممثليـن إلى يمين ويسـار التحالف الديمقراطـي. تمّت دعوة لويس ميـرا للانضمام، والذي جاء من اليســار المسيحي وكان مشـاركًا في الحركة الشعبية الديمقراطية، كما دُعـي ممثلـون عـن اليمين مثل فرنانـدو لنيز، الذي خـدم في حكومة بينوشـيه. كانت الحركة الشعبية الديمقراطية التجمع السياسي للحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ألميدا وجماعات أخرى، أنصار «أشكال النضال كافة».

كان الوفـاق الوطنـي بمثابة محاولة لإيجاد حل سياسـي واسـع يتجـاوز التحالف الديمقراطـي. وكان هـذا أمـرًا مهمًّا؛ إذ إنها المـرة الأولى التي جرى فيهـا تحليلٌ لما يجب تغييره في دستور بينوشيه، وهذا ما كان يعني ضمنًا قبول ذلك الدستور.

لقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورًا حاسمًا - الكنائس بشكل عام، والكنيسة الكاثوليكية بشكل خاص. كنا نلتقي في أماكن عبادتهم؛ إذ إنّ الكنيسة كانت تشكّل حماية لنا. وكانت المرأة مهمة جدًّا؛ لأنها كانت، تحت شعار «المساواة بين الجنسين»، تطالب أيضًا بالمساواة في النضال ضد الدكتاتورية. ثم جاءت فكرة أن «الحرية لها وجه إنساني»، والتي كانت صحيحة للغاية وشكّلت عنصرًا مهمًّا. ومن دون شك، فإن الحركات الاجتماعية لعبت دورًا مهمًّا.

في عام ١٩٨٦، أسّس قادةٌ نقابيون ونقابات مهنية، كنقابة المعلمين ونقابة الأطباء، (جمعية الكياسة)، التي كانت مهمة للغاية. وعندما انضم إليها الأطباء كان الأمر جادًّا، وانضم سائقو الشاحنات أيضًا. نظّم التجمع الدكتور خوان لويس غونزاليس؛ رئيس نقابة الأطباء، وعضو في الحزب الديمقراطي المسيحي؛ وقد شارك الجميع فيها.

نكسات

التحالف الديمقراطي أيضًا تصوّر خطة لإنهاء الدكتاتورية في عام ١٩٨٦، الذي سمي العام الحاسم. ماذا حدث بعد ذلك؟

كان ذلك العام [١٩٨٦] حاسمًا في الواقع، ولكن ليس بالطريقة التي كنا نظنها. لقد اتضح أنه أكثر حسمًا بكثير؛ لأن اكتشاف الأسلحة المهربة في كاريزال أظهر أن «أشكال النضال كافة» [أي استخدام العنف] كانت لا تزال تتّبع لإسقاط بينوشيه؛ الأمر الذي كان له تأثير شديد. وكانت هذه العملية مموّلة جيدًا: شركة صيد مع قاربين، وشركة تعدين لاستغلال منجم مهجور. كان مصدر هذه الأسلحة من أعالي البحار، وقد عملت الشركتان بشكل قانوني، مع مديرين. باعوا السمك، ومن وقت لآخر كان يعثر على أسلحة معهم. قيل إن هذه المعلومات جاءت من بيرو. وما هو معروف أن كاريزال تم اكتشافها، وأن الأسلحة كانت تأتي إلى البلاد في عملية واسعة النطاق.

وعندما اكتشفت الأسلحة، قررت جبهة رودريغيز على الأرجح تسريع خطتها «ب»، التي كان مؤدّاها محاولة اغتيال بينوشيه. لقد حاولوا ذلك يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ولكن ذلك فشل أيضًا، على الرغم من نجاحهم في قتل عديد من حراسه. كانت العملية منظمة تنظيمًا جيدًا للغاية، ولكن فشلها، بالإضافة إلى قضية كاريزال، يعنيان أن ١٩٨٦ انتهى مِن كونه عامًا حاسمًا، ولكن ليس في صالح المعارضة. لقد تمّ اعتقالي مع آخرين، من بينهم جيرمان كوريا، عضو في القطاع الاشتراكي كان أبقى على تحالف مع الحزب الشيوعي. سألته إذا ما كان يعرف بمحاولة الاغتيال، فقال إنه لم يكن لديه أي فكرة. فقلت له عندها إن شركاءه لم يكونوا منصفين معه لأنهم لم يخبروه بذلك. أدركت أنه كان غاضبًا جدًّا. توفيَ عديد من الشيليين في الأيام التي تلت ٧ أيلول/ سبتمبر على أيدي الشرطة السرية لبينوشيه.

في التحالف الديمقراطي، أنشأنا لجنة سياسية خاصة شارك فيها الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الراديكالي، مع فالديس وسيلفا سيما، جنبًا إلى جنب مع الحزب الاشتراكي. كنا نجتمع مع الحركة الشعبية الديمقراطية في مكان خصّصناه لمناقشة عمليات محددة، مثل كيفية تنظيم الاحتجاج المقبل من دون أعمال عنف يمكن أن تكون ذريعة للقمع، وكيفية تجنّب وجود أشخاص يخفون وجوههم، وكيفية ضمان عدم حرق الإطارات وقطع الطرق أو أعمال شغب أخرى من هذا القبيل.

كيف نظّمت الأحزاب لاستفتاء عام ١٩٨٨، الذي كان سيقرّر بقاء بينوشيه في السلطة لولاية أخرى من عدمه؟

كان علينا التسجيل لدى السلطات الانتخابية لنظهر في القوائم الانتخابية لاستفتاء ١٩٨٨ على ولاية بينوشيه التالية. كان مهمًّا جدًّا قرار المحكمة الدستورية بضرورة إنشاء سجل جديد للناخبين بدل الذي أتلف بعد الانقلاب العسكري؛ مما أبرز ضرورة تسجيل الناخبين لغرض الاستفتاء. ثم جاء إنشاء لجنة الانتخابات الحرة ولجنة اليسار للانتخابات الحرة؛ لأننا في اليسار الديمقراطي لم نشارك في لجنة الانتخابات الحرة. كان علينا ترسيخ وجودنا وتعزيز تحالف الجماعات السياسية لدعم الاستفتاء.

بناء تحالف

تم إلغاء المادة ٨،[1] ولكن بعد الاستفتاء؛ لذلك لم نتمكن من خوض الانتخابات باسم الحزب الاشتراكي. قمنا بتسجيل حزب الديمقراطية. وفي النهاية، أصبح حزب الديمقراطية، في الواقع، الحزب الاشتراكي الجديد، والذي ضمّ مجموعة تخلّت عن الحزب الراديكالي ومجموعة أخرى من الليبراليين من اليمين الجمهوري، بالإضافة إلى بعض المستقلين؛ لأن ألميدا لم يكن مسجلًا حتى ذلك التاريخ.

في تلك اللحظة، اعتمدت الحركة الشعبية الديمقراطية، التي شكّلها فصيل ألميدا في الحزب الاشتراكي بالإضافة إلى جماعات يسارية أخرى، شعار «التسجيل خيانة». لم يعد التحالف الديمقراطي موجودًا، أو كان يحتضر، ليحلّ محلّه الائتلاف. أخذت الحركة الشعبية الديمقراطية في تلك المرحلة تتغير، وكان يطلق عليها اليسار المتحد، وذلك في محاولة لإبقاء الحزب الاشتراكي ألميدا مع الحزب الشيوعي وحركة اليسار الثوري. أتذكر بعد أن ذهبت مع أرتورو فالنزويلا، وهو عالم سياسي أمريكي، إلى مقاطعة رينكا في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٧ إلى سوق في الشارع، لنقول لهم إنهم يجب أن يسجلوا الناس للتصويت، جاءت خلفنا مجموعة صغيرة من الحزب الشيوعي تهتف: «التسجيل خيانة». فالتفتُّ إلى أولئك الذين كنت أعرفهم وقلت لهم إننا نفعل ما في وسعنا، طالبًا منهم عدم استفزازنا والوقوف على الرصيف إذا أرادوا. كان اقتراحهم بأن نلتقي بعد الظهر بزملائهم لمناقشة مسألة التسجيل. التقينا في الكنيسة، وألقى الزميل الشيوعي كلمة يشرح فيها لماذا كان التسجيل في نظرهم خيانة. عندما وصل الحديث إليَّ، سألتهم إذا ما كانوا يعرفون كيف يبدو مسار بينوشيه للبقاء في السلطة. في الماضي، تمكّن مِن البقاء في السلطة بفضل القوة، ولكن الآن عليه الفوز في الاستفتاء. إذا كان لدينا مراقبو انتخابات، يمكننا هزيمة بينوشيه، ما دام شعبنا يسجل للتصويت.

(١) نصت المادة ٨ من دستور بينوشيه لسنة ١٩٨٠ على أن الأفراد يمكن أن يكونوا مسئولين جنائيًا عن أفكارهم: «الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تروج ضد العائلة أو تؤيد العنف أو تروج مفاهيم شمولية غير دستورية»، وبالتالي أعطت الحكومة أساسًا للقمع، متجاوزة السلطة القضائية.

ماذا كانت حساباتنا؟ ثمانية ملايين شيلي بمقدورهم التصويت. يجب ألا يحصل بينوشيه على أكثر من ٤٠ في المائة، وجميع أنصاره سيسجلون. في الواقع، أول من سجّل كان أوغستو بينوشيه. لذلك، كان لديهم ٣,٢ مليون صوت، ٤٠ في المائة من أصل ثمانية ملايين. كان علينا لإحراز الفوز أن نسجّل سبعة ملايين شخص على الأقل في شيلي. أذكر حين أعلن ريكاردو نونيز «اليوم تمّ تسجيل الشخص رقم ٧٠٠٠٠٠٠؛ إننا في طريقنا لهزيمة بينوشيه». كان هذا هو المنطق العددي، ولكن لو كانت هناك مقاطعة ولم يسجل أنصارنا، لكنا خسرنا.

وهكذا، حصل الآتي: سجّل حزب الديمقراطية بحسبانه حزبًا، ونقلت الحكومة كلودوميرو ألميدا من شيلي شيكو إلى سانتياغو، متّهمة إياه بموجب المادة ٨ من دستور بينوشيه. زرته في سجن كابوتشين، حيث قال لي: «لدينا أخبار جيدة، نحن ذاهبون إلى تسجيل الحركة الشعبية الديمقراطية في الانتخابات». قلت له: إن علينا الآن تشكيل حزب سياسي؛ علينا إنشاء حزب الديمقراطية، فإذا لم يكن لدينا حزب، فمَن يضمن عدالة إجراء الانتخابات وفرز الأصوات؟ الحزب الديمقراطي المسيحي فقط؟ ستقوم الأحزاب بتعيين مراقبين للانتخابات وأنا لا أريد أن يكون الديمقراطيون المسيحيون هم وحدهم من يراقب الانتخابات. أريد أن أفرز الأصوات أيضًا. لم أتمكن من إقناع ألميدا بالمشاركة في حزب الديمقراطية. فقط حزب الديمقراطية، بالنسبة إلى اليسار، بالإضافة إلى الحزب الإنساني، كان لديهم مراقبون لفرز الأصوات. بعد أن خسر بينوشيه الاستفتاء، وهو ما اقتضى من الحكومة إجراء انتخابات في عام ١٩٨٩، شكّل ألميدا وهذا القطاع من اليسار حزب اليسار الاشتراكي الأقصى لترشيح مرشحين في الانتخابات.

أتذكر ذلك جيدًا، عندما كان آيلوين يترشح للرئاسة اكتشفنا أن المرشح الرئاسي نفسه فقط يمكن أن يسمي المرشحين والمراقبين؛ لذلك كنا نتوسّل آيلوين لتفويض هذه السلطة والمسئولية لأشخاص من حزبنا. وفي النهاية، تمكّنا من الحصول عليها لأننا استطعنا تسمية مندوبي المرشحين لمجلس الشيوخ والممثلين.

أنا أروي هذه الأحداث حتى أوضح لكم أن تحقيق هذا الائتلاف كان نتيجة تراكم تدريجي للقوى على مدى فترة طويلة من الزمن، وليس نتيجة قرار واحد.

بناء الثقة بين أحزاب المعارضة

كان على حركة المعارضة التغلب على انعدام الثقة والسياسة الداخلية المنقسمة من أجل العمل معًا. ما هي اللحظات والقرارات المحورية التي وضعت المعارضة على الطريق إلى هزيمة بينوشيه في نهاية المطاف؟

كان أول قرار للحزب الاشتراكي التعاون مع الحزب الديمقراطي المسيحي، الذي اعتقد الكثير منا أنه طرق أبواب الثكنات للحث على انقلاب عسكري في عام ١٩٧٣. أنا نفسي لا أقول إن هذا ما حدث، ولكن عديدًا من أعضاء تحالف الوحدة الشعبية اعتقدوا أن الحزب الديمقراطي المسيحي كان يؤيد انقلابًا عسكريًّا وساعد على حدوثه. وهذا كان عقبة أمام التعاون فيما بيننا. كان علينا أن نتغلب على انعدام الثقة العميق لتحقيق أهدافنا الديمقراطية، وفعلنا ذلك.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

تمثّلت المسألة الثانية فيما إذا كنا سنشارك في الاستفتاء، وبالتالي نقبل دستور بينوشيه، على الأقل في هذا الصدد، ونتحمل المخاطر كافة المرتبطة بتزوير محتمل. تمّ اتخاذ هذا القرار في أواخر ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧، بعد أن فشلت محاولات أخرى لإنهاء النظام العسكري ورأى الناس أن الاستفتاء كان قاب قوسين أو أدنى.

وفي شباط/ فبراير ١٩٨٧، عندما عاد كلودوميرو ألميدا [وهو عضو قيادي في الحزب الاشتراكي] إلى شيلي، ذهبت لرؤيته في شيلي شيكو؛ وهي بلدة نائية في باتاغونيا، مع بيدرو دوران؛ صهري، لنقول له إن من الضروري تسجيل الحزب الاشتراكي لخوض الانتخابات. وصلنا بلماسيدا عند منتصف الليل. ومرت الحافلة التي كنا نستقلها إلى مركز للشرطة حيث قام أفراد المركز بإنزالنا؛ وحتى تتمكن عناصر الشرطة في تلك المراكز استجوابك وتفتيشك. لم نكن نعرف هل سيعيدوننا إلى سانتياغو، فلم تكن هناك حرية تنقل.

كان قرار التسجيل في قوائم الناخبين والسجل الانتخابي لبينوشيه قرارًا عظيمًا، فمَـن كان يمكن أن يتصور أن بينوشـيه سـيذهب إلى الأبد لأنه خسـر الاسـتفتاء؟ أدركت أن علينا، لتسهيل الأمور، أن نشرك ألميدا؛ لأنه لو جاء إلى شيلي سرًّا، فما عساه يفعل؟ سـوف يذهب إلى المحاكم لتجنب طرده. وبذلـك قبل فعليًّا الإطار المؤسسـي للدكتاتوريـة، وكان يعتقـد أنهم في ذلك الإطار المؤسسـي لن يقتلوه، لكـن ما حصل في الحقيقة أنهم قاموا بأسـره ثم إرسـاله ١٤٠٠ كيلومتر بعيدًا عن سـانتياغو، بينما كانوا يفكرون ماذا سيفعلون معه. كان هو الرئيس المعلن للحزب الاشـتراكي، ولكن الاشـتراكيين كانوا محظورين في دسـتور بينوشـيه؛ لذلك كان علـى الحكومـة أن تقـرر ماذا سـتفعل معـه؛ والحال فإن أسـهل شـيء يمكن فعله هو إرسـاله إلى منفى داخلـي. كان بإمكانك أن تذهب وتتحدث معه، إذ سُـمح له بالتحرك في حدود تلك البلدة الصغيرة، لكنه لم يكن يستطيع مغادرة المكان. كان التسـجيل للانتخابات والحصول على دعم فصيل ألميدا مهميْن، لكنني لم أحصل على هذا الالتزام في أثناء تلك الزيارة. قال لي: «أنا في حاجة إلى مزيد من الوقت لاتخاذ هذا القرار في الحزب».

بناء تحالف

كان القـرار الثالـث، نتيجة القرار السـابق، تأسـيس حـزب الديمقراطيـة. في عام ١٩٨٧، فـاز باتريسـيو آيلويـن بالانتخابـات التمهيديـة التـي أجريـت فـي الحـزب الديمقراطـي المسـيحي، وقدم التزامين أساسـيين. أولًا، التزم بوجـود ائتلاف صغير مِـن دون الاشـتراكيين، وهو مـا كان مطلبًا لأدولفوِ زالديفار [وهـو قيادي في الحزب الديمقراطـي المسـيحي] الـذي قـال إنـه لـن يؤيـد آيلويـن إلا بشـرط عـدم إشـراك الاشتراكيين. ثانيًا، التزم آيلوين بتسجيل الحزب الديمقراطي المسيحي. عندما رأيت هذين الشرطين تحدثت مع آيلوين وقلت له: «إذا شكلت ائتلافًا صغيرًا، فسوف تكون أدولفو سـواريز وسأكون فيليبي غونزاليس». قلتها بهذه الطريقة لأن غابرييل فالديس قال لي مرة، ونحن نغادر اجتماعا: «أنا لن أكون أدولفو سـواريز؛ وبالتالي يمكنك أن تكـون فيليبـي غونزاليس. دعونـا ندخل الحكومة معًـا؛ لأن هناك العديـد من التدابير

الصعبة التي ستعتمد» [في ذلك الوقت، كان غونزاليس رئيس إسبانيا وسواريز، أول رئيس إسباني يتولى حكومة الفرصة بعد وفاة فرانكو، وقد استقال في العام ١٩٨١. وانتخب البرلمان الإسباني ليوبولدو كالفو سويلو ليكون رئيس وزراء لغاية انتخابات ١٩٨٢، عندما فاز حزب غونزاليس PSOE بأغلبية كبيرة].

ولذلك، على الرغم من أنني لم أعبّر عن اعتراضي على الائتلاف الصغير لآيلوين، فقد قمتُ بسؤاله عن تسجيل حزبه. لكنني قلت له إنني لم أكن أقبل ذلك؛ إذ لا يمكن تسجيل الحزب الاشتراكي لأن دستور بينوشيه حظره. وعندما قال آيلوين إنه سيسجّل حزبه، ذهبت للتحدث مع إنريكي سيلفا من الحزب الراديكالي لأسأله ماذا سيفعل. قال لي: «إذا سجّل الحزب المسيحي الديمقراطي، فسأسجِّل أيضًا». لذلك، دعوت إلى تضامن الشيليين ذوي التفكير الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي. وفي تلك اللحظة، اقترحت أن نشكّل حزبًا جامعًا، هو حزب الديمقراطية؛ لتمثيل الجميع. وهكذا، فقد عقدتُ العزم على تسجيل حزب الديمقراطية. وفي مقابلة في الصحيفة اليومية إلميركوريو في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، قلت إن حزبًا كبيرًا يجب أن يشكّل، هو حزب الديمقراطية الذي سيضمّنا جميعًا. طرحت هذه الفكرة لأننا كنا على وشك تسجيل الحزب. أخبَرني آيلوين، أنه من أجل الفوز في الانتخابات الرئاسية يجب أن يقول إن الحزب الديمقراطي المسيحي كان مسجّلًا، وأضاف أنه ينبغي عليَّ الاطمئنان إلى أنه لن يفعل ذلك حتى تلغى المادة ٨؛ وبالتالي يمكن أن نسجّل نحن أيضًا، وإذا لم يتم إلغاء تلك المادة يمكننا تشكيل حزب واحد.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

كانت شيلي الحالة الوحيدة لمرحلة انتقالية بقيَ فيها الدكتاتور السابق لمدة ثماني سنوات أخرى قائدًا عامًّا للجيش، وهي عقبة رئيسة أمام التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وإعادة الجيش إلى الثكنات. ما هي الدروس التي أخذتموها من تجربتكم في التعامل مع القوات المسلحة؟

يجب أن تستند السياسة فيما يتعلق بالجيش إلى مبادئ واضحة:

١ ـ الجيش والقوات المسلحة مؤسسات دائمة للجمهورية؛ وبالتالي ستحصل على الدعم الكامل من السلطات المدنية المنتخبة؛ بوصفها مؤسسات الجمهورية.

٢ ـ السلطة المدنية هي التي تحدّد زمان وكيفية استخدام قوة الجيش الذي يحتكر استخدام القوة.

٣ ـ وفي المقابل، تمنح السلطة المدنية الجيش حق احتكار استخدام القوة، وتضمن تلبية احتياجاته الفنية والمالية من أجل تمكينه من القيام بعمله في الدفاع عن البلاد من التهديدات الخارجية.

٤ ـ إنهاء جميع المنافع أو المزايا الأخرى التي يكون الجيش قد حصل عليها في أثناء حكمه المطلق. وتعود ملكية مؤسسات الجمهورية إلى البلد كله، وتُلغي أي مزايا خاصة أعطاها الدكتاتور للجيش.

٥ ـ والأهم من ذلك، أن القوات العسكرية المسلحة لا يمكنها المشاركة في الحياة السياسية. إذا كنت شخصًا يريد المشاركة في السياسة، فاخلع الزي العسكري والبس لباس المدنيين، وعندها يمكنك الظهور أمام كاميرات التلفزيون والنقاش، من دون أسلحة، لمعرفة من المُحق.

هذه هي المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها منذ البداية. أعلمُ أنه من السهل قول هذا الآن، ولكن إيصال هذه الرسالة إلى اللجان المركزية لأحزابنا في ذلك الوقت كان صعبًا. لم يكن الأمر سهلًا عندما أراد كثير من الناس معاقبة بعض ضباط الجيش لتورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان.

عندما تولّى بينوشيه منصب القائد العام للجيش في عام ١٩٩٠، كان معروفًا أن ذلك سيكون لمدة محددة. سابقًا، كان بينوشيه يعطي الأوامر لأنه هو من عيّن القادة الآخرين للقوات البحرية والجوية. وعندما أصبحتُ رئيسًا، كان بينوشيه قد عاد من لندن؛ حيث تم القبض عليه، وكان يحاكم في شيلي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أحد الأيام، بعد أسابيع قليلة من تنصيبي رئيسًا، ذهب القادة الأربعة لتناول الغداء في مطعم في سانتياغو إظهارًا للوحدة والتضامن مع بينوشيه، على مرأى من الجميع. كنت غاضبًا، لكنني بوصفي رئيسًا لم تكن لديَّ بعدُ صلاحية

عزلهم. وأول سؤال طرحته كان عمَّن هو صاحب العزيمة، وكان جوابهم أنه قائد الشرطة الوطنية؛ والذي قمتُ بدعوته وأكد لي ذلك. قلت له، ثم كرّرت ذلك على كل واحد من القادة على حدة: «هل سبق لك أن رأيت جميع قادة القوات المسلحة يدخلون البيت الأبيض؟ أوَ القادة الثلاثة يذهبون لرؤية رئيس الوزراء في النرويج أو هولندا أو أي بلد ديمقراطي آخر، من تلقاء أنفسهم؟ بهذا الاجتماع على الغداء، ألحقتم الضرر بمكانة شيلي في العالم. أنا لن أقبل مثل هذا العرض مرة أخرى، وفي المرة القادمة سأصدر نداءً من شرفة القصر الرئاسي لتجريدكم جميعًا من مناصبكم، وسنرى من هو صاحب الأمر في شيلي». و«سوف أغتنم هذه الفرصة لأقول لك شيئًا واحدًا: في اليوم الذي تقرر فيه دعوة مجلس الأمن القومي إلى اجتماع من تلقاء نفسك، سيكون عليك البحث عن مكان للقاء؛ لأنني بوصفي رئيسًا للجمهورية لن أحضر؛ وبالتالي فلن تجتمعوا في القصر الرئاسي. أنا لن أحضر». وبمثل هذه الأحاديث المتبادلة، توصّلنا تدريجيًّا إلى تفاهم. قررت لاحقًا أن أطلب استقالة أحد القادة بسبب سجلّه في حقوق الإنسان. لم يعترض عليَّ، على الرغم من أنني لم أكن أملك السلطة الدستورية لعزله. لم يقل لي: «لا يمكنك أن تطلب استقالتي». تغيّر الوضع، ولكن ذلك حدث بمرور الزمن. وفي النهاية، صوّتت المعارضة اليمينية في عام ٢٠٠٥ على إلغاء النص الدستوري التي ينص على أن الرئيس لا يستطيع عزل قادة القوات المسلحة في أثناء ولايتهم ومدتها أربع سنوات. ولكن الجميع يعرف أن هذا النص، من الناحية العملية، كان شيئًا من الماضي.

العدالة والمصالحة

كيف يمكن تفسير أن شيلي حققت أكبر تقدم في مجال العدالة الانتقالية على الرغم من بقاء الدكتاتور السابق؛ القائد العام للجيش، لمدة ثماني سنوات؟

من المهم أن تعرف كيف يمكن تطبيق العدالة في مرحلة انتقالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حقوق الإنسان قد انتهكت. كيف تشرح للجيش أن البحث عن الحقيقة والعدالة ليس انتقامًا، وفي الوقت ذاته تقول للمواطنين: «نحن لن ننكر ذلك حتى لا

نضطر لعيشه مرة أخرى؟». عليك أن تخبر الجيش بأننا لا نريد الانتقام، بل ضمان أننا لن نعاني ذلك مرة أخرى. دعونا لا ننكر أن ذلك حدث. تقدمت هذه العملية [البحث عن العدالة والمصالحة]، التي أدّت بنا إلى استفتاء كانت نتيجته أخيرًا إصلاح دستور بينوشيه، ولو ببطء أحيانًا، لكن العملية واصلت التقدم بخطى ثابتة.

قام فراي بمبادرة ناجحة، طاولة للحوار (١٩٩٩-٢٠٠١). احتوت الطاولة أربعة جوانب: لديك الجنرالات، وهم ممثلون بالسلطة الأعلى للجيش، وعلى الجانب الآخر محامو حقوق الإنسان، ثم الكنيسة والمؤسسات المعنوية الأخرى في البلاد، وأخيرًا مجموعة من الأشخاص مثّلوا الطيف السياسي في شيلي. يمكن أن تجد أشخاصًا من الوسط واليمين واليسار الذين لم يأتِ ترشيحهم لتلك الطاولة من قبل الأحزاب، وإنما من قبل رئيس الجمهورية، وحول تلك الطاولة بدأ الحوار. انطلق الحوار بلفتة رمزية؛ إذ اقترب جنرال في الجيش من النائب العام باميلا بيريرا، الذي كان والده قد اختفى، وعرض عليه المصافحة. لم يمدّ بيريرا يده، بل قال له: «عمومًا، سأصافحك عندما ينتهي الحوار»، وبعبارة أخرى، عندما تختتم جلسة الحوار هذه بشيء ملموس، وليس قبل ذلك. وفي النهاية، تصافحا.

تابعت طاولة الحوار أعمالها، وانتهت خلال إدارتي. وبما أن ضباط الجيش أخذوا مقعدًا حول هذه الطاولة؛ فهذا يعني أنهم تحملوا بعض المسئولية. لقد استغرق الأمر وقتًا لتحقيق ذلك. وكانت النساء يذهبن هناك مع صور ذويهن المختفين.

ذات مرة سألني مويسيس نعيم، وهو محلل سياسي أمريكي لاتيني مشهور: «ما هو أصعب قرار في إدارتك؟». كان أصعب قرار إعداد تقرير عن السجن السياسي والتعذيب؛ لأن ذلك يعني عودة إلى الوراء وفتح صندوق باندورا لانتهاكات حقوق الإنسان، ١٣ عامًا بعد فوزنا، و١١ عامًا بعد أن أنشأ آيلوين لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية التي حققت في الوفيات وحالات الاختفاء ذات الصلة بالسياسة وأصدرت «تقرير ريتيغ» في عام ١٩٩١، والذي كان بعد ذلك نموذجًا لمانديلا. ولكن مَن كانوا في السجن ظلوا يقولون إنه لا أحد اعترف بما عانوه، وإنهم عندما كانوا يُسألون عن سجّلهم ويظهر أنهم كانوا سجناء، كان عليهم أن يشرحوا أنهم كانوا سجناء بسبب

أفكارهم السياسية. وفي النهاية، قرّرتُ تشكيل لجنة فاليش.[1] كانت هذه قرارات صعبة. لقد أبلغتُ الدولة باستنتاجات تقرير السجن السياسي والتعذيب، الذي اعترف بتعرّض أكثر من ٢٩ ألف رجل وامرأة شيليين للتعذيب وأشار إلى أماكن الحبس وأنواع التعذيب. كانت قراءته رحلة إلى الجحيم. ومع ذلك، على عكس تقرير ريتيغ، لم يوضع هذا التقرير موضع تساؤل من قبل الجيش. فقد قبلوه الآن وطلبوا الصفح عمّا حدث خلال النظام العسكري.

عادة ما تزداد المطالب الاجتماعية عندما تعود الحرية، لكنها يمكن أن تعقّد الخطوات السياسية الأولية للمرحلة الانتقالية. ما مدى مسئولية الحركات الاجتماعية الشيلية؟ هل ساعدت في الحد من التوقعات لضمان مضي التغيير السياسي قدمًا؟

سأروي لكم قصة تحكي الكثير عن المرحلة الانتقالية. كنت في وزارة التربية والتعليم، وذات يوم قال لي سكرتيري إنني استلمت رسالة مكتوبة بخط اليد من مكان قرب فالديفيا، في جنوب شيلي. ذكرت الكاتبة أولًا أنني مررت بمدينتها خلال الحملات، ثم شرحت مشكلتها قائلةً: «نحن مجموعة من الشيوعيين نعرف أين دفن أقاربنا الذين قتلوا بالرصاص على يد الدكتاتورية، والآن نريد أن نمثل أمام القاضي للمطالبة بإخراج الجثث؛ لأننا نريد أن نمنحهم مدفنًا مسيحيًّا. لكن بعضنا اعتقد بأنه لا ينبغي فعل ذلك، وأن الوقت مبكر جدًّا؛ إذ إن الجيش قد يجنّ جنونه ويقوم بانقلاب جديد، فيما فكّر آخرون أننا نعيش الآن في ديمقراطية وبمقدورنا فعل ذلك. لقد انتظرنا قرابة ١٧ عامًا؛ ولأننا لم نتوصل إلى اتفاق كوننا لا نعرف تمامًا ما يجري في البلاد، قررنا طلب مشورتك؛ وسنفعل ما تقول لنا». كان لتلك الرسالة تأثير كبير عليَّ، وجدتها مؤثرة للغاية.

أخذت الرسالة إلى آيلوين. سأل: ماذا علينا أن نفعل؟ وأجبتُ أن علينا أن نقول لهم أن يمثلوا أمام القاضي. وافق آيلوين، وأنا بدوري أرسلت رئيس الموظفين لديَّ

---

(١) ترأس اللجنة الوطنية المعنية بالاعتقال السياسي والتعذيب، المسماة لجنة فاليش، الأسقف الكاثوليكي سيرجيو فاليش، الذي كان يرأس منظمة حقوق الإنسان (دار التضامن) التي كانت تعمل في عهد بينوشيه.

ليقول لهم ذلك. ذهبوا إلى القاضي الذي أمر باستخراج الجثث. لقد حفروا ووجدوا بعض العظام وبضعة أزرار. كان الجيش قد أخذ الجثث في وقت سـابق. هذا المثال، يقدّم صورة واضحة بأنّ أولئك لم يكونوا يطلبون زيادة في الأجور، كما قد تتوقع، بل الحقوق الإنسـانية والسياسـية الأساسـية، وهو أمر مـؤثر جدًّا. أنا أروي هذه الحكاية مثالًا على الشعور بالخوف والمسئولية لدى المواطنين الشيليين.

الخوف من الماضي

أتعرِف، عندما أدركتُ أنني قد أخسر سباق مجلس الشيوخ؟ كما ذكرت، قلت: لا للترشـح للرئاسـة في عام ١٩٨٩، على الرغم من أنني تمتّعت بدعم كبير. صحيح أن الاسـتطلاعات فـي ذلك الوقت لم تكن دقيقة كما هي اليـوم، لكنني كنت مدركًا أنني لـو ترشـحت لأمكن أن يكون هنـاك انقلاب آخر. أدركت أنني قد أخسـر عندما كنت في هوتشورابا، وهي مقاطعة فقيرة قرب سانتياغو، ألقي خطابا أمام أكثر من ٢٠ ألف شـخص، ولاحظـتُ امرأة مسـنة كانت تنظر في وجهـي كما لو أن اللـه كان يتحدث. وبينما كنت أغادر، أخذت المرأة في الاقتراب من المنصة التي كانت مرتفعة. أدركت أنها لن تصل إليَّ؛ لذلك قفزت إلى الأسفل. فتح الناس الطريق، وذهبت لاحتضانها. كانـت تتحرك وقالت: «أنت أقنعتني، سـأصوت لك. كنت من مؤيـدي أليندي، لكن كنت سـأصوت لصالح زالديفار، لأنني ظننت لو أنك انتخبت فقد يعود الجيش، وأنا عانيتُ كثيرا». كان لذلك تأثير عليَّ لدرجة أني طلبت من إحداهن الذهاب والتحدث مـع المـرأة في اليوم التالي وأخبرتهـا ما حدث لها على يد القوات العسـكرية. عندها أدركت أنني يمكن أن أخسر الانتخابات. وكان ذلك هو الخوف: على الرغم من أنها أيّدتنـي، ظنت أنها ينبغي أن تصوت لصالح شـخص آخر لضمان عدم عودة الجيش، ما دام كلانا كان ضد بينوشـيه. هذا الأمر يشـي بمنسـوب نضج الشعب، وهذا النضج يمكن أن يسهل عملية الانتقال.

حتـى الآن كنا نناقش العلاقة مع الجيش. حدّثنا عن دور اليمين السياسـي المدني الذي دعم بينوشيه؟

في شيلي، طلب الجيش المغفرة، ولكن اليمين السياسي لم يفعل. لا يزال كثيرون من اليمين السياسـي يصـرون على أن الانقـلاب كان مطلبًا؛ وبالتالي يبـررون انتهاك حقـوق الإنسـان. وهذا لا يزال عامـلًا من عوامل عـدم الثقة، وعقبة أمـام المصالحة واتفاقات أوسع نطاقًا.

النظام الانتخابي

خـلال الفتـرة الانتقالية الشـيلية كانت هنـاك فرصة مهمة بعد اسـتفتاء عام ١٩٨٨ لتعديـل دسـتور عـام ١٩٨٠، لكـن التغييرات كانت طفيفة نسـبيًّا؛ ما تـرك العديد من الجيوب الاستبدادية. ماذا حدث بعد ذلك، وما هو تقييمكم اليوم؟

تتطلـب أي فترة انتقالية أن تفهـم كل جماعة أنها لا يمكن أن تطالب بكل ما تريد. هـذه هـي الفتـرة الانتقالية: التحدث مع الذين يفكرون بشـكل مختلـف وإنْ كانوا قد هزموا، العمل معًا على أهداف مشـتركة، الفوز في الاستفتاء، التفاوض مع الحكومة، وإلغاء المادة ٨ وهلمَّ جرًّا.

نصَّ دسـتور بينوشـيه على نظـام انتخابي ثنائي: جـرى انتخاب ممثليـن اثنين من كل منطقة. واكتشـف اليمين السياسـي أن هذا النظام كان ضروريًّا لوجوده السياسي؛ لأنه يؤدي إلى جمود سياسـي: أنت تحصل على ٦٠ في المائة، وأنا أحصل على ٤٠ فـي المائة. وهكذا نبقـى مرتبطين؛ فأنت تنتخب شـخصًا وأنا أنتخـب الآخر. للنظام الانتخابـي الثنائـي أيضًـا تأثير كبير علـى الائتلافات؛ وذلـك لأن التغيـرات الصغيرة داخل الائتلاف يمكن أن تؤدي إلى انتخاب جميع الديمقراطيين المسيحيين ولا أحد مـن حـزب الديمقراطية، أو بالعكس كثيـر من حزب الديمقراطيـة وقليل من الحزب الديمقراطي المسـيحي. ويعطي هذا التأثير، بالإضافـة إلى ارتفاع النصاب المطلوب فـي الأصـوات التشـريعية (التي لا تـزال موجودة)، عمليًّـا ائتـلاف المعارضة القدرة علـى الاعتـراض. بعـد ٢٠ عامًا، لم يعـد هناك أي حاجـة لذلك. لقد انتهـت الدورة السياسـية التـي يتمتع اليميـن فيها بحق الفيتو، الذي كنا نحكم بهـا بعد أن فزنا بأغلبية

في الانتخابات لمدة ٢٠ سـنة، ولكن لم تكن لدينـا الأغلبية لتغيير ما نريد تغييره لأننا لم نسـتطع حشـد النصاب القانوني أو تمت إعاقتنا. كيف نخرج من هذا المأزق؟ أنا لا أعرف؛ لأن النظام الثنائي مسـتمر، وحتى لو فزنا في الانتخابات الرئاسـية المقبلة، فليس من الواضح لي ما يتعين القيام به لتغييره.

بـدا لـي أن ذلك يجـب إلغاؤه، لكن لـم يكن ممكنًـا تحقيق ذلـك. كان التفاوض النهائـي مع آيلويـن وجاربا، من حزب التجديـد الوطني اليميني، إلـى جانب ائتلاف الأحـزاب من أجل لا، الذي أصبح بعد ذلك ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية. كنا قد فزنا بالاستفتاء، ولكن لم نكن قادرين على تغيير النظام الثنائي.

الإصلاح الدستوري

كان فـي دسـتور بينوشـيه فجـوة. فقـد نَص علـى نصاب قانونـي مرتفـع لتعديله: اشترطت المسائل المهمة أغلبية أربعة أسباع، واشترط تعديل بعض عناوين الدستور أغلبيـة الثلثيـن. وللمفارقـة، لم يكن العنوان الذي أشـار إلى تعديل الدسـتور من بين تلـك التي تشـترط أغلبيـة عظمى؛ لذلـك يمكنك إصلاح هـذا العنوان من الدسـتور بأغلبيـة بسـيطة، وتغييـر النصاب الـلازم لتغيير الدسـتور. كان هذا سـلاحنا الوحيد. وكانت المناقشـة هل سنسـتخدمه، أم لا؛ الأمر الذي كانـت الدكتاتورية تعرفه. وكان البديـل هـو الدخول في اشـتباك؛ إذ يمكن أن يقول الجيش إننا كنا نسـخر منه ويمكن أن يفاجئنـا بانقلاب عسـكري مرة أخرى. وفقًـا لذلك، كان المضـيّ قدمًا في الدورة الأولـى لمجلـس النواب مخاطـرة كبيرة. وفي نهاية المطاف سـمح الجيش بسلسـلة مـن التغييرات، مثل إلغاء المـادة ٨ وغيرها. وفي المقابل، فرض نصابًا خاصًا لتعديل الدسـتور. وبعبارة أخرى، أغلقوا الطريق الوحيد المتـاح لنا لإجراء تغييرات كنا نظن أنها مهمة في دسـتور ١٩٨٠. ولكن هذه كانت مناقشة تقنية جدًّا من وجهة نظر الرأي العام، ورأيتُ أننا كنا نسير في طريق مسدود.

أذكـر أننـا وصلنـا إلى لحظـة اتخاذ قـرار نهائـي بشـأن الموافقة علـى التعديلات الدسـتورية القليلة [التي يمكن التفاوض عليها مع الجيـش]. عرف آيلوين أنني كنت

أعـارض ذلك. وكانت تلك المرة الوحيدة التي رأيته غاضبًا؛ لأننا تواجهنا في نقاش. في تلك اللحظة، كان عليَّ الدعوة إلى التصويت بـ«لا» على الاسـتفتاء الجديد لتغيير الدسـتور الذي يجرى التفاوض عليه مع بينوشيه. وكان من المستحيل بالنسبة إلينا أن نأخذ زمام المبادرة؛ لأن التغييرات الدسـتورية، فـي تلك الفترة، لا يمكن أن يقترحها سوى المجلس العسكري والموافقة عليها في استفتاء. لذلك، اضطررت لتوجيه نداء إلى التصويت بـ«لا».

كان آيلوين يؤيد بوضوح التصويت بـ«نعم»، وأصر على أننا سـنغير معًا النظام الانتخابي الثنائي لاحقًا. ثم اختتم آيلوين تصريحاته وسـألته: «ما الضمانات التي لدينـا؟»، فأجـاب: إننا فـي اليوم التالي سـنذهب إلى منـزل ريـكاردو ريفادنييرا، محامي حزب التجديد الوطني الذي كان يضع مسودة الإصلاح. وفي اليوم التالي ذهبنـا إليه، لكن جاربا، الرئيس السياسـي لليمين، لـم يظهر؛ لذلك لم يكن ممكنًا فعل أي شيء.

وحصـل خلاف ثانٍ بيننـا عندما أصبح آيلويـن الرئيس المنتخـب. كنت وزيرًا محتملًا، وكنت قد خسـرت ترشـيحي لمجلس الشـيوخ. وخـلال محادثة ضمّتنا نحن الاثنين فقط، سألته: «ماذا سيكون إجراؤك الأول؟»، فقال لي إنه لم يفكر حقًّا في ذلك، وتسـاءل إذا كان لديَّ أي أفكار. قلت له: أنا فعلت، وإنه يجب أن يدعو بينوشـيه للاسـتقالة. أجاب: إن بينوشيه لن يسـتقيل، وقلت له إنه في تلك اللحظة بالـذات يجب أن يرسـل مقترح إصلاح دسـتوري إلى المجلس التشـريعي يطلب تغييرًا في الدستور، معلنًا أنه قرر عزل بينوشيه وقد طلب استقالته، وأنه لا يقدمها؛ لأن الدستور ينص على أنه غير ملزم بفعل ذلك. ثم بدأنا في مناقشة هذه المسألة، حتى قلت له إنه لم يذكر أهم حجة لتجاوز هذا الخلاف في الرأي. سألني: ما هي؟ فقلـت له: «كان بمقـدورك أن تقول لي: انظر يا ريكاردو، أنت بطريقتك في الحياة أصبحت مجرد وزير في الحكومة، وأنا أصبحت رئيسًـا». حسنًا، من السخف أني بوصفي وزيرًا كان عليَّ أن أخبره بما يتوجب عليه أن يفعل بحسبانه رئيسًا. ضحك كلانا وانتهت تلك «المناظرة».

بناء تحالف

كيف توصل الائتلاف إلى اتفاق عند اتخاذ قرار بشأن المرشحين؟ لقد قام أيضًا بمناقشة وإعداد برامج لكل حكومة جديدة. ما الأهمية التي توليها لهذه الممارسة؟

الأصعب من الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية هو ما يأتي بعد رحيل الدكتاتور، مثلًا التوصل إلى اتفاق بشأن من سيكون المرشح الرئاسي.

فكر كثيرون بترشيحي للرئاسة، وكان واضحًا لي أن ذلك غير وارد. كان ذلك كوضع رداء أحمر أمام ثور. ولهذا السبب، أعلنت بعد يومين من الاستفتاء أنني لن أترشح لمنصب الرئيس. تتطلب الفترة الانتقالية أن يتخلى البعض عن تطلعاتهم الممكنة. أذكر أن المجلس العام لحزب الديمقراطية بعد الاستفتاء أراد أن يعلنني المرشح. وكان أرماندو خاراميللو وغيره متحمسين للغاية. شكرتهم، لكني أوضحت أن ترشيحي سيضرّ بعملية الانتقال. لقد اقترحت أن ندعم إنريكي سيلفا مرشحًا عن حزب الديمقراطية، وفي النهاية دعمنا جميعًا باتريسيو آيلوين بوصفه مرشح الائتلاف، والباقي تاريخ.

وضع أولويات السياسة

نحن لم ندرك في البداية أن هناك انتقالًا آخر، أكثر صعوبة، مِن الانتقال مِن بلد فقير إلى بلد متقدم. كان علينا أن نسأل: «أي مجتمع نريد؟» لا يمكن القيام بكل شيء على الفور؛ ولذلك في الحكم يجب علينا تحديد الأولويات.

اسمحوا لي أن أقدّم مثالًا على ذلك. بعد أن فزنا في الاستفتاء، كنا على يقين من أن آيلوين سيفوز في الانتخابات الرئاسية. وفي أحد الأيام، تلقيت مكالمة من مؤتمر الأساقفة للسؤال عمّا إذا كانت إدارة آيلوين ستضغط من أجل قانون للطلاق. قلت له: لا؛ فهناك أمور أكثر أهمية يتعين القيام بها، وأوضحت أننا في الإدارة الثانية سنعمل على سن قانون الطلاق. حسنًا، لم نحقق ذلك أيضًا. عندما

كنت رئيسًا، سألني الكاردينال: «والطلاق؟»، قلت له: «هذه المرة نعم». فسألني إذا ما كان قادرًا على طلب خدمة مني. «لماذا لا نجعل وزير العدل هو المرجعية؛ حتى نتمكن من النقاش حول هذا الموضوع معه وليس معك؟». لقد أدركوا أن الظروف السياسية كانت ناضجة، ولا يمكن منع هذا التغيير. وقد تم اعتماد قانون الطلاق في عام ٢٠٠٥.

اتفقنا على أولوياتنا، وتم التعبير عنها في برنامج يُعد في أثناء كل حملة رئاسية. وقد ساعدتنا هذه البرامج المتفق عليها في الحفاظ على الوحدة. إنّ أي فترة انتقالية لها أولويات سياسية رئيسة هي: تغيير النظام السياسي وضمان الانتخابات والحرية واحترام حقوق الإنسان. بعدها، تبدأ عملية ثانية من التغيير الاقتصادي والاجتماعي بالتكشّف. عندما تقترح النمو مع المساواة للجميع وتتطلع إلى وصول هذا النمو إلى الجميع؛ فذلك يتطلب سياسات عامة جديدة والاندماج في عالم التجارة الحرة، وكل ذلك يتطلب الحصول على أغلبية كبيرة. لذلك؛ كان الحصول على أغلبية كبيرة لهزيمة بينوشيه الجزء السهل، وكذلك الحصول على أغلبية كبيرة لانتخاب آيلوين. أما الجزء الصعب فكان هذا الانتقال الآخر، الذي ليس له تأثير كبير على الرأي العام مقارنًا باللحظة التي يخلع دكتاتور فيها وشاح الرئاسة ويلبسه لرئيس جديد انتخبه الشعب.

لم يعقد أي حزب سياسي اتفاقًا رسميًّا [بعد انتخاب آيلوين رئيسًا]. نحن جميعًا عملنا على أساس أن علينا أن نبقى متآزرين. كنا سنفوز في الانتخابات لنحكم لمدة ثماني سنوات؛ لأن تلك كانت فترة الرئاسة بموجب دستور بينوشيه. واتفقنا بكل سرور على تقصير الفترة من ٨ إلى ٤ سنوات. كنا نفكر بهذه الطريقة: سنكون معًا لمدة لا تزيد على أربع سنوات، ومن ثم يمكن أن نذهب كل في طريقه، وسوف نعود إلى التنافس بعد ذلك.

مرت السنوات الأربع بسرعة، وعدنا إلى الاتفاق على مرشح مشترك. فعلنا ذلك في الانتخابات التمهيدية في منتصف المدة التي ابتكرناها مع إدواردو فراي رويز تاجل [نجل الرئيس السابق فراي مونتالفا] لضمان فوزه، وبقينا في الحكم. أعتقد أنها

كانـت لحظة مهمة جدًّا، عندما تدرك أن الوحدة لإسـقاط الدكتاتورية يجب أن تنتقل إلـى مرحلة أخرى، والـذي هو بمثابة برنامج مشـترك للتغيير السياسـي والاقتصادي والاجتماعـي. إذا نظـرت إلـى الوراء، في العقد الذي سـبق الاسـتفتاء، كان لدينا ١٠ سـنوات للتفكيـر. ولذلـك، فإن ما فعلـه أليخاندرو فوكسـلي بعد ذلك بصفتـه وزيرًا للمالية، والسياسـات الاقتصادية والاجتماعية التـي طبقها لتنمية الاقتصاد والحد من الفقر بشكل كبير، نتج عن تفكير مشترك.

كان الانتقال الشـيلي خاصًّا جدًّا. بقي بينوشـيه ثماني سـنوات قائدًا أعلى للقوات المسلحة بعد العودة إلى الديمقراطية، وبطبيعة الحال كان من الصعب الحكم مع بقاء الدكتاتور في هذا المنصب المهم. وبدأ البعض توقّع مشكلات جديدة للحكم وكيفية مواجهتها. على سبيل المثال، قال لي إدغاردو بونينغر، الذي لعب دورًا مهمًّا جدًّا في عمليـة الانتقال: «الآن يجب علينا ضمان ألا تبقى الحركات الاجتماعية نشـطة جدًّا، وإلا كيـف سـنحكم إذا كانت تطلب منا المزيـد كل يوم؟ كيف يمكننا السـيطرة على التوقعات؟».

الإدارة الاقتصادية للتنمية

شـيلي قصة نجاح اقتصادي. كيف سـاعدت السياسـة الاقتصاديـة عملية الانتقال السياسي؟

فـي العالـم الحديث، يجب أن تكون إدارة الاقتصاد التزامًا جادًّا ومسـئولًا. إنها ليست مسألة يسار ولا يمين. يجب إيجاد طريقة مناسبة لإدارة الاقتصاد. وبالإضافة إلـى ذلك، في أوقـات الانتقال، في الـدول النامية الفقيرة، تُعَـدُّ الإدارة الاقتصادية أمرًا أساسـيًّا؛ لأن النمـو ضروري لتلبية مطالب الشـرائح المحرومـة. هناك حاجة إلى سياسـات عامة متماسـكة تسـتهدف الإنفـاق حيث ينبغي أن يكـون، لكي يرى الناس التغيير. فإذا لم يرَ الناس تغييرًا للأفضل في حياتهم، فسـيخيب ظنهم بالنظام الديمقراطي الذي أعيد إنشـاؤه، وسوف يقول الكثيرون إنه إذا لم تكن الديمقراطية

قادرة على الإنجاز، فما فائدتها؟ لذلك، أصبح النمو عنصرًا أساسيًّا في سياستنا. كل رئيس حكومة في مرحلة انتقالية هو نقطة التواصل الرئيسة في البلاد، وذلك الشخص يجب أن يشرح ماذا يفعل ولماذا يفعل ذلك، وهل كان في البلاد نموّ كافٍ أم لا. الديمقراطية هي النباتَ الذي يجب أن يُسقى كل يوم، وكلما زاد الدخل، زاد عدد المطالب التي يمكن تلبيتها.

الدعم الدولي

بالإضافة إلى التضامن الذي قدمه الاشتراكيون في دول أخرى، هل تلقّت شيلي دعمًا دوليًّا إضافيًّا؟

كان الدعم الدولي، الذي كنا جميعًا نعتمد عليه بطريقة أو بأخرى، بالغ الأهمية أيضًا. أذكر أن شيئًا ما تغيّر في إدارة ريغان الثانية، عندما لعب جورج شولتز دورًا رئيسًا. ذهب السفير الجديد، هاري بارنز، إلى شيلي وقال: «أريد أن ألتقي مع التحالف الديمقراطي». كان أرماندو خاراميللو هو الرئيس، وسأل السفير بارنز: متى يمكن أن نزوره؟ فأجاب: لا، هو سيزورنا. كان لدينا مكتب صغير جدًّا، وجاء السفير إلى هناك. وكان لهذه الزيارة أثر كبير على بينوشيه. كانت بمثابة تغيير سياسي مهم. وأذكر أيضًا أننا وآخرين مع سيرجيو بيطار دُعينا إلى ندوة في وزارة الخارجية في عام ١٩٨٥، والتقينا مع إليوت أبرامز. وكان واضحًا بعد ذلك أن الإدارة الأمريكية دعمت العودة إلى الديمقراطية وكانت تنأى بنفسها عن بينوشيه.

التطلع نحو المستقبل

يخلق القمع والسيطرة الخوف وقد يشلّ النضال الاجتماعي والعمل السياسي. لذلك كان من الضروري محاربة الخوف. ولهذا السبب ركزت حملة «لا» في عام ١٩٨٨ على السعادة والمستقبل: (السعادة على الطريق). ما هي دروسك حول كيفية مواجهة الخوف عند مقارعة دكتاتورية ما؟

تأثـرت حملـة «لا»، التي تم تأييدها في جميع أنحاء العالم بوصفها مثالًا، أيضًا بأصدقاء من الولايات المتحدة. عندما قال خبراء في العلاقات العامة إننا سنروّع النـاس بـكل هـذه التقارير عن انتهـاكات حقوق الإنسـان، وما شـابه ذلك، أصبح واضحًـا أنهـم كانوا يقترحون أنه لإقنـاع الناس يجب النظر إلى المسـتقبل بطريقة إيجابية، وليس السكن في الماضي. وكانت حملة «لا» مهمة جدًّا، بلا شك، وكان ذلك درسًا مهمًّا.

عمليات الانتقال المعاصرة

من خلال تجربتك، كيف تنظر إلى عمليات الانتقال اليوم؟

الشـيء الأهم هـو أن عمليات الانتقـال اليوم تختلف عن الأمـس؛ لأن لديك الآن تويتر وفيسـبوك. عندما تولّيت رئاسة التحالف الديمقراطي للمرة الثانية، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، كان هناك احتجاج وأعلن بينوشيه حالة من الحصار. كنـا مهمشـين، ولـم نكن نسـتطيع التحدث مع بعضنـا. كان محظـورًا علينا إجراء مقابلات، ولم نَعُد نحن أنفسـنا. كان إنريكي سـيلفا، رئيـس الحزب الراديكالي، يعرف ببسـاطة بصفته المراقب العام السـابق، وكان يشـار إلـى غابرييل فالديس، رئيس الحزب الديمقراطي المسـيحي، كوزير الخارجية السابق، وأنا الاقتصادي ريكاردو لاغوس فقط. لم يكن ممكنًا ذكرنا مع هوية أحزابنا السياسية. ذات يوم، وأنـا منزعـج، أجريت مؤتمرًا صحفيًّا مع العلم أن شـيئًا لن يظهـر. بعد أن قدمت عرضـي، جاء شـخص إليَّ وسـألني سـؤالين لصحيفـة نيويورك تايمـز. فأجبت: «ماذا يهمني من صحيفة نيويورك تايمز إن كانت مشـكلتي هي سـانتياغو تايمز!»، ثم اعتذرت. وكان سـبب غضبي الإحباط الذي شـعرت به بسـبب طوق الصمت المفروض علينا من قبل بينوشيه.

أخيرًا، منعت إدارة بينيرا مسـيرة دعت إليها القائـدة الطلابية كاميلا فاليخو، والتي كانت تجرى أسبوعيًّا يوم الخميس. وذات ليلة، قالت على تويتر: إننا جميعا يجب أن

نطرق الأواني والقدور، وفي تلك الليلة فعل الناس ذلك. الشبكات الاجتماعية اليوم مذهلة بمقارنتها مع العمليات الانتقالية السابقة، ولكن في نهاية اليوم يجب الذهاب إلى الميدان. بيد أن تويتر وفيسبوك أداتا تمكين للحركات الاجتماعية؛ ليس لديَّ أدنى شك في ذلك. وعندما تكون في الحكومة، فإنهم يستخدمون تويتر ليطلبوا منك تنفيذ وعودك، قائلين: «لقد صوّتنا لك، وانظر كيف تتعامل الحكومة معنا».

المبادئ الأساسية

هل يمكنك بإيجاز شديد تلخيص بعض النقاط الرئيسة حول كيفية تحقيق الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية الذي يوضح المبادئ الأساسية التي ينبغي فهمها وتذكرها؟

أولًا، عند بدء الانتقال، يجب أن تفهم أن نقطة البدء هي أن الناس يخشون العودة إلى الدكتاتورية والقمع. ثانيًا، عليك أن تبني أوسع تحالف ممكن؛ لأنك في حاجة قدر الإمكان إلى استجماع كل قواك من أجل إحداث قطيعة مع الماضي. ثالثًا، لا تنسَ أبدًا أنه في الأوساط الأكاديمية فقط يمكن للمرء فعل وقول ما يريد. في السياسة، أنت تفعل ما تستطيع، وعليك أن تفعل ذلك بشغف وبقوة؛ لكي يؤمن الناس حقًّا بما تدعو إليه. عندما تصبح نداءاتك ليست أكثر من ديماغوجية ونفعية، سوف يستشعر الناس ذلك، وسوف تفقد الدعم.

شيلي - استعراض زمني

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠: فوز اليساري سلفادور أليندي بأغلبية، ولكن ليس أغلبية كبيرة، في الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الظرف، اختار الكونغرس الرئيس من أول متنافسين. الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يأمر وكالة الاستخبارات المركزية بإضعاف أليندي.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠: مقتل رينيه شنايدر، القائد العسكري المعروف

باحترام الدستور، في مؤامرة خطف فاشلة (بدعم من وكالة الاستخبارات المركزية) لمنع انتخابات أليندي. الكونغرس ينتخب الرئيس أليندي.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠: أليندي يبدأ تأميم مناجم النحاس المملوكة لشركات أميركية، وتسريع الإصلاح الزراعي، وزيادة المنافع الاجتماعية التي تستقطب المجتمع.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١: فيدل كاسترو يزور شيلي لمدة ٤٠ يومًا؛ ما يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢: بعد اضطرابات داخلية لفترة طويلة وإضراب كبير، كان مدعومًا سرًّا من وكالة الاستخبارات المركزية، أليندي يسمي حكومة جديدة تضم قادة عسكريين.

آب/ أغسطس ١٩٧٣: مجلس الشيوخ والمحكمة العليا يتهمان أليندي بالحكم بطريقة غير مشروعة من خلال المراسيم، مع تجاهل القرارات القضائية والتسامح مع الجماعات اليسارية المسلحة.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣: المجلس العسكري برئاسة قائد الجيش أوغستو بينوشيه أوغارتي ينظم انقلابًا ويتولى السلطة. وفاة أليندي. المجلس العسكري يحظر الأحزاب والنقابات العمالية ويغلق الكونغرس ويعذب و«يخفي» العديد من اليساريين ويسجن أكثر الوزراء. ويفر العديد من زعماء المعارضة.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤: مقتل الجنرال كارلوس براتس غونزاليس، قائد الجيش ووزير الداخلية في عهد أليندي، في بوينس آيرس، وهو أحد الاغتيالات التي قام بها جهاز المخابرات في شيلي.

نيسان/ إبريل ١٩٧٥: ردًّا على انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، الحكومة تطبق إصلاحات السوق الحرة بقيادة اقتصاديي «أبناء شيكاغو». والناتج المحلي الإجمالي ينخفض ١٥ في المائة خلال عام والبطالة تزداد.

كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦: بناء على طلب الكاردينال راؤول سيلفا هنريكيز،

تؤسس الكنيسة الكاثوليكية دار التضامن لتوفير المساعدة القانونية وتوثيق انتهاكات الحقوق وإصدار مجلة تنتقد الحكومة.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦ : اغتيال أورلاندو لتلير، وهو سفير ووزير في عهد أليندي، في واشنطن العاصمة، مع مساعده. والحكومة الأمريكية تدين الحكومة الشيلية على القتل.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ : شيلي تجرى استفتاء على الدستور الجديد، يؤدي إلى التمديد للمجلس العسكري حتى عام ١٩٩٠ وإجراء استفتاء في عام ١٩٨٨ على التمديد للنظام حتى عام ١٩٩٨ . وفي ظل رقابة وتزوير وفرض حظر على الأحزاب، تتم الموافقة على الاستفتاء؛ المعارضة ترفضه لأنه غير شرعي.

حزيران/ يونية ١٩٨٢ : انكماش الاقتصاد الشيلي بنسبة ١٧ في المائة في ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وارتفاع البطالة إلى ٢٣ في المائة. وعدم الرضا عن صعود بينوشيه يدفع به إلى تلطيف سياساته الاقتصادية.

أيار/ مايو ١٩٨٣ : المعارضة تنظم أولى مظاهراتها الكبرى، بالتعاون مع نقابة عمال المناجم، مفتتحة عدة سنوات من الاحتجاجات.

آب/ أغسطس ١٩٨٣ : طائفة واسعة من أحزاب المعارضة تؤسس التحالف الديمقراطي الذي يلتزم بالتغيير السلمي الديمقراطي.

آذار/ مارس ١٩٨٥ : مقتل ثلاثة شيوعيين على يد الشرطة العسكرية يدفع إلى المطالبة بفتح تحقيق من قبل المحكمة العليا. إدانة عدة ضباط في النهاية. استقالة قائد الشرطة، وهو عضو في المجلس العسكري.

آب/ أغسطس ١٩٨٥ : توقيع أحد عشر حزبًا على ميثاق الوفاق الوطني للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، وهي إستراتيجية مدعومة من الكنيسة للإصلاح السياسي التدريجي من خلال إشراك النظام.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ : بدء التجمع المدني، وهو ائتلاف لجماعات المجتمع المدني المؤيدة للديمقراطية.

آب/ أغسطس ١٩٨٦: قوات الأمن تعثر على مخزونات ضخمة من الأسلحة في كاريزال باجو. والحكومة تزعم أنها مؤامرة يسارية للإطاحة بالنظام، وهو ما يعطيها ذريعة لزيادة القمع وتشويه سمعة أقصى اليسار.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦: مقاتلون يساريون يحاولون اغتيال بينوشيه؛ ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص. الهجوم يزيد انقسام المعارضة حول استخدام العنف ويدفع إلى حملة قمع حكومية.

نيسان/ إبريل ١٩٨٧: البابا يوحنا بولس الثاني يزور شيلي، منتقدًا الدكتاتورية ومطالبًا بالديمقراطية.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧: الحكومة تُقدِّم بينوشيه مرشحًا للرئاسة من أجل استفتاء ١٩٨٨، وتشرع في الدعاية السياسية وتبدأ بتسجيل الناخبين.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨: المعارضة تقرر خوض الاستفتاء، على الرغم من المخاوف بشأن النزاهة، وتشكل الائتلاف من أجل لا. تفاجئ مهنيتها وبراعتها الحكومة وتتلقى دعمًا دوليًا واسعًا. السفير الأمريكي وغيره يضغطان من أجل استفتاء عادل.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨: الناخبون يرفضون استمرار سلطة بينوشيه، ٥٦ في المائة إلى ٤٤ في المائة. الحكومة تتفاوض على تعديلات دستورية متواضعة مع المعارضة، لكنها تصر على أن يظل بينوشيه قائدًا للجيش لمدة ثماني سنوات ثم يصبح عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة.

تموز/ يولية ١٩٨٩: الموافقة على تعديلات دستورية في انتخابات حرة بعد مفاوضات مكثفة. الإصلاحات تغير إجراءات تعديل الدستور وتقيد سلطات الطوارئ وتسمح بأن تحل المعاهدات محل القانون الشيلي، وتوسع التعددية السياسية لكن مع الحفاظ على الاستقلالية العسكرية.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩: شيلي تجرى انتخابات عامة حرة. الائتلاف من أجل الديمقراطية، خليفة الائتلاف من أجل لا، يفوز بالأغلبية في الكونغرس.

باتريسيو آيلوين، وهو ديمقراطي مسيحي ورئيس التحالف، يهزم وزير خزانة بينوشيه ليفوز بالرئاسة.

آذار/ مارس ١٩٩٠: الحكومة تبدأ خطة لدمج سياسات الاقتصاد الكلي في عهد بينوشيه بتدابير جديدة لمكافحة الفقر والإصلاح الضريبي وزيادة الاستثمار العام.

نيسان/ إبريل ١٩٩٠: آيلوين يشكل لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل بينوشيه. ويحدد تقريرها عام ١٩٩١ وجود ٢٢٧٩ اغتيالًا سياسيًّا.

نيسان/ إبريل ١٩٩١: اغتيال حليف بينوشيه السيناتور خايمي غوزمان على يد اليسار الراديكالي. حوادث خطف أخرى والعنف ضد اليمين، يزيدان الاستقطاب ويقنعان الحكومة بتعزيز قدرات استخباراتها.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢: بعد التعديلات الدستورية، إجراء أول انتخابات بلدية منذ عام ١٩٧٣.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣: انتخاب فراي رويز تاجل من الائتلاف، وهو ديمقراطي مسيحي ونجل الرئيس السابق، رئيسًا. الائتلاف يحتفظ بالسيطرة على الكونغرس.

أيار/ مايو ١٩٩٥: اتهام مانويل كونتريراس، رئيس الاستخبارات السابق، بالتآمر لاغتيال ليتيليه وإدانته في النهاية بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

آذار/ مارس ١٩٩٨: بينوشيه يتنحى من منصب قائد الجيش. ويصبح، بوصفه رئيسًا سابقًا، عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة، مع حصانة من الملاحقة القضائية.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨: القبض على بينوشيه في لندن، بناءً على مذكرة دولية؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. حكومة فراي تطلب تسليمه لشيلي، وقاضي شيلي يوجه الاتهامات إليه.

كانـون الثاني/ ينايـر ٢٠٠٠: انتخاب ريكاردو لاغوس، وهـو قيادي في التحالف من يسار الوسط شغل منصب وزير التربية في عهد آيلوين، رئيسًا.

آذار/ مارس ٢٠٠٠: تسـليم بينوشـيه إلى شـيلي. مجلس النواب يمنحه الحصانة مـن الملاحقة القضائية، ولكن يعزله من مجلس الشـيوخ. العديد من قضايا المحاكم تطعن في هذه الحصانة.

أيار/ مايـو. ٢٠٠٤: لاغـوس يشـكل لجنة لتحديـد وتعويض الأشـخاص الذين سجنوا وعذبوا في ظل بينوشيه. واللجنة تصدر تقريرا بعد ستة أشهر.

أيلول/ سـبتمبر ٢٠٠٥: مجلـس النواب يعدل الدسـتور، ويعـزل أعضاء مجلس الشيوخ غير المنتخبين ويسمح للرئيس بعزل قادة الجيش والشرطة.

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦: انتخاب الاشـتراكية ميشيل باشيليه، مرشحة الائتلاف وابنة جنرال عارض بينوشيه، أول رئيسة لشيلي.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦: وفاة بينوشيه في سن ٩١، وهو لا يزال محل ملاحقة قضائية مستمرة.

كانـون الثاني/ يناير ٢٠١٠: انتخاب رجل الأعمال والسياسـي اليميني الوسـطي سيباستيان بينيرا رئيسًا، وهي المرة الأولى التي يخسر فيها الائتلاف الرئاسة.

الفصل الثالث

غـانـا

مسار غانا المتعرج نحو الديمقراطية

كوامي ننسن، جامعة غانا

مقدمة

نالت غانا استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧، لتكون أول دولة تستقل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. قاد الرئيس كوامي نكروما وحزبه؛ حزب المؤتمر الشعبي، مرحلة الانتقال من الحكم الاستعماري إلى الاستقلال وتحويل غانا إلى جمهورية. شهدت حكومة نكروما تقدمًا اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا كبيرًا، ولكنها جنحت تدريجيًّا نحو الدكتاتورية؛ إذ أطاح الجيش بنظامها في شباط/ فبراير ١٩٦٦. وبعد أول حكومة عسكرية (١٩٦٦-١٩٦٩)، تناوبت حكومات مدنية في غانا لفترات قصيرة وحكومات عسكرية في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩، ولفترة وجيزة عام ١٩٧٩ (حوالي ثلاثة أشهر) وفي الفترة ١٩٨١-١٩٩٢.

ترأس آخر حكومتين عسكريتين الملازم طيار جيري جون رولينغز. حيث أطاح المجلس الثوري للقوات المسلحة بقيادة رولينغز بالحكومة العسكرية التي حكمت في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩، والتي أصبحت فاسدة وسيئة السمعة جرّاء سوء الإدارة الاقتصادية وانتهاك الحريات السياسية والمدنية. وبعد قرابة سنتين وستة أشهر فقط من الحكم الدستوري، أطاح مجلس الدفاع الوطني المؤقت بحكومة حزب الشعب الوطني المنتخبة برئاسة الدكتور هيلا ليمان، في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.

ظهـرت فـي أثناء فتـرات الحكم العسـكري في غانـا مجموعات مدنيـة ذات آراء سياسية مختلفة للضغط من أجل العودة إلى الحكم الدستوري، على الرغم من أجواء القمـع العامـة. وغالبًا مـا كانت تقود هـذه المجموعـات هيئات مهنية، تضم أسـاتذة جامعات وشبكة من الكنائس المسيحية ومنظمات عمالية وطلابية. كما لعبت النخب المتعاقبـة من الأحزاب السياسـية المحظورة دورًا فعالًا فـي الدعوة إلى عودة الحكم الدسـتوري وسـيادة القانون. وفي أواخر ثمانينيات وأوائل تسـعينيات القرن الماضي ضغـط مجتمع المانحين الغربيين على غانا للعودة إلى سياسـة التعددية الحزبية، كما أن المؤسسـات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصنـدوق النقد الدولي، رهنت على نحو متزايد منح القروض والمساعدات بتحسين نظام الحكم.

الدعوات إلى الديمقراطية الدستورية بعد عام ١٩٨٢

عند اسـتيلاء رولينغز على السـلطة من حكومة ليمان المنتخبة، عُيِّنَ في الحكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت «الثوري» التابع له بدلًا مما وصفها بالنخبة السياسـية والاقتصادية الفاسدة والاسـتغلالية. وبرفضه للديمقراطية الليبرالية التعددية بوصفها خديعـة غربيـة أضعفـت غانا، سـعى إلـى خلق ما تصـوَّره النمـوذج الغانـي الأصلي للديمقراطيـة المتأصلة في نموذج الحكم التقليدي، القائم على الإجماع والمشـاركة المجتمعيـة. وكان يجـرى تمكين الشـعب من خلال هيـاكل الحكم الذاتـي المحلية وغير الحزبية لمعالجة التحديات المجتمعية المشـتركة، والتي ستشكل أساس النظام السياسي الوطني.

وكغيرها من الحكومات العسـكرية السابقة، قاومت إدارة رولينغز الضغط الأولي للعـودة إلـى الحكم الدسـتوري الذي قادته نقابـة المحامين الغانيـة وجمعية الهيئات المهنيـة المعتـرف بها والاتحـاد الوطنـي لطلبة غانـا والكنائس المسـيحية التقليدية. وعـززت الإدارة سـلطتها من خلال سـيطرتها علـى الإدارة المدنية وأجهـزة الدولة، وإنشـاء منظمـات حكومية أخـرى كلجنة تحري أوضـاع المواطنين ولجنـة التحقيق الوطنية والمحاكم العامة. واستخدم النظام لجان التحقيق ووسائل الإعلام لمحاكمة نخـب المعارضـة الغانيـة بجرائـم اقتصاديـة مزعومة ضـد الدولـة؛ الأمر الـذي أذلّ

المعارضة وروّعها وقوّض شرعيتها. وشكل النظام لجان الدفاع العمالية ولجان الدفاع الشعبية في أماكن العمل وفي الأحياء (جرى توحيدهما في لجان الدفاع عن الثورة عام ١٩٨٤). كانت لجان الدفاع، بقيادة منظمات سياسية متطرفة دعمت حكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت، تتدخل في إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات وحل النزاعات المحلية على ملكية الأراضي وتأجيرها وأسعار السلع الاستهلاكية. ومع نهاية عام ١٩٨٣، استفحلت انتهاكات حقوق الإنسان وجرى قمع وتهميش الطبقة السياسية ومنظماتها في الاقتصاد والسياسة في البلاد.

ردًّا على استمرار التدهور الاقتصادي وارتدادًا جليًّا عن سياسته الاقتصادية الشعوبية التي اتبعها في البداية، بدأ رولينغز في عام ١٩٨٣ برنامج إصلاح هيكلي اقترحته المؤسسات المالية الدولية وسمي برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي مكّن غانا من الاستفادة من تدفق المساعدات والقروض المالية الدولية. وظهرت الموجة التالية من مطالب الإصلاح السياسي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بعد سنوات من سياسات اقتصادية تقشفية أوصت بها المؤسسات المالية الدولية. وحركت الآثار الاجتماعية لهذه السياسات جبهة عريضة من القوى ضد النظام؛ حيث طالب مؤتمر نقابات عمال غانا والاتحاد الوطني لطلبة غانا ونقابة المحامين الغانية والكنائس المسيحية وغيرها، بعودة الحكم الدستوري واحترام حقوق الانسان وإلغاء التشريعات القمعية واستعادة سيادة القانون. ولكن حكومة رولينغز لم تستجب للضغوط المحلية، وشرعت بدلًا من ذلك في ترسيخ ممارسة سياسة «غير حزبية»، عبر إنشاء مجالس المناطق (هيئات حكم محلي) المشكّلة بموجب انتخابات محلية غير حزبية أجريت في العامين ١٩٨٨-١٩٨٩. وروجت الإدارة لمجالس المناطق بوصفها اللبنات الأساسية لهيئة تشريعية وطنية.

أدى تشكيل حركة الحرية والعدالة في آب/ أغسطس ١٩٩٠ إلى تغيير ديناميات المطالبة بالحكم الدستوري. كانت «حركة واسعة وعامة ومتواجدة في جميع أنحاء البلاد للمطالبة باستعادة الحكم الديمقراطي في بلدنا»[١]. وقد تشكلت من

(١) بيان حركة الحرية والعدالة ١٩٩٠.

«مجموعة من الرجال والنسـاء الغانيين المتحمسـين الذين يمثلـون طيف التوجهات السياسـية والإيديولوجيـة والدينيـة برمته، وهـم مـن مختلف الخلفيـات الاجتماعية، والطبقية، والمهنية والإثنية....»[1]. وتحدّر قادتها من تقليدَيْن سياسـيَّيْن رئيسـيَّيْن في البلاد وهما: نيكروما ودانكواه بوسيا ومن مجموعات سياسية جديدة. وانضمت إلى الحركة شـبكة من القوى الأخـرى المناصرة للديمقراطية التـي كان بعضها قد طالب بالحكـم الدسـتوري بقوة، كمؤتمـر نقابات عمال غانـا، الاتحاد الوطنـي لطلبة غانا، نقابـة المحامين الغانية، الحرس الثوري التابع لكوامـي نكروما، الحركة الديمقراطية الجديـدة، فرقة الشـباب الإفريقي، المجلس المسـيحي للكنائس، ومؤتمر الأسـاقفة الكاثوليك. وقد استنهضت نشاطات هذا التحالف العريض حركة اجتماعية من أجل الحكم الديمقراطي. وبذلك، تكون ثمانينيات القرن الماضي انتهت بضغوط سياسية مكثفة على مجلس الدفاع الوطني المؤقت لإطلاق إصلاحات دسـتورية. كما مارس مجتمع المانحين الدوليين، لا سـيما حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، ضغوطًا لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية شرطًا لتقديم المساعدات.

رولينغز والانتقال

علـى الرغم من تحفظات رولينغـز إزاء ديمقراطية التعددية الحزبية، فإن حكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت أظهرت منذ العام ١٩٩١ مؤشـرات على استجابتها للضغـوط الداخلية والخارجية لإجراء إصلاح سياسـي. ففي خطابه للأمة بمناسـبة العـام الجديد في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، حدد رولينغز عددًا من الإصلاحات التـي أظهـرت تحركًا في هـذا الاتجاه. حيث أعلـن أن اللجنة الوطنيـة للديمقراطية التي جرى تكليفها بإجراء مشـاورات على مستوى الأمة، بشأن نموذج الديمقراطية والحكم، ستقدم تقريرها بنهاية آذار. وبعد أن تقدم اللجنة تقريرها، سيتم تعيين لجنة مـن الخبراء الدسـتوريين لاقتراح مخطط دسـتوري بناء على التقرير وعلى دسـاتير ١٩٥٧، ١٩٦٠، ١٩٦٩ و١٩٧٩. وأخيرًا، سيتم عقد جمعية تشاورية شاملة لدراسة دسـتور جديـد للبلاد والتصويت عليه، ولسـوف تسـتند إلـى تقرير اللجنـة الوطنية

(١) المصدر نفسه.

للديمقراطية والدساتير السابقة، وهو أمر مهم باعتبار أنَّ ثلاثة من هذه الدساتير تستند إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

غير أنه كان من الواضح أيضًا أن رسالة السنة الجديدة التي قدمها رولينغز لم تتخلَّ كليًّا عن برنامجه الأصلي المتمثل في استبدال المؤسسات السياسية الليبرالية في البلاد بمؤسسات ديمقراطية شعوبية، تستند إلى مفهوم الديمقراطية المباشرة غير الحزبية. فقد قال إن حكومته لا تزال تركز حاليًّا «على عملية إعداد نظام دستوري جديد» لغانا، يتسق مع العمليات الديمقراطية التي أطلقت في ٤ حزيران/ يونية ١٩٧٩ و٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١». كانت تلك إشارة إلى الهدف الأصلي لمجلس الدفاع الوطني، المتمثل في إنشاء نظام ديمقراطي تشارك فيه الطبقات الدنيا من المجتمع الغاني في عمليات صنع القرار من خلال مؤسساتها السياسية الخاصة بها، وهي لجان الدفاع سابقًا ومن ثم مجالس المقاطعات. مع ذلك، استمرت حكومة رولينغز تسيطر بقوة على عمليات الإصلاح السياسية والدستورية، ولم تستشر على نطاق واسع مجموعات المجتمع المدني التي كانت تضغط من أجل الإصلاح. وعلاوة على ذلك، أدخل مجلس الدفاع الوطني المؤقت، بعد عمل لجنة الخبراء ومجلس الشورى في صياغة الدستور ولكن قبل طرحه على الاستفتاء، فقرات راسخة عن الإفلات من العقاب على أفعال متعلقة بتغيير الحكومة (أي الانقلاب العسكري) وعلى أي ممارسات أو تجاوزات من قبل مجلس الدفاع أو موظفيه في أثناء ولايته، وبالتالي حماية أنفسهم من أي إجراء قانوني تتخذه الحكومات اللاحقة.

وبحلول نهاية ١٩٩١، أثبت مجلس الدفاع براعته الكبيرة في المحافظة على سيطرته بمواجهة المعارضة المتزايدة من قبل القوى المناصرة للديمقراطية. ولكن الجهات المانحة كثفت رسائلها المتماثلة الداعية إلى الإصلاح. وعلى الجبهة الداخلية، توسعت شبكة الجمعيات المدنية وشكلت تحالفًا أكبر، يدعى اللجنة التنسيقية للقوى الديمقراطية ويضم ١١ مجموعة؛ للضغط من أجل تحقيق مزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية. وأُقر الدستور الليبرالي الجديد بأغلبية الأصوات في استفتاء جرى في ٢٨ نيسان/ إبريل ١٩٩٢. وأعقب ذلك قانون جديد للأحزاب رفع الحظر عن أنشطة الأحزاب السياسية في أيار/ مايو ١٩٩٢، وإلغاء قانون تقييد

ترخيص الصحف (١٩٨٥) الصادر في أيار/ مايو ١٩٩٢، وإنشاء اللجنة الوطنية المؤقتة للانتخابات، التي كلفت بتسجيل جميع الأحزاب السياسية.

استجابة لهذا الانفتاح الديمقراطي الواسع، سارعت الجمعيات المدنية المناصرة للديمقراطية إلى تشكيل أحزاب سياسية. فقد جرى تسجيل ١١ حزبًا سياسيًّا، ابتداء من نيسان/ إبريل وحتى آب/ أغسطس ١٩٩٢؛ وذلك من أجل الانتخابات التعددية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ (الرئاسية) وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ (البرلمانية).

اشتهر رولينغز في تلك الفترة بوصفه «ديمقراطيًّا مترددًا»؛ ولذلك كان قادة الأحزاب السياسية يتعاملون بحذر. فقد شكلوا تحالف القوى الديمقراطية للنضال من أجل إصلاحات دستورية وسياسية شاملة. وأقام التحالف[1] دعوى على الحكومة بشأن أحكام قانون الأحزاب السياسية الذي وضع قيودًا على استخدام أسماء ورموز وشعارات الأحزاب، إذا كانت تخص أحزابًا سياسية حظرتها الحكومات العسكرية السابقة. كما لجأ التحالف إلى المحاكم لضمان إصلاحات تتعلق بحقوق الإنسان. وفي أثناء ذلك، انتشرت الصحف الخاصة وظهر الإعلام الخاص ناطقًا غير رسمي عن الحركة المناصرة للديمقراطية، ما أسهم أيضًا في تسريع عملية الإصلاح.

وطوال عام ١٩٩٢ تبين أن مسار الإصلاحات لا رجعة فيه. وتحسبًا للتحول إلى نظام ديمقراطي ليبرالي في نهاية المطاف، شكل رولينغز حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، وقاده بوصفه مرشحه لخوض الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر. وخلافًا لنصيحة المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية واحتجاجات الأحزاب المعارضة، أصرّ على استخدام سجل ناخبين عفا عليه الزمن. وعلى الرغم من هذه المناورات السياسية، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٢ على التوالي.

(١) كان بين القادة البروفيسور أدو-بواهين، دا روشا، الدكتور هيلا ليمان (رئيس الجمهورية الثالثة الذي أطيح به في انقلاب رولينغز في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، كوجو بوتسيو، الدكتور كوامي سافو-أدو، الحجي محمد فارل وباوا داي-ياكا، الذي ينتمي إلى التقاليد السياسية لبوسيا دانكواه وكوامي نكروما.

أعلنت اللجنة الوطنية المؤقتة للانتخابات فوز رولينغز بالانتخابات الرئاسية بنسبة ٥٨,٣ في المائة من أصوات الناخبين، وحل ثانيًا مرشح الحزب الوطني الجديد، البروفيسور ألبيرت أدو بواهين، بنسبة ٣٠,٤ في المائة، لكن أحزاب المعارضة احتجت بشدة على النتائج بدعوى حصول تزوير واسع النطاق. وقد ضمنت مقاطعة أحزاب المعارضة اللاحقة للانتخابات البرلمانية فوزًا مدوّيًا لحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي وحلفائه؛ حيث فاز رولينغز وحزبه بالرئاسة وشكل أول حكومة في الجمهورية الرابعة، وضمن سيطرته على البرلمان الجديد بواقع ١٨٩ مقعدًا من أصل ٢٠٠ مقعد.

إضفاء الطابع المؤسساتي على الأحزاب السياسية

أكدت مقاطعة المعارضة للانتخابات البرلمانية الخلافات والشكوك بشأن العملية الانتقالية؛ ما دفع بالمجلس الوطني للزعماء وقادة الهيئات الدينية الرئيسة - مسيحية ومسلمة - إلى التدخّل للخروج من المأزق. كان هدفهم مِن التدخل إنهاء الصراع السياسي واستعادة الحياة السياسية المنظمة، وعندما فشل ذلك أخذ الحزب الوطني الجديد، الذي كان أكبر أحزاب المعارضة، زمام المبادرة لإنهاء موقف الإقصاء الذاتي الذي اتخذته أحزاب المعارضة حيال الحياة السياسية الديمقراطية الناشئة. فأعلن عزمه على «التعامل» مع حكومة المؤتمر الوطني الديمقراطي وشكّل، مع أحزاب معارضة أخرى، حكومة ظل معارضة من خارج البرلمان واجهت الحكومة بعدد من قضايا السياسات من خلال المحاكم. وسرعان ما تبين عدم جدوى إستراتيجية مقاطعة الانتخابات البرلمانية؛ لأن الحكومة والبرلمان اللذين يسيطر عليهما حزب رولينغز حكما البلاد دون أحزاب المعارضة. وفي هذا الصدد، تبين أن الطريقة الوحيدة للقيام بدور فعال في أسلوب حكم البلاد هي خوض الانتخابات.

وفي آذار/ مارس ١٩٩٤، قبلت أحزاب المعارضة بسهولة دعوة للانضمام إلى لجنة استشارية حزبية أنشأتها اللجنة الانتخابية لتكون بمثابة منصة للحوار والتشاور وبناء توافق في الآراء بين الأحزاب. وأصبحت اللجنة المذكورة، في ظل رئاسة اللجنة الانتخابية، منصة للأحزاب السياسية الكبيرة لبناء توافق الآراء بشأن الإصلاحات الضرورية لتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية وتحسين نزاهة

الانتخابـات. وقد تجلت حصيلة الحوار وبناء توافـق الآراء في الانتخابات العامة عام ١٩٩٦؛ حيث فاز المؤتمر الوطني الديمقراطي بالانتخابات الرئاسية وبغالبية مقاعد البرلمان. وعكست النخبة السياسية في هذه الانتخابات الثقافة الديمقراطية المتنامية، عندما اعترف جون كوفور المرشـح الرئاسـي للحـزب الوطني الجديد بهزيمته دون تردد وهنَّأ الرئيس رولينغز بالفوز. وفي خطاب القبول، أظهر الرئيس رولينغز كياسة أيضًا تجاه كوفور لأنه ضمن انتخابات سلمية وحرة ونزيهة و«إجراءً ديمقراطيًّا منظمًا».

قلص رولينغز في أثناء رئاسته من «استخدام قدرته القمعية واستثمر في المؤسسات الديمقراطية»[1]. وأسـهمت تطورات أخرى، سـببتها الضغوط المحلية والدولية، في نمـو الثقافة الديمقراطية. فقد أظهر رولينغز عام ٢٠٠٠ التزامه بالمعايير والإجراءات الديمقراطية، من خلال احترامه لدورتي الرئاسة المحددتيْن في الدستور. وحل محله جون أتا ميلز مرشـحًا رئاسـيًّا عن المؤتمر الوطني الديمقراطي في الانتخابات العامة عام ٢٠٠٠. خاض كوفور الانتخابات مرة أخرى مرشحًا عن الحزب الوطني الجديد وفـاز بالانتخابات الرئاسـية، بعد جولة إعادة، بنسـبة ٥٦,٩ فـي المائة من الأصوات مقابل ٤٣,١ في المائة لأتا ميلز. كما حقق حزبه سيطرة على البرلمان بحصوله على ١٠٠ مقعـد مقابل ٩٢ مقعـدًا للمؤتمر الوطني الديمقراطي. اعتـرف أتا-ميلز وحزبه بالهزيمة ليصبح أول حزب سياسـي حاكم في تاريخ غانا بعد الاستعمار يفقد السلطة عبر الوسائل الديمقراطية.

كوفور وترسيخ الديمقراطية

على الرغم من هذا الانتقال السلمي، فإن المجتمع الغاني كان منقسمًا بين معسكري رولينغز/ المؤتمر الوطني الديمقراطي وكوفور/ الحزب الوطني الجديد (وهو انقسام مسـتمر حتى اليوم)، وكان التنافس السياسـي على أشدّه. لقد عمق الانقسام السياسي استبدادية رولينغز وحزبه والسجل السيئ في مجال حقوق الإنسان، كما ظهرت أيضًا

(١) ستيفن لفيتسكي ولوكان واي، التسلطية التنافسية: النظام الهجين بعد الحرب الباردة (نيويورك: إصدار جامعة كامبريدج، ٢٠١٠).

مشكلة حرية الإعلام. فعلى الرغم من إلغاء حكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت برئاسة رولينغز قانون ترخيص الصحف في أيار/ مايو ١٩٩٢، فإن الإعلام بقيَ خاضعًا لبقايا القوانين الاستبدادية التي يعود تاريخها لسنوات مجلس الدفاع الوطني؛ الأمر الذي أثر سلبًا على خرية الصحافة.

اتخذ الرئيس كوفور خطوات لتضميد الجروح السياسية وتوحيد الأمة، فعين أولًا بعض أعضاء ائتلاف الأحزاب السياسية المعارضة للمؤتمر الوطني الديمقراطي في مناصب وزارية عدة. ولكن سياسةَ الحكومة الجامعة هذه لم تشمل أعضاء من حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي المهزوم، وهي بذلك لم تصبح سابقة ملزمة للحكومات المستقبلية. لا بل أجاز إقصاؤهم استخدام مبدأ أنَّ الفائز يأخذ كل شيء لاحتكار السلطة والامتيازات المرتبطة بالمنصب السياسي.

ثانيًا، أنشأت حكومة الرئيس لجنة مصالحة، مهمتها «السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء البلد وتعزيزها من خلال التوصية بالتعويض المناسب للأشخاص الذين عانوا من أي إصابة أو أذى أو ضرر، أو الذين تأثروا سلبًا، بأي شكل من الأشكال؛ بسبب تجاوزات وانتهاكات حقوقهم الإنسانية الناجمة عن إجراءات اتخذتها أو تقاعست عن اتخاذها المؤسسات العامة والأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب عامة في فترات الحكم غير الدستورية». مع تقدم عمل اللجنة، ضعفت العدائية التي أبدتها مجموعة رولينغز حيالها أول الأمر، لا سيما عندما بات من الواضح أنها لن تقوم بالاضطلاع بمهام تحقيق بل ستعمل على خلق توازن بين البحث عن «السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون مع العدالة الجنائية، في إطار المصلحة العامة لأمّة في أمسِّ الحاجة إلى التماسك والاستقرار»[1]. لقد أدلى رولينغز بشهادة موجزة أمام هذه اللجنة استجابة لطلبها. وإذا كان مِن الصعب تحديد فيما إذا أنجزت اللجنة مصالحة حقيقية، لكن الإرادة السياسية التي أبداها الرئيس كوفور عززت سيادة القانون وحسَّنت الثقة بالقضاء.

(١) كوامي بوافو-آرثر، البحث عن المصالحة الوطنية في غانا: التحديات والآفاق، في كوامي بوافو-آرثر: التصويت لصالح الديمقراطية في غانا: انتخابات ٢٠٠٤ من وجهات نظر مختلفة (دراسات مواضيعية) المجلد ١ (أكرا: منشورات الحرية، ٢٠٠٦)، ص. ١٣٦.

عـزت حكومة الحزب الوطني الجديد برئاسـة كوفور حرية الإعلام، عبر إلغائها قانـون التشـهير الجنائـي لضمان تمتع وسـائل الإعـلام بالحرية وفقًا للدسـتور. وقد تشـجع كثير من الغانيين على إنشـاء مؤسسـات إعلامية إلكترونية ومطبوعة، أنجزت مهامَّ ديمقراطية مهمة في مجال مراقبة الطبقة الحاكمة وفضح تجاوزاتها ومسـاءلتها. ولكن عاصفة الحرية المفاجئة، شـجعت أيضًا وسـائل الإعلام على الاسـتخدام غير المسئول لحرية التعبير.

اسـتمر القضاء متمتعًا بالاسـتقلالية التقليدية التي كفلها الدسـتور، وصان حقوق المواطنين من خلال أحكام مسـئولة اجتماعيًّا. بيد أن كوفور كان في بعض الحالات يتدخـل فـي الإجراءات القضائيـة. فعلى سـبيل المثال، عَيَّـن عددًا إضافيًّـا من قضاة المحكمـة العليـا عندما أصبح رئيسًـا، وعَيـن لاحقًا قاضيًـا آخر في المحكمـة العليا لإرجاء النظر في قضية النائب العام (رقم ٢) ضد تساتسـو تسـيكاتا (الرئيس السـابق لمؤسسة غانا الوطنية للنفط). وعلى الرغم من عدم تعارض هذا الإجراء مع القانون، فقـد عُدَّ محاولة لاسـتمالة المحكمـة لصالح الحكومة. ولكن السـلوك العام للقضاء عزز اسـتعداد الطبقة السياسـية الغانية للجـوء إلى المحاكم لتسـوية منازعات، كتلك التـي تتعلـق بالحقـوق الفردية والخلافات بشـأن النتائـج الانتخابية وإحـداث مراكز ودوائر انتخابية جديدة.

كانـت الأجهـزة الأمنيـة، مثلهـا مثـل القضـاء، أدوات موثوقـة لحمايـة النظـام الديمقراطـي والدفـاع عنـه. فقـد تشـاركت مـع اللجنـة الانتخابيـة لضمـان نزاهة الانتخابـات، وحمت حقوق المواطنين، ووفرت السـلام والنظام وسـيادة القانون بشـكل عـام. والأهم مـن ذلك، أن الجيـش خضِع للسـلطة المدنية وفقًا للدسـتور ونتيجـة لعمليـة إعادة إضفاء الصفـة الاحترافية التي بدأتها حكومـة مجلس الدفاع الوطنـي المؤقت برئاسـة رولينغز. ولتعزيـز هذا التوازن العسـكري المدني، جرى تدريب السـلطات المدنية والعسـكرية، على حد سـواء، فـي «الإدارة الديمقراطية للقطاع الأمني» لإكسـابهم القدرات المناسـبة للقيام بأدوارهم علـى نحو فعال[1].

(١) إيبوي هوتشفول، الحكم الديمقراطي للقطاع الأمني: مواجهة الهشاشة في غانا (أكرا: IDEG، ٢٠٠٧)، صفحة ٢٣.

وتم اختبار خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية عام ٢٠٠٨ في أعقاب التنازع بشأن نتائج الانتخابات، وأيضًا في عام ٢٠١٢ في أثناء الأحداث التي أعقبت الوفاة المفاجئة للرئيس أتا ميلز وهو في منصبه. في هاتين المناسبتين، خضعت القوات المسلحة للسلطة المدنية لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

أكدت انتخابات عام ٢٠١٢ نموّ الثقافة الديمقراطية في غانا. فعلى الرغم من القلق الواسع بشأن السلام والاستقرار في البلاد، جرت الانتخابات بشكل سلمي. وأعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات، أن نائب الرئيس السابق ومرشح المؤتمر الوطني الديمقراطي جون مهاما هو الرئيس المنتخب بنسبة ٥٠,٧ في المائة من الأصوات الصحيحة. وحصل نانا أدو أكوفو-أدو مرشح الحزب القومي الجديد على ٤٧,٧ في المائة من الأصوات الصحيحة. وعلى الرغم من رفض الأخير نتائج الانتخابات، أدى ماهاما اليمين الدستوري ليصبح الرئيس الخامس لغانا في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ وفقًا للدستور. وساعد قبول المراقبين المحليين والأجانب وكذلك الدول الأجنبية نتائج الانتخابات على تهدئة المياه السياسية. وساهمت جملة من التوسطات والتوسلات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني، بما فيها الهيئات الدينية والحكام التقليديون من أجل السلام واللحمة الوطنية، في تعزيز الحاجة إلى سيادة الثقافة المدنية. ويشير قرار الحزب القومي الجديد بالطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية في المحكمة العليا إلى نمو الثقافة الديمقراطية في غانا.[١]

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يطعن فيها الحزب الخاسر في نتائج الانتخابات الرئاسية. ففي عام ٢٠٠٤ طعن أعضاء قياديون في المؤتمر الوطني الديمقراطي في نتائج الانتخابات الرئاسية في المحكمة العليا وخسروا القضية. ومن ثم في عام ٢٠٠٨،

(١) تسمح المادة ٦٤ (١) بمثل هذا الاعتراض في غضون ٢١ يومًا بعد إعلان نتائج الانتخابات. في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، بعد ثمانية أشهر من صدور الحكم القضائي المعقد والمربك، قررت المحكمة العليا بالأكثرية أن جون مهاما هو رئيس غانا المنتخب عن استحقاق. وقبل مرشح الحزب الوطني الجديد، نانا أدو دانكوا أكوفو- أدو، وقبل شركاؤه المعترضون هذا الحكم انسجامًا مع التزامهم بمبادئ سيادة القانون حسب قولهم.

رفض المرشـح الرئاسـي للحزب الوطني الجديد، نانا دانكـوا أكوفو- أدو الاعتراف بالهزيمـة إلى أن تدخلت مجموعة من قادة المجتمـع الديني والمدني وأقنعوه بإعادة النظر في موقفه. وفي جميع هذه المناسبات، صمدت مؤسسات الحكم الأساسية في الإدارة الكفؤة للانتخابات والمنازعات ذات الصلة أمام الاختبار.

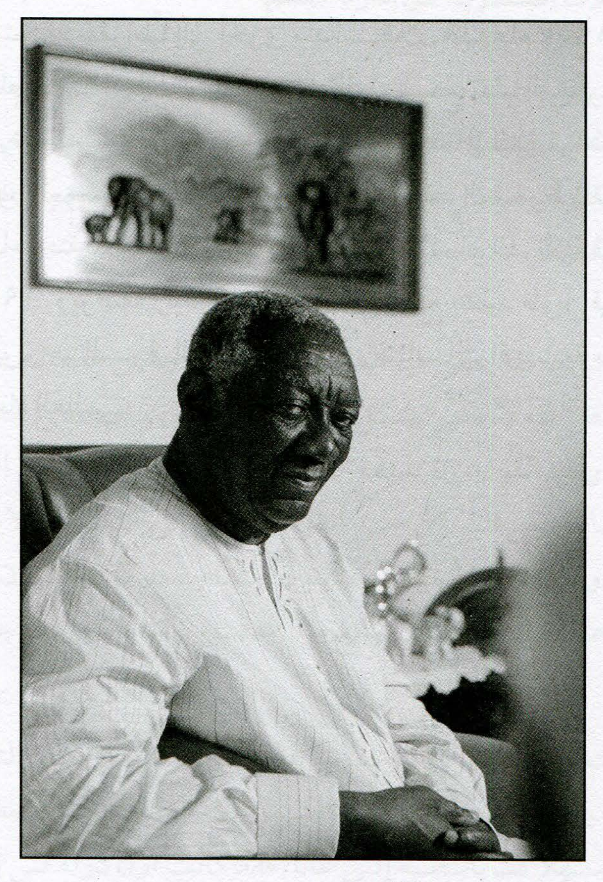
الخلاصة

تدين اسـتدامة الانتقال إلى الديمقراطية في غانا بالفضل لمؤسسـاتها الديمقراطية المستقلة، والاحترام الذي حظيت به من قبل الأحزاب السياسية وقادتها. فقد أدارت اللجنـة الانتخابيـة بمهـارة واقتـدار ملحوظيـن انتخابـات متتاليـة منذ العـام ١٩٩٢. وأسـهمت نزاهة العملية الانتخابية في تعزيز ثقة الجماهير بمؤسسـات الحكم بشكل أعم. وأنجزت القوات المسـلحة مهامها المحددة في الدسـتور، بخضوعها للسـلطة المدنيـة وبقائهـا خارج العملية السياسـية. وأظهـرت الطبقة السياسـية التزامًا بقواعد ومعاييـر الديمقراطية، عن طريق حلّها لنزاعاتها عبر الحوار وإجراءات حل النزاعات وفقًا للقانون.

لا تـزال هناك تحديات على امتداد المسـار الديمقراطي فـي غانا. فعلى الرغم من قبـول الأحـزاب السياسـية بآليات الوصول إلى الاتفاق بشـأن القضايـا الانتخابية، لا يـزال هنـاك قدر كبير من عـدم الثقة بين الأحزاب، والتي لم تتمكـن مِن بناء توافق في الآراء حول أجندة تنمية وطنية مسـتقلة. ونتيجة لهذا العداء، لم يتمتع السياسيون بثقة الجمهور بالقدر نفسـه الذي تمتعت به المؤسسـات الديمقراطية بشـكل أعم. وينظر على نطاق واسـع إلى القضاء بوصفه حكمًا محايـدًا، ولكن النظام القضائي يُعد أيضًا عمليـة مكلفة ليسـت في متنـاول الغانيين العاديين. وعلى الرغم مـن هذه التحديات، اقتنـع الغانيون بأن بناء نظام ديمقراطي ناجح مسـئولية مشـتركة، وهو الطريق الوحيد لضمان السلام الاجتماعي والتنمية.

السيرة الذاتية لجون أجيكوم كوفور، رئيس غانا

٢٠٠١-٢٠٠٩



جون أجيكوم كوفور، محامٍ من سلالة ملكية من مجموعة الأشانتي العرقية الغالبة في غانا، جمع بين خبرة محلية ودولية في عالم الأعمال والمال وأدوار تكنوقراطية مهمة بصفته زعيم معارضة لسنوات. شغل منصب وزير في حكومة الجمهورية الثانية برئاسة كوفي بوسيا (١٩٦٩-١٩٧٢)، وانتخب عضوَ برلمان معارضًا في الجمهورية الثالثة برئاسة هيلا ليمان (١٩٧٩-١٩٨١) وسكرتيرَ حكومة محلية في ظل حكومة حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي العسكرية برئاسة جيري رولينغز. وهو عضو مؤسس للحزب الوطني الجديد، الذي تشكل لخوض الانتخابات

الديمقراطية أواسـط التسـعينيات. قاد الحزب الوطني الجديد بوصفه مرشحًا رئاسيًّا في انتخابات عام ١٩٩٦ وفاز فيها. شـكل تسـلّمه الرئاسـة أول انتقال ناجح للسـلطة مـن حكومة منتخبة ديمقراطيًّا إلى أخرى منذ اسـتقلال غانا عام ١٩٥٧. أعيد انتخابه رئيسًا للبلاد عام ٢٠٠٤؛ حيث أتم الدورتين اللتين يسمح بهما الدستور ومن ثم سلم السـلطة إلى الرئيـس المنتخب جون أتا ميلز؛ وبذلك عمـق الديمقراطية الليبرالية في غانا. عزز كوفور المؤسسات الديمقراطية، عبر التخفيف الملحوظ للقيود على حرية الصحافة وإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل الأنظمة ما قبل عام ١٩٩٢. وبوصفه رئيسًا لحزب سياسي يتمتع بتقليد طويل في الديمقراطية الليبرالية وإيديولوجيا السـوق الحرة، اتّبع كوفور سياسـات اقتصادية مناسـبة دمجت غانا في الاقتصاد العالمي.

مقابلة مع الرئيس جون أجيكوم كوفور

سلسلة التدخلات العسكرية في إدارة الحكم

الانطباع الدولي عن غانا، هو أنها مثال ناجح للانتقال إلى نظام توجد فيه انتخابات حرة ونزيهة وتداول للسلطة ومؤسسات انتخابية فاعلة وصحافة حرة وفصل بين السلطات وحكم ديمقراطي فعال. هل هذه السمعة الدولية لديموقراطية غانا دقيقة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تسنى لها تحقيق ذلك؟

السمعة الدولية للديمقراطية الغانية دقيقة جدًّا، ولكن هذه السمعة بعيدة عن الكمال. الديمقراطية لا تظهر بشكل طبيعي؛ فالكثير يتوقف على الشعب وطبيعته وحتى ثقافته. وأود القول، إن طبيعة الغانيين، بمن فيهم القبائل من الساحل حتى الأجزاء الشمالية، من الشرق حتى الغرب، تميل إلى التعاون. لاحظَ زوار غانا أن الغانيين ودودون ومسالمون ومتدينون جدًّا ويحترمون القانون. بهذه الطبيعة والتاريخ إذًا، عاشوا معًا بشكل رائع منذ العصور القديمة، وتزاوجوا وأشياء من هذا القبيل.

مع هذه التجربة والخبرة والدساتير الجيدة والمقرة والنافذة التي نصَّت على الديمقراطية، يعتقد المرء أنه كان من السهل إقامة نظام حكم ديمقراطي. ولكن الأمر لم يكن سهلًا قط بالنسبة إلى غانا. فقد كانت أول دولة في إفريقيا جنوب الصحراء تحصل على الاستقلال، عام ١٩٥٧، ولكنها بعد ذلك عانت فترة طويلة جدًّا من التدخلات العسكرية والانقلابات. ويمكنني القول، إن شعب غانا عاش أنواعًا مختلفة من الحكم خلال ٥٠ سنة من الاستقلال. كان الدستور الأول ديمقراطيًّا، ولكن مع مرور الزمن، انحرفت حكومة كوامي نكروما إلى نظام الحزب الواحد الذي كان يعتقل من يعارضه ويودع في السجن السياسي دون محاكمة. وهكذا، عندما حصل الانقلاب العسكري عام ١٩٦٦، جرى اعتقال العديد من الأشخاص دون محاكمة ودون سبب وجيه. وهذا لم يعجب الناس؛ لذلك تدخل الجنود. ولكنهم جلبوا الدكتاتورية العسكرية التي لم تعجب

الناس أيضًا. بقيَ الجيش في السلطة قرابة ثلاث سنوات، ومن ثم سلمها لحكومة البروفيسور بوسـيا عام ١٩٦٩، التي بدأتُ فيها تجربتي السياسية. وهكذا أفسحوا المجال لمشاركة المدنيين، وللحكم بموجب دستور ديمقراطي.

استـمر النظام المدني الناشـئ سـنتين وثلاثة أشـهر فقط، وعاد الجيش بذريعة أن النظام حرمهم من امتيازاتهم القليلة. تصرفوا كما لو أنهم حالما تذوقوا طعم السـلطة اعتقدوا بأنها يجب أن تكون لهم. حكم العسكر طوال السنوات الثماني التالية. دمروا اقتصاد غانا وكانوا فاسـدين جدًّا، حتى قال الناس إنهم يريدون نظامًا مدنيًّا من جديد وديمقراطية دستورية.

وبنهاية تلك الفترة حصل انقلاب داخل الجيش مطيحًا بالحكومة، ثم قام شـاب، ضابـط [جيـري رولينغـز] بانقلاب ثانٍ. قتلـوا الجنرالات، وبينهم ثلاثة رؤسـاء دولة سـابقين، قبل تسـليمهم السـلطة للمدنيين. حصـل ذلك عـام ١٩٧٩، وهكذا جاءت الجمهورية الثالثة. وأيضًا لم يسـتمر النظام المدنـي (بقيادة الرئيس هيلا ليمان) الذي قدمه العسكريون المتقاعدون سوى سنتين وثلاثة أشهر. ثم حصل انقلاب آخر عشية رأس السـنة الجديدة [٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١]، عندما كانت البلاد بأكملها منشغلة بالأجواء الاحتفالية لعيد الميلاد. أُلغيَ الدستور الديمقراطي ليتمكن العسكر من فرض أنفسهم من جديد؛ وهذه المرة بذريعة تطهير بؤر الفساد وهُلُمَّ جرًّا. لقد جاء العسـكر واستمروا في السلطة للسنوات العشر التالية أو نحو ذلك، وكانت دكتاتورية عسـكرية شـمولية لم تعرف البلاد خلالها السـلام. بقيت البلاد ثلاث سـنوات تحت حظر التجول؛ حيث اضطربت الحياة السياسية وتوقفت عجلة الاقتصاد ومنع القطاع الخاص من النمو؛ وبذلك استنزف الفقر البلاد والعباد.

تحول النظام الاستبدادي من الداخل

مـع اقتـراب نهاية الثمانينيـات حصلت تغيرات حول العالم. سـقط جـدار برلين، فزالت متلازمة الشـرق-الغرب التي حكمت إفريقيـا، وعمت أجواء الليبرالية في كل مـكان. وفي هذه الأثناء، كان الاقتصاد الغانـي إجمالًا يعيش حالة فوضى. لم يعجب

الناس هذا، وتحت الضغط الدولي ظهر دستور الجمهورية الرابعة -الديمقراطي جدًّا- الذي نعيش في ظله الآن. التقط الناس الفرصة عندما جاءتهم عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الوقت وهم يتحلون بالصبر. لقد اعتمدت الحكومة الدستور الحالي، الذي ينص على الفصل بين السلطات؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية؛ والإدماج بغض النظر عن القبيلة أو الدين أو الجنس؛ والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني. فالدستور، يرسِّخ سيادة القانون والمراجعة القضائية وحرية الإعلام والتعددية الحزبية وغيرها. هذا هو النظام الدستوري الذي نعكف على تطويره.

نجحت غانا في تغيير الحكومات مع ظهور هذا النظام الجديد، منذ العام ١٩٩٢. لقد أجرينا خمس دورات انتخابية [اعتبارًا من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢]. فازت المعارضة بالانتخابات عام ٢٠٠٠ وانتقلت السلطة سلميًّا؛ وذلك عندما توليت منصبي. ومن ثم أجرينا انتخابًا ثانيًا عام ٢٠٠٨. خسر حزبي بفارق ٤٠,٠٠٠ صوت من أصل ٩ ملايين ناخب. كان هذا سيسبب اضطرابات في أماكن أخرى كثيرة، ولكنني قبلت نتيجة الانتخابات.

إنَّ النظام ليس مثاليًّا، ولا حتى اللجنة الانتخابية. لو نظرت إلى صحف اليوم [أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢]، لوجدت أن الكثير من القطاعات ينتقد اللجنة الانتخابية لعزمها إحداث دوائر انتخابية جديدة، مع أنه لم يتبقَّ على الانتخابات سوى شهرين وبعد إغلاق السجل الانتخابي. ولكن عيب الدستور يكمن في إنشائه لجنة انتخابية دون ضمان مساءلتها أمام الشعب. هذا هو إذًا التحدي الذي نواجهه الآن، والذي ينتقده الناس بفضل حرية الإعلام. فالقضاة وأحزاب المعارضة ومؤتمر نقابات العمال ينتقدون اللجنة، ولكن يبدو أن الحكومة تدعمها.

أود أن أقول: أجل، نحن نتقدم في ممارستنا للديمقراطية. ولكن يجب منح الكثير من الثقة للشعب؛ لأن طبيعته وتاريخه يساعدان على الأخذ والعطاء، و«يعيش ويترك غيره يعيش» وهذه أمور رئيسة بالنسبة إلى الديمقراطية. أنا لا أعرف أحدًا لا يحب الديمقراطية، وأعتقد أن الحرية تولد مع الناس؛ فالجميع يرغب في الحصول على فرصة للتعبير عن أنفسهم. بيد أنه قد تحظى بالحرية، ولكن إذا لم تكن تتمتع بثقافة

ديمقراطيـة، وهذه تتطلب تنمية ورعاية، فقد تعـمّ الفوضى أو قد تنجح زمرة ذكية في شق طريقها نحو السلطة ومن ثم تحرم الناس من الديمقراطية.

ذكرتـم أن الشـعب الغانـي بطبيعتـه وتاريخـه متعـاون ومنفتـح ولا يميـل إلـى المصادمـات، لا بل يعمل على حلها. ولكن شـعبًا كهـذا يجد صعوبة بالغة في العمل كمجموعة متكاملة لإحداث التغيير. لا بد من وجود عمليات ومؤسسات وقادة.

الشعب لا يستطيع إنشاء مؤسسات؛ ومن هنا تأتي أهمية وجود قيادة.

التأثير الدولي

أشـرتم إلى جيري رولينغز، الضابط الصغير الذي أطاح بمؤسسـته العسكرية ومن ثـم مـر بمراحل مختلفة أتيتم على ذكرها. كيف أصبح قائـد عملية انتقالية أفضت إلى المحصلة الديمقراطية التي ذكرتموها؟

أطلـق انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ العنان للحرية في كل مكان؛ لأن النظام ثنائي القطـب، الانقسـام الإيديولوجي بين الشـرق والغـرب، كان سـلبيًّا. وبحلول ١٩٨٩ حققـت القوى الليبراليـة الهيمنة، ومن ثم أخذت مؤسسـات بريتون وودز ومنظمات دولية أخرى تمارس الضغوط في كل مكان، بما فيها منطقتنا. ولهذا، أعتقد أن النظام العسـكري بقيـادة هذا الضابط الشـاب الذي اسـتمر في منصبه عشـر سـنوات اضطر إلى الاسـتجابة لضغوط الجهات المانحة. وانتصرت الصحافـة، التي كانت تعبر عن نفسها في كل مكان، على دكتاتوريي القارة. وهنا أيضًا أخذ الناس يجاهرون بآرائهم، واكتشـفت عناصر داخل النظام أنهم تأثروا أيضًا، ومن ثم أخذوا يتحدثون عن إنشـاء دسـتور جديد. لم يحصل ذلك بسـبب طيبة قلب شخص داخل النظام العسكري، بل بسـبب الضغـوط الدولية. فالاقتصـاد لم يكن يعمل بشـكل جيد، وأخـذت الجهات المانحة والدائنون يفرضون شروطًا.

جـرى ذلك فـي العديد من الـدول الإفريقية. ومـع اقتراب التسـعينيات، بدأ حتى نظام التمييز العنصري في الرضوخ للضغوط الدولية، وفي أماكن أخرى شـرع رجال

أقوياء يغادرون المشهد. ولعل غانا، التي طالما كانت قدوة، هي أول من تخلص من الدكتاتورية العسكرية من أجل الانتقال الذي بدأ عام ١٩٩٢ . ولكن الشيء المثير هو أن الضابط الشاب، بدلًا من مغادرة منصبه مع الدكتاتورية العسكرية، تحول من الزي العسكري إلى المدنيَ وشكل حزب [المؤتمر الوطني الديمقراطي] وخاض انتخابات الرئاسة بوصفه مرشحًا للحزب. وقبل هذا التحول، تم اعتماد الدستور وتعيين أشخاص في مؤسسات الدستور كاللجنة الانتخابية؛ لأنها تشكلت في ظل النظام السابق وفشلت.

التعبئة الاجتماعية

تُظهر الأحداث التي تتوجت بدستور ١٩٩٢ كيف يمكن لعملية المفاوضات الضمنية أو الصريحة أن تفضي إلى انتقال سلمي إلى الديمقراطية. كيف أسهمت الحركات الاجتماعية في الضغط على حكومة رولينغز من أجل قبول تحول رئيس إن لم يكن راضيًا؟

عام ١٩٨٨، ألقى أدو بواهين، أستاذ التاريخ، محاضرة في ذكرى جوزيف دانكواه؛ الشخص الذي يعود إليه الفضل في إدخال السياسة الحزبية إلى غانا عام ١٩٤٧ . دعا دانكواه كومي نكروما [أول رئيس لغانا، ١٩٦٠-١٩٦٦] من الخارج إلى غانا عام ١٩٤٧ . وعندما جاء نكروما إلى غانا، انتهى به المطاف إلى التخلي عن حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد لينشئ أول حزب سياسي في البلاد. قاد نكروما هذه المجموعة الرئيسة، ومن ثم وجدت الحياة السياسة الناشئة التي أفضت إلى الاستقلال نكروما يقود حزب الأكثرية، ويصبح بقية الناس الذين دعوه إلى البلاد معارضة. وعندما قررت غانا أن تصبح جمهورية عام ١٩٦٠، نافس دانكواه، عميد السياسة الغانية، نكروما على الرئاسة. اعتقله نكروما عام ١٩٦٤، ولسوء الحظ مات دانكواه في الحجز عام ١٩٦٥ . وبعد عام تمامًا، أُطيح بنكروما بانقلاب عسكري، وأصبحت تقام الخطبة التذكارية هنا في غانا منذ موت دانكواه. ألقى هذه المحاضرة البروفيسور أدو بواهين عام ١٩٨٨ بعنوان «أبو الهول الغاني - ثقافة الصمت». قال

فـي هذه المحاضرة: إن غانا عانت مـن ثقافة الصمت. وبالفعل، فقد كانت البلاد كما لو أنها برمّتها تحت غطاء نشره النظام. كان الناس يخشـون التحدث وكان الاقتصاد متوقفًا، ولم يكن بمقدور الناس التعبير عن أنفسـهم جهرًا. تم تدمير القطاع الخاص، وألغيت السـرية المصرفية، وكان يحق للحكومة مصادرة الأصول؛ الأمر الذي جعل البـلاد حينها غير سـعيدة حقًّا. وبالتالـي، عندما ألقى أدو بواهيـن محاضرته هذه عام ١٩٨٨، فإنها فتحت علبة من الديدان. لقد أصبح بطلًا على الفور؛ حيث راح الجميع يتحدث عنه. وعلى الرغم من أنه لم يكن سياسيًّا شعبيًّا، فقد قذفت به تلك المحاضرة إلى حزبي؛ إذ رشـح نفسه للرئاسـة عام ١٩٩٢ بمواجهة رولينغز، بمعزل عن محاولة مفوّضي الانتخابات منع ترشحه.

الإصلاح الدستوري

لعب كبير مستشاري رولينغز، جستيس دانييل أنان، دورًا رئيسا في إنشاء المؤسسات التي أقرها الدستور (اللجنة الانتخابية، لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، ولجنة التربية المدنية)، والتي بقيت مؤسسات راسخة في الدستور. ولأن الشعب كان متلهفًا على الخروج من براثن العسـكر، فقد وافق على اسـتفتاء على الدستور. وفي الواقع، تضمّـن الدسـتور أيضًا «الأحـكام الانتقالية» التـي وفرت الحصانة لصنـاع الانقلاب [القسـم ٣٤]. كان من المفترض أن تكون انتقالية، ولكنها لا تزال جزءًا من الدستور. لماذا؟ لأن الشـعب كان مسـتعدًّا لدفع أي ثمن من أجل التخلص من براثن العسـكر. ولكننـا لا زلنـا نُعده الشـيء الوحيـد المقبول في دسـتور يتحدث عن سـيادة القانون وفصل السلطات، إلخ.

أول انتخابات ديمقراطية

هكذا حول رولينغز نفسـه إلى شـخص مدني ليخوضِ انتخابات الرئاسـة لصالح حزبه. بدا أن النتيجة محددة مسـبقًا، وعلى الرغم من ذلك خاض حزبي الانتخابات. وعندما ظهرت النتائج التي لم يستطع حزبي قبولها، قمنا بكتابة القرار المسروق، وهو تقريـر عن الانتخابات الرئاسـية ١٩٩٢ أصدره الحزب الوطني الجديد الذي تأسـس

عام ١٩٩٢، وجمع أدلة على التزوير الانتخابي. شعرنا بأن النتائج لا تتطابق مع مزاج الناس؛ ولذلك قرر حزبي مقاطعة الانتخابات البرلمانية؛ لأن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم تحصل في اليوم نفسه. وبذلك بقيَ حزبي خارج البرلمان طوال الولاية الدستورية.

ما تقييمكم لمقاطعة الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٢؟

لم تسرّ تلك المقاطعة بعض العناصر على الرغم من أننا، داخل الحزب، شعرنا عمومًا بأننا تعرضنا لخديعة سيئة في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢.

عندما تنافست على الرئاسة ضد رولينغز عام ١٩٩٦، استفاد بالطبع من مزايا المنصب. لم تكن لديَّ أي جهات راعية؛ ما اضطرّني لبيع بعض ممتلكاتي لتمويل الحملة. وحتى مع موارد أقل، كانت النتائج التي أعلنها مفوضو الانتخابات ٣٩ في المائة للمعارضة التي تفتقر إلى السيارات والمال والدعم الإعلامي. ومع ذلك حصلت على ٣٩ في المائة. ثم تأخر إعلان النتائج خمسة أيام تقريبًا، وراح الناس يسألون عن سبب التأخير. لقد طلب المفوض الانتخابي الحماية، ولذا كان السؤال: «الحماية ممن؟». وعندما أعلنوا النتائج أخيرًا، حاولت بعض العناصر إقناعي بالمقاطعة من جديد ولكنني قلت: كلا، نحن في حاجة إلى دخول البرلمان لأن الدستور الذي وقّع عليه الرئيس يسمح بدورتين فقط. وفي ذلك الوقت، كان رولينغز قد أمضى دورة من أربع سنوات. وكان السؤال: هل سينتهك رولينغز الدستور الذي وضعه؟

في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦ فاز حزبي بـ ٦١ مقعدًا مقابل ١٣٣ مقعدًا لحزب الحكومة. وفي الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ أصبح جون أتا ميلز، الذي شغل منصب نائب الرئيس في فترة رولينغز، مرشح المؤتمر الوطني الديمقراطي الذي تأسس في تموز/ يولية ١٩٩٢ خلفًا لمجلس الدفاع الوطني المؤقت. نافست بوصفي مرشحًا مرشح للحزب الوطني الجديد، وفزت في الجولة الثانية من التصويت، ومن ثم اعترف رولينغز بهزيمة حزبه على مرأى العالم بأكمله.

ما أحاول قوله هو أن الديمقراطية جاءت، ولكن علينا أن نخلّص المؤسسات

من بعض العيوب. جوهر الدستور ديمقراطي. ويجادل بعض الأشخاص بأن الأحكام الانتقالية استمرت أكثر مما يجب، بينما يؤكد آخرون على أن المستفيدين منها ما زالوا موجودين؛ لهذا علينا ألّا نثير أي اضطرابات اجتماعية بسبب إلغائها. نحن لا نريد أن نتجاهل شيئًا يتطلب منا الاهتمام. لدينا وسائل إعلام يمكنها أن تفتح النقاش، والمستفيدون من الانتقال أخذوا يشيخون، وهم يتكيفون مع الروح الليبرالية في البلاد، حتى رولينغز. فالديمقراطية تنمو إذًا، ولا أعتقد أن أحدًا يرغب في العودة إلى الماضي.

العدالة والمصالحة

لقد أنشأت حكومتكم لجنة الحقيقة والمصالحة. كيف تقيّمون تجربة غانا مع قضيتي المصالحة والعدالة؟

إن نشوء أمة من الأمم عملية طويلة. فلن تجد سوى عدد قليل من الدول في العالم لم يشهد تاريخها حكم طغاة مستبدين. والقضية الرئيسة هي أن تحدد أفقًا وتحمل الناس على التطلع، ومن ثم تلجأ إلى التاريخ للاستفادة في عملية البناء. أنت لن تنسى، ولكن عليك ألا تخلّف آثارًا يمكن أن تولد القصاص. لهذا، على سبيل المثال، عندما تم انتخابي نبشتُ جثث الجنرالات الذين أعدمهم رولينغز ودفنوا في أماكن مجهولة وسلمتها إلى ذويهم لدفنها. وكجزء من المصالحة، ناشد أهاليهم أن يتم دفنها باحترام، وهذا ما تم. وأعتقد أنه لاقى قبولًا جيدًا.

شكلنا لجنة الحقيقة والمصالحة التي تكونت من زعماء دينيين وعدد كبير من الأشخاص الذين لم يكونوا من حزبي. حاولنا أن نمنح الجميع فرصة الذهاب والتحدث عن الأخطاء التي حصلت في تلك الأوقات، ولم نحصر عمل اللجنة في مرحلة رولينغز. فثمة أشخاص منذ عهد كوامي نكروما كانوا قد عانوا مما يَعُدونه أخطاء، سُمح لهم بالإدلاء بشهاداتهم. وبناء على تقارير اللجنة، أعيدت أصول وأشياء من هذا القبيل كانت قد صودرت إلى تلك الأسر. تولت السلطات

التنفيذية عملية التنفيذ، ولكن بتوصية من اللجنة التي كانت تتمتع بصلاحيات مماثلة للمحكمة العليا. كانت اللجنة تقدم توصيات بإعادة أصول ودفع تعويضات، وقدمت تعويضات. لقد فعلنا ما كان يمكن أن تفعله الحكومة.

كيف تشعرون الآن إزاء عمل لجنة الحقيقة والمصالحة؟ لو كان عليك تكرار التجربة، فهل كنت ستدرس الأمر بجدية أكبر قليلًا؟

أنا أنام قرير العين، وأعتقد أن المشكلة حُلت الآن. وبرأيي، أنه ليست هناك مشكلات قائمة تتطلب مِن أي حكومة العودة إليها. عقدت اللجنة جلسات مفتوحة لفترات طويلة ودعت الناس للحضور والإعراب عن مشاعرهم. حتى رولينغز تمت دعوته، ودعي بعض الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أخطاء. كان بإمكانهم الذهاب والتحدث. بعض الناس لم يستغل الفرصة لسرد قصصهم، ولكن آخرين استغلوها، وفي نهاية الأمر تصرفت الحكومة حسب تقرير اللجنة حصريًّا.

تجارب انتقال معاصرة

ذكرتم دور الظروف الدولية والضغط الدولي من الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها، والذي ساهم في العملية الانتقالية في غانا. ما الذي يمكن تعلمه من تجربة غانا ويمكن أن يساعد على وضع مبادئ توجيهية للجهات الدولية الفاعلة التي ترغب في دعم العمليات الديمقراطية؟

أعتقد أن تاريخ المشاركة الدولية يثير الشكوك عادة، حتى حيال أفضل النوايا. ففي الشرق الأوسط مثلًا، نجد أن الولايات المتحدة والقوى الاستعمارية القديمة كبريطانيا وفرنسا ستكون على الأغلب موضع شبهة في سورية ودول أخرى. هذا هو تاريخهم. ولكن لا بد لاستمرار العملية الديمقراطية من رعاية الديمقراطية والاعتناء بها. ففي التجربة الغانية، عندما ازدادت الضغوط، كانت لدينا بدائل عن النظام العسكري الذي حوّل نفسه إلى حزب مدني. ولا بد من تطوير الأحزاب؛ لأن تداول

السلطة أمر بالغ الأهمية لترسيخ حكومة ديمقراطية. يَعُد الدستور في غانا الأحزاب السياسية مؤسسات أساسية للديمقراطية. أما في شمال إفريقيا، لم تتم رعاية الأحزاب بشكل مناسب. ولهذا، عندما رحل مبارك، أين كانت الأحزاب السياسية، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين؟ إن قادة مصر لم ينظموا أنفسهم في أحزاب ولم يقدموا للشعب المصري تصورًا أو تطلعًا يعملون من أجله؛ تصورًا لبديل عن مبارك أو حتى عن الإخوان المسلمين.

من الضروري أن تفهم الأطراف الدولية وتؤكد على أن الأحزاب السياسية مهمة، وذلك لتنظيم الناس وتوعيتهم بشأن حقوقهم ومتابعتهم وتمكينهم من تقديم بدائل عن الأنظمة الدكتاتورية عندما يحين الوقت للتخلص منها. ففي حال غياب الأحزاب وسقوط الدكتاتوريين، ستكون هناك حرية، ولكن لماذا الحرية؟ هل هي من أجل الفوضى، أو لأجل مجموعة ذكية تتسلم السلطة بسرعة في أول انتخابات؛ ومن ثم تجد الوسيلة لتقويض الديمقراطية؟ نحن في غانا كنا محظوظين لأن حزبنا كان دائمًا سباقًا. تأسس هذه الحزب عام ١٩٤٧، ولطالما بقيت تقاليده قوية في غانا، على الرغم من استمرار النظام العسكري ١٩ عامًا.

سيطرة المدنيين على القوات العسكرية

ما التدابير التي اتخذتموها وأخذت بها الحكومة السابقة؛ لضمان ألا يعطل الجيش العمليات الديمقراطية؟

كيف يمكن تحديد الدور المناسب للجيش؟ نحن لم نجعل الجيش عدوًّا لنا. وفي الواقع عندما أتيحت لنا الفرصة، قررنا أن نغرس الاعتزاز في عملهم؛ لكي يفتخروا بكونهم جنودًا. لقد أقسموا أن يبقوا مستعدين للدفاع عن الأمة في حال تعرضها لهجوم خارجي أو عندما يكلفهم الرئيس؛ بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، بمهمة ما، وليس لاستخدام قوتهم لاستلام السلطة. فما الذي فعلناه؟ عينتُ أخي، الدكتور كوامي أدو-كوفور، وزيرًا للدفاع.

كان الجنود المحترفون سابقًا يعملون بإمرة السياسيين فقط. فعلى سبيل المثال،

استولى رولينغز على السلطة، ومن خلال الطريقة التي أدار بها الجيش، في نهاية المطاف، لم يكن فيها هذا الضابط النظامي جزءًا من الحكومة. ولكن المؤسسة تسيّست أكثر مما يجب؛ وبالتالي شعر الجندي أن مهنته تتلوث.

إن ما فعلناه لحملهم على البقاء في الثكنات هو أننا عاملناهم بشكل جيد. فعلى سبيل المثال، شاركت غانا في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة حول العالم لفترة طويلة. وكانت علاوة المشاركة في تلك البعثات منخفضة: ٣٢ دولارًا في اليوم. وعندما جاءت حكومتي، كان الجنود يتقاضوْن نصف هذا المبلغ، أي١٥ أو ١٦ دولارًا يوميًّا. رفعت حكومتي العلاوة إلى ٢٧ دولارًا؛ لأن الجنود كانوا يجازفون بحياتهم في هذه البعثات، ولقد ثمنوا ذلك. فقد ضمنا لهم مصاريف الإعاشة، وبنينا أكبر قاعة ربما في أكرا. بنيناها في الثكنة، وتدعى قاعة بورما. أعدنا بناءها لتصبح قاعة جميلة بمنتهى الحداثة، وأنشأنا مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الثكنات لتدريبهم. عملنا على غرس الكبرياء فيهم بوصفهم جنودًا؛ الأمر الذي جعلهم يدركون أن كونهم هناك لا يجعل منهم سياسيين. جعلنا الجنود يفهمون أنهم ينتمون إلى عالمهم الخاص بهم، وأنهم أقسموا اليمين على خدمة الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وبوصفه مدنيًّا، وأن عليهم الوفاء بقسمهم.

ويبدو أن هذا لا يزال ساريًا. فالحكومة لا تثني على الجنود دون مسوّغ؛ بغية دفعهم إلى القيام بأشياء يجب ألا يقوموا بها في ظل النظام المدني.

المبادئ الرئيسة

ما الدروس المستفادة من تجربتكم، والتي تحاولون إيصالها؟

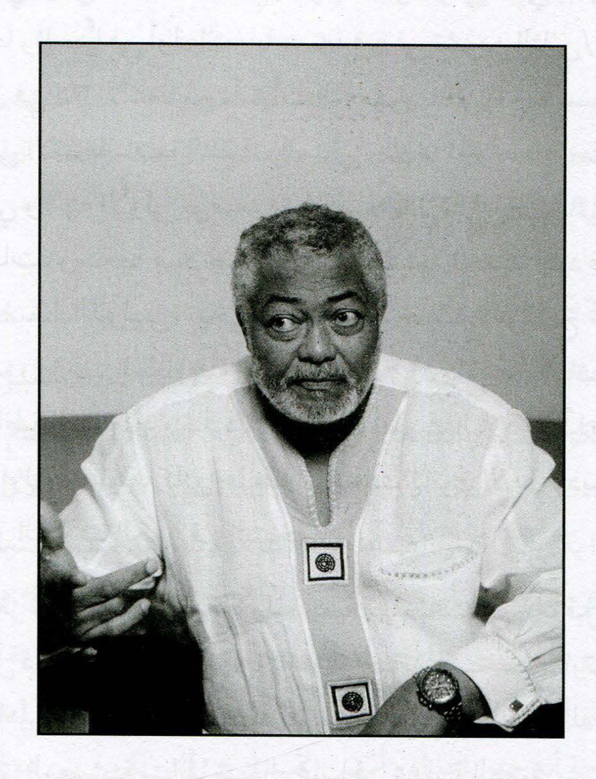
زرت نيجيريا أخيرًا، وأراد الناس معرفة كيف قبلنا حصيلة نتائج انتخابات ٢٠٠٨ غير المحسومة، التي شارك فيها ٩ ملايين ناخب وثلاث جولات من التصويت، وفي النهاية أعلنت اللجنة الانتخابية فوز أحد المرشحين بفارق ٤٠,٠٠٠ صوّت فقط.

لكنني كنت قد تنبأت بالحصيلة. في الجولة الثانية كانت هناك دائرة انتخابية لم تصوِّت بسبب خلل فني، وكان ذلك سيقرر نتيجة الانتخابات. وفي الواقع ذهبت إلى المركز لدعم مرشحي، ولكنني فوجئت بأن مرشحي لجأ إلى المحكمة سعيًا لاستصدار حكم لمنع المفوض الانتخابي من إجراء انتخابات في تلك الدائرة. ولم يكن قد تبقّى لنا سوى عشرة أيام أو نحو ذلك بين يوم الانتخابات وتولي الرئيس المنتخب لمنصبه. وبالطبع، فإن يوم التسليم محدد في الدستور، وهو ٧ كانون الثاني/ يناير. وهكذا، لو كنت وقفت مع مرشحي لكان ذلك يعني أنني سأعلن حالة الطوارئ؛ وكان هذا هو السبيل الوحيد لتأجيل المواعيد دستوريًّا قبل تسليم الرئاسة. نظرت إلى مزايا هذه المسألة، ولم يكن بمقدوري موافقة مرشحي وأنا مرتاح الضمير. لهذا قلت لمرشحي: «لقد لجأت إلى المحكمة دون أن تستشيرني؛ لأنني كنت سأنصحك بألا تفعل؛ لأنني كنت أشعر بأنه كانت لدينا فرصة طيبة. إذا رفضت المحكمة الطلب واستمرت الانتخابات، فسنخسر بالتأكيد». وهكذا لم أعترض قط. لا بل أخبرته دون مواربة بأنني سأدلي ببيان للأمة أعلن استعدادي لتسليم السلطة للشخص الذي تعلن اللجنة الانتخابية فوزه. لم تؤيد المحكمة طلب موكّلي، ومضت اللجنة قدمًا في الانتخابات في الدائرة الانتخابية المتبقية؛ إذ أعلنت فوز المؤتمر الوطني الديمقراطي بغالبية ٤٠,٠٠٠ صوت فقط.

لقد فعلت ذلك بضمير مرتاح. الدستور ينص على تسليم السلطة للرئيس المنتخب، وأنا أطعت الدستور. إذًا، دعونا جميعًا نُطع الدستور. الدستور الجيد ضروري للأمة؛ دستور يوجب احترام حقوق الإنسان واحترام صناديق الاقتراع واحترام اللجنة الانتخابية المستقلة واحترام القضاء المستقل. إذا قمت بكل هذه الأشياء، فإنك تصنع السلام؛ لأن الناس يشعرون حقًّا بأنهم يشاركون في حكومتهم. وإذا أنكرت عليهم هذا الشعور، فسيكون لديك ربيع عربي؛ أي أن الشعب سيثور عاجلًا أم آجلًا لتعزيز حقوقه. ولهذا فإنني أقول أينما ذهبت: «لنعتمد دستورًا جيدًا». يجب أن تقسم الحكومة، بموجب الدستور، وتحترمه وتسمح للشعب بالكلام وتسمح بحرية الإعلام. ويجب التحقق من أن الحكومة موضع مساءلة. وإذا ما تم ذلك، فلن يجد مَن يريد اغتصاب السلطة مبررًا للقيام بذلك.

السيرة الذاتية لجيري جون رولينغز، رئيس غانا

١٩٩٣-٢٠٠١



كان جيري جون رولينغز طيارًا في سلاح الطيران وملازمًا طيارًا في القوات المسلحة الغانية. أطاح هو ومجموعة من صغار الضباط بالحكومة الغانية المنتخبة عام ١٩٧٩؛ مما أدى إلى إعدام عدد من كبار الضباط العسكريين، بمن فيهم ثلاثة رؤساء سابقين للدولة. يَسَّرَ رولينغز إجراء انتخابات وطنية جديدة عام ١٩٧٩ بعد ثلاثة أشهر من توليه السلطة. كان شديد الانتقاد لحكومة هيلا ليمان المنتخبة حينها ولحمايتها المزعومة لحقوق النخبة، فقام بالإطاحة بالنظام الجديد في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. حكم بحسبانه ديكتاتورًا عسكريًّا حتى ١٩٩٢، عندما وافق على إصلاح دستوري استجابة لضغوط منظمات المجتمع المدني الغانية والمجتمع الدولي على حد سواء، ومنح دعمه لإجراء انتخابات تعددية تنافسية.

أشـرف رولينغز على اعتماد دسـتور جديد أسـس للجمهوريـة الرابعة، والذي أُقِرَّ باسـتفتاء في أوائل ١٩٩٢. شـكّلَ حـزب المؤتمر الوطنـي الديمقراطي وقادهُ بوصفه مرشحًا رئاسـيًّا في أول انتخابات تعددية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ و١٩٩٦، وفاز في كلا الانتخابين. أنشأت الجمهورية الرابعة مؤسسات غير حزبية للإشـراف على الانتخابـات والتثقيف المدني والإعلام وحماية حقوق الإنسـان. نفذ رولينغز في ولايته الأولى بوصفه رئيسًا منتخبًا (١٩٩٣-١٩٩٥) عملية إنشاء هذه المؤسسـات، ومنحها صلاحيـات كبيرة. ونتيجة تحديد عدد فترات الرئاسـة والمتابعـة والضغط الدوليين، تنحى رولينغز بعد خسـارة مرشـح حزبه أمام جون أجيكـوم كوفـور؛ زعيم المعارضة فـي العام ٢٠٠٠، واضعًا بذلـك غانا بقوة على مسار الديمقراطية الليبرالية. ومنذ ذلك الوقت، نظمت البلاد مزيدًا من الانتخابات التنافسـية وتداول السـلطة، كان آخرهـا انتخابات كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٢، على الرغم من التقارب الكبير في النتيجة.

أنهى رولينغز شـبه الديمقراطية الأوليغاركية التي كانت في غانا قبل توليه السلطة، مـع أنه لـم يكن ديمقراطيًـا دسـتوريًّا بقناعته أو خبرته الشـخصية. ارتبـط بالتطلعات الشـعبية الجماهيرية من خلال التعبئة السياسـية والسياسات الشـاملة اجتماعيًّا، التي أدخلت المناطق المهمشـة سـابقًا شـمال غانـا في عمليـة التنمية. بنـى رولينغز دعمًا سياسيًّا، أولًا من عمال المدن ومن ثم من فلاحي الريف، وساعد على توجيه السياسة الغانية نحو حكومة ديمقراطية أكثر مشاركة وأكثر مؤسسية.

مقابلة مع جيري جون رولينغز

دخلتم الحياة السياسية بوصفه ضابطًا شابًـا في سلاح الجو، ساعدتم على الإطاحة بحكومتين وحكمتم بحسـبانك قائدًا عسـكريًّا غير منتخب قرابـة عقد من الزمن. مع ذلك، اخترتم عقد انتخابات تنافسـية تعددية في أواخر التسـعينيات، وقبلتم بالحدود الدسـتورية للولايـة، واعترفتـم بانتصـار خصمكـم السياسـي الرئيس فـي انتخابات ٢٠٠٠ ونقلتم إليه السلطة سلميًّا، وبذلك ساهمتم في إضفاء الطابع المؤسساتي على

الديمقراطية الدستورية في غانا. كيف تفسرون تطوركم وخياراتكم المتعلقة بإرساء وتعزيز الحكم الديمقراطي؟

دعني أقدم بعض المعلومات الأساسية بخصوص أسباب تشكيل حكومتي العسكرية والتحديات والأحداث، وجهودي التي تتوجت بإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية الدستورية في غانا.

سلسلة التدخلات العسكرية

كانت ثورة ١٩٧٩ التي قام بها صغار الضباط وتوليتُ قيادتها تعبيرًا عن الغضب؛ وهو شيءٌ لم يكن بمقدور الشعب وحده القيام به. أصبحت غانا عام ١٩٧٩ مطبخًا يشتعل حرارة. لم يكن هناك جندي يطيع ضابطًا للقيام بانقلاب؛ لأن ضباط الصف والجنود كانوا يكرهون كبار الضباط في ذلك الوقت، بعد سبع سنوات من الحكم العسكري. أتذكر أنني كنت أقول لزملائي قبل سنتين من عام ١٩٧٩: «دعونا نتحرك. دعونا نتحرك». وعندما تحركنا أخيرًا، كان مستوى الفساد في القيادة العسكرية التي أطاحت برئيس الوزراء كوفي بوسيا [١٩٦٩-١٩٧٢] عام ١٩٧٢ قد أثار غضب الجماهير، لدرجة أنه حتى إعدام رأسَي الفساد في الدولة من بين هؤلاء الجنرالات لم يشبع شهوة البلاد إلى الدم.

بلغ الوضع السياسي عشية ثورة ١٩٧٩ حَدًّا أن كل ما تحتاج إليه هو أن تشعل عود ثقاب وتلقيه. في المجتمعات الحديثة، عندما يتراكم الضغط ثمة ما يكفي من النزاهة والقدرات ضمن المؤسسات للتعامل معه، ولهذا قلما يتراكم الضغط إلى درجة الانفجار. إن الخوف من التراكم والانفجار ينبغي ألا يكون موجودًا بلا أساس، ولكن في حال وجوده، فهذا يعني وجود خلل في مكان ما في العملية السياسية والمؤسسات. وفي حالتنا، عندما انفجرت أخيرًا، لم نفكر بأسباب هذا التراكم، بل كنا نسأل: «من أشعل عود الثقاب؟».

بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات، سلّمنا السلطة إلى نظام ليمان [الرئيس هيلا

ليمان، ١٩٧٩-١٩٨١]، الذي أعلن تقاعدي. كنت آنذاك أعلم إلى أين تمضي حكومة ليمان، وقد قرروا معاقبتي لأنني رفضت مغادرة البلاد. كل ما كان عليَّ فعله هو أن أرفض إعلانهم تقاعدي. كان بمقدوري رفض إعلانهم الذي سمعته من الراديو والعودة مباشرة إلى المعسكر ومواصلة عملي، ولكن هذا كان سيخلق وضعًا رهيبًا للحكومة. كان يمكن أن يشكل ذلك بداية النهاية؛ لأن الثورة [التي قادها رولينغز ضد النظام العسكري السابق] كانت أكثر شعبية من حكومة [ليمان]. لكنني لزمت بيتي عندما أعلنت الحكومة تقاعدي لكي أعطي مصداقية ووزنًا للخبر المنطوق؛ كونه بات يُساء استخدام الخبر كثيرًا وفقد مصداقيته منذ زمن طويل. كنت لا أزال مصرًّا جدًّا على مساعدة الحكومة لدرجة أنني لزمت بيتي؛ لأنه طوال تلك الأشهر الثلاثة، كان الناس يستشيطون غضبًا [ضد النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كان ينظر إليها على أنها فاسدة واستغلالية]، لدرجة أنهم غير مستعدين لسماع رأي آخر.

عندما عدنا في المرة الثانية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ [بعد الإطاحة بالرئيس ليمان]، تبدد بعض الغضب لدى الناس.

اللامركزية

جرى توجيه ما تبقّى من هذه الطاقة بصورة بناءة، مثّلت الجانب الجميل في العملية الانتقالية بين ١٩٨١ و١٩٩٢ بقيادة حكومة مجلس الدفاع الوطني المؤقت. كنا في حاجة إلى توجيه كل القوة السياسية التي أعيد استنهاضها لدى المواطنين العاديين نحو هيكل رسمي لحكومة محلية لامركزية. مارسنا اللامركزية بدلًا من تفويض السلطات لأننا لم نشأ تسليم السلطة ببساطة للنخب المحلية؛ أردنا أن نمنح الشعب سلطة صنع القرار؛ لهذا أنشأنا أكثر من ٤٠ مجلس مقاطعة ضمن ١٠ وحدات إدارية شبه قومية، وفّرت للناس فرصة للتعبير الديموقراطي. ولم يكن مفهوم مجلس المقاطعة [أعلى هيئة سياسية وإدارية في كل مقاطعة] حزبيًّا؛ لم تكن لدينا أحزاب سياسية في ذلك الوقت. بدأنا انتخابات مجالس مقاطعات غير حزبية [التي جرت تدريجيًّا في مناطق مختلفة منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ وحتى شباط/ فبراير ١٩٨٩]. وبذلك

يُنتخب الناس دومًا بسبب قيمهم ومَن يمثلون وماذا يمثلون، والاحترام الشخصي الذي يفرضونه في مجتمعهم.

كنت أحجز ٣٠ في المائة من مقاعد المجالس لأشخاص يتم تعيينهم. استغللنا هذه الفرصة للبحث عن أشخاص طيبين. وبالتشاور مع زعماء وقادة رأي، قدَّمنا هؤلاء الأشخاص الطيبين من عامة الشعب إلى المجالس، بالتعيين. كما مُنِحَ أعضاء مجالس المقاطعات فرصة اختيار رؤسائهم. وأعتقدُ أن ٩٠ في المائة من الذين انتخبوا رؤساء هم من الأعضاء المعينين.

مواجهة المصالح الراسخة

في عام ١٩٧٩ وفيما بعد في الثمانينيات، خلال أول عشر سنوات من قيادتي، كان لدينا مجلس وكنتُ رئيسه. عالجنا المظالم في النظم السياسية والاقتصادية والسياسية، وحاولنا إعادة هيكلة الاقتصاد والتخلص من الأنشطة الريعية؛ لأنه كان هناك أناس يستغلون مؤسسات وقواعد ولوائح الدولة للتجارة ومراكمة الثروات على حساب الشعب. كما أنشأ المجلس محاكم حلّت محل دور القضاء التقليدية الغربية، وكان يترأس المحاكم قادة الرأي (مستشار من الزعماء، امرأة ذات مكانة مرموقة، وإلخ)، وكان الرؤساء مِن المحامين؛ حيث إنَّ القضايا التي كانت تستغرق خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة، أصبحت تُحَلُّ في غضون أسابيع.

معنى الديمقراطية وجاذبيتها الشعبية

عندما كنت في سدة الحكم، في نهاية الثمانينيات، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تحثّنا على إنشاء نظام متعدد الأحزاب. كنا بالفعل قد شهدنا في هذا البلد نظام التعددية الحزبية، وأيضًا نظام الحزب الواحد بقيادة كوامي نكروما [أول رئيس لغانا، ١٩٦٠-١٩٦٦] والرأسمالية والاشتراكية والانقلابات؛ لم يكن أيٌّ من هذه الأنظمة موضع مساءلة أمام الشعب، ولكن، إلى حد ما، خلال ثورة ١٩٧٩ التي قام بها مجموعة من صغار الضباط بقيادتي، والتي أطاحت بالرئيس بوسيا، ظهر شعور بالمساءلة، مع تعبير خلاق عن الحرية، عقليًّا وجسديًّا على حد سواء. وكان علينا

أن نحمي ذلك؛ لأنه أظهر أفضل ما لدى شعبنا. كانت القوى الغربية تصف نظام حكومتنا بقيادة مجلس الدفاع الوطني باللاديمقراطي، ووصفته «بالديمقراطي» عندما انتقلنا إلى الحكم الدستوري، مع نظام تعددي عام ١٩٩٢ . ولكن الديمقراطية كانت تمارس فعليًّا طوال تلك السنوات العشر [١٩٨١-١٩٩١]. الشيء الوحيد الذي كنا نفتقد إليه هو وجود دستور رسمي.

لقد فزنا نحن، المؤتمر الديمقراطي الوطني [تأسس في تموز/ يولية ١٩٩٢ وريثًا لمجلس الدفاع الوطني المؤقت] بالانتخابات الرئاسية التعددية عام ١٩٩٢ دون صعوبة كبيرة؛ لأن شعبيتنا حينها كانت لا تزال كبيرة جدًّا، على الرغم من مضي عشر سنوات على ما يسمى بالثورة.

بعد اعتماد الحكم الدستوري عام ١٩٩٢، كان الناس يقولون عني: «كانت لديه السلطة، وكان بوسعه المحافظة عليها». لم يكن بوسعي ذلك حتى لو حاولت. لأنه حالما تفوض السلطة للشعب ويتذوق طعم الحرية والعدالة، يصعب انتزاعها منه. بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش فيما يسمى العالم النامي، في إفريقيا، كان مسار الديمقراطية يتسارع. وكانت سلطة الشعب تكتسب زخمًا تدريجيًّا؛ بحيث لم يعد باستطاعة الزعماء في إفريقيا أن ينجوا من عواقب «غباء» أو رعونة رفضهم الإصغاء إلى الشعب. كنت أومن بشدة بما كنت أقوم به، وقد اخترت الخيار الأسهل؛ الخيار الأكثر حصافة، وعلى الأقل لم يكن أمامي من سبيل آخر. لم يكن هناك خيار سوى إجراء انتخابات حرة ثانية والتنحي بعد انتهاء ولايتي الرئاسية الثانية، فأنا أومن بالديمقراطية وبالحرية وبالعدالة. وبصراحة تامة، هذا ما يرغب فيه ويريد أن يشهده الناس العاديون في حياتهم. لقد أصبحت الثقافة الديمقراطية جزءًا من أسلوب قيادتي وطريقة حياة الناس قبل الحكم الدستوري؛ لهذا كان من السهل والطبيعي جدًّا إضفاء الطابع المؤسسي في البلاد.

كيف فهمتم التغيرات التي جرت في غانا أواخر السبعينيات؟

إنها ليست معقدة كما يقول المراقبون الأجانب، أو حتى المراقبون المحليون. ولكن إذا عشتها، يمكنك أن تدرك أن إيجاد حلٍّ كان يجب ألا يكون بهذه الصعوبة. كانت غانا في ذلك الوقت تتوق إلى التغيير، وكان بمقدورنا إجراء تغيير عبر الإصلاحات، ولكن القيادة السياسية لم ترقَ إلى المستوى المطلوب. لهذا، فالثورة [ضد الرئيس العسكري للحكومة، فريدريك أكوفو، ١٩٧٨-١٩٧٩] هي الحل؛ لم تكن انقلابًا، كانت حركة ثورية لوضع حد للانقلابات والتخلص من لعبة استغلال السلطة وإساءة استخدامها. كان هناك سؤال عما إذا كان سيسمح للثورة بأن تكسب زخمًا، وأن تأخذ مجراها تمامًا أو أن يتم كبحها. قسّمنا الأمرَ كي نرى في أي مجال سيسمح للثورة بأن تمضي للنهاية، وفي أي مجال يتعين أن تخضع للإصلاحات. ولكن الأمر المهم هو أن نسمح للروح الإنسانية بأن تسود الأجواء.

يزعم بعض الناس أن الديمقراطية التعددية هي الديمقراطية الحقة. كلا - ثمة أشكال متعددة للديمقراطية، بما فيها الديمقراطية التشاركية. لقد فشلت الديمقراطية التعددية في غانا سابقًا، وقد جرّبنا الديمقراطية التعددية في تاريخنا. عشناها، عشناها في ظل نظام الحزب الواحد. لم تكن لا الفلسفة الاقتصادية الاشتراكية، ولا الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية، ولا انقلابات الجنرالات موضع مساءلة من شعبنا. وهذا الوضع هو الذي قاد أخيرًا إلى ثورة ١٩٧٩.

كيف يمكن لدولة فازت باستقلالها في إفريقيا؛ دولة كغانا التي كانت تحت القيادة الملهمة للدكتور كوامي نكروما الذي حصل لنا على الاستقلال وحكمنا عشر سنوات منذ الاستقلال، أن تقهر ومن ثم وبعد ثلاث عشرة سنة أو أكثر تكون البلاد على حافة الانفجار؛ حيث تعيّن إعدام ثلاثة رؤساء دولة وخمسة جنرالات؟ كان البلد لا يزال يتعطّش إلى المزيد من الدماء؛ فكل بلد ينمو ويتطور على الأخلاق والفضيلة والإحساس بالعدالة والحرية إلخ، ولكن عندما تنتزعها منه فإنك تولّد ضغطًا. مثلا، أن يصفع طفل والدته فهذه إساءة جسيمة، ولكن الإساءة الأسوأ هي عندما يعود الأب من الحقل ولا يفعل شيئًا إزاءها. وهذا يحدث عند ظهور تصدع أخلاقي، عندما يبدأ النسيج الاجتماعي في الانهيار؛ قد تكون آلية الإصلاح متوفرة ولكن القادة يرفضون القيام بشيء إزاء ذلك.

حالمـا فزنا، بدأنـا بمحاولة إطلاق بالونات اختبار للحريـة. ولكن الطائرة الورقية للحريّـة لـن تحلّق إذا لم تكن خيوط العدالة قويةً بما يكفي لإبقائها محلقة. نحن الآن في غانا نستمتع ببعض الحرية، ولكن من دون عدالة، والناس يعلمون ذلك. الآن حان وقـت الامتحـان، ونحن ينتابنا الوجل والقلق. الحرية والعدالة مسـلم بهما في الدول الغربيـة؛ لأن المـرء لا يسـتطيع أن يتلاعب بهما. إن الحكومات هناك تُعزل لأسـباب اقتصادية، أما هنا في إفريقيا فإنها تُعزل بسـبب مقدار الحرية والعدالة الذي تسـمح أو لا تسمح به هذه الدول.

الانتقال تتويجًا لسيرورة

اتخـذتَ عـام ١٩٩٢ قـرارًا بإجـراء اسـتفتاء على دسـتور جديد، نص على إنشـاء لجنة لحقوق الإنسـان والعدالة الإدارية وضمان اسـتقلال اللجنة الانتخابية، وطالب بإصلاحـات أخرى لإحـداث الانتقـال الديمقراطي. هل حصل تغيـر مهم جعل هذا الانتقال ممكنًا أو ضروريًّا؟

لـم يحصل شـيء اسـتثنائي عام ١٩٩٢، بإحداث الدسـتور وعقد الانتخابات. لقد كانت سـيرورة؛ قادت اللجنة الوطنية للديمقراطية بموجبها مشـاورات بشأن مستقبل الديمقراطية في غانا، أسفرت عن إنشاء مجالس المقاطعات. ومن ثم كمتابعة للعملية الانتخابية لمجالس المقاطعات التي أنشـأناها وفعَّلناها، نظمت هذه اللجنة مجموعة مـن الاستشـارات العامة. كان صندوق النقـد الدولي والبنك الدولـي آنذاك يدعماننا ماليًّا لشـق طرقات جديدة وتوفيـر المياه، إلخ. وبصراحة، لـم ينتظرانا لنخرج بصيغة مناسـبة بشـأن كيفية دعم تلك الديمقراطية [الشـعبية، القاعدية] لدى شـعبنا. كما أن وزارة الخارجية الأمريكية مارست ضغوطًا لاعتماد التعددية الحزبية.

بعد عشـر سـنوات من ممارسـة سـلطة الشـعب، لم نكن أنا وزوجتي لنمكث في القلعة [قلعة أوسـو، مقر الإقامة الرسـمي للرئيس سـابقًا]. كانت زوجتي تقضي أيامًا وأسـابيع تتنقل في أرجاء البلاد، وبهذا السـلوك كنا نزيل الغموض عن الوضع الإلهي

لرأس الدولة في منصبه الرفيع. ساعد إزالة الغموض عن الرئاسة في تمكين الشعب. لقد تغيرت العقليات؛ فلم يعد الأمر كما لو أننا نقدم شيئًا جديدًا للشعب. كان هذا الجانب الجيد المكبوت لدى الشعب، كما أن أسلوبنا في القيادة أظهر أفضل ما لدى شعبنا. أنا لم أجترح معجزة إنما الناس هم مَن فعلوا ذلك، بغضّ النظر عن أصلهم العرقي أو الجغرافي. وفِّر لهم القيادة الصحيحة وهم مَن سيقومون باجتراح المعجزات، وليس أنا.

المعارضة الاجتماعية والسياسية

كيف تؤثر تعبئة العمال والطلاب والأحزاب وحركة الحرية والعدالة على الانتقال السياسي في غانا؟

كان المجتمع المدني والمعارضة ضعيفين لدرجةٍ لم يكونا قادرين معها على حيازة اعتراف الشعب بهما. وكانت آراؤنا ومواقفنا متباينة داخل مجلس الدفاع الوطني المؤقت بشأن مختلف القضايا، بما فيها توجه الحكومة، حيث كانت الانتقادات الداخلية ضمن المجلس قوية بما يكفي للتعامل مع تحديات الحكم. لم نكن في حاجة إلى الاعتراف بأي نوع من المعارضة ذات الطابع المؤسسي من أجل حزب ما؛ لأن الانتقادات الداخلية والديمقراطية الداخلية كانتا قويتيْن جدًّا. ضمت الحكومة بعض الأعضاء من الجيش من ذوي التفكير الديمقراطي والمدنيين من ذوي المثل التقدمية، وأناسًا من مختلف المجموعات العرقية. لقد تم استخدام القوة العسكرية لإرساء القانون والنظام ولاستقرار الوضع، ولكن السلطة كانت ستعود إلى الشعب.

التحول إلى قائد منتخب

حظيتم أنتم والمؤتمر الوطني الديمقراطي بدعم الناس في مختلف أنحاء البلاد عندما اتخذتم قرارًا بالدعوة إلى الانتخابات. لقد فزتم بالانتخابات الرئاسية عام

١٩٩٢، وأعيد انتخابكم عام ١٩٩٦. لماذا قررتم خوض الانتخابات الرئاسية بعد عودة سياسة التعددية الحزبية؟

خلافًا لغالبية الأشخاص الذين يجلسون على العرش ثم ينامون عليه، كنا متعبين. عشر سنوات من محاولة إدارة حكومة ثورية، وإجراء إصلاحات لتمكين الشعب وإنعاش الاقتصاد من الأزمة - كان عملًا مرهقًا. لقد كنت متعبًا. لم ندرك أن علينا أن نشكل المؤتمر الوطني الديمقراطي من أجل البقاء حتى سمعنا أن هذه الشخصيات، المعارضة، قد بدأت تنشر الإشاعات الكاذبة وتسيء إلينا. هذه هي الحقيقة المُرَّة. لم يكن يطيب لنا الاستمرار في النشاط السياسي؛ إنما كان ذلك واجبًا. فقد قررت أن نستمر؛ لأننا لم نكن لنسمح بأن يُلقى ما كافح الشعب من أجله في البحر.

إذًا، كنت آمل أن أحمي ما حققناه وما حققه الشعب. هكذا كنت أنظر إلى نفسي. شققنا المزيد من الطرق، وقمنا بتوفير الكهرباء والمياه. وعلى سبيل المثال، أردنا تطعيم السكان بسرعة لمنع انتشار التهاب السحايا النخاعية. في إحدى السنوات، وقبل أن أذهب إلى الشمال للمساعدة في التعبئة، جاء الأطباء للتطعيم حتى قبل أن أنطلق. كنت وزوجتي آنذاك نقضي الكثير من الوقت في الحديث عن تنظيم الأسرة ومرض الإيدز؛ بحيث عندما ظهرت مشكلة التهاب السحايا أرسلنا الأدوية المبردة، وكانت الممرضات مستعدات للبدء بالتطعيم. لقد حضر جميع الناس، ولكن أحدًا لم يكن ينتظر دوره. لا أحد كان يرغب أن يقف في الدور. كانوا خائفين؛ لهذا كنت أسأل: «ما الخطب؟ علينا أن نسرع ونذهب إلى مكان آخر». كانوا يخشون من أننا جئنا لإعطائهم حقنًا تسبب العقم. وأعتقد أن السبب، هو أننا كنا نتحدث عن مرض الإيدز وتنظيم الأسرة لفترة طويلة. لهذا كان عليَّ أن أكون الأول في الدور؛ حيث طويتُ كُمِّي استعدادًا لتطعيم ثانٍ. بعد ذلك، جاء الجميع إلى الدور وسارت الأمور بسرعة وسهولة.

لم أعتقد أنني سأشهد ممارسة تنظيم الأسرة. لقد كان لي شرف مشاهدتها.

كانت أروع المنظمات في هذا البلد هي حركة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر النسائية [منظمة معنية بتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة] التي قادتها زوجتي؛ وكان تنظيم الأسرة أحد مهامها الرئيسة. ذات مرة كانت لي مشاركة خطابية، وكنت في كل مرة أتحدث فيها أطلب ممن يرغب في توضيح نقطة أو طرح أسئلة أن يصعد إلى المنصة. في هذه المرة بالذات كانت هناك سيدة طلبت أن تتحدث. تحدثت المرأة وكانت تشجع الجميع؛ بحسبانها أمًّا لولدين، وهي لا ترى أنها في حاجة إلى أكثر من ذلك بعد أن تمت السيطرة على الأمراض الستة القاتلة بفضل التطعيم.

لا أعرف متى أتوقف عن نكران الذات وأصبح أنانيًّا، وأن أقيّد نفسي. أعتقد أنني أعطيت ما يكفي مني ومن حياتي لبيئتي وشعبي، ويتعين عليَّ الآن أن أهتم بنفسي. أريد أن أعلِّم الآخرين أن يظهروا على حقيقتهم ويتطوروا وينضجوا؛ وبذلك يمكنني أن أرحل. إنني حقًّا أقول إنه ليس من العدل أن يستغل أولئك المتربعون على كرسي الحكم أو الطبقة السياسية سذاجة الشعب وجهله ويتلاعبوا به بالطريقة الحاصلة، مرة تلو أخرى وأخرى وحكومة بعد حكومة وحكومة. لا بد من إدارة الناس وليس التلاعب بهم. يجب خلق الجو المناسب ليتمكنوا من إظهار أفضل ما لديهم.

ثمة طريقة اعتدنا أن نستخدم فيها اللغة الإنجليزية لطمس قضية الديمقراطية والحرية والعدالة في هذا البلد؛ لأننا اعتمدنا تلك اللغة الانجليزية الجميلة دون أن نعتمد النزاهة التي تنطقها بها البلدان الأم الناطقة باللغة الإنجليزية. هل يعني هذا أننا نفتقر إلى النزاهة؟ لدينا الكثير من النزاهة، ويمكنك أن تجدها في لغاتنا المحلية وأنماطنا السلوكية. ولكن باعتمادنا لهذه اللغة الاستعمارية، تخلينا عن النزاهة في ثقافتنا السياسية. فالطبقات المثقفة التي تتحدث الإنجليزية بطلاقة تضع نفسها في مرتبة أعلى من الآخرين، وتستخدم اللغة للتلاعب بالناس. فكون فلان من الناس يتحدث الإنجليزية بطلاقة لا يعني - في حد ذاته - أنه أكثر تأهيلًا وقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة ولن يكون أنانيًّا؛ هذا غير صحيح ويقلل من نزاهة السياسيين.

السياق الدولي

كيف كان تأثير الظروف الدولية العامة على خياراتكم السياسية؟

في فترة ما في ماضينا القريب، ارتكبت أمريكا خطأ جسيمًا بقيادة جورج بوش عندما قررت أن تتعامل مع صدام حسين من خلال غزو العراق [آب/ أغسطس ١٩٩٠ حتى شباط/ فبراير ١٩٩١]. في تلك الفترة، كانت أمريكا، بعد انهيار العالم ثنائي القطب، تبرز بوصفها السلطة والقوة أحادية القطب. وفي وقت لاحق أسقطت نظام صدام حسين؛ لم تصبر حتى تحل المشكلة. وهي باتخاذها قرار الغزو هذا أحدثت ضررًا واسع النطاق، وتركت حقها باستخدام قوتها يطغى على قوة الحق، ويتجاهل جميع المشاعر المعادية للحرب من بقية العالم. وفي اللحظة التي حصل فيها الغزو، كأن شيئًا ما قد قطع الصلة بين ممارسة القوة وممارسة السلطة.

السلطة تشتمل على الأخلاق. وفي اللحظة التي استخدمت فيها القوة غير الشرعية في العراق، أخذ بعض منا ممن هم في سدة الحكم في إفريقيا ذلك مثلًا، ولكن ما حصل في حالتي هو أنني مارست السلطة والتي هي قوة الحق: القوة مع الأخلاق والشرعية. كان بمقدوري بوصفي رئيسًا للدولة أن أستخدم القوة العسكرية (حق القوة) التي هي تحت تصرفي، ولكنني اخترت أن أفسح المجال لقوة الشعب (قوة الحق). لقد أصغيت إلى صوت الشعب وبذلك مارست السلطة على نحو أخلاقي.

بالإضافة إلى ممارسة السلطة السياسية اللاأخلاقية، كالتي مارستها أمريكا في العراق، ثمة شيء آخر كان يحصل لإفريقيا: وحشية الرأسمالية. في الاقتصادات المتقدمة ثمة رقابة على الرأسمالية، وثمة طريقة تكون فيها الرأسمالية تنافسية. ففي أمريكا يمكنك جني المال على أساس الجدارة والاستحقاق، وهنا يمكنك جني المال من خلال النفوذ.

عندما كنت في المدرسة كان هناك كاتب اسمه آيي كوي أرماه، ألف كتابًا يدعى الأشياء الجميلة لم تولد بعد. كان كتابًا أحببته حقًّا. وبعد سنوات عدة، بينما كنت أزداد وعيًا سياسيًّا، أدركت أن عنوان كتابه كان خاطئًا. والآن، فالأفكار الجميلة، بالنسبة إليَّ قد ولدت. إنها هنا، والتحدي الرئيس يكمن في أن الوضع السياسي لا يفسح المجال لهؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالصفات المناسبة بالوصول؛ جرّاء قمع الوضع السياسي لهم. كما أن الأشخاص الذين يتمتعون بإحساس بالعدالة؛ أولئك الذين يتمتعون بمواصفات جيدة، يخشون دائمًا اعتلاء منصة سياسية بسبب قذارة الذين اعتلوها، والذين يمكن أن يلطخوا سمعتهم بالأكاذيب، وهم لا يريدون أن يتم ذلك؛ لهذا يبتعدون عنها. ولذلك فالمجرمون؛ المجرمون الاقتصاديون، فقط هم من يستغلون السياسة والأعمال؛ الأمر الذي يفضي إلى إهمال الجدارة في المجتمع، وهذا يعني تقويض جذور التنمية.

بعد نظام مجلس الدفاع الوطني المؤقت، استمرت القوى والوسائل الغربية بتبييض صورة الحكومة؛ لأن غانا أصبحت ما يسمى نجم الديمقراطية، لا سيما عندما تسلم مقاليد السلطة جون كوفور [الذي فاز بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠، واستمر حتى ٢٠٠٨] والحزب الوطني الجديد [الذي تأسس عام ١٩٩٢]. يبدو كما لو أن الغرب في حاجة إلى بلد يُقدم لبقية إفريقيا والعالم بوصفة قصة نجاح. ولهذا، على الرغم من استمرار الأشياء الفاسدة، واصلت وسائل الإعلام الغربية تبييض صورة حكومة كوفور. إنَّ الأمور ليست تمامًا كما يُحمَل الناس في الخارج على الاعتقاد.

الحكم التقليدي

عندما تتحدث عن غانا، لا يبدو أن الثقافة السياسية الراهنة تتوافق مع القيم والعادات التي تنسبها إلى الشعب الغاني. ما الذي يفسّر هذه الاختلافات في رأيك؟

قد لا يتفق البعض مع هذا، لكنني أعتقد أن القيود على السلوك المحظور أو الضار في المجتمع باتت أضعف الآن. أعتقد أنه في السابق كان هناك احترام في

المجتمع. يمكن أن يجرك شـعبك ببسـاطة أمام الحاكم التقليـدي لمخالفة ارتكبتها، ويمكـن أن تدفـع غرامة من نوع آخـر. ولكن عندما حصلنا على اسـتقلالنا، أعتقد أن أحـد الأخطاء المؤسـفة التـي ارتكبها نكرومـا في محاولـة تأكيد دولة الأمة وسـلطة وهيكلية الدولة، هو أنه تعامل معها بطريقة انتزعت سلطة الحكام التقليديين وقدرتهم على معاقبة المخالفة. ليس لدينا شـرطة رسـمية تسـتخدمها الحكومة في القرى وفي شـتى أنحاء البلاد، وقد ضعف الاعتراف بالسلطة التقليدية. كما دمّرنا بأخطاء صغيرة ذلك الإحسـاس الاجتماعي بالمسـئولية والانضباط. وفي الوقت ذاته، ندور في ذات الحلقـة لنعـود مِن جديد إلى تثميـن دور السـلطة التقليدية التي لا تحتاج إلى شـرطة وجنود لفرض احترامها.

عندمـا كنا نقوم بإصلاح نظام الحكم، ظهر نزاع بين مدرسـتَي تفكير بشـأن أنظمة الحكم التقليدية. رأت إحداها أن بوسـعنا اسـتقاء الدروس من هذه الأنظمة الشـعبية عن كيفية ممارسـة السـلطة بطريقة غير سياسية وغير حزبية، واسـتخدام هذه المعرفة لدفـع مسـيرة التنمية. وقـال آخرون من ذوي التوجه اليسـاري إن الزعمـاء التقليديين عفـا عليهـم الزمن، ولـم تعد المؤسسـات الإقطاعية مناسـبة في بيئةٍ سـلطة الشـعب فيهـا محـددة بوضوح. وبسـبب هـذا الصدام، عندمـا كنا نبنـي اللامركزيـة، لم نأخذ بعيـن الاعتبار فعليًّا قوة التعبئة والسـلطة الأخلاقية التـي يمتلكها هؤلاء الزعماء على المسـتوى الجماهيري. لهذا لـم يتم تحديـد دورهـم في هيكلية حكـم المواطن العادي ولـم نسـتفد من هذا الدور بالشكل المناسب. لم نستطع تطهير ما كنا نعتقدها سلبيات النظـام التقليـدي والوصول إلـى القيمة الحقيقية لدمجه في نظـام الحكم، حتى لو لم يحل محل السلطة التنفيذية في مجال ما.

ولتوضيح الأهمية التي ما زالت المعتقدات التقليدية تحظى بها، سأحكي حكاية. كانت المعارضة تضايقنا في آخر سـنة من حكمي. كانت سـنة انتخابية وكانوا يتهمون أحد وزرائنا الإقليميين بالقيام بعمل لم أكن أعتقد أنه قام به. وهكذا دعيت هذا الوزير الإقليمي إلى أكرا وسألته إن كان قد فعل هذه الأشياء المتهم بها، فأجاب بالنفي. لهذا طلبـت منه أن يقسـم بآلهته التقليديين. قلّة أولئك الذين يقسـمون بآلهتهم التقليديين ويسـيئون التصرف؛ فهنـاك ثمة نزاهة في سـلوكنا ولغاتنـا التقليدية. أبدى اسـتعداده

للقسم، وأقسم متحدّيًا أولئك الزعماء والأشخاص بأن يقسموا ويكرروا الادعاء ضده. ولم يتهمه أحد بعدها.

الدعم الدولي

فيما يتعلق بدور المجتمع الدولي في غانا، ذكرتم مثالًا مفاده أن وزارة خارجية الولايات المتحدة مارست ضغوطًا على غانا للعودة إلى الانتخابات متعددة الأحزاب. هل يمكن للمنظمات الدولية والدول الديمقراطية الأخرى تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي حقًّا؟

أود أن أمنح المجتمع الدولي ميزة الاستفادة من قرينة الشك بالقول إنه يريد حقًّا أن نشهد ثقافة ديمقراطية على المستوى العالمي. ولكن يبدو أن طريقة مقاربته لبعض هذه القضايا تقوّض الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

فعلى سبيل المثال، كانت المشكلة الفلسطينية مع إسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا شيئين قبيحين على الشاشات حول العالم. تم القضاء على نظام التمييز العنصري. وهكذا ينصب اهتمام العالم على القضية بين فلسطين وإسرائيل؛ لأن ما نشهده أمر فظيع. فعندما تنتزع من شخص فرصة المقاومة، يجب ألا تُفَاجأ إذا جازف بحياته لمحاربتك.

مواصفات القيادة

ما الذي فاجأكم في السنوات الثلاثين الماضية من تجربتكم السياسية الوطنية؟ ما الذي كنتم ستفعلونه على نحو مختلف؟

عادة ما يسأل الناس: «ما الذي كنت ستفعله على نحو مختلف»؟ وأجيب بأنني لم أكن لأفعل أي شيء على نحو مختلف عما فعلته. كل ما قمنا به هو ما سمحت به الظروف. ولكن عندما تعين عليَّ العودة [١٩٨١]، كان صف الضباط والجنود

يتوقعـون ذلـك بسـبب الإجـراءات القانونية التي بدأهـا نظام الرئيـس ليمان ضدهـم. كانت حكومة ليمان تنشر معلومات مضللة بين الجيش وتذكّي التوترات العرقية. كان مـن شـأن ذلك أن يؤدي إلـى الانفجار داخل القوات المسـلحة، وكنت أنا الشـخص الذي يبحثون عنه كي أتدخل وأوقف التدهور الذي يسببونه للبلاد.

لـم يكن بوسـعي قبول تلـك التفاهات في مجتمعـي. عندما التحقـت بالأكاديمية العسـكرية، كان عمري ١٩ سـنة تقريبًا. جئـت من منبت متوسـط، ولكنني ترعرعت مع الخدم. في بيوتنا في تلك الأيام كان عليك أن تعمل في البيت، سـواء كنت خادمًا أو لـم تكن. وهذا ما انتهى إليه الأمر بالفعـل؛ وكأننا والخدم ننتمي إلى عائلة واحدة. كنـت أيضًا أنهض بأعمال فـي فترة الإجازة؛ حيث عملتُ مـع العمال ومع ما يدعون بالناس العاديين وأناس من قبائل مختلفة. لا يوجد لدى قبيلتي ذهب ولا كاكاو؛ لهذا كان كثير من الناس في منطقتي ينتهي بهم المطاف في الجيش أو في الشـرطة. ولكن في الجيش، لا تسود النزاعات القبلية والعرقية. الجيش مكان رائع حقًّا.

ثمة درس مهم أطبّقه في حياتي، هو أن تثق بنفسك في كل ما تفعله؛ ولكن لا تغالي فـي الثقة لأنها قد تكون خطرة. عندما تكون ثقتك بنفسـك ضعيفـة، امضِ وتعلم من جديد. اذهب وتعلم حتى تشـعر بثقة كافية. لقـد ارتكبتُ بضعة أخطاء كادت تدمرني وهزتنـي بالعمـق. قال البعض إنـه يتعين عليَّ أن أسـتقيل، وأترك القـوى الجوية. في حالتـي، كان علـيَّ أن أبـدأ من جديـد حتى أبني ثقتي بنفسـي. لم أسـمح لغروري أن يسـكرني. على المرء أن يواجه حقيقة نفسـه وأن يعرف حدوده. هل تعلم كم جنرالًا أصـر على ضـرورة أن أرقّي نفسـي؟ هل تظنني غبيًّا؟ لا شـيء أعظـم وأفضل من أن تكون صادقًا مع نفسك.

عندما تتسـلم سـدة الحكم، عليك أن تتحلى بمسـتوى عالٍ من النزاهة، وأن تتأكد مـن أن كل مـن هـم دونك مرتبة يتحلوْن بمسـتوى عالٍ من النزاهـة. فالنزاهة هي التي تخلـق الكثير من الإبداع والكثير من التنمية والكثيـر من الطاقة الخلاقة. ولكن المال يحلّ محل ذلك كله الآن. المال يحل محل الاحترام.

دور المرأة

هلا وصفتم دور المرأة الغانيّة في بناء الديمقراطية؟

المرأة في هذا البلد هي العمود الفقري. النساء هن من نظمن أنفسهن وحاصرن بكل معنى الكلمة القلاع الاستعمارية القديمة حتى تأكدن من إطلاق سراح نكروما. لم نُظهر نحن الرجال التقدير والاحترام الكافيين لقوة نسائنا وقيمتهن. قُتلت أربع وثلاثون امرأة في آخر ولاية لي، وأعتقد أنها كانت بدوافع سياسية لزعزعة الأمن.

لم تطلب النساء مالًا لإطلاق حملة انتخابية. منذ الخامسة صباحًا، يكن جاهزات؛ لأن الثورة قامت من أجل المهجرين والمحرومين والمقموعين. وبصراحة تامة، كان المسلمون والشماليون والنساء والأطفال هم أدنى الفئات في المجتمع. إذًا، كنا ننتصر من أجل حريّة أنفسنا، وسارت النساء معنا جنبًا إلى جنب.

لا أعلم إذا كان ذلك في انتخابات ١٩٩٢ أو ١٩٦٦، عندما انتهى بي المطاف في إحدى القرى. وحالما أنهيت حديثي، سألت الزعيم وقومه إذا كان هناك من لديه رأي أو تعليق أو سؤال. لم يقل أحد شيئًا. ومن ثم رفعت سيدة شابة يدها، أشرتُ لها فورًا بالمجيء. أشارت إلى برج أسمنتي وسألت: هل بإمكان الحكومة إصلاحه لهم؟ في تلك اللحظة قلت لنفسي: «لماذا اضطرت المرأة إلى الكلام في رأيك؟ لماذا أثارت هذه القضية، في رأيك؟ لماذا لم يتحدث عنها أي رجل؟ لماذا لم يتحدث عنها الزعيم أو أي من أعضاء مجلس القرية؟»؛ لأنهم ليسوا مضطرين للاستيقاظ الساعة الرابعة أو الخامسة صباحًا والسير مسافة ميلين وجلب المياه بسبب تعطل البرج. كان من واجب المرأة القيام بذلك.

ما الذي لم تعانِه المرأة في هذا البلد، وفي هذه القارة؟ في اليوم الذي تبدأ فيه ظروف المرأة في التحسن في إفريقيا، ستصبح القارة جاهزة للانطلاق. علّمتُ فتاة ذات ثلاثة عشر ربيعًا الطيران. إنها ابنتي، وفعلتُ ذلك لأسباب سياسية. فعلت ذلك لسبب متعمّد؛ لأنني أردت أن أقول للناس: «كفوا عن التقليل من القدرات الكامنة

والذهنيـة والثقافية للشـباب والشـابات». عندما أراد الدكتور كوامي نكروما تأسـيس القوى الجوية، اعتقدنا نحن معشـر الرجال، «أوه كلا، كلا، كلا إنها من شـأن الرجل الأبيض فقط. الرجل الأبيض وحده قادر على ذلك». ولهذا كان عليه أن يتابعنا؛ لأننا فـي تلك الفترة كنا نزدري المرأة. لقد اسـتمر في متابعتنـا واختار امرأتين تمّ تدريبهما علـى الطيران قبل أن يسـتيقظ الرجال. عندها فكر الرجـال، إذا كان بمقدور المرأة أن تفعل ذلك، فبإمكاننا إذًا نحن أيضًا.

هل أصبحت نسبة النساء عالية في البرلمان؟

للأسـف، قيادة الأحزاب السياسية سـيئة لدرجة أنها لا تعطي مقاعد كافية للمرأة، حتـى بوجود أسـباب وجيهة. نحـن نزيحهن جانبًـا بأنانية. ولكن عندمـا يتعلق الأمر بالحملة الانتخابية، إذا لم تبدأ النساء بالحملة وتدعم الرجال فإنهم لن يكونوا قادرين على إحراز الفوز. عندما يبدأ الرجال الحملة الانتخابية فهي أشبه بشاحنة أو سيارة أو دراجة، وعندما تشارك النساء تصبح أشبه بقطار يقفز الجميع على متنه.

غانا - استعراض زمني

آذار/ مارس ١٩٥٧ : غانا تحصل على استقلالها من بريطانيا. كوامي نكروما، قائد المجلس التشـريعي وحركة التحرر في ظل الاستعمار، يصبح رئيس مجلس الوزراء، بدعـم من اليسـار الشـعبي-حزب المؤتمر الشـعبي. وخـلال السـنوات التالية، عزز نكروما سلطته وقيّد حرية الكلام وحظر الأحزاب.

شباط/ فبراير ١٩٦٦ : الجيش يطيح بنكروما؛ وينفيه ويموت في نهاية المطاف في الخارج، لكنه يحافظ على قاعدة شعبية.

آب/ أغسـطس ١٩٦٩ : الحكومـة تعقد انتخابـات جديدة. ويفـوز خصم نكروما كوفي أبروفا بوسـيا مـن الحزب التقدمـي، ولكن يطاح به بعد ثلاث سـنوات. خلال العقد التالي، سيطرت الدولة وتدهور الاقتصاد القائم على التصدير.

حزيران/ يونيـة ١٩٧٩ : المـلازم طيار جيـري رولينغز يقود انقلابًـا ضد الحكومة

العسكرية، ولكنه يسمح بانتخابات مزمعة في وقت يحذر السياسيين المدنيين المستهترين. ويبقى ضابطًا في سلاح الجو، محافظًا على رتبته حتى عام ١٩٩٢.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩: حزب الشعب النكرومي، بقيادة هيلا ليمان، يفوز بالانتخابات الديمقراطية، لكنه في وقت لاحق يكافح لمواجهة التضخم وعجز الموازنة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١: رولينغز يقود انقلابًا، ويؤسس مجلس الدفاع الوطني المؤقت الحاكم، ويحظر الأحزاب ووسائل الإعلام المستقلة. المجلس يعلن «ثورة الشعب» من الكوادر والبرلمانات والمحاكم العامة العرفية المحلية.

نيسان/ إبريل ١٩٨٣: بمواجهة الصعوبات الاقتصادية، حزب المؤتمر الوطني الديمقراطي يتبنى بشكل مفاجئ السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق المحددة من البنك الدولي؛ وخلال العقد التالي، ينسب إليها النمو الاقتصادي وتحسن شعبية رولينغز. المؤسسات المالية الدولية تصبح مصدرًا رئيسًا لتمويل الدولة.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥: رولينغز يؤسس الحزب الوطني الديمقراطي لدراسة العودة إلى الحكومة الدستورية. كان الحزب مرتاحًا عمومًا للسنوات الخمس التالية.

تموز/ يولية ١٩٨٧: رولينغز يقترح مجالس محلية غير حزبية -قسم منتخب وقسم معين- وينتقد الديمقراطية الليبرالية لكونها تستند إلى النخبة والصراع. تم إنشاء المجالس وإجراء انتخابات «غير حزبية» في السنتين التاليتين، رغم انتقادات المعارضة.

تموز/ يولية ١٩٩٠: رولينغز يقترح تحويل المجالس المحلية إلى مجمع انتخابي، وذلك تحت ضغط الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

آب/ أغسطس ١٩٩٠: المعارضة «النكرومية» (الشعبية اليسارية) والبوسيانية (الليبرالية) تشكل حركة الحرية والعدالة، برئاسة ألبيرت أدو بوهين، لانتقاد «الديمقراطية غير الحزبية»، والحركة تصعد الاحتجاجات ولكنها لا تكسب قاعدة شعبية.

آذار/ مـارس ١٩٩١: المؤتمـر الوطنـي الديمقراطي ينظـم اجتماعات عامة حول خطة الديمقراطية «غير الحزبية». المعارضة تلتف على تحكّم الحكومة بالاجتماعات لتنتقد الاقتراح بوصفه غير ديمقراطي.

أيار/ مايو ١٩٩١: رولينغز يتخلـى عن اقتراح اللاحزبية ويقترح انتخابات تعددية مباشرة، وذلك بعد أن رجحت استطلاعات سرية فوزه بانتخابات رئاسية حرة (ويعود ذلك جزئيًّا إلى الاقتصاد القوي)، ويعين لجنة لصياغة الدستور.

نيسان/ إبريل ١٩٩٢: أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين يؤيدون الدستور الجديد، رغم تقييد الحملة أثناء الدستور. الدستور يقر رئاسة وبرلمان منتخبين.

أيار/ مايـو ١٩٩٢: مجلس الدفاع الوطني المؤقت يزيل الحظر على الأحزاب. أحـزاب جديدة، بما فيها حزب الشـعب الوطني البوسـياني والأحـزاب النكرومية والمؤتمـر الوطنـي الديمقراطـي برئاسـة رولينغـز، تبـدأ حملاتهـا الانتخابيـة. حـزب الشـعب الوطني يدعـم السياسـات الوطنيـة الديمقراطيـة، بينمـا يعارضها النكروميون.

تشـرين الثاني/ نوفمبـر ١٩٩٢: انتخاب رولينغز رئيسًـا؛ الحـزب الوطني الجديد هـو المعارض الرئيـس وأداء النكروميين سـيئ. حـزب المؤتمر الوطني يسـتفيد من مـوارد حكوميـة، ولكن الانتخابات نظيفة فـي الأغلب. المعارضـة تحتج على نتائج الانتخابات وتهدد بمقاطعة الانتخابات التشريعية.

كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٩٢: المؤتمر الوطنـي الديمقراطي يفوز بـ ١٨٩ مقعدًا مـن أصـل ٢٠٠، مع مقاطعـة الحزب الوطني الجديـد. المراقبـون الدوليون يصفون الانتخابـات بالنزيهـة، ولكن الحزب الوطني الجديد ينشـر تقريرًا عن تلاعب مزعوم يعتبره خبراء دوليون بالمُبالغ فيه إلى حد ما.

حزيران/ يونيـة ١٩٩٣: رولينغـز يعين مفوضًا مسـتقلًا لحقوق الإنسـان والعدالة الإدارية إثر احتجاج المعارضة على مرشح سابق.

تموز/ يوليـة ١٩٩٣: المحكمـة العليـا تقضـي بـأن توفر وسـائل الإعـلام العامة للمعارضة وقتًا متساويًا، وإمكانية التظاهر دون ترخيص.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣: الحزب الوطني الجديد ينهي مقاطعته ويبدأ «إقامة علاقة مع الحكومة» عن طريق حل النزاعات ضمن النظام القانوني والمشاركة في الانتخابات المستقبلية.

شباط/ فبراير ١٩٩٤: الحزب الوطني الجديد يهدد بمقاطعة الانتخابات بسبب إجراءات تسجيل الناخبين. والسفارة الأمريكية تحل القضية من خلال دفعهم ثمن بطاقات هويات الناخبين المحسنة.

آذار/ مارس ١٩٩٤: اللجنة الانتخابية تشكل لجنة استشارية ما بين الأحزاب لمسئولي الأحزاب والمجتمع المدني. اللجنة الاستشارية تبني الثقة بين الأحزاب وتحسن مصداقية اللجنة الانتخابية المعينة من قبل رولينغز.

نيسان/ إبريل ١٩٩٥: المعارضة تصعد الاحتجاجات ضد ضريبة القيمة المضافة المقترحة. أعضاء من عهد مجلس الدفاع الوطني المؤقت يصطدمون مع المحتجين؛ ووفاة أربعة أشخاص والحكومة تسحب الخطة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦: رولينغز والمؤتمر الوطني الديمقراطي يفوزان بالانتخابات الرئاسية والتشريعية. الحزب الوطني الجديد يعزز دوره حزب معارضة رئيسا. والمراقبون الدوليون والمحليون يعلنون نزاهة المنافسات؛ المعارضة تتسلم السلطة.

حزيران/ يونية ١٩٩٨: رولينغز يصرح بأنه سيحترم الحدود الدستورية للولاية، ويدعم جون أتا-ميلز المحامي ومفوض خدمات الإيرادات الداخلية السابق مرشحًا رئاسيا تاليا للمؤتمر الوطني الديمقراطي.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠: كوفور مرشح الحزب الوطني الجديد يهزم أتا- ميلز في الانتخابات الرئاسية. الانتخابات نزيهة، في الأغلب، رغم إساءة استخدام الموارد الحكومية، وحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي يلمح إلى تدخل عسكري. كوفور أثناء ولايته يعزز المؤسسات الديمقراطية، ويعزز السياسات الاقتصادية الموجهة للسوق، ويجذب الاستثمارات الأجنبية ويشرف على النمو الاقتصادي المستمر.

تموز/ يوليـة ٢٠٠١: البرلمان بقيادة الحزب الوطني الجديد يلغي قانون التشـهير الجنائي، ويشجع وسائل الإعلام المستقلة.

كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠٠١: البرلمان يشـكل لجنة المصالحة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسـان خلال الحكم العسـكري. يحق لهـا اقتراح تعويضات، ولا يحق لها ملاحقتها قضائيًّا.

كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠٠٤: إعادة انتخاب كوفور والحزب الوطني الجديد في انتخابات ديمقراطية نظيفة إلى حد كبير.

حزيران/ يونية ٢٠٠٧: اكتشـاف حقول النفط الرئيسـة في المياه الإقليمية الغانية، ممـا أدى إلى تحسـين الآفاق الاقتصادية فـي البلاد، ولكنه آثار مخاوف من أن تنشـر عائدات النفط الفساد.

كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠٠٨: إجـراء انتخابـات جديـدة؛ وكوفـور غيـر مؤهل للانتخابات بسـبب حدود الولاية. أتا-ميلز وحزب المؤتمر الوطني يفوزان. الحزب الوطنـي الجديـد يرفض الاعتـراف بالهزيمـة في البدايـة ولكنه يرضـخ تحت ضغط المجتمع المدني.

تموز/ يوليـة ٢٠١٢: أتا-ميلـز يتوفـى وهو في سـدة الحكم؛ نائـب الرئيس جون دراماني ماهاما يكمل الولاية.

كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٢: ماهاما يفوز بولاية كاملة. الحزب الوطني الجديد يرفـض الاعتراف بالهزيمة فـي البداية، ولكن مراقبي الانتخابـات والمجتمع المدني يقنعونه بتقديم طعن قانوني بدلًا من مظاهرات الشوارع.

الفصل الرابع
إندونيسيا

المشروع الديمقراطي في إندونيسيا..
المشكلات والآفاق والتحديات الباقية

بختيار أفندي من الجامعة الإسلامية الحكومية في جاكرتا
وموتيارا بيرتيوي من الجامعة الإسلامية الحكومية في جاكرتا

إندونيسيا دولة قوامها أرخبيل يضم ما يزيد على ١٣,٠٠٠ جزيرة مُقسّمة جغرافيًّا، فضلا عن الأعراق والأديان والطبقات الاجتماعية. فهي تضم ٣٦٦ مجموعة عرقية مختلفة. والإسلام هو الدين السائد ويعتنقه ٨٧ في المائة من الإندونيسيين، إضافة إلى الكاثوليك والبروتستانت والهندوس والبوذيين والكونفوشيوسيين. هذه الانقسامات العرقية والدينية، جعلت من الصعب تحقيق توافق وطني وسلطة شرعية في إندونيسيا[١].

المواجهة الديمقراطية الأولى

عندما أعلن سوكارنو ومحمد حتا استقلال إندونيسيا عام ١٩٤٥، كانت آراء النخبة لصالح نظام ديمقراطي لحكم البلاد. وقد رجّح دستور ١٩٤٥ كفّة السلطة التنفيذية، لكنه حافظ أيضًا على بعض المبادئ الأساسية المهمة في الديمقراطية.

(١) ر. وليام ليدل: «ماضي ومستقبل إندونيسيا الديمقراطي» ضمن القيادة والثقافة في السياسة الإندونيسية (سيدني: ألن وأنوين، ١٩٩٦)، ص ١٨١؛ هربرت فيث: أفول الديمقراطية الدستورية في إندونيسيا (إثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٦٢)، ص ٢٧.

فقد أكدت ديباجته على المنحى الإنساني والتشاور والعدالة الاجتماعية. السيادة بيد الشعب بحسب الدستور، ويمثلها كل من مجلس نواب الشعب والجمعية الاستشارية الشعبية[1]. إضافة إلى ذلك، نص الدستور على مبادئ حكم الأكثرية وفصل السلطات وحرية الدين. وأقرت هذه المبادئ ضمن نصوص مبادئ الدولة الخمسة الأساسية في البانكاسيلا التي تشمل التمثيل الديمقراطي وهي لا تربط الدولة بدين معين[2]. وقد عززت خطة إجراء انتخابات عامة في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ الخيار الديمقراطي. ولذلك، أصدرت الحكومة «الإعلان ١٠ لعام ١٩٤٥ تشجيعا للناس على تشكيل أحزاب سياسية[3]».

لسوء الحظ، لم تنفذ الخطة أبدا. وتعيّن حتى على نشاطات الحكومة العادية أن تتوقف عندما اضطرت إندونيسيا إلى الدفاع عن استقلالها في وجه التهديد بعودة الاستعمار الهولندي في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٩. وانتهى ذلك النضال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ عندما وافقت هولندا بعد سلسلة مفاوضات على الاعتراف بسيادة إندونيسيا. وتمكنت الدولة الجديدة، التي تبنت نظام حكم برلماني حينذاك، من صياغة قوانين أساسية تتماشى مع المبادئ الديمقراطية. لقد كان انحياز البلد للديمقراطية واضحا، خصوصا في الطابع الليبرالي للبرلمان، حيث تمتع أعضاؤه بحرية لا يعيقها شيء تقريبا في مساعيهم لأداء وظيفتهم كممثلين للشعب.

وقد توجت هذه المرحلة من رحلة الديمقراطية بالانتخابات العامة لعام ١٩٥٥،[4]

---

(١) تضم الجمعية الاستشارية الشعبية باعتبارها أعلى هيئة أعضاء مجلس نواب الشعب ممثلي المناطق وفئات الحرفيين والعسكريين. المهام الأساسية لهذه الهيئة هي: (١) انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، (٢) وتقييم الرئيس، (٣) وتعديل الدستور، ووضع الخطوط الرئيسة لسياسة الدولة.

(٢) تشمل البانكاسيلا التي أعلن عنها سوكارنو في الأول من حزيران/ يونية ١٩٤٥ خمسة مبادئ أساسية: (١) الإيمان بالله الواحد، (٢) الإنسانية العادلة والمتحضرة، (٣) وحدة إندونيسيا، (٤) الديمقراطية التي تستلهم الحكمة الكامنة في الإجماع الناشئ عن المشاورات بين النواب، (٥) العدالة الاجتماعية لكل شعب إندونيسيا.

(٣) هربرت فيث، أفول الديمقراطية الدستورية في إندونيسيا (إثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٦٢).

(٤) عقدت الانتخابات العامة يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. كانت الأولى

عندما تنافس ٣٤ حزبا سياسيًّا ومرشحون منفردون للوصول إلى مقاعد البرلمان والجمعية التأسيسية[١]،فحصل ٢٨ حزبا فقط من هذا العدد وكذلك مرشحون منفردون على مقعد واحد أو أكثر في البرلمان. وبرز الحزب القومي الإندونيسي وحزب ماسيومي وحزب نهضة العلماء والحزب الشيوعي الإندونيسي باعتبارها أكبر أربعة أحزاب، حيث حصلت على ٢٢، ٢١، ١٨، ١٦ مقعدا على التوالي، في حين فاز الآخرون بما يتراوح بين ١ ,٠ إلى ٩ ,٢ في المائة من الأصوات[٢].

وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، لم يكن أداء الحكومة والجمعية التأسيسية حسنا. فمنذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ (قبل انتخابات ١٩٥٥ بوقت طويل) حتى آذار/ مارس ١٩٥٧ كان هنالك نحو ثمانية تغييرات وزارية أو حكومية، حيث كان على الحكومة أن تعالج قضايا تتعلق بالوحدة الوطنية بدلا من التركيز على مشكلات البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة. كما أخفقت الجمعية التأسيسية في كتابة الدستور، وفي الإقرار على ما إذا كانت ستتبنى مبادئ البانكاسيلا أم الإسلام أم الاقتصاد الاجتماعي أيديولوجيةً للدولة.

لحل هذه العقدة، أصدر الرئيس سوكارنو في عام ١٩٥٩ مراسيم تقضي بالعودة إلى البانكاسيلا ودستور ١٩٤٥ وحل الجمعية التأسيسية. ونظرا لكون دستور ١٩٤٥ منح سلطات تنفيذية قوية، فقد تمكن سوكارنو من الحكم بقبضة قوية. وبدعم من الجنرال ناسوتيون، الذي كثيرا ما أظهر كرهه (وكره الجيش) لرجال السياسة المدنيين، برز هو والعسكريون كلاعبين مهيمنين في حلبة السياسة الإندونيسية منذ عام ١٩٥٩ حتى ١٩٦٦. ولتحقيق التوازن مع دور العسكر في الحياة السياسية، دعا سوكارنو الحزب الشيوعي الإندونيسي للانضمام إليه في الحكم.

بغرض اختيار أعضاء البرلمان (DPR)، والثانية لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية. انظر لكتاب هربرت فيث الانتخابات الإندونيسية لعام ١٩٥٥ (إثاكا: المشروع الإندونيسي الحديث، برنامج جنوب شرق آسيا، جامعة كورنيل، ١٩٥١).

(١) كانت وظيفة الجمعية التأسيسية صياغة مبادئ الدولة إضافة إلى كتابة الدستور.

(٢) هربرت فيث، الانتخابات الإندونيسية عام ١٩٥٥، ص ٥٨-٥٩.

انهيار الديمقراطية

كانت مراسيم سوكارنو لعام ١٩٥٩ دلالة على انهيار أول تجربة إندونيسية مع الديمقراطية. فقد لجم وهو في ذروة قوته بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٦ كل الحريات الفردية والعامة وسجن خصومه السياسيين دون اتباع الإجراءات القانونية.

انتهى حكم سوكارنو الذي عرف بالديمقراطية الموجهة بانقلاب في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ إثر اغتيال ستة من كبار جنرالات الجيش. قاد الانقلاب، الذي عرف بحركة ٣٠ أيلول/ سبتمبر، اللفتنانت كولونيل أونتونغ سمسوري قائد كتيبة في فوج النخبة «كاكرابيراوا» المخصص لحراسة سوكارنو[1]. وقد شن الجيش باعتباره الطليعة ومعه القوى الاجتماعية والسياسية المعادية للشيوعية، ومعهم المسلمون، حملة تطهير عنيفة نتج عنها عدد كبير من الضحايا من الحزب الشيوعي وممن يزعم تعاطفهم معه[2].

كان الهدف من حكومة النظام الجديد التي شكلت بقيادة الجنرال سوهارتو، القائد السابق في قيادة جيش الاحتياط الإستراتيجي الذي أخمد الانقلاب وتولى السيطرة على أحداث أيلول/ سبتمبر، معالجة إخفاقات «النظام القديم»، وهو الاسم الذي أطلق على الفترة ١٩٥٠-١٩٦٥. وقد رفض «النظام الحاكم الجديد» كلًّا من عهدي الديمقراطية الليبرالية (١٩٥٠-١٩٥٧) والديمقراطية الموجهة (١٩٥٧-١٩٦٦) لعجزهما عن تلبية مطالب الشعب بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

كان هدف حكومة «النظام الجديد» هو تحقيق الاستقرار بدلا من تعميق الديمقراطية. فقد أعاقت حكومة سوهارتو ما بين ١٩٦٦ و١٩٩٨ المنافسة السياسية

---

(١) هاميش مكدونالد، إندونيسيا في عهد سوهارتو (بلاكبرن، فيكتوريا: مطبعة دومينيان، ١٩٨٠).

(٢) يختلف عدد القتلى من إحصاء لآخر، حيث يتراوح بين ٨٠,٠٠٠ و ٣ مليون، باعتبار العدد الوسطي هو ٥٠٠,٠٠٠. روبرت كريب (محرر)، عمليات القتل في إندونيسيا ١٩٦٥ - ١٩٦٦: دراسات من جاوة إلى بالي (كليتون، فيكتوريا: جامعة موناش، مركز دراسات جنوب شرق آسيا، ١٩٩٠)؛ دوغلاس كامين وكاترين ماكريغور، معالم العنف في إندونيسيا، ١٩٦٥- ١٩٦٨(سنغافورة: مطبعة الجامعة الوطنية في سنغافورة، ٢٠١٢).

وثبّتت دعائم «نظام حكم تنموي قمعي»[1]. وقد حدّت الحكومة، عبر إجراءات سياسية تتسم بالدهاء، من الحريات السياسية وقللت عدد الأحزاب السياسية وصاغت قانونا انتخابيًا حدَّ من التنافس وتحكّم بنتائج الانتخابات. كذلك أصبح مجلس نواب الشعب أداة طيعة، وبات لدى الكثيرين في المجتمع الإندونيسي والمجتمع الدولي اعتقاد بأن حكومة سوهارتو متسلطة تماما مثل نظام سوكارنو الذي حل محله عام ١٩٦٦.[2]

ولإخفاء طبيعته الاستبدادية، أجرى النظام الجديد، وبانتظام، انتخابات برلمانية في الأعوام ١٩٧١، ١٩٧٧، ١٩٨٢، ١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٧. كان حزب الحكومة، جولكار، يفوز بكل هذه الانتخابات. فقد كان أكثر المصوتين يخافون القمع لدرجة لا يصوتون لأحزاب أخرى، مما أتاح لجولكار الحصول على ٦٠-٧٠ في المائة من الأصوات.

وخلافا لنهجه السياسي غير الليبرالي (وبعكس أيديولوجية الدولة التي اتسم بها عهد سوكارنو)، تبنت حكومة «النظام الجديد» سياسة اقتصادية ليبرالية، حيث مكّن توجهها نحو اقتصاد السوق من جلب الاستثمارات الأجنبية والفوز بدعم المؤسسات المالية العالمية. وظلت إندونيسيا سنوات طويلة «الطفل المدلل» للبنك الدولي[3].

الانتقال إلى الديمقراطية

أعاد مجلس نواب الشعب انتخاب سوهارتو لفترة سابعة مدتها خمس سنوات في آذار/ مارس ١٩٩٨، حيث زعم مؤيدوه أن البلاد ما زالت بحاجة لقيادته، لكن

(١) أخذت العبارة من «الأنظمة التنموية القمعية في آسيا: نقاط القوة القديمة، نقاط الضعف الجديدة»، لهربرت فيث، بريزما، ١٩ (١٩٨٠) ص ٣٩-٥٥.

(٢) إدارة إندونيسيا: الاقتصاد السياسي الحديث لجون بريسنان (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٣).

(٣) «السلطة والازدهار والتوريث: الأعمال والحكومة في إندونيسيا»، أندرو ماسينتير، دور الأعمال والحكومة في تصنيع آسيا (سانت ليونارد، NSW: ألن وأنوين، ١٩٩٤)، ص ٢٤٤.

سوهارتو كان في وضع صعب. فالأزمة المالية الآسيوية ضربت إندونيسيا بقوة، وكان انخفاض قيمة الروبية في آب/ أغسطس ١٩٩٧ السبب الرئيس لانهيار اقتصاد البلاد الذي انكمش بنسبة ١٨ في المائة[١]. وتلا ذلك أحداث شغب وسفك دماء، أسفرت عن دمار هائل في العاصمة جاكرتا ومدن أخرى مثل ميدان وسولو وجوغجاكرتا وسورابايا وبادانغ وبانيوانجي[٢]. من جانبها، أشعلت الأزمة المالية شرارة أزمات أخرى أماطت اللثام عن أزمات إندونيسيا الاجتماعية والسياسية وكذلك الاقتصادية. وقد استمرت فترة حكم سوهارتو الأخيرة ثلاثة أشهر فقط، من آذار/ مارس إلى أيار/ مايو ١٩٩٨.

كان سوهارتو قد عمل جاهدا لمعالجة الأزمة. فحضر في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، قبل أسبوع فقط من تنازله عن الحكم، قمة الدول الـ ١٥ الكبرى في القاهرة للحصول على دعم سياسي واقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى لمساعدته في حل الأزمات. وقد وضع خطة لإجراء تعديلات في مجلس الوزراء وإدخال عدد من الزعماء المنفتحين على الإصلاح ونشطاء المنظمات غير الحكومية. إلا أن هذه الجهود التي ترمي إلى السيطرة على الأزمة لم تجذب دعما واسعا. فحتى الوزراء الموالين له، ممن أشركهم في سلطاته سنين طويلة، رفضوا الانضمام إلى تشكيلته الوزارية الجديدة التي تقدم بها. لم يكن لدى سوهارتو في ظل هذه الظروف أي خيار غير مغادرته المنصب الذي شغله لأكثر من ثلاثة عقود.

بعد استقالة سوهارتو يوم ٢١ أيار/ مايو، أقسم نائبه يوسف حبيبي اليمين كثالث رئيس لإندونيسيا. إلا أن وصوله إلى الحكم استقبل بمواقف متناقضة. إذ أصر مؤيدوه، وأكثرهم من مسلمي الحداثة المرتبطين بجمعية العلماء المسلمين في إندونيسيا، أن تعيينه دستوري، في حين رأى خصومه أنه كان موضع ثقة سوهارتو، وبالتالي فإنه يُعتَبر جزءًا من المشكلة، الأمر الذي دفعهم لدعوته إلى الاستقالة.

---

(١) الأزمة الاقتصادية في إندونيسيا: القصة الكاملة لريتشارد مان (سنغافورة: تايمز بوكس، ١٩٩٨).

(٢) راجع المقالات ذات العلاقة في «جوف فوريستر و ر. ج. مي (محرران)، سقوط سوهارتو (سنغافورة: كتب منتقاة Select Books، 1999).

أدرك حبيبي المحروم من التأييد الواسع أنه بحاجة إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية لضمان استمرار رئاسته[1]. كان الخيار الرئيسي هو ترسيخ سيطرة المدنيين على العسكر الذين ظلوا عشرات السنين الحارس المخلص للدولة. وكانت هذه بالذات مسألة حاسمة، إذ يبدو أنه كان مع سوهارتو نسخة سيناريو احتياطي لما يفعله في حال أثبت حبيبي عدم قدرته على استعادة النظام على المستوى الوطني. فقد كان الجنرال ويرانتو، باعتباره وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، يحتفظ بتعليمات سوهارتو التي لم يكشف عنها من أجل إنقاذ البلاد «بكافة الوسائل اللازمة» في حال حدوث حالة طوارئ سياسية. ويرانتو نفسه أخبر حبيبي بوجود هذه التعليمات، وسمح حبيبي للجنرال بالالتزام بها كخيار في حال ساء الوضع، فأظهر بذلك ثقته باستقامة ويرانتو وحاز على ولائه[2].

ازدادت ثقة حبيبي بالجنرال ويرانتو قوة، عندما أبلغه وزير الدفاع عن تحركات مشبوهة لقوات عسكرية تتجه إلى جاكرتا، يقودها الجنرال برابوو سوبيانتو صهر سوهارتو الذي يترأس قيادة جيش الاحتياط الإستراتيجي[3]. ردا على هذا الخبر، أمر الرئيس حبيبي ويرانتو بإبعاد برابوو عن منصبه، مانعا بهذا فعليا وقوع انقلاب عسكري[4]. وبإبعاد برابوو عن قواته، أمن حبيبي منصبه الرئاسي في مواجهة التحدي العسكري الأقوى احتمالا. كما أمنت تغييرات أخرى في صفوف ضباط الجيش الدعم الكافي.

اتهم بعض المعارضين حبيبي بأنه غير قادر على إدارة الحكومة وبأنه فاسد، جرّاء

(١) «لحظات حاسمة طريق إندونيسيا الطويل إلى الديمقراطية» لبشار الدين يوسف حبيبي، (جاكرتا، مركز حبيبي مانديري، ٢٠٠٦)، ص ٥٥-٥٨، ٧٨-٨٠.

(٢) Wiranto: Tidak Ada Perintah Menarik Pasukan', Tempo, 25 May 2003; Bacharuddin Jusuf Habibie,» Detik-detik yang Menentukan, p. 61.

(٣) «البيانات الحالية عن النخبة العسكرية»، إندونيسيا، ٦٧ (إبريل/ نيسان ١٩٩٩)، ص ١٣٦-١٣٩. غوفري فوريستر «مقدمة» في سقوط سوهارتو لفوريستر ومي، ص ١٩-٢٢.

(٤) سرت يوم ٢٢ أيار/ مايو إشاعة تقول إن الجيش سيستولي على البرلمان. راجع غوفري فوريستر، «يوميات جاكرتا، أيار/ مايو ١٩٩٨»، صفحة ٥٥-٥٨-٦٤.

حمايته مصالح المقربين من سوهارتو[1]. وأعلن آخرون أن رئاسته غير شرعية، معتبرين أن نقل السلطة كان يتطلب عقد جلسة استثنائية للجمعية الاستشارية الشعبية[2]. وازدادت هذه الانتقادات بعد إعلان حبيبي أسماء تشكيلته الوزارية الجديدة. كان من أشد منتقديه الجبهة الشعبية (باريسان ناسيونال أو بارناس) المكونة من بعض وزراء سوهارتو السابقين وضباطه المتقاعدين مثل، علي صاديقين وكمال إدريس وشخصيات مدنية منها ميغاواتي سوكارنو بوتري (ابنة سوكارنو التي أصبحت بعد سنوات رئيسة للجمهورية) ورزال رملي ومرسيلام سيمانجونتاك. الجماعة الأخرى ذات التأثير كانت نهضة العلماء، وهي أكبر منظمة إسلامية دينية اجتماعية إندونيسية وعلى رأسها عبد الرحمن وحيد (الذي يعرف أيضًا باسم غوز دور)، والتي اتخذت لنفسها موقعا ضمن المعارضة المعتدلة للحكومة[3].

لكن معارضي حبيبي لم يكونوا موحدين. فعندما عقدت الجمعية الاستشارية الشعبية جلستها الاستثنائية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، نادت مظاهرات الطلاب باستقالة حبيبي. لكن لم يساند هذا المطلب لا ميغاواتي ولا عبد الرحمن وحيد[4]. ووضع حبيبي طرقا مختلفة للتعامل مع كل مجموعة، الأمر الذي بثَّ فيهم الانقسام وجعل مسألة التعامل مع المعارضة أكثر سهولة.

فترة رئاسة حبيبي

كافح حبيبي للحفاظ على منصبه في ظل الدعم المشتت لرئاسته وشرعيته الضعيفة. وظل المستثمرون أثناء ذلك مترددين في العودة، وبقيت الروبية ضعيفة بسعر يتذبذب بين ١٤,٠٠٠ و ١٧,٠٠٠ روبية مقابل الدولار. وكان هناك قرابة ٧٩ مليون شخص (٣٩ في المائة من عدد السكان) يعيشون تحت خط الفقر في تموز/

(١) بشار الدين يوسف حبيبي، Detik-detik yang Menentukan، ص ١٤٩-١٥٦.

(٢) «بين المدارس الإسلامية الداخلية والقصر: نهضة الأمة ودورها في التحول» لماركس ميتزنر، في «سقوط سوهارتو» لفوريستر و ر. ج. مي، ص ١٩٧.

(٣) بشار الدين يوسف حبيبي، Detik-detik yang Menentukan، ص ١٥١.

(٤) Mampukah Habibie Menjinakkan, Tempo, 24 November 1998.

يولية ١٩٩٨، وكان المتوقع أن يزداد هذا الرقم إلى ٩٦ مليون نسمة مع نهاية العام[١]. وتوقع صندوق النقد الدولي في حزيران/ يونية أن ينكمش الاقتصاد الإندونيسي ١٠ في المائة أخرى خلال العام. واستمرت الاحتجاجات الواسعة في الشوارع من حين لآخر ولم تكن البلاد مستقرةَ سياسيًّا أبدا، حيث كانت الحركات الانفصالية في تيمور الشرقية وآتشيه وبابوا ما تزال تنتظر حلا، وتعقّد أمرها النزاعات الطائفية في مالوكو وبوزو. لقد تميزت الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية بما أسماه ريتشارد روبيسون «سوق فوضوي وديمقراطية غير منظمة»[٢].

وخلافا لما قام به سوكارنو وسوهارتو في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٦، اختار حبيبي البدء بضمان الحريات بدلا من فرض النظام. فقد أعلن عن تشكيلته الوزارية تحت شعار التنمية الإصلاحية في ٢٢ أيار/ مايو، محملا مجلس الوزراء مسئولية إصلاح اقتصاد البلاد وحياتها السياسية والجهاز التشريعي بالطرق الديمقراطية. فاعتمدت إندونيسيا خلال ١٨ شهرا من إدارة حبيبي نحو ٦٨ قانونا جديدا وثلاثة لوائح حكومية حلت محل قوانين سابقة و١٠٩ لوائح حكومية و ٢٤٨ مرسوما رئاسيا و٣١ توجيها رئاسيا[٣].

الإصلاح السياسي

لم يحظ الرئيس حبيبي بدعم واسع خلال فترة رئاسته، لكنه شرع مع ذلك وبعزم في التخفيف من حدّة توتر المناخ السياسي، فأطلق سراح ١٥ سجينا سياسيًّا في ٢٥ أيار/ مايو، منهم سري بنتانغ بامونغكاس ومختار بكباهان، وهما من أشد منتقدي

(١) كان عدد السكان الإجمالي عام ١٩٩٨ حوالي ٢٠٤ مليون نسمة. راجع بادان بوزات ستاتستيك. جدول النمو السكاني (جاكرتا ٢٠١٢) من خلال موقع:
.http://bps.go.id/tab_sub/view.php?tabel=1&daftar=1&id_subyek=12&notab=2
جدول تعداد سكان إندونيسيا (جاكرتا ٢٠١٢) من خلال موقع:
http://bps.go.id/tab_sub/view.php?kat=1&tabel=1&daftar=1&id_subyek=12&notab=1

(٢) «إندونيسيا بعد سوهارتو: لا شيء تغير، الانحدار إلى الفوضى أم الانتقال إلى الإصلاح؟» ريتشارد روبيسون، في سقوط سوهارتو، فوريستر ومي، ص ٢٢٩.

(٣) حبيبي وتحول إندونيسيا إلى الديمقراطية، بلفير سينغ (سيدني: بوك هاوس، ٢٠٠١) ص ١٣١.

سوهارتو. وبحلول نهاية فترة رئاسته كان قد أطلق سراح نحو ١٥٠ سجينا سياسيًّا، منهم شيوعيون معروفون[١]. وأعلن حرية الصحافة، حيث تمت مراجعة كافة اللوائح القانونية التي كانت تعتبر معيقة لتعزيز حرية الرأي والتعبير.

وكان هناك اختراق سياسي آخر مهم في الفترة الأولى من عهد حبيبي تمثّل في تحويل جولكار إلى حزب سياسي عادي. فلم يعد ممكنا حشد الدعم من الجهات الحكومية أو من الجيش مثلما كان عليه الحال في عهد سوهارتو، الأمر الذي سيضعه في حالة تنافس مع الأحزاب السياسية الأخرى للحفاظ على نفوذه في البرلمان. وقد قطع الإصلاح الداخلي للحزب الصلة المؤسسية بين الحزب والجيش. [أعلن هذا التغيير رسميا وتم قبوله في مؤتمر حزب جولكار في تموز/ يولية ١٩٩٨].

وفي حزيران/ يونية أنهى حبيبي القيود التي كانت تعيق تأسيس أحزاب سياسية لضمان إعادة الانتخابات القادمة لإندونيسيا إلى نظام التعددية الحزبية الليبرالي. وأصبح هناك ١٨١ حزبا سياسيًّا مسجلا خلال ستة أشهر. ولضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة شكل حبيبي لجنة انتخابات مستقلة ولجنة للإشراف عليها (باواسلو).

وكجزء من برنامج الإصلاح السياسي هذا، وأمام المطالب الشعبية وبالتفاوض مع زعماء البرلمان، عجل حبيبي موعد الانتخابات العامة من ٢٠٠٢ إلى ١٩٩٩. ولولا التزامه الشخصي بالإصلاح ما كان ليتوفر الضمان بإجراء أول انتخابات بعد عهد سوهارتو بهذه السرعة، بعد أقل من ١٨ شهرا من تولي حبيبي مقاليد الحكم.

كانت جهود حبيبي لِلجم دور العسكر الرئيسي في الحياة السياسية أمرًا أساسيًّا بالنسبة لبرنامجه الإصلاحي. فأبعد العسكريين تدريجيا عن حلبة السياسة وأعادهم إلى الثكنات ليكونوا جنودا محترفين. وأعلن في الأول من أيلول/ سبتمبر، وكرر الجنرال ويرانتو ذلك، أن «الدور الاجتماعي والسياسي للقوات المسلحة سيتلاشى

(١) «يوميات جاكرتا، أيار/ مايو ١٩٩٨»، ص ٦١.

تلقائيا وبصورة منتظمة، مع نمو مجتمعنا المدني»[1]. وبحلول الأول من نيسان/ إبريل ١٩٩٩ تم فصل الشرطة الوطنية عن القوات المسلحة ليتم تقسيم قطاعي النظام العام والدفاع بشكل واضح. وجرى تنفيذ المزيد من الخطوات الضرورية لضمان السيطرة المدنية على الجيش تدريجيًا في السنوات اللاحقة.

ولتوفير أساس متين للديمقراطية، ساند الرئيس حبيبي اقتراحا قدم في جلسة استثنائية للجمعية الاستشارية الشعبية في تشرين الثاني/ نوفمبر ببدء إجراءات تعديل دستور عام ١٩٤٥. وبدأت العملية إثر الانتخابات العامة سنة ١٩٩٩، وكان أحد القرارات المهمة تحديد حكم الرئيس بفترتين كل منهما خمس سنوات.

كذلك أتاح الاسترخاء السياسي فرصة أكبر لزيادة وعي المرأة وتشجيع نشاطها في العمل السياسي. «وقد التقى حبيبي مجموعة من الناشطات والمثقفات لبحث قضية ضحايا أحداث شغب شهر أيار/ مايو»[2] ووافق على طلب الاعتذار للنسوة الضحايا نيابة عن الحكومة، واعدًا بتشكيل هيئة مستقلة هي اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، مع التركيز على الدعوة للقضية وحماية المرأة»[3].

اللامركزية (الحكم الذاتي للأقاليم)

كانت الدولة الإندونيسية تحت حكم «النظام الجديد» شديدة المركزية، وكان رئيس الجمهورية يعامل رؤساء حكومات الأقاليم كمرؤوسين إداريين، وظيفيا وسياسيا.

(١) حبيبي وتحول إندونيسيا إلى الديمقراطية، بلفير سينغ، ص ٩٤-٩٧.

(٢) كانت هناك تقارير عديدة عن عمليات اغتصاب لنساء صينيات في جاكرتا ومدن أخرى عديدة خلال أعمال شغب أيار/ مايو. للحصول على المزيد من المعلومات راجع «بيتا أموك دي كوتا هانتو» تيمبو، ١٩-٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣؛ وراجع أيضًا كومناس بيريمبوان بليكيشن٢٠٠٣، «مأساة أيار/ مايو ١٩٩٨ في مسار رحلة الأمة: الإنكار». ويمكن الحصول على كومناس بيريمبوان، جاكرتا من موقع: http://www.komnasperempuan.or.id/wp-content/uploads/2009/08/in-denial.pdf.

(٣) تعرف هذه الهيئة أيضًا بـ كوميسي ناسيونال بيريمبوان (اللجنة الوطنية لحقوق المرأة). في عام ١٩٩٩ صادق حبيبي أيضًا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). راجع تقرير المنظمات غير الحكومية المستقل عن تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في إندونيسيا (جاكرتا: مبادرة فريق عمل سيداو، ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من تمتع عدد من المحافظات ومنها جاكرتا وجوغجاكرتا وآتشيه رسميا بوضع خاص، فإن الأقاليم لم تمارس حكما ذاتيا حقيقيا في إدارة شئونها.

وقد تعهد حبيبي بالالتزام بتطبيق اللامركزية، وخُولت الأقاليم، وفقا لقانون الحكم الذاتي في الأقاليم (رقم ٢٢/ ١٩٩٩)، إدارة شئونها الذاتية باستثناء الشئون الخارجية والدفاع والأمن والشئون المالية والقانونية والدين التي بقيت بأيدي الحكومة المركزية[١]. وتبنت الحكومة سياسات مختلفة بالنسبة للمحافظات التي كانت تنشط فيها الحركات الانفصالية، ومنها آتشيه وبابوا وتيمور الشرقية. وقضت الخطة بمنح آتشيه حكما ذاتيا خاصا، على الرغم من أن ذلك لم يحل مشكلات آتشيه مع جاكرتا بل زاد من شعبية المنظمة الانفصالية، حركة آتشيه الحرة (غاما)، بقيادة حسن تيرو أكثر[٢].

وكما هو الحال في آتشيه، تبين أن منح تيمور الشرقية وضعا خاصا لم يرض قسما كبيرا من التيموريين، فاختار حبيبي إجراء استفتاء يعطيهم حق تقرير مصيرهم، مما نتج عنه انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا. أما مشكلة بابوا فلم تحل بالكامل بعد. وقد قسمت المحافظة إلى بابوا وبابوا الغربية ومنح كل منهما قدرا كبيرا من الحكم الذاتي رسميا، إلا أن بعض أبناء بابوا ما يزالون يؤيدون الانفصال.

تعزيز استقلالية البنك المركزي

ركزت الأزمة الآسيوية الأنظار على ضرورة تحسين إدارة السياسة النقدية في إندونيسيا. ويؤمن الرئيس حبيبي، بناء على تجربته في العيش في ألمانيا عشرين

(١) «أصول الحكم الذاتي لأقاليم إندونيسيا» بينيامين سميث، في مجلة دراسات شرق آسيا، ٨/ ٢ (أيار/ مايو-آب/ أغسطس ٢٠٠٨) ص ٢٢١-٢٢٣.

(٢) تم حل مشكلة مبدأ الانفصال في آتشيه أخيرا عبر ترتيبات مختلفة في فترة وجود وزارة سوسيلو بمبانغ يودهويونو-جوسوفكالا. فبوساطة من رئيس فنلندا السابق مارتي أهتيساآري، تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وحركة «غام» بمبادرة وتوجيهات من نائب الرئيس جوسوفكالا في آب/ أغسطس ٢٠٠٥. وبموجب هذا الاتفاق تبقى آتشيه جزءا من دولة إندونيسيا الموحدة مع منح المحافظة حكما ذاتيا لإدارة شئونها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. راجع فاتشري علي، سوهارسو مونوأرفا، بختيار أفندي، كالا وبيرداميان آتشيه (جاكرتا: ليبيو إندونيسيا، ٢٠٠٨).

عامًا، أن وجود بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية أمر جوهري من أجل وضع سياسة نقدية يمكن الاعتماد عليها دون تدخل المصالح السياسية. وكان كل من سوكارنو وسوهارتو قد انتهكا هذا المبدأ، حيث استخدما البنك لتمويل برامج الحكومة[١]. أجرى حبيبي مشاوراته مع مستشاريه الاقتصاديين، ودعا مسئولين سابقين من البنك المركزي الألماني، مثل د. جوزيف أكرمان و د. هيلموت شليزنجر و د. ولفغانغ كارت، للمساعدة في وضع تشريع يجيز للبنك المركزي العمل باستقلالية[٢].

تعزيز الديمقراطية

وبحسب التكليف الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية الاستشارية الشعبية المنعقدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، أجريت الانتخابات البرلمانية في نيسان/ إبريل ١٩٩٩، وكان دور حبيبي فيها حاسما. فقد أصدر سلسلة من اللوائح المنظمة التي تضمن أن تكون تنافسية وحرة ونزيهة، وتشمل القضاء على حق العسكريين بالتصويت وإلغاء التزام موظفي الدولة بالتصويت لصالح حزب جولكار. كذلك خوّل لجنة الإشراف على الانتخابات سلطة المراقبة والتوسط في النزاعات واتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي انتهاك لقواعد الانتخابات. كان هذا إنجازا كبيرا، إذ كانت هناك مؤسسة مماثلة في عهد سوهارتو يقتصر دورها على أن تكون مجرد جزء من فريق جولكار الفائز.

كانت انتخابات عام ١٩٩٩ تنافسية وديمقراطية وسلمية نسبيا، إذ تنافس فيها ٤٨ حزبا سياسيًّا. وفاز حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي بزعامة ميغاواتي بمعظم المقاعد البرلمانية (١٥٣ مقعدا). وحل حزب جولكار ثانيا (١٢٠ مقعدا)، تلته أربعة أحزاب إسلامية أو ذات قاعدة إسلامية منها، حزب التنمية المتحد (٥٨ مقعدا)،

---

(١) سياسة البنك المركزي، فاشري علي، بختيار أفندي، عمر جورو، مسفيهين دهلان (جاكرتا: لسبيو إندونيسيا، ٢٠٠٣) ص ١٤-٥٤، ٧٦-٧٧.

(٢) سياسة البنك المركزي، فاشري علي وآخرون، ص ٧٢-٧٣.

حزب صحوة الأمة (٥١ مقعدا)، حزب التفويض الوطني (٣٤ مقعدا)، وحزب الهلال والنجمة (١٣ مقعدا)(١).

بموجب دستور عام ١٩٤٥، كانت هذه الانتخابات مخصَّصة لأعضاء البرلمان (مجلس نواب الشعب). أما رئيس الجمهورية ونائبه فيتم انتخابهما مِن قِبل الجمعية الاستشارية الشعبية، التي هي أعلى هيئة وتملك حق تقييم الرئيس وسحب الثقة منه وتعديل الدستور ووضع الخطوط العريضة لسياسات الدولة. وتتكون الجمعية من أعضاء مجلس نواب الشعب ومجموعة من الاختصاصيين المحترفين يعينهم الرئيس، وممثلين عن الأقاليم تعينهم حكومات الأقاليم. خلال فترة «النظام الجديد»، (كانت كل هذه التعيينات تتم من خلال إجراءات يتحكم بها سوهارتو، ولأجل ذلك الغرض فقد وُجدت جمعية لتكون مستعدة لتنفيذ أوامر الرئيس)(٢). ولم يكن الحال هكذا أيام حكم حبيبي. والواقع، أن جهود حبيبي لم تثمر جميعها نتائج إيجابية لرئاسته.

لقد رُفِض خطاب المساءلة الذي ألقاه حبيبي في جلسة الجمعية الاستشارية الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ بفارق أقل من ٥٠ صوتا، وكان هذا يعادل خسارة تصويت بالثقة في البرلمان.

ولا يوجد تفسير نهائي لسبب رفض خطابه. ربما كانت شئون السياسة في الجمعية الاستشارية وتنافس الطامحين من أهم العوامل في ذلك. وكان هناك أيضًا استياء شعبي مما اعتُبِر قلة اهتمام حبيبي بتحويل سوهارتو إلى المحاكمة ولمسئوليته عن نتائج الاستفتاء بشأن تيمور الشرقية، بالإضافة إلى إحساس بعضهم بعدم حدوث أي رد فعل من حبيبي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان التي تورط بها العسكر(٣).

كان واضحا لحبيبي، على أي حال، أنه لم يكن يملك دعما سياسيًّا كافيا داخل

(١) الأحزاب السياسية الإسلامية في عهد الإصلاح، قمر الدين (جاكرتا: فيزي للنشر، ٢٠٠٣) ص ١٤٣.
(٢) «إخفاق قيادة إندونيسيا المفاجئ»، ر. وليام ليدل في الحياة السياسية في إندونيسيا بعد سوهارتو، آدم شوارز وجوناثان باريس (نيويورك: مطبعة مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٩٩) ص ٢٠.
(٣) Pertanggungjawaban Habibie, Tempo, 11–17 October 1999.

البرلمان المنتخب حديثا. ولذلك، قرر عدم خوض السباق الرئاسي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩. فقام ائتلاف فضفاض من الأحزاب الإسلامية، مع جولكار، بانتخاب عبد الرحمن وحيد رئيسًا رابعا لإندونيسيا، وأصبحت ميغاواتي زعيمة الحزب الفائز (حزب النضال الديمقراطي الإندونيسي) نائبة للرئيس.

إرث حبيبي الديمقراطي

خسر حبيبي المعركة السياسية المباشرة خلال فترة رئاسته القصيرة لأن إسهاماته لم تُقَدَّر تماما يومها. لكن بالنظر للمشكلات التي ورثها والموارد التي كانت بمتناوله فقد أنجز الكثير، حيث ساعد على إنشاء المؤسسات والإجراءات الرئيسة التي يحتاجها نجاح الديمقراطية في إندونيسيا. لقد رسخ الحريات العامة وحرية الصحافة وحرية التعبير، وسهل ظهور أحزاب سياسية وإجراء أول انتخابات ديمقراطية حقيقية خلال ٤٤ عامًا. والأهم مِن ذلك، أنه تمكن من الحفاظ على دولة الأمة الإندونيسية سليمة نسبيا في وجه التفكك الذي يهددها، وتقليص النفوذ السياسي للقوات المسلحة وتحويل جولكار، الحزب الذي لعب دور صلة الوصل المؤسسية بين الجيش والدولة، إلى حزب عادي ضمن نظام التعددية الحزبية التنافسية.

لقد استفاد خلفاء حبيبي كثيرا من الأرض الصلبة التي مهدها. وكان هناك الكثير مما ينبغي عمله عندما غادر منصبه. كانت جهود تعديل دستور ١٩٤٥ قد بدأت لتوها، ولم يكن قد وضع الأساس لانتخابات مباشرة للرئيس ولنائب الرئيس، وكانت المرأة ما تزال مهملة سياسيًّا. ومع ذلك، ساعد حبيبي في جعل عملية انتقال إندونيسيا إلى الديمقراطية سلميةً نسبيا، إذ طبق إصلاحات طويلة الأمد برهنت على فعاليتها وشرعيتها، وقدمت إرثا ثمينا للرؤساء، عبد الرحمن وحيد وميغاواتي وسوسيلو بامبانغ يودهويونو يمكّنهم مِن البناء عليه في مسيرة متابعتهم تطوير ديمقراطية إندونيسيا لتكون نظاما فعالا للحكم.

الآن، أصبحت ديمقراطية إندونيسيا مدعّمة، وقد أنجز من خلفوا حبيبي الكثير

في هذا الصدد وقاموا بتحسينه. إن الحياة السياسية الحزبية تبقى جوهر ديمقراطية البلد، إلا أنه خلافا لسنوات التحول الأولى، أصبح عدد الأحزاب التي تشارك في الانتخابات ولها تمثيل في البرلمان اليوم أقل. وقد جرى تعديل دستور ١٩٤٥ أربع مرات، حيث أدرجت فيه مبادئ الشفافية والمساءلة بوضوح أكبر ووضعت ضوابط وتوازنات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكم. لكن مع ذلك، فقد سُجّلت الكثير مِن شكاوى من افتقار الدستور للتماسك، وبالتالي فقد تمّ اقتراح القيام بجولة أخرى من التعديلات. ومنذ عام ٢٠٠٤ واجه من شغلوا مناصب عامة، بمن فيهم رئيس الجمهورية والمحافظ ومدير الناحية ورئيس البلدية تحديات مباشرة، ولم تعد الشرطة والقوات المسلحة ممثلة في البرلمان، وما زال ممنوعا على أفرادها التصويت في الانتخابات.

يبدو أن ديمقراطية إندونيسيا باهظة الثمن. فالتنافس على كل المناصب العامة يتطلب قدرا كبيرا من التمويل، وهو أحد الأسباب المزعومة أو المفترضة لاستمرار تفشي الفساد؛ على الرغم من حقيقة أن لجنة مكافحة الفساد قامت بعملها بنشاط كبير. وقد تعرض عدد كبير من أصحاب المناصب العامة، ومنهم وزراء ومحافظون ومدراء نواحي ورؤساء بلديات وأعضاء في البرلمان وموظفون عاديون، للمحاكمة وأدينوا باختلاس أموال الدولة.

ولا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله لدفع ديمقراطية إندونيسيا للوفاء بوعودها كاملة: النظام والاستقرار والأمن من جهة، والآداب العامة والازدهار من الجهة الأخرى. لكن هناك الكثير مِن التقدم الذي تم إحرازه، لا سيما في عهد الرئيس حبيبي وبعده.

موجز عن حياة يوسف حبيبي رئيس جمهورية إندونيسيا ١٩٩٨-١٩٩٩



كان يوسف حبيبي في شبابه على علاقة شخصية وثيقة مع سوهارتو الذي بقي الحاكم المطلق للبلاد طوال ٣٢ عامًا. غادر حبيبي إلى ألمانيا في أوائل الخمسينيات وأمضى ٢٠ عامًا هناك مهندسا للطيران ومديرا تنفيذيا في دنيا الأعمال. أعاده سوهارتو عام ١٩٧٤ ليدير شركة لصناعة الطائرات تملكها الدولة ولتقديم المشورة للحكومة بشأن التقدم في مجال التكنولوجيا. عمل منذ عام ١٩٧٨ حتى ١٩٩٨ وزيرا للدولة لشئون البحث والتكنولوجيا، وقد منحه سوهارتو تدريجيا مسئوليات أكبر وأكثر حساسية، وعمل على انتخابه نائبا للرئيس في عام ١٩٩٨. كان حبيبي عضوا في الحزب الحاكم جولكار ورئيسا لرابطة المثقفين المسلمين الإندونيسية. لقد خبر أساليب عمل السلطة في إندونيسيا زمن سوهارتو، لكنه لم يكن يملك قاعدة ملموسة في السلطة خاصة به أكثر من بعض المسئولين المرتبطين برابطة المثقفين المسلمين، ولم يكن عموما يحظى بالشعبية في أوساط الجيش والمعارضة.

وعندما ضربت أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ المالية اقتصاد إندونيسـيا المزدهر، توسعت المعارضة بوجه سـوهارتو بشكل سريع، حيث عمّت المظاهرات الضخمة الشوارع حتى أجبرته على الاسـتقالة في أيار/ مايو ١٩٩٨. وصل حبيبي إلى كرسـي الرئاسـة مـن خـلال الخلافة الدسـتورية التـي أقرها البرلمـان الذي منع حـدوث صراع على السـلطة بين كبار قادة الجيش. وبذل حبيبي جهوده فورا، عبر سـيطرته شخصيا على القوات المسـلحة، حيث أطلق سراح السجناء السياسيين واعترف بالنقابات المهنية وألغـى الرقابة والقيود المفروضة على الصحافة. كما أذن بتشـكيل أحزاب سياسـية جديدة، وبكّر في موعد الانتخابات العامة الجديدة مدة ثلاث سـنوات، وأبعد أنصار أسـرة سـوهارتو والعديـد من ضبـاط الجيش عن البرلمـان، وأخذ علـى عاتقه تنفيذ برنامـج اللامركزيـة السياسـية والإدارية، وعَيَّن لأول مـرة منذ ٥٠ عامًـا وزيرا مدنيا للدفـاع ووافـق على إجـراء اسـتفتاء أدى إلى اسـتقلال تيمور-ليشـتي. لقد تصرف حبيبـي أساسـا وفقا لقناعاتـه الشـخصية بدافع من إيمانـه الديني ونصائـح فريق من الأكاديميين والمسئولين في الدولة. كان يؤمن بحاجة إندونيسيا إلى إصلاح جذري، وأدرك أن مراكـز القـوى المتصارعـة سـتقبل هـذه الإصلاحات مقابـل إتاحة فرصة التنافـس فـي انتخابات مبكـرة. أنهى حبيبي رئاسـته في عام ١٩٩٩ إثـر رفض تقرير المسـاءلة الذي تقدم به بفارق أصوات ضئيل في الجمعية الاستشـارية الشعبية. وقد اسـتمرت التغييرات التي أدخلها سـارية عموما في المرحلة التالية لعملية بناء الحكم الديمقراطي الطويلة في إندونيسيا.

مقابلة مع الرئيس يوسف حبيبي
إنهاء النظام الاستبدادي

بعد ٣٢ عامًا في السلطة، بلغت حكومة الرئيس سوهارتو نهاية الطريق في عام ١٩٩٨ . ما العوامل الحاسمة التي أنهت نظامه؟ وكيف ترى التحديات التي واجهتك كنائب للرئيس في ذلك الوقت؟

تدهور حكم سوهارتو لأنه كان، وعلى نحو متزايد، يتصرف وفق مصالح الأفراد والأسر المقربة إليه، ولأنه فقد تواصله مع مصالح أغلبية الشعب.

بعد تحرير النظام المصرفي في أواخر عام ١٩٨٨، قدمت البنوك التي تأسست على أيدي شركات قروضا قصيرة الأمد متعثرة وغير قابلة للسداد، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي. وفي تموز/ يولية عام ١٩٩٧، عندما بدأت عملية تخفيض قيمة البات التايلاندي، ازداد الطلب على الدولار الأمريكي في إندونيسيا لتسديد الفوائد والأقساط الرئيسة على قروض إندونيسيا في أسواق رأس المال الدولية، وبدأت قيمة الروبية الإندونيسية تتهاوى أمام الدولار. ومع تزايد حالة عدم الاستقرار تسارع سقوط قيمة الروبية، وارتفعت معدلات التضخم وأسعار الفائدة وندرت السلع الأساسية، وبدأ طلاب المدارس الثانوية والجامعات ومنظمات الشباب ينضمون إلى المظاهرات الضخمة التي عمت الشوارع وأمام الجمعية الاستشارية الشعبية، وزاد الوضع المالي حالة عدم الاستقرار الأمر الذي أدى إلى مزيد من المصاعب الاقتصادية التي دفعت القوى الاجتماعية والسياسية والعسكرية في إندونيسيا إلى إجبار سوهارتو على الاستقالة.

لم يكن همي أن أصبح رئيسًا لإندونيسيا أبدا، ولم أكن مهتما حتى بأن أصبح وزيرا. كنتُ مهتما فقط بجلب التكنولوجيا إلى إندونيسيا لصنع الطائرات. لقد عقدت صفقة مع سوهارتو، حيث وافقت بموجبها في عام ١٩٧٤ على العودة من ألمانيا إلى الوطن للعمل على صنع طائرة من خلال شركة تملكها الحكومة وتدار كمشروع خاص. فعلت ذلك وسلمتها حسب الجدول الزمني.

عندمـا طلب مني الرئيس سـوهارتو الانضمام إلى قائمته كمرشـح لمنصب نائب الرئيس في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨ قلت له إنني غير جاهز بسبب مرض زوجتي الشـديد. لكنه طلب مني الترشـح ليفوز «جولكار» في الانتخابات، فوافقت. انتخبني أعضاء الجمعية الاستشارية الشعبية نائبا للرئيس وكانت تضم خمسة فصائل: الحزب الديمقراطي الإندونيسـي وحزب ميغاواتي؛ والإسـلاميون (حـزب التنمية المتحد)؛ وجولـكار، وهـو الحـزب الذي أنتمـي إليه؛ وممثلـو المحافظـات ومجموعة ممثلي الأقاليم (أوتوسان ديرة)؛ والعسكريون.

فرض سـوهارتو لائحة قانونية تتيح لكل جناح اقتراح مرشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية، وبذلك يكون هناك احتمال وجود خمسة مرشحين. انتخبوا الرئيس أولا وبعد ذلك انتخبوا نائب الرئيس. إن أسـماء المرشـحين لمنصب نائب الرئيس يجب رفعهـا فـي وقت واحد إلى الرئيـس المنتخب، والذي ينبغي عليـه قبول نائب الرئيس مِن بينها. ولتجنب الجدال الطويل، كانت مختلف المجموعات، وقبل اقتراح مرشح لمنصب النائب، تتحدث إلى الرئيس وتسـأله رأيه عمن يمكنه العمل معه. كنت على يقين من أن الرئيس سيأخذ بشكل جدي طلبي بألا أكون عضوا في التشكيلة الوزارية، لدرجـة أننـي لـم أفكر باحتمال أن أكون نائب الرئيس. وسـبق أن أخبرت الرئيس أنني لا أريـد أن أكـون في الوزارة. قـال لنترك ذلك لله. وهكذا، في حين كان المرشـحون الآخرون يمارسون ضغوطهم، لم أفعل أنا ذلك. كنت مهتما بأعمالي الهندسية فقط، لكن الأمور جرت بشكل مختلف. الناس يريدون، والله يفعل ما يريد.

قبل الانتخاب بأسبوعين، ذهب قائد القوات المسلحة فيصل تانجونغ، وهو جنرال بأربع نجوم، إلى الرئيس. بحسـب الدستور، فإن هذا الشخص يحمل مسئولية ضمان سلامة الرئيس ونائب الرئيس. ولكي يقوم بالإعداد لهذه المهمة وتنفيذها، أراد معرفة من الذي سيكون نائب الرئيس بعد عرضهِ قائمة الأسماء على سوهارتو.

بعد نقاش مع سـوهارتو، توصل تانجونغ إلى اسـتنتاج بأني سأكون نائب الرئيس. أدهشـه هذا، لأنني كنت قد ذكرت سـابقا أني غير مهتم بأن أصبح عضوا في الوزارة. لكن سوهارتو أصر على ذلك مشيرًا إلى سجل إنجازاتي.

اتصل تانجونغ بموظفي الأمن الخاص بي. كنت في ذلك الوقت المنسق والرئيس المنتخب لتحالف ثلاثة فصائل: القوات المسلحة وجولكار وممثلو المحافظات. كنت أفعل ذلك في عام ١٩٩٣.

وضع أولويات السياسة

تطورت المعارضة لسوهارتو لدرجة لم يعد لديه فرصة للبقاء في السلطة. خلفته أنت عندئذ في الرئاسة دون مساندة من نظام سوهارتو ودون دعم المعارضة ودون ثقة القوات المسلحة وبلا قاعدة من قوة مستقلة. كنت تتمتع بسمعتك كمفكر ذي رؤية مستقبلية، وبأنك شخص يفهم التكنولوجيا والصناعة وله صلة وثيقة برابطة المثقفين المسلمين الإندونيسيين، إنما ليس كزعيم سياسي يتمتع بدعم واسع. لكنك كنت قادرا على الشروع بإصلاحات كثيرة. كيف أمكن ذلك؟ ما الذي يمكننا تعلمه من تجربتك مما يمكن أن يفيد في مواضع أخرى؟

هذا صحيح. لم يكن لدي أبدا شبكة سياسية مثل سوهارتو. لقد سيطر سوهارتو وشيّدَ شبكة سياسية طيلة ٣٢ عامًا. أنا لم أقد الجيش كما فعل سوهارتو أبدا. كان كل رؤساء أركان القوات المسلحة والشرطة مساعدين ميدانيين سابقين له نظرا للسنين الطويلة التي أمضاها في السلطة، من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٩٨. لذلك، كان يسيطر على تلك الشبكة وكنت أعرف أنني لا أملك مصدر دعم مماثل. الشيء الوحيد الذي كنت أملكه هو ذكائي والعزم على ألا أصبح رئيسًا للجمهورية أو نائبا للرئيس. كان عزمي هذا قد تحقق بعد أن أديت عملي الهندسي.

لكنني فجأة دُفِعت بقوة لتأدية دور الزعامة هذا. أدركت بوضوح ولأول مرة مدى قوة الرئاسة عندما بدأت أتلقى الكثير من التقارير الاستخباراتية: من الجيش والبحرية والقوى الجوية والشرطة وجهاز الاستخبارات الوطنية ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية ومن حزب جولكار. قرأت هذه التقارير المفصلة جدًّا والتي لم تكن متطابقة. كيف لي أن أتبين الصحيح منها؟

نظرت إلى قوة المتظاهرين، «قوة الشـعب». قررت أن أتيح لهم حرية التعبير عن أنفسـهم، أن يتظاهـروا، أن أسـمح بحرية الصحافـة. احتج الجنـرال فيصل تانجونغ الوزير المنسـق للشئون السياسـية والأمنية والقائد السـابق للقوات المسلحة عندما اتخـذت هـذه القـرارات، وقـال إنني سـأُقتل. قلت لا يهمنـي، لأن ذلك هو السـبيل الوحيـد كـي أتمكن مـن الموازنة بيـن كل تلك المعطيات المتشـابكة بمسـاعدة من الناس أنفسـهم. هذا هو سـبب قراري بالسـماح بحرية الصحافة خلال ٢٤ ساعة من استلامي منصب الرئاسة.

لقد انصبَّ عليَّ فجأة قدر هائل من المعلومات والمشورات المتضاربة. لو اتبعت بعضا من هذه النصائح لاندلعت ثورة عنيفة. سيكون الأكثر تضررا من هذه الثورة هم الناس الأبرياء الذين لا يريدون إلا أن يعيشوا حياة عادية، ولم يكن بإمكاني أن أسمح بحدوث هذا.

بسـبب هذه المخاوف، قررت رفـع القوانين المقيدة لحريـة الصحافة. وتمكنت، عبر السـماح بحرية التعبير، أن أتلقى معلومات دقيقة عن موقف الناس من حكومتي. فعلت ذلك لأني أردت أن أعيد السـلطة لأصحابِ سـلطة الدولة: شـعب إندونيسيا. ليس لأسرتي أو لشخص، ليس لي أو لأولادي، بل للشعب.

قررت أيضًا إطلاق سـراح كافة السـجناء السياسـيين وحصر السـجن بالمجرمين وليـس للذين فقـط يعارضون الرئيس القابع في سـدّة السـلطة. قال الجنـرال ويرانتو والنائـب العام، إن تنفيذ هذا سـيكون خطيرا وسـتكون هناك مظاهـرات وربما خطط لقتلي؛ لكنني كنت أؤمن أني لن أموت إلا إذا أراد الله ذلك.

عند السـاعة العاشـرة من يوم الخميس ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨، اسـتقال سوهارتو. كان عليَّ أن أستلم السلطة. بدأت تشكيل مجلس الوزراء مساء الخميس. لم أنم على الإطـلاق. صباح الجمعة، أعلنت أسـماء مجلس وزرائي. قبـل القيام بذلك، اتصلت بالقوات المسلحة وأخبرتهم أنني الرئيس وأن عليهم أن يطيعوا أوامري.

رد الفعل تجاه الأزمة الاقتصادية

مـاذا كانـت إسـتراتيجيتك لكسـب الشـرعية والدعـم الشـعبي وللسـيطرة علـى

القوات المسلحة والعناصر الأخرى التي يمكن أن تعمل على العودة إلى الحكم الاستبدادي؟

أعطيت الأولوية القصوى لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية باتخاذ قرارات سريعة وبتحسين الشفافية من خلال الحكم الرشيد. كانت أولوياتي هي منح الشعب الحرية وقيم حقوق الإنسان والمسئوليات الإنسانية ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، من خلال إدخال وتسريع التطور والإصلاح بدلا من الثورة.

كانت المشكلة الرئيسة التي واجهناها هي عدم القدرة على التنبؤ في كل القطاعات الاقتصادية والمالية تقريبا، بما في ذلك ارتفاع معدل التضخم والسقوط السريع لقيمة العملة الإندونيسية وازدياد البطالة وهروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقص السلع الأساسية.

قمنا بتحليل اقتراحات ورؤى قادمة من مؤسسات وطنية ودولية كمنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المصرفية الأخرى، وقانون الاحتكار ومنع الاحتكار ومؤسسات التطوير الديمقراطي، وخصوصا من مؤسسات أميركية وألمانية. حاولنا باستمرار أن نكون عمليين، وكنا نعتقد أن على القوانين الملائمة أن تكون مبنية على أسس دستورية ومصادقا عليها من البرلمان والجمعية الاستشارية الشعبية. إحدى المزايا التي حصلت عليها قبل انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٩ هي حصولي على دعم أكثر من ٨٠ في المائة من مقاعد البرلمان العامل آنذاك.

تحديد أولويات السياسات

قمت باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة لمواجهة التحديات العاجلة. أعلنت عن حرية الصحافة وحرية التعبير وحرية التظاهر. أول شيء فعله الناس هو الخروج للتظاهر ضدي، وكان هذا أمرا حسنا. عارض بعضهم رئاستي وشككوا بشرعيتي بسبب صلتي الوثيقة بسوهارتو. طرح في البلاد الكثير من التساؤلات عما سيحدث

الآن بعد أن رحل سوهارتو، وكانت هناك دعوات لتقديم استقالتي، لكنني أردت أن أتجنب الدخول في جدل عام[١]. كنت أعلم أنه كي أدعم موقفي، عليَّ الالتزام بالدستور وبقوانين إندونيسيا والتصرف بسرعة[٢].

فيما يتعلق بالأمن، أوعزت لقائد القوات المسلحة بأن يتولى سلامة وأمن الرئيس السابق وعائلته، وتوقفت عن استقبال أي قائد أو رئيس أركان دون طلب من قائد القوات المسلحة. قرأت كافة تقارير الاستخبارات الواردة (من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية وجهاز تنسيق مخابرات الدولة) وقارنتها بعناية مع المعلومات الواردة من الصحافة الحرة.

كذلك عملت على توفير أساسيات السلع الإنسانية بأسعار السوق المعقولة من خلال الدعم ونقاط السيطرة.

واتخذت أيضًا العديد من الإجراءات المتوسطة والطويلة المدى لتعزيز الحكم الرشيد. لقد حاربت الفساد وعملت لصالح بسط سلطة القانون، وعلى أن يطبق هذا القانون على الجميع بالتساوي، بما في ذلك الرئيس. كذلك عملت على إصدار تشريعات لمكافحة الفساد وكسر الاحتكار ومكافحة التكتلات الاحتكارية وأنشأت مؤسسة، هي لجنة القضاء على جرائم الفساد. (تم تأسيس اللجنة الحالية الأقوى سلطة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢).

وزدت أيضًا استقلالية بنك إندونيسيا، بحيث لم يعد الرئيس يتحكم به. وشملت القضايا الاقتصادية الأخرى التي عالجتها إعادة هيكلة الديون، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الزراعة والموارد الطبيعية، المنافسة في قطاع الأعمال، حماية المستهلك، وإعادة هيكلة المشاريع المملوكة للدولة[٣]. وكنت المبادر إلى البدء بالمصادقة على كافة مبادئ منظمة العمل الدولية. وقد تمكنت من القيام بذلك، لأنني كنت أسيطر على البرلمان [كان جولكار أكبر الأحزاب في البرلمان يومها].

---

(١) بشار الدين يوسف حبيبي: لحظات حاسمة: طريق إندونيسيا الطويل إلى الديمقراطية، جاكرتا، إندونيسيا، THC مانديري، ٢٠٠٦، ص ١٢٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤٥-٣٥٣.

إصلاح نظام الانتخابات

ثم هناك قضية الانتخابات الحرة. أنا لم أتدخل في الانتخابات، إنما فتحت الباب للمنظمات الأجنبية غير الحكومية وطلبت من الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر تقديم المساعدة ومراقبة الانتخابات. وقد أتى الأوروبيون والأميركيون واليابانيون، بينما كان سلفي يضع أعوانه دائما ضمن لجنة الانتخابات. كانت تعليماتي لوزير الداخلية أنه يجب ألا تضم اللجنة أي مسئولين حكوميين أو أعضاء أحزاب سياسية بل شخصيات تتمتع بالمصداقية في المجتمع. احتَجوا قائلين إنني سأخسر الانتخابات، لكني قلت لهم إن هذا لا يهمني. قال وزير الاستخبارات إن هذا نذير بخسارتي لحزبي. مرة ثانية قلت إن هذا لا يهمني؛ أريد أن يكون الفائز هو الشعب كائنا مَن كان مَن يمثله. لقد أوجدت النظام؛ إذَن دعوا النظام يعمل عمله.

الحكم الذاتي للأقاليم

أردت أن تحصل المحافظات على حكم ذاتي كي تحكم نفسها. في السابق، كانت السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمقاطعات تُحكم من المركز. والذين أدركوا أنهم سيخسرون العاصمة والمال والنفوذ نتيجة تطبيق اللامركزية هم الذين وقفوا ضده. بعض المحافظات تملك ثروات طبيعية كبيرة وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ومع ذلك تضم نسبا عالية ممن يعيشون في فقر شديد. والمحافظات الأخرى ذات الموارد الطبيعية الأقل، فيها عدد أقل من الفقراء نتيجة التركيز على تنمية الموارد البشرية وإشادة البنية التحتية الاقتصادية. وبإعطاء قدر أكبر من الحكم الذاتي، ستتمكن المحافظات من تحسين التوزيع العادل للاستثمارات في التعليم والفرص والثروات. في عام ١٩٩٩، صدرت قوانين فوّضت مجموعة واسعة من السلطات للمستوى المحلي مرفقة بهيكلية للتمويل، وأجريت انتخابات مباشرة لأعضاء البرلمان المحلي. وبعد تطبيق قوانين اللامركزية، جرى تحويل كثير من الموظفين الحكوميين من كادر السلطة المركزية إلى المحلية.

ناديت بإعطاء إقليم آتشيه صيغة خاصة من الحكم الذاتي، حكم يعترف بقيمه المتجذرة في ثقافة أبنائه ودينهم وتراثهم ويقبلها. تمت المصادقة على التشريع الذي

يمنح آتشيه حكما ذاتيا في عام ٢٠٠١، وكان يقصد به تكثيف وتسريع التوزيع العادل للفرص والدخل والوصول إلى العدالة.

إصلاح الخدمات العامة

كنت أصر على أن يكون العاملون في الدولة منزهين عن الفساد والتواطؤ والمحاباة (العبارة الشائعة الاستعمال في إندونيسيا الدالة على ذلك هي KKN اختصار للكلمات الثلاث). يجب أن تكون أجهزة الدولة والخدمات الحكومية موضوعية ومهنية وسباقة في زيادة إنتاجية الناس، من خلال تحسين الكفاءة المهنية وإبداء المرونة الثقافية وتطبيق قيم حقوق الإنسان والمسئوليات الإنسانية ضمن مبادئ البانكاسيلا [المبادئ الفلسفية للدولة الإندونيسية]. وقد منعتُ الموظفين الحكوميين أيضًا من الانتساب إلى أحزاب سياسية كي يكونوا محايدين في واجباتهم. [جوبِهَ هذا المرسوم بمعارضة قوية من حزب جولكار، حيث كان العاملون في الدولة في عهد الرئيس سوهارتو مضطرين للتصويت لصالحه].

إصلاح قوى الأمن

كنت على دراية بأن القوات العسكرية مسيّسة وغير موحدة، وأن بينهم بعض المجموعات الطامحة للتنافس على زعامة البلاد. حمّلت القائد العام للقوات المسلحة والشرطة مسئولية الأمن في البلاد وأمن الرئيس السابق. لن أستقبل كرئيس للبلاد إلا القائد العام، عند الضرورة، في أي وقت وأي يوم.

كان للجيش والشرطة في «النظام الجديد» جماعة خاصة بهم في البرلمان وكذلك في الجمعية الاستشارية الشعبية. وكان القادة العسكريون يستطيعون تحقيق وجهات نظرهم من خلال جماعتهم الخاصة والأحزاب السياسية الأخرى والصحافة الحرة.

هل كنت تعتقد بوجود خطر وقوع انقلاب عسكري؟

طبعا. عندما ذهبت إلى إستانا ميرديكا [المقر الرسمي للرئيس] صباح الجمعة

بعد استقالة سوهارتو، أعددت تشكيلة مجلس وزرائي الجديد الذي أردت الإعلان عنه للشعب. كان الجنرال ويرانتو ينتظرني وألحَّ على التحدث إليَّ على انفراد. أخبرني أن قائد قيادة جيش الاحتياط الإستراتيجي الفريق برابوو يدخل الآن مع قواته إلى جاكرتا. وكان أفراد من القوى الجوية من المحافظات يحلقون بطائراتهم قاصدين جاكرتا. أخبرني ويرانتو أنني وأسرتي في خطر، وأن قوات برابوو أحاطت بمقر إقامتي في كوننغان، ولذلك جمع أفراد أسرتي ووضعها في إستانا ميرديكا. كانت زوجتي وأبنائي هناك أيضًا حيث يفترض أن أستقبل برابوو. كان الوضع متوترا جدًّا. سأل الجنرال ويرانتو عن الأوامر، وعرفتُ بذلك أن اللفتنانت جنرال برابوو كان يتصرف دون موافقة من الجنرال ويرانتو. أوعزت له بأن يعين بديلا للقائد برابوو قبل غياب الشمس، وقلت إن على القائد الجديد أن يعيد كافة القوات إلى قواعدها. عارض ذلك لكنني أصررت. سألني عمن سيتولى المنصب فتركت القرار بين يديه.

اللفتنانت جنرال برابوو هو صهر سوهارتو، وكافة القوات التي حاصرتني كانت أيضًا مناصرة لسوهارتو. لكن كان لي حليف شاب هو الآخر لفتنانت جنرال، مسيحي، وهو سنتونغ بنجيتان. كانت بينه وبين سوهارتو مشاكل بسبب النزاع في تيمور الشرقية، وقد أتت أسرته لتراني قبل سنين طويلة طالبةً مني المساعدة، فجعلته مساعدي. أنا من أسَّس رابطة المثقفين المسلمين الإندونيسية، لكن لا يُعرف عن أسرتي التشدد بل هم مسلمون ملتزمون بدينهم، فبادرت إلى قبول شخص غير مسلم مساعدا لي. لم أكن أعرف يومها أن سنتونغ لازمني طيلة الوقت. كان ينام هنا ولم يتركني وحدي أبدا. لقد وضع الأسرة كلها تحت أنظاره وعنايته.

حاول بعضهم تأجيل قراري، حيث كان لبرابوو باعتباره صهر سوهارتو صلات ونفوذ قوي، لكني قلت لا. أتى برابوو لمقابلتي، وقد جرده سنتونغ من سلاحه قبل دخول مكتبي. رجاني الجنرال برابوو أن يحتفظ بمنصبه، لكني بقيت مصرا على قراري.

تحدثت إلى النائب العام يوم الجمعة، بعد أقل من ٢٤ ساعة من استلامي منصب الرئاسة، وقلت له أن يطلق فورا سراح كافة السجناء السياسيين. كان عليَّ أن أواجه قضايا كثيرة فورا. كان ذلك مربكا جدًّا. التقيت بالمتظاهرين، ليس لغاية نَيل شعبية من أجل الانتخابات. لا، لم أكن مهتما بأن أصبح رئيسًا. كان اهتمامي منصبا على تجنب حدوث ثورة يمكن أن تقتل كثيرا من الناس الأبرياء. كنت مهتما بأمر واحد فقط: أن أعيد السلطة للشعب.

في أثناء ذلك، كنت قلقا على سلامة أسرتي. كنت محاصرا بقوات برابوو، وكنت أدرك ماذا يمكن أن يحدث.

هكذا كان الوضع إذن. تسألني ما إذا كنت أعرف أنه كانت هناك محاولة انقلاب. طبعا، كنت أعرف. لكن كانت لدي نقطة لصالحي. لقد طردت صهر الرئيس السابق، الذي كانت لديه شبكة من أنصاره، خلال ٢٤ ساعة. تصرفت بحزم عندما علمت أن هناك ضرورة لفعل ذلك. ولهذا فقد ساعدت تلك الخطوة كثيرا. تهيأت لجعل وزير الدفاع شخصا مدنيا، ليس جنرالا أو جنرالا متقاعدا، ولم أضع الشرطة والقوات المسلحة معا تحت إمرة قائد أو وزير واحد.

التصرف تجاه الأزمة السياسية

تحركت الأحداث بسرعة. تنحى سوهارتو يوم الخميس. ويوم الجمعة أعلنت أسماء الوزارة الجديدة وقراري بإطلاق سراح كافة السجناء السياسيين. واجهت مسألة إقالة برابوو الجمعة. وفي يوم السبت أقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين القانونية.

استقبلت عند الثامنة من مساء السبت هنا سبعة أشخاص: أمين ريس، إميل سالم، بويونغ ناسوتيون وأشخاص آخرون كانوا أيضًا من زعماء المجتمع المدني في المعارضة. أرادوا أن أدعو إلى انتخابات برلمانية خلالِ ثلاثة أشهر، في موعد لا يتجاوز آب/ أغسطس. قلت لهم لا، لكنني أخطط للدعوة إلى انتخابات بعد سنة واحدة ولن أنتظر للموعد المحدد بعد أربع سنوات، في ٢٠٠٣. أصروا على أن الانتظار سنة سيكون خطأ. لكني كنت في مركز قوي، لأنهم اعتادوا الخوف من

الرئيس وورثت أنا ذلك. لم يكن قد مر على رئاستي إلا ثلاثة أيام. لو كنت أفكر بمصلحتي ومصلحة حزبي لكنت قبلت اقتراحهم. كان الناخبون قد عرفوني طيلة ٣٠ سنة، لكن الأحزاب الجديدة لم يكن لديها وقت لتوطد أقدامها. الشعب هو الذي سيخسر. لو أني تصرفت وفق نصيحة الدعوة إلى الانتخابات خلال ثلاثة أشهر لكان لهذا تأثير مزعزع للوضع السياسي والاقتصادي ولأثر تأثيرا عكسيا على العملية الانتقالية.

بعد أن حلف الوزراء اليمين، أوعزت لوزير الداخلية إلى الإعلان بأن كل الناس أحرار في تشكيل أحزاب سياسية؛ لقد أدخلت نظام التعددية الحزبية. قال لي إن هذا مخالف للدستور، فقلت إننا سنغير الدستور. وهكذا أصدرت الجمعية الاستشارية مرسوما يسمح بالأحزاب. وحددت مدة حكم الرئيس بفترتين. هذه إشارات للناس بأني لا أكتفي بالأقوال: كنت أطبق الحكم الرشيد والشفافية.

كنت أعقد اجتماعا لمجلس الوزراء كل يوم. سأستمع ثم أتخذ قرارا سريعا. كنا نقرّ القوانين الجديدة بمعدل ١,٣ قانون كل يوم.

دور السلطة التشريعية

هل دعم البرلمان مبادراتك؟

نعم، استخدمت سلطتي في البرلمان لتنفيذ أمور كثيرة، لكني لم أسِئ استعمالها. كنت سألقي خطاب «مساءلة الرئيس» في الاجتماع التالي للجمعية.

لكن الجمعية رفضت خطاب المساءلة الذي ألقيته. لماذا فعلوا هذا؟

قبل أن ألقي خطاب المساءلة أشار بعض أعضاء الجمعية إلى أنهم لن يقبلوه. لكني أخبرت الشعب أني سألقي الخطاب تنفيذا للقوانين، وإذا قبلته الجمعية سأقبل إعادة انتخابي عندئذ. وإذا لم تقبله فإن هذا الأمر لن يتمّ. لقد قمت بتغييرات كثيرة بهدف

حلّ قدر كبير من المشاكل. كنت أعتقد أني فعلت كل ما بوسعي. قابلت قبل ذلك عددا من أعضاء الجمعية من ذوي النفوذ: من القوات المسلحة ومختلف المهن، وقالوا إنه حتى لو رفض خطاب المساءلة الذي سألقيه فسأرشح لسباق الرئاسة. لكن خصومي عرفوا أنني لن أقبل الترشح في حال لم يقبل خطابي فقالوا إنهم لن يقبلوه. قالت الأحزاب الجديدة هذا حتى قبل أن يقرءوه. لقد قَبِل ٤٨ في المائة خطابي ورفضه ٥٢ في المائة. سألتني زوجتي: «هل أنت جاد حقا في التخلي عن منصب الرئاسة؟» أجبتها: «نعم، أفضل الأشخاص هو بالكاد جيد. ويبدو أني لست الأفضل». ولا يهم إن كانوا موضوعيين أم لا.

إصلاح قوى الأمن

العلاقات بين المدنيين والعسكريين جزء مهم من عملية الانتقال في كثير من البلدان. وقد قلت في مكان آخر، إن على القوات المسلحة والشرطة أن تركز على الدفاع الذاتي وقضايا الأمن في أيام الحرب كما في أيام السلم، ويجب ألا تعمل في الشئون السياسية والاجتماعية. من السهل قول ذلك وكتابته على الورق، لكن إذا لم ترد القوات المسلحة التصرف بهذه الطريقة فإن وضعه على الورق لا يغير الأمور كثيرا. ما الذي تعلمته بشأن أسلوب إدارة العلاقات المدنية-العسكرية، والتي قد تفيد بلدانا أخرى في المستقبل؟

بعد أن أعلنت إندونيسيا استقلالها عام ١٩٤٥، كان على الشعب أن يحارب الحاكم المستعمر للحصول على الاعتراف به كدولة ومجتمع مستقل. لم يكن هناك تواجد في تلك الأيام لقوات عسكرية محترفة، فجميعهم كانوا أفرادا من المجتمع المدني الإندونيسي ممَّن يسمون «جيل ١٩٤٥»، وقد انضم بعضهم فيما بعد إلى القوات المسلحة والشرطة. وكان سوهارتو استخدم الوظيفة المزدوجة للعسكريين في الحفاظ على السلطة.

لقد أكدت دائما على ضرورة اعتبار العسكريين من التكنوقراط، فهم يتخصصون

في تطوير التكنولوجيا وتطبيقها من أجل منع الحرب، وفي حال عدم القدرة على تجنب الحرب ؛ فأقلّه كسبها أمام أي نوعٍ من الأعداء ممن يعكرون عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإندونيسيا. إنَّ أفراد جيل ١٩٤٥ آخذون بالتلاشي، لذلك فإن وظيفة العسكريَين المزدوجة التي كانت جزءا من تراثهم هي أيضًا آخذة بالتلاشي. البعض في القوات المسلحة مهتم بالتمسك بوظيفته المزدوجة، لكن معاملة العسكريين باعتبارهم تكنوقراطيين مع تبيان تاريخ الجيش والغاية مِن وجوده يمكن أن يساعد على منع هذا.

أعتقد أن على الذين يقودون عملية التحول من نظام سلطوي إلى الديمقراطية أن يبيّنوا، ليس بالقول أو الكتابة بل بالفعل، أهمية سيطرة المدنيين على القوات المسلحة، وهو ما فعلته أنا مع برابوو. وقد ساعدني في القيام بذلك شخص لم يكن عضوا في رابطة المثقفين المسلمين ولم يكن مسلما.

لقد قمنا بإصلاحات منعت أفراد الجيش أيضًا من العمل في الخدمة المدنية وقلصت عدد المقاعد التي كانوا يشغلونها في البرلمان، مما قلل نفوذهم السياسي.

يتردد الناس في اللحظات المصيرية. وعلى الزعيم أن يثبت عزمه على اتخاذ الإجراء المناسب. فالجنرال ويرانتو مثلا، سألني عما سيفعله بمرسوم سوهارتو الذي خوّله اتخاذ أي إجراء يراه ضروريا لمصلحة الأمة، والذي يكاد يكون تخويلا بالإطاحة بالرئيس. لم أكن أمضيت في منصب الرئاسة إلا ساعات قليلة. قلت له أن يحتفظ به. لماذا؟ لم أكن أعرف ما الذي سيحدث لي. إذا حدث لي شيء، فإنَّ عليه التصرُّف.

هل للقوات المسلحة أي دور ونفوذ سياسي في إندونيسيا اليوم؟ وهل تتصرف بجزء من الموازنة بصورة مستقلة؟

ليس لديهم جماعة في البرلمان ولا يتصرفون بجزء من الموازنة بصورة مستقلة.

عندمـا أصبحت رئيسًـا كانـوا يفعلون ذلك، لكن الدسـتور عُدِّل. ومـن الصعب جدًّا تغييره الآن، باعتبار أنه لا تملك أي جماعة بمفردها ٨٠ في المائة من الأصوات.

المال في السياسة

اختلفت إندونيسـيا كثيرا منذ رئاسـتك عمـا كانت عليه في السـنوات الأخيرة من حكـم سـوهارتو. لكـن على الرغـم مـن أداء الحكـم الديمقراطي والصحافـة الحرة باعتبارهـا قوة موازية، وعلى الرغم من مختلف الضوابط والتوازنات، فإن إندونيسـيا مشهورة بمعاناتها من فساد واسع النطاق. لماذا لم ينجح نظامها السياسي في تأسيس طرق للمساءلة تزيد صعوبة استمرار هذا الفساد؟

الفسـاد مشـكلة موجـودة في أي نظـام حكم، سـواء كان اسـتبداديا أم ديمقراطيا، إذ يتوق فيه الناس للزعامة والسيطرة كونهم بحاجة لكسـب المـال (وللحفاظ على) السلطة السياسية.

كان سـوهارتو وسـوكارنو، وكلاهمـا مسـتبد، بحاجة إلى المال. مـن أين يحصل الزعيم السياسي على المال؟ سواء أتى به من خارج البلد أم من مجموعة داخلية ومن شبكته، فهو يصبح دمية في أيديهم.

عشتَ سـنوات طويلة في ألمانيا. والزعماء السياسـيون الألمان بحاجة إلى المال أيضًا. فهل تعتقد أن الفساد منتشر هناك؟

بشكل ما، نعم، وكذلك في الولايات المتحدة. لا استثناء في ذلك. هذا هو النظام. لديك اجتماع، وعلى شخص ما أن يموّله.

لقـد كنـت محظوظا. لم يمولني أحد أبدا على هذا الشكل. وكل ما كنت أكسـبه، كنت أكسـبه بشـفافية شـديدة. كنت أدفـع الضرائب المترتبـة علي، ولذلك أسـتطيع الجلـوس هنا، ثم أصبحت رئيسًـا. لم أكن مهتما بمنصب الرئاسـة، لأنني كنت أعلم أنني لن أتمكن من جمع ما يكفي من المال لأصبح رئيسًا. لماذا؟

هناك الكثير ممن يريدون أن يصبحوا رؤساء أو وزراء أو محافظين. هم يجمعون المال المتأتّي مِن الناس. لكن مموليهم بحاجة لعائدات على استثمارهم ويريدون استعادة أموالهم. هذه هي آلية عمل كل أنواع الديمقراطية.

ما حدث في العالم هو أننا نرى ثورة بعد أخرى. وهذا ليس ناتجًا عن الفساد فحسب، بل لأن الناس لديهم القدرة على الوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعية على الإنترنت كالفيسبوك وتويتر، إلخ. في الشرق الأوسط، كانوا يستخدمون هذه الشبكات أثناء الثورات، لكنهم لم يكونوا السباقين إلى ذلك. أول من فعل ذلك كان الإندونيسيون هنا، عام ١٩٩٨، مستخدمين الهواتف المحمولة. لهذا السبب، اتخذت القرار بالسماح بحرية التعبير.

تلك هي المشكلة إذن، مشكلة البشر جميعا. كيف لنا أن نحارب ذلك؟ بزيادة العدل، زيادة الشفافية، وزيادة الإنتاجية. بالاهتمام أكثر بالأشخاص والمنظمات التي تضيف قيمة حقيقية في المجتمع. إذا صنعت أنا طائرة، أستطيع أن أضيف قيمة. لكن إذا قدمت قروضا متعثرة فأنا أمتص القيمة من المجتمع. قد أكون فاحش الثراء، ثم أصبح شديد الفقر وأخسر الكثير بلحظة. مجرد مقامرة! وهذا هو الذي يحدث الآن في أوروبا وفي الولايات المتحدة، وعلينا أن نحذر كي لا يحدث هذا في إندونيسيا ثانية أبدا.

لقد بدأتُ صناعة الطيران الإستراتيجية مع ٢٠ شخصا في عام ١٩٧٤. كان عليَّ في عام ١٩٩٨ أن أسلمها لشخص آخر، لأنه مشروع عائد إلى ملكية الدولة (ولا يجوز والحالة هذه لنائب رئيس الجمهورية أن يشغل وظائف أخرى). سلمت ٤٨,٠٠٠ شخصٍ مع إيرادات قدرها ١٠ مليارات دولار أمريكي. وكنت قد وقعت اتفاقات لخطوط تجميع خارج إندونيسيا.

لكن كانت لدينا مشكلة بسبب القروض المعدومة، ليس بسببي بل بسبب الكثير من التلاعب. كان لدينا قروض متعثرة؛ وممن؟ من رجال أعمال لديهم مشاريع مصطنعة، مِن الذين يلوون القوانين والذين يعتاشون على ذلك، ومن السماسرة.

عقدنـا اتفاقـا مـع صندوق النقـد الدولي. مـا الـذي كان بإمكانـي أن أفعله؟ كنت الرئيس، لكنني ما كنت قادرا على إلغاء الاتفاقية لكونها موقعة من الرئيس السابق. لـم أعلـم بأمرها عند توقيعها ولـم أُخبر بها. والحال، فإن قيامي بتغيير الاتفاقية سيضعني في مواجهة مشكلات داخلية ودولية، كان يمكن أن تسبب اندلاع ثورة. توقع الكثيرون أن أفعـل هـذا، لكنني لـم ألغها. قلت، إنـه إن كان هذا هو الثمن الـذي علينا أن ندفعه فسندفعه. لا يمكن أن أشعل فتيل ثورة. الغالبية العظمى من الناس فقراء وأبرياء وهـم الذين سيعانون، ولا يمكن أن أسمح بحدوث هذا.

الإدارة الاقتصادية للتنمية

بادرتَ بسياسة اقتصادية جديدة وأطلقت في الوقت نفسه شبكة أمان اجتماعية. ما أهمية هذه الإجراءات للتحرك نحو الديمقراطية؟

القضيـة هـي تكوين رأس المال. مـن أين تبدأ؟ هناك خيار النهـج من القمة إلى القاعـدة، وذلـك عبـر صياغة قوانيـن ولوائح بطريقة يسيطر فيها أنـاس أخيار حقا بعينهـم علـى رأس المـال ويخلقون فرص عمـل. إنّ الآليـة الوحيـدة التي تضمن التوزيـع العـادل للدخـل والفـرص في الرأسـمالية هـي التعليم. الخيـار الآخر هو أسـلوب الاتجاه مـن القاعدة إلى القمة، وقد جرَّبه الاتحاد السـوفيتي، وأفلس. إلا أن نهـج من القمة إلى القاعدة أفلس تقريبا الآن، ونحن على علم بوجود الكثير من التلاعب. مثال واحد لذلك، هو كيف يتم التلاعب بالفوائد بين البنوك، بدءا بـسعر ليبور للفائدة بين بنوك لندن.

إن الذين يتعاملون بما يسمى الأسهم الخاصة هم في نظري مجرد سماسرة. يتحركون بسـرعة ويحصلون على عمولـة وهم معفون من الضرائب، لكنهـم لا يكوّنون ثروات. هم يسـيئون اسـتخدام الثروة التي يكونها آخرون كي يصبحوا أثرياء. وإذا واجهت هذه الشـركات مشكلة، تهب الحكومة لمساعدتهم بأموال دافعي الضرائب. وعلى الأكثرية أن تضخّ رأس المال لإنقاذ فاحشي الثراء أولئك. إنهم الفائزون الوحيدون.

لست ضد الرأسمالية. لدي نهج، وهو البدء من الوسط. يجب العناية بالطبقة الوسطى، ويجب أن تسحب الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر وتدفع الجيدين إلى القمة. هذا ما أسميه أنا «مجتمع ادفع واسحب». أعتقد أنه توجد فرصة تمكننا من فعل ذلك. أنا أستعمل الطريقة الألمانية لوصفه، اقتصاد السوق الاجتماعي.

الأحزاب السياسية

صدفة تاريخية أنك كنت تمارس دور الرئيس، وكنت مهيّأً لتتصرف. لكنك تحتاج إلى أحزاب سياسية قوية من أجل ديمقراطية تؤدي عملها. والأحزاب السياسية هنا مشتتة جدًّا. ما الذي يدور في ذهنك بشأن دور الأحزاب في الحياة السياسية؟

صمم سوهارتو النظام بهذه الطريقة عن عمد. ما كان ليسمح لأكثر من حزبين في إندونيسيا [على الرغم من أن جولكار تنافس في الانتخابات إضافة إلى الحزبين السياسيين المسموح لهما رسميا]، وكانت لديه السلطة. استلم السلطة من الدكتور المهندس سوكارنو وسيطر على كل شيء. كان رئيس البلاد ورئيس التحالف البرلماني. وقال: «ستكون لدي قوتان فقط [حزبان سياسيان]. واحدة ستهتم بالدنيا وأخرى تهتم بالآخرة». أطلق على واحد اسم «بارتي ديمكراسي إندونيسيا، حزب إندونيسيا الديمقراطي». والذي يهتم بالآخرة أسماه «بارتي بيرساتوان بيمبانغونان، حزب التنمية المتحد لبناء الأمة»، بالمعنى الأوسع. ثم أسس مجموعة ثالثة، ولم يسمِّها حزبا سياسيًّا. كانت مجموعة من المهنيين أسماها جولكار (غولونغان كاريا). غولونغان تعني «مجموعة»، وكاريا تعني «الذين يؤدون العمل». قال اتركوا كل الذين يؤمنون بالإسلام يصلون ويفعلون ما يريدون، لا بأس عليهم. أما الآخرون فهم خليط من المسلمين والمسيحيين وأقصى اليسار وأقصى اليمين والاجتماعيين وأي شيء آخر. يتشاجرون أحيانا، ولذلك لا يفوزون أبدا. إنه ذكي! الفائزون الوحيدون هم الذين ينتمون للفاعلين، الذين يؤدون العمل. لذلك، وبعد الانتخابات كان عليه أن يأتي بالفاعلين والمهنيين والأقليتين. وشكل أيضًا ما يسمى بالجناح العسكري، حيث يتقدم

رئيـس هذا الجناح فـي البرلمان والجمعية الاستشـارية بتقاريره إلـى قائد القوات المسلحة، وفقا لصيغة معينة. والجناح القادم من المحافظات ليس له تمثيل إلا في الجمعية الاستشـارية وليس في البرلمان. وبهذا، تمكن من السـيطرة على الأغلبية لأكثر من ٣١ سنة على أساس هذه القواعد.

وقد سـاهم هذا النظام الحزبي في الاسـتقرار أثناء حكم سوهارتو، لكن كان لا بد مـن تمويله، فكيف يفعل ذلك؟ أبلغني سـوهارتو أن لديه نظاما لجمع الأموال يتسـم بالشفافية لتمويل الحزب الذي كان سقف تكلفة النظام فيه هو ١٠ في المائة. إذا كنت شـفافا فباستطاعتك كسـب تعاون الناس معك، ويمكنك الاحتفاظ بالـ ١٠ في المائة مـن ذلك التمويل لنفسـك، والباقي للحزب. تمكن سـوهارتو من عمـل ذلك إلى أن أصبح أولاده كبارا بالغين. لكن بعد أن تزوجوا وأنشـئوا مصالحهم التجارية الخاصة ومجموعاتهم التي تحيط بهم، لم يعد سوهارتو قادرا على السيطرة على العملية. كان موقفه تجاه الفساد إيجابيا، أنا مقتنع بهذا. لكنه كان يحارب الطبيعة.

كان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لقراري الأول كرئيس في تحديد فترتين رئاسيتين فقط. تعلمت هذا من الولايات المتحدة. أراد بعضهم هنا إجراء دراسـة جدوى، لكن لـم تكن هناك حاجة لذلك. الولايات المتحدة مثال يحتذى به. واسـتطعت عمل هذا لأنـي كنـت أملك الغالبية: ٨٠ فـي المائة من البرلمان. وقد تمكنـت من الإيعاز لهم، فكان عليهم أن ينفذوا.

هل ترى أن تشـرذم الأحزاب السياسـية يجعل التحول الديمقراطي وتثبيت أركانه أشد صعوبة؟ هل تعتقد أن قانون الأحزاب السياسية فعال؟

قانون الأحزاب السياسية جيد، ويمكن طبعا إدخال تحسينات عليه دائما. بيّنتُ بجلاء أن لأي شـخص أن يؤسس حزبا سياسـيًّا طالما قبِل أحكام الدستور والتزم بالقوانين القائمة. يوجد أسـلوب ديمقراطي لإدخال تحسـينات على الدستور من خلال القوانين والسياسـات القائمة، لكن الشـارع ليس هـو البرلمان. المظاهرات أسـلوب ديمقراطي للتعبيـر في المجتمع المدنـي، لكن على الزعماء السياسـيين

اتّباع قواعد اللعبة وعليهم تقديم اقتراحات ملائمة للتغيير من خلال الصحافة الحرة أو البرلمان.

اليوم، يمكن للأحزاب السياسية فقط أن تتقدم بمرشحين لرئاسة الجمهورية. التغيير الذي سأقوم به هو وضع آلية لتمكين منظمات المجتمع المدني أيضًا من التقدم بمرشحين. يجب أن نبني نظاما يجعل هذا ممكنا. ومن شأن هذا تحسين المشاركة في التصويت. فالدورة الأولى مثلا من الانتخابات الأخيرة لاختيار محافظ جاكرتا، لم يشارك فيها ٤٠ في المائة من الأصوات التي يحق لها المشاركة. يجب أن نقنع الناس بأن عليهم القيام بواجبهم الانتخابي. أعتقد أنهم لا يشاركون في التصويت لأن الأحزاب لا تمثلهم، وأرى أن انخفاض عدد الناخبين أمر سيئ بالنسبة لهم ولإندونيسيا.

التعبئة الاجتماعية

لعب الطلاب دورا مهمًا في إنهاء حكم سوهارتو، ثم بدا كما لو أنهم اختفوا. ما الذي يحدث لهؤلاء الطلاب وحشودهم؟ ما الذي يفعله زعماء تلك المنظمات الطلابية؟

تاريخيا، ومنذ البداية، كان الطلاب روادا للتغيير في إندونيسيا، وما زالوا يلعبون ذلك الدور.

ما الذي حدث لهم إذن عندما جئت للسلطة؟ هل علّقوا تعبئتهم؟

جاء الطلاب إليَّ وتبادلنا وجهات النظر، لكنهم لم يعلّقوا تعبئتهم. بعضهم كان عدوانيا جدًّا ضدي. أصغيتُ لهم. بعضهم كان داعما لي. أنا أصغيت فقط.

لم أعتبر نفسي سياسيًّا أبدا، لكني أستطيع خوض غمار السياسة. هذا لا يعني أني لا أفهم بالسياسة. أفهمها جيدا جدًّا. لكنها ليست وسيلتي لأبلغ غايتي. وسيلتي هي الهندسة، صنع الطائرات والسفن.

تعزيز المساواة بين الجنسين

فترات التحول تساهم في إعادة تحديد دور المرأة ومعاملتها. كيف تعاملت مع حقوق المرأة؟

نحن لدينا منظمات لحقوق الإنسان، كما هو الحال في كل البلدان. وتطالب هذه المنظمات في إندونيسيا بحقوق الإنسان للجميع، نساءً ورجالا. لكن النساء يعانين من غبن في كثير من المناطق. لا أحد يهتم للنساء اللواتي يتعرضن للاغتصاب، وقد اغتصبت نساء كثيرات أثناء فترة التحوُّل. ولذلك شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء (كومناس بيريمبوان).

كذلك عملت مع رئيس البرلمان، وقلت له إنه يجب رعاية هذه الجماعة لأن ٥٠ في المائة على الأقل من سكان إندونيسيا هن من النساء، لذلك ينبغي عدم تجاهلهنَّ.

الدعم الدولي

هل ساعدتك الدول الأجنبية في تطوير برامجك وتنفيذها؟

الدول التي ساعدتني حقا، ليس بالكلام فقط بل بالعمل، هي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، من خلال الرئيس الأسبق جيمي كارتر وذلك عبر قيادته المنظمات غير الحكومية لمراقبة الانتخابات، وألمانيا بمساعدتها في إعادة هيكلة بنك إندونيسيا عن طريق إرسال الرئيس السابق لبنك دوتش بندسبانك، الدكتور شليزنجر.

ما هو برأيك الدور الملائم للجهات الفاعلة الخارجية أثناء عمليات التحول إلى الديمقراطية؟

على الوكالات الدولية والحكومات والمنظمات العالمية أن تكون سباقة في مساعدة الناس في تحسين الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم والبنية التحية الاقتصادية، دون تدخل منهم في العمل السياسي في البلد. كل الجهات الفاعلة الدولية تتبع مصالحها الخاصة. وحل مشكلات إندونيسيا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية-الاجتماعية

ينبغي أن يقوم به الإندونيسيون. على الجهات الدولية الفاعلة أن تتصرف فقط عندما يطلب منها ذلك، وعلى أساس التعاون المربح للطرفين.

الدين والديمقراطية

لقد غيرت ولا يتك التي مضى على بدئها أقل من سنتين، ٥١٧ يوما، مسار تاريخ إندونيسيا التي هي أكبر بلد مسلم أجرى تحولا إلى الديمقراطية. يوجد نقاش كثير عن الإسلام والديمقراطية، وعن كون إندونيسيا مختلفة بسبب البانكاسيلا، وعن تقاليد تعايش كافة الأديان معا، وعن وحدة الأمة. ما الدروس التي تقدمها إندونيسيا بخصوص دور الدين وما الذي يمكن عمله لتعزيز العملية الديمقراطية في البلدان التي يكون فيها الإسلام قويًا؟

الديمقراطية هي الحل، وقد فتحتُ لها الباب في إندونيسيا. تحدثت عن هذا لزملائي في تركيا، نجم الدين أربكان وعبد الله غول. لقد أسّسنا، غول وأنا معا، المنتدى الإسلامي العالمي للعلوم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية. كان غول في ذلك الوقت يواجه مشكلات مع الجيش. أخبرته أن عليه تعميق الديمقراطية. الشعب في الديمقراطية هو الذي يقرر.

الناس في أرجاء العالم اليوم أكثر اطلاعا على ما يجري، وأكثر قدرة على تحليل الأمور بأنفسهم على أساس الصدق وحرية الوصول إلى المعلومات. قبل الآن، كانت القرارات تتخذ على أساس التقييمات التقريبية والافتراضات. هذا هو السبب في أن التحديات التي لدينا في الشرق الأوسط، ما يسمى بالربيع العربي، ليست مشكلة إسلامية. إنها مشكلات تتعلق بالعدالة والتوزيع العادل. بعض الناس يستخدمون المتشددين الإسلاميين وسيلة للحصول على المزيد من الاهتمام والمال والسيطرة.

لقد فتحنا الباب في إندونيسيا لإتاحة المجال لتنافس المتشددين. لكن لا أحد من المتشددين، إسلاميين أو غير إسلاميين، يملك الدعم الكافي لدخول البرلمان.

الناس، وليس الدين، هم مصدر المشاكل. ولذلك على الناس أن يحلوا المشاكل. للثقافة تأثير على أسلوب حل مشاكلهم، والثقافة أقدم كثيرا من أي دين. نحن اليوم مأسورون بالمقاربات الدينية ونميل لاستخدامها لتأكيد القيم العالمية ونتجاهل أحيانا الخلفية الثقافية. ليست القيم الإسلامية دائما متطابقة مع الثقافة والقيم العربية.

يجب على الزعماء المسلمين والزعماء الدينيين الآخرين في إندونيسيا قبول كون إندونيسيا ليست دولة إسلامية، بل مجتمعا شديد التدين استنادا إلى المبادئ التوجيهية للبانكاسيلا الإندونيسية، وهي فلسفة تؤكد على خمسة مبادئ:

١ ـ التوحيد والتدين؛

٢ ـ الإنسانية العادلة والمتحضرة؛

٣ ـ وحدة إندونيسيا؛

٤ ـ العدالة الاجتماعية لكل شعب إندونيسيا؛

٥ ـ الرفاه الاجتماعي.

ربما يتمكن الآخرون في العالم الإسلامي التعلم من تجربتنا في رابطة المثقفين المسلمين الإندونيسية. لقد ناقشنا القناعات والمعتقدات المشتركة ولم نبدأ أبدا بمناقشة خلافاتنا. وزدنا التفاهم بيننا من خلال هذه النُهُج، وتوصلنا إلى قدر أكبر من التسامح من أجل مزيد من النقاش. إندونيسيا بلد متنوع دينيا. عموما، يعيش الإندونيسيون من مختلف الأديان مع بعضهم بسلام، ويساهمون (ويتشاركون في) الهوية الإندونيسية.

التحولات المعاصرة

لدى التأمل في التجربة الإندونيسية، ما الدروس والمبادئ الرئيسة الموجهة للزعماء في البلدان التي تمر الآن بفترات تحول ديمقراطي معقد.

أولا، يجب أن يعدِّلوا الدستور، إذا لزم الأمر، كي يتمكنوا من تطبيق برنامجهم الإصلاحي بطرق شرعية ووفقا للدستور. بعد ذلك، على الزعماء تقبل المظاهرات كأداة للديمقراطية. طبعا ينبغي التعامل مع حالات القتل وتدمير الممتلكات جنائيا، ولا يجوز أن يصبح البرلمان «برلمان شوارع»، لكن المظاهرات وسيلة تعبير مهمة.

يجب أن ينتخب رئيس البلاد بصورة مباشرة، وأن يتصرف بحزم وحسم وبشكل شامل (ولا يقتصر على حالات أو جماعات)، وعليه تشكيل مجلس الوزراء، بصورة فورية، للمساعدة على حل أكثر المشكلات إلحاحا التي يواجهها المجتمع. يجب اختيار الوزراء من كافة الأحزاب السياسية المنتخبة للبرلمان، بتمثيل نسبي، وأعضاء من الشرطة والقوات المسلحة.

يجب إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنح حرية التعبير وحرية الصحافة.

إن زيادة الاستقرار والقدرة على التنبؤ في السياسة والاقتصاد أمران بالغا الأهمية. قد يتطلب ذلك إصدار بعض القرارات التي لا تحظى بشعبية.

قد يستلزم الأمر الدعوة إلى انتخابات جديدة بعد استقرار الوضع السياسي. ينبغي السماح للجميع بتشكيل الأحزاب السياسية بحرية والمشاركة في الانتخابات، طالما يتبعون معايير الانتخاب ويتصرفون وفقا للدستور.

على الرئيس أن يعامل القوات المسلحة والشرطة كتكنوقراط، للحد من دورهما في الحياة السياسية.

وفوق كل ذلك، على الرئيس أن يدرك أن واجبه الرئيسي هو التركيز على حل مشاكل المجتمع الأكثر إلحاحا وليس الاحتفاظ بالسلطة والسيطرة! رئيس البلاد مسئول عن كل الشعب، وليس عن حزبه فقط. الشفافية والحكم الرشيد هما المفتاحان.

هل ترى أن التجربة الإندونيسية مناسبة لميانمار؟

طبعا. ثمة أوجه تشابه بين إندونيسيا وميانمار في ثقافتهما. فثقافة إندونيسيا، الجاوية، قائمة على الرامايانا والماهابهاراتا وما إلى ذلك. الإسلام والمسيحية جاءا بعد ذلك. إن تلاقي ثقافات وأديان كثيرة في إندونيسيا شيء يمكن لميانمار أن تتعلم منه. كذلك يمكن لهم ملاحظة كيف خرجنا من نظام حكم يسيطر عليه العسكر بشكل سلمي.

يحتاجون في ميانمار إلى مَن يفهم السلطة، مَن لديه خلفية جيدة وتعلَّم من الحضارة الغربية، إلخ. هناك قوى كثيرة تحاول التأثير على العمل السياسي: أسر قوية النفوذ، القوات المسلحة، الأحزاب السياسية، وأفراد أثرياء، كلهم يحاولون التأثير على السلطة. لقد رأيت هذا النوع من التحرك طيلة ٢٥ عامًا. تعلمت. وفجأة، وضعني الله في الوسط. كنت محاصرا، لكني لم أكن أعمى. عرفت لماذا خرج الناس إلى الشوارع.

جدول إندونيسيا الزمني

آب/ أغسطس ١٩٤٥: إندونيسيا تعلن استقلالها عن هولندا، بداية حرب الأربع سنوات. الجمعية التشريعية المؤقتة تختار الزعيم القومي سوكارنو رئيسًا ومحمد حتا نائبا لرئيس البلاد، وتسن دستورا على أساس البانكاسيلا، الأيديولوجية القومية.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩: هولندا تعترف بسيادة إندونيسيا، التي تصبح دولة ديمقراطية موحدة ذات حكم برلماني.

أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥: إندونيسيا تجرى أول انتخابات برلمانية تتبعها انتخابات لجمعية تأسيسية في كانون الأول/ ديسمبر.

آذار/ مارس ١٩٥٧: سوكارنو يعلن الأحكام العرفية ردا على حركات التمرد في الأقاليم، وهي بداية «الديمقراطية الموجهة» الاستبدادية.

تموز/ يولية ١٩٥٩: سوكارنو يحل الجمعية التأسيسية ويعيد العمل بدستور ١٩٤٥ الذي يتضمن سلطات تنفيذية واسعة، لكنه يبقي على البانكاسيلا أيديولوجية للدولة.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥: جنرال الجيش سوهارتو، الذي كان عندئذ قائد قيادة جيش الاحتياط الإستراتيجي، يخمد محاولة انقلاب قامت بها «حركة ٣٠ أيلول/ سبتمبر». بالتعاون مع قوات معادية لحزب إندونيسيا الشيوعي منها المسلمون، والجيش يشن حملة تطهير عنيفة تقتل مئات آلاف الشيوعيين والمتعاطفين المزعومين معهم.

آذار/ مارس ١٩٦٦: مع تداعي النظام العام، سوكارنو يمنح سوهارتو سلطات واسعة لنشر الاستقرار في البلاد. سوهارتو يقوم بحملة تطهير في صفوف حلفاء سوكارنو ويمسك زمام الحكم بمفرده خلال السنتين التاليتين، إلى أن ينتهي الأمر بوضع سوكارنو قيد الإقامة الجبرية في منزله ويبدأ عهد «النظام الجديد». الحكومة تطبق سياسات التوجه للتصدير مدعومة بالجيش والتكنوقراط، وتحرز نموا اقتصاديًّا خلال عشرات السنين التالية.

تموز/ يولية ١٩٧١: إجراء انتخابات لمجلس نواب الشعب. حزب جولكار الموالي لسوهارتو يفوز بأغلبية ساحقة وسط قمع وتزوير.

كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣: سوهارتو يجبر أحزاب المعارضة على الاندماج في الحزب الديمقراطي الإندونيسي وحزب التنمية المتحد ذي الصلة بالإسلاميين. يحق لهذين الحزبين فقط بالإضافة لحزب جولكار المشاركة في الانتخابات.

آذار/ مارس ١٩٧٨: سوهارتو يعين يوسف حبيبي، مدير صناعة الطائرات الحكومية والمدير التنفيذي المهندس السابق في ألمانيا، وزيرا للعلوم والتكنولوجيا.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤: أكبر الجماعات الإسلامية في البلاد، نهضة العلماء، ينسحب من حزب التنمية المتحد. رئيس نهضة العلماء عبد الرحمن وحيد يقول، إن على نهضة العلماء أن تركز على العمل الديني والاجتماعي وتتجنب النشاط السياسي العملي.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠: سوهارتو يسمح بتأسيس رابطة المثقفين المسلمين الإندونيسية ليكون حبيبي رئيسها، وذلك لزيادة مساندة المسلمين المتدينين. ينضم إليها كثير من المسلمين الإصلاحيين «الحداثيين» من ذوي الصلة بالمحمدية والزعيم

المستقبلي أمين ريس، ويرفضها معظم الإصلاحيين «التقليديين» من ذوي الصلة بوحيد ونهضة العلماء.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣: انتخاب ميغاواتي سوكارنو بوتري، ابنة سوكارنو، رئيسة لحزب النضال الديمقراطي الإندونيسي على أساس برنامج علماني للإصلاح بدعم من بعض العسكريين.

حزيران/ يونية ١٩٩٦: جناح موالي للحكومة من الحزب الديمقراطي الإندونيسي يطرد ميغاواتي ويجتاح مقر الحزب الرئيسي مما أثار احتجاجات كبيرة قادتها ميغاواتي.

تموز/ يولية ١٩٩٧: بداية الأزمة المالية في آسيا. قيمة العملة الإندونيسية (الروبية) تتهاوى بشكل سريع، مما سبب ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة الديون الأجنبية وكلفة الاقتراض.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧: سوهارتو يوافق على إصلاح النظام المصرفي مقابل الحصول على قرض صندوق النقد الدولي. إغلاق البنوك الذي نتج عن ذلك يفقد ثقة الناس بعملة البلد واقتصاده.

كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨: سعر الصرف يتهاوى أكثر. سوهارتو يحصل على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، ويوافق بالمقابل على كسر الاحتكارات والحد من المحسوبية، لكنه يماطل بشأن الإصلاحات. المعارضة تدعو سوهارتو إلى الاستقالة أو التفاوض.

آذار/ مارس ١٩٩٨: الجمعية الاستشارية الشعبية تعيد انتخاب سوهارتو وتثبت اختيار حبيبي نائبا للرئيس. سوهارتو يعين وزارة جديدة تضم أصدقاء للأسرة وأصدقاء شخصيين. وانطلاق مظاهرات طلابية ضخمة أثناء إحدى جلسات الجمعية تدعو لاستقالة سوهارتو.

إبريل/ نيسان ١٩٩٨: اتساع التظاهرات الطلابية، والمتظاهرون يشتبكون مع الشرطة. زعيم «المحمدية» أمين ريس ينضم إليها. الجيش بقيادة الجنرال ويرانتو يدعو إلى الحوار.

أيار/ مايو ١٩٩٨: الاحتجاجات تتزايد وتنتشر خارج الجامعات وتصبح أشد عنفا بسبب مقتل متظاهرين، والاحتجاجات على وصاية صندوق النقد الدولي تشعل نار زيادة الأسعار. نهضة العلماء ورابطة المثقفين المسلمين الإندونيسية تدعوان سوهارتو إلى الاستقالة. الجيش يسمح للمتظاهرين باقتحام مبنى البرلمان ويقول إنه لن يفتح النار. أعضاء في مجلس الوزراء يهددون بالاستقالة، والهيئة التشريعية تهدد بمحاكمة الرئيس وسوهارتو يخفق في تأليف حكومة ائتلافية.

سوهارتو يستقيل وينقل السلطة إلى حبيبي، بمساندة من ويرانتو. حبيبي يشكل ائتلافا يضم جولكار والحزب الديمقراطي المتحد وحزب النضال الديمقراطي الإندونيسي وزعماء إصلاحيين وعسكريين، ويخفض رتبة الجنرال برابوو سوبيانتو، صهر سوهارتو، لمنع حدوث انقلاب.

حزيران/ يونية ١٩٩٨: حكومة حبيبي تطلق سراح معظم السجناء السياسيين وترفع الرقابة وتمنح الشرعية للنقابات المهنية والأحزاب السياسية وتعجِّل موعد الانتخابات. استمرار الاضطرابات والعنف الطائفي.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨: المجلس التشريعي يمرر قانون انتخاب بالتمثيل النسبي مبقيا المقاعد غير المنتخبة. حبيبي يعلن عن استفتاء بشأن استقلال تيمور الشرقية مما أثار هجمات مجموعات شبه عسكرية مدعومة من الجيش على مؤيدي الاستقلال.

أيار/ مايو ١٩٩٩: الحكومة تسن قانونا يعزز سلطات الحكومات الإقليمية.

حزيران/ يونية ١٩٩٩: إجراء انتخابات برلمانية يعتبرها المراقبون الدوليون حرة. حزب ميغاواتي يفوز في الانتخابات بنسبة ٣٣ في المائة، فيما حصل جولكار على ٢٢ في المائة، ونهضة العلماء برئاسة وحيد على ١٢ في المائة.

آب/ أغسطس ١٩٩٩: تيمور الشرقية تصوت بقوة لصالح الاستقلال. المجموعات شبه العسكرية تقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص وتشرد قرابة ثلث سكان تيمور الشرقية. الأمم المتحدة تنشر قوات حفظ السلام، لكن الجيش يؤخر وصولهم مع استمرار أعمال العنف.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩: الجمعية الاستشارية الشعبية ترفض «خطاب مساءلة» حبيبي بفارق ضئيل في الأصوات، وهو في الواقع تصويت لحجب الثقة، حيث وقف بعض أعضاء حزب جولكار ضد حبيبي. الجمعية الاستشارية تنتخب وحيد رئيسًا للبلاد بدعم من جولكار والإسلاميين المعتدلين وتبدأ عملية تعديل لدستور ١٩٤٥ مدتها أربع سنوات.

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتهم ويرانتو بارتكاب جرائم في تيمور الشرقية. وحيد يزيح ويرانتو وضباطا آخرين في الخدمة الفعلية من مجلس الوزراء.

آب/ أغسطس ٢٠٠٠: الجمعية الاستشارية الشعبية تعدل الدستور للحد من دور الجيش في الأمن الداخلي والجمعية الاستشارية الشعبية، ولتعزيز حقوق الإنسان والحكم الذاتي للأقاليم.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠: محكمة تدين تومي ابن سوهارتو بتهم الفساد في حكم معاكس لتبرئته السابقة. تومي يفر بتواطؤ من الشرطة.

فبراير/ شباط ٢٠٠١: الجمعية الاستشارية الشعبية توجه اللوم لوحيد بخصوص رشوة مزعومة من وكالة الخدمات اللوجستية للدولة، وهي أول خطوة باتجاه تنحيته من منصبه. المحاكم تطلق سراح سوهارتو من الإقامة الجبرية في بيته بدليل سوء صحته، لكنها تسجن حليفه بوب حسن بتهمة الفساد.

تموز/ يولية ٢٠٠١: الجمعية الاستشارية الشعبية تحاكم وحيد وتحل محله نائبة الرئيس ميغاواتي. يحاول وحيد إعلان الأحكام العرفية وحل البرلمان لكن الجيش يصده.

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١: الجمعية الاستشارية الشعبية تشكل محكمة دستورية ولجنة قضائية مستقلة ومجلس نواب الأقاليم. اعتقال تومي سوهارتو وإدانته أخيرا.

تموز/ يولية ٢٠٠٢: الجمعية الاستشارية الشعبية تجعل منصب رئيس البلاد

بالانتخاب المباشر وتلغي من البرلمان كل المقاعد المعينة، مكملة بذلك إجراء إصلاحات رئيسية على دستور ١٩٤٥.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢: تأسيس لجنة القضاء على الفساد التي تثبت فعاليتها في ملاحقة الفساد.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤: الجنرال السابق سوسيلو بامبانغ يودهويونو يلحق الهزيمة بميغاواتي في انتخابات رئاسية مباشرة. حكومة الجنرال سوسيلو تنفذ إصلاحات قضائية وأخرى لمكافحة الفساد وإصلاحات جزئية في القوات المسلحة خلال فترتي حكمه.

آب/ أغسطس ٢٠٠٥: الحكومة توقع اتفاق سلام وحكم ذاتي مع الانفصاليين في محافظة آتشيه.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩: إعادة انتخاب الجنرال سوسيلو بفارق كبير في الأصوات. حزبه يضاعف حصته من مقاعد البرلمان ثلاث مرات.

أيار/ مايو ٢٠١٢: إصلاحات انتخابية متواضعة تسبق انتخابات ٢٠١٤، ترفع العتبة الانتخابية ومتطلبات الأهلية للانتخاب من ٢,٥ إلى ٣,٥ في المائة وتفرض تمثيل المرأة في قيادة الحزب.

الفصل الخامس
المكسيك

التحول الديمقراطي التدريجي في المكسيك..
من المستويات العليا إلى الدنيا

بقلم: سوليداد لوايزا، جامعة المكسيك

في ظل النمو الاقتصادي السريع والتغيرات الاجتماعية الجوهرية بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٨٢، حافظ المكسيك على استقراره السياسي تحت راية حزبٍ حاكم وحيد، وهو الحزب الثوري التأسيسي الذي كان يسيطر على كافة فروع الحكم على مستوى المركز والولايات والبلديات. ففي أواخر سبعينيات القرن العشرين، كان رئيس الدولة ومحافظو الولايات وأعضاء مجلس الشيوخ و ٨٠ في المائة على الأقل مِن أعضاء مجلس النواب مِن الحزب الثوري التأسيسي. وقد اختلف المكسيك عن غيره من الدول الاستبدادية بفضل إجراء انتخابات منتظمة وتمتعه بثقافة الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن الحقوق المدنية المنصوص عليها دستوريا. ولكن على الصعيد العملي، افتقدت سلطته التنفيذية لأي رادع وكانت نتائج انتخاباته مقررة سلفا وحقوق مواطنيه غير نافذة في الغالب.

ولكن عقب الحركات الطلابية وأعمال القمع العنيفة في عام ١٩٦٨، تنامى الاعتقاد داخل المجتمع المكسيكي بضرورة القيام بإصلاحات سياسية، فحاول الرئيس لويس إيشيفيريا (١٩٧٠ - ١٩٧٦) العودة إلى نظام الحكم الشعبي، إلا أن الخطوة الحقيقية نحو التحول الديمقراطي بدأت مع الإصلاح الانتخابي لعام ١٩٧٧

الذي ابتدأه الرئيس خوسيه لوبيز بورتيلو (١٩٧٦- ١٩٨٢) في ظل الازدهار النفطي. ومنذ ذلك الحين، غذّت الضغوط الممارسة من قبل مختلف القطاعات والأحزاب عملية التغيير التي استمرت عدة عقود، وبلغت ذروتها في عهد إرنيستو زيديلو (١٩٩٤- ٢٠٠٠).

وفي عام ١٩٨٢، اهتز حكم الحزب المهيمن الاستبدادي في المكسيك، إثر الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي أصابت البلد نتيجة تراكم الديون الخارجية والإفراط في الإنفاق العام. وقلبت هذه الأزمة حالة قبول الشعب السلبي نسبيا بالاستبداد وحركت سلسلة من الأحداث التي قادت المكسيك تدريجيا، وعبر خطوات متقطعة، نحو الحكم الديمقراطي. وقد ساهمت التعبئة السياسية والمشاركة الانتخابية المتزايدة، التي ترافقت مع إصلاحات سياسية من القمة إلى القاعدة استجابةً للأزمات المتكررة، في تقليص السيطرة التقليدية للحكومة على العمليات الانتخابية. واستغرقت عملية إسقاط الاستبداد عقدين من الزمن، في ظل نمو اقتصادي بطيء ترافق مع إصلاحات اقتصادية باتجاه تحرير السوق. وخلال تلك السنوات، خضع الاقتصاد والنظام السياسي المكسيكي لتحولات عميقة تدريجية وسلمية.

وكان الرئيس إرنيستو زيديلو آخر رئيس يتولى السلطة في ظل حكم الحزب الثوري التأسيسي المهيمن، إلا أنه قام بتبني السياسات التي اعتمدها سلفه كارلوس ساليناس دي غورتاري (١٩٨٨ - ١٩٩٤)، مما رسخ عملية التحرر الاقتصادي في المكسيك وسهّل اندماجه في الاقتصاد العالمي. وساعد زيديلو أيضًا في جعل النظام السياسي أكثر انفتاحا، عبر الحد من تدخل الدولة وكبح جماح السلطة الرئاسية والاعتراف بمكاسب المعارضة السياسية والتكيف معها، إضافة إلى حماية عدالة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ ونزاهتها المؤسساتية.

النظام الاستبدادي

خلال معظم سنوات القرن العشرين، شهد المكسيك استمرارية واستقرارا في

نظامه السياسي (دون اللجوء إلى الحكم العسكري) مع المحافظة على المظاهر الديمقراطية. وقد اختلف هذا النظام الاستبدادي ذو القيادة المدنية كثيرا عن أنظمة العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، التي كان للجيش فيها دور مركزي.

لقد مكّنت المؤسسات القوية، متجلية بدولة متماسكة ورئاسة قوية وهيمنة بلا منازع من قبل حزب مرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة، من استمرارية النظام السياسي، حيث اجتمعت هذه العناصر في عام ١٩٢٩، عندما تم إنشاء الحزب الوطني الثوري الذي مثّل النخبة الثورية، ومن ثم استُبدل في عام ١٩٣٨ بحزب الثورة المكسيكية الذي تسيطر عليه النقابات والمجموعات الفلاحية اليسارية. وفي عام ١٩٤٦، تولّى الحكم الحزب الثوري التأسيسي الذي تأسس كمنظمة قومية لمختلف الطبقات، والتي قامت بتمثيل ومتابعة أهداف ووسائل ثورة عام ١٩١٠ في المكسيك.

ونص دستور عام ١٩١٧ على دولة فيدرالية يحكمها نظام رئاسي يفصل بين السلطات، إلا أن مبادئ الضوابط والتوازنات خرقت من قبل هيكلية حكم شديدة المركزية، قامت بتعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. كما ناقضت مركزية هذه السلطة مبادئ الفيدرالية أيضًا.

واتسم الحكم الاستبدادي في المكسيك بضعف سيادة القانون وتعيين موظفين متسلطين لا سيما في مجال تطبيق القانون، حيث لم يكن المكسيكيون يعرفون إطلاقا ما إذا كان القانون سيطبق أم لا. ومع ذلك، كان الرؤساء المكسيكيون محكومين ببعض القيود التي ساهمت في تشكيل قراراتهم وحدّت من سلطاتهم. فعلى سبيل المثال، كان الحظر الدستوري المفروض على إعادة انتخاب الرئيس- ولا يزال - قاعدة ذهبية للنظام السياسي المكسيكي احترمها جميع الرؤساء. وقد منعت هذه القاعدة أي سياسي طَموح من البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى ليصبح ديكتاتورا ويستولي على الحكم لفترة طويلة، فضلا عن أنها قلصت طموح المرشحين المحتملين للرئاسة.

وعلاوة على ذلك، تم تعزيز سلطات الرئيس الرسمية بسلطة غير رسمية تُمنح له من قبل الحزب الثوري التأسيسي، الذي وسّع سلطات الرئيس خارج الحدود

الدستورية. فعلى سبيل المثال، يمكن للرئيس اختيار المرشحين للمناصب المنتخبة على المستويات المحلية ومستوى الولايات والمركز. وهكذا، أصبح للرئيس الحق بالسيطرة على تجديد النخب السياسية، والأهم من ذلك على الكونغرس. وكان الحزب يدير شبكات محسوبية شكلت نواة الحكم الاستبدادي، وكانت أيضًا المعبِّر عن الوجود الرمزي للرئيس على كافة مستويات المجتمع. وبفضل ذلك المزيج من السلطات الرسمية وغير الرسمية، كان الرئيس المكسيكي يحكم فعليا دون رادع خلال فترة رئاسته الممتدة ست سنوات.

ولكن في بعض النواحي، كان الحزب الثوري التأسيسي منظمة ضعيفة على الرغم من صلاحياته. فقد كانت استقلاليته محدودة وهيمنته تعتمد على دعم الرئيس وعلى الموارد الشعبية للحفاظ على آليات تسلطه، مِن الإكراه إلى الفساد. وكانت كافة القرارات المتعلقة بقيادة الحزب تُتخذ من قبل الرئيس شخصيا، حيث كان تأثير الحزب على صنع السياسات محدودا ومرهونا باحتياجات الرئيس وأولوياته السياسية، فكانت مهامه الرئيسة تتمثل في حشد الدعم لقرارات الحكومة وتفكيك المعارضة.

وقد نظمت الهيكلية الشمولية للحزب وضبطت مشاركة وتمثيل العمال والفلاحين وفئات الطبقة الوسطى الحضرية. واستندت سيطرة الحزب جزئيا على ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت في الانتخابات، مما سهل السيطرة على التمثيل فضلا عن الغش والتلاعب في النتائج عند الضرورة لمنح الحزب أغلبيات ثابتة بنسبة تفوق ٧٥ في المائة، الأمر الذي منح الشرعية لحكم رئاسي تعسفي. ولكن التنمية الاقتصادية ساعدت في خلق مجتمع أكثر تحضرًا وتعلّمًا وتنوعًا لا يمكن التحكم به بسهولة. وهكذا، مع نهاية ستينيات القرن العشرين، تضاءل تأثير الحزب الثوري التأسيسي. ومع ظهور الحركة الطلابية عام ١٩٦٨، تمكّن المكسيكيون من الانتقال إلى أشكال أخرى من المشاركة غير الانتخابية، الأمر الذي شكّل هذا حافزا قويًّا دفع الرؤساء المتعاقبين للانخراط في عملية إصلاح سياسي.

المنافسة الحزبية الوليدة

تبنّت عملية التحول الديمقراطي في المكسيك نمطًا انتخابيًّا بدلًا من الاحتجاجات في الشوارع والحركات المنظمة من قبل النقابات وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ويشير ذلك إلى أن الانتخابات في أوقات الحكم الاستبدادي قد لا تكون سلطة سياسية حاسمة، إلا أنها رسخت قيم الديمقراطية وقواعدها عند الجمهور المكسيكي. وشجعت الحكومة أيضًا وجودَ أحزاب معارضة مثّلت تيارات فكرية صغيرة، إلا أنها حدّت عددها بأربعة أحزاب معارضة لا أكثر. وطوال عقود، بقيت هذه الأحزاب ضعيفة بسبب عدم قدرتها على منافسة الموارد غير المحدودة للحزب الحاكم. إلا أن مشاركتها المنتظمة في الانتخابات، ساعدت على المحافظة على الواجهة الديمقراطية التي ميّزت النظام المكسيكي عن الدكتاتوريات المطلقة. وكانت أحزاب المعارضة تعمل كمجموعات مصالح أكثر منها أحزابا سياسية حقيقية.

ولكن مع مرور الوقت، ازدادت القدرة التنافسية الانتخابية للأحزاب المعارضة تدريجيا، وكان حزب العمل الوطني، ولسنوات عدة، التنظيم السياسي الوحيد المستقل فعليا. فقد تأسس في عام ١٩٣٩ من قبل مجموعة من المهنيين من الطبقة الوسطى في مكسيكو، ممن انخرطوا في منظمات كاثوليكية كرد فعل على سياسات الرئيس لازارو كارديناس المتطرفة، مثل توزيع الأراضي والتعليم الإلزامي ذي التوجه الاشتراكي. ومثّل حزب العمل الوطني المعارضة المحافظة للثورة، ولكنه، بسبب موارده الشحيحة والعداء الشديد من قبل الحزب الثوري التأسيسي، بقي يصارع لسنوات طويلة من أجل البقاء. وعندما تقاعس عن تقديم مرشّحٍ للرئاسة في انتخابات عام ١٩٧٦، بسبب الصراع الداخلي في صفوفه، فضحت الانتخابات التي خلت من المنافسة خواء التصويت المسلوب من حرية الاختيار.

حرص الرئيس الجديد لوبيز بورتيّو على الحفاظ على الشرعية السياسية وتوفير السبل للتحكم بالمعارضة. فطرح مشروعا لإصلاح النظام الانتخابي في عام ١٩٧٧، تم بموجبه تخفيف الشروط العامة لتسجيل الأحزاب وتعزيز التمثيل السياسي، عبر

تخصيص مقاعد للتمثيل النسبي لأحزاب الأقلية على أساس أدائها الانتخابي على المستوى الوطني. وهكذا، مُثلت سبعة أحزاب، بينها الحزب الشيوعي، في كونغرس عام ١٩٧٩ . وتم اعتماد هذا الإصلاح في وقت كانت تتنامى فيه الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا الجنوبية، فيما المكسيك نفسها تشهد نشوء تنظيمات حرب عصابات، مما زاد من أهمية الشرعية الديمقراطية للنظام.

وقد تزامن هذا الإصلاح الانتخابي مع توجهات اجتماعية قوية وطويلة الأمد كالتحضُّر والعلمانية والتنوع في المجتمع المكسيكي. وتمثل التعبير السياسي عن هذه التغيرات، بظهور التعددية والمطالبة بحق المواطنين في التنظيم والمشاركة المستقلة.

وكان حزب العمل الوطني هو المستفيد الأول من ضعف الحزب الثوري التأسيسي، حيث استفاد في الثمانينيات من أخطاء الحزب الحاكم المتكررة أثناء الأزمات، ما استدعى القيام بعدد من الإصلاحات وفتح المجال أمام مشاركة المعارضة. وتجلت الأزمة الأولى بالمصادرة المفاجئة للبنوك التجارية من قبل إدارة لوبيز بورتيو في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ، الأمر الذي أثار سخط الطبقة الوسطى. ففي الولايات الشمالية مثل ولاية باجا كاليفورنيا وسينالوا وسونورا وتشيهواهوا دورانجو، فاز مرشحو حزب العمل الوطني بالانتخابات المحلية بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥ ، مما دلّ على تضاؤل نفوذ الحزب الثوري التأسيسي بين المجموعات الثريّة من المجتمع المكسيكي.

ولكن التحدي الرئيس أمام الهيمنة الانتخابية للحزب الثوري التأسيسي، نشأ من داخل الحزب نفسه. ففي عام ١٩٨٧ ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية، طالب الحاكم السابق لولاية ميتشواكان وعضو مجلس الشيوخ ووكيل وزارة الزراعة كواتيموك كارديناس (وهو عضو بارز في الحزب ونجل الرئيس المبجل لازارو كارديناس)، بالشفافية في اختيار مرشح الحزب الثوري التأسيسي للرئاسة، حيث كان هذا التعيين سابقا من اختصاص الرئيس، ولكن هذه المرة، أراد كارديناس وغيره من أعضاء الحزب فتح باب الترشيح الرئاسي للمنافسة والنقاش العام من أجل

تغيير اتجاه الحكومة. وقد رفضوا سياسات الرئيس ميغيل دي لا مدريد الاقتصادية النيوليبرالية، كالانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (سَلف منظمة التجارة العالمية)، وقراره بقبول انتصارات حزب العمل الوطني في العديد من الانتخابات البلدية داعينَ إلى العودة إلى سياسة اقتصاد وطنية والتمسك بتقاليد الثورة المكسيكية، والتي ادّعوا أن الحزب الثوري التأسيسي في عهد الرئيس ميغيل دي لا مدريد (١٩٨٢-١٩٨٨) تخلى عنها.

واكتسب نداء كارديناس أقوى زخم له في العاصمة مكسيكو التي كانت ضحية لاثنين من الزلازل الكبرى في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. فقد أطلق هذا الحدث المأساوي، الذي أودى بحياة ١٠,٠٠٠ شخص تقريبا، مشاعر معادية للحزب الثوري التأسيسي، وبدت حكومة دي لا مدريد عاجزة أمام الكارثة، ما أدى إلى تحوّل سكان العاصمة وانخراطهم في المنظمات غير الحكومية المستقلة، ووصلت رسالة كارديناس إلى ناخبي العاصمة مكسيكو والموالين الذين كانوا حتى ذلك الحين موالين للحزب الحاكم.

طُرد كارديناس من الحزب الثوري التأسيسي، فأسس في عام ١٩٨٧ الجبهة الديمقراطية الوطنية، وهي تحالف رائد في حزب الثورة الديمقراطية الذي وحّد في عام ١٩٨٩ تيارات مختلفة من اليسار في منظمة واحدة.

التحول الديقراطي في المكسيك بعد عام ١٩٨٧ - صعود حزب الثورة الديمقراطية

تميزت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨ بظهور منافس أساسي جديد وهو «الكاردينسمو» الذي تم تنظيمه في الجبهة الديمقراطية الوطنية، وبإقبال انتخابي مستقل كبير وعلى نحو غير متوقع لم تتمكن أليات الرقابة الخاصة بالحزب الثوري التأسيسي من التعامل معه.

خاض كارديناس حملة مبنية على أسس قومية تقليدية، حيث شدد على التكاليف الاجتماعية لسياسات التكيّف الاقتصادي مع التركيز على الفقر وعدم المساواة. وتحدث أتباعه عن الكاريزما التي يمتلكها، وكان اسم عائلته بحد ذاته برنامجا حزبيا.

وناشد كارديناس الفقراء متحدّيًا احتكار الحزب الثوري التأسيسي للحكم بدعم من الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل. وشكلت الجبهة الديمقراطية الوطنية تهديدا خطيرا لهيمنة الحزب الرسمي، لأن النزاع بين هاتين القوتين السياسيتين كان حول إرث ثورة عام ١٩١٠.

وفي الشهرين الأخيرين من الحملة أظهر كارديناس، على الرغم من الموارد الشحيحة، قدرة على تعبئة الجمهور فاقت المرشحين الآخرين. وعلى الرغم من غياب أي تغطية تلفزيونية لحملته وندرة ذكره في وسائل الإعلام، فقد ازداد حجم الدعم له.

وحصد كارديناس وفقا للنتائج الرسمية النهائية لعام ١٩٨٨، والتي شكك العديد من المراقبين بنزاهتها، ٣٠ في المائة من الأصوات مقابل ٥٠ في المائة لساليناس و ١٦ في المائة لمانويل كلوثيير (مرشح حزب العمل الوطني). وقُدّر حجم الإقبال الانتخابي بنسبة ٤٩ في المائة، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع التقارير الملفقة للانتخابات السابقة، إلا أن نسبة عالية وغير اعتيادية من المشاركة المستقلة لوحظت عموما. وقد عانت الانتخابات من المخالفات والتزوير؛ إذ يعتقد الكثير من المكسيكيين وغيرهم من المراقبين أن كارديناس فاز بأغلبية الأصوات. وحتى وفقا للنتائج الرسمية، حصل كارديناس على ١٠٨ من أصل ٥٠٠ مقعد في مجلس النواب. ولاحقا، أدى كارديناس دورا حاسما في تحويل ائتلافه إلى حزب، وتحديد موقع حزب الثورة الديمقراطية باعتباره حزبا يساريا مهيمنا. وغيّر ظهور الحزب، مترافقا مع تعزيز حزب العمل الوطني، المشهد السياسي في المكسيك. فللمرة الأولى منذ تأسيسه (خلفا لأحزاب سابقة) في عام ١٩٤٦، أصبح الحزب الثوري التأسيسي مهددا وفشِلَ في الفوز بالأغلبية المعتادة في الكونغرس.

ضم حزب الثورة الديمقراطية أعضاء من الحزب الشيوعي السابق والعديد من المنشقين عن الحزب الثوري التأسيسي. وقد احتاج الحزب الجديد بعض الوقت للتكيف مع قواعد اللعبة السياسية البرلمانية والمنافسة الحزبية، إلا أن وجود أحزاب معارضة أقوى وأكثر تنوعا غيّر العلاقات التنفيذية ـ التشريعية في المكسيك مع مرور الوقت وأدى لإحداث آليات ضبط وتوازن أكثر فعالية.

وبعد انتخابات ١٩٨٨، غيّرت الإصلاحات السياسية والاقتصادية الليبرالية، التي بدأت في عهد الرئيس ساليناس واستمرت لاحقا في عهد الرئيس زيديلو، طبيعة المكسيك. فقد نُفذّت الإصلاحات الاقتصادية بعكس تقليد الحزب الثوري التأسيسي في التدخل في شئون الدولة، بينما انتقلت السلطة السياسية تدريجيا، بفعل الإصلاحات السياسية، إلى المعارضة. وكانت أول هزيمة اعترف بها الحزب الثوري التأسيسي، هي نجاح حزب العمل الوطني في انتخابات حاكم ولاية باجا كاليفورنيا عام ١٩٨٩ . وكان قانون الانتخابات لعام ١٩٩٠، والمعروف باسم القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، هو الثمن الذي طالب به حزب العمل الوطني لقبول انتخاب ساليناس عام ١٩٨٨ . وكانت أهم ميزة لهذا التشريع هي إنشاء المعهد الانتخابي الاتحادي، وهو هيئة دائمة مستقلة ولها موازنة وفريق إداري محترف خاصين بها، تولت تنظيم وإدارة العملية الانتخابية. وفي عام ١٩٩٢، طرح المعهد بطاقة إثباتِ شخصيةِ الناخب التي سرعان ما أصبحت أهم وثيقةِ هويّة معتمدة لجميع المكسيكيين وأكثرها اعتبارا.

كان ثمة تباين بين برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري للرئيس ساليناس وإصلاحاته السياسية الخجولة. صحيح أن المعهد الانتخابي الاتحادي شكّل خطوة إلى الأمام، إلا أن الصيغة المحددة لتعيين مقاعد التمثيل النسبي كانت بمثابة نكسة أعطت الأفضلية لحزب الأغلبية، لأنها أدرجت فقرة قابلية الحكم (governability) التي منحت الحزب الأكبر في مجلس النواب مقاعدَ إضافية حتى سيطر على ٦٠ في المائة من التمثيل. لقد حظيت إصلاحات ساليناس الدستورية بدعم حزب العمل الوطني، إلا أنه لم يخفِ إطلاقا عداءه لحزب الثورة الديمقراطي. ففي عهده، انتخبت باجا كاليفورنيا وتشيهواهوا وغواناخواتو حاكمين من الحزب الثوري التشريعي، بينما لم يُعترف أبدا بالانتصارات الواضحة لحزب الثورة الديمقراطي.

انتخابات عام ١٩٩٤

ساهمت عدة أحداث استثنائية في عام ١٩٩٤ في إضعاف الحزب الثوري التأسيسي. ففي كانون الثاني/ يناير، أعلنت حركة الفلاحين المسلحة بقيادة جيش

الزاباتيسـتا للتحرير الوطني (والمعروفة أيضًا باسم الزاباتيين) الحرب على الحكومة المكسـيكية في ولاية تشـياباس جنوب المكسـيك باسـم الاشـتراكية بدايـة، ولكنها سـرعان ما طالبت بالدفاع عن حقوق السـكان الأصليين والهنـود الحمر. وفي آذار/ مارس، اغتيل المرشـح الرئاسي للحزب الدستوري الثوري لويس دونالدو كولوسيو أثناء حملته الانتخابية في تيخوانا، مما خلق جوًّا من الشك.

كان أمام ساليناس خياران فقط لتعيين مرشح آخر من أنصار التحديث في حاشيته ليحل محل كولوسـيو، وهما بيدرو أسـبي (وزير المالية) وإرنيسـتو زيديلو الذي كان يعمـل أيضًـا في القطاع المالـي في الدولة وعمـل مؤخرا وزيرا للتخطيـط و الموازنة ووزيرا للتعليم. لم يكن اختيار أسـبي ممكنا، لأنه يشترط بمرشحي الرئاسة الاستقالة من أيّ مناصب وزارية قبل ستة أشهر من الانتخابات، بينما استوفى زيديلو هذا الشرط لأنه استقال من الحكومة ليصبح مدير حملة كولوسيو الانتخابية.

كان إرنيستو زيديلو مرشحا رئاسيا غير مألوف. فقد عُرف بأنه تكنوقراطي مكرس للخدمة العامة، ولكنه قليل الصبر حيال متاهات السياسة المعقدة. ومع ذلك، كان من المرجَّح أن يسـتمر في الإصلاحات الاقتصادية التي ابتدأها ساليناس خلافا لغيره من الطامحين للرئاسة كرئيس الحزب الثوري التأسيسي فرناندو أورتيز أرانا وفرانسيسكو روخاس الرئيس التنفيذي لشركة بيميكس. كما توقع ساليناس أن يكون زيديلو رئيسًا ضعيفا ويحتاج لمشورته ودعمه.

دور إرنيستو زيديلو

شـارك فـي انتخابـات عـام ١٩٩٤ قرابة ٣٥ مليون مكسـيكي (٧٨ فـي المائة من الناخبين المسـجلين). والأرجح، أن هـذا الإقبال الكبير جاء ردا على إمكانية انتشـار العنف السياسي وكذلك على التغيرات المهمة في الإجراءات الانتخابية. ولمواجهة الاسـتئناف المحتمل لحركة زاباتيستا، اتفقت كافة الأحزاب السياسية فـي كانـون الثاني/ يناير علـى تعديل القانـون لتعزيـز مصداقيـة الانتخابات، من خلال زيادة مشـاركة السلطة التشريعية في العملية الانتخابية على حساب السلطة

التنفيذية. وهكذا، تم استبدال أعضاء المعهد الانتخابي الاتحادي بستة «مستشارين مدنيين» تم انتخابهم بأغلبية الثلثين في مجلس النواب من قائمة مقدمة من قبل الأحزاب السياسية. وساهمت الهوية الانتخابية الجديدة أيضًا بزيادة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية.

تولى إرنيستو زيديلو الرئاسة في جو من الارتياح العام. كانت نتائج الانتخابات واضحة ونزيهة، وتقبّلها كل من المعارضة والرأي العام. فقد حصل ثلاثة مرشحين على ٩٢ في المائة من الأصوات على المستوى الوطني، وهم زيديلو بنسبة ٤٩ في المائة ودييغو فرنانديز دي سيفالوس (مرشح حزب العمل الوطني) بنسبة ٢٦ في المائة وكواتيموك كارديناس بنسبة ١٦ في المائة. وفي آب/ أغسطس، اغتيل أمين عام الحزب الثوري التأسيسي فرانسيسكو رويز ماسيو، إلا أن التحقيقات كشفت أن قتله كان نتيجة نزاع شخصي. وأثرت هذه الحادثة على صورة الحزب، ولكن العنف السياسي توقف بدرجة كبيرة، وبدا أن الأمور قد عادت إلى مسارها الطبيعي.

بعد أقل من ثلاثة أسابيع من تنصيب زيديلو، أصيب المكسيك بأزمة مالية واقتصادية مفاجئة أدت إلى انهيار البيزو، الذي فقد ٤٠ في المائة من قيمته في شهر واحد. وفي أوائل عام ١٩٩٥، ارتفعت معدلات التضخم وأسعار الفائدة على نحو حاد وانكمش الاقتصاد بشدة، بينما شهد ملايين المكسيكيين ضياع مدخراتهم واستثماراتهم وغدوا غير قادرين على سداد قروضهم. وذكّرت هذه الأزمة المكسيكيين بمثيلتها التي وقعت في عام ١٩٨٢، فألقوا اللوم على الحزب الثوري التأسيسي مجددا، حيث إنهم لم يعتبروه فاسدا ومعاديا للديمقراطية فحسب بل غير كفءٍ أيضًا. إلا أن الانتعاش كان سريعا نسبيا، ويعود الفضل بذلك، جزئيا، إلى حزمة إنقاذ مالية قدمتها الولايات المتحدة بموافقة الرئيس بيل كلينتون. ولكن المكسيك لم ينس الضرر الحاصل، وهذا ما كشفته الانتخابات الاتحادية النصفية لعام ١٩٩٧.

في هذا السياق السياسي المعقد، اضطر الرئيس زيديلو إلى التعامل مع آثار الاستقطاب الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الطموحة التي ابتدأها كارلوس ساليناس، والتي هزت الأسس التقليدية القومية لاقتصاد المكسيك. وكان

ســاليناس قــد وقّع اتفاقيــة التجارة الحرة لأميركا الشــمالية مـع الولايات المتحدة وخصخـص العديـد مـن الصناعات، إضافـة إلى إصلاحـه اثنين مـن الموروثات المقدسـة للثـورة المكسـيكية وهما: إنهاء المشـاع (وهو شـكل جماعـي لملكية الأراضي)، وإضعاف سـيطرة القساوسـة المنصوص عليها في الدسـتور. وعزلت هـذه الانقطاعـات التاريخية العديد مـن أعضاء الحزب الثوري التأسيسـي، حيث كان العـداء بيـن الحزب ونخبة الحكومة جزءا من إرث سـاليناس لزيديلو. ونشـأ أيضًا عداء شـخصي بينهما، خاصة بعد سـجن شـقيق الرئيس السابق بتهمة الفساد والمشاركة في مؤامرة لقتل رويز ماسيو.

وكان الهدف من البرنامج السياسـي لإرنسـتو زيديلو هـو «التطبيع الديمقراطي»، الذي كان يعني به فرض قيود على السـلطة الرئاسـية وتخفيف العلاقات بين الرئاسـة والحزب الثوري التأسيسـي وضمان فعالية الضوابط والتوازنات. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ ومباشرة بعد توليه الرئاسة، قدم زيديلو إلى الكونغرس تعديلا دستوريا لتقليل عدد المقاعد في المحكمة العليا وتعديل عملية انتخاب القضاة وإعادة تحديد شـروط تعيينهم لضمان اسـتقلال القضاء. وهدف المشروع السياسي للرئيس زيديلو أيضًا إلى المسـاواة في المنافسـة الانتخابية من ناحية تمويل الحملات والوصول إلى وسائل الإعلام.

وقد صرح زيديلو عن رغبته في خلق مسـافة صحية بين الحزب الثوري التأسيسي والحكومة، وهذا يعني، عمليا، أن الحزب لن يتمتع بعد الآن بامتياز وصوله إلى رئيس الدولة أو مواردها لضمان هيمنته، حيث إن زيديلو كان يسـعى لبناء رئاسـة ديمقراطية تستند حصرا على الدستور.

فـي الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، شـاب التوتر والريبة العلاقة بيـن الحكومة والحزب الثـوري التأسيسـي، وبـدا أن الرئيـس الجديـد كان مـن الناحيـة الأيديولوجية أكثر التزاما بالإصلاح الاقتصادي من ساليناس. كان مقتنعا أن تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد يشـكل مصدرا للفسـاد ولانخفاض الإنتاجية، وفضّل وضع القوانين بدلا من التدخل الحكومي المباشـر. وأظهر زيديلو عدم ثقته بالحزب الثوري التأسيسي

منـذ البداية، فعيّن قائدا ناشـطا من حـزب العمل الوطني في منصـب المدعي العام الـذي تولى التحقيق في قضية اغتيال كولوسـيو. وكانـت العلاقة بين الرئيس ونخبة الحـزب الثوري التأسيسـي متوتـرة أيضًا، حيـث بذل زيديلـو جهودا حثيثـة لإقامة حـوار مع حزب الثـورة الديمقراطية بـدلا من صده كما فعل سـاليناس. ومع ذلك، كان زيديلـو يتوقـع الانضبـاط والدعم من قبل أعضـاء الحزب الثوري التأسيسـي. فقـد مكّنته أصواتهم فـي الكونغرس من تنفيذ برنامج الاسـتقرار المتعب الذي جاء اسـتجابة لأزمـة ١٩٩٤-١٩٩٥، كما منحه الحزب الدعم التشـريعي الذي احتاجه لمواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي.

وقد تجاهل زيديلو الحزب الثوري التأسيسـي وتفاوض على برنامجه السياسـي مع أحزاب المعارضة، كما أعرب عن تأييده لبرنامج إصلاح النظام الانتخابي الجديد في عام ١٩٩٦ لتعزيز استقلالية السلطات الانتخابية. وهكذا، أصبح للمجلس العام للمعهـد الانتخابي الاتحادي ثمانية أعضاء، واسـتبدل وزير الداخلية بصفته رئيسًـا لـه بعضـو من «المجتمـع المدني» يُنتخب فـي مجلس النواب بناءً على ترشـيح من الأحـزاب السياسـية. وقد غيّر هـذا الإصلاح العلاقـة بين التمويل العـام والخاص للحمـلات الانتخابية، وجعـل المحكمة الانتخابية جزءًا من السـلطة القضائية بدلا من التنفيذية.

وفي الانتخابات الاتحادية لعام ١٩٩٧، والمعترف بنزاهتها على نطاق واسـع، فـاز حزب الثورة الديمقراطية وحزب العمـل الوطني بأغلبية ٢٤٧ نائبا في مجلس النـواب مقابل ٢٣٩ نائبا للحزب الثوري التأسيسـي. وأصبح كواتيموك كارديناس أول رئيـس منتخب لبلدية العاصمة مكسـيكو، بينما فاز حزب الثـورة الديمقراطية بالأغلبيـة فـي البرلمان المحلـي. وكانت هذه هزيمة إسـتراتيجية للحـزب الثوري التأسيسـي، لأن موارد المكسـيك الاقتصاديـة والمالية والسياسـية والثقافية كانت متركزة في العاصمة.

وبين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠، فاز حزب الثورة الديمقراطية بالانتخابات لمنصب الحاكـم في ولاية باجا كاليفورنيا سـور وتلاكسـكالا وزاكاتيـكاس، في حين حصل

حزب العمل الوطني على خاليسكو وأغواسكاليينتس وكويريتارو ونويفو ليون واحتفظ بولايتي باجا كاليفورنيا وغواناخواتو. وأُثريت الخريطة السياسية في المكسيك بتنوع الائتلافات الحزبية التي شملت أحزابا صغيرة مثل حزب ديل تراباجو وحزب الخضر البيئي.

وطالت أفعال الرئيس الإصلاحية الحزب الثوري التأسيسي الذي اختار مرشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ على نحو غير مسبوق، من خلال انتخابات تمهيدية داخلية كان لزيديلو مشاركة محدودة فيها. وانتخب فرانسيسكو لاباستيدا، وزير الطاقة السابق وحاكم ولاية سينالوا، مرشحا للحزب الحاكم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ولكن بحلول ذلك الوقت كان متخلفا سنة كاملة عن فيسنتي فوكس، الحاكم السابق لغواناخواتو الذي شارك في الحملة الانتخابية لحزب العمل الوطني، والذي امتاز بشعبية كبيرة إضافة إلى قدرته على تمثيل التغيير واستمالة الناخبين.

وفي ليلة الانتخابات الرئاسية في تموز/ يولية ٢٠٠٠، أعلن رئيس المعهد الانتخابي الاتحادي على التلفزيون الوطني، وبناءً على النتائج المجدولة والتوقعات الحذرة، فوز فوكس في الانتخابات. وقام الرئيس زيديلو مباشرة بتهنئة الرئيس المنتخب حتى قبل اعتراف لاباستيدا بالهزيمة.

ويتمتع المكسيك اليوم بحكم ديمقراطي متعدد الأحزاب، يتيح انتخاب الرؤساء وأعضاء الكونغرس وحكام الولايات ورؤساء البلديات عبر انتخابات حرة وعادلة تُدار على نحو مستقل واحترافي ونزيه. ويتم التناوب بين الأحزاب على كافة مستويات الحكومة. ففي انتخابات عام ٢٠١٢، انتُخب الحزب الثوري التأسيسي للرئاسة مجددا بعد إدارتين لحزب العمل الوطني: فوكس (٢٠٠٠- ٢٠٠٦) وفيليبي كالديرون (٢٠٠٦- ٢٠١٢).

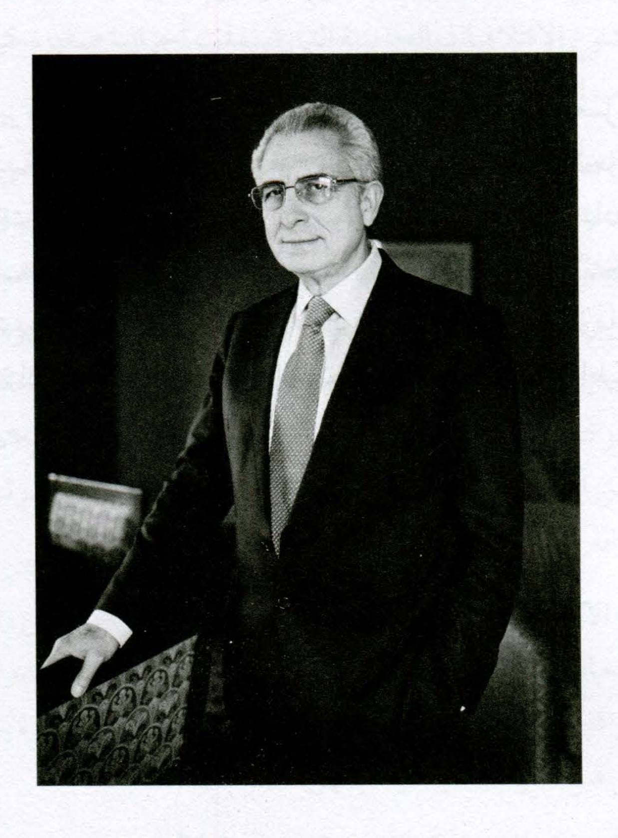
ولكي يتمكن الرئيس من حكم الدولة، عليه أن يتفاوض مع مراكز قوى مستقلة نسبيا في الكونغرس والولايات والبلديات. وكان تمركز سلطات مهمة بيد جهات خاصة ـ كالشركات التجارية والجمعيات النافذة والنقابات العمالية

والإمبراطوريات الإعلامية والعصابات الإجرامية الكبيرة (والمحتكرة من القلة في الغالب) - يعقّد عملية الحكم، إلا أن المكسيك تمتلك حاليا ضوابط وتوازنات متزايدة الفعالية.

يحتاج تعزيز وتعميق الديمقراطية في المكسيك إلى الكثير من العمل. لذا، اتفقت الأحزاب الرئيسة الثلاث رسميا على القيام بإصلاح سياسي كبير. وتجري في الوقت الحالي مناقشات بشأن مقترحات تسمح بترشيح المستقلين وتقديم مبادرات للاقتراع من قبل الشعب؛ وبتنظيم الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية والدعاية الحكومية؛ وبتبني جولة ثانية في الانتخابات الرئاسية؛ وتسهيل الحكومات الائتلافية. ومهما كانت نتائج هذه المفاوضات، فإنها تعكس الحيوية الديمقراطية المتنامية في المكسيك اليوم.

السيرة الذاتية لإرنستو زيديلو، رئيس المكسيك

١٩٩٤- ٢٠٠٠



تلقى إرنيستو زيديلو تعليمه في المرحلتين الابتدائية والثانوية في مكسيكالي على الحدود بين المكسيك وتكساس، وأكمل دراسته الجامعية في معهد التقنيات الوطني في مكسيكو العاصمة، ثم حصل على منحة دراسية في جامعة ييل، حيث أتم شهادة الدكتوراه في الاقتصاد وتعرّف على بعض أعضاء النخبة المكسيكية ممن كانوا زملاءَ له في الدراسات العليا. بعد عودته إلى المكسيك، عمل زيديلو في القطاع المالي في الدولة واكتسب سمعة جيدة في الكفاءة الفنية أكثر من العمل السياسي. وفي عهد الرئيس كارلوس ساليناس دي غوتاري (١٩٨٨-١٩٩٤)، شغل منصب وزير الموازنة والتخطيط ثم أصبح وزيرا للتعليم. وفي أوائل عام ١٩٩٤، استقال من منصبه ليعمل مديرا للحملة الرئاسية للويس دونالدو كولوسيو، وهو من الشمال

مثـل زيديلـو. وعندمـا اغتيل كولوسـيو أثنـاء حملته الانتخابيـة، كان زيديلـو العضو الوحيد على مستوى مجلس الوزراء من الحزب الحاكم (الحزب الثوري التأسيسي) المؤهل للترشح للرئاسة، لأن القانون المكسيكي يشترط على أعضاء مجلس الوزراء الاستقالة من مناصبهم قبل أشهر من بدء الحملات الانتخابية.

انتُخب زيديلو رئيسًـا في آب/ أغسـطس ١٩٩٤، في انتخابات شهدت أعلى نسبة إقبال في تاريخ المكسـيك. عمل زيديلو على تحويل المكسـيك إلـى بلد ديمقراطي مـن خلال اقتراح مشـاريع إصلاحات من شـأنها تقوية القضـاء والكونغرس، وفصل الحكومة عن الحزب الثوري التأسيسي، ودعم المؤسسات الانتخابية المستقلة. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة التي أصابت البلاد بعد أسـابيع من توليه الرئاسة، قام زيديلو بإصلاح قواعد تمويل الحملات الانتخابية والوصول إلى وسائل الإعلام، كما تقبل سيطرة المعارضة على العاصمة مكسيكو وعلى البرلمان المكسيكي. ودعا زيديلو إلى خلق «مسـافة صحية» بين الحكومة والحزب الثوري التأسيسي، كما دعم أول عملية للحزب بإجراء انتخابات تمهيدية داخلية لاختيار المرشح الرئاسي. وكان قرار إدارته لمحاكمة راؤول ساليناس، شقيق الرئيس السابق، سابقة في وجه الحصانة ضـد العقاب التي كان يتمتع بها الرؤسـاء السـابقون وأقاربهم. وعـززت إدارة زيديلو أيضًا عملية تحرير اقتصاد المكسيك، التي ابتدأها ميغيل دي لا مدريد وسرع عجلتها سـاليناس. كمـا قدم زيديلو برنامجا مبتكرا أساسـه الأداء لتخفيف حـدة الفقر، عُرِف باسم (بروغريسا)، ووفر تحويلات نقدية مشروطة.

وفـي ليلـة انتخابـات عام ٢٠٠٠، هنـأ زيديلو مرشـح المعارضة فيسـينتي فوكس كرئيـس منتخب حتى قبل اعتراف مرشـح الحزب الثوري التأسيسـي بهزيمته. وتابع زيديلو لاحقا مسيرته المهنية خارج المكسيك، حيث تولى منصب مدير مركز جامعة ييل لدراسـة العولمة، وأصبح عضو مجلس إدارة في عدد من الشـركات العادية وغير الربحية ولجان السياسات.

مقابلة مع الرئيس إرنيستو زيديلو
إصلاح النظام من الداخل

ما الدروس التي تقدمها عملية التحول الديمقراطي التدريجي في المكسيك للقادة الذين يحاولون تحقيق مكاسب ديمقراطية في بلدان أخرى؟

علينا أن نميز أولًا بين الحالة المكسيكية وغيرها من البلدان التي تحولت من نظام استبدادي مطلق إلى آخر أكثر انفتاحا وديمقراطية. والحال ليس كذلك في المكسيك؛ فقد تمتع المكسيك سنوات طويلة بديمقراطية شكلية مع انتخابات دورية واتباع قواعد معينة للمنافسة السياسية. وعشية انتخابي رئيسًا للمكسيك، كان أفراد من المعارضة قد تولوا مناصب في مختلف المستويات الحكومية والكونغرس، وسبقتها سلسلة من الخطوات نحو الإصلاح الانتخابي التدريجي للسماح بمشاركة أحزاب أخرى في السلطة غير الحزب الحاكم (الحزب الثوري التأسيسي). لذلك، يمكنني القول إن تجربة المكسيك كانت مفيدة جدًّا.

البعض اعتقد أن هذه العملية كانت بطيئة، بينما رأى آخرون أنها تحركت بسرعة كبيرة. ومن وجهة نظري، كانت بطيئة. ولفترة طويلة، كان المواطنون جاهزون لتطبيق ديمقراطية كاملة. وكان التحدي الأكبر بالنسبة لي ولجميع الفاعلين السياسيين هو تسريع عملية بناء الأسس اللازمة لإقامة نظام ديمقراطي كامل تنافسي وحديث.

أحد أهم الأشياء التي قلتها لزملائي في الحزب الثوري التأسيسي بعد انتخابات عام ١٩٩٤، إن هذه الانتخابات كانت نظيفة وقانونية، وإننا التزمنا بالقوانين المعمول بها وتم فرز الأصوات بشكل صحيح. ولكن الانتخابات لم تكن عادلة، لأن شروط المنافسة السياسية لم تكن عادلة في المكسيك.

وأنا يمكنني الإدلاء بمثل هذه التصريحات، لأنني لم أكن أواجه مشكلة الشرعية، كون أداء الحزب كان مقبولا ليس فقط في الانتخابات الرئاسية وإنما في انتخابات

الكونغرس أيضًا. ولهذا، استطاع تقبل رسالتي، فلم يقف أحد في وجهي ليقول إنني كنت مخطئا، وتشجعت كثيرا بحقيقة غياب أي رد فعل سلبي من أعضاء الحزب آنذاك، ولذلك كنت اعتقد أنه بإمكاننا المضيّ قدما.

وفي اليوم الذي توليت فيه منصب رئيس البلاد، أعلنت نيتي العمل مع كافة الأطراف السياسية لتحقيق ما أسميته «التطبيع الديمقراطي». كنا نريد للبلاد أن تحقق ديمقراطية طبيعة تنطوي على ضوابط وتوازنات حقيقية في حكومتنا، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا ديمقراطيًّا.

وبالعودة إلى الوراء سنوات عديدة، كان لديّ ولدى الكثير من الناس بالتأكيد قلق من أننا إذا لم نتعهد بتنفيذ عملية منظمة من أجل المزيد من الانفتاح والتنافس السياسي فإن هذه المطالب، في مرحلة ما، ستتحقق على نحو غير منضبط وفوضوي، وهو ما من شأنه، على المدى القريب، أن يجرَّ عواقب قد تكون ضارة بالبلاد وضارة بالتأكيد بالحزب (وربما قاضية).

ولطالما ساورني هذا القلق وشعر به الآخرون بشدة أكبر. فبعد أحداث أوروبا الشرقية أواخر الثمانينيات أصبح لدينا هاجس آخر، حيث أدركنا أننا يجب أن نقود هذه العملية بدلا من السير خلفها. إن مقاومة المزيد من الديمقراطية ليست بالأمر الصح؛ لأنه، عاجلا أم آجلا، واستنادا فقط إلى مستوى التنمية الاقتصادية المحققة في المكسيك، كان من المستحيل الاستمرار في ظل حكم استبدادي في وقت كان فيه الشعب يطالب بتفعيل الديمقراطية.

قبل ٤٠ أو ٥٠ سنة، لم تكن الديمقراطية مطلبا شعبيا شائعا، ولكن قبل ٢٠ أو ٢٥ سنة، تنامى الوعي بين المواطنين وأصبح الناس يطالبون بالحرية السياسية والمشاركة والتمثيل والديمقراطية.

كان الجميع يعبّرون عن أفكارهم بطرق مختلفة، إلا أنهم اتفقوا جميعا على مبدأ واحد: لماذا لا نطبق الديمقراطية ما دمنا مؤمنين بها والمواطنون على استعداد لاحتضانها، إضافة إلى وجود أحزاب سياسية منظمة لدينا؟ أعتقد أن الفرق الكبير بين المكسيك وغيرها من البلدان التي شهدت مثل هذه التغيرات، هو أن الحكومة

المكسيكية أدركت أن عليها أن تكون جزءا من ذلك التغيير. فالحكومة لم تكن عقبة، بل على العكس، ساهمنا بقدراتنا السياسية والفكرية من أجل تطبيق التحول الديمقراطي على نحو منظم يتماشى مع حاجات البلاد.

كان هناك كثيرون ممن أدركوا أن على الحزب الثوري التأسيسي أن يلبي بطريقة أو بأخرى المطالبات الصاخبة بمزيد من الديمقراطية، لكنهم أرادوا له أن يظل ممسكا بالسلطة. أنتم أشرتم إلى ضرورة عدم الاكتفاء باحتواء هذه الضغوط مع الحفاظ على هيمنة الحزب الثوري التأسيسي، بل تحقيق انفتاح حقيقي في النظام السياسي. وهذان مفهومان مختلفان للغاية. لذا، أرجو منك أن تشرح لنا العملية التي من خلالها تمكنت أنت والقيادة السياسية المكسيكية (داخل الحزب الثوري التأسيسي وخارجه) من الانتقال من مفهوم إلى آخر.

ليس لديّ أدنى شك في اختلاف وجهات النظر داخل الحزب حول عملية بناء الديمقراطية الحقيقية والفعالة والسوية في ذلك الوقت في المكسيك. وبالتأكيد، كان هناك من يشعر بالقلق، وحتى يتساءل: «ما الهدف من ذلك؟» - خاصة بعد الفوز الواضح في الانتخابات، حين قالوا: «لماذا نفعل هذا الآن، ولا مشكلة لدينا في الشرعية»، كما كان يحدث في السابق، وربما كانت هناك آراء أخرى تعتقد أن علينا احتواء الضغط، بحيث نتغير شكليا وليس فعليا. ولكن كان هناك العديد من الأصوات الأخرى التي قالت: «لم لا! إن كان لدينا ما يلزم لخوض هذه المعركة الديمقراطية وكان لدينا ما يلزم للتنافس؟». كان هناك ثقة بجهوزية المكسيك لمثل هذا التغيير، وحتى الحزب الثوري التأسيسي كان مستعدا للتنافس بموجب قواعد اللعبة الجديدة. لقد فزت بالرئاسة، لذلك أعتقد أنني كنت مسئولا، بل ولديَّ الحق في تمثيل هذا التيار الحديث في الحزب. ولم يُشكل هذا التغيير صدمة للبلاد أو للحزب؛ لأن العديد من أعضائه كانوا موافقين على ذلك، على الرغم من أن البعض الآخر لم يشأ الاعتراف بهذا.

أحيانا، كان يُعتقد أن الحزب الثوري التأسيسي يُشكل المعارض الرئيس للديمقراطية التي أُسست في المكسيك بين الثمانينيات والتسعينيات، إلا أنه كان

جزءا لا يتجزأ من تلك العملية ولعب دورا فاعلا للغاية، وهو يستحق أن نعترف بدوره كما الأحزاب والحركات المدنية التي أدت دورا مهمًّا أيضًا.

الحراك الاجتماعي

ما الدور الذي أدته الحركات المدنية والاجتماعية في عملية الانفتاح هذه؟

إذا أردتني أن أحدد اللحظة التي قامت فيها مجموعة من المواطنين ـ وبعضهم صغار السن تماما ـ بالتعبير عبر حركة مدنية عظيمة، وإن لم تكن واضحة بالضرورة، عن استيائهم من طريقة عمل النظام السياسي المكسيكي، فيمكنني أن أشير إلى عام ١٩٦٨ [عندما انطلقت حركة احتجاجية قادها الطلبة وقوبلت بقمع عنيف من قبل قوات الأمن الحكومية].

لم يساند أي حزب سياسي، سواء أكان معترفا به رسميا أم لا، الطلاب في عام ١٩٦٨. بعض ناشطي الحزب الشيوعي المحظور أيّدوا الحركة فعلا، لكن لم يؤيدها أي حزب آخر. لذا، يعتقد البعض ممن شاركوا فيها، برأيي، أنها أول حركة شعبية شككت بطريقة عمل النظام السياسي.

ولسوء الحظ، تم اعتبار هذه الحركة، ككثير من الأمور التي وقعت أثناء الحرب الباردة، وبالنظر إليها بعدسات تلك السنوات ومن منظور يمكنني أن أصفه بقصر النظر لدى الكثيرين، على أنها حركة مذمومة. وللأسف، تصرفت الحكومة كما لو كانت حركة ١٩٦٨ الطلابية واحدة من الحركات العديدة التي نُظمت في تلك السنوات، واعتُبِر أنها تهديد تتربص وراءه قوى ظلامية منشؤها الجانب الآخر من الستار الحديدي. لقد أراد البعض أن يعتبرها تهديدا، وغالبا ما استُخدم هذا الأسلوب لتثبيط مشاركة الجهات الفاعلة السياسية الجديدة في المكسيك.

ربما ضمت الحركة أفرادا كانت قلوبهم على الجانب الآخر من الستار الحديدي، إلا أنها في الأساس هدفت إلى الحرية ورفض الاستبداد والقمع. لقد كانت حركة شبابية، ولا أحد يتوقع من أفعال الشباب أن تتمتع بدرجة عالية من الوضوح أو التطور

الأيديولوجـي أو النظري. كان الأفضل لو أن أول مطلب لهم من الحكومة كان «نريد المزيـد مـن الديمقراطية». إلا أننـي أظن أن هذا الهدف كان كامنـا وراء هذه الحركة، وكذلـك مطالبهم: «لماذا لا نسـتطيع المشـاركة؟ لماذا لا نسـتطيع التعبير عن آرائنا؟ ولماذا نُتهم بالشيوعية وبالتآمر ضد استقرار البلاد كلما تظاهرنا؟».

وفـي الواقـع، كان هـدف الحركـة هـو الحريـة السياسـية. لذلـك، أعتقـد أن البنـاء الديمقراطـي فـي المكسـيك هـو نتاج لحراك شـعبي بـدأ مع الحركـة الطلابية عام ١٩٦٨.

ولسنوات عديدة، كان يُعتقد أن الحركة الطلابية فشلت لأنها قُمعت ولأنها لم تؤد إلى أي شـيء ملمـوس على صعيد مطالبهـا، فضلا عن ثمنها الإنسـاني والاجتماعي (وربما السياسي) الباهظ على المدى القصير. وبعد ٤٥ عامًا على اندلاع هذه الحركة فـي تموز/ يولية ١٩٦٨، يمكنني الإقرار بأنها انتصرت، وآمل أن تُقابل بالتقدير الذي تسـتحقه يوما ما. لقـد كنت آنذاك طالبا فـي معهد التقنيات الوطنـي (أحد الجامعات الحكومية في مكسيكو العاصمة). كنت صغيرا جدًّا وأبلغ من العمر ١٦ عامًا.

كيف أثر هذا الحدث السياسي على حياتك؟

أثر بعمق. كنت قد بدأت مشـاركة متواضعة جدًّا في النشاط السياسي الطلابي في الثانويـة عندمـا كان عمـري ١٥-١٦ عامًا. وكنت أعلم أنه لا يمكننـا إجراء انتخابات عادلـة في المدرسـة بسـبب وجـود قوائم مموّلـة من أفـراد لا نعرفهـم. كان ذلك في عام ١٩٦٧.

في أحد المرات كنا نتنافس واعتقدنا أننا فزنا، ولكننا اكتشفنا أن الأصوات لم تُفرَز بشكل صحيح، وبالتالي خسرنا بالرغم من أننا كنا متأكدين تماما أننا فزنا. لقد اعتقدنا أننـا كنا أكثـر جاذبية من منافسـينا. وبالطبع، عندما جاءت الحركـة الطلابية وجابهتها الحكومـة بالعنـف، تأكـدتُ حينها أن شـيئا مـا كان خاطئا جـدًّا، وأن مـا كانت تقوله الحكومـة عنهـم لا يتوافق مع ما رأيته في زملائي. فهم كانوا مجرد أشـخاص مثقفين يريدون التعبير عن أنفسهم، كما أردنا أن نعبر عن أنفسنا في جوانب أخرى من الحياة

كالموسيقى أو الأدب أو في علاقاتنا الشخصية العاطفية منها والجسدية، ولكن البيئة المحيطة بنا كانت قمعية بجدارة. إلا أن الضرر الأكبر كان يتمثل في الجانب السياسي، لأن القمع السياسي عادة ما يترافق مع أمرين هما التلاعب والعنف، وهذا ما حدث في عام ١٩٦٨.

فصلت فترة طويلة بين حركة الاحتجاج الطلابية عام ١٩٦٨ وأول تغيير سياسي ملموس في عهد الرئيس خوسيه لوبيز بورتيلو [١٩٧٦ - ١٩٨٢]. ما المكاسب التي تحققت بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٨؟

هذا صحيح. وأعتقد أن الفترة الطويلة جدًّا ساهمت في تنمية هذا الشعور بالفشل. أعتقد أن الحركة الطلابية ساعدت في زرع الفكرة داخل النظام بضرورة القيام بأمر ما. فليس من قبيل الصدفة أن من بين الأشخاص داخل الحكومة الذين عبروا عن رأي مختلف (وأقول إنه منشق) حول كيفية تعامل الحكومة مع الحركة الطلابية في عام ١٩٦٨ كان خيسوس رييس هيروليس، مدير شركة بيميكس [شركة النفط الحكومية]. بعد سنوات قليلة، أصبح رييس هيروليس وزيرا للداخلية، وكان الرجل الأول عند الرئيس لوبيز بورتيلو فيما يتعلق بتعزيز القانون الاتحادي الخاص بالمنظمات السياسية والإجراءات الانتخابية. وهكذا، تجد أن فرضيتي بوجود علاقة بين عام ١٩٦٨ وتقدم المكسيك السياسي مدعومة بأكثر من دليل.

الأحزاب السياسية

هل كانت هناك ضغوطات من قبل القطاعات الاجتماعية الأخرى؟

أعتقد ذلك، ولكن أيضًا في الأحزاب، داخل وخارج الحزب الثوري التأسيسي. ولا أستطيع أن أنكر فضل حزب العمل الوطني، وهو حزب قديم قِدم الحزب الثوري التأسيسي، وشارك في الحياة السياسية وفقا للقواعد - ولنسمّها القواعد الهشة لتلك الديمقراطية الرسمية ولكن المنقوصة بوضوح - وكان أحد محاور عمله الرئيسة

الدعوة إلى مزيد من الديمقراطية. ولطالما مارس أعضاء الحزب عملهم بطريقة حضارية وشجعوا على المشاركة. كما لا يمكننا التقليل من دور الأحزاب الأخرى، ولكن لا يمكنني القول إن الحزب الشيوعي كان يؤمن بالديمقراطية لأنها لم تكن مسألة مبدأ بالنسبة له، فالوضع لدى اليسار كان مختلفا، إذ استغرق وقتا طويلا ليناصر الديمقراطية رسميا، ولكن يمكنني القول إنه كان مثل الجهات السياسية الفاعلة (وأحيانا أكثر منها) تصميما لأنه بذل جهودا كبيرة. بل وأقول إنه في عام ١٩٦٨، كان معظم الطلاب يميلون إلى اليسار.

لم يقل الطلاب «نريد لهذه الحركة أن تكون كالاتحاد السوفيتي»، بل قالوا «نريد حرية وليس حكومة قمعية. نريد حكومة تنصت لمطالبنا».

أين تضع حزب الثورة الديمقراطية في هذا السياق؟

حزب الثورة الديمقراطية نفسه لم يكن موجودا حتى تأسيسه في عام ١٩٨٩. وبعد الإصلاح الديمقراطي الأول للرئيس لوبيز بورتيلو، تأسست بعض الأحزاب اليسارية بقيادات تاريخية مثل هيبيرتو كاستيلو. وكان هناك مجموعات عدة، ومن ثم تكونت الأحزاب. كان هناك وَرَثة اليسار الأكثر تقليدية، الذين حلوا محل الحزب الشعبي الاشتراكي الذي تأسس في وقت سابق. وفي أواخر الثمانينيات، قامت مجموعة من المنشقين من حزبي بتشكيل الجبهة الديمقراطية الوطنية للمشاركة في الانتخابات، وانضم إليها عدة جماعات أخرى وبعض أحزاب اليسار. وفي نهاية المطاف ومع مرور الوقت، تشكل حزب الثورة الديمقراطية من هذه الجبهة. ولكن في الواقع، فإن معظم الشخصيات المهمة في حزب الثورة الديمقراطية تتحدر من الحزب الثوري التأسيسي وربما من الجناح الأكثر محافظة في هذا الحزب، على الأقل في السياسة الاقتصادية.

يضم حزب الثورة الديمقراطية أفرادا كانوا فاعلين في اليسار، وكذلك أشخاصا شاركوا في حركة عام ١٩٦٨ وأعضاء ساهموا في تشكيل أحزاب سياسية أثناء مشروع

الإصلاح السياسي الكبير في عهد بورتيو لوبيز واستمروا مع ذلك في العمل ضمن حزبهم، وأعتقد أنهم يستحقون الاعتراف الكامل.

السياق الدولي

من الأحداث المهمة الكثيرة في العالم عام ١٩٦٨، كان التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا. وقد شكل صدمة للكثير من اليساريين. فهل أثر هذا الحدث على اليسار المكسيكي؟

أفترض ذلك، ولكني لم أكن أبدًا قريبا من القياديين. كنت يافعا وقتها، لكنني أذكر أنه أثناء «ربيع براغ» كنا نحضر اجتماعات في مدرستي. وأذكر على الأقل واحدا منها اتسم بحماس عظيم وسعادة كبيرة، حيث تمّ الإعراب فيه عن رأيين، أحدهما تلخص في قول: «كما ترون، الروس ليسوا سيئين كما يُشاع عنهم فهم يسمحون بهذا»، والآخر في قول: «التشيكيون يفعلون شيئا الآن».

ثم جاء القمع. أنا لا أعلم ماذا كان شعور أولئك الذين كانوا يستغلون الربيع التشيكي لقول «كما ترون، الروس ليسوا بالسوء الذي يدعيه الأمريكيون أو غيرهم من المكسيكيين»! أود أن أعتقد ـ ولكني لا أمتلك أي دليل ـ أن ما حدث في براغ آنذاك دفع بعض الزملاء للتفكير أكثر بما يمثله النظام السوفيتي.

النظام الانتخابي

ما التغيرات السياسية الكبرى الأخرى التي حدثت بعد ولاية لوبيز بورتيلو والتي بلغت ذروتها خلال رئاستكم؟

كان هناك إصلاح آخر أجري في عهد الرئيس ميغيل دي لا مدريد [١٩٨٢-١٩٨٨]، عندما تم زيادة عدد مقاعد التمثيل النسبي في الكونغرس عبر تخصيص تمثيل أكبر للأقليات [١٩٨٦]، وبذلك انتقلنا إلى نظام مألوف للتمثيل النسبي. ومن

ثم تقدمنا أكثر في عهد الرئيس كارلوس ساليناس [١٩٨٨-١٩٩٤] وخاصة في كيفية تنظيم الانتخابات، حيث أنشئت هيئة انتخابية مسئولة عن ضمان إدارة الانتخابات بمهنية، فضلا عن الميزات الأخرى المهمة التي نُص عليها في القانون. ولكن، من وجهة نظري، لا تزال هناك فرص كبيرة لبناء نظام أفضل.

دور القوى الاجتماعية

في العديد من البلدان، اعتادت المؤسسة الفكرية - أساتذة الجامعة والمعلقون والكتّاب والكنيسة الكاثوليكية - أن تكون في الطليعة، وقد أدركوا ضرورة انفتاح النظام. ومع ذلك، هل كان المثقفون في المكسيك يدافعون عن النظام القديم عموما؟

يمكنني القول إن الأمر كان كذلك عموما، ولكن من الصحيح القول أيضًا إنه لدينا (أو كان لدينا) بعض المثقفين السباقين. والمثال الأكثر وضوحا هو أوكتافيو باز، الذي أدرك منذ الخمسينيات ما كان يحدث في الاتحاد السوفيتي، وصرح عن رأيه وعبر عنه بعد نضوجه. وخلال الستينيات، أشار باز بوضوح إلى ضرورة وأهمية بناء ديمقراطية حقيقية في البلد، وازداد نشاطه في السبعينيات والثمانينيات.

كان بعض المفكّرين المشهورين أكثر خوفا عندما يتعلق الأمر بالتعبير بوضوح عن مطلب توسيع الديمقراطية؛ كانوا أكثر اهتماما بتحقيق العدالة الاجتماعية. صحيح أنهم رفضوا الاستبداد، ولكنهم استغرقوا وقتا طويلا ليقولوا إن الأمر متعلق ببناء ديمقراطية حقيقية.

لا أريد التحدث باسمهم، إلا أنني أعتقد أنه كان هناك أمل في بناء مجتمع عادل ومستقل بغض النظر عن وجود الديمقراطية. وقد جذب النموذج الكوبي كثيرين آنذاك، وأعتقد أن هذا كان جزءا من المشكلة. واليوم عندما نتحدث عن كوبا، على الأقل أمثالنا ممن يحاولون استيعاب الأمر، نجد أنه كان مشروعًا فشِلَ في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم والرفاه للشعب الكوبي. ولكن قبل ٤٠ عامًا، اعتقد الناس أن شيئا إيجابيا يحدث ليس فقط في المثال الكوبي بل في حالات أخرى أيضًا. فكان

هناك من قال إن أهم شيء هو العدالة الاجتماعية وليس الديمقراطية، وأعتقد أن هذا الأمر قاد إلى تثبيط البعض. ولكنهم غيروا مواقفهم وفعلوا ذلك بإيجابية. وبهذا، ساهم الكثير منهم في بناء الأساس الفكري للمكسيك الحالي.

تحديد أولويات الإصلاح

شهدت فترة رئاستكم مجموعة مترابطة من المبادرات مثل، مشروع إصلاح القضاء، إصلاح النظام الانتخابي، التغييرات في المحاكم الانتخابية، الإصلاح الدستوري لانتخاب حاكم مكسيكو، تعزيز السلطة التشريعية، والحد من الصلاحيات المالية التقديرية للرئيس. ورأى البعض أن هذه الإصلاحات كانت جزءا من توجه طويل الأمد، وأنها كانت ستنفذ على أي حال. ولكن تكشف التجارب العالمية، أنه إذا لم تكن هناك قيادة تسعى للتطبيق العملي فإن الإصلاحات الحاسمة لا تتم في الغالب. فهل كنت تتكيف تدريجيا مع جميع المشاكل؟ وهل كان هناك بعض التخطيط والتنسيق المسبق لهذه الإصلاحات؟

لا يحتاج الأمر أن تكون عبقريا لتتخيل ما هي الخطوات المطلوبة، حتى بعد الفوز في الانتخابات بأكثر من ٥٠ في المائة من الأصوات وبنسبة مشاركة غير مسبوقة. فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في عدد الناخبين في المكسيك، لم يكسب أي مرشح أصواتا أكثر مما حصدناه في عام ١٩٩٤ إلا بعد مرور ١٨ عامًا. وبالتالي، لم يكن لديّ أي مشكلة في الشرعية ولم يقل أحد إطلاقا بأن هذه الانتخابات لم تكن قانونية أو أي شيء من هذا القبيل.

ورغم ما سبق، كان ثمة ثلاث مشاكل واضحة على الأقل: بعضها واقعي وبعضها الآخر مشكلة في التصورات. وكانت المشكلة الأولى تكمن في المساواة في شروط المنافسة السياسية. فإذا نظرت إلى الإصلاحات السابقة لإصلاح عام ١٩٩٦، ستجد أن الحزب الحاكم كان يمتلك مزايا كثيرة بالمقارنة مع الأطراف الأخرى، من حيث التمويل والوصول إلى وسائل الإعلام والشفافية في الموارد المستخدمة في الحملات السياسية. كانت هذه قضية مؤجلة في عملية الديمقراطية المكسيكية.

لا بد أنه كان هناك معارضة داخل الحزب الثوري التأسيسي لتغيير ذلك!

بالتأكيد كان هناك معارضة، لكنها لم تكن قوية بما فيه الكفاية لتمنعنا من التوصل إلى اتفاق أو لتعرقل عملية التنفيذ. كانت أغلبية الكونغرس من الحزب الثوري التأسيسي الذي كان يدعم الإصلاح. قد يقول البعض إنه لا بد من وجود أعضاء في الحزب كان لهم موقف سلبي تجاه هذا التغيير، ولكن الأغلبية كانت إيجابية ودعمت مشروع الإصلاح الذي صدر في عام ١٩٩٦. لم يحدث كل شيء دفعة واحدة. لقد اتُّخِذت خطوات، لكن كان هناك المزيد منها التي لا بد مِن اتخاذها. يمكن لنا مناقشة ما إذا كان بالإمكان القيام بهذه الخطوات مِن قَبل؛ وكنتُ أتمنى لو أنها نُفذت قبل ٢٠ عامًا، ولكن حتى لو لم يحدث هذا التغيير من قبل فقد كان لا بد من القيام به الآن.

النظام الانتخابي

كانت المشكلة الأخرى تتمثل في كيفية التحقق من دقة فرز الأصوات. فبحلول ذلك الوقت، كنا نمتلك نظاما انتخابيًّا سليما، وكان أحد الإصلاحات التي أجريت قبل إدارتي. ولكن كانت تشوب ذلك النظام خطيئة جوهرية تتمثل في تبعية الهيئة الانتخابية للسلطة التنفيذية، ففي بلد له تاريخ في التشكيك بالانتخابات، وفيه حزب بقي في السلطة سنوات عديدة جدًّا واستخدم الهيئة الانتخابية وكالة رسمية للسلطة التنفيذية، كان من الواضح أننا لا نتجاوز أبدا التشكيك وانعدام الثقة. ولا يحتاج المرء لأن يكون عبقريا ليدرك أن ما كان ينبغي علينا فعله هو بناء هيكلية للدولة المكسيكية، لا هيئة من المواطنين خارج الدولة، تضمن الاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وعلى هذه الهيئة أن تشمل أفرادا مدعومين من الأحزاب من ناحية، ويتمتعون، من ناحية أخرى، بسمعة طيبة في الاستقامة. وهذا من شأنه أن يقلل من احتمال التشكيك بتصرفاتهم، ويساعد أيضًا على ضمان تمويل الهيئة من قبل الدولة حتى تتمكن من أداء وظائفها.

والمسألة الأخرى هي: مَن يحدد شرعية هذه العملية ومَن يعمل على حل الخلافات في حال نشوبها؟ ففي ظل النظام السابق، كان الكونغرس هو الحكم

الفصل في الانتخابات، ولكن من الواضح أن هذا الأمر ينطوي على تضارب في المصالح لاحتواء الكونغرس على أعضاء الحزب الممثلين فيه، حيث يتضخم التعبير عن التمثيل والمنافسة بين الأحزاب السياسية على جداول أعمالها. لذلك فإن الطلب من الكونغرس للحكم بأمر الانتخابات كان، من وجهة نظري، سخيفا تماما.

الإصلاح القضائي

ذكرت في هذا الحوار مسألة الإصلاح القضائي. في اليوم الثاني من ولايتي، أصدرت تصريحا للأمة لأقول إنه إذا أردنا تحقيق التوازن بين فروع الحكم والعدالة في المكسيك، علينا القيام بإصلاح جذري للسلطة القضائية لضمان استقلالها. وأكدت أن ذلك لم يكن كل ما نحتاجه، إلا أنه كان جزءًا مهمًّا جدًّا لتحقيق هدفنا.

لقد تحقق هذا الإصلاح بالفعل في الشهر الأول من ولايتي، واعتُمد بإجماع كافة الأحزاب. وبعد أسابيع من طرح المشروع، قمنا بتقوية القضاء الاتحادي من أجل خدمة المواطنين وقيّمنا هذه العملية لتمكين السلطة القضائية من إدراة نفسها ومراقبة أدائها. كما كنا بحاجة أيضًا إلى تحويل الحكم بشرعية الانتخابات إلى السلطة القضائية من خلال محكمة متخصصة. ولذلك، ارتأيت أنه من الضروري المضي قدما في هذا الاتجاه. ولم تكن هذه الأفعال معزولة عن بعضها، بل ظهرت في وقت قصير، ليس فقط كمبادرة من رئيس الجمهورية بل من كافة الأحزاب أيضًا.

بناء تحالف من أجل الإصلاح

تم طرح الطموحات الكبيرة والخطوط العامة للإصلاح منذ البداية، حيث شهدنا ١٨ شهرا غاية في الصعوبة مع العديد من الانقطاعات لأنه، وفي خضم هذا الجهد لتحقيق الإصلاح السياسي، كنا نصارع أزمة اقتصادية حادة وواصلنا عقد الانتخابات حسب النظام القديم. لذلك، كان من المبرَّر والمؤسف أن تتذرع الأحزاب السياسية بأي حجة لمغادرة طاولة المفاوضات.

ولذا، تطلّب التفاوض لتحقيق هذا التغيير ١٨ شهرا، وهذا ما كان جليا لأن وضع البلاد كان صعبا، وغالبا ما كانت عملية التفاوض تتوقف بسبب العديد من المصالح الأخرى التي كانت ثانوية أو غير منطقية أمام الإصلاحات السياسية الكبرى. ولذلك، اضطررت أن أكافح للحفاظ على التقدم في الإصلاحات السياسية.

وأذكر مرة، أن أحد أهم الأحزاب قام بمغادرة الطاولة بسبب خلاف بشأن الانتخابات في بلدية في ولاية بويبلا، حيث اتهموا المحافظ بالتدخل في الانتخابات وقالوا إنه إذا كنا نتفاوض على إصلاح سياسي كبير، فإن هذه المشكلة لا بد من حلها أولًا لمنع تكرارها أو حلها بطريقة واضحة وصريحة. فإذا غادرت الطاولة بسبب خلافات من هذا القبيل، فلن نتمكن من حل هذه المشاكل. إلا أنهم كانوا يعودون إلى طاولة المفاوضات. وأخيرا، وبعد عام ونصف، تم التوقيع على الاتفاق السياسي الكبير الذي تُرجم بعد ذلك إلى إصلاحات دستورية وقانونية وفّرت لنا الإطار القانوني والمؤسسي لانتخابات ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

إنه لمن الضروري أن نمتلك آلية لمراقبة الانتخابات للتأكد من أنها لا تواجه مشاكل في مصداقيتها. ولكن هناك شيء آخر: كي تحظى بالديمقراطية تحتاج لديمقراطيين، وهذا شيء أعتقد أننا ما زلنا نسعى لتكوينه في المكسيك. فعلى الرغم من امتلاكنا لهذه المؤسسات الصلبة لتنظيم ومراقبة وتحكيم الانتخابات، ما زالت هناك خلافات كبيرة. لذلك، عندما يقول الناس: «ماذا حدث؟ هل فشلت المؤسسات؟» أقول لا، على العكس، فلولا هذه المؤسسات لكانت عواقب سوء تصرّف بعض الجهات السياسية، التي تدّعي انتصارات لم تحصل عليها في الانتخابات، كارثية على البلد. فقد تنجح المؤسسات، ولكن إذا كانت بعض الجهات السياسية لا ترغب في التصرف بديمقراطية فسيأتي غيرها ممن يرغبون في ذلك.

الفصل بين السلطات

بعد أن أسست انتخابات عام ٢٠٠٠ مبدأ تداول السلطة، بدا بعض المراقبين المكسيكيين متشككا. فهم يريدون الديمقراطية لكن لديهم نوعًا من نفاذ الصبر تجاه

العملية السياسية، وكانوا يشعرون أنه كان من الممكن لنظام منتخب ديمقراطيا أن يكون أكثر فعالية في حل المشاكل حالما تقرر الحكومة ما يتعين عليها القيام به، دون الأخذ بعين الاعتبار كم التفاوض المطلوب للحكم ضمن نظام بسلطات منفصلة. ما رأيك في نفاد الصبر هذا؟

هناك الكثير من الأفراد، وليس فقط في المكسيك، يعتقدون أنه لو كان لدينا نظام يسمح للرئيس بفعل ما يشاء بسرعة لحلت العديد من المشاكل. وأعتقد أنهم على خطأ. وقد أخبرني أيضًا بعض أصدقائي الآسيويين أن مشكلتنا تكمن في رغبتنا بفرض ديمقراطية على النمط الأمريكي أو الأوروبي، وأننا لن نخرج من التخلف بهذه الطريقة. ولذا، كان جوابي لهم هو أنه على مدى ٢٠٠ سنة حاولنا أن نفعل ما قمتم به ولطالما فشلنا. فتمركز السلطة وعدم وجود ضوابط وتوازنات، أدّى إلى فشلنا فشلا مدوّيًا على المستويات الاقتصادية والسياسية، وفوق كل شيء، البشرية.

ونحن خبراء بهذا النوع من الفشل في أمريكا اللاتينية. فتمركز السلطة لم يجلب أي خير على أمريكا اللاتينية، ونستطيع أن نحصي الأرواح التي أزهقت ونسبة الناتج المحلي الإجمالي التي خسرناها. ولذلك ينبغي تجاهل ذلك الطريق؛ فليس لدينا من طريق آخر غير الديمقراطية والضوابط والتوازنات بين فروع الحكم المختلفة والتعلم لتحقيق ذلك.

لقد قال أوكتافيو باز، إن الديمقراطية هي خادمة التنمية والعدالة الاجتماعية. فالديمقراطية لا تسفر عن نتائج جيدة من تلقاء نفسها، بل إنها تمنحك هيئة للحكومة ليستخدمها المواطنون والأحزاب والقادة من أجل تحقيق التنمية. ولكنني على يقين أكثر من أي وقت مضى أن ما منعنا دائما مِن إرساء الضوابط والتوازنات والمساءلة في أمريكا اللاتينية، هو أن السلطة كانت مركزية جدًّا. لقد فشلنا؛ ونمتلك من الأمثلة ما هو قديم وحديث وراهن.

الديمقراطية هي الطريق الصائب لأميركا اللاتينية. وسوف نثبت في المستقبل -

الذي ما يزال على بعد سنوات عديدة - أننا في ظل الديمقراطية نستطيع العمل على نحو أفضل بكثير مما في ظل الاستبداد. فليس من شيمنا النجاح في ظل الاستبداد، وهو يتعارض مع جيناتنا وكل ما نحن عليه. ولكن للأسف، لم نحظَ بفرصة للقيام بذلك بعد استقلالنا. ولو تسنت لنا الفرصة، لكنا منطقة أكثر تطورا اليوم.

الصراع المدني

ما هو أثر حركة زاباتيستا [التي تأسست في ولاية تشياباس جنوب المكسيك وأعلنت الحرب على الحكومة المكسيكية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ تحت شعار الاشتراكية، ولكن سرعان ما طالبت بحقوق السكان الأصليين] على عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي السياسي في المكسيك؟ ما أثرها على المجتمع ككل وعلى الأحزاب السياسية؟

كانت قضية تشياباس مهمة؛ وقد شاركت فيها الأحزاب أيضًا. لكن ما قمنا به لم يكن بسبب الوضع في تشياباس. فقد توصلنا إلى اتفاق مَثّلَ باعتقادي تشخيصا جيدا للوضع هناك. أولا، حركة تشياباس لم تكن في الأساس قضية تمرد مسلح، بل كانت تعبيرا عن حالة سخط اجتماعي. وعلى الرغم من أن أعضاءها جاءوا بخطاب ثوري، مع أعمال عنف في البداية، إلا أنه كان من الواضح أن المسألة لم تكن عسكرية بل كانت تعبيرا عن السخط الاجتماعي. وأعتقد أن الحكومة فهمت أن أفضل ما يمكن فعله هو العمل على حل المشاكل الاجتماعية في ولاية تشياباس.

ولكن لم يكن هناك ممثل عن الحركة ليتمّ التفاوض معه، حيث إن هؤلاء كانوا يعملون في الخفاء. وحالما أصبحت أصول وطبيعة الحركة واضحة، بدأ الحوار الجاد. ولكن لسوء الحظ، لم يتم إدماج هذه الجماعة في الحياة السياسية الرسمية في البلد. وما كان واضحا بالنسبة لي، هو أن الوضع الاجتماعي في ولاية تشياباس، بعد ست سنوات، اختلف إلى حد كبير لأننا أنجزنا الكثير من العمل في هذا الصدد. فقد كانت هذه الولاية أحد الأماكن التي أوليتها أهمية كبيرة كرئيس، وذلك بغية معالجة

المشاكل الاجتماعية في الظروف العادية والاستثنائية. ومن بين أمور أخرى، كان لدينا على الأقل اثنتان من الكوارث الطبيعية الخطيرة جدًّا في ولاية تشياباس، وكان لا بد من التصدي لهما. وحاولت أيضًا معالجة الكوارث الطبيعية الأخرى التي وقع العديد منها في فترة ولايتي.

ولكن يمكنني القول، إن تطلعي لتحقيق الإصلاح السياسي كان سيبقى ذاته مع مشكلة تشياباس أو بدونها. أو ينبغي أن أقول، تشياباس كانت قضية قائمة بحد ذاتها وتستحق معاملة وإستراتيجية خاصة، والإصلاح السياسي أيضًا كان مسألة بحد ذاتها، ولهذا تم تحقيقه.

معالجة الأزمة الاقتصادية

كان الإصلاح السياسي في المكسيك جاريا في خضم أزمة اقتصادية. ما الدروس المستخلصة من تجربة المكسيك على صعيد العلاقة بين التغيير السياسي والسياسات الاقتصادية؟

التجربة المكسيكية لها خصوصيتها. فقبل تولِّيّ الرئاسة، أعلنّا أننا سنعمل مع الأحزاب السياسية لتنفيذ الإصلاح السياسي. وعندما صدر هذا الكلام، لم تكن لدينا فكرة ـ أنا لم يكن لدي فكرة ـ أننا سنواجه أزمة اقتصادية كالتي وجدنا نفسنا في خضمّها.

عند بداية إدارة ساليناس، كنت وزيرا للموازنة والتخطيط، واعتبارا من عام ١٩٩٢ أصبحت وزيرا للتعليم.

ولكن أثناء الحملة الانتخابية، كمرشح للرئاسة، ألم تشكّ أنت ومستشاروك بأن أزمة بهذا الحجم قد تحدث؟

لا، لأننا لو توقعناها لما سمحنا لها بالحدوث. ولهذا السبب تحدث الأزمات، فلا أحد يتوقعها أو على الأقل ليس بحجم الأزمة المكسيكية. ودعني أذكر مثالا حديثا،

حيث لم يتوقع أحد أن أزمة قد تنفجر في عام ٢٠٠٨ بهذا الحجم الذي نعاني من تأثيره السلبي إلى يومنا هذا. صحيح أن البعض قال إن النظام المصرفي كان ضعيفا جدًّا، وقال آخرون إن اختلال الاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى أزمة مالية، إلا أن أحدا لم يكن ليتنبأ بحجم وخطورة الأزمة التي نعاني منها منذ عام ٢٠٠٨، أو بالأحرى منذ عام ٢٠٠٧ عندما ازدهر سوق الرهن العقاري.

وهذا ما حدث مع الأزمة المكسيكية، حيث لم يكن أحد ليتوقعها. ولو كنا على دراية بحدوثها لفعلنا شيئا، سواء كنا أعضاء في الحكومة أم لا.

كانت الأزمة المكسيكية أول أزمة مالية كبيرة في هذه الحقبة الجديدة من العولمة المالية والأسواق الناشئة. وكانت مختلفة تماما عن أزمة الديون لعام ١٩٨٢. لقد كنا أول فأر تجارب للعولمة المالية. أنا لا أنتقد أو أدعم العولمة المالية؛ إنما أرى أنه عندما يوثق تاريخ العولمة المالية المعاصرة، يجب أن يُذكر أن أول أزمة تسببت بها وقعت عندما حدث تحوُّل مفاجئ في تدفق رؤوس الأموال أدّى إلى إفلاس بلدٍ هو المكسيك في أواخر ١٩٩٤-١٩٩٥. ولم يكن هناك أي حادثة أخرى مماثلة، فالأزمة الآسيوية والأزمة الروسية والأزمة البرازيلية وقعت بعد أزمتنا.

لقد كان لدينا التزام وهدف على صعيد الإصلاح السياسي. ولكن مع بداية حكم الإدارة وقعت أزمة اقتصادية ومالية كبيرة، وكان لا بد من اتخاذ قرار مهم جدًّا: هل نسمح لهذه الأزمة بإيقاف عملية الإصلاح السياسي كي نتفرغ للمشاكل الاقتصادية؟

قال البعض، إننا لا نستطيع العمل إلا على حل القضايا الاقتصادية في ذلك الوقت. ولكني لم أوافق، وقلت إن علينا أن نحاول القيام بالأمرين معا وذلك لسببين: أولا، لأن هذا ما كنا قد التزمنا به وكان البلد بحاجة له كجزء من إستراتيجيته للتطور. والسبب الثاني كان، للأمانة، تكتيكيًّا لأنني كنت أعتقد أن المسار الاقتصادي وحده سيكون معقّدا للغاية عندما يتعلق الأمر بإشراك القوى السياسية الأخرى فيه.

وعلى الرغم من أن الأمر كان معقدا جدًّا في البداية، إلا أنني ارتأيت أنني أملك احتمالا أكبر للنجاح في إدارة المسار الاقتصادي من خلال خلق مساحة للتفاوض السياسي. وكان هذا ما حدث بالضبط، فقد بدا لي، مرة أخرى، أنك لا تحتاج أن تكون عبقريا لمعرفة ما المهم. إذا شعرت أحزاب المعارضة أن اللامساواة في القواعد الانتخابية تحكم عليهم أن يستمروا في المعارضة، فما الذي يدفعهم للمساعدة في حل المشاكل الفورية؟ كان التحيز ضدهم سيعطي نتائج سلبية. لذا، كان من المهم أن أقول لهم: «انظروا، نحن بحاجة إلى تأمين الانتعاش الاقتصادي. هذه أزمة خطيرة جدًّا، لكنها أزمة لها حل ويمكننا أن نتعافى منها. ومن خلال الوسائل الديمقراطية سنقرر من هو المسئول عن البلد لثلاث سنوات في الكونغرس وست في الرئاسة».

كان هناك حتى في المعارضة أفراد قالوا لا ينبغي لنا مناقشة الإصلاح السياسي حاليا لأن ذلك سيولد قدرا كبيرا من الابتزاز، إلا أن الإصلاح تحقق لأنه كان في مصلحة الجميع. وكان ثمة مصلحة تكتيكية للحكومة، ولكن للموافقة على إستراتيجية للانتعاش الاقتصادي كان لا بد من توفر مصلحة إستراتيجية للأحزاب السياسية الأخرى.

المؤسسات المستقلة

في بداية إدارتك قمت بتعيين عضو من حزب العمل الوطني المعارض بمنصب المدعي العام للجمهورية، ووصف البعض تلك الخطوة بأنها تهدف إلى إضعاف حزبكم. كيف يمكنك أن تشرح تركيبة إدارتكم؟

كان تعيين المدعي العام قرارا مدروسا اتخذته ولم يفهمه أكثرية الناس. كان أول مدّعٍ عام عينته ليس من معارفي، لا بل لم أتحدث معه كلمة واحدة إلا حين اتصلت به لينظر في أمر تعيينه. كان آنذاك زعيم كتلة حزب العمل الوطني في مجلس النواب. وعندما عيّنته، قلت له إنه يتمتع بالاستقلالية التامة ولن أتدخل في شئونه إلا فيما

يخص ناحيتين رئيسـتين هما التعيين والطرد، في حال لم يكن مؤهلا بما فيه الكفاية، وعدا عن ذلك فهو حر في أداء مهامه بالطريقة التي يراها مناسبة. وعندما غادر منصبه، عيّنت رجلا آخر التقيت به لكنني لم أكن أعرفه من قبل، وكان قد اختير من قبل سَلفي ليترأس لجنة حقوق الإنسـان، إلا أنه كان يتمتع بسمعة ممتازة كفقيه وباستقامة يُشهد لهـا. وهكـذا، وخلال فترة رئاسـتي، كان لـديّ مدعٍ عام مسـتقل وهو أمـر مهـم أيضًا كأهميـة السـلطة القضائية. قال بعـض النقاد إنني قيّدت سـلطتي ـ باسـتقلال القضاء وتعيين مدّعٍ عام مستقل.

ويبـدو لـي، نظرا للوضع المأسـاوي الذي كانـت تمر به البلاد آنـذاك، أنه كان من الضروري تكتيكيًّا وإسـتراتيجيًّا أن نفعل أمرين. أقول هذا لأنه، مع مرور الزمن، وجّه لي بعض السطحيين جدًّا انتقادات. لقد كان النظام القضائي مستقلا وكذلك المدعي العـام، وهذا شـيء أفخـر به لأنني أعتقـد أنه ضروري مـن الناحيـة التكتيكية. ولكني أعتقد أيضًا أن سـلطة الرئيس يجب أن تكون محدودة وألا يمنح بعد الآن صلاحيات إمبراطوريـة، بـل أن تقتصـر صلاحياته على ما هـو منصوص عليه في الدسـتور. وقد اتّخـذتُ خطـوة خارج الدسـتور فـي حالة المدعي العـام، عندما قـرّرتُ أنه يجب أن يتمتع بالحرية اللازمة لأداء وظائفه على نحو ملائم.

لقد جادل البعض آنذاك أنه لو شارك شخص من حزب العمل الوطني في التحقيق في اغتيال لويس دونالدو كولوسـيو عام ١٩٩٤ [المرشـح الرئاسـي للحزب الثوري التأسيسي] لتمتّع بقدر أكبر من الاستقلالية. هل كان هذا رأيك الشخصي؟

كنت أسعى إلى تعيين مدّعٍ عام مستقل. لم أكن أرغب بحصول أي تحيّز، لذلك لم أرشّـح ناشطًا غير منظم بل رشّحت خبيرًا قانونيًّا يتمتع بالجدية، وقد أوصى به الكثير مـن الناس. ومرة أخرى واجهـتُ قضية المصداقية: كيف يمكننا إعـادة بناء مصداقية المؤسسات؟ لقد فقدَ كل من القانون ونظام العدالة مصداقيتهما، لذلك أردت أن أرى كيف يمكنني اتخاذ خطوة إلى الأمام للبدء في إعادة بناء المصداقية في تطبيق القانون وإظهار أن نظام العدالة يعمل.

هناك تفسـيرات عدة وراء قراركم الإعلان عن نتائج انتخابات عام ٢٠٠٠، والتي

لـم تكن قد أعلنت بعد، كما فهمت، مـن قبل المعهد الانتخابي الاتحادي (هيئة إدارة الانتخابات) للشعب المكسيكي.

لا، تم إعلان النتائج أولاً من قبل المعهد الانتخابي الاتحادي. وكان أول من أعلنها هو رئيس المعهد. وكان هذا واضحا بالنسبة لي لأنه قرار مؤسّسي. ولم يصل رئيس المعهد الانتخابي الاتحادي، الذي كنت قد تحدثت معه ثلاث مرات في حياتي، إلى منصبه لأنه كان صديقي بل لكونه ذا سمعة جيدة. وكانت تلك الليلة إحدى المرات القليلة التي تحدثنا فيها، حيث قال لي: «سيدي الرئيس، إنّ فرز الأصوات (في إشارة إلى الفرز الأولي للمعهد الانتخابي الاتحادي) أظهر أن مرشح حزب العمل الوطني فيسنتي فوكس فاز، والمعهد لديه أساس متين لإعلان نتائج الانتخابات».

فأجبته: «على المعهد القيام بمهامه بموجب القانون، ولذلك لك كامل الصلاحية في الإعلان عن النتائج». وأخبرته أنني سأدلي بتصريح مؤيد بعد إعلان المعهد الانتخابي الاتحادي للنتائج، لأنني على ثقة بالمؤسسة التي يمثلها. وكانت استطلاعات الناخبين المعروضة أمامي تثبت صحة العملية.

وهذا ما فعلته بالضبط، حيث تحدث خوسيه فولدنبرغ [رئيس المعهد الانتخابي الاتحادي ١٩٩٦-٢٠٠٣]، وظهرتُ بعده ببضع دقائق لأقول ما ينبغي قوله. وهكذا، لم أستبق الأحداث بخصوص المعهد لأنه كان من الخطأ أن أفعل هذا؛ وإلا لكنت عندها نفيتُ كليًّا مبدأ الإصلاح الذي يتطلب احترام استقلال المعهد الانتخابي الاتحادي في تصريحاته. لقد هنّأتُ بالفعل الرئيس المنتخب، ولهذا السبب يتذكر الناس هذا الموضوع أكثر. ولكن رئيس المعهد صرح بالنتيجة قبل تهنئتي.

ولكن ما فعلته فُهم بطريقة خاطئة، أليس كذلك؟

نعم، لأن البعض جعل من الأمر أسطورة كاملة متناسين، مرة أخرى، أنك لست بحاجة لأن تكون عبقريا، وما توجب فعله كان واضحا ومنطقيا. فإذا كان لدينا هيئة انتخابية يمكنها إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية بثقة كبيرة، فلمَ لا يجوز للرئيس أن يقدم تهنئة للرئيس القادم؟

ألـم يكن هناك تخوف من عدم تقبل الحزب الثوري التأسيسـي للنتيجة؟ هل أراد الحزب تأجيل هذا الإعلان؟

حسنا، أعتقد أن جميع الأحزاب كانت تريد التأكد من أنها لم تخسر، ومن الطبيعي أن يقولـوا، تحـت ضغط هذه اللحظة، لعل النتائـج تتغير مع تقدم الفرز. إلا أن أولئك الذين كانوا ينظرون إلى الأمور برويّة، كانوا على دراية بالمنهجيات الإحصائية وعلى يقين بأن لا شيء سيتغير؛ فمن غير المعقول أبدا أن يتغير اتجاه التصويت.

لذلـك لم يعارض الحزب الثوري التأسيسـي تصريحي، فالحقائق كانت حاضرة، كمـا أنّ مرشـح الحزب الثوري التأسيسـي تصرّف بحكمة في تلـك الليلة. وأنا أتفهم رغبـة البعض في الانتظـار لحين توفر المزيد من البيانات لكسـب المزيد من الوقت، إلا أن النتيجة كانت واضحة.

هناك العديد من الأسـاطير التي حيكت حول تلك الليلة، وفي بعضها كنت أُمتَدَح أو أُنتَقَد أكثر مما أستحق؛ لكن في المحصِّلة فإن المظهر الذي بدوت فيه لم ينطوِ على عمل سحري.

لقد عملنا مع كافة الأحزاب السياسية لمدة ست سنوات للوصول إلى تقبّل الجميع فـوز أي مـن الأحزاب (الثوري التأسيسـي أو العمل الوطني أو الثـورة الديمقراطية)، وهذا هو التطبيع الديمقراطي الذي يتجلى في إجراء انتخابات دون قتال في الشـوارع على النتائج في اليوم التالي. وماذا حدث؟ حققنا التطبيع الديمقراطي. لقد استخدمت مصطلح «التطبيع الديمقراطي» في ١ كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٩٤، وماذا حققنا في الانتخابات بعد قرابة سـت سـنوات؟ التطبيـع الديمقراطي. ولـم يكن هذا المكسـب محصورا بي بل كان لمصلحة الجميع.

السياسة الاجتماعية

كان مشـروع بروغريسـا [برنامـج التعليـم والصحـة والتغذية] برنامجـا اجتماعيا مبتكـرا، وهو الأول من نوعه في أمريـكا اللاتينية. وكان الهدف منه هو تخفيف الآثار

الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية الشاملة والحد من الفقر. هل يمكنكم توضيح هدفه ونتائجه؟

كان لمشروع بروغريسا تاريخ مهم جدًّا. فعندما كنت أدير الحملة الانتخابية، قلت إننا بحاجة إلى البدء بالتفكير في مسألة الفقر والتعليم بجدّية وعلمية. والمشكلة التي كانت تستدعي حلًّا، هي تواجد مجموعات سكانية في البلد تمتلك مدرسة ومعلمين وكتبًا أحيانا ودعما خاصا للمعلمينَ. وكان هناك ما يكفي لمساعدة الأطفال لإكمال التعليم الابتدائي والثانوي، ولكن ذلك لم يحدث.

وهنا تساءلتُ: مَن الذي فكّر في دراسة العلاقة بين التعليم والفقر؟ رُشِّح لي حينها اسم سانتياغو ليفي، ودعوتُ أنا صديقا ذكيا جدًّا من معارفي ولديه درجة دكتوراه في الخصائص السكانية هو خوسيه غوميز دي ليون، وطلبت من كل منهما على حدة البدء في العمل على بعض الأفكار. وأجريَت اختبارات تجريبية. وصرفنا نحو ١٠ ملايين دولار أمريكي في البحث والتجريب لتأسيس الخصائص الرئيسة للبرنامج.

كانت ميزة وجود خوسيه غوميز دي ليون في الفريق، هو أنه صَمّم تطبيقًا للبرنامج يعدُّ رائدًا في مجال العلوم الاجتماعية. فهو يحتوي على آلية لمراقبة الكتلة السكانية الحالية بالمقارنة مع الشريحة التجريبية وذلك للتبيّن، مع مرور الوقت، إذا ما كان المشروع يحقق الأثر المرغوب.

انتقد مرشحو الأحزاب الأخرى، غير الحزب الثوري التأسيسي، برنامج بروغريسا وصرّحوا بنيّتهم إزالته في حال وصولهم إلى الحكم، معتبرين أن له غايات سياسية. وقبل نهاية فترة ولايتي، طلبنا من مجموعة من خبراء علم الاجتماع تقييم البرنامج، وخلصوا إلى أنه يحقق نتائج جيدة منها: تحسين صحة الأطفال، تخفيض معدل التسرب من المدارس، وفعالية المبادرة التي طرحناها لمنح الأفضلية للفتيات. وبناءً على نتائج هذا التحليل، أكملت الإدارة التالية العمل في البرنامج.

القيادة

قبل انتخابك عام ١٩٩٤، لم يكن ينظر إليك بالضرورة كزعيم سياسي بل كشخص «تكنوقراطي» موهوب جدًّا. وإذا أردنا تعريف مهارة القيادة السياسية بأنها القدرة على فهم القوى والنزعات الكامنة وكيفية استخدامها، مع توفر رؤية من شأنها تحسين الظروف القائمة إضافة إلى التحلي بالإرادة والقدرة على تحقيق التغيير الإيجابي، فأنت شخص أدى دورا مهمًّا في القيادة السياسية. ما الذي هيأك لتكون قياديا سياسيًّا؟

أولا، أنا لست متأكدا من أنني كنت قائدا سياسيًّا مهما. كنت رئيسًا للمكسيك وحسب. وقبل ذلك، توليت مسئوليات أخرى مهمة في حكومة بلدي. ولكن اسمح لي أن أقول شيئا عن الفرق، وهو مصطنع قليلا، بين السياسيين والتكنوقراط. فعندما يتحدث الناس عن السياسيين، لا أعلم حقا ما الصفات التي يشيرون إليها. فإذا كان قصدهم الأشخاص الطامحين للقيادة وممارسة السلطة، يمكنك شطبي من القائمة لأنني لم أكن يوما مولعا أو بحاجة إلى القوة أو السلطة. وإذا كان يُقصد بلقب سياسي مَن تجذبه الجوانب السطحية لامتلاك السلطة السياسية والأجهزة والأدوات الحكومية ووجود مَن يقول لك نعم دائما، فأنا لست رجل سياسة.

وإذا كان المقصود من اللقب هو التفاعل الدائم مع الشعب، فأنا خجول بطبعي وهذا أمر صعب بالنسبة لي إلا أنني أفعله وفي الواقع أكسب عيشي منه، أي من التحدث علنا مع الناس.

أما إذا كان المقصود من السياسي أنه شخص مهمّته خدمة الشعب، فهذا الوصف ينطبق عليَّ. فإذا كان السياسي هو الشخص الذي يفكّر أكثر بالمصلحة العامة، فأنا سياسي. وإذا كان شخصا يستمتع بالمنافسة السياسية، فأنا كذلك.

ويبدو لي أن التمييز بين السياسي والتكنوقراطي تمييز مصطنع جدًّا ولا يصمد أمام التمحيص التاريخي. فهناك بعض السياسيين العظماء ممن لديهم سجل

إنجـازات يُرثى له، وهناك قادة آخرون لا يمتلكون سـمات السياسـيين إلا أنهم كانوا قادة سياسـيين بجـدارة. وأعتقد أن كارلوس سولشـاغا، وزير المالية فـي عهد فيليبي غونزاليس [رئيس حكومة إسـبانيا ١٩٨٢ - ١٩٩٦] قد قدّم تعريفا للتكنوقراطي هو: سياسي يعرف شيئًا، سياسيَ ذهب إلى المدرسة.

وربما كنت أحد هؤلاء التكنوقراط آنذاك. أما خلال الـ ١٢ سـنة الماضية، لم أكن لا تكنوقراطيـا ولا سياسـيًّا. لقد كنت تكنوقراطيا وهذا لا يسـيء لي، كما لا يزعجني عندما يقول الناس إن كل السياسـيين سـيئون والذين يقولون لي: «أنت سياسـي» وأنا أقول لهم نعم، لأن السياسة هي أحد الاختراعات العظيمة للبشرية. وما يبعدنا عن أن نكون همجيين هما شـيئان: السياسـة أولًا، وثانيًا الدبلوماسية المستمدة من السياسة. فـإن لم تكن هناك سياسـة أو دبلوماسـية، لربما كنـا لا نزال نعيش فـي الكهوف نقتل بعضنا بعضا.

التكنوقراطي هو الشـخص الذي يفهم المشكلة ويحدد ما يجب القيام به لحلها، ولكنـه لا يمتلـك بالضرورة المهارات أو الدور الاجتماعـي لجمع القوى المختلفة لدعـم الرؤيـة المشـتركة. وهـذا بالضبـط ما يفعلـه الزعيم السياسـي. هـذه صفات مختلفـة، ومِن الصعب إتقانهـا معا، ولكن الأصعب أن تكون زعيما سياسـيًّا جيدا. مـاذا يمكن أن تقول لشـاب يرغب في المسـاهمة في التغييرات الديمقراطية بشـأن الصفات أو المؤهلات أو السـلوكيات الضرورية التـي يجب على المرء أن يصقلها ليكون زعيما سياسيًّا؟

فـي كل فصل دراسـي أحاضر فيه، يكـون هناك واحد أو اثنـان، وأحيانا ثلاثة، من الشـباب الذيـن يأتون لـي ليخبرونـي بنيّتهم في تكريس أنفسـهم للسياسـة بعد انتهاء دراسـتهم ويسـألونني عن رأيي. فأقول لهم أولا إنهم على الطريق الصحيح؛ ألا وهو التعلم، ولكن على المرء أن يتذكر أن التعلم أمر ضروري ولكنه غير كاف.

فإلى جانب التعلم، وهذا ثانيا، علينا الالتزام بخدمة الشعب دون توقّع أي شيء في المقابل، وهذه هي السياسة. فإذا كنت سياسيًّا صادقا قد يكون لك راتب أو لا يكون، ولكنـك مقتنـع تماما بضـرورة خدمة الشـعب وخدمة الحقيقة. فـلأن موظف البنك،

على سبيل المثال، يقدّم خدمة فإنه يتلقى أجرا في المقابل، وهو أجر جيد جدًّا، ولكن مَـن يعمـل في الخدمـة العامة يجب أن يكـون حريصا على الخدمة مـن أجل الخدمة والصالـح العـام فقط. فإذا كان طموحك يتعلق باكتسـاب الشـهرة واعتراف الآخرين فاعمل في مجال آخر، لأن مهنة الخدمة العامة شيء جوهري.

ثالثـا، وكوننا نعيش فـي نظام ديمقراطي في هذه البلاد وبلـدان أخرى كثيرة، على المـرء أن يفهم أن السياسـة هي مثل عجلـة الحظ: تكون في القمـة وأحيانا في القاع؛ أحيانا في الحكومة وأحيانا في المعارضة. عليك أن تتأكد من امتلاكك الجرأة لتواجه أي موقـف، وهذا ما لا يسـتطيع فعلـه أي فرد. فهناك من يفضّلون اليقين والاسـتقرار والقـدرة علـى التنبؤ بالقادم والمكافـأة الفورية، ولكن في السياسـة والحياة العامة لا يمكنك أن تجد هذا دائما.

ورغـم مـا سـبق، يبقـى عنصـر التحضير مهمـا جـدًّا. ففي الوقـت الراهـن يوجد عباقرة يفلحون في السياسـة، ولديهم الغريزة أو الفطرة السـليمة للقيام بعمل جيد في الحكومة، كما أنَّ الخبرة تساعدنا على الأداء الجيد. ولكن من الخطر الكبير أن يكون لديك أفراد في مواقع المسـئولية لا يمتلكون بُنيـة فكرية منظّمة. إنها لمخاطرة كبيرة، بحق هؤلاء وبحق المواطنين، ولذلك لدينا حالات محزنة ومثيرة للشفقة.

السياق الدولي

كانـت العديد من تجارب الانتقال فـي أمريكا اللاتينية وصلت إلى نهاياتها آنذاك. هل تمت دراسة تلك التجارب في المكسيك؟

لا، ففي هذا الصدد أيضًا للمكسـيك حالة خاصة. يمكننا القول في ضوء الظروف التي مرت بها البلاد أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، إن الديمقراطية المكسيكية كانـت أكثر تقدمـا من نظيرتها البرازيلية أو الأرجنتينية. والحقيقة أننا لم نقارن تجربتنا قط مع البرازيل أو الأرجنتين، لأنه كان لدينا على الدوام ديمقراطية رسمية وانتخابات دورية وتغييرات في السلطة. وهناك ميزة أخرى في عمق الوجدان المكسيكي: في كل

مرة كان أحد بلدان أمريكا اللاتينية يعاني من الدكتاتوريات العسكرية، كان المكسيك هـو المكان الـذي يجد فيه الناس موطنـا للعيش وللتعبير عن أنفسـهم؛ ليس فقط من دول أمريكا اللاتينية بل ومن إسبانيا. ولهذا، لم نشعر أبدا أننا على نفس الطريق الذي يسـلكه إخواننا في الأرجنتيَن والبرازيل وشـيلي. والواقع أن المقارنة قد تكون مهينة لهـم، لأننا تمتعنا بالعديد من الحريات التي حُـرم منها إخواننا في الجزء الجنوبي من القـارة. ولا أنكـر وجود بعض القيود والتلاعب وبعض أشـكال السـيطرة والقمع في بعـض الأحيان في المكسـيك، إلا أنـه لا مجال على الإطـلاق للمقارنة مع التجارب المؤثرة في أمريكا الجنوبية.

وهكذا، لو أراد أحد أن يقارن ديمقراطية المكسيك مع نظيرتها في البرازيل في عام ١٩٩٠، لقال «ما زلتم أطفالا»؛ لأننا، في المكسيك، نعيش تغييرات منظمة ودورية في الحكومـة والانتخابات وغيرها، إضافة إلى حرية كبيرة في الصحافة. وبعبارة أخرى، كان لدينا ما لم يكن موجودا بعد في أمريكا الجنوبية. ففي ذلك الوقت، لم نكن نعلم بعد ماذا سـيحدث في شـيلي، والآن نحن نعـرف أنه كان غير عـادي. فبعد ٢٠ عامًا، تحقق التطبيع الديمقراطي، ولكن الحقيقة التي قلناها هي: ماذا لو قرر السـيد بينوشيه بعـد غـد أنه لا يريـد التنحي عن الرئاسـة؟ ـ والأهم أنه كان يمتلك الآليات المناسـبة ليفعل ذلك. ولهذا، لا تصلح هذه التجارب لأن تكون نقاطا مرجعية.

تجارب انتقال معاصرة

في تجارب الانتقال المعاصرة التي نشهدها كل يوم، يمكننا أن نرى أن تكنولوجيا الاتصالات وتوسـع الطبقة الوسـطى وارتفاع مستويات التعليم سـتؤثر جميعها على عمليـات التحـول الديمقراطي الجارية. ما هو رأيك بعمليـة التحول إلى الديمقراطية في المستقبل؟

ما زال الكثير من بلدان العالم في مرحلة انتقالية، وتسـاورها شـكوك كبيرة بشـأن حظوظ نجاح تبلور هذه التحولات، على الأقل في زمن معقول. وفي السنوات العشر

الماضية، تشـهد البلدان الإفريقية تحسـنا في أدائها الاقتصـادي وفي بعض الحالات يرافـق ذلك أنظمة سياسـية أفضـل، وذلك بفضل تحسـن معدلات التبـادل التجاري جزئيًـا في العديد من الدول الإفريقية والدور المتنامي للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمـي. ولكنّ هناك شـكا كبيرا حيـال إمكانية الحفاظ على هـذا التوجه في البلدان التـي لديها إطار مؤسسـي ضعيف جدًّا. وإذا كان هناك مـن درس تُقدّمه تجربة أمريكا اللاتينية لهذه البلدان، فهو أن سلسلة التحول ينبغي أن تبدأ ببناء إطار مؤسسي باعتباره أولويـة قصـوى، لأنه من دون إطار مؤسسـي متين، يرتفع خطر صياغة سياسـات غير ناجعـة أو يمكن التراجع عنها. وهذه، إلى حد ما، هي مشـكلة أمريـكا اللاتينية أيضًا. ولا يمكننـا أن ننكـر حصـول بعض الانتكاسـات كتمركز السـلطة في بعـض الدول، وغيـاب الضوابط والتوازنات مع بعض القيود الخفيّة غير القاسـية على حرية التعبير. لذلك، من السابق لأوانه إعلان النصر.

أعتقد أننا ما زلنا في بداية طريق محفوف بالمخاطر، وعلينا أن نبقى على حذر. إلا أننـي واثـق أن ما تم تحقيقه على صعيد صحوة المواطـن ـ أي إدراك المواطنين كيف يمارسـون حقوقهم إضافة إلى التمتع بها، وأنهم حققـو تقدما في تعلم قواعد اللعبة ـ تجعل العودة إلى أشكال أقل ديمقراطية أو أكثر استبدادا في الحكم أمرا صعبا، ولكن الإغراء موجود دائما.

أزمة الديمقراطية

في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة، هناك أيضًا مشاكل خطيرة جدًّا. فالمثل الأعلى للديمقراطية، برأيي، أقوى من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولكن إن سألتني هل النمـوذج المتّبع لتحقيق هذه القدوة الديمقراطية قـويٌّ بما فيه الكفاية، أقول لا، حتى في البلدان المتقدمة. عندما أنظر حولي، أرى نقاط ضعف هائلة حتى في الديمقراطية الأمريكيـة؛ أرى جوانـب ينتهي فيهـا المثال الديمقراطـي إلى الخضـوع لتأثير بعض المصالـح الخاصـة أو القطاعيـة فيما يتعلق بتكوين السـلطة السياسـية وتوزيع آليات صنـع القـرار. وهـذا مقلق للغايـة، وأعتقد أن طريقة عمـل الديمقراطيـة الأمريكية لا تتطابق مع المثل الديمقراطية.

الهدف هو إيجاد حكومة من الشعب ولمصلحة الشعب. فمَن هو الشعب في عصرنا؟ هل هم مَن يملكون القدرة على التأثير على نتائج الانتخابات من خلال المساهمة المالية في العملية السياسية؟ في حالة الولايات المتحدة، هذا شيء قانوني، أما في البلدان الأخرى فهو غير قانوني، ولكنه يحدث في كلتا الحالتين. ولا يهمني، مِن منظور طويل الأجل، أنه قانوني في الولايات المتحدة، حيث يبدو لي أن مثل هذا الأمر يسيء لصحة الديمقراطية الأمريكية تماما، وأراه شنيعا عندما يحدث بصورة غير قانونية في العديد من البلدان الأخرى من العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية.

الدعم الدولي

هل تود أن تضيف شيئا عن علاقتك بالرئيس بيل كلينتون إثر الدعم المالي الذي قدمه لمساعدة المكسيك أثناء أزمة ١٩٩٤-١٩٩٥؟

لقد استمتعت بفوائد وجود رجل ذكي ونافذ البصيرة مثل الرئيس كلينتون كنظير لي في الولايات المتحدة. وعندما أخبرته أننا نواجه مشاكل خطيرة، كنت مقتنعا بالفعل أن تلك الأزمة لم تكن كغيرها. قلت له إنها ليست مجرد مسألة إصلاح مالي أو نقدي، لأن فيها عناصر فوضى مالية، وقد تكون أكبر مما تبدو بكثير؛ إنها قد تكون أزمة نظام. لم يكن لدى الرئيس كلينتون ما يكفي من المعلومات ولم يكن قد توصل إلى قرار بعد، إلا أنه أخبرني أنه سيتحدث مع مستشاريه ومع وزير الخزانة روبرت روبين ونائبه لاري سامرز بشأن هذه المسألة. وبعد يومين أو ثلاثة اتصل بي وقال: «يقول فريقي إنك قد تكون على حق، وأنا أعتقد ذلك. فهذه الأزمة مختلفة، وعليك القيام بعملك، ولكنك أيضًا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ابتداءً من شريكك الرئيسي». خلال يومين فقط، أدرك كلينتون المسألة وبات على استعداد للمساعدة. لذلك، كنت محظوظا أن يكون لي مثل هذا النظير.

هل يمكن للجهات الدولية أن تساهم بفعالية في بناء الحكم الديمقراطي؟

من الواضح أن التغييرات الجيوسياسية في العالم والأحداث الدولية لها تأثيرها، سواء كانت مكاسب ديمقراطية أم لا. ولا يمكننا أن ننكر أن تكنولوجيا الاتصالات تسرع وتيرة معرفة الناس بما يجري في العالم؛ وهذا أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وله أثره على مجرى الأحداث. وبخصوص أثر المنظمات أو المؤسسات التي تدعو للديمقراطية في جميع أنحاء العالم، يمكنني القول إنهم يستطيعون ذلك، ولكن بصراحة دورهم هامشي. فإذا لم تكن الشروط والتطلعات والحركات والقيادات الديمقراطية موجودة في بلد ما، فإن العوامل الخارجية لن تؤثر، عمليًّا، ولن تحدث أي تغيير. ولكن، إذا كانت الظروف الداخلية تتجه نحو التماسك، فإن المجتمع الدولي بلا شك سيؤدي دورًا إيجابيًّا. ومع ذلك، أعتقد أن هذا الدور جزئي وثانوي ومكمل. وبالإضافة لذلك، علينا أن نكون حذرين جدًّا، لأن محاولة التدخل قد تنتهي أحيانا إلى التخلي عن الغرض من بناء الديمقراطية.

علينا ألا نقلّل من شأن قومية أي بلد. ليس لأنني أؤمن بشدة بالقومية، بل لأنها حقيقة واقعة. فالقومية التي أنشئت في بعض الحالات لأسباب سياسية أو ثقافية، وفي حالات أخرى كانت مصطنعة، هي عامل حقيقي. وعلاوة على ذلك، على المرء أن يكون حذرا للغاية مع هذه القضية، خصوصا مع تواجد تاريخ من الإمبريالية والتدخل والمعايير المزدوجة، ومِن حكومات تدّعي التدخل لدعم الديمقراطية إلا أنها في الواقع تدعم الأنظمة الاستبدادية. وبالنسبة لي، الشيء الذي لا يولد في الداخل لن يزدهر.

ولهذا، أنا أومن بالأممية والتعاون. وأعتقد أن الدول التي تحاول العمل من أجل بناء مستقبل أفضل تستحق الدعم، ولكن لا ينبغي دعمها رغما عنها، فشعوبها هي التي يتعين أن تجد طريقها بنفسها نحو الديمقراطية.

المكسيك - استعراض زمني

شباط/ فبراير ١٩١٧: الدستور المكسيكي، الذي وضع حيز التنفيذ أثناء الثورة المكسيكية، ينصّ على الديمقراطية وعلى حقوق اجتماعية واسعة.

آذار/ مارس ١٩٢٩: الرئيس المنتهية ولايته بلوتاركو إلياس كاليس يؤسس الحزب الوطني الثوري، وهو تحالف شامل من الثوريين، يهيمن على الانتخابات على كافة المستويات. وفي عام ١٩٤٦، حلَّ محلّ الحزب الوطني الثوري حزبٌ مشابه هو الحزب الثوري التأسيسي.

أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩: قام المحافظون المعارضون لسياسات الحزب الثوري التأسيسي اليسارية والمناهضة لرجال الدين بتأسيس حزب العمل الوطني. وعلى الرغم من فوز الحزب في البداية ببعض الانتخابات، إلا أنه أصبح أكبر حزب معارض طوال العقود اللاحقة.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨: بعد شهرين من الاحتجاجات الطلابية المطالبة بحرية التعبير ومساءلة الحكومة، قام الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين في مكسيكو العاصمة.

تموز/ يولية ١٩٧٦: انتخاب خوسيه لوبيز بورتيلو، عضو الحزب الثوري التأسيسي، رئيسًا بالتزكية بعدما منعت الخلافات الداخلية حزب العمل الوطني من تقديم مرشح للانتخابات.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧: أجرى الحزب الثوري التأسيسي بعض الإصلاحات الانتخابية، مما سهل الانتساب لأحزاب المعارضة وطرح نظام التمثيل النسبي الملائم للأحزاب الصغيرة.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢: لوبيز بورتيلو يؤمم البنوك، مما أغضب الطبقة الوسطى التي رفضت القرار بشدة.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥: زلزال كبير يضرب مكسيكو العاصمة، وانتقاد حاد للاستجابة البطيئة للحزب الثوري التأسيسي، مما أدى إلى ظهور العديد من الجماعات المدنية الجديدة لتوفير الإغاثة والخدمات الاجتماعية.

تموز/ يولية ١٩٨٦: تشير الأدلة إلى الفوز المحق لحزب العمل الوطني في انتخابات حكام الولايات في تشيهواهوا، إلا أن الحزب الثوري التأسيسي تلاعب بالنتائج. وبدأ حزب العمل الوطني يطالب بانتخابات نزيهة.

آذار/ مارس ١٩٨٧: كواتيموك كارديناس، عضو يساري في الحزب الثوري التأسيسي ونجل الرئيس السابق لازارو كارديناس، يدعو إلى الديمقراطية بين الأحزاب لمواجهة الجناح الاقتصادي النيوليبرالي للحزب الثوري التأسيسي.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧: يتم تجاهل كارديناس كمرشح للرئاسة لصالح كارلوس ساليناس دي غورتاري، وهو اقتصادي تدرَّب في جامعة هارفارد ووزير موازنة وتخطيط سابق. أطلق كارديناس حملة رئاسية خارج الحزب الثوري التأسيسي منتقدا تسلط الحزب والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية.

تموز/ يولية ١٩٨٨: أشارت نتائج الانتخابات الأولية إلى احتمال خسارة الحزب الثوري التأسيسي وفوز كارديناس بالرئاسة، إلا أن الحزب حافظ على سيطرته بعد انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء البلاد مما تتطلب فرز الأصوات يدويا. ورغم التزوير الواضح، خسر الحزب الثوري التأسيسي في الفرز الرسمي بنسبة ٧٤ في المائة إلى ٥١ في المائة، حيث حصل على ٢٦٠ من أصل ٥٠٠ مقعد في مجلس النواب.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨: تنصيب ساليناس رئيسًا للجمهورية، ودعوته إلى القيام بإصلاحات اقتصادية ليبرالية وتنفيذ برامج رعاية اجتماعية. وقد تطلبت بعض الإصلاحات دعم المعارضة لتعديل الدستور، حيث قام ساليناس بإصلاحات سياسية محدودة بالتفاوض مع حزب العمل الوطني بما فيها: لجنة انتخابية مستقلة وتغطية إعلامية أكثر إنصافا والاعتراف القانوني بالكنيسة.

أيار/ مايو ١٩٨٩: كاردينـاس وحلفـاؤه يؤسسـون الحـزب اليسـاري للثـورة الديمقراطيـة (حـزب الثـورة الديمقراطيـة)، ويتعرضـون لمضايقـات مسـتمرة مـن الحكومة طوال السنوات التالية.

تموز/ يوليـة ١٩٨٩: حـزب العمل الوطني يفوز في انتخابات حكام الولايات في ولايـة باجـا كاليفورنيا نورتـي، وكانت تلك هي المـرة الأولى التي ينتـزع فيها حزب معارض الولاية من الحزب الثوري التأسيسي.

حزيران/ يونيـة ١٩٩٠: بـدء المفاوضـات الرسـمية علـى اتفاقيـة التجـارة الحرة لأميركا الشـمالية التي دعا إليها سـاليناس. ويجادل بعض قادة الولايات المتحدة، أن المعاهدة تتطلب بعض التحسينات في الحقوق السياسية والعمالية في المكسيك.

آب/ أغسطس ١٩٩١: أجبر ساليناس العديد من أعضاء الحزب الثوري التأسيسي المرشـحين لحكم الولايات، ممن اتهموا بالاحتيال، على الاستقالة، وعين خلفاءهم من خلال المفاوضات مع حزب العمل الوطني. واسـتمر هذا النمط حتى نهاية العقد مـع مَنح حزب العمل الوطني السـلطة علـى بعض الولايـات، إلا أن الحزب الثوري التأسيسي رفض التفاوض مع حزب الثورة الديمقراطية.

كانـون الثاني/ ينايـر ١٩٩٤: دخـول اتفاقية التجـارة الحرة لأميركا الشـمالية حيز التنفيـذ. وظهر مقاتلو جيـش التحرير الوطني (الزاباتيون)، وهـم حركة يسـارية نادت بحقوق السـكان الأصليين. وقدم سـاليناس وعـودا بإصلاحات اقتصاديـة وانتخابية مقابل تنديد المعارضة بالزاباتيين.

آذار/ مارس ١٩٩٤: اغتيال المرشـح الرئاسـي للحزب الثوري التأسيسـي لويس دونالـدو كولوسـيو أثنـاء حملتـه الانتخابيـة. وكان عدة أعضـاء من الحـزب الثوري التأسيسـي مؤهلين للترشح، إلا أن ساليناس اختار الوزير السابق للموازنة والتخطيط والتعليم إرنيستو زيديلو (مدير حملة كولوسيو الانتخابية) مرشحا جديدا.

آب/ أغسـطس ١٩٩٤: انتخاب زيديلو بنسـبة ٤٩ في المائـة من الأصوات في مشاركة غير مسبوقة. وحصل حزب العمل الوطني على ٢٦ في المائة، بينما حصل

كاردينـاس (مـن حـزب الثـورة الديمقراطيـة) على ١٧ فـي المائة مـن الأصوات. واعتبـرت الانتخابـات نزيهـة عمومـا، علـى الرغم مـن اسـتفادة الحـزب الثوري التأسيسي من العديد من موارد الدولة.

أيلول/ سـبتمبر ١٩٩٤: اغتيـال الأميـن العام للحزب الثوري التأسيسـي خوسـيه فرانسيسـكو رويز ماسـيو. والتحقيقات تكشـف لاحقا تورط راؤول (شقيق كارلوس ساليناس) في مقتله. وأبطلت إدانة راؤول سابقةَ الحصانة التي تتمتع بها الشخصيات المهمة في الحزب الثوري التأسيسي.

كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٩٤: بعـد تولّيه منصبه، زيديلو يعـد بإجراء إصلاحات انتخابية ويجري تعديلا دسـتوريا لتعزيز اسـتقلال القضاء. كما عيـن فرناندو أنطونيو لوزانـو غراسـيا (من حـزب العمل الوطنـي) بمنصب المدعـي العام. وخـلال ثلاثة أسابيع، انخفضت قيمة (البيزو) وتقهقر احتياطي العملة ما اضطرّ الحكومة إلى فرض تخفيضات حادة على الموازنة.

شـباط/ فبراير ١٩٩٥: إدارة كلينتـون تجمـع ٥٠ مليـار دولار كقـروض لتحقيـق الاستقرار في الاقتصاد المكسيكي.

آذار/ مـارس ١٩٩٥: أسـس الكونغرس لجنة متعددة تشـتمل علـى حزب العمل الوطني وحزب الثورة الديمقراطية، المهمش سابقا، للتفاوض مع الزاباتيين.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦: المفاوضات تتوقف بسبب الإصلاحات الانتخابية الموعود بها منذ عام ١٩٩٤. والحزب الثوري التأسيسـي يمرر العديد من مقترحات الإصـلاح مـن جانب واحـد، بما فيهـا قوانيـن منصفة لتمويـل الحمـلات الانتخابية والوصـول إلـى وسـائل الإعـلام، ولجنـة انتخابية مسـتقلة وعمـدة منتخب مباشـرة لمكسيكو العاصمة.

تموز/ يوليـة ١٩٩٧: حـزب الثـورة الديمقراطية وحـزب العمل الوطنـي يفوزان فـي انتخابات التجديـد النصفي، العادلة بمعظمها، بأغلبيـة الكونغرس مجتمعين مما منحهما السـيطرة على السياسـة والإنفاق. وقد وسع زيديلو التعاون مع كلا الطرفين. وتم انتخاب كواتيموك كارديناس رئيسًا لبلدية مكسيكو العاصمة.

آب/ أغسطس ١٩٩٧: إدارة زيديلو تطلق مشرع (بروغريسا)، وهو برنامج لمكافحة الفقر بإدارة مستقلة، حيث يتم اختيار المستفيدين منه بشفافية ويتم تقييمه بانتظام مما يصعب التلاعب به لأغراض سياسية.

تموز/ يولية ١٩٩٨: الحزب الثوري التأسيسي يستعيد منصب حاكم ولاية تشيهواهوا من حزب العمل الوطني بعد اختيار مرشحه في أول انتخابات تمهيدية على الإطلاق. وساعد ذلك الإصلاحيين في الحزب الثوري التأسيسي على إقناع الحزب بعقد انتخابات تمهيدية للرئاسة في العام المقبل.

تموز/ يولية ٢٠٠٠: المرشح الرئاسي وحاكم غواناخواتو المحافظ فيسنتي فوكس يهزم كلا من كارديناس وفرانسيسكو لاباستيدا (من الحزب الثوري التأسيسي)، ليصبح أول رئيس منذ أكثر من ٧٠ عامًا من خارج الحزب الثوري التأسيسي وطلائعه. وتم انتخاب أندريس مانويل لوبيز أوبرادور (من حزب الثورة الديمقراطية) رئيسًا لبلدية العاصمة مكسيكو.

آب/ أغسطس ٢٠٠٠: المحكمة العليا تعلن قيودا مهمة جدًّا على صلاحيات السلطة التنفيذية.

تموز/ يولية ٢٠٠٦: فيليبي كالديرون (من حزب العمل الوطني) يهزم لوبيز أوبرادور بفارق ضئيل في الانتخابات الرئاسية، والحزب الثوري التأسيسي يحل في المركز الثالث. ولوبيز أوبرادور يرفض قبول النتائج بذريعة الاحتيال.

تموز/ يولية ٢٠١٢: انتخاب إنريكي بينيا نييتو (من الحزب الثوري التأسيسي) رئيسًا للبلاد وهزيمة لوبيز أوبرادور. وحزب العمل الوطني يحل في المركز الثالث.

الفصل السادس

الفلبين

الفلبين: «سلطة الشعب» و«التحوّل المضطرب» و«الحكم الرشيد»

بقلم مارك ر. طومسون، جامعة سيتي في هونج كونج

أطاحت «سلطة الشعب» بديكتاتورية فرديناند ماركوس في الفلبين منذ نحو ٣٠ عامًا، الأمر الذي سلّط الأضواء الدولية على هذه الدولة في جنوب شرق آسيا. وبُثت التظاهرات التي شارك فيها ملايين الفلبينيين من كافة الطبقات الاجتماعية ـ بعد إحباطهم لهجوم عسكري قامت به الحكومة ـ على الهواء مباشرة أمام شعوب العالم من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٨٦. وحرّكت هذه الانتفاضة، المعروفة في الفلبين باسم «إيدسا» تيمُّنًا باسم الشارع الذي احتشدت فيه الجموع المتظاهرة، العديد من الثورات الشعبية الأخرى ضد الأنظمة الدكتاتورية داخل آسيا وخارجها، حيث ألهمت كل من حركة نشطاء كوريا الجنوبية في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ وتظاهرة بورما عام ١٩٨٨ وحركة الطلاب الصينيين عام ١٩٨٩. وقال فاتسلاف هافل، بطل الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩ والذي أصبح فيما بعد رئيسًا لجمهورية التشيك، خلال زيارة قام بها عام ١٩٩٥ إلى الفلبين، إن سلطة الشعب كانت مصدر إلهام له ولزملائه المعارضين في أوروبا الشرقية. ثم غدت سلطة الشعب رمزا للثورة العفوية السلمية الشعبية التي يمكنها أن تسقط حكما ديكتاتوريا لا يُقهر، وشكلت تحدّيا أمام أدب الديمقراطية الذي ركز بداية على جنوب أمريكا وجنوب أوروبا وشدد على أهمية التحول في إطار تحالفي بين معتدلي النظام والمعارضة. كما أثبتت سلطة الشعب إمكانية الإطاحة بحاكم استبدادي لا يحظى بأي بشعبية دون اللجوء إلى ثورة عنيفة.

بالرغم من تحوّله لاحقًا إلى ديكتاتور، تولى ماركوس الحكم كرئيس منتخب (حيث انتخب أول مرة في عام ١٩٦٥ ثم أعيد انتخابه عام ١٩٦٩ على نحو مثير للجدل). وأنهى فرض ماركوس للحكم العسكري في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢، قبيل انتهاء فترة ولايته الثانية، أطول تقليد انتخابي في آسيا. ففي أواخر القرن التاسع عشر، أثناء فترة الاستعمار الإسباني، أقيمت بعض الانتخابات المحلية، وكان هناك رئيس ومجلس تشريعي أثناء فترة الاستقلال القصيرة في ظل الجمهورية الفلبينية الأولى (١٨٩٩-١٩٠١). وفي عام ١٩٠٧، أقيمت الانتخابات التشريعية الوطنية بعيد الغزو الأمريكي للفلبين الذي بدأ تجربة غير اعتيادية في «الديمقراطية الاستعمارية». وباستثناء فترة الاحتلال الياباني (١٩٤٢-١٩٤٥)، أجريت الانتخابات بانتظام حتى إعلان الاستقلال في عام ١٩٤٦. وفي عام ١٩٣٥، أنشأت الولايات المتحدة الكومنولث الفلبيني الذي استدعى انتخاب رئيس وتشكيل هيئة تشريعية ثنائية من مجلسين تشريعيين. وأثناء فترة الاستقلال التي تلت الحرب العالمية الثانية، كانت الانتخابات الرئاسية تجرى كل أربع سنوات، بينما كانت انتخابات الهيئة التشريعية تجرى كل سنتين. وكان الحزبان السياسيان الرئيسيان، الحزب الوطني والحزب الليبرالي، يتنافسان على الحكم من خلال انتخابات عادلة (وإن اتسمت أحيانا بالعنف وارتفاع التكاليف) ويتناوبان على الرئاسة، لكن كلا الحزبين عانيا من الضعف والمحسوبية والافتقار إلى برامج حزبية أساسية. فالسياسيون، غالبا ما كانوا يغيرون توجهاتهم قبيل انطلاق الانتخابات. وكان أحد الصحفيين، وصف دولة الفلبين بعذ فرض ماركوس للأحكام العرفية فيها بأنها «واجهة ديمقراطية محطمة».

تأثير الأحكام العرفية

جاء الحكم الاستبدادي في الوقت الذي بدت فيه الفلبين مستعدة للنهوض الاقتصادي، حيث وعد ماركوس ـ على غرار نظيره المستبد في كوريا الجنوبية بارك تشونغ هي الذي أعلن أيضًا الأحكام العرفية في عام ١٩٧٢ ـ بتنمية اقتصاد الدولة بسرعة. وادّعى ماركوس أن استعادة «السلام والنظام»، اللذين تداعيا في

أواخر ستينات القرن العشرين، هو أمر أساسي لتحسين الاقتصاد. وبعد انهيار حركة هاكبالاهاب (أو ما يعرف بالهوكس)، وهي حركة تمرد شيوعية ظهرت في خمسينيات القرن العشرين، تأسس الحزب الشيوعي الماوي الفلبيني مع جناحه المسلح الذي عرف باسم جيش الشعب الجديد، وبدأ بشن حرب عصابات في المناطق الريفية النائية. وفي العاصمة مانيلا، قاد الطلاب الراديكاليون (الذين ارتبط بعضهم بالحزب الشيوعي الماوي الفلبيني) احتجاجات عنيفة مناهضة للحكومة، وكانت «عاصفة الربع الأول» في عام ١٩٧٠ أكثرها شهرة. وفي جنوب غرب البلاد، حيث تتركز الأقلية المسلمة، تأسست حركة انفصالية إسلامية بقيادة الجبهة الوطنية لتحرير مورو. وبعد إعلان الأحكام العرفية، اندلعت حرب وحشية واسعة النطاق (لكنها غير مشهورة) في ميندناو، وأودت بحياة ١٠٠,٠٠٠ مواطن تقريبا. وكان الجيش الفلبيني نفّذ عمليات قصف واسعة النطاق وقاد حملة دامية لمكافحة التمرد قبل الاتفاق على وقف إطلاق النار المؤقت، بموجب معاهدة طرابلس المثيرة للجدل عام ١٩٧٦. وتم إبعاد الجيش الشعبي الجديد التابع للحزب الشيوعي الماوي الفلبيني من المدن إلى مواقع دفاعية في الأرياف.

حيّد ماركوس خصومه السياسيين من طبقة الأوليغاركية الفلبينية المالكة، بقيادة الأخوين لوبيز (حيث كان فرناندو لوبيز نائب الرئيس ماركوس المنشق، وكان يوجينيو لوبيز أحد أغنى أثرياء الفلبين). وضمت هذه النخبة المعارضة أيضًا بنينو س. أكينو الابن، وهو ابن أحد أشهر السياسيين (الذي شغل منصب نائب الرئيس خلال الاحتلال الياباني) ومتزوج من كورازون كوجوانجكو أكينو، وهي وريثة أحد أكبر مزارع قصب السكر في الدولة. وبرز بنينو أكينو، بصفته كعضو شاب معارض في الهيئة التشريعية، على أنه أكبر منافس سياسي علني لماركوس في الفترة التي سبقت فرض الأحكام العرفية. إلا أن ماركوس سجن أكينو مع عدد من القادة السياسيين المعارضين بموجب الأحكام العرفية، كما صادر أعمال العديد من المعارضين الأوليغاركيين بما فيها أعمال عائلة لوبيز. وعلى إثر ذلك، سارع بعض السياسيين ورجال الأعمال إلى التعاون مع ماركوس بدلا من معارضة حكمه الاستبدادي.

أحـرزت الفلبين مكاسـب اقتصادية سـريعة خلال السـنوات الأولـى من حكم ماركوس الاستبدادي، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات نتيجة تشجيعه للاستثمار الأجنبـي. وقد سـاهم التكنوقـراط في اسـتقرار الاقتصاد، حيث نفـذوا حملة دعم واسـعة النطـاق للبنية التحتية ووضعوا ١١ خطة لمشـاريع صناعيـة كبرى صُمِّمت لدفـع الدولة نحـو التصنيع لتصبح «نمر» الاقتصاد الآسـيوي المقبل. وبدأت أيضًا الإصلاحـات الزراعيـة الملحـة (والمتأخـرة). ولتغطيـة تكاليف هـذه الإنجازات الطموحـة، اقتـرض ماركـوس بـدون حسـاب مـن الأسـواق الدولية التـي فاضت بعائـدات النفـط بعد ارتفاع أسـعاره فـي عام ١٩٧٣ . وبهـذا، ارتفـع مجمل الدين الخارجـي فـي الفلبين مـن ٨ , ٣ مليـار دولار أمريكي في عـام ١٩٧٥ إلى ٧ , ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٠ .

ولكن سـرعان ما تبين أن ماركوس لم يكن زعيما «اسـتبداديًّا تنمويًّا» كنظيره بارك فـي كوريا الجنوبية. ولم يبتعد ماركوس، الذي كان محاميا-سياسـيًّا أكثر منه جنديا-قوميـا، عن مناصريـه بل فضلهم في نهاية المطاف علـى التكنوقراط. وبدلا من وضع معاييـر أداء صارمة لضمـان جودة أداء عمليـات التصدير رغم العلاقـات الوثيقة بين الدولـة والتجار ـ التي ركز عليها بارك في كوريا الجنوبية عندما منح الدعم الحكومي لمجموعـات تجاريـة كبيرة يطلق عليها اسـم تشـابول ـ خصص ماركـوس قطاعات كبيـرة من الاقتصاد لعائلته وأصدقائه (أو أزلامـه). فتحول معظم أزلام ماركوس إلى رأسـماليين غير أكفاء، وغرقوا بالديون جرّاء الانخراط في مشاريع فشلوا في إدارتها. وتوقفت عملية الإصلاح الزراعي، بينما أفقرت احتكارات السكر وجوز الهند العديد مـن المزارعين. وكشـف هـروب المموّل ديـوي دي في عام ١٩٨١ مـع ٧٠٠ مليون بيـزو، على شـكل ديـون معدومة، هشاشـة الدولة التـي تهيمن عليها المحسـوبيات. وعليه، بدأ نظام ماركوس بالانهيار.

اغتيال أكينو وارتفاع حدة المعارضة

حـوّل اغتيال زعيم المعارضة بنينو أكينو في آب/ أغسـطس من عام ١٩٨٣ في مطـار مانيـلا، عند عودته مـن المنفى، حالة التدهـور الاقتصادي إلـى انهيار مالي

واسع النطاق. وأدى اكتشاف تزوير البنك المركزي لسجلات الدولة المالية (واكتشف هذا الأمر أيضًا في اليونان بعد ٢٥ عامًا)، إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض قيمة البيزو الفلبيني وارتفاع نسبة التضخم وطلب الحكومة تأجيل دفع الديون المستحقة التي تجاوزت ٢٥ مليار دولار أمريكي. واضطرت الحكومة لقبول برنامج تقشف قدّمه صندوق النقد الدولي مقابل خطة إنقاذ. وكانت النتيجة انكماشًا اقتصاديًا حادًا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٥ في المائة خلال عامين فقط.

اندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة بعد موكب جنائزي لأكينو حضره مليونا مشيّع تقريبا. وانطلقت أول مظاهرة في مترو مانيلا الحي التجاري في ماكاتي في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، وضمت ١٠٠,٠٠٠ موظف (بالهندام الكامل)، تعبيرا عن سخط مجتمع المستثمرين ورجال الأعمال على نظام ماركوس. وانقلبت الشركات الكبرى على ماركوس بعد أن كانت من أكبر مناصريه بسبب تزايد المحسوبية، وغدت أكثر عدائية لنظامه عقب الأزمة المالية الضخمة التي تلت اغتيال أكينو.

وقد تعاون قادة الشركات مع الأساقفة الكاثوليك برئاسة أسقف مانيلا جيمي كاردينال سين، الذي انتقد علانية انتهاكات حقوق الإنسان بعد أن تخلّت الكنيسة عن سياستها المتمثلة «بالتعاون الانتقادي» مع النظام. وانضم إليهم معارضون سياسيون لماركوس مِن مرحلة ما قبل الأحكام العرفية وجماعات ناشئة تدافع عن قضايا معينة بقيادة ناشطين من الطبقة الوسطى.

وبرزت في الاحتجاجات أيضًا جماعات نسائية، على الرغم من انقسام أيديولوجياتها بين ناشطين معتدلين وآخرين يساريين. وتأسست أيضًا «منظمات جماهيرية» تابعة للحزب الشيوعي الماوي الفلبيني الذي (بعد نجاته من القمع الشديد في بداية فترة الأحكام العرفية) كان قد أسس قاعدة متنامية من المقاتلين في الأرياف والناشطين في المناطق الحضرية. وبعد اغتيال أكينو، ظهرت وسائل إعلام بديلة (مطبوعة وإذاعية) تحايلت على الرقابة الحكومية. وحتى حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية تخلت عن نظام ماركوس، وهي كانت قد دعمته بقوة سابقا بسبب موقفه المناهض للشيوعية، ولوجود اثنتين من قواعدها العسكرية الرئيسة في الفلبين.

«الانتخابات المبكرة» وسقوط ماركوس، رفَض ماركوس الاستقالة والانتقال إلى الحكم الديمقراطي (كما فعل، على سبيل المثال، حكام الأنظمة العسكرية المؤسساتية في أمريكا الجنوبية كالبرازيل)، لذلك بدأت المعارضة بالبحث عن إستراتيجية جديدة. فقررت مجموعة ـ مؤلفة من سياسيين مدعومين من الكنيسة الكاثوليكية والشركات الكبيرة ـ المشاركة في انتخابات تشريعية في منتصف عام ١٩٨٤، رغم سجل ماركوس السابق بالتلاعب الانتخابي. وبالرغم من تعرض العديد من المرشحين للخداع، فاز عدد مدهش من مرشحي المعارضة في الانتخابات، ما أدى إلى رفع من معنوياتهم مع أن قوتهم كأقلية في المجلس الوطني كانت محدودة. وقاطعت مجموعة أخرى الانتخابات وعملت على توحيد «الجماعات التي تدافع عن قضايا معينة»، ولكن نظرًا لإصرار الشيوعيين على قيادة «برلمان الشوارع» بأسلوب لينيني فشلت هذه الجهود بحلول منتصف عام ١٩٨٥، الأمر الذي نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية بين قوى المعارضة الشيوعية وغير الشيوعية. وعندما دعا ماركوس ـ استجابة للضغوط الأمريكية وتدهور اقتصاد الدولة المتزايد ـ إلى إجراء انتخابات رئاسية «مبكرة» في شباط/ فبراير ١٩٨٦، قررت كافة جماعات المعارضة الوطنية الكبرى (باستثناء الشيوعيين) المشاركة فيها.

لم تكن المعارضة مستعدة للانتخابات المبكرة، حيث كانت منقسمة إلى أحزاب وائتلافات حزبية (وقاد سلفادور دوي لوريل أكبر هذه الائتلافات، وهو المرشح المستقبلي لمنصب نائب الرئيس أكينو) وناشطين مستقلين. وتحت ضغط الكنيسة الكاثوليكية والشركات الكبيرة لتوحيد المعارضة، تم اختِيار كورازون (كوري) أكينو (أرملة بنينو أكينو) كمرشح للرئاسة، على الرغم من قلة خبرتها السياسية، وذلك بسبب «أخلاقياتها العالية كربّة منزل بسيطة» والتي وعدت بدورها بالاستمرار في «نضال زوجها من أجل العدالة والديمقراطية». وكغيرها من القياديات الآسيويات

(مثل أونغ سان سو كي في بورما أو ميجاواتي سوكارنو في إندونيسيا) اللواتي ورثن كاريزما آبائهن أو أزواجهن «الشهداء»، كان يُنظر إلى كوري على أنها سياسية غير منحازة لمصلحتها الشخصية، فضلا عن أنها لم تنخرط في صراعات مكيافيلية معهودة لدى نظرائها من الرجال.

حضر الملايين من كافة أنحاء الدولة مسيرات حملة أكينو الانتخابية متحدّين بلطجة الحكومة، حيث اصطفوا لساعات في الطوابير من أجل التصويت يوم الانتخابات بسبب التأخير المتعمد في عملية الاقتراع. راقب كل من الحركة الوطنية للمواطنين من أجل انتخابات حرة (وهي لجنة لمراقبة الانتخابات مدعومة من قبل الشركات الكبيرة التي حشدت مئات المتطوعين) والكنيسة الكاثوليكية ومنظمات المجتمع المدني عملية الاقتراع، وقاموا بإجراء فرز مستقل تَبيّن من خلاله فوز أكينو في الانتخابات. أغضب تلاعب ماركوس السافر بالنتيجة النهائية الناخبين الذين سُرقت أصواتهم، وأصبح من السهل حشدهم ضد النظام.

أشعلت محاولة انقلاب فاشلة قادها المتمردون العسكريون الذين اغتاظوا من شخصنة ماركوس للجيش (حيث قام بترقية ابن عمه السائق السابق فابيان فير إلى رئيس أركان القوات المسلحة) فتيل ثورة سلطة الشعب التي أطاحت بماركوس. وخوفا من تعرضهم للإبادة على يد جنود ودبابات الحكومة، التف مئات الآلاف من سكان مانيلون، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية وجماعات تدافع عن قضايا معينة، حول المتمردين من الجيش. قاد المتمردين قائدان من المنشقين عن حكومة ماركوس هما، وزير الدفاع خوان بونس إنريل ورئيس شرطة الفلبين ونائب رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال فيدل راموس الذي أصبح لاحقا ثاني رئيس في حقبة ما بعد ماركوس. وبعد مواجهة استمرت لأربعة أيام، فرّ ماركوس من الفلبين في طائرات الهليكوبتر التي أرسلتها الولايات المتحدة كخطوة نهائية توجت الجهد الأمريكي المنسق لإجبار الرئيس الفلبيني على التنحي عن الحكم (وادعى ماركوس فيما بعد أنه اختطف من قبل الأمريكيين).

همّشت الانتفاضة المعارضة الشيوعية التي قاطعت الانتخابات ولم تشارك

في ثورة سلطة الشعب. أقسمت كوري أكينو اليمين الدستورية في اليوم الأخير للانتفاضة وتولت سلطة الطوارئ بعد هرب ماركوس، فألغت دستوره واستبدلت المسئولين الحكوميين المحليين وحكمت بمقتضى مراسيم. بعد ذلك، قامت أكينو بتأسيس لجنة دستورية لصياغة القانون الأساسي الجديد الذي أعاد النظام الرئاسي «القوي» بصلاحيات تنفيذية واسعة مع ضمانات واضحة للحريات المدنية. وتمت الموافقة على مسودة الدستور بالاستفتاء، وحددت أكينو موعد الانتخابات التشريعية المحلية والمركزية (مع هيئة تشريعية بمجلسين كما في الفترة التي سبقت الأحكام العرفية) في شهر أيار/ مايو ١٩٨٧.

كوري أكينو والتحول الديمقراطي المضطرب

تزعزت حكومة كوري أكينو الجديدة بسبب انهيار التحالف بين سياسيي المعارضة ومتمردي الجيش الذين انقلبوا ضدها. وبعد محاولة إسقاط ماركوس، شعر فصيل إنريل - رام (حركة إصلاح القوات المسلحة) أنه خُدع من قبل أكينو والسياسيين المدنيين الذين هيمنوا على مجلس الوزارة، واستشاط غضبا من المبادرات التي قُدمت للشيوعيين والجماعات الإسلامية المتمردة. وشكل وعد حكومة أكينو بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان تهديدا لهم أيضًا، حيث كان للعديد من قادة الحركة سمعة سيئة في ارتكاب أعمال التعذيب.

قامت تسع محاولات انقلاب ضد إدارة أكينو، وكاد التمرد العسكري بقيادة حركة إصلاح القوات المسلحة أن يطيح بالحكومة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. إلا أن إدارة أكينو نجت من هذه المحاولات مع تحوّلها إلى اليمين في شئون الأمن وحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية (حيث تراجعت عملية الإصلاح الزراعي عندما قامت الشرطة بإطلاق النار على مجموعة من الفلاحين المتظاهرين السلميين المتجهين نحو القصر الرئاسي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧). واعتمدت أكينو أيضًا على فيدل راموس، وهو رئيس هيئة أركان القوات المسلحة (الذي أصبح لاحقا وزيرا للدفاع)، لإعادة توحيد الجيش دعما للحكم المدني.

حاولت حكومة كوري استرداد ثروة ماركوس المسروقة ووعدت بتطبيق مبادئ الحكم الرشيد، فراح الاقتصاد يستقر تدريجيا بفضل الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي قام بها التكنوقراط لتفكيك الاحتكارات والمحسوبيات وتخفيض حجم التضخم والتعامل مع عبء مديونية الدولة.

لقد اتسمت الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧ بالحرية والنزاهة، وإن شابتها بعض أعمال العنف وهيمنة الأسر النافذة عليها، كما أنها استقطبت سياسيين من مختلف التيارات السياسية ـ بمن فيهم الموالون لماركوس ـ للعودة إلى الساحة الانتخابية. وفي انتخابات الهيئة التشريعية عام ١٩٨٧، كان لـ ٦٢ في المائة من الممثلين المنتخبين أقارب في مناصب انتخابية؛ وفي انتخابات ٢٠٠١، ارتفع عدد السياسيين من الأسر النافذة في الغرفة التشريعية السفلى أو مجلس النواب إلى ٦٦ في المائة. ولم يؤثر تحديد فترة الولاية الرئاسية المنصوص عليها في دستور عام ١٩٨٧ على النفوذ العائلي/ العشائري، فغالبا ما كانت زوجات وأولاد كبار السياسيين يُنتخبون كخلف لهم.

كانت كلفة الانتخابات باهظة وغالبا ما اتسمت بالعنف، لا سيما على المستوى المحلي. ولكن يبقى سياسيو «أمراء الحرب» ظاهرة معزولة نسبيا (حتى ولو حظيت بتغطية إعلامية جيدة)، وقلما كانت تُشترى الأصوات ببساطة. إنّ انتخابات الفلبين تتسم بالتنافسية العالية واستقلالية الناخبين؛ ولذلك تنهزم العائلات النافذة على المستوى المحلي أو المركزي عندما تفقد شعبيتها. ولكن حتى رؤساء حقبة ما بعد ماركوس كانوا في الأغلب من الأسر النافذة مثل، غلوريا ماكاباغال أرويو (وهي ابنة رئيس) والرئيس الحالي، وبنينو نونوي أكينو الثالث (وهو نجل الرئيس كوري أكينو).

تعزيز الديمقراطية في عهد راموس

عززت رئاسة راموس الديمقراطية في الفلبين، وكان هذا أهم إنجاز حققه جرّاء فوزه بفارق طفيف في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ بأقل من ربع مجموع

الأصـوات. علـى الرغـم من اختيـار أكينو لرامـوس خلفا لها، لـم يضمن راموس ترشـيحه للرئاسـة من قبل أكبر حزب سياسي في ذلك الوقت، وهو حزب النضال الفلبيني الديمقراطي بزعامة رئيس مجلس النواب رامون ميترا. في المقابل، أسس راموس حزبه الخاص (مما عمّق ضعف النظام الحزبي المشـتت في الدولة). لقد استمال راموس الناخبين بفضل خلفيته العسكرية وولائه لإدارة أكينو ووعده بتنفيذ المزيد من الإصلاحات. أما أقرب مرشـحة نافسـت راموس على الرئاسـة، وهي ميريام ديفينسـور سـانتياغو، اتّسـمت بالجدية في مكافحة الفسـاد، مما يدلل على تحول التخوف الشـعبي من الاسـتبداد إلى القلق من تزايد الفساد في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

قـام رامـوس بسلسـلة مـن الإصلاحـات الاقتصاديـة التـي ركـزت علـى تحريـر وخصخصـة الأصول الحكوميـة ذات الأداء الضعيف، الأمر الـذي اعتبره العديد من الاقتصاديين خطوة ساهمت في تراجع الفلبين على مسار التنمية الاقتصادية - بسبب الاعتمـاد على تنمية قطاع الخدمات بدلا من قطاع الإنتاج والتصنيع. وتمكن راموس أيضًا من اسـتعادة الاسـتقرار السياسـي، عبر إبرام معاهدة سـلام مع الجبهـة الوطنية لتحرير مورو والتفاوض مع الثوار الشـيوعيين والمتمردين من الجيش. كانت سـمعة رامـوس كإصلاحـي قوية جـدًّا، بحيث لم تؤثر فضيحة فسـاد ما عـرف بصفقة PEA-Amari على شـعبيته. أثرت الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ عكسيا على عدد من المكاسب المالية التي تحققت خلال حكم راموس؛ وإن لم يكن تأثيرها على الفلبين كما على غيرها من بلدان شرق آسيا.

تجدد الاضطرابات أثناء ولايتَي إسترادا وأرويو

بالرغـم من فـوز رئيس الفلبين التالي جوزيف إسـترادا، وهو النجم السـينمائي الـذي تحوّل إلى سياسـي، بسـهولة فـي انتخابات عـام ١٩٩٨، كانـت ولايته أكثر اضطرابا مـن ولايـة راموس. اسـتمال إسـترادا الجماهيـر الفلبينية الفقيـرة بنجاح عـن طريق تقمص شـخصية المدافع عن حقـوق الفقراء، والتي كان قـد أداها أثناء حياته السـينمائية، على المسرح السياسي. واستغل إسترادا القصة الشعبية عن كونه

صديقا للفقراء كأساس لحملته لعام ١٩٩٨ تحت شعار «إيراب من أجل الفقراء». استمد إسترادا قوته من نقطة ضعف أكينو وراموس، وهي عدم قدرتهم على تحقيق تحسين ملموس في مستويات المعيشة للغالبية العظمى الفقيرة في الفلبين. فعلى الرغم من تحسن الاقتصاد على المستوى الكلي، بقيت معدلات الفقر والبطالة (والبطالة الجزئية) مرتفعة جدًّا.

أثارت شعبية إسترادا كمناصر للفقراء وعلاقاته مع إدارة ماركوس السابقة وركاكة لغته الإنجليزية ونمط حياته «اللاأخلاقي» عداوة النخبة وجزء كبير من الطبقة الوسطى. وانتقد كل من الكنيسة الكاثوليكية وقطاع الأعمال والصحافة إدارته. كما أنّ العديد من منظمات المجتمع المدني تخلت عنه إثر فضيحة قمار كبيرة أدت إلى محاكمته في مجلس النواب. وعندما فشل مجلس الشيوخ في إدانته، تشكلت حركة سلطة شعب أخرى لكنها هذه المرة تكونت حصرا من متظاهري الطبقة الوسطى، وكانت موجهة ضد رئيس منتخب بحرية ونزاهة. وأدى ما يطلق عليه من باب التورية «سحب دعم الجيش» إلى «انقلاب سلطة الشعب» الذي أيدته المحكمة العليا بموجب حكم مثير للجدل. وبعد عدة أشهر عندما أمرت نائبة الرئيس السابقة جلوريا أرويو، خليفة إسترادا في الرئاسة، باعتقاله بتهمة الفساد، خرج مئات الآلاف من مناصريه الفقراء في انتفاضة شعبية أخرى. وكان على إدارة أوريو قمع هذا «الانتقام الجماهيري» بالقوة العسكرية كي تحافظ على حكمها، إلا أن ذلك كشف مدى هشاشة شرعية حكومتها.

لقد بنت خبيرة الاقتصاد أرويو إصلاحاتها الاقتصادية على مبدأ الإصلاح الكلي الذي ابتدأه راموس، مفتتحة بذلك حقبة من النمو الاقتصادي السريع الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن حتى كتابة هذه السطور. إلا أن أداء حكومتها الاقتصادي القوي لم يضمن لها شعبية سياسية بين الفقراء، وهذا ما تبين عندما أعلن صديق إسترادا، الممثل فرناندو بو الابن، ترشحه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤. واجه فرناندو بو الابن أرويو (التي خالفت وعدها بعدم الترشح للرئاسة) عندما أعلنت ترشحها مدعومة بالإصلاحات التي قامت بها. وعلى الرغم من تهكّم وسائل إعلام النخبة والطبقة الوسطى، كان بو، مِثل إسترادا، يحظى بشعبية كبيرة بين الفقراء.

استقبل أثرياء الفلبين انتصار أرويو بأكثر من مليون صوت بارتياح. ولكن بعد عام من ولايتها، كشفت فضيحة «أهلا جارسي» - وهي تسجيل صوتي لأرويو تناقش فيه التلاعب بالانتخابات الوطنية عام ٢٠٠٤ مع وكيل الانتخابات أنذاك فيرجيليو جارسيلانو - مدى الغش المرتكب في عملية الاقتراع. كما تصدعت مصداقية أرويو بالمزيد من الفضائح رفيعة المستوى التي ارتبط معظمهما بزوجها، ما أدى إلى استقالة العديد من الإصلاحيين في مجلس الوزراء وخروج ناشطي المجتمع المدني إلى الشوارع مطالبين أرويو بالتنحي عن الرئاسة، إضافة إلى تدبير عدة محاولات انقلاب عسكرية. لقد انخفضت شعبية أرويو إلى أدنى مستوى وصل إليه أي رئيس في حقبة ما بعد ماركوس، ولم تنج حكومتها إلا من خلال استغلال المحسوبية السياسية للتهرب من المحاكمة وإفساد كبار القادة العسكريين واجتذاب أساقفة كاثوليك كبار (ممن ضعف قرارهم بسبب الانقسامات الداخلية والفضائح الجنسية والامتيازات المادية التي يقدمها القصر الرئاسي للعديد من كبار رجال الكنيسة الملقبين بـ«أساقفة مالاكاننغ»).

علاوة على ذلك، وفي آخر عام من ولاية أرويو، قُتل ٥٧ شخصا من بينهم ٣٤ صحفيا كانوا يرافقون زوجة مرشح في المعارضة أثناء تسجيل ترشيح زوجها لمنصب الحاكم. وارتكبت ميلشيات متمردة تابعة لزمرة أمباتوان السياسية، سيئة الصيت، مذبحة ماجويندناو في ميندناو جنوب البلاد. ولكن سرعان ما ارتبطت هذه المجزرة بإدارة أرويو، التي دعمت هذه الزمرة من أمراء الحرب كجزء من حملتها ضد حركات التمرد على الانفصاليين المسلمين، فضلا عن دور أمباتوان الحاسم في ملء صناديق الاقتراع بأوراق مزورة ضمنت «إعادة انتخاب» أرويو في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤.

ظهور الابن أيضًا: رئاسة «نوينوي» أكينو

أدى تدفّق مشاعر الحزن الوطني على وفاة كوري أكينو بعد معاناتها مع سرطان القولون في عام ٢٠٠٩، إلى الظهور المفاجئ لنجلها بنينو «نوينوي» أكينو الثالث - الذي كان سابقا عضوا مغمورا (قليل الظهور في وسائل الإعلام) في ولايته الأولى

في مجلس الشيوخ ـ وبروزه كمرشح المعارضة الرئيس للرئاسة. وبالرغم من أن أرويو كانت غير مؤهلة دستوريا للترشح مرة أخرى، استغل نوينوي أكينو بصورة ناجحة فساد إدارتها لترويج حملته الانتخابية التي وعد من خلالها بحتمية زوال الفقر عند القضاء على الفساد.

وبعد فوزه السهل في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، وعد نوينوي بالحكم الرشيد وساهم في استعادة مكانة الفلبين في الخارج (عن طريق وكالات تصنيف مالي كبرى تُقدِّم تحسينات استثمارية) وحافظ على مركزه في استطلاعات الرأي داخل البلد. لم يُنسب لأكينو أو أي شخص من أسرته أي فضائح كبرى (بقي أكينو طوال فترة ولايته عازبا دون زوجة تستخدم شماعة لمزاعم الفساد على غرار إيميلدا ماركوس أو مايك أرويو)، ولكن مخالفات الحكومة بقيت متجذرة لجهة عمليات التهريب وازدهار النقابات المحلية. وفي الوقت نفسه، فشلت إدارة أكينو في معالجة المشاكل البنيوية، كازدياد البطالة وارتفاع معدلات الفقر (رغم خطة التحويلات النقدية المشروطة) والانخفاض النسبي للتصنيع.

وفي عام ٢٠١٣، أثارت فضيحة كبرى متعلقة بدعم لدوافع انتخابية السؤال: هل كانت حملة أكينو فخًّا آخر، حيث يُوعد الشعب بالإصلاحات بينما تُستغل المحسوبية لتمرير تدابير إصلاحية خاصة؟ وحتى نجاحات أكينو الكبيرة، كإقالة رئيس المحكمة العليا ريناتو كورونا بتهمة الفساد، لم تكن لتحدث إلا عبر المحسوبية الرئاسية السخية التي يتمتع بها المشرعون. مع ذلك، احتفظ أكينو بدعم المجموعات الإستراتيجية الرئيسة في المجتمع الفلبيني (وهي الكنيسة الكاثوليكية والشركات الكبيرة والعديد من ناشطي المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجيش)، وبقيت معدلات شعبيته مرتفعة نسبيا ولم تتراجع فجأة كما حدث لأرويو إثر سلسلة من الفضائح.

من تحول مضطرب إلى حكم رشيد؟

اتسم التحول الديمقراطي الذي تولّد عن ثورة سلطة الشعب في الفلبين ـ والتي تمكنت من إسقاط دكتاتورية ماركوس بعد سرقة انتخابات عام ١٩٨٦

عبر تظاهرات حاشـدة داعمة للتمرد العسـكري ـ بكونه مضطربا، حيث إنّ حكومة كوري أكينو كادت أن تسـقط على يد المنشـقين من القوات المسـلحة الذين انقلبوا على إدارتها. وبينما اسـتطاع فيدل راموس وضع الجيش تحت السلطة المدنية أثناء فتـرة ولايتـه، تعرضت الدولة لحقبة أخرى من الاضطرابات بعد رئاسـته. وقد عُزل جوزيف إسـترادا بفضل انتفاضة شـعبية أخرى بقيادة نخبة من سـلطة الشعب، رغم أنهـا كانت هـذه المرة موجهة ضـد رئيس منتخب يتمتع بشـعبية عالية بيـن الفقراء. وعانت خليفة إسـترادا، جلوريا أرويو، من أزمة تتعلق بشـرعيتها بعد استيلائها على السلطة بطريقة غير دستورية، فضلا عن تلاعبها في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ من أجل «الفوز على» صديق إسـترادا وزميله السـينمائي السياسي فرناندو بو الابن. إلا أن أرويو، التي لا تحظى بشعبية بين الجمهور الفلبيني، نجت من عدة محاولات انقلاب وتمكنت مِن إتمام ولايتها. هذه الأحداث، مهدت الطريق أمام فوز نوينوي أكينـو في انتخابات عـام ٢٠١٠، والتي تميـزت بكونها أكثر انتخابات رئاسـية حرة وعادلة في حقبة ما بعد ماركوس.

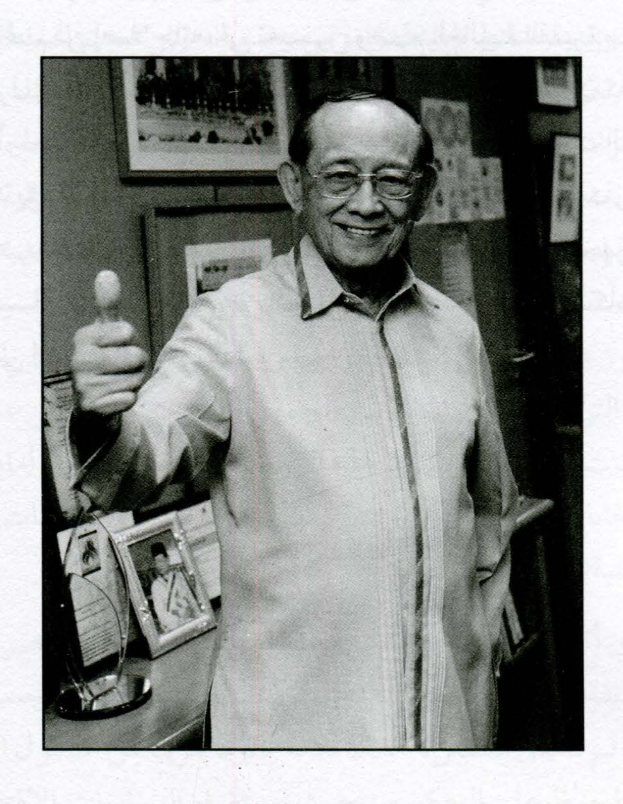
فاز نوينوي أكينو بالرئاسة بناء على وعده بوضع الدولة على الصراط المستقيم وحكمها بطريقة رشيدة، وتحقيق أهداف ثورة سلطة الشعب المتجسدة في والدته كوري أكينو. لم تحقق الفلبين، خلال ثلاثة عقود تقريبا من التحول الديمقراطي، أي تحسـن ملحوظ على الحكم من حيث اسـتقرار السياسات الاقتصادية الكلية أو بذل الجهود الجادة (بالرغم من أثرها المحدود غالبا) للحد من الفسـاد، لكن دور التكنوقراط شـهدَ تحسّنًا وتسارعت وتيرة النمو الاقتصادي وانخفض معدل التضخـم وتضاءلـت مديونية الدولـة. وظهرت مجموعة جديدة مـن كبار رجال الأعمـال مع اسـتثمارات تمركزت حول قطـاع الخدمات النامـي، متفوّقةً بذلك على الأوليغارشية القديمة التي اعتمد ثراؤها على ملكيات الأراضي والصناعات الأساسية.

لكـن الإدارة الاقتصاديـة فـي مرحلـة ما بعد ماركوس فشـلت في الحـد من الفقر والبطالـة. ولهـذا، حتـى الرئيـس الإصلاحـي الناجح يمكـن أن يخلفه رئيس شـعبي كمـا فـي حالة إسـترادا الـذي خلف فيدل رامـوس الذي مثّـل عهده عصـرا ذهبيا من

الإصلاح السياسي في حقبة ما بعد ماركوس. وكان الدعم الكبير الذي يتمتع به إسترادا بين الناخبين الفقراء الذين أوصلوه إلى الرئاسة في عام ١٩٩٨ هو نتاج فشل راموس، بالرغم من إصلاحاته، في تحسين وضع الغالبية الفقيرة من الفلبينيين. لقد عكس عزل إسترادا مدى انعدام ثقة النخبة بشعوبيته، وبدا أن كلا من الطبقة الوسطى والأرستوقراطية الفلبينية على استعداد لتحمل التحديات الشعوبية على السلطة، وقد يؤدي هذا إلى دورات انتخابية تتنافس فيها إجراءات زيادة الكفاءة الاقتصادية - عبر استقرار الاقتصاد الكلي والحكم الرشيد - مع الجهود الرامية إلى تقليص اللامساواة - عبر خلق فرص العمل والرعاية الاجتماعية - كأهداف رئيسة للنظام السياسي الديمقراطي في الفلبين.

السيرة الذاتية لفيدل راموس، رئيس الفلبين

١٩٩٢ ـ ١٩٩٨



فيدل راموس جندي محترف شغل مناصب عليا في القوات المسلحة والشرطة خلال سنوات الحكم الديكتاتوري الطويلة لفرديناند ماركوس، قريبه البعيد، الذي حكم الفلبين بالأحكام العرفية بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٨٦. تلقّى راموس تعليمه في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في وست بوينت، وحصل على درجة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة إلينوي، كما خدمَ في الجيش الفلبيني وأدى خدمته الفعلية في كوريا وفيتنام. انطلق دوره في عملية التحول الفلبينية مِن مكانتة الشخصية داخل القوات المسلحة، والذي تجسد في دعمه المستمر لكورازون أكينو، وثورة سلطة الشعب التي اندلعت في عام ١٩٨٦ ضد نظام ماركوس القمعي والفاسد، ومِن علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة، وخاصة

البنتاغـون، حيث كان يُعرَف لديهم باسـم «إدي الثابت»، فضلًا عن سـمعته الطيبة في مجتمع الأعمال الفلبيني.

عمـل الجنرال راموسِ وراء الكواليس فـي عهد أكينو، كرئيس أركان للقوات المسـلحة أولًا ثـم كوزير للدفـاع، على إحباط عدة محاولات انقلاب عسـكرية قامـت ضدهـا. انتخب راموس رئيسًـا في عام ١٩٩٢ خلفا لأكينو بنسـبة ٢٤ في المائة فقط من الأصوات من بين سـبعة مرشـحين، إلا أنه سـرعان ما كوّن قاعدة شعبية واسعة بفضل برامجه التنموية التي تركِّز على البنية التحتية، كبناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء لحل مشـكلة انقطـاع التيار الكهربائي المتكرر في مانيلا. وأصـدر رامـوس عفـوا عن قـادة الانقـلاب العسـكري وألغـى قانـون مكافحة التخريـب لعـام ١٩٨١، مانحًا بذلك شـرعية للحزب الشـيوعي، كما عمل على إشـراك كل من الشـيوعيين والمتمردين المسـلمين. كيّف راموس نفسه أيضًا مع سياسـة المحسـوبية التقليديـة في الفلبيـن، مع احترام الشـرعية الثقافيـة الوطنية الخاصة بالمؤسسات الديمقراطية.

شـهدت الفلبين عشـرين عامًا من الانتخابات النزيهة عموما مع تعاقب السـلطات الحاكمـة، وإن لم يطرأ أي تغيير كبير على هيكلها الأوليغارشـي الأساسـي وأحزابها الضعيفـة ومؤسسـاتها السياسـية وفسـادها المتأصل. انتقـد بعض الفلبينيين تسـاهل راموس مع الفساد والعصيان العسكري وعودة عائلة ماركوس والعائلات الأوليغارشية التقليديـة الأخرى إلى الحياة السياسـية. لكـن الفلبينيين يعترفـون بفضل راموس في الحـد من العنف السياسـي، وتعزيز العمليـات الديمقراطية التي تمت اسـتعادتها في عهد كوري أكينو ودعم النمو الجبّار لاقتصاد الدولة.

مقابلة مع الرئيس فيدل راموس

هناك جهود تقودها العديد من الدول ذات الماضي الاستبدادي في سبيل بناء الحكم الديمقراطي. ماذا يمكن أن تقدم التجربة الفلبينية لهذه الدول؟

هل شعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على استعداد للاستماع؟ إنَّ لهم عقليتهم وثقافتهم الخاصة. فلا يمكننا نقل التجربة الفلبينية إليهم في غضون ٢٤ ساعة. انظر إلى ما يحدث اليوم في سوريا ومن قبلها في ليبيا ومصر؛ فهم لا يزالون يكافحون لحل مشاكلهم.

استطعنا تغيير نظام الحكم في الفلبين سلميا في أربعة أيام من دون أن يُقتل أحد. لقد حاولنا توثيق ذلك لمصلحتنا هنا. على الخلفاء الاستفادة من دروس ونجاحات (وحتى إخفاقات) أسلافهم، وهذه هي النقطة التي أحاول البناء عليها في مؤسسة فيدل راموس للتنمية. إنّ مُنتجنا الأساس هو برنامج كتاب. ولقد عاهدت نفسي، بعد تقاعدي من رئاسة الجمهورية، أن أكتب عن تجربتي قدر استطاعتي أو أستعين بأصدقائي لتوثيقها ليستفيد منها أولئك الأصغر سنًّا.

القيادة

من الصعب وضع كافة هذه الخبرات في كبسولة، ولكن علينا تطوير مبادئ الحكم الرشيد والقيادة المستنيرة داخل الوطن لا استيرادها من الخارج. فأنا لا أستطيع الاستعانة بمهاتير [رئيس وزراء ماليزيا ١٩٨١- ٢٠٠٣] ليدير دولة الفلبين أو العكس، ولا أستطيع الاستعانة بباتريسيو آيلوين [رئيس شيلي ١٩٩٠- ١٩٩٤].

إن المبادئ العامة لقيادة دولة ما تتمثل في الحكم الرشيد والقيادة المستنيرة، أو القيادة المستندة إلى الرؤية، التي تقود الدولة إلى الأمام برؤية مستقبلية صالحة لمدة ٢٥ عامًا على الأقل. لا يمكننا القيام بكل ما علينا فعله خلال مدة ولاية الرئيس الفلبيني الممتدة لِستّ سنوات، أو ولاية رئيس الولايات المتحدة المعاد انتخابه والتي تبلغ ثماني سنوات. هذه المدة قصيرة جدًّا لإنجاز كل ما يجب القيام به. يجب أن تملك

رؤية مستقبلية وأن تكون نشيطا وصاحب خيال خصب، وأن تعد خطة لمواجهة ما قد يحصل للمياه والطاقة والبنية التحتية والتعليم وغيرها. هذه هي خصال قائد التغيير ـ الذي يلهم الناس برؤيته لتنفيذ «تغييرات جريئة وجذرية»[1]. إنه شخص يمكنه أن يجعل من الأزمات «نقطة تحول في حياة الأمة»[2].

كان هذا مسلكي خلال خدمتي في الحكومة منذ عام ١٩٤٦. انخرطتُ في الخدمة الحكومية كطالب عسكري في الأكاديمية العسكرية الأمريكية، باعتبارها ممثل الفلبين، عندما كنت أبلغ من العمر ١٨ عاما. كانت الدولة في هذه الفترة ممزقة بفعل الحرب، حيث كان الجزء الجنوبي من مانيلا مدمرا بالكامل بعد تحرير المدينة التي دافع عنها اليابانيون وهاجمها طبعا الحلفاء (وخصوصا الولايات المتحدة) والعصابات الفلبينية. هكذا بدأت حياتي المهنية العامة. وكنتُ تقاعدتُ من القوات المسلحة عندما ترشحت لمنصب رئيس الفلبين، بعد أن شغلتُ منصب وزير الدفاع المركزي [١٩٨٨ - ١٩٩٢].

على المستوى الشخصي، أستخدم تعبيرات طنانة وبسيطة جدًّا للتعبير عن نهجي الخاص بثلاث طرق ـ العطاء، المشاركة، والجرأة. وبكلمات أخرى، تلبية احتياجات العائلة مع الاهتمام ومشاركة الآخرين والتحلّي بالجرأة من أجلهم ومن أجل الدولة. إنَّ الجرأة تعني أنْ تعطي أكثر مما تأخذ: الجرأة في التضحية من أجل الصالح العام. فكم من الناس يجرؤ على فعل ذلك؟ «بالنسبة للكثيرين، فإنَّ مصالح العائلة» تسبق مصالح الشعب والأمة[3]. يجب على القادة أن يتحلّوا بالجرأة على اتخاذ القرارات الصعبة التي لن تجرؤ البيروقراطية على اتخاذها، وأن يقودوا عملية التقدم[4]. يجب أن يتحلى القادة بالجرأة على التوحد لأجل إحداث التغيير. وهكذا، يجب على القائد أن يوحّد المعارضة في صفّه من أجل خلق فريق وطني واحد. إذا كنت تتحدث عن المصلحة الوطنية وعن رؤيتنا لمستقبل أفضل للفلبين، يجب أن تكون المعارضة

---

(١) راموس ٢٠١٢، ص ٢٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) راموس ٢٠١١، ص ٥٠.

(٤) راموس ٢٠١٢، ص ٥٩.

جـزءا من هذا الفريق؛ فهناك أمور تتطلـب توحّدنا في فريق واحد. فكما تحتاج لروح الفريق في الألعاب الرياضية الجماعية، كذلك الأمر في السياسة. وعندما يتعلق الأمر بحمايـة مصالحنا، علينا أن نعمل كفريق واحد. وأشير هنا إلى وحدة الهدف ووحدة الأمة ووحدة الدولة ووحدة قيم الأمانة والعمل الجاد وحب الوطن وحب الله وحب الشعب وحب البيئة.

إن توفـر أخلاقيات العمـل يُعدّ أمرًا في غاية الأهمية بالنسـبة للقادة. فالعمل لمدة ٢٤ سـاعة لسـبعة أيام في الأسـبوع ليس كافيًا. علينا أن نعمل لمدة ٢٥ سـاعة لثمانية أيام في الأسبوع. أنا متقاعد منذ ١٣ عامًا وما زلت أعمل كل سبت بعد الظهر. فكيف يمكنـك أن تعمـل لأكثر من ٢٤ سـاعة في اليوم ولأكثر من سـبعة أيام في الأسـبوع؟ عليـك معالجـة عدة أمور فـي نفس الوقت بمـا فيها ميندانـاو وبحر الصيـن الجنوبي والاقتصـاد والعاملين في الخارج والقتل الوحشـي والسـرقة والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شـرق آسـيا. تكمن المشـكلة في عدم قيام القادة بالعمل بمـا فيه الكفاية، فهم لا يكرّسـون وقتا كافيا لمهامهم على الرغم من أنهم يستطيعون تأدية مسئولياتهم جميعها، الأمر الذي يؤدّي إلى سقوطهم عند مواجهة المشاكل الكبيرة وانهيار الدولة، وذلك حدث هنا مرتين.

بـدأتَ حياتك المهنية كطالب عسـكري في سـن مبكرة وقضيـت حياتك المهنية، قبل أن تصبح رئيسًـا، في القوات المسـلحة والشـرطة وتوليت العديـد من المناصب رفيعة المسـتوى كرئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع في القوات المسـلحة التي تتسـم بمهنيـة عالية وتمرُّس وبنظام ترقيات قائـم على الجدارة. كيف تمكنت من المحافظة على استقلالك من أجل فتح مسار جديد وقيادته؟

نعـم، لحسـن حظي، هكذا سـارت حياتـي المهنيـة. يمكنني أن أعتـرف بصراحة أنني عندما كنت عقيدا، كان الرئيس الجديد ابن عمٍّ لي مِن الدرجة الثانية وهو السـيد ماركـوس. ولكـن قبـل ذلك، كنت قـد ترقّيتُ في الجيـش بأفضل طريقـة مهنية كنتُ أعتقدها، وذلك مِن خلال قيادتي للقوات وخدمتي في مهام خطرة في كوريا وفيتنام. وعندما ترقيت إلى رتبة جنرال في عهد السيد ماركوس، لم يكن ذلك بسبب معروفٍ

أسداهُ لي. كان ماركوس رئيس الأركان، ولكنني تمرّدتُ ضده بسبب استياء بعضنا من فرضه للأحكام العرفية واعتدائه على حقوق المواطنين.

دور الجيش

قلت إنك «تمردت»، مما يطرح السؤال التالي: كيف أخضِع الجيش للحكم المدني؟ كان هناك عدة مؤامرات عسكرية خلال رئاستَي كورازون أكينو وغلوريا أرويو. فكيف تمكنت من إدارة الجيش؟ وكيف تمكنت من إحداث التغيير في العلاقات المدنية/ العسكرية؟

كان أهم شيء بالنسبة لي أثناء خدمتي العسكرية هو المحافظة على مهنيتي وعدم السماح للسياسة بالتدخل في قراراتي حتى تحت الضغوط. كلما ترقّيت في الرتب العسكرية كانت الضغوط الممارَسة من قبل السياسيين، بما في ذلك المكتب الرئاسي، تتزايد. ولكن مهنيتي ساعدتني على المحافظة على رباطة جأشي. كنت مسئولا بالكامل عن خدمة رئيسة، وهي الشرطة المركزية. ففي ذلك الوقت، ضمت القوات المسلحة أربع خدمات رئيسة هي، الجيش والبحرية والقوات الجوية والشرطة المركزية. ولكن أثناء ولايتي، وبموجب دستور كوري أكينو، توجب علينا فصل الشرطة المركزية إلى خدمة أخرى تحت السلطة المدنية ووزير الداخلية والحكومة المحلية. وبهذا، فقد تشكلت شرطة الفلبين المركزية المستقلة عن القوات المسلحة.

وبهذا المعنى، كنتُ مسئولا عن الشرطة المركزية بينما كنتُ نائبَ قائد القوات المسلحة ككل، وكنا نخضع للقرارات السياسية الصادرة عن قائد حركة للتمرد [١٩٨٦] خوان بونس إنريل الذي كان وزيرا للدفاع الوطني أنذاك، وهو الآن رئيس مجلس الشيوخ.

أعتقد أن غياب الحركة المدنية المتمردة والعنصر الشبابي والمنظمات غير الحكومية والكادر الأكاديمي والعمالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدى

إلى الفشـل في اجتذاب عنصر القوات المسـلحة إلى جانبهم. وعلى الرغم من غياب التخطيـط لهذه الثورات، انضمت إليهم لاحقا العديد من القوى المسـلحة المتمردة، فـردًا فـردًا ووحـدة وحـدة، كما حدث فـي ليبيا ويحـدث الآن في سـوريا. ولكن في حالتنـا ومنـذ البدايـة، كانت قوة الجيـش المتمردة في صـف المدنييـن، أو بالأحرى انضـم المدنيـون إلى عناصر الجيش المتمردين. وبكلمـات أخرى، الجيش هو الذي قـاد التحركات الأولى لسـحب الدعم من حكومة الرئيـس ماركوس في خضم حملة المعارضة الانتخابية التي كانت كوري أكينو مرشحها الرئيس. لم نكن نعمل لصالحها حقا؛ نحن فقط سحبنا دعمنا من السيد ماركوس.

كنـا محظوظين حقـا؛ إذ كان من الممكن لماركوس أن يتغلب علينا بسـهولة. لقد كنا أقل شـأنا بالمقارنـة مع قواته المسـلحة، فهو كان يمتلك الدبابـات والمروحيات والطائـرات المقاتلـة والمدفعيـة ومشـاة البحرية، بينما كنـا مجرد حفنة مـن الضباط التمرديـن ضـد النظـام. ولكـن قررنـا، أنـا والوزير إنريـل، تقسـيم الواجبـات وإدارة العمليـات فيمـا بيننـا، حيث طلبـت من الوزيـر إنريل الاهتمـام بالجوانب السياسـية والمدنيـة المرتبة على انشـقاقنا عن السـيد ماركوس (حيث يتعيـن عليه التحدث إلى وسائل الإعلام والقادة السياسيين والأحزاب السياسية)، بينما أتولى أنا أمر العمليات العسـكرية، وهكذا تم الأمر. أما في هذه الأثناء، فإن مهامنا تتداخل بالطبع. فقد تولى إنريل بعض الشـئون العسـكرية كونه كان لديه أتباع في المحافظـات، بما فيهم بعض الجنود. وبطبيعة الحال، وباعتباري لواءً منذ زمن طويل، كان لديّ أتباعي الكثر أيضًا. ولكن عموما، قسّمنا العمل بيننا على هذا النحو.

كيـف حصلنـا علـى ولاء الغالبيـة العظمـى مِـن رجـال الشـرطة المركزيـة البالغ عددهـم ١١٠,٠٠٠ وغيرهـم من الجيـش والبحرية والقوات الجويـة البالغ عددهم ١٢٠,٠٠٠؟ إنَّ قواتنـا المسـلحة ليسـت كبيرة جـدًّا، وقد تعلمـت أن أصبح صديقا جيـدا للقـادة منـذ أن كانو ضباطا صغـارا. توطدت معرفتنـا ببعض عبر منـاداة بعضنا لبعض بالاسم الأول دون ألقاب، ولعبِ التنس والغولف والغوص وسباق السيارات والتنافـس في الألعـاب الرياضية. وبالطبع، قمنا بتنفيذ العديد من المشـاريع معا لأننا كنـا بحاجة إلى توحيد كافة خدمات القوات المسـلحة فيهـا. وهكذا كنا نتحلى بروح

العمل الجماعي التي حافظنا عليها حتى أصبحت رئيسًا؛ وما زلنا نلعب الغولف سوية ونجتمع ونتحدث في العديد من المشاكل التي لم يتم حلها بعد.

في حالتنا، انتهى الأمر قبيل ظهيرة اليوم الرابع من التمرد (حيث بدأنا في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٦ في وقت متأخر من المساء). ثم أدت كوري اليمين كرئيس جديد للفلبين، والذي أشرف عليه أحد قضاة المحكمة العليا. عينت أكينو السيد خوان بونس إنريل وزيرا للدفاع، بينما عُيّنت أنا، اللواء فيدل راموس رئيسًا للأركان مع نجمة جديدة على كتفي في ٢٥ شباط/ فبراير. لطالما كانت القوات المسلحة تحت السلطة المدنية. وخلال رئاسة أكينو، قمت بقيادة بعض الجهود لغرس قيم «القوات المسلحة الفلبينية الجديدة» والتي تعني ضمان ألا تكون القوات المسلحة مسيّسة أو حزبية، والتزامها بتأدية الدور الأمثل للحفاظ على القانون والنظام. حاولنا التوفيق بين الضباط وتوحيد صفوفهم وتناسي الماضي والنظر إلى المستقبل مع الولاء للدستور. كان تحديد معايير الترقيات والتفويضات أحد أهم الإصلاحات التي نفذت في ذلك الوقت؛ حيث استندت التفويضات على الجدارة والكفاءة[1] بصرف النظر عن الموالين لماركوس والمؤيدين لأكينو.

يبدو هذا بسيطا جدًا، ولكننا ندرك حدوث عدة محاولات انقلاب. لماذا كانت هذه المحاولات؟

حدثت تسع محاولات انقلاب بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ ضد كوري أكينو، ثلاثة من هذه الانقلابات ضمت مجموعات عسكرية مختلفة وليس فقط مجموعة متجانسة واحدة. نُظمت بعض الانقلابات من قبل ضباط شباب برتبة نقيب من ذوي الأجور المتدنية والذين قضيوا عدة سنوات في الميدان تحت شتى أنواع المخاطر مع غياب الاعتراف الملائم بهم. وكان هناك أيضًا بعض الضباط الشباب برتبة عقيد مثل جريجوريو هوناسان، وهو الآن عضو في مجلس الشيوخ، أرادوا الاستيلاء على الحكم ولم يستطيعوا بسبب وجود جنرالات أمثالي في قمة قيادة

(١) فيلاسكو ٢٠١٢، ص ١٨٣ - ١٨٥.

الجيش. وبحكم منصبـي كرئيس هيئة الاركان بدايةً ثم كوزير للدفاع الوطني، كان علينـا التأكد مِن إحباط مخططاتهم. هم هُزموا جميعًـا، لكن مهمتي تضمنت أيضًا الحفـاظ على «وحـدة القوات المسـلحة»[1]. لقد تعهدنـا بالاعتراف بأكينو رئيسًـا منتخبا للفلبين.

فـي آذار/ مـارس ١٩٨٦، أصـدرت كـوري أكينـو البـلاغ رقم ٣ وهو «دسـتور الحريـة» المؤقت الذي أقر عملية التحول. وفي الفترة ما بين شـباط/ فبراير ١٩٨٦ وشـباط/ فبراير ١٩٨٧، شـهدنا حكومـة ثوريـة. لم يكن هناك أي دسـتور حاسـم معمول به، وإنما كانت أكينو تحكم بموجب مرسـوم. لقد تم إلغاء الهيئة التشريعية في تلك الفترة، لكن على أي حال، لم تكن هناك تحركات أو اضطرابات كبيرة في تلك الفترة الممتدة لسـنة واحدة، باستثناء محاولة فاشلة قادها الموالون لماركوس عندما احتلوا فندق مانيلا.

بعـد الثـورة، تـم تقسـيم الجيش وفقـا لمصالـح الفئـات العمرية فـي صفوفه: الشباب من رتبة نقيب والطامحون النافذون من رتبة عقيد، ثمّ الجنرالات القدامى مثلـي الذين كانـوا يحاولون الإبقاء على الوضع الراهن وإعطـاء الحكومة المدنية الفرصـة للعمـل وفقا لدسـتور عـام ١٩٨٧. عندما جاء دوري للترشـح للرئاسـة، أخبرني زملائي في القوات المسلحة وفي وزارة الدفاع أنني لست مضطرا للترشح للانتخابات؛ إذ بإمكاني انتزاع الرئاسـة مع ضمان دعهمم لي. ولكنني أجبت: لا، فأنا بإمكاني الاسـتيلاء على الرئاسة والاحتفاظ بها ربما لثلاث سنوات، ولكن لن أكون قادرا على البقاء رئيسًـا لفترة أطول لأن شـعب الفلبين لن يسمح بذلك. هذه هي طريقتنا في العمل.

لاحظتُ أن العائلات النافذة والغنية والطغاة في الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا قد تحكم لبعض الوقت، إلا أنها لا تدوم لأن الشـعب لن يسـمح بذلك. قد يحكمون لمـدة ١٠، ٢٠، ٣٠ وحتـى ٤٠ عامًا كما فعـل القذافي، ولكن في النهاية، لن يسـمح الشعب بذلك.

---

(١) راموس ٢٠١٢، ص ٢٥.

لماذا استمرت المؤامرات، بعد رئاستكم، ضد الرئيسة جلوريا أرويو؟ لماذا لم تتمكنوا من إيقافهم؟

بعد انتهاء ولايتي، تكررت حركات التمرد العسكري في عهد الرئيس إسترادا الذي بقي في الحكم لمدة سنتين ونصف فقط بسبب تدخل القوات المسلحة والشرطة المركزية، حيث عزل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ بتهمة الفساد والتعسف. لقد حصر إسترادا نشاطه ونفوذه في مجموعة مختارة من أعوانه. لم يعجبنا ذلك، ولهذا احتج المدنيون مدعومين بالكنيسة والكوادر الأكاديمية والعمالية والمنظمات غير الحكومية والجيش. كان المدنيون أول المتمردين، ثم دعمهم كل من الجيش والشرطة.

بعدها تولت جلوريا أرويو الرئاسة. وفي السنوات الثلاث الأولى من ولايتها، كان ينظر إليها على أنها بطلة وكان لدينا آمال عالية، إلا أنها تراجعت عن وعودها واحدا تلو الآخر. ومرة أخرى، استاءت القوات المسلحة ولكنهم لم يقوموا بثورة عسكرية ضد أرويو وبالتالي تمكنّت مِن إتمام ولايتها الممتدة تسع سنوات. كان ذلك مؤسفا بحق، لأنه في بداية عهدها كانت تتمتع بكفاءة عالية وتعمل بجد، وهي ما زالت تعمل بجدّ، إلا أن اهتماماتها تغيرت مع تمتعها بالسلطة، وهذه باعتقادي تجربة الطغاة والمستبدين في كل مكان، فكلّهم يكونون خيّرين في البداية ولكن ما إن يتذوقوا طعم السلطة لفترة من الوقت حتى يستمتعوا بها، ثم لا يقبلون التخلي عنها بأي شكل من الأشكال.

عندما كنت رئيسًا، أردت تعديل أجزاء من الدستور تناولت الأحكام الاقتصادية وشكل الحكم. كنت أفضِّل الحكم البرلماني وتحييد الشرطة والجيش عن السياسة أو الانحياز لأحد الأحزاب في حالة حدوث انقلاب ما. في النظام البرلماني، يكفي لإقصاء الحكومة الحالية تصويت بسيط بحجب الثقة من قبل أعضاء البرلمان. هذا هو النظام الذي نريده، لأن الجيش والشرطة مهنيون ولا ينبغي أن يتورطوا في المعارك السياسية. هذا هو واقع خبرتي بالنظر إلى الفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠.

ففي ذلك الوقت كنت في موقع المسئولية، وبالطبع لم أكن أريد لأي شيء أن يمس بنزاهة القوات المسلحة والشرطة.

عُقدت لجنة دافيدي [برئاسة هيلاريو دافيدي الابن، الذي كان رئيس لجنة الانتخابات أنذاك] في عام ١٩٨٩ بدعوة من الرئيس كوري أكينو للنظر في محاولات الانقلاب التي نُظمت في عهدها. وبعدها تم إنشاء لجنة فيليسيانو [برئاسة قاضي المحكمة العليا والمعاون المتقاعد فلورنتينو فليسيانو] في عام ٢٠٠٣ للتحقيق في الاحتجاجات التي وقعت في عهد جلوريا أرويو ووجدت أن شكاوى الجيش كانت مشروعة، حيث لعبت المحسوبية دورا مهمًا في المستويات العليا فيما يتعلق بالترقيات والواجبات بينما تدنت أجور الجنود، وخصوصا رتب العريف والمجند. تدخلت السياسة في العديد من الإجراءات العسكرية، بما في ذلك المشتريات، ولهذا تفشت ظاهرة الكسب غير المشروع والفساد عند القادة السياسيين أولًا، ثم انتقلت هذه العدوى إلى القادة العسكريين.

حدث أحد الاضطرابات في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ وارتبط بانشقاق ميناداو، حيث ادّعى المشاركون فيه أن المسيحيين والمسلمين والسكان الأصليين في ميناداو ـ ونحن ندعوهم لومادس ـ يريدون الانفصال لتشكيل جمهورية ميناداو الاتحادية المنفصلة عن جمهورية الفلبين. استمر القتال لمدة خمسة أيام فقط وأريقت بعض الدماء، ولكن استقر الوضع بسلام نسبيا دون تحوله إلى حرب أوسع من خلال تدخلاتنا نحن أعضاء مجلس الوزراء في تلك الفترة.

كما قلت، جرت تسع محاولات انقلاب في عهد أكينو. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، أطاح عمل عسكري مدني بإسترادا. وثم، أثناء ولاية أرويو، قامت ثلاث محاولات انقلاب، أولها حادثة أوكود عام ٢٠٠٣ هنا في أوكوود في ماكاتى [جزء من مترو مانيلا]؛ وثانيها في عام ٢٠٠٦ بمشاركة عناصر الجيش المستائين وبقيادة الضباط الأعلى رتبة الذين حاولوا الاستيلاء على المنطقة التجارية في ماكاتي، وبالتالي أجبروا الحكومة على الاستسلام لهم ولكن باءت محاولتهم بالفشل أيضًا.

وأخيرا وقعت حادثة شبه جزيرة مانيلا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. لم تكن هناك أي احتجاجات عسكرية أثناء ولايتي بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨ بينما كنت متقاعدا أثناء ولاية إسترادا وأرويو.

الإصلاح الدستوري

هل يمكنك القول إنه تم تأسيس الدستور والمؤسسات الديمقراطية وتعزيز الالتزام بها؟

تكمن المشكلة اليوم في تواجد بعض الكتل القوية التي حالت دون إجراء أي تعديل على دستور عام ١٩٨٧. إنهم أتباع الراحل جايمي كاردينال سين، وأتباع وأحفاد الرئيس كوري أكينو، وبعض مؤسسي دستور عام ١٩٨٧. لم يستند هذا الدستور على عملية انتخابية على عكس دستورَي عام ١٩٣٥ و ١٩٧٢ اللذين نصا على انتخاب الشعب لمندوبي الجمعيات الدستورية. في عام ١٩٨٦، اختارت الرئيس أكينو ٥٠ مندوبا من نخبة الفلبينيين. كان هذا التصرف نخبويا بعض الشيء، ولكن تم تمثيل العديد من القطاعات بما فيها الشركات وملاك الأراضي والعمال والنساء والمجتمع الإسلامي وجماعات أقصى اليسار، إضافة إلى المندوبين الذين مثلوا مختلف المناطق الجغرافية في الدولة. تمت الموافقة على استفتاء المصادقة على الدستور بنسبة ٧٦ في المائة، وقد نص الدستور الجديد على تحديد الولاية الرئاسية بست سنوات [١].

لم يحاول أتباع كل أولئك الناس تعديل الدستور حتى ولو جزئيا؛ كما لو أنه منقوش على حجر ولا يمكن تغييره أبدا. استشهدنا بالدستور الأمريكي. فكم مرة تعدل؟ أجري ٢٧ تعديلا على هذا الدستور على مدى ٢٠٠ عام، أي بمعدل تعديل واحد جوهري كل ١٠ سنوات. وفي حالتنا، أوصيت بتعديل الأحكام الاقتصادية التي حددت نسبة ٦٠/ ٤٠ فيما يتعلق بتنمية الموارد الطبيعية وملكية المرافق العامة

(١) فيلاسكو ٢٠١٢، ص ١٨٢.

[تم حصر الملكية الأجنبية للشركات بنسبة ٤٠ في المائة من الشركة] والتي كان لها تأثير سلبي جدًّا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي على النمو الاقتصادي[١]. تعلق التعديل الآخر بالنظام البرلماني، ولكنني لم أمرّره لأن قبول الشعب لفكرة عدم انتخاب رئيسهم بشكل مباشر سيتطلب وقتا طويلا. أشرنا إلى حقيقة أنه حين يصوت الشعب في الولايات المتحدة للرئيس، لا يكون فرز الأصوات واحدا تلو الآخر هو العنصر الحاسم في الفوز بل تقرره الهيئة الانتخابية. علينا الآن أن نصحح عقلية الناس ونحملهم على قبول نظام حكم يضمن التمثيل العادل، حتى ولو كان التصويت غير مباشر.

أما التعديل الآخر الذي حاربت لأجله كان ضد السلالات السياسية. يتضمن الدستور بالفعل نصا يحظر السلالات السياسية بموجب القانون. ولكن أين هو القانون التمكيني؟ فأولئك الذين يستفيدون من السلالات السياسية هم أنفسهم أعضاء في الهيئة التشريعية، ومنذ عام ١٩٨٧ لم يمرروا أي قانون على الرغم من بعض المحاولات. لذلك اقترحت، وببساطة شديدة، أن نعدل الدستور بحيث تكون عبارة الحظر موجودة في الدستور نفسه لا من خلال قانون قابل للتطبيق. وأين يحدث هذا؟ إنه في الأحكام الأخرى من نفس الدستور. يمنع الدستور رئيس الفلبين من تعيين أي مسئول في السلطة التنفيذية من الأقارب حتى الدرجة الرابعة من القرابة أو صلة الدم. لذلك، علينا استخدام تلك اللغة لحظر الانتخابات لشغل المناصب العامة بحيث لا تتشكل سلالات سياسية. هذا كل شيء، ببساطة شديدة.

الأحزاب السياسية

الجانب الآخر من الموضوع، وبسبب ترابطِ الأمرين، هو الأحزاب السياسية المتغيرة. فإذا سُمح بتغيير الأحزاب السياسية بسهولة، يُفتح المجال أمام تشكّل السلالات السياسية. كان بإمكاني تشكيل سلالة خاصة بي؛ فوالدي كان سياسيًّا ولكنه توفي قبل أن أنخرط في العمل السياسي. لقد ترشحت مرة واحدة وهذا كل شيء؛ لا أريد أن أفشل كسياسي. وأختي كانت عضوا في مجلس الشيوخ قبل أن

(١) راموس ٢٠٠٨، ص ١١٤.

أترشـح للرئاسـة، وكانت معلمة ودبلوماسية وشـغلت منصبها بكفاءة ثم تقاعدت [ولم ترشـح نفسـها مرة أخرى]. أما ابنها، فقد ترشـح على مسـتوى المحافظات، وهذه ليسـت سـلالة بالمعنى الحقيقي. يضم مجلس الشـيوخ الفلبيني ٢٤ عضوا فقـط، وفـي انتخابـات عـام ٢٠١٣، كان الاقتـراع علـى نصف المقاعـد فقط لأن النصف الآخر سـيقترع عليها في عـام ٢٠١٦. ولذلك كان الناخبون أمام خيارات ضئيلـة جـدًّا، لأن معظـم المرشـحين المؤهليـن من السـلالات السياسـية. فأين الديمقراطية إذا؟ يجب تصحيح هذه الظاهرة في نَص الدستور نفسه؛ إذ لن تتمكن الهيئة التشـريعية من تمرير أي قانون تمكيني بهذا الشـأن لأنه سيكون بمثابة هزيمة ذاتية لأعضائها.

هناك توجّه يقوده الآن رئيس مجلس النواب (فيليسيانو بيلمونتي) ورئيس مجلس الشـيوخ (خوان بونس إنريل) يهدف إلى إصلاح الدستور شيئا فشيئا، بدءًا من أحكام نسـبة ٦٠/ ٤٠ وربمـا إضافة بعـض التعاريف لاحقا. يكمن التعديـل الجوهري بحق فـي هيكليـة الحكـم. فحاليا، يحدد دسـتور عـام ١٩٨٧ نظاما رئاسـيا ونظامـا متعدد الأحـزاب. وهاتان البنيتان لا تسـيران جنبا إلى جنب؛ فلدينـا حاليا ٢٧٢ قائمة حزبية تقريبا في نظامنا الرئاسي، وهذا شيء مربك للشعب.

هناك العديد من الأحزاب السياسية في الفلبين، وأنت أيضًا شكلت حزبك الخاص المسـمى لاكاس (حـزب الاتحاد الوطنـي للديمقراطيين المسـيحيين والمسـلمين) عندما ترشـحت للرئاسـة. هل تعتقد أن وجود هذا العدد الكبير من الأحزاب يشـكل معضلة في وجه الديمقراطية الفلبينية؟

أسسـنا حزب لاكاس بسـبعة أعضاء فـي كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٩١، وبحلول الموعد النهائي لتسـجيل المرشحين في شـباط/ فبراير ١٩٩٢ كنا ١٠٠٠ قائد تقريبا. هكذا، تنامى عددنا إلى هذا المستوى في وقت قصير.

لقد سُـئِلتُ عن كيفية فوزي بالانتخابات. إنّ الإجابة تكمن فيما نسميه نظرية بقعة النفط. فقطرة واحدة من النفط سـوف تنتشـر جدًّا في البحيرة، وهذه البضعة مئات من

شأنها أن تحدث فرقا كبيرا. لقد حصلت على دعم ۱۰,۰۰۰ منظمة غير حكومية. لا أحزاب سياسية، وإنما حركات وجمعيات ومنظمات. كان لي عملاء في كل مكان، باعتباري كنت صديقا للعديد من أولئك الناس أثناء خدمتي في الجيش لأننا كنا نعمل على تنمية المجتمع.

يشكل عدد الأحزاب السياسية اليوم معضلة كبيرة، وعلى الرئيس أن يتعامل مع هذه المشكلة. ففي عام ۲۰۱۲، صرّحت الهيئة التشريعية أنه علينا إجراء بعض التعديلات ولكن الرئيس أجابهم بأن الوقت غير ملائم حاليا، وما زالوا يتجادلون في وسائل الإعلام حول هذا الموضوع. إن الأحزاب السياسية غير مستقرة لأنها تتمركز حول الأفراد، لذلك لا يوجد «ثبات في السياسة العامة»[١]. كما أنّ أحد الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تشكيل أحزاب مستقرة، هو تفعيل نظام التمويل العام[٢]، إضافة إلى الإصلاح الدستوري للنظام البرلماني الذي من شأنه أن يقوي الأحزاب أيضًا ويقلل من دور «القيادات السياسية المشخصنة»[٣].

بناء تحالف

لم يشكل عدد الأحزاب السياسية الكبير أثناء ولا يتك أي معضلة، فلماذا يشكل معضلة الآن؟

لم يكن لديَّ مشكلة، لأنه في ظل الآليات القانونية المسماة (المجلس الاستشاري للشئون التشريعية والتنفيذية والتنموية)، كنا نحن القادة نعقد جلسة كل يوم أربعاء على الإفطار، أثناء اجتماع الهيئة التشريعية، نناقش فيها التحديات التي تواجهنا. وهكذا، توفر تعاون مثمر بين القطاعات التنفيذية والتشريعية والخاصة[٤]. وعنى ذلك أن نجتمع ٣٥ يوم أربعاء من العام كأسرة واحدة، حيث

(١) راموس ٢٠١٢، ص ١٢.
(٢) راموس ٢٠١٢، ص ١٢.
(٣) راموس ٢٠٠٨، ص ١١٦.
(٤) راموس ٢٠١٢، ص ٤٦.

يجتمع الرئيس ومسئول وحدة الاقتراع وربما خمسة أعضاء من مجلس الوزراء، حسب جدول الأعمال، مع قادة الأغلبية والأقلية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية وقادة القطاعات والنساء والشباب وكبار السن والمحاربين القدماء والأكاديميين والعمال والصياديين والعمال في الخارج، ونتحدث كعائلة واحدة. وبهذه الطريقة، تمكّنا من تنمية التشاور والتوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

كنت أعقد أيضًا اجتماعات لمجلس الوزراء في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، إذا كان الموضوع الرئيس يتعلق بالطاقة في مينداناو، أرسل خمس فرق بقيادة وكيل - الأشغال العامة والطاقة والحكومة المحلية وربما الدفاع والعلوم والتكنولوجيا - وأوزّع المهام فيما بينهم كفريق واحد (سيروا أنتم في هذا الطريق، وأنتم اتخذوا الطريق البري، واركبوا أنتم العبارة إلى دافاو). ثم أشكّل فريقا آخرا من الوكلاء - ربما التعليم والنقل - ونركب الطائرة متنقلين بين الجزر. وبين الأمرين، يتحرك الفريق ويتحقق من المشاريع ويلتقي بالناس في عواصم المقاطعات أو البلديات ليتحاور معهم. قد أمنحهم ثلاثة أيام ليصلوا إلى المكان المحدد لانعقاد جلسة مجلس الوزراء، وأنتهي بعقد جلسة صباحية معهم أتلقى من خلالها، مع بعض الأعضاء المهمين في مجلس الوزراء - وربما الأمين العام التنفيذي ونائب الرئيس أيضًا، تقاريرهم عن هذه الرحلات الميدانية. ربما أحصل على خمسة تقارير يتم بعدها عقد اجتماع لمجلس الوزراء بعد الغداء، وقد ينضم إلينا الحاكم المحلي ومحافظ المدينة. ثم يتناقش المشاركون ويتحاورون في الجلسة بناءً على جدول أعمالهم. وبعدها، وقبل أن أغادر المكان، وربما في الخامسة بعد الظهر، قد أتخذ قرارا بحضورهم لإطلاعهم على المستجدات المتعلقة بمحافظاتهم ومناطقهم وجزرهم. ثم نغادر في وقت متأخر بعد الظهر، وهذا خطر أحيانا لأن العديد من الأماكن لا تحتوي على مطارات جيدة وكنا نقلع ليلا. وبهذه الطريقة كنا ندير الحكومة، بطريقة عملية.

هل كانت هذه الاجتماعات الدورية بين السلطات التنفيذية والتشريعية وقادة القطاعات تعقد فقط أثناء ولايتك؟ كيف تمت إدارتها في ولاية أكينو؟

نعـم، عقدت هذه الجلسـات أثنـاء ولايتي فقط. ففـي عهد أكينو، تـم طرح قانون تأسيس المجلس الاستشاري للشئون التشريعية والتنفيذية والتنموية، إلا أنها صوتت ضده بحجة أن شـقيقها كان في البرلمان بمنصب نائب رئيس المجلس، وأنها مرتبطة بالعديد من الأعمال مع مجلس النواب، المكون من ٢٥٠ عضوا، عبر شقيقها حصرا. كان صهرهـا باتز أكينو عضوا في مجلس الشـيوخ أيضًا وكانت مرتبطة بعمل معه. لم ترغب أكينو في مشـاركة السلطة. عندما سـمعت عن هذا الأمر عام ١٩٩١، كنت في غفلة تامة عن هذه الأعمال الداخلية. لقد اقترحتُ إحياء هذا القانون المعترض عليه، وكان هـذا أول قانـون يمرر أثناء ولايتـي وأول قانون وقعّت عليه فـي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

أردت تحقيق التشاور والتوافق، وهذا ما حدث في ولايتي الممتدة لستِّ سنوات. لقـد مرّرنا ٢٢٩ إصلاحا أو قانونا هيكليا في سـت سـنوات، أي بمعـدل قانون واحد كل تسـعة أيام، في الزراعة والصناعة والقوات المسـلحة والشرطة المركزية والتعليم والتمكين والمناطق الاقتصادية والاستثمار والخدمات المصرفية وغيرها. لدينا الآن قانون الصحة الإنجابية الذي لم يمرّر بعد [حيث وُقِّع ليصبح قانونا في كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٢]، ولكن هذا الموضوع يرتبط عضويا مع البيئة والتنمية المستدامة[1]. ويناقش مشروع قانون حرية المعلومات منذ ١٢ عامًا، ولكن لم يصدر أي قرار رئاسي بشـأنه حتـى الآن. أثناء ولايتي، كان لدينـا فائض مالي لمدة أربع سـنوات لأننا فتحنا الاقتصاد. وهذا يعود إلى ما قلته في البداية: لا يمكن الاسـتعانة بمصادر خارجية من أجل الحكم الرشيد والقيادة المستنيرة؛ مصادرنا يجب أن تكون محلية.

التمكين الاجتماعي

ذكـرت أنـه أثناء ولايتك كنـت تعقد اجتماعات تشـاورية مع المشـرعين وممثلي المجتمع المدني. ما الدور الذي أداه المجتمع المدني أثناء رئاستك؟

(١) راموس ٢٠١١، ص ٥٣.

حسنا، كانت رؤيتي دائما منصبّة على تمكين الشعب. أنا لم أركز على «سلطة الشعب» إنما عملت على زيادة قدرة كل فرد، سواء كان فتى أو فتاة أو عجوزا أو شابا أو طفلا أو مواطنا متجنسا أو مقيما أجنبيا، من أجل تمكينهم من القيام بعمل أفضل والعيش لفترة أطول والتمتع بحيوية أكثر، وهذا ما أعنيه بتمكين الشعب. إن العنصر البشري هو أثمن الموارد على هذا الكوكب؛ فلا الأرض ولا البحر ولا القوة العسكرية تضاهي أهمية الموارد البشرية.

تتكون المنظمات غير الحكومية من مجموعات عدة بما فيها الكنيسة. أثناء ولايتي، وبموجب الدستور، كان باستطاعتي تعيين ستة ممثلين عن القطاعات في مجلس النواب يتم ترشيحهم من قبل لجنة التعيينات. لقد تم استبعاد هذا الإجراء لاحقا، لأنه كان مؤقتا فقط. ولكن كان لدينا ممثلون عن النساء والشباب والعاملين في الخارج والمحاربين القدماء والأكاديميين وقطاع الأعمال، وكان يتم اختيارهم من قبل مجتمعاتهم التي تبلغني بقرارها رسميا بعد ذلك، حيث كنت أقوم بترشيحهم على أساس أنّ اختيارهم جاء من قِبل دوائرهم الانتخابية. لقد التقيت بهم على مدار ست سنوات أثناء ولايتين في مجلس النواب. وأثناء الولاية الثانية، اختلف الممثلون قليلا ولكن بقيت فئة الشباب نفسها.

هل كانت المنظمات النسائية جزءا من المشاورات؟ وهل كانت الكنيسة الكاثوليكية فاعلا سياسيًّا مهما؟

نعم، كان ذلك أثناء ولايتي وولاية أكينو. قامت أكينو بتنظيم عدة مجالس، وكان لي لقاءات منتظمة مع النساء والشباب. كان لدينا مجلس وطني يتعلق بدور المرأة الفلبينية ولجنة وطنية للشباب، وكان لقائد كل مجموعة رتبة وزارية. كنا نلتقي بالقيادات النسائية مرة كل شهرين في اجتماع كامل يشارك فيه الجميع بوجود سكرتارية ومحضر جلسات.

إن حصة المرأة من مقاعد هيئتنا التشريعية أكبر من أي بلد آخر في هذا الجزء من جنوب شرق آسيا. فالمرأة هنا تتمتع بنشاط أكبر فيما يخص التعبير عن الرأي بحرية،

وهي تدير مختلف مؤسسـات الفكر الفاعلة والمنظمات غير الحكومية. أنا أكتب عن أحدهـا حاليا، وهي حركة إعادة إعمـار المناطق الريفية الفلبينية، التي لا تزال موجودة وتدار غالبا من قبل نسـاء. كذلك تعمل المرأة في مجال التعليم العام والتنمية الريفية، وخاصة تأمين مياه الشرب ووجبات الطعام الثلاث الرئيسة والرعاية الصحية للفقراء.

منـذ البداية، وحتى في فترة الاحتلال الإسـباني، كانت نسـاؤنا يحاربن الإسـبان. وتـرأس العديد من الضباط الإنـاث المجندات منظمات قرويـة، فضلا عن الكاتبات والمفكرات اللواتي علت أصواتهن في الصحف الإسبانية. وعندما جاء الأمريكيون، اكتسبت النساء حرية أكبر. فقد مُنحت المرأة حق التصويت وشغل المناصب السياسية، وتم تصديق ذلك في دولتنا عام ١٩٣٦. وبالمثل، فقد مُثّلت في نظامنا لجنة الكنيسـة المسـكونية الوطنية مع الكاثوليك والبروتسـتانت والمسـلمين والملحدين وكنيسـة المسـيح والكنائس المسـتقلة. وتم التناوب على القيادة أو الرئاسة كل عام لمدة ست سنوات. كنا على حوار معهم في السابق ولكن لا وجود لذلك الآن.

المبادئ الأساسية

وصفتَ العديد من المبادئ والممارسات التي كنت قد اتبعتها في ولايتك، ولكن لا يبدو أن للممارسـات السياسـية المعتادة في الفلبين أي علاقة بالمبادئ التي تؤمن بها والتي تقول إنك كنت تمارسها عندما كنت رئيسًا.

هـذا صحيح، وأنا آسـف جدًّا على ذلـك. إنه أحد الأمور التي فشـلتُ فيها كما تـرى. لقـد حاولنـا ممارسـة ما كنـا نعتقد أنـه الصحيح، ونحـن نقـوم بتوثيق ذلك ونتحدث عنه.

ولكن لماذا يوجد مثل هذه الفجوة بين المبدأ والممارسة في السياسة؟

يتعلـم النـاس ما يريدون تعلمـه، ولكن ما لا يمكنهم ممارسـته أو تجرّعه بانتظام، لأنهـم لا يستسـيغون المعطيـات، تَراهم يتخلون عنـه. ومع ذلك، أقـول إن بناء الأمة

لا يتعلق بتراكم النجاحات والإخفاقات التي يرتكبها سلسلة من الرؤساء أو رؤساء الوزراء. إنها عملية تصاعدية مستمرة، ولا يجوز لأحد أن يفشل. فعلى كل شاغل منصب أن يتفوق على سلفه، وبالتالي يكون خلفه ملزما بالمزيد من النجاحات.

لذلك أعود إلى بناء الأمة. أنت لا تفشل يوميا وإن بدا الأمر كذلك. تتعدد الاخفاقات، ولكنها تحدث. أعتقد أنهم يقولون ذلك أيضًا في الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا نظرت الى الـ ٢٢٥ سنة الماضية ستلاحظ أن عملية تقدمهم تخللها العديد من الاخفاقات، والأمر ذاته ينطبق على كافة الدول النامية وأيضًا على تجربتنا. فقبل ٢٠ عامًا لم نحقق إنجازات كبيرة ولم يكن لدينا القطار الكهربائي والشوارع العريضة ومراكز التسوق الكبيرة، ولا مناطق كلارك وسوبيك الاقتصادية الخاصة التي يديرها مدنيون، والتي كانت سابقا قواعد عسكرية أمريكية.

النفوذ الدولي

كيف تقيّم دور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها سجل طويل هنا، وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة في التحول الديمقراطي في الفلبين؟

بالمجمل، أجرؤ أن أقول إن التجربة مع الولايات المتحدة كانت تجربة استعمارية جيدة جدًّا بالنسبة لنا. ولكن لا يزال هناك هذا الشعور الخفي، وليس فقط عند كبار السن، أن الولايات المتحدة سرقت استقلالنا. فعندما أعلنا استقلالنا وكنا على وشك الاستيلاء على مانيلا، جاء الأمريكيون وعقدوا صفقة مع الإسبان. كان هدف هذه الصفقة حماية مانيلا من الدمار، وإلا كان من الممكن أن يحدث قتال بين الإسبان والمتمردين. وبموجب معاهدة باريس عام ١٨٩٨، باع الإسبان الفلبين إلى الولايات المتحدة مقابل ٢٠ مليون دولار أمريكي، وكانت كوبا جزءا من هذه الصفقة. والحقيقة أننا أصبحنا مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، ولهذا يوجد هذا الشك الدئم في دورها.

نحن ممتنّون لدروس التمثيل الديمقراطي والانتخابات، بدءًا بالطبقات الاجتماعية

المتعلمـة باعتبارهـم أفضـل المعينين في أو المرشـحين لمجلسـي الهيئة التشـريعية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)؛ فنحن لدينا نفس نظام الولايات المتحدة، وكذلك ذات المحاكـم. نحن ممتنـون لهدية اللغـة الإنجليزية وتعليم المـدارس العامة. وقد كنت أحد المسـتفيدين من هذه الميزات لأنني كنت يافعا أنذاك وتعلمت في مدرسـة عامة، وكان هذا النظام أفضل من نظامنا الحالي. ولكن الاعتقاد أن الولايات المتحدة اسـتغلت الفلبين في السـنوات الأولى مانعةً نموه الصناعي ما يزال متأصلا. وما تزال الفلبين متخلفة جدًّا عن بعض المسـتعمرات السـابقة مثل ماليزيا، وحتى تايلاند التي لـم تكن مسـتعمرة أبدا، إلا أنهما تسـبقان الفلبيـن بمراحل من حيـث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

هـل اسـتفدت من تجربة الـدول الأخرى فـي التحـول الديمقراطي، مثل إسـبانيا والبرتغال ودول أمريكا اللاتينية، أثناء المرحلة الانتقالية في الفلبين؟

لا، فقـد كنـا نفكر بالعقليـة الفلبينية، حيـث كان الوضع بمثابة «حيـاة أو موت». فإما أن ننجح بإزالة ماركوس أو لا، وإذا فشـلنا فإما أن يزج بنا في السـجن أو نقتل. وبالطبـع، كانت فكرة الانقـلاب أو الثورة ضد ماركوس قد خططت ربما قبل ثلاث سنوات بين الجيش قبل الإقدام عليها. بدأت عملية حركة إصلاح القوات المسلحة. ولاحقا، اسـتُجلب البعض منا لتقديم الدعم لهذه العملية. نصحتهم بالتروي لأنهم لـم يكونـوا جاهزين بعـد. ولكننا أيدنـا الإصلاحات، لأن نظام ماركـوس كان فعلا متعسـفا بخصوص حقوق الإنسـان والتنمية الاقتصادية. فقد سيطرت الأوليغارشية وحدهـا على الأعمـال التي وزعت فقط بيـن أتباعهم، وكانت زوجات المسـئولين تعيـش فـي ثراء فاحـش. كمـا كان لماركوس علاقـة ودية مع شـاه إيـران والقذافي وغيرهم من ذوي النفوذ.

كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء كبيرة جدًّا. ومع ازدياد عدد المؤيدين لنا، بدأنا بالتفكيـر في شـكل الحكـم، واتفقنا منذ البدايـة أنه في حال انتصارنا، سـنعيد الحكم للقيادة السياسية المدنية. ولكن لم يلتزم الضباط الشباب من رتبة عقيد بهذا المخطط. لقد أرادوا أن يديروا الحكومة بأنفسهم، ولكن بعضنا حارب هذه الفكرة.

ربما نظرنا إلى حركات التمرد الأخرى في أمريكا اللاتينية على أنها كانت متشابهة مع ثورتنا كحركات التحرر بقيادة الكهنة، على سبيل المثال. كان كهنتنا أيضًا ضد الحكومة، ولكنهم تحالفوا مع الشيوعيين. وكانت هناك حركات مشابهة في أمريكا الوسطى بقيادة الطلاب اليافعين. وفي شيلي، كان الوضع فظيعا للغاية إذ حكم الجيش الدولة. أما في حالتنا، كان الحكم مدنيًّا دائما بدعم من الجيش.

الإدارة الاقتصادية للتنمية

ما هي أولوياتك الاقتصادية والتنموية؟

كانت الطاقة أحد المشاكل الملحة آنذاك؛ حيث تكررت انقطاعات التيار الكهربائي مما أحدث ضررا هائلا في الاقتصاد ونوعية الحياة. لذلك أنشئت، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وزارة الطاقة من أجل تخطيط وإدارة توفير واستخدام الطاقة. تم وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمعالجة أزمة الطاقة، وتم حل مشكلة نقص الطاقة قبل الموعد المحدد. كان القطاع الخاص شريكا مهمًّا في معالجة أزمة الطاقة[١]. علاوة على ذلك، كان تحرير قطاعات الاتصالات والبنوك أولوية تهدف إلى تعزيز الاستثمار والمنافسة [٢].

كان الفساد يستنزف الاقتصاد؛ حاولت معالجة هذا الموضوع عن طريق الحد من دور الدولة في الاقتصاد من خلال رفع القيود، وبالتالي فتح الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي والمنافسة[٣]. علينا أن نسمح «للقطاع الخاص بالقيام بما يمكنه القيام به أفضل من الحكومة»[٤]. إن المنافسة المحلية تفتح المجال أمام الفلبين للانخراط في المنافسة العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي. ولكن علينا، بغية خلق منافسة محلية أكبر، أن نعالج مشكلة الاحتكارات والتكتلات التي تهيمن على حقول معينة من

---

(١) فيلاسكو ٢٠١٠، ص ١٠٣.

(٢) فيلاسو ٢٠١٢، ص ٢٩٣.

(٣) راموس ٢٠١١، ص ١١٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ١١٥.

الاقتصـاد[١]. إن النمو الوظيفي يتولد من الشـركات الصغيرة ومتوسـطة الحجم التي توفر فرص عمل أكثر من الاستثمارات القائمة على كثافة رأس المال [٢].

لقد أثر ضعف بنيتنا التحتية على النمو والتنمية واجتذاب الاسـتثمارات الأجنبية. والاسـتثمار، كان مهمًّـا فـي تحسـين البنيـة التحتية (ولا يـزال)، بما في ذلـك الطاقة المتجددة[٣]. لقد قمنا ببناء أكثر من ٦,٠٠٠ كيلومتر من الطرق والجسور الجديدة[٤]، وهذه استثمارات طويلة الأجل تتطلب تخطيطا بعيد المدى.

هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء في الفلبين، ونحن نسـتثمر نسـبة كبيرة من موازنـة التعليم في التعليم الجامعي الذي لا يسـتفيد منه الفقراء بنفس معدل اسـتفادة الطبقة المتوسـطة[٥]. ولكن التعليم هو المحرك الذي سـوف ينتشل الشعب من الفقر ويرفـع من القدرة التنافسـية للفلبين. لذلك، علينا تركيز مـوارد أكبر في التعليم إضافة إلـى الرعاية الصحيـة الأولية، خصوصا لذوي الدخل المتدني،[٦] فذلك من شـأنه أن يسـاهم في تطبيق «نهج من أسـفل إلى أعلى / ومن أعلى إلى أسـفل بشـكل متزامن» لتضييق فجوة الدخل [٧].

إدارة عمليات السلام المتعددة

كيـف تمكنـت مـن التعامـل مـع مختلـف الصراعـات المسـلحة الداخليـة أثناء ولايتك؟

كان السـلام والمصالحـة مـن أهـم أولوياتـي منـذ بدايـة ولايتـي[٨]. لقـد بدأنا

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ١١٥.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٧.
(٤) فيلاسكو ٢٠١٢، ص ٢٩١.
(٥) راموس ٢٠١١، ص ١١٤.
(٦) المرجع نفسه، ص ٦٥.
(٧) المرجع نفسه، ص ٥٥.
(٨) فيلاسكو ٢٠١٠، ص ٧٦.

المفاوضات، حتى قبل بداية ولايتي كرئيس، مع المجموعات المنشقة المسلحة الثلاث: حركة إصلاح القوات المسلحة بقيادة متمردي الجيش؛ وجبهة تحرير مورو الوطنية بقيادة الانفصاليين في جنوب الفلبين؛ وجيش الشعب الجديد (الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفلبيني الماوي)[1]. وبموجب إعلان تموز/يولية عام ١٩٩٢، قمت بتأسيس لجنة التوحيد الوطني المؤلفة من تسعة أعضاء، والتي كلفت من خلال عملية تشاورية بصياغة واقتراح برنامج للعفو وعملية السلام[2]. لقد أجرت لجنة التوحيد الوطني المشاورات في ٧١ محافظة مع أولئك الذين كانوا يحاربون الحكومة وعائلاتهم وقادة المجتمع المحلي حول مجموعة من القضايا، بما فيها أسباب الصراعات المسلحة والسياسات والبرامج اللازمة لتحقيق سلام دائم والمساهمات التي ترغب القطاعات والمجتمعات المحلية بأدائها. وبناءً على نتائج هذه المشاورات، وضعت لجنة التوحيد الوطني مقترحاتها لعملية سلام شامل[3].

كان أحد شروط عملية السلام الشامل هو عدم «إلقاء اللوم أو فرض الاستسلام، وإنما الحفاظ على كرامة جميع الأطراف». لم يكن إنهاء العنف كافيا، بل كان علينا معالجة الظروف التي خلقت الصراعات[4]. «يتماشى السلام والتنمية مع بعضهما؛ وكان من أولوياتنا تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من الصراع[5]. فنحن يمكننا تحقيق التنمية المستدامة كأمّة؛ فقط عندما يكون هناك «سلام وتقدم» في كافة المناطق[6]. في عام ١٩٩٣، قمت بإحداث منصب المستشار الرئاسي لعملية السلام الذي «أشرف على تنفيذ خطة مجلس التوحيد الوطني». وفي عام ١٩٩٤، أعلن العفو العام عن الجماعات المسلحة التي قاتلت الحكومة. وتلقت اللجنة الوطنية لمنظمة العفو أكثر من ٧,٠٠٠

(١) راموس ٢٠١٢، ص ٤١.

(٢) فيلاسكو ٢٠١٠، ص ٧٦ - ٧٧.

(٣) راموس ٢٠٠٨، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٤) فيلاسكو ٢٠١٠، ص٦٧ - ٧٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩١.

(٦) راموس ٢٠١١، ص ٤٩.

طلب عفو، وأطلق سراح العديد من المسلحين الذين كانوا رهن الاحتجاز. كذلك تم إنشاء ثلاث لوائح سلام لإدارة عملية السلام مع حركة إصلاح القوات المسلحة والجبهة والشيوعيين[1].

جرت المفاوضات الرسمية الأولى مع الشيوعيين عام ١٩٨٦ أثناء ولاية أكينو، لكنها لم تكن ناجحة. ثم أعيدت المحادثات في عام ١٩٩٢ وتمت المصادقة على اعتبار الحزب الشيوعي جسمًا قانونيًا في عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٨، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات، ولكن العملية توقفت بعد عام ٢٠٠١ [2].

بعد تسع محاولات انقلاب ضد حكومة أكينو، بدأت المفاوضات مع حركة إصلاح القوات المسلحة عام ١٩٩٢ باتفاق أولي على «وقف الأعمال العدائية»[3]. في أيار/ مايو ١٩٩٥، تم توقيع اتفاقية أطلس مع القوات الموالية لماركوس[4]. وتم التوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥. كما تم التوقيع على اتفاق سلام مع جبهة تحرير مورو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بعد عقود من القتال والاضطرابات[5]. تعود عمليات الدعم الدولي للمفاوضات مع جبهة تحرير مورو الوطنية إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي أدته منظمة المؤتمر الإسلامي[6]. وبموجب اتفاق السلام لعام ١٩٩٦، تأسس مجلس جنوب الفلبين للسلام والتنمية برئاسة نور ميسواري، وهو زعيم جبهة تحرير مورو من أجل الإشراف على مشاريع التنمية[7]. لقد اعترفت الاتفاقية بالحكم الذاتي الإقليمي، ونصت على العفو العام ودمج المقاتلين المؤهلين في القوات المسلحة والشرطة المركزية[8].

---

(١) فيلاسكو ٢٠١٠، ص ٧٦ - ٧٨.

(٢) راموس ٢٠٠٨، ص ١٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٥) راموس ٢٠١٢، ص ٤١.

(٦) راموس ٢٠٠٨، ص ١٤٢.

(٧) فيلاسكو ٢٠١٢، ص ٢٦٦.

(٨) المرجع نفسه، ص ٨٣.

لقد تعرضتُ لحادثة مهمة عندما كنت رئيسًا. كنا ندير الحملة الانتخابية في مينداناو للحصول على تصويت الهيئة التشريعية للتصديق على اتفاق سلام بيننا وبين جبهة تحرير مورو. كان يتوجب علينا الحصول على التصديق، وقد حصلنا عليه في نهاية المطاف. لكن خلال فترة الحملة الانتخابية، رافقني أحد كبار المسئولين الأمريكيين، وهو رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكان سفير الولايات المتحدة في الفلبين في السيارة الأخرى. كان المسيحيون في مينداناو غاضبين جدًّا مني. لم تعجبهم الاتفاقية لأنها بنظرهم تقلص من دورهم، وهذا ليس صحيحا. ولكنهم كانوا ضدها، وقاموا بالتظاهر على طول الطريق من المطار إلى مدينة جنرال سانتوس (ربما خمسة كيلومترات). لم أكن مختبئًا في السيارة، وإنما أخرجت رأسي من نافذتها، لكنهم حاولوا ضربي وقمت بدوري بمحاولة ضربهم. تقول القصة إنهم ألقوا الطماطم في وجهي. حسنا، ارموا الطماطم، ولكن لا ترموا القنابل اليدوية. كان ذلك أحد أكثر المواقف صعوبة أثناء ولايتي، ألا وهي اتفاقية السلام في ميناداناو، لكننا أنجزناها. «الدرس الذي تعلمته هو أنه خلال أي مجهود لتحقيق السلام، على القائد أن يركز على الرؤية طويلة المدى – الرؤية الإستراتيجية للسلام والتنمية – وعلى رفض التراجع عن موقفه تحت ضغوط تكتيكية من أعداء عملية السلام»[١].

يقول الفيلسوف الصيني صن تزو: «الانتصار بلا اقتتال أفضل»، وأنا أتفق معه وأفهم ما يعنيه الاقتتال، وأنه «يجب أن تكون المواجهة العنيفة هي الملاذ الأخير لأي رئيس ديمقراطي». في الديمقراطية، يجب أن نسعى إلى تحقيق نتائج مرضية لكل الأطراف عبر المفاوضات. «إن النتائج المرضية تميل إلى فرض نفسها على عكس الحالة التي يعتقد فيها أحد الأطراف أنه مخدوع فيعمد إلى تقويض جهود السلام»[٢].

في عام ١٩٩٤، شكلت الفلبين مع بروناي وإندونيسيا وماليزيا رابطة دول جنوب شرق آسيا لتسريع التنمية الاقتصادية في مناطقنا المتجاورة، والتي تضمنت ميناداناو

(١) فيلاسكو ٢٠١٠، ص ٨٤.

(٢) راموس ٢٠١٢، ص ٢٩.

التابعـة للفلبين. وكان التعـاون في مختلف القطاعات، مثل الزراعة وصيد الأسـماك والسياحة والشحن والطاقة بهدف التكامل والنمو، جزءا من خطة تنمية ميندناو، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز عملية السـلام من خلال رفع مسـتوى المنطقة وتمكينها. وكانت رابطة دول جنوب شرق آسيا جزءا من «أرباح السلام» الخاصة بميندناو[1].

هل وافق الجيش على اتفاقية السلام مع المتمردين؟

لقد تعاون الجيش في الواقع بشكل كامل، وقام بتنفيذ سياسات الحكومة.

المـراجـــع

راموس، فيدل، تمكين الشعب: نشـرة خطب فيدل راموس المجلـد. ٢ (مانيلا: مؤسسة راموس للسلام والتنمية ونشرة مانيلا، ٢٠٠٨).

راموس، فيدل سـونا: نشـرة خطب فيـدل راموس المجلد. ٦ (مانيلا: منشـورات مانيلا، ٢٠١١).

راموس، فيدل، نحو مسـتقبلنا الأفضل - اغتنام الفرص (مانيلا: مؤسسـة راموس للسلام والتنمية، ٢٠١٢).

فيلاسـكو، ميلانـدرو، ١٠ أعـوام من مؤسسـة راموس للسـلام والتنميـة: العمل الجماعـي مـن أجل السـلام والتنميـة المسـتدامة (مانيلا: مؤسسـة راموس للسـلام والتنمية، ٢٠١٠).

فيلاسكو، ميلاندرو، وآخرون، الجانب المشرق: ٢٥ عامًا من ثورة سلطة الشعب فـي إيدسـا ١٩٨٦ (مانيـلا: مؤسسـة رامـوس للسـلام والتنميـة وميديا تاتش سـتون فينتشرز، ٢٠١٢).

---

(١) فيلاسكو ٢٠١٢، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

الفلبين - استعراض زمني

١٥٢١ : وصول المستكشف الإسباني فرديناند ماجلان الذي قُتل في معركة ماكتان ضد داتو لابو لابو.

١٥٦٥ - ١٨٩٨ : قيام الحكم الاستعماري الإسباني باسم جزر فيليب تَيمُّنًا باسم ملك إسبانيا فيليب الثاني.

آب/ أغسطس ١٨٩٦ : خروج انتفاضة مناهضة للاستعمار الإسباني.

كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٦ : إعدام الإسبان للروائي الشهير والعالم والطبيب والناشط السياسي خوسيه ريزال.

كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩٨ : إسبانيا تتنازل عن الفلبين لصالح الولايات المتحدة بعد الحرب الإسبانية/ الأمريكية. يُكمل مقاتلو الاستقلال الفلبينيون، بقيادة الرئيس إميليو أغينالدو، كفاحهم المسلح ضد الاحتلال الأمريكي. يُقتل أكثر من ٤,٠٠٠ جندي أمريكي وأكثر من ١٢,٠٠٠ جندي من الجيش الجمهوري الفلبيني وما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ مواطن فلبيني.

آذار/ مارس ١٩٠١ : إلقاء القبض على أغينالدو.

تموز/ يولية ١٩٠١ : ويليام هوارد تافت، رئيس الولايات المتحدة لاحقا، يصبح الحاكم المدني الأول بعد أن عززت الولايات المتحدة سيطرتها على الفلبين.

أيلول/ سبتمبر ١٩٣٥ : بعد قرابة ٣٠ عامًا من الانتخابات التشريعية، الانتخابات الرئاسية تبدأ تحت حكم الولايات المتحدة مما سهل تأسيس نظام الحزبين المستقر؛ وإن عانى من الفساد.

تموز/ يولية ١٩٤٦ : استقلال الفلبين عن الولايات المتحدة الأمريكية التي احتفظت بحقوق تجارية وقواعد عسكرية في الفلبين.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ : فرديناند ماركوس رئيسًا منتخبا عبر انتخابات

حرة عموما. ماركوس يعيّن عائلته وأصدقاءه في مناصب عسـكرية وحكومية مستثنيًا الفصائل الحزبية الأخرى من السـلطة، وارتفاع الدين القومي بسـبب المحسـوبية في المشاريع.

آذار/ مارس ١٩٦٩: الحزب الشيوعي الفليبيني الماوي يؤسس جناحه العسكري بدعم سـري من جماعات المعارضة الأخرى، ويتحول إلى تمرد كبير مدعوما بجبهة تحرير مورو الوطنية الانفصالية.

تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩: إعـادة انتخاب ماركوس وسـط عملية احتيال غير مسبوقة، عبر شراء الأصوات واستخدام الجيش لترهيب المعارضة.

آب/ أغسطس ١٩٧١: امتثال ماركوس أمام المحكمة العسكرية بعد قصفه لتجمع للمعارضة. ظهور السناتور بنينو أكينو الابن، من أسرة فلبينية عريقة، كأبرز المنتقدين لماركوس.

أيلول/ سـبتمبر ١٩٧٢: ماركـوس يعلن الأحكام العرفية ويسـجن بموجبها أكينو وغيـره. يضغـط ماركوس علـى العائلات لبيع الشـركات لأصدقائه ويعـدل القوانين لصالح حلفائه. يعين ماركوس التكنوقراط ويعزز حقوق المستثمرين، مما يكسبه ثناء ودعم الحكومة الأمريكية.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢: عن طريق الرشوة والابتزاز، ماركوس ينظم جمعية دسـتورية (عقدت قبـل إعلان الأحـكام العرفية) لاسـتبدال الهيئة التشـريعية بالنظام البرلماني بلا حدود للولاية. تُحّل الهيئة التشريعية دون عقد انتخابات جديدة.

نيسـان/ إبريل ١٩٧٨: في الانتخابات البرلمانية، تخسـر المعارضة وسـط الغش والعنـف؛ بالرغم من العديد من المقاطعات، يؤسـس أكينو تحالفا إقليميا مع الحزب الشـيوعي الفلبينـي. قبل التصويت بيوم، تنظم المعارضة احتجاجا تحت اسـم «وابل من الضجيج».

تشـرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠: تقوم المجموعات المدعومة من قبل أكينو بتفجير مؤتمـر سـياحي للولايات المتحدة فـي مانيلا لجذب الأنظار إليهـم. يوافق ماركوس

على إجراء محادثات غير مباشرة مع أكينو ويتعهد بإلغاء الأحكام العرفية وإجراء الانتخابات. تقاطع المعارضة الانتخابات بسبب عدم عدالة إجراءات التصويت. اعتقال جماعات متشددة خلال الأشهر اللاحقة.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨١: إدارة رونالد ريغان الجديدة تضايق المُبعدين الموجودين في الولايات المتحدة، وتستخف بانتهاكات حقوق الإنسان، وتقاوم الضغوط المطالبة بقطع المساعداتِ عن نظام ماركوس.

آب/ أغسطس ١٩٨١: ماركوس يعين حليفه فابيان فير رئيسًا للجيش. يصطدم فير مع الجنرالين خوان بونس إنريل وفيدل راموس اللذين يعتبران أكثر مهنية واستقلالية.

شباط/ فبراير ١٩٨٣: مؤتمر الأساقفة الكاثوليك بقيادة خايمي كاردينال سين يدعو إلى الديمقراطية.

آب/ أغسطس ١٩٨٣: أكينو يعود من المنفى. عند مغادرته للطائرة، يتم اغتياله على يد عضو من الجهاز الأمني الحكومي. تندلع المظاهرات بدعم من الطبقة المتوسطة والشركات الكبيرة والكنيسة. تصبح أرملة أكينو كورازون («كوري») قائدة التظاهرات. تتوقف البنوك الدولية عن إقراض الحكومة بسبب عدم الاستقرار، مما اضطر الحكومة لتقييد الواردات والتداول بالعملات.

أيار/ مايو ١٩٨٤: تعقد الانتخابات التشريعية، والمعارضة غير الشيوعية تشارك وتفوز بالعديد من المقاعد في المناطق الحضرية ومناطق تولّد القادة رغم التزوير والعنف.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤: تحقيق الحكومة في وفاة أكينو يشير إلى تورط فير في تنفيذ المؤامرة.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥: يطلب ريغان، بناءً على نصيحة وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية، من ماركوس إزالة القيود الاقتصادية وتعيين خلف له ومعاقبة فير.

آذار/ مـارس ١٩٨٥ : ضبـاط متحالفون مع إنريل ومدعومون سـرًّا من قوات أمن الولايـات المتحدة يؤسسـون حركـة إصلاح القوات المسـلحة لمعارضـة ماركوس وفير.

تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ : يدعـو ماركوس عبر تلفاز الولايـات المتحدة إلى الانتخابات الرئاسـية بمراقبة المجتمع المدنـي والصحافة الأجنبية. وتؤيد المعارضة ترشح أكينو للرئاسة.

شباط/ فبراير ١٩٨٦ : لجنة مراقبة الانتخابات المدعوة «الحركة الوطنية للمواطنين من أجل انتخابات حرة» تعلن فوز كوري أكينو في الانتخابات، ولكن اللجنة الانتخابية تمنـح الفوز لماركوس. والمراقبون في الولايات المتحدة والكنيسـة وموظفو اللجنة الانتخابية يسـتنكرون نتائج الانتخابات الرسـمية. تكشـف الحكومـة مؤامرة انقلاب نظمـت مـن قبل حركة إصلاح القوات المسـلحة؛ ويفـرّ كل من إنريـل وراموس إلى مخيمـات عسـكرية في جـادة إيبيفانيو دي لوس سـانتوس (إيدسـا) ويؤيدون كوري أكينو. كوري والكنيسة ووسائل الإعلام الحليفة يحشدون لمظاهرات سميت «سلطة الشعب». والمتظاهرون يحاصرون المخيمات لدعمها ويسيطرون على مواقع رئيسة وينصّبـوا كوري رئيسًـا. تسـحب الولايات المتحـدة الأمريكية الدعـم عن ماركوس الـذي يهرب من الفلبين عبر وسـيلة نقل أمريكية إلى هاواي. كوري تشـكّل، بصفتها رئيسًـا، مجلـس الـوزراء متضمنا إنريـل وراموس، وأكينـو تفرج عـن قياديي الحزب الشـيوعي الفلبينـي رغـم اعتراضـات المخابـرات الأمريكية وبعض أعضـاء مجلس الـوزراء، وتشـكّل لجانا للتحقيـق في انتهـاكات الحقوق والأصول غير المشـروعة، وتحلّ برلمان ماركوس وتلغي دستوره.

تموز/ يوليـة ١٩٨٦ : ينظم حلفاء ماركـوس محاولة انقلاب. تدعم حركة إصلاح القوات المسلحة سرا هذا الانقلاب، بسبب سخطها على محدودية تأثيرها والتفاوض مـع الحـزب الشـيوعي الفلبينـي. وحلفاء ماركـوس ينظّمـون ثلاثة انقلابـات أخرى لاحقا.

تشـرين الثاني/ نوفمبـر ١٩٨٦ : بعـد منح كـوري أكينو لراموس نفوذا على رسـم

السياسة العسكرية، ينجح راموس في إفشال محاولة انقلاب لحركة إصلاح القوات المسلحة ويغادر إنريل مجلس الوزراء. وحركة إصلاح القوات المسلحة تنظّم محاولتي انقلاب لاحقا.

شباط/ فبراير ١٩٨٧ : يصادق الناخبون على دستور كوري أكينو الذي يؤسس النظام الرئاسي المركزي بحكم ذاتي إقليمي، ويحدّ من دور الجيش في الأمن الداخلي والسياسة.

أيار/ مايو ١٩٨٧ : يفوز حلفاء أكينو في الانتخابات التشريعية، وتفشل الأحزاب المدعومة من قبل ماركوس وإنريل والحزب الشيوعي الفلبيني. الغش والعنف يستمران، ولكن بوتيرة أقل.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ : مجلس الشيوخ الفلبيني يصوت ضد بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ : المجلس التشريعي يمنح الحكومة المحلية صلاحيات جديدة.

أيار/ مايو ١٩٩٢ : فيدل راموس، خليفة كوري أكينو بالتعيين، يُنتخب بفارق ضئيل بنسبة ٢٤ في المائة من الأصوات في سباق رئاسي ضم سبعة مرشحين.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ : راموس يوقع اتفاق سلام مع الجبهة الوطنية لتحرير مورو. استمرار المجموعات المنشقة بما فيها جبهة تحرير مورو الإسلامية.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ : راموس يدعو إلى إقامة نظام حكم برلماني. المعارضون يحتجون على اقتراح إلغاء حدود ولاية الرئيس؛ وقد تم الحكم بعدم دستوريته وسحبِهِ.

أيار/ مايو ١٩٩٨ : نائب الرئيس والممثل السينمائي جوزيف إسترادا ينتخب رئيسًا بهامش واسع. راموس والنخب الأخرى، يرون أن إسترادا شعوبي خطير ويقومون بمعارضته.

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١: بدء الاحتجاجات المعارضة لإسترادا بعد تعطيل حلفائه في مجلس الشيوخ لفتح تحقيق متعلق بالفساد، وكوري أكينو وسين وراموس يطالبون باستقالة إسترادا وينضم إليهم عدد من قوات الأمن. نائب الرئيس جلوريا ماكاباجال-أرويو تتولى الرئاسة، وإسترادا يستقيل؛ لكنه يدّعي عدم شرعية عزله.

أيار/ مايو ٢٠٠٤: يتم انتخاب ماكاباجا- أرويو لولاية كاملة. تظهر مزاعم شراء الأصوات، ولكن محاولات العزل في الهيئة التشريعية أثناء ولايتها تفشل.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨: فشل محادثات السلام مع جبهة تحرير مورو بعد إحباط المحكمة العليا صفقة الحكم الذاتي بحجة أنها تلزم الحكومة بشكل غير قانوني بتعديل الدستور.

أيار/ مايو ٢٠١٠: بنينو «نوينوي» أكينو الثالث، نجل بنينو أكينو الابن وكوري أكينو، ينتخب رئيسًا. وماكاباجال أرويو تصدر تعيينات قضائية في اللحظة الأخيرة، إلا أنها اعتبرت غير دستورية لاحقا.

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١: اعتقال ماكاباجال أرويو بتهمة الفساد والتلاعب الانتخابي؛ وإجراءات عزل أرويو تسفر عن إقالة رئيس المحكمة العليا من منصبه.
شرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: توقيع إطار اتفاق سلام مع جبهة تحرير مورو الإسلامية أثناء ولاية نوينوي.

الفصل السابع
بولندا

التجربة العظيمة لبولندا: بناء نظام ديمقراطي
عبر الاحتجاجات والقمع والمفاوضات والمسارات السياسية المتعرجة

بقلم جين كاري، جامعة سانتا كلارا

تحولت بولندا من الشيوعية الاستبدادية إلى ديمقراطية السوق الحرة في انتقال بطيء ومعقد وتدريجي، بدأ قبل عام ١٩٨٩ بزمن طويل واستمر قرابة عشر سنوات، حتى إقرار الدستور النهائي. واقتضى هذا التحوّل ما هو أكثر من انتقال السلطة من مجموعة إلى أخرى؛ فلقد شمل فك تشابك الاقتصاد مع النظام السياسي، وإزاحة الحزب الشيوعي كمؤسسة مركزية في الدستور، وتأسيس أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني قانونية ومستقلة، وتحوُّل البلد من تابع للاتحاد السوفيتي إلى جزء من أوروبا. وبينما كانت هذه العملية تتقدم بعد مباحثات المائدة المستديرة في عام ١٩٨٩، كان العالم المحيط ببولندا يتحول. فقد انتهت السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية والوسطى، وتجزأت البلدان حول بولندا إلى سبع دول مستقلة حديثا، وانهار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانحل حلف وارسو. وحولت بولندا نفسها بمساعدة المعونة الغربية، وانضمت إلى أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وجرت أربع انتخابات وطنية، وتغير ثلاثة رؤساء[1] منذ الانهيار في عام ١٩٨٩ وحتى إقرار دستور جديد كامل في عام ١٩٩٧. وحصلت في هذه السنوات الكثير من

(١) فويتشخ ياروزلسكي: ١٩٨٩-١٩٩٠، ليخ فاليسا: ١٩٩٠-١٩٩٥، ألكسندر كفاشنيفسكي: ١٩٩٥-٢٠٠٥.

الأمور غير المتوقعة، حيث انهارت تحالفات سياسية متنوعة وانتقلت السلطة، نظرا للتغير الدراماتيكي في الاقتصاد والسياسة، من طرف أيديولوجي إلى آخر، ولم ينشأ نظام الحزبين إلا في عام ٢٠٠٧.

الجذر التاريخي

كان التحوُّل إلى النظام الديمقراطي يسيرا وعسيرا في الوقت نفسه، بسبب ماضي بولندا؛ حيث كانت الشيوعية فيها دائما أقل صرامة وقمعية مما في البلدان الأخرى. وبالتالي، وبدءًا من عام ١٩٥٦ أصبحت المزارع الخاصة مهيمنة في القطاع الزراعي، وسمح بنشاط الشركات الصغيرة والتجارة، وتوجّه البولنديون بشكل متزايد صوب الغرب ثقافيا واجتماعيا. وجرت احتجاجات أدت في نهايتها، وبعد فشل القمع، إلى إصلاحات محدودة. وهذه التطورات ولّدت إحساسا بأن النظام يمكن أن ينصاع للضغوط الشعبية. كان البرلمان المؤلف من مجلس وحيد (Sejm)، يضم ليس فقط مرشحين من الحزب الشيوعي بل ومن حزب الفلاحين والحزب الديمقراطي اللذين يمثلان المشروعات الصغيرة إضافة إلى مجموعتين «كاثوليكيتين» صغيرتين، وهما مجموعة فكرية كاثوليكية (Znak) ومنظمة أكثر تأييدا للشيوعيين (Pax). وكان بإمكان الناخبين إسقاط أسماء من القائمة، لكن ذلك لم يكن يؤثر فعليا على النتيجة. ونشأت أيضًا مجموعات معارضة، مع أن معظمها لم يكن قانونيا. وبقيت الجماعات المهنية تحت سيطرة الدولة، حتى عند دفاعها عن مصالحها الخاصة. ونتيجة لما سبق، كان هناك متحدثون وخبراء مشهورون يستطيعون المؤازرة في المفاوضات بين المجموعات المعارضة والنظام.

وسُمح للكنيسة الكاثوليكية، بتقاليدها القومية، أن تقوم بدورها، فكان لديها ممثلون من مجموعاتها العلمانية في البرلمان وفي مجموعات منظمة متنوعة. وعلى الرغم من أن الدولة حاولت كثيرا سلب بعض امتيازات الكنيسة، إلا أن قوتها ازدادت منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. بل إن هذه القوة (إضافة إلى إحساس البولنديين بأنه يمكنهم العمل بشكل مستقل عن الدولة) زادت أكثر، عندما انتخب الكاردينال كارول فويتيلا لمنصب البابا في عام ١٩٧٨، وزار بولندا في عام ١٩٧٩.

وقد استعمل ليخ فاليسا زعيم نقابة التضامن العمالية، أثناء التوقيع العلني عام ١٩٨٠ على اتفاقات غدانسك التي أنهت إضرابات التضامن، قلمًا حصل عليه من الزيارة الأولى للبابا عام ١٩٧٩.

لقد جرى قمع مظاهرات حاشدة للعمال احتجاجا على زيادة الأسعار في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٧٠ و١٩٧٦، بيد أن الحكومة كانت في كل مرة تذعن لمطالب إلغاء زيادة الأسعار وزيادة تعويضات العمال. وجرى في مرتين منها استبدال الأمين الأول للحزب الشيوعي البولندي استجابة للمظاهرات، وذلك في عامي ١٩٥٦ و١٩٧٠.

ونشأت مجموعات فكرية في كل واحدة من تلك الاحتجاجات. ففي عام ١٩٧٦، شكل مثقفون في وارسو لجنة حماية العمال لمساعدة العمال المسجونين في تلك المظاهرات وأسرهم. ثم توسعت لإدارة نقاشات معظمها غير مرخّص، وكتابة آلاف المنشورات غير المرخصة وإدارة «الجامعة الطيارة». وكان ذلك يسد الفجوات التي خلفتها رقابة الحكومة وتحكّمها.

ونشأ جناح إصلاحي داخل الحزب الشيوعي، ساعد على إجراء إصلاحات اقتصادية وانفتاح للنظام السياسي. وازداد اقتراض بولندا للأموال من الغرب مع نهاية سبعينيات القرن الماضي، لتمويل استيراد بضائع ومعدات صناعية، بقروض أكبر مما تستطيع استيعابه عمليا ثم سدادها. فدفع الممولون الغربيون باتجاه رفع الأسعار، مما حرّض على احتلال أحواض بناء السفن في مدن بحر البلطيق عام ١٩٨٠، وحفز على المطالبة بنقابات عمالية حرة (التضامن) وحق الإضراب، وبشفافية وانفتاح أكبر في وسائل الإعلام. وبعد انصياع الحكومة لمطالب عمال أحواض بناء السفن في اتفاقية غدانسك، أدت مظاهرات التضامن في عموم أنحاء البلاد إلى توسيع رقعة التنازلات المقدمة لمجموعات أخرى في مختلف أنحاء البلاد، كالفلاحين والطلاب والمثقفين.

وبسبب عجز الحكومة في الثمانينيات عن توفير السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية، فقد تزايدت المطالب الجذرية بتحقيق الحريات السياسية

والاجتماعية، وبأن يقوم الاقتصاد بإجراء عمليات تحديث، وبتوفير بضائع استهلاكية ورواتب كافية. لكن الحكومة، استجابة للضغط السوفيتي تصاعد تطرف التضامن في مواجهة تدهور الوضع الاقتصادي (وضرورة تجنب سداد دفعة كبيرة من قروضها للغرب وهو ما لا يمكنها تحمله)، أعلنت الأحكام العرفية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، واعتُقل قادة وناشطو التضامن (وكذلك كبار قادة الحزب والحكومة المسئولون عن الكوارث الاقتصادية في السبعينيات)، وتمركز عناصر الشرطة والجنود في المكاتب والشوارع في جميع أنحاء بولندا وقاموا بقطع جميع الاتصالات المحلية والدولية. أدانت إدارة ريغان فرض الأحكام العرفية، وفرضت عقوبات منعت بموجبها الطائرات البولندية من الهبوط في الولايات المتحدة، إضافة إلى تجميدها قروض بولندا وحظر التجارة معها. ولم تصادق بلدان أوروبا الغربية على العقوبات إلا في وقت لاحق، لكنها أدانت فورا عمليات المداهمة.

وجرى طوال السنوات السبع اللاحقة تقليص قيود الأحكام العرفية، حيث أعيدت الاتصالات وأطلق سراح المعتقلين وحدثت انفراجة بطيئة في الحياة السياسية ووسائل الإعلام، وجرّبت الحكومة عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق لزيادة الإنتاج. ومع ذلك، لم تفلح كل تلك الإجراءات في محو وصمة الأحكام العرفية.

المرحلة النهائية

تحسن وضع الاقتصاد البولندي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ولم تعد معظم السلع الأساسية مقنّنة كما كانت عليه في بداية ذلك العقد. لكن على الرغم من إلغاء العقوبات الغربية ومنح المزيد من الاستقلال الذاتي للمعامل وارتفاع أجور العمال، اعتقد غالبية البولنديين أن أوضاعهم الشخصية قد تدهورت، إذ انخفضت، بشكل مريع، نسبة السكان الذين يأملون بمستقبل أفضل من ٤٢ في المائة في السنوات الأولى للعقد المذكور إلى ١٦ في المائة في شباط/ فبراير ١٩٨٨ [1]، ولم يكن لدى الدولة الأموال الكافية للوفاء بالتزاماتها الأساسية، وتعرضت لضغوط من

(١) دوديك، أنتوني، التاريخ السياسي البولندي ١٩٨٩ ـ ٢٠١٢ (كراكوف: الناشر «زناك»، ٢٠١٣)، ص ٧٥.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إضافة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لإعادة هيكلة اقتصادها.

نتج عن ذلك عزلة شعبية وإخفاقات اقتصادية أكثر دراماتيكية. كما أنّ الجمود السياسي لم يكسره، لا إفراج الحزب التدريجي عن أكثر من ١٠٠٠ ناشط في التضامن، ولا إنهاء العقوبات، ولا زيادة الخصخصة في الاقتصاد، ولا دعوة المعارضين المعتدلين للعمل مع الحكومة. لقد تفاقم الوضع في عام ١٩٨٨، إلى حد أن الحزب الشيوعي والحكومة لم يريا أي خيار سوى الشروع في «مباحثات حول المباحثات» مع المعارضة السياسية والكنيسة الكاثوليكية بغية الحصول على تأييد إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية. وكانت هذه المبادرة مهمة لحركة التضامن لأنها، رغم إطلاق سراح جميع سجنائها السياسيين بحلول عام ١٩٨٦، لم تصبح قانونية بعد، ولم يكن بإمكانها سوى المشاركة في الإضرابات والمظاهرات.

المفاوضات

قامت قيادة الكنيسة الكاثوليكية في عام ١٩٨٨ بدور الوسيط، عبر عقد لقاءات منفصلة مع ليخ فاليسا ومع الجنرال فويتشخ ياروزلسكي، الرئيس السابق للقوات المسلحة والأمين الأول للحزب الشيوعي، المسئول عن فرض الأحكام العرفية، وذلك لبدء مباحثات بشأن كيفية ترتيب المفاوضات. كان قادة من مراتب أدنى من كلا الجانبين يجتمعون بانتظام، وأعلنت الحكومة أنها ستمنح التضامن الشرعية القانونية، بل وستسمح لها بوقت مخصص على التلفزيون وتمنحها حق نشر صحيفتها الخاصة. وأطلق ألكسندر كفاشينيفسكي وزير الشباب والرياضة في آخر وزارة شيوعية وأحد المفاوضين المعينين للمباحثات التمهيدية، «بالون اختبار»، داعيا لانتخابات حرة جزئيا يخصص بموجبها ٣٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب لمرشحين ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي أو أي من توابعه، في حين يبقى ٦٥ في المائة منها لمرشحي الحزب الشيوعي وبينهم قائمة وطنية من ٦٠ شخصا من كبار قادة الحزب الإصلاحيين، بالإضافة إلى انتخابات جديدة حرة لمجلس الشيوخ، وانتخاب الرئيس من قبل المجلسين. وتمت الموافقة، فيما بدا وكأنه تنازل للحزب الشيوعي الذي

لديه فعليا عمال ناخبون في الميدان، على أن تجرى الانتخابات بعد انتهاء مباحثات المائدة المستديرة مباشرة. ووافقت التضامن على هذا العرض كأساس لنظام جديد وأيدته الحكومة والحزب الشيوعي أيضًا.

ترأس «الطاولات» الثلاث التي تشكلت منها مباحثات المائدة المستديرة ممثل عن التضامن وآخر عن الحكومة. وتألفت تلك الطاولات بدورها من سلسلة من فرق العمل أو «طاولات فرعية» ضمت نحو ٥٠٠ خبير وناشط. وكان على رأس كل فريق عمل اختصاصي من التضامن واختصاصي يمثل أحزاب النظام، حيث قاموا بإعداد مقترحات اقتصادية واجتماعية ليدرسها المشرعون بعد الانتخابات، وتوصلوا إلى اتفاقات على هيكلية الحكومة الجديدة وخطة عن كيفية إجراء الانتخابات، بما فيها انتخابات حرة للبرلمان والرئاسة تجرى بعد أربع سنوات من انتخابات ١٩٨٩. كما فازت التضامن بتنازل حكومي تمثّل في عدم إقرار الدستور الجديد إلا بعد وجود جمعية وطنية منتخبة بحرية.

وُقعت الاتفاقات في ٤ نيسان/ إبريل ١٩٨٩، وأجريت الانتخابات في ٤ حزيران/ يونية، والتي فاز فيها مرشحو التضامن بجميع المقاعد المخصصة لغير الحزبيين من الجولة الأولى، أما في قائمة الحزب الشيوعي فلم يحصل سوى ثلاثة مرشحين على الأغلبية في مناطقهم، ونال اثنان فقط من القائمة الوطنية الأغلبية من الجولة الأولى. وهذه النتيجة، صدمت كلا الطرفين اللذين لم يكونا مستعدين لها: فالتضامن لم تأخذ استعداداتها في التحضير لبرنامج سياسي لـ «الخطوة التالية»، في حين أن مرشحي الحزب الشيوعي كانوا مهيئين للمشاركة في السلطة وليس فقدانها. ومما جعل الهزيمة مأساوية أكثر هو انشقاق حزب الفلاحين القديم والحزب الديمقراطي لصالح التضامن، خالقين أكثرية بنسبة ٦٥ في المائة شكّلها هذا الائتلاف الجديد.

وعلى هُدي ما فعله الزعيم السوفياتي الإصلاحي ميخائيل غورباتشوف، فقد قَبِل قادة الحزب الشيوعي البولندي هذه الخسائر الدراماتيكية. كما أن قادة في التضامن وفوا باتفاقهم السري، بأن يختار مجلسا النواب والشيوخ ياروزلسكي رئيسًا

بعدم حضور بعض نواب البرلمان للتصويت، وبالتالي تخفيض النصاب القانوني. ووافقت التضامن أيضًا على حكومة ائتلافية تلبّي التوقعات السوفيتية، من خلال تولي المسئولين الشيوعيين الراهنين وزارات الداخلية والدفاع والتجارة الدولية والنقل الدولي. لم يكونوا يعرفون آنذاك بأن الشيوعية ستنهار قريبا في أماكن أخرى، وأن جدار برلين سيسقط.

صنع التغيير

رُشح تادوش مازوفسكي، وهو عضوٌ في المعارضة الكاثوليكية، لمنصب رئيس الوزراء من قبل ليخ فاليسا (رئيس نقابة تضامن) وعينه الرئيس ياروزلسكي في ذلك المنصب. كان كاتبا كاثوليكيا وعضوا في البرلمان، وكذلك أحد قادة وفد التضامن في التفاوض على اتفاقيات غدانسك ومباحثات المائدة المستديرة. وأعلن مازوفسكي أنه لن يتقلد منصبه إلا إذا كان قادرا على إجراء تعييناته وقراراته بنفسه. وضمت «حكومته الائتلافية الموسعة» ١٢ مرشحا من التضامن، وسبعة من الحزبين اللذين انشقا عن الحزب الشيوعي وأربعة من الحزب الشيوعي. وذهبت وزارة الشئون الخارجية فقط، التي أراد الحزب الشيوعي ترؤسها، إلى خبير لا ينتمي لأي مجموعة.

أعلن مازوفسكي منذ خطابه الأول أمام مجلسي النواب والشيوخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، بأن بولندا ستركز على الحاضر وليس على الماضي عبر رسم «خط فاصل» بينهما، وعلى المضي قدما في إصلاح النظام السياسي والعمل على استقرار وخصخصة الاقتصاد و«الانضمام إلى أوروبا»، الأمر الذي يعني عدم إجراء تحقيق ومعاقبة الناس على أفعال ارتكبوها في الماضي. كان ذلك الأمر ضروريا، لأن الشيوعيين يشاركون في الحكومة وما زالوا يسيطرون على الأجهزة الأمنية والعسكرية. فبدلا من ذلك، ركزت التشريعات على إعادة رموز الدولة إلى ما كانت عليه قبل الاستيلاء على الحكم، ووضع قوانين تضمن انتخابات حرة، وبدء العمل بكتابة دستور جديد.

تبنـى أعضــاء مجلس الـوزراء آراء متباينــة للغاية بشـأن ما ينبغي عملـه، وكانت اجتماعات المجلس تمتد لسـاعات ولا تحقق سـوى توافق قلق. أمـا في البرلمان، فإن الهزيمة القاسية لمرشحي الحزب الشيوعي تركتهم منبوذين، مع أمل ضئيل في التأثير السياسـي. وكانت النتيجة أن صوت جميع نواب المجموعتين تقريبا لصالح مازوفسـكي رئيسًـا للوزراء، ولصالـح خياراته في مجلـس الـوزراء والقوانين التي سنتها حكومته.

إثـر مواجهته لهـذه الهزيمـة الانتخابية، تفكّك الحزب الشـيوعي بعـد نحو أربعة أشـهر من تشـكيل الائتلاف الموسـع، وانضم معظم أعضائه إلى الحزب الاشـتراكي الديمقراطـي الـذي ورث أمـوال وممتلكات الحزب الشـيوعي. كان كفاشينيفسـكي أحد أعضائه المؤسسـين ورئيسـه، حيث بدأ في تجميع صفوفه للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩١ تحت اسـم تحالف اليسـار الديمقراطي الذي حـل ثانيا بفارق ضئيل عن حزب مازوفسـكي، الاتحاد الديمقراطي. وفي عـام ١٩٩٣، قاد هذا الحزب الوريث للحزب الشـيوعي، جنبا إلى جنب مع حزب الفلاحين، مجلس النواب، وذلك جرّاء تشظّي التضامن إلى أحزاب صغيرة كثيرة لم تكسب أصواتا كافية للوصول إلى العتبة المطلوبـة لدخـول المجلس. وهكذا، بعد سـت سـنوات فقط من الكارثـة الانتخابية للحزب الشـيوعي في عام ١٩٨٩، فاز كفاشينيفسـكي بالانتخابات الرئاسـية مرشحا لتحالف اليسـار الديمقراطي ضد فاليسا، وذلك على الرغم من حقيقة مصادرة موارد حزبه وتعرضه للهجوم في الصحافة ومن قبل سياسيين آخرين.

تبيـن أن الانضمام إلى أوروبا سـهل، خصوصا بعد سـقوط جدار برلين، ففتحت الحدود وسـمح للبولنديين بالسـفر بحرية. وقد شـارك البابا يوحنـا بولس الثاني في هـذا الأمر، عبـر إقناع الدول الأخرى بقبـول انضمام بولندا إلـى الهيئات الأوروبية. كمـا وجهـت الدعوة إلى بولندا للانضمـام إلى المجلس الأوروبـي في عام ١٩٩٠. لكن لولا انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحّد ألمانيا رسميا، لما توفرت أي إمكانية فعلية لانضمـام بولنـدا إلى الحلف الأطلسـي أو الاتحاد الأوروبي. فعندمـا انهار الاتحاد السـوفيتي في عـام ١٩٩١، كان هنـاك التزامات غربيـة كافية لصالـح بولندا للتحرك صوب هذه الأهداف.

واجهت عمليات إنقاذ الاقتصاد وتحويله تحديات أكثر صعوبة. فقد حاولت الحكومة الشيوعية السابقة كسب التأييد الشعبي عبر منح زيادات كبيرة على الأجور والسماح لمشاريع الدولة برفع أسعارها. وأدت هذه السياسات، إلى جانب العبء المتزايد لديون بولندا الكبيرة من السبعينيات، إلى حصول تضخم بمعدل ٥٥ في المائة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.[1] وغُمرت بولندا من قبل الجهات الدائنة الغربية العامة والخاصة، وكذلك المؤسسات الدولية، بخبراء الاقتصاد والإدارة، حيث دعا جميعهم تقريبا إلى إصلاح اقتصادي كبير وعاجل. ولإعادة هيكلة الاقتصاد، صوّت مجلس النواب بأغلبية ساحقة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ لصالح خطة «العلاج بالصدمة» التي اقترحها وزير المالية ليزيك بالسيروفيتش. وأدت تلك الخطة إلى زيادة الأسعار بنسبة ٥٧٢ في المائة، في حين انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة بالعام السابق، وذلك على الرغم من حصول تدفقات كبيرة من المساعدات والاستثمارات الخارجية إلى بولندا، بما في ذلك مليار دولار لـ«صندوق الاستقرار» قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وهكذا حافظت المعونات والتبادل التجاري، مثل «الهبات» الغذائية والمستوردات من السلع الغذائية والاستهلاكية على سير الاقتصاد البولندي، لكنها أيضًا أضعفت صناعتها وتسويق منتجاتها الغذائية لأن البضائع الغربية كانت أرخص وأفضل تغليفا وأكثر جاذبية للبولنديين.

ولم يكن لدى الحكومة سوى النزر اليسير من المال لمواجهة المشاكل الاجتماعية الجديدة الحاصلة نتيجة لهذه التغيرات، مما أضر بالقاعدة الانتخابية للتضامن نظرا لعدم وجود شبكة أمان اجتماعي حقيقية للأشخاص الأكثر تضررا من إغلاق أو بيع مصانع الدولة ومزارعها. أما بالنسبة لآخرين، فما كان مرعبا هو انخفاض قدرتهم الشرائية وعدم الأمان مما قد يحدث إذا اتسعت الخصخصة وقلصت الحكومة «بصمتها»[2]، وأدى ذلك إلى خسارة جسيمة في تأييد مازوفسكي وحكومته وإلى تشرذم التضامن.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٢) كوفاليك، تاديوس، من التضامن إلى الخيانة (نيويورك: الصحيفة الدورية الشهرية، ٢٠١١).

التحول عبر الانتخابات

جعـل هذا التشـرذم ياروزلسـكي يرضخ للضغـوط ويقدم اسـتقالته، لكي تتمكن بولنـدا من إجـراء انتخابات مبكرة ويصبح لها رئيس منتخـب ديمقراطيا. وفي حملته الانتخابيـة، هاجم ليخ فاليسـا مازوفسـكي والمثقفين الذين سـببوا تراجـع الاقتصاد البولندي وتسـريح الشيوعيين باستهتار، بينما عارض مازوفسكي المواقف المتذبذبة لفاليسـا. وفي النهاية، تمكن رجل أعمال بولندي غير معروف من هزيمة مازوفسـكي لكنه خسـر في الجولة الثانية أمام فاليسـا. وكان هذا بداية لما قاد في النهاية إلى تفتيتٍ أكثر مرارة للتضامن، كما هيأ الأجواء لهجوم فاليسا على السياسيين الآخرين وتحديه للأحكام الدستورية التي تحد من الصلاحيات الرئاسية.

كان الهدف الأولي لانتخابات ١٩٩١ البرلمانية، هو ضمان إمكانية إقرار الدستور عبـر هيئة تشـريعية منتخبة بحرية. كما عكسـت حاجة بولندا الدوليـة «للعبة اللحاق» بـدول أوروبا الشـرقية، التـي تحولـت ديمقراطيـا لاحقا حين خفّت وطـأة خوفها من الضوابـط التي قد يفرضها السـوفييت، ما جعلها مؤهلة قبل بولنـدا لانتخاب ممثليها إلى البرلمان الأوروبي نظرًا لأن أول انتخابات لها جرت بحريّة.

كانـت نتائـج أول انتخابات برلمانية حرة في عام ١٩٩١ كارثية على الاسـتقرار السياسـي. فلقد انقسـمت تضامن إلى أحزاب عديدة، كان أقواها شـعوبيا ومشـبعا بالقوميـة الدينيـة. وبعـد معركةٍ علـى قواعد الانتخـاب، وضعت عتبـات منخفضة لدرجـة أن أكثـر من ١١١ حزبـا كانوا مؤهليـن لخوضها؛ واجتاز ٢٩ منهـا عتبة الـ ٥ فـي المائـة ودخلوا مجلس النـواب، ووصل ٢٢ منها إلى مجلس الشـيوخ. ولم يحصـل أي حـزب أو ائتـلاف علـى أكثريـة مضمونة، فقـد أدت هـذه النتائج، إلى جانب رغبة فاليسا بالسيطرة على كل القرارات، إلى معارك مستمرة على التعيينات ونقاشـات حامية بشأن محو «الخط الفاصل». ولم يعد لدى بولندا مجلسٌ للوزراء يضم وجهات نظر مختلفة تتوحد في القضايا السياسية الحرجة، ولا برلمان يحترم قرارات الحكومة.

انهـار مجلس النواب بعـد أن اتهم راديكاليـون قريبون من وزيـر الداخلية أعضاء

بارزين في الحكومة ومجلس النواب، إضافة إلى ليخ فاليسا، بالعمالة للشرطة السرية. ومع حل مجلس النواب، صدر «دستور صغير» جديد مؤقت يحدد أدوار مختلف المؤسسات ويضع عتبات أعلى لدخول مجلس النواب. وفي انتخابات ١٩٩٣ المبكرة التي أعقبت ذلك، كان الجناح اليميني منقسما لدرجة لم يبلغ فيها العتبة المذكورة سوى أحزاب قليلة. وحصد تحالف اليسار الديمقراطي تأييدا انتخابيًّا جديدا نظرا لبقائه خارج المعارك وبنائه سمعة بأنه يضم «محدثين عقلانيين»، وتلقى دعما أيضًا من أولئك الذين يذكرون امتيازات الشيوعية وأولئك الذين تعرضوا للهجوم بسبب مشاركتهم في الحكم الشيوعي، مما أدى إلى هيمنة تحالف اليسار الديمقراطي وحزب الفلاحين على مجلس النواب.

فاز كفاشينيفسكي على فاليسا في الانتخابات الرئاسية التي جرت لاحقا بعد عامين، واعتُمد في ولايته دستوز جديد يعكس الدروس المستفادة من السنوات السبع السابقة. فلقد قُيِّدت الصلاحيات الرئاسية ومُنح مجلسا البرلمان جميع الصلاحيات التشريعية، بما فيها صلاحية تجاوز الفيتو الرئاسي، وتُرك للرئيس صلاحيات محدودة فقط لحل البرلمان. وانضمت بولندا إلى حلف الناتو، ومن ثم إلى الاتحاد الأوروبي، بعد تلقي كميات هائلة من المساعدات لتلبية معايير الانضمام إلى الاتحاد، وجعل جيشها الخارج من حلف وارسو ومعداته يلبّيان متطلبات الناتو.

أصبحت بولندا، على الرغم من استمرار معاناة أناس كثر من الاقتصاد الجديد، عضوا مزدهرا في المجموعة الأوروبية. ومع ذلك، بقيت انتهاكات الماضي الشيوعي دون معالجة ومثيرة للاضطراب. فالادعاءات والادعاءات المضادة ـ وإفشاء أسرار ارتكابات الشرطة السرية ـ أصبحت أدوات لليمين المتطرف. كما أصبحت إفشاءات «التطهير المسعور» حول مَن كان عميلا وعلى من كان يتجسس، مادة يومية في المعارك السياسية التي خلقت بلبلة عميقة، إلى أن أقرّ في عام ١٩٩٨ قانون يقضي بإنشاء مؤسسة الذاكرة الوطنية. ولكن الماضي يلازم بولندا إلى يومنا هذا، من تحجيم للكنيسة بالكشف عن كهنة عملاء، إلى التقليل مما لدى الناس من احترام لمجلس النواب وللرئاسة (أثناء فترات رئاسة فاليسا

وكاتشينسكي). وكان التركيز على مَن فعل ماذا (ومتى)، بدلا من كيف نحل المشاكل الحالية.

لقد كان الشعب البولندي أقل اهتماما بكثير من السياسيين في معاقبة الناس على الماضي، فالمحاكمات التي بدأت في عام ٢٠٠٦ ضد ياروزلسكي والمحيطين به لفرضه الأحكام العرفية ومهاجمة المتظاهرين في عام ١٩٧٠ لم تسترعِ اهتماما شعبيا فعليا. وحتى بعد إجبار المترشحين لمنصب عام ولتعيينات سياسية على الإقرار بأنهم كانوا عملاء (إن كانوا فعلا)، تم انتخاب كثير ممن عُلِّقت اعترافاتهم في مراكز الاقتراع.

الدروس المستفادة

عندما مدَّ قادة الحزب الشيوعي أيديهم إلى التضامن في عام ١٩٨٨، بهدف ابتكار طريقة لاحتواء المعارضة داخل النظام، كان ما دفعهم هو الحاجة إلى إشراك التضامن فيما كان يعلمون أنها ستكون تغييرات اقتصادية مؤلمة. ولكن بعد كل ما جرى، تبين أنه رغم إجراء إصلاحات وانفتاح في النظام فإن إعلان الأحكام العرفية في عام ١٩٨١ لم يُنس أو يُغفر.

لقد اتبعوا مسارا فريدا بدأ بإشراك قادة الكنيسة الكاثوليكية، باعتبارهم مؤيدين للمفاوضات، في مباحثات غير رسمية مع مثقفين مؤيدين للتضامن، ومن ثم الشروع بعملية مائدة مستديرة رسمية. أما بالنسبة لقادة التضامن، فكانت مباحثات المائدة المستديرة فرصة للعودة إلى الظهور كمنظمة قانونية، مما يسمح بأن يكون لها فضل معين في تحسين حياة الناس. لقد جرت هذه العملية لأن التضامن امتلكت قاعدة جاهزة من المفاوضين والخبراء المعروفين باتجاههم المعارض؛ كما أنّ الأفراد من كلا الطرفين يعرفون بعضهما بعضًا ويستطيعون العمل معا. بالإضافة إلى أن الحكومة وقيادة الحزب المنوط بها التغيير هم أنفسهم الذين أعلنوا الأحكام العرفية وسيطروا على أجهزة الأمن، أي لا وجود لمسألة معارضة رقابية خلفية من المؤسسة الشيوعية الهرمة. كانت العملية علنية منذ البداية، وما إن بدأت المباحثات حتى أجريت نقاشات

بين خبراء ممثلين لكلا الجانبين، ليس فقط على كيفية انفتاح وإعادة هيكلة النظام ولكن أيضًا على قضايا اقتصادية واجتماعية تراوحت من إصلاح التعليم إلى حقوق العمال، وكانت تهم الناس بشكل ملموس.

لقد غيرت نتائج الانتخابات، التي شكلت مفاجأة لكلا الطرفين، مسار العملية. لكن بما أن الحكام الشيوعيين هم مَن وضع قواعد الانتخاب، فليس على قادتهم الآن سوى الإقرار بالهزيمة وبانشقاق حلفائهم. كان مِن المتعذِّر على أي من الطرفين معرفة ما سيحدث لاحقا، لذلك أشرك قادة التضامن جميع الأحزاب في مجلس الوزراء، وصوت الذين شاركوا كأعضاء في الحزب الشيوعي لصالح تغييرات سياسية واقتصادية جذرية.

ولأن أيا من الطرفين لم تكن لديه خطة واضحة لما ينبغي عمله، فقد أمكن إجراء تغييرات سياسية واقتصادية عميقة ولا رجعة عنها، ولكن هذه التغييرات أدت أيضًا إلى تفتيت مرير للتضامن ومعارك متعذرة الحلّ بشأن التعامل مع الماضي. لقد كان النظام السياسي البولندي في العقد الأول من الفترة الانتقالية يتطور بناء على ما يتم إثبات جدواه (أو عقمه)، ووجدت هذه الدروس صداها في دستور عام ١٩٩٧.

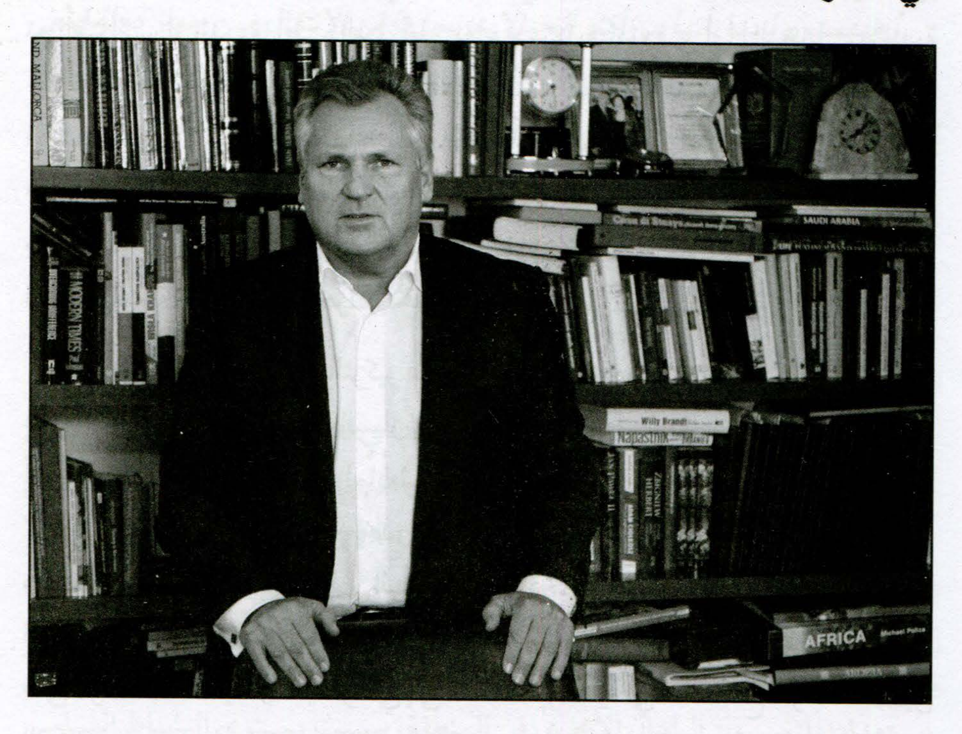
وفي حين كان التحول في بولندا يجري ذاتيا، لعبت أطراف فاعلة خارجية أدوارا مهمة. فلقد فتح زوال الهيمنة السوفيتية على أوروبا الوسطى والشرقية في عام ١٩٨٩ وانحلال الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، الأبواب لتغيرات لم يكن من الممكن تصورها من قبل. كما أن انشغال الغرب ببولندا منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي جعل البولنديين يدركون أن هناك بدائل أفضل من الشيوعية، وبأن الخارج يهتم بهم. إضافة إلى أنّ الروابط الاقتصادية مع الغرب فرضت ضغوطا على حكام بولندا لإصلاح النظامين السياسي والاقتصادي.

كان دور المستشارين الغربيين وكذلك قروض ومساعدات الحكومات الأوروبية والمؤسسات الدولية مؤثرا في تحديد توجهات الحكومة الجديدة في الإصلاح الاقتصادي، وفي تماسك الاقتصاد بعد الإصلاحات. فأن تصبح «أوروبيًّا»، يعني

تسـريع عمليـة التغيير الاقتصادي والسياسـي. وهذا، إلى جانـب عضوية حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، سـيضفي الشـرعية علـى النظام الجديد في أعين السـكان، على الرغم من أن كثيرا منهم عانى في البداية من الإصلاحات.

وختامـا، فـإن هـذه الروابـط مع الغـرب والدعم الـذي توفـره، إضافة إلـى القيام بخطوات مبكرة ولا يمكن الرجوع عنها لتحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية للنظام القديم، جعلت بولندا تصبح ربما الأكثر استقرارا وازدهارا في دول ما بعد الشيوعية، وواحدة من الحالات الأكثر نجاحا للانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. فقد تفوق الاقتصاد البولندي على معظم أوروبا في الفترة التي تلت ركود عام ٢٠٠٨، ونجت الحياة السياسـية البولندية رغم وعـورة الطريق لتصبح ديمقراطية وذات طابع مؤسسي على أسس دائمة.

السيرة الذاتية لألكسندر كفاشينيفسكي، رئيس بولندا في الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥



تقلد ألكسندر كفاشينيفسكي، وهو سياسي محترف في صفوف حزب العمال البولندي الموحد (الحزب الشيوعي)، منصبًا وزاريًّا صغيرًا في آخر حكومة شيوعية. كما لعب دورًا رئيسًا في الانتقال من الحكم الشيوعي الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي واقتصاد السوق، وقاد الشيوعيين الإصلاحيين إلى نجاحات انتخابية، حيث تولى فترتين رئاسيتين في نظام شبه رئاسي.

بدأ نشاطه العام قائدًا للمنظمة الطلابية الشيوعية في غدانسك في عام ١٩٧٦، ثم رئيس تحرير لدوريّتين طلابيتين وطنيتين للحزب. تولى في السنوات الأخيرة من الحكم الشيوعي (١٩٨٥ - ١٩٩٠) وزارة الشباب والرياضة، ثم رئاسة اللجنة السياسية والاجتماعية للحكومة من أواخر عام ١٩٨٨ حتى ١٩٨٩. تشارك في عام ١٩٨٩ مع تادوش مازوفسكي رئاسة مجموعة المائدة المستديرة التي تعالج شئون النقابات العمالية.

عند حل الحزب الشيوعي في عام ١٩٩٠، أسس كفاشينيفسكي بالمشاركة مع آخرين، خليفته الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وترأسهُ، وكذلك تجمّعهُ البرلماني، تحالُف اليسار الديمقراطي، الذي أبلى بلاء حسنا بقيادته في أول انتخابات بولندية حرة تماما في عام ١٩٩١، وفاز في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٣؛ وقاد بذلك الائتلاف الحاكم. ويعود هذا النصر الانتخابي، إضافة إلى نصرهِ اللاحق على ليخ فاليسا في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥، إلى الاستياء الشعبي من برنامج «العلاج بالصدمة» الاقتصادي في بولندا، وتشديد كفاشينيفسكي على قيادة سياسية كفوءة وغير مؤدلجة تركِّز على التحول الاقتصادي.

استطاع كفاشينيفسكي، بالتركيز على كفاءة الإدارة، ردم الهوة بين اليسار واليمين في فترته الأولى عندما كان تحالف اليسار الديمقراطي حاكما، ثم بعدئذ إثر هزيمته عام ١٩٩٧ أمام اليمين. وحظي بموافقة البرلمان ثم موافقة الشعب على أن يحل الدستور الجديد لعام ١٩٩٧ ـ مع صلاحيات رئاسية محدودة ـ محل «الدستور الصغير» الذي أعقب الانتقال. واصلَ التحول الاقتصادي إلى الرأسمالية، وأدخل بولندا في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وأعيد انتخابه رئيسًا للبلاد في عام ٢٠٠٠. ساعد كفاشينيفسكي في عام ٢٠٠١ على عودة تحالف اليسار الديمقراطي إلى السلطة البرلمانية في ائتلاف مع حزب الفلاحين البولندي، مستمرا حتى انهيار تحالف اليسار الديمقراطي في عام ٢٠٠٦.

عزز كفاشينيفسكي، أثناء رئاسته وبعدها، التعاون بين دول أوروبا الشرقية والوسطى، وشجع عملية التحول الديمقراطي في المنطقة ككل. قاد جهود الوساطة التي أنهت الثورة البرتقالية في أوكرانيا في عام ٢٠٠٤، وترأس وفود الرقابة على المحاكمات اللاحقة لرموز سياسية أوكرانية متهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. كما ألقى محاضرات على نطاق واسع.

مقابلة مع الرئيس ألكسندر كفاشينيفسكي

وُصفت بولندا بأنها من أكثر الحالات نجاحا في الانتقال من جهاز دولة قمعي واقتصاد عديم الكفاءة تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد السوق ونظام سياسي ديمقراطي. لماذا حققت بولندا هذا النجاح النسبي؟

أوافق على اعتبار بولندا مثالا للنجاح، بل إنها، في آخر أزمة اقتصادية، شهدت نموا اقتصاديًّا وواصلت استقرارها السياسي، وحافظت على علاقات منظمة جيدا مع جميع جيرانها.

تنبع أهمية قضية الجيران من أنه لم يلاحظ أحد أي تغير في حدود بولندا على مدى سنوات، في حين شهدنا تغييرا في جميع الدول المجاورة لنا. كان لدينا في السابق ثلاثة جيران، أما الآن فلدينا سبعة. وقد نجحنا في إقامة علاقات طيبة معها جميعا. وأصبحت بولندا في السنوات العشرين الأخيرة مصدّرا للاستقرار في المنطقة.

لماذا تمكنا من تحقيق انتقال دائم إلى الديمقراطية؟ لأن بولندا كانت بالتأكيد أكثر استعدادا للتغيير من البلدان الأخرى في المنطقة، بسبب مستوى النشاط السياسي للشعب، والتغييرات داخل الحزب الشيوعي والمحاولات المبكرة لإصلاح النظام السابق. ولدى بولندا أيضًا روابط أكثر مع الغرب من البلدان الأخرى في المنطقة، من خلال الشتات البولندي ومن خلال التواصل بين الناس، كالمنح الدراسية الدولية المعتمدة للبولنديين والتي دعمت أشخاصا لعبوا لاحقا دورا حيويا في الإصلاحات.

امتلكت بولندا عاملا إضافيا شجع على الحوار وخفف من السلوك المتطرف، وهو الكنيسة الكاثوليكية. وكانت بولندا عمليا طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تعاني من أزمات سياسية دائمة، يتكرر حدوثها كل عشر سنوات تقريبا: الأولى حصلت في عام ١٩٥٦، والثانية عام ١٩٧٠، والثالثة عام ١٩٧٦، وأرهق ذلك الحزبَ الشيوعي كثيرا. ثم دخلت حركة التضامن الحلبة في العامين ١٩٨٠ و١٩٨١.

وعلى العموم، كانت الشيوعية البولندية تتغير نحو الأفضل بعد كل أزمة من هذه الأزمات. ففي عام ١٩٥٦ انتهت الستالينية واستهلت بولندا مسارها الوطني الخاص، بقيادة فلاديسلاف غومولكا (الزعيم الشيوعي والزعيم الفعلي لبولندا في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٨ والفترة ١٩٥٦-١٩٧٠). يمكن للمرء انتقاد غومولكا على أمور كثيرة، بيد أن مساعيه ساعدت بولندا في تحقيق استقلال معين عن الاتحاد السوفيتي. سقط غومولكا في ١٩٧٠، بيد أن إدوارد جيريك (زعيم الحزب الشيوعي للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠) أجرى في السبعينيات عملية تحرير جزئي للنظام السياسي وساعد في انفتاح أكثر على الغرب، وشهدت بولندا عملية تحديث في عهده. وبالطبع، يمكن للمرء انتقاده على القروض التي أخذها، لكن من الناحية الأخرى، حققت بولندا في تلك الفترة قفزة تحديث. وعلى سبيل المزاح، فإن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الأربعين لإنتاج أول سيارة ميني فيات بولندية صغيرة، التي أصبحت سيارة بولندية نموذجية، وكانت سيارتي الأولى أيضًا. كان ذلك بمثابة خطوة كبيرة؛ فبفضله أصبحت بولندا مجتمعا لأناس لديهم سيارات.

شكل عام ١٩٨٠ نهاية فترة جيريك وولادة حركة التضامن التي لم يكن لها سابقة في الكتلة السوفيتية. كانت البرهان النهائي على أن المجتمع ينتظر ليس «تحولا إلى الديمقراطية» بل نظاما ديمقراطيا، وأن التدابير المجتزأة ليست كافية، وأن شعار «نعم للاشتراكية، لا للتحريف» الذي دأب الحزب على تكراره لسنوات لم يعد مقبولا.

التعبئة الاجتماعية

هل يمكن أن توضح الفرق بين ما أسميته «تحولًا إلى الديمقراطية» و«الديمقراطية الكاملة»؟

التحول إلى الديمقراطية يعني أننا نقتصر على نيل ديمقراطية جزئية فحسب، وهو أمر قريب من الديمقراطية لكنه ليس كذلك بعد. كان لدينا في بولندا نظام يحمل صفة ديمقراطي: «اشتراكي ديمقراطي»، وجرى تداول طرفة مشهورة جدًّا آنذاك: «ما الفرق بين الديمقراطي والاشتراكي الديمقراطي؟ إنه الفرق نفسه بين الكرسي والكرسي الكهربائي»؛ فكلمة واحدة تُغيّر جوهر الفكرة. وكان هذا تحدّي التضامن الرئيسي

للنظام في الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨١، لأن صعود جيل جديد، جيل أفضل تعليمًا، وكذلك الشعب في المدن الكبرى، بل حتى الطبقة العاملة كان يعني أن المناضلين ضد الحزب الشيوعي ليسوا مثقفين؛ فهم ليسوا دكاترة في الجامعات أو منشقين. أبدًا، كان المناضلون الرئيسيون ضد الحزب الشيوعي هذا وبرنامجه هم العمال، وهو ما قوّض ادعاءات الحزب الشيوعي؛ الحزب الذي يضع الطبقة العاملة في جوهر أي أمر يمثله، وهو ما أسبغ أهمية كبيرة على فترة العامين ١٩٨٠ و١٩٨١.

بالطبع ترتبط ثورة حركة التضامن بحدود كبيرة جدًّا مع انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني في عام ١٩٧٨ . فقد ساهمت زيارته الأولى لبولندا في عام ١٩٧٩ في هذه الحركة الهائلة. وحضر ملايين من الناس تلك الحشود واللقاءات، ورتُبت كل الأمور، ليس من قبل الحكومة أو الهيئات الرسمية، بل بواسطة الشعب والتنظيم الذاتي للمجتمع. لقد أدرك الناس أخيرا، للمرة الأولى في تلك المرحلة من الشيوعية، أن بإمكانهم فعل أمر بمفردهم، بل أمر عظيم، مثل تنظيم حشد يضم مليون شخص.

تغير الجو كثيرا في عام ١٩٨٠ . لم تكن غالبية أعضاء تضامن تتحدث عن تغيير النظام، لأن الأمر كان لا يزال خطيرا. فبريجنيف (الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٢) ما زال في الكرملين. لكن القضية كانت نضالا من أجل الكرامة، من أجل الحرية، من أجل الديمقراطية، وليست عملية تحول إلى الديمقراطية فقط. لم تكن حلا جزئيا؛ فالناس كانوا يطالبون بحل حقيقي وحصلوا عليه في خضم أزمة اقتصادية عميقة جدًّا.

إضعاف النظام الاستبدادي

ماذا كان رد الحزب الشيوعي البولندي على المطالب واسعة الانتشار بالانفتاح الديمقراطي والتقدم الاقتصادي في سياق القيود المفروضة من قبل الاتحاد السوفيتي؟

ثمة عنصران حاسمان في انهيار الشيوعية، بالمعنى السياسي والاجتماعي. أولهما أحداث عام ١٩٦٨ في براغ-تشيكوسلوفاكيا، والغزو السوفيتي اللاحق

كرداً على الإصلاحات المقترحة من قبل الحزب الشيوعي التشيكي. وكان ذلك بداية التدهور الأيديولوجي للنظام، لأنه إذا كان لديك قادة شيوعيون يتحدثون عن الإصلاحات وكان عليك استخدام الجنود لإيقافهم، فهذا يعني من الناحية الأيديولوجية أن هذا النظام غير نافع. العنصر الثاني الذي كان حاسما في انهيار الشيوعية هو التضامن، وهي حركة ضمت ١٠ ملايين شخص أكثريتهم عمال بولنديون يناضلون ضد النظام.

في عام ١٩٨١، جاء رد [فويتشيخ] ياروزلسكي، الأمين الأول للحزب الشيوعي البولندي آنذاك (١٩٨١-١٩٨٩)، في فرض الأحكام العرفية. وكان ذلك واحدا من أكثر القرارات دراماتيكية في التاريخ البولندي. فإذا سألت الشعب البولندي اليوم عن رأيهم بذلك الحدث، فستكون الإجابات منقسمة جدًّا؛ ٥٠ في المائة يؤكدون بثقة أنه كان ضروريا لأن الوضع كان في أقصى الخطورة وكان الغزو السوفيتي مرجَّحًا، و٥٠ في المائة يعتقدون أنه لم يكن ضروريا وأن ياروزلسكي لم يدرس جميع الإمكانيات الأخرى لإيجاد حل. وإذا سألتني، فأنا واثق بأن التخوّف من غزو سوفيتي كان قويًّا جدًّا جدًّا. فقد كان من المرجح، لو استمر الوضع في بولندا بهذه الطريقة، أن يقرر السوفييت أو قوات حلف وارسو الشهر الذي يليه، التدخل. وبالطبع سيكون ذلك بمثابة نوع خاص جدًّا من «الغزو»، لأن ٢٠٠,٠٠٠ جندي سوفيتي كانوا آنذاك متواجدين أصلا على التراب البولندي. فلم يكن ضروريا إرسال قوات من فلاديفستوك إلى وارسو، بل كان كافيا استخدام الجنود الموجودين في رمبيرتوف، على بعد ٢٠ كيلومتر عن مركز المدينة.

لذلك، حفلت ثمانينيات القرن الماضي بمشاكل هائلة بالنسبة لياروزلسكي والتضامن. فللمرة الأولى ينقسم المجتمع بشدة. لقد أصيب أكثرية البولنديين بعد فرض الأحكام العرفية بخيبة الأمل والإحباط والسلبية، وأصبح موقع الحزب الشيوعي في الحكومة ضعيفا، وكان أداء الاقتصاد سيِّئًا على الرغم من بعض الإصلاحات، ووقعت مشاكل لبولندا مع كل شركائها الغربيين: لا مال ولا ائتمان ولا علاقات طبيعية. وكان الاتحاد السوفيتي في حالة متدهورة، لذلك لم يستطع تقديم أي نوع من المساعدة لبولندا.

إقامة قواعد للحوار والمفاوضات

كان الوضع دراماتيكيا للغاية، وأدرك ياروزلسكي أكثر فأكثر أنه يحتاج إلى اختراق حقيقي. كان عليه إجراء حوارٍ مع المعارضة، وبالطبع طلب أولًا من الكنيسة أن تبدأ هذا الحوار، لأن الكنيسة الكاثوليكية البولندية كانت بالنسبة له في بداية الثمانينيات تمثل المجتمع. أمّا أنا فأعتقد بدوري أنه بالغَ في تقدير دور الكنيسة وموقعها. كان لدي انطباع بأن ياروزلسكي، الذي احتفظ بعلاقات طيبة مع الكنيسة، كان واثقا أن العمل معها سيكون كافيا لإيجاد حل. لكن ذلك لم يكن كافيا، لأن هناك مجموعات سياسية معارضة كثيرة ليس لها علاقات مع الكنيسة.

وثمة عامل مهم آخر، وهو التغييرات الحاصلة في الاتحاد السوفيتي مع بدء غورباتشيف للبيريسترويكا في عام ١٩٨٦. فقبل ذلك العام، كان مِن الصعب جدًّا طبعا، التفكير في حوار أكثر انفتاحا مع المعارضة في كل الدول الشيوعية. لكن بعد عام ١٩٨٦، أعطى غورباتشيف الضوء الأخضر لياروزلسكي، وقال: «حسنا، إذا كنتم تريدون إجراء المزيد من الإصلاحات، مع الاحترام بالطبع للقيم والأفكار الاشتراكية، وما إلى ذلك، فامضوا قدما». لم يكن غورباتشيف متقدما جدًّا في البداية، فهو كان يعلم أن هناك ضرورة لفعل شيء، لكن كان لديه مشكلة في إيضاح ضرورة البيريسترويكا والتغييرات الأخرى.

وبحلول نهاية الثمانينيات، بات ياروزلسكي متأكدا تماما بأنه لا يمكن حل مشاكل بولندا إلا عبر الحوار. كان التوقيت الزمني سيئا جدًّا بالنسبة له، لأن الانتخابات التالية في بولندا ستجرى في عام ١٩٨٩. وبالطبع، فإنّها لم تكن انتخابات ديمقراطية طبيعية، وذلك نظرًا لحاجة جميع المرشحين إلى موافقة الحزب الشيوعي. لقد كانت القضية الحقيقية تتمثّل في المشاركة، حيث إنّ مستوى إقبال الناخبين هو مَن سيدلل على نسبة التأييد للحزب. وفي حالات عديدة كانت النتائج التي تقدم للجمهور مفبركة؛ لكن القادة يعلمون جيدا ما هي النتائج الحقيقية للانتخابات. كان واضحا في الحزب، أنه لا توجد أي فرصة بأنْ يتجاوز الإقبال في الانتخابات القادمة نسبة

٣٠-٤٠ في المائة، وأنّ الإقبال الضعيف سيكون بمثابة إشارة قوية إلى أن النظام غير مقبول وبأن الناس يتطلعون للتغيير.

لقد دفع تضافر هذه العوامل (الاقتصاد، المجتمع المنقسم، والانتخابات المقبلة) ياروزلسكي إلى اتخاذ قرار ببدء التحاور مع المعارضة. وبدأت المباحثات الأولى المتحفظة للغاية في عام ١٩٨٨، وبدأنا رسميا مباحثات المائدة المستديرة في عام ١٩٨٩، من شباط/ فبراير حتى نيسان/ إبريل، وبعدها تغير النظام.

تفسير نجاح الانتقال البولندي

بالعودة إلى السؤال الرئيس عن ماذا كان مصدر نجاحنا، أعتقد أولا، أن بولندا كانت مهيأة أكثر للإصلاحات من البلدان الأخرى. فالأزمات «الدائمة» فيها غيّرت النظام الشيوعي، جاعلة منه في بعض النواحي أكثر ليبرالية من الآخرين في الكتلة الشرقية. ولدينا في بولندا معارضة قوية جدًّا وحركة معارضة تقليدية متواجدة منذ زمن طويل، إضافة إلى بعض المنشقين عن الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٦، وبعدها أصبح لدينا منظمات معارضة قوية جدًّا مثل لجنة الدفاع عن العمال في عام ١٩٧٦ مع جاسيك كوروني (أحد أبرز قيادات المعارضة الديمقراطية) وآخرين. وكان جيريك ليبراليا بما يكفي لتحمل هذه المجموعات التي نشطت في نهاية السبعينيات. وبالطبع، صار لدينا معارضة كبيرة جدًّا وقوية مع ليخ فاليسا قائد تضامن وآخرين كثر. لذلك كانت بولندا في الثمانينيات مقسمة فعليا، لكن القسم غير الشيوعي من المجتمع كان منظّمًا جدًّا، وخصوصا حركة تضامن، بل وحتى بعض المجموعات الصغيرة الأخرى. وأنشأت هذه الحركات بنية تحتية جيدة لعمل المنظمات، واكشَتفت منظمات سياسية بديلة وأنشأت قادة المعارضة، ومثلت سنوات من النقاش بشأن كيف ينبغي إدارة بولندا لمواجهة التغييرات المقبلة.

العنصر المهم التالي هو وجود أناس كانوا مهيئين لقيادة التغيير وفرضه. كانوا متعلمين بشكل جيد جدًّا هنا في بولندا ونالوا بعض الخبرة من الغرب، وجميعهم

كانوا في آخر الثلاثينيات وأول الأربعينيات، وهو العمر الأنسب لتولي دور سياسي والشروع بإصلاحات كهذه. لقد تلقى الكثير منهم تعليمه في الخارج، وخصوصا في الغرب. وعندما سنحت لهم الفرصة، كانوا جاهزين لاقتراح إصلاحات. ومن الأمثلة الجيدة عنهم، ليزيك بالسيروفيتش (نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ والفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠، ومصمم إصلاحات «العلاج بالصدمة» الاقتصادية المعروفة باسم خطة بالسيروفيتش)، والذي أمضى بعض الوقت في الولايات المتحدة في جامعة سانت جون، وماريك بيلكا (رئيس الوزراء في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ووزير المالية في عام ١٩٩٧ ومن ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢)، وهو محافظ البنك المركزي الآن، ودرس أيضًا في الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الشيوعية الأخيرة، حكومة ميتشيسلاف راكوفسكي ـ رئيس التحرير المشهور لبوليتيكا وهي صحيفة بولندية جيدة، وآخر أمين عام للحزب الشيوعي (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) ـ الذي كان رئيسًا للوزراء قبل الانتقال (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) وحكومته، التي كنت عضوا فيها، أدخلت إصلاحات مهمة كثيرة وقوانين جديدة ساعدت الاقتصاد البولندي كثيرا، وكان القانون الأكثر أهمية منها يدعى مشروع قانون فيلتشيك. كان ميتشيسلاف فيلتشيك وزيرا للصناعة، وكانت فكرته هي خلق مناخ ملائم للاستثمار. وبرأيي، أن كل ما اقترحه فيلتشيك منذ ٢٥ سنة أفضل بكثير مما تقترحه حكومتنا الآن. فقد كان لدينا مناخ أعمال أفضل من بلدان شيوعية أخرى لجهة الضرائب والبيروقراطية وغيرهما. وبالطبع، من الضروري القول إن وضع بولندا الاقتصادي كان مأساويا في تلك الأيام. لكن بالرغم من هذا، كنا شجعانا بما يكفي ومصممين بما يكفي لإنجاز هذه الإصلاحات.

تهيئة أرضية الحوار والمفاوضات

من ناحية كيفية مقاربة الجهات الفاعلة الأساسية لمفاوضات كالمائدة المستديرة، فإنها تعتمد كثيرا على قوتها النسبية. ففي بعض الحالات يكون لدينا حكومة قوية

ومعارضة ضعيفة، أو العكس. ولقد أوضحت أن ياروزلسكي أخذ المبادرة، لكن كان لدينا جهة معارضة فاعلة رئيسة واحدة، وهي التضامن. كيف سارت النقاشات بين المتشددين والإصلاحيين؟

يمكن أن يكون لدينا حكومة قوية مع معارضة ضعيفة أو حكومة ضعيفة مع معارضة قوية. والحالة الأفضل، وهي التي حدثت في بولندا، هي أن كلا الجانبين كانا ضعيفين. فقبل مفاوضات المائدة المستديرة كان كلا الشريكين الرئيسين ضعيفا بشكل كامل. الحزب الشيوعي كان ضعيفا وبدون خطة لما يجب عمله أو كيفية إدارة الاقتصاد الضعيف. وبالنسبة لأكثرية الشعب، بل حتى بالنسبة لكثيرين في الحزب الشيوعي، كان واضحا جدًّا ضرورة إجراء بعض الإصلاحات السياسية العميقة. تضامن أيضًا، كانت ضعيفة تماما، فلم تعد كما كانت في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ مع ١٠ ملايين عضو. كانت منظمة مرَّ عليها عشر سنوات؛ مرهقة جدًّا، وليست بتلك الشعبية. وأعتقد أن سبب نجاح المائدة المستديرة البولندية راجع إلى أنّ قطبيها لم يكونا أقوياء بما يكفي، وذلك في موازاة تمتعهما بقناعة وشعور عميقين بالمسئولية وبأنه حان الوقت لإجراء شيء ما مهم من أجل المستقبل، لأنه لا يمكن الاستمرار بهذه الحالة، وهذا عنصر مهم تماما. وفي رأيي، إذا كان لديك جهة قوية وأخرى ضعيفة تماما، فمن المستحيل التوصل إلى حل وسط. وبإمكانك أن تشهد مثالا على ذلك في الصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني اليوم.

كان الحزب الشيوعي في بولندا يعد ٢ مليون شخص من مختلف الاتجاهات، لكنه ضم مجموعتين رئيستين. كان هناك مجموعة «الإصلاحيين» الذين أدركوا لزوم التغيير وبأنه يستحيل فعل شيء بلا تغيير حقيقي عميق. وقد وُجِد بين الإصلاحيين بالطبع مَن كان أكثر حذرا في الإصلاح وآخرون أكثر عدوانية، ولكن البعض كان أكثر شجاعة، وكان زعيم هؤلاء ياروزلسكي. فلو لم يقتنع ياروزلسكي بضرورة الإصلاح، لما حصل أي شيء. أما القادة الآخرون للأحزاب الشيوعية في المنطقة، فإن إريك هونيكر (الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية الألماني،

من عام ١٩٧١ إلى ١٩٨٩) لم يقبل إجراء أي إصلاحات، وغوستاف هوساك (رئيس تشيكوسلوفاكيا من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩) لم يقبل الإصلاحات أبدا، أما يانوش كادار (الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي المجري من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٨٨)، فإنه الوحيد الذي قبل. وفهم ياروزلسكي، بأن الأحكام العرفية كانت ضرورية في السنوات الأولى لثمانينيات القرن الماضي، لكنه رأى بعد الأحكام العرفية، أن خياره الوحيد هو الحوار. لم يكن لديه أي وسيلة ليصبح أقوى أو أكثر صرامة أو قمعا. بالنسبة له، كان السبيل الوحيد أمامه هو أن يكون قائدا أكثر ليبرالية وليس أكثر قمعا. وبالطبع، ثمة أعضاء في الحزب كانوا ضد هذه الإصلاحات وتحدثوا عن مخاطرها الضخمة، وكانت حجتهم الرئيسة أننا إذا واصلنا كل هذه الإصلاحات، فإن الحزب الشيوعي سيفقد السلطة. الآن، وبعد فوات الأوان، يمكننا القول إنهم كانوا على حق، وإن الإصلاحيين كانوا مخطئين فيما يتعلق بمستقبل الحزب. فعندما بدأنا الإصلاحات ـ غورباتشيف في البيريسترويكا وياروزلسكي هنا في بولندا ـ ثبتَ أنها بداية النهاية للحزب.

إيجاد التوافق من أجل التغيير

قرر ياروزلسكي متابعة مباحثات المائدة المستديرة والإصلاحات في القسم الأخير من الثمانينيات. شجعه غورباتشيف ودعمه، وكان ذلك مهما لياروزلسكي؛ لأن الوضع كان متوترا. فأثناء حوارٍ حامي الوطيس في أحد اجتماعات اللجنة المركزية، بدأ المتشددون بمهاجمة ياروزلسكي بشأن حوار المائدة المستديرة، قائلين إنها خاطئة وإنها ستدمر الحزب. فقرر ياروزلسكي، للمرة الأولى في مسيرته السياسية الطويلة، استخدام نوع من الابتزاز، حين أعرب عن نيّته الاستقالة وأن بإمكان الحزب انتخاب أمين عام جديد بعد رؤيته أن الرفاق الرافضين للحوار كثر، فردَّ بعض أقرب معاونيه أنهم سيستقيلون أيضًا. عندئذ، قرر المكتب السياسي بالطبع، اتّباع قرار اللجنة المركزية. وعندما صوتوا، جاءت النتيجة لصالح بقاء ياروزلسكي، وبذلك جرى قبول الخط المؤيد للإصلاح في الحزب. مثل هذه الحالات المثيرة بالتهديد بالاستقالة والتمرد، لم تكن ببساطة تحدث في الأحزاب الشيوعية، وعرض

الاسـتقالة المذكور كان إشـارة مهمة جدًّا على تصميم ياروزلسـكي، وكذلك فريقه، على إجراء الإصلاح.

كنـت آنذاك في سـن ٣١ أو ٣٢، وكنت أصغر وزير فـي الحكومة البولندية، لأنني عُيّنت وزيرا للشـباب والرياضة وأنا في سـن ٣١ فقط. كنت شابا وحاصلا على درجة عالية من التعليم، وقد سافرت حول العالم حينها وأمضيت ثلاثة أشهر في عام ١٩٧٦ طالبًـا في الولايات المتحدة. لذلك، كان من السـهل تماما بالنسـبة لـي إدراك ما تبدو عليه المقارنة بين الشـيوعية والاتحاد السـوفيتي مع الغـرب والدول المتطورة. كانت المراقبـة مخيبة للآمال بشـكل كامل، والحالـة محبطة للغاية. أمضيـت بعض الوقت أيضًـا للدراسـة فـي ألمانيا الغربيـة، وكان أمـرا فظيعا آنـذاك أن نقارن بولنـدا بألمانيا الغربية، فلا شيء قابل للمقارنة؛ كانت بولندا متخلفة جدًّا.

كان واضحـا تماما بالنسـبة لجيلي أن بولنـدا بحاجة إلى التغييـر، وبأننا نحتاج التحديث، وأننا نريد أن نصبح جزءا من هذا العالم الأفضل تطورا. كانت المشكلة، هـي كيفيـة القيام بذلك. مـا هو النهج الـلازم لذلك؟ وكان عندنا أنـا وزملائي في الجامعـة موقفان عامان، الأول وهو موقفي، بأننا يجب أن نقوم بكل شـيء ممكن لدعم الإصلاح وتغيير النظام إلى أقصى حد ممكن، ولكن أن نقبل في الوقت نفسه حالـة أنـه لدينا حلف وارسـو والاتحاد السـوفيتي وكل تلك الضوابـط التي كانت نتيجـة الحـرب العالمية الثانية، وبأن تلـك أمور من المسـتحيل تغييرها. بينما قال بعض الزملاء من المعارضة (والمعارضة كانت نشيطة تماما في نهاية السبعينيات) إن إصـلاح النظام مسـتحيل، وإنه مـن الضروري النضال ضده حتـى لو دفعنا ثمنا غاليا جدًّا.

أمـا الموقـف الثالـث فـكان لعـدد كبيـر من زملائـي، بـأن كلتـا الإسـتراتيجيتين المعروضتيـن أعـلاه غير نافعتين. فنحن لم نكن مسـتعدين لتغيير وإصلاح النظام من الداخل ولسنا مستعدين لدفع ثمن غال بأن نصبح ثوريين جدد أو لأن نسجن كمنشقين، والخيـار الوحيـد هو أن نغادر. وقد غادر كثير من زملائي بولندا في بداية الثمانينيات، وكانـت تلك الموجـة من الهجرة البولندية كبيرة جدًّا، لا سـيما بعد الأحكام العرفية.

ومـا زال كثير من البولنديين يقيمون في الولايات المتحدة وأسـتراليا وجنوب إفريقيا وفي العديد من الدول الأوروبية.

كنت عضوا في الحزب الشـيوعي ووزيرا في الحكومة، وبالنسـبة لي، كان كل ما حصل في أواخر الثمانينيات وقبل مباحثات المائدة المسـتديرة مذهلا ـ فرصة للقيام بشـيء ما قريب من تفكيري. وشـاركت في كل هذه العمليات منذ اللحظات الأولى، لأن أحد أول قرارات راكوفسكي لتغيير الأوضاع وإجراء بعض الإصلاحات السياسية كان مناقشة قانون الجمعيات الجديد مع الكنيسة والمعارضة. وفي نهاية الثمانينيات، أتـاح هذا القانـون الجديد تنظيم أنـواعٍ مختلفةٍ من الجمعيات خارج سـيطرة الدولة. وكان ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام.

كنـت رئيـس مجموعـة الحوار مـع الكنيسـة. وأتذكر لقـاءً مع عدد من الأسـاقفة ومستشاريهم، وأحد مستشـاري الأسقفية كان يان أولشيفسكي (رئيس الوزراء عامي ١٩٩١ و١٩٩٢)، الذي أخذته الدهشـة الشـديدة لأننا كنا فريقًا شـابًّا، وكان رد الفعل الأول لمحاورينا سـلبيًّا تماما؛ إذ اعتقدوا أن راكوفسـكي كان يمزح، وفسّروا خطوته بإرسـاله وزراء صغار السـن لمناقشـة قانون الجمعيات بغير الجدّية. بالنسـبة لجيلي كانت فرصة رائعة؛ ولم تكن بالنسـبة لنا مشـكلة كبيرة بأن حزبنا العجوز لم يعد قادرا على التأثير في العصر الجديد.

عملية وآلية التفاوض

كيـف فهـم الجنرال ياروزلسـكي وفريقـه الوضع وهـم يتوجهون نحـو مباحثات المائدة المستديرة؟

عيـن ياروزلسـكي وزيـر داخليته للفتـرة ١٩٨١-١٩٩٠، تشيسـلاف كيستشـاك رئيسًـا لفريقه في مباحثات المائدة المسـتديرة. وكانت فكرة جيدة جدًّا أن يكون وزير الداخلية، الشـخص الأبغض من وجهة نظر المعارضة، هو الممثل الرئيس للحكومة فـي المباحثات، لأن المعارضة كانت تعتبره صاحـب قرار. كان يتمتع بأكثر الصلات

قربا من ياروزلسكي وصار الآن، وهو المضطهِد الرئيس، مسئولا عن الديمقراطية وعن الانتقال إلى الليبرالية. لذلك، من وجهة النظر السياسية والنفسية، كان ذلك برأيي قرارا صائبا جدًّا. وكان من فريقه أيضًا فلوريان سيفيسكي وزير الدفاع، ثم رئيس الوزراء راكوفسكي، وثلاثة أعضاء من المكتب السياسي (ستانيسلاف تشيوسك وفلاديسلاف باكا ويانوس ريكوفسكي) وأنا.

لم أصبح أبدا عضوا في المكتب السياسي؛ كنت عضوا في الحكومة فحسب ووزيرا في حكومة راكوفسكسي، لكنني كنت أحد الرؤساء المشتركين في المجموعات الثلاث في المائدة المستديرة. وكان الهيكل التنظيمي العام للمحادثات يقتضي جلوس جميع المندوبين حول طاولة، وكان للاجتماعات رئيسان، كيستشاك وفاليسا. كما كان لدينا ثلاث لجان من أجل الوثائق والقرارات، وكنت رئيسًا مشتركا مع مازوفسكي، وقد ناقشنا مسألة النقابات العمالية وكيفية جعل تضامن قانونية. كان عضو المكتب السياسي ريكوفسكي والبروفيسور برونيسلاف جيريميك رئيسين مشتركين للجنة السياسية. أمّا المجموعة الثالثة فقد تولّت مناقشة الاقتصاد، وترأسها [فلاديسلاف] باكا عضو المكتب السياسي وعضو المعارضة البروفيسور فيتولد ترزيسياكوفسكي. وهكذا، عمل ياروزلسكي مع هذا الفريق وكان دوره حاسما تماما.

ثمة عدة مقومات برأيي في تفكير ياروزلسكي. الأول أنه كان من الضروري جدًّا، بعد الأحكام العرفية، إيجاد حل جديد لأن ترتيب واقع شبيه بما كان موجودا سيكون كارثة؛ فالوضع كان مختلفا كليا. وأعتقد أن فكرة التحول نحو الديمقراطية والليبرالية كانت قريبة من قلب ياروزلسكي. لست واثقا من أنه كان يفكر بديمقراطية كاملة بل أعتقد أنه كان يفكر أكثر بكثير في التحول إلى الديمقراطية، لكنني أحترم بشدة تصميمه لكوني شهدته. كان واحدا من السياسيين القلائل الذين بدءوا سيرتهم المهنية بالأحكام العرفية، وأنهوها بالحوار والانتقال السلمي للنظام السياسي. فالأمر الشائع أكثر، هو أن يكون هناك رئيس للوزراء أو رئيس منتخب ديمقراطيا وينتهي بالأحكام العرفية أو إجراء قمعي آخر. وأعتقد أنه كان في الواقع شخصا متميزا جدًّا في فئة الديكتاتوريين أو شبه الديكتاتوريين.

ما هي إستراتيجية الحزب الشيوعي للمشاركة في مباحثات المائدة المستديرة؟

كانت الفكرة بسيطة جدًّا: دعوة المعارضة واقتراح مشاركتها في السلطة والمسئولية. كان الاعتقاد في البداية أن عملية الانتقال ستستغرق أربع سنوات على الأقل، وبالطبع لم نكن على حق. إن الانتخابات، وفقا للدستور، كانت ستتم في عام ١٩٨٩، لكن انتخابات ١٩٨٩ لم تكن ديمقراطية بشكل كامل. كانت الفكرة إعطاء ٣٥ في المائة من مقاعد البرلمان للمعارضة في انتخابات حرة مقابل ٦٥ في المائة للحزب الشيوعي وحلفائه، ثم بعدئذ تجرى انتخابات رئاسية. وكان واضحا تماما للجميع منذ البداية (رغم أننا لم نناقش رسميا ذلك)، أن المرشح الرئاسي في الفترة الانتقالية سيكون ياروزلسكي. اقترحتُ فكرة تنظيم مجلس الشيوخ، ليكون مجلسا ثانيا للبرلمان، لكن المعارضة وقفت ضد الاقتراح بشدة؛ والسبب كما قالوا، إنه بإمكانهم قبول انتخابات واحدة غير ديمقراطية بشكل كامل، لكن كم واحدة من هذا النوع يمكنهم أن يقبلوا؟ حينئذٍ اقترحت انتخابات ديمقراطية تماما إلى مجلس الشيوخ، فوافقوا. وفاجأ ذلك قادة المعارضة وكذلك زملائي، لكنني أوضحت لهم أن الحزب الذي حكم البلاد قرابة ٥٠ سنة يجب أن يكون مستعدا للمشاركة في انتخابات واحدة حرة تماما لمجلس الشيوخ. وحتى لو كانت نسبة ١٠٠ في المائة من مجلس الشيوخ من المعارضة، ستظل أكثرية ضئيلة موجودة لانتخاب ياروزلسكي رئيسًا. كانت حجتي ديماغوجية. فقد قلت: «انتبهوا، إذا كان هذا الحزب غير مستعد أن يخوض حتى مثل هذه التجربة الضئيلة، فهذا يعني بأنه ليس حزبا سياسيًّا، وعندئذٍ سيكون من الضروري الاعتراف بأن حزبنا غير قادر على ربح أي شيء. وهكذا، كيف نستطيع القول إننا مستعدون لإدارة البلاد، ونحن غير مهتمين بتمرين كهذا للانتخابات؟». بالطبع لم أكن متشائما جدًّا، وأنا واثق أن نسبة ٣٠ أو ٣٥ في المائة على الأقل من المقاعد في انتخابات مجلس الشيوخ ستذهب للحزب الشيوعي. وبوجود ياروزلسكي رئيسًا، فإننا سنظل محتفظين بأكثرية البرلمان، حتى مع مجلس شيوخ منتخب بحرية، مما سيعيننا في المرحلة التالية [هيئات منتخبة بحرية بعد أربع سنوات].

تغيرت كل الأمور بعد الانتخابات في حزيران/ يونية. كان من المستحيل تجاهل النتائج التي جاءت لصالح المعارضة. وأثبت ياروزلسكي مرة أخرى أنه أهل للمسئولية، لأن عديدين في الحزب الشيوعي وخصوصا في أحزاب الائتلاف ـ في بعض الأحزاب الصغيرة ولا سيما المجموعات المرتبطة بالكنيسة ـ ضغطت عليه ليعلن بطلان الانتخابات وعدم قانونيتها. لكنه قال لا، وأكد فوقها أنه من الضروري قبول النتائج والإقرار أنها نتيجة سيئة للحزب الشيوعي، وتاليا ضرورة التفكير بحلول جديدة للمستقبل. لقد سرّعت الانتخابات العملية، ولكنها كانت ستحدث في أوانها على أي حال.

دور القادة المستبدين في رعاية الانتقال

لا يقتضي أن يكون المرء ديمقراطيا مدى حياته لكي يلعب دورا مهمًا في جعل الديمقراطية ممكنة. أتوافقني أن الجنرال ياروزلسكي مثال جيد على ذلك؟

حتما. فمن بين كل قادة الكتلة السوفيتية، يبرز ياروزلسكي كشخص ذكي وذي تأهيل علمي عالٍ ومثقف جدًّا ووقور. كان نهجه شديد البراغماتية، وقد أدرك أنه بدون الحوار والتغيير لا توجد أي فرصة لأن تفعل شيئا حيال الاقتصاد أو لاستيعاب وجهات النظر المعارضة. وثمة عامل مهم آخر وهو غورباتشيف، بلا ريب، لأن ياروزلسكي كان على تواصل وثيق وجيّد جدًّا معه، وكانت العلاقة الشخصية بينهما طيبة جدًّا. وأظن أن ياروزلسكي، وبولندا ربما، كانت بالنسبة لغورباتشيف مختبرا مهمًّا جدًّا يرى مِن خلاله جدوى بعض التجارب.

كان لدى ياروزلسكي مفارقات عديدة. فقد ولد لعائلة بولندية نبيلة جدًّا، ودرس قبل الحرب في مدارس كاثوليكية، بما فيها مدرسة ماريانوف الكاثوليكية جدًّا هنا في وارسو. فقدَ والده أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث قضى في أحد الأمكنة داخل الاتحاد السوفيتي بسبب ترحيل العائلة إلى سيبيريا إثر غزو الاتحاد السوفيتي بولندا. أمضى سنوات الحرب هناك، ومن ثم بدأ حياته المهنية في

الجيش البولندي الذي كان مرتبطا بالحكومة الشيوعية، وأصبح جنرالا ووزيرا للدفاع، وأخيرا رئيسًا للوزراء.

لا أحد مثالي؛ ولقد ارتكب ياروزلسكي أخطاء كثيرة. ويوجد في حياته أيضًا الكثير من الانتهازية، لكنني أريد التأكيد على عامل خاص جدًّا وهو وطنيته الشديدة. كان رجلا ذا إحساس عميق بالدولة البولندية. أما وطنيته وشعوره بالمسئولية حيال أي أمر يقوم به، فقد لعبا برأيي دورا مهمًّا جدًّا في شخصيته وفي قراراته، لا سيما قراراته الأخيرة. وعندما انتخب رئيسًا في عام ١٩٨٩ بفارق صوت واحد في الجمعية الوطنية، استقال في العام اللاحق. لقد فهم جيدا بأن زمنه قد انتهى، فاستقال وهو رئيس لبولندا وبأكثر الطرق سلمية، ما أتاح إمكانية تنظيم الانتخابات في عام ١٩٩٠، وانتخاب فاليسا خليفة له. ولو سألت الذين عملوا مع ياروزلسكي في تلك الأوقات، كمازوفسكي مثلا، فإنهم جميعا سيجيبونك بأنه مخلص في تعاونه لأقصى الحدود. ورغم أنه بقي لديه حينها نفوذ كبير في الجيش وفي بعض إدارات وزارة الداخلية لكنه لم يستخدمه لفرض إرادته، بل أظهر ولاء كاملًا لرئيس الوزراء الجديد ولخليفته فاليسا. وتلك كانت في الواقع نهاية حياته السياسية لأنه استقال بعد سنة، ولكنه أظهر أن من الممكن للمرء أن يبدأ كديكتاتور وينتهي كرجل دولة مناصر جدًّا للديمقراطية.

بناء أحزاب سياسية جديدة

لماذا قررتم بأن عليكم التحرك لمغادرة الحزب القديم وإنشاء آخر جديد؟

قررت تنظيم حزب جديد لأنني رأيت أن الحزب الشيوعي البولندي صار حزبا من الماضي. وُجد في نظام قمعي بلا قوانين ديمقراطية، وبات هذا الحزب (وحتى أسلوبه في التفكير) عديم الفعالية بالمطلق، وبصراحة، غير مقبول في العصر الجديد الآن حيث لدينا نظام ديمقراطي. لقد كان أحد البيانات الأولى في وثائقنا للحزب الجديد الاشتراكي الديمقراطي البولندي، بأننا نريد أن نحصل على نفوذ سياسي

متناسب مع تأييدنا، وبأننا نحترم قواعد الديمقراطية. فإذا حصلنا على ٥ في المائة من الأصوات، فهذا هو دورنا: ٥ في المائة. وإذا حصلنا على ٥٥ في المائة، فسيكون لدينا أكثرية، وسنصبح عندئذٍ مسئولين عن البلد.

الائتلاف الأول الذي نظمته مع فلودزميريز سيموزيفتش (المرشح الرئاسي في انتخابات ١٩٩٠ ورئيس الوزراء ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧) كان تحالف اليسار الديمقراطي. وأصبح هذا الحزب جزءا من الائتلاف الاشتراكي الديمقراطي البولندي (الذي أصبح الحزب الوحيد لميراث ما بعد الشيوعية). وأشعر بالفخر أن هذا الحزب، وخلال ٢٣ سنة مضت، لم يسبب أبدا أي مشكلة متعلقة بالديمقراطية. فهو أحد أشد الأحزاب تأييدا للديمقراطية وأنظفها، والذي قبل بشكل كلي جميع جوانب الديمقراطية.

هل كنت تتوقع، عندما بدأت المفاوضات، بأن الأمر سيستلزم إقامة حزب جديد؟

لا، ليس بالضبط. فلم يتحدث أحد أثناء المفاوضات عن أحزاب جديدة لأن العملية كانت هشة جدًّا. كنا مفاوضين أكفاء، لكننا لم نكن أنبياء. لم يمتلك أي منا بصيرة كافية لمعرفة أن الاتحاد السوفيتي سينهار، وأن ألمانيا ستتوحد، وأن الحزب الشيوعي البولندي سينهار. وبصراحة، ربما كان من الأفضل أن نكون كذلك. فامتلاك تصورات زائدة في مثل تلك المفاوضات ليس مفيدا جدًّا، لأنه ماذا سيعني تغيير كهذا؟

نشكر الله أننا لم نناقش توحيد ألمانيا. ناقشنا فقط كيف نغيّر النظام السياسي والاقتصاد البولندي. قلت للمعارضة أثناء نقاش طويل ومرهق: «انظروا، أعرف أن الكفاح لبلوغ السلطة معقدٌ، لكن لماذا الاستقالة من السلطة معقدة إلى هذا الحد؟» بالنسبة لي، كان واضحا تماما أن هذا الحوار بين المعارضة والحزب الشيوعي عنى أننا على الأقل نتشارك السلطة والمسئولية. فالمعارضة دخلت المعترك السياسي، وهذا أمر مهم. ونجحت تضامن نجاحا مذهلا جدًّا في انتخابات عام ١٩٨٩، حاصدةً

٩٩ مقعدا من أصل ١٠٠ في مجلس الشيوخ. وكانت النتيجة بالنسبة لي واضحة: الحزب الشيوعي البولندي صار حزبا من الماضي، ولم يعد لديه أي فرصة ليكون عنصرا فعالا ومحترما في بولندا الجديدة الديمقراطية.

الإصلاح الاقتصادي

كانت الفترة الحاسمة لنجاحنا هي فترة ما بعد انتخابات عام ١٩٨٩. حيث جرى الحديث رسميا أن تكون حكومة تادوش مازوفسكي [أول رئيس وزراء غير شيوعي، ١٩٨٩ ـ ١٩٩١] الجديدة حكومة تحالف، لأن البرلمان ضم ممثلي كل المجموعات السياسية. صحيح أن هذا البرلمان المنتخب في عام ١٩٨٩ لم ينتخب ديمقراطيا بشكل كامل، لكنه كان ملتزما إلى أبعد الحدود بإجراء كل هذه الإصلاحات. وكان منقسما في ثنائية حزبية في مقاربته لجميع القضايا.

لقد وُظِّفت الأجواء الإيجابية للمرحلة الانتقالية وهذا الاندفاع في الأمل والتوقعات الإيجابية من قبل حكومة مازوفسكي وبالسيروفيتش في تنفيذ «العلاج بالصدمة» الاقتصادي. والمقصود بهذا العلاج هو إجراءات اقتصادية قاسية جدًّا تؤدي إلى خسارة أفراد لرءوس أموالهم، وحتى وظائفهم في أماكن عديدة، وإغلاق عدد كبير من المعامل، وازدياد البطالة زيادة كبيرة جدًّا. لكن إذا أردت العلاج بالصدمة عليك أن تجد التوقيت المناسب، والذي مِن دونه لن يكون بمقدورك النجاح. لقد قررت بعض البلدان تنفيذ إجراءات العلاج بالصدمة بعد سنتين أو ثلاث من العودة إلى الديمقراطية، لكن عندها كان الأوان قد فات كثيرا، لأن الناس لم يعودوا متحمسين وباتوا أقل استعدادا للتضحية.

هناك عوامل اجتماعية مهمة أيضًا. فلقد أظهر البولنديون في هذه البيئة الجديدة شيئا أدهشنا حتى نحن، وهو الروح الريادية القوية في إقامة المشاريع. كان أمرا لا يصدق. وبولندا الآن ربما أحد أكثر المجتمعات في أوروبا دعما لرجال الأعمال. فلدينا قرابة ٢ مليون شركة صغيرة ومتوسطة يعمل فيها ٧-٨ ملايين شخص. وهذه الشركات مرنة جدًّا، وهذا هو سبب نجاحنا أثناء الأزمة المالية الأخيرة في إدارة

الوضع بفعالية كبيرة. فإذا كان لديك شـركتان كبيرتان أو ثلاث وواجهت مشـاكل في التجارة، سـيكون من الصعب على الحكومة تدبير الوضع. أما إذا كان لديك ٢ مليون شـركة صغيرة، فربما لن تعرف ماذا تفعل، لكنها ستجد المكان المناسب في السوق. وهذا الارتفاع في عدد أصحاب الشركات الصغيرة شديد الإيجابية بالنسبة لبولندا.

اللامركزية

كانـت اللامركزيـة التغيير المهـم الآخر الذي سـاهم في نجاحنـا. فأحد الأخطاء الرئيسـة لعـدد كبير من بلدان ما بعد الشـيوعية هو أن لديهم مشـكلة مـع اللامركزية. لقد قررنا تغيير النظام وإعطاء المزيد من الصلاحيات للسـلطات المحلية والإقليمية، ونظمنا أول انتخابات محلية ديمقراطية بالكامل في أيار/ مايو ١٩٩٠، بعد ١١ شـهرا من أول انتخابات حرة جزئيا للبرلمان البولندي. لذلك يمكننا القول، إنه بحلول أيار/ مايـو ١٩٩٠ صار لدينا في بولنـدا دولة تتمتع بقدر أكبر بكثير من اللامركزية، مع كثير من الصلاحيات الجديدة والأموال الجديدة للمقاطعات والأقاليم والمحافظات.

مـاذا كان تأثيـر هـذا القـرار؟ بـادئ ذي بدء وفّـر قدرا مـن الطاقة أكبـر بكثير على المسـتوى المحلي، لأن الذين أرادوا القيام بأمر معين باتوا قادرين عليه الآن، إذ إنهم يمتلكـون الأدوات ولديهـم الأمـوال. ثانيًا، أمكن للنـاس انتخاب قادتهـم المحليين الذين كانوا أشخاصا معروفين جدًّا في المدينة أو المنطقة، حيث حصلوا على رؤساء بلديـات وقادة مجالس مـن اختيارهم، وهلم جرا. واللامركزية مهمة جدًّا أيضًا، لأنها سـمحت بضبطٍ أفضل لمشاكل الفساد. وبالطبع، ما زال الفساد مشكلة في كل مكان، لكن إذا كان لديك هيكلية دولة لامركزية، فمن السهولة السيطرة على الفساد. قبل كل شـيء، فإن البيروقراطية ليسـت متقدمة إلى ذلك الحـد. وإذا أردت اتخاذ قرار فليس من الضروري أن يمر من خلال عدد كبير من المكاتب والمسـتويات. إنّ صنع القرار أقرب للناس والمواطنين، وإذا كان لديك مجتمعات محلية قوية، فهي تستطيع مراقبة مـاذا يجـري في هذه السـلطات المحليـة. فمن السـهولة أن تكتشـف أن رئيس بلدية المدينة كان يملك سيارة متواضعة وأصبح لديه في السنة التالية سيارة جيدة جدًّا. هذا تبسيط للأمر، لكنه يوضح الآلية.

التوافق من أجل التغيير

أخيرا، ثمة أمر مهم عند استعراض أسباب نجاح بولندا، وهو أنه كان ممكنا في السنوات العشرين الأولى إيجاد توافق سياسي عريض جدًّا حول المقومات الإستراتيجية للسياسة البولندية، بما فيها التغييرات الديمقراطية في الفترة ١٩٨٩-١٩٩١، وخطة بالسيروفيتش، وعضويتنا في حلف الناتو التي كانت مهمة من أجل أمن بولندا. كذلك قمنا بترتيب توافق واسع على الدستور الجديد الذي اعتمد باستفتاء جرى عام ١٩٩٧. وأخيرا، فزنا بالاستفتاء على عضوية الناتو بنسبة ٧٥ في المائة من الأصوات. وتلك كانت المرة الأخيرة ربما التي نحقق فيها مثل هذا التوافق والتعاون بين الأحزاب.

الإصلاح الاقتصادي

إن القوة القائدة في المرحلة الانتقالية في جميع البلدان سياسية، ويستند القادة، عندما يقررون السياسات الاقتصادية، على تأثيرها على التطور السياسي للمرحلة الانتقالية. فعلى الرغم من قيام بعض البلدان بتغيرات اقتصادية تدريجية لتجنب رد الفعل العنيف، فلقد طبقتم في بولندا العلاج بالصدمة. لماذا اعتمدتم هذا الخيار؟

ربما كان التوقيت هو العامل الأكثر أهمية، ومن المهم التكرار أنه لا يوجد جواب واحد لجميع الحالات في كل الأمكنة. جميل أن يكون عندنا وصفتان أو ثلاث شبيهة بوصفات الصيدلية لتقديمها إلى كوبا وميانمار وبلدان أخرى، بيد أن ذلك مستحيل. لكن إذا أردت أن تحلّل الحالة البولندية، سيكون أمرا حاسما تذكُّر أنه كان لدينا وضع اقتصادي سيئ جدًّا ومأساوي جدًّا، مما وسع مساحة القرارات المحفوفة بالمخاطر. كنا نعاني من تضخم جامح وديون خارجية ضخمة، لذلك كانت الإصلاحات الجذرية هي الوسيلة للتقدم نحو وضع أفضل. لكنني أعتقد أننا كنا محظوظين، لأن الحكومة قررت أنها مضطرة لأن تفعل شيئا حيال الاقتصاد. لقد وجدوا الرجل المناسب والأشخاص المناسبين، والذين شكّلوا تمامًا فريق عملٍ ضخم مع بالسيروفيتش ممّن

كانـوا مهيئين للقيام بذلك من الناحيتين الفكرية والمهنية. من الضروري أحيانا إجراء عمـل جراحـي جـذري، لكن إذا لـم يكـن لديك أطباءٌ ماهـرون، فربما تكـون النتيجة مأساوية. ولقد وجدنا في بولندا «أطباء» مهرة، أخصائيين، ومن ذوي التصميم العالي جـدًّا. وكان الوضـع السياسـي في الأشـهر الأولى مـن الديمقراطية الجديـدة مفعما بالتفاهم المتبادل. حيث وُجِد ممثلون في البرلمان من الحزب الشيوعي السابق. كان الجو مفعما بالمسئولية وبوعي حراجة الواقع الراهن والمستقبل. ومنذ ذلك الوقت، أجرينـا عـدة انتخابـات برلمانيـة ديمقراطية بشـكل كامل، لكن إذا سـألت أشـخاصا عديدين أي برلمان كان الأفضل، سـتكون الإجابة برلمان ١٩٨٩ ـ ١٩٩١، وهو أول برلمـان، وغير منتخب ديمقراطيا بشـكل كامل، وذلك بسـبب وجود روح خاصة من التفاهم والالتزام.

هـذا الجمع بيـن تغييرات كبرى فـي النظام السياسـي وقـرارات اقتصادية صارمة تماما كان ممكنا في أول سـنتين؛ فبعدها سـيكون الأمر مسـتحيلا كليـا. ولقد نظمت أول انتخابـات ديمقراطيـة بالكامل في عام ١٩٩١ بدون عتبـة الـ ٥ في المائة، بحيث تسـنّى لأي حـزب أن يدخـل البرلمان حتـى لو فاز بنسـبة ١ في المائة مـن الأصوات فقـط. ونتيجة لذلك، صار لدينا ٢٣ حزبا سياسـيًّا مختلفا في البرلمان. أيعقل أن تلك الـ٢٣ حزبا سياسـيًّا كانت سـتؤيد برنامجـا مؤلما جدًّا ومعقدا جدًّا، وسـيقضي على فـرص عمل ويولد فقرا في بعض المناطق؟ كان ذلك مسـتحيلا. ومن هنا تأتي أهمية التوقيت. إن الناس في الشـوارع في شـمال إفريقيا وفي أماكن أخرى اليوم يكافحون مـن أجـل الحرية، من أجـل الديمقراطية، من أجلِ الكرامة، من أجل كل شـيء. وهم بالطبع ليسـوا مسـتعدين لتقبل (أو حتى لمناقشة) بعض المشاكل الاقتصادية المعقدة جـدًّا. وعندما يتغير النظام ويصبحون في السـلطة، فإنّ رد الفعل الأول سـيكون طبعا المزيد من الأحزاب السياسية، وحوارا أقل، والمزيد من الصراع. من الصعوبة بمكان إيجـاد هذه النافـذة الصغيرة لإجراء إصلاحات اقتصادية ضروريـة لكنها مؤلمة؛ وقد شـكّل ذلك برأيي التحدي الرئيس من الناحيتين النظرية والعملية في تجارب التحول إلى الديمقراطية.

إذن، كيف نجمع هذين العنصرين: نظام سياسي جديد مترافق مع فورة (أحيانا غير واقعية أبدا) في التوقعات، ونهج اقتصادي براغماتي جدًّا؟ كيف نخلق تأييدا وتفهما لهذه الإصلاحات الصعبة بين القادة السياسيين الجدد والأحزاب السياسية العديدة والناس في الشوارع؟

ما أعرفه عن بلدان أخرى في هذه المنطقة أنه عندما قرروا المضي خطوة خطوة، بدون المعالجة بالصدمة (ويعارض قادة كثر هذه السياسة بشدة من الناحية البرنامجية)، خلقوا الكثير من المشاكل، حيث تظل هناك ضرورة لاتخاذ قرارات كثيرة مؤلمة جدًّا. الأمر مشابه للجراحة: بإمكانك لوقت محدد جدًّا قبول حتى جراحة صعبة وخطرة جدًّا، لكن إذا كان عندك جراحة أقل ألما ولكنها مزعجة جدًّا، كل شهر لمدة خمس أو سبع سنوات، فسيكون ذلك أمرا لا يطاق. وهذا هو نزر يسير مما لدينا في اليونان الآن، على سبيل المثال.

الإصلاح الدستوري

إن بناء دستور جديد وميثاق اجتماعي جديد أمر حاسم في تجارب الانتقال. ففي بولندا، أجريت بعض التغييرات على الدستور في عام ١٩٨٩، وتغييرات أخرى في عام ١٩٩٢ في «الدستور الصغير». ولم يستطع فاليسا طوال رئاسته أن يقرّ إصلاحا دستوريا ذا معنى، لكنك فعلت ذلك في عام ١٩٩٧. ما العملية التي مكنت بولندا من التوصل إلى توافق على إقرار الدستور الجديد؟

كان اعتماد دستور جديد أمرا حاسما وصعبا جدًّا. وبصراحة، كانت بولندا على حافة وضع شبيه بوضع شيلي [غياب التوافق السياسي لاستبدال دستور حقبة بينوشيت]. فقد كان لدينا دستور الحقبة الشيوعية القديم مع تعديلات متزايدة باستمرار عليه، لأنه كان من الصعب تأمين أغلبية الثلثين الدستورية في الجمعية الوطنية. وكان من الأسهل فعليا تدبير الدعم عبر استفتاء. كان مبرر الكفاح من أجل دستور جديد في بولندا واضحا جدًّا، وهو أن دستورنا القديم يعود لخمسينيات القرن الماضي، وقد

أرسـل إلى موسكو وتمت مراجعته من قبل سـتالين. لذلك، من الطبيعي والضروري تماما بالنسبة لكثيريـن في بولندا أن يجرى تغيير ما بدا أنه دسـتور سـتاليني. كان من المهم سياسيًّا تغييره، ولكن مضمونه أيضًا كان بحاجة إلى تغيير.

كان سَـلفي في رئاسـة اللجنة الدسـتورية فـي البرلمان هو البروفيسـور جيرميك، وهو شـخص متقد الذهن ومحترم إلى أقصى حد. لكنه كان فاشـلا، لأنه من الصعب إنهاء هذا العمل في الدورات البرلمانية للأعوام من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، بسبب وجود أحزاب سياسية كثيرة بوجهات نظر مختلفة. أما في انتخابات عام ١٩٩٣، فلقد قررنا قبول عتبة الـ ٥ في المائة لدخول أي حزب إلى البرلمان. وبوجود هذه العتبة، وبسبب تفكك القوى اليمينية، لم ينتخب أي حزب من اليمين المتطرف إلى البرلمان. وحصل تحالف اليسار الديمقراطي مع شريكنا في الائتلاف، حزب الفلاحين البولندي، على الأكثرية في مجلس العموم. وصرت أنا، باعتباري رئيسًا لتحالف اليسار الديمقراطي، رئيسًـا للجنة الدسـتورية. لذلك وجّهت دعـوة على الفور إلى الحـزب المناصر جدًّا للدسـتور مـن المعارضة، حزب مازوفسـكي وجيريميك، اتحـاد الحرية، لكي يكون جزءا من هذه الأكثرية الدستورية، وبدأنا العمل معا.

عندما يدرس أي برلمان قوانين مقترحة في نهاية ولايته الدستورية، فمن المحتمل التخلـص منهـا في الدورة الجديـدة، لأن البرلمان الجديد ليس مضطـرا والحالة هذه لمناقشـة قوانين البرلمان السـابق، والأمر نفسه ينطبق على الدستور. كان لدينا خمسة أو سـتة مشـاريع مفيدة جـدًّا، وبعضها معـدٌّ من قبل الأحـزاب المحافظـة، وهي غير موجودة في البرلمان الجديد، لكنني قررت أننا سنعمل على تلك المشاريع كلها.

الفكرة كانت، أن نناقش ونتداول كل المشـاريع والاقتراحات. وبالطبع، اسـتغرق ذلـك وقتـا طويـلا، لكننا ضبطنا جـدول الأعمـال لأننا كنـا أغلبية. ومن ثـم بدأنا في التحدث مع الكنيسـة الكاثوليكية، التي كانت طرفًا مهمًّا، حيث تمكّنا مِن إدارة حوار جيّـد معهـا والوصول أخيرا إلى تحضير مسـودة دسـتور. لقد انتُخِبتُ رئيسًـا في عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٧ طرحنا مسـودة الدسـتور على التصويت في اسـتفتاء وطني وتمـت الموافقـة عليه. لم يحصل ذلك في بولندا سـابقا؛ وأعتقد أنـه لو لـم نفعل هذا

بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، لكان أمرا شديد الصعوبة أن نجهز دستورا جديدا، لأن البرلمانات المنتخبة لاحقا لم تشهد أغلبيات دستورية.

نظام الحكم

بولندا هي البلد الوحيد في أوروبا الشرقية الذي لديه نظام شبه رئاسي. وفي ولايتك، وعندما كان جيرزي بوزيك رئيسًا للوزراء [١٩٩٧ ـ ٢٠٠١]، كان هناك نوع من «التعايش» [عندما يكون الرئيس ورئيس الوزراء من حزبين سياسيين مختلفين أو ائتلافين مختلفين]. ما رأيك بالنظام شبه الرئاسي؟ وهل أنت راضٍ عن هذا النظام اليوم؟

نعم، أنا راضٍ تماما. لماذا نظام شبه رئاسي؟ تلك قصة طويلة، ولكن لجعلها قصيرة، كان لدينا إمكانيتان. الخيار الأول كان أن نرتب نظاما حكوميا برلمانيا، لكن كانت هناك حجج قوية جدًّا ضده، ولا سيما أنه سيكون غير مستقر بسبب تفكك النظام الحزبي البولندي. كيف نستطيع منح كل هذه السلطة للبرلمان والأحزاب السياسية، إذا كان عندنا ٢٣ حزبا في أول برلمان منتخب ديمقراطيا؟ كان يحصل عندنا أزمة حكومية كل ستة أشهر، وبدّلنا رؤساء الوزارة مرات عديدة. كان الأمر سيبدو غير مسئول بالكامل.

لماذا إذن لم نقرر ترتيب نظام رئاسي في بولندا؟ بادئ ذي بدء، كنا خائفين، نتيجة معرفتنا بتاريخنا وتاريخ البلدان المجاورة لنا، من نظام رئاسي شديد المركزية. وبصراحة تامة، كان لدينا مثال سلبي جدًّا في رئاسة السيد فاليسا. فلأن جودة أدائه كانت متدنية جدًّا، شعرنا أن إعطاء الرئيس مزيدا من الصلاحيات والسلطات سيكون خطرا.

وعلى ضوء تجربتنا في تلك السنوات في بولندا، من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، قررنا اقتراح نظام شبه رئاسي. لم يكن ذلك مجهولا تماما؛ فهو مطبق في فرنسا وفنلندا مثلا. وبرأيي أن هذا النظام ملائم، وأنا واثق أنه أفضل ما يمكننا طرحه في بولندا،

وسـأتصرف بحذر شـديد إذا قررت تغييره. لقد عملت أربع سنوات في «تعايش» مع السـيد بوزيك، وكان ذلك فعالا تماما وسـهل القياد. وأحيانـا يتولد لدي، في الواقع، انطباع أنه من الأسهل أن يعمل المرء مع حكومة ليست محسوبة عليه مِن أن يعمل مع حكومة محسوبة عليه.

حصل عندنا صراعات حقيقية في السـنوات القليلة الماضية، بما فيها الصراع بين ليش كاشـينزكي [رئيس بولندا ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠) ودونالد تاسـك (رئيس الوزراء، من ٢٠٠٧ حتى الآن]. لم يكن هذا الصراع مشـكلة دسـتورية، بل مشـكلة صراع سياسي بين شـخصين. وتجربتي تقول، إنه إذا كان لديك أناس جيدون ويتحلون بالمسـئولية في أعلى المواقع في الدولة، فحتى دسـتور ناقص سـينجح. لكن إذا كان لديك أناس سـيئون في تلك المواقع، فحتى أفضل دسـتور لن ينجح. نوعية الدسـتور مهمة تماما لكنهـا غيـر كافية. ومن المهم جـدًّا وجود علاقات إيجابية بين الناس المسـئولين عن البلـد، لأنه في حال أراد هؤلاء الصراع فيما بينهم، فإن أفضل دسـتور لا يفيد بشـيء، لأنهم سيستخدمونه كيفما يريدون.

أعتقـد أن هـذا النظام شـبه الرئاسـي فـي بولندا صحيـح تماما. فقد خلـق ضوابط وتوازنات أكثر مما في بعض الأنظمة ذات الاتجاه الواحد. وعندما يكون لدينا حكومة قويـة مع أغلبية في البرلمان، فالأفضل ألا يكون الرئيس من الحزب نفسـه. إن عنصر التوازن هذا ضروري أحيانا لوقف الأفكار الخاطئة المقترحة من قبل الحكومة، وهذه آلية قوية جدًّا في نظامنا. فالحكومة ورئاسة الوزراء كلاهما يلعب دورا قويًّا في نظامنا شبه الرئاسي. فعلى سـبيل المثال لا يمكن إزاحة رئيس الوزراء ببساطة عبر تصويت بحجـب الثقة، وقبل أن تسـتطيع إسـقاط الحكومة، يجب أن يحصـل معارضو رئيس الوزراء على الأصوات لانتخاب مرشـحهم، وهو أمر ليس من السهل القيام به. وتقع الموازنـة تحت المسـئولية الكاملة للحكومة والأغلبية البرلمانيـة، وليس للرئيس أي دور فيهـا. ويسـتطيع الرئيس وضع فيتـو على قانون ما، لكن يمكن تجـاوز هذا الفيتو عبـر أغلبية ثلاثة أخماس البرلمان. من الممكن تغيير بعض المكونات في الدسـتور، بـل ربمـا يجب تغيير بعضهـا، لكن هذا الدسـتور عمومًا فعّال جدًّا، وهـو يعمل على استقرار الوضع السياسي البولندي والدولة.

رسـالتي للعديد من الأعضـاء الجدد في البرلمان هي أنهـم إذا أرادوا تغييرا ما في الدستور، فيجب أن يفكروا فيما إذا كان مِن الأفضل إجراء التغيير أم الكفاح من أجل الاستمرارية والاستقرار. فاستقرار الدستور، في النهاية، قيمة بحد ذاته. ففي أوكرانيا، مثلا، يغيرون الدسـتور كل ثلاثة أو أربعة أشـهر تقريبا. إنه بالنسبة لهم مجرد قصاصة ورق وليس دستورا. من المهم أن يحترم الناس الدستور لأنه يوجد ثقافة دستورية كما فـي الولايات المتحدة. وبإمكانك خلق ثقافة كهذه، فقط إذا أحجمت عن تغييره كل عام أو كل ولاية دستورية.

النفوذ الدولي

لقـد نقلتم بولندا نحـو عضوية حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وقبلكم بسـنوات قليلة، قاد فيليب غونزاليس [١٩٨٢-١٩٩٦]، إسـبانيا إلى الانضمام إلى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (سـلف الاتحاد الأوروبـي) وأبقاها في حلف الناتو، هل كانت تجربة إسبانيا نموذجًا يحتذى بالنسبة لك؟

كان فيليـب غونزاليس ناصحا مفيدا لي. قابلته للمرة الأولى مع راكوفسـكي، في الأيام الأخيرة لجمهورية بولندا الشعبية. زرنا غونزاليس كما أعتقد في عام ١٩٨٨ ثم في عام ١٩٨٩ عندما كان رئيسًا للحكومة، واستفدنا معرفيا للغاية من الحديث معه. وقد التقيته لاحقا مرات عدة عندما أصبحت رئيسًـا للحزب الاشـتراكي الديمقراطي ومـن ثـم رئيس بولندا. إسـبانيا مثـالٌ ملهمٌ جدًّا لنا، نظـرًا لأوجه الشـبه العديدة فيما بيننـا. فكلانـا كان عنـده دكتاتوريـة، ثم انتقال سـلمي، ولديـه الآن ديمقراطية، وهي تتطور بطريقة سـلمية جدًّا، وبـدون انتقام. لقد أوضح غونزاليـس لنا كيف كان ذلك ممكنـا في إسـبانيا، ووصـف لنا على سـبيل المثال ميثـاق مونكلوا [اتفاقيـة في عام ١٩٧٨ بيـن الأحزاب السياسـية والنقابـات ومنظمات الأعمـال، لمواجهة التضخم والبطالة وهروب رأس المال، مما سهل عملية الانتقال]. وأتذكر أننا ناقشنا أيضًا مع غونزاليـس مسـألة عدم اهتمامه بفتح صندوق «بانـدورا» للتاريخ وإيقاظ الصراعات بين الجمهوريين والآخرين.

وناقشنا أيضًا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك سببا مهما بالنسبة لنا لاحترام إسبانيا. ففي ذلك الوقت، في تسعينيات القرن الماضي، كانت إسبانيا أفضل بلد أوروبي حقيقة. وأسدى لي غونزاليس مجموعة مهمة من النصائح. فقد ناقشنا ما يسميه الاتحاد الأوروبي «واجبًا منزليًّا»، أي الإصلاحات التي ينبغي أن تجريها كل البلدان المرشحة للانضمام. أنت تسمع باستمرار عبارة: «واجب منزلي، واجب منزلي، واجب منزلي...»، لدرجة تشعر كالأطفال بالكره لهذا الوصف. قلت لغونزاليس مرة: «فيليب، انظر نحن تعبنا جدًّا من كل هذه الواجبات المنزلية، والجميع يتحدث عن واجبات منزلية». فأخبرني أمرا مهما: «هذا صحيح تماما، أنا أتفهمك، من الممكن أن تتعب، لكن انتبه، إذا قمت بهذه الواجبات المنزلية جيدا، فسيأتي ذلك عليك بالفوائد عاجلا أم آجلا، وستحصل على المزيد من الفوائد بعد نوال عضويتك. وإذا أنجزت واجبك المنزلي بشكل بائس، فستواجه الكثير من المشاكل في كسب منافذ لرءوس الأموال والإعانات، وكل ما سيأتي من الاتحاد الأوروبي بعد نوال العضوية»، وكان تماما على حق. وهذا أحد الأسباب التي تجعل بولندا على ما يرام اليوم، لأننا أنجزنا واجبنا المنزلي بشكل تام تقريبا. لقد تلقينا خلال السنوات الست الأولى من عضويتنا قرابة ٣٠ مليار يورو. والآن نحن بانتظار الـ ٣٠ مليارا التالية التي تعد حقنة مذهلة لنا، من أجل التحديث ومن أجل كل شيء. لقد كانت نصيحة عظيمة من غونزاليس. وما حدث في اليونان، هو نتيجة لواجب منزلي بائس ومن ثم نتائج بائسة. فإذا لم تكن مهيئا، عندئذٍ لن يتوفر لدى النظام طاقة استيعاب، ولن يتوفر لديك أي فرصة لعضوية فعالة في الاتحاد الأوروبي.

كيف أثرت عضوية الاتحاد الأوروبي على الانتقال الديمقراطي في بولندا؟

كانت العضوية مهمة جدًّا، لأنها أثمرت نتائج كثيرة - على صعيد الاقتصاد وتحديث بولندا وفتح الحدود والتجارة. لكن من وجهة نظر سياسية، عنت عضوية الاتحاد الأوروبي أنه أخيرا، وبعد سنوات عديدة جدًّا، أصبحت بولندا جزءا من أوروبا. استدعى ذلك جهدا كبيرا، حيث وقعت اتفاقية الشراكة في عام ١٩٩١، ونظمنا عام ٢٠٠٣ استفتاءً صوّت فيه ٧٥ في المائة لصالح الانضمام، وكان دخول عضويتنا حيز التنفيذ في ١ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

ساعدت تلك العضوية في تعزيز الانتقال الديمقراطي عندنا. وهناك عامل مهم آخر وهو موقعنا الإقليمي، لأن كل شيء حول بولندا تغيّر. فلقد زاد عدد البلدان التي لها حدود مشتركة معنا من ثلاثة إلى سبعة، وحدث صراع دراماتيكي كبير بالقرب منا، في دول البلقان. وكان تفكيرنا ينصبّ على كيف يمكننا خلق أفضل الاتصالات مع جميع جيراننا وتوقيع معاهدات جديدة، وعموما خلْق جوٍّ من التفهم والصداقة والتعاون، حسن الجوار.

أعتقد أن أحد نجاحاتي كان بناء مثل هذه العلاقات الطيبة مع جيراننا، بمن فيهم بالطبع ألمانيا وليتوانيا وأوكرانيا وغيرها. وما زال لدينا مشاكل مع الروس، لكن تلك قصة أخرى. وكان هدفنا التالي كيفية إدارة هذا الوضع الجديد في المنطقة، لبناء التواصل وتصدير الاستقرار. صارت منطقتنا في الفترة الأولى بعد الانتقال، مثالا مذهلا للحوار والتعاون والاستقرار، لكن ذلك لم يكن سهلا وطبيعيا جدًّا. لو ركبت طائرة من وارسو إلى بلغراد في بداية التسعينيات، لشاهدت الحرب في دول البلقان مع عمليات التطهير العرقي وآلاف الضحايا. وهكذا كان بإمكانك أن ترى منطقتين قريبتين جدًّا من بعضهما، وكلتاهما كانت في السابق جزءا من الكتلة السوفيتية، في وضعين مختلفين كليا. هنا استقرار وعلاقات طيبة، وهناك حرب ومأساة.

كيف استمر تأثير الاتحاد السوفيتي أولا، ولاحقا روسيا ـ التي لها تأثير ودور مهم تاريخيا في بولندا ـ على تجربة انتقال بولندا؟

كان غورباتشيف مهمًّا لنا من الناحية الإستراتيجية لأسباب عديدة، أولها هو الأمن. فمسألة الأمن في بولندا حساسة بالمطلق، لأن تاريخنا تاريخ حروب. وبصراحة تامة، فإن وقوع بولندا بين ألمانيا وروسيا مسألة ليست سهلة. وقد جرت نقاشات في بداية التسعينيات بشأن الخيار الأفضل لنا: الحياد مثل فنلندا، أم الانضمام إلى حلف الناتو. كان الاتحاد السوفيتي آنذاك لا يزال موجودا، وكان يعارض بشدة كبيرة انضمام بولندا إلى حلف الناتو. وكانت المشكلة حتى أكثر تعقيدا، لأنه أثناء النقاش بين القوى

العظمى في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ بشأن توحيد ألمانيا، قطعَ كل من تاتشر وميتران وجورج دبليو بوش وآخرون وعدا بعدم توسيع الناتو. لكن الوضع تغير، والخيار بين الحياد وحلف الناتو حُسم بالأغلبية في بولندا. لقد قررنا أنه ينبغي طلب العضوية في حلف الناتو لأنه بالنسبة لنا، في هذا الجزء من العالم، أن تكون حياديا يعني أن تبقى فيما يشبه المنطقة الرمادية، بدون ضمانات مصرَّح عنها. فبالنسبة لفنلندا، كانت منذ سنوات عديدة قصة أخرى، لأنها ليست في موقع إستراتيجي كهذا، كما أن حيادية فنلندا والنمسا كانت مفيدة جدًّا للسوفييت والأمريكان. ولكن ماذا كانت الحيادية تعني في تسعينيات القرن العشرين؟

عندما قررنا الانضمام إلى حلف الناتو، بدأنا مناقشات صعبة جدًّا مع السيد يلتسين. أكدنا أن توسيع الناتو أصبح ممكنا بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وكل تلك الوعود من القوى العظمى أعطيت للاتحاد السوفيتي. وبما أن الأخير لم يعد موجودا، يمكننا الحديث عن توسيع حلف الناتو. وبالطبع عارضت روسيا ذلك بشدة، لكن الأمريكان والأوروبيين اتخذوا موقفا قويًّا جدًّا لجهة أن توسع حلف الناتو ممكن ومطلوب. وكانت بولندا في المجموعة الأولى للأعضاء الجدد، جنبا إلى جنب مع هنغاريا وجمهورية التشيك.

عقدت اجتماعا في الكرملين في عام ١٩٩٧. يضم الكرملين غرفًا واسعة، ويتمتع يلتسين بصوت جهوري جدًّا. قال باللغة الروسية: «لماذا تريدون الانضمام إلى الناتو؟ لستم بحاجة إليه. أستطيع أن أعطيكم كل الضمانات الضرورية، فلماذا تريدون القيام بذلك»؟ وبدوري أوضحت السبب، وكان نقاشا مثيرا جدًّا. وفي النهاية، قلت: «بوريس نيكولايفيتش، اخبرني. ما علاقاتك مع ألمانيا»؟

«جيدة جدًّا».

«ومع إيطاليا»؟

«رائعة».

«ومع المملكة المتحدة»؟

«عظيمة».

«ومع هولندا والدانمارك وغيرها»؟

«هائلة».

«ومع بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا»؟

«سيئة، لأنكم تريدون الانضمام إلى الناتو. لماذا تريدون ذلك»؟

فقلت: «انظر سيد يلتسين، ذكرت جميع أعضاء الناتو وعلاقاتكم معهم رائعة وعظيمة وممتازة وجيدة جدًّا، ولا تواجه مشاكل إلا مع بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك. وأعدك، إذا أصبحنا أعضاء في الناتو فسيكون لنا العلاقات العظيمة والهائلة والرائعة والممتازة نفسها». فشرع في الضحك ووافق أخيرا على أن نواصل متابعة عضوية الناتو.

أنا أحترم يلتسين كثيرا، لأنه كان واحدا من القادة الروس القلائل ذوي الفطرة الديمقراطية الأصيلة. كان وضعه حرجا جدًّا، وعندما كان يواجه خيار المضي في طريق أكثر ديمقراطية، كان عموما يختار التوجه الديمقراطي. أما في موضوع الناتو، فقد ساعدنا بدرجة كبيرة جدًّا.

وهكذا انضمت بولندا إلى حلف الناتو في عام ١٩٩٩، الأمر الذي كان ذا أهمية بالغة لنا لأسباب ثلاثة. الأول يتعلق بالأمن، لأن عضوية الناتو هي الضمان الأفضل لأمننا من قبل الدول الأقوى في العالم. والثاني كان صورة بولندا في الخارج: فقد ساعدتنا عضوية الناتو في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. والثالث سبب تاريخي، فأحد مقومات هذا القرار هو أنه للمرة الأولى، بعد ألف سنة، صارت بولندا وألمانيا في الحلف السياسي والعسكري نفسه. فإذا كنت تعرف التاريخ والحروب والصراعات والاحتلال وكل المشاكل الصعبة بين بولندا وألمانيا، فستجد أن هذا مهم جدًّا.

ما دور الولايات المتحدة في الانتقال الديمقراطي في بولندا؟

صرنا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، في عالم أحادي الجانب للولايات المتحدة فيه موقع قيادي. أعلم أن هناك انتقادات كثيرة للأحادية الأمريكية وسياساتها المتغطرسة، بأعمالها العسكرية في العراق وأفغانستان وهلم جرا، لكن من وجهة نظر أوروبا الشرقية والوسطى، كانت هذه الفترة إيجابية. فقد ساعدنا الأمريكيون سابقا، في دعم نقابة تضامن وطموحاتنا الديمقراطية. ثم دعمونا بعد الانتقال من خلال الاستثمار في بولندا، وساعدونا لنصبح عضوا في الناتو، وشجعوا بقوة شركاءهم الأوروبيين ـ الشركاء الأكثر أهمية، كالمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا ـ على توسيع الاتحاد الأوروبي. ولم يكن ذلك أمرا هينا، لأننا نتحدث عن توسع يشمل عشرة بلدان، سبعة منها كانت من الكتلة السوفيتية السابقة. وكان الوضع في دول البلطيق أكثر تعقيدا. فبولندا كانت بلدا ما بعد الشيوعية، ولكن ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا كانوا جمهوريات ما بعد سوفياتية، ولم تكن سابقا بلدانا منفصلة بل جزءا من الاتحاد السوفيتي. ومنح هذه البلدان عضوية الناتو والاتحاد الأوروبي، رغم هذه المقاومة القوية من الجانب الروسي، هو نجاح أمريكي بالمطلق. كان الرئيس بيل كلينتون داعما قويًا، وكان لديه في فريقه وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، وهي شخصية تعرف هذه المنطقة جيدا جدًّا، وكان دورها حاسما تماما.

تجارب انتقالية معاصرة

تخيل أن عليك عقد لقاءات مع ثلاثة قادة جدد من كوبا والأردن وميانمار، قدم كل منهم إليك بسبب شهرتك كقائد يشبه فيليبي غونزاليس وعاش تجربة انتقال وامتلك البصيرة والحكمة. يأتون إليك ويقولون: «نحن نعلم أنك لست خبيرا في كوبا أو الأردن أو ميانمار، لكنك خبير في تجارب الانتقال، ونود أن نعرف على المستوى الأعم، ما النصيحة التي تسديها لنا بشأن مسئوليتنا في المضي إلى الأمام». ما هو ردكم، وهل ستقولون الشيء نفسه للجميع؟

الأمر الأول الذي سأقوله، هو أن أكرر بأنه لا يوجد مسار واحد ولا وصفة سحرية لكل الأوضاع. وأعتقد أنه من الخطأ القول لأناس يأتون من الخارج: «هذا

الأمر نجح في بولندا، لذا يجب أن تقوموا به وإن كل شيء سيسير على ما يرام». كلا. من المهم جدًّا أن نفهم العوامل المحلية والوضع المحلي. لكني أفهم أن هؤلاء الشباب الذين يقصدوني يعرفون عن بلدانهم، وبأنهم مسئولون عن فهم ما يجري هناك.

سأقول لهم: «حسنا، دعونا ننظر في وضعكم. ما هي الفرص؟ والحدود؟ والعقبات؟ وسأقول ثانيا: «ينبغي أن يكون لديكم إستراتيجية، لأنك إذا أردت تغيير بلدك، فمن الضروري أن يكون لديك رؤية. ولا يمكن للرؤية أن تقتصر فقط على أنكم تريدون البقاء في السلطة، أو تريدون إدارة البلد. يوجد مجال لهذا، لكن لا يجوز أن تقتصر الرؤية الرئيسة لكم على ذلك. فالرؤية ينبغي أن تكون حرية، والرؤية ينبغي أن تكون ديمقراطية، والرؤية ينبغي أن تكون عدالة اجتماعية وسيادة القانون والسلم والعلاقات الطيبة مع الجوار وهلم جرا». امتلاك رؤية وإستراتيجية أمر شديد الأهمية، وقد كانت بولندا محظوظة لأننا امتلكنا إستراتيجية، وأنها لم تكن إستراتيجية حزب واحد فقط. فبالنسبة لغالبية الناس، كانت هي الحرية، هي الأمن، هي عملية الاندماج في أوروبا، هي تحديث البلد، والديمقراطية.

العنصر الثالث هو حول الأسلوب، والحوار هو الأسلوب الأفضل في الممارسة السياسية. ومن الضروري إجراؤه حتى مع الخصوم والأعداء. وبالطبع، فإنّ قبول المعارضة بفكرة الحوار أمر سهل، لكنه ليس كذلك على الحكومات الاستبدادية. إنّ الحوار بالتأكيد أساسُ كل شيء تقريبا، لأنك من دونه لا تملك أي فرصة للتقدم.

القسم الرابع من نصائحي هو أن تتفهم المواقف المختلفة لأولئك الذين تتعامل معهم. عليك أن تدرك بأنك، حتى في جماعتك ولا سيما عندما تبدأ حديثًا مع آخرين، ستواجه نماذج مختلفة من التفكير وتجارب مختلفة وحساسيات مختلفة. ففي هذا العالم التعددي جدًّا نحن مختلفون، ومن الضروري أن تعترف وتحترم كل هذه الخلافات وألا تبدي استغرابا أو يأسا من ذلك.

وللتحدث بشكل ملموس أكثر، فإن حالة كوبا أقرب لفهمي، لأنني أعرف ماذا يعني

الانتقال بعد نظام شيوعي. وأنا أعتقد أن الوضع في كوبا مشابه، إلى حدٍ ما، لما جرى في بلدان أوروبية عديدة، لأن التحدي الأول يكمن بأن تكون المعارضة أكثر توحدا وأن تضع إستراتيجية. كانت أيديولوجية كاسترو ملهمة جدًّا، لأنها لم تلهم ملايين الكوبيين فقط بل أيضًا ملايين عديدة من البشر في جميع أنحاء العالم. واليوم، بعد سنوات عديدة، فإن الأيديولوجية خَبت تقريبا. فمستقبل كوبا يعتمد إلى حدٍّ كبير على وجود مجموعات من الإصلاحيين داخل الحزب الشيوعي، لأن أي شيء سيحصل في كوبا في السنوات القليلة القادمة سيكون برأيي في المقام الأول نتيجة لما يحدث داخل الحزب، وبدرجة أقل نتيجة للعلاقات بين الحزب والمعارضة. وتشير التجربة في هذا الجزء الذي يخصنا من العالم، بأنه من الضروري العمل مع مجموعات داخل الحكومة والحزب تكون أكثر انفتاحا ومستعدة لبعض الإصلاحات والتحول. ولن تكون مفاجأة كبيرة إذا تبين أن خليفة كاسترو، هو جنرال شاب، يمكن أن يكون متحمسا للإصلاح. ويمكن للشتات الكوبي أيضًا أن يلعب دورا في هذا المضمار، لكن موقفي أكثر حذرا حيال الشتات؛ لأن التحول برأيي يتقرَّر أولا من قبل الناس الذين يعيشون في البلد. الشتات يمكن أن يدعم بعض العمليات، لكنه لا يحل محل السكان المحليين.

دور الجيش

لعب الجيش في معظم تجارب الانتقال دورا مهمًّا. ما الذي يمكن تعلّمه من التجربة البولندية بخصوص دور الجيش والشرطة في الفترة الانتقالية؟

تُعتبر التشكيلات العسكرية جزءا قويًّا من أي نظام استبدادي. فعندما يزداد تدريجيا ضعف النظام أيديولوجيا واقتصاديا، فإن سلطة القوى الأمنية تزداد، لا سيما الشرطة السرية. وذلك هو سبب وجود عدد متزايد من الجنرالات في كل الهيئات السياسية، كالمكتب السياسي. والذي يحدث غالبا، هو أن يكون الوضع الاقتصادي متدهورا والناس محبطون. وتجد سوء التنظيم في قطاعات عديدة من المجتمع، بينما تجد الجيش والتشكيلات الأمنية الأخرى تقوم بوظائفها على العكس من ذلك: فلديها النظام، الانضباط، وأناس يعملون بجد. فثمة عامل نفسي يُستخدم غالبا لتبيان أن

الجيش هو دعامة النظام، ودعامة الدولة التي هي دعامة لكل شيء. وتُعتبر الشرطة السرية الأكثر خطورة، لأنها منظمة جيدا وتتلقى رواتب جيدة ولديها حافز لمقاومة التغيير. والشرطة السرية في كل الدكتاتوريات أمامها طريق واحد لأن أيديها ملطخة بدماء غزيرة؛ ولا تستطيع التقدم بعملها إلا بأن تصبح أكثر عدوانية.

لكن الجيش في وضع مختلف كليا. فالجيوش تنظيمات ضخمة، ونجد في الجيوش الجيدة عددا كبيرا من الأشخاص الإيجابيين والتفكير المؤيد للدولة. لا تسرّهم المشاركة في أعمال عسكريةَ ضد المعارضة، ويشعرون ببعض المسئولية حيال مستقبل البلاد وأمنها. وتنحدر أغلبية أفراد جيوش معظم البلدان من أسر بسيطة، فهم ليسوا أبناء أسر أرستقراطية، بل أبناء أسر عادية ـ عمال وفلاحين وموظفين صغار. والجيش نتيجة لذلك، أقرب إلى الحياة العادية للناس. ولكن الجيش في الأنظمة الاستبدادية قد يلعب دورا سلبيا جدًّا إذا قرر القادة السياسيون ذلك. وقد تميزت التجربة البولندية في أننا وجدنا في الجيش عددا كبيرا من الأشخاص المستعدين للقيام بإصلاحات والانتقال بالبلاد.

بالنسبة لتقديم النصيحة لقادة المعارضة، كان لدينا في بولندا مقاربتان. فإن أصبح ممثل المعارضة يوما ما رئيسًا للوزراء أو رئيسًا جديدا للبلاد، فليس بإمكانه تغيير دور الجيش بين عشية وضحاها، ولا يمكنه القول بأن هذا جيش قديم الآن وقد انتهى أمره وسأنظم جيشا جديدا، أو بأن الشرطة خارج الخدمة وسأنظم قوات جديدة. فالانتقال يعني أنه من الضروري إيجاد بعض التوازن بين النظام القديم والنظام الجديد، لكن ذلك ليس سهلا. من الضروري منذ البداية وقبل كل شيء القول: «انظروا، الأمر الأول الذي أتوقعه من جميع التشكيلات هو الولاء للحكومة الجديدة وللرئيس المنتخب حديثا». ومن ثم يمكن، خطوة فخطوة، إجراء تغييرات وتحويل هذه الأوضاع. إذا حاولت القيام بثورة مباشرة من البداية، فأعتقد أنها ستُجهض. ولدينا أيضًا في بولندا مجموعة قوية تماما من السياسيين، مثل كاشينزكي وبعض زملائه، ممن لديهم قناعة مطلقة أن الخطأ البولندي تمثّل بعدم حدوث ثورة بعد مباحثات المائدة المستديرة والانتخابات. وثمة في جميع تجارب الانتقال مقوّم لثورة، ومقوم لانتقام: أي الرغبة في معاقبة ممثلي النظام القديم لتوليد شعور بأن تغييرا حقيقيا قد حدث. أنا لست

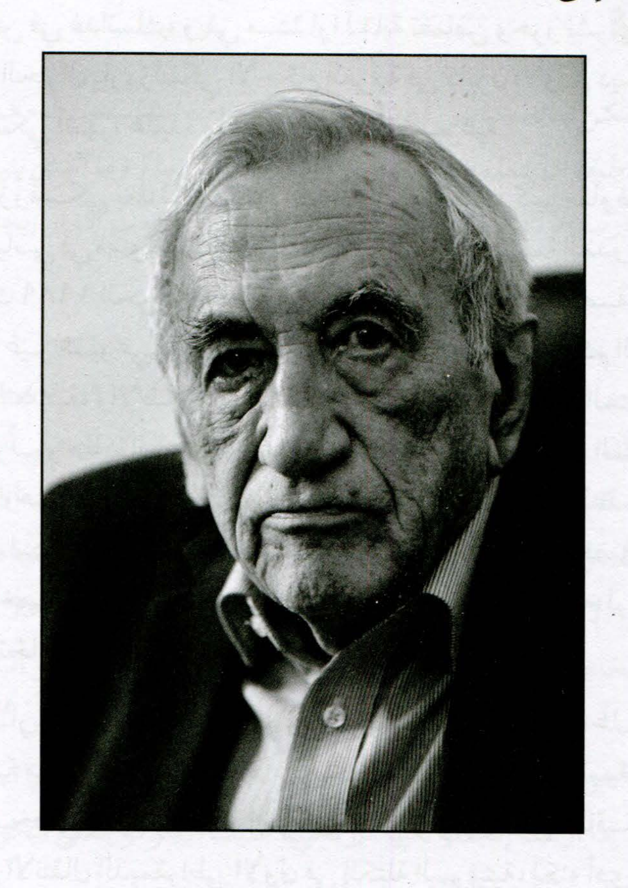
مـع هذا النمط من التفكير أبدا، فحركة التطور، حتى لو اسـتغرقت وقتا أطول وكانت كلفتها باهظة أحيانا، هي أفضل برأيي من الثورة. حيث يمكن للتطور أن يكون ناجحا تماما، لا سـيّما اليـوم مع وجود الاتصالات الحديثة. يمكـن أن تكون عملية الانتقال سلسة حقا وأن تعطي، في المحصّلة، نتائج إيجابية جدًّا.

معنى الديمقراطية وجاذبيتها الشعبية

ما هي برأيك محفزات الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان شـديدة الاختلاف مثل بولندا وشيلي وإسبانيا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا والبرازيل؟

خضت مناقشـات مع غورباتشـيف حين كان لا يـزال على يقين أن البيروسـترويكا فكـرة عظيمة، وأن الاتحاد السـوفيتي ينبغي أن يظل موجـودا. كان، في الواقع، المؤمن الأخيـر حقا بالاتحاد السـوفيتي. قلت له: «ميخائيل، يجـب أن تقرّ في النهاية أنك حين تخاطـب الشـعب، تكون القضية حـول حرية الديمقراطيـة والكرامة. (البيروسـترويكا كانـت فـي الواقع حـول كل هذه القيـم). ثمـة حالتان فقـط أمامك: فـي الأولى تكون الأبواب مغلقة، وفي الثانية تكون مفتوحة. فإذا كانت فكرتك أن تفتح الباب في سـبيل هذه القيم وفي سـبيل كل هذه التوقعات وفي سـبيل كل حاجات الشـعب هذه، فعليك أن تفتـح الأبواب على مصراعيها. ولا يمكنك أن تقتصـر على فتح الباب مواربة؛ فبعد فترة معينة، سـتضطر لفتحه كاملًا وإلا سـتجد شـعبك قد اقتحمه، لأنها قيم قوية جدًّا. وهـي قيم محفزة للناس، لا سـيما الشَباب». أجرينا بعدئذ حديثا اسـتغرق وقتا طويلا عـن كل أزمات الحزب الشـيوعي في بولنـدا، واتفقنا على أن بولنـدا يلزمها المزيد من الديمقراطية. لكن ذلك لم يكن كافيا، فالبولنديون وغيرهم قالوا في عام ١٩٨٩: «رجاء لا تتحدثوا عن الديمقراطية، نحن نريد ديمقراطية أصيلة، وليس ديمقراطية اشتراكية أو أي نوع آخر من الديمقراطية، بل ديمقراطية حقيقية». فهم، حتى لو لم يكونوا متعلمين جيـدا، عرفوا جيدا بالسـليقة ما معنى الديمقراطية: وهـي أن نتمكن من التصويت، وأن نقبل قواعد الديمقراطية، وبأن يكون لدينا إعلامٌ حرٌ، ووسائل الإعلام مفتوحة، وغيرها. بإمكانك أن تسأل أي رجل بسيط في الشارع ماذا تعني الديمقراطية وسيجيبك.

السيرة الذاتية لتادوش مازوفسكي، رئيس وزراء بولندا من عام ١٩٨٩ إلى ١٩٩١



لعب تادوش مازوفسكي أدوارا مهمة في المعارضة الكاثوليكية البولندية في خمسينيات القرن الماضي حتى انتهت الشيوعية في عام ١٩٨٩، وكان أول رئيس وزراء بولندي غير شيوعي بعد الحرب. درس مازوفسكي القانون، ولكنه كرس سيرته المهنية للنشاط الكاثوليكي والكتابة. بعد حركة التحرير الاقتصادي في بولندا عام ١٩٥٦، أصبح واحدا من مؤسسي المنظمة الفكرية الكاثوليكية العلمانية (Znak)، ومحررا في دوريتها الشهرية (Wiez) حتى عام ١٩٨١. وأصبح في الستينيات نائبا في البرلمان، وبقي فيه إلى أن طالب بإجراء تحقيق في مقتل عمال حوض بناء السفن الذين تظاهروا في عام ١٩٧٠. ساعد أيضًا في تأسيس لجنة حماية العمال التي جمعت

مثقفي المعارضة الكاثوليكية وغير الكاثوليكية معا للضغط في سبيل حقوق الإنسان وحقوق العمل. قدم مازوفسكي المشورة لليخ فاليسا في عام ١٩٨٠ أثناء مظاهرات أحواض السفن في غدانسك، وبقي مستشارا لنقابة تضامن وحرر نشرتها الأسبوعية. وعندما أعلن الجنرال ياروزلسكي الأحكام العرفية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، اعتقل مازوفسكي أشهرًا عديدة وأغلقت المجلة الأسبوعية.

أصبح مازوفسكي بعد ثماني سنوات ممثل تضامن وكبير مفاوضيها في شق الإصلاح السياسي في مفاوضات المائدة المستديرة. وبعد الهزيمة المدوية للشيوعيين في انتخابات ١٩٨٩ الحرة جزئيا، اختير مازوفسكي، بناء على توصية فاليسا، أول رئيس وزراء غير شيوعي لبولندا. أشرف على الانتقال من الحكم الشيوعي إلى الديمقراطية التعددية، والإصلاحات الاقتصادية الضرورية لاقتصاد السوق، وتحول البلاد إلى الغرب وحلف الناتو، والإصلاحات الأولية للمؤسسات السياسية. صمم حكومته وأدارها بحيث تضم جميع المجموعات التي فازت بمقاعد في انتخابات ١٩٨٩، حيث استفاد من وزراء الدفاع والداخلية والنقل الشيوعيين، فضلا عن ناشطي التضامن والأخصائيين. تضمن أسلوبه في القيادة، الاستماع باحترام لوجهات النظر المتباينة، ثم اتخاذ الخيارات الصعبة.

ولكن الآثار السلبية المباشرة لعملية تحرير الاقتصاد السريعة على البولنديين قوّضت شعبية مازوفسكي، وخسر أمام فاليسا في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٠. إن التزامه الشخصي بـ«رسم خط فاصل» مع الماضي بدلا من معاقبة أفراد النظام السابق، سهل الانتقال الديمقراطي الأول في الكتلة السوفيتية، لكنه أدى أيضًا إلى أن تطارد الاتهامات حول الماضي السياسيين البولنديين لسنوات عديدة. بقي مازوفسكي نائبا في مجلس النواب حتى عام ٢٠٠١. وشغل منصب مُقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان ليوغسلافيا السابقة، واستقال في عام ١٩٩٥ احتجاجا على ضعف رد الفعل الدولي على الفظائع في البوسنة.

مقابلة مع رئيس الوزراء تادوش مازوفسكي

مبادئ أساسية

ما الذي يمكن لقائد سياسي شاب تمر بلاده بمرحلة انتقالية من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، أن يتعلمه من تجاربك وتجارب بولندا؟ وما الذي ينبغي أن يتعلمه القادة من تجارب الانتقال الديمقراطي لكي يتمكنوا من لعب أدوار إيجابية في تاريخ بلدانهم؟

طبعا، على الذين يريدون التعلم من تجربتنا أن يقرروا ما هو المهم بالنسبة لهم. وأود القول إن رسالتي الأكثر أهمية لقائد شاب في حالة كهذه هي أنه عند إحداث التغيير، لا يمكنك الاكتفاء بأخذ مكان من أطحت بهم؛ ولا يمكنك الاستيلاء على السلطة والاستمرار بما كانوا يفعلون. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالنية في تغيير مسار التاريخ وليس الاقتصار على استبدال حكومة بأخرى، فهذا ليس حلا. ولقد تحدثنا مرارا مع أشخاص من بلدان الربيع العربي، واكتشفنا أنه في بعض البلدان اقتصروا على استبدال أحد أشكال الاضطهاد بآخر. ولا أعتقد أن ذلك يمكن أن يدعى تغييرا حقيقيا. وهذا هو السبب الذي جعلني أنصح بعدم الاقتصار على أن تحلّوا محل من أطحتم بهم. إذا أردت إنجاز تغيير تاريخي، عليك أن تركز على الجوهر. والدرس المهم الثاني، هو أننا أجرينا التغييرات في بولندا بطريقة سلمية.

التعبئة الاجتماعية

كيف أمكنكم القيام بهذه التغييرات الكبرى بشكل سلمي؟

لم يحدث ذلك بالتأكيد بين ليلة وضحاها ـ كانت عملية معقدة. فقد شهدت بولندا محاولات متنوعة لتغيير الوضع، لكن الأكثر أهمية بينها كان إنشاء تضامن عام ١٩٨٠، ليس فقط باعتبارها نقابة مستقلة لكن أيضًا كنوع من حركة استقلال

وطني. كنا أول بلد في الكتلة السوفيتية ينظم مقاومة واسعة النطاق ضد الحكومة الشيوعية. لم نستخدم القوة لنتمكن من الفوز، أليس كذلك؟ فعلى الرغم من بدء الأحكام العرفية، ناضلت التضامن ضد النظام الاستبدادي بوسائل سلمية حصرا، وكانت السلمية طريقنا الوحيد لتحقيق النصر. وتم تشكيل تضامن حين كان ليونيد بريجنيف [الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي] لا يزال في السلطة في الاتحاد السوفيتي، وكان التدخل العسكري السوفيتي ماثلا كخطر حقيقي. وقد فرض الجنرال ياروزلسكي الأحكام العرفية من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ إلى تموز/ يولية ١٩٨٣، ولم تشأ السلطات الشيوعية بعدها عودة التضامن إلى ما كانت عليه. لكن العودة القانونية للتضامن، كانت شرطا مسبقا أساسيًّا بالنسبة لنا لدخول مباحثات المائدة المستديرة [١٩٨٨ ـ ١٩٨٩]. تلك كانت شروطنا ـ ولم نكن لنشارك في المائدة المستديرة دونها. واجهت الحكومة صعوبة في قبول ذلك، إذ إن رغبتها منذ البدء كانت عدم قبوله، وقد أمضت وقتا طويلا في محاولة الالتفاف عليه، لكنه كان بالنسبة لنا شرطا أساسيًّا.

هزيمة النظام الاستبدادي من الداخل

أعيدت التضامن قانونيا بالوسائل السلمية نتيجة مفاوضات المائدة المستديرة، واستعدنا حق المشاركة في الحياة السياسية، ثم اتفقنا على ما سُمي «انتخابات ضيقة» لمجلس النواب، حيث ضَمِن الحزب الحاكم والأحزاب الدائرة في فلكه الأغلبية، أما نحن فلم نكسب سوى ٣٥ في المائة. لقد كان مِن المزمع عقد انتخابات حرة بشكل كامل لمجلس الشيوخ، المجلس الأعلى للبرلمان، وهو أمر لم يكن موجودا في ظل الشيوعية، وإنما جرى استعادته الآن. افترضنا أننا سنبقى في المعارضة، لكن سرعان ما تسارعت الأحداث، وأصبح واضحا أن الحزب الشيوعي لا يستطيع تشكيل حكومة قادرة على إخراج بولندا من وضعها الاقتصادي المتردي. كان التضخم مرتفعا جدًّا والوضع الاقتصادي في غاية السوء، لم يكن الحزب الشيوعي يومها قادرا على تشكيل الحكومة، حيث انشق عنه حزبان تابعان. ونتيجة الأمر، صار ممكنا تشكيل أغلبية برلمانية جديدة.

عندما عـرض علـيَّ ليخ فاليسـا زعيم التضامـن منصب رئيـس الـوزراء، قلت له إنـه يجب أن يشـغل هذا المنصب بنفسـه، لكنه قـرر عكس ذلك. أخبرتـه أنني أتوقع تأييـده، وأن تكـون تضامـن مظلة حامية للحكومـة. وقلت أيضًا، إنني سـأكون رئيس وزراء حقيقيًّـا وليـس دمية. وهذا الجزء مهم، حيث كان المكتب السياسـي في النظام الشيوعي هو مَن يمسك القوة الفعلية، فيما الحكومة لديها وظيفة إدارية بحتة. وقلت إنـه إذا قـدّر لي أن آخـذ هذا الدور وأصبح علـى رأس حكومة تتولى إجـراء تغييرات مهمـة كهذه – الأولى من نوعها في الكتلة الشـرقية – فإن مركز السـلطة عندئذٍ يجب أن يكون في الحكومة. وأنا لن أصبح رئيس وزراء دمية، مما يعني بأنه لن يكون هناك مكتب سياسـي جديد ولا حتى الذي يخصنا، يمكنه الإمساك بالخيوط والتحكم بها. قلت إنني سأكون رئيس وزراء حقيقيًّا تماما والحكومة ستكون حكومة حقيقية أيضًا، وهذا ما حصل بالفعل. وبالطبع، بدأت الخلافات مع مرور الوقت بيني وبين فاليسـا، لكنه في تلك المرحلة الأولى منحني دعما كبيرا.

بقينا عدة أشـهر البلد الوحيد في الكتلة الشـرقية الذي ينفـذ تغييرات كبرى كهذه، ثـم تبعتنـا البلدان الأخـرى لاحقا. كنت مدركا أن تغييراتنا سـتؤثر علـى أوضاع تلك البلـدان، لكنـي لـم أتوقع أن يحـدث ذلك بهذه السـرعة، أو بأن تكـون التغييرات في البلـدان الأخـرى عميقة جدًّا. كنـت أعتقد أننا ربما سـنكون البلد الوحيـد في الكتلة الشرقية الذي ينفذ هكذا تغييرات لبعض الوقت.

ينبغـي أن نضـع في اعتبارنا أيضًا أن الحزب الشـيوعي كان آنذاك يعد ٥ , ٢ مليون عضـو، والأحـزاب التابعة قرابة نصف مليون عضو. لذلك، كنـت أعتقد أن الحكومة يجـب أن تتألف مـن كل الأحـزاب الممثلة في البرلمـان، وبأن الحزب الشـيوعي لا يمكـن أن يكـون فـي المعارضة، وذلك لم يكـن خيارا؛ بل لأن لهم نفوذا حاسـما في أجهزة الأمن والجيش. تخيل معارضة تسيطر على العسكر – ذلك أمر لم يحصل من قبل أبدا. وذلك هو سـبب اعتقادي بأنه يجب ضمهم أيضًا إلى الحكومة، وأن تصبح كل القـوى الممثلـة في البرلمان جـزءا من الحكومـة. لقد أدركت فـي مرحلة معينة، أنها سـتكون حكومة تغيير جوهري في ثلاثة ميادين رئيسـية: بناء الدولة الديمقراطية، وتغييـر النظـام الاقتصـادي ـ وهنا واجهتنا مسـألة هل سـنُبقي على النظـام المتهاوي

الحالـي للاقتصاد المركزي أم نتحول إلى اقتصاد السـوق؟ (واخترنا الأخير بحزم) ـ وإعادة توجيه السياسة الخارجية والانفتاح على الغرب.

إقامة أسس التفاوض والحوار

أحد العناصر المشـتركة بين كثير من تجارب الانتقال الناجحة هو فرصة بناء الثقة بيـن الأطـراف المختلفـة، وأن يكون كل منهـم على إلمام بالآخر. كيـف خلقتم تلك الظروف المهيأة للثقة والحوار قبل مباحثات المائدة المستديرة؟

لقـد تمثّل العنصر الأساسـي، في إدراكنا أن التغيـرات لا يمكن أن تحدث إلا إذا ربطنـا بين عودة نقابة تضامـن والتغيير في الوضع الاقتصادي للبلاد. كان هذا عاملا حاسـما. ومن الصعب جدًّا الحديث عن الثقة. فالثقة كانت غير موجودة، لكن كان ثمة عامل واحد ضَمِن عدم وجود أي غش، وهو الكنيسـة. ووجود هذا الوسيط في المفاوضات بين السـلطة والمعارضة، برهن في حالتنا على أنه مهم جدًّا. فقد بقيتُ حتـى نهاية محادثات المائدة المسـتديرة غير متأكد إن كانوا سـيضعون اشـتراطات لعـودة تضامـن، وهو أمر كنا سـنعتبره غير مقبـول. عندما تجلس إلـى المحادثات، فإن شـريكك يصبح على إلمام بقدراتك في مقابل إلمامك بقدراته أيضًا، وما الذي يمكنهم عمله وما لا يمكنهم. وتدريجيا، سـتصبح هذه المعرفة لكل منكما بقدرات الآخر، مهمة.

العدالة والمصالحة

ما هي الإصلاحات السياسية الأساسية التي كان لها أولوية في بداية فترة ولايتكم رئيسًا للوزراء؟ ماذا كانت رؤيتكم، وما الإجراءات التي قمت بها أنت وحكومتك؟

أود أن أبـدأ بالقـول إنني أردت مِن للجميع أن يتبنّوا التغييرات، ولذلك قلت بأنني سأرسـم خطًّـا فاصلًا على الماضي، وسـنتحمل مـن الآن فصاعدا مسـئولية ما نفعله

حصرا. نحن ندرك أن الماضي يجثم بثقل فوقنا، لكننا نريد أن نكون مسئولين عن أفعالنا فقط. وينبغي التأكيد في هذا السياق أنه رغم موافقة الجميع في البداية على هذا، لكنه أصبح لاحقا ذريعة لانتقادي، بادّعاء ما افترضوه عن عدم نيّتي بمحاسبة الشيوعيين على أفعالهم الماضية. مع أني كنت أريد محاسبتهم، لكن قناعتي كانت أنها قضية نقاش تاريخي، وأيضا قضية محاكم عندما يتم تناول الجرائم المرتكبة. لم أعتقد أنها قضية تخص الحكومة، وإنما كنتُ مؤمنًا أن دور الحكومة هو منح الديمقراطية للجميع.

وكما ذكرت من قبل، التجربة الأكثر أهمية التي أودّ مشاركتها مع الآخرين، هي أنك ينبغي ألا تسير على نفس خُطى سَلفِك، وذلك هو لب المسألة. ففي النظام السابق، جرى التعامل معنا باعتبارنا كاثوليك مؤمنين، مواطنين من الدرجة الثانية بالمقارنة مع أعضاء الحزب. وبالتالي، لم نكن نريد حينها البدء بالتعامل مع أعضاء الحزب الشيوعي كمواطنين درجة ثانية، لأننا مقتنعون أن الديمقراطية تعني الديمقراطية للجميع، وأن الحرية هي الحرية للجميع، وأن التقدم التاريخي سيحدُث شرط اتّباع هذه القواعد. هذا هو الافتراض الحاسم والأساسي الذي نفذت حكومتي الإصلاحات استنادا إليه - وقد أطلقت الديمقراطية للجميع. وما قصدت قوله حرفيا، إنه بدءا من هذه النقطة فصاعدا سيكون هناك بداية جديدة. وكان المعنى الأعمق في ذلك، بأن الجميع لهم مستقبل في الديمقراطية. كان ذلك جزءا مهما من تلك السياسات، وأدى لاحقا إلى العديد من النزاعات، لكنه ضَمِن قبل كل شيء انتقالًا تدريجيًّا.

وضع أولويات السياسات

بخصوص التغييرات الأساسية، أقول بأن كل شيء كان عمليًّا بحاجة إلى تغيير، وفي جميع المجالات. دعونا نأخذ الجامعات مثالا. فقد طلبت منا معاهد التعليم العالي منحها الاستقلال والحرية. ولكن نحن أيضًا كنا نريد توفير حرية التعليم لتنفيذ تغييرات مهمة جدًّا في تدريس التاريخ على سبيل المثال، وهو ما طال المدارس أيضًا. فمن الناحية الفعلية، لا يوجد هناك أي حقل لا ضرورة للتغيير فيه. كنت أريد لهذا التغيير أن يشمل كل شيء.

كان مـن أهـم إصلاحـات مجلـس الـوزراء إصـلاح الإدارة المحليـة، أي تطبيق ديمقراطيـة محليـة. وجـرت أول انتخابـات محليـة ديمقراطية حرة بشـكل كامل في ربيـع ١٩٩٠. كانـت التقاليد العريقة للديمقراطية المحلية قد سُـحقت من قِبل النظام الشيوعي، ولـم تعد موجودة بعده، لذلك كان علينا أن نبدأ من الصفر.

الحقوق الاجتماعية والسياسية

المسـألة الثانيـة كانـت ضمـان حريـة الصحافـة وحرية التجمـع. فعندما شـكّلتُ حكومتـي، كانـت هنـاك منظمات سياسـية مختلفة فـي المعارضة غيـر قانونية، لكني كنـت أتحدث عنها كما لو أنها قانونية. وبمعنى ما، يمكنك القول إنني جعلتها قانونية كأمر مواقع. لـم ننجز التغييرات الدسـتورية حتى عام ١٩٩٧، وكانت جرت قبل ذلك محاولات عبر البرلمان. ربما كان غير صحيح، لكني كنت أعتقد أن التغيير الجوهري هـو الأمر الأكثر أهمية وأن تغيير الدسـتور سـيليه كنتيجة. وفي جميـع الأحوال، فإن التغييرات الجوهرية التي قمنا بها كانت ديمقراطية.

الإصلاح الاقتصادي

ثمـة حقل حَرِج آخر هو الاقتصاد، حيث كان علينا التعامل مع تضخم مسـتفحل، وفـي الوقت نفسـه وضع قوانين تغيّر النظام الاقتصـادي جوهريًّا. تم تحقيق ذلك عبر إقرار سلسلة من القوانين، ونفذت هذه التغييرات بين عامَي ١٩٨٩ و١٩٩٠.

النفوذ الدولي

ماذا كانت إستراتيجية سياستك الخارجية؟ كيف أثرت الجهات الفاعلة الخارجية والظروف على تجربة الانتقال البولندية؟

كان من المهم جدًّا في مجال السياسـة الخارجيـة تغيير وجهتنا باتجاه الغرب، مع أنه كان علينا أن نحسـب حسـاب جارنا الشرقي الذي كان لديه آنذاك في بولندا قواعد عسـكرية تضم قرابة ٢٠٠,٠٠٠ جندي سوفيتي. لكن العصر كان قد اختلف – حقبة

غورباتشيف والبيريسترويكا. قام السيد فلاديمير كريوشكوف رئيس الكي جي بي [لجنة أمن الدولة، وكالة الأمن الرئيسة بالنسبة للاتحاد السوفيتي] آنذاك بزيارة مفاجئة إلى وارسو. وكنت قد عُيِّنت حينها رئيسًا للوزراء، لكن الوزارة لم تكن قد تشكلت بعد. وقيل لي إنه يُستحسَن مقابلته، لأن زيارته هي جزء من تبادل زيارات سابق مكّنه مِن المجيء، لذلك استقبلته. وكان من المهم بالنسبة لي أن يُنقل جوهر حديثنا إلى غورباتشيف، بأننا سنكون دولة صديقة، لكن القرارات يجب أن تتخذ هنا في وارسو، وتلك هي الرسالة الأساسية.

وحرصت أن تكون زيارتي الخارجية الأولى للبابا يوحنا بولس الثاني في روما. كانت لذلك دلالة كبيرة بالنسبة لي. ففي ظل النظام الشيوعي اعتاد القادة أن يذهبوا إلى موسكو، لكني ذهبت إلى روما. إن عدم ذهابي إلى موسكو تضمّن إشارة رمزية، ولكن الناحية الأخرى الأكثر أهمية هي أنني ذهبت لزيارة البابا. كما أن أول اتصال أجريته في مكتب رئيس الوزراء كان مع البابا. حصل ذلك عندما عيّنني البرلمان رئيسًا للوزراء، لكن قبل تشكيل الحكومة. اتصلت به من خلال المونسينيور دزيفيز، الذي أدهشني أنه أجاب: «رجاء انتظر لحظة»، ثم جاء البابا إلى الهاتف ودهشت أنه فعل ذلك. في هذه الأيام، البابوات لديهم حساب على تويتر، لكن عندها لم تكن وسيلة التواصل هذه قيدَ التداول بعد. ولأن الكاردينال سابيها الذي سبق الكاردينال فوجتيلا [البابا يوحنا بولس الثاني] لم يكن يرد أبدا على الهاتف، فقد فوجئت أن فوجتيلا فعل ذلك. كان يعرف أن البرلمان عينني لتشكيل الحكومة، وأجرينا محادثة قصيرة لكن ودية جدًّا.

لعبت الكنيسة دورا بارزا جدًّا في هذا الانتقال. ففي ظل الأحكام العرفية كنا نلقي محاضرات في مباني الكنيسة وهلم جرا. وعندما قدمنا إلى مناقشات المائدة المستديرة، شارك أيضًا ممثلون من الكنيسة. وكان أمرا مهما لنا وجودهم هناك لأنه بطريقة أو بأخرى أضفى مصداقية على المفاوضات، ولأنه شكل ضمانة لنا بطريقة من الطرق. لذلك كان دور الكنيسة مهما جدًّا لتجربتنا في الانتقال.

دعم يوحنا بولس الثاني نقابة تضامن عندما كانت محظورة. وتحدث عن فكرة

التضامن في كلماته الوعظية في بلدان مختلفة، وفي قارات متعددة. ولذلك كان دوره مهما جدًّا لي ولنا ولبولندا. يسألني الصحفيون الأجانب عادةَ عما أعتبره العامل المسبب الأكثر أهمية في انتقالنا؛ أهو دور البابا أم ريغان أم غورباتشيف أم نقابة تضامن. وأنا أجيب دائما أن كل هذه العوامل ساهمت في تلك اللحظة التاريخية حين أصبح التحول ممكنا. أما بالنسبة لدور البابا، فإذا أخذنا طرفة ستالين الساخرة الشهيرة: «كم كتيبة لدى البابا؟»، أقول إن البابا لم يكن لديه أي قوات عسكرية، لكن كان لديه قوة أخلاقية عظيمة. وحقيقة أنه بولندي، منحَ هذه الأمة قوة معنوية عظيمة وأبقاها حية وحافظ على روحها وجعل الناس يؤمنون بأي شيء له قيمة. لم يتلكأ في ذلك أبدا. وأثناء اعتقالي راسلت البابا سرا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. ويوجد نسخة من بطاقة أرسلها البابا لي وأنا في السجن، وتقول: «لقد قرأت رسالتك مرات عدة، وأشاركك أفكارك». وكنت قد كتبت بأنه لا يمكن أن يحدث أي تغيير ذي معنى دون استعادة ما حققته الأمة في عام ١٩٨٠. وما يجب تأكيده أن البابا، على خلاف بعض الأساقفة، لم يسحب دعمه للتضامن. كنا نعرف أننا نستطيع الاعتماد عليه؛ كان كصخرة. من هنا أخذ أهميته الكبيرة.

يمكنك القول إن الرئيس ريغان [١٩٨١-١٩٨٩] ربح السباق التكنولوجي وإن الاتحاد السوفيتي لم يستطع مجاراته. ولكن لغورباتشيف أهمية كبيرة، فقد كان زمن الآمال المرتفعة والتغير الكبير وزمن البيريسترويكا. فعهد بريجينيف لم يعد موجودا، كما أنّ والبيريسترويكا خلقت مناخا جديدا. ويمكن أن أضيف نقطة أخرى عن تلك الأوقات، وهي انطباعاتي من زيارتَي الأولى إلى الاتحاد السوفيتي، حيث رأيت المقاومة الكبيرة للبيريسترويكا. لا شيء كان ممكنا لولا نقابة تضامن التي تحملت وناضلت كحركة في سبيل هذه التغييرات في بولندا. وهذا هو سبب قولي بأن جميع هذه العوامل كان لها تأثيرٌ.

إذن، دعونا نعود إلى قضية التغيير. لقد قلت للاتحاد السوفيتي بأننا سنبقى بلدا صديقا، لكن القرارات ستُتخذ هنا. كنا لا نزال جزءا من حلف وارسو، لكن موقفنا أعلن بوضوح في خطابي الأول - لا يمكن استخدام حلف وارسو للعب الأدوار عندما يتعلق الأمر بشئوننا الداخلية. الحلف كان لا يزال موجودا، بطريقة

من الطرق. وكنا نعتقد أن أوروبا مقبلة على التغيير، وأن الأحداث في بولندا ستغير بعدها وجه أوروبا. ولكننا كنا مقتنعين أيضًا أنها عملية تدريجية، ولذلك كان رأينا هو أن العلاقات مع جيراننا الشرقيين لا يجب أن تسبب لنا المشاكل. وقد أدت السياسة الخارجية البولندية مع الزمن إلى إقامة علاقات دبلوماسية ليس مع موسكو فحسب، بل أيضًا مع فيلنيوس [ليتوانيا] وتالين [استونيا] وريغا [لاتفيا] وكييف [أوكرانيا]. وأقمنا بالتدريج علاقات مع الجمهوريات السوفيتية التي أصبحت مستقلة لاحقا.

وفيما يتعلق بالغرب، كانت أوروبا آنذاك تسير نحو التوحد، في حين رأينا أنّ هناك إمكانية للتوسيع. لم تكن عضوية الاتحاد الأوروبي، طبعا، قد ذكرت حتى ذلك الوقت. لكن كانت هناك مفاهيم وأفكار مختلفة عن كيفية تشكيل أوروبا. ونحن ببساطة أعدنا بناء علاقاتنا مع البلدان الديمقراطية في الغرب وأظهرنا لهم أن هدفنا كان بناء نظام ديمقراطي كامل.

الإصلاح الاقتصادي

لو تأملت في تلك الفترة، ما هي القرارات الأشد صعوبة التي تعين عليك اتخاذها؟ ولماذا كانت صعبة؟

واجهنا قرارات صعبة في قضايا عامة جدًّا وكذلك في قضايا محددة جدًّا. بالنسبة للقرارات العامة، فبالتأكيد كان أحد القرارات المهمة جدًّا والصعبة هو التوجه نحو اقتصاد السوق، أي تغيير النظام جذريا. كانت معتقداتي تدفعني صوب الحلول الاشتراكية الإنسانية، لكني بعدئذٍ واجهت تحدي إعادة الرأسمالية. ولم يسلك أحد سابقا طريق العودة هذا. ولكن مستشاريَّ أقنعوني أن علينا أن نجري تغييرا جوهريا عبر تبنّي اقتصاد السوق المجرب. وأدركت أثناء تنفيذ هذا التغيير أن هذه الابتكارات العظيمة للاشتراكية، وتلك المجمعات الصناعية العظيمة، ستمضي صوب الإفلاس لأنها لن تكون قادرة على المنافسة، مع أنها كانت الأساس الذي قامت عليه نقابة

تضامن. ولذلك كان قرارا صعبا جدًّا عليّ من الناحية الأخلاقية. كنت أفترض أنه بعد نمو الاقتصاد وحالما ننجز إصلاحه، فسنولي اهتماما أكبر للقضايا الاجتماعية، لكن كانت تكاليف الانتقال حتمية. هذا مثال عن قرار عام كان صعبا جدًّا عليّ من الناحية الأخلاقية. وهناك قرارات أخرى أكثر خصوصية. فلقد اندلعت في إحدى المراحل احتجاجات أغلقت الطريق الدولي، وكان عليَّ إرسال قوات الشرطة لإخلاء المكان. لم يحدث أي أمر سيئ جراء ذلك، لكن بالنسبة لي كان قرارا صعبا.

أيوجد قرار أو حكم إذا تعين عليك اتخاذه مرة ثانية فستنجزه بشكل مختلف؟

كان أحد القرارات الصعبة هو إغلاق مزارع الدولة. فهي لم تعد قادرة على الاستمرار لأنها مدعومة من موازنة الدولة، وهذا الدعم لم يعد محتملا فاضطررنا لإغلاقها. كنا نأمل أن يرغب العمال الزراعيون بتولي الأرض، لكن اتضح أنهم لا يريدونها لأنهم كانوا يشعرون أنها لا تخصهم، وبأنهم مجرّد شغّيلة. كذلك فإن هؤلاء لم يكن لديهم عقلية المزارع. الأمر نفسه حصل في تشيكوسلوفاكيا أيضًا. والحصيلة أن الانتقال كان أمرا قاسيا حقا بالنسبة لتلك الأسر وهذه الفئات من الناس، لا سيما في شمال بولندا وغربها، حيث كان يوجد عدد كبير جدًّا من تلك المزارع. لذلك أتمنى بالتأكيد، لو أني اعتمدت آنذاك على المعرفة التي اكتسبتها من تلك التجربة ـ فأنا أعتقد أننا نفتقر لبرنامج معين لتحفيز أولئك الناس، لكن كان الموضوع برمته صعبا جدًّا عليّ. وما زلت أشعر ببعض تأنيب الضمير.

ماذا يمكننا أن نتعلم من التجربة البولندية في مجال التغييرات الاقتصادية؟

عندما يتعلق الأمر بالشئون الاقتصادية والتغييرات في النظام، يجب اتخاذ القرارات بسرعة في المرحلة الأولى من الحكم. وكلما طالت مدة تأجيل هذه التغييرات، تصبح أصعب عند التنفيذ. لذلك هي قرارات صعبة، لكن يجب أن تواجهها بحزم ومنذ البدايات الأولى.

مبادئ جوهرية

يتبع بعض القادة نصائح مستشاريهم في معظم المسائل لأنهم أكثر تخصصا، في حين لا يستشير البعض الآخر كثيرا عندما يتخذون قرارا صعبا جدًا. ما هي مقاربتك في التعاطي مع القرارات الصعبة؟

يمكنني القول إنه في حالتي كان يوجد عاملان متكاملان: معتقداتي، وانفتاحي على الاستماع للآراء المختلفة. وعندما يتعلق الأمر بالإيمان الديني، يمكنني القول إنه في التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية يوجد مفهوم حالة الإحسان. وهذا يعني أنه إذا تحمّل شخص ما مسئولية مهمة، فإنه سيحصل على نوع من المساعدة. ويجب أن أقول إنني شعرت بتلك المساعدة، أيضًا بالمعنى الجسماني الصرف. ففي السابق، لم أستطع التوقف عن العمل أبدا خلال النهار، لأستريح لمدة دقيقة ثم أعود إليه ـ فأنا كنت أنصرف بكليتي للعمل حتى ينالني التعب. لكن عندما أصبحت رئيسًا للوزراء، فإنني بالرغم من كوني كذلك، كنت أستطيع التوقف عن العمل لمدة نصف ساعة، وأرتاح ثم أعود إلى العمل مع شعور بالانتعاش. ربما هذا مثال دنيوي، لكنه مهم جدًّا لي.

لقد اعتدت أن أتلقى انتقادات لأن اجتماعات مجلس الوزراء كانت طويلة جدًّا. فهي عادة ما تطول حتى ساعة متأخرة من الليل. وكنت دائما أرتّب اجتماعات المجلس أيام الاثنين، حيث تبدأ بعد الظهر وتدوم حتى ساعة متأخرة من الليل. ويحصل ذلك لأني أدع الوزراء يجاهرون بآرائهم. فأنا أريد حقا أن يكون هؤلاء الناس على اضطلاع بالمسئولية التي أوكلت إليهم. كان عندي مجموعة صغيرة من المستشارين الرئيسين ـ مستشار اقتصادي ومستشار سياسي ومستشار بالشئون الخارجية. وكان لي اتصال وثيق مع نائب رئيس الوزراء بالسيروفيتش وجاك كورون وزير العمل، الذي كان مهما جدًّا نظرا لصِلاته الكثيرة مع الناس. وكنت أعتقد أن الحكومة برمّتها ينبغي أن تكون واعية لمسئولياتها. وكان مهما لي ألا تقتصر اجتماعات المجلس على التوجيه، بل كانت تولد توافقا في الآراء ضمن الحكومة. كان ذلك مهما جدًّا، ولكن بالطبع كان لي القول الفصل بوصفي رئيسًا للوزراء.

الأحزاب السياسية

لعبت التضامن دورا مهمًّا جدًّا بوصفها حركة معارضة، لكن بعدئذٍ تسببت بمشاكل وهي حاكمة. وتلقيت أنت دعم فاليسا في البداية، لكن حصل بعدئذٍ الانفصال، عند منافسته على الرئاسة. ما الفرق بين أداء العمل بصورة جيّدة كحركة معارضة وأداء العمل بصورة جيّدة كحكومة؟ لماذا كانت تضامن وفاليسا غير قادرين على التحول من دور المعارضة إلى دور زعامة ائتلاف مناسب لتحقيق الاستقرار في الحكومة؟

كما ذكرت سابقا، لم تكن تضامن مجرد نقابة فحسب، بل أيضًا حركة استقلال وطني كبرى. وأدركنا أن الخلافات في الآراء داخلها كانت تتفاقم، وكان فيها فصائل من الجناح اليميني والجناح اليساري، وكنا نعرف أنها تشكيلة واسعة جدًّا. لقد استخففت بضرورة تشكيل مبكر للأحزاب السياسية، ولم أنشئ أية أحزاب سياسية بنفسي، لكنها بدأت في النشوء من حولي، وكنا نظن لبعض الوقت أن الانقسام التقليدي إلى أحزاب سياسية لن يحدث بسرعة، وبأن التضامن ستوجد كحركة متماسكة لبعض الوقت، ولكن هذه الخلافات بدأت بالظهور، وبدأت الحركات السياسية بالنشوء.

وبالنسبة لنا، كانت الإصلاحات التي نفذناها لخير البلد ككل. لقد وضعنا مصلحة البلد أولا. تفكيرنا الأول كان بالدولة وليس الحزب، وكانت نقطة قوتنا وضعفنا أننا لم نخلق نظاما حزبيا. كان نقطة قوة لأن مصالح الدولة وضعت فوق مصالح الحزب، حيث أدركت بوصفي رئيسًا للوزراء مدى الضعف الذي كان عليه البلد، وبأنه ينبغي تقويته. وأدركت أن مصالح الدولة أكثر أهمية من مصالح الأحزاب المختلفة. كنتُ مضطرًا على المضي بقوة في هذا الاتجاه. ولو لم يهاجم فاليسا البرنامج السياسي للحكومة لما ترشحت ضده في الانتخابات الرئاسية إطلاقا. وحتى بعد ذلك بقيت مترددا جدًّا، لكنني كنت أخشى أن يدمرها، وهكذا قررت خوض الانتخابات الرئاسية للدفاع عن برنامج الحكومة، الذي كان برنامجا لكل البلد، وليس لصالح فئة سياسية واحدة. علاوة على ذلك، أنا كنت أعتبر فاليسا قائدا شعبيا متميزا، لكن ليس بالضرورة

الشخص الأفضل لمنصب رئيس الدولة. لكن بالطبع كانت مشكلة فاليسا حقيقية. لا أحد ينكر الدور العظيم الذي لعبه، لكن إيجاد المكان الصحيح له في هذه البنية الجديدة أصبح مشكلة كبيرة.

دور القائد المستبد في تعزيز الانتقال

ما تقييمكم للتغيرات داخل الحزب الشيوعي، ودور ياروزلسكي؟

كان الجنرال ياروزلسكي، بوصفه رئيسًا، شريكا مخلصا معي، وأنا لم أوافقه أبدا على قراره في فرض الأحكام العرفية في بولندا. وكان يشير إلى تلك القضية مرارا عندما كنا نجتمع – أنا بوصفي رئيس وزراء وهو بوصفه رئيسًا. كان يقول إنه يريد التحدث عنها لأنه الشخص الذي فرض الأحكام العرفية وأنا الشخص الذي اعتُقل، وأخبرته أن لدينا رأيين مختلفين عنها، بما أنني لا زلتُ أعتقد أنه كان قادرا على فعل المزيد لتجنب فرض قانون الطوارئ. ولكن خوفه من التدخل السوفيتي كان في محله. وكان، بوصفه رئيسًا، شريكا مخلصا معي، وأدرك بالتأكيد أن السلطة بداخل الحكومة وليست بيد الرئيس. لقد استفاق وأدرك معنى تلك التحولات وكان مخلصا تماما. انهار الحزب وأنشأ بعض أعضائه السابقين حزبا جديدا. وأخذت التحولات الداخلية الأعمق وقتا طويلا ولم تُنفذ دائما في حزب ما بعد الشيوعية هذا، ولكنهم بالتأكيد أدركوا أهمية الانتقال ولعبوا دورهم.

إصلاح قوات الأمن

لعبت قوات الأمن في مرحلة النظام الاستبدادي دورا مهما جدًّا. ثم انتقلت بولندا إلى نظام سياسي ديمقراطي منفتح جديد، لكن الديمقراطية يلزمها قوات أمن. كيف تعاملت مع إصلاح قوات الأمن؟

أُبقيَ في التشكيلة الأولى للحكومة على وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني دون

تغييـر (وعلى وزيريهما اللذين بقيا في منصبيهما حتى منتصف التسـعينيات). ولكني أردت أن يكـون لـي رأي فـي هاتين الوزارتيـن أيضًا. كانت الفكرة الأولية أن تشـكل لجنة سياسية مؤلفة من مدنيين، لكني أدركت سريعا أنها كانت للعرض فقط. ولذلك عينـت فـي ربيع عام ١٩٩٠ نوابـا للوزيرين في كل من هاتين الوزارتين: كرزيسـتوف كوزلوفسـكي لـوزارة الداخلية ويانيش أونيسـكيفتش وبرونيسـلاف كوموروفسـكي (الرئيس الحالي) لوزارة الدفاع. كان شيئا جديدا كليا بالنسبة لهم، لكونهم لا يمتلكون أي خبـرة في هذا المجال. وكانت المسـاعدة الوحيدة التـي بإمكاني تقديمها لهم هي تعليمـات عامة بضـرورة أن يثبتوا وجودهم، ويكتشـفوا ماذا يحـدث ويقوموا بإجراء تغييرات بالتدريج.

ودعني أركز للحظة على الأجهزة الأمنية. فالتغييرات المقترحة من قبل الجنرال كيزتشـاك [وزير الداخليـة ١٩٨١-١٩٩٠] كانت للعرض فقـط ولـم نرض عنها، وقد رفضتها الحكومة. وفي منتصف عام ١٩٩٠ غادر الجنرال كيزتشـاك وأصبح كرزيتشوف كوزلوفسكي وزيرا للداخلية، وهذا فعليا تغييرٌ جوهري. وعندما دخل كوزلوفسـكي، اسـتبدلنا قوات الأمن الموجودة بمكتب حمايـة الدولة ودققنا في بيانـات الضباط. وغـادر نحو ١٦,٠٠٠ ضابـط، بعضهـم اسـتقال وبعضهم غادر لأنـه لم يجتز عملية التدقيق. وضمت صفوف مكتـب حماية الدولة بعض أعضاء الأجهزة الأمنية في الحقبة الشـيوعية، وآخرين شبابًا جدًا، وهم أشـخاص عديمو الخبرة لكن سـرعان ما اكتسـبوها. وهذه هـي الطريقة التي بدأنـا عبرها التغيير في تلك الوزارة.

وفيمـا يتعلـق بالجيش، أبعدنا مجموعة من الضباط السياسـيين كانت تمثل النظام السوفيتي، كذلك استعدنا عناصر تقليدية مختلفة. وتغيرت معنويات الجيش تدريجيا عبر الرجوع إلى تقاليد الجيش البولندي التي كانت مرتبطة بعمق في الأمة. كما أدخلنا سيطرة المدنيين على الجيش بالتدريج، ولم نقتصر على استبدال عسكري بآخر. كانت تلـك العمليـة صعبة جدًا كونها لـم تحدث من قبل، فبين الحربيـن العالميتين لم تكن هناك أي سـيطرة مدنية على الجيش. وبعدئذٍ، اقتحمت شـخصيات عسكرية المجال السياسي بدل أن يحصل العكس، ولذلك استغرقت العملية وقتا أطول.

وعموما، درجنا على التدقيق في بيانات الأجهزة الأمنية، وأبعدنا الأشخاص الذين ألحقوا بأنفسهم العار لأسباب أهمها مواجهتهم المعارضة والكنيسة، واخترنا لهذه الأجهزة أشخاصا جددًا.

أكنت في حكومتك تخشى أي تدخل عسكري؟

لا، ما كنت أخشاه بوصفي رئيسًا للوزراء آنذاك هو نوع معين من التحريض. ففي ظل النظام السابق ارتُكبت جرائم فظيعة، حيث اختُطف القس جيرزي بوبيلوتشكو وقتل بوحشية من قِبل ضابطين من أجهزة الأمن. كنت أخشى من هذا النوع من التحريض ضدنا، والذي ربما يوجه ضدي أو ضد قادتهم الذين كانوا يجلسون معنا حول المائدة المستديرة. لذلك، احتفظت بالجنرال كيزتشاك على رأس وزارة الداخلية لأنني أعتقد أنه نوع من الضمانة ضد التحريض. والآن، ربما بإمكانك القول: «حسنا، لا بأس، ولكن الحزب الشيوعي انهار». نعم انهار، لكن تأثيره في الجيش كان لا يزال قويًّا جدًّا، وكان علينا أن نحسب حساب ذلك. لقد تحمّل الجنرال المسئولية في عقد اتفاقيات المائدة المستديرة نيابة عنهم، ومع ذلك لم أتوقع منه أن يقوم بإصلاح وزارته. كنت أعرف أن هذا ينبغي أن يقوم به ممثلون عني وعن شعبي. وهذا ما حصل بالفعل.

الإصلاح الدستوري

ماذا كان نهجك في إصلاح الدستور؟

أجريت الإصلاحات الدستورية بين عامَي ١٩٨٩ و١٩٩٠، وأزيلت كل بنود الدولة الشمولية من الدستور. وينبغي أن نفهم أمرا، وهو أن دساتير دول الكتلة السوفيتية كانت مصقولة بعناية، وديمقراطية جدًّا على الورق، لكن الممارسة مسألة أخرى كليا، لأنه توجد قوى أعلى منزلة؛ وهي الحزب الشيوعي وفوقه «الأخ الأكبر»، الاتحاد السوفيتي. ولذلك أزلنا البنود غير الديمقراطية. وبحلول نهاية كانون الأول/

ديسمبر ١٩٨٩ أتممنا إزالة كل البنود التي تُعتبر مِن سمات الستالينية أو التي تمثل تشريعا غير ديمقراطي. وبهذا أصلحنا الدستور الموجود، ونفذت الإصلاحات الدستورية مباشرة. ونحن، مع ذلك، لم نُقر دستورا جديدا، على الرغم من وجود خطة للقيام بذلك. كما لم أستعجل الدستور لأني كنت أخشى أنه إذا أقر دستور جديد من قِبل البرلمان - الذي لم يُنتخب بشكل ديمقراطي كليا بعد - سيحصل شكاوى دائمة بأنه لم يكن دستورا صالحا. واعتقدت لذلك أننا يجب تأجيل كتابة دستور جديد وإقراره إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية الديمقراطية كليا.

نظام الحكومة

هل كانت لديك شكوك بشأن اختيار النظام شبه الرئاسي كنظام مغاير للبرلماني أو الرئاسي؟

منح نظامنا أفضلية للحكومة، لكنه أبقى على توازن في الوظائف بين الرئيس والحكومة. وعلى الرغم من انتقاد البعض لذلك غالبا؛ أعتقد أن هذا النظام يعمل جيدا، شرط وجود روحية التعاون. فإذا غابت تلك الروحية، فإن أي تشريع لا يمكنه أن يحل محلها. وأود الإشارة إلى أن كل الأنظمة الرئاسية التي أحدثت في بلدان ما بعد الشيوعية، انزلقت مباشرة إلى حكم النخبة دون صعوبة تذكر. أمّا نحن فقد تمكّنا من تجنب ذلك، فأساساتنا الديمقراطية راسخة. وأعتقد كذلك أننا دخلنا بنجاح التشكيلات الديمقراطية الغربية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وهذا حصل لاحقا، رغم أن التوجه في زمني كان أن ننفتح تجاه الدول الديمقراطية الغربية وننشئ نظاما ديمقراطيا. وفي الوقت نفسه، كان القادة الغربيون يخشون أن نعيق التحولات في الاتحاد السوفيتي وبيريسترويكا غورباتشيف. ذلك كان أحد بواعث القلق الرئيسة، مع أننا رحبنا بحرارة بإصلاحات غورباتشيف ولم نُرد الوقوف في طريقها. لكن تبين أن صعوبات الانتقال أكبر من أن يستطيع إدارتها.

بولندا - استعراض زمني

كانـون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٠: احتجـاج عمـال حوض بناء السـفن علـى ارتفاع أسـعار السـلع الرئيسة. والشـرطة تقمع المظاهرات بعنف تلبية لأوامر حكومة حزب العمال البولندي الموحد.

حزيران/ يونيـة ١٩٧٦: تظاهـرات عماليـة ضـد الزيـادات الجديـدة فـي أسـعار المواد الغذائية. ومثقفو وارسـو يشـكلون لجنة الدفاع عن العمال لمساعدة الناشطين المعتقلين، والتي توسعت لاحقا لإصدار منشورات سرية.

تشـرين الأول/ أكتوبـر ١٩٧٨: الكاردينال البولنـدي كارول فوجتيلا يصبح البابا يوحنـا بولس الثانـي، أول بابا غير إيطالي منذ ٤٥٥ سـنة. وقد انتقـد القمع في بولندا وغيرها من الأماكن.

حزيران/ يونية ١٩٧٩: يوحنا بولس الثاني يقوم للمرة الأولى بصفته بابا الفاتيكان بزيـارة إلى بولنـدا نظمتها الكنيسـة وأنصارها. حيث جذب حشـودا ضخمة وملايين مـن مشـاهدي التلفزيون، مـا منح كثيرًا مـن الناس ثقـة بقدرتهم علـى التنظيم خارج الحكومة.

آب/ أغسـطس ١٩٨٠: رفع الحكومة للأسعار يثير اعتصاما في حوض لينين لبناء السـفن في غدانسـك، بقيادة العامل الناشط ليخ فاليسا. وينضم إليهم عمال المنشآت القريبـة. المضربـون والمستشـارون يطالبـون بتخفيـض الأسـعار وزيـادة الأجـور والحق في الإضراب وتشـكيل نقابة (التضامن)، وإعطاء وسـائل الإعلام حرية أكبر. يتفـاوض النظام على اتفاقية غدانسـك، التي تعترف بمطالـب المحتجين، مع العمال والمستشـارين بمـن فيهم رئيس الوزراء المسـتقبلي تادوش مازوفسـكي، وهو مفكر كاثوليكي ورئيس تحرير إحدى المجلات.

أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠: تشكَّل فروع لنقابة تضامن في مختلف أنحاء بولندا. وتتزايد أرقـام العضويـة بسـرعة لتتجاوز ١٠ ملايين شـخص في الخريف. ظهور منشـورات للتضامن، ووسـائل الإعلام الرسـمية توسّـع تغطيتها. تتصاعد النزاعات على إضفاء

شـرعية على اتحادات الطـلاب والفلاحين، مما يثير إضرابـات واحتجاجات تقودها تضامن. طرد إدوارد جيريك زعيم حزب العمال البولندي الموحد.

تشـرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: تعيين رئيس الوزراء وقائد الجيش السابق الجنرال فويتشخ ياروزلسكي زعيما لحزب العمال البولندي الموحد وسط إضرابات متواصلة وضغط سـوفيتي لحظر التضامن. وياروزلسـكي يجتمع مع قادة التضامن والكنيسـة، لكن الإضرابات تستمر.

كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٨١: ياروزلسـكي يفرض الأحـكام العرفية بضغط من السوفييت. وتُحظر التضامن ويعتقل قادتها، وتقطع الاتصالات داخل البلاد وخارجها. وتفرض الولايات المتحدة، ردا على ذلك، عقوبات اقتصادية على بولندا.

حزيران/ يونيـة ١٩٨٣: البابـا يـزور بولنـدا ويدعـو إلى الهـدوء، ويلتقـي قادة الحكومة وفاليسا.

تموز/ يوليـة ١٩٨٣: إنهـاء العمـل بالأحـكام العرفية، علـى الرغم من بقـاء قادة معارضـة كثـر قيـد الاعتقال. وحـزب العمـال البولنـدي الموحد يشـرع بإصلاحات اقتصادية وسياسية، بما فيها تخفيف القيود على الكنيسة.

آذار/ مارس ١٩٨٥: ميخائيل غورباتشـيف يصبح زعيما للاتحاد السـوفيتي ويبدأ عملية تحول ليبرالي للنظام الاقتصادي والسياسـي السـوفيتي، ويخفف من السـيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية والوسطى.

أيلول/ سـبتمبر ١٩٨٦: ياروزلسـكي يعلـن عفوا عامًّا عن السـجناء السياسـيين. وقـادة تضامـن يعودون إلـى الظهور على الرغم مـن أن المنظمة لا تـزال غير قانونية. الحكومة تبدأ إصلاحات اقتصادية جديدة موجَّهة للسوق.

أيار/ مايـو ١٩٨٨: بـدء الموجـة الأوسـع مـن الإضرابـات والاحتجاجـات منذ ١٩٨١، واسـتمرارها طـوال الصيـف. والاحتجاجات تقدم عـددا قليلا من الأهداف الواضحة والقادة.

آب/ أغسـطس ١٩٨٨: الحكومة تفتتح مباحثات مع التضامن بوسـاطة الكنيسـة.

ياروزلسكي يلتقي فاليسا. ووزير الداخلية تشيسلاف كيزتشاك يعقد محادثات بشأن كيفية إدارة المفاوضات.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩: ياروزلسكي وكيزتشاك ووزراء رئيسون من حزب العمال البولندي الموحد يجبرون قادة الحزب على تأييد المفاوضات عبر التهديد بالاستقالة إن رفض طلبهم.

شباط/ فبراير ١٩٨٩: بدء مباحثات المائدة المستديرة بين ممثلي السلطات والتضامن. والحكومة تعلن في بيانها الأول عن موافقتها على جعل نقابة التضامن قانونية.

نيسان/ إبريل ١٩٨٩: اختتام مباحثات المائدة المستديرة باتفاق شامل لاحتواء ممثلي التضامن، عبر السماح لمرشحين لا ينتمون لأحزاب الفترة الشيوعية بالتنافس على ٣٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب، وتخصيص الـ ٦٥ في المائة المتبقية لأعضاء حزب العمال البولندي الموحد والأحزاب التابعة له. تأسيس مجلس شيوخ (المجلس الأعلى للبرلمان) مفتوح لكل المرشحين، ورئاسته غير حزبية ومنتخبة من قِبل أعضاء كلا المجلسين. ترك معظم المسائل الاقتصادية والاجتماعية المناقَشة في مباحثات المائدة المستديرة للمجلس التشريعي والحكومة القادمين لمعالجتها.

حزيران/ يونية ١٩٨٩: تعقد بولندا انتخابات تشريعية شبه حرة. ويفوز المرشحون المؤيدون من التضامن بأغلبية ساحقة، حاصلين على ٩٩ من ١٠٠ مقعد في مجلس الشيوخ وعلى نسبة الـ ٣٥ في المائة من مقاعد مجلس النواب المخصصة للمرشحين الذين لم ينتسبوا لأحزاب الفترة الشيوعية.

آب/ أغسطس ١٩٨٩: تتخلى الأحزاب التابعة لحزب العمال البولندي الموحد عنه وتصطف مع التضامن. وبعد فشل حزب العمال في تشكيل ائتلاف واسع، ينتخب تادوش مازوفسكي عضو التضامن ومستشار فاليسا والتضامن وأحد قادة المائدة المستديرة، كأول رئيس وزراء غير شيوعي في حلف وارسو. وتمشيا مع

وعدها الأولي، أتاحت التضامن لياروزلسـكي أن يصبح رئيسًا. وحكومة مازوفسكي تقر إصلاحات اقتصادية وسياسية موسعة.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ : سقوط جدار برلين. وميخائيل غورباتشيف يكشف أن الاتحاد السـوفيتي لن يتدخل لدعم الأنظمة الشـيوعية. وبحلول نهاية العام ينتهي الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية كلها.

كانـون الثاني/ يناير ١٩٩٠ : تطبيـق «العلاج بالصدمة» بقيادة وزيـر المالية ليزيك بالسـيروفيتش، (وهو ما دُعي خطة بالسـيروفيتش)، وبدء عملية تحرير للسوق بهدف تحقيق الاسـتقرار في الاقتصاد والاسـتعداد للخصخصة بشـكل ملحوظ في تقليص قيمة العملة البولندية وأجور الأفراد.

أيار/ مايو ١٩٩٠ : فوز مرشـحي تضامن بأغلبية سـاحقة فـي الانتخابات المحلية الحرة. وقيادة تضامن تبدأ بالانقسام، مع تصاعد التوتر بين مازوفسكي وفاليسا.

كانـون الأول/ ديسـمبر ١٩٩٠ : إجـراء انتخابـات رئاسـية مباشـرة بعـد تنحيـة ياروزلسـكي. انقسـام تضامـن، وفاليسـا يهـزم مازوفسـكي وآخرين بسـهولة ويفوز بالرئاسة.

تشـرين الأول/ أكتوبـر ١٩٩١ : إجـراء أول انتخابـات برلمانيـة حرة وفوز تسـعة وعشـرين حزبا بمقاعد. وتحقيق كل من الشـعوبيين المحافظين وما بعد الشـيوعيين نتائج جيدة.

كانـون الأول/ ديسـمبر ١٩٩١ : عقـب الانتخابـات البرلمانيـة ينتخـب يـان أولشيفسـكي رئيسًـا للـوزراء. فاليسـا يصطـدم مع أولشيفسـكي في صـراع على التعيينات العسكرية وكيفية التعامل مع انتهاكات الماضي إلى أن تنحّى أولشيفسكي العـام التالي. بولندا توقع اتفاقية شـراكة مع الاتحـاد الأوروبي، وهي خطوة مهمة نحو العضوية.

آب/ أغسـطس ١٩٩٢ : بعد الإطاحة بأولشيفسكي، مجلس النواب يقر «الدستور الصغيـر» الـذي يحدد سـلطات الرئيس ورئيـس الوزراء ويرفـع العتبـة المطلوبة من الأحزاب لدخول مجلس النواب.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣: فوز كل من تحالف اليسار الديمقراطي وحزب الفلاحين البولندي، وهو من الأحزاب التابعة السابقة، في الانتخابات البرلمانية المبكرة، ويعود ذلك جزئيا إلى تفتت اليمين ما بعد التضامن. قائد حزب الفلاحين البولندي الأصغر (ولكن الأقل إثارة للجدل) يصبح رئيسًا للوزراء.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥: يلحق كفاشينيفسكي مِن تحالف اليسار الديمقراطي الهزيمة بفاليسا بفارق ضئيل في الانتخابات الرئاسية.

نيسان/ إبريل ١٩٩٧: إقرار دستور جديد يحافظ على معظم المؤسسات السياسية الموجودة، ولكنه يلغي المقاعد التشريعية التي انتخبت سابقا على النطاق الوطني ويحدد السلطة الرئاسية.

تموز/ يولية ١٩٩٧: دعوة بولندا إلى الانضمام إلى حلف الناتو. كفاشينيفسكي يؤيد العضوية بقوة، وبولندا تقبل العرض وتنضم بعد سنتين من المباحثات.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠: إعادة انتخاب كفاشينيفسكي، ملحِقا الهزيمة بالمعارضة المجزأة لدرجة كبيرة.

أيار/ مايو ٢٠٠٤: انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي بعد سنة من الاستفتاء على الانضمام. الاقتصاد البولندي هو الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي حقق مؤشر نمو إيجابيًّا مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥: انهيار تحالف اليسار الديمقراطي بعد أن ابتُلي بعدة فضائح. وجناح اليمين ويمين الوسط لأحزاب ما بعد التضامن تكسب التأييد.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥: انتخاب الرئيس ليخ كاتشينسكي العمدة السابق لوارسو. وكفاشينيفسكي لم يستطع الترشح بسبب تقييد مدة الرئاسة.

نيسان/ إبريل ٢٠١٠: مقتل كاتشينسكي مع عدد من كبار المسئولين و١٥ عضوًا في البرلمان في حادث تحطم طائرة. تعيين خلفاء لهم بشكل سلس، وتحديد موعد لإجراء انتخابات رئاسية جديدة.

الفصل الثامن

جنوب إفريقيا

عندما تكون الديمقراطية منتجًا ثانويا:
انتقال جنوب إفريقيا عبر التفاوض

بقلم ستيفن فريدمان، جامعة جوهانسبرغ

ثمة اختلاف حاد بين معظم حالات الانتقال إلى الديمقراطية (أو كلها) وبين رحلة جنوب إفريقيا من حكم الأقلية العنصري إلى حق الاقتراع العام: لم تكن المسألة مسألة قيام نظام استبدادي بتسليم السلطة إلى نظام ديمقراطي، بل مسألة هل سيتمكن السكان جميعا من بلوغ المكتسبات الناتجة عن حق المواطنة؟ أي المكتسبات التي كانت الأقلية العِرقية متمتعة بها من قبل.

وكان معنى هذا أن الديمقراطية لم تكن الهدف الرئيسي لدى أي من الجانبين، رغم إصرار كل منهما على أنه يرى فيها قيمة كبيرة.

كانت الأقلية العِرقية تتمتع بديمقراطية متعددة الأحزاب، مثلما كان لدى البيض في المستعمرات البريطانية السابقة الأخرى: كان الالتزام بـ«ديمقراطية البيض» عنصرا مهمًّا في حسابات آخر رئيس أبيض، وهو فريدريك دو كليرك، وهذا ما يظهر واضحا في المقابلة المنشورة هنا. لكن المحافظة على مصالح البيض كانت الهدف المركزي لدى قيادتهم، وليس الديمقراطية. كما سعت المقاومة التي يقودها السود إلى إنهاء حكم البيض. ولم تكن الديمقراطية شرطا ضروريا في هذا. كان كثير من قادة المؤتمر الوطني الإفريقي الذين تزعموا النضال ضد نظام

الأبارتيد ملتزمين بالديمقراطية، لكن حركتهم اشتملت أيضًا على لينينيين وقوميين أفارقة كانوا أكثر اهتماما بهزيمة سلطة البيض من تحقيق الديمقراطية. لقد أفضَت المفاوضات إلى دستور ديمقراطي، لأن ذلك بدا النتيجة الأكثر قبولا لدى الطرفين. وهكذا، حقق هذا الانتقال فرضية دانكوارت روستو القائلة إن «الديمقراطية تظهر نتيجة مساومة بين أحزاب لا ترى فيها اهتمامها الأول، لكنها تستقر عليها لأنها تراها أفضل الخيارات المتوفرة»[1].

نمت الديمقراطية من تفاعل مشترك بين منظمات سياسية تمثل كل منها جماعةً محددة: كان دو كليرك على رأس الحزب الوطني الذي كان يُعاد انتخابه بشكل متكرر من قِبل البيض. أما المؤتمر الوطني الإفريقي (الذي مثله مبيكي في المفاوضات) فكان أقدم «حركة تحرر» في العالم، وكان يتمتع بثقة معظم السود في جنوب إفريقيا منذ قرن تقريبا. وقد افترض كل من الجانبين أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سيفوز في أي انتخابات حرة، مما يضمن أن يكون التحول أشبه بنزاع عمالي تتحدد نتيجته بالقوة التفاوضية لدى الأطراف. إذن، لا وجود هنا لفكرة «حاجز الجهل» الذي تكلم عنه جون رولز، حيث لا تكون لدى أي حزب من الأحزاب الموافقة على الدستور فكرة عن الطرف الذي سيفوز. وهذا ما يدفعهم جميعا إلى حماية «الخاسرين» تحسبا لحاجة كل حزب إلى حماية نفسه بعد الانتخابات. أدى هذا إلى جعل الانتقال صعبا؛ لكنه كان انتقالا دعمت فيه قاعدة كل طرف التوافقات التي أمكن التوصل إليها. وقد كفل هذا أيضًا عدم كون المجتمع المدني طرفا مباشرا (رغم أنه لم يكن قليل الأهمية أبدا) في المفاوضات الرسمية التي أنتجت الديمقراطية.

مسار الانتقال

كان انتقال جنوب إفريقيا ثمرة صراع طويل بين المستوطنين البيض والسكان السود الأصليين. بدأ النزاع منذ وصول البيض عام ١٦٥٢. وقد تشكلت دولة جنوب

(١) دانكوارت روستو: «التحول إلى الديمقراطية: صوب نموذج ديناميكي»، السياسات المقارنة، ٢/ ٣ (١٩٧٠)، ٣٣٧ - ٣٦٣.

إفريقيا الحديثة عام ١٩١٠ على يد النخب البيضاء وعلى حساب مطالب السود. وفي عام ١٩٤٨، فاز الحزب الوطني في انتخابات البيض فأدخل نظام الفصل العنصري (أبارتيد) الذي أنكر على السود حقوق المواطنة في ٨٧ في المائة من مساحة البلاد التي اعتبرت «بيضاء». وأما حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي نشأ لمعارضة تجريد الشعب الأسود من الأرض عند إقامة الدولة، فقد قاد مقاومة الفصل العنصري: تم حظر هذا الحزب عام ١٩٦٠، وأجبر على العمل سرا وفي المنفى. وبعد عقد من ذلك، جرى أيضًا حظر الحزب الشيوعي الجنوب إفريقي الذي سيتحالف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في وقت لاحق. وقد ظل المؤتمر الوطني يعمل سرا منذ ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠، مع وجود قادته في السجن أو خارج البلاد.

كانت لدى الدولة القوة العسكرية اللازمة لسحق مقاومة السود، لكن ثبت أن نظام الفصل العنصري غير قابل للاستمرار. بدأ هذا يتضح أواخر ستينيات القرن العشرين، عندما أجبر نقص العمال البيض الحكومة على السماح للشركات بتشغيل العمال السود في مواقع عمل تتطلب مهارات أكبر. ولم تعد معاملة السود في المدن كأجانب أمرا ممكنا. كما اكتسبوا قوة تفاوضية ترافقت مع اكتسابهم مرتبة العمال المهرة. وجرت عام ١٩٧٣ إضرابات، أطلقت إصلاحات بلغت ذروتها عام ١٩٨٠ بإعطاء نقابات السود حق التفاوض. وفي عام ١٩٧٦ تمرد التلاميذ في منطقة سويتو، قرب جوهانسبرغ، ضد التعليم باللغة الإفريقانية، وهي لغة معظم البيض. وأطلق هذا عملية إصلاحية حاولت الحكومة من خلالها التخلي عن بعض الجوانب الثانوية في نظام الفصل العنصري، أملا منها في المحافظة على هيمنة البيض السياسية. لكن كل تنازل صار تراجعًا؛ الأمر الذي فرض حكم الأكثرية في آخر المطاف. لقد حول اشتداد المقاومة في الثمانينيات المقاطعات المعزولة «التي أجبر السود على العيش فيها» إلى ميادين معارك، ودفع الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ مرتين في محاولة لكسر الانتفاضة. وأدى الضغط الدولي ضد نظام الفصل العنصري إلى عزلة مجتمع البيض: بدأ قطاع الأعمال يشك في قدرة هذا النظام على الاستمرار، وبرزت الشكوك في المؤسسة الإفريقانية البيضاء.

عمد الرئيس بي دبليو بوتا إلى نقل السلطة من الحزب الوطني إلى المؤسسة

الأمنية لمقاومة الضغط، بعد أن أحس بالخطر نتيجة ازدياد المقاومة. لكن قرار حكومته بأن قبول السود كان ضروريا للاستقرار، أدى إلى تغيير المعطيات التي تعمل المؤسسة البيضاء في ظلها: إن كسب قبول السود أمر مستحيل طالما استمر نظام الفصل العنصري. وأدت محاولة كسب قبول السود إلى فرص جديدة، لم يكن أي سياسي أسود له جمهوره ليقبل بالتفاوض عليها قبل أن يصبح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وزعيمه نيلسون مانديلا أحرارا من أجل المشاركة. وهكذا فإن الإصلاحات لم تعزز موقع النظام، بل قسمت النخبة وأدّت إلى فتح ثغرات جديدة أمام المقاومة. لقد أدان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هذه الإصلاحات في العلن. لكن بعيدا عن أعين الجمهور، كانت الاتصالات بين مؤسسة بوتا الأمنية وبين استراتيجيي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قد بدأت.

نهاية البداية

بدأت الاتصالات الأولية بين الأجهزة الأمنية الحكومية وبين مندوبي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة تابو مبيكي أواسط الثمانينيات، ثم توسعت في ذلك العقد. كانت المحادثات الأولى مناقشات سرية مهّدت لها شركة التنقيب «غولدفيلدز المتحدة». ومنذ عام ١٩٨٥، عندما سافر وفد من رجال الأعمال البيض إلى العاصمة الزامبية لوساكا لمقابلة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، صار من المألوف أكثر فأكثر أن تلتقي نخب جنوب إفريقيا البيضاء مع هذا الحزب. وقد استقال فريدريك فان زول سلابرت (وهو عالم اجتماع إفريقاني أبيض صار زعيم المعارضة البيضاء في البرلمان) عام ١٩٨٦ ليشكّل المعهد المكلف بتسهيل التواصل بين شخصيات رئيسة في المجتمع الأبيض وبين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وهذا ما خلق شرعية من أجل التفاوض. وتبنّى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام ١٩٨٧ إعلانا وافق فيه على التفاوض لإنهاء نظام الفصل العنصري. في حين بدأت سياسة الحزب الوطني تعترف بأن السود يجب أن يتمتعوا بحقوق سياسية. إذا احتفظ البيض بحق النقض. وتعالت النداءات المنادية بإطلاق سراح مانديلا وغيره من السجناء السياسيين.

تعرض الزخم من أجل التوصل إلى تسوية للعرقلة من جانب بوتا الذي كان قد بلغ نهاية برنامجه الإصلاحي. لكن هذا الاستعصاء انفتح من جديد عندما أصابت بوتا أزمة قلبية عام ١٩٨٩ وحل محله فريدريك دو كليرك. وهذا ما أخرج سلطة صنع القرار من يد المؤسسة الأمنية ليعيدها إلى الحزب الوطني الذي كان قاعدة نفوذ دو كليرك. والآن، صارت الاستراتيجية ميدان المفكرين السياسيين القوميين الإفريقانيين: فبما أن هذه النزعة القومية ولدت أثناء محاربة الاستعمار البريطاني، فقد كان فيها نزعة مساواتية قضت بضرورة أن يتمتع أعضاء المجتمع السياسي بحقوق متساوية -وهذا ما كان سببا في إنكار حق دخول هذا المجتمع السياسي على السود. وما إن استقر مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأعراق، حتى صار مقبولا (في النظرية) أن يطالب السود بالمواطنة. كان دو كليرك منفتحا على هذا التوجه في التفكير لأن الجذور التي تربطه بالتقاليد السياسية للنزعة القومية الإفريقانية كانت أعمق من جذور الرئيس السابق. كما كان دو كليرك براغماتيا، رغم سمعته بأنه «متشدد»، إذ كان يعبّر أمام حلقات خاصة من جمهوره أواسط الثمانينيات عن نفوره من فكرة وجود أشياء لا يمكن التفاوض عليها. وكانت حجة دو كليرك، أن المسائل التي لا يقبل البيض تفاوضا عليها سوف تتغير إذا تغيرت الظروف. وهذا يعني، بطبيعة الحال، أنه كان منفتحا على الفكرة القائلة بضرورة تغيير الموقف التفاوضي للحكومة البيضاء. وقد ضمن هذان العاملان، بعد أشهر من تولي دو كليرك منصبه، أن يبدأ الرجل لعب دور مفتاحي إلى جانب شخصيات رئيسة في المؤسسة القومية الإفريقانية، وذلك عبر إطلاق المفاوضات التي أدت إلى إنهاء نظام الفصل العنصري.

بداية النهاية

بدأت العملية في شباط/ فبراير ١٩٩٠، عندما رفع دو كليرك القيود عن النشاط السياسي. وبدأت «المحادثات عن المحادثات» بعد أسابيع من هذا الإعلان. وكانت القوى الغربية تحث الحزب الوطني على بدء المفاوضات، وكان أبرزها في ذلك بريطانيا التي رفضت رئيسة حكومتها مارغريت تاتشر فرض عقوبات على نظام

الفصل العنصري. وقد لعب سفير بريطانيا إلى جنوب إفريقيا روبن رينويك دورا رئيسًا في إقناع الحزب الوطني بتسريع التغيرات لتفادي فرض مزيد من العقوبات. وجرى دفع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في الاتجاه نفسه من جانب الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان يمول حرب العصابات التي كان يخوضها، لكنه ما عاد قادرا على الاستمرار في تمويلها. وكان من الأسهل على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن يغير موقفه لأنه كان قادرا على الاستناد إلى تراث قوي من النزوع إلى التفاوض، وهو النزوع الذي عبرت عنه كلمة مانديلا (الذي يستشهد بها كثيرا) من قفص الاتهام عندما حوكم بتهمة الخيانة العظمى. لعب الدبلوماسيون دورا مهمًّا في نقل الرسائل بين الجانبين وأدى التدخل الدولي إلى كسر أول استعصاء حال دون بدء المفاوضات: إصرار حكومة الحزب الوطني على عدم الكلام مع المؤتمر الوطني الإفريقي قبل أن ينبذ العنف، ورد المؤتمر الوطني الإفريقي على ذلك بأنه لن ينبذ العنف قبل أن تلتزم الحكومة بحكم الأغلبية «التزاما لا رجعة فيه». وبرفعه العقوبات عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جانب واحد، قدم دو كليرك إشارة تدل على استعداده للمضي دون أن ينبذ الحزب العنف، ما أدّى إلى استجابة المؤتمر الوطني الإفريقي وقيامه «بتعليق النضال المسلح» من جانب واحد. ثم أتى بعد ذلك قرار أكثر أهمية -علق المؤتمر الوطني الإفريقي العقوبات الدولية في إشارة إلى اعتقاده بأن التقدم في اتجاه حكم الأغلبية صار أمرا لا عودة عنه. وكان لسقوط جدار برلين أثر على دو كليرك، لأن الخوف من الشيوعية كان له تأثير كبير في تفكير الحزب الوطني.

عقد في عام ١٩٩٠ ملتقى تفاوضي حمل اسم «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية» وضمّ مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية، ما عُدَّ تعزيزا للموقع التفاوضي للحزب الوطني. وبما أن المؤتمر الوطني الإفريقي كان يتوقع الفوز في الانتخابات، فقد أراد أن تتولى جمعية منتخبة صياغة الدستور. كان الحزب الوطني مدركا أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سوف يفوز، وأن هذا ما يجعله مُصرًّا على أن الجمعية المنتخبة هي التي ستقرر نتيجة المفاوضات، لأن المسألة الرئيسة هي فيما إذا كان حكم الأكثرية هو الذي سيسود في البلاد. أصر الحزب الوطني على عقد

ملتقى تفاوضي غير منتخب، في محاولة لتقليل أثر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وهكذا، دعا الأحزاب إلى المشاركة في المحادثات: وهذا ما مكنه من إدخال أحزاب مشاركة في المؤسسات السياسية في نظام الفصل العنصري، في حين لم يكن لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مَن حلفاء غير «حركات التحرر» الأخرى التي رفضت الانضمام إلى المحادثات. كان حزب الحرية إنكاثا أهم المشاركين الآخرين، وهو حزب يضرب جذوره في هيكليات السلطة التقليدية في جماعة الزولو الإثنية ويملك قوة كافية تضمن له مكانا على الطاولة بوزنه الذاتي. لم تجر دعوة منظمات المجتمع المدني، وكان هذا بمثابة مقايضة تجرى بين كتل سياسية وليس محاولة مفتوحة لإقامة عقد اجتماعي جديد.

ورغم استمرار انعقاد «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية» حتى عام ١٩٩٢، فإن الأحزاب المختلفة ظلت مرتبطة بنقاط غير قابلة للتفاوض، مما جعل التسوية تبدو مستحيلة: أصر المؤتمر الوطني الإفريقي على حكم الأكثرية، في حين طالب الحزب الوطني بتصويت البيض لصالح القبول بالتغيير أولا. كان حزب إنكاثا يحكم منطقة كوازولو («الموطن» الإثني المخصص لشعب الزولو)، وقد ساعد في جعل المفاوضات ممكنة عبر رفضه التفاوض على الدستور قبل الحصول على حرية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومانديلا. كان حزب إنكاثا داخلا في نزاع عنيف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي: لقد أراد تسوية تسمح له بأن يحتفظ بقاعدة سلطته المحلية، مما يعني تمييع فكرة حكم الأكثرية. كان على الأحزاب كلها أن تراعي قواعدها الشعبية، مما جعل التسوية بينها صعبة المنال. وفي أوائل ١٩٩٢، خسر الحزب الوطني انتخابات فرعية كانت تعتبر اختبارا رئيسا للدعم الذي منحه البيض للمفاوضات. رد دو كليرك على ذلك بالدعوة إلى استفتاء عام للبيض، حتى يمنحوا الحزب الوطني تفويضا مفتوحا للتفاوض على التسوية. لقد وافق البيض على منحه هذا التفويض، وذلك لخوفهم من العزلة الدولية ومن الكلفة المتزايدة لنظام الفصل العنصري. كان معنى الاستفتاء أن دو كليرك وحزبه صارا قادرين على التحدث باسم البيض في جنوب إفريقيا، لكنه سدد ضربة مدمرة لحزب إنكاثا بشكل غير مباشر. صار المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب

الوطني داخلين الآن في مباراة على الفوز بدعم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية. وقد اعتقد استراتيجيو الحزب الوطني أن الاستفتاء قد أظهر للغرب أن الجناح اليميني كان خطرا حقيقيا، وأن الحزب الوطني هو الوحيد القادر على درء هذا الخطر، وقد استنتجوا أن هذا قد يعزز القوة التفاوضية لحزبهم. تمسك الحزب الوطني بموقفه، فانهار المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية أواسط ١٩٩٢.

كانت الأشهر التي أعقبت ذلك، الأكثر حسما في مرحلة المفاوضات كلها. فبعد انهيار المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية، ازداد العنف الذي كان متواصلا أثناء العملية التفاوضية، لأن كل طرف راح يختبر قوته في الشوارع. تواصلت أيضًا المعركة من أجل الفوز بالدعم الدولي: وجاءت لحظة كبيرة الأهمية، عندما صرح نائب وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهن أمام لجنة الشئون الإفريقية الفرعية في مجلس النواب في شهر تموز/ يولية، أن على البيض أن يلتمسوا الحماية في دولة اتحادية غير عنصرية بدلا من السعي إلى الاحتفاظ بحق النقض لأنفسهم. ومع حلول شهر أيلول/ سبتمبر، كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني قد قبلا فكرة أن عليهما العودة إلى طاولة التفاوض: وقّع الحزبان مذكرة تفاهم، اشتملت على بعض التنازلات المتبادلة وسمحت باستئناف المفاوضات أوائل ١٩٩٣. لكن زعيم حزب إنكاثا، منغستو بوتيليزي، لم يكن من الموقعين على تلك المذكرة. وفيما يتعلق بالفترة المتبقية من العملية التفاوضية، صار لبوتيليزي مصلحة مشتركة مع اليمينيين البيض في محاولة إفشال تلك العملية. استمر العنف طيلة المرحلة التفاوضية كلها، وخيّم على العملية كلها شبح التهديد الذي مثّله احتمال مقاومة الجناح اليميني.

التسوية

استؤنفت المفاوضات أوائل ١٩٩٣. وفي نيسان/ إبريل، اغتيل زعيم الحزب الشيوعي كريس هاني، الذي كان أحد الأشخاص الرئيسين في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، على يد يمنيين بيض كانوا يأملون أن يؤدي الاغتيال إلى انفجار

العنف وبالتالي فَشَل المفاوضات. لكن نتيجة الاغتيال كانت عكسية: خشي الحزب الوطني أن يتصاعد العنف فيخرج عن السيطرة، وأراد أن يبعث إشارة واضحة مفادها أن العملية التي بدأت لا عودة فيها. وهكذا، اتفقت الأحزاب على تحديد موعد الانتخابات في ٢٧ من نيسان/ إبريل ١٩٩٤، الأمر الذي أجبر المتفاوضين على الوصول إلى التسوية قبل ذلك التاريخ. صارت للتفاوض غاية محددة، وتم التوصل إلى اتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر، لكن حزب إنكاثا واليمينيين البيض رفضوا الانضمام إلى هذه الجولة الثانية من المباحثات.

صحيح أن المفاوضات المستأنفة ظلت متعددة الأحزاب، إلا أن الحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي كانا الحزبين الوحيدين اللذين يعتبر اتفاقهما أمرا أساسيًّا. لم يكن للمجتمع المدني أثر مباشر، رغم أن المنظمات المرتبطة بالأحزاب السياسية كانت قادرة على ممارسة النفوذ. فاز اللوبي النسائي، من خلال ناشطات المؤتمر الوطني الإفريقي، بمكتسبات مهمة، في حين أحرزت النقابات المرتبطة بالحزب حق الإضراب مُفشِلةً محاولة قطاع الأعمال الفوز بحق طرد العمال المضربين. وقد نتج الكثير عن العلاقة المباشرة التي نشأت بين المفاوضين الرئيسين: النقابي السابق سيريل رامافوزا عن المؤتمر الوطني الإفريقي، ورويلف مير الذي كان وزيرا إصلاحيا في الحزب الوطني (انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فيما بعد). ومع أن العلاقة الشخصية بينهما كانت عاملا إيجابيا، إلا أن إدراكهما المتبادل حقيقة أن الاستقرار يقتضي التوصل إلى تسوية، وحقيقة أنهما اتفقا على الموعد النهائي، أدى إلى تركيز الأذهان على إنجاح التفاوض.

كانت الهوة الفاصلة الناتجة عن مطالبة المؤتمر الوطني الإفريقي بحكم الأغلبية ومطالبة الحزب الوطني بأن يكون للأقلية حق النقض تتضاءل أثناء المفاوضات. وتمت تسوية مسألة إذا ما كان يجب التفاوض على الدستور ضمن جمعية منتخبة، أو ضمن هيئة غير منتخبة من خلال الاتفاق على دستور مؤقت. يقوم البرلمان المنتخب بوضع الدستور الدائم، لكن ذلك يجري في ظل مبادئ متفق عليها تحدّ من التغييرات المحتملة: هكذا يستطيع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي القول إن

الدستور صيغَ من قِبل جمعية منتخبة، في حين يكون الحزب الوطني قد كسب من خلال فرض قيود على حكم الأكثرية. اتفق المتفاوضون أيضًا على حق كل طرف من الأطراف في منصب وزاري مقابل كل ٥ في المائة من الأصوات، وعلى الحق في منصب نائب الرئيس لكل مَن يحصل على ٢٠ في المائة مِن الأصوات. لقد تم الفوز بدعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لهذه التنازلات ولضمانات مؤقتة أخرى تتعلق بمصالح البيض أيضًا، لأن زعيم الحزب الشيوعي، جوي سلوفو، قد صار المُطالب الرئيس بـ «فقرات ختامية» تُقدِّم تلك الضمانات خلال السنوات الخمس الأولى. وكانت المسألة البارزة الرئيسة تتمثّل فيما إذا كان يحق للأقلية في الحكومة التمتع بحق النقض: وافق مير، في الساعات الأخيرة (برضى ألفريد دو كليرك) على أنه لا يحق لها أن تتمتع بحق النقض، وهكذا جرى اعتماد الدستور المؤقت في اليوم التالي. ومع أن البعض في الحزب الوطني رأى في هذا خيانة، إلا أن ذلك كان نتيجة التطور المستمر في الموقع التفاوضي للحزب الوطني نفسه. فعندما واجهته حقيقة استحالة الوصول إلى تسوية من غير القبول بحكم الأغلبية، توصل استراتيجيو الحزب الوطني إلى أن سيطرة البيض في الجيش والشرطة والإدارات البيروقراطية، إضافة إلى المهارات ورأس المال، تضمن استمرار نفوذهم حتى لو قبلوا بحكم الأكثرية.

ظل بوتيليزي وحلفاؤه البيض خارج هذه التسوية. لكن اليمينيين البيض قرروا تجريب حظهم في الانتخابات. وعند ذلك وافق بوتيليزي وحزب إنكاثا على المشاركة أيضًا قبل أسبوع من الاقتراع. ومع أن الأسباب المباشرة لذلك غير واضحة، إلا أن حلم بوتيليزي بجيب مستقل يديره هو كان بلا أمل؛ لأن شركات البيض والعمال السود في منطقته كانوا مرتبطين ارتباطا شديدا باقتصاد جنوب إفريقيا، مما يمنع قبولهم بأي شكل من أشكال التقسيم.

ملاحظة عن القيادة

عادة ما تشدِّد القصص التي تتحدث عن المفاوضات على دور القيادة في رعاية مسار جنوب إفريقيا من الاستبداد العِرقي إلى الديمقراطية الدستورية. وقد نال

دو كليرك ومانديلا جائزة نوبل لقاء دورهما في دفع جمهوريهما إلى التسوية، في حين أن ما نشأ بين رامافوزا ومير من تقارب والتزام مشترك بالتسوية، غالبا ما يشار إليه باعتباره من العوامل الرئيسة أيضًا (وأما مبيكي الذي كان دوره مركزيا في صياغة التوجه الاستراتيجي لدى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فنادرا ما يعترف له بما يستحق من فضل).

من الواضح أن القيادة قد لعبت دورا. ولعل كلفة نظام الفصل العنصري على البيض كانت في ارتفاع مستمر. لكن ما من قانون حديدي يفرض على دو كليرك وزملائه رؤية ما لم تستطع النخبة البيضاء في روديسيا (زيمبابوي الآن) رؤيته أبدا. لم يكن المؤتمر الوطني الإفريقي قادرا على إنهاء نظام الفصل العنصري دون تسوية، لكن مانديلا ومبيكي (مع سلوفو وآخرين) حرصوا على دخول الحزب تلك المفاوضات بفكرة عن مجتمع سياسي جديد يكون أكثر مشاركة بكثير، بالمقارنة مع الفكرة التي كانت لدى نظرائهم في زمبابوي. وقد فعل مير الكثير لكي يحفّز الحزب الوطني المتردد على قبول حكم الأكثرية، في حين ضمنت مهارات رامافوزا التفاوضية التوصل إلى صفقة يمكن أن تدعمها قواعد المؤتمر الوطني الإفريقي.

لكن المبالغة في دور القيادة أمر وارد، وهو يحصل غالبا. إنّ جنوب إفريقيا لم تفلت من احتمال الوقوع في حمام دم لا ينتهي لمجرد أنّ فيها بعض القادة الحكماء! إنّ المزيج المعقد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، إضافة إلى التأثيرات السياسية والثقافية، كان يعني وجود دعم من أجل مجتمع مشترك أكبر بكثير مما توقعه معظم المحللين. كما أن مصالح اجتماعية رئيسة، كمصالح الأعمال والنقابات المنظمة، إضافة إلى المؤسسات، كالكنيسة مثلا، خلقت أيضًا ضغطا دافعا للتسوية. لقد كانت جنوب إفريقيا ناضجة للتسوية على الرغم مما يبدو على السطح. لكن الأمر كان يتطلب بالتأكيد وجود مهارات ووجود رؤية سياسية لتحويل ذلك الاحتمال إلى واقع. لعل الانتقال كان يمكن أن يحدث بدون هذه المهارات، لكنه سيكون في تلك الحالة أكثر عنفا وأقل قدرة على إنتاج الشروط المناسبة لمجتمع قابل للنجاح.

بعد التسوية

كانت التسوية والانتخابات لحظتين أساسيتين في الانتقال من حكم الأقلية البيضاء إلى ديمقراطية الأكثرية، وهو انتقال سيظل غير مكتمل لعدة عقود. فاز الحزب الوطني بعشرين في المائة من الأصوات عام ١٩٩٤. وهذا ما منحه منصب نائب الرئيس (شغله دو كليرك)، إضافة إلى أربع حقائب وزارية. وفاز حزب إنكاثا بعشرة في المائة من الأصوات، وحقيبتين وزاريتين. لكن الحزب الوطني ترك حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٩٥ محبطا نتيجة عدم قدرته على فرض قراراته: راحت الدوائر البيضاء الثلاث التي كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بحاجة إلى رضاها (قطاع الأعمال، البيروقراطيون، والعسكريون) تتفاوض من أجل صفقاتها الخاصة مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مباشرة، ولم تكن بحاجة إلى الحزب الوطني. لكن البيض استمروا مسيطرين على حصة الأسد من رأس المال والمهارات، مما مثل قيدا مستمرا على خيارات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

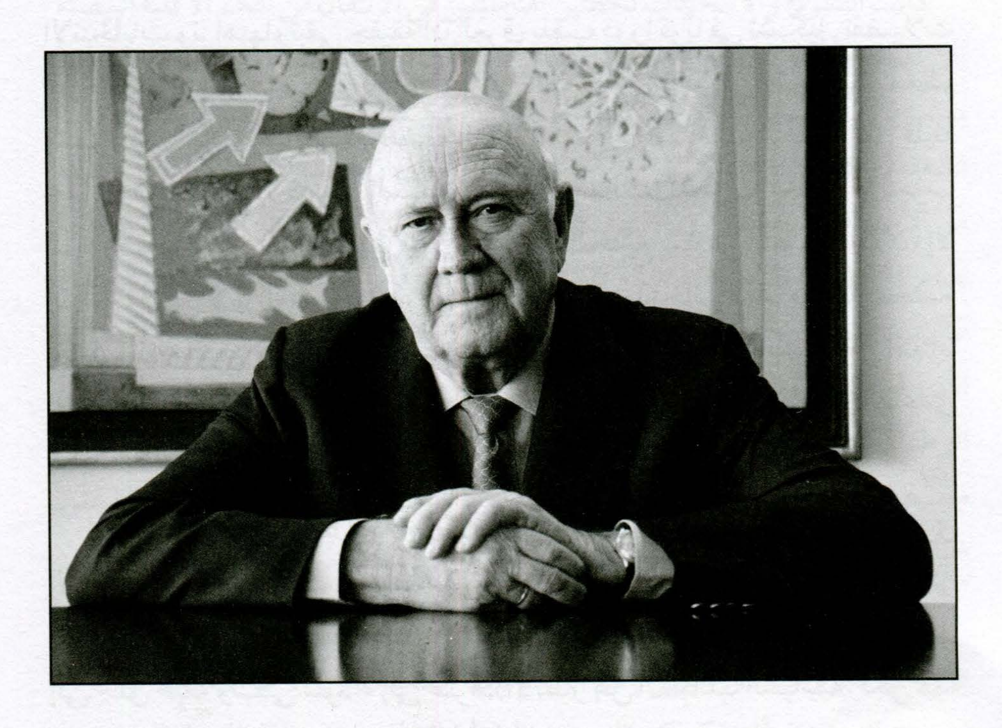
برهنت الفكرة الرومانسية القائلة «إن التسوية يمكن أن تُنتج وحدة وطنية» على أنها فكرة خداعة. وعلى رغم انقساماتها العميقة، فإنّ الأطراف كلها تشترك في هوية جنوبِ أفريقيّة. لكن الهويات العِرقية التي ميزت نظام الفصل العنصري لم تتراجع. انعقدت «هيئة الحقيقة والمصالحة»، التي اقتدت جزئيا بسابقتها في شيلي، للتحقيق في انتهاكات الحقوق خلال حقبة الفصل العنصري، فمنحت العفو للمرتكبين الذين كشفوا بالكامل عن أفعالهم، وساهمت في تَمْتِين عملية نزع الصفة الشرعية عن الفصل العنصري، لكن ذلك كان فقط بمعنى أن الدفاع العلني عنه صار من المحرمات؛ إذ إن التعبير عن التحيز العِرقي بلغة مرمزة لم يصبح أمرا محرّما! كما أن جنوب إفريقيا لا تزال منقسمة عِرقيا، وهيمنة البيض على الاقتصاد والمجتمع لم تنتهِ بعد.

لا يزال المشروع الديمقراطي في جنوب إفريقيا غير مكتمل، على غرار المشاريع الديمقراطية كلها. ولا تزال الانقسامات العِرقية تعرقل التعاون بين قادة قطاع الأعمال وأصحاب الاختصاص، التي ظلت بيضاء إلى حد كبير، وبين الحكومة

التي يشكل السود أغلبيتها. ولا يزال الفقر وانعدام المساواة (وكلاهما يتحدد على أساس عِرقي حتى الآن) مستمرين في تقسيم المجتمع. ومع الاعتراف بحرية الانتخابات ونزاهتها، تبقى حقيقة أن العِرق يلعب دورا قويًّا في تشكيل تفضيلات الناخب (لا يزال البيض هم الفئة الغالبة في الضواحي الثرية، في حين يعيش معظم السود في بلدات ومناطق منخفضة الدخل) تعني أن المنافسة الحزبية تظل قليلة جدًّا: يعتبر القسم الأكبر من المناطق السكنية «ممالك» للحزب الحاكم أو لحزب المعارضة لا سبيل إلى التنافس فيه. صحيح أن الجميع يمارس التصويت الآن، إلا أن ثمة ملايين لا يزالون محرومين من امتلاك صوت انتخابي فعّال من قِبل مجتمع يعيش ثلثه تقريبا (من البيض والسود) في ديمقراطية صاخبة، بينما يظل الثلثان الآخران (جميعهم من السود) مرتبطين بعلاقات السلطة على المستوى القاعدي بحيث يظلون صامتين إزاءها.

ليس المقصود من هذا الكلام إنكار إنجازات الديمقراطية. فالحريات، تجرى الآن المحافظةعليها، كما أن الدستور يظل سليما وتعززه قرارات القضاء التي تقبلها الحكومة دائما. لقد أمِلَت استراتيجيات الفصل العنصري أن يؤدي التوصل إلى خلق طبقة وسطى سوداء إلى صرف الأنظار عن المطالب السياسية. لكن هذه المطالب تنبثق الآن نتيجة عملية إحلال الديمقراطية نفسها التي كان المقصود منها درء هذه المطالب. بيد أن التسويات الديمقراطية ليست نهاية الرحلة نحو بناء نظام ديمقراطي، بل هي تفتح احتمالات إنتاجها وتحولها التدريجي إلى صيغة مؤسساتية. ورغم جسامة التحديات التي تواجه الديمقراطية في جنوب إفريقيا، إلا أن التحول الديمقراطي أثبت قدرةً على الاستمرار أكثر مما ظهر عليه عندما بدأت العملية.

السيرة الذاتية لفريدريك دو كليرك رئيس جنوب إفريقيا (١٩٨٩-١٩٩٤)



فريدريك دبليو دو كليرك هو ابن شخصية سياسية إفريقانية بارزة، وهو محامٍ وزعيم سياسي في الحزب الوطني تقلّد مناصب وزارية كثيرة في ثمانينيات القرن العشرين. شارك في التزام الإفريقانيين بنظام الفصل العنصري، وفي الحكومة البرلمانية التي أنكرت حق التمثيل السياسي على نحو ٩٠ في المائة من سكان جنوب إفريقيا. وبعد إصابة الرئيس الأسبق بي دبليو بوتا بنوبة قلبية شديدة، اعتبر دو كليرك على نطاق واسع الشخص الأكثر محافظة بين المرشحين لذلك المنصب، لكنه كان قد اعترض على أنصاف التدابير التي اتخذها بوتا من أجل الإصلاح والدفاع عن نظام الفصل العنصري لأنه رآها غير قابلة للنجاح. بعد وصوله إلى الرئاسة عام ١٩٨٩، تجنب دو كليرك اعتماد الحكومة على جهاز الأمن الداخلي، واستعاض عن ذلك بالاعتماد على الحزب الوطني الذي كان يفضل إصلاحات أكثر قوة لحماية المصالح الأفريقانية على المدى البعيد. لقد فهموا أن المحافظة على نظام الفصل العنصري ما

عـادت ممكنـة في ظل اقتصاد متغيـر وفي ظل زيادة حجم المجتمـع المديني، إضافة إلى المناخ الدولي الجديد.

في إعلان عن السياسـات قدّمه في شـباط/ فبراير ١٩٩٠، دهشـت البلاد ودهش العالم عندما أعلن دو كليرك رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي وإطلاق سراح مانديلا وباقي السـجناء السياسـيين، إضافة إلـى بدء المفاوضات مـع مانديلا وحزبه علـى وضـع دسـتور جديد وفتـح الطريق أمـام المشـاركة الكاملة للأغلبية السـوداء. وعلـى الرغـم من أن تلـك المبادرة بـدت مفاجئة، فقـد كانت مبنية علـى تحضيرات متأنية اشـتملت على سنوات من «المحادثات عن المحادثات» بين مسئولي الحكومة ونيلسـون مانديـلا الـذي لم يكـن كثير من الـوزراء يعرفـه، إضافة إلى خَلـوات كثيرة عقدهـا دوكليرك مع أعضاء حكومته للتوصل إلى إجمـاع فيما بينهم. أفلح دو كليرك في المحافظة على قاعدته السياسـية واسـتطاع أن يضبط المتشـددين والقوى الأمنية، وقدم في الوقت المناسب تنازلات لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع استمراره في إظهار دوام سلطته، فظهرت الديمقراطية غير العِرقية حتى مع تآكل القاعدة الأساسية لسـلطته. وعندما فاز نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الإفريقي بالانتخابات الوطنية وتولى السـلطة في نيسـان/ إبريل ١٩٩٤، ظل دو كليرك نائبا للرئيس فترة من الزمن، ضمن حكومة وحدة وطنية يقودها مانديلا، لكنه استقال بعد ذلك من أجل قيادة حزبه في المعارضة بعد أن تغيّر اسمه ليصبح الحزب الوطني الجديد.

مقابلة مع الرئيس فريدريك دبليو دو كليرك

مبادئ أساسية

هل تستطيع تلخيص بعض النقاط الرئيسة المتعلقة بكيفية الانتقال إلى الديمقراطية بطريقة تجسد هذه النقاط معها المبادئ الأساسية التي ترى ضرورة فهمها وتذكّرها؟

قد تكون للدروس المستقاة من جنوب إفريقيا أهمية في ظروف أخرى. الدرس الأول الأساسي جدًّا، هو أنك لا تستطيع حل نزاع من النزاعات إذا لم يتحادث الأطراف المعنيون فيما بينهم. فالمفاوضات هي السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام دائم.

والدرس الثاني، هو أن على أطراف النزاع الرئيسة أن تدرك ضرورة التغيير، وأنّ التسوية ضرورية. يجب أن تكون المفاوضات حقيقية أو تتمتع بالصدق، ولا يجوز أن تتحول إلى خداع بين الطرفين. وكان معنى هذا في جنوب إفريقيا، أنه كان علينا الوصول إلى نقطة نقول عندها: «علينا أن نتغير. لا بسبب الضغط، وليس لإرضاء الآخرين، بل لأن قناعتنا الداخلية هي أن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر». هذا ما حدث في الحزب الوطني قبل أن أصبح رئيسًا.

وفي ظل الرئيس الذي سبقني خلال الثمانينيات، مضينا عبر مرحلة من التحليل الذاتي المتعمق حتى وصلنا إلى استنتاج مفاده أننا في حاجة إلى التغيير. وفي عملية التحليل الذاتي تلك سألنا أنفسنا عما هو صواب، فاستنتجنا أننا لا نستطيع بناء مستقبل لشعبنا بالاستناد إلى ظلم أكثرية السكان في البلاد. كان علينا أن نعترف لأنفسنا، بأننا فشلنا في مسعانا لتوفير العدالة والوصول إلى حقوق سياسية كاملة متساوية لجميع سكان البلاد عن طريق دول قومية. وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن التمسك بذلك المبدأ لن يحقق العدالة للجميع على الإطلاق، ما دفعنا، انطلاقا من قناعة داخلية، إلى التوصل إلى أننا في حاجة إلى تغيير جوهري.

لكننا عندما نظرنا إلى بقية إفريقيا، قلقنا من أن هذا التغيير يمكن أن يؤدي إلى

الفوضى بدلا من الديمقراطية السليمة. وهكذا أدركنا أن علينا التوصل عبر التفاوض إلى تسوية تضمن ديمقراطية سليمة وأمنًا للجميع، إضافة إلى ضمان سياسات اقتصادية متوازنة جيدا، وضمان أنه لن يكون بعد الآن تمييز عنصري على أساس العِرق أو اللون، أو على أيِ أساس آخر.

تعلمنا درسا آخر أيضًا، وهو أنه لا بد من طرح مبادرات لنزع فتيل وضع يبدو غير قابل للحل. وأدركت أنني إذا سرت خطوة بخطوة (أي إذا قدمت فقط خمسة تنازلات في خمس نقاط رئيسة، لكنني تركت بعض النقاط دون حل)، فإن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (باعتباره الطرف الرئيسي الثاني في النزاع) سوف يعارض ذلك؛ إلا إذا قدمت تنازلات في النقاط الأخرى أيضًا، بحيث أجعله يأتي إلى طاولة المفاوضات. وهكذا، توصلت (ضمن تفاعل مع أعضاء حكومتي ومع قيادة الحزب كلها) إلى استنتاج مفاده، أن من المهم كثيرا أن نطرح حزمة كاملة تجبر التحالف الذي يمثله حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على قبول المبادرة والمجيء إلى طاولة المفاوضات.

وعلى سبيل المثال، فإذا أطلقت سراح مانديلا ومعه ستة من الشخصيات البارزة فقط، لكن دون إطلاق سراح بقية السجناء السياسيين، فسوف يقولون: «نشكرك كثيرا، لكننا لن نتفاوض معك قبل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كلهم». ولهذا السبب، قمنا بإعداد حزمة من الإجراءات للتعامل مع كل ما استطعنا التفكير فيه من الأشياء التي تهم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والتي يمكن اعتبارها منطقية.

عليك أن تضع نفسك في مكان الطرف الآخر إذا كنت تريد نجاح المفاوضات. وعلى المرء أن يفكر من منظار الطرف الآخر وأن يقرر ما الذي يمكن اعتباره شروط الحد الأدنى، حتى يضمن مشاركة متعاونة بنّاءة في العملية التفاوضية. لقد فعلنا هذا وقدمنا تلك الحزمة المكتملة عن طريق خطاب ألقيته في الثاني من شباط/ فبراير ١٩٩٠. وقد ساعدنا ذلك في إحراز نقطة تفوق أخلاقي، في تلك اللحظة. وعليه، كان من غير المنطقي أن يرفض حزب المؤتمر الوطني الإفريقي التفاوض بعد ذلك

الإعلان، لأن من شأن ذلك أن يضع المجتمع الدولي في مواجهته تماما، ولهذا كان عليهم أن يقبلوا.

قال صحافي من جنوب إفريقيا بعد أن قرأ كلمتي (قبل إعلانها): «يا إلهي! لقد فعل هذا كله». والحقيقة، أن غاية حزمة الإعلانات تلك كانت فعل الأمر كله حقا. لقد أقدمنا على مغامرة هائلة، ولم نفرض أي شروط مسبقة. وعند ذلك، التقط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي المبادرة بعد جولة أولى من مناقشات فضفاضة جدًّا جرت في غروت شور في نيسان/ إبريل ١٩٩٠. لم يفاوضونا بخصوص مبادرتهم، تماما مثلما لم نفاوضهم نحن عندما طرحنا تلك الحزمة. لقد بادروا إلى تعليق العمل المسلح من جانب واحد. وقد أرست هاتان المبادرتان أساس المفاوضات التي برهنت على نجاحها آخر الأمر.

إرساء أساس الحوار والتفاوض

لقد جرت محادثات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قبل إلقائك تلك الكلمة الحاسمة في بداية ١٩٩٠، كيف ساعدتك تلك المحادثات في بناء الإستراتيجية والتقدم إلى الأمام؟ كما أنك كنت محتاجا إلى طرف مقابل حتى تتفاوض معه وتحقق نتائج، وكذلك إلى أشخاص تعرفهم وتستطيع الثقة بهم. كيف حدث هذا؟

لم يكن جميع أعضاء وزارة الرئيس السابق، ومنهم أنا، يعرفون ما يحدث خلف المشهد الظاهر. فقد أبقى الرئيس بوتا ذلك ضمن دائرة صغيرة. ولم أكن أعرف عن الأمر شيئا. كنت قائد الحزب الوطني في منطقة ترانسفال، وهذا ما جعلني لاعبا مهمًّا في الحزب وفي الحكومة، لكنني لم أكن جزءا من الدائرة الداخلية. وعندما صرت رئيسًا في الثاني من شباط/ فبراير ١٩٨٩، وضعني كوبي كويتسي في صورة الأمر (كان كويتسي وزيرا، ثم تولى رئاسة مكتب الرئيس فترة قصيرة قبل أن يصبح وزيرا للعدل). كان هو الذي يقود الأمر: لقد كان جزءا من مجموعة من أربعة أشخاص تتكلم مع مانديلا. وكان الأربعة هم: غوتسي، نيل بارنارد من الاستخبارات الوطنية،

الجنـرال ويلمـز مدير السـجون، والسـيد فاني فاندر ميـرو سـكرتير وزارة العدل (أو المديـر العام في وزارة العدل إذا اسـتخدمنا مصطلحات اليوم). وقد سـمح لمانديلا بمراسـلة المدير التنفيذي الوطني في حزب المؤتمـر الوطني الإفريقي للحصول منه علـى تفويض باستكشـاف إمكانيات إجـراء محادثات. لكننا لـم نناقش جوهر الأمر. كان ذلـك «محادثـات حول المحادثـات»، أي محادثات عن إمكانيـة التفاوض. ولـم أحصل على عرض كامل عن هذا الأمر إلا بعد أن أصبحت رئيسًا.

وكان الموقـف الرسـمي المطـروح في التصريحـات العلنية على الشـكل التالي: «نحـن لا نتفـاوض مع إرهابييـن». وإذا ألقينا نظـرة إلى الماضـي الآن، نجد أن ذلك كله سـاهم في إعداد المسرح للمبادرة التي قمت بها. لقد جعل موقفي أكثر قوة، وقد أقنعني العمل التحضيري الذي جرى بأنني أستطيع أن أكون جريئا.

في الحالات السابقة التي شهدناها، كان ثمة لاعبون لم يشاركوا في الأمر مشاركة كاملة بل حاولوا إفشـال عملية الانتقال. كيف صرت مقتنعا في شـباط/ فبراير ١٩٩٠ بأنك تستطيع طرح جدول أعمال تغييريا بهذه الجرأة؟

لقـد سـاعدتنا حقيقـة أن التدابير الأمنيـة الصارمـة (التدابير شـديدة الصرامة التي اتخذت في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧، ووجود آلاف الأشخاص الموقوفين دون محاكمة، والقمع الممارس وفق رؤية الأجهزة الأمنية والجيش) جعلت حزب المؤتمر الوطني الإفريقـي يصـل إلى نقطة الاقتناع بأنه لا يسـتطيع الإطاحة بالحكومـة، وأن الحل لن يكـون عن طريـق فوهة البندقية. ورغـم أنني لا أحاول الآن تحديد مـا كان خاطئا في أسـاليبنا، فـإن نقطة البدء الأفضل لحـل نزاع من النزاعات هـي أن تدرك الأطراف أن متابعة ذلك النزاع سـتنتهي بتدمير البلد، وأنه ما من أمل حقيقي في كسـب «الحرب». أظـن أن هـذا هـو الوضع الـذي كنا فيـه. أدركنا أننا فـي حاجة إلى حل سياسـي، وأن الحل السياسي غير موجود فيما يفعله الجيش وقوات الأمن، وأظن أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قد توصل إلى الاسـتنتاج نفسـه. لقد أقنعتْهم بتلـك الحقيقة التدابير الحازمة التي اتخذناها، وأيضا «المحادثات عن المحادثات» التي جرت من قبل. هذا مِن وجهة نظري.

تكوين إجماع من أجل التغيير

كيف تمكنت من جعل فريقي يسير معي؟ لست أريد أن أصور نفسي بطلا هنا! لقد بدأ الرئيس الذي سبقني من خلال فكرة «مؤتمرات الغابة». والمقصود بمؤتمر الغابة هو أن تأخذ زملاءك من القادة، أي أعضاء الحكومة، فريقك التنفيذي، بعيدا عن المدينة. وهذا ما يجعلنا ندعوه «مؤتمر الغابة». لأنه يجرى في مكان بعيد، إلى حد أن أجهزة الهاتف المحمول لا تعمل أحيانا. لا يمكن أن يكون لأحد أي عذر؛ إذ يكون الجميع في جزيرة معزولة مضطرين إلى الحديث فيما بينهم ضمن عملية التحليل الذاتي هذه. تابعت هذا الأسلوب منذ اللحظة التي صرت فيها قائدا للحزب الوطني، بل جرت أيضًا مؤتمرات من هذا النوع قبل أن أصبح رئيسًا. وفي الأشهر الأولى من رئاستي مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، عقدنا بضعة مؤتمرات من هذا النوع كانت الفكرة المطروحة فيها على النحو التالي: «لقد عبرنا جسر الاعتراف بأننا في حاجة إلى تغيير أساسي. والسؤال هو كيف نفعل ذلك؟ وكيف يجب أن تكون خطة عملنا؟ وما هي رؤيتنا؟».

إن التغيير من أجل التغيير، في حد ذاته، ليس أمرا جيدا. عليك أن تضع رؤية؛ وقد كانت رؤيتنا التوصل إلى جنوب إفريقيا موحدة مع إزالة جميع أنواع التمييز من القوانين، ومع أصوات متساوية للجميع في ظل دستور قوي. ويجب أن يكون في جنوب إفريقيا الجديدة محكمة دستورية قوية تمارس دورها الرقابي، للحيلولة دون إساءة استخدام السلطة أو دون هيمنة أي جماعة على بقية الجماعات في المستقبل. تلك كانت الرؤية التي انبثقت من هذه المناقشات (مِن القلب إلى القلب) الصريحة المفتوحة. ثمة آراء متنوعة في أي مجموعة من القادة التنفيذيين الموهوبين، سواء في الأعمال أو في السياسة، لكننا من خلال هذه العملية توصلنا إلى توافق داخلي.

بذلت من الجهد في بناء هذا التوافق الداخلي بقدر ما بذلت من أجل جميع الجوانب الأخرى أثناء قيادتي الحزب وأثناء رئاستي، وقد كانت الحزمة التي أعلناها

ملكيـة مشـتركة لأعضـاء حكومتي جميعا. لـم يشـاركوا جميعا في وضع اللمسـات الأخيـرة علـى الصياغـة الدقيقة لكل خطوة مـن الخطوات، لكنهم، مـن حيث المبدأ العام للتغيير الأساسـي، كانوا مجمعين على عناصر تلـك الحزمة وعلى الإقدام على المبادرة. ثم دعوتهم جميعاً قبل إلقاء خطابي بفترة قصيرة وقلت لهم: «هذا ما سوف أعلنـه. هل نحـن معا في هذا الأمـر؟» فقالوا: «نعـم!». وجعلتهم يعدوننـي أيضًا بأن يكتموا الأمر حتى عن زوجاتهم، تماما كما فعلت أنا؛حيث لم أخبرها بما كنت أعتزم إعلانـه على وجه التحديد، وكل ما قلته لها هـو: «لن تعود جنوب إفريقيا مثلما كانت أبدا». وهكذا ظل السر مكتوما.

اعتمـدت بعـد ذلـك عملية تجرى مـن القمة إلـى القاعدة. فبعـد أن ضمنت قبول مبادراتنـا من جانب القيادة الواسـعة في الحزب، ودعمهم لهـا واعتبارهم إياها ملكية مشتركة لنا جميعا (لأن الوزارة ضمت قادة الحزب في المقاطعات كلها، والشخصيات الرئيسـة فـي الحزب أيضًا)، صـارت مهمتهم إقناع الإطار القيـادي الثاني في الحزب بالأمـر. وبعد الإطـار القيادي الثاني، يأتي التفاعل والتشـاور مع المسـتوى القاعدي لإقناعـه بأننا في حاجة إلى تغيير أساسـي لتفادي الكارثة، وأن علينا إجراء هذا التغيير من أجل ما هو صحيح.

وقـد كان علـيَّ أن أجدد هذا القبول بالملكية المشـتركة بشـكل مسـتمر. ومع بدء التفـاوض، ظهـرت مـن جديـد الانقسـامات التقليديـة التـي يمكـن أن تراهـا في أي مجموعـة. قال البعض: «لا نسـتطيع أن نقدم هـذا التنازل»، وقال آخـرون: «علينا أن نقوم بهذا التنازل»، وكان فريق آخر مترددا في قبول التنازل. وهكذا، كنا نمضي ساعة أو اثنتين من كل اجتماع للحكومة في مناقشة تفاصيل عملية التفاوض الجارية، وبناء التوافـق فيما بيننا، والسـماح لكل عضو فـي الحكومة بالتعبير الكامـل عما في ذهنه. وعندها، كانت مهمتي كقائد تتمثل في أن أقول ما أظن أن علينا فعله ورؤية ما إذا كانوا يقبلـون مـا أقول. إذا قالـوا «نعم»، فإنني أكون قـادرا على الاعتماد علـى هذا التوافق للقيام بالخطوة التالية.

مـن المؤكد أنـه وُجِد، في بعض المناسـبات، شـخص يجد من الصعـب عليه أن

يكون داخل هذه العملية. فهل وجدت أن عليك أن تستبدل بعض الأشخاص بحيث تستمر في الحصول على دعم الحكومة؟

أجريت بضعة تغييرات حكومية في فترة رئاستي. فقد طردت أحد الوزراء لأنه كان يفعل أمورا كثيرة من تلقاء نفسه دون الإفصاح عنها أمام الحكومة. وأما الوزراء الآخرون، فكان استمرارهم على رأس حقائبهم الأمنية سيسبب مشكلة نتيجة تواصل العنف. لذا، قمت بتحويل وزارة الشرطة إلى إدارة مدنية، ونقلت الجنرال مالان من الدفاع إلى إدارة مدنية، ثم وضعت بدلا من الاثنين وزيرين جديدين. لا أظن أن التوافق الذي حققناه كان توافقا سعيدا بالنسبة للجميع! لكن النظام الحكومي يعمل على هذا النحو في نهاية المطاف، وهو نظام جيد. إن على كل مشارك أن يقرر آخر الأمر: «هل هذه مسألة مبدئية؟»، وبعد ذلك سوف يقول له ضميره: «لا أستطيع الاستمرار في هذا. إنها مسألة مبدأ، وبالتالي فإنني سوف أقدم استقالتي»، أو «إنني مستعد لقبول تسوية».

وهكذا فإنك تجرى تسويات بين أطراف النزاع؛ لكن التسويات تجرى دائما ضمن المشاورات في كل حزب أيضًا عندما يستعد للمفاوضات. كان ثمة أشخاص كثيرون لم يعجبهم كل شيء مما فعلناه، لكنهم قبلوا التسويات.

إرساء أساس الحوار والتفاوض

أنت تؤكد أن الإعداد لانتقال جنوب إفريقيا كان عملية جارية، وليس تغيرا مفاجئا. عندما كنت تفكر في الحلول لم تكن على علم بالمحادثات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وهذا يعني أنها كانت عملية جارية دون توفر المعلومات كلها. ولم يكن بوتا نفسه رجلا منفتحا بحيث يتحرك في الاتجاه الذي تحركت فيه أنت. كيف جرت هذه العملية في ذهنك؟ ما الذي كنت تعرفه عن المحادثات مع مانديلا ومبيكي حتى تكون مستعدا للعمل عندما تصبح في السلطة؟

كان بوتا قائدا أقرب إلى النمط الدكتاتوري. وأما أحاديث مبيكي، كما أفهمها،

فكانت أكثر تركيزا على ما يتعلق بالتكلم مع أشخاص من خارج الدائرة السياسية للحزب. كان يتحدث مع قادة ثقافيين ودينيين، وقد بنى علاقة مع ويلي إستر هاوس الذي كان أستاذا من ستيلنبوش ذهب على رأس وفد إلى إنكلترا لكي يقابل مبيكي. وكان أخي واحدا من أعضاء هذا الوفد. وبما أنني كنت غير مطلع على الأمر، فقد اتخذت موقفًا نقديا من ذهاب أخي. ما كان مفيدا لجعلنا ناضجين لقبول ضرورة تغيير أساسي بعيد المدى، هو تلك الآليات الداخلية التي جرى خلقها (هذه وجهة نظري منذ أوائل الثمانينيات). كان «مجلس الرئيس» واحدا من تلك الآليات، إذ كان هيئة عامة تعقد اجتماعاتها في مبنى يجاور البرلمان. وقد اشتمل هذا المجلس على أشخاص من مختلف الأعراق كانت مهمتهم التداول في ضرورة التغيير الدستوري، وفي المحتوى الممكن لهذا التغيير. وجرى تعيين أشخاص من المعارضة في هذا المجلس، بحيث كان جسما تمثيليا إلى حد مقبول رغم أن مشاركة السود فيه كانت محدودة، إذا لم تَخُني ذاكرتي.

بناء توافق من أجل التغيير

كانت اللجنة الدستورية المؤسساتية آلية أخرى من تلك الآليات. وقد جرى تعيين أفراد تلك اللجنة تعيينا، وكنت واحدا منهم. كان على رأس اللجنة وزير الشئون الدستورية كريس هيونيس. وإذا كان ما أتذكره صحيحا، فقد ضمت هذه اللجنة جميع الوزراء ممن كانوا محامين. كانت مهمة اللجنة أن تتداول في مسألة التغيير الدستوري وترفع نتائج عملها إلى الحكومة. لم يكن هذا العمل علنيًّا، أي أنها لم تكن عملية شفافة. وأما مجلس الرئيس فكان عملية شفافة في الحقيقة. انبثقت رؤية تشكلت في اللجنة الحكومية وطُرحت في اجتماعات الحكومة، لكن ذلك جرى أيضًا في «مؤتمر غابة» واحد أو اثنين حيث قيل: «لقد توصلنا إلى تحديد ضرورة القيام بهذا، ولا بد من القبول بهذه النقاط الجديدة المختلفة... إلخ». وقد لعبت هذه اللجنة الحكومية دورا كبير الأهمية في صياغة عملية التحليل الذاتي والتفكير المتقدم.

لقد اتُّهمتُ بأنني كنت حجر عثرة في هذه اللجنة لأنني لعبت دور «محامي

الشيطان». كان لدى المرحوم السيد هيونيس، الذي أحترم ذكاءه أكبر احترام، ميل إلى التجريب والتحرك خطوة فخطوة. وقد اصطدمنا في ذلك الوقت لأنني كنت أقول: «علينا أن نرفع إلى الحكومة توصية مفادها أن عليها أن تقرر المسألة «أ»». ثم أتابع القول: «أستطيع أن أتحمل «أ»، لكن علينا بعد ذلك أن نخبر الحكومة أن ثمة مسائل أخرى «ب» و«ج» و«د» ستأتي بعد «أ». علينا أن نفصح بوضوح عن معنى هذه المسائل، وعلينا أن نفكر بالتبعات المنطقية دون أن نحاول إخفاء هذه التبعات». وفي مجرى تلك العملية، صاروا يعتبرونني شخصا مثيرا للمشاكل ضمن تلك اللجنة الحكومية.

وهكذا، نمَت في عقلي وقلبي منهجية «تجميع حزمة شاملة» قبل أن أصير رئيسًا بوقت طويل.

هل كان لديك في ذلك الوقت قناعة بأن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يمتلك من القوة ما يسمح له بقيادة المفاوضات من الجانب الآخر؟ وهل كان لديك معلومات عما يمكن أن يكون رد فعله على مشروعك؟

لم تكن لديَّ معلومات في تلك المراحل المبكرة. وبطبيعة الحال، كان علينا أن نظل في السلطة حتى ننجز أي شيء. وهذا ما جعلنا مضطرين إلى الانتباه دائما إلى ما يمكن أن يقبله الناخب الأبيض أو يرفضه، بسبب نشاط وتنامي المعارضة اليمينية التي تركت الحزب الوطني أوائل الثمانينيات وأقامت ما سمته «حزب المحافظين». كان على رأس هذه المعارضة د. أندريز ترويرنخت، وكانوا يحققون بعض النجاحات في العملية الانتخابية. كانت الانتخابات مقتصرة على البيض عام ١٩٨٧، رغم وجود برلمان من ثلاث غرف في ذلك الوقت. وقد استطعنا البقاء في السلطة بعد تقديم برنامج في تلك المرحلة كان يقول: «نحن مع التغيير العميق». لكن الحزب المحافظ كان ينمو نموا كبيرا! وبالتالي، كانت الحقيقة الأخرى التي تعين علينا أن ننتبه إليها دائما، هي أن علينا استقطاب أكثرية الناخبين البيض.

عمليات وآليات من أجل التفاوض

كان عليك أيضًا أن تضع نفسك في مكان الآخرين، مثلما تقول أنت، وكنت تعرف أن على المعارضة أن تُرضي ناخبيها أيضًا.

لقد اعترفنا بأهمية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، لكننا كنا مقتنعين دائما بأننا في حاجة إلى مفاوضات تشتمل على الجميع. من هنا، كان الاجتماع الأول نفسه مشتملا على الجميع فعلا، وقد جرت الدعوة إليه أواخر عام ١٩٩٠، بل حتى جرت دعوة الأحزاب الصغيرة التي ليس لها تمثيل في أي مكان. لقد دعيت الكيانات السياسية والأحزاب السياسية كلها. إن المشاركة أمر في غاية الأهمية، لكننا لم نكن نستطيع أن نمنح الأحزاب الصغيرة جدًّا حق النقض؛ ولذا ابتكرنا مفهوم «الإجماع الكافي».

ماذا كان معنى «الإجماع الكافي» بالنسبة لهذه العملية؟

يعني «الإجماع الكافي» أن يتوصل المشاركون الرئيسون في العملية التفاوضية إلى توافق فيما بينهم: الحكومة، الحزب الوطني، حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وحزب إنكاثا. وأما مقاربة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فكانت، بشكل عام، «لا تهتموا بحزب إنكاثا». لقد كانا عدوين! وكان كل منهما يقتل أفرادا من الآخر، وكان معنى «الإجماع الكافي» في قاموسهم منحصرا بالحكومة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وعندما انسحب حزب إنكاثا من العملية التفاوضية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، صار «الإجماع الكافي» بين الحكومة والحزب الوطني من جهة، والمؤتمر الوطني الإفريقي.

السلطة المدنية على الأجهزة الأمنية

توضح سيرتك الذاتية أنك اتخذت تدابير للتوصل إلى سلطة مدنية على الأجهزة الأمنية، لكنها لم تكن ناجحة بالكامل نتيجة وجود نشاطات لم تكن على علم بها. هل لديك نصيحة تقدمها بخصوص التعامل مع القوى الأمنية غير الملتزمة بالتحول؟

كانت هنالك أعمال لم أعرف عنها شيئا. ومرت أوقات تصرفت خلالها عناصر في الجهاز الأمني عكس الأوامر التي تلقتها من الحكومة وعكس سياساتي ومبادئي.

كان سَلَفي وزيرا للدفاع قبل أن يتولى رئاسة الحكومة ويصبح رئيسًا بعد ذلك، وقد منح الجيش سياسة تفضيلية إبان عهده في رئاسة الحكومة ثم في رئاسة الدولة. لقد بنى نظاما «أمنيا بيروقراطيا» في ظل مجلس أمن الدولة الذي عينني عضوا فيه بسبب موقعي السياسي القيادي، وليس بسبب مهامي الحكومية. اعتمد بوتا على هذه التركيبة في تقديم خطط تتعلق بقطاعات أخرى في الدولة، وهكذا صار مجلس أمن الدولة شيئا يشبه حكومة ضمن الحكومة أيضًا.

كان الجيش يقدم خطة عمل للتغيير الاجتماعي-الاقتصادي، وكان ذلك الجسم الكبير (أي أمانة سر مجلس أمن الدولة) يدير تنفيذ البرامج الاجتماعية الاقتصادية. وقد سبّب هذا سخطا كبيرا في الوزارات العادية المسئولة عن الصحة والإسكان والشئون المحلية... إلخ، لأن «الأمنيين البيروقراطيين» كانوا يتدخلون في شئونهم.

وعندما صرت رئيسًا، قمت بخفض موقع مجلس الأمن ليصبح واحدة من اللجان الحكومية. كما قلصت حجمه ليصبح حجما طبيعيا، أي أمانة سر عادية في لجنة حكومية عادية. كما ألغيت ذلك «الخط الداخلي» الذي كان الجيش يتمتع به خاصة في عهد الرئيس بوتا (لم تكن الشرطة تتمتع به كثيرا). عندما يريد مجلس أمن الدولة أن يطرح شيئا، كان عليه أن يقدمه للحكومة، لا أن يقدمه لي أنا: أي أن الأمر ما عاد يسير بهدوء عبر المجلس الأمني ثم يُطرح أمام الحكومة باعتباره حقيقة واقعة. وكنت مصرًّا أن علينا أن نمارس الحكم من خلال الحكومة، وكنت أستشير الحكومة كلها في كل قرار مهم. كانت الاقتراحات تأتي عبر اللجان، لكن عليها أن تمر بالحكومة حيث يتخذ القرار الأخير فيها.

ما الذي جعلك تبذل هذا الجهد حتى تضمن خضوع الجيش والمجلس الأمني للحكومة ولعملية صنع القرار المنتظمة؟

كان هذا الأمر يزعجني طيلة سنوات خدمتي في الحكومة (صرت وزيرا في الحكومة عام ١٩٧٨، وبعد أقل من سنة صار بوتا رئيسًا للحكومة ثم رئيسًا للدولة). كنت شديد الانتقاد للمكانة المتميزة التي منحها بوتا للجيش، وكنت أقود معارضة هذا الميل، نوعا ما. بل إنني كنت ضده حتى عندما كنت وزيرا شابا. وقد قلت لنفسي قبل زمن طويل من وصولي إلى الرئاسة، إنني إذا صرت رئيسًا فسوف أعيد هذا الوضع إلى الحالة الطبيعية وأستعيد سلطات الحكومة من جديد.

لنعد إذن إلى القوات الأمنية. لم تعرف جنوب إفريقيا تاريخا من الانقلابات العسكرية على الإطلاق، لأن قوة الدفاع والشرطة طوال تاريخنا كانت مسئولة عن أداء مهامها المحددة: تتولى قوات الدفاع حماية حدود جنوب إفريقيا، إضافة إلى أمن البلاد على المستوى الدولي، وتتولى الشرطة فرض القانون والنظام داخل البلاد. ولم أشعر في يوم من الأيام أن من يحتلون مواقع القمة في هذين الجهازين يمكن أن يقودوا انقلابا.

في سنوات حكم بوتا، كان موقف القوات الأمنية يتمثل دائما في أن مهمة السياسيين هي العثور على حلول سياسية من أجلهم، بغية خلق مناخ أو وضع يتيح لهم حيزا لطرح الحلول السياسية والترويج لها. وهكذا دعوت إلى اجتماعين اثنين، ضم الاجتماع الأول أكبر ٤٠٠ ضابط شرطة في البلاد كلها، وكان الاجتماع الثاني مع قوات الدفاع. قلت لهم: «لقد جُررتم في الماضي إلى أشياء لا علاقة لكم بها، وسوف تعودون إلى مهماتكم الأساسية، وإنني أسحب من أيديكم كل تدخل لكم في الأمور ذات المضامين السياسية، وإنني ذاهب إلى إنهاء كل هذه العمليات السرية إلا إذا كانت ضرورية للدولة». ثم قمت بتعيين لجنة استشارية للمشاريع السرية الخاصة بقيادة البروفيسور كاهن. وكان ينبغي الإبلاغ عن كل برنامج سري، بحيث تقدم هذه اللجنة توصياتها إلى الحكومة بخصوص البرامج التي يجب استمرارها والبرامج التي يجب إيقافها. فعلت الأمر نفسه مع الجيش، وعندما ظهر ما يشير إلى وجود عناصر في هذه الأجهزة تواصل العمل بما يخالف السياسة المعتمدة والأوامر المقدمة إليها، قمت بتعيين لجنة هارمز [للتحقيق في نشاطات مقاومة التمرد التي يمارسها جيش جنوب إفريقيا وشرطتها]. لكن الجيش ضلل لجنة هارمز، فقمت

بتعيين لجنة غولدستون [وقد عرفت رسميا باسم لجنة التحقيق في مسائل الوقاية من العنف ومن التخويف والعنف العام]. وعندما اكتشف غولدستون بعض الحقائق، تصرفت بحزم شديد لتفكيك تلك المجموعة التي ارتكبت ما اكتشفه غولدستون: إيقاف بعض كبار الضباط عن عملهم، وإخضاع البعض للتحقيق، ومطالبة البعض الآخر بتقديم استقالة مبكرة.

لكن خطر عدم الاستقرار الحقيقي، جاء عندما شكل قائد الجيش السابق الجنرال غونستاند فيلجوين حزبا سياسيًّا أطلق عليه اسم «جبهة الحرية». وبما أنه كان يحظى بالولاء لدى الضباط ذوي الرتب المتوسطة، فقد كان يمثل خطرا جديا. لكن مانديلا هو من أبطل هذا الخطر في نهاية المطاف، عندما توصل إلى اتفاق مع فيلجوين ووعده بأن إمكانية إقامة دولة للبيض سوف تخضع للدراسة بعد الانتخابات الأولى. وقد كتبنا في أول دستور انتقالي عام ١٩٩٣ فقرات تنص على إمكانية بحث هذا الأمر. وعند ذلك شارك فيلجوين في الانتخابات، ما أدى إلى زوال خطر قيامه بإشاعة الفوضى في الانتخابات عن طريق إقامة مناطق مغلقة (حيث لا تستطيع الحكومة المحافظة على القانون والنظام). لقد حييت مانديلا عندما نجح في ذلك. لكنني لم أكن أتمتع بشعبية لدى قادة الجيش، ولا أزال كذلك في نظر معظم القادة السابقين في القوات المسلحة.

التعبئة الاجتماعية

كان السود أيضًا يرون في الشرطة قوة قمعية. فكيف تعاملت مع إصلاح الشرطة وإصلاح علاقتها مع الناس؟

الأمر المفيد في هذا السياق، كان مبادرة الكنيسة التي أسمتها «اتفاق السلم الوطني»، والتي كانت عبارة عن مفاوضات مستقلة. حضر الاجتماع الذي تأسست فيه هذه المبادرة كل من مانديلا وبوتيليزي وأنا. لم تكن تلك المبادرة خاضعة لسلطة الحكومة، بل للمجتمع المدني. تشكلت لجان مجتمعية محلية تواصلت الشرطة

مـن خلالها مع قادة المجتمع المحلي على المسـتوى القاعـدي. وعملت اللجان في مناطـق كثيرة على تخفيف الكراهية المتبادلة، ما أدّى إلى تعاون أفضل وتفاهم أفضل بيـن الجانبين. لقد لعب هـذا دورا مفيدا وجيدا للغاية، وكان للأسـقف ديزموند توتو دور مهم في هذه العملية.

إن جعل الجيش والشرطة يشاركان في ضمان هذه الأوضاع أمر مهم. ومن المهم أيضًـا إلغاء المهام الشـرطية التـي تقوم بها قوات الجيش ومنع اسـتخدام هذه القوات لتحقيق أهداف سياسية، مِن قبيل مواجهة المؤتمر الوطني الإفريقي مثلا.

العدالة والمصالحة

كيف تعاملتَ مع مسألة العفو العام عن الذين ارتكبوا أعمال العنف؟

وقفت إلى جانب مبادئ نورغارد التي تتعامل معاملة مستقلة مع العنف الشديد أو مع الجرائم المرتكبة عن سابق تصور، وهذا يستثني جرائم الاغتيال والاغتصاب وما شابهها من العفو العام. فأنا أرفض هذه الأساليب لأنها تخالف قوانين الحرب. لكن، كان علـيّ إجراء تسـوية ضمن الحزب لأن وزيرَي الدفاع والشـرطة كانـا قلقين كثيرا من أشـياء لم أكن أعرف عنها شـيئًا، أي أنهما كانا قلقَيْن مما فعله أشـخاص عاملون في هاتين الوزارتين في السـنوات السـابقة. قمت بهذه التسـوية مترددًا، فوافقت على إصدار عفو عام دون تطبيق مبادئ نورغارد. وقد آلمني إطلاق سـراح بارند سـتوردم الذي قتل عددا كبيرا من السـود في ساحة سـتريجدوم في مدينة بيرتوريا لمجرد أنهم سود، وآلمني إطلاق سراح رجل ألقى قنبلة في حانة يجلس فيها أشخاص من أنصار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ويتناولون شرابهم بهدوء.

لكن العفو الشامل اشترط الكشف الكامل عن الجرائم، وكان واضحا أن الجرائم قد ارتكبت لدوافع سياسية. كان هذان هما الشرطين المسبقين. وفي النهاية، فقد جرى العفو بشكل جيد طوال فترة رئاستي. وقبل أن يكتمل تنفيذ هذا العفو، أعقبه عفو عام صادر عن لجنة الحقيقة والمصالحة، وهذا واحد من الأشياء الجيدة التي فعلوها. لديَّ

انتقادات على أشياء أخرى فعلتها تلك اللجنة، لكن دورهم في الاستماع إلى الطلبات المتعلقة بالعفو العام والفصل فيها كان دورا جيدا أدّته اللجنة بنزاهة ونجاح.

ما الجوانب التي تنتقدها في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة؟

لقد كانوا متحيزين! فإذا ما حلل المرء الأشياء التي انصبّ تركيز تحقيقاتهم عليها لاتّضح له أنهم لم يهتموا بالعنف الذي حدث بين السود أنفسهم. ولم يضعوا يدهم على الجرائم السياسية التي ارتكبها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. تَركّز الجزء الأكبر من جهدهم على مخالفات القوى الأمنية، وكانت هذه النقطة الوحيدة التي لم يحدث فيها توافق في الرأي بيني وبين مانديلا. كنت نائب الرئيس آنذاك، وكان عليه أن يستشيرني عند بداية تفاوضنا على إقامة لجنة الحقيقة والمصالحة ضمن حكومة الوحدة الوطنية. كانت تلك اللجنة في الأصل مجرد «لجنة للحقيقة». وكان وزير الداخلية، المرحوم دولاه عمر، قد تقدم في الأصل باقتراح النظر في الأمور المتعلقة بفصائل حركة التحرير بشكل مختلف وأكثر سهولة، مع النظر بتشدد أكثر إلى ما يتعلق بأفراد القوات الأمنية. وقد نجحنا في التفاوض على النظر بطريقة واحدة إلى الجميع، ونجحنا أيضًا في التفاوض على أن هذه اللجنة لن تكون لجنة للحقيقة فقط، بل لجنة للحقيقة والمصالحة.

لكن حينذاك، عندما صار يجب تعيين أعضاء اللجنة بعد المشاورات، استلمت قائمة من الأسماء لم يكن فيها أحدٌ من مؤيدي الحزب الوطني. كان فيها شخص واحد ترك الحزب الوطني، وأما البقية فكانوا من مؤيدي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. شكلت فريقا صغيرا وقمنا بالبحث، ثم ذهبنا إلى السيد مانديلا وقلنا له إن القائمة المقترحة من أجل لجنة الحقيقة والمصالحة مقتصرة على جانب واحد أكثر مما يجوز. وأعطيته أسماء أشخاص جيدين طالبا منه التفكير في إدخالها إلى القائمة بدلا من قائمة الأسماء المختصرة التي وردت في الورقة الأولى. قال مانديلا إنه لن يفعل ذلك، وأما إذا كنت مُصرًّا فسوف يصرّ بدوره على أشياء أخرى. قلت له عندها: «أعلن بنفسك أسماء أعضاء اللجنة. لن أمنعك من إعلان تلك الأسماء؛ لكنني سأدلي

بتصريح علني أقول فيه إنني غير موافق على تركيبة اللجنة، وإننا لم نستطع التوصل إلى توافق عليها. وسوف تكون اللجنة لجنتك أنت بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وليست اللجنة التي تحظى بدعم أعضاء حكومة الوحدة الوطنية كلهم». هكذا قلت له! إذن، كان هناك تحيز منذ البداية.

كثيرا ما أقول، إن المثال الشيلي عن كيفية التعامل مع ما يقابل لجنة الحقيقة والمصالحة عندهم نموذجٌ أكثر تمثيلا للأحزاب التي كانت أطرافا في النزاع السابق. لقد توصلوا إلى التفاهم على ما يحدث لدى الجانبين، وكان أسلوبهم أفضل من أسلوبنا.

إن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان أمور موروثة عن الدكتاتورية والحكومات الاستبدادية، ولا بد من معالجتها، وإلا فإن الشعب لن يعتبر النظام الديمقراطي الذي جاء بعد الدكتاتوريات نظاما شرعيا. ما الدروس المستفادة من تجربتك؟

لو استطعنا التوصل، قبل إجراء الانتخابات عام ١٩٩٤، إلى اتفاقيات أكثر وضوحا بشأن كيفية التعامل مع الجرائم السياسية لكان ذلك أفضل. وهذا هو الأمر الوحيد الذي تعرض لتأجيل مستمر أدى إلى ظهور توتر بيني وبين مانديلا، لأن المفاوضات لم تصل إلى نهاية مُرضية قبل أن نتفق على دستور ١٩٩٣ الانتقالي. ترك هذا الدستور مسألة الجرائم السياسية مفتوحة لكي تتم معالجتها بعد الانتخابات الأولى عام ١٩٩٤. كان يجب أن تكون لدينا اتفاقيات محددة للتعامل مع الجرائم السياسية وكيفية التعامل مع مسألة العفو العام قبل تطبيق الترتيبات الجديدة.

عمليات التفاوض وآلياته

لكن في بعض الحالات قد يكون الغموض البنّاء أفضل من الوضوح الذي يأتي قبل أوانه. هل توافق على هذا؟

دعني أعدّل ما قلت. هذا هو السبب الذي دفعني إلى استخدام تعبير «التوافق الكافي». إن الدستور الانتقالي كله متفق مع فكرة الغموض البناء. لم يكن اتفاقا نهائيًّا، وقد احتوى على ٣٤ مبدأ ينبغي على الدستور النهائي أن يلتزم بها. واحتوى أيضًا على اتفاق مفاده، أن على المحكمة الدستورية أن تضمن انسجام الدستور النهائي مع هذه المبادئ الأربعة والثلاثين. لم نحاول الوصول إلى وضوح كامل في كل شيء.

الإصلاح الدستوري

يمثل الدستور جوهرة التاج في عملية الانتقال، لكن السؤال دائما هو كيفية إصلاح الدستور. كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي راغبا في وجود جمعية تأسيسية، وكنتم تفضلون وجود هيئة. ما الدروس المستمدة من تجربة جنوب إفريقيا فيما يتعلق بكيفية كتابة دستور؟

كانت تلك مبادرة من جانبي أنا في الاجتماع الشامل الأول الذي جلست فيه الأطراف كلها معا. كانت نقطة الانطلاق لدى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هي ضرورة تعليق النظام الحالي، بحيث نشكل حكومة وحدة وطنية غير منتخبة تقوم بدورها بتنظيم الانتخابات إلى الجمعية التأسيسية التي تتولى كتابة دستور جديد دون قيود. وأما نقطة انطلاقنا فكانت ضرورة التفاوض على الدستور الجديد، بحيث لا تُجرى الانتخابات إلا بعد ذلك. وقد بادرتُ، أنا وحكومتي، إلى اقتراح وضع دستور انتقالي يؤدي إلى انتخابات لتشكيل البرلمان الجديد، بحيث يشارك الجميع في تلك الانتخابات. ثم يقوم البرلمان الجديد أيضًا بكتابةَ الدستور النهائي، وهذا ما حدث بين ١٩٩٤ و١٩٩٦.

الأمر الذي كان مِن الأساس ذا أهمية بالنسبة لي وما أنا سعيد به جدًّا، هو الحزمة النهائية. كنتُ مُصرًّا على عدم جواز وجود فراغ دستوري. لقد كانت حكومة جنوب إفريقيا حكومة شرعية يعترف بها العالم كله رغم كل ما كان في نظامها القديم من أغلاط. وأنا أتحدث هنا من وجهة نظر دستورية.

كنت مُصرًّا على وجوب موافقة البرلمان بتركيبته آنذاك على أي دستور جديد، وقد حققنا هذا. وهكذا أرى أنه لا يجوز أبدا، حتى يكون لديك حكومة شرعية، أن تقبل بالفراغ الدستوري من خلال تعليق عمل الدستور القائم، بل يجب استبداله بدستور جديد متفاوض عليه.

أوَلَمْ تكن الجمعية التأسيسية ممثلة لهذه الشروط؟

يمكن للجمعية التأسيسية أن تلعب دورا. لكنني أقول من جديد، إن ثمة درسا إيجابيا يمكن تعلمه من تجربتنا: يجب فرض قيود على الجمعية التأسيسية، وهذه القيود هي ما تعبّر عنه المبادئ الأربعة والثلاثون غير القابلة للتعديل. وقد جرى التفاوض على هذه المبادئ بطريقة شملت الجميع. بعد ذلك تستطيع الجمعية التأسيسية أن تضع اللحم على هذا الهيكل العظمي. كان المقصود بالمبادئ الأربعة والثلاثين أن تكون اتفاقا جدّيًا على محددات أي دستور جديد.

دور القطاع الخاص

ماذا كان دور قطاع الأعمال في انتقال جنوب إفريقيا؟ أخبرنا من فضلك عن المنتدى الاقتصادي الوطني.

لم نكن قادرين على منح قطاع الأعمال دورا رسميا أثناء المفاوضات، لأن ذلك يجعل من الصعب تحديد الأطراف التي يجب إدخالها في عملية التفاوض الرسمية والأطراف التي يجب استبعادها. لماذا لا نعطي عند ذلك دورا رسميا للكنيسة أيضًا؟ لماذا لا نعطي دورا للمؤسسات الخيرية؟ لماذا نعطي دورا لقطاع الأعمال فقط؟ وهكذا، جعلنا هيكلية عملية التفاوض مقتصرة على الأحزاب السياسية. لكن كان على كل حزب سياسي أن يعثر على طريقة للتفاعل مع مجموعات المصالح خارجه، وقد عملنا ضمن تعاون وثيق ضمن قطاع الأعمال. كان قطاع الأعمال منخرطا في العملية التفاوضية من خلال أمانة سر «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا ديمقراطية.

CODESA»، وقد دفعوا مالًا لقاء ذلك. لقد قدم قطاع الأعمال مساهمته في الأمور اللوجستية كلها، وهم الذين أداروها.

لقد منحتُ قطاع الأعمال دورا عبر تعيين ديريك تيز، أحد كبار الصناعيين وزيرا للمالية. وكان عليه إعداد الموازنة التي نعرف أن البرلمان الذي يملك حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الأغلبية فيه سوف يعتمدها بعد ستة أسابيع من الانتخابات. وكان عليه أن يقنع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالموازنة وبالمبادئ الاقتصادية التي اشتملت عليها قبل حلول ذلك الموعد، وقد أنجز هذا.

والنكتة، هي أنه خاض مناقشات مع تريفور مانويل [عضو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي كان على رأس قسم التخطيط الاقتصادي في ذلك الوقت] وأشخاص آخرين، في فندق خاص في منطقة أولد كيب تملكه مجموعة رينبرانت، وكان ذلك بعد يوم واحد من تقديم كيز عرض باوربوينت عن خطته أمام الحكومة. وعندما خرجا من الفندق متجهين إلى السيارة قال كيز: «هل تعرف؟ لديّ هنا في سيارتي عرض باوربوينت قدمته أمام أعضاء الحكومة البارحة. فلنعد إلى الفندق! أريدك أن تراه». لقد جعله يراه خارج عملية المفاوضات المنتظمة العادية، وذلك لعب دورا رئيسا في انتقال موقف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من التأميم إلى الخصخصة، ومن الاقتصاد المركزي إلى الاعتراف بدور الأسواق الحرة.

وهكذا، فإنّ سياستي كانت تقوم على إشراك القطاع الخاص بشكل غير رسمي (وغير منظم).

المجتمع المدني

كان المجتمع المدني في جنوب إفريقيا نشيطا جدًّا. وقد ذكرَت لنا الأسقف توتو على سبيل المثال. هل كانت الكنيسة، أو القطاع الديني، مهمة أيضًا؟

كانت الكنيسة مهمة في موضوع اتفاق السلم الوطني، وقد لعبت دورا مهمًّا ساعد في المحافظة على علاقات عِرقية جيدة وفي تشجيع حُسن النوايا. لكن قطاع الأعمال

ومؤسسات أخرى، كالمشتغلين في القضاء مثلا، لعبوا دورا أكثر أهمية، لأن أدوار هذه الجهات أكثر ارتباطا بالمسائل التي سوف يشتمل عليها الدستور المتفاوض عليه. إنني هنا أدرج قطاع الأعمال ضمن المجتمع المدني. وأما من ناحية المؤتمر الوطني الإفريقي، فقد لعبت النقابات (التي يمكن اعتبارها من المجتمع المدني) دورا بالغ الأهمية في توفير مدخلات للمؤتمر الوطني الإفريقي وفي التفاوض من جانبه.

الدعم الدولي

عندما صرت رئيسًا كان جدار برلين قد سقط. كيف كان تأثير الوضع الدولي الجديد واللاعبين الدوليين على رؤيتك وأفعالك؟

لقد أدى سقوط جدار برلين وانفراط الاتحاد السوفيتي باعتباره قوة عالمية توسّعية تريد السيطرة على جنوب إفريقيا إلى فتح نافذة فرصة جديدة حقا، ولا أظن أنني كنت قادرا على إدراج كل ما أدرجته في الحزمة التي قدمتها في ٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠ لو كان جدار برلين لم يسقط بعد. كان ذلك بالغ الأهمية، بسبب وجود خطر شيوعي حقيقي بالنسبة لجنوب إفريقيا. فقد كان هنالك آلاف الجنود الكوبيين على حدودنا، وكنا نخوض حربا معهم. كان الحزب الشيوعي يقدم الأسلحة والتدريب العسكري لحركات التحرر، وكانت له اختراقات في هذه الحركات. كان لأكثرهم عضوية مزدوجة في المؤتمر الوطني الإفريقي وفي الحزب الشيوعي، وهذا شكَّل خطرا. وعندما فقد هذا الخطر مفعوله، انفتحت فرصة استطعنا تحديدها واستخدامها في إعداد الحزمة الإصلاحية.

قبل أن أصبح رئيسًا كنتُ، في حقيقة الأمر، رئيسًا منتخبا بحسب تقاليدنا في جنوب إفريقيا، بمجرد أنني أصبحت زعيما لحزبي. قمت بجولة عالمية، وعرضت الوضع أمام مارغريت تاتشر وفرانسوا ميتران وهيلموت كول. قدمت ذلك العرض أيضًا لرئيس الحكومة البرتغالي كافاكو سيلفا، الذي صار صديقا من أصدقائي. كما أقمت علاقات جيدة جدًّا مع جورج بوش في مرحلة مبكرة من العملية. كان حزب

المؤتمر الوطني الإفريقي مصرا على استمرار العقوبات على جنوب إفريقيا إلى أن يصبح هو في السلطة. فقلت لهم: «لا! لقد أثبتنا صدقنا، ونحن نفعل الآن كل ما هو مطلوب منا بطريقة منطقية. يجب رفع العقوبات الآن».

لقد ساندني المجتمع الدولي في هذا الأمر، إذ عمد إلى رفع العقوبات وتقبل حسن نوايانا وصار داعما للعملية. وكان لهذا أهمية كبيرة بالنسبة لنا.

لم نفكر نحن، ولا حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، في استقدام محكّمين دوليين إلى العملية التفاوضية. اتفقنا في مرحلة مبكرة جدًّا على أننا سوف نتفاوض نحن الجنوب أفريقيين فيما بيننا، لكن الدور الذي لعبته الحكومات الأخرى في خلفية المسرح كان مهما. ومن وجهة نظري، فإن أمريكا والحكومات الأوروبية هي التي قدمت مختلف أنواع الدعم أكثر من غيرها. ولعب بعض سفرائهم دورا مهمًّا في الكواليس، عندما كنا نصل إلى اختناقات في عمل «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية CODESA»، وكذلك لعبوا دورا في بناء الجسور في مرحلة لاحقة عند تجدد انعقاد الملتقى التفاوضي. يدّعي بعضهم لنفسه دورا أكثر مما يستحق وأنا لا أنكر ذلك الدور الذي لعبوه؛ غير أنه كان دورا جانبيا يجرى خلف أبواب مغلقة، وليس دورا مرتبا.

مبادئ أساسية

تشير في سيرتك الذاتية إلى أن مانديلا لم يكن يعرف التردد. ويتضح من مقابلات أجريناها مع كثير من القادة السياسيين أن ثمة صفة يتسم بها القادة السياسيون الكبار، ومنهم أنت، تلعب دورا تاريخيا في مراحل الانتقال، ألا وهي القدرة على اتخاذ القرارات دون العودة إلى التفكير في كل قرار مرة ثانية. إنها صفة حاسمة الأهمية. فهل هي صفة أصيلة تكون لدى بعض الناس بطبيعتهم؟ أم هي شيء يتعلمه المرء في معترك العمل السياسي؟

أعتقد أن العناصر التي ذكرتها كلها تشكل جزءا من الأمر. وأما في حالتي أنا،

فأظـن أن خبرتي في المحاماة لعبت دورا. كما لعبتْ الجامعة التي درسـت فيها دورا خاصا. كان اسـمها جامعة بوتشفسـتروم للتعليم المسـيحي العالي، وكان تركيـز كلية الحقـوق فيها مُنصبّا على أن من واجب المحامـي عندما يكون عليه حل مشكلة قانونية أن يسأل نفسه أولا عن المبادئ التي تنطبق على تلك الحالة. عندمـا يأتي أحد الموكلين فيقول: «ها هي مشـكلتي»، فليس عملي أن أسـتدير إلـى المكتبـة وأقول: «ماذا قررت المحاكم في الماضي بشـأن هذه المشـكلة يا ترى؟» عليَّ أولا، أي قبل أن أذهب وأتحقق من المكتبة، أن أطرح سـؤالا على نفسـي باعتبـاري محاميا: «ما هي المبادئ؟ وماذا يقـول القانون في هذا؟»، هذا مـا علمني إيـاه المنطق! لم أكن أتخذ قـرارا بعيد الأثر بدون استشـارات أو قبل التفكيـر فيه مليـا، ولم أكن لأندفع وأسـتعجل أبدا في الوصول إلـى قرار عندما يتعلـق الأمر بقرارات بعيدة الأثـر. كنت أفكر بالأمر مليا، وأجري المشـاورات اللازمـة. ويعنـي التفكير في الأمر مليا أن يسـأل المرء نفسـه: «مـا الصحيح وما الخاطـئ؟ ومـا المبادئ التـي تنطبق على هـذا؟» وبعد ذلك أصِـل إلى نتيجة لا أعود إلى الشك فيها بعد ذلك.

تقاسم السلطة

كيـف طبقت المعايير التي ذكرتهـا عندما قررت أن تترك حكومة الوحدة الوطنية؟ كيف كان تفكيرك في ذلك الوقت؟ وكيف أثر ذلك على مستقبل جنوب إفريقيا؟

عملـت في حكومة الوحدة الوطنية في أول سـنة ونصف من عمرها. أدرك حزب المؤتمـر الوطني الإفريقي أنه لا يمتلك خبرة الحكم، وهذا ما جعلهم يعتمدون كثيرا علـى خبرتـي وخبرات أشـخاص آخرين مـن أمثال بيـك بوتا وغيره ممـن كانوا معي فـي حكومة الوحـدة الوطنية. لكنهـم وصلوا إلى نقطة، شـعروا عندها أنهـم اجتازوا مرحلـة التعلـم وما عادوا في حاجة إلـى خبراتنا إلى هذا الحـد. كان لي دور مزدوج؛ فقـد كنـت نائبا للرئيس وعضوا في حكومـة الوحدة الوطنية إضافـة إلى زعامة حزب المعارضة الرئيس. لقد أرادوا إسكاتي، وقالوا إن من حقي انتقاد الاقتراحات المقدمة

في الحكومة. لكن، وبما أنني نائب الرئيس، فليس من حقي أن أهاجم أي قرار علنًا بعد اتخاذه حتى إن كنت ضده. لم يكن هذا منسجما مع الروح التي يجب أن تعمل حكومة الوحدة الوطنية وفقا لها.

والأمر الثاني هو أنني وعدت الناخبين، في انتخابات ١٩٩٤، أننا سوف نواصل، أثناء المفاوضات على الدستور النهائي، محاولة التفاوض على نظام يعتمد مبدأ التوافق بحيث يستمر إلى ما بعد السنوات الخمس الأولى. صحيح أننا وافقنا على وجود حكومة وحدة وطنية لخمس سنوات، إلا أنني وعدت الناخبين بأن يكون هنالك نوع من البحث عن التوافق في المستقبل بعد عام ١٩٩٩، وذلك في الدستور النهائي.

قلت للدكتور مانديلا في مناسبتين اثنتين: «إذا لم تقدّم لي تنازلا في هذا الأمر فسوف أكون مضطرا إلى ترك حكومة الوحدة الوطنية». وكان مفاوضنا الرئيس رويلف ميير يؤكد لي أنه ينفذ تعليماتي، وأنه قال ذلك عدة مرات لسيريل رامافوزا [رئيس فريق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي التفاوضي، ورئيس الجمعية الدستورية]. كان اقتراحنا الأخير معتدلا جدًّا، وقد نص على أننا سنقوم بتطبيع الوضع بعد فترة حكومة الوحدة الوطنية في السنوات الخمس الأولى وأنه لن تكون هنالك حكومة وحدة وطنية بعد ذلك، وإذا حصل حزب من الأحزاب على ٥٠ في المائة من أصوات الناخبين فإنه يشكل الحكومة مثلما يحدث في أي ديمقراطية عادية. لكننا اقترحنا ضرورة أن يلحظ الدستور النهائي إقامة مجلس استشاري وطني يكون إلى جانب الحكومة، بحيث يصبح واجبا دستوريا على كل حكومة في المستقبل أن تحيل القضايا ذات الأهمية الوطنية إلى هذا المجلس الاستشاري الذي يمثل الأحزاب الرئيسة كلها، وذلك في مسعى للوصول إلى توافق على ما يجب أن تكون عليه سياسة البلاد بخصوص تلك القضية. ولتكن القضية الإطار العام للموازنة، على سبيل المثال.

ثم مضينا أبعد من ذلك، فقلنا إنه إذا تم التوصل إلى توافق ضمن المجلس الاستشاري، فإن على الحزب الحاكم أن يعتمد ما تم التوصل إلى توافق عليه ويجعله سياسة حكومية. أما في حال عدم التوصل إلى توافق، فإن الحكومة تتابع

عملها مثلما تفعل الحكومة في أي ديمقراطية عادية. إنّ المجلس الاستشاري لن يكون له حق النقض، لذلك قلت إنني سأكون مضطرا إلى التفكير في ترك حكومة الوحدة الوطنية إذا لم يقبل المؤتمر الوطني الإفريقي هذا الاقتراح. لقد قالوا «لا!». كانت المسألة مسألة ضمير بالنسبة لي. لقد وعدت الناخبين! وقد فشلت، هنا تحديدا، في التوصل إلى نموذج البحث عن توافق على المستوى التنفيذي في الحكومة، وهكذا قدمت استقالتي.

هل يمكن أن تغير رأيك بخصوص ترك حكومة الوحدة الوطنية؟

أظن أن هذه هي المسألة التي يشعر تجاهها كثير من أنصاري أنه كان علينا البقاء في الحكومة. لكن دعني أخبرك حكاية طريفة. فقد دعوت اللجنة التنفيذية في حزبي إلى الاجتماع عندما قال حزب المؤتمر الوطني الإفريقي «لا!»، وهذا أمر مختلف عما كان في حكومتي، إذ لم تعد لديَّ الآن حكومة كاملة. قلت لهم: «انظروا! علينا أن نتخذ قرارا الآن: هل نبقى في الحكومة أم نتركها؟»، ظهرت مدرستان في التفكير. قال أصحاب المدرسة الأولى التي كان على رأسها بيك بوتا ورويلث مبير إنهم مع البقاء في الحكومة. لكن المدرسة الثانية قالت إن علينا ترك الحكومة. طرحت إمكانية أن أترك حكومة الوحدة الوطنية وأقود المعارضة، أي الحزب الوطني، من خلال البرلمان، وأنه يمكن أن يتولى واحد غيري من زعماء الحزب منصب نائب الرئيس. وفي هذه الحالة، فإنني أترك حكومة الوحدة الوطنية لكن الحزب يظل جزءا منها. لقد رفض بيك بوتا هذه الفكرة.

الدعم الدولي

تقع المسئولية الرئيسة دائما على الأطراف الدولية، وكذلك يكون التأثير الرئيس من جانبهم أيضًا. إذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، فهل لديك نصيحة بخصوص كيف يمكن أن تكون الأطراف الدولية مفيدة، أو غير ضارة، في سعيها إلى دعم عمليات الانتقال إلى الديمقراطية في الأوضاع المختلفة؟

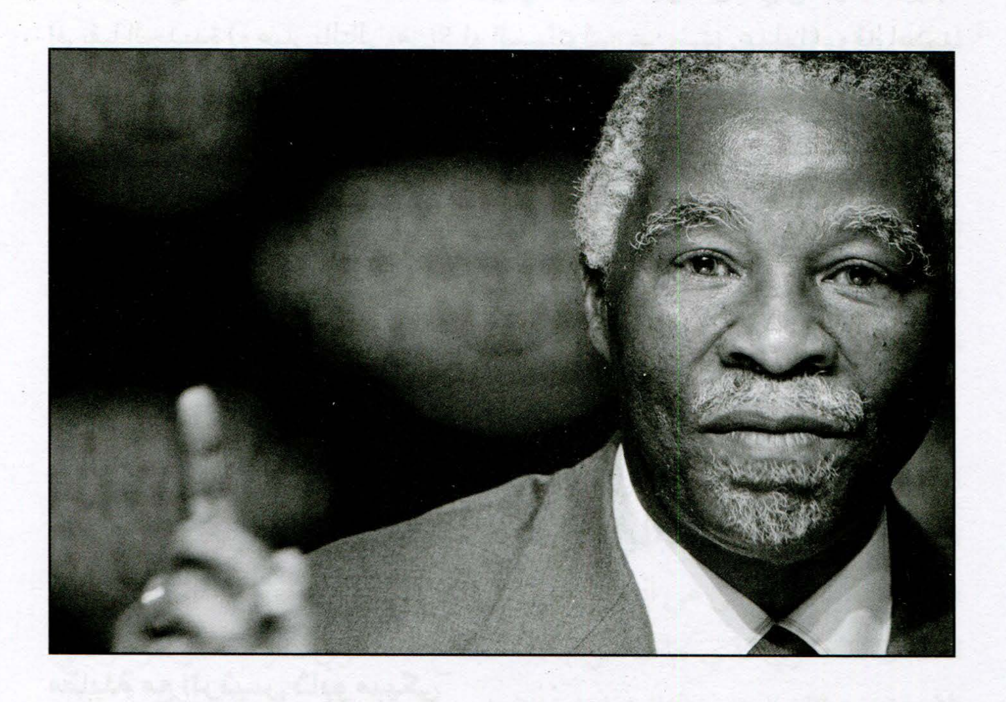
عليَّ أن أفكر في هذا السؤال بعض الشيء. أظن أن على البلدان الناجحة المستقرة أن تمتنع عن محاولة فرض نموذجها على البلدان التي أنهكها النزاع. وأما الناس في البلدان التي تحاول أن تحل نزاعاتها، فيجب تركهم يتوصلون إلى نتائجهم الخاصة بما يتفق مع تقاليدهم، ومع دينهم أيضًا حيث يلعب الدين دورا. ولا يجوز للبلدان الناجحة أن تعتبر نماذجها الدستورية منتجا جاهزا للتصدير فتحاول فرضه على الآخرين. أظن أن أمريكا ترتكب هذه الغلطة أحيانا.

ثانيا، أظن أن للمجتمع الدولي دورا يلعبه، وهذا ما يصح خاصة على البلدان التي لها صلة قوية مع البلدان التي تمزقها النزاعات. إن إسرائيل وفلسطين مثال جيد على هذا. أظن أن على البُلدان العربية أن تزيد جهودها لجعل الفلسطينيين أكثر قبولا بحق دولة إسرائيل في الوجود، وكذلك في موضوع شرط عودة اللاجئين الفلسطينيين كلهم. وأظن أن على أمريكا والبلدان الأوروبية، لكن أمريكا خاصة بما لها من علاقة مع إسرائيل منذ زمن بعيد، أن تبذل جهدا أكثر لجعل إسرائيل تقدم مبادرات. إن لدى الإسرائيليين القوة، وهم في وضع يسمح لهم بتقديم مبادرات (مثلما كنت أنا)، وعلى أمريكا أن تفعل المزيد للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتقديم مبادرات لإيقاف هذا التوسع في المستوطنات. يجب أن يصلوا نقطة يستطيعون عندها أن يوفروا للفلسطينيين بلدا يستطيعون أن يفخروا به، وليس مجرد عدد من المدن التي تربط بينها طرق معبدة. أرى أن من واجب الحكومات التي لها صِلات مع الحكومة الإسرائيلية أن تستخدم نفوذها لهذه الغاية.

وأظن أن هذا ما يمكن اتباعه أيضًا في سورية والبلدان التي تشبهها. إن على البلدان المجاورة التي لها مصلحة كبيرة فيما يحدث في بلد مضطرب واقع على حدودها أن تحاول العثور على دور بنَّاء لها، لكن دون أن تفرض حلولا.

السيرة الذاتية لثابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا

١٩٩٩-٢٠٠٨



كان والد مبيكي قياديا بارزا في الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا وفي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وقد تلقى ثابو مبيكي تدريبا سياسيًّا وعسكريا في موسكو، ثم تابع دراسته في كليّة لندن للاقتصاد وفي جامعة مانشستر. وظل بعد ذلك ثمانية وعشرين عامًا مشاركا في النشاط السياسي من منفاه في لندن وفي بلدان أفريقية كثيرة حيث كان المساعد الأول لأوليفر تامبو، رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. صار مبيكي إستراتيجيا رئيسا في حملة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الناجحة كثيرا، التي سعت إلى فرض عقوبات دولية على نظام الفصل العنصري. كما تولى الدور القيادي في تسهيل المحادثات التي جرت خارج جنوب إفريقيا بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وقادة جنوب إفريقيا البيض.

عاد إلى جنوب إفريقيا بعد الإفراج عن مانديلا بفترة قصيرة، ولعب دورا

مركزيا في العملية التفاوضية التي جرت عقب ذلك وأفضت إلى انتخابات ١٩٩٣ التي فاز فيها مانديلا. صار مبيكي نائبا أول للرئيس في حكومة جنوب إفريقيا الجديدة (وصار بالتالي من كبار المسئولين عن سير عملها). وقد اعتمد على مركزه السياسي في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وعلى العلاقات التي بناها مع النخب البيضاء في جنوب إفريقيا (أثناء المفاوضات السرية التي سبقت إصلاحات دو كليرك، ثم في العملية التفاوضية)، وكذلك على حسه الإستراتيجي الخاص، للمساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية. ورغم مصادفته بعض الصعوبات، نجح مبيكي في بناء ثقة وطنية ودولية لدى المستثمرين أدت إلى إمكانية الإصلاح وإلى تقوية اقتصاد جنوب إفريقيا. انتخب رئيسًا عام ١٩٩٩ و٢٠٠٤. ثم فقد أخيرا بعضا من مركزه الوطني والدولي (كان ذلك جزئيا بسبب موقفه من وباء الإيدز)، فأرغم على الاستقالة عام ٢٠٠٨. وصار منذ ذلك الوقت المتحدث الأول باسم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ووسيطا موثوقا في حل نزاعات تلك المنطقة.

مقابلة مع الرئيس ثابو مبيكي

ما الإستراتيجية التي بدأت في ثمانينيات القرن العشرين لإنهاء نظام الفصل العنصري؟ وكيف أقيمت شبكة الدعم الدولية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي؟

جرى حظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام ١٩٦٠. وسرعان ما تم إرسال بعض قادة الحزب إلى خارج البلاد لأنه صار واضحا لدى القيادة أننا في حاجة إلى دعم دولي لإنهاء نظام الفصل العنصري، وبالتالي كنا في حاجة إلى إيجاد حركة دولية معادية للفصل العنصري. وهكذا، صار دور المجتمع الدولي في نضال الفصل العنصري أكثر أهمية وبروزا اعتبارا من عام ١٩٦٠.

كنا نحاول تعبئة كل شخص في العالم، الحكومات والمواطنين والمتدينين والنقابات والأحزاب السياسية... كل شخص، من أجل مواجهة الفصل العنصري. وقد مكننا الدعم المباشر الذي تلقاه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بأشكال كثيرة،

من الاتحاد السوفيتي وكوبا، من متابعة النضال حتى بالوسائل العسكرية. وجاء الدعم لنضالنا أيضًا من بلدان أخرى من بينها السويد، وخاصة عندما كان أولاف بالمه رئيسًا لحكومتها. وقد دعموا قوى معارضة أخرى في البلاد.

وكانت مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وفرض العقوبات عليه عنصرا ثانيا في الدعم الدولي، إضافة إلى الدعم المباشر لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي. راح المواطنون العاديون يرفضون شراء منتجات جنوب إفريقيا، وفرضت الحكومات عقوبات عليها، وقالت الشركات إنها لن تواصل الاستثمار في جنوب إفريقيا.

كان الدعم الإنساني هو العنصر الثالث، حيث وفّرت المنظمات الدولية المساعدة الإنسانية للاجئين لدرجة صار معها الدعم الدولي جزءا مهما من نضالنا. وصرنا فيما بعد نقول إن نضال جنوب إفريقيا كان مرتكزا على أربعة دعائم. الدعامة الأولى هي التعبئة الشعبية ضمن البلد نفسه، والدعامة الثانية هي النضال العسكري الذي خاضه من جانبنا الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وكان العنصر الثالث إعادة إنشاء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لأنه كان حزبا غير مشروع، وتشكيل فروع للحزب وتنظيم الحزب بما يتجاوز النضال السياسي الجماهيري. وقد اشتمل هذا على عناصر كثيرة من بينها، على وجه التحديد، إقامة الآلية السرية للحزب من أجل مواصلة النضال بالوسائل المختلفة. وأما الدعامة الرابعة فكانت التضامن الدولي المُعبّر عنه بطرق كثيرة أشرت إليها قبل قليل. لقد كان عمل هذه الدعائم الأربعة كلها هو ما أدى إلى هزيمة نظام الفصل العنصري.

التأثير الدولي

كيف كان أثر التغيرات التي جرت في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في الثمانينيات على إستراتيجية تأمين الدعم الدولي؟

عكست فترة الثمانينيات أزمة نظام الفصل العنصري، وصار واضحا للجميع، بمن فيهم نظام الفصل العنصري نفسه، أن التغير صار محتوما. وعلى سبيل المثال، قدم مصرف تشيزمانهاتن قروضا لحكومة جنوب إفريقيا. وفي ١٩٨٥، أي عندما جاء وقت تسديد القروض فإنه عادة ما يُجرى تدوير القروض وتمديد أجلها، لكن المصرف أصر على استرداد ماله في وقت كانت الحكومة فيه مفلسة وتفتقد إلى السيولة، ما دفعها للتوجه إلى أكبر شركة في جنوب إفريقيا، الشركة الأنغلو أمريكية، لاقتراض المال من أجل تسديد القرض.

كانت تلك لحظة مهمة. لقد طالب مصرف تشيزمانهاتن بالمال لأن قراءته للوضع السياسي في جنوب إفريقيا في ذلك الوقت كانت تشير إلى أن الحكومة لا يمكن أن تستمر: كان عليها أن تنصرف، عاجلا أو آجلا. وبما أنهم رجال أعمال، فقد فهموا أن المال الذي أقرضوه لحكومة جنوب إفريقيا كان معرَّضا لخطر الضياع.

كانت لدى الولايات المتحدة سياسة تُدعى باسم «الانخراط البنَّاء»، وكانت تعني في الأساس عزل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومحاولة التحدث مع حكومة جنوب إفريقيا لجعلها تقوم بإدخال إصلاحات تدريجية على نظام الفصل العنصري. لكن الولايات المتحدة غيّرت موقفها عندما قال مصرف أمريكي رئيس إن الحقيقة هي أن حكومة الفصل العنصري في سبيلها إلى الانهيار. وفيما بعد، وجه وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز دعوة إلى أوليفر تامبو، رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لزيارة واشنطن عام ١٩٨٧، من أجل مناقشة العلاقات بين الحكومة الأمريكية والحزب.

وفي الفترة نفسها، تغيّر موقف ناميبيا أيضًا نتيجة انتهاء الحرب في أنغولا. كان جيش جنوب إفريقيا موجودا في أنغولا لمحاربة الكوبيين بشكل رئيسي، وقد صار واضحا لدى حكومة جنوب إفريقيا أن ما من طريقة تجعلها تربح الحرب في أنغولا. ثم إنها لم تكن تملك المال اللازم لمواصلة تلك الحرب. صار اقتصاد جنوب إفريقيا غير قادر على تحمل كلفة الحرب، وصار الفوز في ميدان المعركة غير ممكن. لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تسهيلها المفاوضات بين الكوبيين والأنغوليين

والجنوب أفريقيين لإنهاء الحرب. وهكذا، نشأت إمكانية استقلال ناميبيا لأن السلم عاد إلى أنغولا فور انسحاب جنود جنوب إفريقيا وانسحاب الكوبيين، وهذا ما خلق فُرصًا كبيرة جدًّا أمام النضال التحرري في ناميبيا الذي قادته حركة سوابو (منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا) لتكثيف النضال في ناميبيا انطلاقا من أنغولا. وبدلا من أن يجد نفسه أمام حالة يؤدي فيها السلم الذي تم التوصل إليه في أنغولا إلى تشديد الصراع العسكري في ناميبيا، قرر المجتمع الدولي حل القضيتين معا، وقد استمرت العملية إلى أن حصلت ناميبيا على استقلالها عام ١٩٩٠. وما إن صارت ناميبيا على مسار الاستقلال، حتى صار واضحا أن إنهاء الفصل العنصري في ناميبيا سوف يؤثر على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وهكذا، كانت الأحداث على ترابط فيما بينها.

الدعم الدولي

فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي، وهو داعم مهم، كانت الأمور تجرى على النحو التالي: كان وفد من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يتوجه إلى زيارة موسكو في كل عام، وكانت تجرى محادثات بيننا وبين القيادة السوفيتية. ذهبنا إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ في وفد يقوده أوليفر تامبو الذي اجتمع مع غورباتشيف. شرح له غورباتشيف ما كان يحدث في الاتحاد السوفيتي، أي ما يتعلق بالبيروسترويكا والغلاسنوست، وشرح ضرورة هذه الأشياء ومعناها وما ينتظر أن تحققه. وضمن هذا الإطار، طرح غورباتشيف مسألة حل النزاعات الإقليمية قائلا إن هذا واحد من الأمور التي تُجرى مناقشتها مع الأمريكيين. وقال إن الوضع في جنوب إفريقيا نزاع إقليمي، لأن له تأثيرا على أنغولا وبوتسوانا وسوازيلاند وبلدان أخرى في المنطقة، رغم أنه كان نضالا داخل جنوب إفريقيا، وكان إنهاء نظام الفصل العنصري هو الأساس الوحيد لحل هذا النزاع في المنطقة. كانوا بالأساس متفقين مع الأمريكيين على أن نظام الفصل العنصري يجب أن ينتهي، بحيث يقوم كل بلد من البلدين بما يستطيع لتحقيق هذه النتيجة. وهكذا، قال غورباتشيف إن الاتحاد السوفيتي سوف يتابع دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مثلما كان يدعمه في الماضي. وأما

الأمريكيون (كان هذا بعد اللقاء بين جورج شولتز وأوليفر تامبو) فسوف يقومون بما يستطيعون لإنهاء نظام الفصل العنصري، وذلك متعلق بما كانوا يظنون أنهم قادرون على فعله.

لم يتغير موقف الاتحاد السوفيتي في سنوات حكم غورباتشيف. لكن ما اختلف في هذا الوقت، هو أن الولايات المتحدة قد غيرت موقفها. صارت الولايات المتحدة الآن تتحدث مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بشكل مباشر، وتبحث في طرقها الخاصة للمساهمة في إنهاء نظام الفصل العنصري. صارت الحركة العالمية المعادية لنظام الفصل العنصري شديدة القوة في فترة ١٩٨٥–١٩٩٠. فعلى سبيل المثال، تبنّى الكونغرس الأمريكي قانونا أطلق عليه اسم «القانون الشامل ضد الفصل العنصري». وقد فرض هذا القانون عقوبات على جنوب إفريقيا. وافق الكونغرس على هذا القانون، لكن الرئيس ريغان استخدم حق الفيتو لنقضه، ثم عاد الكونغرس فصوَّت على إبطال نقض القانون إلى أن جرى اعتماد القانون في النهاية. والمهم في الأمر أن حملة التغلب على قرار ريغان برفض القانون كانت بقيادة أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ برزَ منهم اثنان بشكل خاص هما ريتشارد لوغار ونانسي كاسيباوم، اللذان قالا إن الرئيس الجمهوري مخطئ وقاما بحشد أعضاء مجلس الشيوخ لإبطال قرار ريغان. لم تستطع الإدارة الأمريكية نفسها مواجهة الكونغرس في هذه القضية.

صار فرضُ العقوبات قويًّا على المستوى الدولي، وذلك ما ساهم في تعميق أزمة نظام الفصل العنصري. كانت هنالك نضالات جماهيرية واسعة، وهي إحدى الدعامات الأربع التي تحدثنا عنها قبل قليل. كذلك جرت أعمال عسكرية كثيرة في البلاد، واستعاد كثير من منظمات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا هيكليته. صحيح أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ظل محظورا، إلا أنه تمكّن من العمل داخل جنوب إفريقيا ومن توجيه النضال. كما أن البعد الدولي، وهو الركيزة الرابعة، بلغ سويّةً من النضج أيضًا.

وفي هذه الفترة من النضال التحرري في جنوب إفريقيا، كانت القوى الرئيسة

التي تعارض نظام الفصل العنصري قد قبلت كلها قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. ولم يكن مهمًّا إن كان المرء عضوا في النقابات أو في الكنيسة أو في جماعة المسلمين أو في الحركة الطلابية أو الشبابية، أو كان امرأة أو من الزعماء التقليديين أو من قادة قطاع الأعمال... إلخ. لقد قبل كل من يعارض نظام الفصل العنصري قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. ومن هنا، صار الحزب قادرا على ممارسة القيادة باستخدام هيكلياته الخاصة ضمن البلاد، وكذلك عبر القيادة من خارج البلاد.

لقد قبلت الحركة العالمية المضادة لنظام الفصل العنصري قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أيضًا. مثلا، عندما قال الحزب: «علينا تشديد الحملة لإطلاق سراح السجناء السياسيين»، أدى ذلك إلى حملة لإطلاق سراح مانديلا. لقد وصلت بعض الحكومات إلى هذا الموقف في فترة أبكر، ومنها حكومتا السويد والنرويج على سبيل المثال. وأما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقد بلغتا هذه النقطة بعد ذلك، لكنهما اعترفتا أيضًا بأن عليهما التعامل مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

قاد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحملة العالمية، لكن عدد أفراد الحزب الذين كانوا خارج جنوب إفريقيا لم يكن كبيرا. لقد صارت تعبئة حركة التضامن وتنظيم الحركة المعادية للفصل العنصري في بريطانيا أو السويد، من مسئولية شعوب هذه البلدان، ولم يكونوا في حاجة إلى هيكليات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في السويد من أجل فعل ذلك. كان هنالك أفراد من الحزب في السويد، لعلهم كانوا ستة إلى عشرة، لا أكثر. على أن السويديين كانوا يتولون بأنفسهم مهمة قيادة الحملة الجارية عندهم، لأنهم اعتبروا أنفسهم مسئولين عن عدم السماح باستمرار نظام الفصل العنصري، وأن ذلك يرتّب عليهم فعل شيءٍ ما.

لم يكن لدينا عدد كبير من أفراد الحزب في الخارج، إلا المرتبطين بالعمل المسلح. فالعمل المسلح كان يقتضي القيام بنشاطات التدريب وتأمين الأسلحة خارج أراضي البلاد. لذلك، فإن الكوادر العسكرية في الحزب كانت موجودة في

الخارج، والجزء الأكبر من هؤلاء لم يشارك في أي أعمال عسكرية. لكن وجود هذه الكوادر في الخارج، كان بمثابة رسالة مفادها أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قادر على تصعيد الكفاح المسلح.

إرساء أساس الحوار والتفاوض

كيف بدأت المناقشات بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والبيض في مجتمع جنوب إفريقيا، بمن فيهم أعضاء في الحزب الوطني؟

كان من الواضح لنا أن على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن يحقق لنفسه دعما متزايدا بين سكان جنوب إفريقيا. وقد تمثل جزء من المشكلة في أن الحزب كان محظورا منذ ١٩٦٠، مما جعله غير قادر على النشاط علنا. كان نظام الفصل العنصري يعامل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على أنه عدو، وكان يقال إن الحزب منظمة إرهابية، وإنه أداة للاتحاد السوفيتي يريد من خلالها فرض الشيوعية على البلاد، وهكذا دواليك. هكذا كانت صورة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وخاصة لدى السكان البيض في البلاد.

وحتى نتمكن من التحرك في اتجاه العثور على حل لهذا النزاع، كان مهمًّا لنا أن نجعل الطبقة العليا في المجتمع تفهم طبيعة النزاع في جنوب إفريقيا، وأنه ليس نزاعا بين حكومة جنوب إفريقيا الديمقراطية الميّالة للغرب والمعادية للشيوعية وبين منظمة إرهابية أو شيوعية.

تحقق أحد التغيرات المهمة عندما فهمت قمة الهرم في مجتمع جنوب إفريقيا، (البيض، رجال الأعمال، الإنتلجنتسيا، القادة الدينيون، والمشتغلون في الإعلام) أن التغيير قادم وأن جنوب إفريقيا لم تعد قادرة على الاستمرار في نظام الفصل العنصري. وبعد رفض مصرف تشيز مانهاتن إعادة جدولة القروض، بدأ البيض في جنوب إفريقيا (بمن فيهم رجال الأعمال والإنتلجنتسيا) في القدوم لرؤية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي خارج البلاد. وكانت قطاعات معتبرة من صانعي الرأي في

البلاد تتخلى عن مواقف نظام الفصل العنصري، لدرجة صار الأفريقانيون أنفسهم يعصون الرئيس بي دبليو بوتا ويأتون لزيارة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وبدأ بوتا يرى أشخاصا من حزبه نفسه، الحزب الوطني، يقولون إن سياسة عزل الحزب وتدميره لن تنجح، وإن عليهم أن يتحدثوا معه. تعتبر رياضية الركبي شديدة الأهمية لدى الأفريقانيين في جنوب إفريقيا، وقد رأينا ممثلين عن رياضة الركبي لدى البيض يأتون لزيارة الحزب أيضًا.

كانت هذه صدمة كبيرة للرئيس بوتا وللناس الذين على غراره. وصار أمرا محتوما أن يقول الحزب الوطني نفسه: «إذا لم نتدارك ما يحدث، فسوف نصبح في المؤخرة». وهكذا، قرروا أن عليهم أن يتحدثوا مع الحزب أيضًا.

كانت هنالك منظمة مهمة لدى الأفريقانيين حملت اسم «رابطة الأخوة». وقد التقيت رئيس رابطة الأخوة د. بيتر دو لانج، وأجريت مناقشات معه استمرت يومين في نيويورك عام ١٩٨٧. تعتبر «رابطة الأخوة» نواة قوة الحزب الوطني، وكان رئيسها يشرح لي ما يحدث في المجتمع الأفريقاني. لقد كان واضحا تماما عندما قال إنهم توصلوا عام ١٩٨٧ إلى فهم واضح، مفاده أن جنوب إفريقيا سوف تقع فريسة حرب أهلية شديدة الدموية إذا لم يبدأ التغيير بحلول عام ١٩٩٠، وسوف يموت كثيرون. ولتجنّب ذلك، لا بد من وضع نهاية لنظام الفصل العنصري.

التقت شركة التنقيب عن الذهب «حقول الذهب»، التي كانت بريطانية في ذلك الوقت، مع أوليفر تامبو في لندن للحديث عن جنوب إفريقيا. وقال ممثلو الشركة إنهم يرون ضرورة التغيير في جنوب إفريقيا، ويرون أن على الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن يتباحثا في ذلك. قال أوليفر تامبو إن هذا يمثل وجهة نظرنا أيضًا. حينذاك، استعلمت الشركة عن إمكانية تنظيم اللقاء مع عدد من الأفريقانيين لبدء المحادثات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فوافق الحزب على ذلك، حيث رتبت الشركة لقاءنا مع هؤلاء الأفريقانيين الذين كانوا من دائرة الحزب الوطني، لكنهم لا يمثلون الحكومة.

شرعنا في عقد سلسلة من الاجتماعات مع الوفد الذي قاده البروفيسور ويلي

إسترهويس من جامعة ستيلنبوش. وكان هذا الرجل آنذاك عضوا في «رابطة الأخوة» ومن المقربين جدًّا من الرئيس بوتا، وقد قاد هو وفد الأفريقانيين في حين كنت أنا على رأس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وكان لدينا سلسلة من الاجتماعات بين عامَي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، والتي قامت بتنظيمها شركة «حقول الذهب». وفي اللقاء الثاني أو الثالث، أخبرني إسترهويس أن الرئيس بوتا موافق على هذا التواصل، وأنه طلب من جهاز المخابرات الوطني أن يظل على تواصل معه. وهكذا، كان البروفيسور إسترهويس يلتقي مع أشخاص من الاستخبارات قبل أن يغادر جنوب إفريقيا قادما إلى اجتماعاتنا، فيطلبون منه طرح عدد من المسائل التي يريدون فهمها. كان الرجل يطرح هذه الأسئلة كما لو أنها أسئلته هو، وعندما يعود إلى جنوب إفريقيا، كان يذهب إلى الاستخبارات فيقول: «كل شيء على ما يرام. لقد عقدنا اجتماعا لبحث المسائل التي طلبتم طرحها، وهذه هي الإجابات. وهكذا دواليك».

وحتى عام ١٩٨٩، كان الحزب الوطني يحاول التوصل إلى أفضل تفاهم ممكن مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. لقد فهموا أنهم استمروا عشرين سنة في تقديم الحزب بصورة سلبية، وصنعوا صورة للحزب لم تكن صحيحة في واقع الأمر. أرادوا أن يعرفوا ما يريده الحزب ورؤيته إلى مستقبل جنوب إفريقيا. أرادوا أن يعرفوا أيضًا استجابتنا للأحداث الحالية، وذلك من قبيل التطورات في أنغولا وناميبيا. كانوا يفعلون ذلك مِن أجل الاستعداد للتواصل الرسمي المباشر بين الحزب الوطني والحكومة من جهة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جهة ثانية، وذلك لأنهم كانوا قد باشروا التحدث مع نيلسون مانديلا في ذلك الوقت.

إن للعلاقات بين البشر أهمية كبيرة في هذه العمليات كلها. كيف كانت تجربتك أنت في بناء تلك العلاقات مع قادة من الحزب الوطني ومن حكومة جنوب إفريقيا؟

كان ما حدث منذ ١٩٨٥ عملية تفاعل بين قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في المنفى وبين من يحتلون المراتب العليا في مجتمع البيض في جنوب إفريقيا (ليس مع البيض فقط، لكنني أتحدث الآن عن مجتمع البيض). كانت لدينا اتصالات

منتظمـة مـع قطاع الأعمال الأبيض ومـع القادة الدينيين البيـض والأكاديميين البيض وأصحـاب الاختصاصات البيـض والمحامين البيض، وهكذا دواليـك، بل حتى مع أشـخاص من عالم الرياضة لدى البيض. وعندما كنا في لوسـاكا، في المنفى، لم نعد نشعر أننا خارج جنوب إفريقيا لأننا كنا نجلس كل يوم مع أشخاص آخرين من جنوب إفريقيـا. وعلى سـبيل المثال، كنا نناقش مع البروفيسـور إسـترهويس قضايا مختلفة، فيقـول أحد أعضـاء وفدهم: «دعوني أخبركم عن وزير المالية. إنه شـخص يسـتحق الاهتمـام فعـلا. إن صفات بارند دي بليسـي كذا وكذا وكذا». وكانـت نتيجة ذلك أن تشكل مناخ من المعرفة المسبقة نتيجة هذا التواصل المكثف بيننا، وذلك قبل أن يأتي وقت اللقاء وجها لوجه مع هؤلاء المسئولين.

لقـد بلغت عملية بناء هذا الجو حدًّا جعلنا نشـعر، عندما التقينا، أننا على معرفة قديمـة، رغم عدم لقائنا من قبل. بـل كنا أحيانا نتكلم مع بعض هؤلاء القادة البيض بالهاتف قبل أن نعود إلى بيوتنا أحيانا. وهكذا، لم يعد هنالك إحساس بمسافة كبيرة تحصل بيننا. التقينا أول مرة في كيب تاون عام ١٩٩٠. كانوا يعرفون أسماءنا، وكنا نعرف أسماءهم، بل كنا نعرف أشياء شخصية عن كل واحد منهم أيضًا، وهكذا كان التواصل بيننا سـهلا. كان علينا أن نتفاوض مع أشـخاص من جهاز الاسـتخبارات الوطنـي بخصـوص قائمة السـجناء السياسـيين، وهكـذا دواليك. وكنـا ننتهي من المناقشـة ثم نتناول العشاء معا ونتحدث عن شخصية ألفريد دو كليرك، وأشياء من هذا القبيل. لذلك، لم يكن بناء علاقات شـخصية مع ذلك الرجل أمرا صعبا عندما تم اللقاء معه.

ماذا كنت تعرف عن المحادثات الجارية داخل جنوب إفريقيا؟

كان هنالك تواصل بين نيلسون مانديلا وأوليفر تامبو. لهذا، كنا في الحقيقة ندرك أن مانديـلا يتحاور مع النظـام. لكن الجميع كان يفهم أيضًـا أن أي قرار بالدخول في مفاوضـات مـع الحكومة سـوف يتخذ في لوسـاكا، لأن هذا القرار يسـتلزم مشـاركة القيادة كلها.

ثم في عام ١٩٨٩، جاء البروفيسور إسترهويس برسالة من الاستخبارات الوطنية، مفادها أنهم مستعدون الآن للقاء المباشر مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وهكذا اجتمعنا مع وفد من جهاز الاستخبارات الوطنية في سويسرا.

كنا آنذاك نناقش مطلب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي المطروح منذ سنوات طويلة: حتى تبدأ المفاوضات، لا بد للحكومة أولا من خلق جو يساعد على التفاوض. وكانت هنالك أسئلة عن قوائم من السجناء السياسيين، لأننا قلنا إننا لن نتفاوض مع الحكومة قبل أن تطلق سراح القادة حتى يتمكنوا من المشاركة في المفاوضات. ناقشنا الإفراج عن السجناء السياسيين ورفع الحظر عن المنظمات السياسية، كحزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي. كان رفع الحظر عنها ضروريا حتى يستطيع الناس أن يكونوا فاعلين من الناحية السياسية. هذا ما كنا نتفاوض عليه مع تلك المجموعة عام ١٩٨٩. كان بوتا قد خرج من الحكم في ذلك الوقت وحل محله دو كليرك. وكانت هنالك قضيتان رئيستان: إطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن المنظمات من أجل بدء المفاوضات.

لقد لعبنا دورا قياديا بالنسبة للمجتمع الدولي في اتخاذ موقف ضد نظام الفصل العنصري. وكان من الضروري أيضًا أن نوفر هذا الدور القيادي للمجتمع الدولي نفسه في مسألة المفاوضات، باعتبارها شكلا جديدا من أشكال النضال. وهكذا قررنا عام ١٩٨٩ وضع مشروع وثيقة السياسات الخاصة بالمفاوضات في جنوب إفريقيا، والحصول على موافقة بلدان إفريقيا الجنوبية ومنظمة الوحدة الإفريقية. ثم أخذناها بعد ذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩. وهكذا، اعتمدت الجمعية العامة موقفا تجاه المفاوضات في جنوب إفريقيا.

كان ثمة جزء مهم في القرار، مفاده أن المفاوضات يجب أن تترك لأبناء جنوب إفريقيا، وكنا نحاول، بصورة خاصة، أن نتجنب ما حدث في ناميبيا قبل ذلك. ففي ذلك السياق، اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٤٣٥ الذي قال إن ناميبيا من مسئولية الأمم المتحدة، مما يضع عملية حل النزاع الناميبي في أيدي الأمم المتحدة.

وقد عينوا مارتي اهتيساري لقيادة هذه العملية للانتقال السلمي إلى الاستقلال في ناميبيا. لقد أردنا تفادي ذلك، لأن مشاركة المجتمع الدولي كله في النضال من أجل التحرير في جنوب إفريقيا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة قد لا نريدها (عندما نبدأ المفاوضات فيرغب العالم كله في المشاركة).

وهكذا قلنا: «لا! على أبناء جنوب إفريقيا تولّي هذا الأمر بأنفسهم، بينما يقدم العالم الدعم للعملية». وقد ظلت العملية التفاوضية في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٠ فما بعد (أي عندما بدأت المفاوضات المباشرة) ضمن إطار ما اتفق عليه بشكل عام. وهذا ما أعطانا إمكانية التوصل إلى نتيجة جنوب أفريقية، وليس إلى نتيجة مفروضة من الخارج. جلس أبناء جنوب إفريقيا إلى الطاولة بدون التدخل الخارجي الذي أردنا تجنبه. وحتى في هذا الجانب من التفاوض، قَبِل العالم قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالطريقة نفسها التي قَبِل بها هذه القيادة عندما قال الحزب إن على المجتمع الدولي أن يفرض العقوبات والمقاطعة على جنوب إفريقيا. لقد كانت ردة فعل العالم إيجابية.

وفي أواخر ١٩٨٩، كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والنظام قد اتفقا على رفع الحظر عن المنظمات السياسية وعلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم مانديلا، وعلى أن تبدأ المفاوضات داخل جنوب إفريقيا نفسها.

التعبئة الاجتماعية

كان إنجازا كبيرا لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن يبني منظمة جمعت الحركات الاجتماعية والطلابية والعمالية والنسائية، وكذلك الجماعات السياسية. ما الدروس المستفادة من تجربة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وجنوب إفريقيا بخصوص بناء تحالف واسع للقوى الاجتماعية والسياسية؟

بعد حظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام ١٩٦٠، جاءت حملة قمع شديدة اشتملت على اعتقالات وعلى قتل المحتجزين. اعتُقل نيلسون مانديلا

ووالدي وغيرهما، وقُدموا جميعا إلى المحكمة في «محاكمة ريفونيا» كجزء من حملة القمع هذه.

وكان من نتائج ذلك، أن صار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي شديد الضعف داخل البلاد، ولم تعد هناك هيكليات له داخل جنوب إفريقيا من الناحية العملية نتيجة تلك الحملة، لكن هيكليته استمرت خارج البلاد. وهكذا، مرت الفترة منذ عام ١٩٦٢ حتى ١٩٧٣ دون أن يكون للحزب فيها دور فعال داخل جنوب إفريقيا. لقد تم تدمير منظماته وزج بأعضائه في السجون أو فروا إلى المنفى، وهكذا دواليك. كانت تلك فترة شديدة السوء على نضال الحزب، لأنها شهدت حالة انفكاك عامة من جانب الجميع. لم تعد تحدث إضرابات طلابية ولا إضرابات عمالية ولا نشاطات. لقد مات النضال السياسي.

لكن النضال الشعبي داخل البلاد ظهر من جديد عام ١٩٧٣ تقريبا.

ما العلاقات التي كانت بين السياسة والحركات الاجتماعية؟

نظمت الحركة الطلابية نفسها أواخر الستينيات تقريبا، ثم ظهر ناشطوها إلى العلن في السبعينيات: مناوئو الفصل العنصري، التقدميون، التحرريون، وهكذا دواليك. كان كثير من هؤلاء الطلاب معنا في رابطة الشباب ضمن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، لكنهم كانوا مضطرين إلى عدم الإفصاح عن ذلك في تلك الفترة رغم أنهم كانوا جزءا مهما جدًّا من عملية إعادة التعبئة بين الطلبة. وهكذا، نرى أنه كان هنالك أفراد داخل البلاد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي رغم تدمير هيكليات الحزب، وصار هؤلاء يشاركون في عملية إعادة تعبئة الشعب، ابتداء بالطلبة والعمال ثم المتدينين فيما بعد، وهكذا دواليك.

ومنذ ١٩٧٣ تقريبا، ظهرت التعبئة الشعبية من جديد، وقد تصادف ذلك مع عملية إعادة بناء هيكليات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي داخل البلاد. ومع حلول الثمانينيات، كان الحزب قد نجح طيلة أكثر من عقد في إعادة بناء نفسه

داخل البلاد، رغم أنه كان لا يزال محظورا. وهكذا، نرى أن النظام المؤسساتي كان موجودا بالفعل بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والجميع في البلاد: النقابات والمتدينون والرياضيون والأكاديميون والمثقفون والإعلام والحكومة، وذلك عندما طرحت مسألة المفاوضات وما يجب فعله حيال الحركة الديمقراطية الجماهيرية.

أعددنا مسودة إعلان هراري في زمبابوي، وهو وثيقة عن المفاوضات. ثم طفنا بهذه الوثيقة على مختلف البلدان في إفريقيا الجنوبية وتحدثنا مع مختلف رؤساء الدول والحكومات لكي نقول لهم: «انظروا! علينا أن نخطط لهذه المفاوضات لأنها قادمة، وهذا ما نقترحه»، وقد وافقوا على مقترحاتنا. لقد جرى اجتماع لمنظمة الوحدة الإفريقية لأنه كان علينا أن نطرح هذا الأمر أمام المنظمة، بحيث تتمكن القارة كلها من دعمنا. وقد حرصنا في ذلك الاجتماع في هراري على وجود ممثلين عن النقابات في جنوب إفريقيا، وعن المتدينين والحركة النسائية وحركة الشباب، وكان لدينا وفد من داخل البلد انضم إلينا عندما اجتمعنا مع منظمة الوحدة الإفريقية في هراري لإقرار برنامج المفاوضات وخطتها. كانت الحركات الجماهيرية داخل البلاد طرفا مشاركا في المفاوضات. وهكذا، قال ذلك الوفد عندما عاد إلى البلاد، مثلما قالت قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، إننا نوحد قوانا جميعا ونطرح موقفنا من المفاوضات. إذن، صار ذلك الموقف موقف الحركة كلها، وليس موقف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحده.

بناء تحالف

عند بدء المفاوضات عام ١٩٩٠، هل كانت لدى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي قوة كافية لضمان شعور مختلف القطاعات بأنها ممثلة في المفاوضات؟ ثمة بعض الحركات السوداء التي لا تتفق مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وهذا غير مقتصر على حزب إنكاثا. ما الإستراتيجية التي كانت لديكم لإشراك تلك الجماعات كلها؟

لو أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تحرك وحده حيال السؤال الإستراتيجي الهام بشأن مشروعية دخول مفاوضات مع النظام، وكيفية ذلك، لما كان هذا أمرا صحيحا. كان من المهم ضمان كون الحركة الديمقراطية الواسعة مشاركة في هذا القرار، وهذا ما جعلنا نذهب إلى هراري حاملين ذلك الإعلان. كان علينا أثناء عملية التفاوض أن نضمن بقاء تلك الحركة الواسعة مشارِكة في النضال، وكان هذا هو الأمر الأول. أما الأمر الثاني، فهو وجود منظمات سوداء أخرى خارج حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لم تكن جزءا من تلك الحركة الواسعة. كانت تلك الحركات صغيرة، لكننا لم نكن راغبين في تجاهلها بسبب الطبيعة الإستراتيجية لقرار التفاوض من أجل التوصل إلى جنوب إفريقيا جديدة. وحتى تكون جنوب إفريقيا الجديدة تلك ملكا لأوسع قطاع ممكن من سكانها، ينبغي إيجاد عملية تشاركية واسعة إلى أقصى قدر ممكن. لقد عرفنا كيف نتعامل مع أنفسنا ومع الحركة الديمقراطية الواسعة، لكن هنالك تنظيمات أخرى من بينها، المؤتمر الإفريقي العام ومنظمة شعب آزانيان وكثير من تنظيمات البانتو. وفي مجرى النضال، صار لنا ارتباط مع قيادة البانتو في محاولة من جانبنا لإبعادهم عن نظام الفصل العنصري واستقطابهم إلى صفنا. لذلك، قلنا إننا نريد هذه القوى كلها معنا.

عقدنا مؤتمرا جمع تلك القوى كلها لتشكيل جبهة موحدة. وكان علينا أن نحرص على مشاركة تلك المنظمات الأخرى كلها التي كانت تمثل قطاعات من السود، رغم كونها منظمات صغيرة. لقد أتوا إلى المؤتمر وناقشنا مسألة الجبهة الموحدة ومبادئها، وكذلك أهدافها العامة، وغير ذلك. وهكذا فإننا عندما مضينا إلى المفاوضات الفعلية، كنا مُصرين على أنها لا يمكن أن تكون مفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني فحسب، أو بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة فحسب: كان يجب أن تكون مفاوضات شاملة، وأظن في النهاية أننا توصلنا إلى إشراك ١٩ تنظيما سياسيًّا. كنا نحاول دائما الحرص على أن تكون أغلبية السكان في البلد معنا، حتى مَن كانوا ضمن تشكيلات سياسية خارج حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

عمليات التفاوض وآلياته

عندما بدأتم المفاوضات، ما المسائل الرئيسة التي اشتمل عليها النقاش الذي أفضى إلى الدستور المؤقت، وما الإجراءات التي اتخذتموها؟ وما هي دروس بناء الدستور التي يمكن أن تتعلمها البلدان التي تدخل هذه العملية الآن أو في المستقبل؟

عندما كنا في طور تحضير إعدادِ إعلان هراري، قمنا أولا باستشارة رؤساء الدول والحكومات في منطقة إفريقيا الجنوبية، وذلك قبل أخذ هذا الإعلان إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وكان ممن استشرناهم في المنطقة الرئيس يوليوس نيريري [رئيس تانزانيا، ١٩٦٤-١٩٨٥]. كنا نقترح آنذاك أن تتولى جمعية تأسيسية منتخبة إعداد الدستور. لم يتفق معنا نيريري في هذا الأمر. قال لنا، إننا لم نهزم الحزب الوطني وإنهم لم يهزمونا. لكننا كنا نحاول، في اقتراحنا المتعلق بالجمعية الدستورية المنتخبة، فرض شروط المنتصر على الطرف الآخر، وذلك لأن من المحتم أن يفوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إذا جرت انتخابات في جنوب إفريقيا. لذلك، كان ما نقوله في الحقيقة على الشكل التالي: «دعونا نخوض الانتخابات حتى تثبتوا أنكم ديمقراطيون». لكن ذلك، في الحقيقة، يعطينا السلطة الحصرية في تقرير دستور جنوب إفريقيا. لقد سألنَا نيريري عما يجعلنا نظن أن الطرف الآخر سيقبل ذلك. وهكذا، اقترح أن يجلس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأنصاره مع الحزب الوطني وأنصاره لوضع مجموعة مبادئ دستورية، وعلينا أن نتفاوض عليها لأن أحدا منا لم يهزم الآخر. وبعد ذلك، نستطيع أن نمضي إلى انتخاب جمعية تأسيسية يكون عليها أن تصوغ الدستور ضمن المحددات المتفق عليها في المبادئ الدستورية. وبهذه الطريقة، يطمئن الحزب الوطني إلى أن المواقف الأساسية التي سينطوي عليها الدستور الجديد (الذي سيضعه أشخاص ينتخبهم أنصارنا) سوف تهتدي بهذه المبادئ المتفق عليها.

آليات الإصلاح الدستوري

كان أول شيء فعلناه في المفاوضات المتعلقة بالدستور هو الاتفاق على

مجموعة من المبادئ. وعندما جرت صياغة الدستور المؤقت، كان على هذا الدستور أن ينسجم مع تلك المبادئ التي تفاوضنا عليها. ثم جاءت انتخابات ١٩٩٤ فوافقنا على أن يكون البرلمان المنتخب ديمقراطيا عام ١٩٩٤ بمثابة جمعية تأسيسية. وبما أنه سيكون هيئة منتخبة عندما يضع الدستور النهائي، فإنه سوف يسترشد بالمبادئ نفسها. كان على الدستور النهائي أن يلتزم تلك المبادئ التي اتفق عليها منذ البداية، أي عند وضع الدستور المؤقت. وهكذا، نرى أنه لن يتغير شيء، حتى في ظل وجود جمعية تأسيسية منتخبة، حيال المبادئ وجوهر الديمقراطية: السياسة متعددة الأحزاب، فصل السلطات، اعتماد إعلان الحقوق، استقلالية القضاء، وما إلى ذلك.

هذه نقطة مهمة. ولهذا السبب كانت حجة يوليوس نيريري هي أن الانقسام في مجتمع جنوب إفريقيا شديد العمق، وفي شتّى المجالات، سواء من حيث الانقسامات العِرقية أو التفاوت في الثروة... إلخ. لكنك عندما تضع دستورا فإنك تضعه للبلاد كلها. كان من المهم أن يصبح الدستور ملكا لشعب جنوب إفريقيا كله، وهذا ما استلزم أن تشمل عملية صياغة الدستور الجميع.

عندما تُجرى الانتخابات، يفوز حزب ويخسر الآخر بطبيعة الحال. لكنك لا تستطيع أن تضع دستورا على أساس الأكثرية والأقلية؛ وذلك لأن الأقلية أيضًا يجب أن تشعر بأن هذا الدستور ملك لها. مِن هنا، فإن عليك أن تتفاوض على المبادئ التي تحكم كتابة الدستور، ويجب أن تُجرى صياغة هذه المبادئ والموافقة عليها من قبل الجميع، بمن في ذلك مَن يمثلون الأقلية.

هذا يعني، أنه لا وجود لفارق مهم بين الدستور المؤقت والدستور النهائي إلا لجهة أن الدستور المؤقت قد جرى التفاوض عليه من قِبل مجموعة أشخاص غير منتخبين ممَّن كانوا يمثلون الأحزاب. وأما الدستور النهائي، فقد جرى التفاوض عليه ضمن هيئة منتخبة. إن مواطني جنوب إفريقيا غير مختلفين على الدستور حتى اليوم. إنهم متفقون جميعا.

نكسات

حدث انقطاع حرج في تلك المفاوضات. ما الفوارق الرئيسة التي ظهرت آنذاك؟ وهل كانت متعلقة بمسألة دور الأكثرية؟

كانت هنالك مشكلة العنف في البلاد، وهي التي قطعت المفاوضات. قال حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إننا لا نستطيع مواصلة التفاوض في ظل هذه الشروط، أي عندما يجري قتل هذا العدد الكبير من الأشخاص. وعندما عدنا إلى المفاوضات، كان من بين المسائل المطروحة أننا بحاجة إلى العثور على طريقة تسرع العملية التفاوضية دون تبديل جوهرها.

آليات الإصلاح الدستوري

قررتم، إلى جانب كتابة دستور جديد، إقامة محكمة دستورية تشرف على تطبيق المبادئ الدستورية. ما الذي جعل هذا الأمر أولوية؟

على الرغم من وجود هيئة منتخبة ديمقراطيا لها الحق في وضع الدستور، إلا أنه تقرر عرض الدستور النهائي على المحكمة الدستورية. تتولى هذه المحكمة تقرير ما إذا كانت أحكام الدستور منسجمة مع المبادئ الدستورية. وفي حال وجود أي أحكام دستورية غير منسجمة مع المبادئ المتفاوض عليها، فإن على الجمعية الدستورية أن تنعقد مجددا لتصحيحها، ذلك أنّ احترام المبادئ الدستورية المتفاوض عليها أمر مهم. ومع أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كان متمتعا بالأكثرية في الهيئة المنتخبة، فإن هذا لم يكن ليعني أن الحزب يستطيع استخدام مركزه حتى يفرض على الأقلية شيئا خارج إطار تلك المبادئ. وهكذا، جرى الاتفاق على أن تقوم الهيئة المنتخبة بإنجاز الدستور ثم تقدمه إلى المحكمة الدستورية حتى تنظر فيه، لترى إن كان منسجما مع المبادئ المتفاوض عليها.

العدالة والمصالحة

كيـف كان أثـر تلك المبـادئ المتفـاوض عليها على مسـألة العفو العـام وحقوق الإنسان. وما الدروس التي يمكن أن تكون مفيدة للآخرين؟

لم يسـتطع أحد الطرفين هزيمة الطرف الآخر في جنوب إفريقيا. وهكذا، لم يكن هنالـك منتصـر يسـتطيع أن يفرض عدالـة المنتصر علـى الطرف الآخر. لكن مسـألة العدالـة ظلت ماثلة؛ لأنك لا تسـتطيع أن تتجاهل الأشـياء الخاطئـة التي ارتكبت في مجرى الصراع. وكان علينا أن نتفاوض على هذا الأمر.

وفـي مجتمعنـا المنقسـم عِرقيا، بغـض النظر عن المبـادئ الأساسـية، ثمة حقيقة مفادها أن هذا الانقسـام صار انقسـاما بين أقلية بيضاء وأكثرية سـوداء. قلنا، إننا نريد بناء جنوب إفريقيا غير عِرقية. وحتى تفعل هذا، فإن عليك تحقيق مصالحة بين السود والبيض. كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يسـتطيع القول إن فريدريك دو كليرك والآخريـن ارتكبوا جرائم وإننا سـنقدمهم إلـى القضاء؛ لكن هؤلاء الأشـخاص قادة لجماعة كاملة في المجتمع، وسـوف تشـعر عند ذلك أن لا مكان لها في الديمقراطية الجديدة لأننا نأخذ قادتها إلى السجن.

وفـي نهاية الأمر، حتى مـن ناحية أكثر براغماتية، فإن ثمة وضعا في جنوب إفريقيا هو أن جنرالات بيضا عيّنهم نظام الفصل العنصري هم الذين يقودون الجيش. ويسري الأمر نفسه على الشرطة أيضًا، وكذلك على قيادات الإدارات المدنية. قطاع الأعمال في يد البيض أيضًا. صحيح أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يمثل الأكثرية، إلا أن ثمـة مراكز قوى كثيرة موجـودة في مكان آخر. وإذا كنا نريد لهذا التحول الديمقراطي أن ينجح، فإننا بحاجة إلى مشـاركة هؤلاء الناس. لا تستطيع أن تقول شيئين في وقت واحد، وبالتالي فإنه لم يكن باسـتطاعتنا القول إننا نريد مشـاركة الأقلية البيضاء حتى نتمكن من إقامة هذه الديمقراطية معا، ثم تعتقلهم في الوقت نفسه. كان علينا أن نجد طريقا لحل هذه المشكلة.

كان الحل الجنوب إفريقي، الذي اقتبسناه من شيلي، هو إقامة هيئة الحقيقة والمصالحة. إذا صرح الناس بالحقيقة كاملة، ولا شيء غير الحقيقة، فإنهم يستطيعون الاستفادة من العفو العام. وأما مَن لم يفعلوا ذلك فيمكن محاكمتهم. وعلى هذا النحو، يستطيع الضحايا أن يعرفوا ماذا حل بأقاربهم، وأين جرى دفنهم، حتى يتمكنوا من استخراج رفاتهم ودفنهم بشكل لائق، وحتى يتلقوا اعتذارا عما حدث. وقد قلنا للمرتكبين: «بما أنكم قلتم الحقيقة واعتذرتم وتبتم، فعليكم أن تلتزموا بعدم تكرار هذه الجرائم». ثم منحناهم العفو.

كان هنالك أشخاص من البيض ممّن اتُّهِموا بارتكاب جرائم ويقضون أحكامًا بالسجن، وهكذا دواليك، حيث جرت محاكمتهم وإدانتهم بعد طلبِ عددٍ منهم الاستفادة من العفو ورَفضِ طلبه. فيما بعضهم لم يطلب الاستفادة من العفو أصلا، لأنهم ظنوا أن استفادتهم منه عبر تلك العملية أمر مستحيل. لكن كان علينا إيجاد توازن بين مسألة العدالة وبين الانتقال السلمي إلى جنوب إفريقيا الديمقراطية. وإذا كان للانتقال السلمي إلى الديمقراطية في جنوب إفريقيا أن يحدث، فقد كان علينا أن نحرص على اصطحاب مَن قد يكونون من مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية معنا. ولو رفضنا ذلك وقدمناهم إلى القضاء، فإن علينا الاستعداد لمواصلة الحرب. وهكذا، كان علينا اتخاذ ذلك القرار.

المصالحة الوطنية

لقد ذكرت مبادرتين رئيستين: الدستور النهائي وهيئة الحقيقة والمصالحة. ما الأشياء الأخرى التي ساهمت في ترسيخ الديمقراطية بعد فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات ١٩٩٤؟

اكتشفنا في مجرى المفاوضات أن هنالك أشياء توقعنا أن تكون سهلة الحل، لكنها صارت صعبة أثناء التفاوض. لقد استمرت أنظمة الأقلية في جنوب إفريقيا زمنا طويلا أثناء حكم الحزب الوطني الذي بدأ عام ١٩٤٨. كانوا معتادين على ممارسة

السـلطة وحدهم، كما أساءوا استخدام سـلطتهم في اضطهاد الأكثرية على يد الأقلية البيضاء، الأمر الذي دفعنا إلى الاسـتنتاج أن الأقلية البيضـاء صارت خائفة الآن. فبعد أن صار لدينا نظام ديمقراطي، كان واضحا أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سوف يفـوز. فكيف يعرفون أننا لن نفعل بهم مثلما كانوا يفعلون بنا؟ هذا ما جعلهم خائفين من الديمقراطية.

لقـد وضعنا أنفسـنا في مكانهم وفهمنا أننـا لو كنا في مكانهم لخفنـا مثلما خافوا، وكانـت الطريقـة الوحيدة للتعامـل مع هذه الحالة هـي الاعتراف بأنـه يجب أن تحلّ الديمقراطيـة دون أن يعني ذلك فقدانهم السـلطة تماما، وأنـه بصرف النظر عن نتيجة الانتخابـات سـوف يبقـون في الحكومـة. وهكذا طرحنـا حكومة وحـدة وطنية. قلنا لهـم إننا نوافق على مواصلة وجود الحزب الوطنـي في الحكومة، حتى إذا فاز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بأكثرية بلغت ٩٨ في المائة في الانتخابات، وبهذا سنشكل حكومة وحدة وطنية لكي يواصلوا ممارسـة السـلطة معنا. لقد فاجأتهم هذه المبادرة كثيرا. وهكذا، تشكلت حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٩٤.

هـذا أمر مهم، لأنـه أغنى تفكير حـزب المؤتمر الوطني الإفريقي كلـه. لقد نبعت قضايـا المصالحـة والوحـدة الوطنيـة كلهـا مـن الحاجة إلى ضمـان أن يسـتطيع هذا المجتمـع المنقسـم المجزأ الموجـود منذ ٣٥٠ عامًـا العثور على طريـق إعادة صنع جنـوب إفريقيا وبناء أمـة جديدة، وهذا ما يقتضي مصالحة وطنية. وهكذا يجد المرء، على سـبيل المثال، مادة مثيرة للجدل في دسـتور جنوب إفريقيا، وتدعى باسـم «مادة الملكيـة»، وهي ثابتة في الدسـتور. تنص هذه المادة، علـى أن الدولة لا يحق لها نزع ملكية أحد دون سبب معقول ودون تعويض. كانت الأقلية البيضاء تعرف أنها استولت علـى أراضي السـكان الأصليـين، وهي الآن تشـعر بالقلق من إمكانية قيـام الحكومة بتجريدهـم مـن الأرض والمصانع. لقد كان علينا أن نبعث إليهم برسـالة تكون جزءا من عملية بناء جنوب إفريقيا الجديدة: رسالة تعالج ما سمي «مخاوف البيض».

كانت متابعة السـعي إلـى تحقيق هدف المصالحة الوطنيـة والوحدة الوطنية نقطة التركيز في عهد رئاسـة نيلسون مانديلا، الذي اسـتمر فترة دستورية واحدة. كان نادرا

ما يحضر اجتماعات الحكومة، لأنه رأى أن عليه مواصلة حمل رسالة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، في حين تهتم بقيتنا بالشئون العملية في الحكومة والبلاد. لقد صارت هيئة الحقيقة والمصالحة جزءا مهمًّا من تلك العملية، لكنها لم تكن العنصر الوحيد فيها.

الإدارة الاقتصادية من أجل التنمية

كان الفقر هو القضية المهمة الثانية في المجتمع المنقسم، وكان واضحا أن علينا معالجتها بسرعة كبيرة. كما كان واضحا جدًّا أن السبيل الوحيد إلى معالجتها بطريقة تنتج أثرا مباشرا، هو التعامل معها من خلال الدولة. تخفيف الفقر، يعني خلق فرص عمل وتشغيل الناس... إلخ. هذا أمر صحيح! لكن، إذا قلنا: «سوف ننمّي البلاد ونخلق مزيدا من فرص العمل، وهكذا دواليك، بحيث تجرى معالجة مشكلة الفقر»، ثم توقفنا عند ذلك، فلن يكون الأمر ناجحا. كان علينا خلق شبكة أمان. وبتلك الطريقة يمكنك التوجه إلى أفقر الناس، بحيث يصبح لديهم إحساس بأن حياتهم بدأت تتحسن.

كان ثمة مشكلة أخرى متصلة بهذا، وقد ظهرت مع ظهور نظام الفصل العنصري. فمع تفاقم أزمة الفصل العنصري، ظن النظام أنه يستطيع شراء الناس أيضًا (فضلا عن إنفاق مال كثير على الجيش والشرطة من أجل القمع ومن أجل بقاء النظام في السلطة). وهكذا، فقد عثروا فجأة على المال لإنفاقه، على سبيل المثال، في بانتوستان، وراحوا يوظفون الناس في الإدارات المدنية، وهكذا دواليك. كانت نتيجة هذا، عندما وصلنا إلى الحكم عام ١٩٩٤، أنّ عَجْز الموازنة كان يتجاوز ١٠ في المائة، وكان قرارنا أننا لا نستطيع مواصلة تحمل هذا العجز المرتفع في الموازنة، وخاصة أننا كنا بحاجة للاعتماد على الدولة في الإنشاء الفوري لشبكة الأمان من أجل الفقراء. فإذا سُمح لعجز الموازنة بمواصلة التزايد، فإن علينا في آخر المطاف أن نعيد إلى المصارف المال الذي استخدمناه لإنتاج مياه نظيفة وتوفير مدارس وعيادات. إذن، لم يكن أمامنا مِن مفر إلا تخفيض عجز الموازنة وإدارته بشكل سليم، وذلك هو أحد الأشياء الصعبة التي كان علينا أن نعالجها لأن الرأي العام كان يتوقع منا إصدار سندات خزينة، لكننا أدركنا أن ذلك يدمر الاقتصاد.

دار جدل كثير في هذه المسألة. ويقول الناس اليوم إننا قد اتخذنا قرارا خاطئا. لكن قرارنا كان صحيحا! فقد تمكنا نتيجة ذلك من تخفيض عجز الموازنة، ما أدى إلى توليد مزيد من الموارد لشبكة الأمان. وقد ظلت الحكومة قادرة على تقديم برنامج إسكان عام كبير جدًّا في المناطق الحضرية، خاصة مع امتداده إلى المناطق الريفية. وقد عالجنا مشكلة الوصول إلى المياه النظيفة وإيصال الخدمات الكهربائية وتوفير سبل الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية. لم نكن بحاجة إلى زيادة الضرائب من أجل خدمة الدين العام الكبير. وكان هذا تدخّلًا مهمًّا، لأن الفقر وعدم المساواة في جنوب إفريقيا مرتسمان وفق خطوط الانقسام العِرقي. إن انعدام المساواة هذا مرتبط بالعِرق، وبالتالي فهو مرتبط بالنزاع نفسه. ومن هنا، فإن له ارتباطا مباشرا بمسألة إمكانية تحقيق أي مستوى من المصالحة الوطنية. لا يمكن أن يكون الأمر مجرد مسألة سياسية، بحيث يقول المرء: «انظروا! إننا أمة واحدة. دعونا ننسى الماضي، وما يشبه هذا». كان علينا أيضًا إدراك ضرورة إظهار حدوث تغير في حياة الناس الذين كان متضررين ومحرومين في ظل نظام الفصل العنصري.

كانت المسألة الثالثة بناء اقتصاد جنوب إفريقيا، وهذا ما كان تحدّيا في ذلك الوقت ويظل تحديا في وقتنا هذا. فمن الوجهة التاريخية، كان اقتصاد جنوب إفريقيا شديد الاعتماد على المواد الأولية. ثم إن هنالك مشكلة الأرض، وذلك لأن أنماط ملكية الأرض في جنوب إفريقيا لا زالت تحمل إلى اليوم السمات التي ظهرت وتطورت في الحقبة الاستعمارية. إن معالجة مسألة إعادة توزيع الأرض بطريقة لا تترك أثرا سلبيا على الإنتاج الزراعي، لا تزال تحديا قائما الآن. لكن ذلك كان أيضًا جزءا مما تعين علينا معالجته منذ البداية.

وضع جدول أعمال الإصلاح

كانت المسألة التي أتت بعد ذلك متعلقة بآلية الدولة. لم تكن لدينا ثورة، بل تحولٌ جرى التفاوض عليه. وهكذا ورثنا هيكليات الدولة القائمة، بموظفيها وأنظمتها وقواعدها وتقاليدها، وغير ذلك. لقد أردنا تحويل هذه المؤسسات

بحيث تخدم الدولة الديمقراطية. لم يكن هذا سهلا، لكنه كان ضروريا. لقد ورثنا آلية دولة عاملة، ابتداء بالحكومة. وعندما أصبحنا في الحكومة، صرنا نعقد الاجتماعات الحكومية مثلما كانت تعقد في سنوات الفصل العنصري. وكان أمين سر الحكومة المسئول عن حفظ السجلات هو نفسه الشخص الذي كان يتولى هذا العمل في سنوات الفصل العنصري. وهكذا، فقد ورثنا نظاما عاملا كان علينا تغييره مع مرور الزمن.

المسألة الأخيرة التي سأذكرها هنا، هي نظام العلاقات الدولية. لقد خرجنا من حقبة كانت جنوب إفريقيا أثناءها بقعة معزولة عن بقية العالم. وعندما وصلنا إلى الحكم، كان علينا بناء نظام علاقات دولية جديد بين جنوب إفريقيا وبقية بلدان القارة، وكذلك بين جنوب إفريقيا وبقية العالم.

بدأت المفاوضات الرسمية بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة عام ١٩٩٠، وانتهت عام ١٩٩٤. وقد منحتنا هذه الفترة فرصة التفكير في كيفية إدارة جنوب إفريقيا عندما تصبح بلدا ديمقراطيا، وفي نوع البرامج التي نرغب في أن تكون لدينا. لم تبرز تلك المسألة لمجرد أننا كنا بحاجة إلى صياغة بيان انتخابي عام ١٩٩٤. جرت مناقشات كثيرة، ولم تُجرَ هذه المناقشات ضمن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فحسب، بل تعين أن تجرى مناقشة ما سيحدث في جنوب إفريقيا بعد التحرير ضمن إطار الحركة الديمقراطية الواسعة كلها. وقد جرى اعتماد وثيقتين هامتين، حملت الأولى اسم «مستعدون للحكم»، فيما حملت الثانية اسم «برنامج إعادة البناء والتنمية».

وخلال الزمن الذي سبق وصولنا إلى الحكومة، صارت لدينا فكرة جيدة عما نريد الذهاب إليه. ولو أننا أتينا إلى الحكم دون ذلك العمل التحضيري، لواجهنا برأيي مشكلات كثيرة في إيجاد منهجية متسقة لمعالجة مشكلات الفقر والمصالحة وإعادة بناء الدولة... إلخ. كان لدينا الوقت الكافي للاستعداد. فبينما كنا نتفاوض، كنا أيضًا ننجز هذا الجانب الهام من العمل.

إصلاح القوات الأمنية

إن إصلاح القطاع الأمني مسألة حرجة في حالات الانتقال. هل كان ثمة خطر انقلاب عسكري في أي لحظة من اللحظات؟ قال فريدريك دو كليرك إنه قرر، بعد تولي الحكم خلفا لبوتا، أن يفكك سلطة مجلس أمن الدولة. فكيف تمكنتم من بناء قوة شرطة ونظام استخباراتي أقرب إلى الشعب وأكثر فائدة للديمقراطية؟

لقد ورثنا إدارة عاملة للدولة مقامة لخدمة غايات نظام الفصل العنصري، لكن هذه الإدارة كانت عاملة من الناحية الدستورية. لقد كان جيش جنوب إفريقيا وشرطتها، في ظل نظام الفصل العنصري، مدربين ومعدين ليكونا وفيين للدستور وللحكومة القائمة، ولقد ظلا على ولائهما هذا عندما صارت في البلاد حكومة جديدة ودستور جديد. لهذا السبب تحديدا، لا أظن أبدًا أنه كان هناك ثمة خطر انقلاب عسكري.

كان هنالك ضباط في الجيش والشرطة يعارضون التغيير، لكنهم لم يكونوا قادرين على تعبئة الجيش كله أو الشرطة كلها. وقد حاولت هذه العناصر في هذين الجهازين، أي العناصر المناوئة للتغيير، زعزعة الوضع عن طريق قتل الناس وزرع القنابل خارج إطار الجيش والشرطة. لقد تصرفوا من تلقاء أنفسهم، وظهروا باعتبارهم الجناح اليميني لدى الأفريقانيين.

إن دو كليرك مصيب عندما يقول إنه قام بتفكيك نظام بعينه، أي بتفكيك البنية التحتية لأمن الدولة عبر تفكيك سلطة مجلس أمن الدولة الذي كان في حقيقة الأمر الهيئة الحكومية العليا، لأن الدولة كانت تواجه خطرا. كان مجلس أمن الدولة هو الذي يدير كل شيء في الحقيقة. وقد ألغى دو كليرك هذا المجلس وأعاد السلطة السياسية إلى الحكومة. لكن كان ثمة خطر في أن يقوم هؤلاء الناس، من تلك المؤسسات، بتكوين جناح يميني وإنشاء جماعات مسلحة للثورة المضادة، لإشاعة الفوضى في البلاد.

وعندما اتفقنا على المضي إلى جنوب إفريقيا ديمقراطية وأن علينا تغيير الجيش والشرطة، اجتمع العسكريون من جانبنا مع القوات المسلحة في نظام الفصل العنصري واتفقنا على برنامج للعمل. صار العسكريون عندنا جزءا من الجيش الجديد، كما انضم أشخاص من عندنا إلى الشرطة وإلى جهاز الاستخبارات. وقد تعاملنا مع هذا التحول بطريقة تشاركية، حيث بقي قادة الجيش والشرطة في أماكنهم، وكذلك ظل في مكانه حاكم المصرف المركزي الذي كان في هذا الموقع نفسه في سنوات الفصل العنصري. قمنا بتغيير رئيس الاستخبارات على الفور، لكننا أبقينا على من يشغلون عددا من المناصب المهمة مدة ثلاث إلى أربع سنوات، ثم غيرناهم.

تقاسم السلطة

لماذا ترك فريدريك دو كليرك منصب نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية؟ هل شكّل هذا مفاجأة لكم؟ وهل ترك أي انعكاسات على بقية عهد حكومة الوحدة الوطنية؟

لم نتوقع أن يترك فريدريك دو كليرك حكومة الوحدة الوطنية، وقد عارضنا ذلك. كان الحزب الوطني عند ذلك يدعو نفسه الحزب الوطني الجديد، وكان جزءا من الحكومة. كما أن برنامج إعادة الإعمار والتنمية، الذي تبناه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وتبنته الحركة الديمقراطية العريضة قبل الانتخابات، قد صارت برنامجا انتخابيًّا لنا. وعندما فزنا في الانتخابات طرحنا برنامج إعادة الإعمار والتنمية على الحكومة، أي على الحكومة كلها بما فيها الحزب الوطني، وذلك للقول، باعتبارنا حزب الأكثرية، بأنه صار علينا الآن أن نحول برنامجنا الانتخابي إلى برنامج حكومي. وعند ذلك، جرت مناقشة البرنامج في الحكومة وجرى إعداد ورقة أولية قدمت إلى البرلمان الذين ناقشها واعتمدها ثم أعادها إلى السلطة التنفيذية لتطبيقها.

كان دو كليرك والآخرون جزءا من هذه العملية لأنهم كانوا جزءا من الحكومة.

لكن، كان هنالك حزب صغير، يدعى الحزب الديمقراطي، قد صار يقوم بدور الحزب الوطني. ولتسريع عملية رفع سويّة السود، على سبيل المثال، كنا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية. لقد حلّ الحزب الديمقراطي (الذي كان حزبا صغيرا من أحزاب البيض) محل الحزب الوطني القديم، فراح يتحدث إلى البيض بالطريقة التي كان يتحدث بها الحزب الوطني فيما مضى. كانت معارضة تلك الإجراءات الإيجابية هي سياسة الحزب الوطني في السابق، رغم أنهم اعتادوا على تنفيذ إجراءات إيجابية لرفع سوية الأفريقانيين. بل إن لديهم كلمة في اللغة الأفريقيانية تعبر عن الإجراءات الإيجابية، وهم يفهمونها جيدا، لكنهم لم يعودوا يريدون هذه الكلمة بعد الآن. وأما الحزب الوطني، فقد صار جزءا من الحكومة، وصارت تلك الإجراءات سياسة يتبناها هو أيضًا. عند ذلك توجه الحزب الديمقراطي إلى السكان البيض (وهم جمهور الحزب الوطني) قائلا إن الحزب الوطني يخونهم ويبيعهم. وأشاروا إلى أن الحزب الوطني يتحدث عن الإجراءات الإيجابية، في حين يقف الحزب الديمقراطي إلى جانب حقوق الأقلية البيضاء. كان الحزب الوطني منضويًا في حكومة الوحدة الإفريقية، وكان عليه أن ينطق باسم حقوق شعب جنوب إفريقيا كله. وأما الحزب الديمقراطي فقد كان في المعارضة، وكان قادرا على الحديث دفاعا عن حقوق البيض. خشي الحزب الوطني من أن يتمكن الحزب الديمقراطي من انتزاع قاعدته الشعبية وسنده الانتخابي، وهذا ما جعله يترك الحكومة.

أقيمت مأدبة حكومية احتفالا بإقرار دستور ١٩٩٦. أحد الصحفيين كان قد قال لي إن الحزب الوطني سوف يجتمع تلك الليلة لمناقشة ترك الحكومة. وهكذا تكلمت مع فريدريك دو كليرك، وسألته إن كانوا سيجتمعون تلك الليلة لمناقشة ترك الحكومة؟ قال لي إن هنالك اجتماعا بالفعل، لكنه ليس لمناقشة ذلك بل هو مجرد اجتماع تقييمي لعمل الحكومة. فقلت له، إن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يرى أن على الحزب الوطني أن يبقى في الحكومة. عندما وصلنا إلى انتخابات ١٩٩٩، كنا قد أنجزنا تقدما في أمور كثيرة، كالإسكان والمياه النظيفة والصحة والتعليم، وهذا

ما كان يسمح للحزب الوطني في حملته الانتخابية بأن يقول للناس: «انظروا إلى التقدم الذي تحقق لأننا كنا جزءا من الحكومة. لم يكن مانديلا قادرا على تحقيق هذا التقدم من غيرنا؛ لأن لدينا خبرة في العمل الحكومي». وهكذا طلبت منهم البقاء في الحكومة، لكنهم لم يبقوا».

ترتيب أولويات السياسات

في عهد حكومتك أنت، اعتبارا من ١٩٩٩، ما هي المسائل الرئيسة التي قمت بدارستها بوصفك رئيسًا وكنت ترى أنها حاسمة الأهمية لاستمرار ترسيخ الديمقراطية والدستور؟

كانت القضية الأساسية هي معالجة الفقر وعدم المساواة، فبدون ذلك لا يمكن ضمان الاستقرار السياسي وقبول النظام الدستوري الجديد. وكان أمرا ذا أهمية حاسمة أن يصير لدى الناس إحساس بأنهم ربحوا شيئا بعد انتهاء الفصل العنصري: ليس مجرد قدرتك على التصويت في الانتخابات، بل شيء مادي أيضًا يؤدي إلى تغيير حياتك.

بالطبع، كان من المهم معالجة مسألة استقرار النظام الديمقراطي والحرص بصورة خاصة على معالجة مسألة العنف السياسي. كان ثمة عنف كثير في فترة التفاوض، ومات أشخاص كثيرون، بل استمر الناس يُقتلون حتى بعد انتخابات ١٩٩٤، وكان هذا يمثّل خطرا على النظام. لقد شكلت قوات الجناح اليميني، ومعها الأشخاص الذين تركوا الجيش والشرطة، مجموعات منظمة وراحوا يزرعون القنابل. كانت هذه مسألة خطيرة لا بد لنا من معالجتها. كان علينا أن نحرص على إنهاء هذه العملية، بحيث يرى الناس أننا قد صرنا في نظام ديمقراطي الآن لا يحتاجون معه إلى استخدام القوة للوصول إلى التغيير الذي أرادوه، وأنهم أصبحوا قادرين على إحداث التغيير سلميا، وبطريقة ديمقراطية.

تقدم المرأة ومشاركتها السياسية

كيف تناولت الحكومة مسألة مشاركة المرأة في ظل الأوضاع الديمقراطية الجديدة؟

جرى ذلك بعدة طرق. فقد اتخذنا في البداية قرارا متعمدا بإدخال عدد من النساء إلى الحكومة، وذلك لأن ثمة حالات كثيرة يمكن أن تجد نفسك فيها متحيزا ضد النساء إذا قمت بالاختيار على أساس الكفاءة فقط، وهذا لأن المجتمع يمارس التمييز ضدهن. وبالتالي، فمن المحتمل كثيرا أن تجد عددا أكبر من الرجال الذين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة لأن المجتمع يمارس التمييز في صالحهم إلى حد ما. لكننا قلنا، كخطوة أولى، إن ثلث أعضاء البرلمان يجب أن يتألف من النساء، وهذا ما يجب أن يحدث. وبعد خمس سنوات أو نحو ذلك، يمكن الوصول إلى التعادل.

وفي حالة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، كنا نعمل على تحديد نظام القوائم الحزبية من أجل الانتخابات ومن أجل التمثيل النسبي. جرى جدل كثير في جنوب إفريقيا (جدل مستمر إلى الآن) بخصوص انتخاب ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية. وقد ارتكز جزء من منطقنا في هذا الأمر، إلى أنه عندما تضع رجلا واحدا وامرأة واحدة، فإن فوز الرجل يكون أكثر ترجيحا. صحيح أن هذا إجراء «ديمقراطي»، لكنك ستصل في النهاية إلى نظام فيه تمييز ضد النساء. أما إذا كان لديك نظام القوائم الحزبية، مع الإصرار على وجود نسبة بعينها من النساء في كل قائمة حزبية، فسوف يكون تمثيل النساء مضمونا.

أما من ناحية ثانية، فمن الضروري أن نفهم طبيعة عملية التمييز ضد المرأة. ثمة فقر كثير في جنوب إفريقيا، فقر ريفي خاصة، وذلك في أوساط السكان السود. كما أن النساء والأطفال يشكلون أكثرية سكان الريف، لأن الرجال يعملون في المناطق المدينية. وعندما نلتزم باجتثاث الفقر، فعلينا التركيز قبل كل شيء على المناطق الريفية، أي على مناطق تركّز النساء. ومن التحديات التي تواجه النساء (وهو ما يتضح

في عدم تمكينهن في الشئون الاجتماعية في الحياة الريفية) أن المرأة هي التي تجلب المياه من النهر، وتجلب الحطب للطبخ، وهي التي تطبخ وترعى الأطفال أيضًا. إذا فهمت هذه التركيبة الاجتماعية، فإنك ترى أن تخفيف العبء الواقع على المرأة الريفية يستلزم توفير مياه نظيفة تصل عن طريق شبكة أنابيب. لم تعد المرأة مضطرة للذهاب إلى النهر الذي يبعد عن بيتها عشرة كيلومترات. وحتى إذا لم تصل المياه إلى البيت، فإن هنالك مناهلَ للمياه في القرية. وهكذا، تكون قد خففت قدرا كبيرا من العبء الواقع على النساء. إن كهربة المناطق الريفية أمر مهم أيضًا. لكن، لنقُل إنك كهربت الريف، فالناس يستطيعون تحمل كلفة الكهرباء للإنارة فقط وليس للطبخ. ماذا نفعل في هذا الشأن؟ علينا إذن أن نضع تعريفة للكهرباء تسمح لسكان هذه المجتمعات الريفية ألا يدفعوا ثمن الكهرباء إلا بعد تجاوز عتبة معينة يكون الاستهلاك دونها مجانيا. عندما تتوفر هذه الأشياء، فسوف ترى فجأة أن المرأة صار لديها وقت للدراسة. الآن، صار باستطاعة النساء الذهاب إلى المدرسة والاستفادة من بعض الوقت الحر بسبب عدم الحاجة إلى الذهاب لجلب المياه من النهر، ولا لجلب الحطب من الغابة.

إن فهم العلاقات الاجتماعية ذات الصلة بتنمية المرأة وتمكينها أمر في غاية الأهمية في فهم المشاريع التي ينبغي تنفيذها. لا يكفي أن تشغل النساء عددا بعينه من مقاعد البرلمان، ولا أن تحتل النساء عددا من الحقائب الوزارية. هذه أمور مهمة وضرورية! لكن ينبغي المضي أبعد منها حتى يكون هنالك تأثير على حياة النساء العاديات. وهذا ما يجعلني أرى ضرورة وجود تدابير إيجابية دائمة. ومن المسائل التي ناقشتها الرابطة النسائية في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مناقشة مستمرة، مسألة شعور النساء بعدم التمكين. يأتي هذا من الثقافة وأيضًا من المجتمع، ولهذا تقول النساء في تلك الرابطة إنهن يردن تشجيع عضوات الرابطة على الكلام وطرح آرائهن والتعبير عن مواقفهن دون السماح للرجال بمواصلة الكلام وحدهم.

إن هذا كله في حاجة إلى تدخلات محددة. عليك أن تضمن تمثيل النساء في البرلمان، وعليك أن تضمن تغيير شروط عيش النساء، وعليك أن تجد طريقة تخلق

فسحة تسمح للنساء بالذهاب إلى المدارس. ثمة مزية بعينها في جنوب إفريقيا، هي وجود حركة نسائية مشاركة في النضال منذ عام ١٩١٣، أي منذ أكثر من مائة سنة. وهكذا، نرى أنه كانت هنالك دائما حركة نسائية في صلب العملية الديمقراطية.

مبادئ أساسية

ما هي أفكارك بخصوص كيف تستطيع المؤسسات والحكومة المساهمة في دعم الديمقراطية اليوم؟ لدينا الآن نظام عالمي متعدد الأقطاب، مع تكنولوجيات وأشكال تواصل جديدة. إنه عالم جديد من أجل الديمقراطية ومن أجل التحول. ما هي أفكارك عن مستقبل الديمقراطية، وعن مستقبلها في جنوب إفريقيا خاصة؟

قاد الصراع الداخلي من أجل التحرير في جنوب إفريقيا إلى تنشيط ملايين الناس. كان هذا نضالا شعبيا، مثلما هو النضال في مصر وتونس وغيرهما، أي تعبئة الناس من أجل التغيير. لعل ما سوف يحدث غدا لم يكن واضحا في أذهانهم، لكنهم ناشطون من أجل التغيير. اشتمل الأمر على ملايين الأشخاص، وهذا ما كان في الحقيقة المحرك للتغيير. لست أقلل من الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية والقادة السياسيون، وما إلى ذلك، لكنني أقول إن الناس العاديين الذين كانوا ناشطين في النضال من أجل الديمقراطية كانوا هم عوامل التغيير الحقيقية. وهكذا، فقد حلت الديمقراطية وصار الناس في غاية الحماسة. لقد انتخبوا حكومتهم، وصار لهم رئيسهم نيلسون مانديلا. لكن ما حدث نتيجة ذلك، هو أن هذه الملايين من الأشخاص قد انفضوا وانصرفوا إلى شئونهم. وعلى سبيل المثال، كان مجلس كنائس جنوب إفريقيا مؤسسة شديدة الأهمية في مجرى النضال كله. إن أكثرية الناس في جنوب إفريقيا مسيحيون، وقد جمع مجلس الكنائس مختلف الطوائف المسيحية معا، وكان شديد النشاط. وقد جاء أشخاص مثل الأسقف توتو مثلا من هذه المؤسسة. أما اليوم فهي شبه ميتة! لقد كان انفكاك الناس وانصرافهم إلى شئونهم من نتائج التغيير الذي حدث.

والآن صار على الحكومة التي انتخبناها أن تملأ هذا الفراغ، الأمر الذي سيتمخض عنه نشوء العديد مِن المشاكل ذات الصلة. فقد صار عدد كبير من القادة الذين ساهموا في تعبئة الشعب أعضاء في الحكومة والبرلمان، ولم يعودوا يعملون في تعبئة الناس بل يجلسون في الحكومة، كما انضم بعضهم إلى الإدارات الحكومية وصاروا الآن بيروقراطيين. إذا أبعدت قادة كثيرين، فإن هذا يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الشعبية التي لا يمكن من غيرها وجود نظام ديمقراطي يعمل بشكل سليم. ومع انفكاك الجماهير وانصرافها إلى شئونها، فإن القيادة تبتعد عن الشعب أكثر فأكثر، ويحدث خلل في أمور كثيرة. حتى نحافظ على النظام الديمقراطي لا بد لنا من منظمات سياسية مبنية بشكل جيد ولديها صلة مع الناس العاديين وأفكار واضحة عن الهدف. لا بد من وجود نقابات قوية ومنظمات مجتمع مدني قوية تشارك كلها في هذه العملية، ولا بد من وجود إعلام مثقف لا يقتصر عمله على القصص التي تثير العواطف فحسب، وذلك حتى يظل الناس مشاركين في عملية التغيير.

ما إن ينصرف الناس إلى شئونهم حتى تفقد الحكومة الضغط الواقع عليها. وعند ذلك، يبدأ الأشخاص الموجودون في الحكومة التصرف وفق مصالحهم لا وفق مصالح الناس الذين انتخبوهم. أظن أن هذا الأمر شديد الأهمية، وهذا ما نستخلصه من تجربة جنوب إفريقيا بكل تأكيد.

جنوب إفريقيا - استعراض زمني

كانون الثاني/ يناير ١٩١٢: تأسيس المؤتمر الوطني لسكان جنوب إفريقيا الأصليين، حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فيما بعد، لمحاربة التمييز الواقع على السود.

أيار/ مايو ١٩٤٨: الحزب الوطني يفوز بالسلطة اعتمادا على برنامج انتخابي قائم على التمييز العنصري لصالح الأفريقانيين البيض الناطقين بالهولندية. الحكومة تقيد حركة السود في مناطق نائية، وتطبق الفصل في المدارس والأماكن العامة، وتلغي الحقوق المحدودة التي كان يتمتع بها غير البيض، وتوسع سلطاتها حتى تحظر نشاط خصومها.

حزيران/ يونية ١٩٥٥: حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، والحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، وبعض الحلفاء الآخرين، يتبنّون ميثاق الاستقلال الداعي إلى ديمقراطية غير عِرقية وإلى تغيير اقتصادي جذري.

نيسان/ إبريل ١٩٦٠: الحكومة تحظر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وتعتبره شيوعيا. فرار قادة الحزب أو اعتقالهم. وبدء مناقشة إقامة جناح مسلح، ثم تأسيسه في العام اللاحق تحت قيادة الزعيم الشاب نيلسون مانديلا.

آب/ أغسطس ١٩٦٢: اعتقال مانديلا وصدور حكم عليه. أدى اعتقال مانديلا وغيره من قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في العام الذي أعقب ذلك، إلى شل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مدة عشر سنوات.

كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣: إضراب واسع لعمال المصانع في مدينة دربان يبيّن مدى قوة ونمو الحركة النقابية المعادية للعنصرية.

حزيران/ يونية ١٩٧٦: احتجاجات شبابية واسعة في «مقاطعة» سويتو السوداء قرب جوهانسبرغ. الشرطة تقتل المئات. والجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي يصعّد هجماته انطلاقا من البلدان المجاورة التي يحكمها السود.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨: بي دبليو بوتا رئيسًا للحكومة. وبوتا يطرح «إستراتيجية كلية» لإصلاح تدريجي بالترافق مع قمع عنيف ومع نقل السلطة إلى مجلس أمن الدولة.

آذار/ مارس ١٩٨٢: انشقاق خصوم إصلاحات بوتا بقيادة أندرايس تريرنخت عن الحزب الوطني لتأسيس حزب المحافظين اليَميني.

آب/ أغسطس ١٩٨٣: إطلاق الجبهة الديمقراطية المتحدة من قِبل الكنيسة والناشطين العماليين، وناشطي المجتمع المدني مِن مؤيدي الديمقراطية غير العنصرية (كثير منهم على ارتباط بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي).

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣: الناخبون البيض يوافقون على دستور جديد ينص على نظام رئاسي وتمثيل محدود للناخبين الآسيويين والملونين من خلال برلمان

«مؤلـف من ثلاثة مجالس منفصلة على أسـاس عِرقي». حـزب المحافظين والجبهة الديمقراطية المتحدة يعارضان الدستور الجديد.

أيلول/ سـبتمبر ١٩٨٤: الانتخابـات البرلمانيـة للبرلمـان ذي المجالـس الثلاثة، بالترافق مع حالة اقتصادية سيئة، تؤدي إلى إطلاق احتجاجات في العام التالي نظّمتها الجبهة الديمقراطية المتحدة. جرت الاضطرابات اسـتجابة إلى دعوة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى جعل البلاد «خارجة عن سيطرة الحكومة».

تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥: وزير العدل كوبي كويتسي يبدأ محادثات سرية مع مانديلا. هدفت هذه المحادثات، وكذلك المحادثات التي جرت مع مسـئول الشئون الدوليـة فـي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تامبو مبيكي في لوسـاكا، إلى اسـتطلاع شروط الاعتراف بشرعية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

كانـون الأول/ ديسـمبر ١٩٨٥: تأسـيس مؤتمـر نقابات جنـوب إفريقيـا من قِبل النقابات المعادية لنظام الفصل العنصري.

أيار/ مايـو ١٩٨٦: جنـوب إفريقيـا تفجـر معسـكرات لحـزب المؤتمـر الوطني الإفريقـي فـي البلدان المجـاورة، ما يؤدي إلى فشـل عمل «مجموعـة الوجهاء» التي شـكلها الكومنولث. وردا على ذلك، دعت «مجموعـة الوجهاء» إلى فرض عقوبات دولية جديدة على جنوب إفريقيا.

حزيران/ يونية ١٩٨٦: إعلان الحكومة حالة الطوارئ مع تفاقم حالة الاضطراب المدنـي، واعتقال قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة. تواصل الإضرابات والانتفاضة. ونشوء «الحركة الديمقراطية الجماهيرية» لتحل محل الجبهة الديمقراطية المتحدة.

تشـرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦: الكونغرس الأمريكي يفرض عقوبات على جنوب إفريقيا بعد فرض حالة الطوارئ وفشل «مجموعة الوجهاء».

شـباط/ فبراير ١٩٨٩: اسـتقالة بوتـا مـن قيـادة الحـزب بعـد إصابته بنوبـة قلبية. واختيـار اللجنـة السياسـية البرلمانية في الحـزب الوطني فريدريـك دو كليرك [وزير التربية] زعيما جديدا للحزب.

آب/ أغسطس ١٩٨٩: مع تواصل العنف، دو كليرك والحكومة يجبران بوتا على الاستقالة من رئاسة جنوب إفريقيا. تولي دو كليرك رئاسة الدولة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩: بعد هزائم عسكرية وحركة دبلوماسية قادتها الولايات المتحدة، جنوب إفريقيا توافق على استقلال ناميبيا وإعادتها إلى حكم السود.

شباط/ فبراير ١٩٩٠: في خطابه الأول أمام البرلمان، دو كليرك يدعو إلى مفاوضات من أجل دستور جديد ولشرعنة نشاط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي، وكذلك إطلاق سراح مانديلا وغيره من السجناء السياسيين.

أيار/ مايو ١٩٩٠: تعهد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة بإنهاء القتال وإطلاق سراح السجناء. تصاعد العنف بسبب ضعف عمل الشرطة وبسبب النزاع المسلح بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب الزولو «إنكاثا» بقيادة مانغستو بوتيليزي.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠: تجمّع جنوب إفريقيا الديمقراطية يبدأ مناقشة نظام سياسي جديد. استمرت هذه المحادثات التي ضمت الحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب إنكاثا وأحزاب أخرى أكثر من سنة، لكنها لم تصل إلى توافق.

آذار/ مارس ١٩٩٢: بعد خسارة الحزب الوطني الانتخابات الفرعية أمام حزب المحافظين، دو كليرك يدعو إلى استفتاء للبيض فقط حول استمرار المحادثات. توقع المحافظون خروج الاستفتاء بنتائج متقاربة، لكن ٦٨ في المائة من المشاركين أيدوا استمرار المفاوضات فتعزز موقع دو كليرك.

حزيران/ يونية ١٩٩٢: أنصار حزب إنكاثا يقتلون ٤٥ من أنصار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في مقاطعة بويباتونغ. ومانديلا يتهم الحكومة بدعم حزب إنكاثا وعدم قيام الشرطة بمهامها في المقاطعات.

حزيران/ يونية ١٩٩٢: بعد وصول المحادثات في القضايا الدستورية إلى طريق

مسدود، مانديلا يعلن انسحاب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية».

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢: توقيع مذكرة تفاهم بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة، واستئناف المفاوضات. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يوافق على تقاسم مؤقت للسلطة وعلى إصدار عفو عام محدود. والحزب الوطني يتعهد بإخضاع الشرطة للمساءلة.

آذار/ مارس ١٩٩٣: بدء عمل منبر المفاوضات متعددة الأحزاب الذي حل محل المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا الديمقراطية. والحزب الوطني وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي يسعيان إلى «الإجماع الكافي» بين الحزبين بحيث يتم استبعاد حزب إنكاثا.

نيسان/ إبريل ١٩٩٣: اغتيال كريس هاني، أحد زعماء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، على يد يميني أبيض. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يواصل التفاوض ويدعو إلى الهدوء رغم الغضب الشعبي. حادثة الاغتيال تدفع الأحزاب إلى الاتفاق على إجراء انتخابات نيسان/ إبريل ١٩٩٤. وقد أدى تحديد هذا الموعد إلى تسريع المفاوضات.

حزيران/ يونية ١٩٩٣: ناشطون يمينيون بيض يجتاحون مقر منبر المفاوضات متعددة الأحزاب، لكن زعيم الجناح اليميني كونستاند فيلجون، الذي كان جنرالا سابقا، يقنعهم بمغادرته.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣: الأحزاب تتفق على دستور مؤقت وعلى تمثيل ثنائي في البرلمان، وكذلك على «المبادئ الدستورية» الملزمة. تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي متعدد الأحزاب.

آذار/ مارس ١٩٩٤: الجيش الوطني يصد هجوما قامت به مجموعة بوفوثاتسوانا اليمينية المتطرفة شبه العسكرية. أدت هزيمة هذه المجموعة شبه العسكرية إلى كسر عناد الزعماء البيض اليمينيين وأقنعت فيلجون بالمشاركة في الانتخابات.

نيسان/ إبريل ١٩٩٤: حزب إنكاثا يمتنع عن المشاركة في الانتخابات ويهدد بإفشال التسوية. لكن الضغط عليه أفلح في إقناعه بالمشاركة بالانتخابات قبل أسبوع من إجرائها. إجراء الانتخابات المفتوحة. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يفوز بنسبة ٦٢ في المائة، والحزب الوطني ينال ٢٠ في المائة، في حين بلغت حصة حزب إنكاثا ١٠ في المائة. الأحزاب تشكل تحالفا. يتولى مانديلا الرئاسة، ويصبح مبيكي ودو كليرك نائبين للرئيس. ويتولى بوتيليزي وزارة الداخلية.

تموز/ يولية ١٩٩٥: الهيئة التشريعية تنشئ «هيئة الحقيقة والمصالحة» برئاسة الأسقف الأنغليكاني ديزموند توتو، وذلك للتحقيق في الجرائم المرتكبة في ظل نظام الفصل العنصري. الهيئة تعقد جلسات استماع منقولة تلفزيونيا، وتمنح العفو مقابل الكشف عن الجرائم.

حزيران/ يونية ١٩٩٦: انسحاب الحزب الوطني من الحكومة احتجاجا على خسارته نفوذه. مبيكي يصبح النائب الوحيد للرئيس ويتولى الإدارة اليومية لعمل الحكومة. الحكومة تطرح برنامجا للنمو الاقتصادي متوجها إلى اقتصاد السوق، إضافة إلى سياسة اقتصادية للإنصاف وإعادة التوزيع. وهذا ما أدى إلى نمو واستقرار اقتصاديين، لكنه فشل في حل مشكلتَي البطالة وانعدام المساواة.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦: التوقيع على الدستور الدائم الذي أبقى على معظم المؤسسات السياسية الانتقالية والتزم بالمبادئ الدستورية المقررة مسبقا.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧: دو كليرك يستقيل من زعامة الحزب الوطني ويعود إلى حياته الخاصة.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨: هيئة الحقيقة والمصالحة تقدم تقريرا ينتقد الأطراف كلها بسبب الانتهاكات التي ارتكبتها بعد منح العفو في أقل من ٢٠ في المائة من الحالات.

حزيران/ يونية ١٩٩٩: إجراء الانتخابات في ظل الدستور الجديد. حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يفوز بنسبة ٦٦ في المائة، والحزب الديمقراطي الليبرالي يصبح

أكبر أحزاب المعارضة. مبيكي يصبح رئيسًا للبلاد، ويدعو إلى دور قيادي إقليمي لجنوب إفريقيا.

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩: نشوء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بمشاركة مكثفة من جانب مبيكي وجنوب إفريقيا.

آب/ أغسطس ٢٠٠٣: بعد ضغط من المجتمع المدني وصدور قرارات قضائية، مبيكي يتراجع عن قراره بعدم توفير الأدوية المضادة للفيروسات (الإيدز) للمستشفيات الحكومية.

حزيران/ يونية ٢٠٠٥: مبيكي يطرد نائب الرئيس جاكوب زوما الذي كان يفترض أن يصبح رئيس البلاد في المستقبل، وذلك بناء على مزاعم بالفساد. وهذا ما يثير غضب زوما وأنصار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧: زوما يهزم مبيكي في المنافسة على زعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ويصبح الرئيس المقبل للبلاد.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨: استقالة مبيكي من الرئاسة تحت ضغط قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وتولي رئيس مؤقت مهام الرئاسة حتى انتخاب زوما عام ٢٠٠٩.

الفصل التاسع
إسبـانيـا

إسبانيا: الانتقال عبر الصفقات

تشارلز باول، معهد إلخانو الملكي

أدى تعثر التاريخ الإسباني إلى ظهور فكرة «الاستثناء الإسباني». وهذا مفهوم غالبا ما يترافق مع ادعاء وجود عجز بنيوي عن تطوير مؤسسات ديمقراطية مستقرة. لكن هذا يشوش على حقيقة أن التطور السياسي في إسبانيا لم يكن مختلفا عن التطور السياسي في بلدان أوروبية كثيرة أخرى. فمن المعروف أن القرنين التاسع عشر والعشرين شهدا اضطرابات غير قليلة، بما فيها نزاعات شديدة بين الأسر الحاكمة، وانتفاضات عسكرية كثيرة، واستقطاب اجتماعي وسياسي حاد. سادت في فترة الملكية البرلمانية التي تأسست عام ١٨٧٤ في إسبانيا عدة عقود من الاستقرار والرخاء. لكن انقلابا عسكريا، دون إراقة دماء، وقع في عام ١٩٢٣، فقطع مسار الجهود الرامية إلى إحلال الديمقراطية. وقد فشلت دكتاتورية «بريمو دي ريفيرا» التي جاءت بعد الانقلاب في حل مشكلات رئيسة عميقة الجذور، فانهارت دون مقاومة. وحلت محلها الجمهورية الثانية (١٩٣١-١٩٣٦)، التي كانت المحاولة الإسبانية الأولى في الديمقراطية وابتليت بعدم استقرار وزاري مزمن وبتجزؤ النظام الحزبي، إضافة إلى الاستقطاب الإيديولوجي. وقد وعدت هذه الجمهورية بإصلاحات اجتماعية اقتصادية عميقة، لكنها فشلت في تحقيقها. بيد أن الجمهورية الثانية لم تسقط من تلقاء نفسها إذ أطاح بها عنفا انقلابٌ عسكري ناجح جزئيا قادهُ الجنرال فرانسيسكو فرانكو، وأدى إلى رمي إسبانيا في

أتون حرب أهلية دامية استمرت ثلاث سنوات (١٩٣٦-١٩٣٩) مزهقةً أرواح أربعمائة ألف من البشر.

نظام فرانكو

بعد هزيمة الجيوش الجمهورية في نيسان/ إبريل ١٩٣٩، أقام فرانكو نظاما سياسيًّا استبداديا شديد الانغلاق، محابيًا المصالح الخاصة بعض الشيء، وشديد المحافظة، مع نزعة قومية إسبانية. مارس فرانكو السلطة العليا بصفته رئيس الدولة وقائدا عامًّا للقوات المسلحة وزعيما للحزب الوحيد المصطنع الذي أنشأه بمرسوم عام ١٩٣٧. لكن هذه المؤسسة، أي الحزب الذي أمسى معروفا فيما بعد باسم «الحركة»، فقد تدريجيا ما كان له من نفوذ في البداية إلى حد جعل نظام فرانكو السياسي يوصف بأنه دولة بلا أحزاب. وأما الكنيسة الكاثوليكية، التي رأى قادتها في الحرب الأهلية «حربا صليبية» ضد الماركسيين والملحدين، فقد كانوا من أصلب حلفاء فرانكو في بداية الأمر. وقد كافأهم فرانكو على دعمهم بأن منحهم تفويضا شديد الكرم في عام ١٩٥٣. لكن الكنيسة مالت إلى الابتعاد التدريجي عن النظام في أعقاب مجلس الفاتيكان الثاني. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حليف فرانكو الأول في الخارج، إذ قدمت له مساعدات اقتصادية وعسكرية مهمة مقابل السماح لها باستخدام القواعد العسكرية الإسبانية اعتبارا من عام ١٩٥٣. وبسبب انحياز فرانكو إلى قوى المحور في الحرب العالمية الثانية، وكذلك الطابع الاستبدادي لنظامه، فقد جرى استبعاده من عملية التكامل الأوروبية أول الأمر، رغم أن الاتحاد الأوروبي منحه أخيرا اتفاقية تجارة تفضيلية في عام ١٩٧٠.

جسَّد نظام فرانكو مثالا نادرا على المؤسساتية المحدودة مع إسهاب واسع نسبيا في الدستورية. ومع أن مؤسسات هذا النظام لم تكتسب حياتها الخاصة أبدا في حقيقة الأمر، إلا أن أحكام الدستور كانت مأخوذة على محمل الجد. وقد لعب بعض هذه الأحكام دورا حاسما أثناء مرحلة الانتقال. والأكثر أهمية، هو قانون «الخلافة» الذي صدر عام ١٩٤٧ مُعلنًا إسبانيا مملكة، بحيث يكون فرانكو وصيا على العرش طيلة حياته، مع حقه في تسمية من يعقبه (سمح له هذا القانون بأن يعين

خوان كارلوس خليفة له في عام ١٩٦٩). على نحو مماثل، وعلى الرغم من أن قانون المبادئ الرئيسة لعام ١٩٥٨ أعلن تلك المبادئ باعتبارها «دائمة لا تقبل تعديلا»، إلا أن قانون «الخلافة» نص على قابلية القوانين الأساسية كلها للإصلاح إذا حظي ذلك بموافقة ثلثَي الكورتيسَ (البرلمان) وطرحت على الاستفتاء العام. وقد كان لهذا الحكم القانوني فائدته أثناء مرحلة الانتقال.

وعلى الرغم من كون نظام فرانكو نظاما محافظا، فقد برهن على قدرته على التوافق مع تغيير اقتصادي واجتماعي بالغ الأهمية. جرى القسم الأكبر من ذلك، بعد تطبيق «خطة الاستقرار» (١٩٥٩) ردا على فشل خطة الاكتفاء الاقتصادي التي حاول النظام تطبيقها سابقا. وفي غضون خمس عشرة سنة بعدها، شهدت إسبانيا نموا اقتصاديًّا غير مسبوق (بلغت نسبته السنوية المتوسطة ٧,٣ في المائة في الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٣) مع ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٠ إلى ٣,٢٦٠ دولارًا أمريكيًّا. وفي فترة ١٩٥٠-١٩٧٥، انخفضت نسبة قوة العمل في القطاع الزراعي من ٤٨ في المائة إلى ٢٢ في المائة، مع زيادة المشتغلين في قطاعَي الصناعة، والخدمات إلى ٣٨ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي. أنتجت هذه التغيرات توسعا مهمًّا في الطبقة الوسطى التي تنامت من ١٤ في المائة إلى ٤٣ في المائة من حجم السكان. وأصبح الإسبانيون أفضل تعلّمًا أيضًا: انخفضت نسبة الأمية لدى البالغين إلى ٥ في المائة في عام ١٩٧٥ بعد أن كانت ٤٤ في المائة في عام ١٩٣٠.

وبحلول سبعينيات القرن العشرين، أصبحت إسبانيا مجتمعا حديثا متمدنا يتمتع برخاء نسبي، مع وجود ثقافة سياسية مختلفة اختلافا كبيرا عما كان في الثلاثينيات. وقد غذى هذا التحول المطالبة المتزايدة بالديمقراطية: ارتفع تأييد المؤسسات الديمقراطية في عامَي ١٩٦٦، ١٩٧٦ من ٣٥ في المائة إلى ٧٨ في المائة. وكانت المواقف المؤيدة للديمقراطية قوية لدى الطبقة العاملة بشكل خاص، بعد أن أدار القسم الأكبر منها ظهره للإيديولوجيات الثورية. لكن التحديث لم يؤد إلى جعل حلول الديمقراطية تحصيلًا حاصلا في واقع الأمر؛ بل لعل النمو الاقتصادي أخّر الديمقراطية، لأنه جعل النظام القائم أكثر قبولا لدى عدد متزايد من السكان الذين ينعمون بالرخاء.

وكان لهذه التغيرات أيضًا أثر مهم على دور وطبيعة الدولة، وعلى علاقاتها بالنظام. فمع تقدم التحديث الاقتصادي، باتت الإدارة في الدولة قائمة على الحرفية والاستحقاق على نحو متزايد، كما أصبحت غير سياسية إلى حد كبير. وهذا ما يفسر أنها لم تتخذ موقفا معاديا لإحلال الديمقراطية فيما بعد. على نحو مماثل، وعلى الرغم من احتلال ضباط الجيش مناصب مهمة في بيروقراطية الدولة أول الأمر، إلا أن إزاحتهم من جميع الوزارات ما عدا الوزارات ذات الطبيعة العسكرية بدأت منذ أوائل السبعينيات. ونتيجة هذه الميول، لم تكن هنالك حاجة إلى تطهير الجهاز البيروقراطي أثناء عملية الانتقال، ولا كانت هنالك حاجة إلى إبعاد العسكريين عن الميدان السياسي.

كان لهذه التحولات الكبيرة عواقب سياسية مركبة لم يكن النظام يقصد الوصول إلى معظمها. أدى التوسع السريع في التعليم الجامعي إلى ظهور حركة طلابية جديدة يسود فيها العداء لفرانكو. كما أدى التوسع السريع للصناعة إلى انبثاق حركة عمالية جديدة متزايدة الثقة بالنفس تقودها «اللجان العمالية التي حظرها القانون عام ١٩٦٧. ورغم كون الإضراب غير قانوني، فقد شهد عدد الإضرابات زيادة حادة من ٥٠٠ إضراب في ١٩٦٩ إلى ١٥٦ ,٣ إضرابا في ١٩٧٥. ورافق بعض هذه الإضرابات قدر غير قليل من عنف الشرطة، أدى إلى مقتل ١١ شخصا في فترة ١٩٦٩-١٩٧٤. وفي منطقتَي كاتالونيا والباسك، تضافر وصول مئات آلاف المهاجرين القادمين من أجزاء أكثر فقرا في إسبانيا مع الرخاء الاقتصادي غير المسبوق، فشجعا تجدد الاهتمام باللغات والثقافات الأصلية في هاتين المنطقتين. وغالبا ما ترافق ذلك مع دعم من رجال الدين الكاثوليك المحليين. إن حركة الإحياء هذه تفسر جزئيا الاتجاه الراديكالي لدى طلبة الجامعات الذين أسسوا حركة إيتا (حركة الوطن الباسكي والحرية) أواخر الخمسينيات. وهي الحركة التي سرعان ما تحولت إلى منظمة إرهابية مدينية متقنة، قتلت ٤٥ ضحية في فترة ١٩٦٠-١٩٧٥.

شهدت سنوات أفول النظام زيادة مهمة في نشاطات المعارضة أيضًا. كان الحزب الشيوعي (PCE) أكبر الجماعات المعارضة وأفضلها تنظيما. وتركزت قوته في

صفـوف الحركات العمالية والطلابية خاصة، وكذلك في جمعيات الأحياء الجديدة التـي ظهرت في السـتينيات. وكان الحزب الشـيوعي يدعو إلـى مصالحة وطنية منذ عـام ١٩٥٦، ثم اعتنق رسـميا في ١٩٧٠ هـدف «تحالف الحرية» متعـدد الطبقات. وعندمـا تحقق هـذا التحالف أخيرا عام ١٩٧٤ تحت اسـم «مجلـس الديمقراطية»، كان أقـل بكثيـر من الهـدف المتمثل فـي توحيد المعارضـة الديمقراطيـة كلها. كان لدى حزب العمال الاشـتراكي الإسـباني (PSOE)، الذي تجاوز سـريعا محدودية أهميته السابقة بعد انتخاب غونزاليس قائدا له في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، نفور عميق تجاه مسـاعي الحزب الشـيوعي الإسـباني إلى الهيمنة على اليسـار الإسباني، وهـو مـا كانت تحاول التوصل إليـه أيضًا النقابة القريبة منـه، ألا وهي «الاتحاد العام للعمال (UGT)»، والذي كان يشـتبه في أنها واقعة تحت النفوذ الشيوعي في اللجان العماليـة. لم يكـن غونزاليس يشـاطر الحزب الشـيوعي إيمانه فـي إمكانية التوصل إلـى «قطع ديمقراطـي»، أي العملية التي يمكن للحراك الجماهيري الواسـع فيها أن يؤدي، على نحو ما، إلى إسـقاط سـلمي للنظام وإحلال حكومة مؤقتة تمثيلية محله تتولى الدعوة إلى الانتخابات إلى الجمعية التأسيسية. بدلا من ذلك، كان غونزاليس يفضـل منهجية تدرجية تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق «أجزاء من الحرية». وقد اتضح أن رفـض غونزاليس الانضمام إلى «التحالف الديمقراطي» وقراره بدعم «منبر التقارب الديمقراطي» أواسط عام ١٩٧٥ يُعد أمرا حاسما في ضمان استقلالية حزب العمال الاشتراكي الإسباني أثناء الانتقال.

كانـت الأزمـة التي وقـع فيها نظام فرانكو سـريعا إثـر ذلك عائدة إلـى عدد من العوامـل. انتهـت الطفرة الاقتصادية التي شـهدتها السـتينيات بأزمـة النفط في عام ١٩٧٣، مما سبب «ركودا اقتصاديًا» واضطرابات اجتماعية متنامية. كما أثار اغتيال نائـب فرانكو، الأدميرال لويـس كاريرو بلانكو، في كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٣ (أي بعد سـتة أشهر فقط من تعيينه رئيسًـا للحكومة) شكوكا فيما يتعلق باستمرارية النظـام. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، حـل كارلوس أرياس نافارو محل كاريرو بلانكـو، وكان يمثل برنامج العمـل المعتدل من أجل إحـلال الليبرالية (حمل هذا البرنامج اسـم «الافتتاح»). لكن نتيجة هذا لم تكن إلا تنامي الانشـقاق في صفوف

«المتشـددين»، الذيـن كانوا يرون أن ضمان اسـتمرارية النظام يجـب أن يكون من خـلال ملَكية اسـتبدادية فـي ظل الملك خـوان كارلـوس، وأما «المعتدلـون» فقد افترضوا أن على الملك القادم أن يجعل النظام السياسـي في إسـبانيا منسـجما مع ما هو موجود عند جيرانها الأوروبيين. وقد قرأ كثير من الإسـبان انهيار الدكتاتورية البرتغاليـة فـي نيسـان/ إبريل ١٩٧٤ نتيجـة حروبها الاسـتعمارية (الحـروب التي تجنبهـا فرانكو إلى حد كبير) على أنه مؤشـر لما يمكن أن يحدث في إسـبانيا أيضًا فـي حال عدم تطبيقـات إصلاحات مهمة علـى الفور. وأخيرا، أدى إعدام خمسـة من الناشـطين ضد النظام في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ (كان إعدامهم نتيجة قانون شـديد القسـوة لمكافحة الإرهاب اعتمد في إسبانيا بعد اغتيال كاريرو بلانكو) إلى سـخط دولي غير مسـبوق. على أن وفاة فرانكو آخر الأمر، في ٢٠ تشـرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، كانت هي التي أطلقت عملية الإصلاح.

الانتقال إلى الديمقراطية

إن عمليـة إحـلال الديمقراطية في إسـبانيا حالة نموذجية مـن حالات «الانتقال عبر الصفقات»، وهو ما اتسم بالملامح التالية: الاستخدام (المتناقض) لمؤسسات النظام السـابق وإجراءاته الدستورية لإطلاق العملية الديمقراطية؛ والمناقشات بين «المعتدلين» في النظام الاستبدادي المنصرف وبين ممثلين عن جماعات المعارضة الرئيسـة؛ وإدخال ممثلين عن القوى السياسـية الرئيسة كلها في عملية صنع القرار؛ والمداولات الخاصة التي جرت وجها لوجه بين عدد محدود نسبيا من المشاركين وتناولـت المراحل الحاسـمة. ويذهب البعض إلى أن هـذا الانتقال عبر الصفقات كان متسـما أيضًـا بمسـتويات منخفضـة نسـبيا مـن التعبئة الشـعبية، لكـن التجربة الإسـبانية توحـي بأن الفاعلين السياسـيين كانوا يسـتطيعون التعامل مع مسـتويات مرتفعـة نسـبيا من الضغط «من الأسـفل» إذا كانـوا راغبين في ذلك وإذا اسـتطاعوا صياغـة هذه العملية بحيث تكون اسـتجابة لتنازلات مقدمـة «من الأعلى». ويزعـم البعـض أيضًا، أن حـالات الانتقال عبر الصفقات لا يمكـن أن تنجح إلا في غياب العنف السياسـي؛ لكن إسبانيا شـهدت مقتل ٤٦٠ شـخصا نتيجة العنف السياسي

في فترة ١٩٧٥-١٩٨٠. وحقيقة الأمر، هي أن الخشية الجزئية من أن يؤدي هذا العنف إلى إخراج عملية الانتقال عن سكّتها هو أول ما شجع النخب السياسية على دخول المفاوضات.

لقد انطلق تحول إسبانيا إلى الديمقراطية، السريع نسبيا، من الأعلى. لكنه تسارَع استجابة لضغوط متزايدة من الأسفل. وقد كان الفاعلون المحليون هم من يقودونه أساسا، رغم أن الجماعة الأوروبية-وبعض الدول فيها، ألمانيا خاصة-قدمت دعما نشطا لعملية إحلال الديمقراطية (عن طريق أحزابها ونقاباتها ومؤسساتها السياسية). وتعكس أصول هذه العملية، إلى حد كبير، المعضلات السياسية التي واجهها الملك خوان كارلوس، لأنه كان في حاجة إلى اكتساب شرعية ديمقراطية جديدة للملكية حتى يضمن بقاءه على رأس الدولة واستمرارية حكم أسرته. (كانت وفاة صهره كونستانتين بعد أن فقد عرش اليونان عام ١٩٦٧ إشارة تحذير مفيدة في هذا الاتجاه). ما كانت الملكية التي ورثها خوان كارلوس عام ١٩٧٥ هي المؤسسة التي جسدها جده ألفونسو الثالث عشر واستمرت حتى ١٩٣١، بل كانت ملكية مصطنعة بالكامل، ملكية استبدادية مصممة من أجل تأبيد النظام. لكن خوان كارلوس لم يرث سلطات فرانكو: كان القانون الأساسي للدولة (١٩٦٧) قد صمم ملكية يكون دور الملك مقيدا فيها تقييدا شديدا بفعل سلطتَي رئيس الحكومة ورئيس البرلمان معا، إذ إنهما كانا يتقاسمان سلطة فعالة على النظام السياسي. والمفارقة هنا، أن ذلك يعني أن الملك كان منذ البداية ذا مصلحة في الإصلاح الدستوري الذي يحرره من وصاية مسئولين غير منتخبين.

وفي المرحلة الأولى من عملية الانتقال، طرح رئيس الحكومة أرياس نافارو (الذي أصبح معروفا على نحو متزايد بأنه من متشددي النظام) مشروعا لإصلاح محدود يؤدي إلى انتخاب برلمان شبه ديمقراطي وإلى إعطاء بعض الأحزاب صفة قانونية (كحزب العمال الاشتراكي الإسباني مثلا)، لكن دون أن تستفيد من ذلك أحزاب أخرى (الحزب الشيوعي قبل غيره). وقد لقي هذا المشروع رفضا مباشرا من معارضة متزايدة النشاط، ومن حالات من الحراك الشعبي (أدت إلى خسارة أرواح في بعض الأحيان)، إضافة إلى معارضة المنابر الإعلامية الجديدة والبرلمان

الأوروبـي. لكن غونزاليس بـدأ في هذه الفترة يظهر أمام الجمهـور على نحو منتظم، كما تمكن الاتحاد العام للنقابات في نيسـان/ إبريل عام ١٩٧٦ من إقامة أول اجتماع شعبي منذ الحرب الأهلية.

كان قرار الملك استبدال أرياس نافارو في تموز/ يولية ١٩٧٦ ليحل محله أدولفو سواريز (الذي كان عمره ٤٤ عامًا وكان من الشخصيات المنضبطة في النظام السابق، كما عرف بطموحه وصراحته الوقحة) نقطة تحول حاسمة.

وسرعان ما وضع سواريز قانون الإصلاح السياسي الذي دعا إلى انتخاب برلمان من مجلسين، على أساس الاقتراع الشعبي العام: مجلس المندوبين الذي يتم اختياره على أسـاس التمثيل المتناسب، ومجلس شـيوخ يعمل على أساس الأكثرية. والتزامًا بالإجراءات التي تحددها القوانين الأساسية في نظام فرانكو، وافق البرلمان القائم على مشروع القانون في البداية. وكان ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر، فأيد المشروع ٤٢٥ صوتـا بينما عارضه ٥٩ صوتا. وفي كانون الأول/ ديسـمبر، جرى إقـرار هذا القانون عن طريق الاسـتفتاء الشعبي الذي سـجل نسبة مشاركة بلغت ٧٧ في المائة (أيده ٩٤ في المائة ممن شـاركوا في الاسـتفتاء)، رغم قرار المعارضة بمقاطعة الاستفتاء نتيجة اسـتبعادها من العملية كلها. لكن محادثات سـرية بين سـواريز وغونزاليس سـمحت للحزب الاشـتراكي الإسـباني بعقد مؤتمـره الحزبي بعد الاسـتفتاء مباشـرة، ما مهد الطريق أمام اكتسابه الشرعية القانونية في شباط/ فبراير ١٩٧٧.

أدى الاسـتفتاء إلـى زيـادة قـوة سـواريز زيـادة كبيرة. ولـم يدخل سـواريز في محادثات مع «لجنة التسـعة» المعارضة، التي كان غونزاليس واحدا من أعضائها، إلا بعد الاسـتفتاء. تركزت المحادثات على سـبعة شروط كانت المعارضة تطلب تحقيقها حتى تشـارك في أي مِن الانتخابات القادمة. واشـتملت هذه النقاط على إعطـاء الشـرعية القانونيـة للأحزاب السياسـية والنقابـات كلها، الحياد السياسـي مـن جانـب الموظفيـن العموميين، إصدار عفو عام واسـع، التفـاوض على قانون انتخابـي، والاعتـراف بالهويـات السياسـية الإقليمية. وكمـا أقـر غونزاليس، فإن المحادثات لم تكن مفاوضات رسمية؛ لكن سواريز استمع إلى مطالب المعارضة

وترجمها، بمهارة، إلى تشريعات. ولعل الأمر الأكثر أهمية، هو أن المحادثات قد أدت إلى اكتساب الحزب الشيوعي شرعية قانونية في نيسان/ إبريل ١٩٧٧، لأن استبعاد الشيوعيين كان سيجعل العملية كلها غير شرعية في أعين شطر كبير من الإسبانيين. وقد مهد ذلك الطريق لإقامة أول انتخابات ديمقراطية في حزيران/ يونية ١٩٧٧، أثمرت بدورها نتائج مثالية: أكدت نسبة المشاركة المرتفعة (٧٩ في المائة) على شرعية هذه الانتخابات، والظهور القوي لاتحاد الوسط الديمقراطي (UCD) الذي قاده سواريز، حيث حصل على ٣٤ في المائة من الأصوات وعلى ١٦٥ من أصل ٣٥٠ مقعدا، مما سمح له بالبقاء في منصبه. وفي الوقت نفسه، برز الحزب الاشتراكي الإسباني باعتباره حزب المعارضة الرئيسي لأنه فاز بـ ٢٩ في المائة من الأصوات، و١١٨ مقعدا. وهذا ما شكل تقدما كبيرا له على الحزب الشيوعي الذي حصل على ٩ في المائة من الأصوات، و٢٠ مقعدا.

واشتملت المرحلة الأخيرة من الانتقال على سلسلة اتفاقيات ضمت الفاعلين السياسيين الكبار جميعا. وكان من أول هذه الاتفاقيات «ميثاق مونكلوا» الموقع في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، وهو الاتفاق الذي سعى إلى إعادة النمو إلى الاقتصاد المريض وإلى كبح التضخم عن طريق إصلاحات هيكلية عميقة والتفاوض من أجل وضع قيود على الأجور. ومقابل تقييد الأجور، طرح هذا الاتفاق نظاما جديدا لضريبة الدخل المباشر، بحيث يتم توجيه هذه الضريبة لتمويل نمو كبير في النظامين الصحي والتعليمي في إسبانيا في فترة الثمانينيات. وكان ثمة مبادرة كبيرة أخرى في حاجة إلى إجماع سياسي واسع، ألا وهي قانون العفو العام الذي استفاد منه كل مَن خضعوا للمحاكمة في جرائم سياسية ارتكبت إبان عهد فرانكو قبل انتخابات ١٩٧٧. وقد اشتمل العفو على إرهابيي حركة إيتا المدانين بجرائم قتل. وقد ضُمِن أيضًا عدم تعرض موظفي النظام السابق إلى التحقيق أو المحاكمة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن يكونوا قد ارتكبوها في الماضي، وهذا ما ألغى احتمال تطهير القوات المسلحة أو الشرطة أو المؤسسة القضائية. لقد بات هذا القانون موضع انتقادات متزايدة في السنوات الأخيرة؛ لكن أحزاب اليسار الكبرى هي التي كانت من أكثر الداعين إليه حماسة آنذاك.

لكن الأكثر أهمية بكثير في نتائج هذا الاستفتاء، هو الدستور الديمقراطي الذي جرى إقراره بعد ١٦ شهرا من المفاوضات بين ممثلي الأحزاب البرلمانية كلها، ثم طرح على الاستفتاء العام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨. وقد تركزت المناقشات التي هيمنت في تلك العملية التأسيسية على المسائل نفسها التي كانت مطروحة في عهد الجمهورية الثانية، لكن التعامل معها هذه المرة جرى بطريقة أكثر براغماتية بكثير. طرح الاشتراكيون في البداية تعديلا يجعل إسبانيا دولة جمهورية، لكنهم سرعان ما وافقوا على الملكية البرلمانية الجديدة بعد هزيمتهم من قِبل الأحزاب السياسية الكبيرة الأخرى (بما فيها الحزب الشيوعي الذي وافق على الاعتراف بالملك خوان كارلوس مقابل اكتساب الشرعية القانونية). وقد نحى الدستور الكنيسة الكاثوليكية جانبا مع اعترافه في الوقت نفسه بحق الأطفال كلهم في تلقي التعليم الديني في المدارس العامة، واعترافه بواجب الدولة في دعم المدارس الدينية. وفي مجال معالجة المسائل الاقتصادية، وازنَ النص الدستوري الجديد بين مطالب اليسار واليمين. وقد أقر إقرارا واضحا باقتصاد السوق وحمى الملكية الخاصة وحقوق الإرث من المصادرة غير الشرعية، لكنه اشتمل أيضًا على ضمانات لحق الإضراب وعلى التزامات بتوفير مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية من بينها الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والتعليم ومكتسبات للمعاقين والعاطلين عن العمل، إضافة إلى الوعد بتوزيع أكثر عدالة للدخل. اشتمل الدستور أيضًا على أحكام تنظم نقل السلطات من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية المستقلة ذاتيا. وهذا ما مهد الطريق أمام ظهور الدولة الإسبانية شبه الفيدرالية، المؤلفة من كيانات ذاتية الحكم، في المستقبل. وقد برهنت هذه الجهود أيضًا على كفايتها لاحتواء القوميين الكاتالانيين، لكنها عجزت عن إرضاء القوميين الباسكيين.

تقوية الديمقراطية الجديدة: دور فيليبي غونزاليس

كانت مساهمة فيليبي غونزاليس في تقوية الديمقراطية أكبر من مساهمته في عملية الانتقال نفسها؛ وتجلّت أساسا من خلال إعداد حزبه لتولي الحكومة. فبعد

الخسارة أمام سواريز بفارق بسيط في الانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في آذار/ مارس ١٩٧٩، تمكن الحزب الاشتراكي الإسباني من الفوز في عدد كبير من المدن الرئيسة في الانتخابات المحلية التي جرت في نيسان/ إبريل. وعلى نحو غير متوقع، تعرضت سلطة غونزاليس كزعيم للحزب إلى تحدٍّ مباشر بعد أن اتخذ قرارا بإزالة الإشارات الصريحة إلى الماركسية من برنامج الحزب. وهذا ما دفعه إلى الاستقالة احتجاجا. لكنه انتخب من جديد في أيلول/ سبتمبر أمينا عامًّا، على أساس تفاهم مفاده أنه سيكون حرا في إدارة الحزب بطريقة تؤدي إلى زيادة جاذبيته الانتخابية.

لكن جهود غونزاليس الرامية إلى زعزعة حكومة اتحاد الوسط الديمقراطي، يمكن أن تكون قد أدت إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالاستقرار السياسي في إسبانيا بشكل عام. ففي أوائل ١٩٨٠ مثلا، تحدى الحزب الاشتراكي سواريز من خلال مطالبته بالسماح لمنطقة الأندلس بالحصول على سويّة الاستقلالية الذاتية نفسها التي منحت مؤخرا لكل من كاتالونيا والباسك. وهذا ما أدى فعليا إلى توسيع عملية نقل سلطات الحكومة المركزية إلى جميع المناطق. كما كان غونزاليس أيضًا شديدا في انتقاده طريقة تعامل سواريز مع الركود الاقتصادي الناتج عن أزمة النفط العالمية في عام ١٩٧٩، وكذلك فشله في كبح إرهاب حركة إيتا الباسكية. وقد بلغ به الأمر في أيار/ مايو ١٩٨٠ حد طرح سحب الثقة من الحكومة في البرلمان، رغم معرفته أن هذه المحاولة ستكون فاشلة.

وبعيد استقالة سواريز ومحاولة الانقلاب العسكري في شباط/ فبراير ١٩٨١، وافق غونزاليس على دعم ليوبولدو كالفو سوتيلو الذي خلفه، في مسعى منه إلى استعادة الاستقرار. ولعل ما كان أكثر أهمية من ذلك، هو أن الحزب الاشتراكي دعم في تموز/ يولية ١٩٨٢ قانونا رئيسيا سعى إلى الحد من عملية نقل السلطات المركزية إلى المناطق، رغم إعلان عدم دستورية أجزاء مهمة من هذا القانون فيما بعد. وعلى الرغم من تنامي ضعف الحكومة، عارض غونزاليس قرارها بالانضمام إلى حلف الناتو معارضة شديدة. وكان ذلك القرار محل جدل شديد، لكن البرلمان اعتمده في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم الاشتراكيون في تسريع

تفكك الحزب الحاكم من خلال عرض وظائف في حكومة الحزب الاشتراكي المقبلة على بعض قادته الأكثر ميلا إلى اليسار.

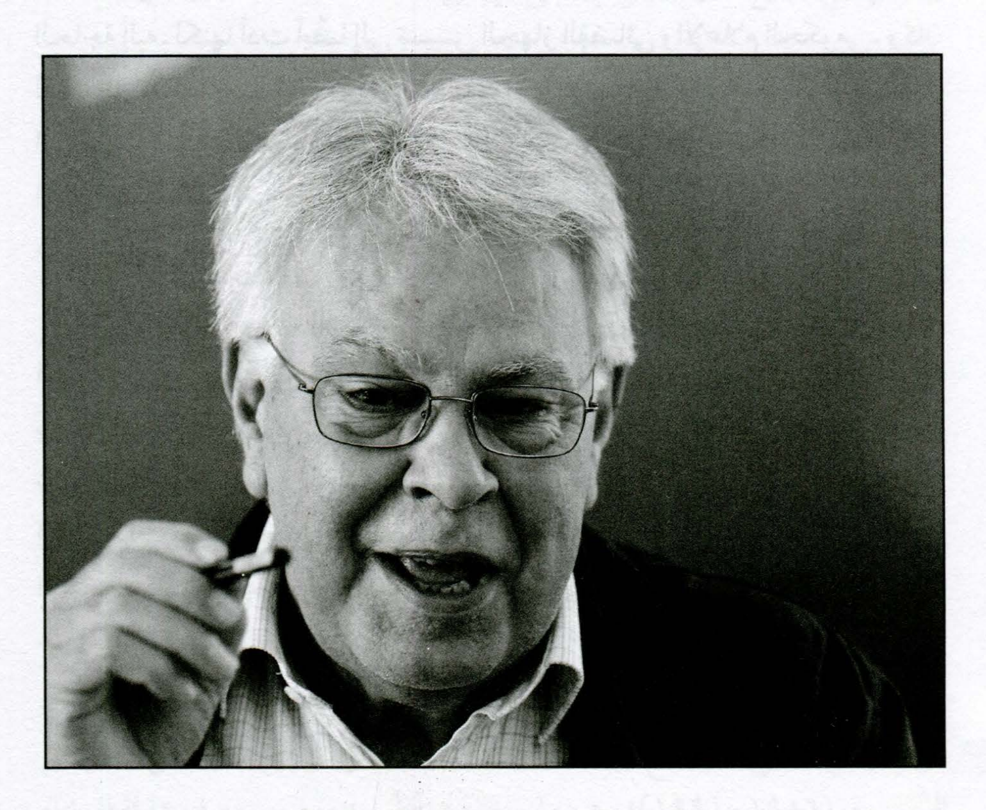
حقق غونزاليس ما أراد عندما أصبح رئيسًا للحكومة بعد فوزه الانتخابي الساحق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢. فعندما تولى السلطة، كان ترسيخ الديمقراطية على رأس أولوياته رغم سعيه أيضًا إلى التقدم في برنامجه الاجتماعي الديمقراطي الإصلاحي. وكان التحدي الفوري الذي واجهه، هو وضع العسكريين تحت السلطة المدنية بشكل كامل. وقد منحه قانون الدفاع لعام ١٩٨٤ سلطات أكبر على القوات المسلحة، ثم جاء القانون العسكري الذي قدم في عام ١٩٨٥ ليحدد اختصاص العسكريين في المجال العسكري فقط. وقد حقق غونزاليس نجاحا معقولا في تعامله مع الكنيسة الكاثوليكية، رغم الجدل الذي دار حول إصلاحاته التعليمية وتشريع الإجهاض عام ١٩٨٥. والأكثر أهمية من هذا، هو أن حكومته تولت عملية إصلاح كبرى للاقتصاد الإسباني تطلبت تحجيم (ثم خصخصة) معظم صناعة إسبانيا الثقيلة ذات الكفاءة العالية، إضافة إلى تحرير القطاع المصرفي. كان أفق الانضمام إلى عضوية الجماعة الأوروبية يقتضي هذه العملية ويسهلها أيضًا. وهو الهدف الذي تحقق أخيرا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ فكان من أكبر إنجازات غونزاليس، على الأرجح. مهدت الإصلاحات الطريق إلى حقبة من النمو غير المسبوق (١٩٨٦-١٩٩١)؛ وهي ما سمحت أيضًا بتوسع سريع في دولة الرخاء الإسبانية الوليدة، رغم أن الركود الحاد في ١٩٩٢-١٩٩٤ أثار شكوكا فيما يتعلق بقابلية دولة الرفاه للعيش.

كانت الجوانب الأخرى من تركة غونزاليس أقل إيجابية. لقد تراجع، على نحو غير متوقع، عن دعمه السابق للانسحاب من حلف الناتو، فدعا إلى استفتاء عام في آذار/ مارس ١٩٨٦ للتأكيد على عضوية إسبانيا في الحلف، وفاز في هذا الاستفتاء. أحدث هذا القرار هزة غير ضرورية في المجتمع. ورغم إدانته العمليات المضادة للإرهاب في ظل حكومة اتحاد الوسط الديمقراطي في ١٩٨٣-١٩٨٧، فقد تغاضت حكومته عن «الحرب القذرة» ضد منظمة إيتا؛ وهي الحرب التي فشلت في كبح جماحها وأدت إلى تهديد خطير لسيادة القانون. وأما في المجال المؤسساتي، فقد

كانت الأكثرية المطلقة التي تمتع بها الحزب الاشتراكي الإسباني في البرلمان طيلة عقد كامل (١٩٨٢-١٩٩٣) مفيدة في توطيد الاستقرار الذي كانت البلاد في أمس الحاجة إليه. لكنها أدت أيضًا إلى تسييس الجهاز القضائي والإعلام الحكومي. وكان لهذا آثار سلبية بعيدة المدى على الديمقراطية الإسبانية. والواقع، أن غياب القدر الكافي من التوازن والمحاسبة كان مسئولا، إلى حد كبير، عن فضائح الفساد الكثيرة التي أفضت، بالتزامن مع التراجع الاقتصادي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤، إلى هزيمة غونزاليس في انتخابات ١٩٩٦.

أصبح انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية محل تدقيق انتقادي متزايد في السنوات الأخيرة. ويعزو البعض أمراض إسبانيا (الحقيقية أو المتخيلة) إلى هذا التحول، بما في ذلك الصعوبات التي واجهتها في تعاملها مع الماضي وفشل نظامها شبه الفيدرالي وتنامي النفور العام من نظامها السياسي. يتسم قدر كبير من هذه الانتقادات بعدم العدل، وبالتضليل أيضًا؛ فهو يفترض أن التسوية التي بدأ بها الانتقال كانت محفورة في الصخر، وأن الأجيال اللاحقة من الإسبانيين تجمّدت عجلة الزمن عندها.

موجز عن حياة فيليبي غونزاليس، رئيس حكومة إسبانيا ١٩٨٢-١٩٩٦



درس فيليبي غونزاليس القانون في جامعة سيفيل، ثم في جامعة لوفان في بلجيكا. وأصبح محاميا عماليا. انضم في عام ١٩٦٤ إلى حزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE) الذي كان محظورا آنذاك. وبما أنه حقق بعض الظهور في العشرينيات من عمره، في إسبانيا وفي الاشتراكية الدولية، فقد واجه غونزاليس قيادة الحزب الاشتراكي السابقة في مؤتمر الحزب عام ١٩٧٠ فكانت هذه المواجهة بداية انشقاق في الحزب. ولم تلبث الاشتراكية الدولية أن اعترفت بفصيل غونزاليس آخر الأمر. اختير غونزاليس زعيما للحزب عام ١٩٧٤. ثم اعتقلته الشرطة الإسبانية فترة قصيرة عام ١٩٧٥. وقد وضع الهيكلية التنظيمية للحزب الاشتراكي في مدريد تلك السنة بمساعدة من مؤسسة فريدريش إيبرت

الألمانية، واستفاد من نصائح أولاف بالمه وفيلي براندت. رفض غونزاليس الانضمام إلى «الحلف الديمقراطي» الذي رعاه الحزب الشيوعي، وأقام «منبر التقارب الديمقراطي» المنافس؛ ثم أقام بعد وفاة فرانكو علاقة مع الرئيس أدولفو سواريز، مهّدت الطريق أمام الحزب الاشتراكي لعقد أول مؤتمر علني له في إسبانيا منذ الحرب الأهلية الإسبانية في الثلاثينيات. كان غونزاليس عضوا في لجنة التسعة التي تفاوضت على قواعد الانتخابات الوطنية الحرة الأولى في عام ١٩٧٧؛ ولعب دورا مهمًا في المفاوضات مع سواريز، حظي خلالها بتشجيع من الملك خوان كارلوس. وقد أثمرت هذه المفاوضات الانتقال الإسباني المتفق عليه. قاد غونزاليس الحزب الاشتراكي الإسباني إلى تحقيق نتائج انتخابية مهمة في انتخابات ١٩٧٧ و١٩٧٩، ثم إلى فوز انتخابي كبير عام ١٩٨٢ جعله رئيسًا للحكومة الإسبانية.

من موقعه على رأس الحكومة الإسبانية في فترة ١٩٨٢-١٩٨٦، عزز غونزاليس السلطة المدنية على القوات المسلحة، وتفاوض على نظام شبه فيدرالي من أجل تهدئة مطالب الحكم الذاتي في كاتالونيا والباسك. كما أشرف على جدول الأعمال التحديثي الطموح الذي اشتمل على لبرلة اقتصادية وإصلاحات اجتماعية، وعلى إقامة أنظمة صحية وتعليمية وتقاعدية جديدة، إضافة إلى انضمام إسبانيا إلى الجماعة الأوروبية؛ فضلا عن استمرار عضويتها (وهي النقطة الأكثر إثارة للجدل) في حلف الناتو. وبعد نجاحه في تجديد فوز الحزب الاشتراكي الإسباني بالأكثرية البرلمانية في انتخابات ١٩٨٦ و١٩٨٩ و١٩٩٣، أصابت الهزيمة غونزاليس وحزبه في انتخابات ١٩٩٦ فسقطا ضحية التراجع الاقتصادي الحاد وتتالي فضائح الفساد. ومنذ ترك غونزاليس منصبه، جرت استشارته كثيرا في مسائل الحوكمة الدولية ومسائل الانتقال في بلدان كثيرة.

مقابلة مع رئيس الحكومة فيليبي غونزاليس

ما الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة الإسبانية من أجل حالات الانتقال المعاصرة؟

من الدروس المهمة أن يكون المرء على معرفة بالأمور التي اشتمل عليها الانتقال في كل بلد بعينه، لأن عمليات أي انتقال لن تكون تقليدا لتجارب أخرى. وما سيحدث في كل بلد مشتقٌّ من كيفية معالجة قواه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي قوى مختلفة من حالة إلى أخرى، المشاكل المطروحة في كل حالة من الحالات، كإيجاد آلية لضبط القوات المسلحة مثلا.

دور الملك

سألتني ملكيات منطقة الخليج عن الدور الذي كان للملكية في إسبانيا، فأجبتهم بشيء لا يعثر عليه المرء عند دراسة كتب التاريخ: لقد ورث الملك سلطات الملكية المطلقة كلها عن دكتاتورية فرانكو. فهو لم يتمتع فقط بسلطات ملك مطلق، بل بسلطات دكتاتور شخصي أيضًا. كما أن دوره لم يكن دورا رسميا، لأنه لم يكن مثبتا في الدستور. كان أشبه بالملك المحارب وقائداً للقوات المسلحة ورئيسا للحكومة معا. وبما أن الحالة كانت على هذا النحو لحظة وفاة فرانكو وإعلان الملكية، فقد أتيحت للملك، خلال أشهر قليلة، فرصة تعيين أدولفو سواريز رئيسًا للحكومة [عام ١٩٧٦، ثم انتخب سواريز لفترة ١٩٧٧-١٩٨١]. لا تحظى هذه الخطوة في عملية الانتقال الإسبانية بدراسة كثيرة: عندما استلم الملك سلطاته وقرر عدم ممارسة هذه السلطات المطلقة بل تفويضها إلى أدولفو سواريز كما لو أن مفعول الدستور كان ساريا. وفي تموز/ يولية ١٩٧٦، جرى تعيين سواريز لأن الانتخابات لم تجر حتى ١٩٧٧. في تلك اللحظة، لعب الملك دور ملك دستوري، رغم عدم وجود دستور حتى ذلك الوقت. وكانت تلك بداهة رائعة من الملك الذي اختار عدم ممارسة سلطاته الكاملة، رغم تمتعه بها. بدأ أدولفو سواريز فترة حكمه أيضًا كما لو أنه

رئيس حكومة دستوري، من حيث المسئوليات التي مارسها. وهذا ما يجعل سواريز الشخصية الأولى في العملية كلها وفي الحوار الذي جرى كله، أي فيما يمكن أن نطلق عليه اسم التحول الإسباني. حظي الملك بمكانة كبيرة، وبقدرة على التوفيق والتوسط، فكان دوره شديد الأهمية في تقديم النصح إلى القوات المسلحة.

تحول السلطات ضمن النظام الاستبدادي

على غرار جميع الأنظمة السياسية التي تستمر فترة طويلة، أي عندما تكون هنالك ثلاثون أو أربعون عامًا من الدكتاتورية الشخصية مثلما كانت الحال في إسبانيا طيلة خمسة وثلاثين عامًا من ممارسة فرانكو سلطته الاستبدادية، وحتى في حالة وجود جماعات مختلفة متعايشة داخل النظام، فإن الدكتاتورية الشخصية تستنفد عمرها، بما في ذلك لأسباب بيولوجية أيضًا! وهكذا فقد تولى السلطة «الإصلاحيون» ضمن النظام، فلم يفعلوا في الحقيقة شيئا إلا تلبية غريزتهم البيولوجية. لم يبق من أعمارهم إلا أقل بكثير مما يلزم لدكتاتورية شخصية، وهذا ما جعلهم يقبلون بالمقامرة لكي يروا ما يمكن أن يحدث بعد اختفاء الدكتاتورية. من هنا جاءت ولادة الإصلاحيين، أي الأشخاص القادرين على التفاوض مع المعارضة، فظهرت ما يمكن اعتبارها عملية انتقال إلى الديمقراطية. وفي إسبانيا اشتملت هذه المجموعة على أدولفو سواريز ورودولفو مارتين فيلا [وزير العمل ١٩٧٥-١٩٧٦، والداخلية ١٩٧٦-١٩٧٩، ونائب رئيس الحكومة ١٩٨١-١٩٨٢]. وكان هؤلاء أشخاصا يبلغون الخامسة والأربعين من العمر في نظام فرانكو الذي كان هو نفسه في الخامسة والسبعين، وكان مريضا أيضًا. لقد قال هؤلاء في أنفسهم: «ماذا بقي من أعمارنا بالمقارنة مع أعمارهم؟».

إن هذه القوى الإيجابية تلعب دورها في جميع البلدان؛ وهذا عنصر مشترك فيها كلها أيضًا. فلو دقق المرء في أي نظام استبدادي، كوبا على سبيل المثال، لوجد جيلا من القادة السياسيين الذين تجاوزوا الخمسين من أعمارهم، بل يبلغ بعضهم الستين، وقد جرى تهميشهم من السلطة. يرى هؤلاء القادة أن أعمارهم ستمتد أكثر من عمر أشقاء كاسترو، على سبيل المثال، وبالتالي فهم يحاولون اتخاذ مواقف متعقلة، إلى

هـذا الحد أو ذاك، في إجابتهم على سـؤال «ماذا سـيحدث بعد ذلك؟ وماذا سـيكون دورهـم؟ وكيـف يمكـن أن يتجنبوا التصفية مـع تصفية النظام كلـه؟»، وهذا ما يخلق ديناميكيـة مقاومـة إيجابية يجب تحليلهـا، مع أخذ مجريات الأمور فـي كل بلد على حدة بعين الاعتبار.

إننـي أميز بين الامتيـازات والمواقع عندمـا أفكر في دور القوات المسـلحة. وإذا نظـر المرء إلى بعض البلدان العربية، المغـرب أو مصر مثلا، فإنه يرى جماعة صغيرة حاكمـة تتمتـع، إضافـة إلى مواقعهـا، بامتيـازات ضخمة تربـط بين اسـتمرارها وبين استمرار النظام والسلطة. لكن هنالك أناسًا لا يقاتلون لأنهم يخشون فقدان امتيازاتهم فحسب، بل لأنهم يخشون فقدان ما هو أكثر تواضعا منها، رغم أهميته: إنه موقعهم!

دعنـا نتخيل الحرس المدني [قوة الشـرطة المدنية التي تتمتع بوضع عسـكري] في إسـبانيا، أو القوات المسلحة في مصر. لسـت أتكلم عن قادة القوات المسلحة، بـل عن القوات المسـلحة بصفتها هذه، أي القوات التي لهـا آمروها وتتمتع بحقوق تفضيلية في الإسـكان. لقد رأيتم هذا في شـيلي أيضًا: كان للقوات المسـلحة موقع معين، وقد احتفظت به رغم كل شيء. ليس هذا امتيازا، لأن القوات المسلحة اليوم، انطلاقا مما نعتبره امتيازات في إسـبانيا، تتمتع بحياة أفضل، لجهة توسـيع إمكانيات الانتسـاب إلى الجيش، والانفتـاح على العالم، بالمقارنة مع مـا كان لديها من قبل. وعلـى الرغـم من هذا، فإن الخشـية من فقـدان وضعهم كانت أكبر مـن خوفهم من الخسائر الأخرى التي يمكن أن تصيبهم نتيجة الانتقال الديمقراطي. وهذا ما يجعل مـن الضـروري أن يفهم المرء الآليـات العاملة في كل بلد وعناصـر مقاومة التغيير، التـي يغذي بعضهـا بعضا في بعض الأوقات. كان في إسـبانيا عنصـران من عناصر مقاومـة التغيير مطروحان على الطاولة، وكان ثمة عناصر أخرى على الطاولة أيضًا. يجـد المرء فوق الطاولة حالة القوات المسـلحة التي تبـدو كأنها تحاول العودة إلى الخلـف؛ ويرى تحتهـا خطرا إرهابيا يهدد وحدة إسـبانيا. كانت تلـك ظاهرة تغذي نفسـها بنفسـها: كلمـا ازدادت الهجمـات الإرهابيـة، ازداد التوجه إلـى الخلف في صفوف القوات المسلحة.

وأثناء حملة انتخابات ١٩٨٢ التي فزت فيها، كان لا يزال يقال عني (أو عن برنامجي) إنني مستعد لتأميم كل شيء، حتى التربة الموجودة في أصص الأزهار. وكانت هنالك مقاومة من جانب كبار مالكي الأراضي والقطاعات الصناعية، لأنهم خافوا من التغيير الذي يمكن أن يؤدي إلى حالة لا يعرفونها. أظن أن هذا ما يجب الانتباه إليه في كل بلد: ما هي القوى التي يمكن أن تنضم إلى ديناميكيات التغيير التي تسير على نحو منهجي إلى هذا الحد أو ذاك، وكيف يستطيع المرء أن يبني توافقا بين هذه القوى، وما هي أنواع المقاومة التي يمكن مواجهتها؟

الحاجة إلى القدرات الاستخباراتية في التحولات الديمقراطية

عندما ذهبت إلى الكونغرس الشيلي عام ١٩٩٠، أي بعد ساعات من تسليم بينوشيت الوشاح الرئاسي إلى الرئيس الجديد آيلوين (وصلت بعد ساعات قليلة من ذلك لأنني لم أكن أريد حضور هذه المراسم)، قابل زعماء الدولة الحاضرون كلهم رئيس الجمهورية الذي تقلد منصبه في تلك اللحظة. وكان لنا لقاء ودي معه، واحدا بعد الآخر. كان آيلوين بطريريكا، وقد قلت له: «سيدي الرئيس، لا أريد أن أكون وقحا، لكنني راغب في أن أطرح عليك أمرا يهمني في لحظة بداية الحكومة تحديدا لأنني عانيت منه كثيرا في إسبانيا»، وقد كان ذلك مع رئيس الوزراء أدولفو سواريز. قلت له: «من الصعب عليّ كثيرا أن أضع نفسي في مكان بينوشيت، لكن عليك أن تقوم بهذه المهمة الشاقة. ولو كنت أنا بينوشيت، وخسرت الاستفتاء، وبات عليَّ الآن أن أسلم الوشاح الرئاسي إلى زعيم ديمقراطي فأنهي بذلك نظامي، أو أنهي الجزء السياسي من نظامي على الأقل لأنني لا أزال على رأس القوات المسلحة، فإنني سأتخذ الإجراءات اللازمة لكي أعرف ما الذي تفعله لحظة بلحظة، وما تفعله وزارة الداخلية لديك، وما الذي يجري في أجهزة الدولة كلها. ولو كنت بينوشيت، لحرصت بالتأكيد على أن تكون لديَّ تلك القدرات الاستخباراتية. وسوف يكون أمرا غير طبيعي إن لم يفعل بينوشيت ذلك، إذا كان هو ذلك الشخص الذي أظنه».

وقد أجابني بأنني أطرح مشكلة جدية تماما بالنسبة له. وسألني إن كنت أظن أن

هذا السيناريو محتمل، فأجبته بالإيجاب وبأنني أظن ذلك. فطلب مني أن أتعاون معه لأن لـديَّ خبرة في هذا الأمر. وقـد كان الرئيس آيلوين يفكر في الواقع، وهو مخلص تماما في ذلك، أن شيئا من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث. لكن عرضي بمساعدته ظل قائما رغم ذلك. شـكرني، ثم ناقشـنا أمورا أخرى، وعرضت عليه مساعدته من جديد لأن على المرء أن يكتشف إن كانت الأرض التي يسير عليها آمنة أو ملغومة، وأن يزيل منها الألغام إلى الحد الممكن.

وعلى سبيل المثال، جرت آخر محاولة انقلابية في إسبانيا يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبـر ١٩٨٢، أي فـي اليوم الذي سـبق الانتخابات التي فزت فيهـا. قامت في ذلك اليـوم محاولـة انقلابية تم إجهاضها علـى الفور، عندما كان كالفو سـوتيلو [١٩٨١-١٩٨٢] رئيسًـا للـوزراء. فزت في الانتخابات بأكثرية مطلقة يوم ٢٨ تشـرين الأول/ أكتوبر، لكن كانت هنالك محاولة لإيقاف هذه العملية قبل يوم واحد. وهذا ما جعلني أرى أسبابا كثيرة تحملني على الحذر.

جـرى اغتيال السـيناتور جيمي غوزامان [سـيناتور في شـيلي، ومستشـار لدى بينوشـيت] بعـد عام واحد من تولي آيلوين الرئاسـة. كان الرئيـس آيلوين قد خطط للقيام برحلة إلى أوروبا قاصدا إسبانيا وبروكسل، لكن ذلك الاغتيال والحالة التي نشـأت جعـلاه مترددا في تنفيذ رحلتـه تلك. ثم قرر أخيرا عـدم تعليق الرحلة، لأن من شـأن ذلك أن يضفي أهمية زائدة على ما حدث، كما لو أن العملية الديمقراطية يمكـن أن تتعـرض للانقطاع. وقد اتصـل بي وأخبرني أنه قادم إلى إسـبانيا. ذكرني آيلوين بالحديث الذي جرى بيننا يوم تنصيبه وقال لي إنه يريد مناقشة هذا الأمر من جديـد معي، بالنظر إلى مـا كان يجري من أحداث. ثم التقينـا، فأخبرني أنه مرتبك فـي تحديـد المصدر الذي يمكن أن تكـون هذه الضربات آتية منـه. لم يكن متأكدا ممـا يحدث، وقد سـألني إن كنت أسـتطيع التعـاون معه. قال لـي، إن من المرجح أن يكـون لدى من تركوا السـلطة أنظمـة مراقبة وتنصت في الأجهـزة الأمنية، وفي الرئاسـة أيضًـا. فقلت له، إن على المـرء أن يمتلك هيكلية اسـتخباراتية تحت إمرة الرئيس، وجهازا أمنيا للرئيس الديمقراطي. ثم أرسـلت له ثلاثة أشخاص أثق فيهم للتأكـد ممـا إذا كان الـكلام الذي يجري في مكتبـه مراقبا أو آمنا. وبعد أسـبوعين،

تلقى الرئيس آيلوين تقريرا يتحدث عن كل ما كان يجري على غير ما يرام. وكانت مع التقرير صور لجميع الأنظمة التي تراقبه أو تتنصت عليه. إن هذه المشكلة شائعة جدًّا أثناء عمليات الانتقال.

إذا كان ما قاله غارسيا ماركيز صحيحا [روائي كولومبي فائز بجائزة نوبل]، فإن أي كتاب لا يمكن أن يكون مفيدا في تعليم الناس إذا لم يروِ لهم طُرفا يفهم البشر من خلالها الحِكَم الكامنة فيها. وعلى سبيل المثال، فقد كان راؤول ألفونسين [رئيس الأرجنتين، ١٩٨٣-١٩٨٩] سياسيًّا من المدرسة القديمة ممَّن يعتبرون التضخم والعجز المالي من المشكلات التي يتعامل بها التكنوقراطيون، وليست مما يتعامل معها السياسيون الحقيقيون، وبالتالي فقد كان على التكنوقراطيين أن يعالجوا هذه الأمور. كان ذلك في زمن الانفتاح الديمقراطي. وبما أننا كنا نمر ببعض اللحظات شديدة التعقيد، فقد كان هنالك استعداد كبير للمشاركة في التعاون ولدعم الديمقراطية في المجالات الأساسية، كالاستخبارات مثلا، من أجل فهم الدروس المستفادة ونقلها إلى الآخرين. لم أستطع النجاح في ذلك أبدا مع راؤول، رغم قوله إنني نجحت! ولقد حذرناه من أن محاولة انقلاب لا تابلادا كانت على وشك الحدوث.

بل إنني أخبرت أيضًا كارلوس أندريز بيريز [رئيس فنزويلا، ١٩٧٤-١٩٧٩، ١٩٨٩-١٩٩٣]. فقد أرسلت له في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ رسالة تقول إن لدينا معلومات مهمة: علمنا أنه يجرى التخطيط لانقلاب سوف يحدث بعد عدة أسابيع، وليس بعد عدة سنوات! وردًّا على ذلك، أرسل لنا شخصا أخبرنا أنه يعرف بالأمر وأن لا حاجة لنا إلى القلق. كان ذلك قبل خمسة أسابيع، أو ستة، من دخول هيوغو شافيز وجماعته إلى القصر، حيث شقوا طريقهم بإطلاق النار؛ لكنه كان مصرا على أننا لا يجوز أن نقلق بسبب هذا الأمر. لقد كنا نحصل على هذه المعلومات من خلال خمسة أشخاص يراقبون أشخاصا من حركة إيتا [الجماعة القومية الباسكية الانفصالية المسلحة] ممن كانوا منفيين [من إسبانيا]. كان رجالنا الخمسة يعيشون في فنزويلا، وكانوا داخلين في النظام الأمني للجيش الفنزويلي. أخبرت كارلوس أندريز بهذا، لكنه لم يهتم به. إن لدى كل

رئيس طريقته الخاصة به. وعلى النقيض من بيريز، كان كارلوس منعم [رئيس الأرجنتين، ١٩٨٩-١٩٩٩]، راغبا في السيطرة على النشاطات الاستخباراتية المحلية منذ اليوم الأول.

وثمة حكاية طريفة أخرى تعكس الاختلافات بين عمليات الانتقال الديمقراطي المختلفة، وقد حدثت بيني وبين فاكلاف هافل [آخر رؤساء تشيكوسلوفاكيا ١٩٨٩-١٩٩٢، والرئيس الأول لجمهورية التشيك ١٩٩٣-٢٠٠٣]. ففي حين كان الزواج القانوني بين التشيك والسلوفاك مستمرا، ولم يكن الانفصال قد وقع بعد، كانت بيننا علاقة ثقة وتعاطف قوية لأن الرئيس هافل جاء إلى السياسة من عالم الثقافة والمسرح. ولقد ذهبت إلى زيارته عندما كان يُجرى نقاش لمسألة يجب تحليلها في مجرى عملية التغيير. كان على رأس الهيئة التشريعية ألكسندر دوبتشيك [السكرتير الأول للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ١٩٦٨-١٩٦٩، ورئيس البرلمان، ١٩٨٩-١٩٩٢]، الذي كان رئيسًا للحكومة التي أسقطتها الدبابات السوفيتية عام ١٩٦٨. وفي حين تُجرى مناقشة من هذا النوع، تظهر ديناميكيات التقدم والتراجع لمعرفة من الذي يطالب أكثر من غيره، لأنه كلما ظهر المرء بمظهر مَن يطالب بمزيد من الديمقراطية، فإنه يكون أقل ديمقراطية! ويكون من لديهم ما يخسرونه هم أنفسهم الأشخاص الأكثر حدة في المطالبة بالمحاسبة، وصولا إلى محاسبة دوبتشيك نفسه باعتباره كان رئيسًا للحكومة في ١٩٦٨. كان هو نفسه الرجل الذي يقف على رأس الهيئة التشريعية، وبالتالي كان عليه أن يوقع على قانون التدقيق في أوضاع المسئولين.

قابلت فاكلاف هافل في الجزء السلوفاكي من البلاد أثناء زيارة رسمية قمت بها. وكان يعرف أنني تحدثت إلى دوبتشيك. وقال إنه مهتم جدًّا بأن يسمع مني شيئا يعتقد أن دوبتشيك قد سمعه مني فيما يتعلق بعملية الانتقال الإسبانية. أخبرته القصة دون تردد، لأنني أظن أنها قصة طريفة تبين خصائص الانتقال في إسبانيا. لقد توليت المنصب القيادي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢؛ ثم توفي والد زوجتي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. وهذا ما جعلني أسافر من مدريد إلى سيفيل في طائرة رئاسية لحضور الجنازة. وعندما بلغت مطار سيفيل، قابلني قائد

الشـرطة ووضع نفسـه تحت تصرفي باعتباره الشخص المسـئول عن حمايتي أثناء وجـودي هنـاك. صافحته وحييته باسـمه، فدهـش الرجل وسـألني إن كنت أعرفه. فقلـت له إنني أعرفه، وإنه الشـخص الـذي اعتقلني عام ١٩٧٤. لقـد اعتقلني هذا الرجـل قبل سـنة واحدة من وفـاة فرانكو، عند وصولي إلى مدينة سـيفيل قادما من البرتغـال. لقـد اجتـزت الحدود سـرا، فوصلـت إلى سـيفيل حيث كانـوا يتوقعون وصولـي، فاعتقلوني بسـبب قضية عائدة إلى وقت سـابق. لم يعرف قائد الشـرطة ماذا يقول: لقد كان مسئولا عن أمن الشـخص الذي اعتقله قبل سـبع سنوات. قال لـي فـاكلاف هافل: «إننـي أفهم الآن بشـكل أفضل كيف كان الوضع في إسـبانيا». ما كان الشخص الذي يحميني واحدا من قوة الشرطة الوطنية المكلفة بالتحقيق في السرقات؛ بل كان واحدا من رجال الشرطة السياسية.

علـى المـرء إذن أن يفهـم القـوى القادرة علـى خلـق ديناميكية إيجابيـة للانتقال. وتعتمـد هذه القـوى على ترابطات السـلطة وعلاقاتهـا داخل النظـام وخارجه، وفي المعارضـة، كمـا تعتمد علـى مدى إقدام المـرء أو عدم إقدامه على قـول ما يلي: «إن أي شـخص متعاون مع النظام السابق في أي مرحلة من مراحله شخص فاقد أهليته». وإذا كان الأمر كذلك، فسـوف تنشـأ عقبة كؤود خاصة تعتـرض إمكانية الوصول إلى توافق وطني كبير يجعل الانتقال الديمقراطي السليم أمرا ممكنا. لست أقول إن الأمر هو نفسه في كل مكان! إنني أتحدث عن التحولات الديمقراطية التي تتمتع بقدر أكبر أو أقل من النجاح.

التحول الممكن في كوبا

لقـد أشـرت إلى الفارق في العمـر المتوقع بين من يديرون كوبـا الآن وبين الجيل الأصغر سنا الذي يفكر في المستقبل. لم يُظهر أشقاء كاسترو أبدا أي اهتمام في إقامة جسر إلى المستقبل. كيف ترى شروط الانتقال في كوبا؟

كان هنالك ظرف خاص في كوبا، ألا وهو ظهور غورباتشـوف مع كل ما حققه

من نجاحات عالمية وفشـل داخلي. كان هذا الأمر مكلِّفا جدًّا له، بحيث إن واحدا فـي المائـة فقط من الجمهور الروسـي كان يوافقه، في حيـن كان ٨٠ في المائة من الـرأي العـام العالمي يقـدّره لأنه أحـدث تغيرا تاريخيـا. إن الوضع في كوبا يشـبه الوضـع في روسـيا، حيـث لم يكن يقـدر غورباتشـوف إلا ١ في المائـة من الناس الموجوديـن في النظام. وفي أزمة ١٩٩١ التي نشـأت بصفتها من نتائج سياسـيات غورباتشوف وسقوط جدار برلين، ظلت كوبا بلا مساندة الاتحاد السوفيتي، ثم بلا مسـاندة روسـيا بعد ذلك؛ وهي المساندة التي كانت حيوية بالنسـبة لكوبا. لقد بدأ فيديل كاسترو نفسه يلتمس حلولا بطرقه الخاصة، فشجع على وصول جيل جديد له نظرة مختلفة إلى السـلطة، لكن مـع المحافظة على الخطاب الثوري. وقد كانت هنالـك محاولات كثيرة لتحقيق انفتاح في فترة ١٩٩١-١٩٩٢، لكنها كانت تتقدم وتتراجع. وعندما كان يتحدث مع كاسـترو واحدٌ من جماعتنا المنخرطين جدًّا في المجال الاقتصادي، منهم مثلا كارلوس سولشـانا [وزير الصناعة والطاقة ١٩٨٢-١٩٨٥، ووزيـر الاقتصاد والمـال ١٩٨٥-١٩٩٣]، فيطرح السـماح بدرجة ما من الانفتاح الاقتصادي، كان كاسترو يصاب بنوبة من الغضب لأن مَن لديهم مقدار ما من المبادرة الخاصة سيكسـبون مالا، وهذا ما جعله ينهي هذا المصدر من مصادر «الفساد الرأسمالي» ويعود أدراجه إلى الخلف.

وفي ١٩٩٥، آخر سنة لي في الحكومة، توليت الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي فكنت مسئولا عن محاولة التوصل إلى اتفاقية ثنائيـة بين الاتحاد الأوروبي وكوبا. وهـذا مـا كانـت تقاومه الولايـات المتحـدة مقاومة شـديدة. كانت تلـك المحاولة مرتكـزة إلـى نمـوذج الاتفاقيـات الموجـودة بالفعـل، ومنهـا الاتفاقيـة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وفيتنام مثلا. ويسـتطيع المرء أن يلاحظ أن راؤول كاسـترو نفسه كان مسـحورا بالنمـوذج الفيتنامي. كانـت الصين تبدو لراؤول كاسـترو بعيدة جدًّا، لكنـه كان يفهـم النجاح الـذي حققته فيتنام لأنهـا انطلقت اقتصاديًّا مثل السـهم مع استمرار وجود الحزب الواحد في السلطة، لكنها أبرمت اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي وبنك الائتمان والاستثمار الأوروبي.

كان لـي حديـث أخير عن هـذه الاتفاقيـة المحتملة مع فيديل كاسـترو فـي مدينة

باريلوتشي (الأرجنتين)، وذلك في القمة الإيبيرية-الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ . كان اجتماع مجلس أوروبا الأخير الذي سأتولى رئاسته مقررا في الشهر التالي، أي كانون الأول/ ديسمبر. وقد ناقشت في كلامي مع فيديل، إضافة إلى أشياء أخرى، الفرصة الأخيرة أمامهم لتوقيع الاتفاقية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، والتي كانت ممكنة رغم المعارضة الشديدة من جانب بلدان أوروبا الشرقية التي لم تقبل بالعلاقة مع كوبا. كان في الاتفاقية نقطتان رئيسيتان: اقتصادية، وسياسية. فيما يتعلق بالنقطة الأولى، كان الكوبيون يستعدون للانفتاح الاقتصادي على مستوى القاعدة، أي وفق النموذج الفيتنامي المرتكز إلى اقتصاد رأسمالية الدولة الذي يخلق ديناميكيات النمو مع شروط حياة اجتماعية أحسن بكثير بالنسبة للشعب. وأما النقطة السياسية فكانت ضرورة إصلاح قانون العقوبات، وهو ما قبله الفيتناميون عن طيب خاطر. لقد أزيلت جناية «جريمة ضد الثورة» من القانون، أو يمكنني القول إن الفكرة كانت هي ضمان حرية التعبير للأفراد. لم تطالب الاتفاقية بالتعددية الحزبية السياسية، ولم تطالَب بها فيتنام أيضًا. لقد تقرر ببساطة أن الأشخاص الذين ينتقدون النظام لا يزج بهم في السجن. كان ذلك بمثابة حريةِ تعبير، وبالتالي حرية انتقاد. وقد تحقق تقدم كبير في تلك الاتفاقية إلى درجة جعلت مجلس الدولة الفرنسي يضع مسودة تقرير عن هذا الإصلاح. وفي ذلك الحديث في برشلونة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، جرى توضيح شروط الاتفاقية، بصرف النظر عن كون الحديث نفسه صعبا لأسباب أخرى.

قدمت تقريري إلى مجلس أوروبا في كانون الأول/ ديسمبر؛ وفي شهر شباط/ فبراير قرر فيديل كاسترو إسقاط طائرتين صغيرتين قدمتا من ميامي وألقتا منشورات دعائية فوق هافانا. وما إن فعل ذلك حتى اختفت كل إمكانية للاتفاق أو التفاوض. هكذا كانت طريقة فيديل كاسترو في التخلص من التزام لم يكن يريد الوصول به إلى نتائجه الأخيرة. وكانت أسبابه هي أن الشعب في كوبا يتمتع بالحريات الفردية حتى إذا لم يكن حاصلا عليها، خلافا للحال في فيتنام التي هي مجتمع تراتبي بالكامل تعلو فيه الجماعة على الفرد، ولا تجتذب فيه المظاهرات المطالبة بالحريات إلا الأقليات المتطرفة، كما هو الحال في الصين أيضًا. إنها عقلية مختلفة تماما!

حالات الانتقال المعاصرة

ما هي صلة التجربة الإسبانية بحالات الانتقال المعاصرة؟

لا يمكن التعميم، فكل حالة فريدة من نوعها. كنت حاضرا أثناء تطورات الوضع في تونس. وقد جرت الأمور بطريقة مختلفة تماما عما رأيناه في المغرب. في شيلي أيضًا، كانت جماعة الشيليين المنفيين هي القسم الأكبر من النخبة التي تمثل المجتمع حقا، ولم يقاوم الحكومة الاستبدادية إلا عدد قليل من الناس. لقد جرى إرغام الأشخاص الأكثر أهمية على مغادرة البلاد. وقد حدث الأمر نفسه في تونس أيضًا. ثمة جزء من البرجوازية التونسية لم يكن مع النظام، لكن النظام لم يكن مهتما بالقضاء على ذلك الجزء من البرجوازية لأنه لم ير فيه تهديدا لاستقرار النظام أو أعماله أو فساده. لقد مالت الحكومة أكثر إلى التركيز على إزالة الحركات المعارضة لها، والتي أطلقت عليها صفة الإرهاب؛ فأزالتها فعلا. ولم يحاول الغرب أبدا أن يحاسب النظام على ذلك. فبعد التجربة الجزائرية، كان الغرب شديد التردد في فعل هذا الأمر.

لقد شاركتُ في الاتفاقيات المتعلقة بسياسة تعاون جديدة مع حوض المتوسط، والتي كان يجب أن تترافق مع خطة السلام في عام ١٩٩٥، أي بعد حرب الخليج الأولى. وقد صممنا سياسة أوروبية لاتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية كلها، من المغرب إلى سورية. وكان في هذه الاتفاقيات ثلاثة مكونات. يتعلق المكون الأول بالتعاون والانفتاح الاقتصاديَّيْن وباللبرلة؛ ويتصل المكون الثاني بالأمن؛ وأما المكون الثالث فيهتم بالشروط الديمقراطية. وقد كان احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية هو الحزمة التي تركت جانبا، لأن ما اهتم به الغرب حقا في النصف الثاني من التسعينيات كان الخطر الناجم عن الإرهاب الدولي. وهكذا فإن الغرب فضّل الإشاحة بوجهه بعيدا عن مسألة الحريات فيما يتعلق بقادة الدول والدكتاتوريين الذين استطاعوا ضمان الأمن. وقد كان الحوار شديد التعقيد مع النخب التي أرادت تحقيق الحريات والديمقراطية. لقد حافظتُ على استمرارية ذلك الحوار؛ لكن تلك النخب باتت أقلية صغيرة جدًّا. وقد أصابهم استياء شديد عندما

شاهدوا الشرط الديمقراطي يسقط جانبا. والواقع أن فشل فرنسا في دعم الانتقال الذي جرى في تونس، كان أحد الأسباب التي جعلتها تتدخل في ليبيا.

كان الشعب يرفض علاقة فرنسا مع بن علي ونظامه. وأما فرنسا، فإنها تعتبر تونس منطقتها الخاصة بها، وأيضا ثقافتها الخاصة. وعندما بدأت الثورة، لم يعد السفير الفرنسي قادرا على الظهور في أي مكان، في حين لم يواجه السفير الإسباني هذه المشكلة. وهذا ما يجعلني قادرا على التحدث مع الشباب الذين قاموا بالثورة، أي مع الذين «جعلوا الجنيّ يخرج مَن القمقم». والحقيقة أنهم لم يكونوا الأشخاص الذين قادوا الثورة، بل قادها الإسلاميون الذين كانت لهم هيكلية تنظيمية في المناطق، إضافة إلى الأحزاب السياسية التقليدية إلى حد ما، لكنهم لم يستطيعوا الاتفاق فيما بينهم أغلب الأحيان. لقد شاركت مشاركة كبيرة في تلك العملية، مع قناعة أكيدة من أن أبطال القضية الذين كنت أعرفهم من قبل لن يكونوا أبطال التغيير. لقد تحدثت مع الإسلاميين الذين كانوا يبذلون جهدا لكي يظهروا بمظهر المعتدلين الديمقراطيين، فتعهدوا مثلا بعدم المساس بالحقوق التي اكتسبتها المرأة في تونس، وهي الحقوق الأكثر تقدما في العالم العربي. لكن الأشخاص البارزين في الثورة اختفوا بعد ذلك، مثلما حدث في مصر. فمَن كانوا في ميدان التحرير ينادون باستمرار من أجل ... لا بأس، ليس معروفا من أجل ماذا بالضبط! وذلك لأن الانتخابات التي جرت بعد الثورة أعطت الشرعية للقوة الإسلامية التي ظهرت حديثا، والتي حظيت فيما بعد بمساندة ٤٠ في المائة من جانب المعتدلين و٢٠ في المائة من جانب الراديكاليين. وحتى إذا كان إبعاد الراديكاليين عن السلطة ممكنا، فإنه سيكون على المعتدلين أن يبرموا اتفاقا مع القوة الحقيقية في مصر، التي ظلت هي القوات المسلحة.

يصعب إذن تحديد المتحاورين. لقد شعرت بالاستياء، على سبيل المثال، في علاقتنا مع المغرب عندما وجدت أن محاوريّ الطبيعيين الذين كانوا مشاركين في الحكم منذ سنوات، هم الاشتراكيون الديمقراطيون المغربيون. لقد انتقلوا من المعارضة إلى تشكيل جزء من الحكومة عند وفاة الملك الحسن الثاني. وقد مارسوا السلطة مع الحزب الوطني ومع قوى سياسية أخرى لديها قدر من

التراث الديمقراطي. لكن حواري معهم كان يبدأ من النقطة نفسها دائما: إنهم من أبناء النخب المتعلمة جيدا ممن يظهر عليهم أنهم «من أهل السوربون إلى حد كبير» بالمقارنة مع حال البلد؛ وذلك لأن الإصلاح والتحديث جاءا من أشخاص تعلموا في السوربون، رغم قلة ما يجمع بين المغرب وفرنسا في واقع الأمر. وقد فوجئوا كثيرا عندما ذهبت إلى المغرب وزرت الأحياء الفقيرة والبلدات الريفية لأعرف كيف يعيش الناس فيها، وكيف هي حياتهم. أما هم، فلم يعتادوا الذهاب إلى تلك الأماكن أبدا، ولا حتى أثناء الحملات الانتخابية. وكانت نتيجة ذلك، انتخاب رئيس حكومة إسلامي عندما جرى إحصاء الأصوات حقا في الانتخابات التي تلت ذلك. فعندما جرت انتخابات حرة، جرى إحصاء الأصوات، وانتخبت الهيئة التشريعية انتخابا، وظهر رئيس حكومة إسلامي لأن الإسلاميين موجودون في الأماكن التي لا يذهب إليها أولئك القادة الذين يرتدون البدلات الرسمية وربطات العنق.

العدالة والمصالحة

كيف يمكن أن يستفيد الآخرون من الدروس المستقاة من التجربة الإسبانية فيما يتعلق بالتعامل مع العدالة والمصالحة والعفو؟

فيما يتعلق بموضوع العفو، الموضوع الذي تُجرى الآن إعادة النظر فيه وانتقاده، فإن من كانوا يطالبون به (من بين صفوفنا) كانوا يعرفون أيضًا أن سجناء حركة إيتا سوف يستفيدون منه أيضًا. ما أردناه من العفو هو إخراج من لا يزالون ينتظرون المحاكمة من السجن، بمن فيهم أنا، لأنني كنت أنتظر أن يطالب الادعاء العام بحبسي ثماني سنوات ستزداد إلى عشرين سنة بسبب إعادة النظر في القضية.

كان مانويل فراغا، وزير الداخلية آنذاك، قد أمر بإعادة النظر في القضية وزيادة الاتهامات المقدمة فيها بعد حديث أجراه معي. رأيت فراغا أول مرة على العشاء. لم يكن يوجد آنذاك أي أحزاب سياسية، ولم تكن قد أجريت أي انتخابات. التقينا

في الثلاثين من نيسان/ إبريل ١٩٧٦. وكانت تلك لحظة شديدة التوتر، وجّه خلالها تهديداته إليَّ، فقلت له إنه إذا كان يريد تنفيذها فإنني سأمنحه طريقة سهلة لذلك. كنت لا أزال مطلق السراح بكفالة في انتظار صدور الحكم، وكنت أواجه احتمال الحكم عليَّ بالحبس ثماني سنوات. وكان قادرا على بدء تنفيذ الحكم في اليوم الذي يعقب صدوره. قلت له: «لا تواصل تهديدي! تذكّر فقط ما سوف أقوله لك: في فترة السنوات الثماني هذه سوف تكون معتمدا عليَّ أكثر مما سوف أكون معتمدا عليك».

من هنا، فإن الرأي المطروح اليوم هو أننا كنا نعرض العفو عن جرائم دكتاتورية فرانكو، بما فيها الجرائم التي ارتكبها فراغا نفسه. لكن الحقيقة هي أننا كنا نريد إخراج من يناضلون من أجل الديمقراطية من السجن، وإنهاء الإجراءات القضائية المتخذة بحقهم. يتحدث الشيوعيون منذ الستينيات عن مصالحة وطنية، وعن إبرام اتفاق بذلك المعنى. كان ذلك اقتراحهم هم؛ وكانوا هم السجناء! ولم يخطر في بال أحد آنذاك أننا كنا في موقع يسمح لنا بأن نطلب محاسبة الدكتاتورية على جرائمها وآثامها؛ كان ذلك أمرا لا نتخيله.

ومن الواضح أنه عندما يكون لديك عفو، فإنك لا تميز ما إذا كان عفوا أو مسامحة. وقد كان شيئا خاطئا حقا أن يتم إطلاق سراح سجناء حركة إيتا، والاعتقاد بأن من شأن ذلك أن ينهي نشاط تلك المجموعة الإرهابية وصراعها ضد الدولة لمجرد أن الدولة سمحت بإطلاق سراحهم وبدأت تضع دستورا من أجل الديمقراطية. لقد ارتكبت إيتا أكبر عدد من جرائمها في ظل إدارة أدولفو سواريز. وكانت تتراوح من ٩٠ إلى ١٠٠ جريمة في السنة. أما في ظل إدارتي، فقد بدأ تراجع طفيف في تلك الجرائم، ثم أمسى أكثر وضوحا في نهاية عهدي.

أما فيما يتعلق بالعفو العام، فإن الشيء نفسه يمكن أن تمر به أمريكا اللاتينية في كل يوم. لا يتم النظر إلى الأحداث التي جرت قبل خمسة وعشرين عامًا بمنظور تاريخي. ولا يُجرى فهم القرارات ضمن السياق الذي اتخذت فيه.

تكمن الصعوبات الكبيرة في العمليات السياسية لا في أنها انتقالية، بل في شيء

يتكرر بعد ذلك كثيرا، وهو كيفية مواصلة دراسة الأمر نفسه مرة بعد مرة. وعلى سبيل المثال، فإنه في الأرغواي جرى هناك استفتاءان اثنان، وكان الرئيس نفسه [خوسيه موجيكا] عضوا في قوات حرب العصابات، وهذا ما جعله يفهم أن المسئولية مشتركة. لم يكن يريد التدقيق في أوضاع المسئولين السابقين لأنه كان مسئولا عن حمل السلاح وإطلاق النار بشكل غير قانوني، وأيضا عن التحريض على ظهور قوى ارتدادية. ولم يكن لدينا أبدا في إسبانيا نية في إعادة النظر وفي استدعاء الأشخاص لمحاسبتهم على جرائم دكتاتورية فرانكو.

اللامركزية

إضافة إلى حركة الباسك الانفصالية، ثمة مقاطعات كثيرة تطالب بدرجات مختلفة من الاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية. كيف تتعامل الحكومة مع هذه المطالبات؟

كان الانتقال الثنائي الذي جرى هو إحلال الديمقراطية وإحلال اللامركزية في الدولة. وكانت اللامركزية، التي أطلقت مسألة الاستقلال الذاتي، مطلبا لدى مجموعتين ونصف المجموعة فقط: كاتالونيا والباسك، وغاليسيا بدرجة أقل. إنني أشير إلى جماعات لها لغاتها الخاصة، رغم أن غاليسيا شهدت بدايات الاستقلال الذاتي في عهد الجمهورية الثانية (١٩٣١-١٩٣٩) مع كون تلك المشاعر أقل تجذرا فيها؛ فاعتبرت نفسها ما سوف يُطلق عليه اسم جماعة تاريخية، رغم حقيقة أنه لم تكن فيها مطالبة اجتماعية بالحكم الذاتي. وأما لدى الجماعات الأخرى كلها، فلم يكن هذا المطلب موجودا.

كانت هنالك ديناميكية لامركزية سياسية إيجابية جدًّا، لكنها زرعت أضرارا نسبية: لماذا يجب أن تتمتع منطقة الأندلس باستقلالية ذاتية أقل من كاتالونيا مثلا؟ وعلى النقيض من ذلك، لم تكن في منطقة كاستيلي لا مانشا أي مطالبة بالاستقلال الذاتي، ولا في مرسيا، ولا في مناطق كثيرة أخرى في إسبانيا. وهكذا، فقد نص الدستور

على مستويين اثنين من الاستقلالية الذاتية: واحد للجماعات التاريخية؛ والآخر للجماعات الأخرى، بحيث يشتمل على لامركزية ذات طابع إداري أكثر منه سياسيًّا، لكن مع إمكانية الوصول إلى ما نستطيع أن نسميه حالات الاستقلالية الذاتية من «الفئة الأولى». وعندما صَوَّت الناس على الاختيار بين الفئة الأولى (السياسية) والفئة الثانية (الإدارية)، اختار الجميع الفئة الأولى! من هنا، فقد خُلِقت ديناميكية المنافسة أو التقليد والتي تستتبعها اللامركزية السياسية. وعلى الرغم من أنها كانت إيجابية جدًّا لإسبانيا طيلة سنوات كثيرة، فقد جاء وقت أصبحت فيه اللامركزية تسمح للقوى اللامتمركزة بأن تتخذ دور ملوك صغار مما أضعف عناصر التماسك الوطني. هذه هي الحال التي وصلنا إليها الآن، فضلا عن أثر الأزمة الاقتصادية التي عمل ذلك الوضع على تسريعها.

ما هي التحديات الرئيسة التي توجبت معالجتها من أجل نجاح الانتقال الديمقراطي؟

كان لدينا منذ القرن التاسع عشر جدول أعمال يطلق عليه اسم الأسئلة الأساسية الأربعة. كان السؤال الأول متعلقا بالجيش: كيف تصبح القوى العسكرية خاضعة للسلطات المدنية مع ذلك الازدراء الذي يحسه الجنرالات دائما تجاه المدنيين؟ لم يكن تفادي هذه النقطة ممكنا. وكانت المسألة الاجتماعية هي السؤال الثاني [الانقسامات الطبقية التي ساهمت في وقوع الحرب الأهلية الإسبانية]، التي كانت مأساة الجمهورية. وكان السؤال الثالث مسألة الأقاليم، أي قضيتَي كاتالونيا والباسك غير المحلولتين. وحتى في عهد الجمهورية الأولى في القرن التاسع عشر [١٨٧٣-١٨٧٤]، كان ثمة فكرة تقول إن إسبانيا يجب أن تكون اتحادية، واستمر ذلك لسنتين. والسؤال الرابع هو قضية الدين: النزعة إلى تأييد رجال الدين والنزعة المضادة لرجال الدين، ودور الكنيسة.

وعندما جاء التحول، كانت المسألة الاجتماعية هي الأسهل حلا، لأن المجتمع تقدم كثيرا في تلك الناحية. وبالتالي فإن التوترات الاجتماعية في إسبانيا، حتى في

حالات الأزمات، لم تكن ضخمة كثيرا. لقد كانت المسألة الاجتماعية هي الأقل تعقيدا في إسبانيا.

السيطرة المدنية على القوات المسلحة

كانت مسألة الجيش شديدة التعقيد، لكنها كانت المسألة التي حظيت بالحل الأفضل في الدستور، وذلك في ظل «التوحيد» الذي تحقق بفعل إصلاح نفذته إدارتي في عهد وزير الدفاع نرسيس سيرا (١٩٨٢ - ١٩٩١). فللمرة الأولى في تاريخ الدولة الإسبانية الحديث، اعتبرت القوات المسلحة مؤسسة وليست فرعا من فروع السلطة أو الدولة، وصارت السياسة الدفاعية والعسكرية تعتبر من مسئولية السياسيين. إن لديَّ خبرة جيدة جدًّا فيما يتعلق بالجيش، وهي أفضل من خبرتي فيما يتعلق بالقضاء.

هل شعرت بأي خشية من تدخل عسكري في فترة إدارتك نظرا لحدوث تدخلات عسكرية قبل إدارتك، أي في ١٩٨١ و١٩٨٢؟

جرت محاولة تدخل عسكري عام ١٩٨١، وأخرى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢، وثالثة قبيل توقيع معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في يوم القوات المسلحة. وقد أحبطناها بشكل سريع جدًّا من خلال الاستخبارات. لقد جرى التخطيط لهجوم في لا كورونا يشتمل على تفجير منصة الاستعراض في وقت تواجد ممثلي جميع السلطات في الدولة عليها، بمن فيهم الأسرة الملكية؛ وهذا ما كان سيطلق ديناميكية لا سبيل إلى إيقافها. وقد جرى الإعداد لهجوم من النوع نفسه بتحضير من منظمة إيتا أيضًا، وذلك مع اغتيال كاريرو بلانكو عندما كان على رأس حكومة فرانكو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.

وهكذا، كانت العلاقة بين إدارة أدولفو سواريز والجيش مفعمة بالتوتر طيلة الوقت. لست أقول إن تلك التوترات ما كانت موجودة أثناء فترة إدارتي، لكن الإصلاح كان هو الطريقة المستخدمة في حلها؛ وهو التوجه الذي حظي بأغلبية كبيرة ودعم معتبَر

في الهيئة التشـريعية. وهذا ما جعل إقرار إصلاحات الجيش كلها أمرا ممكنا بالنسـبة لنا: القانون العسـكري، ومجال الاختصاص القضائي العسكري، والإصلاحات فيما يتعلـق بتدريب الجيش ومشـاركته في مهمات دولية؛ وأدى هـذا كله إلى إنتاج تحول كامـل في القوات المسـلحة. من المؤكد أن هذه التجربـة لم تكن خالية من الحوادث التي كنا نتعامل معها بوسائل مختلفة تماما، مثلما حدث في فالادوليد.

كانـت الخلفية التي تسـند أدولفو موجودة فـي أجهزة الدولة. وقـد كان أمينا عامًّا للحركـة الوطنيـة التي كانـت الحزب الوحيـد، عندما عينـه الملك رئيسًـا للحكومة. وكلما صدر تصريح مزعج من جانب قائد الجيش، كان أدولفو ميالا إلى الدخول في مجادلة معه. وقد جرت مجادلات سـاخنة في المجلس التشريعي. حدث الأمر نفسه معي أيضًا في البداية.

لقد عرفت هذا الأمر في شـيلي عندما كنت هناك، أي عندما بدأ الكلام في ترشيح ريكاردو لاغوس، فسـئِل بينوشـيت عن رأيه في ذهابي إلى شـيلي لمسـاندة ترشـيح لاغـوس، وهـو ما لـم يجـر التعبيـر عنه بتلـك المصطلحات حقـا، لأنني كنـت ذاهبا إلـى نـدوة دراسـية. وعندها أدلى بينوشـيت بتلك الملاحظـة الوقحة في نـادي ليونز حيـث قال: «إذا كان هنالك مرشـح اشـتراكي، فقـد يكون هنالك ١١ أيلول/ سـبتمبر مـن جديد» [الإشـارة هنـا إلى عام ١٩٧٣ عندما قاد بينوشـيت انقلابا عسـكريا أطاح بحكومـة الرئيس المنتخب سـلفادور أليندي]؛ وكانت تلك عبارة منسـجمة تماما مع شخصيته المغرورة. ومن الطبيعي أن الصحافة قد سألتني آنذاك إن كنت آتيا لمساعدة لاغوس، فقلت لهم إنني لا أعتزم الرد على بينوشيت لأن عليه أن يضع مسدسه جانبا إن كان يريـد الحديـث معـي. طالما ظل مسدسـه في يده فلا إمكانيـة لأي حوار، لأن لديه الموقع الأقوى. وإذا كان يريد التنافس في الانتخابات، فإن عليه أن ينبذ أسلوب التهديد. وقد حدثت فضيحة نتيجة ذلك.

لـم أدخل في بلدي بأي مناقشة مع ضباط الجيش. ظهر في مدينة فالادوليد تصريح أو اثنان، نشـر أحدهما في مقابلة مع مجلة «إنترفيو» ولـم يره ضباط الجيش مناسـبا. أرسـل لي أنتونيو أسـينزيو، مالك تلك المجلة، تصريحا لأحد الضباط سـوف ينشـر

يوم الاثنين القادم. كان الرجل مذعورا؛ وسألني أن أطلب من صاحب المقابلة أن يسحب تصريحه. فقلت له إنني لن أفعل هذا لأنني لا أمارس رقابة على الصحافة. وقلت إن على أسينزيو أن ينشر المقابلة، ثم لم أعطه أي شرح إضافي. لكنني اتصلت مع وزير الدفاع ونائب الرئيس، وقلت لهما إن عليهما أن يصدرا مرسوما يوم الاثنين، أي يوم صدور المجلة، يحيل ذلك السيد إلى الاحتياط ويعين قائدا عسكريا جديدا في فالادوليد. وعندما يقرأ الناس العناوين في أكشاك الصحف، فإنهم سيرون تصريحا لرجل قد أحيل إلى الاحتياط، لأن هذا ما قررته الحكومة عبر المرسوم الذي أصدرته.

حدث هذا معي مرتين، فشكرتني هيئة أركان الجيش المشتركة، كما كانت تدعى آنذاك. شكرني قادة الجيش هؤلاء، وبعضهم لا يزال من المتشددين المتعصبين، لأنني لم أدخل في جدل مع الجيش، ولأنني لم أقبل إثارة «مسرحية» أمام الناس. إذا لم يقم ذلك الرجل بواجباته باعتباره قائدا عسكريا، فإنه سوف يحال إلى الاحتياط بكل بساطة ويجرد من صلاحيته القيادية فيحل محله شخص آخر؛ هكذا هو الأمر! ثم إنني أخذت أيضًا أعضاء هيئة أركان الجيش المشتركة إلى مراسم تنصيب سان غينيتي (رئيس الأورغواي ١٩٨٥-١٩٩٠، ثم ١٩٩٥-٢٠٠٠)، فسألوني عندما كنا في الطائرة عما أريد منهم فعله، وهذا لأنهم كانوا ذاهبين لمقابلة نظرائهم هناك الذين كانوا يتسلمون زمام السلطة في نهاية عهد الدكتاتورية. لم أعطهم أي تعليمات؛ لكنني اكتفيت بأن طلبت منهم أن يتحدثوا معهم ويدعونهم إلى زيارة إسبانيا ليروا كيف تجرى الأمور فيها.

كان في عهدي محاولتان انقلابيتان من هذا النوع، لكن أدولفو كان يواجه محاولة انقلابية كل أسبوع، أو كل شهر. وذات مرة، استدعاني أدولفو إلى مكتبه ليخبرني أنه قرر نشر جزء من الجيش على الحدود مع فرنسا في منطقتَي الباسك ونافارا. فقلت له إنني أرى هذه الخطوة خاطئة. لكنه قال إنه لا يفعل ذلك من أجل منظمة إيتا، بل بسبب ضغوط الجيش. قلت له إن ذلك الجزء من الحدود لم يكن ممكنا ضبطه جيدا حتى أثناء الحرب العالمية الثانية. وقلت إن محاولة فعل ذلك الآن في وجود الإرهابيين الذين يعبرون الحدود من فرنسا إلى إسبانيا، وبالعكس، سوف يكون

جهـدا عقيمـا، بل غلطة أيضًا. قلت له: «سـوف تمنح منظمة إيتا شـرعية لأنها تقول إنهـا تقاتل الجيـش. ولهذا فإنني غير موافـق». قال لي إنه غير موافـق أيضًا؛ لكنه لا يملك فسـحة للمناورة مع الجيش. سـوف يمنحهم تفويضا في منطقة الحدود حتى يُسـكتهم، لأن عليهـم أن يفهمـوا أن ما يقولونه غير قادر على حـل القضية. لقد أراد جعلهم مشـاركين في المسـئولية. كان يعرف أن هذا عديم الجدوى، بل يمكن أيضًا أن يـؤدي إلـى قتل عـدد من الجنود على يـد منظمة إيتا. كان هذا خاطئـا من الناحية الإسـتراتيجية، لكن كان لا بد من فعله نتيجة انعدام أي فسـحة للمناورة السياسـية. بكلمات أخرى، فهمت أنه لم يكن يطلب موافقتي بل يطلب مني عدم انتقاده. قلت له: «افعل هذا وسوف ألتزم الصمت».

إذن، كنـا نتفق حتـى على أمور لا نوافق عليها. وهذا أمر أساسـي لكي يفهم المرء كيف تجرى عملية الانتقال، ولماذا. وهكذا فقد توصلنا إلى حل جيد لمشكلة الجيش؛ لكننا لم نتوصل أبدا إلى قرار مُرضٍ فيما يتعلق بالمسألة الدينية.

دور قُوى الأمن

كيف ساهم الملك في الانتقال الديمقراطي وضمن وجود ملكية دستورية؟ ولماذا جرت محاولات انقلابية عندما كان الملك على رأس الحكومة؟

سوف أجيب عبر إخبارك بشيئين تصعب عليَّ مناقشتهما.

كان فـي الجيـش جيـل مرتبـط تمـام الارتبـاط بفرانكو. وقـد اعتبر هـذا الجيل أن الخطـوات التي قـام بها الملك [في اتجاه إحـلال الديمقراطية] خيانـة للميراث الذي وصـل إليهم؛ وهذا ما جعلهـم يعترضون على الخطوات التـي اتخذها الملك، وليس على الملك نفسه. وهكذا فقد تظاهروا ضد الحكومة، وانزعجوا من رؤية الملك يسهل عملها. كان لدى الملك أيضًا قدرات على التوسـط، باعتباره قائدا للقوات المسـلحة. كان التغيير يواجه مقاومة؛ ولولا وجود الملك لكان الانقلاب قد نجح على الأرجح.

مررت بفترة الانتقال عندما كانت الأجهزة الاسـتخباراتية تحت قيادة الجيش. ثم

أصبحت مختلطة مع الاستخبارات المدنية فيما بعد. ففي بلدان مثل إسبانيا، خلافا لما نراه في العالم الناطق بالإنجليزية، لم تكن لدى أكثر المدنيين رغبة في تلويث أيديهم عبر الانخراط في المشكلات الاستخباراتية. إن تاريخ بريطانيا العظمى مليء بمثقفين عظماء قدموا خدماتهم في مجال الاستخبارات من أجل بلادهم، أو انطلاقا من شعور وطني محض، وذلك مع وجود قناعات ديمقراطية قوية لديهم. وعندما كان ينتقدني بعض الناس لأن أجهزة الاستخبارات كانت عسكرية بصفة أساسية، كنت أقول لهم إن الأمر هكذا لأن الأشخاص الذين مثلكم لا يريدون تلويث أيديهم بالعمل في الاستخبارات للدفاع عن مصالح الدولة الديمقراطية. هذه هي الحقيقة، وهي مرحلة تاريخية! لكنْ ثمة واقع آخر أكثر إثارة للاهتمام.

عندما توفي فرانكو، تفرقت أجهزة الاستخبارات التي كانت شديدة التعقيد إلى مجموعات، وفق منظورين قابلين للتمييز بينهما. فبموجب المنظور الأول، يكون واجب تلك الأجهزة هو الدفاع عن النظام الذي تخدم تحت إمرته؛ وأما أصحاب المنظور الثاني، وهو أمر جدير بالملاحظة تماما، فقد كانوا على اتصال معي عندما كان فرانكو لا يزال على قيد الحياة، وذلك لإيمانهم بأنهم يخدمون الدولة الإسبانية، وليس نظام فرانكو. وبالتالي، فإن مهمتهم هي تسهيل المرحلة الديمقراطية الجديدة وجعلها أقل كلفة على الدولة إلى أقصى حد ممكن. اتسم هذا الانشقاق بتوترات شديدة الصعوبة، وكان أمرا حاسم الأهمية في تعزيز التوجهات الديمقراطية وإبطال أثر بعض الميول الرجعية.

دور القوى الاجتماعية

ماذا كان دور الكنيسة الكاثوليكية؟

لم تكن الكنيسة مشكلة جدية في المرحلة الأولى من الانتقال، وذلك على رغم ما سببه اعتبار أن الدولة كاثوليكية مِن توتر كبير. يعترف الدستور بأن الكنيسة الكاثوليكية تمثل دين الأكثرية. وفي تلك اللحظة من التحول الديمقراطي، كانت

الكنيسة الكاثوليكية قد تحولت من كونها الهيكلية الإيديولوجية الدينية التي تدعم نظام فرانكو إلى تمثيل نخبة تفضل ديناميكية التغيير وإحلال الديمقراطية. لقد جرى حل مسألة الكنيسة حلا منطقيا، لكنه غير حاسم. لعبت الكنيسة في البداية دورا مهمًّا في تسهيل الانتقال، وكان يجري أحيانا تذكر شعار اليمين المتطرف الذي كان «سَوق تارنكون إلى فصيل الإعدام». [كان الكاردينال تارنكون أسقف مدريد في فترة ١٩٧١-١٩٨٣. وقد لعب دورا توسطيا أثناء الانتقال إلى الديمقراطية]. كانت تلك هي صيحة الحرب لدى اليمين المتَطرف.

مثَّل وصول يوحنا بولس الثاني إلى سدة البابوية بداية مسار تراجعي على صعيد جزء من عقائد الكاثوليكية. كان ثمة تراجع، لأن الكنيسة كانت شديدة الحماس في الدعوة إلى إصدار تشريعات ضد الإجهاض والطلاق، اللذين أجيزا في عهد أدولفو سواريز بدعم منا، لأنه ما كان قادرا وحده على إقرار هذين القانونَيْن. إن الكنيسة شديدة العناد في هذين الأمرين، بحكم طبيعتها. وفي سنوات لاحقة، واجهت إدارة ثاباتيرو (إثر بعض التوسع في الحريات) مظاهرات القساوسة والأساقفة في الشوارع اعتراضا على قوانين حظيت بدعم الأكثرية في الهيئة التشريعية؛ وهي مظاهرات لم تكن معروفة من قبل.

لماذا كانت إدارة العلاقة مع الكنيسة الكاثوليكية أمرا صعبا؟

تشعر الكنيسة، تاريخيا، أن لها سلطات في إسبانيا أكثر من أي بلد آخر. وقد جرى وصف الحرب الأهلية بأنها حرب صليبية، حرب ضد غير المؤمنين، أكثر بكثير مما جرى في إيطاليا. كما أن العلاقة بين الدولة والكنيسة، حتى في عهد حكومتي، كانت أكثر فائدة بالنسبة للكنيسة الإسبانية إذا ما قورنت مع الكنائس في إيطاليا أو بلجيكا أو أي بلد كاثوليكي آخر، وذلك من وجهة النظر الاقتصادية. وثمة الآن خلاف صغير بسبب الأزمة الاقتصادية، وذلك لأن الكنيسة لا تدفع الضرائب المترتبة على ممتلكاتها، سواء كانت شُققا سكنية أو مدارس ثانوية أو أعمالا أو أي بناء آخر تقوم بتأجيره، وذلك حتى عندما تعمل هذه المؤسسات بصفة شركات.

كنت لا أزال في الحكومة عندما زارني أغوستينو كاسارولي، وهو رجل من مجلس الفاتيكان الثاني ظل يعمل سكرتيرا للدولة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٠ بعد انتخاب البابا يوحنا بولس الثاني. كان رجلا شديد الذكاء والفهم. وقد جاء ذات يوم حاملا بعض المشكلات المالية التي صاغها السفير البابوي إلى إسبانيا ماريو تاغليافيري في وثيقة. قلت له: «أعرف أنك قلق فيما يتعلق بمسألة تمويل الكنيسة. وسوف أحل هذه المشكلة مرة وإلى الأبد حتى ترى أن من يزوّدونك بالمعلومات يغشُّونك». وكنت أعرف أن صاحب المعلومات المضللة هو الشخص الجالس أمامي تحديدا. «اطلب منهم أولا معلومات عن مقدار زيادة التمويل الذي حصلت عليه الكنيسة من الدولة منذ أن تولى الاشتراكيون الحكومة، وهم من غير المؤمنين مثلي أنا نفسي». طلبت منه أيضًا أن يذكر لي عدد الدول التي يقيم الفاتيكان معها علاقات دبلوماسية رسمية، فأجابني: «مائة وأربع دول». قلت له: «حدد لي إذن النموذج المفضل بالنسبة لك. وسأقوم اعتبارا من هذه اللحظة بتغيير اتفاقيات إسبانيا مع الفاتيكان حتى توافق النموذج الذي تختاره». لم يطرح الرجل تلك المشكلة معي بعد ذلك أبدا. كان هذا في عام ١٩٨٦. وقد حللت المسألة في حديث واحد، مرة وإلى الأبد.

التعبئة الاجتماعية

كيف كانت أهمية التعبئة الاجتماعية في الانتقال؟ وما الدور الذي لعبته النساء والمنظمات النسائية؟

إن نجاح الانتقال في إسبانيا عائد جزئيا إلى وجود أكثرية اجتماعية كبيرة جدًّا كانت مستعدة لهذا الانتقال. وقد كانت التعبئة شديدة جدًّا مع حضور فعال للنقابات والطلبة وجمعيات الأحياء والمجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، وجدت منذ سنوات كثيرة اتفاقيات بين العمال وأصحاب العمل تتجاوز الهيمنة التي كانت الدكتاتورية تمارسها على النقابات الرسمية. ومن ناحية النشاط المهني، كنت في الواقع محاميا أدافع عن العمال من خارج الهيكلية النقابية الرسمية لدى

النظـام، وذلك عبر مكتب متخصص فـي قانون العمل وله وجود في أجزاء مختلفة مـن البلاد. وكنـت أعمل مع اللجـان العمالية والاتحـاد العام للعمـال، وهما أكبر نقابتين، لكنهما كانتا غير مشـروعتين آنذاك. وكان ممثلو الشركات يعلمون، عندما يجلسـون للتفاوض، أنهم لا يتفاوضون مع النقابة الرسـمية المتعالية على العمال، بل مع ممثلي العمال الحقيقيين.

كان الانتقال سـلميا تماما، باسـتثناء بعـض الأعمال الإرهابية التي قـام بها اليمين المتطرف. وكانت الأكثرية الاجتماعية السـاحقة مستعدة تماما وجاهزة للانخراط في الحوار من أجل تسـهيل التوصل إلى حياة ديمقراطية. وكانوا يخرجون إلى الشـوارع لأنهم كانوا منظمين إلى حد كبير. لقد لعبت «جمعيات الجيران»، بما فيها الجمعيات النسائية، دورا قياديا في هذه الحركات في التجمعات السكنية.

كان للنساء وجود قوي أيضًا في النقابات، وذلك بمعزل عن الحركات النسوية التي تناضل في سـبيل مطالبها الخاصة. لقد بلغت مشـاركة النساء حدا جعل إسبانيا، أثناء العملية الديمقراطية، البلد الأسـرع اقترابا من الوصول إلى حالة التسـاوي بين المرأة والرجل في الهيئة التشريعية، مقارنة مع بلدان شمال أوروبا، كالسويد والنرويج مثلا. وقد صبّت التحولات الديمقراطية في صالح النساء مباشرة، لأنهن صرن ينلن حقوقا بدلا من اعتبارهن «قاصرات». لـم تكن المرأة في عهد فرانكو قادرة على شـراء شـقة سـكنية أو سـيارة، ولا الحصول على قرض مصرفي. كان يجب أن يكفلها زوجها أو والدها. وقد حُلت هذه المشكلة في إسبانيا مع الانتقال الديمقراطي.

معالجة الأزمة الاقتصادية

كيف أثر الوضع الاقتصادي على الانتقال، وما هي أهمية ميثاق مونكلوا؟

لقد مهد اجتماع مونكلوا الطريق لميثاق دسـتوري عظيم. وقد كان ميثاقا وطنيا لمواجهـة أزمـة اقتصاديـة شـديدة الخطـورة، رافقتها عوامل سياسـية تهـدد بتقدم القوى الرجعية [من الناحية السياسـية]. كانت المسـألة الاقتصادية هي الأمر الهام

في هذا الميثاق. قبِل جزء من اليسار، ومعه بعض النقابات العمالية، الميثاق من أجل إنهاء التضخم المنفلت الذي يدمر الاقتصاد الإسباني، وذلك حتى يُجرى التفاوض على الأجور استنادا إلى نسبة تضخم يمكن التنبؤ بها في المستقبل، وليس استنادا إلى نسبة التضخم في الماضي. وكان أمرا ذا أهمية حاسمة جدًّا أنَّ الأشخاص الذين يقودون الحكومة (المنحدرون من دكتاتورية فرانكو) جلسوا مع قادة من خارج النظام. لقد جلسوا معهم في تشرين الأول/ أكتوبر، أي مباشرة بعد الانتخابات الأولى التي جرت في حزيران/ يونية ١٩٧٧، للمشاركة في الحوار من أجل التوصل إلى اتفاقيات تنقذ البلاد من الأزمة الاقتصادية. وذلك لأن الحكومة لم تكن قوية إلى الحد الكافي، ولم تكن تمتلك الشرعية اللازمة لفرض سياسة اقتصادية دون اتفاق مع المعارضة.

كانت هنالك مخاطرة كبيرة نابعة من تدهور حالة البلاد؛ لكن الخطر تزايد بفعل الهجمات الإرهابية. وقد خلق هذان العاملان معا خطر الارتداد عن عملية الانتقال كلها. كانت الأولوية سياسية من حيث الأساس بالنسبة لرئيس الحكومة أدولفو سواريز. وقد تمثل الأمر بالنسبة له في تجاوز العثرات السياسية لتمتين عملية الانتقال: إنها عملية صياغة الدستور وتطبيقه. وأما الاقتصاد فقد كان الأولوية الثانية. لم يكن سواريز يريد حدوث مشكلات اجتماعية، بما فيها إضرابات ونزاعات كبرى، إضافة إلى المشكلات السياسية، في خضم وضع اقتصادي شديد الصعوبة. ولذلك، فقد سعى للتوصل إلى بعض الاتفاقيات لأنه كان غير قادر على فعل ذلك كله وحده.

كان الإنجاز الكبير الذي حققه ميثاق مونكلوا هو أنه أعطى البلاد إشارة مفادها أن المعارضة، من الشيوعيين إلى الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين، توصلت إلى اتفاق مع الإصلاحيين في النظام لتحديد المجالات التي لا بد من التوافق فيها لكي تسير البلاد إلى الأمام. وهذا ما كان يُعدّ بمثابة فرملة استثنائية للنزاع الاجتماعي في وقت بلغت نسبة التضخم فيه ٢٦ في المائة أو ٢٧ في المائة، وكانت ماضية إلى الازدياد، مع اختلال توازن هائل في الحسابات العامة. ويجب أن يتذكر المرء أن وفاة فرانكو جاءت بعد صدمة النفط الأولى مباشرة. ولم يَجْرِ في

إسبانيا اعتماد الإصلاحات التي جرت في هولندا أو ألمانيا قبل الصدمة النفطية. وهكذا ترتبت تكاليف إضافية كبيرة من أجل الطاقة، فكان ذلك فشلا اقتصاديًّا رافق الصعوبات السياسية التي حلّلناها قبل قليل.

اشتمل ميثاق مونكلوا، قبل أي شيء آخر، على تعبير واضح عن مطالبة المواطنين القوى السياسية بإيجاد مساحة مشتركة محددة، مهما تكن تلك القوى. فما هو محتوى التوافق الذي يقوي البلاد؟ تضمّن ذلك معرفة كيفية تحديد (مثلما يفعل الأهل الجيدون) الطعام الذي يجب تناوله، واتخاذ قرار بأنه لا يجوز للمرء أن يعبث بطعامه. وتستطيع أن تلاحظ أن بلدان العالم كلها التي تفعل هكذا هي بلدان ديمقراطية راسخة، رغم أن ذلك التفاهم ليس جزءا من اتفاق رسمي. جرى ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة معينة؛ وجرى في بريطانيا العظمى بطريقة أخرى. ثمة قضايا تتجاوز المصالح الحزبية فتصبح جزءا من مصلحة وطنية لا يمكن الاعتراض عليها. هذا ما قصدته عندما تكلمت على «الطعام الذي يأكله المرء»، أي الشيء الذي لا بد من المحافظة عليه. وكان هذا أمرا متعلقا بالسياسة الخارجية، وباختلال التوازن الاقتصادي الضخم، أو بالحاجة إلى وجود اتفاقيات كتلك الاتفاقية التي جعلت الدولة لامركزية. وهذا هو ما جعل ميثاق مونكلوا تحضيرا لنا من أجل المفاوضات الدستورية.

الإدارة الاقتصادية من أجل التنمية

هل تظن أن وجود ميثاق من هذا النوع أمر ضروري وقابل للاستمرار الآن، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية في إسبانيا؟

ليس بالضرورة! لكنه أكثر ضرورة من قبل، لأنه متعلق بجوانب كثيرة. ثمة في إسبانيا دائما نقاش حول الوقت الذي استغرقه الانتقال. وأظن أن الانتقال استمر إلى أن صار لدينا دستور وتداول ديمقراطي للسلطة. وعندما وصلنا إلى الحكم، كان الانتقال، أي قواعد اللعبة، قد أصبح مستقرا بالفعل. وأما ما فعلناه في مرحلتنا فلم

يكـن مواصلـة الانتقال، لأن ذلك مـا فعلناه مع أدولفو سـواريز. كان اللاعب الرئيس هو أدولفو سـواريز، وأما نحن (حزب العمال الاشتراكي الإسباني) فقد ساعدناه: في ميثاق مونكلوا، وفي الاتفاق على الدستور، وهكذا دواليك.

لقـد رسـخنا الديمقراطية، وحدثنا البلاد، إضافة إلى جعلهـا منفتحة على العالم. وإذا كان لـي أن أصـف الحكومة التي كنت على رأسـها، فسـوف أقـول إنها حكومة ترسيخ الديمقراطية والإصلاح العسكري وتعميق الديمقراطية، وكذلك الانفتاح على العالـم الخارجي والانضمام إلـى الاتحاد الأوروبي والانفتاح علـى أمريكا اللاتينية والمتوسـط. تلـك كانت مجـالات عملنا الرئيسـة، إلـى جانب تحديـث القطاعات الإنتاجية الإسبانية. وشمل هذا إعادة هيكلية الصناعة من أجل التوصل إلى قطاعات إنتاجية إسبانية عصرية. لقد ورثتُ إدارة ليوبولدو كارلوس سوتيلو [رئيس الحكومة ١٩٨١-١٩٨٢] الذي قال لي: «لا تخدع نفسـك. لن يكون التضخم في إسـبانيا أقل من ١٠ في المائة، وذلك لأسـباب هيكلية». قال لنا ليوبولدو إننا لن نتوصل أبدا إلى معدلات تضخم منخفضة كما هي الحال في ألمانيا أو فرنسا، لأن ثمة مشكلة هيكلية ومشكلة ثقافية في إسبانيا لا تسمحان لنا بتخفيض التضخم إلى ما دون ١٠ في المائة. وهكـذا، فقد كان ينصحني بأن أعمل على الهيكلية والثقافة. كان معدل التضخم ١٤ في المائة عندما جرى انتخابي. وقد توصلنا إلى تخفيضه من نسـبته السـابقة، ٢٦ في المائة، بفضل ميثاق مونكلوا. وعندما تركت الحكومة، كانت نسبة التضخم تماثل ما كانت عليه في نهاية عهد أزنار [رئيس الحكومة ١٩٩٦-٢٠٠٤]، ثم أصبحت ٣,٧ في المائة في نهاية عهد ثاباتيرو [رئيس الحكومة ٢٠٠٤-٢٠١١]. وقد بدت لي هذه النسبة شديدة الارتفاع.

مواجهة المصالح المتجذرة

هل شكلت مصالح الأعمال المقربة من نظام فرانكو خطرا على الانتقال؟

كانت هذه المصالح شديدة الشراسة أثناء الحملة الانتخابية. والواقع أن التشويش

الذي سببه انقلاب ١٩٨١، والذي شهد مشاركة من جانب المدنيين، جاء من كونه جهدا راميًا إلى منع اليسار من الوصول إلى الحكومة. وهو الأمر الذي بدا لهؤلاء محتملا كثيرا. وقد قاموا بحملة أخرى عام ١٩٧٩، لكن اللحظة الأكثر صعوبة كانت عندما فشل حزب أدولفو سوَاريز، اتحاد الوسط الديمقراطي، ورأى قطاع الأعمال أن انتصارنا بات شبه محتوم. وكان من بين الأشياء التي قالوها في حملة ١٩٨٢: «سوف يؤممون حتى التراب في أصص الأزهار». وهكذا، فقد كانت حملتهم عنيفة وشديدة السلبية، رافقتها تصريحات في وسائل الإعلام كشفت عن تفاحة فاسدة تنخرها الديدان. لكنهم لم يستفيدوا شيئا من ذلك؛ ولم أهتم به كثيرا على الإطلاق.

قمت ببعض الأشياء التي ما كان الناس معتادين عليها عندما توليت الحكومة. فمنذ القرن التاسع عشر، لم تعرف حكومات إسبانيا المتعاقبة أي وزير للمالية لم تكن المصارف خلف عملية ترشيحه، ولم تعرف وزيرا للصناعة لم تكن شركات الطاقة الكهربائية تدعمه. لقد أنجزنا قطيعة مع هذا التراث، وكانت لي استقلالية كاملة في اتخاذ هذه القرارات.

وقد كان تحقيق استقلالية الحكومة عن النقابات أمرا أكثر صعوبة، بسبب النزاع مع النقابات الشقيقة التي يديرها نيكولاس رودوندو [أمين سر الاتحاد العام للعمال، ١٩٧١-١٩٩٤]. لقد أرادت النقابات أن تحافظ على تقليد اختيار وزير العمل والشئون الاجتماعية. قلت لهم إنه لا توجد حصص لأي طرف، وإنني أنا الذي أقرر مَن الذي يشارك في فريق الحكومة؛ هذا ما يطلبه الدستور مني. لقد حدثت توترات بطبيعة الحال، لكن مصالح الأعمال لم تضق ذرعا بالحكومة إلا عند نهاية الدورة التشريعية الثانية، أي في نهاية فترة حكومتي.

ولا يزال ريكاردو لاغوس يتذكر عندما قارنوه معي من حيث علاقة كل منا بقطاع الأعمال. لقد قال في أحد الاجتماعات: «إذا كان فيليبي غونزاليس مثالا جيدا يمكن الرجوع إليه مثلما تقولون أنتم، مديري الشركات، فعليكم عدم نسيان أن العبء الضريبي ازداد بمقدار ١ في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة من سنوات حكومته». لقد كان الأمر هكذا بكل تأكيد! لقد بقيت في الحكومة أربعة

عشر عامًا. وعندما تركتها، كان العبء الضريبي قد ازداد ١٤ في المائة مقارنة مع ما كان عليه عندما صرت في الحكم. ولو لم نفعل ذلك، فكيف كنا نستطيع إقامة التعليم العام الشامل أو نظام الصحة العامة؟ أراد قطاع الأعمال تغيير الحكومة عام ١٩٨٨. وقد كانت رغبته في ذلك شديدة إلى حد جعل النقابات تدعو إلى إضراب عام كان ناجحا جدًّا ومتفقا عليه مع أصحاب العمل؛ بل بلغ الاتفاق حد التفاهم على تعويض ساعات العمل المفقودة. لقد سهّل أصحاب العمل هذا الإضراب فأصاب الجمود البلاد. بل إن التلفزيون الإسباني قد توقف أيضًا. جرت الانتخابات من جديد عام ١٩٨٩، ففزت فيها من جديد بأغلبية المجلس التشريعي.

الخلافات ضمن المعارضة

فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، لماذا تراجع حزب الوسط الديمقراطي [الائتلاف الذي ظهر في ١٩٧٧-١٩٨٣ بقيادة أدولفو سواريز] وظهر الحزب اليميني، «الحزب الشعبي» الذي كان خليفة «التحالف الشعبي» الذي قاده فراغا؟ وكيف أدرت العلاقات مع الحزب الشيوعي؟

لم أكن أثق بالشيوعيين، لكنني لم أكن معاديا لهم. لقد فتحت العلاقات معهم. وكنت الشخص الأول، بعد ثلاثين عامًا، الذي يقيم صلات مع سانتياغو كاريلو، الأمين العام للحزب الشيوعي، في فرنسا. وهذا ما جعلني أتلقى مئات ومئات الرسائل من الزملاء الاشتراكيين في المنفى، وبعضهم داخل إسبانيا، ترفض تلك الصلة.

لم أكن آنذاك موافقا على نظرية ميتيران فيما يتعلق بوحدة اليسار. لقد قبلها ماريو سواريز [رئيس الحكومة الاشتراكي في البرتغال، ١٩٧٦-١٩٧٨، ١٩٨٣-١٩٨٥؛ ثم رئيس البرتغال، ١٩٨٦-١٩٩٦] لأنه أرغم على ذلك. لقد أراد أن يكون شعار البرنامج في البرتغال وفي جنوب أوروبا كلها وحدة اليسار، والذي أوصله إلى الرئاسة. لم يستطع ميتيران تصديق أن الشيوعيين حصلوا على ٩ في

المائة في الانتخابات الأولى بينما حصلنا نحن (الحزب الاشتراكي الإسباني) على ٣٠ في المائة. كان يظن أننا سنحصل على ما يتراوح بين ١٢ في المائة و١٤ في المائة، وأن الشيوعيين سيحصلون على ٢٤ في المائة أو ٢٥ في المائة. لكن، ومهما شرحت لميتيران أن فرنسا غير إسبانيا؛ وأن الحقيقة هي أننا سنحصل على ثلاثة أصوات مقابل كل صوت سيحصل عليه الشيوعيون، فإنه لم يستطع تصديق ذلك حتى انتخابات الخامس عشر من تموز/ يولية ١٩٧٧، فأصبح يرى الأمور من منظار مختلف ودعاني إلى مؤتمر حزبه بعد ذلك بأربعة أيام.

كان ميتيران شديد الذكاء، وكان ماكرا في الوقت نفسه أيضًا. لقد أقام وحدة مع الشيوعيين حتى يستفيد منهم. وقد أوصلوه إلى الحكم؛ وعند ذلك عمل على تحجيمهم. لقد أمم ما بقي غير مؤمم من القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا العليا في فرنسا والشركات التكنولوجية الكبيرة. وقد توجه التأميم في المقام الأول إلى من لم يساعدوه في حملته الانتخابية، مع وجود بعض الاستثناءات.

زارني كيسنجر في مدريد في تموز/ يولية ١٩٨٢ . وهي الزيارة التي تحدث عنها في مذكراته. وقال لي في حديث مطوّل جرى بيننا: «سوف تفعل ما فعله ميتيران؛ سوف تؤمم القطاع المصرفي». كانت الولايات المتحدة تخشى من النموذج الميتيراني، وكانت خشيتهم آتية من أنه فاز في فرنسا، ومن أن البرتغال واليونان وجنوب أوروبا عامة يمكن أن تنتهي إلى أيدي الشيوعيين بسبب إستراتيجية وحدة اليسار؛ وهذا ما كان يجري في إيطاليا أيضًا. كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أرسلت كيسنجر ليرى ما يحدث في إسبانيا. كانوا يعرفون القليل عني؛ وأرادوا أن يعرفوا طبيعة التوجهات التي ستتخذها الحكومة، وما الذي تعتزم فعله. أنهى كيسنجر حديثه بملاحظة طريفة إذ قال لي: «إذا قمت بتأميم القطاع المصرفي وأشياء أخرى، فإنك لست اشتراكيا». فقلت له إن مشكلته هي أنه يساوي بين الاشتراكيين والحمقى؛ وهذه المساواة لا تحدث دائما. وأما ما كنت أعتزم فعله فهو منح المصرف المركزي استقلالية ذاتية، وجعل المصارف تتنافس فيما بينها، في ظل الأنظمة والإشراف؛ لكنني لم أكن أعتزم تأميم المصارف. لم أكن أريد أن أجعل القروض أكثر كلفة أو أكثر بيروقراطية. وكانت لديَّ أيضًا خطة للعودة

عن تأميم الصناعات التي أممها نظام فرانكو. لم يكن مقبولا بالنسبة لي أن تقوم الحكومة بإنتاج السيارات في مصنع «سيات» الذي تملكه الدولة، وأن تقوم شركات خاصة بإنشاء السكك الحديد! لقد كنت أفضّل العكس. وقد كان كيسنجر شديد التأثر بالحديث الذي جرى عما يحدث في جنوب أوروبا.

ثمة ظاهرة مثيرة للاهتمام كثيرا، وهي أكثر عمومية من أي غرائز سياسية محددة. ففي الانتخابات الأولى عام ١٩٧٧ بعد سنوات طويلة من الدكتاتورية، جاء توزيع الأصوات بين يمين الوسط ويسار الوسط مماثلا لما نراه في بلد أوروبي يمارس الاقتراع منذ زمن طويل. لقد كان السلوك الاجتماعي هو نفسه. وفي تلك الانتخابات الأولى (١٩٧٧)، حصل أدولفو سواريز على ٣٤ في المائة من الأصوات، وحصلت أنا على ٢٩ في المائة. كان حزب تييرنو غالفان الاشتراكي المعتدل لا يزال موجودا، وقد حصل على ٤ , ٤ في المائة. ومن هنا، فإن الاشتراكيين الديمقراطيين حصلوا على أصوات تزيد بمقدار ١ في المائة عما حصل عليه حزب أدولفو سواريز، اتحاد الوسط الديمقراطي. وحصل الشيوعيون على أصوات أكثر مما حصل عليه حزب التحالف الشعبي الذي يقوده فراغا، الذي صار اسمه آنذاك «الحزب الشعبي». ورغم ذلك، ظل الحزب الشيوعي حزب أقلية، ومثلُه حزب القوميين الكاتالونيين. والذي جرى، هو أن الاقتراع الأول قد أعطى قوى النظام ٤٣ في المائة أو ٤٤ في المائة من الأصوات كلها؛ في حين حصلت القوى المضادة للنظام على قرابة ٥٠ في المائة. وهكذا نرى أن قانون الانتخابات قد أعطى أدولفو سواريز السلطة، لكنه لم يؤد إلى إعطائه الأصوات الانتخابية.

هذا أمر أساسي لفهم إسبانيا؛ فالاقتراع يمثل دائما ثمرة سيادة الفرد. يصوت المرء لصالح تقاليد ورموز بعينها، ونتيجة عواطف إيديولوجية. إن هذا أمر مألوف في أغلب الأحيان، لكن المرء يصوت، في الوقت نفسه، لأن ثمة وجهًا من وجوه المرشحين يجعله يحس بالثقة، أو يجعله لا يحس بالثِقة. وقد كان الإنجاز الكبير للملك، هو تلك الأكثرية الضخمة من السكان التي لم تعتبره مسئولا عن نظام فرانكو (رغم أن سواريز كان أمين سر الحركة)، ولا عن الحرب، ولا عن عواقبها. كان هذا اختيار جيل كامل من الإسبانيين. أما أدولفو سواريز وأنا (ننتمي بوضوح إلى جيل ما

قبل الحرب)، فقد حصلنا معا على أصوات منحتنا ثلثَي التمثيل التشريعي. في حين حصل كاريلو، الذي يمثل الحزب الشيوعي المتمرد، على ٩ في المائة من الأصوات، وحصل فراغا على ٨ في المائة. وبكلمات أخرى أقول إن وجوه الأشخاص التي لها صلة بالماضي لم تحصل على الأصوات، وأما الوجوه التي كانت منتمية إلى مستقبل إسبانيا الديمقراطي فقد فازت بأكثرية الأصوات. كان هذا تغيُّرا مهمًّا: لم يصوت الناس للماضي، بل للمستقبل. وكان كلٌّ من كاريلو وفراغا يمثلان الماضي.

خصائص القيادة

هل ترى أن خصائص القيادة السياسية والثقافية أمر فطري أم هي أمر يمكن تعلمه؟ وإذا كان تعلمها ممكنا، فكيف تعلمتها أنت؟

لا توجد مدرسة لهذا الأمر. وعندما يمارس المرء السلطة السياسية، سواء كانت سلطة مؤسساتية أو غير ذلك، فإنه لا يطرح على نفسه نظرية في القيادة. كان جون كيندي [١٩٦١-١٩٦٣] واحدا من [الرؤساء الأمريكيين] القلائل الذين درسوا العلوم السياسية. وقد جرى بينه وبين وزير دفاعه حديث يستحق أن نتذكره. عندما رفض ماكنامارا منصب وزير الدفاع وطلب من كيندي تكليفه بوزارة التجارة لأنه لا يملك أدنى فكرة عن الأمور الدفاعية، قال له كيندي: «تقول إنك لست مؤهلا لوزارة الدفاع، وإنني لست مؤهلا لرئاسة الولايات المتحدة». لا أحد معد مسبقا من أجل ذلك! وفيما عدا استثناء واحدًا أو اثنين، لا نجد أحدًا درس العلوم السياسية ثم صار زعيما لبلد من البلدان، فهم يصبحون محللين سياسيين لامعين أو يحتلون الموقع الثاني في إدارة البلاد. ومن هنا أقول إنه لا توجد مدرسة لتعليم القيادة.

إن على القائد السياسي أن يمتلك التزاما قويًّا بما يطرحه ويؤمن به. ويجب أن يكون هذا الالتزام بعيدا عن النفع الشخصي إلى أقصى حد ممكن. ليس من الضروري أن يكون القائد قائدا سياسيًّا، بل يمكن أن يكون قائدا اجتماعيا كالأم تيريزا في كالكوتا التي قدمت حياتها كلها مقابل لا شيء ودون طمع في شيء أيضًا. وهكذا، فإن

مصداقية القائد في السياسة أو المجتمع أو الأعمال تقوم أساسا على التزامه الجدي بما يطرحه وإيمانه به دون مصلحة ذاتية تدفعه إلى ذلك.

وأما السمة الثانية للقائد السياسي، فهي أن عليه أن يأخذ الحالة المزاجية لدى الآخرين بعين الاعتبار. فماذا كانت غلطة ثاباتيرو على سبيل المثال؟ عندما كانت البلاد كلها مدركة أننا نمر بأزمة مخيفة، كان الرجل يظهر مرة بعد مرة قائلا إن الوضع ليس على ذلك القدر من الخطورة، ولا وجود للأزمة. لم يكلف نفسه عناء التفكير في الحالة المزاجية لدى الشعب. ما إن يتولى القائد السياسي السلطة، حتى يكون من واجبه أن يغير مزاج الناس. وإذا كانت حالتهم المزاجية سلبية، فعليه أن يجعلها إيجابية، وهذا ما لا يفعله المرء أبدا إذا كان لا يأخذ الحالة المزاجية لدى الناس بعين الاعتبار. إن الأخطاء السياسية الكبرى هي نفسها دائما. من هنا، فإن القائد الذي يفكر في حالة الناس المزاجية ويكون شديد الالتزام بتقديم حل يغامر فيه بكل شيء دون أن ينتظر شيئا بالمقابل، فإنه يكون قادرا على تغيير المزاج السلبي ليصبح مزاجا إيجابيا. وهنا يكمن سحر السياسة، لأن السلطة في آخر المطاف ليست أكثر من إدارة تطلعات الناس.

والشرط الثالث، هو اختيار فِرق من الأشخاص والتنسيق بينها باستخدام الإقناع والسلطة الأخلاقية لا باستخدام التهديد. فامتلاك سلطة تقرير مَن يتولى هذا المنصب الوزاري أو من يفقده، سلطة كبيرة جدًّا. لكن تنسيق عمل أشخاص يتمتعون بقدر كبير من المواهب لا يقتضي توفر سلطة سياسية لتعيينهم فحسب، بل يقتضي أيضًا سلطة أخلاقية تجعلهم يحترمون القائد. هذا ما كان أدولفو مفتقرا إليه؛ وهذا ما جعل حزبه يتفكك. كانت تعوزه السلطة الأخلاقية على فريقه، فهم لم يقدّروه يوما ولم يحترموه باعتباره صاحب سلطة أخلاقية. كان لديَّ في فريقي (الذي كان أفراده كلهم أكثر مني لمعانا، كل في مجاله) أشخاص مثل ميغويل بوير [وزير الاقتصاد والخزانة والتجارة، ١٩٨٢-١٩٨٥] وألفونسو غييرا [نائب رئيس الحكومة ١٩٨٢-١٩٩١] وخوسيه ماريا ماراغالا [وزير التعليم والعلوم، ١٩٨٢-١٩٨٨]. وكان هؤلاء أشخاصا من الصنف الأول. قال أحد الناس لي مرة: «على المرء أن يختار أفضل الناس، بمن في ذلك اللامعون منهم، لكي يرافقوه في الحكم؛ لكن عليك أن تعرف أن لدى العبقريات

حساسياتها، مما يجعل التعامل معها شديد الصعوبة. عليك أن تكون شديد الصبر».
كانت تلك نصيحة رائعة! فإذا كان لديك شخص يملك عقلا من الطراز الأول، مثل بوير، فكيف تستطيع أن تحدَّ من غرور هذا الشخص الاستثنائي إذا لم تكن لديك سلطة أخلاقية تمكنك من عدم العمل بنصيحته أحيانا، بحيث تختار السير في خطة أخرى أو في اتجاه آخر للفعل؟

تكمن غلطة بعض القادة السياسيين في عدم رغبتهم بالتعاون مع أي شخص يمكن أن يلقي ظلا عليهم لأنه أذكى منهم؛ وذلك لأنهم لا يجدون لديهم سلطة أخلاقية تسمح لهم بضبطه. يجب أن يكون الأمر عكس ذلك. المثال المعاكس هو الرئيس ريغان الذي كان رجلا شديد الجهل. لكن كان ثمة مجال يمتلك فيه ذكاء متفوقا. كانت أولوياته واضحة، فاختار أشخاصا من الصنف الأول لتطبيق تلك الأولويات، مُبتدِئا بالشخص الذي ساعد في صياغة صورته؛ وهو شخص لم أر شخصا أفضل منه. اختار أيضًا شخصين من الصنف الأول ليشغلا منصبَي وزير الخارجية ووزير الدفاع. لعله لم يكن يعرف أين تقع البراغواي بالنسبة للأرجنتين مثلا؛ لكن كان لديه فريق جيد الإعداد. كان شخصا شديد الجهل، لكنه كان يعرف ذلك! هذا هو مبدأ المعرفة المستمد من عبارة «أعرف أنني لا أعرف شيئا».

وفي المجتمع الحديث الذي أعادت العولمة وثورة المعلومات تشكيله لأول مرة في تاريخ البشر ولأول مرة في تاريخ السلطة السياسية، تغيّر المعنى الذي طالما اعتقدناه بأنَّ «المعلومات هي السلطة». فالمعلومات اليوم شيء متاح مثل الهواء؛ إنها متاحة للجميع. وكل شيء يحدث يصبح معروفا، بما في ذلك أكثر الأشياء سرية. كانت فضيحة ويكيليكس فضيحة لا بسبب الأشياء التي كشفت عنها، بل لأنها كشفت كل شيء دفعة واحدة! نعم، لو حلل المرء هذه القصة لوجد أن كل ما كشفت عنه معروف عن طريق المراسلات. إن المعلومات مثل الماء، سلعة لا صاحب لها، وهي سلعة متوفرة آنيا. لكن المشكلة هي: كيف تعالج المعلومات حتى تحصل على نتيجة تفيدك؟ والمقصود بذكاء القيادة، هو تنسيق معلومات كثيرة جدًّا وإكسابها معنى عملياتيًّا يخدم غاياتك.

علـى سـبيل المثال، كانـت هنالك معلومـات كثيرة تشـير إلى أن هجـوم الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر على الولايات المتحدة كان على وشك الحدوث. ذلك هو الاكتشاف الكبير الذي توصلت إليه لجنة التحقيق في الكونغرس. إنهم يقومون بعمل جيـد في الولايـات المتحدة في مجال جمـع المعلومات. لديهم بيانـات كثيرة؛ لكن فريقهم لـم يسـتطع تحديد البيانات ذات الصلة من أجل توقع الهجوم ودرئه. من هنا، نرى أن المشـكلة هي أن المعلومات ليسـت قوة. القوة هي في تنسيق المعلومات من أجل هدفك في إدارة الحكومة. تلك هي الثورة الكبيرة التي تحدث؛ وهي سـبب من الأسباب الرئيسة وراء تآكل القيادة.

هذا جزء من أزمة القيادة. إن لدى القادة السلطة نفسها التي كانت لديهـم قبل ثلاثين عامًـا، لكن لديهم الآن صلاحيات أقـل إزاء المجتمع مما كان لديهم قبل ثلاثين عامًا مضت. إن إمكانية ممارسة السلطة عن طريق القسر موجودة كما كانت؛ وهنالك أزمة فـي الصلاحيات والمكانة. تكون القيادة في غاية الهشاشـة، إذا اسـتندت إلى القسـر وحده دون أن تكون لها صلاحيات ومكانة. هنالك قادة يمارسـون سـلطة القسـر من خـلال حيازتهـم الصلاحيات والمكانة؛ ثم يأتي وقت لا يعـودون فيه قادة في الحكم ويصبحون «قادة سابقين»، لكنهم يحافظون على ما كان لديهم من مكانة حتى بعد أن يفقدوا قدرتهم على القسر. لكنْ هنالك أيضًا قادة سياسيون، ممن كانت لديهم سلطة القسر كلها، ثم فقدوا مواقعهم القيادية ولـم تعد لديهم سلطة قسر ولا مكانة. إن العالم مليء بقادة سياسيين سابقين من هذا النوع.

إن المـرء يتـدرب حتى يصيـر قائدا؛ وهذا أمـر واضح. وقد يكون هناك أشـخاص أحسن تأهيلا أو أسوأ تأهيلا من حيث منبتهم؛ وهذا صحيح أيضًا. لكن المرء لا يتعلم القيـادة مـن الكتب: يتـدرب المرء على القيادة مـن خلال القيادة نفسـها. يمكن للمرء تماما أن يشرح للأطفال، في الكتب، كيف يستطيع الإنسان أن يجري مائة متر في عشر ثوانٍ؛ لكنك إذا لم تجعلهم يمارسون الجري فلن يتمكن أحدا منهم من إنجاز ذلك.

التأثير الدولي

كانـت لديك صلات دولية واسـعة أثناء مرحلة الانتقـال، بما في ذلك صلاتك مع

فيلي براندت [مستشار ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي ١٩٦٩-١٩٧٤، نائب المستشار ١٩٦٦-١٩٦٩]، وماريو سواريز؛ وأولاف بالمه [رئيس وزراء السويد الاشتراكي الديمقراطي ١٩٦٩-١٩٧٦، ١٩٨٢-١٩٨٦]، وفرانسوا ميتيران [رئيس فرنسا الاشتراكي ١٩٨١-١٩٩٥]، وأيضا مع أشخاص في الناتو والاتحاد الأوروبي. كيف كان دور الفاعلين الخارجيين في إسبانيا؟ وما الاستنتاجات التي تستطيع الخروج بها من التحولات التي تُجرى اليوم؟

يرغب الإسبانيون في أن يكونوا مثل بقية أوروبا. وهذا ما يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية. وقد كانت لدى مليون ونصف المليون من الإسبانيين الذين أجبروا على مغادرة البلاد في الستينيات [بسبب الإصلاحات الاقتصادية وخسارة فرص العمل] خبرات أوروبية فيما يتعلق بالحريات النقابية وحرية التعبير وحرية الأحزاب السياسية. وقد أخذوا معهم عشرة ملايين إسباني من أفراد عائلاتهم. ولهذا السبب فإن معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي اعتُبِرت شروطها مرهقة وخطيرة لأنها كانت معاهدة انضمام، حظيت بموافقة إجماعية في الهيئة التشريعية. وأما الناس الذين لم يكونوا مؤمنين بأوروبا فقد وقعوا تحت تأثير أورتيغا غاسيت [فيلسوف إسباني] الذي قال: «إسبانيا مشكلة، وأوروبا هي الحل». كان هذا جميلا جدًّا!

كانت أوروبا هي النفوذ الدولي فيما يتعلق بإسبانيا؛ لكن كيف نفهم ذلك ضمن السياق الحالي؟ لقد أصبحت أوروبا أقل أهمية بكثير، وكذلك الولايات المتحدة، وإنْ بمقدار أقل. فلنتذكر ما قاله لولا [رئيس البرازيل ٢٠٠٣-٢٠١١] في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١: «لقد بنيتم نموذجًا ديمقراطيا اشتراكيا أوروبيا اعتبرناه تراثا للبشرية كلها، وليس من حقكم أن تفسدوه»؛ ونحن نفسده فعلا! بكلمات أخرى أقول إن أوروبا في طور الفشل، وهي تصبح زاوية جنوبية غربية صغيرة في «أوراسيا» التي تصبح بدورها أقل أهمية، وهذا يصح على الديمقراطية الاشتراكية والديمقراطية المسيحية، وهو يصح أيضًا على القوى السياسية التي صاغت المجتمع والرخاء والنجاح الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية.

إن أوروبا تفشل، وهي تواصل الفشل في هذا الوقت لأن هنالك حالات عدم اتساق في إنشاء الحيز العام المشترك. وقد أصبحت حالات عدم الاتساق هذه واضحة وضوحا دراماتيكيا عند انفجار الأزمة المالية العالمية. وهذا ما يعكس بدوره أن الغرب المتمثّل بالولايات المتحدة وأوروبا، أي ما ندعوه باسم الغرب المتقدم لأن أمريكا اللاتينية هي الغرب النامي الذي يحمل إمكانات النمو، قد أنفق ما سوف يكون عليه دفعه في ربع القرن القادم؛ في حين أن الغرب والشرق المنبثقَيْن حديثا قد وفَّرا ما سوف يتمكنان من دفعه في ربع القرن القادم. هذا هو التغير الكبير في المشهد العالمي.

وقد أدى هذا التغير إلى أن تصبح أوروبا أقل أهمية. وهكذا فإن التونسيين سوف يحبون أن يكونوا، ضمن هويتهم الخاصة، مثل أوروبا التي كانوا يحلمون بها عند هجرتهم. وهم يرونها الآن بعد أن ضعفت وفقدت كثيرا من أهميتها. يصح الأمر نفسه على المصريين، بل حتى على المغاربة أيضًا الساعين اليوم إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إنه البلد الوحيد في العالم العربي الذي يريد أن يصير جزءا من أوروبا. وأما الأتراك فهم ليسوا عربا؛ وهم أيضًا جزء من القارة الأوروبية. لكن تركيا تصبح، بسبب أخطاء أوروبا، أقل اهتماما فيما يتعلق بالتكامل مع الاتحاد الأوروبي لأنها تشهد نموا في حين يشهد الاتحاد الأوروبي تراجعا. وبالتالي فإن التكامل مع أوروبا من خلال الانضمام إليها ما عاد طموحا يلهم الأتراك بعد أن كان أملا بالنسبة لهم.

ومن سوء الحظ خاصة، أن فكرة أوروبا فقدت قدرتها على التأثير الجدي في عمليات الانتقال إلى الديمقراطية التي نشهدها اليوم. وقد فقدت الولايات المتحدة أيضًا قدرتها إلى درجة كبيرة. فعندما سألت الصحافة هيلاري كلينتون، أثناء الإعداد لزيارة أوباما إلى الصين، ما إذا كان يعتزم إثارة مسألة حقوق الإنسان في الصين، أجابت: «لا يصح أن تضع عودا في عين من يقرضك المال».

لقد باتت إسبانيا مثالا يمكن الاستشهاد به، لا بسبب تحولها فقط بل بسبب نجاحاتها في الأعوام الثلاثين الماضية. كانت حصة الفرد من الدخل القومي

٤,٥٠٠ دولار أمريكي عندما توليت الحكومة؛ فأصبح ١٥,٠٠٠ دولار عندما تركتها. وهو يبلغ الآن ٣٠,٠٠٠ دولار في ذروة الأزمة. وحتى إذا انخفض هذا الرقم إلى ٢٥,٠٠٠ دولار، بسبب الأزمة، فإن زيادة الدخل من ٤,٥٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ دولار تعتبر تغييرا جذريا. لقد ظهرت التعبيرات عن النجاح في رأس المال المادي وفي تطور رأس المال البشري، فكان ذلك نقطة مرجعية بالنسبة لأمريكا اللاتينية وشمال إفريقيا. لكن رغم ذلك، ثمة أزمة بالتأكيد في اعتبار النموذج الإسباني نموذجًا ونقطة مرجعية.

لقد فقدت أوروبا قيمتها المرجعية، مثل إسبانيا. وقد مر عليها الآن أكثر من خمسة عشر عامًا في ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ١ في المائة سنويا. لقد تفوقت إسبانيا على إيطاليا من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وأما بريطانيا العظمى فهي بلد مدمر من الناحية الصناعية. بالتالي، فإن ثمة أزمة عميقة في النموذج الاجتماعي الاقتصادي الديمقراطي والنموذج الأوروبي باعتبارهما جزءا من التراث البشري، كما قال الرئيس لولا. ولا يعرف القادة الأوروبيون كيفية الخروج من هذه الحفرة. كنتُ على رأس الشئون الأوروبية مع ميتيران وهيلموت كول [مستشار ألمانيا الغربية ١٩٨٢-١٩٩٠، ثم مستشار ألمانيا ١٩٩٠-١٩٩٨] وجاك ديلور [رئيس المفوضية الأوروبية ١٩٨٥-١٩٩٥] في اللجنة مدة عشر سنوات، ونحن نعرف كيف كانت تُجرى معالجة القرارات: بكفاءة وصرامة. لقد اختفت هذه الظروف تماما.

لا وجود لصوت البلدان الأوروبية في مصر؛ لكنه موجود في تونس. ونحن نجد أنفسنا في وضع معقد جدًّا عندما يتعلق الأمر بمساندة العمليات الديمقراطية، مثلما هو الأمر في الولايات المتحدة أيضًا. وقد توصل السعوديون إلى استنتاج بعد أن رأوا كيف تركت الولايات المتحدة مبارك يسقط مثل حذاء قديم بعد ثلاثين عامًا من الخدمات غير المشروطة. استنتجوا أن على العرب أن يهتموا بأنفسهم، وهم يتصرفون الآن وفقا لذلك فيعقدون الاتفاقيات مع الصين، من بين أشياء أخرى أيضًا، ولديهم اتفاقية أمنية عاملة تشتمل على تجارة النفط والأسلحة. هذا تغير شديد الخطورة في العالم. تفتقر الثورات ذات الزخم الديمقراطي، وأكثرها ثورات سلمية باستثناء ليبيا

وسـورية، إلـى الدعم الجدي، حيث ضـاق الناس ذرعا بالتوجه الاسـتبدادي المليء بالفسـاد الذي يترك ٨٠ في المائة من المواطنين دون ٣٥ عامًا بلا أمل؛ وهذا ما جعل هذه الثورات تظل بلا توجه وبلا مرجعية تسترشد بها.

لهذه الأسـباب كلها، فقد يكون دور النفوذ الدولي - من جانب أوروبا والولايات المتحدة على الأقل - أقل شأنا في المستقبل. لكن حتى في الماضي، ربما لم يكن أثر النفـوذ الخارجي يتجاوز ١٥ في المائة فيمـا كان يحدث؛ بينما كان للعوامل الداخلية ما يصل إلى ٨٥ في المائة من ذلك التأثير.

إسبانيا - استعراض زمني

نيسـان/ إبريل ١٩٣٩: نهايـة الحـرب الأهلية الإسـبانية بانتصار القوميين بقيادة فرانشيسكو فرانكو.

حزيران/ يونيـة ١٩٦٨: مجموعـة إيتا الانفصالية (حركة وطن الباسـك والحرية) تبدأ هجماتها العنيفة ضد نظام فرانكو باغتيال أحد أفراد الشرطة.

تموز/ يوليـة ١٩٦٩: قيام فرانكو، الذي بلغ سـتة وسـبعين عامًـا، بتعيين الأمير خـوان كارلـوس خلفـا علـى رأس الدولـة. وتخطيطه التخلـي عن بقية السـلطات لرئيس الوزراء.

كانون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٠: محاكمة ١٦ مـن أنصار حركة إيتا، بمن فيهم اثنان من رجال الدين، في بورغوس. واتهامهم بقتل ثلاثة رجال شـرطة. ثم تخفيف حكم الإعدام أخيرا بعد ضغوط من الكنيسة وحكومات أجنبية.

كانـون الأول/ ديسـمبر ١٩٧٣: اغتيال ذراع فرانكو اليمنـى، رئيس الوزراء لويس كاريـرو بلانكو، على يـد حركة إيتا. وحلـول وزير الداخلية السـابق كارلوس آرياس نافارو محله.

شـباط/ فبراير ١٩٧٤: مع تدهـور صحة فرانكو، والصعوبـات الاقتصادية، إقدام آرياس نافارو على محاولة لَبْرَلة متواضعة للنظام (فشلت في النهاية).

نيسان/ إبريل ١٩٧٤: الإطاحة بالنظام اليميني في البرتغال بانقلاب عسكري يساري، فبدأ الانتقال إلى الديمقراطية في البرتغال.

تموز/ يولية ١٩٧٤: قيام الحزب الشيوعي الإسباني بتشكيل منبر معارض ضد النظام، هو التجمع الديمقراطي.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤: قنبلة زرعتها حركة إيتا قرب مقر للشرطة تقتل ١١ شخصا. وقد أدى هذا الهجوم إلى انشقاق في الحركة أفضى في النهاية إلى انقسامها إلى جناح عسكري، وجناح «سياسي-عسكري» أكثر اعتدالا.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤: انتخاب الحزب الاشتراكي الإسباني السياسي المحامي العمالي الشاب فيليبي غونزاليس ليكون قائدا جديدا له.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥: الحكم على خمسة ناشطين معادين لنظام فرانكو (اثنان منهم من حركة إيتا) بالإعدام، وتنفيذ إعدامهم، مما أثار غضبا دوليا كبيرا.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥: وفاة فرانكو وتنصيب خوان كارلوس ملكا. آرياس نافارو يتعهد بالمَحافظة على ميراث فرانكو مع إجراء إصلاحات.

تموز/ يولية ١٩٧٦: قيام الملك خوان كارلوس بتعيين أدولفو سواريز رئيسًا للحكومة بعد إجباره رئيس الحكومة آرياس نافارو الذي لا يتمتع بالشعبية على الاستقالة. وتعهد سواريز، الذي كان من الملتزمين بالنظام في السابق، بإجراء إصلاحات كبرى، وإصدار عفو عام سياسي، وإجراء انتخابات حرة.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦: برلمان فرانكو يقر قانونا حاسمَ الأهمية للإصلاح السياسي مما مهد الطريق أمام إجراء انتخابات ديمقراطية.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦: إقرار قانون الإصلاح السياسي في البرلمان. وقيام الحزب الاشتراكي الإسباني بعقد مؤتمره الأول في إسبانيا منذ الحرب الأهلية، رغم أنه كان لا يزال حزبا غير مشروع من الناحية الفنية.

كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧: رجال عصابات فاشيين يغتالون خمسة محامين عماليين من الحزب الشيوعي الإسباني في مكتبهم.

شباط/ فبراير ١٩٧٧ : الحكومة تمنح الشرعية للحزب الاشتراكي الإسباني والأحزاب السياسية الأخرى.

آذار/ مارس ١٩٧٧ : الحكومة تقر بشرعية الإضراب؛ وبدء سريان قانون انتخابي جديد؛ وإصدار عفو عام جزئي هدفه تشجيع الأحزاب الباسكية على المشاركة في الانتخابات.

نيسان/ إبريل ١٩٧٧ : سواريز يمنح الحزب الشيوعي الإسباني الشرعية مقابل قبول الحزب بالانتخابات والملكية. وانتقادات عسكرية مسالمة لهذا القرار.

حزيران/ يونية ١٩٧٧ : أول انتخابات عامة حرة منذ ١٩٣٦ . فوز سواريز والإصلاحيين من حقبة فرانكو (في اتحاد الوسط الديمقراطي) بالأغلبية؛ الحزب الاشتراكي الإسباني يصبح حزب المعارضة الرئيس. حصول كل من الحزب الشيوعي الإسباني وحزب التحالف الشعبي اليميني على أقل من ١٠ في المائة من الأصوات.

تموز/ يولية ١٩٧٧ : استحداث منصب وزير الدفاع الجديد تحت إمرة نائب رئيس الحكومة مانويل غويتييرز ميلادو.

تموز/ يولية ١٩٧٧ : تقدم إسبانيا بطلب عضوية الجماعة الأوروبية.

أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ : سواريز يوافق على خطة الحكم الذاتي لكاتالونيا مقابل اعتراف القادة الكاتالونيين بالدولة الإسبانية وبالملكية.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ : من أجل إنعاش الاقتصاد الراكد، الحكومة والمعارضة يتفاوضان على «مواثيق مانكلوا» التي تقيّد زيادة الأجور وتقلص الإنفاق وترفع الضرائب، مقابل مكتسبات اجتماعية جديدة.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ : إقرار قانون العفو العام في البرلمان المنتخب ديمقراطيا.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ : الحكومة تكتشف مؤامرة عسكرية (عملية

غالاكسيا). لكن الحكومة تصدر أحكاما بسيطة على القادة الانقلابيين وتمتنع عن محاكمة المتعاونين معهم لتجنب إغضاب الجيش.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨: دستور ديمقراطي جديد جرى وضعه في البرلمان ثم إقراره عن طريق الاستفتاء العام.

آذار/ مارس ١٩٧٩: فوز حزب اتحاد الوسط الديمقراطي بالأغلبية في الانتخابات؛ وتعزز مواقع الحزبِ الاشتراكي الإسباني بصفته حزب المعارضة الرئيس. أداء انتخابي سيئ للحزب الشيوعي الإسباني وحزب التحالف الشعبي.

نيسان/ إبريل ١٩٧٩: إجراء أول انتخابات بلدية. فوز اتحاد الوسط الديمقراطي على المستوى الوطني، إلى جانب تمكن تحالف مكون من الحزب الاشتراكي الإسباني والحزب الشيوعي من الفوز بالحكم في بعض المدن الرئيسة.

أيار/ مايو ١٩٧٩: استقالة فيليبي غونزاليس من قيادة الحزب الاشتراكي بعد خسارة التصويت الذي جرى في مؤتمر الحزب على إسقاط الهوية الماركسية للحزب. ثم إعادة انتخابه، وفقا لشروطه، في أيلول/ سبتمبر.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩: تصويت الناخبين الباسكيين والكاتالونيين على الحكم الذاتي لمنطقة الباسك وكاتالونيا في استفتاء عام، وبمساندة من الأحزاب القومية الرئيسة في المنطقتين.

آذار/ مارس ١٩٨٠: إجراء أول انتخابات إقليمية في الباسك وكاتالونيا. تشكيل الأحزاب القومية الرئيسة حكومتَي هاتين المنطقتين.

أيار/ مايو ١٩٨٠: قيام سواريز بتعديل حكومي بعد تراجع شعبية حزب اتحاد الوسط الديمقراطي؛ وميله إلى الأحزاب المحافظة على حساب الحزب الاشتراكي. طرح الحزب الاشتراكي الإسباني التصويت بالثقة على الحكومة في البرلمان، لكن حكومة سواريز تنجو بفارق بسيط.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨١: استقالة سواريز بعد اختلافه مع اتحاد الوسط الديمقراطي وانشقاقه عنه.

شباط/ فبراير ١٩٨١: قيام ضباط عسكريين في فالنسيا وعناصر من الحرس الوطني شبه العسكري بقيادة تيجيرو بمحاولة انقلابية في ٢٣ شباط/ فبراير، واستيلائهم على البرلمان الإسباني أثناء انعقاده نتيجة ثقتهم بدعم الملك لهم. الملك خوان كارلوس يناور لوقف الانقلاب وإقناع الضباط بعدم الانضمام إليه والمحافظة على الدستور. حلول الوزير السابق من اتحاد الوسط الديمقراطي ليوبولودو كالفو سوتيلو محل سواريز في رئاسة الحكومة.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١: تصويت البرلمان بالموافقة على الانضمام إلى حلف الناتو رغم معارضة الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، وتوسيع التعاون العسكري الإسباني مع الجيوش الغربية.

شباط/ فبراير ١٩٨٢: بدء محاكمة المشتركين في انقلاب ٢٣ شباط/ فبراير. والحكم أخيرا على قادة الانقلاب بالحبس ثلاثين عامًا، مع أحكام أخف على المتهمين الآخرين.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢: فوز الحزب الاشتراكي الإسباني الكاسح في الانتخابات. وتولي غونزاليس رئاسة الحكومة. انهيار انتخابي للحزب الشيوعي واتحاد الوسط الديمقراطي؛ وحلول حزب التحالف الشعبي في المركز الثاني بعد ميله إلى الاعتدال. تشجيع رئيس الوزراء الجديد غونزاليس تحرير الاقتصاد والرخاء الاجتماعي يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦: انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية، مما أدى إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتأكيد الالتزام بالديمقراطية.

آذار/ مارس ١٩٨٦: استفتاء عام نتيجته تأكيد بقاء إسبانيا في حلف الناتو. وتغيير الحزب الاشتراكي الإسباني موقفه السابق من المسألة ودعوته إلى استمرار هذه العضوية.

حزيران/ يونية ١٩٨٦: فوز الحزب الاشتراكي الإسباني بالأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة للمرة الثانية.

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨: إضراب عام ليوم واحد ضد السياسة الاقتصادية

لحكومة الحزب الاشتراكي الإسباني. الإضراب يؤدي إلى شلل كامل في إسبانيا.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩: فوز الحزب الاشتراكي الإسباني في الانتخابات العامة للمرة الثالثة، لكن مع فقدانه الأغلبية المطلقة في البرلمان بفارق بسيط.

حزيران/ يونية ١٩٩٣: خلافا لكل التوقعات، الحزب الاشتراكي الإسباني يفوز للمرة الرابعة في الانتخابات العامة، لكن مع تراجع كبير في الأغلبية التي حصل عليها.

آذار/ مارس ١٩٩٦: الحزب الاشتراكي الإسباني يخسر الانتخابات أمام الحزب الشعبي (وهو خلف حزب التحالف الشعبي) بقيادة خوسيه ماريا أزنار. وتنحي غونزاليس عن قيادة الحزب الاشتراكي بعد سنة من ذلك.

الفصل العاشر

ناشطاتٌ في تجارب التحول إلى الديمقراطية

جورجينا وايلن ـ جامعة مانشستر

مقدمة

يدور هذا الفصل حول الدور الذي لعبته الحركات النسائية والناشطات في تعزيز الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، ويتناول كيف دعمن وعززن المشاركة السياسية لمختلف الجماعات النسائية وعززن سياساتٍ دعمت حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ويرى كثيرون أن تجارب التحول إلى الديمقراطية التي تناولها مشروع «دروس القادة السياسيين» كانت «ناجحة» حقًّا، ولكن متفاوتة جدًّا على صعيد النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وهو بُعد تجاهلته إلى حد كبير الدراسات السائدة عن تجارب الانتقال. والواقع أن تقييم نجاح عمليات انتقال معينة قد يختلف إذا أُخذت أبعاد النوع الاجتماعي فيها بعين الاعتبار[١].

وقد كان جميع الذين جرت مقابلتهم في سياق مشروع «دروس القادة السياسيين» لصالح المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) قادة رجالًا، والسبب الأساسي هو أن الغالبية العظمى من السلطات العليا في تجارب الانتقال في السنوات الثلاثين الأخيرة كانوا من الرجال. وفي أعقاب تلك التجارب، أصبح عددٌ قليل من النساء قائدات لبلادهن، بيد أنهن (مثل الراحلة كوري أكوينو في الفلبين، وميغاواتي سوكارنوبوتري في إندونيسيا) لم يُنتخبن فقط على أساس

(١) باكستون ٢٠٠٠.

برامجهن السياسـية أو انتماءاتهن الحزبية (سـواء أكانت متعلقة بالنوع الاجتماعي أم لا)، بل أيضًا بسبب صلاتهن العائلية الوثيقة مع القادة السياسيين السابقين.

وكمـا هـي الحال في سـائر العمليات السياسـية، يـؤدي الرجل والمـرأة دورين متفاوتيـن في عمليـات الانتقـال، وتؤثر هذه العمليـات عليهما بصـورة مختلفة[1]. وقـد اضطلعـت المرأة بـدور بارز في عمليـات انتقاليـة عديدة، كما حرصت أشـد الحرص على أن تكون نتائجها مواتية للمرأة، ولكن النتائج حققت درجات متفاوتة مـن النجـاح جراء باقة متنوعة من العوامل: أهمية عامـل التنظيم لدى المرأة، وقدرة الناشـطات على بناء تحالفات واسعة تضم حلفاء من الحكومة والأحزاب السياسية والهيئـات التشـريعية ومنظمـات المجتمـع المدني، وقدرة الناشـطات علـى تأطير وترتيب قضاياهن بفاعلية.

وقـد كان كثيـر مـن النسـاء اللواتـي سـعين بهمة عاليـة إلى ضمـان تحقيـق نتائج إيجابية لصالح المرأة خلال تلك التجارب الانتقالية ناشـطًا في الحركات الاجتماعية والحكومة والأوسـاط الأكاديمية، ولـم تقتصر أنشـطتهن على الأحزاب السياسـية أو الدوائـر الداخلية للرجال الذين أصبحوا رؤسـاء ديمقراطيين عنـد إجراء الانتخابات (حيث كانت تلك المنابر حكرًا على الرجال في الغالب). وبالإضافة إلى اسـتناد هذه الدراسـة إلى الأدبيات المنشـورة عن هذا الموضوع، فإنهـا تتضمن مقابلات أُجريت مع بعض تلك الناشـطات البارزات لمعرفة الاسـتراتيجيات التي اسـتخدمنها وسـبل تقييمهن لفعالياتها.

وقـد تَجـدد اليـوم الاهتمام بتجـارب التحـول إلـى الديمقراطية نتيجـة «الربيع العربـي» والأحداث فـي ميانمار. ويبدو للوهلةَ الأولى أن كثيـرًا من هذه التجارب الجديدة يكرر الأنماط السـابقة لنشـاط المـرأة وما تحمله من إقصاء. فعلى سـبيل المثال، شاركت المرأة في كثير من المظاهرات التي أسقطت النظامين الاستبداديَّيْن في مصر وتونس، ولكن (كما في معظم تجارب الانتقال السـابقة) كان عدد النسـاء اللواتـي انتُخبـن فـي «الانتخابـات التأسيسـية» أو عُيِّـن وزيـرات أو فـي الهيئـات

(١) وايلن ٢٠٠٧.

الدستورية قليلًا. وفي مصر، شهدت الفترة الفاصلة بين أول انتخابات برلمانية ورئاسية عام ٢٠١٢ وتنحية الجيش للرئيس الإخواني عن السلطة في تموز/ يولية ٢٠١٣ مستويات عالية من الاستقطاب بين القوى العلمانية والدينية، وزيادة في مستويات العنف الجنسي، وكذلك إقرار دستورٍ لم يعزز المساواة بين الجنسين، ما يشير إلى أن السياسات التي تصب في صالح المرأة كالسن الأدنى للزواج معرَّضة للخطر وأن محاولات فرض الشريعة تشكل تحديات بالنسبة للمرأة أكثر مما واجهته الناشطات في السابق.

وتبحث هذه الدراسة في تجارب الناشطات في عملية الانتقال التي شملها هذا المشروع لمعرفة لماذا تمكن بعضهن دون غيرهن من تحقيق نتائج مواتية لمساواة المرأة (بما في ذلك تغيير الدساتير والسياسات والبرامج). ولتوضيح تلك النتائج المعقدة، من الضروري إجراء بحوث واسعة النطاق تتجاوز مجرد دراسة الحركات النسائية وتفاعلها مع المؤسسات، وهو ما ركز عليه في البداية كثير من دراسات النوع الاجتماعي وتجارب الانتقال. ويتعين علينا تقييم الفرص والقيود الناجمة عن طبيعة النظام الاستبدادي السابق (وعن توقيت وعوامل الانتقال نفسه)، والنظر في آثار التغييرات على الجماعات النسائية المختلفة باختلاف الطبقة والعِرق والإثنية والميول الجنسانية.

وتحلل هذه الدراسة طائفةً من تجارب التحول إلى الديمقراطية والتي أُطلق عليها اسم «الموجة الثالثة» وحدثت بين سبعينيات وتسعينيات القرن العشرين، وكان بعضها سريع الإيقاع والآخر طويل الأمد، بعضها توافقيًّا والبعض الآخر لا، بعضها حصل في بلدان ذات تجربة ديمقراطية سابقة فيما انعدم الإرث الديمقراطي أو كاد في بعضها الآخر. كما حصل بعضها في سياقٍ ركز على حقوق الإنسان ومشاركة الفئات المهمشة، ومنها النساء. وقد شهدت تلك التجارب مستويات متفاوتة من مشاركة النساء اجتماعيًّا ومن حضور الناشطات المعارضات للنظام الاستبدادي. وفي حالات قليلة، اضطلعت الحكومة المنتخَبة بعد المرحلة الانتقالية والمتعاطفة مع إصلاحات النوع الاجتماعي بدورٍ حاسم في ذلك الشأن. وفي بعض الحالات، حققت تجربة الانتقال مكاسب فورية، بينما استدعى ذلك وقتًا طويلًا في حالات أخرى. كما لم

يكن فقدان المكاسب المبكرة أمرًا نادرًا. وقد خاب أمل كثير من الحركات النسوية بنتائج عملية الانتقال في مراحل مختلفة لأنها لم تفضِ إلى المكاسب المأمولة لصالح المرأة، ما دفع البعض إلى الاستنتاج بأن تجارب التحول إلى الديمقراطية خذلت المرأة عمومًا (وبعض الجماعات النسائية بوجه خاص)، وبالتالي لم تتحقق الأحلام والوعود بالديمقراطية.

وتقدم شيلي مثالًا جيدًا على المكاسب المتحققة والمعوقات المفروضة على السواء. فقد أدت مجموعات نسائية دورًا مهمًّا في الحركة الواسعة المعارضة لنظام بينوشيه في الثمانينيات. كما ضمت المنظمات الحقوقية والشعبية أعدادًا غفيرة من النساء، وإن لم تكن جميعهن ناشطات نسويات أو يساريات[1]. وقد نظمت الناشطات صفوفهن قبل انتخابات عام ١٩٨٩ لضمان إدراج مطالبهن في البيان الانتخابي لائتلاف يسار الوسط الذي فاز في تلك الانتخابات. وأصبحت آمالهن عريضة عندما تولت الحكومة الجديدة مهامها وتأسست في ظلها وزارة للمرأة تحت مسمى «الجهاز الوطني للمرأة». ولكن على عكس كثير من الحالات الأخرى، لم يحدث توافق دستوري. كما تبين في العقد الأول بعد العملية الانتقالية أن تحقيق بعض الإصلاحات كان أصعب من المتوقع. فعلى سبيل المثال، بقي الطلاق غير قانوني في شيلي حتى عام ٢٠٠٤ رغم أنه كان قانونيًّا في بلدان المنطقة[2].

وتتعارض تجربة شيلي مع تجربة جنوب إفريقيا التي حققت فيها الناشطات في أعقاب المرحلة الانتقالية مباشرة كثيرًا من أهدافهن، ومنها التوصل إلى آليةٍ سياسية للمساواة بين الجنسين، وإصلاح السياسات المتعلقة بالحقوق الإنجابية للمرأة[3]. كما انتُخب في جنوب إفريقيا عدد كبير من النساء إلى البرلمان، وتضمن الدستور الجديد نصوصًا تقضي بالمساواة بين الجنسين. ولكن الناشطات بقين يواجهن الفرص والتحديات على حد سواء، فضلًا عن مختلف القيود المؤسسية

(١) بالديز ٢٠٠٢.

(٢) هاس ٢٠١٠.

(٣) وايلن ٢٠١٠.

والهيكلية في كل انتقال، حيث سمحت تلك الأوضاع بتحقيق بعض الإصلاحات دون غيرها. ويبحث هذا الفصل في الاستراتيجيات التي استخدمتها الناشطات للتعامل مع تلك التحديات والظروف التي ناضلن فيها، ويسلط الضوء على أهمية الجهود الدولية الأوسع نطاقًا والرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتختلف التحديات في الثمانينيات والتسعينيات عنها اليوم بعدة طرق مهمة. فقد أسهمت التغييرات في الوضع الجيوسياسي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار اشتراكية الدولة في تغيير طبيعة الانقسام الأيديولوجي بين يسارٍ ويمين. وأثَّرت العولمة على مستويات عدم المساواة، فيما قلَّصت الإصلاحات الليبرالية الجديدة دور الدولة، مع آثار متفاوتة على النساء. وتغيرت البيئة الأمنية بفعل «الحرب على الإرهاب»، ما أسفر عن ازدياد الأنشطة العسكرية والاحتياطات الأمنية.

وفي تجارب الانتقال السابقة، اعتمد كثير من الناشطات على صلاتهن مع الأيديولوجيات اليسارية والاشتراكية الديمقراطية، وعلى الأحزاب والممارسات السياسية. كما عاد بعض الناشطات البارزات من المنفى وهن يحملن أفكارًا نسوية جديدة. مثلًا، تعرَّفت الإسبانية الاشتراكية كارلوتا بوستيلو أثناء إقامتها في فرنسا في الستينيات على أعمال سيمون دي بوفوار. وتصف أدريانا مونيوز الناشطة النسوية والنائبة الاشتراكية الشيلية «تحولها السياسي» في منفاها في النمسا. وكانت أدريانا في الأساس قادمة من فصيل ماركسي-لينيني من الحزب الاشتراكي، ولكن بعد مشاركتها في جماعات نسوية وبيئية في أوروبا، بدأت تفهم سبل ممارسة السياسة بشكل مختلف وتخلت عن الماركسية اللينينية. وعندما عادت إلى شيلي، طفقت ونساء أُخريات عائدات من المنفى ينظمن صفوفهن وهن يحملن تلك الرؤى الجديدة عن السياسة وعن وضع المرأة ومكانتها ودورها في العملية السياسية.

ويُعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة المنعقد في بكين عام ١٩٩٥ بمثابة علامة فارقة في الحركة النسائية الدولية[1]. كانت الحركات النسائية العالمية قد نجحت

(١) مولينو وَرَضوي ٢٠٠٥.

مطلع التسعينيات في إدراج حقوق المرأة على لائحة حقوق الإنسان واعتبار العنف ضد المرأة بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان، ما سهَّل على كثير من الناشطات في تجارب الانتقال التأكيد على أن مطالبهن تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي بعض الأنظمة الاستبدادية، كانت الحركات النسوية جزءًا من المعارضة الديمقراطية التي ناضلت لوضع حد لعنف الدولة. وقد أسفر ربط حقوق المرأة بحقوق الإنسان عن وضع قضايا النوع الاجتماعي على الأجندة السياسية لكثير من الديمقراطيات بعد المرحلة الانتقالية[١]. وفي المقابل، رفضت تجارب الانتقال في أوروبا الشرقية والوسطى كثيرًا من السياسات الحكومية الاشتراكية المكرسة لتحقيق «المساواة»، وألغت حصص المرأة في البرلمان، وقلَّصت بشدة إمكانية الإجهاض. كما فقدت النساء فرص العمل ورعاية الأطفال التي تمولها الدولة[٢].

وتواجه الناشطات اليوم قيودًا جديدة مع تراجع درجة القبول بخطاب حقوق الإنسان العالمية وازدياد معارضة التدابير التقدمية للنوع الاجتماعي (كتحسين الحقوق الإنجابية)، خاصةً من جانب تيار اليمين السياسي والجماعات الدينية. وبالفعل، أصبحت قضايا مثل لباس المرأة وحرية حركتها واستقلالها جسديًّا موضع جدل ونقاش محتدم في بقاع كثيرة من العالم المعاصر، لا سيما في بلدان تمتعت الحركات الدينية الأصولية فيها بنفوذ كبير.

وتُفسر الأنماط السببية كثيرًا من التباينات في نتائج النوع الاجتماعي المتحققة في تجارب الانتقال الأولى تلك. إن دراسة مختلف الأطراف الفاعلة في كل تجربة، وهيكلية الفرص السياسية في مختلف التجارب، والاستراتيجيات التي استخدمتها الناشطات تساعد في تفسير وفهم تلك النتائج في المجالات الدستورية والانتخابية والحكومية والسياسية. كما تفيدنا هذه الأنماط في تقييم آثار تجارب النساء في عمليات الانتقال السابقة على حقوق المرأة ومشاركتها في تجارب الانتقال الحالية والمستقبلية.

---

(١) وايلن ١٩٩٤.

(٢) جاك وَوُولتشيك ١٩٩٨.

تنظيم المرأة في ظروف الانتقال إلى الديمقراطية

في معظم الحالات التي تناولتها هذه الدراسة، كانت النساء جزءًا فعالًا وحاضرًا بوضوح في صفوف المعارضِة الشعبية للأنظمة الاستبدادية، وشاركن جنبًا إلى جنب مع الرجال في المظاهرات الجماهيرية (مثل حركة «سلطة الشعب» في الفلبين) التي أسهمت في انهيار الحكم غير الديمقراطي[1]. ولكن عدد النساء المنظَّمات كناشطات كان أقل واختلف بين مِرحلة وأخرى في كل تجربة. كما تباينت أنواع المنظمات النسائية المشاركة تباينًا كبيرًا وتراوحت من جماعات دينية ومجتمعية تركز على قضايا الأحياء والحياة الاقتصادية إلى منظمات حقوق الإنسان وبشكل أوضح الجماعات النسوية.

وفي أمريكا اللاتينية، سهَّل قمع النشاط السياسي تنامي أنشطة التنظيم النسائي، وأصبحت الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني ميادين للمقاومة والمعارضة[2]. وكان نشاط النساء في منظمات حقوق الإنسان للمطالبة بعودة أفراد أسرهن المختفين وأنشطة الحركات النسوية كالمظاهرات في يوم المرأة العالمي للمناداة «بالديمقراطية في البلاد وفي المنزل» بمثابة رسائل أولية مهمة من المعارضة الشعبية إلى النظام الدكتاتوري في شيلي[3]. وفي بعض الحالات، كان لأنشطة المرأة، مثل احتجاجات حركة «أمهات ساحة مايو» أمام القصر الجمهوري في بيونس آيرس بالأرجنتين أثر سياسي كبير مع أنه لم يحمل وجهات النظر النسوية إلى الواجهة بالضرورة.

ومع ذلك، تمكنت منظمات نسائية في البرازيل وشيلي وجنوب إفريقيا والفلبين من وضع القضايا النسوية على الأجندة السياسية قبل الانتقال نفسه[4]. تقول شيلا مينتيس الناشطة جنوب الإفريقية في منظمة النساء المتحدات بمدينة كيب تاون في

(١) روسيز ٢٠١٠.

(٢) جاك ١٩٩٤.

(٣) وايلن ١٩٩٤.

(٤) ألفاريز ١٩٩٠، وبالديز ٢٠٠٢، وهسيم ٢٠٠٦، وأكوينو ١٩٩٤، وكويندوزا سانتياغو ١٩٩٥.

أواخر الثمانينيات: «أثناء المرحلة الانتقالية، كانت النساء منظَّمات بشكل جيد للغاية في تنظيمات مناهضة للفصل العنصري، سواء كناشطات أم في صفوف المنظمات المدنية في الجبهة الديمقراطية المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن النساء في الجبهة لم يطالبن بالمساواة بين الجنسين والتحول الشخصي فحسب، بل وبضرورة معاملة المرأة بصورة لائقة داخل المنزل وخارجه أيضًا».

تؤكد جاكلين بيتنغاي الناشطة النسوية البرازيلية منذ السبعينيات بأن «الحركة النسائية التي ظهرت في البرازيل كانت إحدى أولى الحركات الاجتماعية التي سعت بالفعل إلى أن تتناول المناقشات حول العدالة الاجتماعية والديمقراطية قضايا مثل عدم المساواة بين الجنسين عمومًا وفي التشريعات خصوصًا، لاسيما قضيتَي العنف ضد المرأة والحقوق الإنجابية».

وبالتالي، سمح بعض تجارب الانتقال بصياغة قضايا النوع الاجتماعي بطرقٍ استراتيجية لاقت صدى في الخطابات القوية حول حقوق الإنسان والمساواة. ولكن كان العكس هو السائد في أوروبا الشرقية والوسطى، إذ رفضت ناشطاتٌ الحركةَ النسوية كونها مجرد نظرية أخرى وعارضن فكرة فرض هذه المساواة من الأعلى والمرتبطة بأنظمة الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وفي البلدان التي كان تنظيم النساء فيها أقل انتشارًا واستمرارًا، غالبًا ما شهدت فترات التحرر التي وقعت مباشرة قبل وأثناء العمليات الانتقالية نموًا كبيرًا في عدد المنظمات النسائية، ومنها النسوية، حتى لو كان عدد المنظمات القائمة في السابق قليلًا، كما حصل في غانا. وفي إسبانيا، تصف كارلوتا بوستيلو الوضع بعد أسبوعين من وفاة الجنرال فرانكو قائلة: «عُقد أول مؤتمر وطني لتحرير المرأة في مكانٍ سري بمدريد. وقد حضره قرابة ٥٠٠ امرأة من جميع أنحاء البلاد. وفي نهايته، صدر بيانان نسويان تعلق أولهما بنظرية المساواة بين الجنسين (المساواة مع الرجل) وثانيهما بالتمييز ضد المرأة على الرغم من أنهما اتفقا على مطالب محددة. وقد قُدِّم البيانان

(١) أينهورن ١٩٩٣، وغال وكليغمان ٢٠٠٠.

إلى الأحزاب السياسية حيث أُقرَّا كما هما أو أُعيدت صياغتهما، ما جعل الأحزاب تدرك أن الحركة النسوية كانت حقيقة واقعة في إسبانيا أيضًا، وأنه نتيجة لذلك لا بد من أخذ مطالب النساء بعين الاعتبار»[1].

في إندونيسيا، عُقد أول مؤتمر للمرأة عام ١٩٩٨ أثناء العملية الانتقالية، وشاركت فيه نساء من ٢٥ مقاطعة وأسفر عن تشكيل الائتلاف النسائي من أجل العدالة والديمقراطية[2]. وتصف نورسياهباني كاتاسونغكانا مؤسِّسة الائتلاف المذكور الوضع القائم آنذاك كما يلي: «كانت المظاهرات تشتعل كل يوم تقريبًا، وبعد ذلك بدأ الطلبة يتوافدون من كل حدب وصوب، ثم أصبحت المظاهرات تكبر أكثر فأكثر. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، تمكّنا من دفع سوهارتو إلى التنحي. وبعدها، خرجت فكرة تشكيل تنظيم جماهيري إلى النور. وقد ناقشت تلك الفكرة مع ناشطات أخريات، وشكلنا لجنة كانت تضم على ما أظن ١٢ ناشطة من جاكرتا بغية التحضير لأول مؤتمر جماهيري للمنظمة النسائية بحيث يركز على زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في السياسة. وفي كانون الأول/ ديسمبر، تمكنا من صنع تاريخ الحركة النسائية لدينا، حيث عقدنا مؤتمرًا حضرته زهاء ٦٠٠ امرأة من جميع أنحاء إندونيسيا».

في غانا، تشجعت المرأة على التنظيم جراء قتل النساء على نطاق واسع أواخر التسعينيات[3]، ما أدى إلى تشكيل تحالفات واسعة مثل شبكة حقوق المرأة في غانا في الفترة التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٠ التي هَزم فيها مرشح المعارضة جون كوفور خليفةَ جيري رولينغز المعيّن[4]. وتشير دزودزي تسيكاتا مؤسِّسة الشبكة إلى وجود تجربتَي انتقال في غانا: الأولى عام ١٩٩٢ حيث اضطلعت المرأة فيها بدور صغير، والثانية عام ٢٠٠٠ عندما أصبحت المرأة أكثر نشاطًا: «أدى نظام الحكم الدستوري إلى انفراج بطيء على مستوى القاعدة، وبدأت عدة منظمات

---

(١) دوران وغاليغو ١٩٨٦.

(٢) بلاكبيرن ١٩٩٩.

(٣) فالون ٢٠٠٣.

(٤) ماما ٢٠٠٥.

صغيـرة بالتشـكل والعمل. وأخذ الناس يشـككون في كثير من السياسـات القائمة بعد حصولهم على الثقة في ظل الحكم الدسـتوري. كما بدءوا يختبرون مزيدًا من المجـالات وينفتحون أكثر على ميادين أخرى. وأنا أعتقد بأن المرأة اسـتفادت من ذلك. وإلى جانب المجالات الأخرى، شَـرعت المنظمات النسـائية في المهاجمة والضغـط لتعزيز حقـوق المرأة وزيـادة الاهتمـام بقضايا معينة تهمهـا. وقد دارت مناقشـات حول العنف ضد المرأة بوصفه قضية كبرى. وزاد وعي سائر المنظمات قليـلًا لنقاط ضعفها وهي صغـر حجمها، وعدم كونها منظمـات جماهيرية، وعدم قدرتها على الضغط كثيرًا على الدولة. ولذلك، اتخذت النساء قرارًا بإقامة تحالفات فيما بينهن لزيادة نفوذهن».

تشـير هـذه التجـارب إلا أنـه غالبًا مـا تسـهم العمليـة الانتقالية ذاتها فـي ظهور منظمات نسـائية، ومنهـا التحالفات الواسـعة والمنظمات العاملـة كمظلات، حتى عندما لا تسـهم المنظمات النسـائية إسهامًا كبيرًا في تعزيز ضغوط المجتمع المدني لإحداث الانتقال.

ومع ذلك، شهدت فترة ما بعد المرحلة الانتقالية في حالات عديدة حصول تراجع فـي أنشـطة كثير من الحركات الاجتماعيـة الجماهيرية، ومنها الحركات النسـائية، إذ سـيطرت السياسـات التقليدية (التـي تفضل الأحـزاب على الحـركات الاجتماعية) فـي بلدان عديدة كان التنظيم النسـائي فيهـا قويًّا جدًّا. ففي البرازيل وشـيلي وجنوب إفريقيـا، فقدت المنظمات النسـائية كثيرًا من قياداتها في أعقاب انتقال ناشـطاتها إلى صفوف الدولة (ومنها الوزارات النسـائية المشـكَّلة حديثًا آنذاك) والهيئات التشريعية الوطنية[1]. وتُعلق تيريزا فالديز الناشـطة النسـوية الشيلية على ذلك بقولها: «توجهت أعداد غفيرة من النسـاء من الحركة النسـائية للعمل مع الحكومة المركزية والوزارات والحكومـات المحليـة. وبالتالـي، خلَّف تنصيب الحكومـة الديمقراطية آثارًا سـلبية على الحركة النسـائية، إذ غدت عـدة منظمات بلا قيادات. علاوة إلى ذلك، أصبحت المنظمـات الدولية تمنح الموارد المخصصة في السـابق لمنظمات المجتمع المدني إلى الدولة».

---

(١) ألفاريز ١٩٩٠، وفرانسيكت ٢٠٠٥، وهسيم ٢٠٠٦.

تقول بريغز غوفندر إنه في جنوب إفريقيا «حصل الشيء نفسه مع جميع المنظمات في فترة الانتخابات. فقد اندفع الناس نحو الحكومة لأول مرة عام ١٩٩٤، كما يممت وجوهها معهم بعض الحركات السياسية والمنظمات السياسية والحركات المجتمعية نحو الحكومة والبرلمان. وأدى ذلك إلى حصول استنزاف في قيادات تلك المنظمات. وأنا لا أعتقد أنه كان هناك أي خطة ملائمة للتعامل مع هذا الوضع آنذاك، حيث لم يكن من الممكن التخطيط لذلك».

إن احترافية أو تَحول كثير من المنظمات النسائية المتبقية إلى منظمات غير حكومية (واعتمادها على التمويل الحكومي أو الدولي) غير طابعها وأدى إلى انفصالها عن قواعدها الشعبية، حتى إن الدولة اختارت بعضها لتوفير الخدمات، وأصبحت جميعها تتنافس للحصول على مصادر الدعم الدولي الآخذة بالتناقص[1]. تقول تيريزا فالديز: «كانت العلاقة التي أسستها الحكومة مع المجتمع المدني، خاصة مع المنظمات النسائية، مشروطة بكوننا خبيرات ومتخصصات فنيًّا في الحقل المعني، وبإزالة المحتوى السياسي لمقترحاتنا. وكل تلك العوامل قلص قدرة المنظمات النسائية على النشاط».

ومع ذلك، لا تكفل عملية تعبئة المرأة وحدها زيادة مشاركتها السياسية أو اعتماد تدابير تقدمية للنوع الاجتماعي، إذ يُعتبر التنظيم الاستراتيجي من قِبل الجهات الفاعلة الرئيسة، والظروف المؤسسية المواتية عاملين حاسمين في تحقيق نتائج إيجابية ومواجهة التقوقع. وقد شكّلت المنظمات النسائية في بعض البلدان تحالفات قبل الانتخابات التأسيسية، ولكنها أوجدت في أغلب الحالات تحالفات واسعة لمناصرة سياساتٍ جديدة بشأن قضايا معينة مثل العنف المنزلي. كما شكّلت بعض ناشطات النوع الاجتماعي تحالفات استراتيجية مع نساء (ورجال متعاطفين معهن) تعملن في مختلف المجالات كالمجالس التشريعية، والحكومات، والأحزاب، والمنظمات النسائية والجماعات التي تعمل كمظلات. ومع وجود بعض الاستثناءات، أتت غالبية تلك النساء من نخبٍ

(١) ألفاريز ١٩٩٩.

سياسية واقتصادية، ما سهل لهن الوصول إلى القادة الرجال، ولكنه أسفر أيضًا عن حصول انقسامات بين القيادات النسائية وقواعدهن الشعبية. ولم يكن من السهل بعد انتهاء الانتقال تكرار التنظيم واسع النطاق، الذي جلب النساء إلى الشوارع أثناء عملية الانتقال، لتقديم دعم شامل بهدف الضغط من أجل وضع تشريعات جديدة بشأن قضايا النوع الاجتماعي، أو التصدي لمختلف ردود الأفعال السلبية التي ظهرت آنذاك.

وكانت الحركات النسائية المشاركة في عملية الانتقال (أو الناشئة عنها) متفاوتة للغاية، وضمت نساءً من طبقات وأعراق وهويات جنسية ودينية متنوعة. ففي إندونيسيا، ضمت صفوف الناشطات النسويات علمانيات ومتدنيات على السواء، وشكَّل العِرق والطبقة قضيتين بارزتين في جنوب إفريقيا[1]. وتَذكر ثنجيوي متينتسو وجود «مشكلة عِرقية حتى بيننا نحن الناشطات النسويات... كانت هناك نساء بيض ونساء سود. ولكن حتى بين النساء السود، كانت هناك مشكلة التمايز الطبقي».

غالبًا ما حدث صراع بين مختلف الناشطات وقطاعات الحركة النسائية بشأن الأهداف والتكتيكات والاستراتيجيات، ويعود ذلك في جزء منه إلى تلك الفروق في الخلفيات والمعتقدات والخبرات. ولم تكن كل النساء المشاركات في عمليات الحشد الانتقالية داعمات للأهداف النسوية (وحتى معاني تلك الأهداف كانت موضع جدل)، لا سيما تلك المتعلقة بالحقوق الإنجابية. وفي بعض الحالات، اعتُبرت الحركة النسوية مفهومًا غربيًا لا صلة له إلا بنساء «الصفوة». وتشير شيلا مينتيس إلى ذلك بقولها: «ساد أيضًا شعور بين المنظمات النسائية المناهضة للفصل العنصري بأن الحركة النسوية كانت مجرد فكرة مستوردة من الغرب ولا علاقة لها بالمرأة الإفريقية التي لم تشاطر زوجها المشاكل التي تركز المرأة الغربية عليها». وفي حالات أخرى، ظهرت صراعات بين اللواتي سعين إلى الحصول على الاستقلال عن النظام السياسي الذي اعتبرنه أبويًّا ويهيمن فيه

(١) بلاكبيرن ٢٠١٠.

الذكور بالضرورة، وبين من كنَّ يردن مشاركةً كاملة في الحكم، وغالبًا ما اعتبرن أنفسهن ناشطات نسويات وحزبيات.

في البرازيل وشيلي (وإلى حد ما في إسبانيا)، أحدثت الاختلافات بين الأحزاب السياسية انقساماتٍ بين الناشطات في جميع المستويات الحزبية. وتقول تيريزا: «كانت هناك لحظة صعبة جدًّا في صفوف جماعة «نساء من أجل الحياة» التي كنتُ أشارك فيها لأن الحزب الشيوعي وغيره من اليساريين رفضوا استفتاء عام ١٩٨٨ [على حكم بينوشيه]، أو الأصح أنهم لم يتفقوا على قبول الطريق المؤسسية من الدكتاتورية والمقترحة في دستور عام ١٩٨٠ [واعتُمدت في ظل الحكم العسكري]. ولذلك، تعين على جماعتنا اتخاذ إجراء محزن جدًّا وصعبٍ سياسيًّا: إما الحفاظ على وحدة الجماعة أو المناصرة السياسية داخل التحالف المتشكل، ما من شأنه استبعاد الحزب الراديكالي وحزب اليسار الثوري».

أثرت عدة عوامل أخرى أيضًا على اتساع وشكل أنشطة المرأة في الحالات المدروسة. وكان الإرث المؤسسي للأنظمة غير الديمقراطية (ونظام النوع الاجتماعي الذي تجسد في كل منها) متفاوتًا بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، كان لدى الدكتاتوريات في شيلي وإسبانيا (وبدرجة أقل في البرازيل) وجهات نظر متحفظة جدًّا بشأن العلاقات بين الجنسين، فيما أجرى بعض الأنظمة غير الديمقراطية الأخرى (خاصةً أنظمة الحكومات الاشتراكية) إصلاحات قانونية استفادت منها المرأة[1]. كما سهلت هذه الأنظمة غير الديمقراطية المختلفة تنظيم المرأة بدرجات مختلفة. ولكن أنظمة الحكومات الاشتراكية لم تُتِح سوى فرص قليلة لتنظيم المرأة بصورة مستقلة[2]. ففي بولندا مثلاً، حظيت المنظمات النسائية التي سُمح لها بالعمل، مثل اتحاد المرأة، بموافقة الدولة وشكَّلت جزءًا من جهاز الحزب الشيوعي. وفيما وفرت بعض الأنظمة الاستبدادية دون قصد مساحةً للتنظيم المستقل، تمكن بعضها الآخر من احتواء المنظمات النسائية

(١) هتون ٢٠٠٣، وثريلفول ٢٠٠٤.

(٢) أينهورن ١٩٩٣.

الرئيسـة بنجاح، مقللًا بذلك من قدرة المنظمات المستقلة على التطور[1]. وتذهب نورسياهباني كاتاسونغكانا إلى «أن سوهارتو تمكن من احتواء منظمة كواني النسائية الأكثر تقدمًا منذ ما قبل استقلال إندونيسيا. كما رعى سوهارتو حركةً نسائية جديدة تدعى «دارما وانيتا» عملت على نشر ثقافة «الإيبوزم» (وهي أيديولوجية الدولة بأن «المرأة يجب أن تكون زوجةً أولًا، وأمًّا ثانيًا، ومربية أطفالٍ ثالثًا، وإخصائيةً اجتماعية رابعًا، ومواطنةً خامسًا»)».

حدث ذلك أيضًا في غانا، حيث اضطلعت «حركة ٣١ ديسمبر» التي ترعاها الدولة بدور مهيمن عدة سنوات حتى بعد أن كان الانتقال نحو الديمقراطية جاريًا على قدم وساق[2]. وتقول دزودزي تسيكاتا: «كانت المنظمات الأكثر دعمًا للنظام أفضل حالًا من تلك المُستبعدة أو المستقلة بعض الشيء. وبحلول عام ١٩٨٤-١٩٨٥، كانت حركة ٣١ ديسمبر المنظمة النسائية الوحيدة التي بقيت في الميدان لتصبح برئاسة السيدة الأولى، وتتمتع بحرية كبيرة في ممارسة أنشطتها، وتحظى بدعم الدولة وبجميع الامتيازات الأخرى، وتهيمن على المشهد. وقد قدَّم المانحون لها أيضًا الموارد، وسرعان ما أصبحت المنظمة الوحيدة التي تحدثت عنها وسائل الإعلام. ويمكن القول إنها شغلت كل الحيز المتاح، فيما وجدت منظمات نسائية عديدة صعوبةً في طرح قضاياها أو نشر أنشطتها. وظلت تلك المنظمة الوحيدة العاملة في الساحة فترة طويلة، وبالتأكيد كان تفوقها في الوصول إلى هرم السلطة سر نجاحها في هيمنتها على الحركات النسائية».

تباينت إلى حد كبير أيضًا المساحة المتاحة للتعبير عن قضايا النوع الاجتماعي داخل القوى المعارضة لنظام حكم غير ديمقراطي. فقد كان بعض حركات وأحزاب المعارضة، كالأحزاب اليسارية والحقوقية مثلًا، أكثر انفتاحًا على قضايا المرأة والتي اعتبرتها بأنها تمثل جزءًا من أجندتها الأوسع نطاقًا في مجال المساواة والحقوق والعدالة. كما نظمت ناشطات أنفسهن وعلى نطاق واسع في بعض الأحزاب

(١) بلاكبيرن ٢٠١٠.

(٢) ماما ٢٠٠٥.

السياسية، مثل الاشتراكيين الإسبانيين والشيليين وبعض الأحزاب اليسارية الأخرى كالحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب العمال في البرازيل وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، وغالبًا ما شكلن هيئات نسائية منفصلة عن الأحزاب، أو داخل الأحزاب نفسها[1].

وتصف كارلوتا عودتها إلى إسبانيا قائلة: «اتصلت بحزب العمال الاشتراكيين الإسباني، حيث أنشأت مجموعة منا حركة تدعى «المرأة والاشتراكية» وأردنا من خلالها التأثير على سياسة الحزب تَجاه المرأة. وبعد إجراء نقاشات وأنشطة، أصبحنا أكثر نسوية ونضالًا. وخَصص لنا لويس غوميز لورينتي، سكرتير التعليم من جناح اليسار في الحزب جزءًا من موازنته وشجعنا على تكريس جهودنا لتشكيل الجماعات الناشئة. وقد كنا قادرات على القيام بذلك، ومنه عبر إلقاء محاضرات أو كلمات سرًّا في مناطق مختلفة من مدريد وغيرها من المدن. وكان لدينا أيضًا بعض المال لوضع منشورات وأشرطة بغية نشر أفكارنا النسوية وتمكين الأخريات اللواتي تبادلنها بهدف زيادة نشرها».

تذكر ثنجيوي متينتسو التي كانت آنذاك ناشطة من المنفى في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي/ الجناح العسكري المدعو «رمح الأمة» بأن إنشاء جناح نسائي داخل الحزب مثّل خطوةً مهمة للغاية في النضال من أجل النوع الاجتماعي وإدماجه لأنه عمِد إلى تعبئة النساء اللاتي كن في صفوف حركة التحرير نفسها ونشر الوعي بحركة التحرير ككل حيال مكانة المرأة ودورها ووضعها وبأن تحرير المرأة والمساواة بين الجنسين ليسا مجرد أهداف ثانوية، بل أساسية.

وتروي أدريانا مونيوز ما حدث في شيلي قائلة: «تبوأ بعض النسوة مناصب داخل الأحزاب السياسية، فيما ظلت البقية خارج الصفوف الحزبية. وقد ذهبنا نحن اللواتي كن منتميات إلى أحزاب سياسية إلى ضرورة تواجدنا حيث تدور المفاوضات لأننا أيقنا أننا إذا تركنا الأمر للرجال لوضع برنامج الانتقال الشيلي إلى الديمقراطية فإنهم سيتجاهلون أجندة المرأة. ولذلك، كنا نناضل كي نحصل على تمثيل لنا على جميع

(١) فالينتي ٢٠٠٣، ووايلن ٢٠٠٧.

مستويات السلطات الحزبية، وأنا أيضًا في الحزب الاشتراكي وفي حزب الديمقراطية. وقد أصبحنا مع نساء أخريات نشارك في جميع لجان وضع البرامج، وأخذنا نروج لأجندتنا النسائية وحقوق المرأة عامة».

كانت بعض الجماعات الدينية وذات الثقافة التقليدية، كالكنيسة الرومانية الكاثوليكية، تعارض الحكم الاستبدادي، ولكنها كانت أقل انفتاحًا على المطالب الخاصة بالنوع الاجتماعي (وأكثر ميلًا للتعبئة ضدها)، كما حدث في شيلي والبرازيل.

كما كانت وتيرة العمليات الانتقالية عاملًا مهمًّا أيضًا. وباستثناء إندونيسيا وربما الفلبين، حيث سقط النظام السابق هناك بسرعة نسبيًّا، كانت غالبية تجارب الانتقال المدروسة هنا بطيئة نسبيًّا، وجرى التفاوض عليها والتوافق بشأنها أو توجيهها كما في جنوب إفريقيا وإسبانيا والبرازيل وشيلي وغانا. وانطوت تجارب الانتقال التوافقية على مفاوضات بين نخبة ضيقة نسبيًّا، ولكن بعضها كان أكثر انفتاحًا وحرصًا على إدراج مطالب الحركات الاجتماعية. وفي إسبانيا وشيلي وبولندا وغانا، تمتعت الأنظمة السابقة وحلفاؤها بقدرة كبيرة على السيطرة على الانتقال، وجرت المفاوضات بصورة مغلقة (أو حتى سرية)، وبالتالي لم يشارك إلا عدد قليل من النساء فيها. أما عمليات التفاوض في البرازيل وجنوب إفريقيا فكانت أكثر انفتاحًا وتشاركية نسبيًّا، وشاركت فيها الناشطات بصورة أكبر. وتساعد تلك الفوارق في تفسير سبب نجاح الحركات النسائية أحيانًا في وضع قضايا المرأة على أجندة الانتقال وتغيير السياسات لتصبح أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي وإجراء إصلاحات مؤسسية، بينما ظلت الأبواب في ظروف أخرى موصدةً في وجه إصلاحات النوع الاجتماعي، وحتى أُعيق إجراؤها.

النتائج

المحافل الدستورية

كان التصميم المؤسسي محور تركيز كثير من المفاوضات التي جرت أثناء عمليات الانتقال التي تم التفاوض بشأنها أو التوافق عليها. وفي بعض البلدان، أصبحت البرلمانات المنتخَبة حديثًا جمعيات تأسيسية دستورية، وصيغت دساتير جديدة لتنفيذ الأهداف الأوسع لتجربة الانتقال. وفي بلدان أخرى، أُبقي على الدساتير القائمة أو عُدِّلت دون إجراء إصلاحات دستورية مهمة، مثلما حدث في شيلي حيث عمل النظام الانتخابي وفق دستور فرضه النظام العسكري عام ١٩٨٠. كما تباين مدى تدخّل النساء المنظَّمات كناشطات في تلك العمليات تباينًا كبيرًا. وفي البرازيل وجنوب إفريقيا، شاركت النساء المنظَّمات بفاعلية في العمليات الرسمية وفي الجمعيات التأسيسية البرلمانية، وساعدن في وضع دساتير تراعي النوع الاجتماعي. وفي إسبانيا والفلبين، ضغطت الناشطات النسويات والنساء المنظَّمات من الخارج، ولكن لم يشارك مباشرة في صياغة الدستور إلا عدد قليل منهن. ولم يكن هناك عمليًّا أي مشاركة للنساء المنظَّمات في المفاوضات الدستورية المحدودة بعد الاستفتاء في شيلي (على الرغم من وجود حركة نسائية نشطة)، كما لم تشارك المرأة في وضع دستور غانا الجديد. وعلى الرغم من أن الدساتير في بولندا وإندونيسيا والفلبين وإسبانيا تحوي بعض الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، لم يكن للمنظمات النسائية سوى أثر قليل في ذلك الشأن.

وصيغ الدستور في كل من البرازيل وجنوب إفريقيا كجزء من الانتقال التدريجي التوافقي. وفي جنوب إفريقيا، انطوت صياغة الدستور المؤقت على دورٍ محوري في المفاوضات متعددة الأحزاب التي هيمن عليها المؤتمر الوطني الإفريقي وحكومة الفصل العنصري في الفترة ١٩٩٢–١٩٩٤. وبعد مشاركة عدد قليل من النساء في المفاوضات الأولية في «المؤتمر من أجل جنوب إفريقيا ديمقراطية»، سعت النساء، لاسيما عضوات المؤتمر الوطني الإفريقي، كي يشاركن في جميع فِرق التفاوض في المحادثات اللاحقة بين الأحزاب. وقد أُنشئ التحالف الوطني

للمرأة كائتلاف مستقل واسع بين المنظمات النسائية[1]. وتقول بريغز غوفندر منسقة التحالف في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤: «شرع التحالف مع رابطة نساء المؤتمر الوطني الإفريقي في لقاء نساء من أحزاب سياسية ومنظمات أخرى في المجتمع، من خلفيات متنوعة، للنظر في مسألة إقصاء المرأة من المفاوضات والخوف من سقوط القضايا التي تؤثر مباشرة على المرأة وتنعكس على حياتها من طاولة المفاوضات كليًّا على الرغم من نشاط النساء الكبير ضد الفصل العنصري، والخوف من عدم تناول الدستور لقضايا معينة مثل عدم التمييز على أساس الجنس، والمساواة بين الجنسين، والمساواة الحقيقية بين الجنسين، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والسلامة الجسدية، والحقوق الإنجابية. وقد عمل المفاوضون والمحامون والباحثون وآخرون كانوا ماهرين في تعبئة وبناء الحركات النسائية بطريقة فعالة للغاية».

اضطلع التحالف الوطني للمرأة بدورٍ رئيس في المفاوضات التي شارك فيها زعماء تقليديون وتمحورت حول العلاقة بين القانون العرفي وشرط المساواة المطلوب في الدستور[2]. وتقول شيلا التي كانت عضوة في المجموعة الإشرافية البحثية التابعة للتحالف: «كانت تلك لحظة مهمة للغاية في التحالف، وقد أدينا دورًا مهمًّا جدًّا في ضمان عدم جعل القانون العرفي للدستور مطيّةً في أيدي الزعماء التقليديين الذين أرادوا أن يسود القانون العرفي على الرغم من اعتباره لجميع النساء [الأفارقة] قاصرات». وقد أعاد البرلمان المنتخَب حديثًا والذي عمل بوصفه جمعية تأسيسية للنظر في الدستور المؤقت. كما دفعت عضوات البرلمان، وخاصة عن المؤتمر الوطني الإفريقي، بنجاح لإدراج بنود عن قضايا محددة كالعنف المنزلي إلى جانب إدراج الالتزامات العامة بشأن المساواة بين الجنسين.

وفي البرازيل وبعد انتخاب رئيسٍ مدني عام ١٩٨٥، عمل البرلمان المنتخَب حديثًا بمثابة جمعية تأسيسية في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨. كما عملت عضوات

(١) ألبرتين ١٩٩٤.
(٢) ألبرتين ١٩٩٤.

الأحزاب السياسية معًا ومع نساء من المجتمع المدني سعين إلى التأثير عليهن. وقد ضمت هيئة النساء الفيدرالية الجديدة (المجلس الوطني لحقوق المرأة) ممثلات عن كل من الدولة والمجتمع المدني، وعملت كجماعة ضغط نسائية، ونسَّقت جهود المنظمات النسائية والناشطات النسويات للضغط على الكونغرس بوصفه الجمعية التأسيسية[1]. وتقول جاكلين بيتنغاي رئيسة المجلس: «أسسنا قسمًا للعمل خصيصًا من أجل الدستور. وبدأنا... العمل على مستوى الولايات بتحديد الجماعات النسائية المتواجدة في كل ولاية كي ننظم صفوفنا ونطلق حملة في كل ولاية. وعلى الرغم من أن مسئولية وملكية الحملة كانت عائدة إلى المجلس، فإنها كانت أيضًا مسئولية وملكية كل ولاية». وكان من بين أنشطتهن «رسالة امرأة»، وهي باقة مطالب وضعتها منظمات نسائية وأُرسلت إلى الجمعية الوطنية (وإلى كل ولاية). كما حرصن على ممارسة الناخبين والأقاليم وسائر البلاد الضغط إستراتيجيًّا على أعضاء الجمعية.

وتصف جاكلين كيف كان هناك عملٌ وجهًا لوجه داخل أروقة الكونغرس: «كنا نذهب كل يوم إلى الكونغرس ونتحدث مع قادة الأحزاب السياسية... وأذكر كيف كنا نجول دائمًا في أروقته. وكنا أيضًا نتلقى برقيات من الولايات. كما كنا على تواصلٍ دائم مع الجماعات النسائية المحلية. ولم تكن تلك الحملة على المستوى الفدرالي فحسب، بل على المستوى القومي أيضًا. وكنا عندما نزور ممثل ولاية ما ونلحظ مدى تردده بشأن قضيتنا، نتصل فورًا بالجماعات النسائية في تلك الولاية».

عملت مشرِّعات (يُطلق عليهن اسم «لوبي أحمر الشفاه») من أحزاب مختلفة معًا ضمن الجمعية التشريعية وتعاونَّ مع المجلس الوطني لحقوق المرأة. وتقول جاكلين إنه نتيجةً لتلك الجهود أُدرج ٨٠ في المائة من مطالب الجماعات النسائية في دستور عام ١٩٨٨، كما باءت بالفشل محاولات تكريس «الحق في الحياة». ولكن لم يكن الدستور الناتج عمليًّا، إذ استدعى وضع تشريعات تمكينية كي يصبح فعالًا.

(١) ألفاريز ١٩٩٠، وهتون ٢٠٠٣.

وأثناء التجربة الانتقالية التفاوضية والتوافقية في إسبانيا، أَقر برلمانٌ منتخَب عَمِل بمثابة جمعية تأسيسية الدستورَ الجديد في عامَي ١٩٧٧-١٩٧٨ في عمليةٍ مغلقة نسبيًّا حرَّكتها زمرة من النخبة بقيادة أدولفو سواريز زعيم حزب اتحاد الوسط الديمقراطي ورئيس الوزراء آنذاك وبمشاركة محدودة من المرأة[١]. وصاغت مسودةَ الدستور لجنةٌ مكونة من سبعة رجال اختيروا من بين أعضاء الجمعية التأسيسية، وكان ثلاثة منهم من حزب اتحاد الوسط الديمقراطي من يمين الوسط، وعضو واحد من حزب العمال الاشتراكيين. وبعدها نوقشت المسودة من جانب لجنة دستورية برلمانية مؤلفة من ٣٥ عضوًا لم تتضمن سوى امرأة واحدة، ثم وافق على تلك الوثيقة كِلا المجلسين اللذَيْن لم يضما سوى ٢٧ امرأة فقط. وقد ضغطت منظمات نسوية على مسار الإجراءات الدستورية من الخارج، في حين عملت بعض البرلمانيات لذلك الغرض من الداخل. وتشير كارلوتا إلى أنها تعاونت «مع أحد أعضاء لجنة وضع الدستور في صياغة المادتين ٩ و١٤ حول المساواة بين الجنسين». وهكذا أُدرجت بنود المساواة والطلاق، فيما كانت الجهود أقل نجاحًا حيال الحقوق الإنجابية وحق البكورة[٢].

وفي الفلبين، شكَّلت كورازون أكوينو المنتخَبة حديثًا آنذاك لجنةً لصياغة دستور جديد برئاسة نسائية وإن كانت نسبة النساء في اللجنة التي تضم ٥٠ عضوًا أدنى من ١٥ في المائة. وقد تأسس تحالفٌ واسع من المنظمات النسائية، ومنها مجموعة غابرييلا النسوية، بغية ممارسة الضغط، ولكن النتائج كانت متباينة. وعلى الرغم من إدراج شرط المساواة، إلا أنه لم يكن واسع النطاق بعكس ما اقترحته المنظمات النسائية. كما أُقر بندٌ مؤيد للحق في الحياة بدعم من لوبي كنسي قوي ومنظمات نسائية مؤيدة لهذا الحق، بيد أنه أشار كنوع من التنازل للمنظمات النسائية إلى حق الحياة لكل من الأم والجنين[٣].

وفي إندونيسيا، أُجريت الإصلاحات الدستورية تدريجيًّا. فعُيِّنت نساءٌ تمثلن

(١) تريلفول ٢٠٠٤.

(٢) بونايم-بلانك ١٩٨٧، ص ٩٥.

(٣) آباو وَيانغ ٢٠٠١.

منظمات غير حكومية وأخرى نسائية كأعضاء في الجمعية الاستشارية الشعبية التي شَرَعت في إحداث تغييرات بين عامَي ١٩٩٩ و٢٠٠٢. وقد بذلت ناشطاتٌ نسويات جهودًا حثيثة لضمان إدراج مبدأ «العمل الإيجابي» في الإصلاحات الدستورية، ولكن المكاسب الجلية كانت قليلة. وتشير نورسياهباني التي كانت عضوة في الجمعية كممثلة لمنظمات المحامين إلى أن الجمعية تعلمت من تجربة جنوب إفريقيا وتمكنت من «وضع فصلٍ خاص في الدستور عن حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز والعمل الإيجابي».

على الطرف الآخر من الطيف، لم تشارك المرأة في الدستور الشيلي الأولي الذي وضعه الحكم العسكري عام ١٩٨٠ والذي لم يراعِ بالتالي الفوارق بين الجنسين. كما لم تلعب المرأة أي دورٍ في المفاوضات الدستورية المحدودة (المغلقة) التي جرت بعد الاستفتاء بين الأحزاب السياسية الرئيسة والحكومة العسكرية قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ١٩٨٩. وقد هُمِّشت النساء هنا على الرغم من الدور الفعال لعدد كبير من المنظمات النسائية، ومنها منظمات قائمة كمظلة منذ فترة طويلة مثل منظمة «نساء من أجل الحياة» و«التحالف النسائي» الذي أُنشئ كرد فعل على انخفاض أعداد المرشحات للتنافس في تلك الانتخابات لضمان أن تظل المساواة بين الجنسين على أجندته[1].

وفي غانا، صِيغ دستور جديد عام ١٩٩١ في جمعية استشارية أسسها نظام جيري رولينغز في مطلع عملية الانتقال التي جرت من القمة إلى القاعدة. ولذلك، لم تحاول سوى قلة قليلة من المنظمات النسائية التأثير على العملية، ولم تتناول الوثيقة النهائية للدستور قضايا النوع الاجتماعي. وتقول دزودزي: «لم نتمكن من إدراج كثير من قضايانا في الدستور، ولم ننشط كثيرًا في العملية الدستورية، وكان هناك نقص في الناشطات. ولا أذكر أنه دارت أي مناقشات حول الدستور».

في بولندا حيث الظرف مختلف نوعًا ما لأن الانتقال كان يجري من اشتراكية الدولة، لم يكن للنساء المنظَّمات أيضًا أثر كبير على صياغة دستور عام ١٩٩٧

(١) بالديز ٢٠٠٢.

وإن قدَّمت بعض المنظمات النسائية غير الحكومية كمركز حقوق المرأة بعض المقترحات الدستورية[1]. وقد تضمنت الوثيقة الختامية فقراتٍ تكفل المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن كان من الصعب تطبيقها لأنها لم تكن مدعومة بتشريعات محددة أو بقوانين مدنية. وفي بعض النواحي، مثل قانون العمل، كانت التشريعات تتناقض مع الدستور تناقضًا صارخًا. وعلى غرار بعض بلدان أوروبا الشرقية، أَدرج الدستور الجديد بند الحق في الحياة بعد كثير من الجدل والنقاش. كما نجحت الكنيسة الكاثوليكية في إدراج نص بشأن حماية الجنين قبل أن تؤيده المحكمة الدستورية لاحقًا[2].

الساحة الانتخابية

تباينت مستويات التمثيل العددي للمرأة في المجالس التشريعية بعد المرحلة الانتقالية تباينًا كبيرًا. وقد كانت في البداية منخفضة في كل من شيلي وغانا وإسبانيا والبرازيل وبولندا وإندونيسيا (زهاء ١٠ في المائة أو أدنى)، باستثناء جنوب إفريقيا (٢٧,٧ في المائة). وكما كان النموذج في كثير من التجارب الانتقالية في الموجة الثالثة، ازداد عدد النساء المنتخَبات في الهيئات التشريعية الوطنية بمرور الوقت، خاصةً عند اعتماد نظام الحصص بصورة فعالة. ففي جنوب إفريقيا، تبنى المؤتمر الوطني الإفريقي نظام حصصٍ بنسبة ٣٣ في المائة في انتخابات عام ١٩٩٤. كما اعتمدت بلدان أخرى الحصص الانتخابية، وهو في أغلب الأحيان من الإصلاحات المؤسسية البارزة بحد ذاتها. أما في البرازيل، فلم يكن لنظام الحصص سيئ التصميم والتنفيذ أثر يُذكر على تمثيل المرأة – والواقع أن تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ الذي لم يتَّبع نظام الحصص كان أكبر منه في الجمعية التشريعية التي اعتمدت هذا النظام[3]. وترتبط مستويات تمثيل المرأة أيضًا بكل من طبيعة النظام الانتخابي ومستوى مأسسة الأحزاب السياسية[4]. فغالبًا ما ترشح الأحزاب اليسارية وتنتخب

(١) وايلن ٢٠٠٧.

(٢) وايلن ٢٠٠٧.

(٣) ماركس، وبورنر، وكامينيوتي ٢٠٠٩.

(٤) وايلن ٢٠٠٧.

نساءً أكثر من الأحزاب اليمينية لأن إيديولوجياتها المنادية بالمساواة بصورة أكبر نسبيًّا تجعلها أكثر ميلًا لكل من اعتماد تدابير إيجابية تزيد من اختيار وتمثيل الفئات المستبعدة وضمان بيئة أكثر تعاطفًا مع الحركة النسوية.

ولكن لا ينبغي أن ننظر فقط إلى التمثيل العددي للمرأة، إذ من الضروري أيضًا النظر إلى مدى عمل المشرِّعات لصالح التمثيل الحقيقي للمرأة في مختلف تجارب الانتقال. ويمكن أن يتخذ عملهن ذلك أشكالًا عديدة، حيث تستطيع المشرِّعات تقديم مشاريع قوانين تُعزز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين أو محاولة منع تنفيذ تدابير رجعية. كما يمكنهن الانخراط في تنظيم جميع الأحزاب داخل الهيئة التشريعية، أو تشكيل تحالفات مع منظماتٍ نسائية في المجتمع المدني. ويتفاوت مستوى التمثيل الحقيقي بين البلدان التي تبحث فيها هذه الدراسة. ففي غانا مثلًا، انتُخب عددٌ قليل من النساء، وكان لدى قلة منهن قناعات بالمطالب النسوية، كما أن قلة منهن كان لديها صلات مع نساءٍ منظَّمات خارج المجلس التشريعي. ولذلك، لم يكن هناك نشاطٌ يذكر بشأن قضايا النوع الاجتماعي. وفي الواقع، ترى دزودزي بأن غياب الصلات يعود إلى أن «العملية تسير في اتجاه واحد فقط. فقد سعت ناشطات إلى التواصل مع البرلمانيات، ولكن العكس لم يحصل أبدًا».

في إندونيسيا وشيلي والبرازيل وإسبانيا، انتُخب عددٌ قليل من النساء، ولكن ناشطاتٍ نسويات بارزات دفعن لوضع تشريعات تقدمية للنوع الاجتماعي، واعتمد نجاحها في جزءٍ كبير منه على مدى تعاطف الحكومة معها[1]. وتروي نورسياهباني أنها عندما كانت في البرلمان الإندونيسي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، نجحت مجموعةٌ تقدمية صغيرة من نساء حزبها مع نساء أخريات (بعضهن ناشطات) في سَنِّ ١٤ قانونًا على الأقل. وفي البرازيل وجنوب إفريقيا، تبين أن التنظيم النسائي داخل المجالس التشريعية مهمٌّ في بعض النقاط، كما حصل عندما ساعد «لوبي أحمر الشفاه» في صياغة الدستور البرازيلي. وفي أول برلمانٍ متعدد الأعراق في

(١) فاليينتي ٢٠٠٣، وهاس ٢٠١٠، وبلاكبيرن ٢٠١٠.

جنوب إفريقيا، شكّلت عضواتُه اللواتي كان كثيرٌ منهن ناشطًا في المجتمع المدني والحركات النسوية (وغالبًا ما كنَّ يعرفن بعضهن بعضًا من أنشطتهن السابقة كما هي الحال في التحالف الوطني للمرأة) تجمعًا نسائيًّا من جميع الأحزاب ركَّز في البداية على طيفٍ واسع من قضايا النوع الاجتماعي كالعنف[1]. وتؤكد ثنجيوي متينتسو؛ وهي عضوة في أول برلمان عن المؤتمر الوطني الإفريقي التأثير الدائم للتحالف الوطني للمرأة بقولها: «كان لدينا تجمعٌ لنساء الأحزاب السياسية بهدف تحقيق اللقاء فيما بينهن. ثم شكَّلنا لجنةً أطلقنا عليها اسم «لجنة تحسين وضعية حياة المرأة ونوعيتها». ولم تكن هذه اللجنة عادية، ولكننا أصررنا على وجودها. وقد تم تسهيل تلك الأشياء التي حدثت في البرلمان بسبب ما فعلناه من قَبل: التفاوض والتحالف النسائي وميثاق المرأة».

كانت البرلمانيات النسويات وأغلبهن من أحزاب يسارية تَمِلن إلى إجراء اتصالات واسعة مع منظماتٍ نسائية خارج المجالس التشريعية. ويمكن أن يكون لقوة الانضباط الحزبي وكيفية عمل النظام الحزبي أثرٌ أيضًا، إذ يغدو التنظيم عبر الأحزاب أسهل عندما تكون الأنظمة الحزبية متشظية والانضباط الحزبي ضعيفًا. فعلى سبيل المثال، كان تأسيس تكتلٍ نسائي من مختلف الأحزاب أمرًا سهلًا نسبيًّا في البرازيل، لكنه كان صعبًا في جنوب إفريقيا، خاصةً بعد السنوات القليلة الأولى من تجربة الانتقال عندما أصبح الولاء والانضباط الحزبي أقوى. والأمثلة على وجود تجمعاتٍ نسائية فعالة داخل الأحزاب قليلةٌ، باستثناء المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا. فقد استفادت اللجنة البرلمانية الرسمية أيضًا (لجنة المراقبة المشتركة لنوعية حياة المرأة ووضعها) من القيادة الفعالة لناشطاتٍ نسويات بارزات مثل بريغز غوفندر في أول برلمان غير عِرقي، ونتيجةً لذلك، ترى بريغز أنه بحلول عام ١٩٩٩، صدر ٨٠ في المائة من تشريعات النوع الاجتماعي التي كانت على أجندتهن.

وكان التنظيم عبر الأحزاب أيضًا أسهل بشأن بعض القضايا كالعنف المنزلي،

---

(١) غايسلر ٢٠٠٠.

والعكس صحيح بشأن الحقوق الإنجابية التي أحدثت انقسامًا حادًّا في صفوف النساء (والرجال). فمثلًا، تمكنت النساء في الأحزاب اليسارية واليمينية من تشكيل تحالفاتٍ تدعم تدابير إعانة الطفل في شيلي على الرغم من الخلافات العميقة بينهن بشأن الحقوق الإنجابية. وفي إندونيسيا، نجحت برلمانيات من تنظيم أنفسهن في قضايا عديدة، بيد أنهن لم يتفقن على مشروع قانون مكافحة الإباحية الذي أثار خلافًا بين السياسيات الإسلاميات المعتدلات والعلمانيات من جهة والمحافِظات من جهة أخرى[1]. كما انقسم حزب نورسياهباني نفسه بفعل مشروع القانون المذكور. وهي تقول عن عدم تأييدها له: «أمضيتُ أصعب وقت لي في البرلمان وأنا أناقشه».

الساحة الحكومية

إن مدى وأنماط تغير النوع الاجتماعي في الساحة الحكومية تتفاوت كثيرًا بعد المرحلة الانتقالية. ففي بعض البلدان، كان النظام السابق قد أنشأ بالفعل وكالاتٍ سياسية نسائية (أو آلياتٍ نسائية بلغة الأمم المتحدة) استجابةً لتأثير الأمم المتحدة في السبعينيات. وينطبق ذلك على غانا والفلبين حيث كانت إيميلدا ماركوس ترأس الوكالة. وبمرور الوقت، أُنشئت وكالاتٌ سياسية وأُعيد تصميمها واستُبدلت في مختلف البلدان بتسهيلٍ من مناخ دولي مواتٍ بازدياد، لا سيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة في بكين عام ١٩٩٥. ولكن الوكالات السياسية النسائية تأسست لأسبابٍ مختلفة جدًّا، وبهياكل وصلاحيات وموارد مختلفة، وتمتعت بالتالي بقدراتٍ مختلفة لتمثيل مصالح المرأة في عملية صنع السياسات. فمثلًا، أنشأ بعضُ الحكومات في أوروبا الشرقية وكالاتٍ سياسيةً نسائية لعدة أسبابٍ منها المساعدة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولتقييم فائدتها وفعاليتها، يتعين علينا النظر في سبل وأسباب إنشائها، والموارد المخصصة لها، وطرق مساءلتها، ومشاركة المجموعات من خارج الدولة معها، فضلًا عن السياق السياسي الأوسع الذي عملت فيه.

---

(١) وِيرينغا ٢٠٠٦، وبرينر ٢٠١١.

وفـي البرازيل وشـيلي وجنوب إفريقيا، أُنشـئت وكالاتٌ سياسـية نسـائية كنتيجةٍ مباشـرة لأنشطة النساء المنظَّمات أثناء وقبل عملية الانتقال، أما في إسبانيا، فتأسست واحدةٌ عام ١٩٨٣ برئاسة كارلوتا بوستيلو بعد انتخاب حكومة اشتراكية. وقد أنشأت الحكومات المنتخَبة حديثًا والمتعاطفة مع المرأة تلك الآليات نتيجةً لنضال ناشطات فـي الأحزاب السياسـية، والمجالس التشـريعية، والمنظمات النسـائية. وفي شـيلي، دعا التحالف النسـائي إلى إنشـاء وزارةٍ للمرأة قبل الانتخابات التأسيسـية[١]. وتشـير الباحثـة والناشـطة النسـوية تيريـزا فالديز إلى قيام إحـدى لجان إعـداد برنامج المرأة داخل التحالف النسـائي «بوضع مقترح إيجاد إطار مؤسسـي للمرأة على شكل وزارة أو جهـاز. وقـد تعلمنا من جميع خبرات معهد المرأة في إسـبانيا، ومجلس المرأة في البرازيل، وصديقاتٍ أخريات رجعن من المنفى. وكانت تلك العملية جوهرية بالنسبة لنا». وفي جنوب إفريقيا، دُرسـت تجارب البلدان الأخرى بعناية، ما أدى إلى تصميم حزمةٍ من نقاط التركيز في أجهزة الدولة والبرلمان.

وفـي غانـا، أنشـأ الرئيس كوفـور وزارةً نسـائية جديدة هـي وزارة شـئون المرأة والطفـل[٢] مخالفًـا بذلك رغبـات المنظمات النسـائية. وتشـير دزودزي إلى أنه بعد تعبئة نساءٍ مناهضات للحكومة قبل انتخابات عام ٢٠٠٠: «قالت الحكومة الجديدة إنها ستكافئ النساء على جهودهن باستحداث هذه الوزارة. وقد خلقت ردود أفعالنا علـى ذلـك جوًّا مـن التوتـر لأن الجماعات النسـائية قالت اسـتنادًا إلـى خبراتها مع وزارات مماثلـة فـي جميع أنحاء القـارة إننا لا نحتاج إلى وزارةٍ نسـائية لأنها ضعيفة ولا يُخصـص لهـا موازنة كافيـة. وقد تداولنـا كل تلك الآراء، وأعتقد أن الشـخصية التي كانت ستُعيَّن وزيرة لتلك الوزارة لم تقدِّر ما بذلناه من جهود في سبيل هدم تلك الوزارة حتى قبل إنشـائها. ولذلك، كان إيقاعها خاطئًا، وسـارت الأمور بشكل سيئ للغاية فترة طويلة».

ترأسـت وزارةَ شـئون المـرأة والطفـل فـي غانـا وزيـرةٌ كانـت معاديـة للنسـوية

(١) فرانسيكت ٢٠٠٥.

(٢) ماما ٢٠٠٥.

وحاربت المنظمات النسائية طيلة فترة توليها لمنصبها بين عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٥. وحتى الهيئات التي دعمتها ناشطاتٌ واجهت مشاكل عديدة. وبحكم شح الموارد والصلاحيات القليلة، غالبًا ما واجهت الوكالات السياسية النسائية آمالًا عريضة وعلاقات مضطربة أحيانًا مع جماعات من خارج الدولة، في حين أسهمت سيطرتها على الموارد في تحويل المنظمات النسائية إلى منظمات غير حكومية تعتمد على الحكومة والتمويل الدولي أكثر من اعتمادها على التعبئة الشعبية. كما كان السياق السياسي الذي عملت فيه الوكالات السياسية النسائية مهمًّا أيضًا. ففي الأنظمة السياسية الأقل مأسسةً، أثَّر تغيير الحكومات والاتجاهات الإيديولوجية الأوسع سَلبًا عليها. كما سحبت الحكومات الجديدة أو الأقل تعاطفًا مع قضيتها الأموال منها أو خفضت من مستوياتها.

ومن وجهة نظر ثنجيوي متينتسو أول رئيسةٍ للجنة المساواة بين الجنسين، أُضعفت آلية النوع الاجتماعي في جنوب إفريقيا جراء تقليص الموازنة والإهمال والتهميش. وهذا ما حدث أيضًا في البرازيل في نهاية الثمانينيات، ما أدى إلى استقالة جاكلين وزميلاتها. كما حصل ذلك مرات عديدة في بولندا مع التغييرات المتكررة في الحكومة، خاصةً بعد أن هزم «التحالفُ الانتخابي التضامني» اليميني «تحالفَ اليسارِ الديمقراطي» عام ١٩٩٧ [1]. وبالتالي، تغدو الوكالة السياسية النسائية أكثر فعالية إذا كانت جزءًا من حكومةٍ متعاطفة نسبيًّا مع أجندة المساواة بين الجنسين، كما في إسبانيا وشيلي وجنوب إفريقيا. ولكن حتى عند حدوث ذلك، قد تستمر في مواجهة مشاكل كبيرة.

إصلاح سياسات النوع الاجتماعي

ليست حقوق النوع الاجتماعي فئةً واحدة متجانسة. ومن الأسهل إصلاح السياسات في حقوق النوع الاجتماعي الأقل إثارة للجدل [2]. وقد كانت معالجة العنف القائم على نوع الجنس والطلاق والحصص الانتخابية وحقوق الملكية أسهل عمومًا

---

(١) ماتينيا ٢٠٠٣.

(٢) هتون وويلدون ٢٠١٠.

من معالجة الحقوق الإنجابية. وتُفرز بعض حقوق النوع الاجتماعي معارضة قوية، خاصةً من المتماهين مع الحق أو من منظمات دينية ترى مثلًا أن هذه الإصلاحات تهدد حرمة الأسرة. وقد تبين أن الإصلاح بشأن الإجهاض يسبب انقسامًا حادًّا في كثير من حكومات ما بعد المرحلة الانتقالية، ويستحيل تحقيقه رغم كل جهود التعبئة والضغط. ولم يتحقق هذا الإصلاح في الدول التي تبحثها هذه الدراسة إلا في جنوب إفريقيا عقب تجربة الانتقال مباشرة، وفي إسبانيا بعد مرور عقد عليها (في أعقاب فوز حكومةٍ اشتراكية).

وثمة أمثلةٌ أيضًا على العودة عن مثل تلك الإصلاحات. فكما لوحظ في أوروبا الشرقية، فقدت المرأة كثيرًا من الحقوق التي كانت تتمتع بها في ظل الأنظمة الاشتراكية وإن كانت على الورق على أقل تقدير. وفي بولندا، أصبح الإجهاض مُقيدًا بشدة عام ١٩٩٣ بعد أن كان مسموحًا به على نطاق واسع نسبيًّا[١]. وعلى الرغم من حدوث بعض التحرر عام ١٩٩٦، ظلت مستويات الإجهاض منخفضة. وفي إندونيسيا، شدَّد برنامج اللامركزية القيود المفروضة على المرأة في بعض المناطق المحلية حيث فُرضت هناك تدابير محلية (وأغلبها إسلامي)[٢]. وتقول نورسياهباني كاتاسونغكانا مؤسِّسة «منظمة أبيك القانونية للمرأة»: «وفقًا للجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، كان هناك قرابة ٢٥٠ قانونًا متشددًا يميز ضد الأشخاص، و٧٨ قانونًا يميز ضد المرأة ويتعلق بمواضيع كاللباس، أو الحجاب، أو عدم السماح للمرأة بالخروج من المنزل دون محرم، أو عدم منحها سند ملكية أرضها أو هويتها الشخصية ما لم ترتدِ الحجاب». وحتى التغييرات بشأن حقوق الملكية وتدابير مكافحة العنف المنزلي واجهت معارضة خطيرة في بعض البلدان.

وفي البلدان التي أُجريت فيها إصلاحات، كانت مبادرات الناشطات البارزات لتشكيل تحالفات في الحكومة والهيئة التشريعية والمجتمع المدني وإيجاد سياقٍ سياسي مواتٍ، لا سيما وجود حكومة متعاطفة، بمثابة عوامل حاسمة[٣].

(١) زيلينسكا ٢٠٠٠.
(٢) ويرينغا ٢٠٠٦، وبرينر ٢٠١١.
(٣) تَريب ٢٠١٣.

ويُعتبر قانون مكافحة العنف المنزلي خير مثال هنا. فهو قضية يتردد صداها في أوساط الناشطات النسويات، وتحظى بدعم كبير من نساءٍ من مختلف الطبقات والإيديولوجيات. ومنذ بداية عقد الأمم المتحدة، تنامى الإجماع الدولي بشأن ضرورة مواجهة هذه القضية والآليات اللازمة للقيام بذلك. ولكنْ ثمة فروق في سرعة ومدى اعتماد حكومات ما بعد تجربة الانتقال لتشريعات مكافحة العنف المنزلي وتنفيذها لسياساتٍ تمنعه وتخفف منه. وقد تشكلت في جميع البلدان تقريبًا تحالفات من الناشطات، ولكن بعضها كان فعالًا أكثر من غيره. ففي غانا، تأسس تحالف لناشطاتٍ ضد العنف المنزلي من مجموعة منظمات عام ٢٠٠٢، إلا أن الحملة تعثرت على الرغم من دعم النائب العام لها لأن إحدى المعارضات الرئيسة للحملة كانت تلك الشخصية المثيرة للجدل، وزيرة شئون المرأة والطفل. ولم يُسن التشريع حتى عام ٢٠٠٧ بعد أن استُبدلت تلك الوزيرة بوزيرة أصغر سنًّا وأكثر تقدمية[1]. وتقول دزودزي إن العلاقات مع الوزارة غدت «أسوأ إزاء الصراع حول قانون العنف المنزلي لأنه كان مستغربًا أن تكون الوزيرة هي من يثير الانتباه إلى أمورٍ في القانون لم تكن جيدة بالنسبة للرجل. وقد استغرق التحالف النسائي سبع سنوات حتى تمكن من تمرير قانون مناهضة العنف المنزلي. وكانت جميع المجموعات مصرة جدًّا وظلت تضغط وتدفع في ذلك الاتجاه، ولكن الحكومة لم تُلقِ بالًا إلى قوة التحالف ومطالبه، بل أخذت وقتها كافيًا قبل أن تُصدر القانون».

في شيلي، تمكن تحالفٌ من ناشطات نسويات من داخل وخارج البرلمان والجهاز الوطني للمرأة من سن تشريع مناهض للعنف المنزلي عام ١٩٩٤ [2]، ولكن المنظمات النسائية والمشرِّعات النسويات شعرن بأن الجهاز الذي كان يعمل في سياقٍ سياسي محافظ وتحت تأثير الحزب الديمقراطي المسيحي في التحالف الحاكم الذي كان هو نفسه عرضة للضغوط من الكنيسة الكاثوليكية قد خفف من صرامة مشروع القانون النهائي. وتقول أدريانا مونيوز النائبة الاشتراكية التي

(١) تسيكاتا ٢٠٠٩.

(٢) هاس ٢٠١٠.

اقترحت مشروع القانون الأصلي: «تمثلت مشكلتنا الكبرى في وضعنا كتحالف يسار الوسط. فقد أصدرنا قانونًا بشأن العنف داخل الأسرة، ولكن القانون الذي قدمتُه عوضًا عن ذلك كان يحظر العنف ضد المرأة (أي العنف الذي يمارَس على المرأة بسبب جنسها). ولم نتمكن من تحقيق أي نتيجة من وراء ذلك لأن نساء الحزب الديمقراطي المسيحي رأين أنه من الضروري التأكيد على المشكلة باعتبارها مشكلة عائلية، وما كان بإمكاننا سوى الاستسلام. كان هذا تنازلًا من جانبنا، ولم نتمكن من الحصول على أكثر من ذلك لعدم امتلاكنا أصوات كافية في البرلمان. لقد وقف اليمين كحاجز – ومعارضةٍ دائمة – فيما كانت الناشطات النسويات واليساريات مهتمات للغاية بالحصول على الصوت الديمقراطي المسيحي لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه على أقل تقدير».

تروي نورسياهباني ما حصل في إندونيسيا كما يلي: «لحسن الحظ، صاغت منظمة أبيك قانون العنف المنزلي. وقد استعنتُ أنا وأخريات (وبالطبع فقد سألنا جماعاتٍ أخرى وباحثات أيضًا) «بمثلث التمكين» أي بباحثات وناشطات وديمقراطيات للعمل معًا من أجل التغيير. وتمكنّا من تشكيل تحالفٍ يعزز ذلك القانون. ولكن منذ البداية، جاء التحدي من جماعاتٍ دينية قالت إن القانون المذكور يدمر الوئام القائم داخل عائلاتنا والمفهوم الأُسري. وقد استغرق الأمر سبع سنوات من صياغة القانون عام ١٩٩٧ وحتى إصداره عام ٢٠٠٤».

وضعت جنوب إفريقيا والبرازيل تدابير لمكافحة العنف المنزلي بصورة أسهل بعد تجربتهما الانتقالية، حيث وضعت ناشطاتهما العنف المنزلي على أجندة التغيير قبل وأثناء المرحلة الانتقالية. وقد تولى تلك المسألة في جنوب إفريقيا التحالف الوطني للمرأة، وناشطات المؤتمر الوطني الإفريقي ورابطة النساء فيه. وقد قدَّم المؤتمر وثيقةً بهذا الشأن إلى المفاوضات الدستورية. وكجزء من استعداداتها لمؤتمر المرأة في بكين، تعهدت حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي بالعمل في إطار الشراكة مع إحدى الشبكات الوطنية. وقد طالبت اللجنة البرلمانية للمرأة بضرورة وضع أول برلمان لتدابير معينة وضرورة عمل تجمع النساء في المؤتمر

الوطني الإفريقي من أجل إسراع إقراره[1]. أما في البرازيل، فقد أُدرج بندٌ لمكافحة العنف المنزلي في الدستور، وأُطلق عدد من المبادرات على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات، مثل مراكز الشرطة النسائية في ساو باولو، نتيجة النشاط النسوي داخل وخارج الأحزاب السياسية والولايات. كما اضطلعت الحركة النسائية البرازيلية أيضًا بدور رئيسي في إثارة القضية على المستوى الدولي[2]. ولكن إضعاف المجلس الوطني لحقوق المرأة بحلول نهاية الثمانينيات كان له أثر ضار على فعالية كثير من تلك التدابير. وكغيرها من القوانين والتدابير الدستورية، تعتمد تدابير حقوق المرأة على تطبيقها بفاعلية، وهو أمر تباين بشكل كبير في البلدان المدروسة هنا.

الاستنتاجات: الدروس المستفادة؟

توضِّح جميع الحالات الأهمية المركزية لتنظيم المرأة. وتتحدث تيريزا عن شيلي قائلة: «لو لم يكن هناك مثل هذا الاستعراض للقوة في الشوارع وفي حالات مختلفة، لما تمكنا من الحصول على ما حصلنا عليه من الانتقال... وقد خلق الارتباط بين العوالم الاجتماعية والسياسية القوة والإمكانية لتصبح المقترحات الديمقراطية للمرأة جزءًا من برنامج حكومة باتريسيو أيلوين». كما أكدت جاكلين على الأهمية المركزية لتنظيم الحركات النسائية الجماهيرية داخل المجتمع المدني البرازيلي. ولكن كثيرات ممن تمت مقابلتهن شدّدن أيضًا على خطر فقدان التواصل مع القواعد الجماهيرية للحركات النسائية، وفقدان الزخم والالتزام مع انتقال القيادات النسائية إلى الحكومة لتولي مناصب فيها. وقد تبين أن الحفاظ على تعبئة المرأة، وهو أحد أصعب التحديات، مهم في تحقيق نتائج إيجابية للنوع الاجتماعي على المدى الطويل.

وكان بناء تحالفٍ واسع يربط بين مجموعة من مختلف الجهات الفاعلة، ومنها الأكاديميات وناشطات الحركات والسياسيات (أُطلق عليه في جنوب إفريقيا

(١) هسيم ٢٠٠٦.

(٢) ألفاريز ١٩٩٠.

اسم «التحالف الثلاثي») مهمًّا أيضًا في الجمع بين المعارف المتنوعة (حتى عندما كانت تلك العملية مشحونة بالمشاكل كما في جنوب إفريقيا وإندونيسيا). ولكن نورسياهباني تؤكد أنه على الرغم من وجود خلافات بين الناشطات النسويات العلمانيات والإسلاميات، إلا أنهن عملن معًا. كما شددت بريغز على قوة التحالف الوطني للمرأة وأكدت على أهمية «قدرة التحالف على تكامل المهارات والتجارب والخبرات بين مختلف أعضائه، وتثمين مختلف المساهمات عاليًا والعمل معًا على جميع المستويات». كما شددت كثيرات ممن جرت مقابلتهن، من جنوب إفريقيا مثلًا، على أن العمل معًا قبل تجربة الانتقال سهّل التعاون بينهن في ما بعد حتى بين نساءٍ من خلفيات ووجهات نظر مختلفة جدًّا.

وقد تعيَّن على التحالفات الواسعة أيضًا وضع أجندة مشتركة تروق لِطَيفٍ واسع من النساء. ويُفضل أن تتضمن التحالفات عريضة القاعدة والمنظمات العاملة كمظلة ناشطاتٍ نسويات وغير نسويات ونساءٍ من مختلف الانتماءات السياسية والدينية. فقد كان ذلك سر نجاح حملات فعالة أُطلقت بشأن قضايا محددة في كل من شيلي وإندونيسيا وجنوب إفريقيا. وتقول شيلا في معرض حديثها عن التحالف الوطني للمرأة: «لقد أدركنا أن المساواة بين الجنسين هي التي وحَّدتنا. وكانت هناك اختلافات تَمكنا مِن وتعيَّن علينا التعايش معها لأن هذه هي السياسة. ولو لم نتمكن من إدراج المساواة بين الجنسين في الدستور، لغرقنا جميعًا».

وأشارت أدريانا إلى وجود رؤى سياسية مختلفة حتى داخل التحالف النسائي في شيلي: «بالتأكيد، أردنا نحن الناشطات النسويات الاشتراكيات تدابير جذرية كالإجهاض والطلاق. ولكن لما كان التحالف يمثِل تيار يسار الوسط، وكان لنساء الحزب الديمقراطي المسيحي وجهة نظر مختلفة، فقد أنشأنا منصة مشتركة لأن الشيء المهم في ذلك الوقت تَمثل في بناء تحالفٍ للأحزاب من أجل الديمقراطية وبناء التحالف النسائي من أجل الديمقراطية بغية الحصول على كثير من القوة وتعزيز ديمقراطية المرأة في كل من أحزابنا. ولذلك كنا من وجهة النظر تلك واقعيات، إذ قلنا: «إن المهم هو الوحدة وإيجاد منبر موحد. وسنتخلى عن كل ما يفرِّقنا». وبالفعل، فقد استبعدنا قضايا عديدة كالطلاق والحقوق الجنسية والإنجابية والإجهاض، واضعين

جانبًا جميع القضايا المثيرة للجدل بين وسط التحالف واليسار والحركات النسوية من أجل وضع برنامجٍ موحد من شأنه أن يعطينا قوة تكفي كي يعزز كلُّ حزبٍ سياسي أهدافنا في المفاوضات بشأن البرنامج الانتقالي».

تبين حالة شيلي، على وجه الخصوص، أن تأطير قضايا مثل العنف وحقوق الطفل على صعيد تعزيز الأسرة ساعد في توفير دعمٍ لإجراء إصلاحات في مختلف المستويات السياسية وإن كان ذلك يعني أن كثيراتٍ من الناشطات النسويات رأين بأن قضايا معينة كالتغيير الاجتماعي والاقتصادي وإعادة التوزيع والتحول العميق للعلاقات بين الجنسين، ومنها تمكين كل من المرأة والرجل، لم تعالَج.

وربما تغدو المنظمات النسائية أكثر فعالية أيضًا وتأثيرًا لو وُضعت منابرها ومقترحاتها ومطالبها قبل القيام بأي تدخل في العمليات السياسية. وتؤكد جاكلين أنه يتعين على المنظمات النسائية «بناء تحالفات بين بعضها البعض والمشاركة في صياغة الدستور بباقةٍ جاهزة من المقترحات والمطالب لا يجوز التفاوض عليها، ومجموعة أخرى من المقترحات يمكن التفاوض عليها... وأول شيءٍ ينبغي أن تقوم به أي حركة نسائية أثناء الانتقال إلى الديمقراطية هو إيجاد قاعدةٍ توافقية بين أعضائها، إذ يجب عدم إضاعة الوقت وتبديد الجهد والطاقة في حل صراعات داخلية. كما يتعين عليها المجيء إلى الساحة السياسية كجماعة متماسكة».

شددت جاكلين على ضرورة أن تغدو الناشطات «جزءًا من العملية الدستورية». فالمشاركة الفاعلة في المعارضة وفي العمليات بعد تجربة الانتقال شرطٌ أساسي للغاية للتأكيد بنجاح على مطالب النوع الاجتماعي. وعندما كانت تلك المشاركة ضعيفة، كما في غانا وبولندا، لم تتحقق إلا نتائج إيجابية قليلة حيال النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من المخاوف من حدوث احتواء، رأت بعض الجهات الفاعلة بضرورة تدخل المرأة منذ المراحل الأولى لتجربة الانتقال. وتذهب ثنجيوي إلى أن مسألة تحويل علاقات السلطة بين الجنسين في المجتمع يجب أن تصبح منذ البداية جزءًا من التنظير ومن الحسابات العملية والتنظيمية «لأنه من الصعب عمل ذلك في مرحلة التحول...

والتغيير. كان علينا الاستعداد، وهذا ما فعلناه في المؤتمر الوطني الإفريقي. صحيحٌ أن ذلك لم يكن كافيًا، بيد أننا فعلنا ذلك، وما فعلناه كان كافيًا للتأثير على نتيجة كل من الدستور والتشريعات والمؤسسات». كما ترى جاكلين أيضًا بأنه «من المهم جدًّا عدم تفويت الفرصة المتاحة. فالتوقيت السياسي مهم، وعليك أن تبدأ بتنظيم نفسك بحيث تكون مستعدًّا متى جاءت الفرصة السانحة».

يستدعي نجاح التدخل الشامل توافر شروط عديدة: أولًا، لا بد من وضع إستراتيجيات وتكتيكات ملائمة. فعلى سبيل المثال، رأى المشاركون بأن الجهود المبذولة لصياغة الدستور في البرازيل وجنوب إفريقيا كانت ناجحة نسبيًّا بسبب الضغط والرصد الموجَّهين نحو الهدف وبناء تحالفات مع جهات فاعلة رئيسية أخرى. وكما تقول جاكلين: «أتينا بمهمة محددة، ولكننا عرفنا كيف نفاوض وكيف نشكل تحالفات مع الحكومة. لقد كنا بمعنى من المعاني سياسيات متمرسات وعرفنا من أين تؤكل الكتف. مارسنا السياسة بالفعل، واستخدمنا أدوات السياسة، وليس أدوات الاستبداد والتطرف التي كنا نعارضها».

ثمة حاجة لبناء تحالفات ووضع إستراتيجيات للتدخل لمنع التقوقع والتدابير الضارة بحقوق المرأة كأحكام «الحق في الحياة». وفي بلدان مثل إندونيسيا، وأيضًا في أوروبا الشرقية والوسطى وأمريكا اللاتينية حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية ناشطة في المعارضة، حصل المحافظون المتدينون على مستوى عالٍ من الدعم، وكان من الصعب تجنب التقوقع. ولذلك، كان السعي للحصول على حلفاء في ساحات أخرى، مثل الأحزاب السياسية ذات النفوذ أو الهيئات التشريعية أو الحكومة أو الوزراء الرئيسين، في غاية الأهمية. وكان من المهم بالنسبة للناشطين في مجال النوع الاجتماعي المشاركة في الأحزاب السياسية من أجل النضال وتغييرها من الداخل على كافة المستويات. ومن الأسهل تغيير السياسات إذا كانت الحكومات والأحزاب في السلطة متعاطفة نسبيًّا مع التدابير التقدمية الخاصة بالنوع الاجتماعي. ولذلك، كانت بعض تجارب الانتقال أكثر انفتاحًا من غيره، ما عزز إمكانية ظهور نتائج إيجابية لتنظيم المرأة. وبالتالي أدت الأحزاب السياسية دورًا رئيسًا في هذه العملية، وتفاوَتَ مستوى انفتاحها على الناشطات وقضايا النوع الاجتماعي تفاوتًا كبيرًا بين البلدان.

وقد أمَّنت بعض الأحزاب بيئة إيجابية أكثر من غيرها، ما أتاح للنساء تنظيم أنفسهن بصورة أكثر فعالية من أجل التغيير داخل وخارج الأحزاب، فضلًا عن تحقيق نتائج باهرة في بعض البلدان.

وأخيرًا، فإن أهمية وجود سياق دولي مواتٍ مسألة جلية. وقد ذكرت عدة ناشطات كم استفدن من تجارب البلدان الأخرى، مثل كيفية تصميم وكالاتٍ سياسية نسائية فاعلة. كما أكدن على أن التفاعلات مع ناشطات من بلدان أخرى في محافل إقليمية ودولية ساعد في تحفيزهن وسمح لهن بتبادل الاستراتيجيات ووَضْع أهدافٍ ممكنة تلائم أوضاعهن المحلية السياسية والثقافية. وشددت جاكلين على أهمية تشكيل تحالفات دولية «تعزز بعضها البعض... حتى لو كانت المجموعات الوطنية تعمل على الدساتير الوطنية».

كانت لمنظمات المرأة في غانا علاقات وثيقة مع الجماعات الإفريقية الأخرى، واطلعت على تجارب بوتسوانا وجنوب إفريقيا ونيجيريا بوصفها نماذج مناسبة لها. وقد شددت دزودزي على أهمية نموذج بوتسوانا الذي ألهمهن وهن يضعن البيان النسائي الذي عُرض على الأحزاب السياسية. ووفقًا لما أوردته نورسياهباني، تأثرت الناشطات الإندونيسيات كثيرًا بمؤتمرات عقد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بكين، بالإضافة إلى الأفكار والحركة النسوية في الهند، فيما نهلت الناشطات النسويات في شيلي من التجربتين البرازيلية والإسبانية.

والواقع أن معظم من أُجريت معهن مقابلات شدد على أهمية كل أشكال الدعم الدولي التي سهلت تبادل المعرفة، ولم تقتصر فقط على الدعم المالي. وقد تلقى كل من التحالف النسائي في شيلي والتحالف الوطني للمرأة في جنوب إفريقيا تمويلًا دوليًّا ودعمًا فنيًّا كبيرًا. كما أفادت من جرت معهن مقابلات من غانا وجنوب إفريقيا وإندونيسيا بأنَّ خَفْضَ التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية بعد المرحلة الانتقالية أضر كثيرًا بمنظمات نسائية عديدة. وغالبًا ما كان سبب هذا التخفيض هو أن الجهات المانحة الدولية ما عادت تَعتبر تلك الدول في عداد أولوياتها وحولت

أنظارهـا إلـى مناطق أخرى أو لأنها اعتبرتها ثريةً وليسـت بحاجـة للدعم. وربما كان السـياق الدولـي أكثـر ملاءمة نسـبيًّا لقضايا المرأة بيـن عامَـي ١٩٧٥ و١٩٩٥، وهي الفتـرة التي حدثـت فيها تجارب الانتقـال تلك. ومنذ ذلك الحين، تشـير عوامل مثل استمرار الموقف المحافظ للكنيسة الكاثوليكية من القضايا الاجتماعية وازدياد أهمية سياسـات الهويات الدينية والعِرقية إلى أن السـياق الدولي أصبح يوفر دعمًا أقل لمن سيناضل اليوم لتحقيق المساواة بين الجنسين.

وتسـتطيع الجهـات الفاعلـة الرئيسـة التي تتدخل فـي التجـارب الانتقالية منذ مراحلها الأولى تحقيق نتائج إيجابية لقضايا النوع الاجتماعي. وتحتاج المنظمات النسـائية إلـى أجنـدات واضحة تضعهـا جهات فاعلـة عديدة بدعمٍ مـن تحالفات واسعة داخل المجتمع المدني. كما يتعين عليها العمل مع حلفائها الاستراتيجيين كالأحزاب السياسية والحكومات المتعاطفة معها، فضلًا عن تأطير القضايا بطرق تتناسب مع الأفكار السائدة أثناء تجربة الانتقال، إن أمكن. فالانتقال من حكم غير ديمقراطـي يمكـن أن يقدم فرصًا مهمة للحـركات الاجتماعية التـي تحاول إعادة تشـكيل قواعد اللعبة. وعلى الرغم من النكسات والإحباطات، ثمة دروسٌ يمكن اسـتخلاصها من الإسـتراتيجيات التي تُرجح فعاليتها. وتمثـل التجارب الانتقالية اليـوم تحديات جديـدة ومختلفة، ولكنها توفر أيضًا بعـض الفرص المهمة للعمل والتدخل الإستراتيجي.

خيارات العمل

النشطاء والدعاة

التنظيـم منـذ بدايـة العمليات الانتقالية: كلما سـارعت النسـاء بتنظيـم صفوفهن، ازدادت فرصهـن فـي إحداث أثـر إيجابي على العمليـة الانتقالية. ويفضل أن تشـرع النسـاء فـي عمليـة التنظيم قبـل بـدء العملية «الرسـمية» بحيـث يصبحن مسـتعدات لتقديـم مُدخلات أو المشـاركة أثنـاء مرحلة «ما قبل التفاوض» (فـي محادثاتٍ حول المحادثـات). وهـذا من شـأنه إتاحة الوقت لتطويـر البنية التحتية التنظيمية وتشـكيل التحالفات وبناء الثقة ووضع إستراتيجيةٍ وأجندة مشتركة.

تشكيل سلسلة تحالفات: تستفيد الحركات التي تشكّل تحالفاتٍ مع سلسلة واسعة من الجهات الفاعلة من الشبكات الكبيرة القادرة على حشد مزيد من الناس إلى العمل، وممارسة الضغط على المؤسسات والأفراد المهمين، والاعتماد على مجموعة من المواهب والموارد. وتشمل التحالفات التوسعية مختلف المجموعات النسائية والناشطات (المستمدة على أوسع نطاق ممكن من داخل المجتمع المدني، ومنها الجماعات التي يمكنها تقديم دعم إستراتيجي كجماعات العدالة الاجتماعية والبيئة)، والسياسيات، والأكاديميات، والمحاميات، والحلفاء المتعاطفين في أوساط الأحزاب السياسية، والمسئولين التنفيذيين كالوزراء ومسئولي الحكومة.

التدخل في كامل العمليات السياسية: المشاركة في جميع مراحل التجربة الانتقالية - صياغة الدستور، التصميم والتنفيذ المؤسسي - كعضوات في لجان مراجعة الدستور وصياغته، واللجان الفنية، والجمعية التأسيسية، والبرلمان، وجماعات الضغط والمناصرة. ويعزز النشاطُ داخل الأحزاب السياسية التي يُرجح تعاطفها مع النوع الاجتماعي اختيارَ المرأة في الترشيحات والتعيينات. وتُجرى مفاوضاتٌ حاسمة عديدة لكن خارج الهياكل والإجراءات الرسمية. كما أن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار غير الرسمية يتوقف في جزء منه على مجموعة التحالفات التي توجِدها.

إيجاد أرضية توحد مجموعاتٍ نسائيةً مختلفة: ثمة مجموعة مواقف محتملة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن غير الممكن الاتفاق على كل هدف. ولكن للحفاظ على تحالف واسع - والتدخل إستراتيجيًّا خلال العمليات الانتقالية - من المفيد إيجاد أرضية مشتركة من المواقف والأهداف لتوحيد مختلف الجهات الفاعلة وتركيز جهود المناصرة.

الحفاظ على الزخم خلال مرحلتَي التنفيذ والتوطيد: عند تعيين قياديات من المجتمع المدني والأكاديمي في مناصب حكومية، لا بد من وضع خطط ملائمة من أجل خلافتهن وتولي أجيال أخرى لمناصبهن داخل المنظمات بهدف ضمان عدم

قطع رأس الحركات والحفاظ على الزخم بعد المرحلة الانتقالية. وعندما تُصبح المنظمات أكثر مهنية، ينبغي المحافظة على الروابط مع القواعد الشعبية لضمان استمرار ملاءمتها لاحتياجات المرأة على جميع المستويات.

القادة والأحزاب السياسية

التأكد من أن العمليات الانتقالية مفتوحة قدر الإمكان لجميع الناشطات: بصورة خاصة، ينبغي أن يكفل القادة والأحزاب السياسية مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات في الأحزاب والمفاوضات والحكومات. وعندما يبدو ذلك مستبعدًا، فيجب أن يفرضوا حصصًا إلزامية مع عقوبات فعالة، على فِرق المفاوضات مثلًا، لضمان المشاركة الفعالة للمرأة.

التأكد من أن الدساتير والسياسات والتصاميم المؤسسية بعد المرحلة الانتقالية تعكس قضايا المساواة: ينبغي صياغتها جيدًا والنص عليها رسميا بحيث تغدو دائمة وقابلة للتنفيذ ودون أي لبس فيها.

الجهات الفاعلة الدولية

دعم الناشطات العاملات على ضمان إدراج قضايا النوع الاجتماعي في تجربة الانتقال: ينبغي أن يشمل هذا الدعم تقديم مساعدة مالية، وتسهيل تبادل المعارف بين الناشطات (إقليميًّا ودوليًّا)، وإطلاق مبادرات لبناء القدرات.

فصل دعم الناشطات عن الدعم الأوسع للدولة: يجب ألا يتوقف الدعم المقدَّم لناشطات النوع الاجتماعي على أهلية بلدهن للحصول على دعم دولي (كمستويات الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها) لأنه يقلل من تعرضهن لتغير تفضيلات الجهات المانحة، ويساعد في تعزيز المكاسب، ويمنع حدوث انتكاسات.

ممارسة الضغط على الأطراف الفاعلة الأخرى: تستطيع الجهات الدولية الفاعلة الضغط على الأطراف السياسية لضمان إدراج قضايا النوع الاجتماعي والناشطات في عمليات الانتقال ونتائجه.

مَراجع المقابلات

مراسلات المؤلفة مع كارلوتا بوستيلو، نيسان/ إبريل ٢٠١٣.

مقابلة المؤلفة مع بريغالوكسمي غوفندر، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

مقابلة المؤلفة مع نورسياهباني كاتاسونغكانا، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

مقابلة المؤلفة مع شيلا مينتيس، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

مقابلة المؤلفة مع ثنجيوي متينتسو، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

مقابلة المؤلفة مع أدريانا مونيوز، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

مقابلة المؤلفة مع جاكلين بيتنغاي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

مقابلة المؤلفة مع دزودزي تسيكاتا، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

مقابلة المؤلفة مع تيريزا فالديز، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

لمحات عامة عن اللواتي تمت مقابلتهن

كارلوتا بوستيلو

سياسية وناشطة في مجال حقوق المرأة في إسبانيا. شخصية قيادية في الحركة النسوية اليسارية منذ السبعينيات، إذ شاركت في إنشاء جبهة تحرير المرأة الإسبانية. في عام ١٩٧٤، انضمت إلى حزب العمال الاشتراكي الإسباني. وفي الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩، كانت كارلوتا عضوًا في الجمعية التأسيسية التي صاغت الدستور الإسباني الجديد بعد وفاة فرانكو، حيث أسهمت في النقاش حول الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وكانت في مجلس الكونغرس مدافعة قوية عن المحاصصة بين الجنسين والتكافؤ في الأحزاب السياسية، واضطلعت بدور مهم في سَن قانون الطلاق لعام ١٩٨١. شغلت كارلوتا بين عامَي ١٩٨٣ و١٩٨٨ منصب أول مديرٍ عام لمعهد المرأة، وهو هيئة حكومية مستقلة لتعزيز تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. كما كانت عضوًا في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

بريغالوكسمي (بريغز) غوفندر

نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا منذ عام ٢٠٠٩، وتقود أعمالها في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقانون الحصول على المعلومات. وهي ناشطة سياسية ضد الفصل العنصري منذ عام ١٩٧٤ . انضمت بريغز في الثمانينيات إلى الحركة النقابية، وترأست أول كلية عمالية في جنوب إفريقيا. وأثناء التجربة الانتقالية في البلاد أدارت بريغز التحالف الوطني للمرأة الذي وحَّد نساء جنوب إفريقيا لضمان معالجة الدستور لمطالب المرأة، كما عملت في مكتب برنامج إعادة الإعمار والتنمية من خلال إدراج قضايا المرأة في البرنامج. انتُخبت بريغز إلى البرلمان عام ١٩٩٤ عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وترأست اللجنة البرلمانية للمرأة. كما تمكنت من تخصيص موازنة للمرأة في البلاد. وخلال فترة ولاية الرئيس إمبيكي، ترأست جلسات الاستماع العلنية لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، وكانت العضو الوحيد في البرلمان التي عارضت صفقة أسلحة أثناء التصويت على موازنة عام ٢٠٠١ قبل أن تستقيل من البرلمان.

نورسياهباني كاتاسونغكانا

محامية إندونيسية في مجال حقوق الإنسان، وبرلمانية سابقة، وناشطة في مجال النوع الاجتماعي. تعمل منذ ٣٠ عامًا مع منظمات غير حكومية مع التركيز على حقوق المرأة والإنسان والقضايا البيئية. وكانت أول أمين عام للائتلاف النسائي من أجل العدالة والديمقراطية في إندونيسيا، وهو أول منظمة جماهيرية للمرأة في إندونيسيا منذ عام ١٩٦٥ ، ونورسياهباني هي المؤسس المشارك لجمعية المرأة الإندونيسية من أجل العدالة والتي توفر مساعدةً قانونية مباشرة لضحايا العنف والتمييز من النساء. وهي أيضًا المؤسِّس المشارك لشبكة كارتيني لدراسات المرأة/ النوع الاجتماعي في آسيا، وكانت عضوًا في المجلس الاستشاري للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد شاركت في تأسيس الشبكة النسائية للمنظمات غير الحكومية لمراقبة تنفيذ الحكومة الإندونيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي الفترة ١٩٩٨ -

٢٠٠٥، شغلت منصب مفوض في مفوضية مناهضة العنف ضد المرأة. كما انتُخبت عضوًا في مجلس الشعب الاستشاري (١٩٩٩-٢٠٠٩) حيث صاغت مسودة قانون العنف المنزلي.

شيلا مينتيس

أكاديمية وناشطة في حقوق المرأة من جنوب إفريقيا. وهي تنشط في مجال السياسات النسوية والنسائية منذ السبعينيات. وفي الثمانينيات، أصبحت عضوًا في «منظمة النساء المتحدات» المجتمعية الجماهيرية التابعة للجبهة الديمقراطية المتحدة، وهي إحدى أهم المنظمات المناهضة للفصل العنصري. واعتبارًا من عام ١٩٨٩، عملت محاضِرة في جامعة ويتووترزراند بمدينة جوهانسبرج. وكانت أيضًا منسقة البحوث في التحالف الوطني للمرأة الذي أدى دورًا بارزًا في المفاوضات في إطار تجربة الانتقال إلى الديمقراطية بجنوب إفريقيا. عُيِّنت مفوضًا في مفوضية المساواة بين الجنسين (٢٠٠١-٢٠٠٤). كما قادت برنامج الحوكمة في المفوضية وكانت مسئولة عن المفوضية في مقاطعة غاوتنغ. تعمل شيلا حاليًّا أستاذة في جامعة ويتس، وتشمل اهتماماتها البحثية الديمقراطية في المجتمعات متعددة الثقافات، والنظرية النسوية، وسياسات النوع الاجتماعي، والعنف، وتحويل الصراع.

ثنجيوي متيننتسو

زعيمة حزب سياسي في جنوب إفريقيا، ودبلوماسية سابقة، وإحدى المدافعات عن حقوق المرأة. وُلدت ثنجيوي في سويتو، وأصبحت ناشطة في منظمة الطالبات جنوب الإفريقيات وحركة الوعي الأسود عندما كانت طالبة. وبسبب أنشطتها السياسية، طُردت من الجامعة، واعتُقلت وتعرضت للتعذيب على يد الأجهزة الأمنية في السبعينيات. وقد نُفيت عام ١٩٧٨، ثم انضمت إلى المؤتمر الوطني الإفريقي ورمح الأمة حيث أصبحت قيادية فيها. وعادت ثنجيوي إلى جنوب إفريقيا عام ١٩٩٢ وعُيِّنت في اللجنة التنفيذية الانتقالية. كما شاركت في مفاوضات

إنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ثم انتُخبت عضوة في البرلمان في أول انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٧، شغلت منصب أول رئيس للجنة المساواة بين الجنسين. كما انتُخبت عام ١٩٩٨ نائبًا للأمين العام للمؤتمر الوطني الإفريقي، وهي حاليًّا عضو في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر. وقد عُيِّنت سفيرة لدى كوبا وإيطاليا.

أدريانا مونيوز

سياسية وعالمة اجتماع ومدافعة عن حقوق المرأة في شيلي. انضمت أدريانا إلى الحزب الاشتراكي عام ١٩٦٧. وبعد انقلاب عام ١٩٧٣، نُفيت إلى النمسا، ثم عادت إلى شيلي عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٨٦، انضمت إلى اللجنة السياسية للحزب الاشتراكي. وفي عام ١٩٨٧، شاركت في تأسيس حزب الديمقراطية. شغلت بين عامَي ١٩٨٨ و١٩٩٠ منصب رئيسة اتحاد النساء الاشتراكيات، وبين عامَي ١٩٩١ و١٩٩٢ منصب نائب رئيس حزب الديمقراطية. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ومجددًا عام ١٩٩٧، كانت أدريانا عضوة في مجلس النواب عن حزب الديمقراطية قبل أن تصبح أول رئيسةٍ للمجلس (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وبوصفها مناصرة لحقوق المرأة داخل المجلس، اقترحت تشريعات بشأن قضايا المرأة كالطلاق والإجهاض والعنف المنزلي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، انتُخبت لعضوية مجلس الشيوخ، وهو الغرفة العليا للمؤتمر الوطني، عن منطقة كوكيمبوز. عملت في مجال البحث، وشاركت في عدة مشروعات تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.

جاكلين بيتنغاي

أكاديمية وصانعة سياسات وناشطة في مجال النوع الاجتماعي في البرازيل. كانت جاكلين من أشهر الناشطات النسويات في البرازيلِ معارِضةً للحكم العسكري في البرازيل، وحاربت من أجل الديمقراطية في البلاد، كما كانت في الوقت نفسه تكافح من أجل حقوق المرأة. وبعد العودة إلى الحكم الديمقراطي عام ١٩٨٥، عملت بيتنغاي لضمان إدراج قضايا المرأة في الدستور الجديد. وفي الفترة ١٩٨٦-

١٩٨٩، عُيِّنت رئيسةً للمجلس الوطني لحقوق المرأة، وهو منصب يعادل منصب وزير، حيث وَضعت ونفذت سياساتٍ تُحسن أوضاع المرأة. وتشغل جاكلين حاليًّا منصب المدير التنفيذي المشارك لمنظمة المواطنة والدراسات والمعلومات والعمل، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٩٠ وتُركز على قضايا الصحة، والحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف، وتحقيق العدالة، والفقر، والعمل، من منظور النوع الاجتماعي.

دزودزي تسيكاتا

أكاديمية ومناصرة للنوع الاجتماعي في غانا. وهي ناشطة في الحركة النسائية منذ الثمانينيات، وإحدى الأعضاء المؤسسين لشبكة حقوق المرأة ورئيسةٌ سابقة لها، وتعمل حاليًّا عضوا في لجنتها التوجيهية. كما تعمل دزودزي بوظيفة أستاذة مشاركة في معهد البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية، وقد شغلت في السابق منصب مديرة مركز دراسات النوع الاجتماعي ومناصرته في جامعة غانا. وتتضمن اهتماماتها البحثية موضوع النوع الاجتماعي وسُبل المعيشة، والنوع الاجتماعي وممارسات وسياسات التنمية، وأنظمة سبل العيش في الريف والمدينة، وسياسات حيازة الأراضي.

تيريزا فالديز

عالمة اجتماع ومن أنصار حقوق المرأة والإنسان في شيلي. سُجنت تيريزا من قِبل نظام بينوشيه لنشاطها السياسي. وعقب إطلاق سراحها، أصبحت رائدةً في الحركة النسائية. وفي عام ١٩٨٣، شاركت في تأسيس حركة «نساء من أجل الحياة» التي نظمت مظاهرات ضد الدكتاتورية. كما عملت باحثة وأستاذة في كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية في شيلي مدة ٢٥ عامًا، حيث أسست قسم دراسات النوع الاجتماعي ونسقت أنشطته. وكانت تيريزا إحدى كبار الباحثات وعضو مجلس الإدارة في مركز دراسة وتنمية المرأة في شيلي. وهي تعمل حاليًّا منسقةً لأنشطة مرصد المساواة بين الجنسين، وهو مؤسسة بحثية ودعوية مستقلة.

الفصل الحادي عشر

التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي:
الدروس المستقاة من القادة السياسيين لبناء المستقبل

تأليف: أبراهام ف. لوينثال By Abraham F. Lowenthal

يحمل البروفيسور لوينثال شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد، ويعمل أستاذًا فخريًّا في جامعة ساوثرن (جنوب) كاليفورنيا. وقد قام بتأسيس برنامج أمريكا اللاتينية في مركز وودرو ويلسون، وكذلك بتأسيس كل من الحوار البيئي في القارة الأمريكية ومجلس الباسيفيك حول السياسات الدولية. وللبروفيسور لوينثال منشورات عدة حول السياسة في أمريكا اللاتينية، والعلاقات البينية في القارة الأمريكية، والحوكمة الديمقراطية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

سيرجيو بيطار شقرا Sergio Bitar Chacra

السيد بيطار، خريج جامعة هارفارد، هو مهندس واقتصادي وسياسي، وعمل وزيرًا في حكومة الرئيس أليندي في شيلي، وكان عقب الانقلاب الذي قاده الجنرال بينوشيه سجينًا سياسيًّا، ومن ثم لاجئًا. بعد ذلك انتخب عضوًا في مجلس الشيوخ؛ بصفته رئيسًا للحزب من أجل الديمقراطية، وعين وزيرًا في حكومات كل من الرئيس لاغوس والرئيسة باتشيليت. وحاليًّا فهو رئيس المؤسسة الشيلية من أجل الديمقراطية، ومدير مشروع «التوجهات العالمية ومستقبل أمريكا اللاتينية» التابع للحوار البيني في القارة الأمريكية.

لقد سعت الشعوب وحركات المعارضة المطالِبة بالديمقراطية، ولا تزال، إلى تحدي الأنظمة المتسلطة في بلدان مختلفة كتونس أو اليمن أو ميانمار أو مصر وغيرها الكثير؛ مما حدا بتلك الحكومات إلى إفساح المجال أمام تلك الحركات، ومن المرجح أن تتبعها حكومات أخرى، خاصة أن الأنظمة غير الديمقراطية تواجه حاليًّا (أو أنها ستواجه حتمًا) مطالبات من أجل مزيد من المشاركة والتمثيل في بلدان وأقاليم عدة مثل كوبا، شرق وغرب آسيا، شمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى.

لم تكن عملية بناء الديمقراطيات لاستبدال الأنظمة غير الديمقراطية، ولن تكون، سهلة أو سريعة. فبعد عدة عقود خلت، تحولت تيارات التغيير في كثير من البلدان، وعلى الرغم من خضوعها أحيانًا للتيارات المعاكسة لحركتها، نحو سياسات أكثر انفتاحًا وتشاركية ومسئولية. كما وعملت المستويات المتقدمة من التحضر وتحسن الدخل والتعليم ومحو الأمية على تعزيز الطموحات النبيلة في الاستقلال الذاتي والتعبير السياسي؛ الأمر الذي تسارعت وتيرته بفعل الانتشار الواسع لتقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الجديدة التي تسهل على حركات المعارضة القيام بعمليات الحشد والتعبئة.

إن إرادة الناس في مجمل الأمكنة تلتقي عند رغبة جامعة مفادها أن تكون أصواتهم مسموعة ومستجابًا لها. هذا التطلع والطموح لديهم للتعبير السياسي، يضع مسألة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، بشكل مباشر مرة أخرى، على جدول الأعمال الدولي، ويجعلها في الوقت المناسب ملائمة لدراسة كيفية تحقيق التحولات الديمقراطية السابقة. وهذا الأمر يحتل أهمية خاصة لجهة استحالة التهرب من التحولات الناجحة في السابق بأي شكل، علاوة على كونها في كثير من الحالات مفاجئة ومذهلة.

وتستند هذه المقالة في معلوماتها إلى المقابلات التي أجريناها مع ١٣ شخصية من القيادات السياسية (من بينهم ١٢ رئيسًا من رؤساء الدول السابقين، ورئيس وزراء سابق واحد) من تسعة بلدان أسهمت في إنهاء أنظمة الحكم الاستبدادية فيها، وبناء

الديمقراطيات في مكانها خلال الربع الأخير من القرن العشرين[١]. وقد وصلت هذه البلدان التسعة إلى الحكم الديمقراطي بأشكال غير متساوية، وفي بعض الحالات، ظلت بصورة غير كاملة، ولكن دون أي انتكاس أو ارتداد إلى الوراء.

وعلى الرغم من أن العديد من محاولات الانتقال والتحول إلى الديمقراطية قد باءت بالفشل في العديد من البلدان الأخرى، فإننا نركز في هذه الحالات التسع الناجحة على التقاط أفكار القادة، الذين اعتزل معظمهم منذ فترة بعيدة حلبة الصراعات السياسية الحزبية؛ ممن لعبوا أدوارًا قيادية في توجيه بلادهم صوب «نعمة» الديمقراطية. كما أننا نسعى لاستخلاص المبادئ التي قد تكون مفيدة لأولئك الذين يتوقون لتحقيق التحولات المستقبليه[٢].

وسوف نبدأ هذه المقالة باستعراض بعض الملامح المميزة لهذه التحولات التسعة، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف الرئيسة فيما بينها. كما سنسلط الأضواء على العديد من القضايا الشائكة التي تكرر حدوثها غير مرّة؛ وإن جاء ذلك بأشكال مختلفة. كما سنعمل بعدها على إظهار كيف أن هؤلاء القادة السياسيين، سواء من كان لديهم الاستعداد لدعم التحول إلى الديمقراطية ممن كانوا يشغلون مناصب رفيعة في الأنظمة الاستبدادية، أو التحديات من جانب الحركات المناوئة في صفوف المعارضة، وكيف كان أولئك القادة ينظرون إلى هذه القضايا المتكررة ويتعاملون مع تلك المشكلات.

---

(١) لقد أجرينا مقابلات شخصية بصورة وجاهية خلال يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ مع كل من: فرناندو هنريك كاردوزو(Fornando Henrique Cardoso) من البرازيل، باتريسيو آيلوين (Patricio Aylwin) وريكاردو لاغوس (Ricardo Lagos) من شيلي، جون كوفور (John Kufuor) وجيري رولينغز (Jerry Rawlings) من غانا، كامل يوسف حبيبي (B.J. Habibie) من إندونيسيا، إرنستو زيديلو (Ernesto Ze-dillo) من المكسيك، فيديل فالديس راموس (Fidel V. Ramos) من الفلبين، ألكسندر كفاشينيفسكي (Aleksander Kwasniewski) وتاديوس مازوفيسكي (Tadeusz Mazowiecki) من بولندا، فريدريك ويليم دي كليرك (F. W. de Klerk) وثابو مبيكي (Thabo Mbeki) من جنوب إفريقيا، وفيليبي غونثاليث ماركيث (Felibe González) من إسبانيا.

(٢) نحن لا نقدم هذه المقالة كمساهمة في العلوم النظرية السياسية، التي تتطلب أساليب أخرى وحالات إضافية بصورة ضرورية، بل إننا نهدف إلى معرفة المزيد عن كيفية صنع هذه التحولات الديمقراطية من القادة الرئيسين الذين أسهموا بصورة فاعلة في تحقيق هذه التحولات الناجحة، وجعل إمكانية الوصول إلى حكمتهم السياسية والاستفادة منها أمرًا ميسورًا.

كما سنعمل على دراسة الإستراتيجيات التي عمل هؤلاء القادة على تطويرها، والعقبات التي واجهوها، والدروس المستخلصة التي يمكن تعلمها والاستفادة منها من وحي خبراتهم وخلاصة تجاربهم، كما أننا سوف ننظر في كيفية اختلاف ظروف وأوضاع التحولات الحالية والمستقبلية عن تلك التي كانت قائمة في أواخر القرن العشرين، وما قد تعنيه هذه الاختلافات في المستقبل. أما ختام دراستنا فسوف يتم عبر تحديد الصفات المميزة لتلك القيادات السياسية التي انطبعت في أذهاننا بصور جلية من خلال تلك المقابلات التي أجريناها معهم، والتي تشكِّل حاجة ماسة لنا في عصرنا الحالي. لا يمكن للقادة والزعماء، بأي حال تحقيق الديمقراطية بمفردهم، ولكن بلوغ تلك الغاية لا يمكن تحقيقه من دون مساهماتهم وجهودهم.

الخطوط العريضة للتحولات التسعة الناجحة

- جاءت معظم التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية على شكل عمليات واسعة ومتلاحقة، بدلًا من حدوثها بمفردها دفعة واحدة. ولعل أبرز لحظات التغيير المثيرة للملاحظة والاهتمام تجسَّدت في لحظة تنصيب نيلسون مانديلا رئيسًا لجنوب إفريقيا، وفي حالة تدفق «سلطة الشعب» في شوارع الفلبين، والانتصار الحاسم لحملة التصويت بـ«لا» في استفتاء شيلي عام ١٩٨٨، والهزيمة المفاجئة للشيوعيين البولنديين في الانتخابات الحرة جزئيًّا عام ١٩٨٩، ولكن هذه الأحداث وأغلب حالات التحول التسع قد حدثت تدريجيًّا على مدى زمني طويل. وقد تلعب الأحداث الشهيرة دورًا حيويًّا في تحفيز أو ترميز التحول السياسي، ولكن الطريق إلى الديمقراطية غالبًا ما يبدأ قبل سنوات من تلك اللحظات (كما أنها تمتد لسنوات أيضًا من بعد حصولها وتحقيقها). ويتعين على أولئك الذين يرغبون في إحداث التحولات الديمقراطية أو دعمها وضع هذه الحقيقة نصب أعينهم على الدوام.

وقد كان لهذه التحولات،على الدوام، أصول تعود في نشأتها إلى فترات أو حقب طويلة قبل أوان اللحظة التي لا تنمحي من الذاكرة عندما يتهاوى النظام الاستبدادي ويسقط في نهاية المطاف، وغالبًا ما كانت الخطوات الأولى نحو التحول تتسم بالهدوء، وتتحرك حتى بالخفاء، سواء كان منبعها من جانب المعارضة السياسية،

أو من داخل المجتمع الاستبدادي نفسه، أو من المجتمع المدني، أو أنها جارية في أماكن متعددة.

وبالنسبة إلى حركات المعارضة، فإن هذه الخطوات السابقة لمرحلة التحول والانتقال ـ والتي كانت تتضمن إشراك الأحزاب السياسية والمجموعات الدراسية ورجال الفكر والنقابات العمالية والنسائية والحركات الطلابية، والمنظمات المحلية غير الحكومية الأخرى (NGOs) ـ قد عملت على المساعدة على إقامة أو تعميق العلاقات الشخصية وتعزيز الثقة بين قطاعات المعارضة المتباينة. وفي بعض الحالات، كانت تعمل أيضًا على تحسين الاتصالات وتطوير التفاهمات المتبادلة بين الشخصيات من داخل النظام الاستبدادي وقادة المعارضة.

- غالبًا ما تسير التحولات بسرعات متفاوتة، وبمجرد بدء عجلتها بالدوران فإن حركتها تكون محكومة تارة بالتقدم وأخرى بالتراجع، وغالبًا ما تأخذ منحى منعطفًا ومتعرجًا. وقد تكون للأحداث غير المتوقعة آثار كبيرة على مسارها.

أصيب الرئيس البرازيلي المنتخب؛ تانكريدو نيفيس، الذي تم اختياره من قبل حركة المعارضة مرشحًا لها في الانتخابات غير المباشرة لعام ١٩٨٥، بمرض خطير عشية توليه منصب أول رئيس مدني بعد عقدين من الحكم العسكري؛ ونتيجة لصفقة سياسية تم إبرامها لتعزيز فرص المعارضة الانتخابية، وعلى نحو غير متوقع، فقد أدى الموت المفاجئ للرئيس المنتخب نيفيس إلى تولي نائب الرئيس المنتخب خوسيه سارني منصب الرئاسة، وهو شخصية مدنية من المحافظين القادمين من النظام العسكري. وقد أدى ذلك إلى إبطاء العملية الانتقالية، من جهة، وتسهيلها من جهة أخرى، في ذات الوقت.

كما دفعت المؤامرة الفاشلة من قبل المتطرفين لاغتيال أوغستو بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٦ المعارضة الديمقراطية للانفصال النهائي عن فصائل المعارضة التي كان لديها الاستعداد لاستخدام العنف. فيما ساعد اغتيال كل من لويس كاريرو بلانكو في إسبانيا، وكريس هاني في جنوب إفريقيا، وبنينو أكينو في الفلبين على الإسراع في إطلاق الخيارات السياسية المهمة.

كما أن سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩ والتغييرات الداخلية اللاحقة، وتفكك الاتحاد السوفيتي بشكل نهائي، قد عملت على إحداث التحولات الجذرية في سياق عمليات التغيير في كل من بولندا وجنوب إفريقيا، وإطلاق الأزمة المالية الآسيوية في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨؛ ما أدى إلى تقويض حكم سوهارتو في إندونيسيا. ولم يكن أي من القادة السياسيين المذكورين يتوقعون أيًّا من تلك المفاجآت، التي تسببت في حدوث العديد من العقبات غير المتوقعة. تلك الأحداث، كانت في مجملها تتطلب استجابات حاذقة، ولكنها لم تشكِّل عقبة في وجه تحقيق الديمقراطية.

- وفي مناسبات نادرة، انهارت الأنظمة الاستبدادية بصورة مفاجئة في مواجهة الأزمات الاقتصادية الناشئة، كما كان الحال في إندونيسيا في عام ١٩٩٨، أو بفعل الغضب الشعبي المتأجج جراء الأحداث الملتهبة، مثل اغتيال أكينو (زعيم المعارضة السياسية لنظام ماركوس في الفلبين، والذي قتل على مدرج المطار لدى عودته من المنفى إلى مانيلا في عام ١٩٨٣) وما تلاها من انتخابات «مفاجئة» ومزورة بشكل صارخ من قبل ماركوس في عام ١٩٨٦ [1]، ومع ذلك، فإنه حتى في هذه اللحظات الاستثنائية، فإن مسارات طويلة وشاقة من التعبئة الاجتماعية ضد النظام أعقبتها عمليات تفاوض سرية أو علنية كثيرًا ما كانت تساعد على توليد وإنتاج اتفاقات بشأن المبادئ والإجراءات اللازمة لجعل الحكم الديمقراطي ممكنًا هناك. وفي واقع الأمر، فإن الديمقراطيات لم تنشأ أو تنبثق مباشرة من حشود الجماهير المحتشدة في الشارع، مهما كانت تلك الحشود مثيرة للإعجاب والإبهار.

- لقد استهلكت معظم هذه التحولات الكثير من الوقت للوصول إلى مرحلة النضج واكتساب الطابع المؤسسي. وفي بعض البلدان مثل البرازيل وشيلي والفلبين

(١) في الحالات الأخرى التي لم نقم بإجراء مقابلات بشأنها، فإن الأنظمة الاستبدادية كانت في بعض الحالات تنهار بعد إلحاق الهزيمة العسكرية بها، كما كان هو الحال في كل من اليونان والبرتغال والأرجنتين. وقد ساهم التصور في الفلبين أن تمرد جيش الشعب الجديد (MPA) أكسب قوة للمعارضة عملت على إضعاف نظام ماركوس وعلى نشوء حركة الإصلاح للقوات المسلحة (MPA) التي ساعدت على الإطاحة بماركوس.

وبولندا وجنوب إفريقيا وإسبانيا، فقد تطلب الأمر سنوات عديدة من ضغط حركات المعارضة لإنهاء الحكم الاستبدادي فيها. وقد تطلب ذلك المرور بمراحل متعددة، لم تخلُ في بعض الأوقات من الانتكاسات.

وفي جنوب إفريقيا وغانا وبولندا والبرازيل، فإن الأنظمة الاستبدادية أو بعض القطاعات من داخلها قد مدت يدها إلى عناصر المعارضة المعتدلة، سواء للعمل ولو بشكل جزئي على تعزيز الشرعية الدولية والاستجابة للضغوط الخارجية، أو لغاية بناء علاقات مع قوى المعارضة التي كانت على استعداد للتفاوض لفتح ثغرة في جدار تلك الأنظمة المتصلبة.

وفي إسبانيا وجنوب إفريقيا وبولندا، على سبيل المثال، فقد ظهرت عمليات الحوار والتفاوض التي ظلت مختمرة لفترات طويلة بين النخب المرتبطة بتلك الصراعات المتوالية، والتي كانت تتخللها مظاهرات بصورة دورية لعرض القوة من جانب واحد أو من كلا الجانبين. وقد عملت هذه المفاوضات على وضع المقاييس والإسهام في التوضيح المتدرِّج لمبادئ وقواعد الارتباط، التي أتاحت للحركات الديمقراطية الحصول على دعم واسع وترسيخ جذورها الأساسية بعمق في آخر المطاف.

وقد كانت التحولات تتسم ببعض الصفات والقواسم المشتركة فيما بينها، ولكنها كانت تختلف عن بعضها بعضًا في أسباب نشأتها وتسلسل أحداثها ومساراتها. وقد اشتملت الظروف التي نشأت فيها على شخصيات دكتاتورية بدعم عسكري في كل من إسبانيا وإندونيسيا والفلبين؛ وحكم عسكري مؤسسي في كل من البرازيل وشيلي؛ ونظام حكم شبه عسكري من قبل موظَفين حكوميين كاريزماتيين في غانا؛ ونظام الحكم بحزب واحد مهيمن بأشكال مختلفة جدًّا في المكسيك وبولندا، علمًا بأن الحالة الأخيرة كانت معززة ومقيدة بفعل الدعم الخارجي من الاتحاد السوفيتي؛ والحكم الاستثنائي من قِبل الأقلية البيضاء التي عملت طويلًا على قمع الأغلبية السوداء في جنوب إفريقيا[1].

---

(١) وفي حالات أخرى، نتجت التحولات بعد الحروب الأهلية، أو في أعقاب الاحتلال الأجنبي، أو من الأنظمة الملكية أو الوراثية. وقد عملت كل واحدة من هذه التحولات على عرض قضايا وتحديات

وقد اختلفت هذه الأنظمة في عدد من الطرق الأخرى التي كان لها الأثر بما انتهى إليه حالها؛ مما عمل على تنسيق وتهيئة الأجواء والآفاق أمام إشراقة الديمقراطية. وقد تفاوتت في الدرجة التي كانت تبسط فيها نفوذها على ترابها الوطني، وفي فرض الولاء والخضوع على مواطنيها، دون النظر إلى حجم التفاوت والاختلاف في خلفياتهم العرقية ومعتقداتهم الدينية وولاءاتهم الإقليمية. وقد أثرت مثل تلك الخلافات بشكل ملحوظ في التحولات التي شهدتها كل من إسبانيا وجنوب إفريقيا وغانا وإندونيسيا والفلبين؛ حيث طالبت مناطق معينة وجماعات عرقية بضرورة الحصول على المزيد من الاستقلالية والموارد.

وقد كانت العديد من الحكومات الاستبدادية ناجحة إلى حد معقول في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وحماية الأمن القومي وأمن المواطنين، على الأقل بالنسبة إلى القطاعات المهيمنة من السكان؛ في حين لم ينجح البعض الآخر منها في ذلك. وقد اتخذت العمليات الانتقالية لدى كل من الأنظمة الناجحة نسبيًّا والمتعثرة بشدة سياقات مختلفة، تشكلت بفعل القوة النسبية للحكومات في مقابل قوى المعارضة. وقد تأثرت التحولات في كل من البرازيل وشيلي وإسبانيا، على سبيل المثال، بالنجاح الملحوظ للحكومات الاستبدادية القائمة هناك في توفير الأمن للمواطن والنمو الاقتصادي في البلاد.

كما تشكلت هذه التحولات أيضًا بفعل مستوى الانضباط والتماسك المهني، بالإضافة إلى مستوى الدعم الشعبي للقوات المسلحة والشرطة والاستخبارات وخدمات الأمن الأخرى. وقد تم تشكيلها وتكييفها بفعل القوة النسبية للمؤسسات المدنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والقضائية. وقد تم تسهيل التحولات الشيلية والبرازيلية بفعل استمرار وجود وانتعاش الأحزاب والمؤسسات السياسية والتقاليد التي كانت قائمة من قبل. كما كانت المعايير والشبكات الدستورية القانونية القائمة ذات أهمية أيضًا في كل من إندونيسيا والفلبين وغانا والمكسيك

خاصة بكل منها، ولكن العديد من التحديات المتكررة هنا في هذه الدراسة تُعَدُّ أيضا ذات صلة.

وإسبانيا. وفي بعض البلدان، فقد كان للاشمئزاز والنفور من أعمال العنف والقمع و/ أو الفساد التي بدأت تظهر للعيان، أو الحنين للقيم السائدة في الماضي، تأثيره في عمليات التحولات.

كما أن تلك التحولات قد تأثرت بنسب أكبر أو أقل، بفعل القوة النسبية والصفات المتميزة لدى منظمات المجتمع المدني (CSOs)، مثل النقابات العمالية والجماعات الدينية والاتحادات الطلابية والجمعيات النسائية. وكان من المهم، أيضًا، شكل العلاقات السائدة بين تلك الجماعات والنظام الاستبدادي وقوات الأمن وقطاعات الأعمال. وقد عمل كل من المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) في جنوب إفريقيا، والتحالف من أجل التصويت بـ«لا»، ثم تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية المسمى (Concertación) في شيلي، والحزب الاشتراكي (PSOE) والحزب الشيوعي (PCE) في إسبانيا وحركة التضامن (Solidarity) في بولندا والأحزاب الأخرى، والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، على المساعدة في بلدان أخرى للحشد والضغط على الحكومات الاستبدادية. وكلما كان الدعم المنظم أوسع لحركات المعارضة وقياداتها، كان من الأرجح ضمان الحصول على تنازلات قيمة في المفاوضات العلنية أو السرية التي كثيرًا ما كانت تحصل مع الحكومات الاستبدادية.

- وقد تم الشروع في بعض هذه التحولات، أو في جزء منها على الأقل، بفعل التقارب المتبادل بين جانب من القطاعات في داخل الصفوف العليا للنظام الاستبدادي وعناصر من المعارضة، كما كان الحال عليه في كل من البرازيل وإسبانيا والمكسيك وبولندا وغانا. وفي بعض الحالات، استجابت الأنظمة في الأساس للضغوط بفعل الحشود والتعبئة الاجتماعية المنبثقة من الأسفل إلى الأعلى، كما حدث في كل من بولندا وإندونيسيا وشيلي والفلبين وجنوب إفريقيا. كما انبثق العديد من التحولات من جراء المفاوضات السرية أو العلنية بين عناصر من النظام القائم في سدة الحكم آنذاك والمعارضة، كما حصل ذلك بطرق مختلفة في كل من إسبانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وشيلي وإندونيسيا والمكسيك وبولندا.

وهنـاك عدد قليل من التحـولات تمخضت بفعل اتفاقات رسـمية بين النُّخب، مثـل مواثيق مونكلوا (Moncloa Pacts) الإسـبانية؛ ممـا أدى لاحقًا إلى الاتفاقات السياسـية. وقد سـميت تلـك المواثيق باسـم المقر الرسـمي لرئيس الـوزراء الذي اجتمع فيه إبان شـهر أكتوبر/ تشـرين الأول عام ١٩٧٧ زعماء الأحزاب السياسـية الرئيسـة في إسبانيا مع الحكومة القائمة آنذاك، وأجمعوا على وضع الأطر الرئيسة للسياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية خلال السـنوات الأولـى للنظام الديمقراطـي فـي المرحلـة الانتقالية، بما في ذلـك تحديد أجور العمـل والضمان الاجتماعـي، وينظـر إلـى تلـك المواثيق علـى أنها أول عقـد ديمقراطـي مبرم بين الحكومة الإسبانية ومندوبي الأحزاب.

- وقـد جاءت كل هذه التحـولات بفعل القوى والعمليات الداخلية، لكنها تأثـرت أيضًـا، بطرق مختلفة، من خلال سـياق دولي واسـع وجهات خارجية فاعلـة بصفة محددة. كمـا كان للنزعـات الإقليمية والإيديولوجيات السـائدة والروابط الدولية للديمقراطيات الراسـخة صلة وثيقة بتلك التحولات، إضافة إلى أن طبيعة ودرجة تكامل كل بلد في الاقتصاد العالمي[١] كان لها أهمية أيضًا في ذلك الشأن. ولذلك، في بعض الحالات، كانت هناك ضغوط معينة من قبل القـوى الكبرى والدول المجاورة والمؤسسـات الدوليـة والجهات الخارجية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسـات الأعمال التجارية والعمالية والمؤسسـات الإعلامية، فضلًا عن مجتمعات الشتات. وفي العديد مـن البلدان، فإن الخبرات الشـخصية للقيادات السياسـية فـي الخارج، والتي غالبًـا مـا كانت فـي المنافي، وما لديها مـن أفكار وعلاقات، كانـت كلها ذات صلة، كما هو موضح في المقابلات التي تمت مع كاردوسو، لاغوس، مبيكي، وحبيبي.

(١) للاطـلاع علـى الآراء المتقارنـة بصـورة نسـبية بشـأن دور العامـل الخارجـي في عمليـة التحولات الديمقراطيـة، يرجـي مطالعـة مؤلَّـف «كاثليـن سـتونر (Katheyn Stoner)، ومايـكل ماكفـول (Michael Mcfaul)، بعنـوان «التحـولات إلى الديمقراطية: منظور مقـارن (بالتيمور، ماريدند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز عام ٢٠١٣.

وفي بعض الحالات (وليس كلها بأي حال من الأحوال)، فإن القادة السياسيين والأحزاب السياسية وغيرهم من المشاركين قد استفادوا من تجارب التحولات السابقة والتبادل الدولي للأفكار. ويؤكد مبيكي على كيفية تأثير نصيحة الزعيم التنزاني جوليوس نايريري، على تفكير حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا بشأن بناء دستور جديد، وكيف عملت تجربة شيلي في لجنة الحقيقة والمصالحة (Truth and Reconc. liation Commission) على مساعدة جنوب إفريقيا في تنوير عملها بشأن العدالة الانتقالية. كما أشاد لاغوس بمدى أهمية مشورة غونزاليز الإسباني حول كيفية التعامل مع القوات المسلحة والشرطة والمخابرات في الشيلي. وذكر كل من مازوفيتسكي وكفاشينيفسكي، كيف أن الغزوات السوفيتية لكل من تشيكوسلوفاكيا والمجر (هنغاريا) قد أثرت على نهج كل من الرئيس ياروزلسكي والمعارضة في بولندا.

المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إبان الحرب الباردة ونهايتها، كان لها أيضًا بالغ الأثر على مختلف هذه التحولات. وعلى الرغم من أن الجهات الدولية الفاعلة وحدها لم تكن حاسمة في أي من التحولات، فإنه في جميع هذه الحالات تقريبًا، فإن التعزيزات والتفاعلات الدولية مع الجهات المحلية الفاعلة و/ أو انسحاب الدعم الخارجي وتحوله عن التعامل مع النظام الاستبدادي قد كان لها أثر بالغ الأهمية بالتأكيد.

ومع ذلك، فإن أيًا من هذه العوامل الهيكلية والتاريخية والسياقية لم تكن من ذاتها أو بمفردها قادرة على تحديد متى وكيف انتهت تلك الأنظمة الاستبدادية، أو فيما إذا كان، وكيف يمكن أن يصبح عليه تشكيل طراز الديمقراطية في نهاية المطاف، ومع ذلك كانت القرارات الحاسمة، التي على الزعماء السياسيين في الحكومات والأحزاب والحركات اتخاذها، غالب الأحيان تأتي ضمن خيارات غير جذابة. فالمهارة والحظ لعبا آنذاك دورًا في هذا الشأن.

وفي هذه البلدان التسعة، فقد أدت كل التحولات من الحكم الاستبدادي إلى

انبثـاق الديمقراطيـة، وعملـت على إضفاء الطابع المؤسسـي الدسـتوري من خلال انتخابات عادية، كانت بشكل أساسي حرة ونزيهة بصورة معقولة، بجانب وضع قيود ذات مغزى على السلطة التنفيذية، والضمانات العملية للحقوق السياسية الأساسية، وخاصـة حريـة التعبير والتجمـع، والحريات الفرديـة[1]. كما أن بعـض تلك البلدان لا تـزال تواجـه بعض القضايـا المهمـة المتعلقة بشـأن (أو القيـود المفروضة على) طبيعة أو مستوى ودرجة الحكم الديمقراطي الفعال، ولكن المؤسسات الديمقراطية الأساسية لا تزال قائمة في جميع تلك الحالات التسع. وبالنظر إلى حقيقة أن جميع هـذه الـدول قد تمكنت مـن تحقيق الديمقراطية الدسـتورية التي لـم تتراجع أو ترتد طيلـة جيـل كامل أو أكثر، فـإن ذلك يجعل منهـا نماذج فريدة ومفيدة بشـكل خاص للتعلم من القادة السياسيين الذين ساعدوا على توجيه تلك التحولات التاريخية إلى الديمقراطية بنجاح.

وفي ضوء الظروف والمسارات المتنوعة في التحولات من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية، فإنه لا يمكن القول إن ثمة «مقاسًـا واحدًا يناسـب الجميع»، أو إن هناك كراسـة إرشـادية بسـيطة تحتوي على كامل «الممارسـات المثلى «لمثل تلك التحولات الحاصلة». ولكن يمكننا أن نتعلـم الشـيء الكثير من القادة الذين شـكلوا تلك التحولات، وخاصة من خلال تحديد واستكشاف الكيفية التي كانوا ينظـرون بها ويتعاملـون فيها مع القضايا الرئيسـة التي كانـت تواجههم في جميع الحالات تقريبًا.

التحديات المتكررة لعمليات الانتقال

ثمـة أربع مجموعات واسـعة من التحديات تبرز في هـذا المجال وهي: التحضير

(١) وقد أسفرت التحولات الأخرى خلال هذه السنوات عن إعطاء نتائج متفاوتة، بما في ذلك الأنظمة الهجينة، شبه الاستبدادية التي تجمع بين إجراء انتخابات تنافسية مع الاستمرار في ممارسة الانتهاكات الخطيرة للإجراءات الديمقراطية المتعارف عليها، بالإضافة إلى حكومات ديمقراطية متفاوتة للغاية وغير كاملة، وتعرضت للارتداد والتحول إلى الوراء. انظر: ستيفن. ليفيتسكي (Steven Levitsky) ولو كان. أ. واي (Lucan A.Way). السلطويةالتنافسية: الأنظمة المختلطة بعد الحرب الباردة: (Competitive Auhoritarianism: Hybrd Regimes after the ColdWar)، (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج،٢٠١٠.

لعملية الانتقال، إنهاء النظام الاستبدادي، نقل السلطة وإدارتها، وتحقيق الاستقرار وترسيخ الديمقراطية الناشئة. هذه التحديات، لم تظهر بصورة متتالية أو في ترتيب زمني تتابعي، ولكنها ظهرت في كل تلك الحالات، ومن المرجح أن تكون حاضرة في التحولات المستقبلية.

التحضير للانتقال

إن القوى المحلية التي تسعى لإنهاء النظام الاستبدادي، عادة ما تحتاج إلى ما يكفي لها من الدعم الواسع والتماسك والشرعية وغيرها من الموارد لتحدي قدرة النظام على الحكم، وكذلك حتى تصبح قوى منافسة بصورة معقولة كسلطة وطنية. وفي بعض الحالات، فإن على أفرادها أيضًا أن يكونوا محاورين أقوياء مع أولئك القابعين في داخل النظام الاستبدادي الذين أدركوا أن النظام في حاجة إلى شريك لتسهيل وضع إستراتيجية خروج ممكنة. وفي بعض الأحيان، فإن عليهم أن يكونوا ذوي مصداقية أمام الجهات الدولية الراغبة في دعم العملية الانتقالية. كما أن تحقيق تلك الأهداف غالبًا ما يتطلب جَسر الخلافات العميقة وسدّها بشأن الأهداف والإستراتيجيات والتكتيكات والقيادة في صفوف معارضي النظام الاستبدادي، وعملية إقناع جماعات المعارضة المختلفة للعمل على حل وتسوية الاختلافات الكبيرة فيما بينهم من أجل مواجهة نظام استبدادي، لم تكن مسألة سهلة على الإطلاق، كما أن بناء تحالف واسع النطاق وقدر على إسقاط نظام استبدادي، مع التحلي بالتزام قوي لقيم الديمقراطية، غالبًا ما يتطلب العمل بجد للتغلب على الانقسامات داخل المعارضة، مع العمل في الوقت ذاته على استيعاب وفهم الانقسامات داخل صفوف النظام نفسه والاستفادة منها، سواء كانت واضحة أم كامنة. إن معرفة كيفية توحيد صفوف المعارضة وكيفية شق وتقسيم صفوف النظام القائم آنذاك هما في صميم قلب العديد من التحولات، كما تمت مناقشة ذلك، على سبيل المثال مع كاردوزو (Cardoso)، الذي أكد أن الإستراتيجية الأساسية لديه لا تتمثل في الإطاحة بالجيش، ولكن بحمله على البحث من أجل التوصل إلى مخرج من المأزق.

إنهاء النظام الاستبدادي

لم يسبق للحكومات الاستبدادية أن تخلت عن السلطة طواعية، ما لم يرَ فصيل من داخل النظام أو قطاع مهم واحد، على الأقل، أن عملية التخلي عن السلطة هي السبيل الوحيد لتجنب عواقب وخيمة أو غير مرغوب فيها مثل: خسارة كبيرة من الدعم والتأييد الشعبي، عنف مدني، انقسام في القوات المسلحة، ضرر اقتصادي خطير، نبذ وعزلة دولية، أو تهديد للسلامة الإقليمية للبلاد. إن ذل الهزيمة العسكرية أو الانهيار الاقتصادي أو الهزيمة الانتخابية تسارع أحيانًا في الخروج على النظام. ولكن هذه الصدمات لا تفضي عادة إلى تحولات ديمقراطية ما لم تكن هناك قطاعات من الحكومة الاستبدادية متسامحة أو داعمة لمطالب المعارضة الديمقراطية.

كما يتعين على قوى المعارضة ابتكار مناهج مهنية يمكنها أن تحفز هذه العناصر داخل الحكومة الاستبدادية حتى تصبح منفتحة وعلى استعداد لتقبل الانتقال. وهذا ما كان في كثير من الأحيان يتطلب التأكيد على أنه لن يتم اتخاذ أي إجراءات انتقامية بالجملة ضد الحكام السابقين والمؤيدين الرئيسين لهم؛ وأنه سوف يتم احترام المصالح الاقتصادية وغيرها من مراكز القوى الراسخة، على الرغم من أن الامتيازات الفاسدة والجسيمة بصورة صارخة لن تكون مقبولة؛ وأن الحقوق الفردية للنخب الحاكمة السابقة ستظل محمية بموجب القانون عند تسلم السلطات الجديدة للحكومة. ولم يكن من السهل التوفيق بين هذه التأكيدات مع التطلعات المفهومة لدى قوى المعارضة المستبعَدة لفترات طويلة، والتي تجشمت مخاطر كبيرة لمحاربة النظام الاستبدادي. وهذا كان ممكنًا، وهو ما بدا في كثير من الأحيان أنه ضروري لدى قادة الانتقال كافة، سواء من جانب السلطات القابعة في سدة الحكم القائم، أو من قبل حركات المعارضة.

نقل وإدارة السلطة

عادة ما كان تنفيذ التحولات الناجحة يتطلب التعامل مع توترات ومعضلات عديدة ومترابطة في كثير من الأحيان. وكان يترتّب على أولئك الذين يستولون على

السلطة العمل على تعزيز النظام المدني وإنهاء العنف، وفي الوقت ذاته كان من الواجب عليهم السعي لضمان عمل جميع قوى الأمن والاستخبارات ضمن إطار القانون، بما في ذلك القوى التي كانت في صلب أعمال القمع السابقة؛ بحيث تصبح خاضعة للرقابة من قبل السلطات المدنية الجديدة.

كما كان يترتب عليهم أيضًا الإيحاء بالثقة المحلية واكتساب الشرعية الدولية. وفي كثير من الحالات، فإن ذلك كان يشتمل على ضرورة تطوير إجراءات انتخابية لضمان احترام وتنفيذ إرادة الأغلبية، دون التخلي عن ضرورة طمأنة الأقليات السياسية الرئيسة (بما في ذلك بعض المرتبطين بالنظام السابق) بأنهم سوف يكونون ممثلين، وأن مصالحهم الجوهرية ستكون محمية، وفقًا لسيادة القانون.

وثمة حاجة ثالثة أيضًا، وتتمثل تلك في ضمان أن أولئك الذين يتولون المناصب سيكونون مؤهلين بصورة وافية، سواء من الناحية التقنية أو السياسية، لتسلم مسئوليات الحكم الجديدة؛ وذلك من خلال الحصول على التدريب اللازم والمهارات، واستقطاب واجتذاب المسئولين السابقين ممن تتوفر لديهم تلك المهارات و/ أو الإبقاء على بعض الأفراد من النظام السابق والاحتفاظ بهم، كما يؤكد على ذلك كل من غونزاليز ومازوفيتسكي ومبيكي.

وحول مجموعة من القضايا ـ مثل السياسات الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية والسعي للتحكم في العدالة الانتقالية المطلوبة ـ والتي تتحكم في وجهات النظر والكفاءات والخبرات التي كانت مختلفة جدًّا عن تلك المتوفرة لدى المعارضة، فإن ذلك في كثير من الحالات كان يعني التدريب والتعلم في أثناء العمل في الوظيفة.

كما يتعين على المعارضة التي تتحول إلى حكومات أن تعمل للحفاظ على توازن بين الحاجة إلى الخبرات البيروقراطية والتكنوقراطية والأمنية والقضائية في مقابل الهدف؛ للحد من نفوذ وهيمنة النظام السابق. كما كان من المترتب عليهم إعادة تركيز اهتمام الأجهزة البيروقراطية في الدوائر الحكومية، وقوات الأمن والشرطة

بدلًا من السيطرة على الرعايا لتصبح في خدمة المواطنين. كما أنهم كانوا في حاجة ماسة إلى إقناع المواطنين بدورهم؛ للشروع في قبول الثقة بالدولة التي كان يرفضها العديد من الناس باعتبارها غير شرعية ومعادية.

كما كان من المتعين على قادة التحول ضرورة موازنة الضرورات المتعارضة بالاستجابة لأولئك الأشخاص الذين تم انتهاك حقوقهم الإنسانية من قبل النظام السابق ومحاسبة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة من ناحية، مع الحفاظ على ولاء قوات الأمن (والتي تورط بعض أعضائها في تلك الانتهاكات) من ناحية أخرى. وفي الوقت ذاته، فقد كان عليهم التأكيد للمواطنين أن تلك القوات سوف تتعامل بفعالية مع الجريمة والعنف، وفي بعض الحالات، مع الحركات الانفصالية والمتمردة، كما كان عليهم توفير السبل لتعزيز القبول السلمي المتبادل من قبل الأعداء السابقين ممن كانوا على عداوة مريرة للغاية، وهو أمر ليس سهلا قبوله أبدًا.

وبصورة تقليدية، فإن السلطات الجديدة عادة ما ترث أنماطًا من الفساد والإفلات من العقاب القائمة منذ فترة طويلة. وعليه، فهي تكون في أمسِّ الحاجة لإنشاء أو حماية استقلالية السلطة القضائية وحيادية وسائل الإعلام المستقلة التي يمكن أن تُعرِّض التنفيذيين الوطنيين وغيرهم للمساءلة، مع تجنب إنشاء مراكز النقض الفيتو التي يمكن أن تعترض وتوقف جميع المبادرات الحكومية الجديدة.

كما أنها في حاجة أيضًا لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة العمالة والسيطرة على التضخم، مع تحسين توفير السكن والصحة والتعليم وتوسيع النفقات العامة لتلبية الاحتياجات المؤجلة منذ فترات طويلة للفقراء. كذلك فإن القيام بذلك يتطلب من السلطات الجديدة إشراك المستثمرين الوطنيين والأجانب دون تأجيج مخاوف أنهم أصبحوا منحازين لأصحاب الامتيازات. وكثيرًا ما كانت الحكومات الجديدة تكسب التأييد الشعبي لسياسات الاقتصاد الكلي التي كانت تهدف لإنتاج فوائد طويلة الأمد، ولكنها فرضت تضحيات مؤلمة وأدت إلى انعدام الثقة واليقين في المدى القصير. كما قبل قادة جميع هذه التحولات النهج الموجَّه نحو اقتصاد

السوق والسياسات النقدية والمالية الحكيمة ـ وبمن فيهم أولئك الذين لم يكونوا أصلًا ميالين لقبول ذلك ـ أن تلك المسائل قد كانت ضرورية في اقتصاد مُعَوْلَم أكثر من ذي قبل، جنبًا إلى جنب مع السياسات الاجتماعية القوية التي يمكن أنْ تُنتج تنمية اقتصادية أكثر إنصافًا.

الاستقرار وترسيخ الديمقراطية الناشئة

وعند استقرار التحولات الديمقراطية، فإن كثيرًا ما تواجه الزعماء السياسيين قضايا شائكة أخرى عديدة، فالجمهور، سوف يُنحي باللائمة في كثير من الأحيان، بعد بضع سنوات، على القادة الديمقراطيين، وأحيانًا على الديمقراطية نفسها؛ لعدم تلبية التوقعات الاقتصادية أو السياسية، حينها، تصبح الحركات التي توحدت في معارضة النظام الاستبدادي غالب الأحيان مُجزَّأة؛ ما يخلق تحديات كبيرة للحكومات، وإلا فإنها تتهاوى مع مرور الوقت وتصبح متماثلة في التراخي والرضا والقبول بالوضع المتردي الذي آلت إليه.

وعلى المنوال ذاته، فإن منظمات المجتمع المدني ـ بما فيها جماعات حقوق الإنسان والحركات النسائية ـ التي ساهمت بفعالية في معارضة الحكومة الاستبدادية قد تبدأ في التراجع والاضمحلال، وأحيانًا التضاؤل، أو أنها قد تنتقل إلى مواقف متطرفة وتخريبية بعد دخول العديد من قادتها الأكثر موهبة وبراغماتية في دهاليز السياسة الحكومية أو الحزبية. وفي مثل هذه الظروف، فإنه لن يغدو من السهل الحفاظ على المنظمات غير الحكومية نشطة ومستقلة. إن بناء علاقات منفعة متبادلة بين الحكومة الجديدة وقوات المعارضة الجديدة (التي شملت في بعض الأحيان السلطات السابقة) وكذلك مع القوى الاجتماعية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني، لن تعود أو تصبح مسألة هينة. وهذا الوضع، يتطلب حساسية خاصة واهتمامًا متواصلًا.

التعلم من القادة السياسيين

في ظروف غير مؤكدة خاصة بأوضاع التحولات الشاملة، فإن القادة السياسيين،

في كثير من الأحيان، قد يكونون مضطرين إلى اتخاذ قرارات في ضوء معلومات محدودة جدًّا عن نتائجها أو عدم ضمان عواقبها[1]. وقد أكد العديد من هؤلاء القادة المخاوف التي دفعتهم لتقديم بعض التنازلات التي انتقدها البعض في تلك الأوقات (وبعض الآخرين من الأجيال القادمة) على اعتبار أنها كانت خجولة أو جبانة ومترددة جدًّا. وتوضح شهاداتهم وتشرح كيف ولماذا عملوا على اتخاذ الخيارات الصعبة في مواجهة أسئلة أو قضايا، مثل العلاقات المدنية العسكرية والعدالة الانتقالية والمجالات المحفوظة[2] بصورة مخصصة لأغراض معينة.

كما أن المخاوف من الارتداد أو العنف أيضًا، عملت على تشكيل مناهجهم لصياغة الأحكام الدستورية والنظم الانتخابية والسياسات الاقتصادية. إن المخاطر والشكوك واتخاذ القرارات الصعبة لا مفر منها، لكنها لم تعمل بالضرورة على منع القادة من اتخاذ الإجراءات التي يمكنها كسر حالات الجمود.

المُضي قدما تدريجيًا

كما يعتقد كل هؤلاء القادة أنه كان من المهم لديهم الاستفادة من الفرص، حتى الجزئية منها؛ من أجل الاستمرار في المضي قدمًا بدلًا من رفض التقدم التدريجي، على أمل أن تتوفر القدرة في وقت لاحق على تحقيق أكبر تغيير ممكن؛ ولكنه غير مضمون. كما أكدوا عزمهم على تحسين الأوضاع غير المرغوبة بدلًا من تخيل طريقة

(١) في تلك الدراسة الرائدة لهما بشأن الانتقال من الحكم الاستبدادي، أكد غيليرمو أودونيل (Guillermo O'Donnell) وفيليبي شميتر (Philippe Schmitter) الشكوك الخاصة بمثل هذه التحولات، وكيف ولماذا تختلف عن «السياسة العادية. انظر: غيليرمو أودونيل. وفيليب شميتر، الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن الديمقراطيات غير المؤكدة: (Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies) (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٦، وقد أعيد نشره مع مقدمة جديدة من قبل الدكتورة/ سينثيا أرنسون (Cynthia Arnson) والدكتور/ إبراهيم ف. وينثال (Abraham F. Lowenthal)، مطبعة جونز هوبكنز جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.

(٢) إن المجالات المحجوزة هي امتيازات خاصة لمجموعات السلطة السابقة للحفاظ على مزايا معينة، مثل ضمان مستويات من الميزانية لصالح المؤسسات العسكرية، ووضع أجزاء من الاقتصاد تحت سيطرة مجموعات محددة، وضمان التمثيل السياسي لأفراد معينين، أو لمؤسسات أو جماعات أصحاب مصالح محددة.

للبدء من نقطة الصفر، أو ببساطة تنحية الرغبة عن القيود الصارمة التي تبطئ التقدم نحو أهدافهم النهائية.

وعلى سبيل المثال، فإن آيلوين يتحدث عن النقاش الذي دار في داخل المعارضة حول إمكانية وشروط المشاركة في استفتاء عام ١٩٨٨ في شيلي، بتكليف من الدستور المفروض من قبل بينوشيه في عام ١٩٨٠، واقتراحه الذي كان مقبولًا في نهاية المطاف بضرورة مواجهة وتحدي النظام، حتى بموجب قوانينه وأنظمته نفسها، بدلًا من الجلوس والاستمرار في الإصرار على القول بعدم شرعية تلك الأنظمة والقوانين نفسها. كما يذكر لاغوس النصائح التي قدمها فيليبي غونزاليز له ولزملائه حول «الخروج من هوة البئر» ـ بمعنى، تحقيق قدر أكبر من القوة والنفوذ ـ قبل صياغة مطالب إضافية. كما يشرح كاردوسو ويفسر ميله الذي عارضه كثيرون في صفوف المعارضة البرازيلية؛ لقبول فكرة أن النظام العسكري لن يسمح بإجراء الانتخابات الرئاسية المباشرة، والعمل بدلًا من ذلك ضمن قواعد النظام وقبول خوض الانتخابات لسنة ١٩٨٥.

كما يناقش دي كليرك ومبيكي القرار الحاسم للاتفاق على مبادئ دستور مؤقت قبل الانتخابات الديمقراطية الوطنية الأولى؛ بحيث يكون قابلًا للنقاش، وتحسينه والموافقة عليه من قبل الكونغرس الذي سوف ينتخب لاحقًا في جنوب إفريقيا. كما يؤكد كلٌّ من مازوفيتسكي وكفاشينيفسكي على أهمية الاتفاق للمضي قدمًا في إجراء انتخابات تعاقدية حرة جزئيًّا في بولندا عام ١٩٨٩ بشروط تهدف إلى ضمان أن الشيوعيين ستكون لهم أغلبية المقاعد وأن الجنرال ياروزلسكي سيتم تنصيبه رئيسًا للبلاد؛ من أجل ضمان التدرج. ويفسر كوفور أيضًا، لماذا رفض مقاطعة حزبه للانتخابات الغانية عام ٢٠٠٠، ويؤكد إرنستو زيديلو أهمية الإصلاحات الإضافية في الإجراءات الانتخابية التي اقترحها حزب العمل الوطني (PAN) وقبلها الحزب الثوري المؤسسي الحاكم (PRI) على مدى عدة سنوات سابقة قبل رئاسته، عندما بدا من المستبعد في أي وقت التنازل عن السلطة الوطنية.

لقد أجمع كل هؤلاء القادة وأكدوا على ضرورة إعطاء الأولوية دومًا لكسب شيء ما على أرض الواقع، حيثما كان ذلك الأمر ممكنًا، حتى عندما لا يتم تحقيق بعض الأولويات الحيوية إلا جزئيًا، وحتى عندما تتقدم بعض المكونات والأنصار المهمّين بمطالب قد يَعُدُّها القادة غير مجدية. إن رفض المواقف المتطرفة تتطلب أحيانًا مزيدًا من الشجاعة السياسية بدلًا من التمسك بتلك الأهداف أو الخضوع لمبادئ جذابة ولكنها قد لا تكون عملية.

ومن أجل مقاومة القمع والضغط لغاية إحراز ثغرات، فإنه يتعين على زعماء المعارضة حشد الاحتجاجات؛ تحدي النظام والقواعد المعمول بها؛ التنديد بسجن وتعذيب وطرد المنشقين؛ ومكافحة الشرعية الوطنية والدولية للنظام. كما كان من المترتب عليهم دائمًا أن يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات من شأنها تحسين مواقفهم. كما كان من المترتب على شاغلي المناصب في الأنظمة الاستبدادية من المنفتحين على التحول الديمقراطي، العمل على إيجاد سبل للحفاظ على السلطة ودعم دوائرهم الانتخابية الأساسية، مع توفير حيز لحركة أنصار المعارضة فيه.

كان عليهم أن يكونوا مستعدين أيضًا لتحمل مخاطر القيام بذلك، كما فعل ذلك دي كليرك من خلال الدعوة إلى، وكسب، استفتاء من البيض لدعم نهجه في المفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC). وقد أكد كل من مازوفيتسكي، غونزاليز، دي كليرك، مبيكي، كاردوسو، آيلوين، ولاجوس ، على صحة هذا الاجتهاد، من زوايا نظر مختلفة، أنه كان يترتب على القادة من كلا الجانبين الجمع بين ممارسة الضغط المستمر مع رغبة حقيقية للعمل على إيجاد وقبول الحلول الوسطية. إن صنع التحولات لا تصلح كمهمات للتحجر الفكري والديموغمائية.

ضرورة وجود رؤية واعدة وشاملة

على الرغم من أن قبول حلول وسط غير مرضية كان يُعَدُّ أمرًا ضروريًا في بعض الأحيان، فإن هؤلاء القادة أدركوا أيضًا ضرورة الاستمرار في إعطاء رؤية واسعة

وتأمل لما تعنيه عملية الانتقال، مشددين على ضرورة النظر إلى الأمام بدلًا من التركيز على المظالم الماضية. إن تقديم رؤية مقنعة للمستقبل على المدى الطويل للمجتمع بأكمله، بجانب إعطاء وعود متواضعة لتحقيق مكاسب عاجلة، قد ساعد على الحفاظ على التحولات المعقدة خلال الفترات العصيبة التي كانت تنطوي على مخاطر وتكاليف وخيبات أمل كبيرة. وثمة حاجة أيضًا لمثل هذه الرؤى لمكافحة الخوف الناشئ من احتمال تسريح المنظمات الاجتماعية وشل حراك المواطنين. لقد كان التغلب على الخوف المتفشي يمثل تحديا هائلا بالنسبة لكثير من هؤلاء القادة، كما أكد لاجوس، دي كليرك، مازوفيتسكي، غونزاليز، إن الحكاية التي يرويها لاغوس عن امرأة اشتراكية قررت على مضض وبعد تردد التصويت لصالح المرشح المحافظ من أجل تجنب العودة إلى الاستقطاب، تعتبر مؤثرة ومثيرة للمشاعر بصفة خاصة.

بناء التقارب والتحالفات

إن تشجيع التقارب وخلق التوافقات وبناء التحالفات بين قوى المعارضة كانت تعتبر كلها بمثابة أمور حيوية، على السواء، لتحقيق هذه التحولات وبدايات لبناء أنظمة حكم ديمقراطية، وقد كان من المهم ربط الجهات السياسية المعارضة للحركات الاجتماعية، بما في ذلك العمال والطلاب والنساء ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدينية، في عملية تحديد وتحقيق أهداف المعارضة الشاملة. كما كان من الواضح أيضًا ضرورة إبقاء الاتصالات على مستوى النخبة، سواء داخل قوى المعارضة أو بين قوات المعارضة وبعض من كانوا يعارضون تغيير النظام. ولكن ذلك كان نفس شعور الجمهور العريض بأن الحركات الديمقراطية قد كانت شمولية حقًّا وحقيقة، وليس مجرد «مركبات» أو وسائل لأفراد أو فئات معنية.

كما كان من الضروري التعويل في البناء على مشاركة الحركات الاجتماعية في تعبئة المعارضة للنظام الاستبدادي، ومن ثم المشاركة في صياغة دستور جديد وحماية حقوق الإنسان، وبناء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وفي كثير من الحالات، فقد كانت مشاركة النساء والمنظمات النسائية حاسمة لتحقيق هذه الأهداف، كما أكد ذلك كل من: حبيبي، مبيكي، كاردوسو، رولينغز، لاغوس، وراموس، وجرت مناقشة ذلك بالتفصيل في الفصل الخاص بجورجينا وايلن.

إن تحقيق التقارب يتطلب التركيز بشدة على ما يوحد الناس سويا بدلًا من التركيز على ما قسمهم في الماضي، كما يشدد على ذلك كل من آيلوين، وغونزاليز وآخرين. إضافة إلى أن تحقيق التقارب كان يتطلب أيضًا اتخاذ قرارات صعبة لاستبعاد بعض الجماعات التي رفضت نبذ العنف، أو أصرت على مطالب لا هوادة ولا تساهل فيها بشأن الحكم الذاتي الإقليمي أو العرقي أو الطائفي. إن إدماج هؤلاء كان من المرجح أن يتسبب في الإضرار بفرص التحول الناجح في كل من إسبانيا وجنوب إفريقيا وشيلي وإندونيسيا والفلبين. وكان من المترتب على الزعماء السياسيين تعزيز القبول المتبادل بين المعارضين للنظام الاستبدادي ممن كانوا، في كثير من الأحيان، على عداء متبادل في السابق، وإيجاد سبل للتوفيق بين المواقف المختلفة أو وضع أساس للتسامح المتبادل مع الحكومة الحالية وأنصارها، وفي الوقت نفسه عزل أولئك الذين ظلوا مستمرين على عنادهم ومواقفهم المتصلبة من كلا الجانبين.

كما كان يترتب على زعماء المعارضة، في كثير من الأحيان، العمل على بناء جسور لتعديل العناصر القائمة في داخل النظام القديم ومراكز القوى الأخرى في المجتمع، وخاصة أصحاب المصالح التجارية الرئيسة. وفي كثير من الحالات، كان من الضروري أيضًا محاولة التوفيق بين آراء أعضاء المعارضة الذين يعيشون في (أو عادوا لتوهم من) المنافي مع أولئك الذين كانوا يتولون التنظيم في داخل البلاد، أو في بعض الأحيان اتخاذ القرار للاختيار فيما بينهما، كما أشار لذلك كل من: مبيكي، لاغوس، كاردوسو، وغونزاليز عند إبداء ملاحظتهم في هذا الصدد.

إن نمط الشخصية والاحترام يمثلان عنصرين هامين في عملية بناء التوافق في

الآراء. فحبيبي نفسه، كان توجه إلى الجمعية الوطنية للحصول على دعم فوري بعد سقوط سوهارتو، كما فوض الجنرال ويرانتو بالإبقاء على سلطات الطوارئ الاستثنائية التي فرضها سوهارتو، مما عمل بالتالي على ضمان ولائه.

كما اتبع راموس نهجا استشاريا وتداوليا للغاية في صياغة السياسات، أما كاردوزو، فقد ذهب مع زوجته إلى الاحتفالات لتشجيع ضباط الجيش البرازيلي من أجل تعزيز العلاقات الشخصية التي يحتاج إلى الاعتماد عليها لاحقًا لإزالة رؤوس الخدمات من مجلس الوزراء وتعيين شخصية مدنية في منصب وزير الدفاع، وذلك تحقيقا لرغبة سابقة كان يعتزم القيام بها، كما عمل آيلوين (Aylwin) بشكل فردي بكل همة ونشاط على تجنيد أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة في شيلي (Chile's Truth and Reconciliation) التي كانت تتمتع بالمصداقية في مختلف القطاعات، والذهاب إلى مساكنهم الخاصة في بعض الأحيان. أما مازوفيتسكي، فقد ترأس جلسات طويلة لبناء توافق في الآراء بوزارته، وعمل باستمرار لجعل حكومته شاملة على نطاق واسع. وقد قبل زيديلو مقترحات من حزب العمل الوطني المكسيكي (PAN) وحزب الثورة الديمقراطية (PRD) المعارضين لتغيير القوانين والإجراءات الانتخابية في المكسيك. إن جميع هذه المبادرات، تطلبت الثقة بالنفس والرؤية والصبر والمثابرة والوقت الثمين، كما أنها عكست أيضًا جهودا واعية ومدروسة، وكانت تشير إلى أن جميع القوى المتنازعة سيكون لها حصة للإسهام في النظام الجديد.

إيجاد أطر للحوار وحمايتها

إن خلق وحماية فضاءات حوار مباشر بين جماعات المعارضة والحكومة وزعماء المعارضة، في كثير من الأحيان، تعتبر مسألة حيوية وفي غاية الأهمية، وتتطلب هذه المحاولات أحيانًا، السرية التي قد تفاقم من انعدام الثقة بين جماعات المعارضة بصورة مؤقتة. لقد كان ضروريا العمل على مد جسور بين الحركات السياسية والقطاعات الأخرى، بما في ذلك المجموعات التجارية والجمعيات المهنية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، والتي كان بعضها يتعاون

في وقت سابق مع النظام الاستبدادي، ولكنها بدت الآن جاهزة للوقوف على الحياد أو ربما حتى الانفكاك والانفصال عن ذلك النظام. وقد اعتقد هؤلاء القادة، أنه من الأهمية بمكان الاستثمار في علاقات موجهة نحو المستقبل بدلًا من تسوية الخلافات بشأن الماضي.

إن الحوارات الموجهة نحو المستقبل من شأنها، في كثير من الأحيان، شحذ رؤى وبرامج المعارضة وبناء إجماع حديث النشأة وتطوير التزامات مشتركة، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ كما أنها تساعد في توضيح القضايا الشائكة والتي تعتبر الأصعب في عمليات التفاوض. وهذه الحوارات، ساعدت على تقديم الأفكار والتحليلات وحتى صياغة معايير وقواعد اللعبة للحكم الديمقراطي في نهاية المطاف. وقد تجلى ذلك من خلال السرية في عملية (الحديث عن المحادثات talks about talks) التي تم عقدها خارج جنوب إفريقيا بين مسئولين حكوميين وقادة من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فضلًا عن الخلوات في (منتجع الغابات bush retreats) التي عقدها دي كليرك مع قادة الحزب الوطني لبناء توافق في الآراء بشأن المفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

وتشمل الأمثلة الأخرى على ذلك دور مجموعة الـ ٢٤، مركز المسيحية للإنسانية، مؤسسة البحوث الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (CIEPLAN)، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (Vector) في شيلي، مركز التحليل والتخطيط في البرازيل (CEBRAP)، ومراكز دراسات أخرى في البرازيل؛ المائدة المستديرة والمناقشات الخاصة التي دارت قبل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في بلدة ماغدالينكا (Magdalenka) بين حركة التضامن والحكومة الشيوعية في بولندا؛ المحادثات بين أدلفو سواريز ولجنة التسعة(Commitee of Nine) قبل انتخابات عام ١٩٧٧ في إسبانيا، وأدوار المنظمات الإسلامية في إندونيسيا وجمعية المحامين وجماعات المجتمع المدني الأخرى في غانا. وقد كان من المهم، في كثير من الأحيان، لبناء تحالفات وإقامة توافقات في الآراء، عدم تغيير أو تقصير أو اقتطاع المناقشات المطولة المطلوبة.

وضع الدستور

إن صياغة دستور جديد أو تعديل دستور موجود من قبل يعتبر عادة عنصرًا أساسيًّا، ولكنه يمثل مهمة صعبة وخطيرة في بعض الأحيان. وقد عملت هذه المسألة حتمًا، على إثارة مناقشات مهمة حول القضايا الأساسية؛ بدءا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى وضع تصميم وتفاصيل النظام الانتخابي؛ ودور الجيش في إصلاح نظام العدالة؛ وقضية الحكم الذاتي الإقليمي في بعض الحالات. وغالبًا ما كانت النظم والإجراءات الانتخابية مسائل خلافية قوية، كما كان تقنين الجماعات السياسية المحظورة سابقًا، والتي كانت تعتبر في نظر الحكومات الاستبدادية بأنها تخريبية.

وقد تم توظيف عدة أساليب بديلة لتصميم دستور جديد، ومنها: انتخاب جمعية دستورية، أو إنشاء لجنة خاصة أو تفويض هذه المهمة للبرلمان، وأحيانًا قبل تقديم الوثيقة الناتجة للجمهور لإقرارها في استفتاء عام. وتعتبر كل عملية من هذه العمليات منطقية في ظل ظروف معينة، ومهما كانت العملية التي يتم اختيارها، فإن القادة أكدوا على أهمية إشراك مجموعة واسعة من المشاركين في صياغة الدستور، وضرورة بذل محاولة حثيثة لاستيعاب المطالب الأساسية للجماعات الرئيسة المتنافسة.

إن هذا الأمر يعتبر مهمًّا حتى عندما يعني، على مضض وبتردد، قبول (على الأقل لبعض الوقت) تلك الإجراءات المرهقة وأحكام شيلي غير الديمقراطية، مثل: تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وخاصة تعيين الرئيس السابق بينوشيه كقائد عام للقوات المسلحة لمدة ثماني سنوات بعد توليه الرئاسة، وكسيناتور لمدى الحياة. وفي بعض الحالات، قرر قادة المرحلة الانتقالية أن بناء دعم واسع للوثيقة الدستورية الجديدة يتطلب دمج بعض التطلعات التي قد تحتاج في نهاية المطاف إلى مراجعة. وكان هذا واضحا، على سبيل المثال، في الضمانات الاجتماعية والاقتصادية النبيلة، لكنها غير محتملة ماليا، كما كانت واردة في دستور البرازيل عام ١٩٨٨، بجانب النص فيه على تحويل مختلف الخدمات

المسلحة للمشاركة في مجلس الوزراء، والذي تم تعديله خلال فترة رئاسة كاردوزو.

وفي بعض الأحيان، فقد كان من الضروري المضي قدمًا من خلال مراحل متعددة. ففي إسبانيا حصلت الحكومة بقيادة سواريز (Suárez) على موافقة بشأن أحكام لإجراء انتخابات ديمقراطية من البرلمان الذي كان لا يزال يهيمن عليه أنصار الدكتاتور السابق فرانشيسكو فرانكو وتأجيل صياغة دستور جديد حتى بعد تلك الانتخابات. وفي بولندا، فإن الإصلاحات الدستورية المقترحة والتي لم يوافق عليها البرلمان القادم آنذاك، تمت إعادة إحيائها من قبل الرئيس كفاشينيفسكي، وجرى عرضها على البرلمان المقبل المنتخب ديمقراطيًّا وتمت الموافقة عليها.

ولعل تجربة جنوب إفريقيا كانت الأكثر تعقيدًا، فحكومة دي كليرك والمؤتمر الوطني الإفريقي كانا تفاوضا على وضع دستور مؤقت على أساس ٣٤ مبدأ من المبادئ المتفق عليها، ولكنهم أرجئوا صياغة نص دائم للدستور حتى بعد تشكيل أول برلمان منتخب ديمقراطيًّا لاعتباره جمعية دستورية، ومن ثم إخضاع النص الدائم لموافقة المحكمة الدستورية من أجل ضمان الامتثال للمبادئ الأربعة والثلاثين.

لقد فهم كل هؤلاء القادة، أن النص الدستوري الدائم حقًّا يعتبر أقل أهمية من تمكين واضعيه من العمل لتحقيق «شراء قبول شعبي» واسع بشأن شروطه الرئيسة والشرعية، وإقامة توافق في الآراء على إطار للمضي قدما، والاتفاق على طريقة عملية لا تكون بغاية السهولة ولا الاستحالة لتعديل الوثيقة في مرحلة لاحقة، عندما تكون الظروف مبررة. وعلى الرغم من أن أهمية الصياغة الدقيقة للدستور مسألة واضحة، فإن من المهم أيضًا معرفة؛ كيف؟ ومتى؟ وبواسطة من سيتم اعتماده[١].

(١) أكد فيليب شميتر (Philippe Schmitter) هذه النقطة في «المناهج المتقارنة في الهندسة السياسية: الدسترة والديمقراطية»، مخطوطة غير منشورة، فبراير/ شباط ٢٠٠١.

إن توفير ضمانات لعناصر وأنصار النظام السابق بشأن حماية الحقوق والمصالح الاقتصادية والمؤسسية والفردية، كثيرًا ما كان أمرا حيويا في عملية وضع الدستور، على الرغم من احتجاجات قد تُثار بشأن هذه الضمانات من قبل الذين تم استبعادهم سابقًا (وغالبًا ما كانوا من المقموعين). وكان هناك مبدأ مهم يحتم على الضمانات أن تكون شفافة ومنسجمة مع الإجراءات الديمقراطية والدستورية، من أجل توفير إمكانية إجراء المزيد من المراجعة في إطار هذه الإجراءات في مراحل لاحقة. كما أن القضايا الصعبة مثل العدالة الانتقالية والعلاقات المدنية العسكرية لا يتعين بالضرورة أن يتم حلها في خطوة واحدة، وإنما تناولها في مراحل مع مرور الوقت. وعند الإعلان عام ١٩٩٠ عن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في شيلي، على سبيل المثال، وعد آيلوين بتحقيق العدالة فقط «بقدر ما هو ممكن» لكنه كان يأمل في أن يكون من الممكن التوسع في ذلك مع مرور الوقت، كما حصل ذلك في نهاية المطاف.

لقد كان من الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات التي يمكن من خلالها الحصول على السلطة السياسية وتحديها بدلًا من العمل مسبقًا على تحديد التفاصيل الدقيقة للتمثيل السياسي. وغالبًا ما كانت التنازلات مطلوبة من أجل تحقيق مشاركة واسعة في العملية السياسية، حتى لو كانت تلك تقلل من سلطة المسئولين المنتخبين، وخلقت الحاجة إلى مزيد من التعديلات في المستقبل.

ولا يزال النقاش محتدمًا حتى يومنا هذا فيما إذا كانت هذه التنازلات قد تمادت وذهبت بعيدًا جدًّا. ففي شيلي، على سبيل المثال، فإن النظام الانتخابي ذا الحدين (الذي يتم بموجبه انتخاب شخصين فقط في كل منطقة) والذي جرى تبنيه تحت إشراف بينوشيه بعد استفتاء عام ١٩٨٨، وقبل تولي السلطة من قبل تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية المسمى (Concertación)، لم يتم تغييره في التعديل الدستوري عام ٢٠٠٥، ولا يزال هذا النظام يعطي حزب أقلية يحصل على ثلث الأصوات في تمثيل مقاطعة في مجلس الكونغرس بنسبة مساوية لحزب أغلبية يحصل على ٦٠ في المائة من الأصوات في تلك المقاطعة، مما يجعل من الصعب على أي رئيس الفوز بأغلبية مريحة في الانتخابات التشريعية. ولا تزال مراجعة هذا الحكم مثيرة

للجدل، لكنها أصبحت اليوم على سقف الأجندة السياسية الحالية في شيلي. وليس هناك أدنى شك في أن مثل هذه التنازلات قد اجتذبت حركات استقطاب للغاية في منافسات انتخابية سلمية، وبالتالي فإنها ساعدت في خلق ديمقراطيات مستقرة كانت منفتحة على المزيد من التطور في مراحل لاحقة.

الاقتصاد السياسي في التحولات

لقد عملت الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على التعجيل في سقوط سوهارتو، ما سرّع بالتالي في التحول الإندونيسي إلى الديمقراطية، وفي البرازيل وجنوب إفريقيا وبولندا، فإن الركود الاقتصادي على المدى الطويل والانخفاض على المدى القصير، و/ أو العجز المالي والتضخم المرتفع ساعد في إقناع بعض المجموعات الاقتصادية الهامة التي ازدهرت في ظل الحكم الاستبدادي أن التغيير السياسي كان ضروريًّا آنذاك، أو على الأقل كان مقبولًا، كما يناقش ذلك كاردوزو. وقد عملت البطالة والركود والتضخم، في بعض الحالات، على حشد كثير من الناس لمعارضة الحكومات الاستبدادية. كما كانت المسببات المباشرة، غالب الأحيان، في حصول التحولات هي سياسية أكثر منها مادية، ولكن الظروف الاقتصادية المعاكسة عملت بالتأكيد على إضعاف بعض الحكومات الاستبدادية.

وبغض النظر عن كيفية بداية التحول، فإن القضايا الاقتصادية تصبح أولوية عند تولي حكومة جديدة مقاليد الحكم. ففي بولندا (وغيرها من الاقتصادات الشيوعية السابقة)، تم تخفيض أو إلغاء الإعانات الاجتماعية بالنسبة لمعظم الناس من أجل تحقيق التوازن المالي. وقد كانت الحاجة للتخفيف من حدة الفقر، بجانب معالجة المخاوف من الأزمة المالية والبطالة، تتعارض في كثير من البلدان مع الحاجة لفرض إصلاحات اقتصادية والانضباط المالي من أجل تعزيز النمو في المستقبل، كما أكد مبيكي، حبيبي وغيرهما. ولكن التقشف المالي كان يترتب عليه حدوث ردَّات فعل سياسية قوية، كما يشير زيديلو ومازوفيتسكي. ويشير حبيبي، ومازوفيتسكي وغونزاليز إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة

لتخفيف حدة الفقر وإجراء إصلاحات اقتصادية، في الوقت الذي يكون فيه الدعم الشعبي للتغيير السياسي قويا. ويؤكد آيلوين ولاغوس، على أن التزامات تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية (Concertación) للحد من الفقر وتحقيق «النمو الاقتصادي مع الإنصاف» قد حظيت بدعم من رجال الأعمال والعمل، مع منح الحكومة السلطة السياسية اللازمة لكبح مطالب زيادات الأجور من نقابة عمال المناجم القوية، على سبيل المثال[1]. كما كانت هناك حاجة لاتخاذ تدابير اجتماعية خاصة لتخفيف المشاق التي تتعرض لها الفئات الأكثر ضعفا في حالات كثيرة.

أهمية الأحزاب السياسية

لقد لعبت الأحزاب السياسية، القديمة منها والجديدة، دورًا رئيسًا في معظم هذه التحولات، فقد أسست الشبكات الإقليمية والمناطقية، وأقامت العلاقات مع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وساعدت في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات لمحاربة النظام الاستبدادي، إضافة إلى سعيها لتوفير حشد الدعم الدولي. وقد ساعدت الأحزاب في اختيار المرشحين لتنظيم وإجراء الحملات الانتخابية؛ وإعداد مناهج وبرامج للمنافسة الانتخابية والحكم؛ وتدريب الكوادر للخدمة العامة؛ والتوسط في الصراع بين الحلفاء السياسيين؛ والتأكيد على أن الحكومات لن تفقد اتصالها مع قواعدها الشعبية.

وبشكل عام فإن الأنظمة الاستبدادية قد حظرت الأحزاب أو حاولت إضعافها أو تدميرها، وبصورة استثنائية، فقد حصل في البرازيل وإندونيسيا، أن عمل النظام الاستبدادي في كل منهما، على إنشاء أحزاب «رسمية» لدعم النظام نفسه. وفي

(١) لمناقشة مستنيرة في الاقتصاد السياسي في تحولات فتح الأسواق، انظر ت. بيسلي (Besley) ور. زاغبا (Zagba R.) مؤلفان أكاديميان، تحديات التنمية في التسعينيات: واضعو السياسات الرائدة يتكلمون من وحي التجربة: (Leading Policymakers Speak from Development Challenges in the Experiences 1990 واشنطن العاصمة ونيويورك: البنك الدولي وأكسفورد جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥.

بعض الأحيان، كانوا يعملون على حصر وتقييد نشاط «المعارضة» الحزبي الرسمي من أجل شرعنة هيمنة الحزب الواحد الحاكم، كما كان هو الحال في بعض الدول مثل بولندا والمكسيك، وعادة ما كانت الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى تقييد مساعي أحزاب المعارضة لتمويل حملاتها أو الاتصال مع وسائل الإعلام، وغالبًا ما كانت تعمل على قمع أو ترهيب زعماء المعارضة بهدف تدمير وفقدان مصداقيتها عموما، وعرقلة الحراك السياسي وعمل الأحزاب والسياسيين.

إن معظم القادة الذين عملوا على إنهاء الأنظمة الاستبدادية وتعزيز الحكم الديمقراطي قد بدءوا نشاطهم من خلال العملَ على بناء أو إحياء الأحزاب السياسية. كما سعوا إلى إضفاء الشرعية على الأحزاب، وضمان الحق العادل في الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام وتمويل الحملات الانتخابية، فضلًا عن مساعدتها الحدّ من الضمور والانقسام أو التهميش في صفوفها.

وفي العديد من الحالات، فقد عمل القادة على حشد التضامن والدعم الدولي لجميع هذه الأغراض، كما كرسوا جهودا كبيرة لتطوير القواعد والإجراءات الانتخابية لمساعدة الأحزاب على تجنب التشظي والتشرذم، وتمكينها من توسيع ومأسسة تنظيمها وقدرتها على اجتذاب الأتباع وتجنيد الأنصار والمؤيدين. وقد عمل كل من آيلوين، لاغوس، كاردوسو، رولينجز، كوفور، مبيكي، دي كليرك، غونزاليز، راموس، وحبيبي على الاستثمار بكثافة في جهود بناء الأحزاب. (وأما مازوفيتسكي) الذي لم يجعل هذا الهدف أولوية خلال الفترة القصيرة له بوصفه رئيسًا للوزراء، فقد لاحظ في وقت لاحق أن ذلك قد كان خطأ من جانبه).

كما عمل زيديلو من الحزب الثوري المؤسس (PRI) الحاكم لفترة طويلة،على لعب دور هام في انتقال المكسيك، من خلال دعم الإصلاحات التي خلقت ظروفا أكثر ملاءمة لأحزاب المعارضة، مما ساعدها على أن تصبح قوية بما يكفي للتنافس مع الحزب الثوري المؤسس (PRI) الحاكم آنذاك. وعمل أيضًا على تقديم الانتخابات التمهيدية كوسيلة لاختيار المرشح الرئاسي من قبل الحزب

الثوري المؤسس (PRI)، وبالتالي فإنه بدون وعي أو نباهة منه، بدا وكأنه عمل على «قطع إصبعه الصغير ـ dedo» لإنهاء طريقة الممارسة التعسفية للسلطة المسماة بالإسبانية (ديدوكراسيا ـ Dedocracia)، وهي الطريقة التي ظل الرؤساء المكسيكيون يعملون بموجبها، بصورة شخصية، على اختيار خلفائهم في الرئاسة لأكثر من ستة عقود متوالية.

وتعتبر إندونيسيا وغانا وبولندا والفلبين جميعها بمثابة أمثلة لتوضيح جميع المشاكل التي تواجهها الديمقراطيات عندما لا تتاح فيها إمكانية تطوير أحزاب قوية. لقد فقدت الأحزاب السياسية المصداقية والقوة، حتى في العديد من الديمقراطيات الراسخة، وكانت الهجمات على الهيمنة الحزبية على السلطة المسماة بعبارة (بارتيدوكراسيا ـ Partidocracia)، شائعة في العديد من البلدان. ولكن الأحزاب يمكنها القيام بلعب (وقد لعبت) أدوار إيجابية هامة عندما لا تكون مجرد وسائل لشخوص سياسية فردية وأذنابهم. إن مأسسة الأحزاب تستغرق وقتا طويلا، وتتطلب اهتمامًا متواصلًا ودءوبًا، ولكن الاستثمار المبكر والمتواصل قد يؤتي ثمارًا وفيرة، ويدر أرباحا طائلة.

تحقيق السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات

كان التحدي الرئيس يتمثل في معظم الحالات تقريبًا، بجعل القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى خاضعة للسلطة المدنية، مع الاعتراف بالأدوار المشروعة لها وتحقيق مطالبها المناسبة على مستوى معين من الموارد، وحاجتها للحماية من انتقام قوات المعارضة السابقة[1]، وقد تم التعامل مع هذه القضايا بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ولكنه كان عمومًا من الضروري فصل أو إحالة كبار الضباط المسئولين عن التعذيب والقمع الوحشي على التقاعد؛ ووضع كبار القادة العسكريين تحت السلطة المباشرة لوزراء مدنيين لشئون الدفاع؛ والإصرار بصورة

(١) ثمة دراسة حديثة وشاملة للعلاقات المدنية العسكرية وأهميتها لبناء وترسيخ الديمقراطية، في مؤلف زولتان باراني (Barany. Z)، الجندي والدولة المتغيرة: بناء الجيوش الديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتيْن (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠١٢).

راسخة على منع ضباط الجيش من الخدمة الفعلية منعا باتا من إبداء التعليقات السياسية أو المشاركات الحزبية.

وقد عمل كل من آيلوين، لاغوس، كاردوزو، غونزاليز، دي كليرك، مبيكي، كوفور، مازوفيتسكي، كفاشينيفسكي، حبيبي، وراموس، على تقديم شهادة رائعة عن كيفية إنجاز هذه الأهداف الهامة في ظروف متنوعة جدًّا. وتروي حكايات هؤلاء القادة عن علاقاتهم الخاصة مع القادة العسكريين، كما تتحدث عن الصفات المطلوبة لإدارة هذه القضية الصعبة. وهذا الأمر، يتطلب التحلي بسداد الرأي والشجاعة لتحديد متى يحتاج الوضع عزل ضابط برتبة عالية، أو يتعين النظر خلاف ذلك والاحتفاظ بمثل هذا الضابط، وبشكل عام، فإن أفضل السبل لترويض الانضباط العسكري هو تعزيز الحكم الديمقراطي.

لقد كان من الضروري تقدير وتعزيز الكفاءة المهنية واحترام الذات لأفراد القوات المسلحة، ومساعدتهم في التركيز على الدفاع الخارجي بدلًا من الأمن الداخلي، وتوفير المعدات والتسهيلات المطلوبة لهم. ومن المهم أيضًا لكبار المسئولين المدنيين المكلفين بالإشراف على سياسة الدفاع أن يكونوا على دراية وإلمام بالمسائل الأمنية واحترام أقرانهم العسكريين. وقد كان هذا الأمر يمثل تحديًا في البلدان عندما كانت الحركات الديمقراطية تشتبك بعنف مع القوات المسلحة، ما أدى إلى استمرار انعدام الثقة المتبادلة، والشعور بالأنفة والازدراء بين كِلا الطرفين.

وقد أكد كل من حبيبي، راموس، غونزاليز، ومبيكي على ضرورة فصل كل من الشرطة والمخابرات الداخلية عن مهام القوات المسلحة. وقد كان من الضروري إعادة تنظيم وتعريف دور الشرطة وغرس مبادئ جديدة تجاه عموم السكان واستبدال استخدام القمع بالحماية، مع الحفاظ على قدرتها على تفكيك جماعات العنف. وكان من المفروض وضع جهاز الاستخبارات الداخلية أيضًا تحت السيطرة المدنية؛ الأمر الذي لم يكن سهلا على الإطلاق. كما كان من اللازم تشجيع المدنيين على الانخراط في سلك أجهزة المخابرات، حيث كان

الانضمام إلى جهاز المخابرات لا يعتبر مهنة مناسبة في السابق، كما يؤكد ذلك غونزاليس.

إن إدراك ضرورة التواصل بوضوح حول كل النقاط الحيوية كان مهما في بناء الحكم الديمقراطي. لقد كان إخضاع جميع قوات الأمن والمخابرات لغاية ترسيخ السيطرة المدنية، في كثير من الأحيان، أحد أكثر التحديات التي تواجهها الديمقراطيات الجديدة منذ مدة طويلة. وقد تطلب الأمر أحيانًا مواجهات متكررة على مدى سنوات طوال بين الحكومات الديمقراطية وعناصر من القوات المسلحة و/ أو المخابرات ووكالات بعض أفراد الشرطة التي كانت تهدف بشكل خفي أو واضح للغاية، للحيلولة دون ترسيخ السيطرة المدنية على هذه الأجهزة لدى الجيش والشرطة. وعلى سبيل المثال، فإن آيلوين لم يأخذ في البداية بمشورة غونزاليز، لإنشاء قدرات الاستخبارات الخاصة به، ولكنه مع مرور الوقت تعلم الحكمة من تلك المشورة.

تحقيق العدالة الانتقالية

كان هناك ضغط سياسي واجتماعي قوي، في جميع الحالات، لتحميل المسئولية لأعضاء النظام الاستبدادي السابق عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد الصارخ. لقد كان من المهم تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحقيقة والعدالة مع اشتراط تقديم ضمانات السلامة لأولئك الذين يتركون السلطة. وفي بعض الحالات، فإن ذلك كان يتطلب إجراء عمليات قانونية شفافة، مع مرور الوقت، للتوصل إلى الحقائق (قدر الإمكان) بشأن انتهاكات الحقوق؛ وتقديم الاعتراف وحتى التعويض عن ذلك إلى الضحايا؛ وتقديم المخالفين الرئيسين إلى العدالة، كلما كان ذلك ممكنًا، ومن المهم أيضًا ضمان ألا تكون هناك ملاحقة بالجملة لأولئك المسئولين السابقين الذين يغادرون أجهزة السلطة.

إن التعامل مع تلك القضايا المعقدة، لم تتوفر له صيغة بسيطة أو جاهزة. وتشدّد هذه المقابلات، على مدى أهمية التصدي لتلك المسائل بصورة علنية، مع تأكيدها،

على حد سواء، على أهمية الاعتراف للضحايا عنها، ووضع التدابير لتحقيق التسامح المتبادل، إن لم تكن المصالحة ممكنة.

وفي البرازيل وإسبانيا، فإن عمليات العفو والتسامح قد أتاحت لأعضاء المعارضة الديمقراطية التي كانت تعمل في الخفاء للدخول في المنافسة السياسية المفتوحة. أما في شيلي وجنوب إفريقيا وغانا، فإن لجان هيئة الحقيقة والمصالحة والإقرار بالانتهاكات قد مثلت خطوات حيوية للعمل في ذلك المجال. وكما يؤكد مازوفيتسكي وكوفور، فإنه ليس من السهل أبدًا حل التوتر القائم ورسم «خط سميك» بين الماضي والحاضر. والاعتراف بما حصل من تجاوزات سابقة حتى لا تكرر مجددا، كما كان يرى ذلك كل من آيلوين، لاغوس، دي كليرك، ومبيكي. وكان معظم هؤلاء القادة يناضلون من أجل احترام هذين الهدفين والتوفيق فيما بينهما. وفي إندونيسيا، فقد جرى غض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان وإخفاؤها تحت البساط، كما يقال في الأمثال، ولذلك فإن تلك القضايا لا تزال تمثل إشكالية غير محلولة.

حشد الدعم الخارجي

إن الجهات الفاعلة من الحكومات الخارجية والمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف، الشركات، النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، المنظمات الدينية، الجمعيات الدولية، الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، قد ساعدت في خلق معظم هذه التحولات وتشكيلها. وفي بعض الحالات، فإنها كانت تعمل على توفير المكان الآمن والظروف الملائمة للحوار بين المعارضة وقطاعات مختلفة، وكذلك بينها وبين ممثلي الأنظمة الاستبدادية والقوى الاجتماعية الأخرى. وقد تجلت تلك المساهمات في جنوب إفريقيا، حيث وفرت إحدى شركات التعدين الكبرى التمويل اللازم والأماكن الآمنة خارج البلاد لعقد اجتماعات سرية بين مسئولين حكوميين وقادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، كما يناقش ذلك مبيكي، وجرى تقديم عمليات مساعدة وإسناد كبيرة من هذا القبيل أيضًا في كل من إسبانيا وشيلي.

لقد ساعدت الجهات الخارجية في تعزيز منظمات المجتمع المدني من خلال تبادل الخبرات وتوفير التشجيع والدعم، وغالبًا ما كانت تقوم بذلك قبل الشروع في تحدي الحكم الاستبدادي بالفعل بوقت طويل، أو قبل حلول موعد التحول. لقد سهلت الجهات الخارجية تبادل الخبرات من مختلف البلدان لتنظيم الأحزاب السياسية وطرق تنظيم وإجراء الانتخابات، وبناء التحالفات ووضع الدساتير والنهوض بحقوق المرأة. كما عملت على توفير التدريب على تنظيم المجتمع، تبادل الاتصالات والمعلومات، إجراء استطلاعات الرأي العام، القيام باستطلاعات بعد إجراء الاقتراعات والإدلاء بالأصوات، توفير طرق الفرز والعد السريع، ومراقبة الانتخابات والجوانب العملية الأخرى لبناء الديمقراطية.

وفي بعض البلدان، فقد ساعدت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات في تعزيز مصداقية الانتخابات ونتائجها. كما قدمت منظمات خارجية أيضًا الفرص التعليمية والتواصل حول القضايا الموضوعية التي هيأت كوادر المعارضة لتولي مسئوليات الحكومة في نهاية المطاف، وقد كانت هذه الأنشطة بالغة الأهمية، على سبيل المثال، في بولندا، حيث تم تدريب جيل من الاقتصاديين في الخارج على كيفية تحرير الاقتصاد الراكد غير الفاعل، وتشجيع انبعاث وانتعاش الأسواق. لقد تم اتخاذ القرار السياسي لبناء اقتصاد السوق في بولندا نفسها، ولكن التعاون الدولي قد ساعد في تحقيق ذلك وجعل تنفيذه ممكنًا.

وقد سهلت الجهات الدولية الفاعلة للوصول إلى الخبرات السابقة في القضايا المتكررة التي وضعت التحولات في خانة الخطر، والاستفادة منها. وقد أوجز غونزاليز هذه الأبواب بوضوح فيما يلي: العلاقات المدنية العسكرية، العدالة الانتقالية، إجراء انتخابات ذات مصداقية، إصلاح الشرطة، والإشراف على وكالات الاستخبارات المحلية، وصولا إلى تفاصيل نزع سلاح المراقبة العدائية وأنشطة الاستخبارات. كما عملت الجهات الدولية الفاعلة على نشر وتعزيز فرص التواصل بين الأقران والتدريب الدولي بين النظراء في القوات المسلحة، والأعمال التجارية والعمالية والجمعيات المهنية وقطاعات أخرى، الأمر الذي ساعد في بعض الأحيان

في تعزيز المواقف والسلوكيات الديمقراطية بين هذه المجموعات، كما عملت الجهات الدولية على توفير الطمأنينة، والمشورة العامة، وإسداء النصائح العملية التفصيلية في بعض الأحيان[1].

كانت الضغوط الخارجية متضافرة لكبح القمع واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، وغالبًا ما كانت تلك على قدر كبير من الأهمية. كما كانت العقوبات الاقتصادية حاسمة في جنوب إفريقيا وبولندا. كذلك، فإن البرامج المختلفة والتجارة والاستثمار والمساعدات والتعاون كانت كبيرة في بولندا وإندونيسيا وغانا والفلبين. وبالإضافة إلى الضغط الدولي، فإن الإقرار الدولي بقبول رولينغز بإجراء انتخابات تعددية، عادلة ومعقولة، قد عزز من إسهاماته في التحول الديمقراطي في غانا.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن المنظمات والحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا مهمًا، بعض الأحيان، في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الهامة خلال الفترات الانتقالية. وفي إسبانيا وجنوب إفريقيا وغانا وبولندا، فإن هذه الجهات الدولية قد عملت على توفير الموارد لتخفيف الآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية الضرورية، واستثمرت في تطوير البنية التحتية وبناء القدرات، كما عملت على تقديم المساعدات المالية والتقنية الأخرى. وكانت مواقف الاتحاد الأوربي (EU) وحكومة الولايات المتحدة حاسمة في مساعدة بولندا وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية للتحول إلى الديمقراطية في فترة التسعينيات. وتعتبر مثل هذه المساعدة الاقتصادية الدولية في غاية الأهمية والحيوية

(١) لقد عملت الحكومات الأجنبية أيضًا على توفير اللجوء لزعماء المعارضة، وفي وقت لاحق لأفراد الأنظمة الاستبدادية الخارجين من السلطة (كما حدث مع ماركوس في الفلبين)؛ وقدمت آلات تصويت وأجهزة اقتراع متقدمة ووسائل تقنيات لإصدار الهويات الشخصية لتسهيل إجراء انتخابات نزيهة (كما حصل في غانا). كما ضغطت الجهات الدولية على السلطات المحلية لضمان تمكين المعارضة من الحصول على قدر معقول من التواصل مع وسائل الإعلام (كما حصل في استفتاء شيلي عام ١٩٨٨). وقد قدَّمت المنظمات الدولية المساعدة التقنية في مجال الإدارة الاقتصادية (كما فعل البنك المركزي الألماني وصندوق النقد الدولي في إندونيسيا)، وعززت الضغوط على السلطات المحلية للسماح بإجراء انتخابات تعددية حرة ونزيهة (كما حصل في غانا والمكسيك).

عندما يتم توفيرها كاستجابة للاحتياجات المحلية، وبالتعاون مع الجهات المحلية، مع ترك الخيارات السياسية لتحديدها في المناقشات السياسية المحلية والقرارات المتخذة هناك.

إن التطلع والطموح لدى صناع الانتقال والجهات الخارجية الفاعلة، يحتاج إلى فهم كل المساهمات المحتملة وحدود التدخل الخارجي. ولا يمكن للديمقراطية أن تترسخ وتتجذر في المجتمع إلا بعد تحولها إلى أكثر الطرق المقبولة للتنافس على السلطة السياسية. وغالبًا ما تستطيع الجهات الدولية الفاعلة أن تسدي خدمة جليلة ـ بصبر وهدوء، وبناء على طلب من الجهات الفاعلة المحلية ـ لتعزيز التحرك في ذلك الاتجاه، ولكن ليس في وسعها أن تحل محل الجهات الفاعلة المحلية. كما أن توفُّر الفهم الأوسع للعديد من التحديات والعقبات الصعبة التي يتعين مواجهتها، وما قد يستغرقه الحكم الديمقراطي من وقت حتى يصبح مستقرًا وراسخًا، من شأنه مساعدة الأطراف الدولية الفاعلة على تجنب التدخلات المتسرعة، غير الفعالة وغير المثمرة، عوضا عن تمكينها من تقديم المساهمة المتسقة على المدى الطويل. ومن المرجح أن تكون تلك المساهمات فعالة عندما تعمل تلك الأطراف على الإصغاء وطرح الأسئلة والاستفسارات، في ضوء التجارب المقارنة، وتشجيع الفاعلين المحليين على إمعان النظر في القضايا من مختلف وجهات النظر، بدلًا من تعزيز الإجابات المعلّبة فحسب.

تغير سياق التحولات

إن سياقات التحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى الحكم الاستبدادي تختلف بشكل كبير عن تلك التحديات التي واجهت التحولات في أواخر القرن العشرين. وسوف يظل العالم في تغير، وبسرعة ووتيرة أكبر مما قد مضى.

تحول الجغرافيا السياسية والأعراف الدولية

تعتبر تحديات اليوم في مواجهة أنظمة الحكم الاستبدادية خالية في معظمها

من ضغوط الحرب الباردة لاحتواء التعبئة الاجتماعية، والحد من التغييرات على أنظمة الملكية، وتحديد التحالفات السياسية في ضوء التوازنات الجيوسياسية الدولية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت القوى الكبرى أقل ميلا لرؤية التغيير السياسي لدى الحلفاء المستبدين كنوع من التهديد، مما فتح المجال بصورة أكبر أمام الحركات الديمقراطية، ولكنه أدى أيضًا إلى تناقص الدعم الدولي لهذه القوات في حالات محددة.

إن تعزيز المعايير وتوفُّر المؤسسات لحماية حقوق الإنسان الفردية ومحاكمة الجرائم ضد الإنسانية، فضلًا عن إنشاء المحكمة الجنائية القانونية الدولية، قد قللت إلى حد ما من إمكانية حصول القمع المباشر مع التنصل من العقاب أو الجزاءات. ومع أن القمع الوحشي يستمر في عدد من القضايا الشهيرة، لكن هناك على الأقل معايير دولية تثبط، نوعا ما، من مثل هذه الممارسات. إن تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الدولي في السنوات الأخيرة، عملا على إفراز نظام دولي متعدد الأقطاب أكثر من ذي قبل. وقد تضاءلت القيود الدولية على الانفتاح الديمقراطي، وبقي هناك على الأقل قدرة دولية للرد على العنف والقمع الداخلي، أو المساعدة في إيجاد حلول وسطية. كما أن بعض الحقوق، بما في ذلك حقوق النساء، قد أصبحت أكثر قبولًا على نطاق أوسع.

إن انهيار النظام الاقتصادي السوفيتي وصعود الصين في الاقتصاد الدولي قد عزز من التحولات العالمية نحو التحرر الاقتصادي والإصلاحات الموجهة نحو السوق، والاستثمار الأجنبي الخاص وعولمة الإنتاج العالمي والتمويل والتجارة. وتسعى معظم الحكومات اليوم لتوسيع التجارة الدولية واحترام المعايير واللوائح المالية والاستثمارية الدولية، مما حال دون ترك مجال مفتوح بشكل كبير في الاقتصاد العالمي أمام الاقتصادات المغلقة، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد عززت بعض الدول دور الدولة في تجنب التركز الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز التنمية الإقليمية وحماية البيئة.

لقد أصبح الحكم الديمقراطي أكثر قبولا على المستوى الدولي، باعتباره الصفة الأكثر شرعية لأي نظام سياسي. ولكن هناك مفاهيم مختلفة بشأن محتويات ومتطلبات الديمقراطية. وقد أُنشئت الأنظمة «الاستبدادية التنافسية» في العديد من الدول التي لا تعتبر ديمقراطيات ناقصة أو متحللة، وإنما تنطوي على جهود متعمدة لتقديم بدائل للديمقراطية الليبرالية، من خلال الجمع بين الانتخابات الاستفتائية الحرة بدرجة معقولة مع الحكم الاستبدادي[1]. إن ضغوط العولمة وما ترتب عليها من الانفتاح على النفوذ الدولي وتعزيز الأنظمة والمؤسسات القانونية الدولية، يحدّ كثيرًا مع مرور الوقت من قدرة الحكومات الاستبدادية على استمرار ممارساتها المعادية للديمقراطية وقمع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ولكن قطف ثمار هذا المسار ليس في المتناول بعد.

تركات وموروثات التجارب الديمقراطية السابقة

كان العديد من الأنظمة الاستبدادية في فترتَي السبعينيات والثمانينيات، وعدد قليل في فترة التسعينيات، وصل إلى نهايتها في البلدان التي لديها بعض الخبرة السابقة في مجال الحكم الديمقراطي الدستوري؛ وفي كثير من الحالات، فإن بعض المؤسسات الديمقراطية لا تزال في موضعها بصورة رسمية. لقد كان لدى الفاعلين السياسيين في هذه البلدان شبكات وخبرات واسعة في المفاوضات وتشكيل التنازلات، والثقة في القدرة على المنافسة بفعالية، وفقا لقواعد الديمقراطية. إن التحولات المستقبلية من الحكم الاستبدادي غالبًا ما سوف تحدث في البلدان التي لديها خبرات سابقة ضئيلة أو معدومة، وفي بعض الحالات مع قادة عملوا على قمع المعارضة لفترة طويلة. إن بعض التقاليد الوطنية للحكومات سريعة الاستجابة - على المستوى المحلي مثلا - يمكن استنهاضها ضد هذه الأنظمة. كما أن التوجه العالمي القوي نحو المشاركة في الحكم الذاتي، الذي يبدو أنه يعمل على النهوض برفع مستويات الدخل والقدرة على التعبير السياسي، قد يكون أيضًا عاملًا محفزًا بصورة نشطة. ولكن تطوير

(١) لمطالعة المناقشة الكاملة، انظر ليفيتسكي ووواي (Levitsky and Way)، مرجع سابق.

الثقافة والمؤسسات السياسية الديمقراطية سوف يتطلب الكثير من الوقت والجهد والمهارة[1].

الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية والطبقية والديموغرافية

إن التحولات في فترتَي السبعينيات والثمانينيات والبعض منها في فترة التسعينيات قد حصلت بصورة أساسية في بلدان تشتمل على طبقة وسطى متنامية من المتعلمين، والذين غالبًا ما كانوا ميالين لصالح زيادة التوسع في حرية التعبير السياسي، وتلقوا التدريب في مجالات القانون والإدارة العامة والاقتصاد، مما ساعد على بناء حوكمة ديمقراطية فعالة. ولكن محاولات التحول في البلدان ذات المستويات المتدنية من معدلات الدخل والتنمية، وضعف النقابات والمنظمات الاجتماعية الهشة، والطبقات المتوسطة الصغيرة، والدول الضعيفة غير القادرة على توفير الخدمات الاجتماعية والأمن للمواطن، والتي ليس لديها إلا قليل من الأشخاص المدربين في الإدارة العامة، فإنها تغدو أكثر صعوبة، خاصة في مواجهة الضغط الشعبي للحصول على مكاسب اقتصادية سريعة توفر لهم «الخبز والزبدة» كما يقال. كما ستحصل هناك محاولات تحول أخرى، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الخليج، وفي البلدان الغنية بالموارد من ذوي المداخيل العالية، والطبقات الوسطى الآخذة في التوسع والنمو. ومع ذلك، فإن كثيرًا من هذه البلدان لديها حالات متضخمة ومستويات عالية من المحسوبية والفساد. ولأسباب جيوسياسية تتعلق بموقعها الإستراتيجي أو مواردها الطبيعية، فإنها لا تواجه سوى القليل من الضغط الخارجي المتواصل لدفعها لفتح أنظمتها

(١) كما أشار الباحث الاجتماعي الأوروبي الراحل، رالف داريندورف (Ralf Dahrendorf) في «تأملات في الثورة في أوروبا: في رسالة كان الهدف منها إرسالها إلى رجل في وارسو»، بقوله: «تستغرق عملية الإصلاح الدستوري الرسمية ما لا يقل عن ستة أشهر، بينما لا يمكننا توقع رؤية نتائج الإصلاح الاقتصادي وبأن الأمور تسير على ما يرام قبل مرور ستة أعوام. أما الشرط الثالث لتمهيد الطريق نحو الحرية فيكمن في توفير القاعدة الاجتماعية الكفيلة بتحويل الدستور والاقتصاد من درجة المقبول إلى درجة المطلوب؛ بحيث تصبح قادرة على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية، وهو ما قد لا تكفي ستون سنة لتحقيقه». (نيويورك: تايمز بووكز، ١٩٩٠، ص ٩٩ ـ ١٠٠).

السياسية أمام التحرر والديمقراطية. مثل هذه الأنظمة، تكون قادرة أكثر من غيرها على شراء أو خنق الحركات المعارضة.

إن العديد من الأنظمة الاستبدادية المعاصرة في آسيا وأفريقيا تقوم في مجتمعات منقسمة، وتتميز بانعدام شديد في المساواة العِرقية و/ أو الدينية أو الإقليمية، الأمر الذي يسهم في زيادة الاستقطاب، ويشتمل البعض منها على أعداد متزايدة من الشباب المصاب بالإحباط، خاصة في أوساط المتعلمين الذين لا يستطيعون الحصول على عمل مجزٍ، وبالتالي فإنه يمكن تعبئتهم بسهولة في حركات الاحتجاج. كما أن إشراك الشباب في المنظمات السياسية والأحزاب والمؤسسات الأخرى، وليس فقط في المظاهرات بالشوارع يعتبر تحديًا رئيسًا للحكم في العديد من البلدان، بما فيها الديمقراطيات الراسخة. وينبغي على القادة في وقتنا الراهن، التواصل بشكل جيد مع الأجيال الجديدة وتشجيعهم على التنظيم الديمقراطي والبقاء مرتبطين بالمشاركة.

إن كل هذه الصعوبات وغيرها ـ بما في ذلك وجود عصابات جريمة منظمة قوية وحركات سياسية متطرفة عابرة للأوطان ـ تضع ضغوطا هائلة على المؤسسات السياسية الضعيفة. وعليه، فإن التحدي الأبرز، يتمثل في ضرورة العمل على صياغة مناهج، بناء مؤسسات يمكنها تسهيل الحوار والتقارب، وضع الضوابط والتوازنات، توفير وسائل المساءلة، بناء مؤسسات ونظم قضائية مستقلة، ضمان سيادة القانون، ترسيخ السيطرة المدنية على جميع قوى الأمن، وإرساء قواعد وأسس الديمقراطية الأخرى. إن تحقيق الحكم الديمقراطي في البلدان والمؤسسات الضعيفة أمر صعب المنال، لكن بناء قواعده وإرساءها ليس مستحيلًا بأية حال، كما يستدل من تجربة غانا.

الجهود الدولية لتعزيز الديمقراطية

إن العديد من التحولات الأوروبية، بما في ذلك في إسبانيا وبولندا وغيرهما من دول أوروبا الوسطى والشرقية، كان الفضل الراجح فيها هو لاحتمال الاندماج في

الاتحاد الأوروبي، والذي كان معروضًا ومشروطًا بإصلاحات سياسية مع تقديم مساعدات اقتصادية من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كذلك فإن انفتاح العديد من دول أمريكا اللاتينية على الديمقراطية، بما في ذلك شيلي، قد تم تسهيله في البداية أولًا بفعل التركيز الجديد للإدارة الأمريكية على حقوق الإنسان في أواخر السبعينيات تحت رئاسة جيمي كارتر، ثم بواسطة عودة السياسة الأمريكية إلى تعزيز نشاط الديمقراطية وحقوق الإنسان في منتصف الثمانينيات خلال إدارة ريغان الثانية. وقد تعزز الانفتاح الديمقراطي أيضًا، مع التوافق في الآراء بشأن حقوق الإنسان والحريات السياسية المطروحة في منظمة الدول الأمريكية (OAS)، وتعزيز المعايير والمؤسسات القانونية الدولية، بما في ذلك لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية. أما في المكسيك، فقد تعززت الديمقراطية من خلال التكامل الشامل لأسواق العمل وعمليات الإنتاج والثقافة الشعبية بين المكسيك والولايات المتحدة، وحشد الولايات المتحدة والشركات المكسيكية والمنظمات غير الحكومية، لدعم الانفتاح الديمقراطي وسيادة القانون، معززة بإقرار اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

إن المؤسسات الإقليمية، في الحاضر والمستقبل، قد تصبح داعمة، على قدم المساواة، بصورة أكبر (أو بصورة أقل في بعض الحالات، مثل مجلس التعاون الخليجي) للحكم الديمقراطي. كما أن المشاركة البطيئة،ولكن المتزايدة، من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية من شأنها تعزيز وحماية نزاهة الانتخابات.

لقد أصبح ميثاق الاتحاد الإفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم نافذا وساري المفعول بالكامل. كما يشتمل المخطط السياسي والأمني لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ـ ASEAN) على لغة مشتركة بشأن المعايير الديمقراطية. وقد عملت الأمانة العامة لمنظمة آسيان على إيفاد مراقبين في الانتخابات الثنائية لعام ٢٠١٢ في ميانمار. وهذه الشراكات الإقليمية، توفر الموارد الهامة التي يمكن لقادة التحولات الاستفادة منها.

الاختلافات الإقليمية والثقافية

وهناك عدد من المحاولات الجارية حاليًّا أو التي تُجرى مستقبلا للتحولات في البلدان ذات الأغلبية المسلمة،في الوقت الذي تظهر فيه انقسامات بارزة بين التفسيرات الأصولية والمعتدلة لفهم الإسلام، وفي وقت أصبحت فيه مفاهيم الدولة المدنية ودور القوات المسلحة والسيادة الشعبية جميعها محط اختلاف إلى حد كبير. وقد عملت إندونيسيا، أكبر دولة ذات أغلبية مسلمة في العالم، على بناء حكم ديمقراطي فعال بشكل متزايد على مدى الجيل الماضي، وهناك قطاعات مؤيدة للديمقراطية ومؤثرة في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة الأخرى، ومع ذلك، هناك في بعض البلدان قطاعات محافظة قوية تؤكد على أن القانون يجب أن يُستمد إما فقط من الشريعة أو على أساسها، وينبغي تطبيق العقيدة الدينية والأدوار التقليدية للجنسين من قِبل الدولة. كما أن كِلا المحافظين المتدينين والليبراليين العلمانيين يرون حلا وسطا بشأن دور القانون الديني ووضع المرأة غير المقبول أخلاقيًّا، في نظرهم. وبالتالي، فإن كِلا الطرفين يدعمان الحلول الاستبدادية، ولكن بأساليب مختلفة ولأسباب متعاكسة.

وترتبط القوات المسلحة في الشرق الأوسط بصورة أساسية بالحكومات المدنية بدلًا من الدينية، ولكنها أصبحت الآن تواجه تحديا من قِبل كل من الديمقراطيين العلمانيين والأصوليين الدينيين. وينبغي تركيز مناقشات الأقران الدوليين مع القادة العسكريين في الشرق الأوسط على المبادئ والممارسات التي تعتبر أكثر ملاءمة لكل من الاستقرار السياسي بصورة متواصلة، وتماسك وسلامة المؤسسات العسكرية.

وغالبًا ما تؤدي المؤسسات الدينية دور القلاع والحصون للأنظمة الاستبدادية، ولكنها في أواخر القرن العشرين عملت في بعض الأحيان على تعزيز الديمقراطية، لا سيما في البلدان الكاثوليكية مثل إسبانيا والبرازيل وشيلي والفلبين وبولندا. وقد كانت أدوار كل من الكرادلة: راؤول سيلفا هينريغز، وخوان فرانسيسكو فريسنو

في شيلي، وباولو إيفاريستو آرنز في البرازيل، وفيسنتي إنريكي ترانكون إنريك في إسبانيا، وجايمي سين في الفلبين، والبابا يوحنا بولس الثاني في مسقط رأسه بولندا، كانت في مجملها مهمة في هذا الشأن. وفي جنوب إفريقيا، فإن الأسقف ديز موند توتو من الكنيسة الأنجليكانية البروتستانتية ورجال الدين من الكنائس الأخرى، بما في ذلك بعض الوزراء الهولنديين الكالفينيين، قد دعموا أيضًا التحول نحو الديمقراطية الشاملة، كما ساعدت المنظمات الإسلامية والحركات والأحزاب والأفراد في إندونيسيا أيضًا في بناء ديمقراطية غير طائفية في البلاد. كما أن الدور الذي قام به الرئيس الإندونيسي الأسبق، عبد الرحمن وحيد، المعروف باسم «جوس دور ـ (Gus Dur)» يستحق اهتماما وإشادة خاصة.

ومما لا شك فيه أن السلطات الدينية الإسلامية سوف تلعب أدوارا رئيسة في بلدان أخرى، ولكن من المحتمل أن تتفاوت هذه الأدوار من حالة إلى أخرى، وسواء في الثقافات العربية أو غيرها، تماما كما تنوعت الأدوار السياسية بين مختلف الطوائف المسيحية وبين القيادات السياسية، وأحيانًا داخل البلد الواحد نفسه. ويعتبر إيجاد طرق لإشراك السلطات الدينية الإسلامية لزيادة المشاركة في دعم الحكم الديمقراطي تحديًا بارزًا. وقد تستفيد أيضًا من هذا الارتباط عمليات تبادل الخبرات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المشاورات حول أفضل السبل للتعامل مع المنظمات العابرة للمستويات والحدود الوطنية التي تحمل الرؤى المتطرفة التي تروج للعنف لدعم أسباب طائفية.

ثورة المعلومات والاتصالات

لقد عملت ثورات تقنيات الاتصالات والمعلومات (ICT) على إضعاف قدرات الحكومات في السيطرة على المعلومات، وخفض تكاليف تبادل وجهات النظر البديلة والأخبار، وسهلت التنظيم الشعبي، ومكنت من الاستفادة من التعاطف والدعم الخارجي إلى حد بعيد. وصار بإمكان أي شخص بحوزته هاتف محمول مزوَّد بكاميرا، أن يشعل الاحتجاجات من مجرد تسجيل سلوك فاضح في أي مكان. وهذه العمليات، سوف تزداد وتتسارع عندما تصبح الهواتف الذكية وموجات البث

والإرسال بالنطاق العريض متوفرة لمعظم السكان، وخاصة لجيل الشباب. لكن حتى وإن كانت الشبكات الاجتماعية غير قادرة، من خلال استخدام هذه التقنيات، أن تحلّ محلّ المنظمات السياسية في الحكم، لكنه بإمكانها عبر استخدامها أن تهز الأنظمة السياسية، وتفرض على الأحزاب والمؤسسات السياسية إما التكيف وإلا فإنه سيتم إضعافها بشدة.

ولكن استخدام الابتكارات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ليس دوما جيدا في مسائل التحول الديمقراطي. فهي قد تساعد في خلق اندفاعات وتدفقات قصيرة الأجل من المشاركة الشعبية التي تعطي المنظمين الديمقراطيين ثقة غير مبررة في قدرتهم على المضي قدما دون التفاوض المتواصل والمنظم والوصول إلى الحلول الوسط. كما أنها قد تعمل أيضًا على تمكين المتطرفين لتوسيع قواعد دعمهم والمساعدة في تصوير الجماعات المتطرفة كما لو أنها الجهات الفاعلة الرئيسة. كما يمكن للحكومات المتطورة تقنيا، وبمساعدة في بعض الأحيان من قِبل الشركات متعددة الجنسيات، استخدام نفس التقنيات لقمع المواطنين. وفي أيامنا الراهنة، تستطيع الحكومات اعتراض الاتصالات الإلكترونية، وتحديد المحتجين وتصويرهم بواسطة الكاميرات الأمنية، وتهديد أعضاء المعارضة أو سجنهم.

ويتعين على كل أولئك الذين يرغبون في إجراء أو دعم التحولات الديمقراطية أن يتعلموا كيفية تسخير التقنيات الحديثة، وربطها مع المزيد من العمليات الحيوية والمطولة من المداولات والمفاوضات وبناء التحالفات وإبرام التسويات وبناء التوافقات في الآراء. كما يتعين عليهم أيضًا أن يتعلموا كيفية حماية القوى الديمقراطية من التلاعب بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من قِبل الأنظمة الاستبدادية أو من العناصر المتطرفة المعادية للديمقراطية.

صفات القيادة السياسية

ليس هناك أي نموذج محدد لقالب سكب مركزي لزعيم الفترة الانتقالية. وقد

كان من بين القادة الذين أجرينا معهم مقابلات بعض الأشخاص ممن كانوا نشطاء في صفوف المعارضة، أو أصحاب مناصب في الحكومات الاستبدادية، أو سياسيين ذوي خبرات عريقة، أو محامين أو اقتصاديين، إضافة إلى شخصية عسكرية رفيعة وضابط عسكري على مستوى متدرج ومحرر مجلة وعالم اجتماع أكاديمي ومهندس طيران، وكان لهؤلاء معتقدات وممارسات دينية مختلفة، تتراوح بين الورع وبين عدم الإيمان، وتضمنت الكاثوليك والبروتستانت وأحد المسلمين. كما تفاوتت أنماطهم الشخصية وأشكال حضورهم المادي بشكل ملحوظ.

ولم يكن البعض منهم في واقع الأمر ديمقراطيا بطبعه ومزاجه، ولا بقناعته أو خبرته أو سمعته. لقد تولى الحكم جيري رولينغز لمدة عشر سنوات بصفة دكتاتور عسكري، ولم يوافق على عقد انتخابات مفتوحة متعددة الأحزاب، تحت ضغوط داخلية وخارجية، إلا عندما أظهرت الاستطلاعات السرية أنه سوف يفوز في الانتخابات بسهولة. ويكشف حديثه المواقف المعقدة، التي كانت ولا زالت، لدى رولينغز نحو العملية التمثيلية والديمقراطية الليبرالية. وظل دي كليرك لسنوات عديدة ملتزما بنظام الفصل العنصري واستبعاد الأغلبية السوداء الكبرى في جنوب إفريقيا حتى أصبح مقتنعا، في آخر النهار، أن ذلك النظام لن يظل مستدامًا لأسباب اقتصادية وسياسية وأخلاقية. كما كان بشار الدين يوسف حبيبي شخصًا مقربًا من سوهارتو، دكتاتور إندونيسيا على المدى الطويل، ولعل احترام حبيبي للمؤسسات الديمقراطية، على ما يبدو، قد اكتسبه من خلال حياته على مدى ٢٠ عامًا بوصفه مهندس طيران في ألمانيا، ولم يكن حبيبي ظاهرًا أو مشهورًا حتى ألقي به في قلب السلطة عندما سقط سوهارتو. وقد باشر في تولي الحكم من دون أي قاعدة سياسية أو دعم كبير، وبمعارضة حادة في الشوارع، وعمل حبيبي بسرعة لتحقيق شرعية من خلال عدد من الخطوات الدراماتيكية للتحول نحو الديمقراطية.

وكان ألكسندر كفاشينيفسكي، وزير دولة في الحكومة الشيوعية في بولندا، ولعب دورًا مهمًا بوصفه ممثلًا لهذا النظام في مفاوضات المائدة المستديرة، وعمل في وقت لاحق على إطلاق حزب ديمقراطي اجتماعي، ثم انتخب رئيسًا بعد المرحلة

الانتقالية، وأخيرًا ساعد في تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية الجديدة في بولندا. وقد عمل الزعماء السياسيون البولنديون، على التوالي، على جلب نوعيات مختلفة جدًّا في مواجهة التحديات الانتقالية المتغيرة. كما كان ليخ فاليسا زعيم نقابة العمال المنشقين الذي أعرب بوضوح عن مطالب جريئة وعمل على حشد دعم شعبي واسع، لكنه خسر بعد ذلك كثيرًا من الشرعية عندما دفع للحصول على مزيد من السلطة الشخصية.

وقد وضع مازوفيتسكي جل تركيزه على خيارات السياسات السياسية والاقتصادية الصعبة، ونهج الاحتواء والمصالحة، وإدارة حلقة وصل هامة لبولندا مع الفاتيكان، والعلاقات الحساسة مع الاتحاد السوفيتي، في حين ركّز كفاشينيفسكي، إلى حد كبير، على الإدارة الفعالة وبناء المؤسسات.

وكانت لدى إرنستو زيديلو ميول ديمقراطية منذ سنين مبكرة، ولكنه تقلد مناصب هامة في الحزب الثوري المؤسسي الحاكم (Prl) في المكسيك، في الوقت الذي ظل يسيطر فيه، تقريبًا، على جميع المواقف السياسية لعقود عديدة. وقد تم تصميم الإجراءات الانتخابية السابقة للتأكد من أن هذه الهيمنة سوف تظل مستمرة. وبفضل استعداد زيديلو بوصفه رئيسًا لقبول التغييرات في الإجراءات والشروط للانتخابات، فقد تم فتح الطريق أمام تداول السلطة في المكسيك والتقدم نحو الحكم الديمقراطي الفعال، الذي أسماه زيديلو «الديمقراطية العادية».

وقد خلص جميع هؤلاء القادة ـ بمن فيهم ذوو الخلفيات الاستبدادية ـ لأسباب متنوعة، أن الحكومة المقامة على أساس السيادة الشعبية والقيود الدستورية هي خير مسار لبلادهم وأنفسهم وأفضل من كافة البدائل المتاحة. وكان البعض منهم يحمل مبادئ ديمقراطية قوية. وقد عمل البعض منهم على تطوير أو تعزيز التزامهم بالديمقراطية استجابة للضغوط الاجتماعية في الظروف المتكشفة آنذاك. كما تبنى البعض منهم اعتماد مناهج الديمقراطية المتاحة فقط عندما أصبحت مفيدة من الناحية السياسية. ولم يكن أي من هؤلاء القادة يوما قديسًا. كانوا جميعًا سياسيين

براغماتيين، بحثوا عن سبل لاكتساب النفوذ أو الحفاظ عليه وحل المشاكل، وكانوا يراهنون على العمليات الديمقراطية للقيام بذلك، وساعدوا على ثني وإمالة بلدانهم نحو الديمقراطية.

ومهما كانت خلفياتهم أو دوافعهم، فإن هؤلاء القادة كانوا يتحلون ببعض الصفات المشتركة التي ساعدتهم على النجاح. وفيما يلي بعض هذه الصفات والمميزات التي طبعت بها تلك الشخصيات القيادية في مضمار الديمقراطية.

كان لدى الجميع - بعضهم منذ البداية، والبعض الآخر تتطور لديه مع مرور الوقت - شعور إستراتيجي بالاتجاه نحو حكم أكثر احتواء ومساءلة، وتفضيل أساسي للتحول السلمي والتدريجي بدلًا من التحول بأسلوب عنيف أو متشنج.

لقد حاز هؤلاء القادة واستولوا على مزاج وروح المواطنين وأعادوا تعزيز جهود الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية للتحرك نحو الديمقراطية.

لقد عملوا على تنويع وتوسيع قواعد الدعم لهم، وعملوا على إضعاف العناصر المتصلبة، سواء في داخل النظام أو من داخل المعارضة. كما كانوا قادرين على تقييم مصالح ونفوذ مراكز القوى المتعددة وجماعات أصحاب المصالح، وغالبًا ما وجدوا مسارات نحو التسوية السياسية والتوافق.

أظهر العديد منهم الثبات والشجاعة، وأحيانًا كانوا يجازفون بحياتهم في ظروف الاستقطاب والعنف الذي أودى بحياة الزملاء منهم. وغالبًا ما حشد هؤلاء القادة قدرًا كبيرًا من الصبر والمثابرة والقدرة على التحمل في مواجهة المعارضة والعقبات والانتكاسات، وتمكنوا من إقناع الآخرين وكسب عقولهم وقلوبهم معًا.

كان لديهم ثقة بالنفس بدرجة كافية لاتخاذ قرارات صعبة وحاسمة في الأوقات المناسبة، وبقناعات هادئة. وكانوا يتحلون بطبائع تحليلية وتأملية عالية للغاية، ولكنهم كانوا باستمرار قادرين على التطلع والتحرك للأمام بدلًا من التردد أو التراجع في قراراتهم السابقة.

كان أغلبهم يعتمد بشكل كبير على زملاء أقوياء وأوفياء وشركاء لهم في القيم السياسية المشتركة، ويمتازون بخبرات ملائمة للتعامل مع القضايا الشائكة. وعلى الرغم من أنهم كانوا قادرين، وقد عملوا على اتخاذ الخيارات في القرارات الرئيسة بصورة شخصية، فإن معظمهم كان يركز، بشكل رئيس، على بناء التوافق في الآراء وإقامة التحالفات ومد الجسور السياسية، وتقوية أواصر التواصل باستمرار مع الدوائر الرئيسة والجمهور الواسع.

كانوا عموما قادرين على إقناع الآخرين بقبول قراراتهم. وعلى الرغم من أن بعضهم كان فصيحًا في المنطق ومفوهًا في الخطابة وجاذبًا في الشخصية والكاريزمية، فقد كانوا يجعلون منطلق فهمهم وتقديرهم هو الاستجابة للمصالح الأساسية لدى مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الخصوم، وليس بإملاء الأوامر أو بفرض القوة الشخصية.

وعلى الرغم من أن أصولهم وجذورهم كانت ضاربة ومتغلغلة في أعماق مجتمعاتهم الوطنية لكل منهم، كانوا يعتمدون في المقام الأول على العلاقات الداخلية، كما كان كل هؤلاء القادة يعرفون كيفية حشد الدعم الخارجي دون أن يصبحوا بمثابة أدوات أجنبية.

وعلاوة على كل ذلك، فإن هؤلاء القادة كانوا قادرين على التكيف وتعديل المواقف بسرعة وتحويلها في اتجاهات ومسارات غير متوقعة، وأخذ زمام المبادرة. لقد عملوا بكفاءة وحنكة على توجيه المراكب في المياه المضطربة: وكانوا يسيرون أحيانًا مع التيار، ويوجهون دفة المركبة تارة نحو اليسار وأخرى لليمين، وتارة جيئة أو أخرى ذهابا، وفقا لارتفاع وهبوط مستويات الأمواج، في الوقت الذي كانوا يتحركون فيه دومًا إلى الأمام. إنهم لم يحددوا اتجاه وسرعة التيارات، ولكنهم تمكنوا من المساعدة في توجيه مراكب بلدانهم لمياه أكثر هدوءًا وأمانًا، ونحو حكم ديمقراطي سالم في نهاية المطاف.

ولعل من الصعب على المرء أن يتصور أن هذه التحولات قد كان من الممكن

نجاحها بهذه الصورة، لو لا هؤلاء القادة وأقرانهم الأوفياء وقراراتهم الصائبة. لقد عمل هؤلاء وغيرهم من القادة العظام على المساعدة في شق دروب بلدانهم نحو آفاق الحرية والديمقراطية، وكان من بينهم كل من:

نيلسون مانديلا، سيريل رامافوزا، أوليفر تامبو، رولف ماير، وديز موند توتو، في جنوب إفريقيا؛ كورازون أكينو، في الفلبين؛ ليخ فاليسا، فويتشخ ياروزلسكي، آدم ميشنيك، وتشيسلاف كيسكاك، في بولندا؛ تانكريدو نيفيس، أوليسيس غيمارايش، لويس إيناسيو (لولا) دا سيلف، والجنرالات غولبيري دوكوتو إي سيلفا، إرنستو جيزل، وجواو فيغير يدور، في البرازيل؛ أندريس زالديفار، كلودو ميرو ألميدا، مانويل بوستوس، وغابرييل فالديس في شيلي؛ مانويل كلوذيير، بورفيريو مونيوز ليدو، كواو تيموك كارديناس، إرنستوروفو، وفيسنتي فوكس، في المكسيك. والملك خوان كارلوس، أدولفو سواريز، مانويل فراجا، وسانتياغو كاريو، في إسبانيا[1].

كما أن هؤلاء القادة لم يعملوا بمفردهم ولذواتهم الخاصة، وما كانوا ليتمكنوا من تحقيق كل تلك النجاحات دون مشاركة مختلف الجهات والقوى الاجتماعية والسياسية والمدنية، كما أنهم تعاونوا وعملوا بشكل خلاق وبنّاء مع الكثيرين، ضمن قيود ضيقة، لوضع أسس مناهج لحقائق جديدة ومفاهيم مستنيرة وإرسائها.

إن آفاق بناء ديمقراطيات جديدة في بلدان أخرى، في هذه الأوقات وفيما هو آت من الأزمان، يعتمد إلى حد كبير، على مدى عودة ظهور وأداء مثل هؤلاء القادة. وكما أشار أستاذ العلوم السياسية الأمريكية الراحل، ومؤلف كتاب وصاحب نظرية «صِدام الحضارات (Clash of Civilizations)»، صامويل فيلبس هنتنغتون (Samuel Huntington)، بقوله: «إن النظام الديمقراطي لا يقام بمجرد الميول والتوجهات، ولكنه يقام بفعل الناس. كما أن إنشاء الديمقراطيات لا يتم بفعل الأسباب، بل من

(١) تم إيضاح دور الملك الإسباني خوان كارلوس، وبدقة، من قِبل تشارلز باول في مقالته بعنوان «تنازل الملك عن عرشه هي هديته لبلد ممتنّ». فاينانشيال تايمز، ٤ يونية ٢٠١٤.

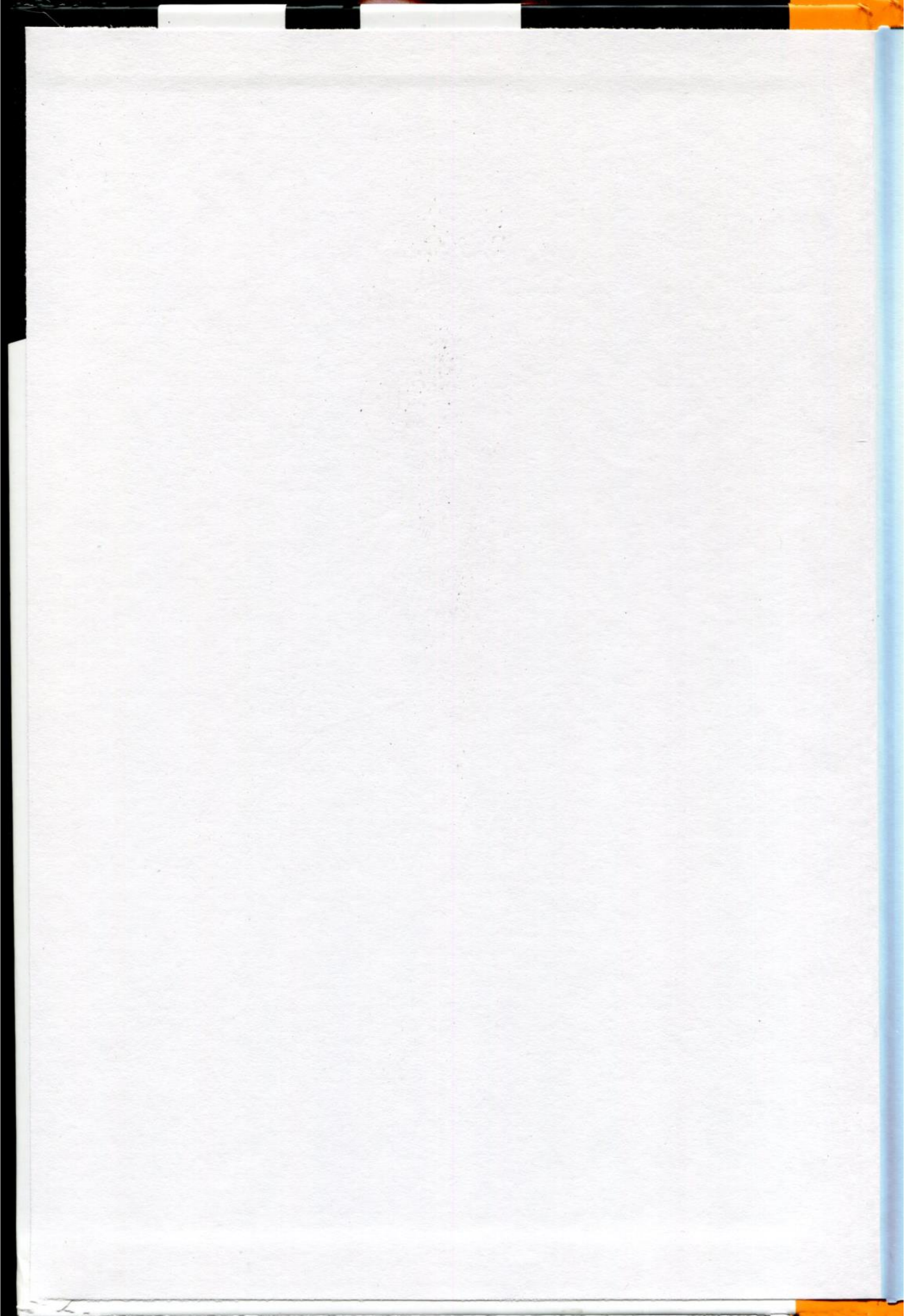
قِبل المسببين[1] الفاعلين». وتعمل جميع هذه المقابلات على توفير أدلة وفيرة وقوية على صواب هذه المقولة وحكمتها.

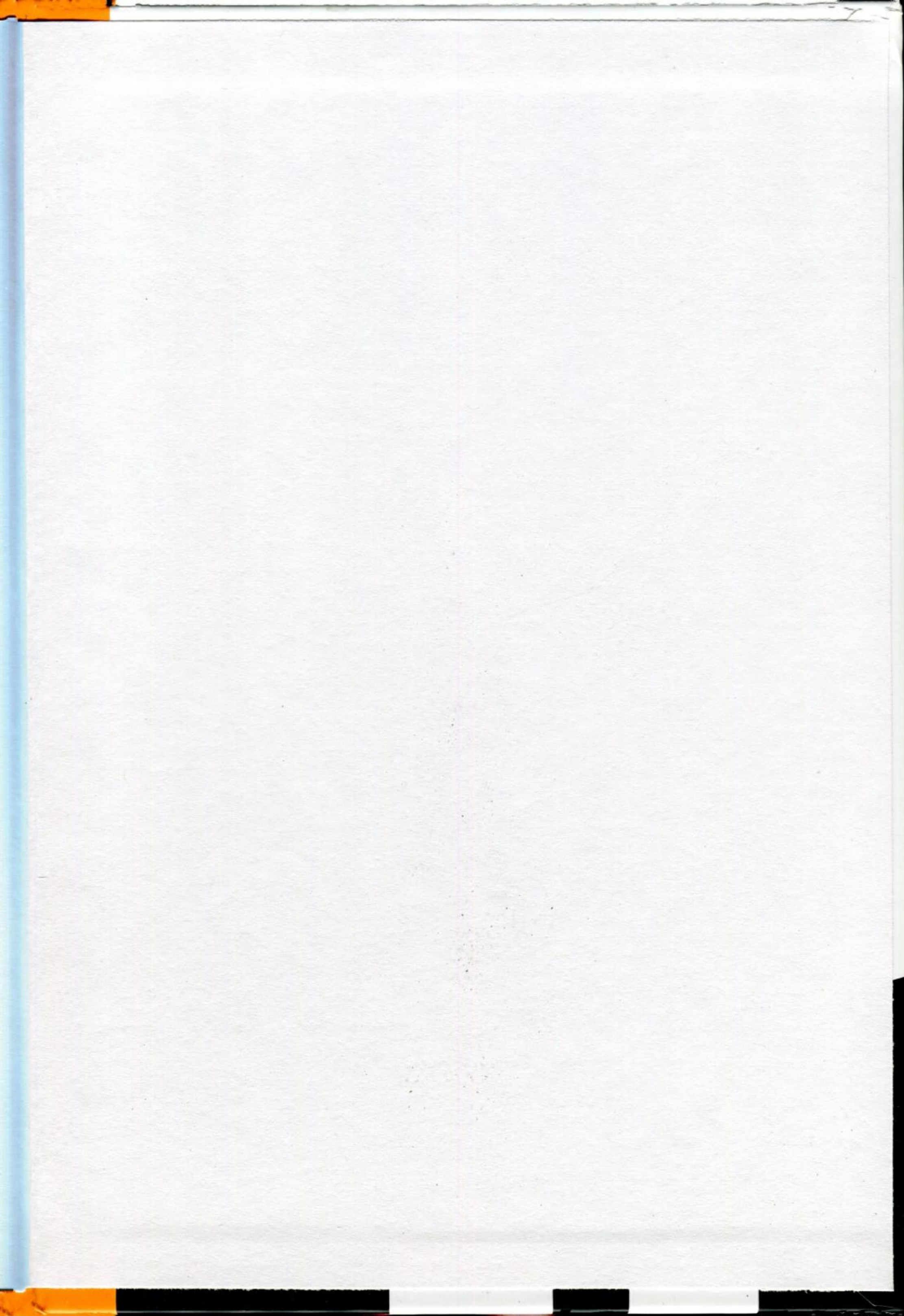
النظر للمستقبل

في حديثه أثناء إجراء المقابلة معه، أشار فيليبي غونزاليز، إلى نقطتين جديرتين بالملاحظة والاهتمام، وهما: أولا، لقد لاحظ أن القيادة لا يتم تعلمها في دورات دراسية في الجامعات، وإنما تأتي عن طريق الممارسة الفعلية، من خلال تطبيق المبادئ العامة على الظروف الواقعة. وثانيًا، أورد غونزاليز نقلًا عن الروائي الكولومبي الراحل غابرييل غارسيا ماركيز، قوله بأن الناس غالبًا ما يتعلمون المبادئ العامة من الحكايات والروايات ومن الخبرات الخالدة في الذكريات. وهذا هو المدخل والمنطق الأساسي في هذا المُؤَلَّف.

لقد ظهر العديد من الجهات الفاعلة الجديدة والتكنولوجيات والمؤسسات والقواعد والتحديات والفرص المستجدة، ومما لا شك فيه أن ظهورها سوف يظل مستمرًا ومتواصلًا. ولكن على الرغم من سرعة حصول التغير في مجال الفاعلين والتقنيات، فإن متطلبات ومستلزمات التعبير والعمل السياسي هي أكثر ديمومة واستمرارًا. وسوف تظل التحديات الرئيسة تتطلب القيام بالحشد والتعبئة من أجل الحرية السياسية، وبناء فضاءات ومساحات لإجراء الحوار وبناء التقارب والتوافق، وصياغة التوافقات على إجراءات وقواعد الارتباطات، وطمأنة القوى المعارضة بضمان حماية مصالحها الأساسية، والحفاظ على الأولويات الحيوية. كما أن إنشاء الآليات للتعامل مع قضايا العدالة والذاكرة الانتقالية؛ وضمان السيطرة المدنية على الجيش والشرطة والمخابرات؛ وحماية كل من النظام المدني وحقوق الإنسان الفردية، ستظل في مقدمات أولويات هذه التحديات المركزية. وهذا صحيح، على حد سواء، لكل من الساعين لإنهاء الحكومات الاستبدادية ولأولئك الذين يحاولون

(١) صامويل فيليبس هنتنغتون (Samuel Phillips Huntington)، الموجة الثانية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century) (نورمان: مطبعة جامعة أوكلاهوما، عام ١٩٩١)، ص. ١٠٧.





تجارب التحول إلى الديمقراطية

حوارات مع القادة السياسيين

يكشف هذا الكتاب كيف ساهم ثلاثة عشر رئيسًا ورئيس وزراء من تسعة بلدان (اثنان مِن كل مِن إفريقيا وآسيا وأوروبا وثلاثة من أمريكا اللاتينية) في تحقيق الانتقال الناجح من حكم استبدادي إلى حكم ديمقراطي. وبحسب علمنا، ليس هناك مصدر أفضل من هذا للأفكار السياسية والآراء المعتبرة بشأن التحديات التي شكلتها هذه العمليات الانتقالية وكيف تمت مواجهتها.

فقد قابلنا بين شهري يناير ٢٠١٢ ويونية ٢٠١٣ كل من فرناندو إنريكي كاردوزو من البرازيل، وباتريسيو آيلوين وريكاردو لاغوس من تشيلي، وجون كوفور وجيري رولينغز من غانا، وبشار الدين يوسف حبيبي من إندونيسيا، وإرنستو زيديلو من المكسيك، وفيدل راموس من الفلبين، وألكسندر كفاسنيفسكي وتادوش مازوفسكي من بولندا، وفريدريك دوكليرك وتابو مبيكي من جنوب إفريقيا، وفيليبي غونزالس من إسبانيا. وتقدّم المقابلات، لأول مرة في كتاب واحد، عروضًا مكثفة لوجهات نظر القادة بشأن دورهم في تلك التحولات التاريخية.

تغطّي المقابلات عددًا من العمليات الانتقالية من أنظمة استبدادية متنوعة أفضت إلى أنظمة حكم ديمقراطية مستدامة، وبالتالي لا يمكن التراجع عنها. وقد لعب كل قائد من هؤلاء دورًا متميزًا؛ لأن لكل تجربة من تجارب الانتقال هذه فرادتها. فدوكليرك وحبيبي وزيديلو كانوا رموزًا بارزة في أنظمة أوتوقراطية مختلفة وساعدوا على نقل بلدانهم إلى الديمقراطية الشرعية. أما آيلوين وكاردوزو وغونزالس وكوفور ولاغوس ومازوفسكي ومبيكي، فكانوا شخصيات بارزة في الحركات المعارضة التي ساهمت في إنهاء الحكم الاستبدادي وساعدوا على بناء أنظمة حكم ديمقراطية بدلًا منها، بينما مثّل كفاشينيفسكي وراموس ورولينغز شخصيات انتقالية، قادت المرحلة الانتقالية بين النظامين الأوتوقراطي والديمقراطي. وقدم جميعهم إسهامات بارزة في عمليات الانتقال الديمقراطي في بلدانهم.





دار الشروق
www.shorouk.com